



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٩

القاهرة ١٩٩٠

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي الاسرائيلي بصفة خاصة. ويدخل في هذا الاطار:
 - التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولى .
 - المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
 - المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
 - الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .
 - يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
 - يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية .
 - (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
 - (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
 - تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .
- ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام - شارع الجلاء - القاهرة -
ت : ٧٥٥٦٥٠ ، ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣
تلكس : ٩٢٠٠١ - ٩٢٥٤٤

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

جميع الحقوق محفوظة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة ١٩٩٠

يسمح بالانقباص بعد الإشارة للمصدر



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة ١٩٩٠

المشاركون في التقرير*

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين

مستشارو التقرير :

د . سعد الدين ابراهيم

د . علي الدين هلال
المنسق العام : د . اسامة الغزالي حرب

د . سامي منصور

مجموعة النظام العربي :

المقرر : د . محمد السيد سعيد
الاعضاء : - جمال عبدالجواد
- سمير حسني
- عمر عز الرجال
- محمد عبدالسلام
- منار الشوربجي
- وحيد عبدالمجيد

مجموعة النظام الدولي :

المقرر : د . عبدالمنعم سعيد
الاعضاء : - حسن ابو طالب
- د . خليل توفيق درويش
- راجية صدقي
- عماد جاد
- فتحي حسن عطوة

مجموعة جمهورية مصر العربية :

المقرر : د . اسامة الغزالي حرب
الاعضاء : د . احمد يوسف احمد
- الفتى حسن اغا
- د . جهاد عودة
- خالد داود
- صلاح الدين حافظ
- عمرو هاشم ربيع
- محمد شومان
- نبيل عبدالفتاح
- د . نجوى خليل
- هالة مصطفى

مجموعة البحوث العسكرية :

المقرر : لواء ا . ح . متقاعد
طلعت احمد مسلم
الاعضاء : احمد ابراهيم محمود
- مجدى علي عبيد

مجموعة البحوث الاقتصادية :

المقرر : د . طه عبدالعليم
الاعضاء : - ابراهيم نوار
- احمد النجار
- خالد زغلول
- عبدالفتاح الجبالي
- مجدى صبحي

باحثون مساعدون :

احمد مصطفى العملة - امال اسعد - ايمن السيد عبد الوهاب - بدر عبد العاطي - خليفة ادهم احمد -
علاء سالم - غادة رافت - نسرين سامح مرعي - هالة يوسف - همام سيد محمد .

الاشراف الفني : حسين ابو زيد

* أسماء المجموعات البحثية مرتبة أبجدياً

المحتويات

٣	المشاركون في التقرير
٧	مقدمة تحليلية
٢١	موجز التقرير

النظام الدولي والاقليمي ٣١

٢٣	القسم الاول : الوطن العربي في السياسة العالمية
٣٤	أولا : الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية
٦٠	ثانيا : الجماعة الأوروبية
٧٠	ثالثا : اليابان
٨٥	رابعا : جمهورية الصين الشعبية
٩٧	القسم الثاني : التفاعلات العربية الاقليمية
٩٨	أولا : التفاعلات العربية - الاسرائيلية
١١٩	ثانيا : التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافي الافريقية
١٤١	ثالثا : التفاعلات العربية - الايرانية
١٥٣	رابعا : التفاعلات العربية - التركية
١٦٦	خامسا : الموازين العسكرية بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي
١٦٩	القسم الثالث : التطورات الاقتصادية العالمية وتحديات التسعينات
١٧٠	أولا : مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي
١٧٨	ثانيا : مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي
١٨٧	ثالثا : أزمة « أكتوبر » في أسواق المال العالمية
١٩٢	رابعا : التحديات الاقتصادية العالمية في التسعينات
١٩٧	القسم الرابع : الأمن العربي : الميزان العسكري العربي - الاسرائيلي
١٩٨	أولا : الميزان البري
٢٠٦	ثانيا : الميزان الجوي
٢١٥	ثالثا : الميزان البحري
٢٢٠	رابعا : الصواريخ أرض - أرض
٢٢٦	خامسا : الأسلحة الكيميائية
٢٣٠	سادسا : الأسلحة النووية

النظام الاقليمي العربي ٢٢٣

٢٣٥	القسم الاول : الهيكل السيلسي للنظام العربي
٢٣٦	اولا : ملخص عام والملامح الرئيسية للتفاعلات العربية عام ١٩٨٩
٢٣٩	ثانيا : أداء مؤسسات النظام العربي
٢٨٥	القسم الثاني : نخبة الدولة وإدارة التعددية السياسية في الوطن العربي
٢٨٨	اولا : مداخل التعددية
٢٩٣	ثانيا : إدارة التعددية
٣٠٥	ثالثا : استراتيجيات إدارة التعددية
٣١٣	القسم الثالث : الشعب والنضال الفلسطيني
٣١٤	اولا : أداء الانتفاضة في عامها الثاني
٣٢٨	ثانيا : التحرك السياسي الفلسطيني
٣٤٥	القسم الرابع : الاقتصادات العربية
٣٤٧	اولا : سياسات التخصيص والبيرالية
٣٦٣	ثانيا : السياسات المالية العربية

جمهورية مصر العربية

٣٧١	القسم الاول : النظام السياسي
٣٧٢	اولا : نظام الحكم
٤٠٤	ثانيا : الأحزاب والقوى السياسية
٤٥٦	ثالثا : جماعات المصالح
٤٧٠	رابعا : الصحافة المصرية
٤٩٦	خامسا : الحلف السياسي
٥٠٣	القسم الثاني : الاقتصاد القومي
٥٠٥	اولا : الدولة ونشاط الأعمال : القطاع العام الصناعي بين التحرير والتخصيص
٥٢٣	ثانيا : التنمية الاقتصادية والاجتماعية : البديل النووي وبدائل إنتاج الكهرباء
٥٣٤	ثالثا : السياسات المالية والتجارية
٥٥٣	رابعا : العلاقات الاقتصادية الخارجية
٥٥٧	القسم الثالث : السياسة الخارجية
٥٥٨	اولا : مصر والوطن العربي
٥٧٠	ثانيا : مصر والصراع العربي - الاسرائيلي
٥٧٤	ثالثا : مصر وأفريقيا
٥٧٧	رابعا : مصر والعالم الثالث
٥٧٨	خامسا : مصر وأوروبا
٥٧٩	سادسا : مصر والقوتان العظميان
٥٨٣	القسم الرابع : الدفاع والقوة العسكرية
٥٨٤	اولا : السياسة الدفاعية المصرية
٥٩١	ثانيا : سياسة التسليح المصرية
٦٠١	الكشاف التحليلي

مقدمة تحليلية

تغيير العالم

جدلية السقوط والصعود والوسطية

السيد يسين

لم يشأ القرن العشرون أن ينتهي ليسلم زمام البشرية الى القرن الحادى والعشرين ، قبل ان يحسم حسمًا نهائيًا المناظرة الكبرى التى دارت في جنباته بين الرأسمالية والماركسية . وليس هناك من شك في ان ثورة اكتوبر الكبرى التى وقعت أحداثها عام ١٩١٧ في الاتحاد السوفيتى ، والتى ترتب عليها نشوء نظام سياسى جديد لم يشهده العالم من قبل ، كانت من أهم أحداث القرن . فالاول مرة في التاريخ تترجم ايدولوجية سياسية صاغها في صورتها النهائية مفكر واحد هو كارل ماركس الى نظام سياسى على لم ينفذ بالتطبيق في بلد واحد هو الاتحاد السوفيتى ، ولكنه امتد الى قارات متعددة . فشهدنا تطبيقا له في اسيا حيث تبرز التجربة الصينية وفي افريقيا وفي امريكا اللاتينية .

ومنذ نشأ هذا النظام ، شنت ضده الحملات العسكرية والسياسية والدعائية والاعلامية ، وكرس مفكرون غربيون عديدون حياتهم العلمية للهجوم عليه . وتقنيد اساسه الفلسفية ودعائمه الاجتماعية والاقتصادية . وفي مقابل ذلك قام المعسكر الاشتراكى بحملة مضادة على الرأسمالية والامبريالية والديموقراطية الغربية . وهكذا هيم على مناخ القرن العشرين هذا الصراع الضارى بين الماركسية والرأسمالية ، والذي اتخذ ابعادا بالغة الخطورة ، تمثلت في سباق التسلح النووى ، الذى وضع البشرية كلها على حافة الخطر .

ودارت المناظرة - المعركة ، وكل فريق يتوعد الآخر يقرب هزيمته الكاملة . غير ان الرأسمالية اثبتت - بما لا يدع مجالا لى شك - قدرتها على تجديد نفسها ، واستفادتها من النقد الماركسى في تطوير مشروعاتها ، في الوقت الذى جمدت فيه الماركسية جهودا شديدا ، بالرغم من المحاولات الجسورة لانتقال المشروع الاشتراكى من الفشل ، سواء من خلال الممارسات النظرية النقدية التى اربت ان تقدم قراءة جديدة للماركسية ، ربما كان ابرز صورها محاولة الفيلسوف الفرنسى لويس التوسير ، او من خلال الممارسة السياسية ، وخصوصا محاولة الشيوعية الاوربية النخل عن بعض المسلمات في سبيل التكيف مع النظام البرلماني الاوروبى ، وقبول فكرة الوصول الى الاشتراكية من خلال الانتخابات . غير ان المحاولات النظرية كانت او سياسية فشلت فشلا ذريعا ، لاسباب متعددة ليس هنا مجال الخوض فيها . غير انه من قبيل التسرع الزعم ان المناظرة بين الماركسية والرأسمالية قد حسمت نهائيا لصالح الرأسمالية ذلك انه - على سبيل اليقين - سقطت الشمولية كنظام سياسى ، غير ان الخلط بين الشمولية والماركسية باعتبارها ايدولوجية تنطوى على عديد من القيم والافكار ، الخاصة بالعدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وحرية الانسان ، والعمل على تنمية كل قدراته الابداعية ، يعد خلطا للاوراق ، فكثير من هذه القيم الايجابية وجد طريقة الى النظرية الغربية ذاتها ، لانها تعبر عن قيمة انسانية عامة ، اثبتت الخبرة التاريخية انها جديرة بان تتبع .

ومن هنا يمكن القول ان فهم ماحدث في العالم ، لايمكن ان يتم بشكل موضوعى لو بنى على اساس « المنهج الاستقلايى » - ان صح التعبير - والذي يميز تمييزا فاصلا بين الماركسية والرأسمالية ، كما يتم التمييز بين الابيض والاسود . ذلك انه عبر مرحلة تاريخية طويلة ، تمت فيها عملية التآثر والتاثير ، ومن خلالها انتقلت الافكار والتجارب من نظام الى آخر ، في صمت وبغير اعلان رسمى . وهذه العملية البطيئة المعقدة ، لا يغنى في فهمها سوى مدخل التحليل الثقافى ، الذى يركز على انظمة الافكار في نشوئها وتحولها وتغييرها . ومن هنا فان تتبع الرحلة الطويلة التى قطعها العقل الغربى بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، سواء في شقه الماركسى او الرأسمالى ، هو الذى يسمح لنا بفهم ماحدث من انقلابات سياسية وتغييرات اقتصادية . فما السياسة في النهاية سوى مشروع ثقافى ، ونفس الملاحظة تسرى على الانساق الاقتصادية التى تنهض في العادة على اساس مجموعة متماسكة من القيم الثقافية . ولو تتبعنا ماحدث في العالم في الفترة الاخيرة . لوجدنا ان مقولات المنهج الجدلى تنطبق بشدة عليها . فاذا كان سقوط الماركسية يمثل الفكرة ، فان صعود الرأسمالية والزعم بانها ستكون هي الايدولوجية الكونية المقبلة تمثل في الواقع نقض الفكرة . غير اننا نرى - من خلال قراءة دقيقة للحولات العالمية - ان المحصلة النهائية ستمثل في عملية تأليف خلاقة بين الماركسية والرأسمالية ، من خلال صياغة نموذج

عالي جديد يتسم بالتوفيقية بين عناصر فلسفية وثقافية واقتصادية وسياسية كلٌّ يرى من قبل انه **منقضة**

ومن هنا يأتي منهجنا في قراءة تغيير العالم ، فبعد ان نتحدث عن سقوط الشمولية ، نعالج قضية صعود الرأسمالية ، وننتهي بتصويرنا عن النموذج العائلي الجديد ، الذي يتشكل ببطء من خلال معارك بالغة الحدة والعنف تأخذ شكل تصفية الحسابات التاريخية في نهاية القرن العشرين ، تمهيدا لاعداد المسرح للوافد الجديد : القرن الحادي والعشرين !

اولا : سقوط الشمولية !

في خضم الجدل الدائر حول ما يحدث في الاتحاد السوفيتي وفي دول اوروبا الشرقية ، وتحت تاثير اصوات القلاع المخاهرة ، ضاعت حقائق عديدة ، والتبس الحق بالباطل ، ومطغت نشوة التشطي على موضوعية الفهم التاريخي .

هل صحيح ان دلالة ما يحدث الآن في بلاد اوروبا الاشتراكية من ثورة شعبية عارمة تنادي بالديموقراطية وحقوق الانسان هو دليل على الهزيمة المسلحة للماركسية كما ذهب الى ذلك عديد من المعلقين ؟

في تقديرنا ان هذا الاتجاه في التفسير ، هو تعجل شديد في الحكم على ظاهرة تاريخية معقدة ، ليس من اليسير الحكم على مستقبلها ، ونعني ظاهرة انشاء وصياغة اول مجتمع اشتراكي في التاريخ على هدى النظرية الماركسية ، بكل ما يعنيه ذلك من تناقض حتمي وتجاوز ايضا للمجتمع الرأسمالي السابق عليه . ولكن اذا اردنا ان نحكم حكما قاطعا في هذه اللحظة التاريخية النادرة ، التي تقع فيها الاحداث كل يوم ، بل وكل ساعة ، وتتغير فيها موازين القوى ، يمكننا القطع بان الشمولية سقطت الى الابد ، غير ان سقوطها لا يعني بالضرورة هزيمة الماركسية ، أو فشل نموذج المجتمع الاشتراكي . ويمكن القول ان هناك انماطا ثلاثة اساسية في النظم السياسية المعاصرة : الشمولية والسلطوية والليبرالية .

وبغير ان ندخل في مناقشات نظرية طويلة حول الفروق الدقيقة بين هذه النظم ، يمكن القول انه في حالة النظام الشموي تسيطر على السلطة فيه جماعة حاكمة منفردة يتولى اعضاؤها مراكز السلطة كلها ، وتتولى هي بعد ذلك توزيع انصبه السلطة على الافراد والجماعات وفقا لمكانتها .

سقوط الشمولية

عقب خطبة خروشوف السرية التي القاها في فبراير ١٩٦٥ امام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ، والتي ادان فيها جرائم ستالين ، حدثت ضجة كبرى في العالم ، لان ما حاولت المصادر الغربية تأكيد من قبل عن جرائم ستالين ، وبشاعة الشمولية السوفيتية ، كشف عنه خروشوف نفسه . وقد ادى ذلك - في اوروبا الغربية - الى استقالة الالاف من عضوية الاحزاب الشيوعية الاوروبية . وغير الزمن حاولت هذه الاحزاب ان تجد لها مخرجا بعد ان تبين بجلاء جمود الفكر الماركسي التقليدي ، وبشاعة النظام الشموي ، فحاولت ان تجد لنفسها مهريا ، وصاغت اتجاهها جديدا ، قاده الحزب الشيوعي الاسباني بقيادة سلفتياجو كارييلو ، والحزب الشيوعي الابطال بقيادة بيرلنجير ، اطلق عليه من بعد الشيوعية الاوربية ، والتي تمثلت اهم مبادئها في الالقاع عن تبني نظرية ديكتاتورية البروليتاريا ، والقبول بالطريق البرلماني وسيلة للوصول الى السلطة لتحقيق الاشتراكية . غير ان الشيوعية الاوربية لم تنجح في تحقيق اهدافها ، وخصوصا بعد النقد العنيف الذي وجهه

المنشوقون السوفيت بقيادة المؤرخ السوفيتي الشهير روى ميد يفيدف للمنظم الشموى ، وبعد ما نشره الروائى المعروف سولنجستين عن فظائع المعتقلات السوفيتية .
لقد صعدت الشيوعية الاوربية وسقطت بغير ان تحقق شيئا ذا بال ، وقامت الثورة الشعبية الديمقراطية الكبرى التى بدأت فى بولندا من خلال نقلة التضامن التى انتقلت الى المجر ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا ، والمالنيا الشرقية . والذى كان تحطيم سور برلين ، رمزا لتحطيم الشمولية كنظام سياسى ، وفتح الابواب والنوافذ من اجل صياغة ديمقراطية جديدة على اساس اشتراكية حقيقية .

وهذا هو الذى يجعلنا نقر انه نعم سقطت الشمولية الى الابد ، غير انه من باب التعجل فى الحكم على الظواهر التاريخية الكبرى الزعم بان الماركسية قد هزمت هزيمة نهائية .

ثانيا : صعود الرأسمالية ؟

فى الستينات حين دار الصراع الايديولوجى الضارى بين الرأسمالية والماركسية قرر عالم الاجتماع الفرنسى الشهير ريمون آرون - فى معرض دفاعه عن الرأسمالية - « اننا لن نستطيع ابدا ان نجارى الماركسية ونصوغ نظرية متكاملة مثلها تقصر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والتاريخ ، وكانت وجهة نظره ان الماركسية نجحت فى صياغة نظرية شاملة مقننة . تنطلق من مسلمة فلسفية واضحة ، تسلم الى نتائج بلغة الاهمية فى مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع .

تصيح ان هناك مفكرين عظاما نظروا للرأسمالية ، ولكن هذا التنظير كان جزئيا ، بمعنى ان كل مفكر من هؤلاء ، قنع بالدفاع عن جانب او اكثر من جوانب الرأسمالية ، ولكن لم يطمح احد من قبل لصياغة النظرية المتكاملة .

قنع المنظرون الرأسماليون اذن بصياغة نظرياتهم الجزئية لتبرير الفضلية الرأسمالية كنظام اقتصادى وسياسى على الماركسية . غير انهم فى الستينات انطلقوا من مواقع الدفاع الى الهجوم ، وهكذا - بقيادة عالم الاجتماع الأمريكى اليهودى دانييل بل - شنوا حملتهم الشهيرة على الماركسية تحت شعار « نهاية الايديولوجية » . هذه المقالة التى اثارت كثيرا من الجدل فى المعسكر الرأسمالى ذاته ، وكثيرا من حملات التنفيد من قبل فلاسفة الماركسية .

ويمكن القول ان أبرز منظرى الرأسمالية على الاطلاق ثلاثة هم : عالم الاجتماع الالماني الشهير ماكس فيبر الذى صاغ نسخة الفكرى كله ردا على الماركسية ، لدرجة ان وصفه احد مؤرخى الفكر الغربى ، بأنه كان يكتب وشيح كارل ماركس اماله ، والثاني ثومبتر الاقتصادى الأمريكى النفسوى الاصل ، خصوصا فى كتابه : الديمقراطية والاشتراكية والرأسمالية ، والثالث الاقتصادى المعروف هايك وخصوصا فى كتابه « الطريق الى العبودية » ، الذى صدر فى وقت مبكر حقا ، عام ١٩٤٤ . غير ان هذه الكتابات كانت فى واقع الامر خليطا من الهجوم على الماركسية ودفاعا جزئيا عن الرأسمالية .

من النظرية الجزئية الى النظرية الشاملة

غير انه مما يلفت النظر بشدة ان المعسكر الرأسمالى نشط فى الثمانينات ، وانتقل - فى المجال النظرى - من معركة « نهاية الايديولوجية » الى مرحلة صياغة النظرية الرأسمالية الشاملة .

واذا كان فوكوياما الأمريكى اليابانى الاصل قد اثار جدلا شديدا حول مقالته « نهاية التاريخ » ، والتى هنا فيها المعسكر الرأسمالى بالانتصار النهائى للبرالية والهزيمة الساحقة للماركسية ، الا ان منظرا آخر ، هو عالم الاجتماع الأمريكى بيتر بورج تقدم لأول مرة - فى تاريخ الفكر الرأسمالى - لكى يعلن « بداية التاريخ » ، من خلال صياغته للنظرية الرأسمالية المتكاملة ، والتى نشرها تحت عنوان مستفز هو « الثورة الرأسمالية » ، والذى صدر عام ١٩٨٧ .

والجديد في هذه النظرية هو صياغتها الصورية المحكمة ، فقد قدم خمسين مقولة للدفاع عن الرأسمالية وتبريرها ، واطهر افضليتها ، على الماركسية ، وهذه المقولات تتعلق بثمانية ميادين رئيسية هي :

- الرأسمالية والحياة المدنية .
- الرأسمالية والطبقات .
- الرأسمالية والديمقراطية .
- الرأسمالية والثقافة الغربية .
- الرأسمالية وتنمية العالم الثالث .
- الرأسمالية في شرق اسيا .
- الرأسمالية الصناعية .
- اصفاء الشرعية على الرأسمالية .

ويزعم بيتر برجر ان كل مقولة من هذه المقولات ثبتت صحتها واقعا ، وهو يعتبرها فروضا لقبلة لان ندحض ، بشرط ان على من يريد دحضها ان يقدم ادلته من الواقع ، وليس على اسس ايديولوجي .

الرأسمالية وتنمية العالم الثالث

من الاهمية بمكان تحديد جمهور المخطبين بالنظرية الرأسمالية المتكاملة التي يقدمها بيتر برجر ، هذا الجمهور يتركز في الواقع في مجموعتين من الدول : دول العالم الثالث من ناحية ، ودول أوروبا الاشتراكية من ناحية ثانية .

والخطاب يتضمن دعوة صريحة لدول العالم الثالث خصوصا ، لكي ترحب بالاندماج في السوق الرأسمالية العالمية . وهو لذلك يخصص بعدد من المقولات الاساسية ، والتي هي في واقع الامر تنظير للتبعية ، التي تحاول النخبة التقدمية في العالم الثالث ، اخراج بلادهم من دائرتها الجهنمية . من خلال الدعوة الى التنمية المستقلة . وهذه الدعوة الاخيرة تتعدد بصدها الاصوات . وتتراوح بين المندادة بلك الارتباط مع السوق الرأسمالية العالمية كما يدعو الى ذلك مثلا الاقتصادي المصري المعروف سميرامين ، او محاولة تقليص التبعية الى اكبر درجة ممكنة ، لاستخلاص ارادة القرار الوطني من اسار الهيمنة الأجنبية ، كما يدعو لذلك آخرون اكثر واقعية . فلتنازل مقولات برجر الاربعة المتعلقة بالرأسمالية وتنمية العالم الثالث ، لكي نرد على حججه من واقع الخبرة التاريخية وفي ضوء النظرة المقارنة .

المقولة الاولى :

ادماج دولة من العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي ، يؤدي الى زيادة امكانات التنمية الاقتصادية .

- هذه المقولة غير صحيحة ، ولو اخذنا حالة مصر كمثال ، حين ادمج اقتصادها - في ظل الاحتلال الانجليزي في اطار النظام الرأسمالي العالمي - وذلك بالتركيز على زراعة القطن للتصدير ، فان ذلك لم يؤدي الى زيادة امكانات التنمية الاقتصادية قبل الثورة ، لانه في مثل هذه الحالات ، التي يتم فيها رسمة قطاع تصدير مادة من المواد الخام ، يتقدم الى العادة هذا القطاع ، على حساب باقي القطاعات الاقتصادية ، والتي تظل تابعة في ظل العلاقات مقابل الرأسمالية ، مما يؤدي الى تشوه بنية الاقتصاد ، بحكم التعيش غير المخطط بين انماط انتاجية متعددة ، متنافسة في مدى حدتها .

ويؤدي الاعتماد على تصدير مادة واحدة الى رهن الاقتصاد في قبضة الطلب الخارجي ، مما يؤدي الى ندبة غير محسوبة في الدخل الاقتصادي ، قد يترتب عليه النمو في بعض الفترات ، والانكماش الحاد في فترات أخرى .

ولعل هذا مدافع يكابر الملك الزراعيين المصريين الى اختراق هذا الحاجز والدخول الى عالم الصناعة في الثلاثينيات ، وقد تكون تجربة بنك مصر الرائدة ، مؤشرا على هذا الادراك العميق لتجرب بنية الاقتصاد المصري ، والحاجة الموضوعية الى اعادة صياغته .

لقد ادت السياسة التي يدعو اليها برجر في الواقع الى تأخر قوى الإنتاج وإفقار الطبقات الشعبية .

المقولة الثانية :

القوة الانتاجية العليا للرأسمالية كما ظهرت في المجتمعات المتقدمة الصناعية في الغرب ، ستستمر في الظهور ، اذا ما دخلت بلاد العالم الثالث في دائرة النظام الرأسمالي العالى .
هذه مقولة غير صحيحة ، لانه لم يثبت ان اخراق الرأسمالية للعالم الثالث ، يمكن من الحصول على تكنولوجيا متقدمة . ان الاستراتيجية الرأسمالية تقوم في الواقع على توريد تكنولوجيا كثيفة العمل لزيادة الفائض الاقتصادي الذى تحصل عليه الشركات المتعددة الجنسية ، حتى في حالة اشتراكها مع الرأسمالية المحلية . وذلك لان العملة أصبحت مرتفعة الثمن في الدول الغربية . ومن هنا حدث التحول في التقسيم الدولي للعمل ، و تمت الهجرة الى حيث العملة الرخيصة في العالم الثالث .

المقولة الثالثة :

التنمية الرأسمالية القدر من التنمية الاشتراكية على تحسين المستوى المادى لحياة الناس في العالم الثالث ، بما في ذلك افقر الجماعات بين السكان .
وهذه ايضا مقولة غير صحيحة ، فلم يثبت ان التنمية الرأسمالية في العالم الثالث ادت الى مزيد من عدالة توزيع الدخل ، العكس هو الصحيح ، اذ ادت الى مزيد من عدم العدالة ، وتكدست ثمار التنمية ايدى طبقات اجتماعية قليلة على حساب الطبقات الشعبية . ولم تثبت صحة نظرية انتشار ثمار التنمية من اهل الى ادنى . كما اكدت ذلك بحوث بعض الاقتصاديين الغربيين انفسهم ومن ابرزهم الباحثان ايرما ادلك مان وستاموريس ، والباحث شينرى في مؤلفات شهيرة .

المقولة الرابعة :

التنمية الرأسمالية في مجتمعات العالم الثالث التى تؤدي الى نمو اقتصادى سريع يعتمد على اساليب انتاجية كثيفة العمل ، تؤدي الى المساواة في توزيع الدخل . وذلك اكثر من الاستراتيجيات التى تقوم على سياسات مخططة لتوزيع الدخل .

تعتمد هذه المقولة - وان كان بشكل ضمني - على حالة كوريا الجنوبية ، وما يؤكد هذا ان برجر خصص حوالى اربع عشرة مقولة لكي يناقش حالة الرأسمالية في شرق اسيا ، والواقع ان الابهار الذى تقدمه حالة كوريا الجنوبية ، وخصوصا في بلاتنا ، يدعو الى قراءة واعية لتجربتها التنموية ، لانها في الواقع تدحض عديد من مقولات برجر ، وخصوصا فيما يتعلق بعلاقة الرأسمالية بالديمقراطية ، وتقلص دور الدولة الاقتصادى .

يتجاهل المبهورون بتجربة كوريا الجنوبية ، انها تجربة تمت في الواقع من خلال السيطرة القوية والصارمة للدولة ، والتى اشرفت على تخطيط الاستثمارات بدقة بالغة ، وفي اطار من القهر السياسى والتضييق على الحريات ولكن اهم من ذلك كله ، ان الدولة قامت باعادة توزيع الدخل قبل الانطلاقة التكنولوجية الكبرى ، وذلك من خلال اصلاح الزراعى الذى حدد الملكية الزراعية بما لا يزيد على سبعة هكتارات . وكذلك من خلال مجانية التعليم ، واصدار قوانين عمالية نصت على حد ادنى من الاجور . وقد استفاد من اصلاح الزراعى اكثر من ٦٢ ٪ من المزارعين . مما يؤكد اتساع نطاق اصلاح الزراعى بشكل لا محيل له .

ويمكن القول - وبغير تقليل من إيجابيات تجربة كوريا الجنوبية - والتى تتضمن دروسا هامة في التنمية ، انها استفادت من ظروف استثنائية في مرحلة تاريخية هامة ، انتقلت فيها اليابان من اطار الصناعة التقليدية ، الى الصناعة الالية المتقدمة .

وقد وطلعت اليابان مضامنها التى استفادت منها في كوريا الجنوبية ، مما ادى الى انطلاقة تكنولوجيا كبرى ، في اطار التخطيط الصارم الذى وضعته الدولة والذي ركز تركيزا اساسيا على التصدير . هذا التخطيط الذى نجح نجاحا باهرا في هذا المجال .

ومن هنا يمكن القول ان عدالة توزيع الدخل في كوريا الجنوبية ، وهى حقيقة لا شك فيها ، لا ترد بذاتها الى مقدم الرأسمالية ، ولكنها تعود - كما ذكرنا - اساسا الى السياسات العامة التى طبقها الدولة . في ميلادين ملكية الارض ، والتعليم ، واجور العمال ، بالإضافة الى سيطرة الدولة على الوضع

الاقتصادى ، حين تمت الطفرة التكنولوجية الكبرى ، ومعنى ذلك ان عدالة التوزيع لاتعود - كما يزعم برجر - الى إطلاق آلية حرية السوق ، بقدر ما ترجع الى دور الدولة الاساسى فى توجيه التنمية الاقتصادية .

فى ضوء مناقشة مقولات برجر حول الرأسمالية وتنمية بلاد العلم الثالث ، يمكن القول ان نظريته الكاملة ليست سوى حلقة من سلسلة طويلة ممتدة فى الفكر الرأسمالى ، الذى صوب سهامه النقدية فى مرحلة اولى ضد الماركسية ، ثم انتقل فى مرحلة ثانية للتبشير بنهاية عصر الايديولوجية بشكل عام ، وان كان يقصد الماركسية ضمنا ، وها هو يبسط نطقه هذه المرة ، فلا يفتن بلقنق او الهجوم ، وانما يقدم على محاولة نظرية انشائية ، فيقدم للعالم النظرية المكتملة .

وهو يعرض فيها عرضا متكاملا للرأسمالية والحياة المدنية ، كما يقدم تحليله عن تأثير الرأسمالية على البناء الطبقي فى المجتمع ، ويتعرض لموضوع الديمقراطية مؤكدا انها وثيقة الصلة بالرأسمالية ، بحيث ترتبط بها وجودا وعدما ، ولا ينسى - بطبيعة الاحوال - ان يؤصل النزعة الفردية التى هى قوام الرأسمالية ، ويقدم يصدها التبريرات اللازمة .

ومن المالات للنظر ان يتعرض بتعمق لحالة الرأسمالية فى شرق اسيا ، وهنا يقع برجر فى اعرق تناقضاته ، لان دولا مثل كوريا الجنوبية - كما اشرنا - قامت بطفرة جبارة فى التنمية هذا صحيح ، وانما فى ظل السيطرة الكاملة للدولة ، مما يتناقض مع مقولاته الاساسية .

ان برجر فى الواقع وهو يقدم نظريته تحت شعار الثورة الرأسمالية يبدو كما لو كان يعلن بداية التاريخ الانسانى المعاصر !

ثالثا : الرأسمالية والديمقراطية

يرتد بيتر برجر ثوب العالم الاجتماعى المنهجي المدقق الذى يتحفظ فى صياغة تعميماته ، احتراما لمبادئ التفكير العلمى .

وهو يبدأ دفاعه الجيد عن الارتباط بين الرأسمالية والديمقراطية بتعريف اجرائى للديمقراطية ، اختاره بكل دقة ، وركز فيه على شكل العملية السياسية ، ولم يتعرض الى مضمونها الحقيقى . وبناء على هذا التعريف المنقضى ، صاغ مجموعة من المعادلات السياسية الطريفة فى حد ذاتها ، وان كان بعضها ليس سوى صياغة ايديولوجية سيئة ، هدفها الاساسى الهجوم على الاشتراكية .

تعريف الديمقراطية :-

ما هو تعريف الديمقراطية عند بيتر برجر ، والذى يقيم على اساسه صلب مناقشته ؟
هى - ببساطة - نظام سياسى تتشكل فيه الحكومة بواسطة اصوات الاغلبية ، التى تعبر عن نفسها فى انتخابات منظمة وحرية .

وهو يقرر ان التعريف يستبعد عددا عددا من الموضوعات الهامة من اهمها مدى اتساع رقعة الناخبين او ضيقها ، اى من لهم حق الانتخاب ، غير انه يركز على عملية المنافسة التى يتنافس فيها الافراد او الجماعات السياسية التى تتشكل عادة فى شكل احزاب سياسية ، وذلك للحصول على اصوات الناخبين . ومعنى ذلك انه يجد ادنى ايد من كفاءة الحريات السياسية المتعلقة بالعملية الانتخابية ، وخصوصا حرية الكلام ، وحرية الاجتماع ، وهذه الحريات لايتصور نصرها على فترات الانتخابات ، ولذلك لايد - فى اى مجتمع حديث - من تاطيرها مؤسسيا ، وحمليتها بواسطة القانون ، من خلال الجهاز القضائى ، الذى ينبغي ان يكون مستقلا عن الحكومة ، والانتخابات لايد لها ان تجرى على فترات دورية ، ولايد من حمليتها من اى تدخل .

غير ان اخطرها ما استبعد برجر من تعريف الديمقراطية ، وباعتباره هو شبكة الحقوق المدنية والانسانية ، وذلك لان تضيق نطاق التعريف ، هو الذى يسمح بدراسة العلمية الدقيقة !

ومعنى ذلك - ببساطة - أنه استبعد من المناقشة اهم موضوع يتعلق بالعلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية ، وهو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تكفلها أو لا تكفلها الرأسمالية للطبقات الاجتماعية العريضة ، فهذه الحقوق ، وجودها وعدمها ، أو بمعنى أدق عدالة توزيعها والإمكانية الواقعية للحصول عليها ، هي التي ستحدد المضمون الحقيقي للديمقراطية ، ولا تحولت الديمقراطية الى عملية شكلية ، تتركز في اجراء الانتخابات بطريقة دورية بفرض تسليح المرشحين في القوة الاقتصادية ، وكان المسألة عبارة عن مبارزة يتنافس فيها المواطنون المتساوون ، ومن يحصل على الأغلبية يتم انتخابه .

بناء على تعريفه القاصر للديمقراطية ، يتقدم برجر خطوات أخرى ، فيقدم لنا معادلة سياسية كما يلي :

- * كل الديمقراطيات رأسمالية .
- * ليس هناك ديمقراطية اشتراكية .
- * كثير من المجتمعات الرأسمالية ليست ديمقراطية .

ومن الواضح ان برجر يدرك بوضوح ان هناك حالات واقعية من الانظمة السياسية تحض بعض هذه المظولات . فالنقطة الاولى ان كل الديمقراطيات رأسمالية تعميم جارف لياقوم على اساس وهو يعرف ان لديه - على الأقل - الحالة السلبية النموذجية ، وهي الدول الاسكندنافية ، والتي تمثل مثالا بارزا للديمقراطية الاشتراكية . وهي تقوم على اقتصاديات السوق ، ولكنها صاغت نسقا كاملا للرأسمالية الاجتماعية ، وكل ذلك في اطار تعددية سياسية وحزبية ، ولكنه - من خلال منطق مغلوط - يستبعدا من المناقشة ، على اساس انه في تفرقة بين الاشتراكية والرأسمالية يقيهما على اساس نمط الانتاج ، وليس في ضوء الاثر التوزيعية لنظام الرفاهية الاجتماعية الحديث !

غير انه ما يلبث ان يتساءل ببراءة : اذا أمنا بالعلاقة الوثيقة بين الرأسمالية والديمقراطية ، فعلى ان نثير نقطة هامة هي : ما هو السبب في هذا الارتباط ؟

ويجب : ان احد الاجوبة الممكنة هو ان هذا الارتباط هو نتيجة حادث تاريخي عرض ، بسبب افرازهما من نفس المصدر ، وهو المدنية الغربية ، وبالتالي لا تكون هناك علاقة عضوية داخلية بين الظاهرتين .

ويقرر ان هذا كان رأى الاقتصادي المعروف جوزيف شومبيتر ، والذي كان يرى ان الديمقراطية يمكن ان توجد في نظام رأسمالي او في نظام اشتراكي ، غير انه في النظام الاشتراكي - بحكم نزعة للسيطرة على المجتمع - قد لا يضمن الحريات الشخصية . وبرجر يوافق شومبيتر على الطابع غير الليبرالي للاشتراكية ، غير انه ينفي تماما - وهذا هو المهم لبيان اتجاهه الفكري - إمكانية تعاضل الديمقراطية مع الاشتراكية !

وصاحب المنهج الرأسمالي ، يلتفت الى نقد الكتابات الماركسية للممارسة الديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية ، والتي تذهب الى انها عادة ما تكون غطاء سياسيا لتغطية مصالح الطبقات الرأسمالية ، ويقرر بأنه بالرغم من ان بعض الكتاب غير الماركسيين يذهبون الى هذا الاتجاه ، ومن اهمهم شارلز لندبلوم في كتابه « السياسة والأسواق » الصادر في نيويورك ، عام ١٩٧٧ ، الا ان برجر ينفي هذه النظرية تماما بالرغم من ادراكه للتأثيرات الاقتصادية التي لا بد لها ان تترك بصماتها على العملية الديمقراطية . وهو يلهم هذه النظريات الماركسية بأنها ذات طابع تآمري ، ومن الصعب تنفيذ هذه الصياغات التأمرية كما يرى !

والحقيقة انه لو كان قد التزم بمنهجه العلمي المزعوم ، واتاح لنفسه فرصة قراءة وتحليل الأدبيات السياسية الأمريكية وغير الماركسية عن الممارسات الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية ، لادرك ان هذه النظريات ليست تأمرية ، وإنما هي نظريات علمية مبنية على سند متين من البيانات الإحصائية الموثقة ، والدراسات الميدانية الجيدة ، وهذه البيانات حافلة بالأرقام ذات الدلالة عن توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية ، وعن العلاقة بين مستويات الدخل والسلوك الانتخابي ، كما ان الدراسات المتعددة عن بنية القوة في المجتمع الأمريكي سواء على المستوى المحلي أو على المستوى القومي متعددة ومعروفة ومشهورة ، من اول دراسات س . رايت ميلز عن « نخبة القوة » والذي اثار جدلا واسعا في المجتمع الأكاديمي الأمريكي ، الى دراسات وولف عن « الجانب المظلم من الديمقراطية » ، و أزمة الشرعية في المجتمع الأمريكي .

تحفظات على النظرية :

من الامانة التاكيد ان بريتربجر ، من خلال استخدام لغة منهجية مراوغة ، لا يطلق الاحكام المرسله ، بغير ان يحيطها بما ينبغي من تحوطات منهجية او شروط تضيق في مدى عموميتها ، وقد واجهته مشكلة اسراف عدد من زملائه المفكرين الراسمليين ، في الربط الوثيق بين الراسمالية والديموقراطية . فلم يجد بدا من نقد بعض هذه الاحكام ، ومن اهمها مقولة ميلتون فريدمان الاقتصادي الامريكى الشهير ، ان « الحرية كل واحد لا يتجزأ » بحيث اذا حدث انتقاص في جانب منها ، فلا بد ان يؤثر ذلك على الجوانب الاخرى .

وهو يقرر ان هذه المقولة ، لا ينبغي تبنيها ابتداء وعلى اطلاقها ، فقد تدخلت الدولة الامريكية تدخلًا حاسمًا في الاقتصاد ، وخصوصًا في مرحلة « النيوديل » ، فهل معنى ذلك - اذا اخذنا بمقولة فريدمان - ان الحريات السياسية الامريكية قد انتهكت في هذه الفترة ؟

ومن ناحية اخرى ، ماذا يفعل برجر بالنماذج المتعددة في التاريخ المعاصر ، لدول راسمالية غير ديموقراطية ، بل - واسوا من ذلك - شهدت نظاما ديكتاتورية صريحة مثل اسبانيا والبرتغال وغيرهما ؟ من هنا اثر الرجل ان يتواضع وهو يقدم مقولته الاسلمية قلًا : الراسمالية شرط ضرورى للديموقراطية ولكنه ليس شرطًا كافيًا !

ومعنى ذلك ضرورة الخروج والتمرد على منهجه الجزئى ، والذي اراد منه ان يحصرنا بين توصيف شكل للديموقراطية باعتبارها عملية انتخاب دورية ، وتحديدًا ضيقًا للرسمالية باعتبارها نظامًا اقتصاديًا بحثًا يشجع قوى الانتاج وبغير ان يناقش بوضوح مضمونه الاجتماعى والطبقى . ذلك لان الممارسة الديموقراطية ، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بابعاد تاريخية ، وراثية ، واجتماعية ، عادة ما تكون فريدة بالنسبة لكل مجتمع ، وتؤثر لا محالة في الشروط الموضوعية لتأسيس الديموقراطية . فمن المؤكد بالنسبة لمصر - على سبيل المثال - ان الخطب الديموقراطى لا بد له ان يتأثر بقيم ثقافية قديمة ، قد تكون رواسب الحضارة الفرعونية في بعض جوانبها ، واهمها النطلع الى الفرعون القوى الحاسم ، العادل ، ولا بد له ان يتأثر بقيم الحضارة العربية الاسلامية ، والتراث الخصب الخاص بالعدل والحرية ، والامام العادل ، والشورى ، ولا بد له اخيرًا من التاثر بنضال الشعب المصرى الديموقراطى في العصر الحديث ، ربما منذ زعامة عمر مكرم وتولية محمد على باسم الشعب ، والثوبة العراقية الديموقراطية ، وثورة ١٩١٩ ، وثورة يوليو ١٩٥٢ .

هل يمكن - كما يذهب برجر - بكل بساطة ، اخزال قضية الديموقراطية بكل ما تثيره من ابعاد ، في هذه المعادلات التبسيطية التى صاغها من منطق الدفاع المستميت عن الراسمالية باعتبارها افضل النظام الاقتصادى والسياسى قاطبة ؟

رابعًا : نحو حضارة عالمية جديدة

لا يمكن لنا تحديد اثر المتغيرات العلمية المعاصرة على مستقبل الوطن العربى ، بغير قراءة تحليلية ونقدية لهذه المتغيرات ، وهذه القراءة تحتاج بالضرورة الى منهج ، ومنهجنا الذى نعتد عليه هو ما يمكن ان نسميه المنهج التاريخى النقدى المقلن ، مع تركيز خاص على ما يطلق عليه منظور التحليل النقائ .

ولعل السؤال الرئيسى الذى يفرض نفسه :

ما الذى جرى في العالم ؟ وما هو تفسيره ، وما هي صورة النظام العلمى الجديد الآخذ في التشكل الآن

ببطء ولكن بثبات ؟

ما الذى جرى في العالم ؟

يمكن القول بان اهم تغير حدث هو سقوط الانظمة الشمولية التى كانت تقوم على احتكار الحزب الواحد للسلطة ، وصعود موجة الليبرالية والتعددية السياسية من خلال حركة الجماهير السلمية الايجابية ، التى خرجت - مستفيدة من تيار البريسترويكا الذى اطلقه جوريلشوف - لى تقضى على

الاعترا ب السيلسى والاقتصادى والثقافى الذى علنت منه طويلا . ومعنى ذلك سقوط الانساق السياسية المغلفة ، والذى كانت تحتكر الحقيقة السياسية ، وظهور انساق سياسة مفتوحة ، تتعدد فيها الاصوات ، وتبرز المعارضة وتتنافس الاحزاب والجماعات السياسية . وقد ترتب على سقوط الانظمة الشمولية صعود موجة القومية التى كانت مكتوبة تحت غطاء الانتقان الشكلى والرضا بالوضع القائم ، وبرزت الصراعات الاثنية ، وكان الصراع الطبقي قد اخل سبيله للصراع الاثنى والقومى . والسؤال هنا : هل كان يمكن لهذه التغيرات العميقة ان تحدث فجأة ، ام أنه كانت لها مقدمات منذ امد بعيد .

لو راجعنا بدقة الادبيات الخاصة بمشكلات التطور فى كل من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات الاشتراكية فى العقود الماضية ، لوجدنا مفهومنا مسيطرا ، هو مفهوم الازمة التى تمر بها كل من الرأسمالية والاشتراكية .

غير أن الفرق الجوهرى هو أن التصدى لازمة فى المجتمعات الرأسمالية بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية كان متاحا للمفكرين من كافة الاتجاهات بما فيها الاتجاه الماركسى ، فذلك يعد من قبيل النقد الاجتماعى المشروع ، الذى يتيح الفرصة للنخبة السياسية أن ترى البدائل المتاحة امامها من ناحية ، ويرفع مستوى الرأى العام من ناحية أخرى .

في حين أن التعرض لازمة فى المجتمعات الاشتراكية الشمولية فى أوروبا الشرقية ، كان يعد من قبيل الانشقاق والمعارضة غير المشروعة ، والذى يلاحق من يمارسها بكل صور الملاحقة ، وهكذا فى الوقت الذى كان فيه جيل كامل من المفكرين الغربيين المختلفين فى مشاربهم السياسية ، يمارسون النقد العلنى للنظام الرأسمالى ويتخصصون ازمته الاقتصادية والسياسية والثقافية ، كان جيل كامل من المفكرين الماركسيين يضطهدون اضطهادا شديدا من قبل السلطات الرسمية .

وكلنا نذكر مصير المفكر جيلاس اليوغوسلافى الذى مارس النقد للنظام الاشتراكى مبرا بكتابة « الطبقة الجديدة » و سجن بسببه ، والمؤرخ السوفيتى الشهير روى ميد فيديف الذى اضطهد بسبب تزعمه للنقد القومى للمعادية للشمولية ، والذى أصبح الآن من أبرز نجوم العهد الجديد ، فى ظل جورباتشوف .

مفهوم الازمة إذن كان هو المفهوم المسيطر فى تحليل مشكلات المجتمعات المعاصرة ، وبالرغم من أن الازمة والتغير فى نظر بعض الباحثين هى عمليات اساسية دائمة تصاحب أى وجود انسانى ، غير أنه مع ذلك لابد فى مجال تعريف الازمة من التفرقة بين : الازمات ظرفية ، والازمات الهيكلية ، الاولى يمكن مواجهتها بتعديل بعض السياسات القائمة ، والثانية اخطر لانها تتعلق بتصميم بنية النظام ، الذى قد يحتاج الى جراحة شاملة ، تؤدى الى تغيير نسق القيم الذى يقوم عليه . ان ما حدث فى الاتحاد السوفيتى وبولندا والمجر وغيرها من بلاد أوروبا الشرقية لم يكن ازمة ظرفية ، ولكنه كان رد فعل لازمة هيكلية بالغة العمق .

وتختلف النظم السياسية والمجتمعات فى طريقة مواجهتها للازمات . هناك - كما اشرنا - انظمة مفتوحة ، تعتبر الازمات وسيلة فعالة لاحداث التغيير فى النظام ، وهى لاسباب متعددة قادرة على احتوائها والانطلاق من جديد ، وهناك انظمة مغلقة ، تعتبر الازمات معوقات تواجه اما بالقمع السياسى ، او بجراءات ادارية عقيمة ، مما يجعلها فى النهاية تدور فى دائرة مغلقة تؤدى الى الجمود .

وابا كان الامر ، فإن الحديث عن ازمة النظم الرأسمالية المعاصرة ، توارى تحت تأثير سقوط النظم الشمولية وما ادى اليه من تغيرات عميقة ، على الصعيد الثقافى والايديولوجى .

على الصعيد الثقافى :

ومن أبرز هذه التغيرات اعادة صياغة صورة الاخر فى الخطاب السوفيتى وفى الخطاب الأمريكى . ذلك أنه مما له دلالة بالغة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد توصف فى الخطاب السوفيتى بأنها امبريالية ، كما أن الاتحاد السوفيتى لم يعد يوصف فى الخطاب الأمريكى بأنه « امبراطورية الشر » كما كان الحال ايام الرئيس ريجان .

وبروز أهمية إعادة صياغة صورة الآخر تعددت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، لتصبح مطلباً ملحا يتعلق بإعادة تشكيل النظام العالمي وخلق حضارة عالمية جديدة . وفيما يخصنا ونقصد في إطار الصراع العربي الإسرائيلي فإنه مما يلفت النظر بشدة خطاب شيفرناذرة عندما زار القاهرة في فبراير ١٩٨٩ ومطالب بضرورة إزالة « صورة العدو » من العلاقات الدولية . وقد فسر ذلك بقوله « أن هذا الطرح قد يبدو سانحاً في إطار تاريخ الشرق الأوسط وواقعه الحالي ، غير أن العدول عن « صورة العدو » لإعني الملقب عن الجرائم والأفعال التي ارتكبت بالفعل ، وإنما نقصد بذلك أن يكون مدخلنا إلى معالجتها هو المدخل القانوني لا العاطفي . فإتينا لانظر إلى إنسان ينتهك القانون على أنه « عدو » وما ينسحب على المجتمع المدني يتعين أن ينسحب على المجتمع الدولي والعلاقات الدولية ، حيث يتعين أعمال النوايس القانونية .

ومعنى ذلك أن إسرائيل لاتجوز ادانتها بصفة مطلقة ، بل تتعين ادانتها فقط ، في حدود مخالفتها للقانون الدولي ، واستمرار احتلالها لأراض عربية بطريقة القوة منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن ، وإن تنفيذ هذه القرارات يزيل الأسباب التي تدان من أجلها .

في ضوء ذلك يمكننا التأكيد على أن موضوع الآخر في العلاقات الدولية سيكون أحد الموضوعات الكبرى التي سيشتد بصدها الصراع الثقافي والسياسي والاقتصادي في مرحلة تشكل النظام الدولي الجديد ، وتبلور ملامح الحضارة العالمية المقبلة . حقا لقد كانت صورة الآخر وراء النظام العالمي منذ بداية تشكله وحتى الآن ، كما يؤكد ذلك الباحث المرموق في الدراسات الأفريقية « على مزروعى » ، وهو يردها إلى الأزواجية في الأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام ، والتي تقوم على التفرقة بين « نحن وهم » أو بعبارة أخرى بين اليهود والأغيار ، والمسيحيين وغير المسيحيين ، والمسلمين وغير المسلمين ، وبين كيف انتقلت التفرقة بين الإنا والآخر من الإطار الديني إلى الإطار السياسي والإطار العلاقات الدولية .

وإذا كان المسرح الدولي يسيطر عليه ثلاث قوى : المدنية الغربية الرأسمالية والنظم الماركسية ، والأسلام ، وإذا كانت المدنية الغربية الرأسمالية أصبحت علمانية وتخلصت - إلى حد كبير - من الأطر الدينية الذي كان يحكم أدراكها للعالم ، فلم يبق كمنحدر لها سوى الأسلام الذي يقوم على الوحدانية والنظم الماركسية التي تقوم في عقيدتها على الألحاد . والآن وبعد سقوط النظم الماركسية ، لم يبق في السلطة سوى المدنية الغربية والأسلام ، هل معنى ذلك ضرورة حدوث مواجهة بينهما ؟ وهو يفسر ذلك ببرز مشكلة الآخر بشدة في الفترة الأخيرة في العلاقات الأوروبية العربية بشكل خاص ، وفي العلاقات الغربية بشكل عام ؟ أن الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على ضرورة إجراء عملية نقد ذاتي أساسية مضمونها كيف يقدم المسلمون أنفسهم كدين وثقافة وسلوك للعالم ؟ بعبارة أخرى : دراسة التأثيرات السلبية للسلوك الأسلامي كدول ومجتمعات وجماعات على تشكيل صور نمطية للأسلام والمسلمين قد لاتكون تعبيرا صادقا وأميناً عن روح الأسلام الحقيقية .

لو تأملنا الأحداث حولنا لأدركنا أنه تدور حول الآخر معركة ثقافية وسياسية كبرى ، تعكس التجاهين متصارعين :

الاتجاه الأول والذي يتمثل في عنصرية صريحة في النظرية والممارسة . والاتجاه الثاني والذي يتبنى منظور التسليح الثقافي في النظرية والتطبيق .

الاتجاه العنصري يظهر على المستوى النظري في الكتب والكتابات الحديثة التي تقوم على تشويه صورة الآخر العربي ، ومن أبرزها كتاب صدر عام ١٩٨٩ والفه دافيد برايس جونز بعنوان « الدائرة المغلقة : تاويل للعرب » ، ويركز الكتاب على سلبيات الشخصية العربية ، ويتبنا بأن العرب لن يستطيعوا الخروج من دائرة التخلف أبداً .

أما في الممارسة : فيكفي أن نشير إلى تصاعد موجات العنصرية في فرنسا ضد العرب المهاجرين وصعود اليمين العنصري بقيادة لوين . وفي نفس الأطار أيضا نضع الحملة العدائية المنظمة ضد العراق (قضية الجاسوس والأدوات المهربة) وضد ليبيا (قضية مصنع الكيمويات) .

والإتجاه الثاني هو اتجاه التسليح الثقافي : وهو يأخذ في النظرية شكل إعادة النظر إلى الآخر في ضوء موجات النسبية الثقافية كما تظهر في كتب غربية حديثة وهامة ومن أبرزها كتاب الباحث الفرنسي

المعروف تود وروف ، نحن والاخرون ، وكتلب البلحة الفرنسية البارزة جوليو كريستيا في نفس الموضوع .

وياخذ في الممارسة شكل المظاهرات المعادية للعنصرية ضد العرب في المهاجرين ، ورفض مشروع القانون الخاص بقواعد اكتساب الجنسية في القانون الفرنسي ، تحت ضغط القوى التقدمية الفرنسية ، وكذلك الانتصار في قضية الحجاب في فرنسا لصالح الحرية الشخصية .
بعبارة مختصرة هناك صراع حاد في مجال اعادة صياغة صورة الاخرين اتجاهات متناقضة ، وستتوقف على حسم الصراع بروز ملمح هام من ملامح الحضارة العالمية الجديدة ، بعبارة اخرى هل سينتصر التيار العنصري ، ام سيسود تيار التسامح الثقافي ، الاكثر اتفقا مع السمة العالمية للنظام الدولي ، والتي ستكون ابرز ملامح القرن الحادي والعشرين ؟

التوفيقية اساس النظام العالمي !

بالاضافة الى ذلك بدأت تظهر - نتيجة للتغيرات الكبرى في اوروبا الشرقية - صراعات فكرية حادة في الفكر الغربي دارت حول موضوعين : الموضوع الاول : هل هزمت الماركسية هزيمة ساحقة وستحل الليبرالية والراسمالية محلها .

الموضوع الثاني : هل يمكن صياغة نظرية صورية محكمة (على غرار الماركسية) للراسمالية ندرس سقوط الشيوعية وتعلن بداية السيطرة الشاملة للراسمالية .

الموضوع الاول دار فيه الصراع بين فوكويانا وجالبرث والموضوع الثاني دار فيه الصراع بين بيتر بيرجر وجاك بارزين .

بالنسبة للموضوع الاول ، نشر فوكويانا الياباني الاصل والامريكي الجنسية ورئيس دائرة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الامريكية مقالة اثارت كثيرا من الجدل عنوانها « نهاية التاريخ » في مجلة « المصلحة القومية » استلخ فيها بعض افكار هيجل عن حركة التاريخ ، ليؤكد ان التاريخ قد وصل لنهايته فيبعد انتصار الليبرالية انتصارا ساحقا على الشيوعية ، وهيمنة النموذج الراسمالي ، وهذه الافكار هي بذاتها التي يصفها الاقتصادي الامريكي الشهير جالبرث بالايديولوجية التبسيطية وذلك في محاضرة القاها مؤخرا بجامعة ادنبرة بالملكة المتحدة بعنوان : اليمين مخطيء .. لماذا .

ووجهة نظره ان هذه الايديولوجية تصور عالما ثنائي القطبية بنحو صارم حيث تقوم الشيوعية في جانب ، والراسمالية على الجانب الثاني ، وتوجد كلتاهما في صورتها الخالصة . والتصور الذي تقدمه هذه الايديولوجية انه بعد سقوط الشيوعية في اوروبا الشرقية ستشقي هذه البلاد طريقها الى الراسمالية تصور بعيد عن الواقع لان المسألة أعقد من هذا بكثير .

اما الموضوع الثاني فقد دار فيه الصراع - وان كان بشكل غير مباشر - بين عالم الاجتماع الامريكي بيتر بيرجر الذي صاغ لأول مرة في تاريخ الفكر الغربي نظرية صورية شاملة للراسمالية في كتابه « الثورة الراسمالية » الصادر عام ١٩٧٨ ، والذي يرى فيه ان الراسمالية اصبحت نظرية كونية قابلة للتطبيق في كل مكان بغض النظر عن الفروقات الثقافية بين امم العالم ، لانها هي التي تضمن الحرية والعدالة والرخاء ، وبين المؤرخ الامريكي جاك بارزين والذي نشر مؤخرا مقالة بالغة الاهمية بعنوان « مقولة الديمقراطية ، نفي فيها نفيًا قاطعا وجود نظرية موحدة للديمقراطية ، واكد وجود عديد من الافكار الديمقراطية التي لايربطها نسق فكري واحد . وذهب ابعد من ذلك حين اكد ان الديمقراطية الامريكية - مثلها في ذلك مثل الديمقراطية الانجليزية لايمكن تصديرها للخارج ، لان اهم ما في الديمقراطية ليس مقولاتها التي تقوم عليها ايا كانت ، ولكن في طريقة تطبيقها وفي المؤسسات التي ستقوم على الية التطبيق ، وهذه مسألة لصعبة بالتاريخ الاجتماعي الفريد لكل مجتمع ، وهي الحاسبة في موضوع الممارسة الديمقراطية .

هذا هو ميدان الصراع الثاني في مرحلة تشكيل النظام العالمي الجديد ، بين الاطلاقيه الايديولوجية والنسبية الفكرية .

ولو حاولنا القراءة المتاملة لمؤشرات التغيرات الثقافية والايديولوجية والسياسية والاقتصادية

والعلمية والتكنولوجية يمكن لنا أن نقرر أنه سيظهر نمط سياسي اقتصادي ثقافي توافقي جديد ، سيحاول أن يؤلف تاليفاً خلاقاً بين متغيرات تبدو في الظاهر متناقضة ، وستمر هذه المحاولة في مرحلة تقسم بالصراع الجاد العنيف والذي قد يأخذ أحيانا شكل المجابهة العسكرية المحدودة في هوامش النظام وليس في مركزه .

ستكون هناك محاولات للتوفيق بين :

- الغربية والجماعية ، على الصعيد الأيديولوجي والاقتصادي والسياسي وينبغي أن نضع في الاعتبار هنا بعض الكتابات الفرنسية والانجليزية الهامة حول إعادة النظر في مفهوم الغربية ، من أبرزها كتاب حرره عالم السياسة الفرنسي جان لوكا بعنوان « عن الغربية » ، صدر عام ١٩٨٦ .

- بين العلمانية والدين . (ويلفت النظر هنا كتابات بيتر برجر والتي ذكر فيها أن الإغراق في العلمانية في الحضارة الغربية الحديثة كان غلطة استراتيجية تدفع الآن لثمنها الثقيلة المعاصرة في صورة العودة العنيفة إلى الدين والتي تأخذ أحيانا شكل الجماعات المتطرفة) .

- بين عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق في ضوء التاريخ الاجتماعي الفريد في كل قطر . - بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وظهر صور مستحدثة من الملكية لم تكن معروفة من قبل في دراسة نظرت حديثا عرضت خمس صور من الملكية يراد الاختيار بينها في أوروبا الشرقية وهي : تملك العاملين ، الملكية الإدارية ، الملكية المختلطة ، الملكية إقليمية ، الملكية المهنية .

- بين الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل .

- بين المصلحة القطرية والمصلحة الإقليمية (صيغة التجمعات الاقتصادية الإقليمية) .

- بين الآننا والآخر على الصعيد الحضاري .

- بين الدولة الكبيرة المركزية في مواجهة التجمعات المحلية والتجمعات الصغيرة التي تسودها اللامركزية .

- بين تحديث الإنتاج (وزيادة الاستهلاك وتنويعه) ، والبحث عن معنى للحياة في نفس الوقت في ضوء العودة إلى مفهوم التقدم بدلا من مفهوم التنمية .

- بين زيادة معدلات التنمية في البلاد المتقدمة ومساعدة دول العالم الثالث على اللحاق وفقا لمقولة ويلى برأت مستشار ألمانيا السابق نحن جميعا ، ويقصد الإنسانية في قارب واحد .

- بين الإعلام القطري والإعلام العالمي الذي ستكون له السيادة في الحقبة القادمة بفضل تكنولوجيا الاتصال العالمية .

بعبارة موجزة :

سيقتسم النموذج التوافقي العالمي الجديد سمات أربع ، لو استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية .

١ - التسامح الثقافي المبني على مبدأ النسبية الثقافية في مواجهة العنصرية والمركزية الأوروبية والغربية .

٢ - النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على الإطلاعية الأيديولوجية

٣ - إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان في سباقات ديمقراطية على كافة المستويات . بعد الانتصار على نظريات التشريط السيكلوجي والتي تقوم على أساس محاولة صب الإنسان في قوالب جامدة باستخدام العلم والتكنولوجيا .

٤ - العودة إلى أحياء المجتمعات المحلية ، وتقليص مركزية الدولة .

٥ - أحياء المجتمع المدني في مواجهة الدولة التي غزت المجال العام ولم تترك إلا مساحة ضئيلة للمجال الخاص .

٦ - التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والإنسانية .

إننا نشهد - فيما نرى - المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارت كانت لها رموزها وقيمها التي سقطت ، وبدائية تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها « وحدة الجنس البشري » .

وقد عبر عن هذه الرؤية بوضوح ، يلسوهيرونا كسوني ، رئيس وزراء اليابان السابق في مقال هام له نشر في مجلة سيريفال في ديسمبر ١٩٨٨ ذكر فيه أنه « عندما يمر المجتمع الدولي والمجتمعات المحلية

بتحولات سريعة فإن الأفراد والشركات والأمة لن يمكنها الاستمرار في تأكيد وجودها ودعم بقائها إلا إذا أراحوا الحواجز التي تفصل بينهم ويحترم كل طرف وجود الآخر ، أننا مقبلون على عصر سيكون فيه « التجانس والتضامن » المستمدان من اسمى تطلعات الروح البشرية ، هما المطلوب العاجل والملح للبشرية .

وسيساعد على تخليق هذه الحضارة الجديدة ، ليس فقط تحول النظم السياسية والاقتصادية ولكن التحول من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات .

هذه هي العناصر الأساسية للنموذج التوفيقي العلي الجديد الذي يتشكل الآن ببطء .

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن : أين الوطن العربي من كل هذه التغيرات الجوهرية في النظام العالمي ؟ مما له دلالة كبرى في هذا الصدد ، أن النظم العربية في مصر والعراق والسعودية وليبيا والكويت اهتمت اهتماما حقيقيا بدراسة هذه التغيرات العالمية ، من خلال تكليف مراكز الأبحاث بأعداد دراسات عنها ، أو عن طريق عقد الندوات . غير أن القضية ليست هي فهم ما حدث - على أهميته القصوى - ولكن هي مدى استعداد هذه النظم لكي تغير من أدائها . لكي تتكيف مع حقائق العالم الجديد ؟

بغير أن ندخل في صميم الأجوبة على هذا السؤال المعقد ، يمكن القول أننا درجنا - في الوطن العربي - على نسبة كل جوانب قصورنا وتخلفنا إلى العوامل الخارجية وتلعب نظرية المؤامرة الدولية فعلها في الخطاب السياسي العربي وكما أخفق نظام سياسي في أدائه في مجال السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية ، قدم تفسيراً مستنداً إلى هذه النظرية الشهيرة .

غير أن الخطاب النقدي العربي قد تجاوز الآن - في تقديرنا - نظرية المؤامرة الدولية ضد العرب وبالرغم من الحقيقة مؤداها أن الدول الكبرى - في مجال سعيها الدائم - لتأييد المشروع الصهيوني الذي أقامته دولة إسرائيل ، غالباً ما يتخذ مواقف معادية للعرب عموماً ، إلا أنه ليس معنى ذلك أن نخلي مسؤولية النخب السياسية العربية الحاكمة ، عن الأخفاقات التي تحلقت ، وعن العجز في مجال صياغة السياسات الرشيدة ، القدرة على التصدي لكل ما يهدد ألبنا من عدوان اقتصادي وسياسي وعسكري من النظام الدولي الاستعماري .

وهكذا يمكن القول ، أنه بعد كل هذه التغيرات العالمية التي أحدثت ثورة حقيقية غير مسبوقة ، أهم ملامحها سعي الشعوب الناجح لاسقاط الأنساق السياسية المغلقة ، والتعبير الديمقراطي عن مطالبها ومصالحها ، وتحرير الاقتصاد من رقبة البيروقراطية المركزية ، وانعدام الكفاءة وأحياء المجتمع المدني بكل مؤسساته لكي يلعب دوراً فعالاً في اتخاذ القرار ، والقضاء على كل عمليات الاحتكار السياسي كل هذه التطورات لابد لها - أن كنا عقلانيين - أن تدفع بالنخب السياسية العربية الحاكمة إلى إعادة النظر في مسيرتها ، تمهيداً لإجراء التغييرات المطلوبة .

وهناك علامات على هذه الصحوه ، غير أن الممارسة ، ونعني ممارسة التغيير ما زالت بطيئة ومتمتردة ومترددة .

ولعل التتبع الدقيق للأحداث التي تنفجر كل يوم ، بعد انهيار قلاع الشمولية ، يدفع أعضاء هذه النخب الحاكمة ، إلى الإسراع بعملية النقد الذاتي ، والمضي بجسرة في طريق الإصلاح الديمقراطي والاجتماعي غير أن ذلك يقتضي أولاً ثقة في الجماهير ، ترى هل أن الألوان لتجسير الفجوة بين الحكم العرب والجماهير العربية ؟ .

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة في اول يونيو ١٩٩٠

موجز التقرير

النظام الدولي والاقليمي

كما هو الحال في التقارير السابقة ينصرف هذا الجزء الى دراسة وضع المنطقة العربية والمنطقة الشرق اوسطية في اطار التفاعلات الدولية سواء بين القوتين العظميين او في اطار التفاعلات الدولية بين القوى الدولية الكبرى الأخرى والتي حرص تقرير هذا العام على دراستها انطلاقا من الدور المتعاظم التي تلعبه في اطار السياسة الدولية وكذلك لدورها الهام فيما يتعلق بالتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية . وفي اطار الاهتمام بعلاقات العالم العربي بدول الجوار الجغرافي فقد تم افراد جزء خاص لهذه التفاعلات العربية الاقليمية . وفي الجزء الثالث تم تناول التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية وما تمثله من تحديات في عقد التسعينات . اما الجزء الرابع فقد تناول الامن العربي من منظور الميزان العسكري العربي الاسرائيلي ومختلف التغيرات النوعية والكمية التي طرأت عليه . وفيما يتعلق بتطورات العلاقات الامريكية السوفيتية اشار التقرير الى استمرار قوى الدفع باتجاه التقارب الامريكي السوفيتي الذي اخذت معالته في البروز بشكل واضح على مختلف الاصعدة . حيث شهد عام ٨٩ ازالة عقبات عديدة امام التوصل لاتفاقات مشابهة فيما يتعلق بالصواريخ قصيرة وطويلة المدى والاسلحة التقليدية والكيميائية والتجارب النووية تحت الارض . وقد استمرت قوى الدفع باتجاه انجاز هذه الاتفاقات كحصلة للتنازلات السوفيتية المتلاحقة . كما شهد عام ٨٩ تلاحق اعمال التفسير والاصلاح في بلدان اوربا الشرقية باتجاه الليبرالية السياسية والاقتصادية ، فشهد تدعيم الاتجاه لدى الدول التي ظهرت بها تحولات جنينية عام ٨٨ ، وشهد ايضا اجبار قيادات دول أخرى

كانت رافضة على الاسراع باللاحق بموجة التفسير والاصلاح . وفيما يتعلق بادارة الصراعات الاقليمية اشار التقرير الى ظاهرة انفراد الولايات المتحدة بادارة هذه الصراعات نتيجة انسحاب الاتحاد السوفيتي من بعضها ولتعميش دورية في البعض الآخر مما ادى استقطاب اطراف هذه الصراعات المحلية والاقليمية للبحث مع الادارة الامريكية .

وقد تناول التقرير للمرة الاولى هذا العام دور القوى الكبرى الأخرى في عالم اليوم استجابة لطلاب الجماعة العلمية والبحثية في مصر والعالم العربي ، وانطلاقا من الدور الهام سياسيا واقتصاديا الذي تمارسه هذه القوى في العلاقات الدولية ، تمت دراسة اوربا الغربية واليابان والصين باعتبارها قوى دولية مؤثرة وذلك عبر ثلاث جزيئات مترابطة ، وهي التطورات الداخلية في هذه القوى الدولية كل على حدة ، والعلاقات بين القوى الدولية والقوتين للعظميين ، واخيرا العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه القوى والمنطقة العربية .

وقد اشار التقرير الى ان هذه القوى الثلاث تزيد اهميتها الاقتصادية في النظام الدولي ولاسيما الجماعة الاوروبية واليابان ، كما ان هذه القوى تسعى الى ترجمة قوتها الاقتصادية المتصاعدة الى نفوذ سياسي من خلال الاهتمام بالبعد من القضايا الدولية اضافة بالطبع الى القضايا الاقتصادية الدولية والاقليمية . وفيما يتعلق بمشروع اوربا ١٩٩٢ فلقد تعرض لعدد من العقبات جعلته لايسير وفق الجدول الزمني الذي وضعت له الهيئة الاوروبية ، الا ان التطورات التي جرت في بلدان اوربا الشرقية وبالذات في شطرى المانيا اتجاها نحو الوحدة ، وهو الامر الذي شكل ضغوطا على دول الجماعة للاسراع بتنفيذ المشروع . اما اليابان فان

تأثيرها الاقتصادي والتكنولوجي يسير في اتجاه متصاعد وهناك جهود يابانية لترجمة هذا النفوذ التقني الفني الى نفوذ سياسي . وبالنسبة للصين اشار التقرير الى انها تعرضت لعزلة كبيرة نتيجة الموقف المتشدد الذي اتخذته السلطات الصينية ازاء مطالب الطلاب للديمقراطية الامر الذي اثار احتجاجات دولية كبيرة . وعلى اى الأحوال فان هذه القوى الثلاث مايزال تأثيرها محدودا بالنسبة للقضايا العالمية الامنية والسياسية مقارنة بتأثير نفوذ القوتين العظميين .

وفي القسم الثاني تمت معالجة التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافي التي تحيط بالعالم العربي من جنوبه ومن شماله ومن شرقه . ففي الجنوب هناك دول الجوار الافريقية وفي الشمال هناك تركيا وفي الشرق هناك ايران . اضافة الى اسرائيل والتي تتاولها التقرير من منظور الصراع معها وليس باعتبارها دولة جوار جغرافي . وفي الواقع لم تكن حصيلة تفاعلات العرب الاقليمية في العام ١٩٨٩ حصيلة ايجابية ، اذ غلبت عناصر التنافر والمواجهة على عناصر التعاون والتسسيق . ومنذ مطلع العام شهد العالم العربي اما استمرار بعض يؤثر التوتر كما في حالة جنوب السودان وحالة البلدان الخليجية مع ايران والتي راوحت مكانها بحكم تعثر المفاوضات العراقية الايرانية . واما بروز بؤر جديدة للتوتر او تعثر بؤر كانت كامنة كالحالة الموريتانية السنغالية ، وحالة كل من العراق وسوريا مع تركيا ، واما انتكاسة جزئية لمحاولة اقواء التوتر كما في حالة ليبيا وتشاد . يضاف الى ذلك تعثر كافة المحاولات والمبادرات التي طرحت اثناء العام حول التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي . ولقد تكررت هذه المشاهد طوال العام ، ووصلت الى حالة من التزاوم في الثلث الاخير من العام حيث بدأ العالم العربي وكأنه يعيش حالة من المصارع تفرضا عليه دول الجوار او على الاقل تسعى الى ذلك ، ليس من طريق تضييق مسبق ومتعمد ولكن بغرض التزامن والشمول والاتمكسات السلبية على التحركات العربية على وجه العموم .

ولمما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي اشار التقرير الى مبادرات التسوية السياسية التي طرحت من قبل العديد من الاطراف المحلية والاقليمية والدولية . وكان القاسم المشترك بينها هو اجراء الحوار الفلسطيني الاسرائيلي ، وهو الحوار الذي لم يحرز اى تقدم يذكر خلال العام ٨٩ . ومن اهم المبادرات التي طرحت افكار شيفراندزة وزير الخارجية السوفيتي في شهر فبراير والتي تضمنت دعوة مجلس الامن للانعقاد على مستوى وزراء الخارجية وتكثيف المشاورات بين

الدول الخمس الكبرى ، وقد رفضت الولايات المتحدة تلك الافكار كما رفضتها اسرائيل . ثم كانت افكار اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي في ١٤ مايو حول اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة دون مشاركة من منظمة التحرير الفلسطينية . تلتها افكار الرئيس مبارك والتي عرلت بالنقاط العشر . ثم قدم بيكر وزير الخارجية الامريكي مبادرة استندت الى خمس نقاط اكدت على اجراء حوار فلسطيني اسرائيلي مع حق اسرائيل في الاعتراف على تشكيل الوفد الفلسطيني والتباحث حول فكرة الانتخابات كما طرحتها الحكومة الاسرائيلية في ٨/٤ . وقد رفضت الحكومة الاسرائيلية كافة هذه الافكار والمبادرات بحجة انها تسمح بدور سياسي لمنظمة التحرير ومشاركة سكان القدس الشرقية في التصويت واعمال مبدأ الارض مقابل السلام .

وتحت عنوان التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافي تمت دراسة العلاقات مع كل من اثيوبيا وتشاد والسنغال . المعروف ان دول الجوار الجغرافي الافريقي همزة الوصل ما بين الوجود العربي سواء في شمال القارة الافريقية او باقي ارجاء الوطن العربي وبين الوجود الافريقي كله في وسط القارة او في جنوبها . وتعد اثيوبيا اهم دولة جوار جغرافي للعرب في افريقيا ، ولقد تعرضت العلاقات العربية معها الى نوعين من العوامل ، اهدموا يمكن ان نطلق عليه عوامل الجذب والاخر هو عوامل التنافر . ففي جانب التنافر هناك التباين الحضاري والثقافي ، وقضايا الحدود بين الصومال واثيوبيا ، وتأييد اثيوبيا لحركة جون جارانج عسكريا وسياسيا والتي تدعو بدورها الى اعادة صياغة الحياة السياسية السودانية انطلاقا من جنوب السودان ، والمشكلة الانتيرية ، والرفض الاثيوبي لاطروحات بعض الدول العربية بان يكون البحر الاحمر بحيرة عربية ، وعلاقات اثيوبيا باسرائيل .

اما عوامل الجذب فتتمثل في النفوذ الاقتصادي الذي تتمتع به العديد من الدول العربية والذي يمثل دافعا قويا لاثيوبيا للتعاون مع الدول العربية ، وعدم قدرة اثيوبيا على حسم المشكلة الانتيرية عسكريا وبالتالي حاجتها الى التفاهم مع الدول العربية لتسوية هذه المشكلة .

ولقد عكست تفاعلات العام ١٩٨٩ هذين النوعين من التنافر والجذب معا .

وبالنسبة لايران فان حالة الانفراج العربي معها لم تسجل بعد اى تقدم ملموس ،

والاسباب وراء ذلك عديدة بعضها يعود الى ايران ذاتها ، واخرى الى الطرف العربي واوالات القضايا المثارة لديه . ويمكن ان نشير الى ثلاثة عوامل ساعدت

على استمرار حالة الجمود في العلاقات العربية الايرانية
على النحو التالي :

العامل الاول وهو خاص باستمرار تعثر المفاوضات
العراقية الايرانية والذي استمر طيلة العام ١٩٨٩ .
العامل الثاني وهو استمرار الخلافات الايرانية مع دول
الخليج العربية الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي .
وتعود تلك الخلافات الى تطلعات اساسيتين اولاهما تعثر
عملية السلام بين العراق وايران ، والثانية الموقف
الايراني من الترتيبات السعودية المتعلقة بالبحر
العامل الثالث وهو خاص بالتدخلات الايرانية في لبنان
وهي التدخلات التي تتم عبر حزب الله والحرس الثوري
والذين يتعاضد وجهيهما في منطقة الجنوب اللبناني
ويمثلان امتدادا لرؤى ايرانية حول عدد من القضايا
مثل الترتيب السياسي للبحر ، ونمط السلطة تبعاً
لفكرة ولاية الفقيه ، والاصلاح السياسي من خلال
الافاء الكامل للطائفية السياسية ، وسبل السيطرة على
الاضواح الامنية في الجنوب اللبناني

إذا انتقلنا الى تركيا فسوف نجد نموذجاً مختلفاً من
التفاعلات العربية الإقليمية والذي يجمع في طياته افاقاً
رحبة للتعاون بنفس القدر الذي يتضمن نقاطاً للاختلاف
وبؤراً للثغرات القابلة للتفجر . ويأتي ذلك في ظل تحولات
دولية عديدة اصابها بدرجة معينة الدور التركي
الاستراتيجي والذي كان محوره تدعيم خط المواجهة
الغربي الاول امام التهديدات السوفيتية . وثمة قضايا
قابلة للتفجر ولاسيما بين تركيا وكل من العراق وسوريا
وهي :

أ - مشكلة الاقليات وبرزها مشكلة الاقلية الكردية
الانفصالية والتي تعيش في مناطق الحدود المشتركة
ب - مشكلة لواء الاسكندرية السوري

ج - مشكلة المياه : وهذه بدورها تعد اهم القضايا لان
لصحات اثارها تأثيراً بالتالي كافة المشكلات الاخرى والتي
ما زالت معلقة . وكذلك لاهميتها الشديدة وقيام أي
اتفاق دولي بين الدول الثلاث يحدد انصيب كل منها .
وتبدو خطورة المشكلة في ضوء الخطط التركية لبناء ٢٠
سداً لاحتجاز وتخزين المياه واستخدمها في رى جنوب
شرق تركيا - والمعروف باسم الاناضول - ومع استكمال
تركيا انشاء السدود الباقية في منتصف التسعينات
سيمكنها التحكم الكامل في كميات المياه المتدفقة الى كل
من سوريا والعراق بما يعد ورقة ضغط شديدة التأثير
بيد تركيا في مواجهة هذين البلدين العربيين وهو ما بدت
مؤشرات العملية في القرار التركي يوقف تعلق المياه في
نهر الفرات لمدة شهر كامل بدأ في ١٢ يناير ٩٠ ملة
البحيرة خلف سد اتاتورك .

أما القسم الثالث الذي جاء بعنوان (التطورات

الاقتصادية العالمية وتحديات التسعينات) فقد
استعرض فيه تلك التطورات تحت ثلاثة عناوين فرعية :
الاول ومؤشرات أداء الاقتصاد العالمي ، وتحته
تعرضنا لتقديرات معدلات النمو الاقتصادي في العالم
وفي المجموعات الاقتصادية المختلفة التي ينقسم اليها في
عام ١٩٨٩ وكذلك توقعات عام ١٩٩٠ . كذلك تعرضنا
لتطورات اسعار الفائدة ومعدلات التضخم والبطالة في
العالم ١٩٨٩ وتلك المتوقعة عام ١٩٩٠ . كما تناولنا
الاستقرار النقدي والسيولة الدولية وحركة رؤوس
الاموال والاستثمارات في العالم . كذلك تعرضنا لحركة
التجارة والمبادلات الدولية والتفاعلات الدولية الهامة
حول بعض القضايا المتعلقة بها مثل تحرير التجارة
وتجديد اتفاقية لومي والزاعات التجارية بين الدول
الرأسمالية الكبرى وبخاصة بين اليابان والولايات
المتحدة .

أما العنوان الفرعي الثاني وهو « مؤسسات النظام
الاقتصادي العالمي » فقد تعرضنا تحت لقمة الدول
الصناعية السبع الكبرى واهم القضايا التي تناولناها
والنتائج التي اسفرت عنها . كما تم التعرض لقمة
الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي عقدت في مدريد
وبورها في التمهيد للوحدة الاقتصادية الأوروبية التي
تسمى الجماعة لتحقيقها في نهاية ١٩٩٢ ، وكذلك الامر
لنشاطات الجماعة خلال العام ١٩٨٩ بصفة عامة
وموقف الجماعة من التطورات في شرق أوروبا ومن
الوحدة الاقتصادية الألمانية . كما تناولنا أعمال وانشطة
كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال العام
١٩٨٩ . كذلك تعرضنا للتطورات التي مرت بها منظمة
الدول المصدرة للنفط (اوپيك) خلال العام . كذلك تم
التعرض لأعمال مجموعة الـ ٧٧ التي احتككت عام
١٩٨٩ بالذكى الـ ٢٥ لتأسيسها وتم التركيز على
مواثقة المجموعة من قضية الدين التي تشكل أكبر
الازمات التي تواجه اعضائها .

أما العنوان الفرعي الثالث وهو « أزمة أكتوبر » في
اسواق المال العالمية ، فقد تم التعرض تحت لآزمات
اسواق الوراق المالية العالمية في أكتوبر ١٩٨٩ وأكتوبر
١٩٨٧ ونتائجها والفرق بينهما .

أما العنوان الفرعي الرابع وهو « التحديات
الاقتصادية العالمية في التسعينات » فقد تناولنا تحته
التحديات التي تجابه الاطراف الرئيسية في النظام
الاقتصادي العالمي وركزنا على التحديات الثلاثة
الرئيسية وهي ١ - قدرة الاشتراكية على تجاوز أزمة
المصير التي تمر بها واحتمالات نجاح جورباتشوف في
اتمام عملية إعادة البناء والتحديث .

٢ - قدرة البلدان الرأسمالية الصناعية على حل

تناقضاتنا ٣ - قدرة بلدان العالم الثالث على مواجهة تحديات التنمية والتصنيع ومواجهة أزمة الدين الخارجية وتدهور شروط التجارة ، ومواجهة التغيرات العالمية الجديدة .

أما القسم الرابع والذي جاء بعنوان الامن العربي : الميزان العسكري العربي الاسرائيلي ، فقد تناول التغيرات النوعية والكمية التي طرأت على كلا الميزانين التقليدي وغير التقليدي . الاول ويشمل بدوره الميزان البري والجوي والبحري ، أما الثاني فيشمل الصواريخ والاسلحة الكيماوية والاسلحة النووية . وقد اشار التقرير الى ان الميزان العسكري قد اظهر تغيرات عدة على مختلف الاسلحة التقليدية وغير التقليدية . فقد طرأت مثلا تغيرات على القوات البرية لبعض الدول الرئيسية وشملت هذه التغيرات الهيكل التنظيمي للقوات البرية والتسلح ، وان الدول العربية تحتفظ في مجموعها بتفوق كمي كبير في مواجهة اسرائيل . أما الميزان الجوي فهو لم يشهد تغيرات كمية كبيرة في غضون العام ، وان كان هذا لايعني انخفاض معدل بناء القوة الجوية لدى دول المنطقة ، اذ لاتزال القوات الجوية تحظى بالاولوية الرئيسية ضمن برامج تسليح دول المنطقة . وبالتسوية للميزان البحري اشار التقرير الى ان العام ٨٩ شهد بعض ملامح التطوير والتحديث للاسلحة البحرية لبعض الدول الرئيسية اطراف الصراع العربي الاسرائيلي ، فعلى الرغم من انه لم تضاف قطع بحرية جديدة خلال العام الى الترسنات البحرية للدول المعنية ، الا ان بعض الدول كانت بصدد مراجعة قوتها البحرية على ضوء احتياجاتها ومصلحتها البحرية خلال الفترة الحالية والى الابد المنظور .

أما الميزان الخاص بالاسلحة غير التقليدية ، فقد اوضح التقرير ان الصواريخ ارض - ارض لاتزال تحظى باولوية كبيرة في برامج تسليح دول المنطقة ، وان الاهتمام يتركز في الحصول على الصواريخ بعيدة المدى . وان هناك تغييرا كبيرا في القدرة الكيماوية للدول اطراف الميزان العسكري العربي الاسرائيلي . كما اشار التقرير الى انه لم يحدث اي تغير في طبيعة الانتشار النووي في منطقة الشرق الاوسط ، حيث ظلت اسرائيل الدولة الوحيدة التي تتفوق الاراء حول امتلاكها اسلحة نووية حتى بالرغم من الاختلاف حول الحجم الحقيقي لترسانتها النووية .

النظام الاقليمي العربي

يضم الجزء العربي من التقرير اربعة اقسام : فالقسم الاول يعالج الهيكل السياسي للنظام العربي ، أما القسم الثاني فيتناول بالتحليل والمتابعة التطورات الداخلية في الاقطار العربية ، وقد عالجت هذه المرة من زاوية اتجاه النظم العربية للحول نحو التعددية السياسية . أما القسم الثالث من هذا الجزء فقد اشتمل على متابعة وتحليل اداء الانتفاضة الفلسطينية في عامها الثاني وايضا التداعيات والاثار السياسية للانتفاضة ، ويعالج القسم الرابع تطور الاقتصاد العربي .

يتابع القسم الاول من الجزء العربي تطور الهيكل السياسي للنظام العربي من ثلاث زوايا هي اداء مؤسسة الجامعة العربية ، والتجمعات الاقليمية ، والصحافة العربية كسجال للتفاعلات غير الرسمية في النظام العربي فمن الزاوية الاولى - اداء مؤسسة الجامعة العربية - ذهب التقرير الى ان النظام العربي مازال ثابتا عند مستوى الاداء الذي اظهره في العام السابق ، والذي يتلخص في قصورها عن متابعة مهمة وقف التطور التي كان قد شرع فيها منذ عام ١٩٨٧ ، ومن تطوير مهمة وقف التطور الى مرحلة الاستنهاض الجاد لقدرات النظام وتعريبها من أجل مرحلة جديدة من النهوض العربي الجذري . وان كان اطراف النظام مازالوا يظهرين الرغبة في عدم السماح للامور بالعودة الى التطور للحال الذي كانت عليه طوال النصف الاول من الثمانينات ، فقد تم الحفاظ على الانجازات التي تم تحقيقها في عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ والتي تمثلت في انجازين اساسيين : الحفاظ على انتظام اجتماعات مؤسسات الجامعة خاصة مؤسسة القمة التي حافظت في الفترة ٨٧ - ١٩٨٩ على المعدل اجتماع واحد لكل عام ، والحفاظ على علاقات حسن الجوار بين الدول العربية بعد النجاح في تصفية الخلافات الحادة بين عدد من الدول العربية باستثناء الصراع العراقي السوري الذي مازال مستغصيا على محاولات التهدئة . فاتخاذ قمة الدار البيضاء الطارئة - مايو ١٩٨٩ - يمثل دليلا على ارادة الدول العربية في الحيولة دون تدهور الأوضاع العربية .

وبرغم تضرر تحقيق اي تقدم على جبهة العلاقات السورية العراقية اثناء القمة ، الا ان القمة استطاعت البدء في انجح المحاولات التي تم بذلها منذ اندلاع الحرب الاقليمية اللبنانية لحل تلك الازمة . فقد قررت

اما الزاوية الثانية التي تناولها هذا الجزء من التقرير فقد دارت حول ظاهرة التجمعات الاقليمية التي اخذت الدول العربية في تكوينها .

وتشير نشأة هذه التكتلات التساؤل حول مصير النظام العربي من زاوية الاثر الذي يمكن لهذه التكتلات ان تتركه على وحدة النظام العربي او تقتطع تما للحرية التي ستجرب بها ادارة هذه التكتلات وادارة العلاقات بينها وبين الجامعة العربية . ويمكن القول بداية ان نشأة التجمعات الاقليمية يمثل نوعا من رد الفعل الجماعي لفئات من الدول العربية تجاه التحولات الجارية والمتوقعة في النظام الدولي والاقليمي ، وهي تمكس شعور القناعة بعدم كفاية اساليب المواجهة القطرية لمواجهة التحديات القديمة والمستجدة ، وفي نفس الوقت عدم القناعة بمؤسسات الجامعة العربية باعتبارها الاداة التنظيمية والمؤسسية الكافية للوصول الى الاهداف المطلوبة .

وبالرغم من هذا فان التجمعات الاقليمية كمؤسسات لاتوفر اطارا تنظيمية ولا نظما لقياد الالتزامات قادرة على مواجهة التحديات باتجاه تحقيق الاهداف المطلوبة مما يلقى ظلالا كثيفة من الشك على فاعليتها ، في نفس الوقت فان توزيع اهتمامات الدول العربية بين الجامعة والتجمعات الاقليمية يهدد بأن يكون على حساب الجامعة .

اما الزاوية الثالثة التي تم من خلالها دراسة التطورات في النظام العربي فهي زاوية التفاعلات غير الرسمية حيث جرت دراسة الصحافة العربية كجمال للتفاعلات غير الرسمية وقد جرى الاهتمام في هذا القسم بالصحف العربية المتجاوزة للقطرية ، ويتم هذا التجاوز على اكثر من مستوى ومن هذه المستويات : التوزيع حيث لايجري تداول الصحف العربية خارج الاقطار التي صدرت فيها الا بشكل استثنائي يتمثل اساسا في الصحف اللبنانية والمصرية والخليجية . اما الصحف العربية الصادرة في المهجر التي يمثل التوزيع العابر للاقطار احد اهدافها الرئيسية وان كانت النفقات العالية التي تضطر هذه الصحف لتحملها تحد من قدرتها على الانتشار في الاقطار العربية المختلفة . وتمثل النظم الرقابية المعمول بها في اغلب الاقطار العربية سببا اخر للحد من الانتشار العابر للاقطار للصحف العربية سواء الصادرة منها في اقطار عربية او تلك الصادرة في المهجر .

وعلى مستوى مضمون الرسالة الصحفية ، فان الصحافة العربية المهاجرة تمكس درجة عالية من الاهتمام بالمادة الصحفية الموجهة للمواطنين العرب بغض النظر عن الانتماءات القطرية لهم .

القمة انشاء اللجنة الثلاثية من ملوك رؤساء السعودية والمغرب والجزائر لتولى امر الازمة اللبنانية بعد ان اخفقت اللجنة السياسية التي تشكلت بموجب قرار من مجلس الجامعة في نهاية العام السابق في تحقيق اي انجاز على الصعيد اللبناني .

وقد اظهر قرار القمة بتشكيل اللجنة الثلاثية ضمن قرارها الخاص بالوضع في لبنان جملة التعهدات والقواعد التي تحكم اداء الجامعة العربية فبرغم التشدد الذي اظهرته بعض الدول العربية خاصة اعضاء مجلس التعاون العربي ضد الوجود السوري في لبنان ، الا ان التيار العام داخل للقمة قاوم محاولة عزل سوريا ، ومال الى الاعتراف بالمصالح السورية في لبنان مما اسفر عن تحول اغلب الدول اعضاء مجلس التعاون العربي للانحياز من التيار العام ، وهو الذي انعكس في البيان الصادر عن القمة وقد قادت جهود اللجنة الثلاثية الى انجاز اتفاق الطائف الذي مازال يبرغم الصعوبات التي يواجهها اهم واكثر الطرق جدية لحل الازمة اللبنانية .

وياستثناء الانجاز على صعيد القضية اللبنانية لم يسجل اداء الجامعة العربية نجاحا مماثلا في القضايا الاخرى التي تشغل النظام العربي . ويحمل هذا الاخفاق في العام الاخير بالذات مغزى خاصا بسبب التطورات الدولية السريعة والتي يمكن اعتبار بعضها على الاقل غير ملائم للمصالح العربية ، خاصة بالنظر الى اتجاه النظام الاقتصادي العالمي نحو التكتلات بين الدول المتقدمة والتي تؤدي - على الأرجح - مزيد من تهميش الدول الصغرى ، وايضا بالنظر الى هجرة اليهود السوفييت الكثيفة الى اسرائيل - والتغيرات السياسية في اوربا الشرقية ، والتي اسفرت عن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين عدد كبير من دول شرق اوربا واسرائيل ، وتوقف هذه الدول عن تبني المطالب العربية بشكل منتظم .

لقد تجل قصور اداء الجامعة العربية في مجالات مواجهة المشكلات العربية الملحة ، كما تجل في تلكه في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتفعيل مؤسسات النظام العربي . وقد ظهر ذلك في حالتين بالغتي الامة الاولى في الفشل في التندم نحو تعديل ميثاق الجامعة بما يضمن لها مزيدا من الفعالية ، والثانية عندما اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة العربية القرار ١٠٥٦ لعام ١٩٨٨ ، والقرار ١٠٨٦ لعام ١٩٨٩ والذي نص على تقليص الهيكل المؤسسي للتعاون الخليجي بين الدول العربية عبر الغاء بعض المنظمات المتخصصة ودمج بعضها الاخر تحت شعارات انهاء الازدواج وتخفيض النفقات .

حول مسألة تعيين حدود التعددية ، أى المدى الذى سوف يمكن عنده تحويل التعددية السياسية الى نظام جديد وطريقة جديدة لبناء هيكل السلطة السياسية في المجتمع . وقد أثبتت الخبرة العربية ان الدولة تكون ميالة الى التقدم نحو التعددية أو النكوص عنها طبقا لعوامل كثيرة منها ميزان القوى الاجتماعية والسياسية ، والاهداف التى تسعى النخبة الحاكمة لتحقيقها والمزاج العام للجماعين ، ودرجة شعور النخبة بالتهديد . ومع تغير هذه العوامل تتغير صيغة التعددية المعمول بها ، بحيث أن عملية الانتقال الى التعددية في العالم العربي تبدو طويلة وتحتمل التقدم بخطوات متسارعة كما تحتمل ايضا التراجع للركود والانكسار .

وفي القسم الثالث من الجزء العربى في التقرير ، والمحتوى به « الشعب والنضال الفلسطينى » ، جرت دراسة اليات تطور الانتفاضة الفلسطينية والتداعيات السياسية المترتبة عليها والمرتبطة بها في مجال الجهود الجارية لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى . لقد وضعت الانتفاضة الفلسطينية لنفسها هدف بناء سلطة وطنية بديلة لسلطة الاحتلال . ويعتبر التقدم نحو تحقيق هذا الهدف دالة في اداء الانتفاضة على ثلاثة مستويات : البناء التنظيمى للانتفاضة ، واليات المواجهة المباشرة ضد الاحتلال ، وعمليات بناء الاستقلال الاقتصادى . فعلى المستوى التنظيمى حافظت الانتفاضة على مكوناتها اللذين تبلروا في أيامها الاولى وهما اللجان الشعبية والفرق الضاربة . وقد اتسع نطاق الانتشار الجغرافى للجان الشعبية والفرق الضاربة ، في نفس الوقت الذى تزايد فيه دور الجهاز التنظيمى التابع لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) خاصة في قطاع غزة .

أما على مستوى اليات المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال فإن العام الثانى للانتفاضة لم يشهد تطورا جوهريا فظل التظاهر والاضراب يمثلان أهم اليات المواجهة . وبرغم استمرار العنف المدنى كاهم أساليب الانتفاضة ، فإن العام الثانى قد شهد تزايدا محدودا في العمل المسلح سواء داخل الاراضى المحتلة - أو عبر الحدود الاردنية واللبنانية

وعلى مستوى بناء الاستقلال الاقتصادى للأرض المحتلة في مواجهة اسرائيل . استمرت الانتفاضة في عمها الثانى تتابع تنفيذ مقاطعة السلع الاسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب وكانت المواجهة في بيت ساحور ذروة المواجهة في هذا المجال ، كما استمر العمل على زيادة الانتاج الوطنى الزراعى الصناعى ، وان تراجعت الدعوة الى مقاطعة العمل بالمقارنة بالعالم الاوّل للانتفاضة .

أما القسم الثانى من الجزء العربى في التقرير فينصرف الى دراسة عملية التطور نحو التعددية السياسية في الوطن العربى . ويلاحظ هذا القسم أن التعددية السياسية في اغلب الاقطار العربية هي من النوع المقيّد ، وأن كانت القيود المفروضة عليها تتفاوت من حالة لأخرى . وتتوقف درجة الانفتاح على التعددية او تقييدها على عوامل عديدة ، منها الطريقة التى جرى بها الانتقال الى التعددية ، وباستثناء الحالة السودانية - ١٩٨٥ - فإن التحول نحو التعددية في الاقطار العربية الأخرى جرى تحت سيطرة الدولة التى كانت تتولى في كل حالة تحديد المدى الذى يمكن للتعددية أن تذهب اليه ، وبقدر ما كانت الضغوط التى أجبرت الدولة على الانتقال الى التعددية كبيرة ، بقدر ما كانت التعددية الناشئة أكثر انفتاحا . وفي بعض الحالات فإن الانتقال الى التعددية له طابع اختياري - دعائى يستهدف تهيئة الساحة السياسية القطرية لتطورات معينة ، او لاستباق الضغوط التى يمكن أن تتولد بفعل تراكم المتغيرات في المرحلة السابقة . وفي هذه الحالات تكون الدولة أكثر قدرة على السيطرة على ساحة التعددية بما في ذلك النكوص عن خطوات تم قطعها . وتجري سيطرة وتلاعب الدولة العربية بمدى التحول نحو التعددية عبر التأثير على ثلاثة مستويات للنظام السياسى التعددى فيما أسماه هذا القسم بعملية إدارة التعددية . فعلى المستوى الاول تتلاعب الدولة بنطاق التعددية عبر احتكارها الحق في تقرير الأطراف السياسية التى سوف يكون لها التمتع بحق الوجود السياسى الشرعى ، أو التمتع بنصيب من شرعية الوجود والنشاط السياسى دون غيره طبقا لموازين القوى في الساحة السياسية ، وعادة ما تأخذ الدولة قرارها في هذا المجال طبقا لاعتبارات ايديولوجية ، وايضا طبقا لتقديرها لمدى التهديد الذى يمكن لقوة سياسية معينة أن تمثلته لها .

أما المستوى الثانى لعملية إدارة التعددية فيتمثل في عمق التعددية ويهدف به الحد الذى سوف تذهب اليه الدولة في السماح للأحزاب السياسية بتجاوز حدود التنظيم الذاتى الى مجالات أخرى من الممارسة الاجتماعية والسياسية ، مثل إتاحة الفرصة للأحزاب للنشاط في النقابات والمنظمات الوسيطة الأخرى والدعاية لمواقفها السياسية والايديولوجية .

وتجري إدارة التعددية على هذا المستوى عبر التحكم في مجموعة القوانين والتشريعات المتعلقة بممارسة الحريات العامة مثل حريات التعبير والتنظيم والدعاية . وعلى المستوى الثالث - اليات إدارة التعددية - تتلاعب الدولة بحزمة السياسات التى تتركز

والثالثة : اشكالية الجمع بين مكنات العمل الاقتصادى المشترك عبر حلقات وسيطة مثل التجمعات الاقليمية ، وبين ضرورات هذا العمل على نطاق قومى .

جمهورية مصر العربية

ينقسم الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية إلى أربعة اقسام تتعالج على التالى : النظام السياسى - الاقتصاد القومى - السياسة الخارجية - الدفاع والقوة العسكرية .

وإن هذا العدد من التقرير ، تتم معالجة النظام السياسى المصرى ، من خلال موضوعات خمسة ، نظام الحكم ، الأحزاب والقوى السياسية ، جهاعات المصالح ، الصحافة المصرية ، العنف السياسى فى مصر .

ويتناول القسم الخاص بنظام الحكم ، كلا من السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية .

فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية ، فقد تم الاهتمام بتفاعلاتها باعتبارها العمود الفقري لنظام الحكم المصرى ، ويكز بالإضافة إلى رئيس الجمهورية ، على الحكومة خاصة وزارات الصناعة والداخلية والمالية ، من حيث القرارات التى تم اتخاذها فى مواجهة بعض الجوانب الانتاجية والمالية والأمنية ، وما يتصل بهذه الجوانب من موضوعات وقضايا .

أما بالنسبة للسلطة التشريعية ، فيتطرق التقرير لاداء كل من مجلس الشعب ، خلال دور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعى الخامس وإداء مجلس الشورى - خلال دور الانعقاد العادى التاسع ، ثم يضع ملاحظات عامة حول دور السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى .

فيما يتعلق بمجلس الشعب ، استعرض التقرير الاجراءات السياسية البرلمانية ، سواء بالنسبة لبيانات رئيس الجمهورية أمام المجلس ، ومناقشة برنامج الحكومة ثم تناول الدور التشريعى للمجلس ، الذى تركز فى مشروعات القوانين ، والاتفاقيات الدولية ، وطرح ملاحظات على اداء المجلس فى الجانب التشريعى . بعد ذلك تطرق التقرير للدور الرقابى للمجلس مع التركيز بشكل خاص على سياسات

وإن مجال الآثار الاثار والسياسية للانتفاضة فانه من المؤكد أن الانتفاضة قد دعت موقف منظمة التحرير الفلسطينية ، وأمدتها بمصدر للقوة السياسية ظلت تفتقده لفترة طويلة . وقد قامت منظمة التحرير بإعادة صياغة أسلوب تحريكها وتكتيكاتها منذ الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ٨٨ حيث أعلنت القبول بتقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين كحل نهائى للصراع مع اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما قبلت صيغة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وبفكرة إجراء انتخابات فى الأرض المحتلة من أجل تسوية مرحلية تسبق الحل النهائى .

ومن جانبها تحركت منظمة التحرير لاستثمار الحوار الأمريكى الفلسطينى لكسب الموقف الأمريكى ودفعه بدرجة أو أخرى فى اتجاه مبادرة السلام الفلسطينية . غير أن خبرة هذا الحوار أكدت صعوبة تحقيق هذا الهدف .

وفى متابعة أداء الاقتصادات العربية خلال عام ١٩٨٩ ، يسمى التقرير إلى تقديم قراءة موضوعية نقدية لاتجاهات التخصيص Privatization والسياسات المالية والتجمعات الاقليمية فى الوطن العربى . ويتسم هذه القضايا الثلاث المتداخلة والمتفاعلة بأهمية حاسمة ، إذ تتصل بخيارات استراتيجية حول مستقبل الدور الاقتصادى للدولة العربية . ويقصد هنا ذلك الدور الذى يهيمن على الحياة الاقتصادية فى الوطن العربى منذ نشأة الدولة الحديثة المستقلة ، وامتد من نشاطها فى قطاع الأعمال إلى وظيفتها فى إدارة المالية العامة وحتى دورها فى محاولات التكامل العربى

والواقع أن عام ١٩٨٩ قد مثل نهاية عقد تفاقمت فيه أزمة الاقتصادات العربية ، واحتدم فيه مازق الدور الاقتصادى للدولة العربية . وفى سياق المحاولات الرسمية والمناظرات الفكرية ، وعلى أساس التحولات العالمية والتوجهات المحلية ، تبلورت سيناريوهات متعارضة تتجاوز الأزمة المازق ، وصار مستقبل الدور الاقتصادى للدولة موضوعا للصراع وأما جوهر التحليل فانه ينصب على استشراف فعالية وقدرة وجدارة الدولة العربية فى النهوض بدورها الاقتصادى ، فى ضوء اشكاليات ثلاث :

الأولى : اشكالية المفاضلة بين استمرار نشاط الدولة فى قطاع الأعمال باعتبارها مالكا للمشروعات العامة ، وبين تصفية هذا النشاط بتخصيص هذه الملكية .

والثانية : اشكالية الموازنة بين اعباء الاتفاق العام التقليدى للدولة بحتواه الحديث الواسع الضرورى ، وبين قصور وحتى تناقص الإيرادات العامة .

الخريطة السياسية تبدو متشابكة الخيوط متداخلة الروابط، فإن المعالجة الجديدة تحاول الكشف عن ديناميات العلاقة التي تربط بين مختلف هذه القوى السياسية، بمنهج تحليلي يؤدي في النهاية إلى قياس القوى الفعلية لكل منها، وتحديد موقعها على الخريطة السياسية. والتقارير إذ يقدم هذه المعالجة الجديدة في دراسة القوى السياسية المصرية ويكشف عن طبيعة التفاعل بين القوى الشرعية الحزبية والقوى المحجوبة عن الشرعية، فقد رأى في الوقت نفسه أن لا ينقص من معالجاته السابقة لكل جانب على حده فقد حرص على دراسة الأحزاب المصرية من الداخل، سواء من ناحية التطوير التنظيمي والقيادي وعلى مستوى الخطاب السياسي. وكلها قضايا كانت تعالج تحت عنوان «الأحزاب والنظام الحزبي». كذلك فقد تتبع نشاط القوى السياسية خارج الإطار الحزبي بكافة اتجاهاتها وفي مختلف المجالات، وهي القوى التي كانت تعالج تحت عنوان «القوى المحجوبة عن الشرعية».

وبالنسبة لدراسة جماعات المصالح، فقد اتخذ منهج أساسه أن الجماعات المنظمة في أشكال مؤسسية هي الأجدر بالدراسة. وفي هذا الإطار، تمت دراسة التغيرات المؤسسية لهذه الجماعات، داخليا وخارجيا. ويبرز تقرير هذا العلم، على مساهمة النقابات في «مدخلات» النظام، في إطار الالتزام المجتمعية الكبرى، مثل البطالة والأصلاح الاقتصادي. وغيرها وفي هذا السياق تم التركيز على الجمعيات التطوعية من خلال دور الدولة «وزارة الشؤون الاجتماعية»، والعلاقة بين المجتمع وتلك الجمعيات.

أما بالنسبة للنقابات المهنية، فيركز النموذج التحليلي لدورها في الحياة السياسية، على تأثيرها على هجرات النظام السياسي من خدمات وقرارات وأفعال، مع التركيز على نقابات المهندسين والصحفيين، والمحامين والتجاربيين والتطبيقيين والصيادلة والأطباء. أما الجزء الخاص «بالصحافة المصرية» فيعد مقدمة تتناول تطور حرية الصحافة المصرية مع بداية التيار الليبرالي (١٩١٩ - ١٩٥٢) تتناول التقارير نشأة الصحافة الشعبية إلى جانب الحكومية والقانونية المنظمة لذلك، والمواجهة مع الحكومة مع استمرار هذه المواجهة بعد نجاح ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ومحاولاتها احتوائها. ثم تعرض التقرير لنقطة التحول بإصدار قانون تنظيم الصحافة. ورغم صدور دستور سنة ١٩٧١ ونصه على حرية صحافة وإنشاء مجلس أعلى لها وظهور الصحافة الحزبية بعد توقيفها، إلا أن قانون الصحافة الجديد رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ (مازال ساريا حتى الآن) جاء بفيقود جديدة تعرقل إصدار الصحف، وتقييد حرية

الوزارات المختلفة، ثم طرح ملاحظات على أداء المجلس في الجانب الرقابي. وأخيرا، بحث التقرير مسألة السياسة الخارجية، والعلاقات البرلمانية الدولية. وبالنسبة للسلطة القضائية، فميتناولها التقرير من خلال مطلبين أساسيين، الأول، الدور السياسي للقضاء المصري والثاني، متابعة أهم التطورات المتطلقة بالسلطة القضائية في مصر عام ١٩٩٠.

فيما يتعلق بالدور السياسي للقضاء المصري، ميز التقرير بين مستويين في دراسة هذا الدور: المستوى الأول، الدور السياسي المباشر. والمستوى الثاني، الدور السياسي غير المباشر. بالنسبة للمستوى الأول، فيقصد به أن القضاء يلعب دورا سياسيا من خلال مطالب محددة تنصرف لعلاقته بالنظام السياسي، ودفاعه عن مركزه الاجتماعي. ويتطرق التقرير في تلك الجزئية لحالات السلطة التنفيذية السيطرة على هذا الدور. أما بالنسبة للمستوى الثاني، فيقصد به أن الأحكام والعملية القضائية يتخضع عنها دور سياسي في المجتمع والدولة، وذلك بما قد يؤدي إليه هذا الدور من التأثير على عملية صنع القرار السياسي في البلاد. أما فيما يتعلق بمتابعة أهم التطورات المتطلقة بالسلطة القضائية عام ١٩٩٠، فقد أشار التقرير، من واقع التفاعلات التي أربطت بالسلطة القضائية، ودورها المتنامي في النظام السياسي المصري لثلاث قضايا، هي التوتر بين القضاء وجهاز الشرطة، والنزاع في صفة عضوية ٧٨ نائبا بمجلس الشعب، والخلاف داخل الجماعة القضائية حول أزمة عضوية النواب الـ ٧٨.

أما الحديث عن الأحزاب والقوى السياسية - فإنه بخلاف الأعداد السابقة من التقرير الاستراتيجي التي كانت تعالج الجزء الخاص بالقوى السياسية المصرية من خلال مدخلين أساسيين الأول، هو الأحزاب والنظام الحزبي، والآخر، هو القوى المحجوبة عن الشرعية فقد تم خلال هذا العام الدمج بين الاثنين تحت عنوان «الأحزاب والقوى السياسية» والتي اشتملت على معالجة هذه القوى في شقيها الحزبي وغير الحزبي. وبالتالي فالخفاء «البناويين» الأولى سواء الخاصة بالأحزاب أو بالقوى المحجوبة عن الشرعية لايعني غياب معالجتها وتتبع نشاطها في تقرير هذا العام.

الجديد في هذه المعالجة أنها تقدم لأول مرة رؤية شاملة للقوى السياسية المصرية بعيدا عن التقسيمات الحادة والتي لاتتواءم مع طبيعة الواقع السياسي والحياة السياسية المصرية في المرحلة الراهنة التي تشهد العديد من التفاعلات والتغيرات المتلاحقة، ولأن

الصحافة والذي اتضح بجلاء في أكتوبر سنة ١٩٨٩ .
وتطرق التقرير الى النشاط الصحفي عام ١٩٨٩
للتخلص من القوانين المقيدة للحريات . كما أبرز
التقرير محاولة الصحف المصرية تطوير نفسها شكلا
ومضمونا وظهور إصدارات جديدة .
وتناول التقرير تحليلا لاتجاهات الصحافة المصرية
قومية وحزبية سنة ١٩٨٩ نحو أهم القضايا الداخلية
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شغلت الرأي
العام المصرى .

أما آخر أجزاء القسم الأول فهو الجزء الخامس
ويعالج موضوع العنف السياسى في مصر ، عام ١٩٨٩
من خلال النظر لشكلين محددين له ، هما العنف بين
تنظيمات المجتمع ، والعنف بين تنظيمات المجتمع
والدولة .

فيما يتعلق بالشكل الأول ، يلاحظ بداية انه يتسم
بالحدودية ، بسبب فاعلية وسلطات جهاز الأمن ،
وأقتصار أعمال العنف على فئات محدودة داخل
التنظيمات المعنية ، ومحدودية أشكال وادوات العنف ،
مقارنة بتلك الادوات المستخدمة في النزاع بين تلك
التنظيمات وجهاز الدولة . أما بالنسبة لأسباب هذا
النوع من العنف ، فهي أسباب ايديولوجية ودينية أو
مهنية .

أما فيما يتعلق بالعنف بين تنظيمات المجتمع
والدولة ، فيرصد التقرير حصرا شاملا لعدد
الاضرابات والمظاهرات وأحداث الشعب وحملات
الاعتقال عام ١٩٨٩ ، موضعا توقيتها والجهة التي
قامت بها وأسبابها والعلاقة فيما بينها .

القسم الثانى عن جمهورية مصر العربية يتناول هذا
العام متابعة لتطوير الاقتصاد القومى خلال السنة المالية
١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، مع التركيز على بعض القضايا الهامة
التي شغلت الفكر الاقتصادى المصرى وصانعى القرار
الاقتصادى والرأى العام على السواء .

وينقسم هذا القسم الى اربعة أجزاء ، يتناول الجزء
الأول « الدولة ونشاط الاعمال » وهنا يتعرض التقرير
بالمناقشة والتحليل لفضية « القطاع العام » ، مناقشا
الدعوة الى تحرير قطاع الاعمال العام وتخصيصه ،
مستعرضا الدوافع المطالبة بذلك وبرامج وعوائق
وعواقب ومشاكل هذه الدعوة .

ويتناول التقرير بعد ذلك قضية من أهم القضايا
الاستراتيجية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية
وهي قضية « الخيار النووى وبدائل انتاج الكهرباء » ،
محاولا التنبؤ بالطلب على الطاقة الكهربائية في مصر ،
ودراسة الامكانيات المستقبلية المتاحة ، ومدى امكانياتها
في تغطية العجز المستقبلى .

ويخرج التقرير بعد ذلك الى مناقشة السياسة المالية
والتنفيذ خلال العام ، وذلك للوقوف على فعالية سياسة
الانفاق الحكومى ، في تحقيق مآثره من الاهداف .
مؤكدًا على ان نجاح السياسة المالية لا بد ان يقاس
بالقدر الذى تسهم فيه النفقات العامة في زيادة تشغيل
المجتمع وامتصاص جزء من فائض العمالة ، خاصة في
ضوء الواقع المصرى المعلى . ويرى التقرير ان
« الانفاق العام الحالى » مازال يحتاج الى الترشيد ،
بغية وجود تناسل بين حجم الانفاق الكلى والناتج
المحلى ، بحيث لا تتجاوز نسبة الزيادة السنوية في
الانفاق الكلى ، معدل الزيادة في الناتج المحلى .

وعلى جانب آخر يناقش التقرير اهم بنود الموارد ،
مركزا على « الضرائب » وادوارها المختلفة ماليا
واقتصاديا واجتماعيا ، مشيرا الى ان النظام الضريبى
المصرى يتميز بسعوتين أساسيتين اولاهما غلبة الطابع
المالى (أو الوظيفة المالية) وانه في سبيل تحقيق هذا
الهدف يتقاضى عن الكثير من المسائل المتعلقة بالعمو
الاقتصادى . وثانيهما انه ورغم كل مايقال عن « العدالة
الضريبية » ، الا انه مازال يحاى اصحاب الدخل
المرتفعة على حساب الدخل المنخفضة .

ويتنقل التقرير بعد ذلك لمناقشة « التضخم » والاثار
للمرتبة عليه ، خاصة ازدياد « دورة » الاقتصاد
المصرى وارتفاع نسبة حيازة العملات الاجنبية وارتفاع
اسعار الفائدة الاسمية ، هذا فضلا عن الآثار التي
تنجم عن تدهور اسعار الصرف وخلافه .

أما بالنسبة للقسم الثالث ، فيدرس السياسة
الخارجية المصرية ، وذلك من خلال التطرق لسياسة
مصر تجاه الوطن العربى وموقفها من الصراع العربى
الاسرائيلى وسياستها الخارجية تجاه كل من افريقيا
والعالم الثالث ، وأوروبا ، والقوتان العظميان . ثم يرصد
التقرير في النهاية بعض الملاحظات الختامية .

فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية تجاه الوطن
العربى ، يتعرض التقرير لعملية استكمال عودة
العلاقات المصرية العربية التي استقرت طيلة عام
١٩٨٩ تقريبا ، وانضمام مصر لمجموعة مجلس التعاون
العربى ، ثم يبحث في علاقات مصر بدول كل من مجلس
التعاون الخليجى ، واتحاد المغرب العربى ، والسودان ،
وموقف مصر من الأزمة اللبنانية .

أما بالنسبة لموقف مصر من الصراع العربى
الاسرائيلى ، فيتناولها التقرير من خلال موضوعين
أولهما يتعلق بالموقف المصرى من القضية الفلسطينية
وجهود التسوية . وثانيهما ، خاص بالعلاقات الثنائية
بين مصر واسرائيل ، سواء فيما يتعلق بقضية طابا ، أو
جهود التسوية ، أو سياسة اسرائيل في الاراضى المحتلة

ولبنان ، إضافة لمستوى التطبيع .. الخ .

وفيما يتعلق بسياسة مصر الأفريقية ، فقد استمرت الدبلوماسية المصرية النشطة في أفريقيا طيلة عام ١٩٨٩ ، وإن ازديادت في هذا العام المستويات للمقاء على عاتقها بحكم اختيار الرئيس حسنى مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية فيما بين مؤتمري القمة الأفريقية ١٩٨٩ - ١٩٩٠ . ويرصد التقرير في هذا المجال جهود مصر خلال عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بتصفية الاستعمار الاستيطاني في الجنوب الأفريقي ، وتسوية المنازعات الأفريقية بالطرق السلمية كما يتضح في النزاع الموريتاني - السنغالي ، والليبي - التشادي ، وعلاقتها بالتجمعات الأفريقية ، وموقفها من قضية المديونية الأفريقية ، وأخيرا علاقاتها الثنائية بالدول الأفريقية .

وبالنسبة لسياسة مصر تجاه العالم الثالث ، يتطرق التقرير لموقع مصر في حركة عدم الانحياز ، واهتمامها بمشكلة المديونية على مستوى العالم الثالث ويلاحظ معدودية التفاعلات السياسية بينها وبين دول أمريكا اللاتينية .

أما بشأن سياسة مصر تجاه أوروبا ، فقط استمر اهتمام الدبلوماسية المصرية الكبير بدول أوروبا الغربية ، للايمان بجسدي دور هذه الدول في جهود التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، وأزمة مصر الاقتصادية . وفيما يتعلق بالعلاقات مع دول شرق أوروبا ، يؤكد التقرير عدم توافر أية معلومات عن أية جهود مصرية تجاه هذه الدول بعد تغير أوضاعها ونظمها الداخلية .

وأخيرا ، يتناول التقرير سياسة مصر تجاه القوتين العظميين ، ويؤكد وجود درجة من الثبات العام لعلاقات مصر بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . إذ أنه ثمة انطباع يشير أن عام ١٩٨٩ لم يشهد نقله نوعية في تعزيز التعاون المصري الأمريكي ، بينما ازداد معدل حدوث الأزمات الحكومة في العلاقات بين الطرفين . من ناحية أخرى ، استمر التعاون المصري السوفيتي ، دون حدوث لفزات غير عادية فيه .

وأخيرا يشتمل الجزء المتعلق بجمهورية مصر العربية بقسم رابع عن « الدفاع والقوة العسكرية » الذي يوضح أنه جرى خلال عام ١٩٨٩ عدد من التغيرات الهامة في البيئة الاستراتيجية المصرية كان بعضها في صالح الأمن المصري ، وكان بعضها الآخر في غير صالحه . فقد تحسنت العلاقات بين مصر وكل من سوريا والجمهورية العربية الليبية كما اشتركت مصر في تأسيس مجلس التعاون العربي واستعدت علاقاتها مع الدول العربية . ورغم أن الطابع العام لهذه التغيرات

ليس عسكريا ، إلا أنها تؤدي الى تحسين الأوضاع الدفاعية عموما وتوفر فرصا للتعاون العسكري معها . وكان استمرار الانتفاضة الفلسطينية واستمرار وقف إطلاق النيران بين إيران والعراق في صالح الأمن المصري رغم أنها لم تؤد الى تغيرات عن العام السابق . وكان استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان وضد الشعب الفلسطيني ، وتذبذب الأوضاع الاستراتيجية في السودان ، والجهود العالية للوصول الى حظر منفصل للأسلحة الكيميائية ودون حظر مماثل للأسلحة النووية ، وكذا القيود على نقل تكنولوجيا الصواريخ كل ذلك في غير صالح القوة الدفاعية المصرية ، وخاصة مع الكثف من معاونة امريكية لاسرائيل في صناعة الأسلحة النووية والصواريخ وتعاون اسرائيل وجنوب افريقيا في هذا المجال ، كما كان لاستمرار الأزمة الاقتصادية انعكاساته السلبية على القوة الدفاعية ..

ولقد التزمت القوات المسلحة المصرية بمهامها السابقة في حين أكدت القيادة العسكرية المصرية التزامها بالسلوك الدفاعي والعمل على تحقيق القدرة المستمرة على الردع . كذلك استمرت القوات المسلحة المصرية في التحول التدريجي من الأسلحة الشريفة الى أسلحة مختلفة ومتنوعة ، وفي الاتجاه الى بناء عقيدة قتالية مستقلة مع رفع الكفاءة القتالية والمناظرة ، والانتاج المحلي لبعض نظم الأسلحة المتطورة لسد احتياجاتها وبعض الدول الصديقة ، وأصلاح وصيانة الأسلحة الشريفة الصنع وتطويرها وفقا للمتطلبات الدفاعية للقوات المسلحة المصرية ، مع المساهمة في برامج تطوير الدولة وفقا لقدرة القوات المسلحة . ولقد كان من أهم أحداث العام أن التزمت مصر بعدم امتلاك أسلحة كيميائية أو نووية كما اشارت الى أنها لم تعد مهتمة بتطوير صواريخ أرض أرض مما يتطلب البحث عن وسائل أخرى لموازنة التفوق الاسرائيلي في هذا المجال . كذلك فقد ازادت خلال العام معدلات اجراء التدريبات المشتركة بين القوات المسلحة والقوات المسلحة العربية الأخرى إلا أنها مازالت مقتصرة على الدول العربية ذات القوات المسلحة صغيرة الحجم نسبيا .

واتسمت سياسة التسليح المصرية خلال العام باستمرار تطوير الأسلحة والمعدات العاملة بالقوات المسلحة سواء كانت مستوردة أو محلية مع زيادة نسبة المنتج المحلي ، وبخول الصناعة العسكرية المصرية بصورة محدودة الى ميدان التنافس على المناقصات الدولية كمنشآت ثانوى لها ، والتراجع بالألغام أو التاجيل عن بعض خطط الانتاج الحربي ، وانعدام الواردات التسليحية من أسلحة ومعدات القتال الرئيسية لأسباب مختلفة .

النظام الدولي والاقليمي

القسم الأول :

الوطن العربي في السياسة العالمية

- الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة
- الجماعة الأوروبية
- اليابان
- جمهورية الصين الشعبية

اولا : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية

١ - التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية

١ - الاتحاد السوفيتى :

طلعت التطورات الداخلية التى مر بها الاتحاد السوفيتى خلال العام على مسرح الأحداث الدولية ، سواء تلك التطورات الايجابية بتمكن جورباتشوف من ارساء بعض اصلاحاته على ارض الواقع فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، او الاثار الجانبية المترتبة على هذه الاصلاحات والتى وصلت فى احد جوانبها - مشكلة القوميات - الى ظهور بعض التكهات من احتمالات الاطاحة بجورباتشوف .

ولكى تتضح لنا هذه الازواجية ما بين ارساء الاصلاحات وبين المخاطر المترتبة عليها ، سوف نتناول القضايا التالية :

- (١) اجراء الانتخابات البرلمانية
- (٢) تقادم مشكلة القوميات .
- (٣) تفجر الاضرابات العمالية .

(١) الانتخابات البرلمانية :

وقد جرت هذه الانتخابات فى مارس تطبيقا للافكار التى دعا اليها جورباتشوف فى المؤتمر الطارئ للحزب الشيوعى فى يونيو ١٩٨٨ ، حينما اقترح نظاما رئاسيا جديدا لتسيير شئون الحكم فى البلاد يتم بمقتضاه زيادة عدد اعضاء مجلس السوفييت الاعلى الى ٢٢٥٠ عضوا بدلا من ١٥٠٠ عضو ، على ان يقوم هؤلاء الاعضاء بانتخاب رئيس الدولة فى اقتراع سرى . وقد حصل جورباتشوف على التأييد الكامل لافكاره فى الجلسة الطارئة لمجلس السوفييت الاعلى فى ديسمبر ١٩٨٨ . وفى اعقاب ذلك صدر القانون الجديد الذى نص على مبادئه تشكيل الهيئة النيابية العليا الجديدة - مؤتمر نواب الشعب - والذي جاء فيه :

شهد عام ١٩٨٩ استمرار قوى الدفع باتجاه التقارب الأمريكى السوفيتى الذى أخذت معالمه فى البروز بشكل واضح على كافة الأصعدة . فإذا كان عام ١٩٨٨ قد شهد انجاز معاهدة الحد من الصواريخ متوسطة المدى ، فإن عام ١٩٨٩ شهد ازالة عقبات عديدة امام التوصل لاتفاقات مشابهة فيما يتعلق بالصواريخ قصيرة وطويلة المدى والاسلحة التقليدية والكيميائية والتجارب النووية تحت الأرض . واستمرت قوى الدفع باتجاه انجاز هذه الاتفاقات كمحصلة للتنازلات السوفيتية المتلاحقة ، عن مواقف خلافية كانت تعرقل انجاز هذه الاتفاقات .

كذلك شهد عام ١٩٨٩ تلاحق اعمال التغيير والاصلاح فى بلدان اوروبا الشرقية باتجاه الليبرالية السياسية والاقتصادية ، فشهد تدعيم الاتجاه لدى الدول التى ظهرت بها تحولات جينية عام ١٩٨٨ ، وشهد ايضا اجبار فيادات دول اخرى كانت رافضة على الاسراع بالحاق بموجة التغيير والاصلاح . ايضا شهد عام ١٩٨٩ ما يشبه اطلاق يد الولايات المتحدة الأمريكية فى ادارة صراعات بلدان العالم الثالث نتيجة للانسحاب السوفيتى من بعضها ولتعميش دوره فى البعض الآخر ، الأمر الذى ولد ظاهرة انفراد الولايات المتحدة بادارة هذه الصراعات واستقطاب اطرافها المحلية والاقليمية للبحث مع الادارة الأمريكية .

ولكى تتضح حقيقة هذه التطورات سوف نتناول :

- ١ - التطورات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية
- ٢ - العلاقات الثنائية
- ٣ - التغيرات فى اوروبا الشرقية
- ٤ - الصراعات الاقليمية
- ٥ - اوروبا الشرقية واسرائيل
- ٦ - العلاقات الاقتصادية بين العاملين والعالم العربى .

(١) يشكل مؤتمر نواب الشعب ، الذي يعقد مرة كل عام لمباشرة حل القضايا الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية العليا ، على ان يتولى مجلس مصغر - منتخب من بين اعضاء مؤتمر نواب الشعب - ادارة الحياة اليومية .

(ب) يبلغ عدد اعضاء المؤتمر ٢٢٥٠ عضوا يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات عبر ثلاث قنوات هي :
- ٧٥٠ مندوبا من الدوائر المحلية المتساوية في عدد السكان في مختلف ارجاء الاتحاد السوفيتي .

- ٧٥٠ مندوبا من الكيانات القومية على النحو التالي
- ٢٢ مندوبا عن كل جمهورية اتحادية .

- ١١ مندوبا عن كل جمهورية ذات حكم ذاتي
- ٥ مندوبين عن كل مقاطعة ذات حكم ذاتي

- مندوب واحد من كل منطقة ذات حكم ذاتي
- ٧٥٠ مندوبا يمثلون المنظمات الاجتماعية في عموم

الاتحاد السوفيتي والتي يبلغ عددها ٢٩ منظمة تضم ١٢٠ جمعية ورابطة اجتماعية . ويكون حق ترشيح

مندوبى هذه الفئة لهيئات المنظمات .
(جـ) حظر تحديد عدد المرشحين ليكون مساويا

لعدد المقاعد .
(د) حق المرشحين في التقدم ببرامج انتخابية ، مع

حق توكيل عشر مفوضين لنشر البرنامج الانتخابي وعمل الدعاية للمرشح في فترة الحملة الانتخابية التي تستمر

ما بين شهرين الى اربعة شهور .
(هـ) حق المرشحين في الحصول على دعم من

الدولة لحملاتهم الانتخابية .
(و) حظر الجمع بين صفة النائب (المندوب)

والوضع الوظيفي .
ومن هنا يمكن تحديد اهم ماستحدثه النظام

الانتخابي الجديد في :
(١) تعددية المرشحين للمقعد الواحد . واذا كان

القانون السابق لم ينص صراحة على ان يكون عدد المرشحين مساويا لعدد المقاعد ، فان مكان يحدث

بالفعل هو ان عدد المرشحين يكون مساويا لعدد المقاعد وذلك من خلال دور الحزب الشيوعي في اعطاء الموافقات

لعدد من المرشحين يساوى عدد المقاعد . اما القانون الجديد فقد حظر صراحة ان يكون عدد المرشحين

مساويا لعدد المقاعد .
(ب) إلغاء التصويت بالوكالة ، اي ان يصوت الفرد

لنفسه فقط بعد ان كان مسموحا له بالتصويت لغيره من اقرابه ومعارفه .

وبالرغم من ذلك هناك مآخذ عديدة على القانون الانتخابي الجديد اهمها :

(١) لم ينص القانون الجديد على قواعد محددة

بخصوص عدد من المسائل الاجرائية الهامة .

(ب) اعطاء اعضاء اللجنة الانتخابية مساحة واسعة من التفسير لعدد من فقرات القانون .

(جـ) الحفاظ على النظام السابق الذي يعطى لهيئات المنظمات الاجتماعية حق ترشيح الافراد لدخول

الانتخابات دون اعطاء هذا الحق للقواعد . ومن ثم تصبح هذه المنظمات بمثابة «صفاء» لاختيار

المرشحين ميدانيا .
وقد جرت الانتخابات الخاصة بالمنظمات الاجتماعية

خلال الفترة من ١١ - ٢٢ مارس وشاركت فيها ٢٩ منظمة وقد بلغ عدد مرشحيها ٨٨٠ مرشحا تنافسوا على

٧٥٠ مقعدا .
اما الانتخابات الخاصة بالكيانات القومية والدوائر

المحلية فقد جرت في ٢٦ مارس وشارك فيها نحو ١٥٠ مليون مواطن من بين اجمالي من لهم حق التصويت وهم

نحو ١٩٠ مليون شخص .
ويمكن ابداء الملاحظات التالية على انتخابات ٢٦

مارس :
(١) كان هناك تعدد حقيقي في المرشحين للمقعد

الواحد ، حيث كان هناك اكثر من مرشحين في ثلثي الدوائر ، وكانت هناك دوائر تنافس فيها اكثر من ١٢

مرشحا على مقعد واحد .
(ب) اسفرت هذه الانتخابات عن هزيمة ٢٧

شخصية حزبية بارزة من بينها احد اعضاء المكتب السياسي فضلا عن رؤساء الحزب في موسكو وليننجراد

وكيف (وقد حصل رئيس الحزب في موسكو على ١٥ ٪ فقط من الاصوات) .

(جـ) فاز عدد كبير من دعاة الاسراع في عملية التغيير والاصلاح وعلى رأسهم بوريس يلتسين (الذي

حصل على نحو ٩٠ ٪ من اصوات دائرته) وهو ماعد تحديا للحزب الشيوعي الذي طرده من رئاسة فرعه في

موسكو عام ١٩٧٧ وابعده من العضوية الاحتياطية بالمكتب السياسي .

(د) فاز عدد كبير من المعارضين والمنشقين على السياسات السابقة وعلى رأسهم المؤرخ روى ميدفيدف

والصحفية يوشفسكايا (التي حصلت على نحو ٩٠ ٪ من الاصوات في دائرتها)

(هـ) فازت جهات المعارضة في جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا - لاتفيا - استونيا) بمعظم المقاعد

المخصصة لها ، ففي جمهورية ليتوانيا حصل مرشحو الحركة الشعبية على ٣٠ مقعدا من بين ٤٢ مقعدا

مخصصة لها .
وقد أدت النتائج السيئة للحزب الشيوعي في هذه

الانتخابات الى عقد اجتماع كامل وموسع في ٢٥ ابريل

(٢) تفكك مشكلة القوميات :

يعد تفجر الصراع بين عدد من القوميات المختلفة داخل حدود الاتحاد السوفيتي ، من اخطر المشاكل التي تهدد اصلاحات جورباتشوف ، بل ذهب بعض المحليين الى ان هذه المشكلة تهدد بقاء الاتحاد السوفيتي نفسه كدولة فيدرالية مترامية الاطراف تجمع داخل حدودها الممتدة عبر قارتي اسيا واوربا اكثر من ٤٠٠ قومية وامة وشعب .

وتتسم مشكلة القوميات بالتشعب والتشابك وعدم وحدة عنصر الصدام بين مكوناتها المختلفة ، اذ ان الصراعات المتفجرة تشير الى تعدد اسباب الصراع واشكاله ، فهناك صراع عرقي - ديني كالصراع بين الارمن والازريبيجان في اقليم ناجورنو كاراباخ . وهناك صراع عرقي بين فئات تدعى بديانة واحدة كالصراع بين الاوزبكستان والاتراك في اقليم قرجانه .

وترجع جذور المشكلة الى سياسات ستالين لاسما في مرحلة ما قبل وانشاء وبعد الحرب العالمية الثانية والتي اقدمت على اتخاذ عدة قرارات كان من نتيجتها احداث اختلاط وتداخل بين القوميات دون تحقيق ذوبان لها اذ حافظت القوميات المختلفة على تميزها وذاتها ويمكن رصد هذه السياسات في :

١- سياسات الترحيل القسري لانياء قوميات معينة من مناطق اقامتهم الاصلية الى مناطق اخرى تقطنها قوميات مغايرة ، لاسباب أمنية وسياسية . ومن هذا القبيل :

(١) ترحيل السوفييت من اصل الماني من مدن نهر الفولجا الروسى الى كازاخستان خشية تعاونهم مع قوات الفرو النازي في بداية هجوم النازي على الاراضى السوفيتية .

(٢) ترحيل التتار من شبه جزيرة القرم خوفا من تعاونهم مع الالان .

(٣) ترحيل المستعبيين الذين كانوا يقطعون مسخيت جافاخيتي جنوب جورجيا ، في نوفمبر ١٩٤٤ ، خشية تعاونهم مع الجواسبس الاتراك الذين كانوا يعملون لصالح المانيا في تركيا .

ب- سياسات الحاق اقاليم ذات اغلبية قومية متميزة (عرقية ، لغوية ، دينية) لجمهوريات ذات اغلبيات قومية مغايرة مثل الحاق اقليم ناجور نوكاراباخ ذى الاغلبية الارمنية بجمهورية ازربيجان .

ج- سياسات القسم القسري لجمهوريات تضم قوميات مغايرة مثل ضم جمهوريات منطقة البلطيق الثلاث (ليتوانيا ، لاتفيا ، استونيا) بموجب اتفاق سرى أبرم بين ستالين وهنرلر في اغسطس ١٩٣٩ .

لبحث اسباب اخفاق عدد كبير من المسؤولين في هذه الانتخابات ، وهو الاجتماع الذى تم فيه اقالة ١١ من كبار مساعدي برجنيف و ١١ عضوا من اعضاء اللجان الحزبية الثلاث (اللجنة المركزية ، هيئة احتياطي اللجنة المركزية ، لجنة التفتيش) وشملت عمليات الاقالة شخصيات كبيرة مثل اندريه جروميكو رئيس الدولة السابق وتيمفيشوف رئيس الوزراء السابق والماريشال سوكولوف وزير الدفاع السابق والماريشال اوجاركوف . كما تمت اقالة عدد من الاشخاص الذى فشلوا في الحصول على عضوية البرلمان . وتم في هذا الاجتماع اعادة العضوية لروى ميدفيدف بعد ان طرد من الحزب عام ١٩٦٩ .

وانتهز جورباتشوف الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب في ٢٠ سبتمبر ليعلن بعدد اخر من اعضاء اللجنة المركزية اذ اخرج من عضوية المكتب السياسى كل من :

- فيكتور نيكولوف مسئول المسائل الزراعية
- فيكتور شيبيركوف رئيس المخابرات السابق
- فلاديمير شيرينسكى رئيس الحزب في اوكرانيا
وصعد فلاديمير كريسشوك ، رئيس لجنة امن الدولة ويورى ماسليوكوف ، العضو المرشح بالمكتب السياسى ، الى العضوية الكاملة .

كذلك تم اعفاء يورى سولوفييف ونيكولاى تاليزين من منصبيهما كعضوين متناوبين بالمكتب السياسى وصعدا بدلا منهما ياجين بريما كوف ويورى بوى . وباتمام هذه التغييرات تكون قد تمت تصفية الحرس القديم المستمر منذ عهد برجنيف حيث لم يعد مستترا في المكتب السياسى من عهد برجنيف سوى فيتالى فوروتينكوف رئيس الاتحاد الروسى وجورباتشوف نفسه .

- تبلور جماعة معارضة في البرلمان :

مع بداية انعقاد جلسات مؤتمر نواب الشعب « وضع تبلور اول جماعة معارضة في البرلمان » وضمت هذه الجماعة ٣٦٨ نائبا من بينهم بوريس يلتسين واندريه سخاروف وفيتالى كرووتشيشينى - رئيس تحرير مجلة اجونيك - وسافريك يويوف استاذ الاقتصاد المعروف . وقد أعلن هؤلاء النواب ان استراتيجيتهم تدور الى اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية على نطاق اكبر من الإصلاحات التى يدخلها جورباتشوف . ووضح ان هذه الجماعة استطاعت ان تبلور مطالبها بشكل واضح من خلال جلسات البرلمان . وبالرغم من محدودية عدد الجماعة (٣٦٨ من بين ٢٢٥٠) الا ان قيمتها تظل قائمة من حيث المبدأ فضلا عن اعتبارها نواة لاستقطاب المزيد من النواب .

الاضرابات في حالة تراجع الحكومة المركزية او المحلية عن تنفيذ وعودها .

ب - الولايات المتحدة :

انشغلت الولايات المتحدة خلال النصف الاول من العام باستكمال تشكيل الادارة الجديدة التي ستقوى تنفيذ السياسة الامريكية داخليا وخارجيا حتى مطلع ١٩٩٣ . وبالرغم من الغلبات التي واجهها بوش في تشكيل ادارته والتي تبلورت في رفض الكونجرس التصديق على وزير الدفاع جون تاور ، فان بوش سرعان ماتجاوز الازمة وسحب ترشيحه لتاور واستبدله بشخص اخر هو ريتشارد تشيني ليستكمل بذلك تشكيل ادارته .

٢ - العلاقات الثنائية

انتهى عام ١٩٨٨ ببقاء ريجان - بوش وجورباتشوف في ديسمبر ، وبدا عام ١٩٨٩ والرئيس بوش لم ينته من تشكيل الادارة الامريكية الجديدة ، في وقت كانت الساحة السياسية تشهد انقساما في الراي حول طريقة التعامل المثلى مع جورباتشوف ، فكان هناك فريق يترجمه جورج كيتان - مهندس سياسة الاحتواء الحرب الباردة - ويرى ضرورة الاستجابة للتفكير الجديد لجورباتشوف ومن ثم يجب على الولايات المتحدة ان تتفاوض مع الاتحاد السوفيتي من منطلق حسن النية ، وعليه فلا بد من مد يد المساعدة له في مجالات التجارة والاستثمار . اما الفريق الاخر فكان يترجمه كاسبار واينبرجر وزير الدفاع الاسبق ويركز على محاذير التعامل مع جورباتشوف ومخاطر الانزلاق السريع تجاه مطالب جورباتشوف للتهدة والوفاق والذي لم يظهر الا نتيجة للقة الامريكية التي تميت بها سياسة ادارة ريجان ، وان جورباتشوف لا يهدف سوى لخلق الشقاق داخل حلف الاطلنطي . ومع تشكيل الادارة الجديدة ظهر جليا ان وزير الدفاع الجديد ريتشارد تشيني - كان من انصار الفريق الثاني . واكد تشيني على ارتفاع توقعات الاطاحة بجورباتشوف . اما الرئيس بوش فقد كان من انصار الفريق الاول - لاسيما وقد اعتد على خبرة التعامل والاحتكاك من خلال عمله ككاتب للرئيس - وقد وضع ذلك في تصريحه الشامل عن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ان مطلع يونيو اذ قال « ان العالم يشهد الآن تغيرا تاريخيا في العلاقات بين الشرق والغرب ، تغيرا ينصب فيه الاهتمام على العلاقات الاقتصادية بدلا من اسلوب المواجهة

وقد كانت محصلة هذه السياسات الستالينية جميع عشرات القوميات داخل حدود الدولة السوفيتية وخلق تداخل قسري بين هذه القوميات مع التوسع في استخدام القمع والارهاب في مواجهة اية مطالب للعودة الى حالة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، سواء بالانفصال او بالعودة الاقليمية او بالهجرة الى الوطن الاصل ، ولكن ما ان جاء جورباتشوف واعن عن برامجه للتغيير والاصلاح حتى تجذرت المطالب القومية .

(٣) الاضرابات العمالية :

شهد عام ١٩٨٩ تحركات ومطالب متصاعدة من جانب عمال المناجم وغيرهم من عمال المرافق العامة ، دارت حول تحسين ظروف العمل وتوفير الخدمات . وربما كانت الانتصارات التي حققتها نقابة تضامن العمالية في بولندا ، اهم العوامل المحفزة لهؤلاء العمال للتحرك والمطالبة بتحسين احوالهم . وقد فطن رئيس المجلس المركزي للنقابات العمالية السوفيتية ، ستيفان شالايف ، لذلك فسارع في مايو ليطن عن بداية الدراسات لاصدار تشريع يعطى للعمال السوفيت - لأول مرة - حق تنظيم اضرابات للدفاع عن حقوقهم . وبالرغم من ذلك فسرعان ما اندلعت الاضرابات العمالية في ٢٠ يونيو من مناجم كوزنيس للفحم في سيبيريا حيث طالب العمال بـ :

- تحقيق من الحكم الذاتي للمناطق التي يعملون بها .
- تحسين ظروف العمل .
- توفير المواد الغذائية

- تحسين الخدمات لاسيما المستشفيات والمدارس .

وما ان اضراب عمال مناجم الكوزنيس حتى انتشرت العدوى في عدة مناطق فاضرب عمال مناجم مدينة ميكدور ريشنيسك بـ سيبيريا ثم امتد الى عمال المصانع والمواصلات والبناء في مدن اخرى وتجر المواق اكثر باضراب عمال مناجم اوكرانيا النطقة الاولى في انتاج الفحم في البلاد - ثم عمال فوركوتا الشمالية ثم كازاخستان .. وقد سارعت الحكومة المركزية بالتحرك على مستويين الاول مناشدة العمال - على لسان جورباتشوف - بالتراجع عن الاضراب الذي يهدد بتقويض وانهيار برنامجه الاصلاحى . والثاني ايفاد احد اعضاء المكتب السياسى - نيكولاى سليونكوف - للتفاوض مع ممثل العمال ، حيث تمت الاستجابة لمعظم مطالبهم بالاضافة الى مطالب اخرى كحق العمال في استخراج كمية من الفحم وتسويقها ، واعن سليونكوف ان هذا الاتفاق سوف يطبق على جميع المنطق وهو ما ادى الى عودة العمال لعمالهم وان لوحوا بتكرار

العسكرية الذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فلم تعد هناك - الآن - حاجة لأن تكون عقيدة الحلفاء الغربيين هي الاحتواء العسكى للاتحاد السوفيتى ، ان الاستراتيجية الامريكية ستتغير بشكل جوهري لأن واشنطن ان تعود تتعامل مع طرف يركز همه على الردع العسكى ، بل ستتعامل مع طرف اكثر انفتاحا واقتصاديا .

وقد ادى اختيار الادارة الامريكية لنهج التجاوب مع جورباتشوف الى مزيد من التقارب بين الدولتين ، اتضح في الزيارتين المتبادلتين لوزيرى خارجية البلدين وماتربط عليهما من نتائج ايجابية . ففي الزيارة الاولى التى قام بها جيمس بيكر لوسكو في ٨ / ٥ تم احراز تقدم ملموس في العديد من مجالات التباحث التى شمل :

- ١ - حقوق الانسان
- ٢ - التعاون لحل المشكلات الاقليمية
- ٣ - الحد من التسلح
- ٤ - العلاقات الثنائية

٥ - التعاون في المجالات التى تخرج عن النطاق الدولى المحدود . ويقصد به مشكلات البيئة وازدياد حارة الجو ، المخدرات ، الارهاب .

وراء الزيارة الثانية التى قام بها ارنولد شيفرنادى لواشنطن في ٢٢ / ٩ تم التوقيع على عدة اتفاقات تتعلق بحرية انتقال مواطنى الاسكيومبين البلدين عبر ممرات بيرنج بدون تأشيرة والسماح بتبادل زيارات خبراء حقوق الانسان واعطاء حرية اكبر لمواطنى الاتحاد السوفيتى لزيارة الولايات المتحدة . كذلك التعاون بين البلدين لدعم دور محكمة العدل الدولية في حل المنازعات الدولية . واخيرا التعاون المشترك للحفاظ على البيئة . وقد اعقب هذه الزيارة قيام وزير الدفاع السوفيتى ديميتري يازوف بأول زيارة لواشنطن في مطلع اكتوبر .

١ - العلاقات العسكرية :

شهد عام ١٩٨٩ احراز مزيد من التقدم بين الطرفين على طريق التوصل الى اتفاقات للحد من التسلح في مجال الاسلحة التقليدية والكيميائية والنووية الاستراتيجية وقصيرة المدى فضلا عن التجارب النووية تمت الارض .

وما يهمننا الاشارة اليه في هذا المجال هو ان الاتحاد السوفيتى لم يتوقف خلال عام ١٩٨٩ عن طرح مبادرات شاملة بدءا من تقديم تنازلات في قضايا كانت سببا في وصول المباحثات حولها الى طرق مسدودة وانتهاء بمبادرات لنزع السلاح وحل حلفى وارسو والاطلنطى . وقد أدت هذه المبادرات الى دفع بعض المباحثات في

طريق جدى للتوصل الى اتفاقات بشأنها من ناحية والى اثارة جدل وخلاف بين حلفاء الناتو بسبب اتهام بعضهم للولايات المتحدة بعدم الاستجابة لمبادرات جورباتشوف وهو ما جعل بوش يجارى جورباتشوف في طرح المبادرات ليتخلص من الاتساع السائد بين اعضاء حلف الاطلنطى . وهو ما عبر عنه بوش صراحة في تحديد الهدف من المبادرة التى طرحها للحد من الاسلحة التقليدية بانها « تستهدف الرد على الحملة السلمية الصاخبة التى يشنها جورباتشوف بصورة كانت تهدد ترابط حلف الاطلنطى الذى اخذ احساسه بالتهديد السوفيتى يضعف شيئا فشيئا » .

ويمكن استعراض اهم المنجزات التى تمت في هذا المجال كالتالى :

(١) الاسلحة التقليدية :

كانت المشكلة الرئيسية المسيطرة على مباحثات الطرفين - في فيينا - التى استؤنفت في ٩ / ٣ - هي كيفية التوصل الى صيغة يمكن من خلالها الجمع بين وجهتى نظر الطرفين المتناقضتين . فحلف الاطلنطى كان يركز مطالبه في ضرورة تخفيض حلف وارسو لتفوقه الكبير في المعدات العسكرية التقليدية لاسيما في مجال الدبابات والمدفعية وحاملات الجنود المدرعة التى يتفوق فيها الحلف على حلف الاطلنطى بنسبة ١ / ٢ . اما حلف وارسو فيركز على خفض نوعيات من الاسلحة التقليدية تتفوق فيها بلدان حلف الاطلنطى لاسيما الطائرات الهجومية والقوى البشرية .

وقد استمر الخلاف بين الطرفين ، الى ان طرح بوش - اثناء قمة حلف الاطلنطى - في ٢٩ / ٥ خطة لنزع الاسلحة التقليدية احتوت على ٤ بنود اساسية هي : (١) - خفض حجم القوات الامريكية والسوفيتية في اوربوا الى ٢٧٥ الف رجل لكل منهما في اطار اتفاق بين الشرق والغرب على نزع الاسلحة التقليدية يوقع في غضون فترة تتراوح بين ٦ - ١٢ شهرا .

(ب) - تعجيل المفاوضات المستمرة منذ مارس في فيينا حول تخفيض حجم القوات التقليدية في اوربوا من الاطلنطى الى الازوال .

(ج) - التوصل لاتفاق مع حلف وارسو لتوسيع نطاق ملفوضات فيينا لتشمل الطائرات بما فيها الهليكوبتر ، ماعدا طائرات سلاح البحرية المرباطة على حاملات الطائرات الامريكية والفرنسية والبريطانية . ويقترح بوش خفض الطائرات بنسبة ٥٠ ٪ .

(د) - تأكيد الموقف المبدئى لحلف الاطلنطى بان تخفض دول حلف وارسو تفوقها العددي في ثلاثة انواع من هذه الاسلحة وهي الدبابات والمدافع وناقلات الجنود المدرعة .

وقد أعطى بوش الأولوية لخفض الاسلحة التقليدية قبل تطبيق ذلك على الاسلحة النووية التكتيكية . ومن جانبه رحب الجانب السوفيتي بهذه المبادرة ووصفها بأنها جادة وواقعية الا انه أكد على ضرورة عدم الربط بين الاسلحة التقليدية والنووية التكتيكية .

وقد ساعد التجاوب الأمريكي - السوفيتي في احراز تقدم ملموس في مفاوضات فيينا ، تقدم ، وصفه كبير المفاوضين الأمريكيين ستيفن ليجار بأنه يدعو الى الدهشة . ومن ثم استمرت مفاوضات فيينا الدامية للتوصل الى اتفاقية للحد من الاسلحة التقليدية .

وفي القمة العاشرة (٢ / ٣ / ١٢) اقترح بوش عقد لقاء العام القادم في فيينا بين دول حلف شمال الاطلنطي الست عشرة والدول السبع الاعضاء في حلف وارسو لتوقيع اتفاق خفض القوات التقليدية في أوروبا .

(٢) الاسلحة النووية التكتيكية :

كانت المباحثات حول تخفيض هذه النوعية من الاسلحة النووية يصلحهم بعبئة رئيسية هي رفض الولايات المتحدة وبريطانيا ، اجراء اى خفض في هذه النوعية لانها الدرع الاخيرة لأوروبا الغربية في التصدي للقوات السوفيتية في أوروبا ومن ثم كان هناك رفض امريكي تام للدخول في مباحثات حول تخفيض هذه الاسلحة . هذا في الوقت الذي كانت تتمسك فيه ألمانيا الغربية وبلجيكا ، بضرورة اجراء خفض في هذه الاسلحة ، الامر الذي ادى الى انقسام داخل صفوف الحلف . وقد سيطر هذا الانقسام على اجتماعات دول الحلف خلال النصف الاول من العام ، وذلك بأصرار ألمانيا الغربية - لاسيما وزير خارجيتها جينشر - وبلجيكا على معارضة خطط واشنطن الرامية لتطوير الصواريخ التكتيكية الموجودة في بلدان أوروبا الغربية اعضاء الناتو (حيث كانت واشنطن ترغب في استبدال ٨٨ صاروخا من طراز لانسي ٧٢ ميلا في ألمانيا ، بأخرى يبلغ مداها ٢٨٠ ميلا) . وقد فشل وزراء دفاع الناتو في اجتماعهم ، الذي عقد في ابريل ، في احتواء هذا الانقسام لاسيما وان الاتحاد السوفيتي استمر في دعم موقف ألمانيا الغربية وبلجيكا ، من خلال طرح المبادرات المتتالية التي تعلن الاستعداد لسحب اعداد كبيرة من الصواريخ السوفيتية المشابهة . فطرح جورباتشوف في ٥ / ١٢ مبادرة تقضي بسحب ٥٠٠ صاروخ من أوروبا خلال العام ، من جانب واحد والاستعداد لسحب كل الرؤوس النووية نفس الشيء . وقد ساعد هذا الطرح السوفيتي ، ألمانيا الغربية في استقطاب عدد آخر من بلدان الحلف مثل إيطاليا ، اليونان اسبانيا والبرتغال فضلا عن بلجيكا .

وحاولت الولايات المتحدة من جانبها احتواء هذه الازمة التي تهدد تماسك الحلف ، فبعد الرئيس بوش اجتماعا في ٢٤ / ٤ في واشنطن مع جينشر وزير خارجية ألمانيا الغربية ووزير دفاعها ستولتبرجر وهو الاجتماع الذي حاول بوش خلاله اقناع الجانب الألماني بالدخول عن موقفه نظرا لاستحالة الدفاع عن أوروبا الغربية في ظل غياب الصواريخ النووية التكتيكية بالاضافة الى ان خفض هذه الصواريخ يصيب الولايات المتحدة بالعجز في الدفاع عن أوروبا الغربية في حالة تعرضها لهجوم من الشرق حتى بالاسلحة التقليدية . الا ان الجانب الألماني استمر في الاصرار على موقفه ، مما دفع عددا من المسؤولين الأمريكيين الى الدخول في الجدل الدائر حول الموقفين والذي انتصح منه انقسام الادارة الأمريكية نفسها حول هذه القضية ففي الوقت الذي ساند فيه « ليس اسبين » رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب ، موقف الرئيس بوش ، بتأكيد على ان استمرار الجدل حول هذه القضية قد يولد ذعاءات داخل الكونجرس لسحب القوات الأمريكية من أوروبا الغربية ، فإن سام نان رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ عارض موقف بوش مؤكدا انه يفقد الرؤية وبعد النظر . وقد تم التوصل الى حل وسط اثناء مؤتمر القمة الاربعين لزملاء حلف الناتو في ٢٩ / ٥ . وهو حل يدمج وجهتي النظر الأمريكية والألمانية معا . حيث وافق زعماء الحلف على بدء مفاوضات مع موسكو حول خفض الاسلحة النووية التكتيكية ، على ان يبدأ ذلك الا بعد الاتفاق على خفض الاسلحة التقليدية . ومن هنا نهجت ألمانيا الغربية في انتزاع الموافقة الأمريكية على الدخول في مفاوضات حول الاسلحة النووية التكتيكية . ونهجت الولايات المتحدة في تقييدها بشرط اتمام الاتفاق حول الاسلحة التقليدية .

واستمر الاتحاد السوفيتي من جانبه في طرح المبادرات الداعية لخفض هذه النوعية من الاسلحة ، فطرح جورباتشوف في خطابه امام المجلس الأوروبي في ٦ / ٧ مبادرة تعرض مزيدا من التخفيض من جانب الاتحاد السوفيتي ، اذا وافق حلفاء الاطلنطي على الدخول في مفاوضات تستهدف ازالة الصواريخ التكتيكية ازالة تامة ، وقال جورباتشوف في مبادرته انه « اذا انتصح ان دول حلف الاطلنطي على استعداد للدخول في مفاوضات من اجل ازالة الاسلحة النووية التكتيكية ، فإن الاتحاد السوفيتي سيقوم - بعد التشاور مع حلفائه - وببذل اى تأجيل باجراء تخفيضات أخرى من جانب واحد .

وقد أنهى العام بلحاز تقدم ملموس في محادثات خفض الاسلحة التقليدية ، الامر الذي فتح المجال امام

احراز تقدم مماثل في مجال الصواريخ التكتيكية لاسيما بعد ان تم الربط بين هذين النوعين .

(٣) الاسلحة الكيماوية :

بدأت المباحثات السوفيتية الامريكية حول تخفيض هذه الاسلحة في جنيف في ١٣ / ٦ . وقد تم في هذه المباحثات الاتفاق على تدمير ترسانات الاسلحة الكيماوية في غضون عشر سنوات والقيام بعمليات تقتيش مفاجيء في حالة تولد شك لدى أحد الجانبين . وفي ٨ / ٣ وافق الاتحاد السوفيتي على طلب امريكي باجراء عمليات تقتيش متبادلة قبل التوصل الى معاهدة لحظر هذه الاسلحة . وتعد هذه الموافقة السوفيتية تنازلا كبيرا من الاتحاد السوفيتي الذي كان يصر على ان يكون التقتيش اجراء لاحقا لاتمام التوقيع على المعاهدة . وقد علق احد اعضاء الوفد الامريكي في مباحثات جنيف على هذا التنازل السوفيتي بقوله انه " يعني ان السوفييت جادون في التوصل الى معاهدة لنزع الاسلحة الكيماوية . وقد مهد هذا التنازل السوفيتي لتوقيع مذكرة تفاهم بين بيكر وشيفرنارديز في وايبرمينج في ٢٣ / ٩ تقضي بتبادل المعلومات بشأن مخزون الاسلحة الكيماوية لدى البلدين والقيام بزيارات متبادلة لمصانع انتاج هذه الاسلحة قبل نهاية العام . وقد اعقب التوقيع على مذكرة التفاهم ، طرح مبادرة امريكية في ٢٥ / ٩ - جاعت على لسان بوش في خطابه امام الدورة الرابعة والاربعين للامم المتحدة - تدعو الى خفض مخزون الدولتين من الاسلحة الكيماوية بنسبة ٨٠ ٪ تمهيدا لحظرها تماما . وقد رحب الجانب السوفيتي بهذه المبادرة ، بل ورد شيفرنارديز باقتراح ابرام معاهدة متعددة الاطراف يسبقها وقف تام لانتاج هذه الاسلحة مع التدمير المتبادل لاجمالي مخزون البلدين . وفي القمة العاشرة بين بوش وجورباتشوف في ٢ و ١٢ / ٣ اقترحت الولايات المتحدة وقف انتاج الاسلحة الكيماوية اذا وافقت موسكو على اقتراح بوش الذي يستهدف ازالة ٩٨ ٪ من مخزون البلدين خلال الاعوام الثمانية التالية على التوقيع على اتفاقية دولية لنزع هذه الاسلحة .

ومن هنا يمكن القول ان جو الوفاق ، والتنازلات السوفيتية المستمرة - سمحت بالتقريب بين مواقف البلدين ازاء الاسلحة الكيماوية . ولكن تبقى المشكلة في رغبة الدولتين في تصفية مخزون بلدان العالم الثالث في وقت لا توجد فيه سلطة عليا تستطيع فرض ذلك على الدول التي ترفض الالتزام بالانضمام ، لاسيما وان لدينا خبرات سابقة لدول رفضت الانضمام لمعاهدات دولية حول الحد من التسليح مثل اتفاقية منع الانتشار

النووي التي رفضتها عدة دول وعلى رأسها اسرائيل وجنوب افريقيا . ومن هنا ينبغي على البلدان العربية عدم الانضمام لاي معاهدة دولية تدعو للتخلص من الاسلحة الكيماوية - حتى ولو لم تكن تمتلكها الان - مالم تضم اليها اسرائيل وغيرها من الدول التي تعد احد مصادر التهديد المحتملة للامن القومي العربي . ولعل خيرة الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي كخيار بعدم تكرار التجربة واغلاق المستقبل امام القدرات العسكرية العربية للتزود بالاسلحة الحديثة في وقت تمثله فيه ترسانات الخصوم من حولنا بها .

(٤) الاسلحة النووية الاستراتيجية :

شهد عام ١٩٨٩ احراز مزيد من التقدم على طريق توقيع اتفاق تخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ ٪ . وقد جاء هذا التقدم نتيجة لتوالي التنازلات السوفيتية عن مواقف سابقة كانت تلقف عبئا في سبيل التوصل الى اتفاق في هذا الصدد . ففي الجولة الحادية عشرة من المفاوضات الجارية في جنيف - التي استؤنفت في ١٩ / ٦ - وضع ان نقاط الخلاف الخمس مازالت قائمة (راجع تقرير ١٩٨٨ ، ص ٤٩) بل ووضعت مسئلة التوقيع بين فريقى المباحثات مالم تصدر قرارات سياسية عليا تزجر احد الطرفين عن موافقه . ومن ثم كان قرار تعليق المباحثات الى ان يلتقى وزيرا خارجية البلدين في وايبرمينج في ٢٣ / ٩ وماان التقي بيكر وشيفرنارديز حتى تواتر التنازلات السوفيتية التي بدأت بموافقة الاتحاد السوفيتي على الطلب الامريكي بالتقتيش على قواعد الصواريخ الاستراتيجية المتحركة . ثم اعقبها تنازلا اخران هاما وهما :

(١) - فصل حرب النجوم عن مفاوضات الاسلحة النووية الاستراتيجية .

(٢) تفكيك محطة الرادار الموجودة في كرا سنويارسك والتي كانت -الولايات المتحدة ترى فيها انتهاكا للمعاهدة الخاصة بالاسلحة المضادة للصواريخ الباليستكية .

وقد قدمت الولايات المتحدة من جانبها تنازلا تمثل في سحب اقتراحها بشأن حظر التجارب حول الصواريخ عابرة القارات التي تطلق من قواعد متحركة .

وهما قيل عن ان التنازلات السوفيتية عديمة الجدوى - مثل القول بان تنازل الاتحاد السوفيتي عن المطالبة بوقف برنامج حرب النجوم ، جاء بعد تاكده من عدم جدوى البرنامج وتكاليفه الباهظة - فان اقدام الاتحاد السوفيتي على اعلان التراجع عن مواقف متصلبة فتح المجال امام دفع الولايات المتحدة لاتخاذ

اللجوء الى التهديد باستخدام القوة او استخدامها فعلا .

(٧) تطوير القوات السوفيتية والامريكية :

رغم ان الاتحاد السوفيتي قد اتخذ عدة مبادرات من جانب واحد دون انتظار استجابة او رد فعل مقابل لاثبات جدية توافيه السلمية وخفض المواجهة العسكرية في اوروبا ومستوى التوتر العسكري فانه قد استمر في بناء دفاعه على اساس مصالحه القومية ومصالح اصدقائه محاولا تفادي الوقوع في دوامة نزاع السلاح . وقد تبني مبدأ تطوير القوات المسلحة نوعيا . وقد اشار رئيس الاركان السوفيتي الى ان الاتحاد السوفيتي يراجع كثيرا من برامج التكنولوجيا القتالية ، وقد خفض انتاج الاسلحة التكنولوجية القتالية بينما يقوم بتعظيم امكانياتها القتالية والتعبوية بما يسمح له بتحقيق اهدافه بمعدلات اقل . وقد اوقف عددا من مشروعاته الفنية المتعلقة بنظم الاسلحة الضارية ، بينما حدد اولوياته بتحقيق قدرة اكثر فعالية على صد عدوان محتمل ، ولذا فهو يقوم بتحديث منظمات البحث ، وضغط الزمن اللازم لنقل التكنولوجيا بين التصميم والاستخدام .

وقد بدأت الملامح الرئيسية للسياسة الدفاعية للرئيس الجديد للولايات المتحدة الامريكية في الظهور والتي تشير الى زيادة متواصلة في الانفاق العسكري يهيئ باتخاذ اجراءات لخفض الانفاق مثل اغلاق بعض القواعد والحد من مشتريات وزارة الدفاع ، مع استمرار بحث وتطوير الاسلحة عموما ..

(١) الدفاع الاستراتيجي :

اكتت الولايات المتحدة عزمها على مواصلة البحوث والتطورات في مجال الدفاع الاستراتيجي رغم تخفيض ميزانية المبادرة بمقدار بليون دولار من الطلب الاصيل ٥,٦ بليون دولار من المحتمل ان يقوم الكونجرس بتخفيض اكثر .

وقد تركزت الابحاث حول فكرة « الحصى الذكي » والتي تتمثل في وضع عدة الاف من الصواريخ الصغيرة المجهزة بمستشعرات خاصة بها بحيث يتتبع كل منها صاروخا غائرا للغارات في مراحل الاطلاق وبعد الاطلاق وقبل اطلاق الرؤوس النووية المستقلة . ويرى مؤيدو هذه الفكرة ان الدفاع الذي تحققه رغم انه جزئي - تقل تكاليفه بدرجة ملموسة عن فكرة مكتب مبادرة الدفاع الاستراتيجي للمرحلة الاولى والمقدرة بتسعة وستين بليون دولار . وتأمل الولايات المتحدة ان تجري التجارب المتطلقة بهذه « الحصى الذكي » خلال سنتين ،

مواقف اكثر مرونة . وقد تبلور ذلك في استئناف مباحثات الجولة الحادية عشرة في ٢٧/٩/٨٩ وهي الجولة التي سادها تفاؤل كبير بامكانية التوصل الى اتفاق بهذا الشأن يكون جاهزا ليوقع عليه بوش وجورباتشوف في قمة ربيع ١٩٩٠ وهو الماكده ايضا لقاء القمة العاشرة (٢ و ١٢) . اذ دعا بوش الى التعجيل باجراء مفاوضات بين وزيرى خارجية البلدين للتوصل الى اقتراحات بشأن هذه الاسلحة حتى يمكن اعداد معاهدة تخفيض هذه الاسلحة بمقدار ٥٠ ٪ لتكون جاهزة للتوقيع عليها في القمة القادمة التي تقدر عقدها في النصف الثاني من يونيو ١٩٩٠ .

(٥) الحد من التجارب النووية :

استأنفت الدولتان محادثتهما بهذا الشأن في يونيو . وكانت العتبة الرئيسية هي كيفية التوصل الى اتفاق بشأن اجراءات التفتيش التي عرقلت تصديق مجلس الشيوخ على اتفاقيتي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ للحد من التجارب النووية .

وقد ادى جو الثقة المتبادلة بين الجانبين الى احراز تقدم ملموس في هذا المجال مهد الطريق امام بيكر وشيفرناندزه ليتفقا في لقاتهما في وايومنغ في ٢٣/٩ على عدة مبادئ اولية لصياغة بروتوكول تقام يسطر اعتراض مجلس الشيوخ على التصديق على الاتفاقيتين . حيث تم الاتفاق على تبادل ارسال فرق التفتيش بين الدولتين لمراقبة التجارب النووية في الدولة الاخرى . وهو ماكان الاتحاد السوفيتي يرفضه لمدة خمسة عشر عاما . وقد ادى ذلك الى استئناف الجولة الثالثة من مباحثات جنيف حول هذه القضية ١٠/٢ . وأكد طرفا المباحثات انهما بصدد اعداد معاهدة للحد من التجارب النووية تحت الارض تكون جاهزة للتوقيع عليها في قمة الزعيمين المزمع عقدها في ربيع ١٩٩٠ .

(٦) اتفاقية منع الانشطة العسكرية الخطيرة :

وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في ١٢/٦ بين رئيسي اركان الدولتين ، السوفيتي ميخائيل موسيسيف والامريكي ويليام كراو اثناء زيارة الاخيرة الاولى من نوعها - لموسكو .

وتنص الاتفاقية على تعهد الطرفين بالعمل من اجل منع الحوادث العسكرية العارضة ، مثل عبور الطائرات العسكرية الحدود بطريق الخطأ ، من ان تتحول الى مواجهة عسكرية شاملة او حربا نووية بينهما .

كذلك نصت الاتفاقية على تعهد الطرفين باتخاذ الاجراءات اللازمة بسرعة لوقف اى حادث قد يقع نتيجة لنشاط عسكري خطير وحله بالطرق السلمية دون

أخرى بعد ثلاث ساعات من الإطلاق إلا أن الاتحاد السوفيتي لم يستخدم المكوك مرة أخرى خلال العام . استخدم الاتحاد السوفيتي سفينة الفضاء « سيوزت م - ٧ » لإعادة رواد الفضاء الثلاثة الذين كانوا على المجمع الفضائي « مير » إلى الأرض وترك المجمع الفضائي خاليا لأول مرة منذ سنتين ، ثم استخدم سفينة الفضاء « سيوزت م - ٨ » لنقل راثنين للفضاء إلى المجمع الفضائي « مير » بعد تركه خاليا لمدة زادت قليلا عن أربعة أشهر . وكانت محطة الشحن السوفيتية « بروجس - ٤ » قد انفصلت عن المجمع الفضائي « مير » بعد الانتهاء من استكمال برنامج رحلتها المشتركة حيث ضمها في الفضاء جهازين كبيرين كانا على الجدار الخارجي لمركبة الشحن الفضائية وأحدًا تلو الآخر .

وقد واجه الاتحاد السوفيتي فشلا في الاتصال بسفينة الفضاء « فولوس - ٢ » التي نجحت في دخول مجال كوكب المريخ بعد فشله السابق في الاتصال بالسفينة « فولوس - ١ » في السنة الماضية بما يعنى تعطل البرنامج السوفيتي لاستكشاف كوكب المريخ . تميز برنامج الأقمار الصناعية الأمريكية بالبدء في إطلاق مجموعة من أقمار الملاحة « نافستار » المكونة من ثمانية عشر قمرا (يشير مصدر آخر إلى ٢١ قمرا تاكد إطلاق ثلاثة منها خلال عام ١٩٨٩ م) . وقد فشل إطلاق الصاروخ « دلتا » الحامل للقمر أربع مرات قبل نجاحه بسبب سوء الأحوال الجوية في حين تسبب عطل أحد صمامات جهاز الإطلاق في إلغاء الإطلاق الخامس . ويمكن للقمر قوات الولايات المتحدة وحلفائها من تحديد مواقعها في أي وقت أو مكان على سطح كوكب الأرض ، ويرسل القمر معلومات عبر جهاز استقبال صغير يمكن حمله باليد ، ويستطيع أن يحدد الموقع وفقا لخطوط الطول والعرض وكذا الارتفاع .

بالإضافة إلى أقمار الملاحة فقد أطلقت الولايات المتحدة قمرا صناعيا ينتظر أن يستغرق تنفيذ مهمته تسعة أشهر تنتهي بنهاية ١٩٨٩ بهدف جمع معلومات لتطوير برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي . كذلك فقد أطلقت الولايات المتحدة قمرا صناعيا إلى الفضاء في مهمة عسكرية سرية لم يعلن عن فحواها ، وبنهاية العام أطلقت صاروخا يحمل أقمارا صناعيا بريطانية ويابانية للاتصالات .

تميز برنامج الأقمار الصناعية السوفيتية بإطلاق عدد كبير من الأقمار لاستكشاف الفضاء . تاكد منها أحد عشر قمرا على الأقل وقد تميز ذلك باستحداث صاروخ واحد لإطلاق ثمانية أقمار دفعة واحدة . يؤكد المصادر السوفيتية أن الأقمار تعمل لاستكشاف الفضاء

وسترضع عليها قنود دقيقة بحيث لتتجاوز الحدود الضيقة لمعاهدة ١٩٧٢ للدفاع المضاد للصواريخ . ولقد استمرت أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجي طوال العام ، وقد أجريت تجربة في مارس ١٩٨٩ أمكن لليزر الكيميائي المتقدم للأشعة تحت الحمراء المتوسطة أن يعترض بنجاح صواريخ كروز AGM - 129A بطير بسرعة تفوق سرعة الصوت .

كشفت الاتحاد السوفيتي لأول مرة عن برنامجها للدفاع الاستراتيجي بالإعلان عن أنه يقيم برنامجا منافسا لبرنامج حرب الكواكب للدفاع الاستراتيجي في الفضاء بتكاليف أقل . وإن خبراء الدفاع السوفيتي يتوقعون أن يضاف هذا البرنامج من القوة الدفاعية السوفيتية إلا أنه لم تظهر حتى الآن تفاصيل البرنامج سواء من حيث مكوناته أو حيزه الزمني . والمتصور أن الاتحاد السوفيتي قد سبق الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأبحاث زمنيًا ، وقد يكون قد وصل إلى بعض الانجازات فيه ، ولكن من المشكوك فيه قدرة الاتحاد السوفيتي اقتصاديا على إمكان نشر نظام دفاع استراتيجي بعد انتهاء البحث والتطوير في زمن مواكب للولايات المتحدة .

(ب) السباق في الفضاء :

تميز النشاط الفضائي للجانبين خلال العام بكثافة استخدام الولايات المتحدة لمكوك الفضاء ، بينما ركز الاتحاد السوفيتي على محطات الفضاء ، وفي مجال إطلاق الأقمار الصناعية ركزت الولايات المتحدة على إطلاق مجموعة من أقمار الملاحة ، بينما ركز الاتحاد السوفيتي على إطلاق أقمار لاستكشاف الفضاء وقمرين للاتصالات بالإضافة إلى أقمار لأغراض أخرى خلال العام .

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية المكوك (ديسكفري) مرة واحدة خلال العام وقام بوضع قمر صناعي في الفضاء واستغرقت رحلته خمسة أيام ، واطلقت المكوك « كولومبيا » مرتين استمرت الرحلة الأولى أربعة أيام لإطلاق سفينة الاختبارات « ماجلان » في اتجاه كوكب الزهرة لجمع المعلومات عنه في أول رحلة لمركبة فضاء أمريكية لرصد الكواكب منذ أحد عشر عاما . ثم أعيد إطلاق المكوك مرة أخرى وعلى متنه خمسة رواد لإطلاق مركبة الاستكشاف « جاليليو » صوب كوكب المشتري ، وأطلق المكوك « كولومبيا » في مهمة عسكرية سرية يعتقد أنها تتعلق بوضع أحد أقمار الاستطلاع المتطور للغاية في مدار فوق الأجواء السوفيتية .

رغم نجاح الاتحاد السوفيتي خلال العام الماضي في إطلاق أول مكوك فضائي « بوران » ثم استعادته مرة

الخارجي والقياس الدقيق لعناصر المدار واجهزة لقياس المسافات . كذلك فقد تميز باطلاق قمرين للاتصالات « رادوجا » و « جوبونيت » ، وقمرين للاستطلاع قام بتدمير احدهما لفضله في نقله الى مدار اعلى ، وقمرًا لاستطلاع الموارد الطبيعية للأرض .

(ج) القوات النووية الاستراتيجية الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات :

استمر تطوير الصواريخ عابرة القارات في كلتا الدولتين ، وكان الاتجاه الرئيسي العام للتطوير هو زيادة عدد الصواريخ المتحركة نظرا لعلاقتها بمباحثات نزع السلاح .

استكملت الولايات المتحدة نشر الخمسين صاروخا من طراز « ام اكس بيسكوير » في الصوامع التي كانت مخصصة للصواريخ « مينيتمان ٣ » في نهاية العام الماضي . وقد اعلنت الادارة الامريكية الجديدة بعد ان راجعت العنصر البري من القاعدة الثلاثية الاستراتيجية النووية انها تخطط لتحميل هذه الصواريخ الخمسين والمنشورة في صوامع على قطارات بالازواج . وحينما تتقدم عملية اعادة نشر هذه الحامية بشكل كاف يبدأ انتاج ونشر الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المصغرة من طراز « ميدجتمان » ولم يتحدد بعد الرقم النهائي للصواريخ « ميدجتمان » ولكن التقديرات تشير الى رقم بين ٢٥٠ ، ٥٠٠ ، وقد اجريت اول تجربة للصواريخ الجديد في ١١ مايو من العام الا ان خطا في المرحلة الثانية ادّى الى تدمير الصاروخ بعد سبعين ثانية من الاطلاق . وقد واجهت خطة الادارة لنشر الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات تحفظات عديدة من الكونجرس .

زاد عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المتحركة من طراز « د س س - ٢٤ » ، « د س س - ٢٥ » السوفيتية بشكل ملحوظ في حين تم سحب عشرين صاروخا من طراز « د س س - ١١ » وقد ارتفع عدد الصواريخ ذات العشر رؤوس نووية المصممة على قطارات « د س س - ٢٤ » من عشرة الى اكثر من ثلاثين ، كما ارتفع عدد الصواريخ المتحركة ذات الرأس النووية الواحدة « د س س - ٢٥ » الى اكثر من ١٦٥ صاروخا بعد ان كان اقل من مائة .

الصواريخ الباليستكية البحرية :

كان الاتجاه العام لتحديث الغواصات الباليستكية النووية هو الاتجاه الى زيادة عدد القوافل الموجودة على الغواصة وزيادة عدد الرؤوس النووية (مركبات اعادة الدخول المستقلة) مع الالتزام بعدد الغواصات حاملة الصواريخ الباليستكية الاستراتيجية وفقا لمعاهدة سولت .

لم تبدأ الولايات المتحدة نشر الصواريخ « ترايدنت د - ٥ » الباليستكية الذي يطلق من الغواصات رغم انه قبل للدخول في الخدمة ولكن الصاروخ لم يكن جاهزا بعد . ومن المنتظر ان تسجل به الغواصة الاولى من طراز « اوهايو » في اوائل عام ١٩٩٠ بحيث تسجل باربعة وعشرين قاذفا ، ويحمل الصاروخ الواحد ١٢ راسا نووية بدلا من تسليح الغواصة بنفس العدد من القوافل للصواريخ « ترايدنت سي - ٤ » ذي الرؤوس الثماني اى باضافة اربعة رؤوس لكل صاروخ و ٩٦ راسا للغواصة الواحدة . ويتنظر ان يستكمل تسليح الغواصات التسع من طراز « اوهايو » به ، بالاضافة الى ست تحت الانشاء . وقد اجريت اول تجربة للاطلاق من وضع الغوص في ٢١ مارس ١٩٨٩ انتهت بالفشل ، ثم اجريت بعد ذلك ثلاث تجارب فشلت منها واحدة فقط . وقد سحب من الخدمة غواصتان من طراز « لاناييت » الباليستكية النووي كل مسلحة بستة عشر صاروخا « بوسيدون سي - ٢ » اخريان ، ويتنظر ان يستمر سحب هذا النوع من الغواصات بعد ان تدخل الغواصة الاولى المسلحة بالصواريخ « ترايدنت سي - ٥ » والمسماء « تلتيس » الخدمة وهو ماينتظر تحقيقه في اوائل عام ١٩٩٠ .

احصاف الاتحاد السوفيتي غواصة باليستكية نووية خامسة من طراز « دلتا - ٤ » وهي تعمل ستة عشر قاذفا صاروخيا من طراز « د س س - ٢٢ » كل يحمل عشر رؤوس نووية اى باضافة مائة وستين راسا نوويا في حين قام بسحب غواصة من طراز « يانكي » التي تحمل ستة قاذفا صاروخيا من طراز « جولف » بكل منها ثلاث قوافل صاروخية من طراز « د س س - ٥ » (لا تحسب ضمن معاهدة سولت) وجميعها صواريخ وحيدة الرؤوس الصربية .

القوات الجوية الاستراتيجية :

تميز عام ١٩٨٩ بدخول قاذفات جديدة في خدمة القوة الجوية الاستراتيجية للجائين اذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية تجربة الطائرة القاذفة « ب - ٢ » المشتمة على تكنولوجيا انخفاض الكشف الرادارى بنجاح ، غير ان تقصيمات الاداء ليست متوافرة ، ومن المنتظر ان يتأخر مخطط انخراطها الخدمة وان يمتد لفترة اطول لاسباب تتعلق بالميزانية ، كما انه من المحتمل ان يخفض او يتأخر هدف انتاج ١٢٢ قاذفة منها حتى اواسط عام ١٩٩٦ . وقد تغير تنظيم قوة القاذفات ب - ١ حيث اصبحت هناك ستة اسراب في الخدمة بها تسعون قاذفة بدلا من اربع وسبعين ، وبقاء احتياطي من سبع قاذفات فقط بدلا من خمس وعشرين قاذفة . وقد استكمل برنامج تطوير القاذفات ب - ٥٢

انشء بالصواريخ الجوية المجنحة كروز بأربع وثلاثين قاذفة في داخل الاسراب وبقاء اثنتى عشرة في الاحتياطى .

دخلت القاذفة السوفيتية « تو - ١٦٠ » المعروفة باسم « بلاك جاك » والتي سبق ان شاهدها وزير الدفاع الامريكى السابق كارلوتشى الخدمة للعمليات بفوج مكون من عشرين قاذفة . بينما خفضت قوة القاذفات المتوسطة المدى طراز « تو - ١٦ » بادر « ٢٧٢ قاذفة الى مائة واربعين قاذفة فقط في حين خرجت القاذفات « ميا - ٤ » من الخدمة نهائيا .

اجمالى الاسلحة والرؤوس النووية :

لم يحدث تغيير في عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الامريكية او عدد رؤوسها النووية في حين زاد اجمالى عدد الصواريخ القابلة في الاتحاد السوفيتى بمقدار ٦٥ قاذفا وزاد عدد الرؤوس النووية لهذه الصواريخ بمقدار ٢٤٥ رأسا نووية ، اما الصواريخ الباليستكية التى تطلق من الغواصات فقد نقص عددها في الولايات المتحدة الامريكية بمقدار ستة عشر قاذفا وقل عدد الرؤوس النووية الخاصة بها بمقدار ٢٢٤ رأسا . في حين ظل عدد القوافل المماثل في الاتحاد السوفيتى ثابتا بينما زاد عدد رؤوسها النووية بمقدار ١٤٤ رأسا حربية نووية . وبالنسبة للقاذفات الاستراتيجية نقص عدد القاذفات الامريكية بمقدار قاذفتين في حين زاد عدد الرؤوس النووية بمقدار ٢٧٤ رأسا نوويا ، في حين نقص عدد القاذفات السوفيتية بمقدار عشرين قاذفة وكذلك زاد عدد رؤوسها بمقدار ثلاثمائة وعشرين رأسا نووية .

وبذا يكون اجمالى عدد الاسلحة النووية الاستراتيجية الامريكية قد نقص بمقدار ثمانية عشر سلاحا في حين زاد عدد رؤوسها النووية بمقدار ثلاثين رأسا ، وزاد اجمالى عدد الاسلحة النووية السوفيتية الاستراتيجية بمقدار ٧٠٩ رؤوس . ويظل الاتحاد السوفيتى متفوقا بالنسبة للصواريخ العابرة للقارات عن الولايات المتحدة بمقدار ٤٥١ قاذفا و ٤٢٠٧ رؤوس نووية . ويظل للاتحاد السوفيتى متفوقا في عدد قوافل الصواريخ الباليستكية من الغواصات بمقدار ٣٣٤ قاذفا في حين تظل الولايات المتحدة متفوقة في عدد رؤوسها النووية بمقدار ٢٤٠٢ رأس ، كذلك تتفوق الولايات المتحدة الامريكية في عدد القاذفات الاستراتيجية بمقدار ١٦٥ قاذفة ، ولى عدد الرؤوس النووية التى تطلق من الجو بمقدار ٣٩٢٢ رأسا ، ويتفوق الاتحاد السوفيتى على الولايات المتحدة الامريكية في اجمالى عدد الاسلحة النووية الاستراتيجية بمقدار ٦٢٠ سلاحا بينما تتفوق الولايات المتحدة

الامريكية عليه في عدد الرؤوس النووية لهذه الاسلحة بمقدار ٢١٢٧ رأسا نووية .

القوات النووية شبه الاستراتيجية والمتوسطة المدى :

تلتزم الدولتان الموقعتان على معاهدة ازالة الصواريخ النووية متوسطة المدى بتتفيذ نصوص المعاهدة ، ومع مضى أكثر من عامين على توقيع المعاهدة ، وأقل قليلا بالنسبة لدخول المعاهدة دور التنفيذ يكون اغلب هذه الاسلحة قد تمت ازالته او تدميره . أعلنت وزارة الدفاع السوفيتية بنهاية العام انه قد دمر ١٤٩٨ صاروخا متوسط المدى واقصر مدى ، و ٥٥٥ منصة اطلاق في حين دمرت الولايات المتحدة ٤٥١ صاروخا و ٩٢ منصة اطلاق . وبذا تكون الدولتان قد دمرتا جميع صواريخهما قصيرة المدى ومنصات الاطلاق . كما اقلق الاتحاد السوفيتى ٤٧ قاعدة من قواعد الصواريخ البالغ عددها ٧٩ في حين اغلقت الولايات المتحدة ١٣ من قواعدها التسعة . الا انه يلاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية مع التزامها بنصوص المعاهدة تضيق قواعد اطلاق للصواريخ كروز المطلقة من البحر وقد تحقق ذلك في غواصة محسنة وأخرين معدلتين من الغواصات طراز « لوس انجلس » ذات الوقود النووى غير المخصصة للصواريخ الباليستكية ، وبإجراء من طراز « ايو » ، وثلاثة طرادات من طراز « تايكوندبريجا » وست مدمرات . ولما كان مدى الصاروخ « توما هوك » يقع داخل حيز مدى الصواريخ المتوسطة المدى فانه يبدو ان الولايات المتحدة تحاول ان تعوض الصواريخ المتوسطة المدى دون انتهاك المعاهدة .

القوات النووية قصيرة المدى :

قدم الاتحاد السوفيتى اقتراحا بازالة جميع الرؤوس الحربية النووية من اراضى حلفائها اذا فعلت الولايات المتحدة نفس الشيء كما اقترح ايضا اجراء مفاوضات حول ازالة جميع الاسلحة النووية قصيرة المدى وليس الصواريخ قصيرة المدى فقط ، كما اعلن تخفيضها من جانب واحد بمقدار خمسمائة رأس حربية في اوروبا منها ٢٨٤ رأسا للصواريخ ، و ٥٠ دانه مدفعية ، ١٦٦ رأسا تطلق من الجو . وليس من المعلوم على وجه الدقة مقدار مالى الاتحاد السوفيتى من الرؤوس النووية للقوات النووية قصيرة المدى التى ستجرى هذه التخفيضات عليها ، في حين تذكر بعض المصادر الغربية رقم ٥٠٠٠ لها .

تقوم الولايات المتحدة في المقابل باحلال للذخيرة النووية للمدفعية ، كما تجرى تطويرا مبدئيا للصواريخ التكتيكية من الجو الى السطح . وقد جذبت خطط حلف شمال الاطلسي حول سلاح يخلف الصاروخ « لانس »

الامريكية، ان يجرى تحول الفرقة التاسعة المشاة المحملة الى فرقة ميكانيكية، وجاهز إعادة تشكيل فوجي فرسان مدرعين للحرس الوطني للجيش الى ألوية مدرعة. كذلك ارتفع عدد الفرق العاملة المتمركزة في الولايات المتحدة والتي يضمها الحرس الوطني أو احتياطى الجيش بالولايات الثلاثة من خمس الى ست. ووفقا للمعلومات المتيسرة أصبح من المعروف وجود ستة ألوية طيران فيلق منها لواءان بالمانيا الغربية. ويتكون كل لواء من ثلاث كتائب هليكوبتر هجومى عاملة، بكل منها ١٨ هليكوبتر أباش AH-64 وثلاثة عشر هليكوبتر كشف كيو OH-581 (وهناك ثلاث كتائب احتياطية أخرى تحت التعبئة)، وكتيبتين نقل القحام بكل منهما ٤٥ بلاك هوك 60 (UH) وكتيبتين نقل متوسط بكل منها ٦٤ شينوك 46 (CH) بالإضافة الى هليكوبترات القيادة والاختلاء الطبي. ولكل الفرق بما فيها فرق الحرس الوطنى للجيش وهذا الفرق الخفيفة لواءات طيران عملة مخطط ان تتكون من كتيبة فرسان بها ثمانية كوبرا AH-151 واثنا عشر كيو OH-581، وكتيبتين مضادة للدبابات (كتيبتين للفرق التي في المانيا الغربية) بكل ١٨ أباش، ١٢ كيو، وكتيبتين نقل القحام بها ١٥ بلاك هوك. وقد حصلت القوات البرية على ٧٠ هليكوبتر أباش خلال عام بحيث تسمح بتسليم خمس عشرة كتيبة بها.

وقد استكمل برنامج التمركز المسبق للمعدات POMCUS في ألمانيا على ثلاث فرق فوج فرسان مدرع والوحدات المناسبة لدعم القتال ودعم الخدمات. ورغم ان جزءا من هذه المعدات مخزن في بلجيكا وهولندا الا انها كلها مخصصة للتشكيلات المزمع نشرها في ألمانيا الغربية.

استمرت اعمال إعادة التسليح الرئيسية فزاد عدد الدبابات إم-١ ابرامز بحوالى سبع مائة، إم-٢/٢-إم-٣ برادلى بحوالى تسعمائة، ويجرى وشعها في برنامج التمركز المسبق في الاماكن المخطط تجهيز الوحدة المتمركزة في الولايات المتحدة بها. ومن المنتظر ان يستمر انتاج الدبابات إم-١ بمعدل ٥٦٦ دبابة سنويا لمدة خمس سنين، وقد دخلت ١١٠ مركبات صواريخ متعددة القوافل اضافية الخدمة، كما شكلت ثلاث كتائب دفاع جوى «باتريوت» ليصبح عددها تسما تشتمل ثمان ثمان على ثلاث بطاريات من الرقم النهائي المخطط ست بطاريات يتكون كل منها من ثمانية قوافل. ويتنظر ان يتم دخول ست بطاريات أخرى خلال العام المالى ١٩٩٠، وكل ما سبق مخطط نشره في أوروبا. ورغم أن القوات البرية هي أقل القوات تأثرا بالتخفيضات في الميزانية فقد ألقى برنامجا لنوعين من

اهتماما سياسيا كبيرا. وقد توصلت قمة الحلف في اجتماعها في نهاية مايو الى ان «يقدّر الحلفاء المعنيتين أهمية استمرار تمويل الولايات المتحدة للابحاث وتطوير خلف الصاروخ «لاتس» قصير المدى الموجود حاليا، اما مسألة تقديم ونشر النظام الذى يخلف «لاتس» فتجرى معالجته في عام ١٩٩٢ على ضوء التطورات الامنية الشاملة. وعلى ضوء هذه الخلفية تتركز جهود الولايات المتحدة في التطور بشكل متزايد حول صاروخ سطح سطح يطلق من عربة الصواريخ متعددة القوافل مع اطالة المدى وبملاحم مختلفة ويسهل التعرف عليها من نظام الصواريخ التكتيكية للجيش ATACMS الذى سيطلق هو الآخر من عربات صواريخ متعددة القوافل حتى تسهل مشاكل التحقق. كذلك أعلن الاسطول الامريكى عن نيته سحب العنصر النووي لثلاثة نظم أسلحة من الخدمة وهي سلاحان من أسلحة مكافحة القوافل هما نظام ASROC الذى يطلق من السفح، القوافل SVBROC الذى يطلق من السفح، بالإضافة الى سلاح الدفاع الجوى من طراز عام ١٩٦٥ تريير. وهكذا تنحصر الأسلحة النووية في الاسطول في الصواريخ كروز المطلق من البحر طراز «توماهوك»، والقنابل ذات السقوط الحر، وقذائف الامطار. أعلن حلف وارسو تفصيلات عما لديه من قوافل الصواريخ أرض أرض مما كشف عن انه لديه اعدادا أكثر بكثير من الصواريخ «س.س. - ٢١» مما كان مقدرا سابقا. وقد جرت إعادة تنظيم مجموعة القوات الغربية التي عرفت سابقا بمجموعة القوات السوفيتية بالمانيا بحيث أصبحت مسلحة بالصاروخ «س.س. - ٢١» بدلا من الصاروخ «فروج»، وقد سميت كتائب الصواريخ «س.س. - ٢١» من الفرق وتتركز في ألوية على مستوى الجيش. ومن المتوقع ان تكون هناك إعادة تنظيم مماثلة في اماكن أخرى. وتقرر مصادر غربية إعادة التنظيم بان زيادة مدى الصاروخ «س.س. - ٢١» عن الصواريخ «فروج» (١٢٠ كم بدلا من ٧٠ كم) وحيز عمله يؤدي الى زيادة المرونة في الاستخدام عن طريق مركزية السيطرة.

(د) القوات التقليدية :

تتميز هذا العام بعمليات إعادة تنظيم القوات في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتخفيض القوات السوفيتية من جانب واحد، واستمرار عمليات الاحلال.

القوات البرية والتغيرات العامة :

جرت إعادة لتنظيم القوات البرية في الولايات المتحدة

منطقة وسط آسيا العسكرية ، وأن بعض وحداتها ستخفف أو تحل بينما ضمت قواتها أراضيها إلى منطقة تركستان العسكرية ، ويؤدي هذا إلى تغيير تقسيم القوات بين مسارح عمليات الشرق الأقصى والجنوبي حيث كانت منطقة وسط آسيا العسكرية جزءاً من مسرح عمليات الشرق الأقصى منذ عام ١٩٦٩ . وقد عادت القوات السوفيتية التي كانت موجودة في أفغانستان إلى مناطقها العسكرية السابقة في روسيا البيضاء ومنطقة تركستان العسكرية .

أظهرت البيانات التي أعلنها الاتحاد السوفيتي عن قواته خلال هذا العام اختلافاً كبيراً عما سبق أن أعلنه كل من حلف شمال الأطلسي والى المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن (والذي يعتمد عليه التقرير بصفة أساسية) عن قوات الاتحاد السوفيتي ، ورغم أنه من المعروف أن أحد الأسباب الرئيسية لاختلاف الأرقام هو اختلاف قواعد الحساب . إلا أننا نعتقد بأن هناك أخطاء واضحة في المعلومات المتيسرة عن قوات الاتحاد السوفيتي ، وبالتالي عن تفصيلاتها . إلا أن التقرير وهو يتابع المعلومات عن تفصيلات التغيرات في قوات الاتحاد السوفيتي يجد أن تقارير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن أقربها إلى الصحة رغم التسليم باحتمالات أخطاء ملموسة فيها ، خاصة وأنه رغم إعلان الاتحاد السوفيتي عن أجمالي قواته ، وعن انتشار بعضها في أوروبا ، وعن عقيدته العسكرية ، إلا أن الغموض مازال يكتنف الكثير عن برامج تحديث قواته . خفض الاتحاد السوفيتي من طول مدة التجنيد بجميعة أفرع القوات المسلحة بمقدار سنة ، وتقرر تأجيل التجنيد للطلبة حتى يكملوا دراساتهم أو يبلغوا سن السابعة والعشرين ، كما تقرر أن يكونوا ضباطاً احتياطيين بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية وتدريب خاص .

تشير بعض التقارير بحد أحد الفيلقين الموحدتين على سبيل التجربة وإعادة تشكيل وحداته في فرق ويحتل حل الفيلق الثاني المستقل أيضاً . وقد استمر إنتاج المعدات الحديثة حيث تسلم الجيش حتى ألف دبابة من طرازات من ٧٢ ل ٧٠م ، وخمسمائة دبابة - ٨٠ مع سحب بعض الدبابات القديمة ، وقد زاد عدد صواريخ الدفاع الجوي من طرازات سام ١١ ، و ١٢ - ١ ، و ١٣ . ويرى المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن أن هناك اثني عشر لواء مدفعية ثقيلة ذات قدرة نووية ، يحتل وجودها ضمن وحدات الجبهة وهي مسلحة بمدافع عيار ٢٠٣ مم ذاتية الحركة طراز ٢ ٧ ، وبعضها لديه هاونات عيار ٢٤٠ مم ذاتية الحركة طراز ٢ ٤ . وليس من الواضح ما إذا كان اللواء في مجموعة القوات الغربية مستقلاً أو تابعاً لفرقة المدفعية .

الأسلحة ، برنامج تحسين هليكوبتر الجيش كيوو OH - 58 بعد أن كان قد تم فعلاً تحسين ثلثي ٣٧٥ التي خصصت لها اعتمادات ، وإنتاج «الباش» ، وقد خفض إنتاج الهليكوبتر «بلاك هوك» بمقدار ١١ هليكوبتر في العام ، في حين استمر تمويل أعمال تطوير الجيل التالي من طائفة الهليكوبتر التجريبية .

سبقت الإشارة في العام الماضي إلى التزام الاتحاد السوفيتي بتخفيض قواته التقليدية وقد التزم الاتحاد السوفيتي بتخفيض قدرته المسلحة بمقدار نصف مليون فرد ، وأن يزيد عشرة آلاف دبابة وثمانية آلاف وخمسمائة قطعة مدفعية وثمانمائة طائرة قتال من القوات المتمركزة في أوروبا بما فيها الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفيتي بنهاية عام ١٩٩١ . على أن ماتى ألف من النصف مليون فرد من الشرق الأقصى بما فيه منغوليا ، ومائتين وأربعين ألفاً من غرب الأورال وستين ألفاً من الحدود الجنوبية . وسيجرى تخفيض خمسين ألف جندي وخمسة آلاف وثلاثمائة دبابة من القوات المتمركزة في باقي دول حلف وارسو بواقع أربع فرق مدرعة لكل ٢٢٨ دبابة وثلاثة أفواج تدريب دبابات بكل ٩٤ دبابة من المانيا الشرقية ، وفرقة مدرعة من تشيكوسلوفاكيا ، وفرقة مدرعة وفوج تدريب دبابات في المجر بسحبهم وحلهم . وستجرى إعادة تنظيم الفرق التي ستظل في تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية ، والمجر وبولندا كما ستقلد الفرق المدرعة والميكانيكية فوج دبابات من ٩٤ دبابة كما ستقلد الفرق الميكانيكية كتبة الدبابات المستقلة من ٥١ دبابة في حين ستحصل الفرق على مزيد من وسائل الدفاع الجوي والدفاع المضاد للدبابات . سيجرى سحب وحدات الإبرار الجوي البالغة لواء وخمسة كتائب في المانيا الشرقية ، وكتيبة في كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر ، ووحدات كبارى الاقتحام البالغة ست كتائب في المانيا الشرقية وكتيبة في كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر إلى الاتحاد السوفيتي . وستقلد مجموعة القوات الشمالية في بولندا فوج صواريخ دفاع جوي ، وفوج هليكوبتر بالإضافة إلى فوج دبابات من كل فرقة . وقد بدأ سحب القوات فعلاً من الدول الأربع .

ويجرى سحب فرقة ميكانيكية وفرقتين مدرعتين من شرق الأورال (تاركين فرقة ميكانيكية واحدة) وفرقتين جويتين من منغوليا وحل بعض الوحدات . وقد أعلن الرئيس السوفيتي جورباتشوف أثناء زيارته للأمين أن القوات السوفيتية ستخفف بمقدار ١٢٠ ألف رجل على حدود الشرق الأقصى وأنه يجري حل اثنتي عشرة فرقة من الجيش واحد عشر فوجاً جويًا . وقد اقترح إعادة تنظيم القوات الباقية وقال أن بعض الفرق ستصبح دفاعية على هيئة فرق رشاشات . كما أعلن أنه تم إلغاء

القوات البحرية والمارينز :

استمتت التطورات التي رصدت في القوات البحرية لكلتا الدولتين بتحديثهما أما عن طريق ادخال وحدات جديدة أو تحديث وحدات قديمة ، مع الاستغناء عن وحدات قديمة . وقد تكون أهم التطورات هو تطور قوة حاملات الطائرات السوفيتية .

دخلت الى خدمة القوات البحرية الامريكية غواصة من طراز « لوس انجليس » مصصنة وغواصتان معدلتان من نفس الطراز وهي غواصة تعمل بالوقود النووي وغير مخصصة للصواريخ الباليستكية . وقد تم تدشين غواصتين أخريين مصصنتين بينما طلبت ثلاث أخرى ، بينما تقاعدت خمس غواصات تعمل بالوقود النووي ثلاث من طراز « بيرميث » ، وواحدة « سكيب جاك » ، وواحدة « سكيت » ، وتقاعدت غواصة غير نووية من طراز « باريل » . أعيدت البارجة الرابضة « ويسكنسون » من طراز « انبوا » الى الخدمة في نهاية عام ١٩٨٨ ، وقد أدى حادث على ظهر البارجة « انبوا » الى تدمير البرج مدح ٨ بوص (٤٠٦ م) ولكن البارجة مستمرة في خدمة العمليات . كذلك دخلت في الخدمة ثلاثة طرادات من طراز « تايجونديروجا » المسلحة بصواريخ موجهة وكلها مجهزة بنظام القيادة والسيطرة « ايجيس » والصواريخ كروز التي تطلق من البحر « توماهوك » . كذلك رفعت قدرات ست مدمرات من طراز « سبيرانس » باضافة نظام الاطلاق الراسي الذي لديه القدرة على اطلاق أى تشكيلة من الصواريخ الا انه بالنسبة لهذا الطراز لا يعتمد الصاروخ توماهوك حيث ان المدمرة غير مجهزة برادار للدفاع الجوي . وقد تقاعدت ست عشرة فرقاطة مبكرا منها عشر من طراز « جاريسيا » ، وست من طراز « بروك » بينما دخلت آخر فرقاطة (من ٥١) من طراز « أوليفر هازارد بيري » الخدمة . واخيرا دخلت الخدمة السفينة الاولى من طراز جديد لسفن الاقتحام البرمائيه وهي السفينة « واسب » التي يمكنها حمل ١٩٠٠ فردا و ٦٠ دبابة وتشغيل ست طائرات هاتير ٢ و ٢٤ هليكوبتر ، واما اثنا عشر زورق ابرار ميكانيكي أو ثلاثة زوارق انزال بالسادة الهوائية يمكنها انزال دبابة الى البر .

ينتظر ان تؤول بعض برامج الحصول على الاسلحة أو مدها لاعتبارات الاقتصاد وخفض الميزانية كما يتوقع تقاعد بعض قطع الاسطول مبكرا . فمن المنتظر إلغاء انتاج الطائرة « ف - ١٤ » الجديدة وصاندهي القام ساحليتين ، وقد أعيد طلب غواصة « لوس انجليس » من اثنين سبق ان ألغيا من برنامج المشتريات وينتظر ان يؤدي ذلك الى تأخير التحول الى الغواصة من طراز

« سي وولف س س ن - ٢١ » حيث صدر أمر تشغيلها في يناير ١٩٨٩ ولكنها لن تدخل الخدمة قبل عام ١٩٩٥ مع اثنتين اضافيتين مخططين للسنة المالية ١٩٩٠ . كذلك تشمل استقطاعات الميزانية تقاعدا مبكرا لحاملة الطائرات « كورال سي » بمجرد انضمام الحاملة الخامسة من طراز « نيمتز » الى الاسطول بما يعنى اسقاط هدف خمس عشرة مجموعة حاملة ، وكذا سبع مدمرات ، مع احوالة عشر فرقاطات الى الاحتياطي البحري لسفن السطح .

استمر تنفيذ برنامج حاملات الطائرات السوفيتية بببطه اذ تستمر تجارب الحالة الاولى من الطراز الجديد من الحاملات « تيليس » ، في حين دشنت الحاملة الثانية في نوفمبر ١٩٨٨ بينما بدأ العمل في الثالثة في نفس الوقت وهي تبدو أكثر حجما ولم تتوافر معلومات مؤكدة عن الطائرة التي يتوقع ان تعمل من فوقها بالاقلاع والهبوط الراسي أو القصير . وقد رصد دخول أربع غواصات تكتيكية جديدة واحدة تعمل بالوقود النووي من طراز « اوسكار » ، وثلاث غواصات بالوقود العادي بواقع واحدة من كل من طرازات « سبير » ، « وليكتور - ٢ » ، « كيلو » ، واثلاث خسرت البحرية السوفيتية الغواصة التجريبية من طراز « مايك كوسرموليتس » التي غرقت في بحر النرويج في ٧ ابريل ١٩٨٩ ، ولم تتوافر معلومات عن سحب غواصات من الخدمة . ورصد انخفاض طفيف في عدد سفن السطح السوفيتية ويعتقد بتحسن ملموس في النوعية . فقد انضمت وحدة ثالثة الى كل من الطرادات النووية الوليد من طراز « كريف » وطرادات الدفاع الجوي « سلاف » كما انضمت مدمرات جديدة من طراز « سوفرميني » للدفاع الجوي مدمرات قاتل سفن السطح « أودالوي » الى خدمة الاسطول العامل . وقد زاد عدد الفرقاطات السوفيتية بمقدار خمس منها وقد صاحب هذه التغيرات تحول في التركيز من الكم الى الكيف يؤكد خروج طراد من طراز « سفردلوف » واثنيت عشرة مدمرة قديمة ، وبيع طراد « سفردلوف » لاغراض تجارية ، والاستغناء عن عدد من المدمرات القديمة وأكثر من عشرين غواصة .

القوات الجوية والدفاع الجوي :

لوحظ اختلاف واضح في اتجاهات تطور القوات الجوية حيث كانت التطورات في القوات الجوية السوفيتية لطيفة مقابل دخول طائرات جديدة وانضمام طائرات اضافية الى القوات الجوية الامريكية . فبالاضافة الى بدء طيران القاذفة الاستراتيجية « ب - ٢ » كشفت القوات الجوية الامريكية تفصيلات عن طائرة قتال « ف - ١٧ » التي تشغل هي الاخرى على

الفاء بناء حتى ٧٨ طائرة منها ، اما تمويل برامج طائرة القتال التكتيكية المتقدمة وطائرة النقل الاستراتيجية « سي - ١٧ » فلن تمس الاستطلاعات .

تغيرت اعداد طائرات القتال السوفيتية بما فيها طائرة دفاع القاعدة الاستراتيجية ، وقوات الدفاع الجوي والقوات الجوية تغيرات طفيفة بزيادة اعداد الطرازات الحديثة بسرعة تزيد قليلا عن سرعة تقاعد الطرازات القديمة ، ولم يلاحظ دخول طرازات جديدة في خلال السنة . وقد برز لأول مرة اشتراك طائرات القتال السوفيتية في المعارض الدولية وبشكل خاص اداء المقاتلات من طراز « ميغ - ٢٩ » و « سوخوى - ٢٧ » التي ابرزت المراجع وجودها بالخدمة لأول مرة خلال هذه السنة في القوات الجوية .

كذلك اكمل الاتحاد السوفيتي برنامجه لاحاطة موسكو بمائة صاروخ مضاد للصواريخ الباليستكية ، وهي تتكون من مزيج من الصواريخ المعروفة باسم « ا ب م - اب جالوش » ، و « اس اتش - ١١ جالوش المعدل » ، و « سي اش - ٨ جازيل » . اما الدفاع الجوي فقد انخفض عدد صواريخه المنشور انخفاضاً طفيفاً بسحب بعض الطرازات المعروفة « بسام ١ ، ٢ ، ٣٠ » واحلال اعداد اقل من الصواريخ المعروفة « بسام - ١٠ » كما تبين مقاتلات الدفاع الجوي تغيرات معدودة أبرزها زيادة ٢٥ « ميغ - ٣١ » ، و ٩٥ « سوخوى - ١٥ » ، وسبعين « سوخوى - ٢٧ » . وزيادة طائرات الانتذار المبكر والقيادة من طراز « اليوشن - ٧٦ » بمقدار خمس طائرات مقابل سحب ٢ « توبوليف - ١٣٦ » .

تكنولوجيا التباين الرادارى المنخفض بعد سنين عديدة من المناقشة العميقة حول ادخالها الخدمة . وقد أصبحت هناك مجموعة من هذه الطائرات متمركزة في نيفادا وصل عددها في منتصف العام الى ٥٢ طائرة . ولم يكشف النقاب عن تفاصيل الاداء كما لم يحدد دورها ، الا ان العمليات الامريكية في نهاية العام واثناه غرر بنما كشف عن استخدام هذه الطائرة في قصف القوات الينمية بانواع معينة من القنابل بغرض القضاء على مقاومتها بما يؤكد استخدامها ككاذبة مقاتلة (طائرة هجوم أرضي سريع) كذلك اكدت التقارير الامريكية انها لم تكشف بواسطة الرادارات الينمية . ورغم صحة البلاغات الامريكية الا ان القوات الينمية عموماً ودفاعها الجوي بشكل خاص من الضالة والضعف بحيث يصعب الحكم على اداء الطائرة بناء على هذه الخبرة ، والغالب ان قوات الولايات المتحدة الامريكية رأت ان تستغل العمليات في بنما لتجربة الطائرة الجديدة ونوعاً معيناً من الذخيرة ، وكذا تجربة كشفها بواسطة الرادارات الامريكية في بنما . وتشير مراجع المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية في لندن بإمكان استخدامها في الهجوم على ادرات الانتذار المبكر وادارة النيران ولى القيام بالاستطلاع الاستراتيجى ويحتمل ان تسمح ابعادها بحملها في طائرات النقل من طراز « سي - ٥٥ » مما يجعل بالامكان نشرها باعداد محدودة للقيام بمهام خاصة . وهناك بيانات عن زيادة في طائرات القتال حتى سبعين طائرة « ف - ١٥ » و ١٦٠ طائرة « ف - ١٦ » . وقد حاولت القوات الجوية ان تمتص الاستطلاعات في ميزانيات عام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ بعد برامجها بدلا من

جدول رقم (١)

مقارنة بين البيانات التي اعلنها الاتحاد السوفياتى عن قوائمه وما ورد عنها في بيانات المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية

البيانات السوفيتية	بيانات المعهد	الادبيات
٦١,٢٥٠	٦١,٢٥٠	جميع في بيانات المعهد
٨٤٦٦	٨٤٦٦	البيانات الرئيسية والطفيفة والمخزون . حسب فيها الاستراتيجى وقوات الدفاع الجوى وطيران الاسطول . لم تحسب النواصات الاستراتيجية .
١٤٧	١١٢	غواصات نووية
١٣٣	١٤٨	غواصات اخرى
٢٥٨٨	٢٤٨٤	اسلحة استراتيجية
١٧٦٠		
٣١٦٣	١٧٢٢	صواريخ تكتيكية نووية
٤٧٦٣	٤٠٤٥	قوافل صواريخية انواع
١٢٤٠٣	١٠,٠٠٠	رؤوس حربية
١٠٥٩٣		
لقواعد حساب ستارت		

ب - لقاء بوش وجورباتشوف (القصة العائمة) :

في مطلع نوفمبر أعلن عن ترتيب لقاء قمة بين بوش وجورباتشوف فوق مياه البحر المتوسط الامر الذي اثار اهتمام المراقبين السياسيين الذين حاولوا الاجتهاد في رصد الدوافع وطرح القضايا التي ستحتل قمة جدول اعمال اللقاء . ويمكن القول ان دوافع هذه القمة تتبلور في ثلاث هي :

١ - الرغبة المشتركة في استعراة وديموية للقاء بين الرئيسين اللذين التقيا في ديسمبر ١٩٨٨ - في حضور ريجان . وكان الاتفاق ان يلتقيا في منتصف علم ١٩٩٠ ومن ثم كان لابد من لقاء يتوسط هذه الفترة .

٢ - الرغبة المشتركة في متابعة الانجازات الجارية على صعيد الحد من التسليح والتي تبلورت في لقاء بيكر وشيفرناذر في وايومنغ في سبتمبر ١٩٨٩ .

٣ - رغبة الرئيس بوش في اعطاء دفعة لاصلاحات جورباتشوف في وقت بدأ يعاني فيه من صعوبات داخلية مع ظهور كنهات امريكية وسوفييتية باحتمال الاطاحة بجورباتشوف من الداخل .

٤ - رغبة الرئيس بوش في اثبات عدم صحة الاتهامات الموجهة اليه في الولايات المتحدة بأنه لا يملك رؤية واضحة للتعامل مع جورباتشوف .

وقد انعقدت هذه القمة يومي ٢ و ٣ / ١٢ امم سواحل مالطا وقد تركزت المحادثات حول :

١ - متابعة التطورات الجارية في الحد من التسليح في مجالات التقليدية والنووية الاستراتيجية والكميائية .

٢ - استعراض المشكلات الاقليمية لا سيما في امريكا الوسطى والشرق الاوسط .

وفيما يتعلق بامريكا الوسطى فقد تعهد جورباتشوف بوقف شحنات السلاح لأمريكا الوسطى في الوقت الذي أكد فيه بوش اصراره على منع حكومة نيكاراجوا من تصدير الثورة الى السلفادور والدول المجاورة ، وهو ما أعلن جورباتشوف عن تفهمه للقلق الولايات المتحدة من هذه القضية . أما الشرق الأوسط فقد استطاعت الولايات المتحدة الحصول على وعد من الاتحاد السوفيتي بتأييد الجهود الامريكية الجارية في المنطقة .

٣ - التخيرات في اوربا الشرقية :

شهد عام ١٩٨٩ تدعيا للاتجاهات المستمرة نحو التغيير والاصلاح في بعض بلدان اوربا الشرقية ، التي

شهدت مزيدا من التقدم نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية مثل المجر وبولندا . كما شهد العام ايضا بداية للتفكك في صفوف البلدان المناوئة لاصلاحات جورباتشوف في اعقاب ارتفاع الاحتجاج الجماهيري لا سيما في المنيا .

١ - التحرك نحو مزيد من الليبرالية السياسية : بدأ واضحا منذ مطلع العام ان بولندا والمجر تتحركان على صعيد التحول الى المزيد من الليبرالية السياسية والتي فالت في حدودها ما تم احراره في الاتحاد السوفيتي . فاذا كان الاخير قد وقف عند مستوى انتخاب برلمان جديد في ظل قانون انتخاب جديد ، فإن المجر انفضت بخطوات اوسع انتهت الى الاقرار الدستوري بالتعددية السياسية . اما بولندا فقد قطعت شوطا كبيرا على طريق الليبرالية السياسية ، تكلل بازاحة الحزب الشيوعي عن قيادة الحكومة . وهذه تلك اثارا العديد من التساؤلات حول احتمالات فككها من النظام الاشتراكي والتحول الى نظم ليبرالية على النمط الغربي . المجر استهلت العام بموافقة البرلمان في ١٠ يناير ، على اجراء تعديل دستوري يتيح تشكيل الاحزاب السياسية ومنح حريات اوسع للصحف وقرار الحق الاختياري للأفراد في اداء الخدمة العسكرية . كذلك تضمنت موافقة البرلمان على السماح للأشخاص العاديين والمنظمات بتشكيل احزاب سياسية مختلفة وتقابات تجارية .

وفي اعقاب هذا التعديل الدستوري بدأ الحزب الشيوعي في اجراء مفاوضات مع جماعات المعارضة للاتفاق على برنامج مشترك للاصلاح السياسي . وعندما بدأ واضحا الانقسام داخل قيادة الحزب حول حدود ومدى الاصلاحات السياسية المقبولة ، أعلن انصار التحول الى الليبرالية السياسية الكاملة ، حل الحزب الشيوعي في مطلع سبتمبر ، وذلك في اول سبلة من نوعها في اوربا الشرقية منذ تولى الشيوعيين السلطة فيها . وتم الاعلان عن تشكيل حزب جديد باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الجديد الذي جاء في برنامجا التأسيسي انه يسعى الى اعادة بناء هيكل السلطة في الدولة لتصبح دولة دستورية تقوم على التعددية السياسية ويكون الشعب هو مصدر السلطة من خلال انتخابات حرة على النمط الغربي . وقد تلقت قيادة الحزب الجديد برقية تهنته وتأييد من جورباتشوف هذا في الوقت الذي احتفظ فيه بعض رجال الحرس القديم بالحزب الشيوعي الاصل . ونظرا لغياب أية تقاليد للممارسة الديمقراطية فقد ظهرت عشرات الاحزاب الجديدة التي لا يتوافر لمعظمها الشروط المتعارف عليها

وزارات الدفاع والخارجية بالاساس لضمان بقاء بولندا في الحلف وضمان سيطرة الحزب على سياسة بولندا الخارجية وعلى الأقل عدم السماح بجنوحها تماما صوب الغرب .

ومن هنا نجد ان تحول بولندا والمجر الى مزيد من الليبرالية السياسية يلقي تأييد ودعم جورباتشوف الامر الذي سوف تكون له اثاره الهامة على التطورات في الاتحاد السوفييتي نفسه وبلدان اوربا الشرقية الاخرى . فعلى صعيد الاتحاد السوفييتي ، نجد ان التطورات الجارية في بولندا والمجر ، تضع قادة الكرملين في مأزق حقيقي في مواجهة المطالب الشعبية والقومية المتصاعدة هناك والمطالبة باحداث تغييرات مشابهة لما جرى في البلدين . وهو ما ترفضه قيادة الكرملين في وقت تزد - علنا - ما يحدث في بولندا والمجر مما يوقعها في تناقض صارخ .

اما فيما يتعلق ببلدان اوربا الشرقية الاخرى فقد ادت التطورات الجارية في بولندا والمجر الى ردود افعال جماهيرية غاضبة ، تطالب باصلاحات مشابهة . وقد اسفر هذا الموقف عن انهيار قيادة المانيا الشرقية بخروج اريك هونيك من قيادة الدولة في ١٨ / ١٠ ثم استقالة الحكومة في ١١ / ٦ ومعها معظم اعضاء المكتب السياسي وتطور الامر بعد ذلك بقرار القيادة الالمانية في ١١ / ٩ للسماح لمواطنيها بالعبور الى الغرب عبر سور برلين وهو مطلب شعبي ما حلت القيادة كثيرا قبل ان ترغم على الاستجابة له . ومع تصاعد المظاهرات وافق البرلمان بالاجماع في ١٢ / ١ على الغاء المادة الاولى من الدستور التي تنص على ان المانيا الشرقية دولة اشتراكية يتزعمها الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني والطبقة العاملة التي يمثلها . ولم يؤد ذلك الى تهدئة الامر ومع تصاعد المظاهرات قدم اعضاء المكتب السياسي استقالتهم مرة اخرى في ١٢ / ٣ ثم استقالة رئيس الدولة ايجون كرينيتس في ١٢ / ٦ وتعيين اول رئيس غير شيوعي وهو مانفريد جيرلاخ زعيم الحزب الديمقراطي الحر . وقد ادت هذه التطورات الى سقوط اقوى حلفاء المعارضة للتغيير . والاصلاح في اوربا الشرقية وعزل الطوائف الباقية في ركن محدود تمثل بالاساس في رومانيا والبنيا وقد انتقلت عدوى الحرية في الاصلاح والتغيير الى رومانيا التي تغطي شعبها حاجز الخوف من بطش ديكتاتورها شاوشيسكو ، فخرجت المظاهرات الضخمة في ١٢ / ١٥ من مدينة تيمسوارا ، وبالرغم من الماذبح التي ارتكبت على يد قوات البوليس الخاص وبعض وحدات الجيش والتي اسفرت عن سقوط نحو ٢٠ الف قتيل ، فان المظاهرات استمرت حتى تمت الاطاحة بشاوشيسكو في ١٢ / ٢٢ واعتقاله ثم اعدامه في ١٢ / ٢٥ على يد جبهة الانقاذ الوطني التي

لتشكل الاحزاب السياسية . كذلك بدأت الاحزاب الجديدة تتعرض للتفتيت بسبب غياب الهدف الواضح والمبادئ الراسخة ولم ينجح الحزب الاشتراكي الديمقراطي الجديد من ذلك اذ سرعان ما انسلخ بعض اعضائه ليشكلوا حزبا جديدا باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل .

اما بولندا ، فقد نفذت الحكومة ما سبق والتزمت به ، باجراء الانتخابات الخاصة بمجلس الشيوخ المستحدث وثلاث مقاعد لمجلس النواب . وهي الانتخابات التي جرت في ٤ يونيو واسفرت عن فوز نقابة تضامن بـ ٩٩ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ١٠٠ مقعد . كما فازت بـ ١٦١ مقعدا من ثلاث عدد مقاعد مجلس النواب التي جرت حولها الانتخابات (وهي ١٦٢ مقعدا من اجمالي مقاعد المجلس البالغة ٤٦٠ مقعدا) . وفي اعقاب هذه الانتخابات بدأ البرلمان الجديد اجتماعه بطلب تشكيل لجنة ليست تروجيه الاهتمام لحكومة راكوفيتسكي بتهمة سوء الادارة الاقتصادية وهو ما وافق عليه البرلمان بأغلبية ٢٠٦ اصوات ضد ١٦٩ صوتا . لتعد بذلك اول سابقة من نوعها يخصص فيها الحزب اقتراعا في البرلمان .

سعت تضامن بعد ذلك لتشكيل الحكومة دون التسليم بقيادة الشيوعيين ، وهو ما تمكنوا منه بالفعل بعد ان كلف رئيس الدولة ياروزسكي اعضاء تضامن وهو ناديش ماروفيتسكي بتشكيل حكومة جديدة على ان يشارك فيها الحزب الشيوعي .

ونجح ماروفيتسكي في ذلك في ١٢ / ٩ حيث شكل حكومة ضمت ٢٣ وزيرا منهم ١١ وزيرا من نقابة تضامن ، ٥ من الحزب الشيوعي ، ٤ من حزب المزارعين ، ٣ من الحزب الديمقراطي ، بالإضافة الى اربعة نواب لرئيس الحكومة بمعدل نائب عن كل حزب .

وقد احتفظ الحزب الشيوعي بوزارات الدفاع ، الداخلية ، الخارجية ، المواصلات ، والتجارة والقطاعات . ويتولى الحزب الشيوعي من قيادة الحكومة ، ارست بولندا اول سابقة من نوعها في بلدان اوربا الشرقية منذ وصول الشيوعيين الى السلطة . ويلاحظ هنا ان التجربة البولندية لم تثر اى مخاوف لدى جورباتشوف ، بل على العكس من ذلك ، أعلن جورباتشوف في ٢٢ / ٨ - اى قبل تكليف تضامن بتشكيل الحكومة - اعلان موافقته الصريحة على تولى تضامن تشكيل الحكومة الجديدة مؤكدا ان المشكلات التي تعاني منها بولندا لا يمكن حلها دون تصافر جهود الحزب وغيره من الجماعات الموجودة . وان شدد على ضرورة ان تعهد تضامن للحزب الشيوعي بدور هام في الحكومة . وهو ما يفهم منه ضرورة اعطاء الحزب

الآن لا سيما بعد ان نص الميثاق الخاص بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الجديد على ان الحزب لن يقوم على الطبقة العاملة فقط ، بل وايضا على كل قطاعات المجتمع بما فيها اصحاب المشروعات الخاصة . كذلك جاء في الميثاق تكليف الحزب بقيادة البلاد نحو لبرالية اقتصادية على النمط الغربي . وفي رومانيا نص برنامج جبهة الانتقاذ الوطني على الدعوة الى اعادة بناء الاقتصاد الوطني وفقا لمبادئ السوق .

جـ - التغييرات وطبيعة العلاقات داخل المعسكرين :

احدثت التغييرات الجارية في الاتحاد السوفيتي وبعض بلدان اوربا الشرقية ، احدثت تعديلا هاما في محتوى العلاقات بين قائد المعسكر والبلدان الاخرى ، واذا كانت هذه التغييرات قد احدثت تأثيرها على علاقات الاتحاد السوفيتي ببقية دول حلف وارسو انطلاقا من التفكير الجديد لجورباتشوف ، فان هذه التغييرات لغيت بدوره باستجابة داخل المعسكر الاخر فاعادت بعد دولة تكليف علاقاتها مع الولايات المتحدة .

فعلى صعيد المعسكر الاشتراكي بدأت تظهر الخلافات بين الدولة القائد والدول الاخرى الراضية لمسايرة توجهات الدولة القائد دون ان تمتلك الاخيرة القدرة على فرض توجهاتها بالقيمة . ومن ناحية اخرى ظهرت ايضا الخلافات بين الدول التي قطعت شوطا في الاصلاح وتلك التي اعلنت رفضها لذلك . ومن قبل ذلك الخلاف ، خلافات الاتحاد السوفيتي مع رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا بسبب رفض قيادات هذه الدول الاستجابة لدعاوى التغيير والاصلاح . واذا كان الوضع يمثل امتدادا بالنسبة لرومانيا ويوجوسلافيا فان تشيكوسلوفاكيا تمثل حالة جديدة لا سيما وان الاتحاد السوفيتي سبق وان اقدم على غزو براج عام ١٩٦٨ ليوقف حركة تغيير واصلاح مشابهة لما يدعو له جورباتشوف اليوم .

كذلك نشب الخلاف بين المانيا الشرقية والمجر بتلويح حول قضية سماح المجر لمواطني المانيا الشرقية بعبور حدودها صوب الغرب (المانيا الغربية) وقد احدث هذا الخلاف ووصل الى درجة اتهام المانيا الشرقية حكومة بودابست بالمعالة للغرب للحصول على مقابل نقدي من المانيا الغربية مقابل ذلك . والجديد هنا ان الاتحاد السوفيتي اتفق من اتخاذ موقف مؤيد لحكومة المانيا الشرقية ، كما انه لم يوجه اى انتقاد لحكومة المجر ، الامر الذي يعنى ان الاتحاد السوفيتي يتخذ موقف

تولت زمام السلطة في رومانيا . وفي اعقاب ذلك نفثت جبهة الانتقاذ برنامجها الذي نص على الاتجاه نحو اقامة مجتمع ديمقراطي وتأمين الحقوق والحريات الاساسية للانسان والغاء الدور القيادي لاي حزب وحيد والاقرار بعدا للتعددية الحزبية وتنظيم انتخابات حرة في ابريل ١٩٩٠ . هذا في الوقت الذي استمرت فيه سيرة الاصلاح والتغيير في تشيكوسلوفاكيا والتي تبلورت باستقالة قيادات الحزب وتشكيل مكتب سياسي جديد خرج منه رئيس الوزراء لانيسلاف اداميتش ثم استقالت الحكومة وتم تشكيل حكومة ائتلافية جديدة - لأول مرة - برئاسة مارينا كالكافا تضم ٢١ وزيرا من بينهم ١١ من خارج صفوف الحزب الشيوعي . وفي اعقابها (١٠/١٢) قدم رئيس الدولة جيوسي هوساك استقالته استجابة لمطالب المعارضة بعد ان استمر في الحكم اكثر من عشرين سنة . وشهدت بلغاريا ايضا مع اقتراب العام من نهايته تطورات سريعة ومتلاحقة نحو المزيد من اللبرالية السياسية بدأت باقالة رئيس الدولة تيوذور جيفكوف في ١١/١٢ بعد ان دام في السلطة قرابة ٢٥ عاما ، وتكللت بموافقة الحزب الشيوعي في ١٢/١٢ على انتهاء دوره القيادي في الحياة السياسية ، اذ قررت اللجنة المركزية مطالبة البرلمان بغاء فقرتين من الدستور تتصان على ان الحزب الشيوعي هو صاحب الدور القيادي في المجتمع والدولة .

ب - اللبرالية الاقتصادية :

بدأت بلدان اوربا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتي ، السماح ببروز بعض الأنشطة الاقتصادية الخاصة قوالتى تراوحت بين تقييد هذه الأنشطة وجعلها في الحدود الدنيا كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي وبين الاتجاه نحو تدشين اقتصاد ليبرالى على النمط الغربى كما هو الحال في بولندا والمجر . ويلاحظ بالنسبة للاتحاد السوفيتي انه يركز نشاطه الاساسي حاليا في تشجيع الاستثمارات الغربية على العمل في اراضيه ، وتوقيع اتفاقات مع البلدان الغربية تتضمن نصوصا لحماية هذه الاستثمارات ومن قبل ذلك الاتفاقية التي وقعها الاتحاد السوفيتي مع المانيا الغربية اثناء زيارة جورباتشوف لبين في يونيو والخاصة بحماية الاستثمارات الالمانية الغربية في الاراضى السوفيتية وانشاء بيت اقتصادى المانى في موسكو لتقديم المساعدة للمؤسسات السوفيتية الصغيرة والمتوسطة .

اما الاتجاه نحو تدشين اقتصاد ليبرالى على النمط الغربى ، فيلاحظ ان المجر تعد الدولة الاكثر اقترابا منه

الحياة في خلاف بين دولتين من دول حلف وارسو وهو خلاف تابع من اتخاذ احدهما - المجر - موقف مساند لدولة غربية .

ويمكن القول ان جورباتشوف اراد من موقفه هذا ان يوضح لحكومة برلين الشرقية عدم رضائه عن مواقفها المتصلبة الراضية لادخال التغييرات والاصلاحات المطلوبة . والواقع ان جورباتشوف لم يكن يستطيع ان يفعل غير ذلك ، والا وقع في تناقض بين ما يدعو اليه والسياسة الفعلية التي ينتجها ، اذ ان محور الخلاف كان من وجهة نظر المجر يدخل في اطار الالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان ومنها حقها في التنقل والسفر . وقد كرر جورباتشوف من جانبها مقولات اصيبت راسخة تدور حول كلف الاتحاد السوفيتي عن التدخل في طبيعة النظم الحاكمة في شرق اوروبا ، واغلاق الاتحاد السوفيتي عن سياسة التدخل العسكري في شئون بلدان اوروبا الشرقية .

اما المعسكر الرأسمالي ، فيلاحظ ان التغييرات الجارية في بلدان اوروبا الشرقية وما صاحبها من دعاوى جورباتشوف للحد من التسلح ونزع السلاح ، ادت الى استقطاب عدد من بلدان اوروبا الغربية اعضاء حلف الاطلنطي نحو تأييد الموقف السوفيتي بل والدخول في خلافات مع الولايات المتحدة ددت بتزيق الطيف . ويبرز هنا الخلاف بين الولايات المتحدة والمانيا الغربية حول قضية تحديث الصواريخ النووية قصيرة المدى . فقد عارضت بون (لا سيما وزير خارجيتها جينشر) السياسة الامريكية الاسمية نحو تحديث هذه الصواريخ . ونجحت في استقطاب عدد من دول الحلف مثل بلجيكا وايطاليا واليونان واسبانيا والبرتغال الامر الذي اجبر الولايات المتحدة على الوصول لحل وسط يوافق بين الموقعين الامريكي والسوفيتي .

ونخلص مما سبق بالتاكيد على ان ما تموج به اوروبا الشرقية من تغيير واصلاح اقتنع عددا من الدول الغربية باتخاذ مواقف مغايرة لمواقف الولايات المتحدة في بعض القضايا دون الالتفات كثيرا لافكار الحرب الباردة عن الخطر السوفيتي ، وهو ما نراه يمكن ان اقتناع هذه البلدان الغربية بجدية وصق الافكار الجديدة التي جاء بها جورباتشوف والتي لخص بوش اثراها على بلدان معسكره بانها جعلت احساسها بالتهديد السوفيتي يضعف شيئا فشيئا .

د - العلاقات بين بلدان المعسكرين :

شهد عام ١٩٨٩ اتجاها عاما نحو تدعيم العلاقات بين بلدان المعسكرين بعيدا عن اشراف او تدخل الدولة القائد ، فنجد بوش يزور المجر وبولندا ويقدم لهما

المساعدات الاقتصادية والقروض طويلة الاجل ويحضرهما على مواصلة السير في طريق التغيير والاصلاح ، دون ان يسبب ذلك اى ازعاج للاتحاد السوفيتي . ونجد ايضا جورباتشوف يزور المانيا الغربية وفرنسا ، بل وينسق مع المانيا الغربية تحركات مشتركة في سبيل الضغط على الولايات المتحدة لكي تقبل مبدئيا اجراء محادثات حول الحد من الصواريخ النووية قصيرة المدى .

وفيما يتعلق بزيارات بوش لبولندا والمجر ، فقد بدأت بزيارة وارسو في ٧/٩ و اعلن بوش خلال الزيارة ان بلاده تساند بحزم التطور الديمقراطي في بولندا وتتعهد بدعمها اقتصاديا . كما قدم بوش مساعدات قيمتها ٥٠ مليون دولار . ثم اعلنت الدول الصناعية السبع الكبرى في ختام اجتماعها السنوي في باريس ٧/١٥ اتفاقا على مساندة بولندا اقتصاديا لتشجيع قيادتها على المضى في عملية الاصلاح . و اخيرا ابرمت دول المجموعة الاوروبية في ٧/٢٦ اتفاقا مع بولندا مدته خمس سنوات يتم خلالها الانهاء التدريجي للقيود المفروضة على صادرات بولندا للدول المجموعة .

اما زيارة بوش للمجر فقد جاءت في اعقاب زيارته لبولندا . وقد تعهد خلال هذه الزيارة بتقديم كل مساندة امريكية ممكنة لتشجيع عملية الاصلاح بها . كما اعلن عقب عودته لواشنطن انه سيسعى لمنح المجر حق الدولة الاولى بالرعاية بصفة دائمة وانشاء صندوق لتنمية المجر مع منحها نفس المزايا المالية التي تحصل عليها بولندا وهي ١١٥ مليون دولار مساعدات نقدية .

وعلى صعيد زيارات جورباتشوف للبلدان الغربية فقد زار كلا من فرنسا و المانيا الغربية وبريطانيا . وكشفت زيارته لبريطانيا عن استمرار النهج القديم في التعامل اذ لم يحدث اى التقاء في وجهات النظر بعكس زيارته لفرنسا و المانيا الغربية والتي اثبتت مدى التقارب في وجهات النظر في العديد من القضايا . بجانب ضخامة الاتفاقات التي تم توقيعها بين الاتحاد السوفيتي وكل من فرنسا و المانيا الغربية في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية ، برزت افكار مشتركة لا تلقى قبولا من الولايات المتحدة وبريطانيا . فهناك اتفاق سوفيتي - الماني غربي على ضرورة خفض القدرات العسكرية للحلفين بما فيها الاسلحة النووية التكتيكية . كما ان هناك التقاء سوفيتي فرنسي حول فكرة البيت الاوربي المشترك التي يرفعها جورباتشوف ويدافع عنها ، اذ ان فرنسا ترى ان فكرة البيت الاوربي المشترك هي فكرة فرنسية اصيلة طرحها زعيمها الراحل شارل ديغول وليقت - وما زالت تلقى - معارضة امريكية شديدة وبريطانية بالطبع .

٤ - الصراعات الاقليمية :

اذا كان عام ١٩٨٨ قد انتهى بالتوصل الى ما يشبه موجة عامة من التسويات لمعظم الصراعات الاقليمية . وهي موجة جاءت في معظمها نتيجة لتراجع - واحيانا انحسار - الدور السوفيتي في اطار التفكير الجديد لجورباتشوف الذي يركز على المشاكل الداخلية ، فان عام ١٩٨٩ شهد استمرار عملية التسوية التي تم التوصل لحلها عام ١٩٨٨ حيث اتمت جنوب افريقيا سحب قواتها من ناميبيا وجرت عملية الانتخاب تحت اشراف قوات الامم المتحدة في ١٧٨ . كذلك اتمت فيتنام سحب قواتها من كمبوديا .

وشهد عام ١٩٨٩ استمرار تراجع الدور السوفيتي في صراعات بلدان العالم الثالث وترك الساحة للولايات المتحدة . وتراوح هذا التراجع ما بين الانسحاب التام والتخل عن القوى التي كانت تحظى بتأييده (مثل الجنوب الافريقي) وبين الانسحاب المحدود (مثل نيكاراغوا) .

واخيرا هناك صراعات ذات طبيعة خاصة لا يستطيع الاتحاد السوفيتي ان يتراجع عن التزاماته تجاهها وفي نفس الوقت لا يستطيع الاستمرار على مواقفه السابقة منها نظرا لما لهذه الصراعات من أهمية خاصة . وتلور الموقف السوفيتي الجديد في التراجع التدريجي المنظم عن المواقف السابقة في محاولة للالتقاء مع مواقف الاطراف المتناوبة . ويتجسد ذلك في الموقف السوفيتي من الصراع العربي الاسرائيلي .

١ - صراعات الشرق الاوسط :

تلور صراع الشرق الاوسط - في اعقاب توقيع الحرب العراقية الايرانية - في الصراع العربي - الاسرائيلي والازمة اللبنانية .

١ - فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي فقد شهد انفراد امريكا وتراجعا سوفيتيا تلور بوضوح في المحاولات السوفيتية المتكررة لاقناع الولايات المتحدة بان يكون له دور في حل الصراع .

ويمكن القول ان الاتحاد السوفيتي خضع لعملية ابتزاز امريكي - اسرائيلي مقابل السماح له بلعب دور ما في حل الصراع . حيث تشترط الولايات المتحدة واسرائيل على الاتحاد السوفيتي ان يعيد علاقاته الدبلوماسية باسرائيل ويفتح الباب امام هجرة اليهود

السوفيت . ويمكن القول ايضا انه حتى ولو استجاب الاتحاد السوفيتي لهذه الشروط ، فان الدور الذي سيسمح له بادائه في هذا الحل سوف يكون محصورا في ممارسة مزيد من الضغط على الدول العربية الراضية للحل الوسيط الاقليمي او الارض مقابل السلام . هذا يجلب ان اشترك الاتحاد السوفيتي في عملية الحل تضفي عليها نوعا من الضمانات الدولية .

وقد شهد عام ١٩٨٩ استمرار الجدل بين الموقف السوفيتي المطالب بعقد المؤتمر الدولي ، والامريكي الاسرائيلي المطالب باجراء الانتخابات في الاراضي المحتلة مع الخلاف حول طريقة اجراء هذه الانتخابات ومراحلها المختلفة ... والتي تهدف في النهاية الى الالتفاف حول منظمة التحرير وخلق قيادة بديلة من بين سكان الاراضي المحتلة .

وقد حاول الاتحاد السوفيتي - في ظل مزيد من التقارب مع الولايات المتحدة واسرائيل - ان ينتزع المبادرة ، عندما دعا في مايو الى عقد لقاء رباعي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واسرائيل ومنظمة التحرير ، لبحث عملية السلام في الشرق الاوسط مؤكدا ان اقتراحه هذا ليس بديلا للمؤتمر الدولي تحت اشراف الامم المتحدة . وهو ما رفضته الولايات المتحدة مؤكدة على ان الوقت لم يحن بعد لعقد المؤتمر الدولي ، ومن ثم لا بد من اتملة الفرصة امام فكرة اجراء الانتخابات في الاراضي المحتلة .

ويلاحظ هنا ان الاتحاد السوفيتي يعلن رفضه لفكرة اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة من منطلق رفضه لأي محاولة للالتفاف حول منظمة التحرير . وهو ما جاء في تصريح المتحدث باسم الخارجية السوفيتية جينادي جيراسيموف « ارى في المؤتمر الدولي الضمانة الافضل للحل ، رغم اننا لا نستثنى اللقاءات الثنائية بين اطراف النزاع تحضيريا للمؤتمر الدولي » .

وبح ظهور خطة بيكر لاجراء الانتخابات في الاراضي المحتلة وما اعقبها من تحركات مكوكية للوصول الى موقف تراعى فيه مطالب شامير (المطروحة في خطته) ومطالب منظمة التحرير كما جاءت على لسان قائدها ، اتجهت الولايات المتحدة الى دفع الاتحاد السوفيتي ليلعب دورا اكبر في حل الصراع وبالتحديد في ممارسة مزيد من الضغوط على منظمة التحرير . وهو ما عبر عنه احد رجال الخارجية الامريكية بوضوح في وصفه للموقف السوفيتي الراهن بأنه « ساهم في تحريك عرصات نحو الحل السلمي ، فضلا عن اخفاء لهجة الخطابة في التصريحات السوفيتية حول القضية » . وهو ما تكد في القمة العائمة التي تركزت مفاوضاتها حول القضية في الخطة المصرية وخطة بيكر وغاب الحديث تماما عن المؤتمر الدولي . ومن جانبه سعى الاتحاد السوفيتي

للاستجابة التدريجية للمطالب الأمريكية الإسرائيلية حيث بدأ الاتحاد السوفيتي يخفف من القيود المفروضة على هجرة اليهود السوفييت من ناحية والتحرك نحو عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد أن وصلت الآن إلى ما يشبه العودة الواقعية .

ب - الأزمة اللبنانية :

تعد الأزمة اللبنانية بتشابكاتها المحلية والإقليمية والدولية ، نموذجا للزمامات التي تضطر فيها القوى الكبرى إلى التراجع عن اتخاذ خطوات فعالة سواء في تصعيد الصراع أو المساهمة في جهود الحل السلمي . فطورات النفوذ منذ مطلع العام كانت تشير إلى تقلص النفوذ الأمريكي ، وعجز القيادة الفرنسية عن لعب دور محايدي في الحد من تصاعد الأزمة فضلا عن الفشل الحاد أصاب السياسة البريطانية نظرا لعدم وجود علاقات دبلوماسية لها مع سوريا . ومن هنا لم يعد من الأطراف الدولية الكبرى سوى الاتحاد السوفيتي الذي يمكنه أن يساهم في الحد من تصاعد الصراع من خلال علاقاته الجيدة بمختلف الأطراف الاقليمية المتورطة في الصراع ، والتي تمتلك التأثير - أن لم يكن السبيرة - على الأطراف المحلية المتصارعة . ونظرا لعجز الاتحاد السوفيتي عن القيام بالدور المطلوب منه في الحد من تصاعد الصراع ، فقد اتفقت مختلف الأطراف الدولية على ترك الساحة لوسيط محلي - اقليمي ، أي أن تتولى عبء هذا الحل اللجنة العربية الثلاثية .

وبعد جاء تدهور النفوذ الأمريكي في لبنان في أعقاب الخلاف مع العماد عون واتهام الأخير لها بعدم الثبات على موقف واتجاهها للتقارب مع سوريا على حساب لبنان بل والاشتراك في مؤامرة تهدف إلى تقسيم لبنان بين سوريا وإسرائيل ، وقد أدى ذلك إلى إغلاق الولايات المتحدة لسفارتها في بيروت الشرقية في ٩/٨ ، وسحب سفيرها وموظفيها . وإذا كان العماد عون قد صعد من انتقاداته للسياسة الأمريكية ، فذلك ردا على أحجام واشنطن عن مساعدته ضد سوريا وهو ما اتخذته الولايات المتحدة انطلاقا من تجارب الماضي الدامي فضلا عن الخوف على حياة رهائتها المحتجزين في لبنان على أيدي الميليشيات الموالية لايران والمنسقة مع سوريا . وقد وضع العجز الأمريكي عن التحرك في الاضطراب الأمريكي وعدم التحرك في أعقاب اعدام ميليشيات حزب الله للكونغرس الأمريكي ويليام هيجينز في آخر يوليو ، ردا على اختطاف إسرائيل للشيخ عبيد . أما فرنسا فقد كانت عاجزة عن لعب دور إيجابي في الحل السلمي في لبنان خلال عام ١٩٨٩ لاسيما بعد تفجر الصراع المسلح بين عون والقوات السورية

والموالية لها ولايران في لبنان منذ مارس ١٩٨٩ . وقد تكرر العجز الفرنسي في أعقاب اتهام فرنسا بالانحياز لعون وانصرافه في بيروت الشرقية والتهديد بشن هجمات انتحارية على القمع الحربية الفرنسية - التي كانت في طريقها إلى السواحل اللبنانية - الأمر الذي جعل فرنسا تقف مكتوفة الأيدي .

في هذا الوقت بدأ الكثيرين أن الاتحاد السوفيتي هو الطرف الوحيد القادر على الاسهام الإيجابي في لبنان لاسيما وأن علاقاته جيدة بمختلف الأطراف المتنازعة وحلفائها في سوريا وإيران والعراق . وهو ما دعا الحرس ، رئيس الحكومة المدنية في بيروت الغربية إلى التأكيد على ذلك بقوله « ليس هناك أحد غير الاتحاد السوفيتي يستطيع أن يفعل شيئا في هذه المرحلة » ، وقد حاول الاتحاد السوفيتي أن يلعب دورا ما في صياغة الحل السلمي بوضع حد للاقتتال الدائر ، فاطن في يوليو - ولأول مرة - عن خطة سلام طرحها جينادي تاراسوف نائب وزير الخارجية نصت على :

- فك الحصار البري والبحري .
- نشر مراقبين دوليين على الحدود والمراقبة .
- منع دخول السلاح إلى لبنان .
- إجراء حوار بين الأطراف المتنازعة .

وبالرغم من الجولات المكثفة التي قام بها الكسندر بسمرتينغ وجينادي تاراسوف نائباً ووزير الخارجية . فإن الوضع استمر في التدهور الأمر الذي جعل الاتحاد السوفيتي يدرك أن تشابكات القضية أكبر من أن تحلها مباديء معتدلة وبداوى متفائلة . ومن ثم اضطر الاتحاد السوفيتي إلى التسليم - كما سلمت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة - بعدم القدرة على التحرك وترك الساحة للجنة العربية الثلاثية . أي سلموا بأن يكون الطرف الثالث من بين أبناء المنطقة . ولذلك نالت جهود اللجنة الثلاثية - بما فيها اتفاق الطائف وانتخاب رئيس جديد - تأييد ودعم كافة الأطراف الدولية . وقد أكد نلس الاتجاه العامة التي جددت تأييدها لجهود اللجنة الثلاثية .

٥ - أوروبا الشرقية وإسرائيل :

شهد عام ١٩٨٩ مزيداً من التقارب بين معظم بلدان أوروبا الشرقية - وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي - وإسرائيل ، الأمر الذي دعا كثيرا من المراقبين إلى التأكيد على أن هذه البلدان تتحرك باتجاه إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل والتي قطعها - باستثناء رومانيا - في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

١ - الاتحاد السوفييتي واسرائيل :

الثقافة والتجارة في جمهورية جورجيا السوفيتية
لاسرائيل في يوليو ، وزيارة فرقة الموسيقى العسكرية
بالجيش الأحمر وفرقة البولشوى لاسرائيل في سبتمبر .
وأخيرا توجيه لجنة السلام السوفيتية غير الحكومية
الدعوة لشعوب بيريز وزير المالية لزيارة الاتحاد
السوفييتي . وبالرغم من أن هذه الدعوة جاءت من قبل
هيئة غير حكومية إلا أنها لا يمكن أن تتم بدون تنسيق
مع الحكومة .

كذلك تم في أغسطس قيام أول تعاون اقتصادي
بينهما في مجال التصنيع المشترك بإقامة مشروع لإنتاج
الألوات والأجهزة الطبية في مدينة كييف بجمهورية
أوكرانيا .

أما في صعيد هجرة اليهود السوفيت الى الخارج
فقد شهد عام ١٩٨٩ تسجيل معدلات مرتفعة جدا
بالمقارنة بالسنوات السابقة إذ جاءت هذه الهجرة كما في
الجدول رقم (٢)

وبالرغم من ارتفاع معدلات الهجرة اليهودية من
الاتحاد السوفييتي ، إلا أن إسرائيل تشكو من ارتفاع
معدلات التساقط - أي هروب الغالبية العظمى منهم الى
بلدان أخرى غير إسرائيل لاسيما الولايات المتحدة
وأوروبا الغربية - وهو ما يتضح من ضالة عدد اليهود
الذين ذهبوا الى إسرائيل من أجمالي الذين سمح لهم
الاتحاد السوفييتي بالمغادرة كما يظهر في جدول رقم
(٣)

ولذلك تسعى إسرائيل الى التنسيق مع الولايات
المتحدة للضغط على الاتحاد السوفييتي لإقامة جسر
جوي مباشر من موسكو الى تل أبيب لضمان عدم هروب
اليهود السوفيت - عبر محطات الانتقال في فيينا
وبودابست وبوخارست - الى البلدان الغربية . وهو أمر

جدول رقم (٢)
هجرة اليهود السوفيت الى الخارج

الشهر	عدد المهاجرين ١٩٨٩	عدد المهاجرين ١٩٨٨
يناير	٢٧٩٦	
فبراير	٢٤٣٥	٢٤٤٠
مارس	٤٢٤٠	
أبريل	٤٥٥٧	١٠٨٦
مايو	٢٣٣٣	١١٩٦
يونيو	٣٩٦٥	١٤٧٠
يوليو	٣٩٧١	١٦٦٩
أغسطس	٦٠٠٠	١٨٦٤
سبتمبر	٨,٤٤٢	
أكتوبر	٨,٣٦٠	٨,٤٨٠
نوفمبر	١١,٩٩٤	
ديسمبر	١١,٤١٦	
الإجمالي	٧١,٥٠٩	١٨,٠٠٠

جدول رقم (٣)
هجرة اليهود السوفيت الى إسرائيل

الشهر	عدد المهاجرين ١٩٨٩	إلى إسرائيل ١٩٨٨	إلى إسرائيل %
يناير	٢٧٩٦	١٠٨	٣,٨
فبراير	٢٤٣٥	٣٠٨	١,١٢
مارس	٤٢٤٠	١١٤	٢,٦
أبريل	٤٥٥٧	٥٠١	١,١
مايو	٢٣٣٣	٩٦	٢,٨
يونيو	٣٩٦٥	—	—
يوليو	٣٩٧١	١٠٤	٢,٦
أغسطس	٦٠٠٠	٤١٠	٦,٨
سبتمبر	٨,٤٤٢		
أكتوبر	٨,٣٦٠		
نوفمبر	١١,٩٩٤	١٠,٣٥٣	٨٥,٧
ديسمبر	١١,٤١٦		
الإجمالي	٧١,٥٠٩	١١٩٩٤	١٦,٧

يمكن ان يستجيب له الاتحاد السوفيتي لكثير من سبب :

- ١ - انه يحقق مزيدا من التقارب مع الولايات المتحدة واسرائيل في وقت يسعى الاتحاد السوفيتي اليه بشدة ومن ثم يكرس التقارب الجارى في العلاقات بينهم .
- ٢ - ان النقل المباشر يؤدي الى تقلص الاعداد الرافعة في الهجرة من بين يهود الاتحاد السوفيتي اذ ان غالبيتهم ترى ان الحياة في الاتحاد السوفيتي - لاسيما في عهد جورباتشوف - افضل من الحياة في اسرائيل .
- ٣ - ان النقل المباشر يمكن ان يساعد اعدادا كبيرة من اليهود السوفييت الذين هاجروا الى اسرائيل على العودة الى الاتحاد السوفيتي حيث تصاعدت مؤخرا مطالب العودة لقاعات كبيرة سبق وهاجرت الى اسرائيل .

ب - بلدان اوروبا الشرقية الاخرى واسرائيل :
يلاحظ بمصفة عامة ان العلاقات بين بلدان اوروبا الشرقية واسرائيل تسير في طريق العودة الرسمية بعد ان استمرت لمدة طويلة في شكل عودة واقعية . وقد تشجعت بلدان اوروبا الشرقية على السير في هذا الطريق مع بروز التقارب والعودة الواقعية للعلاقات السوفيتية الاسرائيلية بالاضافة الى تأكيدات جورباتشوف على حق بلدان اوروبا الشرقية في تسيير امورها الداخلية والخارجية - وفقا لظروفها الخاصة واخيرا اتجاه بعض بلدان اوروبا الشرقية الى عمليات التغيير والاصلاح وما تتطلبه من دعم اقتصادي وتكنولوجيا يجعلها تتجه لتدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة وايضا اسرائيل . ولذلك لا يوجد تناقض في الربط بين درجة اقدام بلدان اوروبا الشرقية على التغيير وتحسين علاقاتها باسرائيل . ومن ثم اذا كانت المجر وبولندا هما اكثر بلدان اوروبا الشرقية تقدما في مجال اسخال التغيير والاصلاح ، فان الاولى اعلنت عودة علاقاتها الدبلوماسية رسميا مع اسرائيل في ١٨/٨ مصحوبة بتعليق من وزير خارجيتها جيلا هورن يقول فيه " ان هذه العودة هي بمثابة تصحيح لاطشاء سابقة في العلاقات على اسرائيل : كذلك نجد بولندا - لاسيما بعد تولي مازوفيتسكي لرئاسة الحكومة هناك . هي الدولة المرشحة لاعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

ومن هنا نجد ان الطريق اصبح مفتوحا امام بلدان اوروبا الشرقية لاعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

يمكن ان نخلص مما سبق الى التأكيد على عدة ظواهر سوف تترك أثرها البارز على مجمل العلاقات الدولية خلال المرحلة القادمة هي :

١ - اتجاه الاتحاد السوفيتي الى التركيز على قضايا الداخلية في محاولة لمعالجة الخلل الاقتصادي الذي يعاني منه ، وما يترتب عليه من تلهف الاتحاد السوفيتي لعقد اتفاقات مع الولايات المتحدة للحد من التسلح ، يدفع بالاتحاد السوفيتي الى الخضوع لابتزاز الولايات المتحدة والحرص على عدم الدخول في صدام مع السياسة الأمريكية - بقدر الامكان - حتى لا تتوقف الانجازات الجارية في الحد من التسلح .

٢ - ان موجة التغيير والاصلاح الداخلي في الاتحاد السوفيتي تفجر قضايا خطيرة للقيادة مثل مطالب الانفصال وتغيير الحدود بين الجمهوريات السوفيتية الامر الذي يتطلب تركيزا على القضايا الداخلية ياتي على حساب حيوية السياسة الخارجية .

٣ - ان العاملين السابقين يدفعان الاتحاد السوفيتي الى المد من تورطه في الصراعات الاقليمية ومن ثم تطلق يد الولايات المتحدة في الانفراد بهذه الصراعات سواء بادارتها او التوصل الى حلول لها تأتي غالبا على حساب الطرف الذي كان يجد سنده في المساعدة السوفيتية .

٤ - ان موجة التغيير والاصلاح التي تشهدها بلدان اوروبا الشرقية تستمر في طريقها السامى نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية وهو طريق كلما قلعت فيه شوطا اكبر كلما انخفض التماسك والتنسيق الخارجى بين هذه الدول والاتحاد السوفيتي الامر الذي يؤثر على تماسك حلف وارسو .

٥ - ان موجة التغيير والاصلاح التي تشهدها بعض بلدان اوروبا الشرقية تتزامن مع اقتراب اوروبا الغربية من تحقيق وحدتها الاقتصادية في نهاية ١٩٩٢ الامر الذي يجعل من اوروبا بصورة الاحداث خلال الفترة القادمة . وبالتحديد سيعاد طرح قضية الوحدة الالمانية وما يفجره ذلك من امال والام بالنسبة للامان والدول التي اكدت بنار حربين عالميتين انطلقتا من المانيا .

٦ - العلاقات الاقتصادية بين العاملين والحالم العربي

١ - العلاقات الاقتصادية الأمريكية العربية

(١) التجارة :

تعد الولايات المتحدة ثاني اهم شريك تجارى للوطن العربي بعد اليابان منذ فترة طويلة في حين ان الوطن العربي الذي كان يعد في مجموعته ثالث اهم شريك تجارى للولايات المتحدة عام ١٩٨١ قد أصبح سابع اهم شريك تجارى لها عام ١٩٨٧ ، كذلك فان السعودية التي كانت تعد في عام ١٩٨١ خامس اهم شريك تجارى للولايات المتحدة أصبحت تحتل المركز السابع عشر بين اهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة عام ١٩٨٧ .

(٢) الصادرات العربية للولايات المتحدة :

بالنسبة للصادرات العربية للولايات المتحدة فإن قيمتها أصبحت في عام ١٩٨٧ حوالي ثلث قيمتها عام ١٩٨١ وهو ما يعود الى انخفاض اسعار النفط الذي يمثل اهم سلعة تصدرها الاقطار العربية الى الولايات المتحدة ، وكذلك لانخفاض حجم الواردات الامريكية من النفط العربي وتحولها الى مصدرين آخرين في عام ١٩٨٥ الذي سجلت خلاله الصادرات العربية للولايات المتحدة ادنى مستوى لها في الثمانينات - راجع الجدول - حيث بلغت نمو ٦,٣ مليار دولار .

وتتكون الصادرات العربية للولايات المتحدة من النفط اساسا اضافة الى بعض السلع الصناعية والزراعة المصدرة الوزن من اجمال الصادرات العربية للولايات المتحدة .

وتعد السعودية والجزائر والامارات والكويت والعراق ومصر بالترتيب هي اهم الاقطار العربية المصدرة للولايات المتحدة حالياً .

وجدير بالذكر ان ليبيا كانت ثاني اهم قطر عربي مصدر للولايات المتحدة الامريكية حتى عام ١٩٨١ حين بلغت الصادرات الليبية للولايات المتحدة نحو ٥,٥ مليار دولار ثم انخفضت تلك الصادرات مع تزايد قوتها العلاقات السياسية بين واشنطن وطرابلس وما أعقبه من محاولات الولايات المتحدة الضغط على الجماهيرية الليبية وحصارها اقتصاديا بتقليل استيراد النفط منها ثم التوقف تماما عن الاستيراد منها حيث لم تستورد الولايات المتحدة أي سلع ليبية عام ١٩٨٧ . ويعد الوطن العربي في مجموعة عشر اهم مصدر للولايات المتحدة .

(٣) الواردات العربية من الولايات المتحدة :

بلغت الواردات العربية من الولايات المتحدة في أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نمو ١١ - ١٠ ، ٩١٥٩ ، ٩٦٨٧ مليون دولار ، ولتزايد الواردات العربية من الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ عن نمو ٥٧,٧ % في قيمة الواردات العربية من الولايات المتحدة عام ١٩٨١ ، وهذا الانخفاض الذي لم يخل من تذبذب ارتبط بصورة اساسية بأسعار النفط الذي يعد أهم سلعة في الصادرات العربية حيث أدى انخفاض حصة العرب من صادراتها نتاج انخفاض أسعاره وحجم الصادرات العربية منه الى اضطراب الاقطار العربية النفطية الى تقليل وارداتها من الخارج ومن ضمنها الواردات من الولايات المتحدة ، وان كان من الملاحظ ان الانخفاض في قيمة الواردات العربية من الولايات المتحدة اقل كثيرا من الانخفاض في قيمة الصادرات العربية لها ويعود ذلك الى ان سنوات الذروة النفطية وما ترتب عليها من تسديد نمط استهلاك في الوطن العربي أو غالبية

اقطاره قد خلق طلبا دائما على السلع المستوردة من الخارج خاصة في ظل عدم ميال انتاج محلية قادرة على تلبية هذا الطلب حتى بانتاج بدائل محلية اقل مستوى ، كذلك فإن اقامة بعض الصناعات والمنشآت المعتمدة على «تكنولوجيا» مستوردة يعني استمرار الحاجة لاستيراد قطع غيارها وهو ما يغذي استمرار الواردات العربية من الولايات المتحدة عند مستوى مرتفع نسبيا لا يتلاءم مع حقائق انخفاض قيمة الصادرات العربية وانخفاض القدرة العربية على تحويل الواردات .

وتتكون الواردات العربية من الولايات المتحدة من السلع الصناعية وبالاساس الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والسيارات وكذلك من السلع وفي مقدمتها القمح وهو ما يخلق تبعية غذائية للولايات المتحدة خاصة وان القمح والذرة والأرز هي سلع اساسية لا يمكن الاستغناء عنها أو تأجيل استهلاكها لو قررت الولايات المتحدة لأي سبب إيقاف توريدها للوطن العربي وهو ما يطرح على العرب ضرورة البدء في مشروع قومي متكامل لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية وبالاساس القمح والذرة والأرز ، وهو أمر ممكن بلا أي صعوبات لو توافرت الإرادة السياسية لدى الحكومات العربية لتحقيق ذلك ، حيث تتوفر كل الامكانيات لتحقيقه من ارض ومياه ومناخ وبشر وتكنولوجيا وأموال ولكن بصورة متوزعة على الاقطار العربية وان يكون من الممكن تحقيق هذا الهدف سوى بتجميعها وهو ما نكرر انه يحتاج لإرادة سياسية عربية بالاساس .

وتعد السعودية ومصر والامارات والكويت والعراق والجزائر بالترتيب هي اهم الاقطار العربية المستوردة من الولايات المتحدة ، ويعد الوطن العربي في مجموعة سادس اهم مستورد من الولايات المتحدة .

(٤) الميزان التجاري العربي مع الولايات المتحدة :

بالنظر الى الجدول (٤) نجد ان الوطن العربي حقق فائضا تجاريا كبيرا بلغ نحو ١٢,٧ مليار دولار مع الولايات المتحدة عام ١٩٨١ ثم تحول الى تحقيق عجز تجاري كبير معها منذ ذلك العام حتى عام ١٩٨٦ ، وكان ذلك عائدا لانخفاض الصادرات العربية للولايات المتحدة بدرجة اكبر من انخفاض الواردات منها ، أما في عام ١٩٨٧ فقد حقق الوطن العربي فائضا تجاريا محدودا بلغ ٢٧٨ مليون دولار مع الولايات المتحدة ، وكان ذلك راجعا الى زيادة قيمة الصادرات العربية للولايات المتحدة بسبب ارتفاع اسعار النفط . ومن المحتمل ان يكون الفائض التجاري العربي المحدود مع الولايات المتحدة الذي تحقق عام ١٩٨٧ قد انخفض أو حل محله عجز تجاري عربي في التعامل معها عام

١٩٨٨ الذي انخفضت اسعار النفط خلاله مقارنة بأسعاره عام ١٩٨٧. وهناك اقطار عربية تحقق فائضا تجاريا دائما مع الولايات المتحدة وأمها السعودية والجزائر، وبالمقابل هناك اقطار عربية تحقق عجزا دائما في تجارتها مع الولايات المتحدة وأمها مصر والمغرب وتونس واليمن الشمالي.

ب - العلاقات الاقتصادية السوفيتية - العربية

(١) التجارة :

يعد الاتحاد السوفيتي شريكا تجاريا هامشيا بالنسبة للوطن العربي في مجموعته بالرغم من انه يعد شريكا تجاريا رئيسيا لبعض الاقطار العربية وتحديدًا بالنسبة لمصر وسورية، وتعود هامشية التجارة مع الاتحاد السوفيتي بالنسبة للتجارة العربية مع العالم الى محدودية العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي واقطار الخليج واسبيا والجزائر سواء لأسباب سياسية جعلت اقطار الخليج وفي مقدمتها السعودية ترفض حملاتها ضد الشيوعية بشبه مقاطعة اقتصادية للاتحاد السوفيتي في السابق او لأن مواطني تلك البلدان أضافوا الى مواطني ليبيا والجزائر وحتى العراق تعهدوا على استهلاك السلع الغربية التي تعد بالنسبة لكثيرين منهم علامة على جودة السلعة، أو لأن السلعة الأساسية في الصادرات العربية هي النفط الذي لا يستورده الاتحاد السوفيتي حاليا، وإن كانت هذه العوامل قد انخفضت

اهميتها في السنوات الأخيرة مع تحسن العلاقات السوفيتية مع اقطار الخليج والمحاولات السوفيتية لزيادة التبادل التجاري معها، ومع تدهور حصيلة الصادرات لدى الاقطار النفطية العربية عموما وبالتالي تدهور قدرتها على تمويل الاستيراد وتولد الحاجة لديها لاقامة علاقات تجارية متكافئة وهو نمط من العلاقات غير مقبول غالبا في التجارة الحرة مع الغرب، وإنما قد يكون مقبولا أكثر لدى الاتحاد السوفيتي، وكذلك فإن انتاجية العربية ربما تكون مرشحة للزيادة نتاج ازدياد تنوع الصادرات العربية في السنوات الأخيرة وبخاصة الصادرات المصرية من السلع المصنعة وصادرات البتروكيماويات الخليجية والليبية.

(٢) الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي :

بلغت قيمة الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي في اعوام ٨٥، ٨٦، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ٧٦٠، ٨٨٥، ٧٥٨ مليون دولار بما مثل نحو ٠,٧ ٪، ١,٠ ٪، ٠,٨ ٪ من اجمالي الصادرات العربية في الاعوام الثلاثة على الترتيب وبما مثل في ذات الوقت نحو ١,٧ ٪، ٢,١ ٪، ١,٧ ٪ من اجمالي واردات الاتحاد السوفيتي في الاعوام الثلاثة بالترتيب.

وتتكون الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي من الفواكه والخضروات والقطن وغزله وبعض المواد الخام مثل الفوسفات. وتعد سورية ومصر والمغرب وموريتانيا والسودان

جدول رقم (٤)
التجارة العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية

القيمة بالمليون دولار	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
الواردات العربية من الولايات المتحدة	٩٦٨٧	٩١٥٩	١١٠١١	١٣٤٢٠	١٦٠٨٨	١٨٦١٤
نسبة الواردات العربية من الولايات المتحدة من اجمالي الواردات العربية	٪ ١٠,٤	٪ ١٠,٢	٪ ١١	٪ ١١,٦	٪ ١٣	٪ ١٢,٣
نسبة الواردات العربية من الولايات المتحدة من اجمالي الصادرات العربية للعالم	٪ ٣,٩	٪ ٤,٢	٪ ٥,٢	٪ ٦,٢	٪ ٨,٠	٪ ٨,٨
الصادرات العربية للولايات المتحدة	٩٩٤٢	٧٥٧٢	٦٣٦١	١٠٠٧٢	٩٢٥٤	١٤٦٤٦
نسبة الصادرات العربية للولايات المتحدة من اجمالي الصادرات العربية	٪ ١٠,٤	٪ ٨,٩	٪ ٥,٦	٪ ٧,٩	٪ ٦,٩	٪ ٩
نسبة الصادرات العربية للولايات المتحدة من اجمالي الواردات الأمريكية من العالم	٪ ٢,٣	٪ ٢	٪ ١,٧	٪ ٣	٪ ٣,٤	٪ ٥,٧
اليزان التجاري العربي مع الولايات المتحدة	٢٧٨ +	١٥٦٩ -	٤٧٢٤ -	٣٣٣٦ -	٦٨٢٢ -	١٢٦٦٢ +

جمعت وحسبت من :
المصدر : Direction of Trade Statistics Yearbook 1988

وتونس وليبنان اهم الاقطار العربية المصدرة للاتحاد السوفيتي .

(٣) الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي : بلغت قيمة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي في اعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ نحو ٧٩٩ ، ٨٤٠ ، ٦١٨ مليون دولار بما يمثل نحو ٠,٨ ٪ ، ٠,٩ ٪ ، ٠,٧ ٪ من اجمالي الواردات العربية في الاعوام المذكورة بالترتيب ، وبما مثل في الاعوام نفسها نحو ٢,٢ ٪ ، ٢,٤ ٪ ، ١,٧ ٪ من اجمالي الصادرات السوفيتية للعالم بدون احتساب الصادرات للدول غير الاعضاء في صندوق النقد الدولي والتي لا تقدم تقارير اليه والتي اوردناها انفا .

وتتكون الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي من المعدات والآلات والقمم والأخشاب والسيارات وبعض السلع الصناعية الأخرى .

وتعد مصر وسورية والمغرب والعراق اهم الاقطار العربية المستوردة من الاتحاد السوفيتي .

(٤) الميزان التجاري العربي مع الاتحاد السوفيتي :

اسفر الميزان التجاري للوطن العربي مع الاتحاد السوفيتي عن عجز محدود بلغ ٢٩ مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم حقق الوطن العربي فائضا تجاريا بلغ ٤٥ ، ١٤٠ مليون دولار في عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب . وتعد العراق والاردن والمغرب وليبيا اهم الاقطار العربية التي تحقق عجزا في التجارة مع الاتحاد السوفيتي بينما تحقق سورية والسودان وموريتانيا فائضا تجاريا مع الاتحاد السوفيتي ، في حين ان التجارة المصرية مع الاتحاد السوفيتي تكاد تكون متوازنة . وبصفة عامة فان العجز او الفائض التجاري الذي حققه الوطن العربي مع الاتحاد السوفيتي في السنوات الماضية محدود سواء لان التجارة بين الطرفين محدودة اصلا ، او لان غالبيتها تتم في اطار صفقات متكافئة او وفقا لاتفاقيات التجارة والدفع وهو نمط من العلاقات التجارية التي تكون متوازنة او قريبة من التوازن على الاقل .

جدول رقم (٥)
التجارة العربية مع الاتحاد السوفيتي

١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
٨١٨	٧٩٧	٧٩١	٧٥١	٧٩٩	٨٤٠	٦١٨
نسبة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي من اجمالي الواردات العربية	٠,٦ ٪	٠,٦ ٪	٠,٦ ٪	٠,٧ ٪	٠,٨ ٪	٠,٩ ٪
نسبة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي من اجمالي الصادرات السوفيتية للعالم - بدون البلدان غير الاعضاء في صندوق النقد	٢,١ ٪	٢,١ ٪	٢,١ ٪	٢,٠ ٪	٢,٢ ٪	٢,٤ ٪
نسبة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي من الصادرات السوفيتية خارج اوروبا الشرقية	٣,١ ٪	٢,٩ ٪	٢,٩ ٪	٢,٧ ٪	٣,١ ٪	٣,٤ ٪
الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي	٦٢١	٥٥١	٦٠٠	٥٧٢	٦٦٠	٧٥٨
الميزان تجاري للاتحاد السوفيتي مع اقطار عربية	٠,٣ ٪	٠,٣ ٪	٠,٤ ٪	٠,٤ ٪	٠,٧ ٪	١,٠ ٪
نسبة الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي من اجمالي الواردات السوفيتية من العالم بدون صلب الواردات من الدول غير الاعضاء في صندوق النقد	١,٣ ٪	١,٢ ٪	١,٤ ٪	١,٣ ٪	١,٧ ٪	١,٧ ٪
نسبة الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي من الواردات السوفيتية من خارج شرق اوروبا	١,٩ ٪	١,٧ ٪	١,٩ ٪	١,٩ ٪	٢,٥ ٪	٣,٠ ٪
الميزان التجاري العربي مع الاتحاد السوفيتي	-١٩٧	-٢٤٦	-١٩١	-١٧٩	-٣٩	٤٥ +

المصدر : Direction of Trade Statistics Yearbook 1988
جمعت وحسبت من :

ثانيا - الجماعة الأوروبية

على الوثيقة الأوروبية المشتركة وتم التصويت داخل المجلس الأوروبي على اقرار الوثيقة واتفق على ان يبدأ التنفيذ الفعلي لتلك السوق مع مطلع العام ١٩٩٣ . والمشروع أوروبا ١٩٩٢ يقوم على مجموعة من الركائز والخطط الرئيسية : أولا : خلق سوق مولدة عن طريق ازالة جميع الجواجز الجغرافية والفنية والجمركية التي تعوق أوروبا عن ان تفتح ساحة اقتصادية موحدة تشمل الدول الاثني عشرة الاعضاء بالجماعة . وثانيا : زيادة التنسيق في مجالات السياسات النقدية والاقتصادية الكلية . وثالثا : العمل على تأكيد وخلق هوية اوروبية خارجية من خلال المزيد من التنسيق في مجال السياسات الخارجية والامنية . ورابعا : الحفاظ على التوازن الاجتماعي من خلال بلورة ميثاق جماعي للعمل لضمان الحقوق الاساسية للعمال في أوروبا .

اما الجديد في هذا المشروع فهو ذلك المدخل الشامل والمتكامل الذي تطرحه وثيقة الورقة البيضاء لخلق اطار اقتصادي أوروبي متماسك فتؤكد الوثيقة انه فقط من خلال المعالجة الحاسمة والتصدى المتكامل لكافة انواع الحواجز القائمة -يفدو ممكنا خلق سوق موحدة حقيقية أو أوروبا حقيقية بدون حواجز .

أما عن أهداف المشروع وفوائده فيمكن اجمالها على الوجه التالي :

١ - هناك فوائد مباشرة سوف تجنيها الجماعة فور تطبيق المشروع بجميع اجزائه . وقد كلفت الهيئة الأوروبية بالولو تشييشيني لعمل دراسة عن هذه الفوائد في عام ١٩٨٨ صدر عنها مايسمى بتقرير تشييشيني الذي وجد ان الناتج القومي المحلي سوف يزيد فورا بنسبة تتراوح ما بين ٤,٣ ٪ و ٦,٤ ٪ بمجرد تنفيذ المشروع . وتوفير ١,٨ مليون وظيفة جديدة مع خفض

١ - مشروع أوروبا ١٩٩٢

٣١ ديسمبر هو التاريخ الذي اتفق عليه رؤساء الحكومات والدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الجماعة الأوروبية لتحقيق هدفها بأن تصبح أوروبا سوقا اقتصادية واحدة ومع بداية العام ١٩٩٣ سوف يشهد العالم سوقا اوروبية كبرى تنوب فيها كافة الحدود الوطنية لاثنى عشرة دولة هي اعضاء الجماعة الأوروبية تتحرك فيها الاموال والافراد والسلع والخدمات بحرية كاملة دون ادنى قيد او شرط . هذا هو جوهر مشروع أوروبا ١٩٩٢ .

ففى مستهل الثمانينات اخذت الجماعة الأوروبية تعاني من العديد من المشكلات الجديدة اولها التباطؤ في معدل النمو للناتج القومي وعجزه عن اللحاق بمعدل النمو في اليابان والولايات المتحدة وثانيا : اصابة أوروبا بداء البطالة وثالثا : تفتت الاقتصادات الأوروبية بدلا من تكاملها في مجالات عديدة ورابعا : تدهور نصيب الجماعة في السوق الدولية بالنسبة للصناعات الرئيسية سريعة النمو والرفيعة المستوى من الناحية التكنولوجية . والامم ان هدف السوق الموحدة الذي نصت عليه كافة المعاهدات المنشئة للجماعة وإهمها معاهدة روما (عام ١٩٥٧) لم يتحقق بعد .

وهكذا في السنوات الاخيرة فان الاتجاه العام السائد في أوروبا بدأ يشهد تغيرا .. وتتأذى ادراك واضمح وشعور بضرورة بذل جهود جديدة لخلق اطار اقتصادي موحد وهكذا تولدت فكرة المشروع ١٩٩٢ . وفي يونيو ١٩٨٥ تم وضع خطة عمل تقدمت بها اللجنة الأوروبية وهي الكتاب الابيض تضمنت اصدار ٣٠٠ اجراء تم تخفيضها بعد ذلك الى ٢٧٩ اجراء من اجل ازالة الحواجز القائمة امام تنفيذ السوق الموحدة . كما عدلت اتفاقية روما بمقتضى توقيع الدول الاعضاء في السوق

وتنفيذها خلال المرحلة ما بين العام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٢ . وعلى الصعيد المؤسسي لتنفيذ تلك الاهداف فان اللجنة الأوروبية تضطلع بمسئولية تقديم العروض والمقترحات والوفاء بالالتزاماتها في اطار الجدول الزمني الخاص الذي عثت على تصميمه وإخراجها في الصورة النهائية له ضمن وثيقة الكتاب الأبيض . أما المؤسسات الأخرى وهي البرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء فهي تحصل عينا أضخم من المسئولية خاصة بتبني تلك العروض وإقرارها ثم اتخاذ القرارات النهائية اللازمة لوضعها محل التنفيذ .

وفي المرحلة الحالية ورغم موافقة دول الجماعة على مشروع الهيئة الأوروبية في عام ١٩٨٧ من خلال المشاركة في التوقيع على الوثيقة الأوروبية المشتركة فان هناك الكثير من الدلائل التي تدل على ان عملية التطبيق لاتسير بنفس السرعة او وفق البرنامج الزمني الذي وضعته الهيئة . ففي وثيقة للجماعة صدرت في مارس ١٩٨٨ اي حوالي ثلث المرحلة يتضح انه تم تحقيق وانجاز ما يقارب الربع (٢٥ ٪) فقط من البرنامج الذي تتضمنه وثيقة الكتاب الابيض .

ب - مجالات البحث والتنمية للتكنولوجيا المتقدمة :-

تقوم الحكومات والشركات الأوروبية بتوحيد جهودها في المرحلة الأخيرة في صورة عدد كبير من المشروعات التي تنمو بسرعة فائقة وذات التكنولوجيا رفيعة المستوى بهدف مواجهة « الفجوة التكنولوجية الواضحة » بينها وبين كل من الولايات المتحدة واليابان . ويتم ذلك من خلال قيام صناعات أوروبية ذات أحجام تسمح بالاتفاق الواسع على التطوير والبحث في مجال التكنولوجيا المتقدمة . فتقوم كل من فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا وعضر دول أخرى بتصنيع محرك فضائي بتكلفة مقدارها ٤,٨ بليون دولار أمريكي . كما أصبح الاتحاد المكون من أربع دول أوروبية والمعروف باسم اتحاد إيريليس اندستري الاتحاد رقم ٢ على مستوى العالم في مجال صناعة طائرات الركاب وتلا ذلك اتحاد البوينج مباشرة . كذلك اتحدت ثلاث شركات أوروبية كبرى في مجال صناعة « شبه الموصلات » وهي شركات فيليبس في هولندا و« سيمينس » في ألمانيا الغربية و « طوسون » ، وهي إحدى شركات المشروعات المشتركة فيما بين فرنسا وإيطاليا في برنامج يتكلف خمسة بلايين دولار أمريكي بهدف الى بناء أكبر شركة متطورة على مستوى العالم في صناعة رقائق الكومبيوتر .

اسعار المواد الاستهلاكية بنسبة ٦,٢ ٪ الى جانب تخفيض العجز الجماعي في ميزانية الدول الاعضاء بما مقداره ٢,٣ ٪ . هذه الفوائد المباشرة سوف تفتح الباب الى فوائد أخرى تتعلق باقتصاديات السوق الكبيرة والتي تضم ٣٢٤ مليونا من البشر وما يترتب على ذلك من وفورات كثيرة في مجالات مختلفة .

ب - مواجهة الفجوة التكنولوجية التي أصبحت واضحة بين أوروبا وبين كل من الولايات المتحدة واليابان من خلال توفير الظروف الملائمة التي تتيح قيام صناعات أوروبية ذات أحجام تسمح بالاتفاق الواسع على التطوير والبحث في مجال التكنولوجيا المتقدمة ورفيعة المستوى وذلك عن طريق ادماج صناعات قائمة او عبر انشاء كيانات جديدة ضخمة .

ج - زيادة وزن أوروبا في شئون الاقتصاد العالمي من خلال الجاذبية المتعاطفة للسوق الأوروبية الواحدة والمشروعات الأوروبية الاقتصادية وبالتالي زيادة قوة المساومة الجماعية لدول الجماعة في علاقاتها مع العالم الخارجي سواء على المستوى الجماعي او متعدد الأطراف .

٢ - نشاط الجماعة الأوروبية خلال عام ١٩٨٩ : الحفاظ على قوة الدفع :

شهد العام ١٩٨٩ المزيد من التطورات اندفع فكرة الوحدة الأوروبية لتأخذ شكلها التطبيقي والتنفيذي في العام ١٩٩٢ . مع ذلك فانه رغم الجهود الواضحة والانجازات التي قامت بها العديد من الدول الأوروبية وعلى رأسها اسبانيا وفرنسا واللتان تناوبتا مهمة رئاسة السوق خلال العام ١٩٨٩ . مما قد يدفع على التفاوض . تبقى العديد من الدلائل التي تشير الى ان المشروع اوروبا ١٩٩٢ سوف يصعب تنفيذ مراحله بكافة بنوده كما هو مقدر له في نهاية ديسمبر ١٩٩٢ وانه على الاغلب سوف يستغرق عقد التسعينيات بأكمله .

١ - التقدم في عملية التطبيق لاجراءات خلق السوق الواحدة :

لعل اهم بنود المشروع ١٩٩٢ هو الاتفاق الجماعي بين الدول الاعضاء في الجماعة الأوروبية على جدول زمني واضح ومحدد وعلى تاريخ نهائي يتم في اطاره تنفيذ جميع مراحل خلق السوق الموحدة . ووفقا للتصور الاصل الذي طرحه الوثيقة البيضاء فان جميع الاجراءات اللازمة والضرورية من أجل استكمال مراحل السوق الداخلية يتعين مناقشتها ثم العمل على اصدارها

عليها حيث ان اللغة الانجليزية و غير السليمة و تكاد تكون هي اللغة الرسمية في معظم الاحيان .
واحد اهم البرامج الحالية هو مشروع يوريكا Eureka ومقره في بروكسل ومهمته التنسيق بين ٢٩٧ مشروعا بحيث يبلغ إجمال ميزانيتها ثمانية بلايين دولار امريكي .

ورغم هذه المشكلات فإن اندفاع أوروبا نحو التعاون قد لفت انتباه العديد من المسؤولين والشركات الأمريكية وهو ما أثار بدوره نقاشا مستمرا بشأن المطالبة بمحاكاة الخبرة الأوروبية في مجال التعاون الدولي للبحث والتنمية . والحقيقة ان التعاون يتم في أوروبا على نطاق أوسع مما هو في الولايات المتحدة حيث تحاول أوروبا استبدال سياسة مكافحة الاحتكار بسياسة خاصة بالتكنولوجيا . وذلك يرجع في جزء منه الى ان قوانين مكافحة الاحتكار بأوروبا أقل في مجال التعاون عنها في مجال الأبحاث في الولايات المتحدة وثانيا فإن منظمى مكافحة الاحتكار غالبا ما يؤثران التفاوض عندما تتعاون الشركات بشأن التقنيات الاستراتيجية .
وقد عقدت خلال عام ١٩٨٩ ثلاثة مؤتمرات قيمة اولها في مدريد في الاسبوع الأخير من يونيو وثانيها في باريس في نوفمبر وأخرها في ستراسبورج .

جـ - انتخابات البرلمان الأوروبي :

البرلمان الأوروبي هو إحدى المؤسسات الرئيسية لدول الجماعة الأوروبية ويتكون البرلمان من ٥١٨ عضوا يقوم مواطنو الجماعة بانتخابهم بصفة دورية لمدة خمس سنوات .

ويتم توزيع عدد المقاعد لكل دولة كما يلي :	
البرتغال ، اليونان وبلجيكا	٢٤ مقعدا
الدانمارك	١٦
فرنسا ، ألمانيا الاتحادية ، بريطانيا ، إيطاليا	١١
اسبانيا	٦٠
هولندا	٢٥
لوكسمبورج	٦
ايرلندا	١٥

ويقوم البرلمان الذي يضم تسع مجموعات سياسية رئيسية بتقديم المشورة للمجلس الوزاري بشأن مقترحات اللجنة الأوروبية . ولإملاك البرلمان الأوروبي السلطات العامة التي يملكها البرلمان الوطني على مستوى التشريع الأوروبي وتختصر سلطاته من منع الثقة وتعديل القوانين المطروحة . مع ذلك فإنه منذ شرعت الجماعة في اتخاذ الخطوات الطمعية لإنشاء السوق الموحدة بعد عام ١٩٩٢ ضاعف البرلمان من صلاحياته . ويعد أهم صلاحيات البرلمان الان تحديد ميزانية الجماعة بالتشاور مع المجلس الوزاري كما

كذلك توجد مشروعات مشتركة حاليا بتصنيع الصواريخ والطائرات المقاتلة « اليوروفايتر » Eurofighter وأخرى لتطوير نظام تليفزيوني ذي رؤية واضحة لظواهر صورة دقيقة وواضحة تماثل العروض السينمائية .

وقد يكون أفضل مثال للتعاون الوثيق بين دول الجماعة في المجال التكنولوجي والصناعي مشروع مفتت الذرة الذي يبلغ طوله سبعة عشر ميلا والذي بدأ المختبر الأوروبي لفيزياء الجسيمات المكون من أربع عشرة دولة في التشغيل الفعلي له في شهر يوليو عام ١٩٨٩ على الحدود الفرنسية السويسرية . وخلال الشهر نفسه هذا العام ادخلت السوق الأوروبية واحدا من أهم برامج التعاون الطموحة وهو البرنامج الأوروبي المشترك « للسبب ميكرون سيكلون » والذي تكلف خمسة بلايين دولار وهدفه الاساسي هو مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية في مجال تقنية شبه الموصلات . ويضم هذا البرنامج اكبر الشركات الأوروبية في مجال الالكترونيات بطاقة تقدر بأربعة وستين ميجابايتس وهو ما يتخطى بكنز الرقائق التي طورتها اليابان وأمريكا ذات طاقة تقدر بأربعة ميجابايتس .

وإذا كان التعاون الوثيق في المجال التكنولوجي واحدا من أبرز الجهود الراهنة في مجال خلق اطار اقتصادي أوروبي موحد يساعد على رآب التفتت في الهيكل الصناعي للاقتصادات الأوروبية فإن هذه البرامج لازال تواجه بعض الصعوبات مثل العديد من الاجراءات الروتينية ونقصا شديدا في التمويل اللازم وأحيانا أخرى يدخل عنصر المنافسة ليهده دعائم المشروع من الأساس . ومثال ذلك تهديد ألمانيا الغربية بالانسحاب من برنامج تصنيع الطائرات المقاتلة الأوكروبية (يوروفايتر) وهو برنامج يشمل أربع دول ويتكلف ثلاثين بلين دولار أمريكي ويهدف الى تصنيع ٨٠٠ طائرة مقاتلة . وألمانيا تهدد بالانسحاب حاليا مادام الاتحاد يختار نظام الرادار الذي قامت هي بتصنيعه بدلا من النظام البريطاني .

وتواجه برامج التعاون التكنولوجي الأوروبي مشكلات أخرى منها أن العديد من المشروعات تقبل ان يكون لأحد البلدان أو الشركات التي تساهم بمبلغ ٢٥٪ من أموال المشروع الحق في ان تحصل على ٢٥٪ من الوظائف التي يوفرها هذا المشروع . لذلك فإن البرنامج يعني ضرورة توزيع الانتاج على نحو اننى عشر بلدا الأمر الذي يزيد من ضخامة التكاليف . ويواجه الباحثون الأوروبيون شكوى في بعض الأحيان من أن بعض الشركات الأوروبية الكبرى تحجم عن اشتراك أفضل علمائها في هذه المشروعات التعاونية . كذلك فإن حاجز اللغة قد مثل مشكلة أخرى وإن كان يسهل التغلب

ويوضح الجدول (٦) المراكز النسبية للمجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي في كل من انتخابات ١٩٧٩، و١٩٨٤ و١٩٨٩.

٣ - أوروبا ١٩٩٢ والعالم

١ - الولايات المتحدة واليابان :

تواجه عملية الاندماج الأوروبي في ظل مشروع أوروبا ١٩٩٢ عملية اندماج أوسع للجماعة الأوروبية في الاقتصاد العالمي خاصة مع الدول الصناعية المتقدمة في شمال أمريكا ومنطقة آسيا - الباسيفيك .

ومن وجهة النظر هذه فإن استكمال مشروع ١٩٩٢ يعنى بالنسبة لهاتين المنطقتين تدعيما كبيرا للاقتصاد العالمي لما تثيره السوق الأوروبية الموحدة في التسعينيات من آثار ديناميكية ذات قيمة كبيرة نتيجة لما يتيح من تدفق حركة رأس المال ، ولما يبعده من مقاييس ، ولما يوفره من سوق يتجاوز ٣٢٠ مليون من البشر دون حدود بينها . ولعل ذلك يبرر في الحقيقة حماس كل من الولايات المتحدة واليابان - على عكس الشائع - للمشروع . ففي وثيقة لوزارة الخارجية الأمريكية ذكر فيها « أن تأييد الولايات المتحدة للتكامل الأوروبي هو حجر الزاوية في سياستها الخارجية . أن أوروبا ذات الحيوية والباب المفتوح تقوى من الرابطة المشتركة الديمقراطية ، وتقوى التحالف الاطلنطي ، ويمكن أن تكون دافعا قويا للنمو الاقتصادي » وفي خطاب لجيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية أمام نادي الصحافة في برلين في ديسمبر ١٩٨٩ مطلقا على التغييرات الجديدة في أوروبا ، أعاد التأكيد على التأييد الشامل للولايات المتحدة للجماعة الأوروبية وسعيها لتحقيق الاندماج داخلها . وكما ذكر فإن « الولايات المتحدة تؤيد هذا الهدف اليم

أصبح يتمتع بحق الفيتو على المعاهدات التي تعقد بين دول السوق وغيرها كما يستطيع ضم دولة جديدة الى عضوية الجماعة كذلك فإن البرلمان يضع التعديلات الملائمة على مقترحات اللجنة الأوروبية والمواد التوجيهية الـ ٢٧٥ التي يتكون منها برنامج ١٩٩٢ لاستكمال السوق الداخلية . مع ذلك فإن سلطات البرلمان لاتزال محدودة فهو يستطيع تخفيض ميزانية الجماعة ولكنه لا يستطيع أن يزيدها .

ويضم البرلمان أكثر من ٦٠ حزبا سياسيا في شكل كتلتان سياسية على أساس ايديولوجي وليس وطنيا . وفي يونيو أجريت داخل امدول الاثنى عشرة الاعضاء في الجماعة انتخابات ممثلي البرلمان الأوروبي ولهذه الانتخابات أهمية خاصة بالنظر الى نقاط ثلاث رئيسية :

أولا : توفر الانتخابات امكانية استطلاع الآراء الشعبية بشأن القضايا التي تطرحها فكرة الوحدة الأوروبية والأسس التي ينبغي أن تقوم عليها هذه القوة الاقتصادية الجديدة : بمعنى أسس اشتراكي أم ليبرالية .

ثانيا : أن هذا البرلمان سوف يكون له دور بارز عام ١٩٩٢ مع توحيد السوق الداخلية والتي تفرض تشريعات موحدة على نطاق واسع . هذه السوق سوف يهيئ لها البرلمان الحالي ويتعهدا تنفيذيا باعتبار أن ولايته تستمر خمس سنوات .

ثالثا : لهذه الانتخابات الأوروبية انعكاسات مؤكدة على السياسة الداخلية للدول الأوروبية ومراكز الأحزاب الوطنية داخلها فالأحزاب الحاكمة التي لاتتمتع سوى بأغلبية ضيقة ومحدودة بحاجة الى انتصار على الصعید الأوروبي لتثبيت أقدامها وتراجع المعارضة في الداخل . وبنفس الطريقة فإن أحزاب المعارضة تجد فيها فرصة لتثبيت أقدامها في الداخل والارتقاء بشعبيتها .

جدول رقم (٦)
المراكز النسبية للمجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي

المجموعة الحزبية	الإشتراكيون المسيحيون	المستقلون	الحرار	الديمقراطيون التقدميون	الوسطى الشيوعيون	انصار البيئة	اليمين المتطرف	لغرون
انتخابات ١٩٧٩	١٢٤	١١٧	٨٣	٣٨	٢٢	—	٤٨	١٧
انتخابات ١٩٨٤	١٣٢	١٠٩	٥٠	٣٢	٢٩	٧	٤٢	١٣
انتخابات ١٩٨٩	١٨٢	١٥٥	٤٨	٦٤	٦	١١	٢٢	١٨

المصدر : AP (Associated Press)

بنفس الحماس الذي كانت عليه منذ ٤٠ سنة مضت .
ودعا الى قيام رابطة بين الولايات المتحدة والجماعة
الأوربية ، وتعاون عبر الاطلنطي يتوازى مع عملية
الاندماج الأوربي من خلال مشروع ١٩٩٢ . فمن وجهة
نظر بيكر - كما كانت نظر جورج بوش رئيس
الجمهورية الأمريكية في خطابه له مايو ١٩٨٩ - « فان
الولايات المتحدة الآن ومستقبل في المستقبل قوة
أوربية » .

ويمكن تلخيص المواقف الأمريكي من الجماعة
الأوربية على الوجه التالي :

١ - أن الولايات المتحدة تؤيد بشكل كامل عملية
التكامل الأوربية ، حيث أن ذلك جزء أساسي من
السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية
الثانية ، والذي عبر عنه الرابطة ما بين مشروع مارشال
وبدء خطوات التكامل الأوربي .

٢ - أن مشروع ١٩٩٢ هو من وجهة النظر
الأمريكية - عملية لك القيد ، والتنظيمات ، وهو ما
أكدته وثائق الجماعة الأوربية التي تدعو الى كفاءة
اقتصادية أكبر ، وهي كفاءة لا تمثل تهديدا للولايات
المتحدة ، بل على العكس فإنها سوف توفر سوقا أفضل
للمنتجات الأمريكية ، كما أنها ستوفر منافسين أقوى
للشركات الأمريكية ومن ثم تدفعها نحو الامتياز . كذلك
فإن زيادة الكفاءة الاقتصادية للجماعة ، وما ستحققه
من وفورات سوف تفيد العالم أجمع .

٣ - ورغم نقال الولايات المتحدة تجاه مشروع
١٩٩٢ فإن هناك بعض القلق . فقيمة المشروع - من
وجهة النظر الأمريكية - تأتي من كونه يفتح سوقا
موحدا للجماعة اكبر من السوق الأمريكية بما ينتج من
بشر ناتجهم القوي الإجمالي يبلغ ٤,١ تريليون دولار .
ويأتي القلق من احتمال أن يكون السوق الأوربية
الموحدة غير مفتوحة تماما ، نتيجة التفسير الضيق
لإجراءات وتنظيمات الجماعة أو أن تؤدي الى الإخفاق
في جولة أورجواي لمنظمة الجات التي تسعى إلى تحرير
أكبر للتجارة العالمية وامتدادها الى مجالات جديدة مثل
الخدمات . وبشكل مسند فإن الولايات المتحدة قلقة
ومتخوفة تجاه أربع قضايا :

١ - وجود توجهات داخل الجماعة لتطبيق قاعدة
« التبادل » وخاصة فيما يتعلق بالبنوك بمعنى وجوب
معاملة متساوية ومماثلة في الحقوق للبنوك الأوربية في
البلدان التي تمتد بنوكها السلحة الأوربية بحيث تحصل
على نفس المزايا التي تحصل عليها في الجماعة .
الولايات المتحدة تطرح قاعدة مختلفة وهي قاعدة
المعاملة القومية ، بمعنى ان تحصل البنوك الأوربية على

نفس المعاملة التي تحظى بها البنوك الأمريكية في
الولايات المتحدة ، والبنوك الأمريكية نفس المعاملة التي
تلقاها البنوك الأوربية داخل الجماعة . وقد استجابت
الهيئة الأوربية لوجهة النظر الأمريكية هذه .

ب - الخوف من تطبيق الجماعة لما يسمى « بقاعدة
المنشأ » حيث تميز ما بين الشركات وسلمها على اساس
منشأها خارج أو داخل أوروبا ، وهي مياخلق تميزا
للشركات التي تعمل في أوروبا .

ج - وتهتم الولايات المتحدة أيضا بمسألة الحصص
التي قد تفرضها الجماعة الأوربية بالنسبة للواردات
خاصة تلك التي تحتوي على مكون اجنبي (من طرف
ثالث) . وينطبق ذلك على الصناعات اليابانية في
الولايات المتحدة والتي ترغب في التصدير الى أوروبا .
د - التخوف مما سوف يضمه مشروع ١٩٩٢ من
مقاييس ، وأسس للتصاريح وعمليات الاختبار التي قد
تستخدم للتمييز ضد المنتجات الأمريكية .

٤ - ورغم هذه التخوفات ، والتي هي موضع
مفاوضات متعددة بين الولايات المتحدة والجماعة ، فإن
الولايات المتحدة ترى أن مشروع ١٩٩٢ يعبر عن نقلة
جوهريه وإيجابية في النظام الاقتصادي العالمي نحو
مزيد من الكفاءة الاقتصادية ، ويعبر عن حلقة أساسية
القيمية بين الدولة القومية والنظام العالمي بحيث تجعل
قدرة هذا النظام على العمل الإيجابي أكثر فعالية .
ولتختلف وجهة النظر اليابانية إزاء مشروع أوروبا
١٩٩٢ عن تلك الأمريكية من حيث التأييد المتعمس
المشوب بقدر من الترقب والتقاؤل في أن واحد .

ب - الجماعة الأوربية وأوروبا الشرقية : التحديات الجديدة

كان الموقف التقليدي للاتحاد السوفيتي ودول أوروبا
الشرقية « الاشتراكية » من الجماعة الأوربية هو عدم
الاعتراف والرفض . فمن وجهة نظر مجموعة الكوميكون
فإن الجماعة الأوربية لم تكن سوى سوق مغلقة
للتجارة ، وأداة للتمييز في التجارة ضد بضائع الدول
الأخرى ، فضلا عن كونها تعبيراً عن « التنافس
الامبريالي » مع الدول « الامبريالية » الأخرى مثل
اليابان والولايات المتحدة . ولكن هذا الموقف العدائي
بدأ يتغير مع منتصف السبعينيات ، وريما بتأثير من
الولائق الأولى آنذاك - فزعم استمرار عدم الاعتراف
بالجماعة ، فإن دول الكوميكون أقامت علاقات ثنائية
معهما وهو مائل الى قفزة كبرى في العلاقات التجارية
بين الطرفين . ومع وصول جوبربانتشوف الى السلطة فإن
عددا من التحديات الكبرى طرحتها أوروبا الشرقية على
الجماعة تمثلت في ثلاث :

(١) الاعتراف المتبادل لمابين الكوميكون والجماعة الأوروبية في ٢٥ مايو ١٩٨٨

(٢) اعلان جورباتشوف في يوليو ١٩٨٩ عن رغبته في اقامة « البيت الاوربي الموحد » ويعني بها اعادة بناء النظام الاوربي على اساس القيم الاوروبية المشتركة وعلى اساس توازن المصالح بين الدول المختلفة ، وادماج الاقتصاد السوفيتي في الاقتصاد العالمي .

(٣) التغيرات الجوهرية في النظم الحاكمة في اوربا الشرقية خلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٨٩ وتوجهها نحو الليبرالية الاقتصادية والسياسية وخاصة في ألمانيا الشرقية التي طرحت من جديد امكانية توحيد ألمانيا مرة اخرى .

ان هذه التغيرات فتحت امام الجماعة الاوروبية قضايا جديدة على الوجه التالي :

(١) الامن الاوربي على ضوئه ثورات الاصلاح والقميحات في البلدان الاشتراكية سابقا .

(ب) الوحدة الألمانية ، خاصة مع التغيرات الحادثة في ألمانيا الشرقية والضغط داخل ألمانيا الغربية نحو الوحدة التي دعت مستشارها لاعلان برنامج لتحقيق الوحدة .

(جـ) احتمالات انضمام بلدان اوربا الشرقية - او بعضها - الى الجماعة الاوروبية

(د) الدور الذي تلعبه الجماعة في تثبيت التغيرات التي تمت في بلدان اوربا الشرقية ورفعها الى الاسام .

ان هذه القضايا تطرح على الجماعة الاوروبية ، خاصة ما يتعلق بمشروع ١٩٩٢ ضرورة التكيف معها سواء من خلال اعادة صياغة المشروع جوهريا او جزئيا حتى يمكن ان يفتح الباب لانضمام دول اوربا الشرقية . ولكن يبدو ان ما استقر عليه امر الجماعة حتى الآن ان التسمينيات لن تشهد مثل هذا الانضمام وان استراتيجيية الجماعة ازاء هذه التغيرات سوف تتلخص فيما يلي :

- السير في خطة اوربا ١٩٩٢ حتى يتم استكمالها ، وعدم ضم اعضاء جدد خلال هذه العملية .

- اتخاذ خطة اوروبية جماعية تستهدف تثبيت التغيرات الجارية في اوربا الشرقية ومساعدتها على التحول الى اقتصاديات رأسمالية بصورة تدريجية عن طريق استخدام الصور المختلفة للدعم المصاعى (قروض ومساعدات) والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي) من اجل اجراء هذه التحولات التي سوف يقدر لها ان تستغرق كل التسمينيات وربما لفترة بعد ذلك . - الترحيب بوحدة ألمانيا مع تبديد المخاوف التاريخية من هذه الوحدة في شرق وغرب اوربا عن طريق ربط تحقيقها بعملية الاندماج الاوربي وهو الامر الذي يمكن ان يخلق

حافزا للاسراع بعملية الاندماج هذه ، بالإضافة الى الاعتراف بالحدود الحالية القائمة في اوربا والتي اقترتها اتفاقيات هلسنكي لعام ١٩٧٥ ، وهي المسألة التي تؤيدها الولايات المتحدة وتدعو اليها .

٤ - الجماعة الاوروبية والصراع العربي الاسرائيلي

استمتت مواقف الجماعة الاوروبية من المسألة الفلسطينية وقضية الصراع العربي الاسرائيلي بشيء من التميز خلال العامين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ على نحو لم تمهده البلدان العربية منذ سنوات . والملحح الرئيسى الذى يمكن الاشارة اليه هو اتجاه دول الجماعة الى تعميق التعاون والتنسيق السياسى فيما بينها بشأن قضية الصراع العربي الاسرائيلي في استقلالية نسبية عن السياسة الامريكية ومحاوله لاثبات التل السياسى لاوروبا والدور الذى يمكن ان تلعبه في الدفع بعملية التسوية السلمية لهذه القضية . وهذا الاهتمام الذى حظيت به قضية الشرق الاوسط فرضت عدة اعتبارات تمثل معسلة مشتركة للجانبين العربى والاسرائيلى وترتبط تلك الاعتبارات في جانب منها بمجموعة من المتغيرات اهمها اولا : عودة نوع من الوفاق بين البلدان العربيه في اعقاب مؤتمر قمة عمان ١٩٨٧ ومؤتمر قمة الدار البيضاء ١٩٨٩ ثم ملامح الاتفاق الاوى بين مصر وكل من سوريا ولبنان مما ساهم في امكانية الوصول الى حد ادنى من الاتفاق العربى . وهو ما يسقط احدى الحجج الرئيسية الاوروبية التي طالما استندت اليها اوربا لتبرير التراجع في مواقفها من ناحية ويعطى الدول العربية قبرة اكبر على التأثير في السياسات الامريكية من ناحية اخرى . وثانيا : ثمة بوادر تشير الى انتهاز دول الجماعة سياسة اكثر استقلالية تراعى فيها حسابات المصالح الاوروبية اكثر من مراعاة الوفاق مع الولايات المتحدة . وقد ظهرت بوادر هذه النزعات لدى ألمانيا الغربية في قضية تحديث الصواريخ قصيرة المدى وما اتخذته من مواقف معارضة للموقف الامريكى الراغب في تحديث واعادة نشر هذه الصواريخ ، اسفر عن نجاح ألمانيا في انتزاع الموافقة المبدئية الامريكية على ذلك . وترتبط تلك الاتجاهات نحو التحرر من الضغط الامريكى بعوامل مثل تلافم الخلافات السياسية والاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة والتي كانت قد وصلت الى اوجها خلال عام ١٩٨٨ ثم عام ١٩٨٩ .

وفرنسا وهولندا تأييدها للخطوات الإيجابية التي اتخذتها المنظمة في اتجاه حل النزاع العربي الإسرائيلي . ومازالت اليونان تلعب دوراً مؤثراً داخل الجماعة الأوروبية (فهي لاتزال ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل) يستهدف تأييد ما اتخذته المنظمة من خطوات وكذلك قرارات المجلس الوطني الفلسطيني .

والجدير بالذكر أنه خارج نطاق الجماعة الأوروبية أبدت النمسا قرارات المجلس الوطني الفلسطيني كما أبدت عدة أحزاب أوروبية غربية خطوات السلام التي اتخذتها ووصفت « بهجوم السلام » من جانب منظمة التحرير الفلسطينية .

أن السياسة الأوروبية لاتزال محدودة وغير نشيطة وتستمر في إطار دبلوماسي البيانات والاستنكارات دون ترجمة ذلك في تحرك سياسي عملي ومع ذلك يبقى ذلك الموقف تعبيراً عن استعادة الاهتمام الأوروبي بالمسألة الفلسطينية بعد التراجع الذي أعقب إعلان البندقية في يونيو ١٩٨٠ .

وشهد عام ١٩٨٩ اتجاه دول الجماعة الأوروبية إلى إيلاء اهتمام أكبر للنزاع في الشرق الأوسط . وقد لعبت إسبانيا التي تولت رئاسة السوق خلال الدورة الأولى من العام دوراً رئيسياً في التقدم المحيظ الذي طرأ على الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية . فقد حرصت على تأييد الأولوية التي تحظى بها هذه القضية قبل توليها الرئاسة مباشرة بل وربطت نجاح فترة رئاستها بالتقدم الذي تحدثه الجهود الأوروبية المشتركة إزاء القضية الفلسطينية .

لأن أهم تقدم حققته الرئاسة الإسبانية هو إصدار قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في يونيو في مدريد بياناً خاصاً عن الشرق الأوسط وقد تضمن البيان مطالبة زعماء دول الجماعة الأوروبية بضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر سلام دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتسوية النزاع داخل العربي الإسرائيلي . كما طالبوا إسرائيل في بيان رسمي بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . واكدوا في نهاية البيان استعدادهم للمساهمة في التوصل إلى تسوية تقوم على حق إسرائيل في العيش داخل حدود أمنة وعلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير . كما حدث الزعماء الأوروبيين الدول العربية على إقامة علاقات مع إسرائيل ودعوا إلى مباحثات مباشرة مع أطراف النزاع مؤتمر دولي للسلام . كما رحبوا بقرارات منظمة التحرير الخاصة بالإرهاب وناشدوا السلطات الإسرائيلية أن توقف إجراءات القمع وتلتزم بمعاودة جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب كما اتخذوا عرقلة إسرائيل لاتخاذ المؤتمر الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة .

وقبلت الدول العربية من جانبها وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية التطور في مواقف الجماعة بره فعل إيجابي في محاولة لتشجيع الدول الأوروبية على انتهاج سلوك مستقل عن السياسة الأمريكية وأكثر تأييداً للحق العربي والفلسطيني . ومن هنا ظهرت التفاعلات العربية الأوروبية على وجه خاص خلال عام ١٩٨٩ وهي تنقسم بالكثير من الانفراج والإيجابية .

وكان النزاع العربي الإسرائيلي هو القاسم المشترك في أولويات ما يحتته المؤتمرات الأوروبية خلال عام ١٩٨٨ وقد أبدى زعماء الدول الأوروبية اهتماماً ملحوظاً يستهدف دفع عجلة السلام في منطقة الشرق الأوسط حيث أكد البيان الذي أصدره وزراء خارجية المجموعة الأوروبية في ٨ فبراير على تأييد فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة تحت رعاية الأمم المتحدة وأدانة الإجراءات القمعية في الأراضي العربية المحتلة . وفي اجتماع للمجلس الأوروبي في بروكسل في ٢٨ يوليو أكتت الجماعة تأييدها لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط مرة أخرى وفي قمة تورينوكندا التي عقدت في ٢٦ يونيو أعلن زعماء الدول العربية السبع الكبرى أن الحاجة ماسة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي واكدوا تأييدهم لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط كما رحبت الجماعة الأوروبية في ٢٢ نوفمبر بالقرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وخاصة قبول قرارتي مجلس الأمن الدولي رقمي ٢٤٢ و ٢٣٨ كأساس لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . واكد بيان جماعي أصدره وزراء خارجية دول الجماعة أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تحتوى على خطوات إيجابية تجاه تسوية سلمية في الشرق الأوسط . وفي ١٥ ديسمبر ومن فوق منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة وخلال مناقشات القضية الفلسطينية التي عقدت في جنيف أكتت الجماعة الأوروبية أن انتفاضة الشعب الفلسطيني جاءت لتثبت أنه بدون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لن يتحقق السلام أو الأمن لإسرائيل أو لسائر الدول العربية .

وقد ظهرت مرونة في مواقف عدة دول أوروبية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية حيث كانت هذه الدول تتخوف من محاولة الاقتراب من المنظمة . غير أن الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٨ شهدت تطوراً إيجابياً في هذا الصدد حيث اجتمع في لندن وليام ولد جريف وزير الدولة البريطاني مع بسام أبو شريف مستشار الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات كما أعلنت إيطاليا تأييدها للتوجه السلمي الذي انتهجته منظمة التحرير الفلسطينية وذلك خلال زيارة ياسر عرفات لروما في نهاية عام ١٩٨٨ . وأبدت كل من ألمانيا الاتحادية

السوق في فتح المجال الأوروبي أمام الصادرات الفلسطينية مباشرة من الأراضي وبدون أي إجراء جمركي .

ومع تولي فرنسا رئاسة السوق خلال الدورة الثالثة من العام بذلت جهوداً جديدة في تأكيد اهتمام دول الجماعة بالشرق الأوسط . وجديد بالذكر أن النجاح الذي حققته إسبانيا خلال الدورة الأولى تم من خلال التشاور والتنسيق المستمر مع فرنسا .

وهكذا فقد لعبت هوية القيادة السياسية للجماعة دوراً رئيسياً في إطار التقدم الذي طرأ على الموقف الأوروبي خلال عام ١٩٨٩ . وكانت أبرز الجهود التي بذلتها فرنسا مع نهاية العام دعوة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في أكتوبر لعقد اجتماع موسع للحوار بين الجمهوريتين الأوروبية والعربية في باريس يهدف إلى تعميق الحوار وتجديد الروابط الأوروبية العربية وقد عقد مؤتمر الحوار العربي الأوروبي (الذي كان قد توقف منذ عام ١٩٧٨ في ٢١ ديسمبر وطلب عليه الطابع الفني والاقتصادي والثقافي وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يصدر عنه بيان ختامي رسمي إلا أنه قد حقق أهدافه الثلاثة من وجهة النظر الأوروبية على الأقل وهي إعطاء دفعة سياسية لاستئناف الحوار العربي الأوروبي وتحديد التوجهات الاقتصادية والفنية والثقافية والاجتماعية لهذه المرحلة من التعاون ثم إعادة هيكلة لجان الحوار . وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فقد رحبت دول الجماعة بأبن المؤتمر بالبادرة المصرية والبادرة الأمريكية وبامكانية قيام حوار فلسطيني إسرائيلي في العام المقبل .

٥ - العلاقات الاقتصادية بين الجماعة والعالم العربي

يقوم الوطن العربي علاقات اقتصادية وثيقة في المجالات المختلفة للعلاقات الاقتصادية مع أوروبا الغربية وتحديدًا مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وتتركز أهم مجالات العلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية في الاستثمارات والتجارة وانتقال العمالة . ونتيجة أهمية العلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية بالنسبة للوطن العربي فإن التطورات الاقتصادية الأوروبية تستحق الدراسة لتحديد مدى تأثيرها على الوطن العربي وأفضل السبل للتعامل معها لتحقيق المصالح العربية .

وسوف نتناول في هذا التقرير العلاقات الاقتصادية

وحول موقف الجماعة من خطة شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي الخاصة بإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة أكد البيان موافقته عليها مع إضافة تحفظات ثلاثة هي أولاً : ضرورة إجراء الانتخابات في ظل ضمانات كافية وثانياً : أن تشمل الانتخابات القدس الشرقية وثالثاً : أن تكون جزءاً من تسوية شاملة .

ويعد بيان مدريد أول بيان رسمي يصدره رؤساء دول وهكومات الجماعة الأوروبية حول الشرق الأوسط منذ إصدار إعلان البندقية عام ١٩٨٠ . وتتطلب أهمية تلك الخطوة المتقدمة من جانب دول الجماعة في أنها كانت قد قصرت موقفاً حتى ذلك الوقت من منظمة التحرير الفلسطينية على تأكيد حق المنظمة في الارتباط بعملية السلام في المنطقة في حين أن البيان الجديد يقر حق المنظمة في الاشتراك الكامل في هذه العملية . غير أن الجانب الأهم هو مطالبة الجماعة إسرائيل بضرورة اعترافها بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وهو أمر لم يصل إليه بعد الموقف الأمريكي في تناول القضية حيث لاتزال دعوة واشنطن في حدها الأقصى تقتصر على الحقوق السياسية للفلسطينيين دون تحديد وهي عبارة فضفاضة .. لاتتحدى القضية الإسرائيلية المطروحة في الحكم الذاتي المقيد .

وقد أثار البيان ردود فعل غاضبة في إسرائيل حيث أعربت وزارة الخارجية الإسرائيلية عن شعورها بخيبة الأمل إزاء البيان وفي القدس عقد موسى أريئيل وزير الخارجية الإسرائيلي اجتماعاً طارئاً مع سفراء دول الجماعة ناقش فيه معهم نص البيان وأعرب عن أسفه لأن البيان لم يؤيد خطة شامير بتأييد غير مشروط . أما باقي الدول العربية وعلى رأسها مصر فقد أعلنت ترحيبها بالبيان الأوروبي وأملها في أن تواصل دول الجماعة جهودها من أجل وضع قرارات مدريد موضع التنفيذ .

وفيما يتعلق بتعامل دول الجماعة مع الأراضي المحتلة أكد مفوض السوق المشتركة والمكلف بالعلاقات العربية الأوروبية أبل مانوفسي أن الجماعة تقدم مساعدات للأراضي المحتلة بشكليات رئيسيين . أولاً : من خلال المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في قطاعات التعليم والصحة والقطاع الاجتماعي والزراعي والمؤسسات الصغيرة .

وبلغ حجم التمويلات الأوروبية أربعة ملايين دولار تقريباً خلال عام ١٩٨٩ . وأعلنت اللجنة الأوروبية في أكتوبر أن الجماعة سوف تقدم للفلسطينيين مساعدات جديدة تبلغ ٤,٦٥ مليون وحدة نقد أوروبية للفلسطينيين في الضفة وغزة أي زيادة قدرها مليون دولار أمريكي عن العام المنصرم . وثانياً : تساهم

العربية مع أوروبا الغربية وتحديدًا مع الجماعة الأوروبية في الوقت الحالي والآثار المحتملة للوحدة الاقتصادية الأوروبية المنتظر تحقيقها في نهاية عام ١٩٩٢ على الوطن العربي .

١ - التجارة بين العرب وأوروبا الغربية :

تعد أوروبا الغربية في مجموعها أكبر شريك تجاري للوطن العربي سواء للروابط التاريخية بين الطرفين ، أو للميزات النسبية التي يوفرها القرب الجغرافي بين الطرفين ، أو لتوافق قوائم الصادرات والواردات بينهما .

ومن بين دول أوروبا الغربية تستأثر دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بغالبية المعاملات التجارية الغربية مع أوروبا الغربية ، ومن بين دول الجماعة الأوروبية تمثل كل من إيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا الشركاء التجاريين الأكثر أهمية للوطن العربي . أما دول أوروبا الغربية خارج الجماعة الأوروبية فلأن علاقاتها التجارية مع الوطن العربي محدودة أو هامشية في الغالب سواء بالنسبة لتجارة تلك البلدان مع العالم أو بالنسبة للتجارة العربية مع العالم .

وترتبنا على ما سبق فائنا في تعرضنا لتجارة الوطن العربي مع أوروبا الغربية ستعرض لتجارته مع دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تعد في مجموعها الشريك التجاري الأكثر أهمية في العالم كله للوطن العربي ...

ب - الصادرات العربية للجماعة الأوروبية :

بلغت الصادرات العربية للجماعة الأوروبية في أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ على الترتيب نحو ٤٣٤٣٧ مليون دولار ، ٣٢٤٥٤ مليون دولار ، ٣٥٨٧١ مليون دولار بما مثل في السنوات الثلاث على الترتيب نحو ٣٨,٩ ٪ ، ، ٢٨,٢ ٪ ، ٣٧,٤ ٪ من إجمالي الصادرات العربية - راجع الجدول (٧) .

وقد انخفضت قيمة الصادرات العربية للجماعة الأوروبية بنحو ٢٥,٣ ٪ عام ١٩٨٦ نتاج انهيار أسعار النفط في ذلك العام من نحو ٢٨ دولارًا للبرميل إلى ما دون الدولارات العشرة للبرميل ، نظرًا لأن النفط هو السلعة الأكثر أهمية في الصادرات العربية للجماعة الأوروبية وقد ارتفعت قيمة الصادرات العربية للجماعة الأوروبية عام ١٩٨٧ بنسبة ١٠,٥ ٪ بعد ارتفاع أسعار النفط في ذلك العام مقارنة بأسعار عام ١٩٨٦ . ومن المرجح أن تكون قيمة الصادرات العربية للجماعة الأوروبية قد انخفضت في عام ١٩٨٨ عندما انخفضت أسعار النفط خلاله بصفة عامة وإنهارت إلى ما دون

الدولارات العشرة للبرميل في خريف ذلك العام ، لكن عام ١٩٨٩ شهد تحسناً في أسعار النفط وأيضاً زيادة في حجم الصادرات العربية فيه بما يتوقع معه أن تكون قيمة الصادرات العربية للجماعة الأوروبية عام ١٩٨٩ قد زادت من قيمة تلك الصادرات عام ١٩٨٨ .

وتعتبر أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مجموعها أهم سوق للصادرات العربية حيث تستوعب قرابة خمسين من تلك الصادرات ، وتعد إيطاليا وحدها ثاني أهم سوق للصادرات العربية من بين كل دول العالم بعد اليابان مباشرة .

وإذا كانت أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية مهمة جداً للعرب فإن الصادرات العربية للجماعة الأوروبية لم تشكل سوى نحو ٦,٥ ٪ ، ٤,٢ ٪ ، ٣,٨ ٪ من إجمالي واردات الجماعة الأوروبية في أعوام ٨٦ ، ١٩٨٧ على الترتيب ، ولم تشكل سوى نحو ١٣,١ ٪ ، ٩,٧ ٪ ، ٨,٩ ٪ من واردات الجماعة الأوروبية من خارج الجماعة في الأعوام الثلاثة المذكورة على الترتيب وقد يبدو من هذه الأرقام أن أوروبا في موقف أقوى كثيراً في مواجهة العرب إلا أن الأمر ليس كذلك حيث أن واردات أوروبا من العرب بالرغم من ضلّتها نسبها إجمالاً لواردات الجماعة الأوروبية إلا أنها تتكون بالأساس من النفط الذي لا يمكن لأوروبا استيراده من خارج الوطن العربي بعد أن استنفدت أو كادت كل إمكانيات استبدال استيراد النفط الذي بالاستيراد من أطراف دولية أخرى ، أي أن طلب الجماعة الأوروبية على أهم سلعة في الصادرات العربية محدود المرونة مما يضع قيوداً صارمة على قدرة الجماعة الأوروبية على الضغط على العرب بأيلاف استيراد نفطهم مثلاً .

وتعد المملكة العربية السعودية والجزائر وإيطاليا والعراق والكويت ومصر والمغرب من بالترتيب أهم الاقطار العربية المصدرة للجماعة الأوروبية .

وبفضل عن النفط والغاز تتكون الصادرات العربية للجماعة الأوروبية من الخضروات والفواكه من المغرب ومصر وتونس وسورية والأسماك من المغرب وموريتانيا ، وبعض المواد الخام ، والبتر وكيميائيات من السعودية واقطار الخليج العربي الأخرى وكذلك من ليبيا ، وبعض السلع الصناعية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والألوانية من مصر وغيرها من السلع الصناعية المحدودة من الاقطار العربية الأخرى .. وبصفة عامة فإن ميكل الصادرات العربية إلى الجماعة الأوروبية يتكون في غالبيتها الساحقة من النفط والغاز والسلع الأولية الأخرى .

جـ - الواردات العربية من الجماعة الأوروبية :
 بلغت الواردات العربية من الجماعة الأوروبية في أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ ، على الترتيب نحو ٤٣٠-٤٠ مليون دولار ، ٢٨٠٨٧ مليون دولار ، ٣٧٦٢٤ مليون دولار بما شكل في السنوات الثلاث على الترتيب نحو ٤٠,٣ ٪ ، ٤٢,٢ ٪ ، ٣٩,٢ ٪ من اجمالي الواردات العربية - راجع الجدول (٧) ، وقد مثلت الواردات العربية من الجماعة الأوروبية في الأعوام الثلاثة المذكورة نحو ٦,٢ ٪ ، ٤,٨ ٪ ، ٣,٩ ٪ من اجمالي صادرات الجماعة الأوروبية ومثلت نحو ١٣ ٪ ، ١١,٠ ٪ ، ٩,٥ ٪ من صادرات الجماعة الأوروبية لدول خارج الجماعة في أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ على الترتيب .

وترتبط التغيرات في قيمة الواردات العربية من الجماعة الأوروبية بأسعار النفط أيضا حيث أدى انخفاض أسعاره وبالتالي انخفاض حصيلة العرب من تصديره الى اضطراب غالبية الاقطار العربية الى تقليص وارداتها من العالم عامة ، ومن ضمنها الواردات من الجماعة الأوروبية .

وتعد السعودية والجزائر ومصر والإمارات وليبيا والمغرب وتونس بالترتيب من أهم الاقطار العربية المستوردة من الجماعة الأوروبية بينما تعد فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا أهم الدول الأوروبية المصدر للوطن العربي ، وتعد فرنسا وحدها ثاني أهم مصدر للسلع على الاطلاق الى الوطن العربي بينما تحتل بريطانيا وألمانيا الغربية ، وإيطاليا على الترتيب المراكز الرابع والخامس والسادس بين أهم المصدرين للوطن العربي في العالم .

وتتكون الواردات العربية من الجماعة الأوروبية في غالبيتها من السلع الصناعية وقطع غيارها سواء كانت المعدات والآلات أي السلع الاستثمارية أو السلع الصناعية الاستهلاكية ، وكذلك من السلع الغذائية بمختلف درجات تصنيفها .

وبالنسبة للواردات العربية من الجماعة الأوروبية فإن العرب في موقف أقوى حيث يستقبلون أكثر من عشر صادرات الجماعة لدول من خارجها ، كما أن العرب يمكنهم التحول عن استيراد غالبية السلع التي يستوردونها من الجماعة الأوروبية حيث أن الغالبية الساحقة من تلك الواردات يوجد لها بدائل في السوق العالمية سواء في الولايات المتحدة أو اليابان أو الدول الصناعية الجديدة أو الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا .

د - الميزان التجاري العربي مع الجماعة الأوروبية :

حقق الميزان التجاري العربي مع الجماعة الأوروبية فائضا كبيرا لصالح العرب في عامي ٨١ ، ١٩٨٢ عندما كانت أسعار الصادرات العربية من النفط في ذروتها ، ومع تدهور أسعار النفط وانخفاض حجم الصادرات العربية ، منه للجماعة الأوروبية حقق الوطن العربي عجزا محدودا في ميزانه التجاري مع الجماعة الأوروبية عامي ٨٣ ، ١٩٨٤ ، ثم عاد لتحقيق الفائض التجاري معها في عام ١٩٨٥ الذي حقق بعده عجزا تجاريا كبيرا مع الجماعة الأوروبية عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ وبخسارة عام ١٩٨٦ الذي انهارت أسعار الصادرات العربية من النفط خلاله - راجع الجدول (٧) .

جدول (٧) تطور تجارة الجماعة الأوروبية مع العرب

القيمة بالملليون دولار		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
مبيعات الجماعة الأوروبية للعرب		٣٧٦٢٤	٣٨٠٨٧	٤٠٤٣٠	٤٥٠٨	٥٠٣٦٦	٥٧٥٠٤	٥٩٣٤٤
نسبة مبيعات الجماعة الأوروبية للعرب من اجمالي مبيعاتها		٢٣,٩	٢٤,٨	٢٩,٧	٢٧,٤	٢٨,٤	٢٩,٩	٢٩,٣
مبيعات الجماعة الأوروبية خارج دولها		٢٣٧٦٦٨	٢٤٠١٢٧	٢١٢١١٤	٢١١٢٣٣	٢٨٧٢٠	٢٨٥٢٨	٣١٦٠١٤
نسبة مبيعات الجماعة الأوروبية للعرب من مبيعاتها خارج الجماعة		٢٩,٥	٢١,٠	٢١٢	٢٥,٣	٢١٧,٥	٢١٩,٣	٢١٨,٨
واردات الجماعة الأوروبية من العرب		٣٨٨٦١	٣٢٤٥٤	٤٢٤٢٧	٤٤٤٦٨	٤٩٨١٠	٥٨٣٣٠	٨٧٦٦٨
نسبة واردات الجماعة الأوروبية من العرب لاجمال وارداتها		٢٣,٨	٢٤,٢	٢١,٥	٢٧	٢٧,٩	٢١,٠	٢١٢,٧
واردات الجماعة الأوروبية من خارج لجموعه		٤٠١٩٢٣	٣٦١٠١٦	٣٦٤٥٥٥	٣٦٤٤١٦	٣١٨٨٩٩	٣٤٠٨٥٠	٣٦٦٦٥٥
نسبة واردات الجماعة الأوروبية من العرب من اجمالي وارداتها من خارج الجماعة		٢٨,٩	٢٩,٧	٢١٣,١	٢٣,٦	٢١٥,٦	٢١٠,٠	٢٣٣,٨
الميزان التجاري للجماعة الأوروبية مع العرب		١٧١٧	٥٩٣٣	٣٠٠٧	٩٤٠	٣٨١	١٠٣٢٦	٣٧٨٤٤

ثالثا - اليابان

القوى الياباني الأمر الذي يجعل من احتمالات تزايد القوة العسكرية لليابان أمرا واردا ومحتملا . ولقد اظهرت الدبلوماسية اليابانية سواء على الصعيد العالمي أو الاقليمي مثل ذلك الاستعداد للقيام بدور أكثر ايجابية في مسائل استراتيجية تتعلق بالحفاظ على المصالح الاستراتيجية لدول الغرب بصفة عامة واليابان بصفة خاصة . وقد بدت اليابان كقوة اقتصادية مهيمنة في إطار مجموعة الدول الاسيوية وتسعى اليابان حاليا لتحقيق دور « الدولة العالمية » في العديد من القضايا العالمية مثل قضايا الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى والجنوب الافريقي فضلا عن الدور الذي تسعى اليابان لتحقيقه من خلال المنظمات الاقتصادية العالمية وإدارة المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم الآن بما في ذلك مشكلة الركود الاقتصادي في العديد من الدول الصناعية ومشكلة المديونية بالنسبة لدول العالم الثالث . وهكذا فإن اليابان قد بدت في عام ١٩٨٩ وهي تستعد لاستقبال مرحلة التسعينات والتي يتجه نمط العلاقات الدولية فيها الى التكتلات السياسية والاقتصادية ، وتسعى اليابان لتحقيق دور عالمي يتسم بالانفراج نمو العلاقات (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) حيث بدت اليابان خلال ذلك العام وهي أكثر استعدادا للتعاون مع الولايات الأمريكية لحل مشكلات التجارة بينهما كما اظهرت اليابان استعدادها لتفهم مشكلات الحدود مع الاتحاد السوفيتي فضلا عن اهتمامها بالتطورات داخل دول أوروبا وخصوصا دول المجموعة الأوروبية واتجاه اليابان الى وضع أسس التعامل مع أوروبا المتحدة في عام ١٩٩٢ .

١ - الأحداث الداخلية

تتابعت على اليابان خلال عام ١٩٨٩ ثلاث وزارات آخرها وزارة كايفو مما مثل أزمة عميقة في النظام

يلحظ المراقب لاحداث السياسة والمجتمع في اليابان خلال عام ١٩٨٩ ان هذا العام قد تميز عن جميع الاعوام التي سبقتة من حيث تتابع الاحداث السياسية وتلاحقها بالشكل الذي جعل كثيرا من المحللين السياسيين يتوقعون ان اليابان مقبلة على فترة جديدة للتغير الداخلي (سواء في نمط التحالفات السياسية القائمة أو اسلوب ونمط القيادات الحاكمة في اليابان) والتغير الخارجي أيضا والمتمثل في استمرار علاقات التحالف الياباني مع دول الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية أو اتجاهات علاقاتها بالدول المجاورة مثل الاتحاد السوفيتي والصين وموقف اليابان من المشكلات الدولية المختلفة .

وفي الحقيقة فإن هذا العام قد شهد تتابع ثلاث حكومات يابانية على السلطة هي (حكومة تاكيشينا - وحكومة أونو وحكومة كايفو) وسط أزمة داخلية في الحزب الحاكم أساسها انتشار الفساد السياسي وظهور عدد من الفضائح المالية والاخلاقية المتعلقة بقيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي والذي يسيطر على زمام السلطة في اليابان منذ عام ١٩٥٥ ، ووسط هذا الجو من عدم الاستقرار السياسي عاصرت اليابان وفاة امبراطورها الذي حكم اليابان لمدة ٦٣ عاما ليمثل بذلك أطول فترة امبراطورية في تاريخ اليابان الحديث واضعا بذلك نهاية لعهد « النشوء » الذي عاصرت اليابان فيه خروجها من الجزر اليابانية غازیة الى اسيا وهرجيتها في الحرب العالمية الثانية وإعادة البناء والتقدم بعد الحرب . وعلى الصعيد الدولي بدت اليابان تبرز كقوة عملاقة اقتصادية حيث أعلنت اليابان عن عزمها لتقديم ٥٠ بليون دولار في إطار برنامج لمدة خمس سنوات يبدأ من عام ١٩٨٩ لمساعدة الدول النامية مما يجعل اليابان الدول للامحة رقم (١) في إطار مجموعة الدول الصناعية وأيضا فإن حكومة اليابان قد اظهرت في السنوات القليلة الماضية اتجاهها لكي تقوم بدور الشريك Partner بدلا من الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات الدفاع وغيرها من مشكلات الامن

السياسي الياباني . بعدها بدأت حكومة « كايغو » في استعادة الثقة في الحزب الحاكم وسياساته حيث أعلن كايغو في البداية (البرلماني الياباني) ان الحزب الحاكم وادارته سوف يعملان على استعادة الثقة في سياساته من خلال التقدم في الاصلاحات السياسية التي يقوم بها الحزب ووعده « كايغو » في خطابه ان قانون الضريبة المطبق منذ ابريل لن يلغى ولكن سوف تتم اعادة النظر فيه . و في أكتوبر اعاد « كايغو » ترشيح نفسه كرئيس للحزب والحكومة بعد ان انتهت الفترة التكميلية التي جاء من اجلها وهي فترة رئيس الوزراء الاسبق « تاكيشينا » والتي كان من المقرر لها ان تنتهي في أكتوبر ١٩٨٩ . ولم يتقدم سوى « كايغو » لترشيح نفسه لهذا المنصب نظرا لتوطيد معظم القيادات الرئيسية داخل الحزب في فضيحة « ريكرويت » . واعان كايغو بعد قبول ترشيحه من جانب الحزب ان حكومته سوف تستمر في تحقيق « الاصلاح السياسي والحوار » داخليا وانها تعزم على تشجيع دور سلمي لليابان عالميا . وفي وسط هذا الجو من تحسن الثقة في الحزب الحاكم والاتجاه للالتئام بين قياداته جاءت استقالة « كايغو تاناكا » صاحب اكبر جناح حزبي داخل الحزب الحاكم رئيس الوزراء الاسبق (٧٢ - ١٩٧٤) من الحياة السياسية كعلامة بارزة على التحولات داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي واستمرارا للزئمة التي يعاني منها الحزب . والجدير بالذكر ان « كايغو تاناكا » قد اشتهر في تاريخ اليابان الحديثة والحزب الحاكم بأنه « مشجوع الظل » للدلالة على النفوذ السياسي القوي له داخل الحزب وذلك حتى بعد نهاية فترة رئاسته للحزب والحكومة وبعد تقديمه للمحاكمة بخصوص تورطه في فضيحة لو كيهي و التي اتهم فيها تاناكا بالحصول على ٥٠٠ مليون ين كرشوة لتسهيل تعاقد شركة الطيران الامريكية « لوكهيد » مع الحكومة اليابانية اثناء فترة حكمه . وعلى الرغم من أن اختفاء « كايغو تاناكا » من على مسرح السياسة اليابانية يعتبر ذللا على التغيير الذي يحدث داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم ، الا ان هذه الاستقالة لن تترك اثارا كبيرة على نمط التحالفات داخل الحزب حيث ان قوة « تاناكا » من الناحية الفعلية كانت قد انتهت بنهاية رئيس الوزراء السابق « نوبورو تاكيشينا » الذي وصل الى السلطة بتأييد « تاناكا » وجماعته .

وهكذا فقد توالت الاحداث السياسية في عام ١٩٨٩ بشكل لم يسبق له مثيل في السنوات القليلة الماضية داخل اليابان وبدت الأزمة التي تسيطر على السياسات الداخلية اليابانية تتعلق ليس فقط بمشكلات اقتصادية واجتماعية مثل تلك الخاصة بتعديل نظام الضريبة أو

تعديل النظام الانتخابي في اليابان وظهور مشكلات اجتماعية جديدة مثل ارتفاع نسبة المسنين داخل اليابان وغيرها من المشاكل الاجتماعية الاخرى ولكن ايضا بالنظر الى اسلوب القيادات اليابانية التي حرصت طوال فترة طويلة على استخدام اسلوب التوفيق والمساومات للوصول الى التسوية الخاصة بمشكلات سياسية واجتماعية قائمة وافقدت اليابان الى حد كبير وجود نمط للقيادة السياسية يمكن ان تتجسم حوله الآراء بخصوص قيادة التطور الذي تمر به اليابان في المرحلة الحالية . وعلى الرغم من ان الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم والذي استطاع ان يفقد التطور داخل اليابان طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد بدأ في الانعزال النسبي في ظل وجود مثل تلك الامتيازات المتعلقة بأسلوب القيادة ونمط التحالفات بداخله الى الحد الذي جعله غير قادر خلال ذلك العام على الاحتفاظ بقياداته الا انه على الجانب الاخر فان احزاب المعارضة بدت هي الاخرى غير قادرة على تجاوز مجرد النقد لسياسات الحزب الحاكم لتحقيق التحالف المطلوب بينها للوصول الى السلطة . ان تجربة الحزب الحاكم خلال هذا العام قد اثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ان الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم هو اكثر الاحزاب المرشحة لقيادة المجتمع الياباني خلال حقبة التسعينات القادمة وذلك ليس فقط لعدم قدرة احزاب المعارضة على تقويض دعائم الحزب الحاكم تقريبا كاملا ولكن ايضا لما تتميز به سياسات الحزب الحاكم من المرونة التي ظهرت في اصرار الحزب على مواصلة سياساته مع التعديل منها أو التفاوض عن بعض مبادئه عندما يستدعي الامر ذلك .

ولعل النموذج الواضح من خلال ممارسات ذلك العام هو نموذج القانون الضريبي الجديد الذي طبقه الحزب الحاكم اعتبارا من ابريل ١٩٨٩ . وايضا فانه على الرغم من اعتزاز الثقة التي بدأ بها الحزب الحاكم هذا العام الا انه ومن خلال تغيير قياداته استطاع مع نهاية هذا العام استعادة تلك الثقة حيث حصل في اعد استطلاعات الرأي التي اجريت في أكتوبر ١٩٨٩ على نسبة ٤١,٦ ٪ وذلك بالمقارنة بنسبة ١٢,٦ ٪ التي حاز عليها الحزب في مارس الماضي . اما احزاب المعارضة وعلى رأسها الحزب الاشتراكي الياباني تحت قيادة « دوى » والذي حقق نجاحا نسبيا في كسب الثقة بمناسبة اليوم المتوالي على قيادات الحزب الحاكم طوال هذا العام فان معدل التأييد له قد أخذ في الانخفاض مرة اخرى حيث حصل في نفس الاستطلاع السابق على نسبة ٢٧,٨ ٪ بالمقارنة بنسبة ٢٢,٨ ٪ والتي كان قد حصل عليها من قبل . ولقد دعا ذلك احزاب المعارضة لمحاولة تجميع صفوفها مرة اخرى في

اليابان في منتصف ديسمبر ١٩٨٨ وأزيداد التوقعات داخل الدولتين حول زيارة متوقعة للزعيم السوفيتي جورباتشوف لليابان وقيام رئيس الوزراء الياباني بزيارة مماثلة لموسكو في نفس العام . وصرح رئيس الوزراء الياباني - تويوري تاكيشيتا - « أن المناخ قد أصبح مناسباً أكثر من أي وقت مضى (خصوصاً بعد زيارة شيفرنادزة) لتوقع زيارة الزعيم السوفيتي جورباتشوف لليابان .. واصلت رئيس الوزراء الياباني « أن زيارته هو نفسه لموسكو سوف يتم الترتيب لها عقب زيارة جورباتشوف المتوقعة لليابان وخصوصاً وأنه على الرغم من زيارة أربعة رؤساء وزراء يابانيين لموسكو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلا أن مسئولاً واحداً من الكرملين على مستوى عال لم يزد طويكوي حتى الآن .

وعلى الجانب الآخر أعرب « تاكيشيتا » عن رغبته في زيارة مبكرة للولايات المتحدة الأمريكية للالتقاء مع الرئيس الأمريكي « جورج بوش » وقال « أن شهر يناير هو شهر غير مناسب لزيارته لواشنطن نظراً للبرنامج المزدحم للحكومتين اليابانية والأمريكية إلا أنه يأمل في انتهاز فرصة اجتماع الدول الصناعية السبع في فرنسا في يوليو لتحقيق ذلك الغرض » .

ولم تسعف أحداث ذلك العام رئيس الوزراء - نوبورو تاكيشيتا - لزيارة موسكو أو واشنطن حيث أن تلاحق الأحداث الداخلية في اليابان قد أدى إلى استقالة رئيس الوزراء ذاته وتعاقد حكومتين على السلطة هما حكومة « أتو » وحكومة « كايجو » والذي لم يقدر لأي منهما القيام بمثل تلك الزيارات .

وحدد وزير الخارجية الياباني « سوزوكي أونو » خطة وزارته في العام ١٩٨٩ في الخطاب الذي القاه عند استئناف الدورة الرابعة عشرة للبرلمان الياباني في ١٠ فبراير ١٩٨٩ بعد خطاب لرئيس الوزراء الياباني « نوبورو تاكيشيتا » عن سياسة حكومته من أن اليابان سوف تواصل الولاء بمسئولياتها كاحدى الدول الديمقراطية الصناعية الكبرى وحدى دول آسيا والمحيط الهادئ . وأعلن « أونو » أن اليابان تنوى توسيع نطاق دبلوماسيتها في عام ١٩٨٩ لتشمل - بالإضافة إلى الدول الكبرى - دول أمريكا اللاتينية وشبه القارة الهندية والشرق الأوسط وإفريقيا » .

وقد يكون من المفيد هذا التعرض إلى علاقة اليابان بدول العالم الخارجى من خلال تقسيم تلك العلاقات إلى :

- ١ - اليابان والقوتان العظميان : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .
- ب - اليابان ودول آسيا .
- ج - اليابان ودول المجموعة الأوروبية
- د - اليابان ودول العالم الثالث .

أطار محاولة للتأثير على الحزب الحاكم حيث قامت أربعة أحزاب معارضة هي الحزب الاشتراكي الياباني وحزب الكوميون والى الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الجبهة الاشتراكية الديمقراطية بمحاولة لتجميع صفوفها من أجل خوض الانتخابات المزمع عقدها في العام القادم . رغم ذلك فإن ما يجمع بين هذه الأحزاب الأربعة هو فقط معارضتها لقانون الضررية الذى طبق هذا العام وأن هناك أوجه كثيرة للخلاف بينها وأنها قوة هذه الأحزاب تتركز فقط في مجلس المشيوخ الذى يقاى في مرتبة دستورية أقل من مجلس النواب الذى يحتفظ فيه الحزب الحاكم بالأغلبية كما ذكرنا سابقاً .

يظل في النهاية تساؤل يطرح نفسه من خلال طرح ذلك الإطار المتعلق بتطورات الأحداث الداخلية في اليابان وصفاً إذا كانت هذه الأحداث لها دلالة على التغيير داخل المجتمع الياباني وانتقال السلطة من يد الحزب الليبرالى الديمقراطى المحافظ إلى القيادات المعارضة « التقدمية » فيه . والواقع أن دلالة هذه الأحداث وأن عبرت من أزمة داخل الحزب الحاكم وبين قياداته فإنما لا تدل على اتجاه حقيقى داخل المجتمع الياباني للتحول من القيادات المحافظة التى سيطرت على السياسة والحكم طوال فترة زمنية طويلة . أن قيادات الحزب الحاكم قد تعلمت الدرس من خلال هذه الأحداث الأخيرة وأنها حاولت حتى الآن امتصاص موجة الغضب التى سادت رأى العام الياباني إزاء تلك المضاعف المالية والأخلاقية ويمكن القول إلى حد كبير من الثقة أنها سوف تكون قادرة في المستقبل على التمشي مع تلك التغييرات داخل المجتمع الياباني وخصوصاً تلك المتعلقة باتجاه اليابان لكي تكون قوة دولية موضع ثقة الغرب - الحليف الأول لليابان - والعالم بأسره .

٢ - اليابان ودول العالم :

بدأ عام ١٩٨٩ بتناولات عدة من جانب القيادات اليابانية والتي رأت في ذلك العام بمثابة الحلقة الأخيرة للاستعداد لحقبة التسعينات . وكانت أكثر التوقعات تدور حول أن اليابان مقدمة على عهد جديد من بناء سياساتها الدولية ولقد أعلنت اليابان في بداية ذلك العام أنها تنوى تطبيق سياسة نشطة في مجالات السلام العالمى والتبادل الثقالى مع بلدان دول العالم الخارجى فضلاً عن زيادة المعونات الاقتصادية لدول العالم الثالث . وكان عام ١٩٨٩ هو أكثر الاعوام مناسبة لتحسين العلاقات اليابانية السوفيتية وخصوصاً بعد زيارة وزير الخارجية السوفيتى إدوارد شيفرنادزة

١ - اليابان والقوتان العظميان (الولايات المتحدة الأمريكية - الاتحاد السوفيتي) :

مثل الادراك الياباني بتغيرات الموقف الدولي في عام ١٩٨٩ ولوقف الدواتين العظميين من القضايا الدولية المختلفة أساسا للموقف الياباني في قضايا السلام والاستقرار في علاقات الشرق بالغرب من ناحية وللدور الياباني على الساحة الدولية من ناحية أخرى .

ويبدو من استقراء توجهات السياسة الخارجية اليابانية تجاه التغيرات التي حدثت في الموقف الدولي في نهاية عام ١٩٨٨ وبداية ذلك العام أن سرعان معاودة ازالة القوات النووية متوسطة المدى والاتفاق على سحب القوات السوفيتية من أفغانستان والتحول الذي حدث في السياسة السوفيتية لا يعنى - على حد تعبير وزير الخارجية الياباني - أنه تغير جوهري في الهيكل الاساسي للخلاف بين الشرق والغرب إذ انه - ووفقا لرؤية اليابان للموقف الدولي - سوف تبقى مشكلات الحد من التسلح ونزع السلاح في المجالات النووية وغيرها من المسائل الاقليمية ومشكلات حقوق الانسان موضعاً للخلاف بين الشرق والغرب ، ما دام السلام العالي يستند بوضوح على « توازن القوى والردع » .

(١) اليابان والولايات المتحدة الأمريكية :

وكانت مشكلات التجارة والفوائض التجارية لليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية تمثل العقبة الرئيسية في سبيل تجاوز الأزمة في العلاقات اليابانية - الأمريكية والعودة بها الى وضعها الاصل كعجز الاساس في السياسة الخارجية اليابانية . والجدير بالذكر ان علاقات التجارة بين البلدين قد بدأت في الاعوام الاخيرة لتأخذ شكلاً « الحرب التجارية » نظرا لتحقيق اليابان لفوائض تجارية عالية مع الولايات المتحدة وصلت في عام ١٩٨٨ الى ٤٧٠ مليار دولار . وعلى حين انخفض حجم الفائض التجاري بين البلدين بنسبة ٨,٦ ٪ نتيجة لزيادة الواردات اليابانية من السوق الأمريكية بنسبة ٣٢,٤ ٪ حافظت الصادرات اليابانية الى الولايات المتحدة على نسبة زيادة قدرها ٧,٢ ٪ وعلى الرغم من الاجراءات التي قامت بها اليابان لفتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية فانه لم يمكن التغلب على مشكلات التجارة بين البلدين مما دعا مجلس الشيوخ الأمريكي في عهد الرئيس « ريغان » الى تبني مشروع عرف باسم « Super 301 » للحد من الواردات اليابانية وذلك بالنسبة لثلاث عشرة سلعة يابانية .

ولم تقتصر المشكلات المطروحة بين البلدين على مشكلات التجارة بل انها شملت مشكلات الدفاع والتنافس التكنولوجي خصوصا في مجالات التكنولوجيا

المتقدمة . وكانت اكثر الحلول المطروحة لمشكلات الدفاع والتجارة هذه هو تطوير مشروعات للتعاون المشترك في مجالات التصنيع والتجارة بين البلدين . وكان مشروع تطوير الطائرات الحربية FSX من أكثر الموضوعات جدلا لجعل ذلك التعاون ممكنا بين البلدين .

ولقد توصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في نوفمبر ١٩٨٨ الى اتفاق مبدئي حول تطوير مشترك لنوع جديد من المقاتلات الحربية لاستخدامها في سلاح طيران الدفاع الذاتي الياباني وان هذا النوع من المقاتلات مبني على أساس تطوير المقاتلات الأمريكية F-16 ، ومع تغير الادارة الأمريكية الى ادارة الرئيس « بوش » قررت الادارة الجديدة ضرورة اعادة دراسة المشروع الذي تمت الموافقة عليه أثناء ادارة الرئيس الأمريكي « ريغان » نظرا لما يتجناه مثل ذلك الاتفاق من نقل تكنولوجيا الطيران المتقدمة الى اليابان . ولكن بعد المناقشات العديدة في واشنطن وافقت الادارة الأمريكية الجديدة في ٢٩ ابريل ١٩٨٩ على المشروع واعلن الرئيس بوش ان « هذا المشروع هو تعبير عن المصالح الاستراتيجية والتجارية للولايات المتحدة الأمريكية .. كما انه يخدم الأمن القومي الأمريكي والحليف الرئيسي لها اليابان .. كما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش ان هذا المشروع سوف يحقق التفوق الأمريكي في سوق منتجات الفضاء . وعلى الجانب الآخر أعلن « كي ايتشيرو تازاوا » المدير العام لوكالة الدفاع الذاتي اليابانية أن التوصل الى هذا الاتفاق يعكس الرغبة القوية من جانب الحكومتين لتقوية التعاون في مسائل الدفاع بين البلدين . ووفقا لهذا الاتفاق فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتحمل ٤٠ ٪ من قيمة المشروع على حين تتحمل اليابان الباقي وهو ٦٠ ٪ . ويعتبر ذلك المشروع « هو الاول من نوعه بين الحلفين وأنه سوف يطرح أفاقا جديدة للتعاون في المجالات المشتركة للتكنولوجيا » .

وعلى الرغم من التوصل الى مثل ذلك الاتفاق الاساسي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الا ان استطلاعات الرأي التي اجريت في واشنطن هذا العام (من يناير الى مارس) تشير الى تصاعد الشعور المعادي بين الأمريكيين تجاه اليابان نتيجة لوجود مشكلات التجارة . وتشير نتائج الاستطلاع التي اجرتها وزارة الخارجية الأمريكية أن ٦٤ ٪ من بين ٣٣٦ متخصصا أجرى عليهم الاستطلاع يبدون توقعاتهم بخصوص اتجاه تصاعد التنافس بين الدولتين بخصوص التكنولوجيا المتقدمة وايضا عبرت العديد من الفئات داخل هذا الاستطلاع عن عدم رضاهما بسياسة اليابان في مجال الدفاع عن مصالحها بالخارج وعبر ٧٧ ٪ من هؤلاء الذين يقيمون ضرورة زيادة القدرات

أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عبرت عن عدم رضاها بمثل تلك الإجراءات التي تقوم بها اليابان مثل فتح السوق الداخلية أمام المنتجات الأمريكية وغيره من الإجراءات التي تهدف لزيادة الواردات اليابانية من السوق الأمريكية . وفي ٢٥ مايو ١٩٨٩ أعلنت واشنطن قائمة الحظر التجاري ٣٠١ والتي وضعت اليابان على رأس الدول المعرضة لإجراءات انتقامية بخصوص الكمبيوتر ووسائل الاتصال والأقمار الصناعية وإيضاً منتجات الأخشاب . ولقد عبر رئيس الوزراء الياباني نوبورو تاكاشيتا عن ربه الفعل الياباني من خلال تصريحه أن مثل تلك الإجراءات وإن كانت نتيجة محتملة لمشكلة الفائض التجاري إلا أن هذه المشكلات يجب أن تحل من خلال التفاهم المتبادل بين البلدين .

ولكن هيروشي ميتسوزوكا - وزير التجارة الياباني - أعلن أن اليابان ليس لديها استعداد لمناقشة ذلك وإنما ترفض التفاوض بخصوص المواد المتعلقة بالكمبيوتر Super Computer ، والأقمار الصناعية ومنتجات الأخشاب . وأن اليابان تفضل مناقشة هذه المسائل في دورة « أورجواي » المقرر عقدها في جنيف هذا العام وفقاً لاتفاقات التعريف والتجارة العامة « جات » . وفي تحرك آخر استدعى وزير الخارجية الياباني (أونو) السفير الأمريكي لدى اليابان (ميشيل أرماكوس) وأبلغه بالاحتجاج الرسمي لحكومته على تطبيق مثل ذلك القانون وقال أونو لميشيل أرماكوس أن ذلك يمثل نوعاً من « عدم العدالة » لمحاكمة اليابان على كل مشكلات التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية والعجز الأمريكي في ميزان المدفوعات . وحذر وزير الخارجية الياباني من أن استمرار الولايات المتحدة في مثل تلك الإجراءات كل علم سوف يؤدي إلى توتر العلاقات التجارية بين البلدين . ورفض « كيزو أريوتشي » المتحدث باسم الحكومة اليابانية الادعاءات الأمريكية الخاصة بإغلاق السوق اليابانية وقال « أن الأسواق اليابانية مفتوحة وأن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة في مجال سياستها الاقتصادية يجب ألا تتحول إلى قيد على التجارة . وأضاف أن اليابان وإن كان لديها استعداد للتفاوض مع الولايات المتحدة لحل المشكلات التجارية إلا أنها ترفض أن تقوم الولايات المتحدة من جانب واحد في حالة فشل مثل تلك المفاوضات بفرض عقوبات من جانب واحد . أما وزير الزراعة ومصادر الأسماك والغابات (تسوتوما هاتا) فقد أخذ موقفاً أكثر تشدداً ووصف الإجراءات الأمريكية لغرض عقوبات على اليابان بأنها « غير مفهومة » . وأضاف « هاتا » والمعروف بموقفه المتشدد من الولايات المتحدة الأمريكية أنه ليس هناك حاجة للتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية

الدفاعية لليابان عن ضرورة زيادة تحمل اليابان لنفقات الدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية . وتوزعت اتجاهات الرأي العام الأمريكي حول أسلوب مواجهة المشكلات التجارية بين البلدين فبينما نادى ٥٠ ٪ من المستطلعين بضرورة زيادة القدرات التنافسية للصناعة الأمريكية رأى ٤٣ ٪ أنه على اليابان أن تقوم بفتح أسواقها أمام الصادرات الأمريكية وزيادة الطلب المحلي الياباني على الواردات الأمريكية . وهناك اتجاه عام للرضا عن زيادة الاستثمارات اليابانية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بينما أقلية صغيرة هي التي عارضت مثل ذلك الاتجاه .

ومثلت مشكلة زيادة الصادرات الزراعية الأمريكية إلى اليابان - خصوصاً في مجال المحصول الرئيسي لها وهو الأرز - عائقاً رئيسياً في مدى استجابة اليابان للضغط الواقعة عليها من الولايات المتحدة الأمريكية لفتح أسواقها الداخلية . والجدير بالذكر أن حكومة اليابان قد اتبعت سياسة خاصة أساساً التحكم في أسعار الأرز من خلال قيام الحكومة بشرائه من الفلاحين . ومؤخراً فقد أوصى المجلس الاستشاري الحكومي الخاص بزراعة وتسويق الأرز بأن تخفف الحكومة من القيود التي تضعها على سياسة تسويق الأرز بحيث تترك قوى العرض والطلب لتكون بمثابة الحدد النهائي لأسعاره . ولكن من الناحية الواقعية فإن حكومة اليابان مازالت تسيطر على ٤٠ ٪ من الأرز المنتج داخل اليابان أما النسبة الباقية وهي ٦٠ ٪ فهي متروكة لقنوات التسويق الخاصة . والحقيقة أن الأرز - من بين الحاصلات الزراعية الأخرى - هو من أهم الحاصلات الزراعية اليابانية والذي إذا تخلت الحكومة عن دعمه سوف يكون عاملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار الداخلي وذلك نظراً لأن أكبر مؤيدي الحزب الحاكم هم من الفئات الريفية التي تعمل أساساً بزراعة الأرز . وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف إنتاج الأرز الياباني والذي يبلغ من خمسة إلى عشرة أضعاف أسعار الأرز التايلاندي أذ تكلفة الأرز التايلاندي تبلغ ١/٦ من تكلفة الأرز الياباني كما أن تكلفة الأرز الأمريكي تبلغ ١/٨ من تكلفة الأرز الياباني مما يجعل فتح أسواق الأرز أمام العالم الخارجي ذا خطورة عالية بالنسبة للمنتج المحلي وبالتالي تفرض الحكومة اليابانية قيوداً قاطعة على استيراد الأرز فيما عدا منتجات الأرز الأخرى مثل دقيق الأرز المستخدم في صناعة بعض أنواع الخبز والذي استوردت منه اليابان في عام ١٩٨٧ (١٣,٠٠٠ طن) في شكل دقيق و ٨,٠٠٠ طن في شكل منتجات الأرز . ورغم محاولات اليابان لامتصاص الغضب الأمريكي بخصوص مشكلات الفائض التجاري بين البلدين إلا

عدم التوصل الى حل سريع لهذه المشكلات لا يجب ان يصعد من الخلافات بين البلدين . وتشير التعليقات الصحفية الخاصة بهذه المباحثات انه على حين صوبت الادارة الامريكية اليابان على انها طرف غير عادل في التجارة وفقا لمشروع 301 فان « كايفو » رئيس الوزراء الياباني رفض مناقشة مثل تلك الموضوعات وفقا للشروط الامريكية . ويعتبر هذا الرفض هو اقوى رد فعل ياباني بخصوص هذه المشكلات ظهر حتى الآن . ويشير المحللون اليابانيون الى ان قوة الرفض الياباني هذه تعود الى ثقة اليابان في امكانية تسوية الكثير من المشكلات في اطار المباحثات الدولية ووفقا لاتفاقات « جات » بدلا من مناقشتها على المستوى الثنائي . ومن ناحية اخرى تشير التحليلات السياسية لمثل ذلك الموقف من جانب اليابان الى انه نظرا لان حكومة « كايفو » تريد استرداد الثقة من جانب اليابانيين في الحزب الحاكم وأنه لم يمر على تعيين رئيس الوزراء سوى ثلاثة اسابيع سابقة على هذا اللقاء فان أي لهوة من جانب الادارة اليابانية تجاه الضغط الامريكي سوف تواد نوحا من رد الفعل الذي يمكن ان يؤثر على الحزب الحاكم وسياساته وخصوصا وأنه مقبل على انتخابات جديدة قادمة بالنسبة لمجلس النواب في اواخر الصيف القادم . وعلى الجانب الاخر فان خبراء السياسة اليابانية داخل الادارة الامريكية قد نصحوا صانعي القرار الامريكي بزيادة الضغط على اليابان للاستجابة لحل مشكلات التجارة هذه وتوقعت هذه المصادر ان هزيمة الحزب الحاكم في الانتخابات الماضية لا تعود - كما تدعى الادارة اليابانية - الى فتح مزيد من الاسواق الزراعية اليابانية امام المنتجات الامريكية ولكن المشكلات الخاصة بالحزب الحاكم في اليابان والمتعلقة بالفضائح المالية والاخلاقية بين قياداته وتطبيق النظام الضريبي الجديد في اليابان هي المسئلة عن مثل تلك الهزيمة الداخلية للحزب .

وقد شددت كل من الادارتين - الامريكية واليابانية - من موقفهما بخصوص تطبيق مثل تلك الاجراءات العقابية من جانب الولايات المتحدة تجاه اليابان بخصوص مبيعات الكمبيوتر - الاقمار الصناعية ومنتجات الغابات . ولقد اعرب كل من الرئيس الامريكي جورج بوش وجيمس بيكر سكرتير الخارجية الامريكية ونيكولاس بريدي سكرتير المعاهدات وغيرهم من كبار المسؤولين الامريكيين عن املمهم في التوصل السريع لاجاد حل لمثل تلك المشكلات. وذلك حتى لا يتشدد الكونجرس الامريكي الى التطبيق الفعلي لمثل تلك العقوبات . وأعلن الرئيس الامريكي تحذيرا من ان التعتري في التوصل الى مثل تلك التسوية بين البلدين سوف يؤدي الى رفع درجة التوتر Tensions بين

طالما انه لا توجد عقبات امام المنتجات الامريكية في السوق اليابانية والذي هو مفتوح بالفعل امام مثل تلك المنتجات والتي تزايدت في الاسواق اليابانية مؤخرا . وهكذا فان مشكلات التجارة بين البلدين قد بدأت تلقى باثاراها على العلاقات الاساسية بينهما ، الامر الذي جعل حرب التجارة امرا محتملا ولكنه مقيد بعلاقات الاعتماد المتبادل القوية بين البلدين . وقد أوضح التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية ان المشكلة تقع في الاقتصاد الامريكي الذي لا يستطيع مواجهة الطلب المحلي المتزايد . وأشار تقرير الوزارة في هذا الصدد الى ان ضعف الانتاجية في القطاع الصناعي الامريكي خصوصا في قطاعي الالات ووسائل النقل يجعل - بالاضافة الى زيادة الطلب المحلي على هذه السلع - السوق الامريكية تعتمد على التصدير . واقتدر تقرير الوزارة تعديلات ضرورية لرفع كفاءة العملية الانتاجية داخل المجتمع الامريكي وضرورة اعادة توجيه الاستثمار لمواجهة ذلك الطلب المتزايد على السلع الكهربائية والمعدات الصناعية داخل الولايات المتحدة .

هذا ولم تحقق الجهود المختلفة من الجانبين التوصل الى حل مرض لمشكلة الفوائض التجارية اليابانية مع الولايات المتحدة الامريكية . فقد اشارت احصاءات وزارة المالية اليابانية في يوليو ١٩٨٩ الى ان نسبة الفائض التجاري مع الولايات المتحدة لم يحدث فيها تعديل يذكر في منتصف ذلك العام وان مستوى الفائض في شهر يونيو هذا العام (١٩٨٩) لا يختلف كثيرا عن مثيله في نفس الوقت في العام الماضي حيث وصل ذلك الفائض الى ٣,٦ بليون دولار خلال شهر واحد . والجدير بالذكر ان اجمالي الفائض التجاري مع دول العالم الخارجي خلال ذلك الشهر بلغ ٥,١ بليون دولار الامر الذي يشير الى أهمية الولايات المتحدة الامريكية في تعديل الميزان التجاري الياباني .

ونتيجة لتصاعد مشكلات التجارة هذه بين البلدين عقدت الادارتان اول اجتماع لهما على مستوى عال خلال هذا العام بين رئيس الوزراء الياباني « كايفو » والرئيس الامريكي « جورج بوش » في واشنطن في ١ سبتمبر ١٩٨٩ . وعند مناقشة مشكلات التجارة بين البلدين اعرب الرئيس الامريكي عن امله ان تصبح اليابان « قوة عظمى » Super Power في المقابل اعرب رئيس الوزراء الياباني عن حل مثل تلك التناقضات التجارية بين البلدين ولكنه احاط الادارة الامريكية في المباحثات المغلقة . بينهما « ان اليابان ليست على استعداد لمناقشة مشكلات التجارة هذه في ظل التهديد الامريكي بالمقاطعة التجارية » و«اضاف « كايفو » ان

البلدين . أما رئيس الوزراء الياباني « كايغو » ووزير خارجيته « ناكاياما » فقد كانا واضحين في انتقادهما للجانب الأمريكي وعكست التصريحات من الجانب الياباني مدى الثقة المتزايدة في موقفها داخل المجموعة الدولية .

وكانت التوقعات التي أبدتها الهيئات المختصة بتحليل نمط التجارة بين البلدين قد أظهرت أن تنوع الصادرات الأمريكية وتوزعها بين أكثر من جهة في العالم هو الحل العملي لمشكلة الاعتماد المتزايد بين البلدين . ففى تقرير لوزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية والذي يعتبر الأول من نوعه لتغطيته معظم التعاملات التجارية بين البلدين ظهر من مقارنة ١٦٢ منتجاً أن أى تغير في الناتج الصناعى لأى من البلدين سوف يثأثر بالتغير في الطلب على هذه السلع في البلد الآخر . وتشير الإحصاءات إلى أن زيادة الصادرات الأمريكية إلى أسواق أخرى في العالم سوف يترتب عليه التحسن في المعز التجاري الأمريكي بدون الاعتماد الكامل على الواردات .

والملاحظ في خصوص اتجاهات التجارة والاستثمارات بين البلدين أن الشركات اليابانية قد أخذت في زيادة استثماراتها مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المشاركة في أسهم المؤسسات الأمريكية في مجال الصناعة والخدمة . ولقد قامت شركة « ميتسوبيشي » بشراء ٥١ ٪ من أسهم شركة مجموعة « روباكور » الأمريكية بذلك في إطار سلسلة من الشركات اليابانية الأخرى التي قامت بمثل تلك الأنشطة داخل سوق رأس المال الأمريكي مما يبدى على الاتجاه للاعتماد المتزايد بين البلدين في هذا المجال الأمر الذي يجعل من حل مشكلات التجارة هذه بين البلدين في المستقبل أمراً صعباً للغاية . ولقد ظهرت البوادر الأولى لمثل تلك الصعوبات في الحملة التي شنتها وسائل الإعلام والرأى العام الأمريكي عقب قيام شركة ميتسوبيشي بتلك الصفقة الأمر الذي كان متواكباً مع شراء شركة « سونى » لأسهم شركة « كولومبيا » . ووصفت وزارة الخارجية اليابانية مثل ذلك الوضع بأنه نوع من التمييز Discrimination تجاه الشركات اليابانية التي تقوم بعمليات تجارية عادية ووصف الحملة التي شنتها وسائل الإعلام الأمريكية بأنها تحمل مضاعف عداوة تجاه اليابانيين وذلك على عكس موقف هذه الوسائل من الاستثمارات البريطانية والألمانية التي ضاعفت من استثماراتها داخل الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية .

والخلاصة في تحليل العلاقات اليابانية - الأمريكية أنها تنجح الآن لأن تكون أكثر من أى وقت مضى صعوبة

وخصوصاً مع تزايد الأزمة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية واتجاه اليابان إلى تنويع مصادر علاقاتها الخارجية . رغم ذلك لا تعتبر هذه المشكلات بداية النهاية للعلاقات الأمريكية - اليابانية التي هي علاقات اعتماد أساسية ومتبادلة بين الطرفين .

(٢) - العلاقات اليابانية - السوفيتية :

اتجهت العلاقات اليابانية - السوفيتية إلى التهدئة مع بداية هذا العام والذي بدأ بأعلان « تاكيشيتا » رئيس الوزراء عن رغبته في تحسين العلاقات اليابانية - السوفيتية خصوصاً بعد زيارة وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزه لليابان في منتصف ديسمبر ١٩٨٨ . وازدياد التوقعات بخصوص زيارة « جورباتشوف » السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى لليابان كأول زيارة لمسئول سوفيتى على مستوى عال من الكرملين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وجاءت الزيارة التي قام وزير الخارجية الياباني « أونو » للاتحاد السوفيتى في مايو ١٩٨٩ مخيبة للآمال المعلقة على حل التناقضات بين الجانبين بخصوص الجزر الشمالية الأربع المتنازع عليها منذ سيطرة الاتحاد السوفيتى على هذه الجزر في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وخلال الاتصالات التي أجراها وزير الخارجية الياباني مع المسؤولين السوفيت (وزير الخارجية - ومقابلته مع السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى جورباتشوف) قدم « أونو » استعداد اليابان لتقديم التعاون الاقتصادى والتكنولوجى للاتحاد السوفيتى مقابل تسوية المشكلات المتنازع عليها بخصوص مسألة الجزر . والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتى يسيطر على أربع جزر واقعة في الشمال الشرقى لجزيرة هوكايدو اليابانية وبينما تصر اليابان على أن معاهدة السلام بين الطرفين لا يمكن أن تتم بدون استعادة هذه الجزر فإن الاتحاد السوفيتى يرى أن اتفاقات يالتا والتي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية هي التي تبين له استمرار السيطرة على هذه الجزر . وعلى كل حال فإن المواقف السوفيتى طوال سنوات عديدة قد حاول إرجاء مناقشة مسألة الجزر هذه وفي ٥ مايو ١٩٨٩ وأثناء زيارة « أونو » للاتحاد السوفيتى اقترح « جورباتشوف » في الكرملين السوفيتى استبعاد مشكلة الجزر هذه من أى مباحثات يكون هدفها التوصل إلى معاهدة سلام مع اليابان . ووبخ الزعيم السوفيتى السياسة اليابانية على انتهاجها سياسة متمايزة تجاه قضية الجزر مع الاتحاد السوفيتى من ناحية والصين وكوريا من ناحية أخرى . ويقصد بذلك أن اليابان على حين تصر على استرجاع الجزر اليابانية للأربع التي

الاحداث الماضية بواسطة الياباني قد سببت الكثير من المعاناة بالنسبة لسكان الجزر المجاورة ... و اضاف تاكيشيتا « اننى لود ان اوجه الاعتذار عن الماضى المؤلم » . وفى تصعيد لتحسن العلاقات اليابانية - الكورية (كوريا الديمقراطية) فى اطار الزيارة المتوقعة لوفد من الحزب الاشتراكي الياباني لكوريا الشمالية استخدم رئيس الوزراء الياباني - ولأول مرة - الاسم الرسمي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وذلك لأول مرة فى تاريخ القيايات اليابانية المعاصرة . ويعتبر هذا الاعتذار الرسمي الذى ذكره رئيس الوزراء الياباني عن التاريخ الاستعماري لليابان فى شبه الجزيرة الكورية هو أول تطور من نوعه فى تاريخ العلاقات اليابانية - الكورية . ويشير المحللون السياسيون الى انه خلافا للعرف الياباني الذى درج على التصريح بمثل تلك الاعتذارات تجاه المنطقة (جنوب شرق اسيا) لكل جاء تصريح « تاكيشيتا » ووزير الخارجية الياباني ايضا صريحا فى التحديد بشبه الجزيرة الكورية واكثر تحديدا تجاه (كوريا الديمقراطية) .

وجاءت زيارة « تاكيشيتا » للدول الاسيوية الخمس أعضاء منظمة جنوب شرقى اسيا ASEAN (الفلبين - تايلاند - اندونيسيا - سنغافورا - ماليزيا) فى اطار سعى السياسة الخارجية اليابانية للتأكيد على الاستمرارية فى علاقاتها بهذه الدول - وخصوصا بالنظر الى عدم الاستقرار السياسي الذى شهدته اليابان خلال هذا العام - تعبيراً عن تصاعد الاهتمام الياباني بهذه الدول . ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية اتجاهها للتنافس غير المباشر بين دول مجموعة جنوب شرقى اسيا من ناحية والصين وكوريا من ناحية اخرى وذلك فى مواجهة تزايد الاستثمارات والقروض اليابانية فى الصين اثناء فترة رئيس الوزراء الياباني « ناكاسوني » حيث احتلت الصين مكانة الاولوية فى سياسة القروض اليابانية طوال الثمانينيات . ففي عام ١٩٧٨ وقعت اليابان معاهدة صداقة وسلام مع الصين وكذلك اتفقت للتجارة طويل الامد يصل الى ٤٠ مليار دولار حتى ١٩٩٠ . وفى عام ١٩٨٤ قدمت اليابان مبلغ ٢ بليون دولار فى شكل معونات للصين وذلك بشكل يزيد عن مبلغ البليون دولار الذى تقررته اليابان سنويا لدول مجموعة جنوب شرقى اسيا مما جعل الكثير من قادة هذه الدول يرون تحول أولويات السياسة الخارجية اليابانية فى اسيا نحو الصين .

وكانت النشاطات الاقتصادية اليابانية فى الدول الخمس اعضاء منظمة دول جنوب شرقى اسيا قد اتجهت مؤخرا الى التزايد السريع فى مجالات الاستثمار - التجارة وغيرها حيث ارتفعت الاستثمارات

يسيطر عليها الاتحاد السوفيتى منذ الايام الاخيرة للحرب الا انها لا تطالب ايا من الصين او كوريا بمثل ذلك خصوصا وان الزعيم السوفيتى منذ توليه للسلطة فى الكرملين وهو يتخذ هذا الموقف بضرورة ان تتخلى اليابان عن هذه المطالبات كما صرح بذلك اثناء زيارته للصين . وعلق « جورباتشوف » زيارته لليابان خلال ١٩٨٩ على أمل أن تتجدد الدعوة لذلك من جانب الحكومة اليابانية خلال العام القادم . اضاف الزعيم السوفيتى انه لا يرغب فى وضع شروط مسبقة - مثل مناقشة قضية الجزر - قبل زيارته الى طوكيو . ولم يذكر البيان الصحفى الصادر عن زيارة « اونو » لموسكو (٣٠ ابريل - ٥ مايو ١٩٨٩) اى اشارة الى مسألة الجزر وأشار باختصار الى ثلاثي وجهات نظر الطرفين (الياباني والسوفيتي) حول « جوانب عدة » للمشاكل المتعلقة بالتوصل الى معاهدة سلام . وذكرت المصادر الدبلوماسية اليابانية الى ان صيغة البيان الصادر عن المباحثات قد تعددت اخفاء الجوانب التفصيلية للمباحثات بين الطرفين وأن تلخص الموضوعات المقترحة على « قدر الامكان » . وكان البيان الصادر عن المباحثات قد صدر بصورة تفيد ان الجانبين قد وافقا على استمرار وتقوية الجهود المؤدية الى تنشيط العلاقات الثنائية كما انهما يؤكدان اهمية وجدى الجهود التى تبذل منذ زيارة وزير الخارجية السوفيتى لليابان فى ديسمبر ١٩٨٨ . وذكر البيان ايضا أن الدولتين توافقان على تشجيع استمرار الجهود الرامية الى ترتيب زيارة جورباتشوف المتوقعة الى اليابان .

والمتتبع للعلاقات اليابانية - السوفيتية يلحظ القلق الدائم من جانب الادارة اليابانية حول التهديد السوفيتى المحتمل . ولقد تزايد مؤخرا ذلك الشعور من جانب اليابان وخصوصا بعد التغير الواضح فى السياسة السوفيتية واتجاهها الى تخفيف القيود على التغيرات التى تحدث داخل اوربيا الشرقية . ولقد عكس تقرير وكالة الدفاع اليابانية مثل ذلك التخوف وأشار الى ان هناك اتجاها للتهديد المتزايد لليابان من قبل الاتحاد السوفيتى وذلك على الرغم من الاتجاه الى التهدان حول العديد من المشكلات بين البلدين .

ب - اليابان ودول اسيا :

حمل عام ١٩٨٩ تطورات فى السياسة الخارجية اليابانية تجاه اسيا - ففي أول تطور من نوعه لعلاقة اليابان بشبه الجزيرة الكورية ذكر رئيس الوزراء « تاكيشيتا » فى جلسة البرلمان الياباني المنعقدة فى ٣٠ مارس ١٩٨٩ « ان اليابان حكومة وشعبا تعتبر ان

كما ذكرنا مما يعكس التقابل في وجهات النظر بين اليابان والصين حول عدد من المسائل الإقليمية الخاصة مثل مسألة الحدود الصينية - السوفيتية والتواجد البحري العسكري السوفيتي في منطقة الباسفيك والغزو الفيتنامي لكمبوديا والموقف في شبه الجزيرة الكورية . وكما شهد عام ١٩٨٩ اتجاها لتحسين العلاقات اليابانية مع كوريا الشمالية - كما سبقت الإشارة الى ذلك - شهد ذلك العام أيضا اتجاه العلاقات اليابانية - الصينية الى الفتور خصوصا في المجالات الاقتصادية .

ويعود ذلك في المقام الاول الى الاضطرابات الطلابية التي شهدتها الصين خلال ذلك العام حيث أن معظم الدوائر الاقتصادية اليابانية قد توقعت أن تقود هذه الاضطرابات الى تغيير اساسي في سياسة التحرر الاقتصادي التي تتبعها الصين مؤخرا . ولقد شاركت الحكومة اليابانية الدوائر الاقتصادية هذه التوقعات حيث عبر المسئولون في وزارة الصناعة والتجارة الدولية عن قلقهم حول ما اذا كانت هذه الاضطرابات ستقود الى تقليص الاستثمارات اليابانية في الصين . وعبرت وزارة المالية اليابانية عن قلقها من امكانية استثمارها في تقديم القروض والمنح موضع الاتفاقات السابقة مع الصين وذلك في حالة اذا ما اتجه الموقف داخل الصين الى التغيير . والجدير بالذكر انه عند زيارة رئيس الوزراء « تاكيشيتا » للصين خلال عام ١٩٨٨ انتقلت الحكومتان ان تقوموا مع نهاية ١٩٨٩ بالبداية في انشاء مركز المحافظة على البيئة في الصين والذي تبلغ تكاليفه ١٠ مليار ين (١٣٠ ين مقابل دولار واحد) . ومن ناحية أخرى فقد قادت الاضطرابات التي حدثت في الصين خلال عام ١٩٨٩ الى تأجيل معظم المباحثات المتعلقة بمشاريع الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين البلدين . ووفقا لاتفاقات الاستثمار المشتركة كان من المفترض ان اليابان سوف تزيد من استثماراتها في الصين خلال عام ١٩٨٩ بعد الطفرة التي ادت الى زيادة الاستثمارات اليابانية في الصين في السنوات القليلة الماضية حيث ارتفعت من مجرد ٨٥ مشروعا استثماريا في عام ١٩٨٦ الى ١٠١ مشاريع في عام ١٩٨٧ لتصل الى ١٧٠ مشروعا ١٩٨٨ . أما بالنسبة للتجارة اليابانية مع الصين والتي بلغت ١٩,٣ مليار دولار في عام ١٩٨٨ فقد عانت هي الاخرى من التدهور حيث أن التقديرات الأولية في هذا الصدد تشير الى أن اليابان قد فقدت حوالي ٣٠ ٪ من اجمالي تجارتها مع الصين نتيجة لهذه الاضطرابات ، والجدير بالذكر ان الموقف الياباني تجاه هذه الاضطرابات السياسية في الصين قد تميز بالحدس كما امتنعت الحكومة اليابانية عن أي بيانات للدلالة او غيرها واكتفت فقط بالقول ان

اليابانية بنسبة ٨٠ ٪ في ١٩٨٧ بالمقارنة بالعام السابق كما ارتفعت النسبة لتزيد عن ٥٠ ٪ في عام ١٩٨٨ . وايضا على الجانب الآخر تعاطفت الصادرات الصناعية من دول جنوب شرقي اسيا الى اليابان وارتفعت خلال عام ١٩٨٨ الى ٤٩ ٪ بالمقارنة بالعام السابق (١٩٨٧) . وهكذا فإن اليابان هي الشريك الاقتصادي الاول لهذه الدول وهناك اتجاه اكبر لتصاعد التجارة والاستثمارات بينها وبين هذه الدول الخمس في السنوات القادمة .

ولقد عكست زيارة « تاكيشيتا » في اواخر ابريل ١٩٨٩ (٢٩ ابريل - ٧ مايو) للدول اعضاء المنظمة - باستثناء بوهولي والتي انضمت الى عضوية المنظمة حديثا - الاهتمام الياباني المتزايد بهذه الدول والتي تأتي في الامة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية ودول المجموعة الاوروبية - كشريك تجاري لليابان . وعلى حين جاءت زيارة تاكيشيتا للفلبين مواكبة مع التوقعات « اكينو » بمساهمة اليابان في مشروع مبادرة التعاون الدولي للفلبيين Multilateral Aid initiative حيث اعرب « تاكيشيتا » عن تأييد اليابان لهذا المشروع وعرض ان تكون طوكيو مقرا لذلك المؤتمر ، لم تستجب هذه الزيارة لتوقعات القادة الآخرين للدول اعضاء المنظمة . ولقد توقع كل من الرئيس « سهارتو » رئيس اندونيسيا ، و « محاذير محمد » رئيس وزراء ماليزيا بأن « تاكيشيتا » سوف يقوم باتخاذ اجراءات من شأنها عبء الدين والمرتبة في جزء كبير منها على ارتفاع اسعار البين مقابل عملاتهم المحلية . رغم ذلك فقد أعلن « تاكيشيتا » ان حكومته لن تستطيع القيام بأي اجراءات في هذا الصدد ما عدا تزويد هذه الدول بقروض جديدة ميسرة الشروط .

ج - اليابان والصين :

ويعتبر الاتجاه الياباني لتدعيم العلاقات مع دول منظمة جنوب شرقي اسيا هو محاولة للحفاظ على التوازن كما ذكرنا سابقا - بين علاقاتها مع الصين من ناحية وكوريا والدول اعضاء منظمة جنوب شرق اسيا الخمس من ناحية أخرى . ولقد مثلت « مسألة الصين » مصدرا لاهتمام الدول اعضاء المنظمة حيث انها تعتبر المنافس الاول في جذب القروض والاستثمارات اليابانية طوال فترة الثمانينات من ناحية كما أن كلا من ماليزيا واندونيسيا بصفة خاصة تريان في الصين مصدرا أساسيا للتهديد الامني لهما اكبر من أي دول أخرى مجاورة . ولقد احتلت الصين مكان الأولوية في سياسة الاقراض اليابانية طوال العقد الماضي

مليار ين (١٩٨٤ - ١٩٨٩) وكان من المتوقع له ان يصل الى ضعف ذلك الحجم تقريبا (حوالى ٨١٠ مليار دولار) في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ .

د - اليابان ودول أوروبا :

وعلى صعيد العلاقات اليابانية الأوروبية اتجهت الشركات اليابانية الى تدعيم موقفها داخل دول المجموعة الأوروبية خلال العامين الماضيين وذلك قبل اتمام الوحدة بين دول المجموعة الأوروبية في عام ١٩٩٢ . ووفقا لاحصاءات وكالة التجارة الخارجية اليابانية (جيترو) JETRO فإن عدد الشركات اليابانية داخل ١٦ دولة أوروبية قد وصل في يناير ١٩٨٩ الى ٤١١ شركة وأن هذا العدد يمثل زيادة قدرها مرتان ونصف عن عندما في عام ١٩٨٢ (عند إجراء أول احصاء لهذه الشركات بواسطة نفس الهيئة) . وقد بلغ عدد الشركات التي انشئت عام ١٩٨٨/٨٧ وحدها ١٢٨ شركة . وقد اظهرت الاحصاءات أن الشركات اليابانية موزعة على النحو التالي : ٩٢ مشروعا في بريطانيا ، ٨٥ في فرنسا ، ٦٧ في ألمانيا الغربية ، ٤١ في اسبانيا وأن المشروعات المتطلقة بقطاع الكهرباء والالكترونيات وحدها قد بلغ ١٢٠ مشروعا على حين بلغ عدد المشروعات في قطاع الصناعات الكيماوية ٢٢ مشروعا . ويشير نفس الاحصاء الى انه من بين الـ ٤١١ شركة اليابانية فإن ٢١٦ كانت ملكيتها بنسبة ١٠٠٪ لليابانيين على حين بلغ عدد المشروعات المشتركة ٤٤ مشروعا .

وتشير التقديرات الى أن الشركات اليابانية تتوقع من اكتمال الوحدة الأوروبية أن تكاليف النقل سوف تقل نتيجة لتكثيف الحواجز التجارية بين بلاد المجموعة الأوروبية كما أنها تتوقع انه قد يترتب على اكتمال الوحدة الأوروبية اتجاه الدول الأوروبية لاتخاذ مزيد من اجراءات الصماية .

ولقد أثار النجاح الياباني حفيظة عدد من الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا التي ازدادت فيها المشروعات اليابانية بشكل ملحوظ الى الحد الذي طالب فيه أحد أعضاء مجلس الشيوخ البريطانى الدول الأخرى أعضاء المجموعة الأوروبية بضرورة الاستعداد لمواجهة ما اسماء « بالغزو الياباني » لاسواق أوروبا . وطالب عضو مجلس الشيوخ البريطانى الدول الأوروبية الأخرى بضرورة التقليل من الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة من اليابان كما طالب بضرورة فتح اليابان لمزيد من اسواقها امام الصناعات الأوروبية خصوصا في مجالات البناء وغيرها من الصناعات التي تتفوق فيها الإدارة اليابانية .

علاقة اليابان بالصين تختلف عن علاقات هذه الاخيرة بكل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا . وعلى الرغم مما ابداه رئيس الوزراء « اونو » من أسفه لاستخدام العنف تجاه التطورات الديموقراطية في الصين الا أنه لم يعلق على ممارسات أى من الطرفين واكتفى بالتعليق (خلال الدورة البرلمانية) على أحداث الصين بأنها « تشمل علامات خطيرة » ولكن « اونو » أضاف ان أى ملاحظات منهورة من جانب السياسيين اليابانيين قد تؤدي الى إثارة حفيظة الصينيين حول ما ارتكبت اليابان من فظائع أثناء احتلالها للصين . وعلى ذلك فإن الدبلوماسيين اليابانيين قد ذكروا انه من الصعوبة بمكان على اليابان أن تحذو حذو الدول الغربية الأخرى في المناداة بفرض عقوبات اقتصادية تجاه الصين . وقد اعرب رئيس الوزراء « اونو » أنه : « من غير اللائق أن تقوم اليابان بفرض عقوبات على دولة صديقة مجاورة واكتفت الخارجية اليابانية بالتعبير عن أسفها لما يحدث في الصين واضاف متحدث باسم الخارجية اليابانية أن الشعور الكامن لدى الصينيين نتيجة للاعتداءات اليابانية قبل وأثناء فترة الحرب العالمية الثانية قد يفسد ما تحاول اليابان أن تقوم به لانها هذه الاضطرابات .

ومع اشتداد الاضطرابات داخل الصين واتجاه كثير من حكومات الدول الغربية (خصوصا الولايات المتحدة الامريكية) لاتخاذ اجراءات عقابية تجاه قمع الصين للحركة الديموقراطية فيها ، اتجهت الحكومة اليابانية الى التحول من مجرد العبارات الدبلوماسية الى التفكير في وقف المساعدات التي تقدمها للصين . وبعد أن أعلن الرئيس الامريكى جورج بوش في يونيو عن اجراءات عقابية تجاه الصين بما في ذلك تأجيل أى مباحثات دبلوماسية على مستوى عال مع حكومة بكين أعلن الوزراء الياباني عن أسفه لما يحدث في الصين من اجراءات القمع وانتقد الحكومة الصينية لاختراقها لحقوق الانسان . ولقد ولد الموقف الياباني هذا العديد من الانتقادات الدولية من ان اليابان لاتتخذ مواقف سياسية من شأنها أن تساعد على تأكيد موقف الدول الغربية في اتخاذ « موقف صارم من بكين » . ووصف بعض أعضاء مجلس الشيوخ الامريكى الموقف الياباني هذا بأنه متأثر فقط بالمصالح الاقتصادية لليابان في الصين .

وامام هذه الضغوط المتزايدة من قبل الغرب صرح مصدر مسئول في الحكومة اليابانية بأن اليابان - ولفترة مؤقتة - سوف تؤجل أى مباحثات متعلقة ببرنامج المعونات اليابانية للصين كما أنها لن تقوم بإرسال أى بعثات حكومية لهذا الغرض . والجدير بالذكر أن برنامج المعونات اليابانية تجاه الصين كان قد ارتفع الى ٤٧٠

وعلى الجانب الآخر فقد شهدت السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول شرق أوروبا مزيداً من الانفتاح في عام ١٩٨٩. فقد أعلنت الحكومة اليابانية في أكتوبر ١٩٨٩ برنامجاً من ثلاث نقاط لدعم التطورات الاقتصادية داخل دول شرق أوروبا وخصوصاً في بولندا والمجر. ولقد أعلن رئيس الوزراء «كليفو» عن رغبته في زيارة دول شرقى أوروبا بنفسه. وصرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية اليابانية انه اذا لم يتمكن «كليفو» من القيام بمثل تلك الزيارة فإن وزير خارجيته «تارونا كاياما» سوف يقوم بها، كما صرحت الخارجية اليابانية بأن الانتباه الياباني موجه الى مشكلة نقص الغذاء في بولندا وذلك ضمن توجهات السياسة الخارجية اليابانية للاعلان عن برنامج اوسع للمساعدات اليابانية تجاه بولندا. وتهدف السياسة اليابانية الجديدة الى المشاركة في مشروع المعونات المقترح بواسطة دول المجموعة الأوروبية تجاه بولندا والذي يقدر بحوالى ٦٠٠ مليون عملة أوروبية (ECU) أو حوالى ٦٠ مليارات لاسهام في دفع برنامج الإصلاح الاقتصادي في بولندا. والجدير بالذكر أن دول المجموعة الأوروبية قد قامت بالفعل بتقديم ٣٠٠ مليون (EC) وأن الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية قد وعدت بالتبرع بمبلغ ١٤٠ مليون (ECU) وتدبر الحكومة اليابانية الآن خطة لشراء المنتجات الزراعية في المجرثم تقوم بتقديمها الى بولندا وذلك بغرض مساعدة الدولتين في أن واحد. وتأتى هذه التطورات في السياسة الخارجية اليابانية وسط توقعات بزيادة الاهتمام الياباني بالأحداث والتطورات الأخيرة في شرق أوروبا وبعد الزيارة التي قام بها وفد برلماني بولندي لليابان في شهر مارس ١٩٨٩. ولقد شكلت وزارة الخارجية اليابانية لجنة (مجموعة عمل) داخل وزارة الخارجية اعتباراً من أكتوبر ١٩٨٩ يكون هدفها العمل من أجل مساعدة بولندا.

٣ - اليابان والمنطقة العربية :

اتجهت السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية بوجه عام والصراع العربي الإسرائيلي بوجه خاص الى محاولة التوازن والاعتدال بين الاطراف المختلفة داخل المنطقة العربية. ويتحدد الموقف الياباني تجاه المنطقة العربية بعاملين أساسيين : العامل الاول ويتركز حول موقف اليابان من الصراع العربي - الإسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية بصفة عامة . اما العامل الثاني فإنه يتعلق بمجموعة المصالح الاقتصادية اليابانية داخل المنطقة العربية .

اليابان والمشكلات السياسية العربية :

والمتتبع لموقف اليابان من الصراع العربي -

الإسرائيلي يجد أن اليابان تتجه بصفة عامة الى تدعيم المحاولات الرامية الى تحقيق السلام والاتجاه للتسوية السلمية للصراع . ومن ملاحظة التصريحات التي أعلنتها وزارة الخارجية اليابانية تجاه الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي فاننا نلاحظ أن الدبلوماسية اليابانية قد اعتمدت على عدد من المبادئ أهمها :
(١) أن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يكون سلاماً عادلاً ، شاملاً ومستمر .
(٢) أن تحقيق السلام بهذا المعنى يجب أن يتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة والقرارات المختلفة للجمعية العامة لحل ذلك النزاع .
(٣) تتادى اليابان بالانتماء للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ . كما تعارض اليابان أيضاً سياسة المستوطنات التي تتبعها إسرائيل .
(٤) تعترف إسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني - بما في ذلك حقهم في إقامة دولة مستقلة لهم وفي نفس الوقت فإن اليابان تعترف بحق إسرائيل في الوجود .
(٥) ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من القدس وأن أي سياسة إسرائيلية لضم القدس كما حدث بالنسبة لضم القدس الشرقية هي سياسة غير مقبولة .
(٦) أن الأمن المتكامل للمناطق المختلفة داخل المنطقة العربية يجب احترامها . ويجب الاهتمام بصفة أساسية بمسائل الأمن في المنطقة .
(٧) ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كطرف ممثل للشعب الفلسطيني في أي مباحثات للسلام في المنطقة .
(٨) تؤيد اليابان الاتجاهات الرامية الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .
ومن ناحية أخرى فقد مثلت حرب الخليج مثاراً هاماً لاهتمامات السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموماً طوال فترة الحرب الإيرانية - العراقية وما بعدها . و مرة أخرى فاننا نلاحظ أن جهود اليابان لانهاء الحرب قد جاءت في اطار الجهود الدولية وجهود الأمم المتحدة وتأتى منطقة الخليج على رأس اهتمامات السياسة الخارجية بالمنطقة العربية وذلك بالنظر لما تمثله هذه المنطقة من أهمية لمدادات البترول والطاق في اليابان حيث تقدر نسبة مساهمته به المنطقة في واردات البترول اليابانية الى حوالى ٦٠ ٪ . بالإضافة الى أن كل من مضيق هرمز والخليج العربي من بين الممرات المائية الحيوية في العالم والضرورية جداً لحماية المصالح الاقتصادية اليابانية . ولقد اتبعت اليابان سياسة تقليدية ازاء النزاعات الخارجية - مثل النزاع الإيراني العراقي - أساسها الاعتماد على

الولايات المتحدة الاميركية في تأمين مصالحها الاستراتيجية مما جعل الكثير من محلي السياسة الخارجية اليابانية يصفونها بالثبعية والسلبية في مواجهة مثل تلك المواقف . ولقد تغيرت تلك السياسة تدريجيا منذ عهد رئيس الوزراء « تاكاسوني » الذي حاول أن يجعل من اليابان قوة دولية تتمتع بالمكانة بين حلفائها ولكن بالنظر الى مايحده دستور اليابان من امتناع اليابان عن تقديم أي مساعدات عسكرية لاطراف متنازعة فإن موقف اليابان من الحرب الایرانیة - العراقية ظل محدودا بالمساهمات الاقتصادية سواء في مجال المشاركة في تمويل قوات حفظ السلام أو عن طريق دعم أي من الجانبين بالدعم المادي أو الفني والتكنولوجي وخصوصا في مرحلة ما بعد الحرب أو مرحلة التعمير .

ولقد اتجهت حكومة تاكيشيما الى اتباع تلك السياسة التقليدية تجاه العديد من مشكلات المنطقة العربية وخصوصا مشكلة الصراع العربي « الاسرائيلي » وكانت الحكومات اليابانية السابقة قد حافظت على مواقف اساسية تحقيق التوازن بين الجانبين العربي والاسرائيلي وعلى ذلك لم يدع السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لزيارة اليابان منذ أكتوبر ١٩٨١ والتي جاءت بدعوة من رابطة البرلمانيين للصدقة اليابانية العربية ، الا في أكتوبر ١٩٨٩ وبالنظر الى التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة فإن الانتفاضة التي عمت الاراضي الفلسطينية المحتلة وما اعلنه السيد ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم في جنيف في ديسمبر ١٩٨٨ من الاستعداد للاعتراف بالوجود الاسرائيلي واستعداد المنظمة للدخول في حوار مع جميع الاطراف من اجل التوصل لحل سلمي للقضية الفلسطينية قد جعل موقف السياسة اليابانية في موضوع حرج خصوصا بالنظر الى الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الياباني لاسرائيل في العام الماضي . وفي اطار السياسات المعلنة لليابان تجاه قضية الشرق الاوسط اهرب السفراء الستة المعتمدون في المنظمة (مصر - اسرائيل - الاردن - المملكة العربية السعودية - سوريا - تونس) والمجتمعون في القاهرة في ٢٥ يناير ١٩٨٩ عن قلقهم بسبب عدم اعراز تقدم كاف في عملية السلام في الشرق الاوسط رغم التطورات الايجابية التي حدثت منذ نهاية العام الماضي . كما أكد المجتمعون على اهمية قيام اليابان بدور ايجابي في عملية السلام وان ذلك يمكن تحقيقه من خلال مواصلة حوار سياسي على مستوى عال بين العرب والاسرائيليين فضلا عما يمكن أن تقوم به اليابان من تقديم المساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطيني والدول

المعنية في المنطقة » وتشير عبارة الدول المعنية في بيان السفراء الى ان هذه العزلات قد تشمل كلا من مصر وسوريا والاردن واسرائيل . ويخصوص الموقف في لبنان اعان السفراء المجتمعون عن ملهم في اثناء القتال في لبنان بامر وقت ممكن وان مسألة تحقيق المصالحة الوطنية في لبنان يجب أن تكون من خلال اللجنة الثلاثية التي وافق عليها مؤتمر القمة العربي الاخير .

اما على مستوى السلوك الفعل فقد دعت حكومة اليابان الرئيس ياسر عرفات لزيارة اليابان في اكتوبر ١٩٨٩ ولاول مرة منذ دعوته من جانب جمعية الصداقة اليابانية العربية في اكتوبر ١٩٨١ . وطلب عرفات في اجتماعه مع رئيس الوزراء الياباني « كايو » بدور سيسي اكبر لليابان في قضية السلام في الشرق الاوسط . ولعل عرفات ان لليابان صوتا في الولايات المتحدة الاميركية واوروبا والصين والدول الاشتراكية وفي بلدان الشرق الاوسط بوجه خاص . وقد رئيس الوزراء الياباني بأن ذلك يتفق مع السياسة اليابانية الرامية الى القيام بدور سياسي في السياسات الدولية بوجه عام . وأضاف أنه فيما يتعلق بقضية السلام في الشرق الاوسط ، فإن اليابان مستعدة للقيام بدور سياسي ايجابي .

وحول عملية السلام في الشرق الاوسط طالب رئيس الوزراء كايو الرئيس عرفات بالتمسك بالسياسة الواقعية والمعتدلة لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائمة على نفي الارهاب والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود كما ارب عن تقديره لبيان الرئيس عرفات الذي يحتوي على هذه السياسة في ديسمبر عام ١٩٨٨ في جنيف وقال كايو « اننا نلعب دورا سياسيا . وهذه سياسة صائبة . » ومن ناحية اخرى ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية مدعوة لمساندة الحوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين في النحو الذي اقترحه الرئيس مبارك « وحدد » كايو الموقف الياباني تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط من ان حكومتها تساند اقتراح الرئيس مبارك . وفي هذا الاطار فقد اقترح الرئيس عرفات هيئة استشارية دائمة او لجنة مشتركة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اليابانية وذلك على ثلاثة مستويات (رؤساء الدول - المستوى الوزاري - المستوى التنفيذي) . وجاء رد « كايو » انه من الجوهري تدعيم الحوار السياسي بغض النظر عن الشكل الذي يمكن ان يتم به وصادر « كايو » تعليماته الى المستوى التنفيذي لمخاطبة ذلك الاقتراح .

ولقد جاء موضوع المساعدات اليابانية للفلسطينيين من بين الموضوعات الرئيسية في مباحثات عرفات - كايو وطلب عرفات من كايو الدعم الاقتصادي والفني (العلم والتكنولوجيا) خصوصا بعد تحقيق استقلال

فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية . وجاء رد « كايو » على تصريحه أن اليابان تقوم بالفعل بتقديم المساعدات للفلسطينيين من خلال وكالة الإغاثة والتشغيل للاجئين التابعة للأمم المتحدة وأيضاً من خلال برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة لمساعدة الفلسطينيين وكانت اليابان والتي تعتبر الدولة الثانية في تقديم العون من خلال وكالة غوث اللاجئين قد قامت بمحادثتين أساسيتين : الأولى وهي إنشاء صندوق للتنمية الياباني - الفلسطيني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشفة الغربية ومنطقة غزة . وقد قدمت الحكومة اليابانية مساعدات لهذا الغرض بلغت مليون دولار أمريكي . الثانية هي إنشاء مدرسة جيسن الابتدائية والأعدادية للبنين في مخيم اللاجئين الفلسطينيين التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الأردن كما تقوم اليابان حالياً بالمساهمة في إنشاء مدرسة للبنات .

وفي إطار المحادثات التي أجراها عرفات في طوكيو دارت المناقشات مع وزير الخارجية الياباني « تارونا كاياما » . وأوضح كاياما خلال الاجتماع أن هناك سببين لدعوة الرئيس عرفات لزيارة اليابان . الأول وهو إثبات رغبة الحكومة اليابانية في القيام بدور إيجابي في قضية السلام في الشرق الأوسط . والثاني هو أن هذه الدعوة تعبير عن تقدير الحكومة اليابانية للسياسة الواقعية والمتعددة لمخطة التحرير الفلسطينية وأيضاً بالنظر إلى تصاعد الوزن النسبي للمنظمة دولياً كطرف متفاوض مسئول وأوضح كاياما سياسة حكومته في تأييد السلام الشامل وضرورة تمثيل الفلسطينيين في كل عملية سلام بما في ذلك حضور المؤتمر الدولي . ومن ناحية أخرى أعرب كاياما أنه على الرغم من أهمية فكرة السلام الشامل إلا أن المنطقة لا أن اليابان تؤيد سياسة الخطوة خطوة . وفي هذا الإطار فإن الحكومة اليابانية ترى أن الانتخابات هي على الأقل خطوة إلى الامام حتى بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية . ودعا وزير الخارجية الياباني منظمة التحرير الفلسطينية للموافقة على هذه الفكرة . وأوضح عرفات أن للمنظمة خبرة سيئة في الانتخابات حيث أنه في عام ١٩٧٦ جرت انتخابات بلدية في الأراضي المحتلة . ورغم معارضة المعادين لعرفات وافق هو شخصياً على تلك الانتخابات . وكانت النتيجة أن ٩٦ شخصاً من ١١٦ كانوا على قائمة منظمة التحرير الفلسطينية وهؤلاء الستة والتسعون كان مصيرهم النفي والسجن والقتل والإقالة . وأضاف عرفات أن هذا الخطأ لا يجب أن يتكرر مرة أخرى . وأوضح من وجهة نظر الرئيس عرفات أن خطوة الانتخابات وإن كانت خطوة مقبولة إلا أنها لا يمكن أن تتم في الظروف الحالية بطريقة عادلة .

وجاء رد الفعل الياباني حول موضوع الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي أن الحكومة اليابانية ترى أن النقطة الجوهرية في الوقت الحاضر هي كيفية التخفيف من عدم الثقة المتبادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين . وللتقليل من أزمة الثقة هذه فإن الحكومة اليابانية ترى أن هناك ثلاث مسائل أساسية هي :

(١) أن البدء في الحوار هي مسألة عاجلة .
(٢) أن الجانب الإسرائيلي مدعول للاعتراف بحقيقة أن أي تسوية سلمية بدون منظمة التحرير الفلسطينية هي أمر غير واقعي .

(٣) أن إسرائيل مطالبة بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الطرف المفترض وأن المنظمة بدورها هي خلاصة المباحثات التي أجراها عرفات في طوكيو خلال أكتوبر ١٩٨٩ . وما أوصحت عنه مواقف الحكومة اليابانية بخصوص الاعتماد بضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية والآثار التي تركتها الانتفاضة والتحول في الموقف الفلسطيني بصفة عامة خلال العامين السابقين .

والجدير بالذكر أن مواقف الحكومة اليابانية هذا قد بدأ في الانقراض عن نفسه تدريجياً حيث أعلن وزير الخارجية الياباني « تارونا كاياما » في خطاب القاه بمناسبة ذكرى اليوم العالمي الثاني عشر للأمم المتحدة للتضامن مع الشعب الفلسطيني والذي عقد في طوكيو السادس من ديسمبر ١٩٨٩ من ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأن حكومته تعزم على أن تقوم بدور أكثر إيجابية من أجل حل القضية الفلسطينية وأيضاً على مواصلة تقديم أكبر مساعدة ممكنة للشعب الفلسطيني ولاتمنى جميع هذه التصريحات أن اليابان قد اعترفت رسمياً بالسياسي ياسر عرفات كرئيس للدولة الفلسطينية حيث أن دعوته لزيارة اليابان (١ - ٤ أكتوبر ١٩٨٩) قد جاءت بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذي أكدته صيغة توجيه الدعوة وأيضاً الخطاب الذي القاه وزير الخارجية الياباني أمام اليوم العالمي الثاني عشر للأمم المتحدة للتضامن مع الشعب الفلسطيني والسابق الإشارة إليه أعلاه .

ب - الميزان التجاري بين العرب واليابان :

سجل الميزان التجاري بين العرب واليابان في أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب فائضا لصالح العرب بلغ ١٦٦٧٤ مليون دولار ، ٨٨٠٩ مليون دولار ، ١٠٩٠٧ ملايين دولار ، وهذا الفائض التجاري للعربي يعد ملحا ثابتا منذ فترة طويلة للتجارة بين العرب واليابان ، ويعود ذلك للواردات اليابانية الكبيرة من النفط من الاقطار العربية وبخاصة من اقطار الخليج ولى مقدمتها السعودية والامارات .

ج - المساعدات الاقتصادية اليابانية للعرب :

من بين مساعداتها الاقتصادية الخارجية قدمت اليابان مساعدات اقتصادية لعدد من الاقطار العربية ، وقد تلقت مصر خلال الفترة من ٨٣ - ١٩٨٧ نحو ٤٧٤,٥ مليون دولار ، وتلقى السودان من اليابان مساعدات قيمتها ٧٧,٧ مليون دولار عام ١٩٨٧ ، وتلقت سورية والعراق بالترتيب في نفس العام مساعدات يابانية بلغت ٤٥,٧ مليون دولار ، ٧٠ مليون دولار . كذلك يحصل الاردن على بعض القروض المصدرة من اليابان . كما تقدم اليابان مساعدات فنية للعراق في مجال الصناعات الكيماوية والدوائية وايضا تساعده في تمويل الصادرات . كذلك فانها تساعد الاردن في مجال الخدمات .

د - علاقات اقتصادية أخرى :

فازت الشركات اليابانية بعقود تنفيذ اعمال ضخمة في الوطن العربي في فترة فورة الانشاءات والاستثمارات التي أعقبت ارتفاع اسعار النفط واستمرت حتى منتصف الثمانينات ، وقد تركزت العقود التي حصلت الشركات اليابانية عليها في العربية السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين ومصر والمغرب وتونس والسودان .

كذلك يبلغ الاستثمار الياباني المباشر في الوطن العربي نحو ملياري دولار تمثل نحو ١,٤ ٪ من اجمالي الاستثمارات اليابانية في الخارج ، وتتركز الاستثمارات اليابانية في الوطن العربي في السعودية والكويت اللتين استقبلتا حتى عام ١٩٨٧ استثمارات يابانية قيمتها نحو ١٣٦٢ مليون دولار تمثل نحو ١ ٪ من اجمالي الاستثمارات اليابانية في العالم المتراكمة منذ عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٨٧ .

كذلك فان اقطار الفاتنض العربية بدأت في استثمار جانب من اموالها لدى اليابان في السنوات الاخيرة بعد ان كانت مجالات الاستثمار واسواق المال الغربية تستأثر بالاموال العربية في السابق .

٤ - العلاقات الاقتصادية

بين اليابان والعرب

١ - التجارة :

يعد الوطن العربي في مجموعة ثاني اهم شريك تجاري لليابان بعد الولايات المتحدة مباشرة ، في حين تعد اليابان اهم شريك تجاري للوطن العربي . وقد بلغت الصادرات العربية لليابان في أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ٢٧٧١٢ مليون دولار ، ١٧٣٤١ ، مليون دولار ، ١٨٧٥٦ مليون دولار ، ويعود الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات العربية لليابان الذي بلغت نسبته ٢٧,٤ ٪ عام ١٩٨٦ بالمقارنة بعام ١٩٨٥ الى انخفاض اسعار النفط بشكل كبير عام ١٩٨٦ ، حيث انه يمثل الغالبية الساحقة من الصادرات العربية لليابان . وقد بلغت نسبة الصادرات العربية لليابان من اجمالي الصادرات العربية في أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ٢٤,٨ ٪ ، ٢٠,٤ ٪ ، ١٩,٦ ٪ ، في حين بلغت نسبة الصادرات العربية لليابان من اجمالي الواردات اليابانية في الأعوام المذكورة بالترتيب نحو ٢١,٢ ٪ ، ١٢,٦ ٪ ، ١٢,٤ ٪ .

وتعد السعودية والامارات والكويت وعمان وقطر والعراق والبحرين بالترتيب اهم الاقطار العربية المصدرة لليابان ، ويعد الوطن العربي في مجموعه ثاني اهم مصدر لليابان .

اما الواردات العربية من اليابان فقد بلغت في أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ١١٠٣٨ مليون دولار ، ٨٥٣٢ مليون دولار ، وقد انخفضت الواردات العربية بدورها بتأثير انخفاض اسعار النفط وحصيلة العرب من تصديره وبالتالي قدرتهم على تمويل الواردات . وقد بلغت نسبة الواردات العربية من اليابان من اجمالي الواردات للعربية في أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ١١ ٪ ، ٩,٥ ٪ ، ٨,٤ ٪ ، في حين بلغت نسبة واردات العرب من اليابان من اجمالي الصادرات اليابانية في الأعوام المذكورة بالترتيب نحو ٦,٢ ٪ ، ٤ ٪ ، ٣,٤ ٪ .

وتتكون الواردات العربية من اليابان في مجموعها من السلع الصناعية ولى مقدمتها السيارات والآلات والمعدات والاجهزة الكهربائية .

وتعد السعودية والامارات والعراق والكويت ومصر وليبيا وعمان اهم الاقطار العربية المستوردة من اليابان . ويعد الوطن العربي في مجموعه سادس اهم مستورد من اليابان .

جدول رقم (٨)
التجارة العربية مع اليابان

القيمة بالمليون دولار						
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
٧٨٤٩	٨٥٣٧	١١٠٣٨	١٢٢٣١	١٤٦٣٩	١٦٤٠٢	١٦١٦١
واردات العرب من اليابان						
نسبة واردات العرب من اليابان من اجمالي الواردات العربية						
٪ ٨,٤	٪ ٩,٥	٪ ١١	٪ ١١,٢	٪ ١١,٨	٪ ١١,٧	٪ ١٢
نسبة واردات العرب من اليابان من اجمالي الصادرات اليابانية						
٪ ٣,٤	٪ ٤,٠	٪ ٦,٢	٪ ٧,٦	٪ ١٠	٪ ١١,٩	٪ ١٠,٧
١٨٧٥٦	١٧٣٤١	٢٧٧١٢	٣٠١٨١	٢٩٨٩٣	٣٥٥٧٧	٤١٢٤٧
صادرات العرب لليابان						
نسبة صادرات العرب لليابان من اجمالي الصادرات العربية						
٪ ١٩,٦	٪ ٢٠,٤	٪ ٢٤,٨	٪ ٢٣,٥	٪ ٢٢,٣	٪ ٢١,٨	٪ ١٩
نسبة صادرات العرب لليابان من اجمالي الواردات اليابانية						
٪ ١٢,٤	٪ ١٣,٦	٪ ٢١,٢	٪ ٢٢,٢	٪ ٢٣,٦	٪ ٢٧,٠	٪ ٢٨,٩
١٠٩٠٧٠	٨٨٠٩	١٦٦٧٤٠	١٧٢٥٠٠	١٥٢٦٤٠	١٩١٧٥٠	٢٥٠٨٦٠
الميزان التجاري للوطن العربي مع اليابان						

جمعت وحسبت من المصدر : Direction of Trade Statistics Yearbook 1988

رابعاً - جمهورية الصين الشعبية

العالم وقد حققت هذه الحركة انجازات هامة في المجال الاقتصادي ومجال العلاقات الخارجية والانفتاح على العالم الخارجى وخاصة مع الغرب وأبرز هذه الانجازات ماوضحه التقرير الصادر عن مكتب الإحصائيات الصينية الرسمية في عام ١٩٨٧ والذي يؤكد ان اجمالي الناتج القومى شهد نمواً بنسبة ٩,٤ في عام ١٩٨٧ ووصل الى حوالى ٢٩٥ بليون دولار امريكى في السنة ذاتها - مما يجعل الاقتصاد الصينى يحتل المرتبة الثامنة في العالم من حيث الحجم كما ارتفعت نسبة الانتاج الصناعى بزيادة قدرها نحو ١٦,٥ في حين بلغت نسبة الزيادة في الناتج الزراعى حوالى ٤,٧ .

وكان التركيز في الماضى على « الإصلاح الاقتصادى » فمن ناحية كانت هناك حاجة ماسة لتأمين الظروف السياسية لكي يتفرغ الجناح الاكثر تفتحاً داخل الحزب لعملية اسقاط عصابة الاربعة ومن ناحية اخرى فإن الاهتمام بالجانب الاقتصادى يجعل الغالبية العظمى من المواطنين مستعدة للانكشاف حول القيادة بسبب المصلحة المادية ومع ذلك فإن الجيل الذى ترعرع في عهد الانفتاح كبر مع الزمن وصار يطالب بتوسيع « الانفتاح » وسحب نمط الليبرالية الشريجة من الاقتصاد الى السياسة فرأى الطلبة انه بعد مرور ١٣ عاماً على اسقاط عصابة الاربعة يجب الشروع فوراً في المطالبة باصلاح الاوضاع السياسية التى بدأت تتعكس سلبياً على برنامج الإصلاح الاقتصادى وطلبوا بسقوط الديكتاتورية وبالديمقراطية وبحق ممارسة الحريات العامة وشهدت الصين في عام ١٩٨٧ أول حركة شعبية من أجل الديمقراطية قادها شباب الجامعات في بكين وهنا بدأ دنج تشاوپينج يشعر بالخطر على نهج التحديثات فهذه لابد وان تأخذ في نظره بالاعتبار الواقع السلطاني لبلاد تجاوزت المليار نسمة ومن ثم اعتمد أسلوب المظاهرة البيروقراطية والعقاب البوليسى ومقاومة كافة الدعوات التى ارتفعت في المجتمع خاصة في اوساط

كان عام ١٩٨٩ بالنسبة للصين عاماً متقللاً بالمشكلات والتحديات سواء فيما يتعلق بالاضعاف الداخلية أو العلاقات الخارجية . فعلى امتداد مايقرب من شهرين شهدت البلاد واحدة من اكبر المواجهات من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان بين نظم ما بعد « ماو » الذى لم يتوان عن الظهور بمظهر ليبرالى طوال العقد الاخير وبين الشعب الصينى بغالبية فئاته من الطلبة والمتقنين والعمال . ولعبت لمبت المظاهرات دور المحر للآزمة العقائدية والايديولوجية داخل المجتمع الصينى حول الاسلوب الامثل الذى ينبغي ان تنتهجه الصين في معركتها من أجل التحديث . وامتد ذلك الصدد الذى أحدثته داخل المجتمع والحزب الى صفوف القيادة نفسها . وإذا كانت العناصر المتشددة والمحافظة نجحت في حسم المواجهة لصالحها باستخدام القمع العسكرية الذى راح ضحيته مئات الآلاف فإن حكم هذه الفئة دخل مرحلة جديدة هي مرحلة فقدان الشرعية وانقطاع التعاون مع الجيل الصينى الجديد . فالحضبة الرئيسية حالياً إذن ليست فقط مسألة التفهيم السياسى الى البربرية وإنما هي مجموعة الضغوط والتحديات التى سوف يمتعين على النظام القائم مواجهتها في السنوات القادمة بما يحدد ليس فقط مصير نهج الاصلاح التحديثى للصين ولكن ايضاً قدرة السلطة على الاستمرار في ادارة شؤون البلاد .

١ - الصين وتجربة التحديث الاشتراكى :

تنتهج الصين منذ قرابة عشر سنوات ما أصبح يعرف بسياسة التحديث الاشتراكى وتستهدف هذه الحركة التى قادها الزعيم الصينى دنج تشاوپينج الاصلاح السياسى والاقتصادى لسار الاشتراكى وذلك بهدف تحديث الصين وإقحام تحديات العصر والانفتاح على

بينما رأى فيه المثقفون بطلا وخلق منه الطلبة اسطورة وكان نبا وفاته الحجة التي تذرع بها الطلبة للقيام بالانقلابات والفرصة الذهبية للتعبير عن سخطهم ضد النظام .

على صعيد آخر جاء تحرك الطلبة في وقت تتسع فيه رقعة السخط الشعبي في مختلف القطاعات للعمال متذمرين لضالة اجورهم وللفساد المستشري على اعلی المستويات بين القيادات الحزبية والاخرى الحاكمة وفي كل المجتمع الصيني . فضلا عن زيادة نسبة التثخيم التي وصلت الى ٢٦ ٪ في بعض المدن والتدهور الاقتصادي وانتشار البطالة . والمثقفون ساخطون لتراجع الزعيم الصيني دنج تشاوپينج في الشهور الاخيرة من الاصلاحات الاقتصادية وكانت كلمة دنج قد مالت لصالح الجناح المتشدد من الحرس القديم الذي تماظم بفوزه في مؤتمر الحزب الشيوعي الذي عقد في ابريل الماضي - والذي اتخذ قرارا بعدم الاسراع في خطوات الاصلاح الاقتصادي الداخلي والتخلي من المرونة تجاه الانفتاح السياسي وعودة المركزية في الحكم وقمع المناقشات السياسية .

وامم الفلاحون قمصود سخطهم راجع لانخفاض سعر الحبوب ولأن الدولة لم تدفع للكثيرين منهم ثمن الحاصلات الزراعية واضطر نحو ٥٠ مليون مزارع للفوزح من القرى الى المدن بحثا عن العمل خالفين أزمة بطالة خطيرة وأزمة غذاء وبصفة عامة فإن الشعب بأكمله أصبح يقلقه اتساع الهوة بين الفقراء والاغنياء وخاصة بعد أن أفرز الانفتاح الاقتصادي طبقة جديدة من « المليونيرات الحمر » .. وأصبحت القطاعات الرئيسية في المجتمع تشعر بخيبة أمل تجاه القيادة الحالية للحزب كما أفرز الانفتاح هراعا وانقساما واضحين بين العناصر المؤيدة لخطط الاصلاح والعناصر الاخرى المناهضة له هذا فضلا عن الاحساس بالفراغ في الزعامة السياسية في مرحلة ما بعد وفاة دنج . ولذلك فقد وضع الطلبة على رأس مطالبهم ضرورة أن يكشف قادة الصين وأعضاء الصف الاول عن كل المزايا والمخصصات السرية التي يحصلون عليها .

يتضح من ذلك أن العوامل التي فجرت مظاهرات ابريل ليست مجرد العوامل السياسية وحدها وإنما تتدخل فيها الضغوط الاجتماعية والضائقة الاقتصادية كذلك لعب اقتراب موعد زيارة جورباتشوف الرسمية لحضور لقاء القمة الصيني السوفيتي في بكين (والمقرر عقده في ١٥ ابريل) دورا هاما في اطار التعجيل بالاندلاع الحركة الاحتجاجية الطلابية . وجورباتشوف هو زعيم « الجلاسنوست » و « البريسترويكا » تلك الرموز التي يتابعها الطلبة في الصين باعجاب واضح كما يتابعون ما

المثقفين والعلماء وحتى في داخل الحزب نفسه تطالب بالاصلاح السياسي الذي يقوم على اساس القواعد الديمقراطية بما يوفر نهضة شاملة للبلاد في اطار مناح صحي .

الى جانب هذه الصعوبات الخاصة بضرورة التحول الى الاخذ باصلاحات سياسية موازية للاصلاحات الاقتصادية ظهرت عدة اشكاليات في اطار حركة الاصلاح التي اعتمدها دنج وأقرها قادة الحزب والدولة تتعلق بالقدر الممنوح من الحرية الاقتصادية وارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين بدرجة تفوق معدل الزيادة في الانتاج ومن هنا بدا المجتمع الصيني يمانى من العديد من المتناقضات التي ولدتها حركة الانفتاح الاقتصادي ازاء الجمود الهيكلي للاقتصاد ومؤسسته IM- PERFECTIONS STRUCTURAL فظهرت امراض الفساد والتهريب والسوق السوداء والبطالة .

يتضح إذن أن النظام الصيني رغم كل محاولات الاصلاح التي استحدثها دنج لم يعد قادرا على استيعاب المتغيرات واحتواء التيارات المتناقضة ففشل في الجمع بين الاصلاح الاقتصادي والاصلاح السياسي والاجتماعي وهجز عن احتواء الدينامية الاجتماعية التي ولدتها عشر سنوات من الانفتاح . هذه الدينامية تجمعت في الاوساط الطلابية وسرعان ما امتدت الى غالبية الاوساط الاجتماعية كما ضربت السلطة نفسها فانقسمت على نفسها مابين مؤيد ومعارض لاستمرار تطبيق خطط الاصلاح على ذات النهج وب نفس الايقاع . ورأى دنج ان تطبيق الاصلاحات السياسية التي تطالب بها النخبة الطلابية صعبة التحقيق على ادارة الحزب الشيوعي فاكتفى في المؤتمرات الحزبية بالاسراع بوصول وجوه جديدة وبالقضاء قدامى الرفقاء الحزبيين .

الى جانب هذه المقدمة الموجزة حول الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي تشهده الصين في المرحلة الاخيرة من تاريخ تطورها للاخذ بنهج التحديث الاشتراكي يتضح ان هناك مجموعة من الاسباب والعوامل التي ساهمت بصورة مباشرة في اندلاع حركة الاحتجاج الطلابية يمكن عرضها فيما يلي :

اسباب اندلاع حركة الاحتجاج الطلابية قد علمت الاحداث :

بدأت المظاهرات الطلابية في اعتقاب وفاء هويواينج في ١٥ من ابريل الماضي (٧٢ عاما) سكرتير عام الحزب الشيوعي الصيني السابق الذي طرد من منصبه لعدم وبقوه يحزم في مواجهة المظاهرات الطلابية بالديمقراطية في عام ١٩٨٧ واعتبره المتشددون في الحزب ليبراليا أكثر مما ينبغي إذ سمح للأفكار الغريبة بالانتشار بين الطلبة

يجرى في بولندا والمجر من تغيرات في الفكر الاشتراكي والتحرير السياسي الامر الذي يتضح من لقاات الطلبة وشعاراتهم اثناء المظاهرات بما يؤكد وعلى الطلبة ببدء تحطيم بلادهم سياسيا عن سائر الكتلة الشرقية . فلم يكن من العجب اذن ان يرفع المتظاهرون في سلوفاكيا « تيان ان مان » صور جورباتشوف وان يطالب هؤلاء بـ « جورباتشوف صيني » يقرن الاصلاحات الاقتصادية بالاصلاحات السياسية ويدخل بعض الديمقراطيين الى النظام الصيني . واغلب الظن ان للطلاب الصينيين قد راوا في موعد لقاء القبة الصيني السوفيتي فرصة مهياة لاهراج القيادة الصينية ودرئها عن محاولة التدخل لقمع الحركة الاحتجاجية .

اسباب فشل الحركة الطلابية :

بالنظر الى الانتصار السريع الذي حققته السلطة فيثور تساؤل رئيسي حول اسباب ذلك . وفي تقديرنا ان الانهيار السريع للحركة الطلابية يجد تفسيره في الضغوط العامة التالية :-

(١) عدم تبلور واضح ومتكامل للحركة الطلابية يشمل الاهداف والنموذج الامثل للديمقراطية في اطار رؤية شاملة . فالشعارات التي رفعها الطلبة بلغت درجة من العمومية التي لاتسمح للرأي العام الصيني بالانقسام حولها والدفاع عنها الا على نحو مؤقت . وبالنظر الى الفوضى الذي احاط بالرؤية التي تشمل هذه الشعارات وهي الحرية والديمقراطية والاصلاح فانها كانت تعني تغيرا واصلاح النظام القائم بكامله دون معرفة الشكل المقابل له بصورة محددة .

وفي المقابل بدت الدولة الصينية ومؤسساتها الرئيسية قابلة للحفاظ على الحد الأدنى من التماسك والمصادفة . فهناك نحو ٤٧ مليون صيني ينتسبون الى الحزب الشيوعي الصيني ويعملون في خدمة النظام واجهزته حتى وان يكن بعضها غير مفيد اقتصاديا . وهناك مئات الاف من المجندين والمنتمين الى المنظمات المهنية والشبابية التابعة للحزب .

(ب) عجزت الحركة عن احداث انشقاق كبير في السلطة واستثماره بصورة مناسبة يؤدي الى تعطيل قوة مؤسسة الجيش والحزب . وهذا مادي فيما بعد الى ان تنقض المؤسسة المذكورة على الحركة وان تصفيتها بسهولة .

(جـ) اخطأ الطلبة في تقدير فاعلية ودعم التأييد الدولي الخارجي فرغم التأييد الاعلامي الكثيف الذي اظهرته الدول الغربية الا ان ذلك لم يكن مقرونا بخطوات جذرية ضد النظام الحاكم وما ان اعلن عن انهاء التمرد حتى اعربت واشنطن وبعض الدول

الاروبية واليابان عن موقف متراجع عبر تصريحها بانها مضطرة للتعامل من الان فصاعدا مع الحكومة القائمة والتي تمسك بزمام الامور . وهكذا فان الضغط الغربي السياسي او الاقتصادي كان دون المستوى الاستراتيجي المتوقع بما يتبع حركة الطلاب استخدامهم في سراعها مع السلطة الحاكمة .

(د) اعتدلت سياسة السلطة ابان الاحداث وفي اعقاب عملية القمع العسكري خطايا يؤكد على اهمية الاصلاح الاقتصادي ويشدد على الطابع الوطني الداخلى لعملية الاصلاح الى ان الحركة كانت خاضعة لمؤثرات اجنبية . وقد ظهر ان ذلك الخطاب لايزال قادرا على تعبئة الرأي العام الصيني ضد « الامبريالية » على الرغم من كافة مظاهر الانفتاح والليبرالية التي عرفتها الصين خلال العقد الاخير .

٢ - الصين والعالم الخارجي :

١ - السياسة الخارجية الصينية والابعاد الدولية لحركة الديمقراطية :-

تأتي الصياغة الجديدة للسياسة الخارجية الصينية ابان الثمانينات على نحو مغاير لما كان يميزها خلال مرحلة السبعينيات والتي قامت على اساس توجهات مختلفة ابرزها كان السعي من اجل ايجاد تقارب وعلاقات متوازنة مع دول الغرب للرأسمالي دون الوصول بالضرورة الى مرتبة الحليف العسكري . وهدد المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني في جلسته التي عقدت في نهاية اكتوبر ١٩٨٧ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تضمنت اعادة ترتيب اولويات السياسة الخارجية الصينية على النحو التالي :

- التأكيد على سياسة الصين الخارجية المستقلة .

- اعادة صياغة المبادئ الخمسة للتعيش السلمي كأساس للعلاقات الصينية مع كافة الدول (بما في ذلك الاتحاد السوفيتي) .

- وضع حد للحملة الطويلة المناهضة للهيمنة السوفيتية .

والواضح من خلال الممارسات الصينية على الصعيد السياسي الدولي خلال السنوات الاخيرة الماضية مجموعة من الملامح الاساسية ابرزها موجزة فيما يلي :

- انتهاز اسلوب براجماتي على حساب النهج القلائسي الذي سلك الممارسات الصينية خلال عهد ماوتسي تونغ والفترة الانتقالية التي تلت وفاة ماو مباشرة . وبرز معالم تلك البراجماتية ان الصين تسعى

من خلال سياستها الخارجية الى الاقادة واستغلال كافة الاوراق المتاحة في علاقاتها الدولية والاقليمية بما يحقق لها اقصى قدر من المنفعة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية . في الوقت نفسه تؤكد رفضها ان تكون مجرد ورقة يمكن استخدامها في علاقات القوتين العظميين .

ويتفق مع تلك السمة الجديدة تخلي الصين عن التصنيف المبسط للدول والقوى السياسية والذي يقسم الدول عامة الى دول صديقة واخرى معادية واستحدثت الصين نظرة جديدة مؤداها انه لا يوجد اصدقاء بشكل شامل او اعداء بشكل مطلق وبدات في التركيز على فتح المجال امام كسب الاصدقاء الجدد والتوسع في العلاقات الثنائية مع كافة الدول .

- التقليل من حدة التركيز على الایدیولوجیة
فاصبحت الصين تدرك ان الانتماء السياسي لدولة او حزب ما ليس امرا يعتد به اذا كان هذا التحالف لا يحقق لها مكاسب محددة او مصالح خاصة .

- التأكيد على شعار جديد بان الثورة ليست للتصدير
هو ابرز سمات السياسة الخارجية الصينية خاصة ازاء دول العالم الثالث .

وقد تجسدت التغيرات في السياسة الخارجية الصينية في العديد من الشواهد والوقائع الاخيرة ابرزها في المرحلة الراهنة التقارب الصيني السوفيتي وفي مراحل سابقة التعامل مع الاحزاب الشيوعية غير المألوفة في فرنسا والغرب والتقارب في العلاقات مع دول جنوب شرق اسيا وأفريقيا . وتهتم الصين حاليا بفتح كافة الابواب امام تدفق رؤوس الاموال والتكنولوجيا من الدول الأوروبية الغربية والشرقية على حد سواء ومن امريكا واليابان .

ومع اندلاع احداث الحركة الاحتجاجية الطلابية فقدت الصين قسطا وافرا من المصداقية والثقة الدولية التي سعت لاكتسابها تدريجيا خلال العقد الماضي فخلال دقائق معدودة كانت وكالات الانباء قد تناقلت تقارير مفصلة تشمل وصفا كاملا لمذبحة بكين . والاهم ان سيل رؤوس الاموال والتكنولوجيا وكذلك الاشخاص والزوار المتجهين الى الصين توقف مباشرة مع توالي اجراءات المقاطعة المالية والدبلوماسية ودفق ذلك بالقيادة الصينية لان تختمت الدورة الرابعة للبرلمان بتأكيد رغبتها في اعطاء الاولوية للتحديث واستمرار السياسات اصلاحية في المجال الاقتصادي . كما اكدت القيادة الجديدة اهتمامها الخاص بای بوادر للثورة في علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان .

وبصفة عامة اثارت احداث القمع العسكري حملة واسعة من الاستنكار ومظاهرات الاحتجاج في كافة

عواصم العالم وتغلبت النزعة الانسانية على ردود الفعل الغربية والعالمية على حد سواء . ورغم ان هذه النبرة ظلت مستمرة في التعامل الغربي مع القيادة الصينية الجديدة ظهرت ايضا بوادر خلال النصف الاخير من العام تشير الى حدوث انشقاق واضح داخل الراي الغربي على المستوى الشعبي او الرسمي بشأن كيفية التعامل مع الصين والاستمرار في فرض العقوبات الاقتصادية عليها وهو مايكلف الغرب خسائر واضحة . وانحصرت ابعاد ذلك الانقسام في اطار تبلور موقفين رئيسيين . الرؤية الاولى ترى في موقف السلطة الصينية من الاضطرابات نوعا من الممارسة للسيادة الوطنية ومن ثم فان فرض العقوبات الاقتصادية يعتبر تدخلا في شؤون الصين الداخلية . وعلى الجانب الثاني كان هناك دعاء النظر الى الواقعة على انها قضية تتعلق بحقوق الانسان وبان الصين قد سمحت بمنتهى القوة والاستعلاء تلك الحقوق العامة والحریات الاساسية لدى المجتمع الدولي والغربي .

وترافق مع تطور ذلك الجدل ظهور بوادر واضحة تؤكد على التراجع في المواقف الامريكية والغربية ازاء تلك القضية والحرص على راب الصدع في العلاقات مع بكين . ويمكن رصد ابعاد التطور الذي طرأ على مواقف القوى الرئيسية في النظام الدولي ازاء احداث الحركة الطلابية على النحو التالي :

(١) الموقف الامريكي :-

شهدت المرحلة الاولى للاضطرابات التزام الولايات المتحدة موقفا حذرا فاكثفت بتأييد مشروعية الحقوق والمطالب التي نادى بها الطلبة الصينيون غير انه مع تصاعد اعمال القمع العسكري تجاوزت واشنطن حدود هذا الموقف باعلانها فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الصين . ففي ٦/٨ اصدر الرئيس الامريكي جورج بوش قرارا بوقف المبيعات الامريكية من الاسلحة والمعدات العسكرية الى الصين والتي تبلغ قيمتها ٦٠٠ مليون دولار وكذلك وقف الزيارات للمسؤولين العسكريين من البلدين والسماح للطلبة الصينيين الدارسين بالولايات المتحدة بعد اقامتهم اذا طلبوا ذلك . والقرار الذي اتخذته واشنطن وان شئت ان يؤثر على اربع صفقات عسكرية للصين وهي :

- صفقة لتقديم المساعدات والتكنولوجيا لبناء مصنع لاذخيرة للدفعية عيار ١٥٥ مم تم ابرامها في اكتوبر عام ١٩٨٥ وقيمتها حوالي ٣٨ مليون دولار .

- صفقة لتوريد ٥٥ طاقم معدات طيران لتحديث الانظمة الالكترونية للطائرات المقاتلة الصينية من طراز ف - ٨ تم ابرامها في ١٩٨٦ وقيمتها ٥٥٠ مليون دولار .

وكان من المقرر شحن هذه المعدات في اواخر العام ١٩٩٠ .

- صفقة لتوريد ٤ زوارق مضادة للغواصات من طراز د إم كيه ٤٦ ، للبحرية تم ابرامها في فبراير ١٩٨٦ وقيمتها ٨,٥ مليون دولار .

- صفقة لتوريد اربعة اجهزة رادار ارضية لرصد مواقع مدفعية الاتحاد السوفيتي تم ابرامها في يناير ١٩٨٧ وقيمتها ٦,٢ مليون دولار تم توريد وحدتين منها . وعلى الصعيد الاقتصادي اكد بوش انه لم يلجأ الى العقوبات الاقتصادية حرصا منه على عدم إلحاق الضرر بالشعب الصيني نفسه . وكانت الصين قد حصلت على أكثر من ١٢ مليون طن قمح امريكي مدعم منذ عام ١٩٨٧ ويجري حاليا التفاوض حول توريد ٩١٠ الاف طن بقيمة تساوي ١٠,٧ ملايين دولار .

وفي ٦/٨ وافق مجلس النواب الأمريكي بالاجماع على قرار اخر يدين افعال العنف في ميدان السلام السماوي ، كما اصدر مجلس الشيوخ قرارا يطلب بوش بالبدء فورا في فرض عقوبات دولية على الصين وادان المجلس لجوء الحكومة الصينية الى استخدام القوة والعنف الوحشي ضد اشخاص عزل . كما دعا المجلس الشركات الأمريكية التي تتعامل مع الصين الى اعادة النظر في هذا التعامل وطلب بزيادة بث البرامج الانذاعية الأمريكية للوجهة الى الصين .

ويدير بالذكر ان الرئيس الأمريكي تعتمد انتهاز سياسة اقل صرامة وأكثر التزاما للحرص على السلوك الذي عبر عنه الكونجرس الأمريكي ويعكس هذا حرص الادارة الأمريكية على عدم الوصول للعلاقات الأمريكية الصينية الى المستوى الأدنى من التدهور بحيث يعجز الرجوع عنه في مرحلة لاحقة وكانت العلاقات الصينية الأمريكية قد شهدت توترا خلال عام ١٩٨٨ وخلافات بشأن مبيعات الاسلحة الصينية الى الشرق الاوسط والذي تعارضه واشنطن و بشأن الكم والنوع من التكنولوجيا المنظرة الذي تطلبه بكين فضلا عن قضايا اخرى اهمها اتهام بكين لواشنطن بالتدخل في شئونها الداخلية خاصة فيما يتعلق بسياساتها داخل التبت وال اخرى الخاصة بسياسات الحد من الانتاج . وحرص الرئيس الأمريكي في بداية هذا العام على زيارة بكين ليست تلك الخلافات قبيل انعقاد القمة الصينية السوفيتية في ابريل في بكين .

ويؤكد واقع الحرص الأمريكي على تلال تدهور العلاقات مع بكين الزيارة السرية التي قام بها مبعوثو الرئيس الأمريكي الى بكين بعد شهر واحد من الاحداث . وقام بها برنت سكوكروفت مستشار الامن القومي الأمريكي ولورانس ايجلبرجر نائب وزير

الخارجية الأمريكي . ولم يكشف البيت الابيض عن هذه الزيارة سوى في نهاية العام مؤكدا على ضرورتها بهدف تسجيل استنكار الولايات المتحدة ازاء ماحدث في بكين . وفي ٣٠ يونيو وافق مجلس النواب الأمريكي باغلبية ساحقة على فرض سلسلة جديدة من العقوبات الاقتصادية متصليا بذلك « السياسة الحذرة التي يتبعها الرئيس الأمريكي . ومن بين هذه العقوبات وقف برامج التعاون التجاري والتنمية بين البلدين وتجميد اية مشروعات اقتصادية جديدة ومنع صادرات الولايات المتحدة من المعدات العسكرية والنووية واعادة النظر في مشروع قرار باعطاء الصين عدة مليارات من الدولارات كمساعدة على مدى عامين . كما اعلن البنك الدولي تأجيل قرض للصين قيمته ٧٨٠ مليون دولار الى اجل غير مسمى مستجيبا بذلك لضغوط الدول الغربية .

وتصاعدت حدة الأزمة السياسية الى الذروة بين البلدين عندما اتهمت الخارجية الأمريكية في ١٤ يونيو لأول مرة الزعيم الصيني دنغ تشاوپينج بأنه المسؤول عن اقتحام الجيش لميدان السلام السماوي ومصرع واصابة الآلاف . ومقابل ذلك وجهت السلطات الصينية حملة واسعة من الانتقاد الحاد والمعلن للولايات المتحدة واتهمتها بانتهاك القواعد الأساسية للعلاقات الدبلوماسية وبالتدخل القوي وتحرش الشعب الصيني . كذلك شنت السلطات الصينية هجوما حادا على قيام السفارة الأمريكية في بكين بإيواء المنشق الصيني فانج ليزهي في يونيو ووصفته بأنه تدخل « سافر » في شئون الصين الداخلية .

واعقب ذلك التوتر عودة الولايات المتحدة الى البدء في انتهاز طريق تراجعى . واستمر الموقف الأمريكي خلال النصف الأخير من العام هو موقف الحرص عن خطب ود الصين وتلال مزيد من التصريحات بالاستنكار والتتديد لأعمال القمع والتراجع عن كافة الخطوات السابقة تدريجيا . ويمكن الاشارة الى عدد من المؤشرات الدالة على هذا الموقف :

- تصريح رسمي ل احد المسؤولين في الحكومة الأمريكية في ٦/٧ بأن الولايات المتحدة ستحافظ على علاقاتها مع الصين وانها ستكون مضطرة الى التعامل مع الزعيم الصيني دنغ تشاوپينج والقادة الجدد .

- تراجعت الولايات المتحدة في ٧٨ عن قرارها السابق بحظر بيع ثلاث طائرات بونينج قيمتها ١٥٠ مليون دولار . وفي تبرير لذلك صرحت الخارجية الأمريكية ان قرار تجميد مبيعات الاسلحة العسكرية لم يشمل هذه الطائرات .

- زيارة الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون الى الصين في اكتوبر تستهدف تحسين العلاقات بين

الدولتين ، حيث قام الزعيم الصيني دنج تشاوتنج ووزير الخارجية الصيني بتوجيه اتهامات عديدة الى الولايات المتحدة على نحو على باعتبارها المسؤولة عن تدهور العلاقات بينهما وبالتورط المباشر في أحداث المظاهرات الطلابية .

- اولدت الادارة الامريكية برنت سكوكرفت مستشار الامن القومي الامريكي الى الصين مرة ثانية في زيارة خاصة في ديسمبر حيث ابغى الزعماء الصينيين حرص الحكومة الامريكية على انعاش العلاقات ويجاد سبل اتفاق جديدة بينهما . كذلك اهتم الوفد باطلاع الصين على نتائج القمة العائنة بين القوتين العظميين في البحر المتوسط .

- استمرار تبادل المعلومات السرية بين بكين وواشنطن الواردة من محطات التصنت التي اقامها الامريكيون في غرب الصين . ويواصل الباحثون الصينيين تزويد زملائهم الامريكيين بالمعلومات بشأن التجارب النووية السوفيتية والمحطات الخاصة بالهزات الارضية التي تسجلها تسع محطات مراقبة اخرى اقامتها الولايات المتحدة .

(٢) الموقف السوفيتي :

في الوقت الذي ادان فيه العديد من دول العالم اعمال القمع العسكري في بكين وتم الغاء العديد من اللقاءات والزيارات مع المسؤولين الصينيين التزم الاتحاد السوفيتي بصفة عامة موقفا متراجعا وحرصا شديدا كان اقل من المتوقع خاصة من وجهة نظر الطلبة الصينيين فعرضت رسائل الاعلام السوفيتية وجهة النظر الصينية الرسمية في المرحلة الاولى للاحتجاجات تصعبا لامكانية توتر العلاقات مع بكين قبيل انعقاد مؤتمر القمة للصينية السوفيتية في ابريل .

وتعتبر قمة بكين بمثابة عملية التوقيع الرسمي على الانفراج الذي شهدته العلاقات بين البلدين . وتصادف عقد لقاء القمة خلال اوج الحركة الطلابية وعرضت موسكو تأجيل اللقاء الامر الذي رفضته بكين . وعلى الرغم من تغير البرنامج الرسمي للزيارة عدة مرات لتفادي المظاهرات الا ان الزعيم السوفيتي جورباتشوف رفض الادلاء برأى على في هذه المسألة فاك انه يحترم الشعب الصيني وان يضع نفسه في موضع القاضى لى يحكم بشأن تصرفاته فبعد ثلاثين سنة من القطيعة مع الصين لأسباب اعتبرتها الاخيرة تاريخيا تدخلت سوفيتيا » في شؤونها الداخلية حرص جورباتشوف على توخي الحذر في تصريحاته حتى في الوقت الذي اعلن فيه مئات الآلاف من الصينيين تقضيلهم لبرنامجهم الاصلاحى على سياسات دنج تشاوتنج .

والتزم الاتحاد السوفيتي مبدأ الحرس والتراجع عن

أى مظاهر تأييد للحركة الطلابية خلال لقاءاته مع القادة الصينيين في بكين فاوردت الانباء حرصه على اظهار التعاطف مع السلطة بدعوى ان الاتحاد السوفيتي يواجه صعوبات مماثلة - وفي أول تعليق للزعيم السوفيتي على أحداث القمع العسكري اعرب عن امله في أن تستمر الإصلاحات والتغييرات العميقة في الصين وان لا يكون الفصل هو مصيرها ثم اضاف في محاولة لاطار قدر من التقاطع مع الطلاب انه ليست لديه معلومات كافية لى يقلل وصف حركة المظاهرات بأنها حركة « رجعية » و « ثورة مضادة » كما تصفها السلطات الصينية .

وربما يكون الموقف المتقدم الوحيد الذى اتخذه الاتحاد السوفيتي هو البيان الذى أصدره البرلمان السوفيتي الجديد في ٧ يونيو الذى وصف الأحداث بأنها « صفة مأساوية » في تاريخ الصين . وأعرب ذلك مباشرة التزام الزعيم السوفيتي جانب الحرس الشديد مرة أخرى خلال زيارته لالمانيا الغربية خلال الشهر ذاته . فافوض في مؤتمر مصفى عقد في ٦/١ عن شعوره بالأسف ازاء بعض جوانب هذه التطورات دون ان يوضح ما اذا كان اسفه ينصب على حركة الديمقراطية لم على اقحام ميدان السلام السملوى بالجيش لاسفلها ورفض الاجابة بشكل مباشر عن سؤال هذا المعنى . وتوالت التصريحات السوفيتية تؤكد في نبرة توفيقية واضحة وأملها في أن تتمكن الصين حكومة وشعبا من التوصل الى مخرج من الازمة بما يخدم مصالح الشعب الصيني .

ولم يلتزم الموقف السوفيتي حدود هذا القدر من التراجع وانما خطاه ليشمل استثمار العزلة الاقتصادية والسياسية الدولية التي تعاني منها الصين على نحو تعزيز الانفراج في العلاقات معها فاتفق كل من وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرنادزه ونظيره الصين كيان تشى خلال اجتماع لهما في باريس في أغسطس على عقد مباحثات ثنائية على مستوى الخبراء العسكريين والدبلوماسيين في نوفمبر خلال العام للتفاوض حول نفس الحشود العسكرية على جانبي حدود البلدين ولبحت اجراءات بناء الثقة لخفض التوتر في المجال العسكري . كما اولدت الصين وفدا خاصا على مستوى عال لاجراء اتصالات ومشاوورات في موسكو في اطار اجتماعات الدورة الرابعة للجنة السوفيتية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمى والتكنولوجيا . وتوصل الجانبان الى اتفاق للتعاون المشترك في المجالات الفنية والعلمية حتى عام ٢٠٠٠ . وشهدت الشهور الاخيرة من العام مزيدا من التقارب في الصعيد الثنائي لم يعترضه بصورة مؤقتة سوى الحملة التى

شنتها القيادة الصينية على اصلاحات جورباتشوف في تعليقاتها على التطورات في أوروبا الشرقية واصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ١٧/٢٢ وثيقة رسمية تتضمن هجوما حادا على الزعيم السوفيتي وتتهمه « بتدمير الاشتراكية » في أوروبا الشرقية . وتم توزيع الوثيقة على الكوادر الوسطى داخل الحزب .

(٣) الموقف الأوروبي :-

بصفة عامة اتسمت ردود الافعال الأوروبية بالشدّة بيد انه ثمة فروق طفيفة بين التصريحات القوية التي ادلى بها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذي أكد ان « مثل هذه الحكومة لا مستقبل لها » وبين التعليق المتحفظ الذي ادلت به رئيسة وزراء بريطانيا مرجريت ثاتشر .

وبالتفاضي عن بعض من تلك الاختلافات البسيطة فقد تبلور مواقف أوروبية مشتركة في اطار ما عبرت عنه اجتماعات القمة لدول الجماعة الأوروبية ثم الدول السبع الصناعية الكبرى على النحو التالي :

- في مدريد وافقت دول الجماعة الأوروبية على حظر مبيعات الأسلحة الى الصين وتعليق مشروعات التعاون العسكري معها والحد من التعاون العلمي والفني وموقف الزيارات على مستوى عال بين الجانبين . وكذلك التوجهية بتعليق الضمانات لاية قروض جديدة بها في ذلك قروض البنك الدولي . كما اوصت الجماعة باتخاذ قضية حقوق الانسان في الصين في كافة المجتمعات الدولية وكذلك مطالبة الصين بالسماح لمراقبين مستقلين بحضور محاكمات الطلاب الذين شاركوا في الحركة الديمقراطية .

- وفي باريس عقدت الدول السبع الصناعية الكبرى اجتماعها الخامس عشر وصدر عنه اعلان خاص عن الصين هاجمت من خلاله الاجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات الصينية ضد من وصفهم الاعلان « بانهم لم يفعلوا اكثر من المطالبة بحقوقهم المشروعة في الديمقراطية والحرية » .

وبناء على هذا البيان قامت كل من هذه الدول باجراءات فردية تعبر عن استيائها من الطريقة العنيفة التي اتبعتها السلطات ضد الطلبة في بكين . ومن هذه الاجراءات ايقاف الاتصالات المستقبلية التي تتصل بالعلاقات الثنائية بين الصين ودول المجموعة وتأجيل القروض التي كان من المقرر ان يمنحها البنك الدولي للصين والسماح للطلبة الصينيين المتواجدين في الدول الصناعية السبع بمد اقامتهم في هذه الدول . كذلك طالب البيان السلطات الصينية بضرورة تهيئة المناخ الحلي لاصلاحات سياسية واقتصادية جذرية تسمح بمواصلة التعاون الأوروبي الصيني في المستقبل وانهاء

حالة العزلة الدولية التي تحيط بالصين .

على انه لا ينبغي المبالغة في تقويم تأثير ردود الافعال الأوروبية على الأوضاع في الصين . وجميع الدول التي شاركت في المؤتمرات السابقة فرضت بالفعل شكلا او آخر من اشكال العقوبة على الصين بغض النظر عن التباين في ابعاد هذه العقوبات . ومع ذلك فلم تؤد تلك المواقف على ايجابتها الى تعديل نسبة القوى الداخلية في الصراع داخل الصين بالنظر الى التأثير المحدود الذي تمكته تلك الدول في الصين فضلا عن رفض بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا الغربية مقاطعة الصين اقتصاديا . ومع نهاية العام افادت انباء عديدة احتمال تراجع الدول الأوروبية عن العقوبات الاقتصادية في موعد قريب .

(٤) الموقف الياباني :-

يصعب فهم الموقف الذي اتخذته الحكومة اليابانية ازاء الصين دون الاخذ في الاعتبار واقع العلاقات الصينية - اليابانية البالغة الحساسية فعل الرغم من ان كلا البلدين ساهما في بناء وتطوير علاقات ودية في السنوات الاخيرة الا ان العلاقة بينهما لاتزال هشة للغاية . فمسؤولية اليابان عن الضحايا الذين بلغ عددهم حوالي ٢٢ مليون صيني ابان القرن الياباني للصين تظل دائما تحتل موقعا رئيسيا « هاما » تحت السطح مباشرة في العلاقات بين البلدين . وعلى اليابان جيدا ان الادراك الصيني لبلادها على انها الطرف الرديء والمتنكح للعلاقات بينهما لن يتلاشى بسهولة . ويرتبط بذلك آخر هو ان الرأي العام الياباني دائم الانقسام حول الموقف الذي ينبغي على اليابان ان تتخذه خلال الفترات الحرجة في تاريخ علاقاتها مع الصين . وهكذا كان على الحكومة اليابانية ان تلغزم الصدر في مواقفها بصمد الانسحابات .

وشهدت المرحلة الاولى لاحداث القمع العسكري لجماعا واضحا داخل اليابان حول اللانسانية التي اتسمت بها تصرفات الحكومة الصينية الامر الذي شجع الحكومة اليابانية على الاشتراك مع الدول الغربية الاخرى في فرض العقوبات السياسية والاقتصادية خلال اجتماع القمة الصناعية في باريس . فقامت الحكومة اليابانية بتأجيل اللقاءات والاجتماعات على المستوى الاعلى بين البلدين وايقاف مشروعات المعونة المقدمة الى الصين واهمها القرار بتجميد برنامج يقضي بمنح قروض للصين تبلغ قيمتها ٥.٥ مليار دولار خلال عام ١٩٩٠ ويمثل حجم المعونة الاقتصادية اليابانية الى الصين حوالي ٢/٨ اجمالي المساعدات الثنائية التي تحصل عليها الصين وهو ما يجعلها تحتل المركز الاول بين هذه الدول .

الصراع في الخمسينات وتصدره لأحداث السياسة الدولية فإن دوافعها الى ذلك مجموعة من المصالح المادية الخاصة وإعتبارات استراتيجية دولية واقلية أهمها الترابط الاستراتيجي مع الوطن العربي للاعتراف بها كصولة كبرى آسيوية بالإضافة الى تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع اقطاره بهدف فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها الصناعية التي تواجه منافسة قوية من اليابان والدول الغربية .

وبصفة عامة أيدت الصين وجهة النظر العربية بشأن القضية الفلسطينية وأبدت تفهماً للحقوق العربية والفلسطينية ومقدار الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني . وتطورت مواقف الصين من تأييد الحقوق العربية في فلسطين الى الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الوحيد له فضلاً عن رفضها الاعتراف بدولة إسرائيل وكانت الصين اول دولة غير عربية تعترف بالمنظمة اعترافاً كاملاً مثلاً في حينه نقلت استراتيجية كيفية كان لها اثرها الواضح في تعزيز الشخصية الدولية للمنظمة ودعم كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل استرداد حقوقه المشروعة بكامل الوسائل بما في ذلك سبل الكفاح المسلح . وأضافت المواقف الصينية بعداً جديداً في تأييد الحقوق العربية خاصة بعد ان أصبحت عضواً دائماً في الامم المتحدة .

وشهدت نهاية السبعينات وجود اتجاه تراجمي في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية منذ بدء الصين انتهاز سياسة خارجية تتبنى الاساليب الواقعية وتتجه نحو تقديم المصالح القومية على الأخرى الايديولوجية . وارتبط ذلك التغير بعوامل مثل ضعف التضامن العربي في الثمانينات والتقارب الأمريكي الصيني ثم السوفيتي الأمريكي . ويمكن رصد أهم ملامح هذا التغير فيما يلي :

- إختفاء عبارات التأييد القوية الواضحة لكفاح الشعب الفلسطيني في تصريحات رسمية لمسؤولين صينيين .
- قلّة زيارات المسؤولين الفلسطينيين الى بكين في الاعوام الأخيرة

- تخلي الصين عن إصرارها على ضرورة استعمار الكفاح المسلح ضد « الامبريالية الامريكية » ومن ادانتها لاسرائيل

- فتح قنوات إتصال غير مباشرة وإقامة تعاون اقتصادي وعسكري وفني بين الجانب الصيني .

أما عن أهم الملامح للموقف الصيني من المسألة الفلسطينية في هذه المرحلة الأخيرة فقد انحصرت في الآتي :

- تأييد المفاوضات السلمية التي تخدم الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الاوسط .

ومع نهاية العام ظهرت بوادر تدل على التراجع في الموقف الياباني مرتبطاً بصورة رئيسية بالتغير في طبيعة الجدل الداخلي والذي أخذت تسيطر عليه بصفة عامة الرغبة في عدم عزل الصين نهائياً والتشكيك في جدوى فرض مزيد من العقوبات بتحملها في النهاية الشعب الصيني وكانت أولى البادرات في هذا الاتجاه اعلان وزارة الخارجية اليابانية في نهاية اكتوبر عن رغبتها في استئناف العلاقات الثقافية مع الصين وعن استعدادها لارسال وفد خاص لزيارة بكين للاشتراك في المفاوضات الثقافية الصينية - اليابانية نصف السنوية . وعلى الصعيد الاقتصادي انعكس هذا الاتجاه في استئناف الرحلات المتبادلة للوفود التجارية بين العاصمتين . فكما كان مقرراً افتحت شركة ماتسوشيتا اليابانية خطها الانتاجي للانايب في سبتمبر بالقرب من بكين في الوقت الذي ضاعفت فيه الخطوط الجوية اليابانية ومجموعة متيسوى جهودهما لاستئناف عملية بناء فندق كبير في بكين كانت قد توقفت منذ شهر يونيو خلال العام .

كذلك وصل الى بكين خلال الفترة من ٩ الى ١٤ نوفمبر اكبر وفد اقتصادي يتوجه للبلاد منذ أحداث القمع في بكين . ومع ذلك فإن معظم رجال الأعمال اليابانيين متحفظون في تصريحاتهم بصدد الاستثمار في دولة تعد « خطرة » ويلضلون عليها دول جنوبى آسيا الأكثر استقراراً .

وفيما يتعلق بمسألة استئناف المساعدة اليابانية للصين فإنه لم يتخذ بعد أى قرار للتراجع بشأنها حتى نهاية العام ١٩٨٩ . غير أن مصادر رسمية متعددة أكدت ان اثر تجميد المساعدة كان محدوداً للغاية نظراً لأنها لا تطبق الا على عقود المساعدة الجديدة وليس على العقود الجارية التي تسير بصورة طبيعية .

٣ - الصين والعالم العربي

١ - السياسة الخارجية الصينية والصراع العربي الاسرائيلي :-

تمثل العلاقات بين الصين ودول العالم الثالث بما في ذلك اقطار الوطن العربي عنصراً رئيسياً في السياسة الخارجية الصينية . وبطبيعة الحال شهدت هذه العلاقات تغيراً ملحوظاً عبر العقود الثلاثة الماضية تتفق والتحولت الرئيسية في سياستها الخارجية منذ نهاية الستينات وحتى نهاية عقد الثمانينات الحالي . وإذا كانت الصين قد اعطت الصراع العربي الاسرائيلي والقضايا المتفرعة منه عناية خاصة منذ احداث هذا

- تأييد اقتراح بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تنظمه الأمم المتحدة

- الدعوة إلى حل عادل ومعقول على أساس التزام حقوق كل الدول والشعوب بما في ذلك إسرائيل

- ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع المناطق المحتلة منذ يونيو ١٩٦٦

وهكذا فإن موقف الصين الحالي هو تأييد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني دون الدخول في تفاصيل كيفية حدوث ذلك وتأييد المطالب العربية فيما يخص المبادئ العامة للعمل وتأييد الحل السلمي والتسوية الشاملة كموقف يضمن لها الاشتراك في إدارة النزاع والحرص على الحل السلمي خوفاً من زعزعة الاستقرار الاقليمي بشكل يهتلك استقادة للقوتين العظميين على حسابها .

وقد وجدت بعض الأطراف العربية بما في ذلك منظمة التحرير هذا الموقف اتجاهاً تراجعياً إزاء القضية الفلسطينية . فرغم تمسك الصين برؤية مبدئية منسجمة إزاء القضية فإنها أخذت تقترب تدريجياً من المواقف المهادنة لإسرائيل والولايات المتحدة .

وخلال العامين الماضيين تحسن ملحوظ في العلاقات العربية الصينية فيما يتعلق بالتنسيق والتشاور بشأن مسألة الطرح العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وبوسائل التسوية ويصعب فهم ذلك الانفراج الواضح بدون الأخذ في الاعتبار مجموعه الحقائق التالية :

- في إطار التغير الذي طرأ على استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر عام ١٩٨٨ أصبحت الرؤية العربية والفلسطينية تتفق والرؤية الصينية من الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وأصبح الطريق ممهداً من منظور الصيني ليس فقط للأفاد من تشييط العلاقات مع الدول العربية ولكن أيضاً مع إسرائيل حيث أن المنظمة نفسها اعترفت رسمياً بدولة إسرائيل .

- ترى القيادة الفلسطينية والقيادة العربية اليوم أن التطور الذي طرأ في الموقف الصيني لا يزال شكلياً ولم يتناول الجوهر وأن الصين لازالت قوة كبرى يمكن الاعتماد عليها في الحصول على دعم سياسي ودبلوماسي

- في الوقت نفسه تترك الاقطار العربية خطورة استمرار الاتصالات بين الصين وإسرائيل وأمكانية تحوله إلى اعتراف بإسرائيل ومصالحتها خاصة وأن الأخيرة لاتزال تبذل الكثير من الجهد الحقيقي والمتواصل في سبيل تحقيق هذه الغاية ومن ثم نشطت القيادة الفلسطينية إلى محاولة وقف هذا التدهور والأفاد من الدعم والتأييد الصيني للقضية وفكرة المؤتمر الدولي للسلام في المرحلة الراهنة

- أن الصين في ظروف الاضطرابات الطلابية الأخيرة والعزلة السياسية والاقتصادية الدولية التي تعاني آثارها تستهدف تحسين مظهرها على الساحة الدولية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية .

وهكذا فإنه في ظروف تعزيز التنسيق الجماعي العربي الراهن تتجه الصين إلى توسيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع أكبر عدد ممكن من الأطراف العربية الأمر الذي نتج عنه تحرك دبلوماسي صيني نشيط في المنطقة خلال عام ١٩٨٩ كانت أبرز سماته زيارة وزير الخارجية الصيني تشيان تشي لاربع دول عربية شملت مصر وسوريا وتونس والأردن في الفترة ما بين ٦ و ٢٦ سبتمبر وتناقلت الجولة تبادل الآراء مع القيادات العربية بشأن مسألة الشرق الأوسط وسبل تعزيز العلاقات الثنائية . كذلك قامت الصين في مستهل العام (٧٨) برفع درجة التمثيل الفلسطيني في يكين إلى مستوى السفارة وذلك استجابة لمطلب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وعلى الجانب العربي قام الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في ١٤ أكتوبر بزيارة خاصة إلى يكين حيث استقبله الرئيس الصيني يانج شانجتون رسمياً كرئيس دولة . وأعلن رئيس الوزراء الصيني لي ينغ في نهاية الزيارة مشروعاً من خمس نقاط لحل قضية الشرق الأوسط الحكومية الصينية كما يلي :-

- تأكيد ضرورة حل قضية الشرق الأوسط بالوسائل السلمية ونجد جميع الأطراف استخدام القوة .

- تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام تراس الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن والأطراف المعنية المختلفة

-حث جميع الأطراف المعنية على إجراء اشكال مختلفة من الحوار بما في ذلك الحوار المباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل .

- ضرورة وقف إسرائيل جميع عمليات قمع السكان الفلسطينية في الأراضي المحتلة وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المختلفة مع ضمان أمن إسرائيل .

- الاعتراف المتبادل بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل وضرورة التخليص السلمي بين الشعبين العربي واليهودي .

ب التعاون العسكري الصيني الإسرائيلي :-

إذا كان قد طرأ تغير واضح على موقف الصين من الصراع العربي الإسرائيلي خاص بتعيين وسائل التسوية السلمية تضمن الحفاظ على الحقوق الفلسطينية فإن الموقف الصيني لم يتأثر بسياساتها تجاه إسرائيل حيث ازدادت العلاقات التجارية والعسكرية والاقتصادية في المرحلة الأخيرة وهو الأمر

الذى توظفه الصين في علاقاتها مع الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا .

على مجال تطوير العلاقات العسكرية والتسلحية مع الصين اكدت مصادر امريكية مؤخرا ان الفئتين الاسرائيليين يساهمون في تطوير أنظمة التوجيه والتهدف المستخدمة في صواريخ ارض - ارض الباليستية المتوسطة المدى الصينية بما في ذلك صواريخ « د إف إم » التي حصلت عليها المملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٨٨ . وعلى الرغم من الضجة التي اثارها المسؤولون الاسرائيليون حول الصفقة الصينية السعودية في الولايات المتحدة فإنه لا يزال من الواضح تماما اذا كان الجانب الاسرائيلي قد علم مسبقا بإمكانية بيع الصواريخ الصينية الى المملكة وان كانت هناك بعض التقارير بأن اسرائيل لم تعترض على امتلاك السعودية الصواريخ الموجهة ضد اطراف ثالثة خاصة ايران .

كذلك هناك أدلة على قيام اسرائيل بتطوير علاقاتها العسكرية والتسلحية مع الصين على نطاق واسع بالرغم من استمرار المسؤولين الاسرائيليين بنفي هذه العلاقات والصمت الرسمي حول هذا الموضوع من الجانب الصيني . فقد اكدت مصادر امريكية تابعة لوزارة الخارجية بأن الصين تقوم بشراء « الأخيرة الفنية » من اسرائيل وأن هناك « مجموعة صغيرة » من الخبراء الاسرائيليين يذهبون الى الصين بين الحين والآخر . كما اشارت المصادر الى أن هناك « أدلة قوية » لقيام الصين بتطوير صاروخ بحري مشق من صواريخ « جبريل » الاسرائيلية بالاشتراك مع اسرائيل .

كما اكد مسئول امريكي سابق على قيام اسرائيل لدور هام في تحديث دبابات « د - ٥٩ » وغيرها من الدروع الصينية واحتمال قيام الخبراء الاسرائيليين بمساعدة الجانب الصيني في مجال تطوير ومعدات التدريع « التفاعلي » REACTIVE وتحسين الصواريخ التكتيكية والمدفعية والطائرات .

وعلى الرغم انه مازالت من الصعوبة بمكان اثبات صحة الدور الاسرائيلي في تطوير القدرات السلاحية الصينية او نطاقه يينى الإشارة الى أن المصادر الغربية تعتبر منذ مدة بأن الصين تسعى من أجل استخدام الأنظمة الالكترونية الجوية التابعة لطائرة « لال » الاسرائيلية الملقبة في الجيل الصيني الجديد من المقاتلات الصينية قيد التطوير . وأفاد احد المصادر البريطانية مؤخرا ان وزير الدفاع الاسرائيلي رابين وافق على الاستثمار بتطوير النموذج التجريبي الثالث لطائرة « لال » بغية اثبات جدارة وادار « ل / م - ٢٠٣٥ » ومدى وفائه لاحتياجات الجانب الصيني .

٤ - العلاقات الاقتصادية بين الصين والوطن العربي

تتركز العلاقات الاقتصادية الصينية مع الوطن العربي في العلاقات التجارية بين الطرفين وتصدير خدمات العمالة الصينية الى الوطن العربي ، ولل استثمارات المشتركة بين الطرفين وايضا في قيام الصين بتنفيذ بعض المشروعات في بعض بلدان الوطن العربي .

١ - التجارة الصينية مع العرب

(١) الصادرات الصينية للعرب :

بالنظر الى الجدول - نجد ان الصادرات الصينية للوطن العربي خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٧ قد بلغت القيمة عام ١٩٨٢ حين سجلت نحو ٣٠٢٦ مليون دولار بما يوازي ٨ ، ١٢ ٪ من اجمالي صادرات الصين خلال ذلك العام ، ثم اخذت في الانخفاض المتوالي بعد تقليص العرب ل وارداتهم معها بعد انخفاض اسعار النفط ، وقد بلغت الصادرات الصينية للوطن العربي ادنى مستوى لها خلال الفترة المذكورة في عام ١٩٨٥ الذى لم تتجاوز صادرات الصين للوطن العربي خلاله نحو ١٨٤٥ مليون دولار أى ما يوازي نحو ٧ ، ٦ ٪ من صادرات الصين في ذلك العام ثم تزايدت الصادرات الصينية للوطن العربي مرة أخرى في عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

وقد مثلت الصادرات الصينية للوطن العربي خلال الفترة من ٨١ - ١٩٨٧ نحو ١ ، ٩ ٪ من اجمالي الصادرات الصينية للعالم الخارجى في تلك الفترة ، وان كانت لاتمثل سوى ٣ ٪ من اجمالي الاستيرادات العربية خلال آخر عام من هذه الفترة أى عام ١٩٨٧ . ويعد الوطن العربي في مجموعه رابع أهم سوق للصادرات الصينية بعد هونج كونج واليابان والولايات المتحدة الامريكية . وتتوزع الصادرات الصينية للوطن العربي على كافة اقطاره ، وان كانت غالبية تلك الصادرات تتوجه الى الأردن التى تتلقى نحو الصادرات الصينية للعرب وليبيا سوديا والسعودية ومصر والامارات العربية المتحدة والكويت وليبيا واليمن الجنوبي والمغرب .

وتصدر الصين للوطن العربي الآلات والمعدات والورق وبعض المنتجات الزراعية مثل السمسم ، وكذلك الكيماويات .

(٧) الواردات الصينية من المغرب :

بالنظر الى الجدول - نجد ان واردات الصين من العرب خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٧ قد بلغت قيمتها عام ١٩٨٤ حين سجلت نحو ٢٨٦ مليون دولار ، ثم انخفضت عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ثم عاودت الارتفاع مرة اخرى عام ١٩٨٧ ، ويصفى عامة تعد واردات الصين من العرب هامشية وبالنسبة لواردها الاجمالية اذ لم تشكل سوى ١ ٪ من تلك الواردات خلال الفترة من ٨١ - ١٩٨٧ ، كما ان تذبذب الواردات الصينية من العرب ارتفاعا وانخفاضاً كان يدور في مدى محدود . ولا تمثل الاستيرادات الصينية من العرب سوى نحو ٤ ٪ من الصادرات العربية عام ١٩٨٧ ، اى السوق الصينية الهائلة ما تزال مستورداً هامشياً جداً للصادرات العربية .

وتستورد الصين أغلب وارداتها من الوطن العربى من ست دول عربية هي : مصر والسعودية والأردن والكويت وقطر وتونس .

وتستورد الصين من الوطن العربى القطن وفزله ومعتجات الألمنيوم والجرىا وبعض البتروكيماويات وبعض المواد الخام .

(٣) الميزان التجارى بين العرب والصين :

تحقق الصين فائضاً كبيراً في تجارتها مع الوطن العربى ، وقد بلغ هذا الفائض في السنوات ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ على الترتيب نحو ٢٧٤٠ ، ٢١٠٠ ، ١٦٠١ ، ١٩٩٣ ، ٢٤٦١ مليون دولار . وهذا الفائض التجارى الصينى في التعامل مع العرب يعنى عجزاً تجارياً عربياً في ذات الوقت ، وإذا كان عجز الميزان التجارى يفتح باباً للاستدانة من الخارج بكل اعبائها السياسية والاقتصادية فإنه من الضروري للدول العربية ان تعمل على تحقيق التوازن في تجارتها مع الصين ، وبذل العجز التجارى العربى مثل مصر وتونس والأردن وسورية والمغرب معنية بذلك أكثر من غيرها .

جدول (٩)

تجارة الصين مع للوطن العربى

القيمة بالمليون دولار	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
المتوسط السنوى خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٧	٢٦٨٨	٢٢١٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
صادرات الصين للوطن العربى	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
مصدات الصين للعرب	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
اجمال صادرات الصين	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
الصين الوطن العربى	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
واردات الصين من العرب	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
من لجمال واردات الصين	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
الميزان التجارى الصينى مع الوطن العربى	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
واردات العرب من الصين	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
من اجمال الواردات العربية	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
مصدات العرب للصين	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧
من اجمال المصدات العربية	٢٤٦٨	٢٢٨٨	١٨٤٥	٢٤٨٦	٢٦٩٦	٣٠٢٦	٢٢١٧

جمعت وحسبت من المصدر : Director of Trade Statistics Yearbook 1988

القسم الثاني

التفاعلات العربية الاقليمية

- التفاعلات العربية الاسرائيلية
- التفاعلات العربية مع دول
الجوار الجغرافي الافريقية
- التفاعلات العربية - الايرانية
- التفاعلات العربية - التركية

اولا : التفاعلات العربية الاسرائيلية

(١) مشروع جاد يعقوبي : يادر يعقوبي وزير الاتصالات في الحكومة الاسرائيلية - واحد قادة حزب العمل الداعين الى تسوية القضية الفلسطينية بطرح مشروعه للتسوية في ١٧ ديسمبر ١٩٨٨ . حيث تضمن جملة من النقاط والشروط التي يجب ان تتمسك اسرائيل بها ، والا تتنازل عنها في أية مفاوضات مستقبلية وهي :-

- تتفاوض اسرائيل فقط مع أولئك الذين يلبون بشكل صائق (كما يدعي يعقوبي) جميع الشروط الامريكية .
- وى فلسطيني يعترف بهذه الشروط يعتبر شريكا في المفاوضات .
- والأولوية ستعطى للفلسطينيين الذين سينتخبون من قبل سكان المناطق المحتلة .
- اقامة اتحاد كوفندراالى اردنى - فلسطينى من خلال عملية التفاوض .
- الارض التي ستقام عليها الكوفندراية ، والتي هى تحت سيطرة اسرائيل ، ستكون منزوعة السلاح .
- عدم انسحاب اسرائيل الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ، والاصرار على الضمانات اللازمة لحماية امنها .

- ان تكون القدس موضوعا للحوار مع الفلسطينيين في الوقت الحالي ، على ان يتم بحث اى ترتيبات ممكنة تستهدف مراعاة الحساسيات الدينية للعرب في القدس .
- يظل الجيش الاسرائيلي منتشرا على طول نهر الاردن - على طول الخط الاخضر ، ويتم انشاء مؤسسات ومراكز للانداز المبكر على امتداد المناطق الاستراتيجية .

- يجب ان تتخلى القيادة الفلسطينية عن أية نوايا توسعية (كما يشترط يعقوبي) وعن ادعائها بالتحدث باسم السكان العرب في اسرائيل .

- بقاء المستوطنات الاسرائيلية مع تمتعها بحكم ذاتي محلي هذا في اطار اتخاذ الاجراءات الامنية الضرورية لحماية هذه المستوطنات .
- فتح معايير حرية واقامة علاقات طبيعية بين

يتضمن هذا الجزء دراسة التفاعلات العربية الاسرائيلية وينقسم الى جزئين فرعيين :
الاول : وهو خاص بالتفاعلات الاسرائيلية الفلسطينية في اطار الصراع الدبلوماسي والسياسي وطرح الافكار والمبادرات المختلفة الخاصة بعملية التسوية السياسية التي سيطرت على هذه التفاعلات طوال العام ١٩٨٩ .

الثاني : وسيتم فيه التركيز على التفاعلات العربية الاسرائيلية وبصفة خاصة المصرية الاسرائيلية والخاصة أيضا بعملية التسوية السياسية وتقديم الاقتراحات المختلفة بغرض تنشيطها ، اضافة الى اشكال الصراع المسلح العربى - الاسرائيلي كما تبلورت خلال العام .

١ - الموقف الاسرائيلي :

تميز عام ١٩٨٩ بكثرة وتواصل طرح المبادرات الاسرائيلية للمشكلة الفلسطينية وتحديد مستقبل الاراضى المحتلة وعلاقتها باسرائيل ، وإذا كان عام ١٩٨٨ عكس تبلور حالة الاستقطاب للقوى السياسية في اسرائيل حول موضوع المؤتمر الدولى ، فان عام ١٩٨٩ عكس حالة الاستقطاب للقوى السياسية والحاكمة في اسرائيل حول موضوع المفاوضات المباشرة مع فلسطيني الداخل (الاراضى المحتلة) وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١ - المبادرات الصادرة عن التجمع العمالي واليسار الاسرائيلي :

ويمكن الاشارة الى اهم هذه الاقتراحات على النحو التالي :-

اسرائيل والسلطة في المناطق المحتلة .

- كخطوة أولى وفي المستقبل القريب ، يجب ان تسمح اسرائيل بانتخاب مسئولين محليين من المناطق المحتلة . وان تعمل على تحويل اكبر قدر من السلطة لهؤلاء المسئولين .

(٢) مشروع بنيامين بن اليعازر : دعا بن اليعازر عضو الكنيست وأحد قادة حزب العمل الى اعداد خطة سياسية تستند على مرحلتين واسعتين وهما :-

المرحلة الاولى : يتفقى باعطاء الحكم الذاتي الكامل لسكان المناطق المحتلة كي يديروا شئون حياتهم باستثناء امور ثلاثة ، أمن اسرائيل وحفظها في محاربة اي نشاط أو وجود مسلح ، ضمان أمن اسرائيل ضد اي اعتداء خارجي ، حماية المستوطنات اليهودية ، اما مدة الحكم الذاتي فهي خمس سنوات .

المرحلة الثانية وهي مرحلة انتقالية تكون مفتوحة لعدة احتمالات تحدّد مسبقا ، وتعرض على سكان المناطق المحتلة وهي : اتحاد فيدرالى مع اسرائيل ، اتحاد كونفدرالى مع اسرائيل ، اتحاد فيدرالى مع الأردن .

وأكد بن اليعازر في مشروعه على رفضه لفكرة اقامة دولة فلسطينية ووصفها بأنها « جنون »

كما أكد على ضرورة احتفاظ اسرائيل بغور الأردن والقدس وضواحيها - واجراء بعض التعديلات الصورية الاخرى .

(٣) خطة اسحاق رابين :

وتضمنت اربع نقاط :-

* اجراء انتخابات حرة لاختيار ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومخولين لاجراء مفاوضات مع اسرائيل بعد استتباب الهدوء (عودة الهدوء والنظام الى الاراضى المحتلة) لمدة تتراوح بين ثلاثة او ستة اشهر .

* مرحلة الحكم الذاتي ، فيها يمنع سكان المناطق المحتلة حكما ذاتيا واسعا .

* تحديد طابع التسوية الدائمة والنهائية بعد حقبة زمنية معينة ، حيث يستطيع سكان المناطق المحتلة حينذاك الاختيار بين اتحاد كونفدرالى مع الأردن ، أو اتحاد فيدرالى مع اسرائيل .

* تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الموجودين خارج حدود اسرائيل من أيام الانتداب في إطار مؤتمر دولي يخصص لحل مشكلة اللاجئين من الفلسطينيين واليهود .

وجدد رابين رفض اسرائيل للحوار مع المنظمة ، وأكد ان المستوطنات اليهودية ستظل في امكانها ، الا ان رابين سيعرنا ما أسقط شرطه الخاص بعودة الهدوء والنظام في الاراضى المحتلة لمدة تتراوح بين ٢ - ٣ أشهر

(وقف الانتفاضة) من خطته .

(٤) اقتراح لويس سريدي : تقدم سريدي عضو

الكنيست عن حركة « رانس » حقوق المرامن في ٧ مارس ١٩٨٩ باقتراح للكنيست ، دعا فيه الى تحقيق اتفاق وطني اسرائيلي واسع تمهيدا لاجراء مفاوضات سياسية . وتضمن الاقتراح التالي :-

* ان الليكود لا يستطيع السعي الان وفي هذه المرحلة الى تسوية نهائية ، ويبدى سريدي هنا استعداده لقبوله تسوية مرحلية تتفق صيغتها مع اتفاقية كامب ديفيد .

* ان الليكود يرفض المؤتمر الدولى ، ولذلك يقترح سريدي اجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين واسرائيل .

* ضرورة انضمام انصار السلام في اسرائيل الى المطالبة الشاملة للحكومة الاسرائيلية بان توقف العنف والتمييز ضد الفلسطينيين ، وبان يتوقف الفلسطينيون عن كافة نشاطات العنف والانتفاضة في آن واحد .

* يمثل الفلسطينيون في المرحلة الاولى من المفاوضات من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقط ، في مقابل اجراء انتخابات في المناطق المحتلة .

(٥) مقترحات موشيه شاحال : قدم شاحال وزير الطائفة الاسرائيل ومن قادة حزب العمل في اوائل شهر مارس ١٩٨٩ مقترحاته للتسوية حيث طرح اربعة شروط يجب تنفيذها من جانب الفلسطينيين كي توافق اسرائيل على اجراء مفاوضات معهم وهي :-

* التخلي التام عن الارهاب وشجبه .

* الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود .

* قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، دون اى شروط .

* التخلي التام ايضا عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

نشر شاحال في ١٧ مارس المبادئ الرئيسية لمشروعه على النحو التالي :-

* يجب ان تتصلح اسرائيل الى التوصل لتسوية دائمة بينها وبين اطار اردنى - فلسطيني .

* رفض اقامة دولة فلسطينية بين اسرائيل والااردن .

* التوصل الى اتفاق مرحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة قيادات محلية واسعة .

* الاتفاق حول الطابع النهائي للتسوية الدائمة بما في ذلك تخلي الفلسطينيين التام عن مبدأ حق العودة .

* اجراء مفاوضات مع كل طرف فلسطيني يوافق على المبادئ المذكورة .

الا ان شاحال ابدى بعض التراجع بخصوص موقفه من الدولة الفلسطينية ، حينما صرح اثناء زيارته لفرنسا في سبتمبر الماضى بأنه لايزعجه اقامة دولة

ب- الاقتراحات الصادرة عن اليمين الاسرائيلي :

(١) مقترحات يوسف شابيرو : قدم عضو الكنيست يوسف شابيرو مقترحاته للتسوية السياسية في ١٨ ديسمبر ١٩٨٨ والتي تنص على اقامة كانتونات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتكون تحت السيادة الاسرائيلية . ذلك في محاولة منه لمنع تطبيق خطة الحكم الذاتي ، وتخفيف حدة التوتر . وفقا لهذا التصور يتم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة الى مناطق نفوذ ، جزء منها عربي واخر يهودي . ويتم تقسيم المنطقة وفقا لطابع التجمعات السكانية الموجودة فيها .

وعارض شابيرو المعروف بتأييده الشديد لفكرة الترانسفير (الترحيل) ولنشاط حركة الاستيطان اليهودي كل مشروع اخر بما في ذلك اتفاقيات كاسب ديفيد ، لانه يعتقد انها تشمل عناصر قد تؤدي الى اقامة دولة فلسطينية .

(٢) اقتراحات موشيه اريئيل : وطرحها في ٧ يناير وتضمنت اربع نقاط وهي :
- تطبيق الجزء الاول من اتفاقية الاطار في كاسب ديفيد ، أي منح الفلسطينيين في المناطق المحتلة حكما ذاتيا .

- اجراء انتخابات في المناطق المحتلة تستهدف انتخاب ممثلين فلسطينيين محليين يتحملون مسؤولية الادارة الذاتية في هذه المناطق .
- تتحمل هذه الادارة مسؤولية الشؤون المدنية في الضفة والقطاع ، وتشكل عنوانا يمكن التوجه اليه لاجراء مباحثات حول حكم ذاتي في هذه المناطق .
- بعد استكمال هذه الفترة تجرى مفاوضات من اجل التوصل الى تسوية شاملة ودائمة . ولكن بالتأكيد في اطار كاسب ديفيد نفسه .

ويلاحظ ان اريئيل طرح مسألة الانتخابات في المناطق المحتلة ، الا انه لم يوضح ماهية هذه الانتخابات وكيف يجب ان تتم .

(٣) خطة اسحق شامير : لم تكن الخطة التي اقربها مجلس الوزراء في الرابع عشر من مايو ١٩٨٩ ، والتي سميت بمبادرة الحكومة الاسرائيلية للسلام ، اولى مقترحات شامير للتسوية ، بل سبقتها مقترحات اخرى في اوائل هذا العام حيث اقترح في السابع من يناير ١٩٨٩ خطة لتحقيق السلام ، وتشتمل على مرحلتين اساسيتين :

المرحلة الاولى : اقامة وضع انتقالي يتضمن حكما ذاتيا كاملا لمدة خمس سنوات ، فيها يتم سحب قوات الجيش الاسرائيلي من مدن التجمعات الفلسطينية في الضفة والقطاع ، والتمركز في نقاط محدودة .

فلسطينية لها مقعد في الامم المتحدة ، ولكنه ربط هذه الموافقة بشرطين :

* ايجاد حل شامل مع الاردن ، مثل اقامة اتحاد كونفدرالي بين الدولة الفلسطينية والاردن .
* ضمان امن اسرائيل .

(٦) خطة شيمون بيريز : طرح بيريز نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مزيدا من الافكار والمقترحات لحل مشكلة الاراضي المحتلة . وتبلورت هذه الافكار حول اسقاط للخيار الاردني الذي سعى اليه خلال ١٩٨٨ وتأكيده على الخيار الفلسطيني .
وتتضمن افكار بيريز مايلي :-

* ضرورة التوصل اولا الى اتفاق لوقف اطلاق النار بصورة تامة لمدة سنة كاملة ، على كافة الجبهات بما في ذلك جبهة الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع .
يعقبها مرحلتان :

المرحلة الاولى : يحكم فيها الفلسطينيون انفسهم وخاصة في المناطق العربية الكثيفة السكان .

المرحلة الثانية : يختار فيها الفلسطينيون بين اتحاد فيدرالي او كونفدرالي مع الاردن ، او اتحاد فيدرالي او كونفدرالي مع الاردن واسرائيل ، واقامة تعاون اقتصادي بين الكيانات الثلاثة على نمط « البيلوكس »

* بالنسبة لموضوع القدس ، أكد بيريز انها ستكون مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل ، بينما سيسمح بحرية الحركة والعبادة فيها لكل الديانات السماوية .

* بالنسبة للمستوطنات اليهودية ، أكد بيريز انها ستبقى كما هي وان تفكك في حالة التوصل الى تسوية .
بالنسبة لوضع الاراضي المحتلة : فقد أكد بيريز في شهر مايو ، انه على استعداد لاعادة ٩٥ ٪ من قطاع غزة ، والمدن الفلسطينية الكبرى للدولة الاردنية - الفلسطينية المتحدة فيدراليا وهذه المدن هي نابلس وأريحا والخليل ، والمدن الدينية الاخرى المكتظة بالسكان ، لان هذه المدن ليست اسرائيل ومن الناحية العسكرية فان الجيش الاردني يستطيع ان يصل الى نهر الاردن من الشرق والجيش الاسرائيلي من الغرب ، على ان تحتفظ اسرائيل باجزاء من الضفة الغربية لتوفير امنها . كما أكد بيريز بقاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية بعد الانسحاب على ان تخضع للحكم العربي .

وبالنسبة لطبيعة الحل النهائي ومسألة الانتخابات ، تعتمد افكار بيريز على مبدأ تبادل الارض بسلام ، وان تكون الانتخابات ديمقراطية حرة . وان تبدأ عملية التفاوض من خلال تقدم الفلسطينيين بمقترحات ، يتلوا تقديم اسرائيل لمقترحات مضادة وهكذا .

المرحلة الثانية : مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة بعد فترة الحكم الذاتي ، بشأن السيادة على الاراضى المحتلة ، على أن تجرى هذه المفاوضات وفقا لشايمير مع الفلسطينيين المحليين ، والدول العربية التي ترغب في الاشتراك في هذه المفاوضات ، واستبعد شايمير أى حديث مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد وافقت الحكومة الاسرائيلية في مايو على « خطة السلام » التي اقترحها شايمير بأغلبية ٢٠ صوتا مقابل ٦ . حيث ايدوا جميع وزراء حزب العمل ماعدا عيزرا وايزمان ووزير العلوم ، الذي رفض فكرة الانتخابات ، وطلب بمفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ورأى ايدري الوزير بلا وزارة . كما عارضها من الليكود اريئيل شارون ووزير التجارة والصناعة ، واسحق موداعي وزير الاقتصاد ، ودافني ليفي وزير الاسكان واغتير شاكي عن الحزب الوطني الديني ، المقدال ، وبعد عرض الخطة على الكنيست في ١٧ مايو ، ووافق عليها بأغلبية ٤٢ صوتا ، مقابل ١٥ ، وامتناع ١١ عضوا عن التصويت . وفيما يلي نص خطة شايمير :

تمثل هذه الوثيقة اساس مبادرة سياسية للحكومة الاسرائيلية ، تتناول عملية السلام ، وانهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل ، واجهاد حل لمشكلة عرب مناطق الضفة والقطاع ، والسلام مع الأردن ، وتسوية لمشكلة سكان المخيمات في المناطق المحتلة .

تتضمن الوثيقة :

- الاسس التي تقوم عليها المبادرة .
- تفاصيل الاجراءات وتنفيذها .
- اشارة لموضوع الانتخابات محل البحث .
- منطلقات اساسية :**

١ - ان اسرائيل ترغب في استمرار المسيرة السياسية عن طريق المفاوضات المباشرة المبنية على اسس اتفاقيات كامب دافيد .

ب - تعارض اسرائيل اقامة أى دولة فلسطينية اضافية في منطقة غزة والمنطقة الواقعة بين اسرائيل والأردن (الضفة الغربية) .

ج - لن تجرى اسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .

د - لن يطرا أى تغير على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة .

النقاط التي سيتم تناولها خلال عملية السلام :

- ١ - تأكيد اسرائيل على اهمية ان السلام بين اسرائيل ومصر القائم على اتفاقية كامب دافيد سيكون حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام في المنطقة ، وتدعو الى جهد مشترك لتقوية السلام وتوسيعه من خلال المشاورات المستمرة .

ب - تدعو اسرائيل الى اقامة علاقات سياسية بينها وبين تلك الدول العربية التي مازالت معلقة حالة الحرب مع اسرائيل ، بغرض تنشيط تسوية شاملة للصراع العربي - الاسرائيلي تتضمن الاعتراف والمفاوضات المباشرة وانهاء المقاطعة ، والعلاقات الدبلوماسية ، وتوقف النشاط المعادي في المؤسسات او المنابر الدولية والتعاون الاقليمي والثلاثي .

ج - تدعو اسرائيل ليدل الجهود الدولية لتسوية مشكلة سكان المخيمات في المناطق المحتلة لتأمين ظروفهم المعيشية ، وإعادة توطينهم . وان اسرائيل مستعدة لأن تكون شريكة في هذا الجهد .

د - من أجل السير بعملية التفارص السياسي التي تقضي الى السلام ، تقترح اسرائيل اجراء انتخابات حرة وديمقراطية من الفلسطينيين العرب المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة في مناخ خال من العنف والتهديدات والارهاب . وفي هذه الانتخابات يتم اختيار ممثلين لاجراء مفاوضات حول فترة انتقالية من الحكم الذاتي . وسوف تشكل هذه الفترة اختبارا للتحاشي السلمى والتعاون ، وفي مرحلة تالية سوف تجرى مفاوضات حول سلام دائم .

هـ - كل هذه الخطوات المذكورة انفا يجب أن تعالج معالجة متزامنة .

و - تفصيلات ماذكر في الفقرة (د) هي :

- مبادئ المبادرة .

- مراحل المبادرة

الاسس التي تؤلف مراحل المبادرة :

- تقوم المبادرة على مرحلتين :-

١ - المرحلة (١) مرحلة انتقالية للتوصل لاتفاق مؤقت .

ب - المرحلة (ب) مرحلة الحل الدائم .

- يتم الربط بين المرحلتين من خلال جدول زمني اخذا في الاعتبار قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٢٣٨ ، وهما القراران اللذان تأسست عليهما اتفاقيات كامب ديفيد .

الجدول الزمني :

- تستمر الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات .

- تبدأ المفاوضات الرامية الى تحقيق حل دائم بأسرع مايمكن ، وفي كل الاحوال لن يتأخر بدء هذه المفاوضات الرامية الى تحقيق الحل الدائم عن السنة الثالثة من بدء الفترة الانتقالية .

الاطراف التي ستشارك في المفاوضات في المرحلتين :

- الاطراف التي ستشارك في مفاوضات المرحلة الأولى « الاتفاق المؤقت » تتضمن اسرائيل والممثل المنتخب للسكان الفلسطينيين العرب في الضفة الغربية وقطاع

الانتخابات الاقليمية على أن تتقرر تفاصيلها في مناقشات
تالية .

- كل فلسطيني عربي مقيم في مناطق الضفة الغربية
وقطاع غزة . ويتم انتخابه من جانب السكان لتمثيلهم .
يمكن أن يكون مشاركا وله صفة شرعية في اجراء
المفاوضات مع اسرائيل

وذلك بعد أن يقدم اوراق ترشيحه طبقا للوائح
المفصلة التي ستحدد موضوع الانتخابات .

- ستكون الانتخابات حرة وديمقراطية وسرية .
بعد انتخاب المحتلين الفلسطينيين مباشرة ، تجري
مفاوضات معهم حول اتفاق مؤقت لفترة انتقالية سوف
تستمر خمس سنوات . وفي هذه المفاوضات سوف تقرر
الاطراف كل الموضوعات التي تتعلق بجوهر الحكم
الذاتي والترتيبات اللازمة لتنفيذه .

- سوف تبدأ مفاوضات الحل النهائي في اسرع وقت
على الا يتأخر عقدا عن السنة الثالثة بعد اقامة الحكم
الذاتي وحتى توقيع اتفاق الحل النهائي يستمر الحكم
الذاتي ساريا كما تقرر في مفاوضات الاتفاق المؤقت .
- تقرير مركز يافا للدراسات الاستراتيجية* وتضمن
التقرير الخيارات التي تواجهها اسرائيل بالنسبة
لمستقبل الاراضي المحتلة . وقد صدر التقرير في مارس
١٩٨٩ . وهذه الخيارات على النحو التالي :-

الخيار الاول : البقاء على الوضع القائم : إن
غياب تغيير قانوني وسياسي في وضع الضفة الغربية
وغزة ، يتيح للجيش الاسرائيلي البقاء في وضع انتشازه
الحالي . الامر الذي يتيح لاسرائيل الاستمرار في تحقيق
العمق الاستراتيجي والردع . كما يتيح أيضا انتظار
الفرصة التي يظهر فيها شركاء مقبولون للسلام ، في
مقابل تقديم تنازلات بسيطة جدا . ولكن هذه المزايا
تتناقص باستمرار بسبب الانخفاض في مكانة اسرائيل
الاستراتيجية وزيادة التطرف الفلسطيني وتساعد
محتمل للانتفاضة بين عرب اسرائيل ، وسعي نشيط من
جانب الفلسطينيين لاقامة دولة فلسطينية في المناطق
المحتلة ، وتوتر متزايد في علاقات اسرائيل الخارجية
وخصوصا مع الولايات المتحدة ، وتأكل من قدرة الردع
الاسرائيلية ، ونشوب حرب أخرى مع العرب .

غزة ، سوف تدعى كل من مصر والأردن للمشاركة في
هذه المفاوضات اذا رغبت الدولتان في ذلك .

- الاطراف التي ستشارك في المفاوضات في المرحلة
الثانية « الحل الدائم » سوف تتضمن اسرائيل
والممثلين المنتخبين للسكان الفلسطينيين العرب يهودا
والسامرة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، وكذلك
الأردن . وربما تشارك فيها مصر ، هذا على ان يشارك
الممثلون المنتخبون للسكان الفلسطينيين العرب في
الضفة الغربية وقطاع غزة في المفاوضات بين اسرائيل
والأردن .

جوهر الفترة الانتقالية :

أثناء الفترة الانتقالية يمنح السكان الفلسطينيين
الضفة الغربية وقطاع غزة حكما ذاتيا داخليا على أن
تبقى اسرائيل مسئولة عن الامن والشؤون الخارجية
وعن كل الموضوعات المتعلقة بالمواطنين الاسرائيليين في
الضفة الغربية وقطاع غزة أما الموضوعات التي تتضمن
تنفيذ خطة الحكم الذاتي فسوف تبحث ويبت فيها في
اطار مفاوضات الاتفاق المؤقت .

- في مفاوضات الحل الدائم سيكون لكل طرف الحق
في أن يطرح للمناقشة كل الموضوعات التي يرغب في
اثارتها .

- هدف المفاوضات ينبغي أن يكون :-

أ - تحقيق حل دائم مقبول لاطراف المفاوضات .
ب - التوصل الى ترتيبات السلام والحدود بين
اسرائيل والأردن .

تفاصيل عملية تنفيذ الخطة :

- أولا وقبل أي حوار لابد من موافقة اساسية من
جانب السكان الفلسطينيين العرب في الضفة الغربية
وقطاع غزة على المبادئ التي تشكل هذه المبادرة وكذلك
عن مصر والأردن اذا رغبتا في المشاركة .

أ - سيعقب ذلك على الفور مرحلة اعداد وتنفيذ عملية
الانتخاب التي سيتم فيها انتخاب ممثلين عن السكان
الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة .

- هؤلاء الممثلون سيكونون شركاء في اجراء
المفاوضات حول الفترة الانتقالية .

- سيشكل هؤلاء سلطة الحكم الذاتي خلال الفترة
الانتقالية .

- هؤلاء الممثلون المنتخبون سيكونون هم العنصر
الفلسطيني الرئيسي في مفاوضات الحل الدائم بعد ثلاث
سنوات وتحقق اسرائيل لنفسها بحق الموافقة من جديد
عليهم .

ب - في فترة الاعداد والتنفيذ تكون هناك تهدئة
للحلف في الضفة الغربية وقطاع غزة .

- بالنسبة لجوهر الانتخابات فالاقترح هو

(*) اصدر مركز يافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب
التقرير في حوالى ٢٠٩ صفحات ، ويحمل عنوان « يهودا والسامرة
وغزة : طرق التنمية السلمية ، وقد اطلقت به نشرة بعنوان
« اسرائيل والمناطق المحتلة على طريق الحل » ، تقع في ٢٢ صفحة
واشترافه في اعداد التقرير فريق عمل من مراكز يافا برئاسة رئيسه
اهرون بارليف ومشاركون من المركز العام لفلسطين والرميد
التكنولوجيا بجامعة تل ابيب وخبراء من معهد واشنطن لسياسة
الشرق الاوسط .

الخيار الثاني : اقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية ومنطقة غزة :

تم بحث ثلاث صيغ : الاولى : اقامة حكم ذاتي ضيق ، يشبه المشروع الذي طرحته اسرائيل اثناء محادثات كامب دافيد ، وهو يطبق على السكان وليس الارض . الثانية : حكم ذاتي موسع يسمح بسيطرة فلسطينية على جميع الاراضي التي لا تحتفظ بها الجيش وعلى المستوطنات اليهودية ، مع سيطرة مشتركة في استغلال مصادر المياه وسلطة الجمارك ، وإجراءات الهجرة العربية واليهودية على السواء . والثالثة تتمثل في تطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد دون اجراء مفاوضات مع الفلسطينيين . يتوقع ان تحظى الصيغة الاولى بتأييد واسع من الشعب اليهودي والولايات المتحدة وتعتبر المخاطر الامنية المترتبة عليه بسيطة ، ولكن الفلسطينيين سيرفضونه حتى كتموية مرحلية ، طالما لم يتم الاتفاق سلفا على الاستقلال والسيادة . أما الثانية فستواجه مصاعب جمة داخليا حيث تناسب قوتها تناسبا طرديا مع مدى الحكم الذاتي الذي ستمنحه للفلسطينيين وان يؤيدها الفلسطينيون لان العنصر الحاسم من وجهة نظرهم ليس مدى السلطة التي ستمنح لهم ، بل وجود التزام مسبق بان يقود الحكم الذاتي الى قيام دولة فلسطينية . أما الثالثة فان تطبيقها سيعمل على تصعيد الموقف من جديد .

الخيار الثالث : ضم الضفة الغربية وغزة الى اسرائيل :

على افتراض بقاء اسرائيل دولة يهودية - فان هذا الضم سيجبرها على الامتناع عن منح الفلسطينيين اية حقوق سياسية ، او على طرد غالبيتهم (ترانسفير) الى الدول العربية . ويعتبر هذا الخيار قابلا للتنفيذ وتستطيع اسرائيل تطبيق نظرية ارض اسرائيل الكاملة . ومن شأن الضم أن يدفع في اتجاه التصعيد نحو العرب ، وان يشجع واشتد على توسيع الحوار بينها وبين المنظمة ، ويحفزها على التباحث مع الاتحاد السوفيتي بشأن القيام بعمل مشترك يهدف الى اجبار اسرائيل على العدول عن قرارها ، وربما لفرض حل ايضا للنزاع .

الخيار الرابع : انشاء دولة فلسطينية مستقلة على معظم اراضي الضفة الغربية وغزة :

وفي توافق اسرائيل والمنظمة على حل مشكلة اللاجئين بتوطين غالبيتهم في الدول العربية ، بحيث تلغى المنظمة مطالبة الفلسطينيين بحق العودة ، بحيث تشمل ضمانات الامن لاسرائيل على نزح سلاح المناطق المحتلة ، ادخال تعديلات في حدود عام ١٩٦٧ ووجود حدود للجيش الاسرائيلي في الضفة لاغراض الدفاع

الجوى والردع . وبقى المستوطنات فقط في المناطق الامنية للجيش ، وتتعاون الدولتان في مجال استغلال مصادر المياه اذا كان هذا الخيار مقبولا للفلسطينيين والدول العربية ، ولكنه سيكون في الظروف الحالية غير مقبول من جانب الاسرائيليين ، وليس من المعقول ان تفكر اية حكومة اسرائيلية في اجراء مفاوضات من اجل اقامتها ، او تطبيق نتائج هذه المفاوضات .

- الخيار الخامس : الانسحاب من جانب واحد من معظم اراضي قطاع غزة :

يعقبه قطع تام للعلاقات ، وربما اغلاق محكم الحدود بين اسرائيل والقطاع . من اجل منع التسلل وتعزيز امن اسرائيل ، سيقام سور الكتروني - ويتم تغليف الحدود ، اخلاء مستوطنتين او ثلاث ، واقعة في جوش قنيف المجاور للحدود المصرية . يكون لسكان القطاع اختيار الاطار السياسي الذي يرغبون فيه ، بما في ذلك دولة فلسطينية مصغرة بزعامة التحرير . واذا كان هذا سيتيح لاسرائيل فرصة التخلص من منطقة صغيرة يمثل فيها اللاجئين الفلسطينيون اكثر من نصف السكان الا انه سيقابل بمعارضة داخلية قوية ، بسبب احتمال ان تصبح غزة بؤرة لعدم الاستقرار على غرار لبنان .

- الخيار السادس : اقامة فيدرالية ارينية - فلسطينية في معظم اراضي الضفة الغربية وغزة :

ستحظى الأردن في مثل هذا الاتحاد ، بمركز الصدارة وتصبح مسئولة عن الامن الخارجي والداخلي والعلاقات الخارجية ، مع تحديد ترتيبات امنية اهمها ، تجريد الضفة الغربية من السلاح ، انتشار قوات من الجيش الاسرائيلي لاغراض الدفاع الجوى والردع . وهذا الخيار يتيح لاسرائيل التخلص من ١,٥ مليون فلسطيني ، كما أنه يبدو أكثر فعالية ، من حيث الاستجابة لمطالبات امن اسرائيل . ويمكن لهذا الخيار أن يكون مقبولا من الجمهور الاسرائيلي أكثر من خيار الدولة الفلسطينية المستقلة . ولكن على المدى البعيد يكون لهذا الكيان ، الذي يشكل الفلسطينيين أغلبية حاسمة فيه مصدر تهديد استراتيجي لاسرائيل .

ان الاستنتاج الرئيسي الذي يخلص اليه التقرير ، انه في الظروف القائمة ، فإن كل الخيارات المطروحة اليوم على جدول الاعمال الاسرائيلي ، لاقتراح سبيلا معقولا لمعالجة مشكلة المناطق المحتلة . فالبدارات من جانب واحد (الضم ، اخلاء قطاع غزة) قابلة للتطبيق ، ولكن يحتمل ان تؤدي الى نتائج محتملة بالكوارث . وفي المقابل فان الحلول الوسط (الحكم الذاتي ، اتحاد اريني - فلسطيني) يمكن أن تخفف من حدة المواجهة ، ولكنها غير مقبولة على الأقل من ناحية

وخطة شامير. وسنحاول هنا التعرف على اصدا
الاتجاهات الاسرائيلية ، ازامعنا .

ج - رد الفعل على مشروع رابين :
اثر مشروع رابين العديد من ردود الفعل الاسرائيلية
ولكن يبدو ان هناك عاملين دفعا رابين الى ارفاق سياسة
القبضة الحديدية ، التي يتبعها في الاراضي المحتلة ،
بالقترح سياسى .

الاول : الرغبة في ايجاد مخرج من المازق الذى تجد
اسرائيل نفسها فيه بعد اشهر طويلة من الانتفاضة
الفلسطينية

الثانى : تقادى الانتقادات العنيفة التى وجهت اليه
في الالونة الاخيرة ، من بعض الالاسط الدواب
والاسرائيلية ، والتي حملته شخصيا ووفيليا مسئولة
السياسة المتبعة في الاراضي المحتلة .

(١) مواقف حزب العمل : لاقى مشروع رابين
تاييدا شبه كامل من حزب العمل ، رغم ان بعض
اعضاء الحزب اعرابوا عن تحفظهم على الشرط الذى
ينص على وقف الانتفاضة لمدة ٢ - ٦ اشهر قبل
الانتخابات

وقد جاءت مبادرة رابين في ظل انقسام بين اعضاء
الحزب . فقد اخذ اعضاء الكنيست من حزب العمل
يتكثرون من اجل العمل على دفع العمل للنسحاب
من الحكومة الائتلافية اذا لم تبادر الحكومة بطرح
مبادرة سياسية جديدة .

هذا في مقابل اعلان ستة وزراء من حزب العمل في
الاول من ابريل عن اتفاقهم على احباط اية محاولة تقم
بها الفئات الاخرى في الحزب للنسحاب من حكومة
الائتلاف ، بسبب عدم قيام شامير بطرح مبادرة
سياسية . وتوافق هذا الانقسام مع تضالول فرنسا حول
خطة بيريز الى خطة رسمية لحزب العمل او الحكومة
الاسرائيلية ويرجع هذا التضالول للاسباب التالية :-
- يجب ان تقوئ الخطة بالتأييد اولا من جانب مركز
حزب العمل ، والذى يبدو صعب التحقيق بسبب

معارضة رابين القوية للخطة ، هو الذى سارع عقب
الكشف عن جوانبها خطة بيريز الى رفضها لانها تقوئ
حسب اعتقاده الى اقامة دولة فلسطينية . معارضة رابين
المتشدددين داخل حزب العمل ، وفي الكنيست للخطة ،
ويحظى هذا التيار بثلثى اعضاء مركز حزب العمل .
معارضة شامير الشديدة لهذه الخطة .

(٢) مواقف الليكود : صرح شامير امام لجنة
الشئون الخارجية والامن للكنيست في اجتماعها ٢٢
يناير ١٩٨٩ د انه لا جدوى من الدخول في نقاشات حول
خطة لن تنفذ ، فهي لم تنافش من قبل الحكومة ، او

طرف واحد من الشركاء المحتلين في التسوية . وفي هذه
الظروف فيذا استبعدنا امكانية مبادرة مهمة من جانب
احد زعماء المنظمة ، او تدخلنا من جانب الدول الكبرى ،
او حدثا ثوريا كبيرا . فان اسرائيل مضطرة ، في لدى
المباشر ، الى تحمل صعوبات الوضع الراهن . ويتبعث
عن سبيل او اخر لتخفيف العبء .

الخيار الساليع : وهو الحل الذى يقدمه مركز يال
ويقوم على اربعة مبادئ ويرى واضعو التقرير انه
يجب على اسرائيل تبنيها :

أ - استمرار وجودها في المناطق المحتلة ، سيرغمها
على دفع ثمن غال جدا . حيث ان الاحتلال يمكن ان
يتحول بالنسبة لاسرائيل الى عبية استراتيجية
ب - انه بالامكان المحافظة على امن اسرائيل
بواسطة نشر قوات بصورة مستمرة ولكن بدون سيطرة
مادية على جميع المناطق وسكانها الفلسطينيين .

ج - اذا قامت في نهاية مسار السلام دولة فلسطينية
من نمط ما في معظم اراضي الضفة الغربية وغزة ، فانه
في ضوء ترتيبات الامن التى ستطبق من الممكن الا
تشكل تهديدا لاسرائيل .

د - لاتوجد امكانية لحل المشكلة بدون مفاوضات
مباشرة مع ممثلين مؤهلين للفلسطينيين

في المقابل يتعين على الفلسطينيين ان يتبنوا
المبادئ الاربعة التالية :-

أ - التسليم بوجود اسرائيل ، والاعتراف بشرعية
وضروية دوام وجودها ، والتنازل عن المطالبة بمناطق
داخل حدود عام ١٩٦٧ او اية مناطق تمنح لاسرائيل
في إطار حل دائم .

ب - الانضمام الى عملية السلام ، على ان تبقى
نتيجتها النهائية بالنسبة لاسرائيل مفتوحة .

ج - التسليم بضرورة قيام مرحلة انتقالية طويلة
(١٠ - ١٥ عاما) لا تقام خلالها دولة فلسطينية تراعى
فيها الترتيبات الامنية الاسرائيلية .

د - الموافقة على ان الحل النهائي مع اسرائيل ،
سيكون مقترنا بتنازلات اقليمية في الضفة الغربية
وقطاع غزة ، ويتحدد ترتيبات امنية دائمة .

وقد اثار الاعلان عن تقرير يال في شهر مارس
١٩٨٩ ، معارضة قوية داخل الالواسط الحاكمة في
اسرائيل .

- ردود الالفعال الاسرائيلية من مقترحات السلام :
رغم كثرة مقترحات التسوية السياسية الاسرائيلية ،
الا ان هناك خطتين كانتا محور النقاش والجدل سواء
داخل اسرائيل ، او من جانب الفلسطينيين والدول
العربية ، او من الدول الكبرى . هما مشروع رابين

مجلس الوزراء المصغر . وفي ضوء رفضها التام من الخارج ، فانها لم تعد تترجم سوى صاحبها .

(٣) موقف اليسار الاسرائيلي :

(١) اكاد ماثير تصبان زعيم حزب ميما ان النقطة الوحيدة الايجابية في مشروع رابين هي انه ادرك اخيرا انه لن ينجح في وقف الانتفاضة بالقوة ، هذا فضلا عن اعلان ماثير فلتر (زعيم الحزب الشيوعي الاسرائيلي (رايكا) من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة « دحاش » ان احتجاج الرأي العام فقط هو الذي دفع رابين لطرح خطة سلام . ومع ذلك فان الخطة لن تنجح طالما انها لم تعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

(٤) موقف اليمين الاسرائيلي : قال عضو الكنيست ضان يورات عن المجدال « انه يمارس بشدة فكرة الانتخابات في الارض المحتلة » . كما رفض حزب هاتيجا وحركة تسمويت الفكرة مؤكدين على افكارها الخاصة بضم الاراضي المحتلة والترحيل الجماعي للفلسطينيين (التراتسفير) .

رد الفعل على خطة شامير :

لم يكن موضوع الانتخابات وهو العنصر الاساسي في خطة شامير ، واضح المعالم بالقدر الكافي ، فالفكر اكتنفها الكثير من الغموض ، واكتفى شامير بالقول في بنود خطته بأنه يجب اجراء انتخابات حرة ، وديمقراطية ، لاختيار ممثلين فلسطينيين يتفاوضون مع اسرائيل دون تحديد ماهية عملية الانتخابات ، ونوع الاشراف عليه ، والمشاركون فيها او كيفية اجرائها وكانت هذه النقاط محور النقاش الذي دار بين حزب العمل وتكتل الليكود . وقد ظهر الخلاف بين العمل والليكود ، أثناء عمل اللجنة الخاصة التي شكلها شامير لاعداد مشروع تفصيلي حول الانتخابات حيث تركزت الخلافات حول طابع الانتخابات في الاراضي المحتلة ، ومسألة اشراك عرب القدس الشرقية فيها ، ومسألة الاشراف الدولي ، وبصفة عامة حول صيغة الارض مقابل السلام :

الاتجاه الأول وتبناه ممثلو الليكود في اللجنة ، طالب بأن تقتصر مسألة الانتخابات على انتخاب المجالس البلدية فقط على أن تفضى الى الحكم الذاتي الاداري ، كشكل نهائي لحل المسألة الفلسطينية ، وفي الوقت نفسه رأى شامير أن اشتراك عرب القدس في الانتخابات غير واجب لانهم يعيشون حسب وجهة نظر تل أبيب الرسمية في العاصمة الموحدة لاسرائيل ، ويقتضيه شامير موافقا رافضا من مسألة الرقابة الدولية على اجراء الانتخابات .

الاتجاه الثاني : وتبناه ممثلو العمل في اللجنة ، يؤكد على ضرورة اجراء انتخاب سياسية لانتخاب ممثلين فلسطينيين يكونون طرفا في المفاوضات حول الوضع النهائي للاراضي المحتلة (حسب تصور مشروع رابين) كما يقترح ممثل العمل دعوة مجموعة من المراقبين من الكونجرس الامريكي للرقابة على اجراء الانتخابات ، كما انهم على استعداد لقبول صيغة الاراضي مقابل السلام ، وهي الصيغة التي يرفضها الليكود بشدة .

وفي النهاية قرر شامير ورابين الا يتضمن مشروع الخطة سوى المبادئ الثلاثة التي هي موضع اجماع الليكود وحزب العمل .

لامفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .

لا لدولة فلسطينية مستقلة في الاراضي المحتلة .

تنظيم واجراء عملية الانتخابات في الضفة والقطاع .

وبالنسبة لتنظيم عملية الانتخابات ، حدد شامير

الخطوات العريضة لاجراء الانتخابات في الاراضي المحتلة

كما يلي :

ضرورة تقييد حرية التعبير والصحلات الانتخابية

العامه ، أثناء عملية الانتخابات في الاراضي المحتلة .

عدم سحب الجيش الاسرائيلي من المراكز السكانية

الفلسطينية ، حتى في أوج الحملات الانتخابية .

عدم سماح اسرائيل لمراقبين دوليين بالاشراف على

عملية الانتخابات .

ان القوانين التي ستجرى عملية الانتخابات في

ظلها ، ستكون من وضع الادارة العسكرية المسؤولة عن

شئون الاراضي المحتلة .

٢ - الموقف الفلسطيني :

اتسم السلوك الفلسطيني هذا العام في مجمله بكونه

رد فعل على الفكرة الاسرائيلية للانتخابات أو ماسمى

« مبادرة الحكومة الاسرائيلية للسلام » كما قامت

منظمة التحرير الفلسطينية بطرح مبادرة في البرلمان

الاوروبي في ستراسبورج سبتمبر ١٩٨٨ وذلك أثناء

القاء عرفات خطابه امامه والتي تربط فكرة الانتخابات

بخطة سلام متكاملة ، جنبا الى جنب بالدعوة الى عقد

المؤتمر الدولي كائنسب اطار لاحلال السلام في المنطقة .

(١) - موقف الفلسطينيين من مشروع رابين :

بعد اعلان رابين مشروعه ، أعلنت منظمة التحرير في

(ج) - أن منظمة التحرير هي الإطار الكفاحي ، والرمز الذي يجسد هوية الشعب الفلسطيني بأكمله ، وطموحه بالعودة ، وبقرار المصير ، وإقامة دولته المستقلة .
وان رفض الانتخابات ، ليس رفضاً للفكرة كظاهرة ديمقراطية ، بل بالأساس لانها مشروع انتقائي لا يعالج جوهر الأزمة ، ولكونها ليست جزءاً من عملية سياسية واضحة الأسس تنتهي بانتهاء الاحتلال الاسرائيلي ، وتحقيق الاستقلال وأكدت الوثيقة أن تحقيق السلام في المنطقة مطلب :-

(ا) - اقرار حكومة اسرائيل بأن الفلسطينيين هم شعب له حق العيش في حياة أمنة ضمن دولته المستقلة .
(ب) اعتراف حكومة اسرائيل بضرورة التفاوض مع المنظمة في اطار مؤتمر دولي ، وصولاً الى انهاء الاحتلال ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .
(ج) - تتولى الأمم المتحدة ادارة شؤون المناطق المحتلة ، اثناء الفترة الانتقالية .
(د) - يحدد المؤتمر الدولي ضمانات أمنية ملائمة ، لجميع دول المنطقة ، وفق أسس تقريرها كالة الاطراف .

واثارت تلك الوثيقة ، رد فعل عنيف داخل القيادة الاسرائيلية التي كانت تسعى الى خلق قيادات محلية بديلة للمنظمة .

عقب تبني الحكومة الاسرائيلية والكنيست خطة شامير أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في ١٥ مايو رفضها للخطة وأكدت « أن هذه الخطة لاتعني الشعب الفلسطيني لانها لاتعترف بوجوده الوطني ، ولاتعامل من قريب ولا من بعيد مع قضيتة وحقوقه الوطنية المشروعة - كما تتجاهل جميع القرارات الدولية بما فيها القرارات ٢٤٢ ، ٢٣٨ وأكدت أن الحل الواقعي يكمن في الاعداد الجاد لمؤتمر دولي للسلام وتشترك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، واطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير .

اما بخصوص فكرة الانتخابات ذاتها ، أكد ياسر عرفات أنه سيقبل فكرة اجراء انتخابات في الأراضي المحتلة ، ولكن بشرط :-

انسحاب الجيش الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة .

اجراء الانتخابات تحت اشراف دولي ، وليس تحت الاشراف الاسرائيلي أن تجري الانتخابات في اطار خطة متكاملة ، تنص على حل عادل وشامل للمشكلة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وأكد عرفات ، أن فكرة الانتخابات لايد أن تقضى الى دولة فلسطينية ديمقراطية على الطراز الغربي ، أما

٢١ يناير ، رفضها لهذه الخطة جملة وتفصيلا ، وأكدت على أن الانتخابات التي دعا اليها رابين ، يجب أن تتم تحت اشراف دولي ، ويعد انسحاب القوات الاسرائيلية . في حين أعلنت القيادة الموحدة للانتفاضة رفضها لخطة رابين في البيان رقم « ٣٦ » الذي وزع في ١٥ يناير ١٩٨٩ . كما رفض عدد من زعماء الأراضي المحتلة المشروع وأكدوا أن الانتخابات ستقود حتما الى الحكم الذاتي ، وأصرروا على ضرورة عدم تخطي المنظمة باعتبارها الجهة الوحيدة الممثلة للشعب الفلسطيني .
ازاء الكشف عن خطط التسوية الاسرائيلية القائمة على فكرة الانتخابات ، قامت مجموعة من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، باقتراح افكار جديدة لاجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بهدف الى كسر الجمود بين اسرائيل والمنظمة ، وقدمت هذه الافكار الى مسئولين في وزارة الخارجية المصرية ، وتنص على :-
المرحلة الاولى : تشراف قوات متعددة الجنسية على انسحاب القوات الاسرائيلية من المراكز السكنية في الضفة والقطاع ، وان كانت القوات الاسرائيلية ستحتفظ بوجود لها في الضفة والقطاع .

المرحلة الثانية : (ا) تجري انتخابات تحت اشراف دولي ، لاختيار أعضاء من الضفة الغربية وغزة .

يختار عرفات خمسة أعضاء من المنتخبين لمفاوضة اسرائيل ، بشأن مدة انتقالية مدتها عامان وتقضى الى عقد مؤتمر دولي ، وتتناول المفاوضات الأمن الداخلي والتجارة ووسائل أخرى تتصل بالفترة الانتقالية .

(ب) - موقف الفلسطينيين من خطة شامير :
قبل الاعلان عن خطة شامير ، أعلنت القيادة الموحدة في بيانها رقم (٢٩) الصادر في أبريل ٨٩ ، عن الرفض القاطع لفكرة الانتخابات تحت الاحتلال في ٢٦ أبريل وقع ٩٢ شخصية وطنية فلسطينية من الأراضي المحتلة ، على وثيقة سياسية أكدوا فيها رفضهم الجماعي والموحد لخطة شامير للانتخابات ، وصفت الخطة بأنها مناوره اعلامية تستهدف اخراج اسرائيل من عزاتها ، وتطوى على تناقضات كبيرة بتجاهلها جوهر الصراع . أن رفض الخطة نابع من الاتجاهات التالية :-

(ا) أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في ارض فلسطينية ، في حين تتجاهل خطة شامير هذه الحقيقة .

(ب) أن الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تشرده ، وتواجده شعب واحد ، غير قابل للتجزئة وأن المنظمة بقيادتها الشرعية ومؤسساتها هي رمز لوحدة هذا الشعب ، وتجسيد لهويته الوطنية ، ونحن نرى أن محاولة انتخاب ممثلين محليين محاولة لتجزئة هذا الشعب الواحد الى خارج ودخل .

بشأن حدود تلك الدولة فقال عرفات « يجب أن تكون في المنطقة التي يترتب على إسرائيل أخلاؤها وهي التي احتلت عام ١٩٦٧ » وقال عرفات « أن وجود دولتين فلسطينية ويهودية ليست فكرة ولكننا قرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي اتخذ على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ بشأن تقسيم فلسطين .

أزاء رفض إسرائيل الدائم لاشراك المنظمة ، في أي مرحلة من مراحل عملية التسوية أو قيام للمنظمة بتسمية العضو الفلسطيني الذي سيفوز إسرائيل . أعلن عرفات في منتصف ماير ، أنه ربما يوافق على تعيين عدد من الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة ، ليشكلوا حكومة مؤقتة . إذا كان ذلك سيساعد على كسر الجمود السياسي الذي تسببه إسرائيل برفضها للتفاوض المباشر مع منظمة التحرير .

اتضحت خلال زيارة عرفات لفرنسا في ٢ ماير بعض الأفكار الهامة للمنظمة عن التسوية وجاء ذلك بخصوص ملاحظات الرئيس ميتران ، أن المنظمة لاتزال تعمل بالميثاق الوطني الفلسطيني ، وهو أمر مغاير لنقاط هامة في البرنامج السياسي الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ فصرح عرفات للتلغرافيين الفرنسي في ٢ ماير « لقد انتخبت رئيسا لدولة فلسطين ، على أساس برنامج يتضمن وجود دولتين يهودية - وفلسطينية . أما عن الميثاق الوطني الفلسطيني ، ما أعتقد أنه يصدق عليه تعبير CADUQUE وصف عرفات فيها بعد (٣ ماير) أن كلمة تقادم هي الترجمة التي يفضلها لهذا التعبير . أما التصورات التي قدمتها المنظمة خلال مباحثات باريس ، حول التسوية السلمية فقد تركزت على :

١ - القيادة الفلسطينية مستعدة للموافقة على أية خطوات أو إجراءات لاتعارض مع مبادئها السلمية ، وتساعد على التمهيد لعقد المؤتمر الدولي ، من ذلك اجراء اتصالات مع مسئولين إسرائيليين .

٢ - قيادة المنظمة ترفض أي حل فلسطيني جزئي ، أو منفصل ويعتبر أن المشكلة الفلسطينية ليست محصورة فقط في الأرض المحتلة ، بل وتشمل امورا كثيرة وأساسية ، على رأسها مستقبل مدينة القدس ، وحق العودة ، والتعويضات للفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة والقطاع .

٣ - أن قيادة المنظمة ملتزمة التزاما فعليا ورسميا بحل النزاع العربي - الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية عن طريق الحوار والمفاوضات وفيه الأرهاب ، وملتزمة باقامة دولتين على أرض فلسطين تقوم بينها علاقات تعايش سلمي في المقابل تعتبر المنظمة أن السلام الفعلي ، لن يتحقق بدون تقديم إسرائيل لخطوات سلمية

حقيقية موازية للخطوات الفلسطينية ، وتعترف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . ويقبل التفاوض مع المنظمة ، وتتبدد الأرهاب والعنف بدورها ضد أبناء الشعب الفلسطيني .

٤ - تعتبر قيادة المنظمة أن مفاوضات السلام الحقيقية يجب أن تجري في إطار مؤتمر دولي للسلام وبإشراف ورعاية الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن . كما أوضح المسئولون الفلسطينيون ، أن قيادة المنظمة مستعدة لقبول فكرة الانتخابات في الأراضي المحتلة ، ليس على أساس خطة شامير ، ولكن على أساس الشروط والأهداف التالية :-

١ - رفض المنظمة المطلق لوقف الانتفاضة كشرط مسبق لاجراء عملية الانتخابات وتعتبر أن مصير الانتفاضة مرتبط ببدء مفاوضات السلام الحقيقية ، والتي تشارك فيها المنظمة وتهدف إلى تأمين الحقوق الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حق تقرير المصير .

٢ - لا يمكن اجراء هذه الانتخابات الا بعد انسحاب القوات الاسرائيلية على الاقل من المدن والمناطق الاهلة بالسكان الفلسطينيين .

٣ - يجب أن تجري هذه الانتخابات بإشراف دولي ملائم . سواء بإشراف مراقبين من الأمم المتحدة ، أو وجود مراقبين من الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن ، أو بإشراف دولي عام .

٤ - يجب أن يسبق اجراء هذه الانتخابات قيام السلطات الاسرائيلية بالانسحاب عن المعتقلين الفلسطينيين ، خصوصا الذين اعتقلوا بسبب الانتفاضة وكذلك إعادة المبعدين .

٥ - ترفض قيادة المنظمة أن يكون هدف هذه الانتخابات هو فقط تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة والقطاع ، وإبقاء هذه الأراضي تحت السيطرة الاسرائيلية . كما ترفض أن يكون هدف هذه الانتخابات هو اختيار قيادة فلسطينية بديلة عن قيادة المنظمة تتولى الاشراف والتفاوض مع الاسرائيليين ، حول كل ما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية .

٦ - تعتبر القيادة الفلسطينية أن اجراء الانتخابات يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من خطة سلام متكاملة ومضمونة دوليا ، من الدول الخمس الكبرى .

٧ - حين تبدأ مفاوضات السلام ، سي طرح الوند الفلسطيني على مائدة المفاوضات مسألة انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، يمكن أن تكون في مرحلة ما مرتبطة فيدرالية أو كونفدرالية مع الأردن .

٨ - يجب أن يشارك في هذه الانتخابات الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية .

الرد على خطة شامير هناك مشروع أسعد الصفاوى ، مدير إحدى المدارس الثانوية بقطاع غزة والتي أعلن عنها في شهر يونيو خطة د/ تيسير عروى المحاضر في جامعة بيرزيت . والذي أيدت المحكمة الاسرائيلية العليا قرار ابعاده في ٢٤ أغسطس ١٩٨٩ .

(١) مشروع الصفاوى :

يؤكد مشروع الصفاوى (الذى وافق عليه مبدئيا رابين خلال لقائه مع الصفاوى في منتصف شهر يونيو) أن الفلسطينيين بالداخل قادرون على تحمل مسئولية الخطوات الأولى في مشروع السلام ، الا ان الصياغة النهائية للعلاقات الدولية ستكون من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية . ويقوم مشروع الصفاوى على ثلاث مراحل :-

الاولى : مرحلة تمهيدية تعمل على تهيئة الأجواء ، ويتم فيها انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق المحتلة التى دخلت إليها بعد الانتفاضة .

الثانية : تستغرق هذه المرحلة ثلاثة اشهر ، يجري خلالها الاعداد لبناء الحكم المشترك .

الثالثة : مرحلة تنفيذ المشروع حيث يتم اجراء انتخابات لاختيار مجلس تشريعى بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومجلس تنفيذى ينبثق عن المجلس التشريعى وذلك لتسلم ادارة شئون البلاد .

ان أهم مالت نظر المسئولين الاسرائيليين في هذا المشروع أنه يقوم على مبدئين : الاول هو سكان المناطق المحتلة ، وليس الفلسطينيين في الخارج . والمبدأ الثانى : أنه لم يذكر دورا لمنظمة التحرير في المراحل التحضيرية والمفاوضات السلمية .

ولكن الصفاوى يؤكد أن مشروعه يتضمن مشاركة فعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما يتضمن حلا يتم على مراحل متتابعة على أساس سياسة (الخطوة - خطوة) وأنه يجب أن تكون الخطوات واضحة للشعبين الاسرائيلى والفلسطينى .

بالنسبة للدولة الفلسطينية : يطالب الصفاوى في مشروعه بإقامة الدولة أو الاتحاد الكونفيدرالى مع الأردن . مع حق اسرائيل في الوجود كدولة ضمن حدود آمنه .

بالنسبة لمشاركة المنظمة : يقول الصفاوى في مشروعه أن الشعب الفلسطينى في الداخل والخارج جزء لا يتجزأ ، وأن من حق الشعب الفلسطينى اختيار قيادة خاصة به ، نتحدث باسمه وتتفاوض من أجله ، وأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعى للقيام بأى دور توكله له قيادته الفلسطينى .

بالنسبة لموضوع الانتخابات : يؤكد المشروع على اجراء الانتخابات في الأرض المحتلة وذلك تحت اشراف

أعلن عرفات في ختام مباحثات باريس ٢ مايو ، أنه اقترح على فرنسا فكرة تشكيل وفد عربى مشترك برئاسة مصر ، لمحاولة تجاوز التعنت الاسرائيلى بخصوص المفاوضات مع المنظمة . وهذا الوفد المكون من مصر وسوريا والأردن ولبنان ، ودولة فلسطين ، سيأتى الى فرنسا للتحضير لعقد المؤتمر الدولى للسلام وقال عرفات أن هذا الاقتراح كان إحدى الصيغ التى طرحت وتمت الموافقة عليها خلال القمة العربية السابقة ، علما بأن فكرة المؤتمر الدولى قد اقترحتها مؤتمرات القمة العربية ، السوق الأوروبية المشتركة ، والدول الاشتراكية بالإضافة الى بيانات مجلس الأمن الدولى . وقد ناقش عرفات هذا الاقتراح مع المسئولين المصريين والأردنيين والسوفييت قبل طرحه ، وقد رحب الأردن والاتحاد السوفيتى بفكرة تأليف هذا الوفد ، وأيدت مصر استعدادها لترأس هذا الوفد لدفع عملية السلام .

وكانت العقبة الأساسية أمام تأليف هذا الوفد العربى ، هي مواقف سوريا الرافض لرئاسة مصر للوفد ، هذا بالإضافة الى أمور أخرى تتعلق بالعملية نفسها .

وحظي اقتراح عرفات بتأييد ودعم فرنسى قوى إذ أعربت فرنسا عن استعدادها لاستضافة الوفد في باريس ، لمناقشة المشاكل المتعلقة بعملية السلام والمؤتمر الدولى . وويل واستعدادها للدفاع عن هذه الفكرة خلال محادثات المسئولين الفرنسيين مع المسئولين الاسرائيليين والأمريكيين والأوروبيين .

طالب عرفات في ٢٦ يوليو خلال القمة الافريقية في اديس أبابا (٢٤ - ٢٦ يوليو) الولايات المتحدة أن تتعامل مع الشعب الفلسطينى بالنسبة لموضوع الانتخابات في الأرض المحتلة كما تعاملت مع قضية ناميبيا . وقال أنه يمكن حل القضية الفلسطينية على الوجهة التالى :-

١ - انسحاب جزئى لاسرائيليين من الأرض الفلسطينية المحتلة .

٢ - وضع جدول زمنى لانسحاب كامل للقوات الاسرائيلية ، على مدى ٢٧ شهرا على دفعات متساوية حدث في ناميبيا .

٣ - تشرف الأمم المتحدة على عملية اجراء الانتخابات ومع عودة اللاجئين والطرديين من الضفة والقطاع .

٤ - تحديد موعد الاستقلال .

(ج -) مقترحات فلسطينيى الاراضى المحتلة :-

أما بخصوص تصورات ومقترحات التسوية الصادرة عن فلسطينيى الارض المحتلة . فبالإضافة الى وثيقة

دولى يضمن الحرية لها ، وإن تكون الانتخابات جزءا من التسوية الشاملة .

(٢) خطة د . عرووى

طرح د/ تيسير عرووى خطته في شهر أغسطس ١٩٨٩ ويصف الخطة بأنها « إطار عام لتسوية واقعية وحقيقية للصراع العربي - الاسرائيلي ، تقوم على قرارات الأمم المتحدة ، لاسيما قرارى الجمعية العامة ١٨١ ، ١٩٤ وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٢٨ ، وأن العناصر الرئيسية لاي خطة سلام ، لابد وأن تقي بالمتطلبات الأساسية لكل من الشعبين اليهودي والفلسطيني ، من خلال مؤتمر دولي للسلام تحصره جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك التحرير الفلسطينية » وتشمل الخطة على خمسة بنود أساسية هي :-

١ - انتهاء الاحتلال وانسحاب الجيش الاسرائيلي من كل الاراضي العربية عقب حرب ١٩٦٧ ، وإخلاء المستوطنات الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة ، بناؤها خلف الخط الأخضر .

٢ - منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير ، ويتضمن حقه في تأسيس الدولة الديمقراطية المستقلة في أراضيه التي سوف تتسحب عنها قوات الجيش الاسرائيلي وهي الضفة الغربية وتشمل مدينة القدس الشرقية وقطاع غزة .

٣ - انجاز كافة الجوانب السياسية والدبلوماسية ، والاقتصادية ، والعلاقات الاخرى بين الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية ، ومع ضمانات قوية لكلا الدولتين ، بما في ذلك حقه في العيش في سلام امن وداخل حدود دولية معترف بها . ربما يكون من الضروري في هذا الإطار ، إصدار تشريع لتجديد وحظر أنشطة الأحزاب والجماعات السياسية المؤيدة لتدمير الطرف الآخر ، أو التي تنتهك حرمة أراضي الاقليمية .

٤ - اقرار حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

٥ - ضمان حق مواطني الدولتين ، وكافة اليهود والمسلمين والمسيحيين في كافة أنحاء العالم في اللجوء الى الأماكن المقدسة في مدينة القدس .

٣ - التفاعلات الاسرائيلية - العربية :

تنقسم أنماط التفاعلات الاسرائيلية العربية الى قسمين :

أ - أنماط السلوك الصراعى .

ب - أنماط السلوك التعاونى .

ولم تشهد التفاعلات الاسرائيلية - العربية ، أى نوع من أنماط السلوك التعاونى على مستوياته السياسية والاقتصادية والعسكرية ، باستثناء مصر ، حيث شهد عام ١٩٨٩ بعض أنماط التعاون الاقتصادي والتسنيق السياسى .

١ - الصراع الدبلوماسى السياسى :

يمكن ملاحظة أنه لم يكن هناك موقف عربى موحد جديد خاص بالتسوية السياسية خلال عام ١٩٨٩ ، حيث استمر التأييد العربى للتسوية كما جددتها مشروع فاس . إلا أنه كان هناك تأييد عربى موحد جديد لقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطيني ، والانتفاضة . أتى ذلك في مؤتمر القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء ٢٢ - ٢٦ مايو . أما على مستوى الدول العربى منفردة ، فلم يكن هناك تغيير يذكر بالنسبة للمؤتمر الدولى . أما بشأن الانتفاضة ، فكانت النقاط المصرية العشر في أغسطس ١٩٨٩ .

(١) قمة الدار البيضاء

عقد قمة الدار البيضاء في الفترة ما بين ٢٢ - ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، حيث تبلورت الرؤيتان الفلسطينية ، والسورية للتسوية السياسية . تميز الطرح الفلسطينى بضرورة الوصول الى آلية عمل عربية تعمل الى جانب آلية العمل الفلسطينى وتدعمها في المجال الدولى . وتضمن ورقة العمل الفلسطينية :

(١) دعوة القادة العرب لوضع خطة تحرك عربى موحد على الساحة الدولية لدعم الانتفاضة . حيث شملت مبادرة السلام الفلسطينية على مطلبين وهما :

تشكيل لجنة عربية عليا على مستوى القمة ، برئاسة الملك الحسن الثانى ، وعدد من القادة العرب ، أو من يمثلهم لتأكيد الالتزام العربى بالقضية والحقوق الفلسطينية . ومتابعة التحرك على الساحة الدولية لعقد المؤتمر الدولى ، وتحقيق مشروع السلام العربى ، ومبادرة السلام الفلسطينية .

تشكيل لجنة خماسية برئاسة مصر ، وتضم الاردن وسوريا ولبنان ، دولة فلسطين . للتسنيق والتضهير لعقد المؤتمر الدولى للسلام ، على اساس قرارات القمة العربية والشرعية الدولية .

أهميته الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى المحتلة عقب حرب عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس العربية ، ووضع هذه الاراضى تحت اشراف الامم المتحدة ، تمهيدا لتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه في تقرير مصيره ، وإقامة دولته عليها بما في ذلك اجراء الانتخابات الحرة .

عقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨ .

مطالبة القمة العربية بتأييد قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته التاسعة عشرة ، باعلان الدولة الفلسطينية .

ان تقوم الاطراف العربية بتسديد المبالغ التى اقترتها قمة الجزائر فى يونيو ١٩٨٨ لدعم الانتفاضة الفلسطينية .

اما الطرح السورى فى مؤتمر وزارة الخارجية ، فقد اهتم بطرح مبادئ سياسية عامة ، ولم يهتم بكيفية تطبيقها على ارض الواقع ، وتضمنت ورقة العمل السورية .

١ - تحقيق الانسحاب الاسرائيلى الشامل من جميع الاراضى العربية المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ .

٢ - استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى ، بما فى ذلك حقه فى العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة .

٣ - حشد الطاقات العربية بغية التوصل الى تحقيق توازن شامل مع اسرائيل .

٤ - تقديم المساندة المالية والمعنوية للنضال الذى يقوده الشعب العربى فى فلسطين والجلولان ، وجنوب لبنان .

٥ - العمل على عقد مؤتمر دولى للسلام تحت اشراف الامم المتحدة .

٦ - رفض أية تسوية للنزاع لاتضمن تحقيق الانسحاب الاسرائيلى الشامل من جميع الاراضى المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ .

ازاء الاختلاف بين مضمون ورقتى العمل الفلسطينية والسورية ، كذلك الاختلافات الحادة التى برزت خلال المناقشات بين ممثلى البلدين فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب التحضيرى تقدم الوفد المصرى ، بورقة عمل لحاوله التوفيق بينهما ، وتضمنت ورقة العمل المصرية :

١ - استمرار العمل من اجل تحقيق الاهداف التى اقترنها مؤتمرات القمة العربية السابقة ولاسيما :

أ - تحقيق الانسحاب الاسرائيلى الشامل من جميع الاراضى الفلسطينية والعربية عقب حرب ١٩٦٧ ، وفى مقدمتها القدس العربية .

ب - استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربى الفلسطينى ، بما فى ذلك حقه فى العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فى فلسطين .

ج - حشد الطاقات العربية فى مختلف المجالات ، وتحقيقا للتوازن الاستراتيجى الشامل لمواجهة

المخططات الاسرائيلية العدوانية ولصيانة الحقوق الوطنية العربية .

٢ - تقديم الدعم والمساندة المادية والمعنوية للانتفاضة الفلسطينية ، من خلال منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، وكذلك النضال العربى فى الجلولان وجنوب لبنان .

٣ - تأييد عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الامن وسائر اطراف النزاع بما فيها دولة فلسطين بشكل مستقل وعلى قدم المساواة ، بهدف التوصل الى تسوية شاملة وعادلة على اساس قرارى مجلس الامن ٢١٢ ، ٣٣٨ . وكافة قرارات الامم الاخرى ذات الصلة بالحقوق الوطنية الفلسطينية ، والاتفاق على ضمانات

امنية لجميع دول المنطقة وبما فيها دولة فلسطين ، وفقا لقرارات الجمعية ١٩٤ ، ١٨١ . واعتبار قرار ١٨١ مايزال يوفر شروطا للشرعية الدولية ، تضمن حق الشعب الفلسطينى فى اقامة دولته المستقلة (ابدى الوفد السورى تحفظه على هذه الفقرة ، واقترح اجراء مشاورات حولها بين القادة العرب) .

٤ - تأييد قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته التاسعة عشرة ، وتأكيد دعم المؤتمر لمبادرة السلام الفلسطينى المستندة الى مشروع السلام العربى والشرعية الدولية (ابدى الوفد السورى تحفظه على هذه الفقرة ، واقترح اجراء مشاورات حولها بين القادة العرب)

٥ - ان أى تسوية سياسية للنزاع يجب ان تضمن الانسحاب الاسرائيلى الكامل وبغير المشروط من جميع الاراضى الفلسطينية والعربية منذ حرب ١٩٦٧ . تمكن الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه الوطنية ، طبقا لقرارات القمة العربية خصوصا قمة فاس .

٦ - تأييد قيام دولة فلسطينية مستقلة فى ارض فلسطين (ابدى الوفد السورى تحفظه على هذه الفقرة ، واقترح اجراء مشاورات حولها بين القادة العرب) .

٧ - دعم الموقف الفلسطينى الراض لمشروع الحكومة الاسرائيلية اجراء انتخابات الاراضى المحتلة فى ظل الاحتلال . وضرورة التمسك بانتهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى الفلسطينية العربية المحتلة ، والتمسك بعملية سلام متكاملة ، بما فى ذلك وضع الاراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة لفترة لتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير المصير .

٨ - تشكيل لجنة عربية عليا برئاسة الملك الحسن الثانى ، لمتابعة التحرك على الساحة الدولية ، واجراء

الاتصالات باسم الجامعة العربية مع الاعضاء الدائمين من مجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة بغية تنشيط عملية السلام والمشاركة في اعداد لعقد المؤتمر الدولي .

٩ - دعوة الدول العربية الخمس المعنية مصر ، الاردن ، وسوريا ، ولبنان ، ودولة فلسطين ، الى تكثيف التنسيق بينها لعقد المؤتمر الدولي (أبدي الوفد السوري تحفظه على هذه الفقرة ، واقتراح اجراء مشاورات حولها بين القادة العرب) .

١٠ - الوقوف بحزم ضد الجرائم الانسانية ، التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة والجولان وجنوب لبنان .

١١ - دعوة الولايات المتحدة الى تطوير موقفها تجاه منظمة التحرير والحقوق الفلسطينية ، والاعتراف الصريح بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في اطار عملية سلام متكاملة .

اما البيان الختامي للمؤتمر فقد تضمن النقاط التالية :

١ - الالتزام بالامس التي قامت عليها خطة السلام العربية ، التي اقترتها مؤتمرات القمة العربية في فاس ١٩٨٢ ، الجزائر ١٩٨٨ ، وهي الاسس التي تهدف الى تحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ ، تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة ، بما فيها حقه في العودة وتقدير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشرعي والوحدوي .

٢ - دعم وتأييد قرارات الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني ، ومبادرة السلام الفلسطينية المستندة على خطة السلام العربية والشرعية الدولية .

٣ - تأييد قيام الدولة الفلسطينية ، العمل على توفير كل مقومات الدعم والمساندة لها .

٤ - تأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن ، وجميع اطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، بهدف ايجاد تسوية شاملة للصراع العربي - الاسرائيلي على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، كافة قرارات الامم المتحدة الاخرى الخاصة بالقضية الفلسطينية ، والاتفاق على ضمانات امنية لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ وجميع القرارات المعنية .

٥ - اقرار تشكيل لجنة ، عليا برئاسة الملك الحسن

الثاني ، لاتحرك واجراء الاتصالات الدولية المناسبة باسم جامعة الدول العربية ، بغية تنشيط عملية السلام والمشاركة في الاعداد للمؤتمر الدولي .

٦ - دعم الموقف الفلسطيني من موضوع الانتخابات ، حيث اكد على ضرورة اجرائها بعد الانسحاب الاسرائيلي وبإشراف دولي وضمن اطار عملية سلام متكاملة وشاملة تنتهي بإقرار حقه في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

٧ - وضع الاراضي المحتلة تحت إشراف دولي من قبل الامم المتحدة لفترة مؤقتة ، لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير .

(٢) الاقتراحات والافكار المصرية

قدمت الدبلوماسية المصرية العديد من الافكار والاقتراحات الهادفة الى تنشيط عملية التسوية السياسية .. فقبل تبني الحكومة الاسرائيلية لخطة شامير حول الانتخابات بصفة رسمية طرحت مصر عدة افكار حول الانتخابات * وقد رفضتها اسرائيل فيما بعد - وتضمنت تلك الافكار مايلي :

(١) الغاء فكرة الحكم الذاتي الذي تسعى اسرائيل الى تطبيقه .

(٢) ان تكون الخطوة التالية لعملية الانتخابات بالضفة الغربية وقطاع غزة ، فترة محدودة ، يتم الاتفاق خلالها بين دول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن ، والدول المعنية بالصراع ، هذا على ان تكون هذه الفترة انتقالية تحت اشراف دولي .

(٣) خلال هذه الفترة الانتقالية ، تجرى مفاوضات خاصة حول تسوية الاوضاع النهائية في الاراضي المحتلة ، وتكون هذه المفاوضات احد الاعمال الاساسية المكتملة للمفاوضات الدولية التي ستطرح فيها قضية الصراع العربي الاسرائيلي من جميع النواحي .

(٤) هذا في ظل التأكيد المصري على :

١ - ضرورة الاتفاق على تصسيلات الانتخابات مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل اجرائها . وفي حال رفض اسرائيل لذلك تتم مناقشة قواعد اجراء الانتخابات خلال جلسة من جلسات الحوار الاسريكي - الفلسطيني .

ب - ضرورة ان تعلن اسرائيل مسبقا وقبل اجراء تلك الانتخابات انها تعد بمثابة مرحلة من مراحل التسوية السلمية النهائية . وان تكون كافة المراحل التالية للانتخابات ، قيد البحث والاتفاق مع الدول العربية المعنية .

* كانت مصر قد عرضت هذه الافكار على عدد من المسؤولين الفلسطينيين في المنظمة وابدوا اريثمهم ازاءها في اواخر شهر مايو ، قبل عرضها على المسؤولين الاسرائيليين .

وخلال زيارة د/ بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لاسرائيل في ١١ يونيو، تقدمت مصر باقتراح ان تكون حلقة وصل او وسيطا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، او بين ولود تضم ممثلين عن المنظمة وفلسطين من الاراضي المحتلة واسرائيل على ان يكون مبنى السفارة المصرية في تل ابيب مقر هذه الاجتماعات والحوارات. ولكن اسرائيل رفضت في الحال العرض المصري.

أكد بطرس غالي خلال محادثاته مع شامير ان هناك جوانب ايجابية في المبادرة الاسرائيلية وان كان ذلك لايعني ان مصر توافق عليها. وانه يحمل عددا من التساؤلات الهامة والتي يطرحها بشكل رسمي ويطلب من القيادة الاسرائيلية الاجابة عليها بشكل رسمي. وهذه التساؤلات هي التي شكلت فيما بعد النقاط العشر المصرية.

والاستلة هي :

١ - ماهي القواعد والقوانين التي سوف يتم على اساسها لجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

٢ - ماهي الاجراءات الامنية المناسبة التي سوف تسبق العملية الانتخابية ؟

٣ - ماهو وضع سكان القدس العربية في هذه الانتخابات ؟

٤ - ماهو حدود ونور الاشراف الدولي على عملية الانتخابات ؟

٥ - ماهو مدى المساعدة التي ستقدمها السلطات الاسرائيلية للقوى الدولية لضمان امن هذه الانتخابات ؟

٦ - هل يمكن ان تعبر هذه الانتخابات عن خطوة مرحلية تعقبها خطوات اخرى لاقرار السلام في المنطقة ؟

٧ - هل يمكن ان تعبر هذه الانتخابات عن رأى الشعب الفلسطيني وماهو مدى التزام اسرائيل بهذا الرأى بعد ان تأكد في مباحثات السلام على مبدأ اقامة الدولة الفلسطينية.

٨ - هل يمكن ان تغير اسرائيل من رأيها، اذا ماكان هناك اقرار واضح من ان المنظمة هي الممثل الشرعى للشعب الفلسطيني وهل يمكن ان تقبل اسرائيل بالتفاوض من المنظمة في ضوء ذلك ؟

٩ - ماهو مدى اسهام هذه الانتخابات في الوصول الى حل شامل لإبعاد المشكلة الفلسطينية ؟

كما اقترح بطرس غالي على شامير، خطة مصرية لاجراء حوار ومفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تشمل على ثلاث مراحل :

١ - المرحلة الاولى : تتم من خلال اشتراك وفد

اسرائيل مع الوفد الامريكى في جلسات الحوار الامريكى - الفلسطينى . على ان تستهدف هذه المرحلة التعرف على الاطار العام لأفكار المنظمة، سواء تجاه فكرة الانتخابات، او تجاه فكرةالامن الاسرائيلى، والحلول المطروحة لتحقيق السلام في المنظمة، وتحديد مستقبل العلاقة بين اسرائيل والمنظمة.

٢ - المرحلة الثانية : اجراء جلسة حوار منفصلة بين الجانبين الاسرائيلى والفلسطينى للاتفاق على الاطر التفصيلية للموضوعات السابقة، واذا لم يتم التوصل الى حل في جلسة الحوار هذه فلانما من ان تكون هناك اكثر من جلسة اخرى.

٣ - المرحلة الثالثة : تحقيق لقاء مباشر بين الرئيس الفلسطينى عرفات ومسؤولين من الحكومة الاسرائيلية، على المستوى الذى تحدده حكومة اسرائيل، بشرط الا يقل مستوى التمثيل عن وزير خارجية اسرائيل.

كان الرد الاسرائيلى على هذه الخطوات المصرية، ان اقترحت اسرائيل على مصر اقتراحين اساسيين :
١ - ايجاد شخصيات فلسطينية تقبل المشاركة مع مصر للبحث في القواعد التي سيتم على اساسها الانتخابات المقترحة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهددت اسرائيل باجراء الانتخابات على اساس القوانين الاسرائيلية، اذا لم يتم التوصل الى اتفاق على القواعد المنظمة لهذه الانتخابات.

٢ - تشكيل لجنة مشتركة مصرية - اسرائيلية تكون في حال انعقاد دائم حتى يتم الاتفاق على بدء اجراءات السلام في المنطقة، وتحقيق عملية الانتخابات.

ورفضت مصر الاقتراح الاول، بينما اشترطت لقبول الاقتراح الثانى ان يحدث تغيير ايجابى وجوهري في الموقف الاسرائيلى تجاه منظمة التحرير الفلسطينية. عقب اقرار مركز الليكود للتعديلات على خطة شامير، أكد د/ عصمت عبد المجيد رفض مصر للشروط الجديدة التي اضيفت على خطة شامير ووصفها بأنها تضع عراقيل جديدة امام عملية السلام ومن شأنها ان تزيد من حدة التوتر في الاراضى المحتلة وتعرض عملية السلام بأكملها للخطر.

واستدعت مصر في ١٠ يوليو سفيريها من اسرائيل احتجاجا على الموقف الاسرائيلى. كما زار د. اسامة الباز واشنطن في ١٠ أغسطس لحث الادارة الامريكية على دعم النقاط المصرية العشر، حيث ابدت واشنطن مساعدتها للنقاط المصرية. ومن خلال المحادثات المصرية - الفلسطينية، والمصرية - الاسرائيلية والتي جرت في القاهرة خلال شهر سبتمبر ١٩٨٩، وخطاب الرئيس مبارك امام الجمعية العامة في ٢٩ سبتمبر.

برزت خطة مصرية للتسوية وتتضمن :-

أ - الحكومة المصرية مستعدة لأن تستضيف في القاهرة محادثات بين وفد فلسطيني ووفد اسرائيلي لمناقشة موضوع الانتخابات وكافة الامور المتعلقة بالتسوية السياسية علما بأن الوفد الفلسطيني يمكن ان يضم شخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة ، بالإضافة الى شخصية فلسطينية من الخارج ، ويتم تأليفه بالتفاهم بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية اما الوفد الاسرائيلي فيكون وفدا رسميا مفوضا من الحكومة الاسرائيلية .

ب - مصر مستعدة للمشاركة بصورة مباشرة في هذه المحادثات الفلسطينية - الاسرائيلية ، كما ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مستعدان لارسال وفدين لهذه المحادثات للمشاركة فيها بصورة فعلية ، اذا رغب الفلسطينى والاسرائيلى في ذلك .

ج - على ان نتناول المحادثات الفلسطينية والاسرائيلية والمصرية قضيتين اساسيتين :-

اولا : التفاهم على كيفية اجراء الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة والضمانات المختلفة المطلوبة لكي تكون هذه الانتخابات حرة وديمقراطية فعلا وتطرح هنا النقاط المصرية العشر وهى :-

١ - استعداد اسرائيل التام لقبول نتائج اجراء الانتخابات في القضية الغربية وقطاع غزة .

٢ - وجود مراقبين دوليين لمراقبة عملية اجراء الانتخابات .

٣ - انسحاب الجيش الاسرائيلى من مراكز الاقتراع .

٤ - توفير الضمانات والحماية الكاملة للمرشحين لخوض المعركة الانتخابية .

٥ - البدء فور الاعلان عن نتائج الانتخابات في مفاوضات سلام ، خلال فترة محددة واضحة وذلك للتوصل الى حل دائم للمشكلة الفلسطينية .

٦ - وقف عملية بناء المستوطنات في الاراضى المحتلة .

٧ - اجراء عملية الانتخابات في جو من الديمقراطية وحرية الرأى والاجتماعات والدعاية الانتخابية .

٨ - منع دخول المدنيين الاسرائيليين الى الاراضى المحتلة يوم اجراء الانتخابات .

٩ - اشتراك فلسطينيين القدس الشرقية في عملية الاقتراع .

١٠ - قبول اسرائيل بمبدأ الارض مقابل السلام ، وان تقبل اسرائيل ايضا ومسبقا المبادئ الامريكية الخاصة بالتسوية السياسية للمشكلة الفلسطينية وهى :

- تسوية ترتكز على قبول قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٢٣٨

- حق جميع دول المنطقة في العيش في امان وضمن حدود ائمة .

- ضمان الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى .

ثانيا : مناقشة المرحلة التى ستلى هذه الانتخابات مباشرة ، والتى تتعلق اساسا بالتفاوض على فترة انتقالية مؤقتة في الضفة الغربية وقطاع غزة يمارس خلالها الشعب الفلسطينى حكما ذاتيا كاملا ، في انتظار التسوية النهائية والحل الدائم والشامل للمشكلة الفلسطينية .

د - يمكن ان تستمر هذه المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية المصرية شهرين او ثلاثة اشهر ، تجرى بعدها عملية الانتخابات في الاراضى المحتلة بصورة مقبولة من منظمة التحرير والحكومة الاسرائيلية .

هـ - ستقوم الحكومة المصرية بتوجيه الدعوة الى عقد هذه المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية ، بعد حصولها على موافقة المنظمة والحكومة الاسرائيلية على هذه الاقتراحات والتصورات .

اثارت الخطة المصرية خلافات داخل اسرائيل . يرجع ذلك الى الاختلاف في التقييم بين طرقي الحكومة الاسرائيلية . والليكود لم يد ضرورة مناقشة او بحث الخطة المصرية ، لاحتوائها على مبادئ ترفضها في حين ذهب قادة حزب العمل إلى ضرورة استثمار الخطة ، حيث تشكل برايمهم قبولاً ضمنياً بالمشروع الاسرائيلى للانتخابات .

(٣) المواقف الاسرائيلى من الاكثر المصرية :

عقب الكشف عن الخطة المصرية ، قام شامير برفضها جملة وتفصيلا ، وذلك لأن فكرة الحوار الفلسطينى - الاسرائيلى ومبدأ الارض مقابل السلام معناها اقامة دولة فلسطينية والتفاوض مع منظمة التحرير . كما رفض شامير طلبا من حزب شاس الدينى ، الشريك الأصغر في الحكومة الاسرائيلية ، اجراء استفتاء عام في اسرائيل حول مقترحات مبارك .

وقام رفض الليكود للخطة المصرية على :

١ - رفض مشاركة فلسطينيين القدس الشرقية في عملية الاقتراع .

٢ - رفض مبدأ مقايضة الارض مقابل السلام .

٣ - معارضة اشراك أعضاء في الوفد الفلسطينى للتفاوض من خارج الاراضى المحتلة مبعدين كانوا ، او حاصل جوازات امريكية . وذلك في اشارة واضحة لرفض المحاولات المصرية والامريكية ، في ان يتضمن الوفد الفلسطينى شخصية من الخارج مثل الأستاذ ادوارد سعيد الأستاذ في جامعة كولومبيا ، والأستاذ ابراهيم ابر اللحد الأستاذ في جامعة شيكاغو ، وهما أعضاء ايضا في المجلس الوطنى الفلسطينى .

موقف العمل : يعكس شامير ، أكد بيريز على أن النقاط المصرية يمكن أن تصلح أساسا للمفاوضات . حيث كلف أبا إيلان بزيارة القاهرة في ٩ سبتمبر وإبلاغ مبارك موافقة المبدئية على الخطة المصرية . خلال محادثات بيريز مع الرئيس مبارك في نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة في ٢٨ سبتمبر طرح بيريز عدة نقاط جديدة يرى حزب العمل ضرورة أن تتضمنها الخطة المصرية . يمكن أن تعمل أساسا للحوار الإسرائيلي - الفلسطيني وقصم :

١ - أن يحدد الحوار المباشر مع الفلسطينيين كافة الشروط المتعلقة بالعملية الانتخابية ، وكيفية إجرائها ، ولذا فإنه ليس هناك ضرورة لشروط مثل الإشراف الدولي ، أو غيابه من الشروط الواردة في النقاط المصرية .

٢ - أن يعقب إجراء الانتخابات داخل الأراضي المحتلة ، تولي الوفد الفلسطيني الذي يتم انتخابه بطريقة مباشرة وبصورة علنية ، كافة ترتيبات السلام المطروحة في الخطة المصرية . ولذا فإن هذه الصيغة الإلزامية للفلسطينيين المنتخبين يمكن أن تتم من خلال الاتفاق على تشكيل وفد الحكومة الذاتية للفلسطينيين ، وبعد ذلك يتم الاتفاق على مواصفات هذا الحكم الذاتي وشروطه .

٣ - أن الحكم الذاتي سيظل مقصورا على الفترة الانتقالية ، والتي تمثل مرحلة البحث المستمر عن صيغة السلام بين الدول العربية وإسرائيل .

٤ - أن الوفد الإسرائيلي الذي سوف يشارك في المحادثات مع الفلسطينيين ليس ملزما بمناقشة النقاط المصرية . أما يبقى لهذا الوفد الحق في اختيار الأسس المناسبة والتي تمثل مادة المفاوضات مع الفلسطينيين هذه الأسس سوف يتم إبلاغها لمصر بعد تجاوز مشكلة اختيار الممثلين الفلسطينيين . هذا على أن تقوم مصر بتبليغها إلى الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة الذين يتم اختيارهم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية . ٥ - في حالة استمرار الخلاف وعدم التوصل إلى نتائج ملموسة في الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي ، فإن إسرائيل تقترح أن يكون هناك اجتماع مباشر بين مبارك وشامير .

وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي في جلسة ١٧ سبتمبر على سفر أسحاق رابين إلى القاهرة ، لعرض تكليفات محددة من رئيس الوزراء شامير بشأن بدء مفاوضات إسرائيلية فلسطينية في القاهرة تمهيدا لإجراء عملية الانتخابات في الأراضي المحتلة وتتضمن : ١ - أن يضم الوفد الفلسطيني الذي سيشترك في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي ، شخصيات من

الأراضي المحتلة تتولى إسرائيل مهمة تحديد أسمائهم . أما بشأن المبعدين من الأراضي المحتلة فيجب أن توافق إسرائيل على تسميتهم قبل الأقرار بالموافقة على بدء المفاوضات .

٢ - ترفض إسرائيل مشاركة أي شخصيات فلسطينية شاركت في تشجيع أعمال الاضطرابات ، ولدى تهديد الأمن الإسرائيلي في هذه المفاوضات المرتقبة .

٣ - لا يجوز أن يضم هذا الوفد أي عناصر فلسطينية تنتمي إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

٤ - تتولى مصر الإشراف الكامل على هذه المفاوضات ، ولا يكون للمنظمة أي علاقة أو تأثير على هذه المفاوضات .

٥ - أن يكون لإسرائيل الحق في أن تحدد الموضوعات المتعلقة بالبحث في إطار هذه المفاوضات .

٦ - أن يكون هناك التزام فلسطيني مسبق بوقف أعمال الاضطرابات في الأراضي المحتلة .

٧ - أن تكون الشخصيات الفلسطينية المختارة للتفاوض على استعداد لأن تعترف بالمواقف الأمنية لدولة إسرائيل وهددها ، كذلك التمسك بعدم ممارسة أي أعمال من شأنها الإخلال بهذا الأمن الإسرائيلي .

علما بأنه كانت هناك خلافات شديدة بين شامير وبيريز حول تلك النقاط ، حيث أيد بيريز ، أن تكون محادثات رابين في القاهرة بدون شروط مسبقة . أما عن رابين ، فرغم الضغط الشديد التي تعرض له من قبل شامير ، إلا أنه خرج من هذه التكاليف أثناء محادثاته

في القاهرة ١٨ سبتمبر ، وأعلن عقب محادثاته مع مبارك ، موافقة وتأييده ، للمقترحات المصرية ، بل وكشف عن أنه اتفق مع القيادة المصرية على أن تتولى القاهرة مهمة تحديد ونشر أسماء الوفد الفلسطيني في

المفاوضات الخاصة بالانتخابات ، وذلك بعد تنسيقها مع مختلف الجهات .

إلا أن شامير رفض موافقة رابين على اختيار مصر لأعضاء الوفد الفلسطيني ، إذ أن ذلك يعني أن مبارك سيتشاور في ذلك مع المنظمة . كما طالب أريئيل حزب العمل ألا يبتعد عن الخطوط العريضة للمبادرة الإسرائيلية .

أما على مستوى الحكومة الإسرائيلية ، فقد فشل القادة الأربعة شامير ، وبيريز ، ورايين ، وأريئيل مدار ثلاث جلسات من الفترة من ١٤ - ١٦ سبتمبر في التوصل إلى موقف إزاء الخطة المصرية . في ١٧ سبتمبر قرر الوزراء الأربعة إحالة موضوع الموقف الإسرائيلي من الخطة المصرية إلى اجتماع مجلس الوزراء المصغر في شهر أكتوبر . إزاء هذا الجمود دعا حزب العمل في

١٩ سبتمبر إلى جلسة خاصة للكتيست لمناقشة الموقف

٩ نوفمبر الذي حددت فيه رفضها المقترحات المصرية مؤكدة أنها لا تعدو سوى صورة محسنة من خطة شامير ، التي رقصتها القيادة الموحدة في السابق . أما على مستوى الشخصيات الفلسطينية المحلية . فقد قال مصطفى النشئة رئيس بلدية الخليل المقال ان النقاط المصرية العشر حول الانتخابات فيها عناصر بناءة مثل ميالة الأرض مقابل السلام . وضمان نزاهة الانتخابات ، ولكنه أكد على أن المقترحات المصرية تقتصر الى وضع الانتخابات ضمن خطة متكاملة تنتهي باقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كما تقتصر الى تحديد دور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام والمؤتمر الدولي .

بينما قال رضوان أبو عيش نقيب الصحفيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة « أن فكرة الوفد الفلسطيني ، والحوار الفلسطيني - الاسرائيلي ، ليس المقصود بها الحل النهائي ، لأن المقترحات المصرية ليست مبادرة سلام متكاملة تشمل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، أو إقامة الدولة الفلسطينية ، أو الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة ، ولكنها مجرد بداية للتوصل الى تسوية شاملة . وأكد ابو عيش على ان هناك ثلاثة بنود أساسية يجب ان تكون مضمونة للتوصل الى تسوية سلمية :

أولا : الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كشريك أساسي في المفاوضات المنتظرة ، لأنه لا حل بدونها ويصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ثانيا : يجب ان ترتكز أسس التسوية على قراري ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ومبدأ الأرض مقابل السلام . وأن يكون تسفيره واضحا كل الموضوع بمعنى الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الأراضي التي احتلت بعد حرب عام ١٩٦٧ .

ثالثا : يجب توافر الضمانات الواجبة ، لاستمرار دينامية الحل .

ب - أشكال الصراع المسلح العربي الاسرائيلي :

شهد العام بعض التطورات في أشكال الصراع المسلح العربي الاسرائيلي ، ولا تعنى هذه التطورات ان الصراع المسلح قد اختلف جذريا في شكله عما كان سائدا في الأعوام الماضية ، فقد ظل الصراع يعكس في مساره العام صور الصراع المسلح السابقة ، من حيث تضمنته شكلين رئيسيين للصراع المسلح ، وهما الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية ضد لبنان وأعمال المقاومة الفدائية العربية ، ومن حيث عدم تصاعده الى مستوى الحرب النظامية .

ويبدو ان القوي العسكرية والسياسية استمرت في تقييد حركة الاطراف من القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق ، ومازال الاطراف أيضا على نحو ما هو

الاسرائيلي من التقاط والمقترحات المصرية . الا ان الحكومة الاسرائيلية استطاعت في ٢٥ سبتمبر منع الكنيست من مناقشة المقترحات المصرية ، وذلك تجنباً لمزيد من الخلافات والانتقاسات ، وبعد يومين من المناقشات اسقط مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر في ٦ أكتوبر الاقتراح الذي تقدم به شيمون بيريز للموافقة على المقترحات المصرية ، وكانت نتيجة التصويت ستة أصوات مؤيدة للاقتراح (وزراء حزب العمل) ، مقابل معارضة ستة وزراء (هم وزراء الليكود) وهذا يعنى حسب تقاليد مجلس الوزراء رفض الاقتراح .

(٤) - المؤلف الفلسطيني من الأفكار المصرية :

أما على المستوى الفلسطيني ، فلم يصدر بيان رسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية بقبول أو رفض المقترحات المصرية ، بل كان هناك مجرد ترحيب علم . وقد ناقشت اللجنة المركزية لحركة فتح في اجتماعها بئونس في ٢٠ سبتمبر برئاسة عرفات المقترحات المصرية ، ولكنها لم تأخذ رأيا قاطعا فيها .

خلال محادثات في ٢١ سبتمبر ، استعرض مبارك وعرفات قائمة بأسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة لتشكيل الوفد الفلسطيني المفاوض . وكان من أبرز المرشحين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة أسعد الصفاطوي ، وفيصل الحسيني ، وحنا سنهوري ، وفايز أبو رحمة ، ومن الفلسطينيين المبعدين ، محمد ملح ، والصعفي أكرم هنية . أبلغ المسئولون في المنظمة أنهم لا يرفضون الاقتراح المصري ، ولكن لدى المنظمة مطالب محددة ومهمة قبل اعطاء موافقتهم على عقد مؤتمر القاهرة ، وتمثلت هذه المطالب في :

١ - أن يكون واضحا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تختار بصورة رسمية وفعلية الوفد الفلسطيني الذي سيشارك في محادثات القاهرة مع الوفد الاسرائيلي .

٢ - أن يعقد مؤتمر القاهرة ، على أساس جدول أعمال واضح ومحدد ، بحيث لا يشمل فقط موضوع الانتخابات بل الضفة الغربية وقطاع غزة والمرحلة الانتقالية المؤقتة ، بل أيضا على كيفية التوصل الى التسوية النهائية والشاملة والدائمة للمشكلة الفلسطينية بشكل يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

٣ - أن يعقد مؤتمر القاهرة ، أما بحضور ممثلين عن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، أو بإشراف أمريكي - سوفيتي .

هذا وقد رفضت قيادة الانتفاضة المقترحات المصرية باعتبارها غير محددة وظهر ذلك في نداءها رقم (٤٧) في

واضح يركزون على محاولات التسوية كبديل متاح للخيار العسكري ، وإن اختلفت دوافعهم وتوقعاتهم .

ويعكس التركيز على محاولات التسوية في الواقع ارتفاع التكلفة المادية والبشرية لأي حرب مستقبلية في المنطقة ، فامكانية إسرائيل على الحسم السريع في ساحة القتال باتت تكتنفها الكثير من المصاعب بالنظر الى التفوق العسكري الكمي العربي ، والتحسن النوعي الحطري في أنظمة ووسائل القتال لدى الجانب العربي ، وهو ما يؤدي الى ارتفاع خسائر إسرائيل البشرية والمادية ، والتي قدراها بعض الخبراء العسكريين الاسرائيليين بحوالى ١٧ ألف قتيل و ٢٥ ألف جريح ، وفي مجال آخر ، فقد أصبح العديد من الدول العربية يملك مزيجا من الصواريخ أرض - أرض القادرة على اصابة الاهداف الاستراتيجية الاسرائيلية في العمق دون توافر سبل اعتراضها في الوقت الحاضر ، بكلمات أخرى فإن الصواريخ العربية المجهزة بالروؤس سواء الكيماوية والتقليدية أصبحت تشكل وسيلة ردع موازية بقدر ما من حيث المبدأ للردع النووي الاسرائيلي .

وفي الجانب المقابل فإن توافر القدرة لدى إسرائيل على القيام بأعمال عسكرية في الأعماق العربية او التهديد بذلك ، وامتلاكها لترسانة نووية تحقق لاسرائيل تفوقا نوعيا يصعب تحديه إضافة الى أن ضعف التنسيق والتعاون العسكري العربي ، قد قيد بدوره خيارات الحرب لدى الجانب العربي .

ويبدو من حيث المبدأ وكأنه نشأ توازن عسكري عام في المنطقة يحول دون لجوء أى من الجانبين الى خياره العسكري على نطاق واسع ، تحسبا من آثار التصعيد والتكلفة العالية .

ونظرا لانكماش خيارات الحرب التقليدية لدى الجانبين العربي والاسرائيلي فإن استجابتهما للتحولات الكبيرة التي شهدها العام أوضحت حرصهما على أحكام السيطرة والضبط على معدلات التصعيد ، وحتى في أحوال التصعيد العسكري او التهديد بذلك من خلال ارسال الاشارات ذات المغزى العسكري ، فإن هذا يدرج ضمن سياق التأكيد على مواقف سياسية معينة ، او لتوضيح مصالح أمنية ، أو لوضع خطوط هامش المناورة والحركة المتاحة ، أو لابرار خيارات معينة للعمل العسكري قابلة للتنفيذ .

ويبدو للوهلة الأولى أن أعمال القتال العسكرية المحدودة والمنفذة خلال العام لا تختلف عما كانت عليه في العام الماضي ، ولكن الأخذ بالحسبان - خاصة فيما يتعلق بالأعمال القتالية العربية - مواقع انطلاق هذه العمليات وأهداف القائمين على تنفيذها ، قد يدل على نشوء تغيرات في طبيعة الصراع المسلح في المنطقة .

وأبرز هذه التغيرات ، وإن كانت في طورها الجنيني هو ظهور العمل العسكري في بعض أشكاله بصفة المبادرة الفردية كتعبير عن حالة من الاحباط والتذمر . وقد يكون هذا مرده حالة الاسترخاء العسكري العام السائدة في معظم الجبهات ، وتوخي الاطراف الحيطة في السيطرة على معدلات التصعيد ، ولا يعنى هذا أن كافة الأعمال الفردية جاءت كتعبير عن سخط وتذمر فردي ، فمن غير المستبعد أن بعض هذه الأعمال تم تنفيذها لخدمة مصالح وأهداف منظمات او دول معينة ، وإن أخذت شكل الأعمال الفردية .

كذلك ومن التغيرات البارزة في طبيعة الصراع المسلح ، هو تزايد الرسائل بين الاطراف ذات المغزى العسكري ، وقد تندرج هذه المسألة ضمن مفهوم ادارة الصراع المسلح . ولكن وعلى أى حال ، وعلى ضوء المستجدات الحادثة خلال هدم ، فإن هذه الرسائل تكتسب أهمية خاصة في توضيح مساحات الحركة والمناورة المتاحة ، حتى لا يتصاعد الصراع الى المستوى الذى قد لا يرغب فيه الاطراف ، عاكسة بذلك حالة الميزان العسكري العام في المنطقة ، والذي يحول دون لجوء أى من الجانبين الى خياره العسكري على نطاق واسع . وتناولنا لاشكال الصراع المسلح العربي الاسرائيلي خلال العام سيكون من خلال استعراض النقاط التالية :

- (١) تنشيط أعمال القتال المحدودة في جبهات المواجهة الرئيسية
- (٢) الأعمال العسكرية الاسرائيلية المنفذة ضد لبنان .
- (٣) اكتساب الانتفاضة الفلسطينية بعض ملامح الكفاح المسلح .

(١) التنشيط العسكري لجبهات القتال :

عادت الجبهتان الاردنية والسورية لتنشطا مرة أخرى كمواقع انطلاق للأعمال العسكرية ضد إسرائيل ، وذلك بعد فترة من السكون المخيم على الجبهتين ، وكانت الجبهة الاردنية الاوفر حظا من حيث تعدد الأعمال العسكرية المنطلقة منها ، فقد وقعت سبعة حوادث على خط وقف اطلاق النار بين إسرائيل والاردن ، منذ بداية العام وحتى شهر أكتوبر ، ووفقا للمعلومات المنشودة ، فإن الحوادث اشتملت على أعمال اطلاق نار من الاراضى الأردنية ، واطلاق قذيفتى كاتيبشيا انفجرت احدهما في الاراضى الاسرائيلية ، إضافة الى أعمال تسال فردية ، وأعقب وقوع هذه الحوادث تشديد إسرائيل على تدابير الحراسة على حدودها مع الاردن لمنع وقوع أحداث مماثلة ، وقد تكون

الحكومة الأردنية ، في حين تحكم سوريا من سيطرتها على الأوضاع في الجولان ، ومن ثم فإن أي زيادة في معدلات التصعيد من المرجح أن تكون محسوبة بدرجة فائقة ، وغالباً ما تكون مصممة في إطار الإدارة السياسية للصراع المسلح السوري الإسرائيلي في ظل مستويات المواجهة الدنياء بين الجانبين .

أما جبهة سيناء ، فإن لها خصوصيتها عن باقي جبهات القتال ، بحكم وجود معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر ، غير أن العالم شهد وقوع بعض أعمال التسلل الفدائي عبر الحدود المصرية إلى إسرائيل ، ولعل أبرزها عملية الهجوم على اتوبيس يقل فنيين عاملين في مفاعل ديمونا ، وقد أدى تكرار وقوع هذه الحوادث بما لها من انعكاسات سلبية على العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى تكثيف مصر إجراءات الحراسة وإصلاح السور الشائك على امتداد الحدود بين الجانبين .

أما الجبهة اللبنانية ، فقد استمرت الأعمال الفدائية المنطلقة منها إلى إسرائيل ، وقد باتت معظم محاولات التسلل الفدائي بالفشل ، وهو ما يعكس كثافة الاستحكاكات الأمنية التي أقامتها إسرائيل على حدودها مع لبنان ، وتدل أيضاً على فاعلية المنظمة الأمنية وميليشيات جيش لبنان الجنوبي في تقليل العمليات الحكومية الموجهة ضد إسرائيل ، لذلك كان إطلاق قذائف الكاتوشا على نحو ما أوضح العام هو الشكل الرئيسي للعمليات العسكرية المنفذة ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية ، علاوة عن الأعمال الموجهة ضد جيش لبنان الجنوبي .

(٢) - الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان : استمرت إسرائيل في اعتداءاتها ضد لبنان ، وشملت الأعمال العسكرية الإسرائيلية الموجهة ضد لبنان غارات جوية وعمليات تشييط للأراضي اللبنانية واستطلاع جوي ، واستهدفت أعمال القتال الإسرائيلية القواعد العسكرية للمنظمات الفلسطينية وقواعد حزب الله وحركة أمل ، إضافة إلى اختطاف أحد قادة الشيعية البارزين وهدفت إسرائيل من أعمالها العسكرية تدمير البنية العسكرية للمنظمات الفلسطينية واللبنانية المعادية لها ، ورفع تكلفة الأعمال الفدائية الموجهة ضدها أو ضد جيش لبنان الجنوبي من خلال القيام بعمليات انتقامية ، إضافة إلى التأثير على التطورات السياسية في لبنان ، وعرقلة محاولات الوصول إلى تسوية سياسية للزعة تتجاهل مصالحها ، حيث إنه من اللافت تكثيف إسرائيل لغاراتها الجوية وطلعاتها الاستطلاعية مع ظهور بوادر للوفاق السياسي .

يعض هذه الحوادث مجرد ادعاءات إسرائيلية لتوجيه أذنان الأردن إلى أن فك روابطها القانونية بين الأردن والضفة لا تعفيها من تحمل مسئولية الأعمال الفدائية المنطلقة من أراضيها ، أو للاعراب عن عدم رضاها عن النشاط السياسي لمنظمة التحرير في الأردن ، بإبراز أن هذا النشاط قد يؤدي بالأردن إلى تحمل عواقب وخيمة . وأياً كان الحال ، فإن وقوع هذه الحوادث يدل على أن الجبهة الأردنية لم تخرج تماماً عن كونها مسرحاً محتملاً للعمليات العسكرية بالرغم من فك الروابط القانونية بين الضفتين ، ويدل كذلك على أن رغبة الحكومة الأردنية في تجنب المواجهة العسكرية مع إسرائيل لن تقود بالضرورة إلى إيقاف العمليات الفدائية المنطلقة من أراضيها .

عادت أيضاً جبهة الجولان لأن تكون موقعا لانطلاق الأعمال الفدائية حيث هاجمت مجموعة فدائية دورية إسرائيلية قرب خطوط وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل ، وقد أعلنت كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في بيانين منفصلين مسئوليتهما عن العملية .

وترافق مع هذا الحادث ابتداء سوريا على لسان وزير دفاعها الاستعداد لفتح حدودها للمقاتلين الفلسطينيين لكن عمليات عسكرية ضد إسرائيل ، بشرط التنسيق مع سوريا ، إضافة إلى تصاعد أعمال المقاومة الشعبية في منطقة قضية الجولان المحتلة .

كما أفادت الأنباء أن سوريا أطلقت صاروخين من طراز « سام ٧ » على طائرات إسرائيلية كانت تحلق فوق سهل البقاع اللبناني .

ويكمن أن تدرج هذه الأحداث والانباء ضمن سياق التنافس السياسي والعسكري بين إسرائيل وسوريا في التأثير على معطيات الواقع اللبناني لأجل توضيح حدود هامش المناورة والحركة ، ولإحراز بعض المكاسب عن طريق الزيادة المحسوبة في معدلات التصعيد العسكري ، أكثر من كونها تحمل دلالة قوية على أن جبهة الجولان يمكن أن تصبح قاعدة محتملة للنشاط الفدائي ، أو مسرحاً لأعمال القتال المحدودة ، بالنظر إلى أن هذا المستوى من التصعيد قد لا يرغب فيه الجانبان السوري والإسرائيلي لأنه يحمل في طياته مخاطر تصاعد المواجهة بينهما ، قد يرى الجانبان عدم جدواه وخطورته ، أو أن تكاليفه تفوق مكاسبه المحتملة ، أو أن ظروفه لم تنهض بعد .

ولعل الفارق الواضح في هذا الصدد بين الحالة الأردنية والسورية ، هو أن الأوضاع الديموغرافية والجغرافية والعسكرية الأردنية توفر ظروفًا مواتية للعمل الفدائي ، حتى ولو كان هذا لا يحظى بموافقة

(٣) - اكتساب الانتفاضة الفلسطينية بعض ملامح الكفاح المسلح :

على الرغم من الاعتقاد الواسع النطاق لدى القيادات الفلسطينية في الداخل والخارج بأن الانتفاضة الفلسطينية يتعين أن تحصر نشاطها على أعمال العصيان المدني ، وعلى أعمال المقاومة الشعبية التي تستخدم أساسا الحجارة والزجاجات الحارقة ، إلا أنه يبدو من سير الأحداث خلال العام ، أن عمليات التصعيد من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تمخض عنها اتجاه الانتفاضة لأن تدخل مرحلة جديدة من أبرز معالمها ازديار اللجوء إلى أعمال العنف المسلح لدى الجانب الفلسطيني لمقاومة أعمال البطش والقمع الإسرائيلي .

ويتبين هذا الأمر من واقع مقارنة حصيلة المقاومة الوطنية الفلسطينية لعام ١٩٨٩ بالعام ١٩٨٨ ، فمن واقع الإحصاءات الفلسطينية ، أسفرت المقاومة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٨٨ عن مقتل ٣٠ وجرح ٢٧٥٤ جنديا إسرائيليا ، في حين بلغ عدد المصابين والجرحى من الجنود الاسرائيليين في العام ١٩٨٩ ، ٧٠ قتيلا و ٣١٦٧

جرحيا ، وبلغ عدد الجرحى والمقتلى من المستوطنين الاسرائيليين في العام ١٩٨٨ قتيلا واحدا و ٢٤٢ جرحيا ، بينما بلغ عددهم في العام ١٩٨٩ ٢١ قتيلا و ٤١٧٤ جرحيا ، كما سجل العام ولقا للإحصاءات الفلسطينية تنفيذ الفلسطينيين لـ ١١٩ اشتباكا وإطلاق رصاص وبلغت حوادث القاء القنابل ٧٧ عملية ، في حين كان عددها في العام ١٩٨٨ ، ٣٤٢ ، ٧٥ عملية فقط على التوالي .

ومن الواضح أن تزايد لجوء الفلسطينيين إلى أعمال العنف المسلح تأتي كرد فعل طبيعي لتصعيد إسرائيل لاساليبها القمعية ، حيث صعدت إسرائيل من عمليات القتل والمذابح سواء بالتوسع في استخدام قوات حرس الحدود أو قوات الجيش ، كما شجعت المستوطنين على تصعيد عمليات الاستفزاز والاعتداءات ضد العرب ، ووسعت كذلك من دائرة الإبعاد الفردي والجماعي للعرب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وحتى الآن لاتزال السلطات الاسرائيلية تتصور امكانية القضاء على الانتفاضة عن طريق سياسة العصا الغليظة .

ثانيا : التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافي الافريقية

١ - اثيوبيا :

تعد اثيوبيا اهم دولة جوار جغرافي للعرب في افريقيا سواء كونها اكبر دولة افريقية مجاورة للعرب او لموقعها على البحر الاحمر الذي تعد الشريكة الوحيدة للعرب في شواطئه او لكون نحو ٨٠ ٪ من مياه النيل تأتي منها لتهب الحياة لوادي النيل في مصر والسودان . وتبعا للاهمية الكبيرة التي تمثلها اثيوبيا بالنسبة للعرب واهمية التطورات التي تجرى فيها ، فسوف نعرض للتطورات السياسية والاقتصادية الداخلية ، اضافة الى تطور علاقات اثيوبيا العربية والاقليمية .

١ - التطور السياسي الداخلي :

تعانى اثيوبيا جملة من المشكلات السياسية التي تؤثر سلبا على تطور البلاد الاقتصادي والسياسي معا . خاصة اذا عرفنا ان بعض هذه المشكلات السياسية تقوم في جوهرها على محاولات فصل واقتطاع اقاليم ضمن خريطة الدولة الاثيوبية بحالتها الرانة ، وجعلها مشروعات لدول مستقلة مستقبلا . وطوال المرحلة الماضية كان الاسلوب العسكري هو الاساس الذي تعتمد عليه السلطات الاثيوبية لمواجهة هذه الحركات ذات الطبيعة الانفصالية ، وكان ذلك يؤثر بدوره سلبا على ميزانية البلاد حيث كان يقطع نسبيا عالية وصلت في بعض السنوات الى حوالي ٦٠ ٪ من جملة الدخل القومي لتمويل الانفاق العسكري . وبذلك لم يتح سوى نسبة صغيرة اقل من نصف الدخل القومي لكافة المشروعات الاقتصادية والتنمية والخدمات والاجتماعية ، وهو ما قاد الى ان تعاني اثيوبيا الكثير

تمثل دول الجوار الجغرافي الافريقي همزة الوصل ما بين الوجود العربي سواء في شمال القارة الافريقية او باقي ارجاء الوطن العربي وبين الوجود الافريقي كله سواء في وسط القارة السوداء او جنوبها ، وتاريخيا كانت هذه الدول - والتي يصل عددها الى تسع دول افريقية هي اثيوبيا وكينيا واوغندا وزائير وافريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي والسنغال منها للدول الست الاولى التي تشارك السودان في حدوده والجزائر وموريتانيا - بمثابة المعبر الذي سلكته التأثيرات الثقافية والحضارية والدينية - الاسلامية التي حملها العرب معهم الى باقي ارجاء افريقيا شرقا وجنوبا ووسطا . الا ان هذه الحالة من التداخل تعرضت بدورها لعوامل تعرية عديدة اما بفعل مؤثرات اجنبية - ميراث الحقبة الاستعمارية او تدخلات اجنبية معاصرة - او بفعل تراكمات غير ايجابية او نظرا لغياب الرؤية الكلية المبصرة لاطر من العمل العربي النشط تجاه افريقيا وقضاياها الحيوية ، ويحيث يتحقق من خلالها وعبرها عملية تلاحم عضوي عربي / افريقي .

وايا كانت الاسباب والمسؤوليات وراء غياب حالة التلاحم العضوي هذه ستظل العلاقات العربية / الافريقية احدى الدوائر التي يجب توجيها الكثير من الجهد لتنميتها وتطويرها مستقبلا . والخطوة الاولى في سبيل هذا التطوير المرجو هي محاولة سبر اغوار واقع العلاقات العربية مع الدول الافريقية الملاصقة للوطن العربي لمعرفة بؤبؤاتها وافاق تطورها . ويهتم الجزء التالي بهذه المهمة بالغة الاهمية بالنسبة للعرب والافارقة على السواء .

من المصاعب والتي ازدادت سؤا في سنوات الجفاف في منتصف الثمانينات والتي ضربت الزراعة الاثيوبية ، وأدت بالسلطات الى طلب المعونات الغذائية من البلدان الغربية والمنظمات الدولية .

ويمكن تصنيف المشكلات السياسية التي تعاني منها اثيوبيا الى ثلاث رئيسية :-

(١) - مركزية الدولة الشديدة وضعف المشاركة السياسية .

(٢) تصاعد قضية القوميات الى جانب زيادة حدة الانقسامات العرقية .

(٣) انقسام النخبة العسكرية الحاكمة وتعدد المحاولات الانقلابية .

وتتفاعل هذه المشكلات معا لتشكل ضغطا كثيفا على النظام الحاكم ، والذي لوحظ أن حركته في غضون ١٩٨٩ ، تجاه محاصرة المشكلاتين الأولى والثانية على وجه التحديد قد أخذت نمطا جديدا وهو تغليب عنصر الحوار على عنصر المواجهة العسكرية ، وبالطبع فإن ضغوط المجتمع الدول لها النصيب الأكبر في مثل هذا التطور ، والذي سنشير الى تفصيلاته لاحقا فيما يتعلق بالقضية الاريتيرية ، والحوار مع الجبهة الشعبية لتحرير تيجري وهي إحدى الجبهات المعارضة لنظام الحكم العسكري الحاكم .

المعرف أن الدولة الاثيوبية تتكون من عدة اقاليم كالتيجري والتوجان والولو واريتريا والأجادين وغيرها ، وأن قبيلة الامهرا ذات القدرات العسكرية المتميزة تمثل عصب الحياة السياسية هناك ، وهي القبيلة التي يعود اليها الفضل في سيطرة الامبراطور تيودور الثاني (١٨٥٥ - ١٩٦٨) ، على الاقاليم المشار اليها واخضاعها لسيطرته المركزية ، وينتمي معظم كبار القيادات العسكرية والسياسية الى هذه القبيلة والتي ينظر اليها من قبل القوميات الاخرى باعتبارها مقتصبة للسلطة وخاصة من قبل الاريتريين ذوي الاصول العربية والثقافة الاسلامية والذين يقطنون في شمال شرق اثيوبيا ، وكذلك امالي الولا وتيجراي بالرغم من اعتناقمهم المسيحية والماركيةسة معا .

ومنذ سيطرة الرئيس منغستو ١٩٧٧ على الاوضاع هناك ، اعتمد على ثلاثة عناصر لتوطيد نظام حكمه ، وهي قوة الايديولوجية الماركسية / اللينينية ، والمؤسسة العسكرية التي سيطر عليها كبار الضباط من الامهرا ، وعمليات تحويل مضطلة لاعادة تأسيس المجتمع ، ولاسيما العملية الزراعية التي تمثل جوهر الاقتصاد الاثيوبي وفق مفاهيم المزارع الجماعية ، وذلك تحت شعار خلق اثيوبيا الاشتراكية ، وكان الهدف من الايديولوجيا هو تدوير الفوارق العرقية والقومية ، الا

أن تطورات الامور تجعل من الصعب قبول ولوجاح جزئي في هذا الصدد ، حيث زادت التنظيمات المماثلة لنظام الحكم ، وصعد البعض من عملياته المسلحة اضافة الى السيطرة على بعض الاقاليم البعيدة عن السيطرة المركزية للدولة .

أما العنصران الاخران ، فكانا يصبان في واقع الامر في حالة من تجييش المجتمع الذي يقوم على التعبئة الشديدة وفق المفاهيم العسكرية الصرفة . حيث اعيد تنظيم العملية الزراعية وانشاء المزارع الجماعية باعتبارها امتدادا للتدريب العسكري المنظم والتأهيل الايديولوجي وهو ما أدى الى خلق عمالة زراعية جماعية وليست فردية ومدربة عسكريا ، وبغير مرتبطة بارضها التي نبتت فيها ، بل نثرت في أماكن مختلفة ، ولاسيما في القرى العسكرية شبه الجماعية التي انشئت في الاقاليم الجنوبية والشرقية بحيث تكون قرى من المناطق التي تسيطر عليها حركات تحرير اريتريا وتيجري ، وهو ما أعطاهم الاحساس بأنها تزرع في غير مواطنها الاصلي مما اثر على الانتاج الزراعي ذاته . ولما كانت هناك حركات معارضة قوية وبعضها يستخدم السلاح ، لم يقتصر تجييش المجتمع على المزارعين وحسب - والذين بلغ عدد تعاونياتهم الزراعية أكثر من ١٠٥٠ تعاونية زراعية وعشوية ٧٠٠ ألف مزارع - بل امتد ذلك الى مؤسسات المجتمع والدولة الاخرى ، وسمح بتكوين الميليشيات الشعبية في المصانع والورش تحت شعار الثورة التي صنعها الشعب يحميها الشعب .

لقد أدت هذه العملية من تجييش المجتمع الاثيوبي الى عكس ما كان يرجى منها . فبدلا من تعبئة الجماهير وتأييدهم العارم زادت مساحة المعارضة بما شكل رصيذا اضافيا الى حركات التحرير التي تعمل في الاقاليم الاريتيرية والتيجراي . وازداد الوضع تازما مع تعرض المؤسسة العسكرية ذاتها الى حالة من الانقسام ، ذلك أن بعض كبار الضباط اخذوا في التعاون مع حركات التحرير ، كما حدثت حالات هروب جماعية من الجنود والضباط ، مثلما حدث قبيل شهر مايو حين هرب حوالي ٩ الاف جندي تاركيين اياهم واسلمتهم للحركات الثورية الاريتيرية ووصل الامر الى نوبة في محاولة الانقلاب التي تمت في ١٦ / ١٨ مايو ١٩٧٩ وتم قيام الرئيس منغستو بزيارة لعدد من دول اوربا الشرقية . والجدير بالذكر أن هذه المحاولة الانقلابية ليست الاولى ، اذ اكتشفت عام ١٩٨٦ محاولة انقلاب فاشلة قام بها بعض ضباط من ذوي الرتب الصغيرة الذين حاربوا في اريتريا .

وقد أمكن للرئيس منغستو بعد عودته السريعة السيطرة على الوضع وافشال المحاولة الانقلابية ، الا أن

الدلالة تظل واضحة وهي أن المؤسسة العسكرية قد وصلت الى نقطة حرجية . ومن هنا كانت الخطوات التالية هي إعادة ترتيب الاوضاع داخل الحكم ، وتطهير الجيش ممن يشك في ولائهم ايدولوجيا وسياسيا . واعداد الضباط الذين شاركوا في المحاولة الانقلابية واعادة تنظيم الحزب الحاكم - حزب العمال الاثيوبي - ودفعه لان يكون أكثر نشاطا وقدره على مواجهة الثغرات في الحياة السياسية .

ومع ذلك تظل قضية المشاركة السياسية وفق قاعدة التعددية هاجسا حقيقيا ولاسيما في ضوء التحولات التي حدثت في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، ذاتها ، وهي التحولات التي تراها القيادة الاثيوبية مناقضة للاشتراكية ، ومن ثم فإن اثيوبيا غير مؤهلة للسير على هذا الدرب ، في حين أن هناك بعض الخطوات المحدودة التي اتخذت في المجال الاقتصادي واستهدفت تحريريه من مركزية الشديدة مثلما سيبد شرعه .

إلا أن رفض القيم باصلاحات سياسية شاملة لم يمنع من اتخاذ بعض الخطوات السلمية تجاه الحركات المعارضة العسكرية لاسيما الحركات الارترية وبجبهة تحرير التيجراي . وقد أمكن بالفعل اجراء مباحثات اثيوبية مع جبهة تحرير تيجراي في روما ١٧/٤ تحت رعاية الحكومة الايطالية واستمرت أسبوعا وانتهت بالاتفاق على الاجتماع مرة أخرى في ١٦/٨ ، وفي الاجتماع الثاني تم الاتفاق على فتح طريق خاص للسامراء لمراد الاغاثة الدولية للوصول الى شمال اثيوبيا لانقاذ حوالي ٤ ملايين اثيوبي يعانون من المجاعة . كما تم الاتفاق على استئناف الجولة الثالثة للمباحثات في مارس ١٩٩٠ . والاتفاق على هذا النحو يتيح قدرا من الهدوء في الشمال الاثيوبي .

ب - التطورات الاقتصادية الداخلية في اثيوبيا :
شهدت اثيوبيا خلال عام ١٩٨٩ تغييرات اقتصادية على المستوى الداخلي وفي علاقاتها الخارجية ورغم أن هذه التغييرات لاتزال في بداياتها أو في طور جنيني - إذا جاز التعبير - فإنها يمكن أن تشكل مقدمة لتغييرات واسعة النطاق في السياسات الاقتصادية الداخلية وفي العلاقات الاقتصادية الخارجية لاثيوبيا .

وتتمحور هذه التغييرات حول أضواء نوع من الليبرالية على السياسات الاقتصادية الداخلية وأيضا على التحول الى توسيع العلاقات مع الدول الرأسمالية المتقدمة وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية في اثيوبيا . وقد أعلن « اكليو افيرك » وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية في اثيوبيا في أغسطس ٨٩ « أن بلاده بدأت في اتخاذ خطوات عملية نحو الاصلاح الاقتصادي وفتح

مجالات واسعة للاستثمار المحلي والأجنبي في البلاد ، وذكر « أن هناك اتصالات جرت في هذا الشأن مع جهات ودول أجنبية عديدة وأن استجاباتهم كانت إيجابية للغاية » .

ولم يكدمضي شهران على هذا التصريح حتى صدر في أديس أبابا في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩ مرسوم ينص على أنه في إمكان أي هيئة أو مواطن استيراد متعلقات شخصية وأدوات منزلية وسيارات بشرط أن يكون له في الخارج قريب أو من يتولى تمويل هذه الواردات وذلك لتجنب خروج العملات الأجنبية من الدولة .

وينطبق هذا القانون على الطلاب الذين أمضوا مالا يقل عن علم في الخارج وأيضا على الدبلوماسيين الاثيوبيين ، كذلك تم تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات إلى ٧٥٪ من قيمتها بعد أن كانت ٢٠٠٪ من قيمتها قبل صدور المرسوم .

ورغم أن هذه الخطوات المحدودة لاتشكل سوى بدايات للتغيير الليبرالي في داخل اثيوبيا وبدايات لتحسين علاقات اثيوبيا مع الغرب إلا أنها تفتح الطريق أمام تغييرات واسعة . ومن المفيد للاقطار العربية وخاصة مصر أن تستعد للتعامل مع هذه التغييرات سواء بدراسة مجالات الاستثمار في اثيوبيا المتركة في الزراعة والتعدين والسياحة ودراسة امكانية المساهمة فيها ودراسة احتياجات السوق الاثيوبية من السلع حيث من المتوقع إذا أخذت التغييرات الليبرالية مداها في اثيوبيا أن تتزايد العلاقات الخارجية للاقتصاد الاثيوبي ضمنها التجارة بالطبع ، وكذلك دراسة حاجة اثيوبيا الى الخبراء والفنيين ، يفرض على مصر والعرب المحافظة على علاقة طيبة باثيوبيا والاستجابة بصورة ايجابية وفعالة لأي تطورات في صياغة هذه الدولة لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية ، حتى لا تأخذ تلك التطورات اتجاها يضر بالمصالح المصرية والسودانية والعربية عموما .

(١) اثيوبيا واسرائيل :

شهد عام ١٩٨٩ قيام اثيوبيا بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل الذي برزته اثيوبيا بأن مصر التي أقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل قد عادت للجامعة العربية واستعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الغالبية الساحقة من الاقطار العربية رغم إستمرارها في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل .. ورغم المنطق القوي الذي يطوى عليه هذا التبرير الاثيوبي إلا أنه لايتضمن سوى دفاع اثيوبي أمام العرب عن إعادة العلاقات مع اسرائيل دون أن يتطرق للعوامل الموضوعية التي دفعت اثيوبيا لذلك والتي تتركز في أن اثيوبيا تحتاج لخبراء عسكريين لتدريب قواتها بعد انسحاب الكوبيين منها هذا العام وبما أن الاقطار

العربية التي يمكنها أن تقوم بذلك غير مستعدة للقيام به فان اسرائيل تطرح نفسها بالنمىة للدول الافريقية باعتبارها صاحبة خبرات عسكرية وزراعية كبيرة لا تمنع في ضحها اليهم . كذلك فان حاجة اثيوبيا لتنمية قطاعها الزراعي لمواجهة المجاعات التي يتعرض لها شعبها بما تتطلبه تلك التنمية من الاستعانة بخبرات زراعية قد شكل أحد العوامل الدافعة لها للتعاون مع مساعي اسرائيل لاعادة العلاقات بين تل أبيب وأديس أبابا . كذلك فإن انخفاض الدعم الاقتصادي السوفيتي لاثيوبيا واتجاهها نحو فتح مجالات للاستثمار الاجنبي لديها قد مثل دافعا آخر لاستعادة العلاقات مع اسرائيل حيث تطرح الأخيرة نفسها دائما باعتبارها قادرة على القيام بدور الوسيط بين الدول الافريقية والمؤسسات المالية الكبرى في الغرب وبخاصة التي يملكها اليهود ، وحتى بين الدول الافريقية والدول الغربية الكبرى المانحة للمساعدات ... وإذا كانت تلك دوافع اثيوبيا الداخلية فإن السلوك العربي تجاه اثيوبيا قد دفعها الى هذه الخطوة وكذا قد حذرنا في العدد السابق من التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٨٨ ص ٢٥٢) من « أن ضعف المساعدات العربية لاثيوبيا في محتنها في مواجهة المجاعة يمكن أن يدفعها لتعديل مواقفها من اسرائيل بصورة لايرضيها العرب ... حيث يمكن أن تتسائل الدولة الصهيونية لاثيوبيا من منفذ مساعدتها في محتنها بصورة أكثر فعالية مما فعله العرب » ولأن ليا من الاقطار العربية لم يتحرك لقطع الطريق على محاولات الاستقطاب الصهيونية لاثيوبيا فان علاقة اديس أبابا وتل أبيب قد تطورت لحد استعادة الطرفين للعلاقات الدبلوماسية فيما بينهما بما فتح الطريق أمام امكانية تحقيق اسرائيل للعديد من الأهداف التي سعت من أجلها الى استعادة العلاقات مع اثيوبيا مثل تهجير باقي يهود الفلاشا الاثيوبيين الى اسرائيل أو الدخول لاثارة متاعب مائية لمصر وخلق مادة للتوتر بين مصر واثيوبيا بما يفرق مصر في همومها الافريقية ويبعدا عن ساحة الصراع العربي الاسرائيلي . وأيضا فإن اسرائيل يمكنها من خلال العلاقة مع اثيوبيا أن تجد لها موطئ قدم على السواحل الاثيوبية على البحر الأحمر بدلا من الوضع الذي كان فيه هذا البحر اقرب الى بحيرة عربية لاتصل عليها سوى اثيوبيا التي كانت لا تربطها علاقات باسرائيل .

والسلوك الذي تعتبر أنه من الضروري على مصر والعرب أن يتهجوه تجاه اثيوبيا يعني بصورة أو بأخرى تغييرا شاملا لنطاق الاستبعاد والحصار الذي عامل به الغرب - باستثناء مصر الى حد ما - اثيوبيا في الفترة الماضية .. ويكفي أن نعلم أن إجمالي المساعدات التي تلقتها اثيوبيا من العرب خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢

لم تتجاوز ٢٢,٩ مليون دولار في حين تلقت زائير خلال نفس الفترة ١٦ ضعفا لما تلقت اثيوبيا رغم أن زائير هي صديق تقليدي لاسرائيل حتى في لحظات القطيعة الشكالية بينهما ، كذلك تلقت كينيا والسنغال وبغينا على الترتيب مساعدات عربية خلال نفس الفترة بلغت نحو ١٧ ضعفا ، ٢٠,٥ ضعف ، ١٦,٥ ضعف للمساعدات التي تلقتها اثيوبيا من العرب وهو وضع يكشف عن أن الاقطار العربية المانحة لتلك المساعدات لم تقدمها تبعا للأهمية الاستراتيجية لكل دولة بالنسبة للوطن العربي وانما قدمت لها لدول مرتبطة بالغرب أو لدول بها أغلبية مسلمة حتى لو لم يكن لكليهما أي أهمية استراتيجية بالنسبة للعرب ، وإذا كان تقديم العرب لجانب كبير من مساعداتهم الى دول بها أغلبية مسلمة أمرا مفهوما فانه من غير المعقول تماما أن يقدم جانبيا كبيرا من تلك المساعدات الى بلدان كل ميزاتها أنها مرتبطة بالغرب وصديقة لاسرائيل مثل كينيا وزائير ولا تقدم مساعدات تذكر الى اثيوبيا التي تعد أهم دول الجوار الجغرافي الافريقي للعرب .. ولا يمكن تفهم ذلك الا على أنه ضغط اقتصادي عربي على اثيوبيا لانها في التصور الخاطئ للاقطار العربية المانحة للمساعدات لاتشكل أهمية كبيرة بالنسبة لهم ، وكذلك لاعتبارات تضاد المواقف من القضية الاثيوبية وبسبب تعارض الایدولوجيات التي يتبناها كل طرف والمعسكر الذي يتحالف معه وان كان الكثير من ذلك قد فقد قيمته حاليا مع توجه اثيوبيا وان بخطوات حثيثة حتى الآن لتوطيد علاقاتها مع الغرب واتجاهها ايضا لانتاج نوع من الليبرالية الاقتصادية في الداخل .

(٢) التجارة العربية الاثيوبية :

بالرغم من الجوار الجغرافي العربي الاثيوبي بما يوفره من ميزات للتجارة بين الطرفين إلا أن التجارة بينهما تعد هامشية جدا ومتسقة الى حد كبير مع المستوى المنخفض للعلاقات الاقتصادية الأخرى بين الطرفين . وقد بلغت الصادرات للوطن العربي نحو ٧٠,٥ مليون دولار عام ١٩٨٧ بما يوازي نحو ١٧٪ من إجمالي الصادرات الاثيوبية .

وقد توجهت تلك الصادرات بالاساس الى اليمن الجنوبي وجيبوتي والسعودية والسودان واليمن الشمالي - راجع الجدول (١١ - ب) .

أما الواردات الاثيوبية من العرب فانها لم تتجاوز ١٤,٦ مليون دولار عام ١٩٨٧ بنسبة ١,٢٪ فقط من إجمالي الواردات الاثيوبية وقد حصلت اثيوبيا على هذه الواردات من السعودية وجيبوتي واليمن الشمالي وليبيا بالاساس .

وقد شكلت تجارة اثيوبيا - صادرات - وواردات - مع العرب حوالي ٥٪ من إجمالي تجارتها مع العالم .

ويحقق الميزان التجاري لاثيوبيا مع الوطن العربي فائضا في صالحها بلغ ٣١ مليون دولار عام ١٩٨٧ تحققة بالاساس في تعاملها التجاري مع اليمن الجنوبي وجيبوتي .

وهذه التجارة العربية الاثيوبية الهزيلة في قيمتها ووزنها النسبي من تجارة الطرفين تعد مؤشرا محدودية العلاقة بين الطرفين وتطرح على الاقطار العربية ومصر بالاساس - في هذا الجانب - أن تحاول تطوير علاقات ومصالح تجارية بين الطرفين وهو أمر ممكن نظرا لأن مصر وباقي الاقطار العربية يصدرين الكثير من السلع التي تستوردها اثيوبيا .. لكن توسيع التجارة بين الطرفين يحتاج لسياق من تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما بصورة تراعى الامة الاستراتيجية الكبيرة لاثيوبيا بالنسبة للوطن العربي وبخاصة مصر والسودان والاقطار المطلة على البحر الأحمر .

جـ - التفاعلات العربية الاثيوبية :

تشتمل العلاقات العربية الاثيوبية على عديد من عوامل الجذب والتنافر التي قد تدفع بهذه العلاقات نحو هذا النمط أو ذاك من التفاعل التعاوني أو التفاعل الصراعى . بعبارة أخرى أنه بقدر ما تحمل العلاقات العربية الاثيوبية من تناقضات تدفعها الى التنافس والصراع ، بقدر ما توجد عوامل تساعد على إمكانية التعاون .

وقد تمثلت عوامل التنافر في العلاقات العربية الاثيوبية في :

١ - التنافس الحضارى والثقافى من خلال المحاولات العربية الاسلامية لربط الحزام الاسلامى الممتد من السنغال مروراً بتشاد حتى الساحل الشرقى لافريقيا المنصرف من اريتريا حتى كينيا عبر الصومال وذلك من خلال اثيوبيا والمحاولة الاثيوبية المسيحية الافريقية للامتداد من ساحل المحيط الهندى والبحر الأحمر حتى وسط افريقيا وجنوبها عبر جنوب السودان .

٢ - قضية الحدود الصومالية الاثيوبية التي كانت سببا في الصراع المسلح بين البلدين .

٣ - المشاركة العربية الاثيوبية في مضيق باب المندب ولى توزيع مياه النيل .

٤ - الاثليات العربية في اثيوبيا المتمثلة في سكان اريتريا وسكان منطقة الأيواديين الذين يعتبرون انفسهم جزءا من الصومال الكبير .

أما عن عوامل الجذب في العلاقات العربية الاثيوبية فنتمثل في :

١ - النفوذ الاقتصادى للوطن العربى الذى يمثل دافعا لاثيوبيا للتعاون مع الدول العربية من جهة ومنع الدول العربية وخاصة دول البترول الغنية من مساعدة اريتريا من جهة أخرى .

٢ - الأوضاع الداخلية غير المواتية في اثيوبيا حيث لم تستطع الحكومة الاثيوبية حسم المشكلة اريتيرية لصالحها باستخدام الحل العسكرى من جهة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية المتعثرة في الانخفاض الشديد في الناتج المحلى الإجمالى وضعف الهيكل الإنتاجى مما يؤثر بالسلب على إمكانية اثيوبيا في تطوير قدراتها العسكرية والتسليحية سواء في مواجهة الحركات الانفصالية الداخلية أو في مواجهة دول الجوار . ورغم أن اثيوبيا تتقوى على الدول العربية الثلاث المجاورة لها وهى الصومال والسودان وجيبوتي إلا أن الظروف الداخلية تقوض قيوها شديدة على قدرة اثيوبيا على استخدام تفوقها العسكرى الحالى .

٣ - المناخ الدولى غير المواتى لاثيوبيا في حالة دخولها في علاقات صراعية مع أى دولة مجاورة . فالقوتان العظيمتان يؤيدان في الوقت الحالى تسوية الصراع في القرن الأفريقى بالطرق السلمية . فقد طالب الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف الرئيس الاثيوبى منجستو هيلاماريام خلال زيارته الأخيرة لموسكو في يوليو ١٩٨٨ بحل المشكلة اريتيرية بطريقة عادلة في إطار الدول الاثيوبية متعددة الشعوب ، أى أن الاتحاد السوفيتى ليست لديه مصلحة في فترة معاهدة توريد الأسلحة التى تنتهى عام ١٩٩١ ، كما أعلنت الولايات المتحدة والدول الغربية أنه يجب إجراء مفاوضات للتوصل الى صيغة سلام في المنطقة وكانت النتيجة المباشرة لذلك إعلان كوبا بسحب قواتها من اثيوبيا والتي أرسلتها هناك عام ١٩٧٧ وتصريح وزير الدفاع الكوبى في السابق من سبتمبر ١٩٨٩ بأن التهديدات التى كانت تتعرض لها حكومة اثيوبيا لم تعد قائمة اليوم وأن القوة الكوبية القليلة العدد في اثيوبيا يمكن أن تقوم بسحبها الآن .

ويمكن القول أنه بصرف النظر عن كون عوامل التنافر قد فرضتها تناقضات الجغرافيا السياسية والاختلافات القومية وبالتالي فقد كانت أسبق من الناحية التاريخية ومن الممكن استمرارها ، فإن عوامل الجذب السابق الإشارة إليها تغلبت في الوقت الراهن وفرضت على اثيوبيا سعيها لتحسين علاقاتها مع الدول العربية وذلك من خلال :-

١ - تأييد العرب في قضيتهم الأم وهى القضية الفلسطينية . فقد سارعت اثيوبيا بالاعتراف بالدولة الفلسطينية اثر إعلانها في نوفمبر ٨٨ ومساند فكرة المؤتمر الدولى للسلام في الشرق الأوسط وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . وقد تجسد هذا في الزيارة التى قام بها الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات لاثيوبيا في ابريل ١٩٨٩ ورفعه العلم الفلسطينى فوق مقر السفارة الفلسطينية . فقد أعلن كاسا كيدى سكرتير اللجنة

ومع هذا فقد كانت لعلاقات اثيوبيا ببعض الدول العربية خصوصية معينة نبعت اما من كثافة التفاعلات بين اثيوبيا وهذه الدول أو من طبيعة هذه العلاقات وتأثيرها على الأمن والاستقرار في المنطقة . وهذه الدول هي مصر والسودان والصومال . ولذا سيتم تناول علاقات اثيوبيا بهذه الدول بشكل أكثر على النحو التالي .

(١) العلاقات المصرية الاثيوبية :

شهدت العلاقات المصرية الاثيوبية تحسنا ملحوظا عقب لقاء الرئيس مبارك بالرئيس الاثيوبي منجستو هيلاماريام على هامش القمة الافريقية في يوليو ١٩٨٥ بعد أن شاب هذه العلاقات تازم خلال فترة السبعينات بسبب موقف مصر من النزاع الاثيوبي الصومالي حول الاجادين وموقفها من قضية اريتريا . وقد قام الرئيس منجستو بزيارة للقاهرة عام ١٩٨٧ واتفق خلال الزيارة على انشاء لجنة وزارية مشتركة للتعاون بين البلدين . وخلال العام ١٩٨٩ تواصلت الاتصالات والزيارات المتبادلة بعد الزيارة التي قام بها السيد فكري سلامي رئيس وزراء اثيوبيا لمصر في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ واستقبال الرئيس مبارك له حيث بحثا الاستفادة الكاملة بمياه النيل ودعم العلاقات بين اثيوبيا ومصر كما اطلع المسئول الاثيوبي الرئيس مبارك على الحوار الذي جرى مع السودان لتحقيق السلام .

كما سلم المسئول الاثيوبي الرئيس مبارك رسالة من الرئيس منجستو تتعلق بالوضع في القرن الافريقي وضرورة ايجاد حل دائم للمشاكل القائمة في المنطقة وجدد الرئيس الاثيوبي الدعوة للرئيس مبارك لزيارة اثيوبيا .

وقد دارت الاتصالات والزيارات المتبادلة خلال العام حول موضوعات ثلاثة :

الاول : التعاون الثنائي :

حيث عقدت اللجنة الوزارية الاثيوبية المشتركة اجتماعات في اديس ابابا في ٢٥ / ٢ / ١٩٨٩ وعلى مدى أربعة أيام كما وقع الدكتور بطرس غالي خلال زيارته لاثيوبيا اوائل مارس ١٩٨٩ ثلاثة بروتوكولات بين مصر واثيوبيا في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين وسبل التعاون الفني بين الصندوق المصري للتعاون الفني لافريقيا والحكومة الاثيوبية .

وقد سبق ذلك موافقة الرئيس منجستو على قيام قطاع الاعمال المصري الخاص بإقامة مشروعات في اثيوبيا في قطاعات عديدة وفقا لما صرح السفير روبرت اسكندر سفير مصر في اثيوبيا في ٢٦ / يناير ١٩٨٩ . وفي مجال تنمية الموارد المائية جرت دراسة الاتفاق بين اثيوبيا ومصر للتعاون في المجالات المائية وذلك بإقامة

المركزية لحزب العمال الاثيوبي ١٩٨٥ / ١٩٨٩ اننا لانملك اية علاقة مع اسرائيل وقد كانت لاثيوبيا علاقات مع اسرائيل قبل الثورة ولكنها قطعت تضامنا مع الحق العربي اثر احتلال اسرائيل لبعض الاراضي المصرية والذي رأت فيه اثيوبيا مع دول افريقية أخرى أنه احتلال لأرض افريقية . وقد حاول المسئول الاثيوبي ايضا نقل مسئولي تهجير الفلاشا الى اسرائيل عن الحكومة الاثيوبية ونسب هذه المسئولية الى منظمات غير حكومية تعمل في مجال الاغثة وتواطأت مع دول أخرى منها السودان واسرائيل والولايات المتحدة وبول هارتلي مفوض اللاجئين في ذلك الوقت . وذكر أن اثيوبيا بعد التصريح طلبت من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية حركة عدم الانحياز المساعدة في إعادة هؤلاء المواطنين الى وطنهم لانه قد تم ترحيلهم بطريق غير مشروع وضد رغبتهم وفي هذا الاطار يمكن القول أن استعادة العلاقات الاثيوبية / الاسرائيلية كما حدث في نهاية العام من شأنها أن تثير بعض التوتر في العلاقات العربية / الاثيوبية على وجه العموم .

٢ - تحسين علاقاتها بالدول العربية على المستوى الثنائي : وذلك بارسال مبعوثين الى الدول العربية . وفي هذا الاطار قام كاسا كيبدي عضو اللجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبي بزيارة لكل من العراق وسوريا في ابريل ١٩٨٩ تليها جولة لنفس المسئول اواخر شهر أغسطس واولئ سبتمبر شملت كلا من العراق وسوريا ومصر وهي الزيارات التي سبقها اتفاق اثيوبي والعراق على اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء في فبراير ١٩٨٩ وابداء سوريا والعراق تأييدها لبحث اديس ابابا عن حل سلمي في اريتريا .

وبالإضافة الى سوريا والعراق أرسلت اثيوبيا وفودا الى كل من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي ودول الخليج لشرح موقفيها من المشكلة الاريترية وصرح يوسف احمد نائب الرئيس الاثيوبي في ١٦ / أن اثيوبيا تأمل في فتح سفارات لها في الدول الخليجية . وكانت العلاقات الاثيوبية بهذه الدول قد شابها التوتر لفرات طويلة حيث كانت سوريا والعراق من أكثر الدول دعما لنوار اريتريا حيث دعمت سوريا الجبهة الشعبية لتحرير الاريترية وابد العراق جبهة التحرير اليترية « الجبهة الأم » ، كما كانت السعودية وبقية دول الخليج من الدول التي ساندت جبهة التحرير الاريترية - قوات التحرير الشعبية .

٣ - تنقية اجواء العلاقات بينها وبين الدول العربية التي لها خلافات معها وخاصة الصومال والسودان كما سيأتي بالتفصيل .

جهاز انذار مبكر للتنبؤ بايراد المياه جرى التقافه في إطار لجنة تنمية حوض النيل لمساعدة اللجان الاقتصادية المختلفة للأمم المتحدة لاقامة المشروعات اللازمة لدول حوض نهر النيل . وقد تم بالفعل تشكيل سكرتارية دائمة لمجموعة دول حوض نهر النيل بالإضافة الى جهاز خبراء لمتابعة اختيار المشروعات وتنفيذها . وفي المجال الاعلامي وقعت مصر واثيوبيا في ١٩٨٧/٥/١٧ بروتوكولا اعلاميا للتعاون الاعلامي بينهما .

الذاني : جهود مصر لحل المشكلة الاثيوبية :

حيث استقبل الدكتور بطرس غالي وزير الدولة المصري للشئون الخارجية وفدا اثيوبيا في ١٩٨٩ / ٨ / ٤ واستعرض معه جهود السلام في اثيوبيا والاصلاحات الدستورية المزمع اجرائها في اثيوبيا لمنح اقليم اريتريا الحكم الذاتي وحضر المقابلة سفير اثيوبيا بالقاهرة ، وبعد ذلك بيومين استقبل الدكتور غالي السيد كاسا كيدي مبعوث الرئيس منجستو في ١٩٨٩ / ٤ / ١٠ حيث شرح المبعوث الاثيوبي آخر تطورات القضية الاثيوبية . وكان قد سبق ذلك زيارة السيد كاسا كيدي لمصر خلال شهر مارس استغرقت عشرة ايام استقبل خلالها الرئيس حسني مبارك حيث تسلم رسالة شخصية من الرئيس الاثيوبي تتعلق بالوضع في اثيوبيا والعلاقات الثنائية . كما استقبله الدكتور بطرس غالي حيث عرض المبعوث الاثيوبي الجهود التي قامت بها الحكومة الاثيوبية لاقرار السلام في اثيوبيا من خلال منحها حكما ذاتيا .

وعقب محادثات اتلانتا بالولايات المتحدة بين الحكومة الاثيوبية والجهة الشعبية لتحرير اريتريا ١٩٨٩ / ٩ / ٧ طرح اسم القاهرة لتكون محلا للمباحثات الشاملة التالية . ورحب الرئيس الامريكي الاسبق كارتر وهو الوسيط الامريكي في هذه المحادثات واشيخري يجلتو رئيس الوفد الاثيوبي ومدير ادارة الشئون الخارجية باللجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبي ومحمد سعيد رئيس وفد الجهة الشعبية لتحرير اريتريا بأن يكون الرئيس مبارك هو الطرف الثالث الوسيط بين الجانبين في احلال السلام وانهاء الصراع .

ويلاحظ أن حادث تخلف خمسة من الفريق القومي لكزة اللد الاثيوبي الذي زار مصر في مايو ١٩٨٩ عند عودة بقية الفريق الى اثيوبيا وطلب هؤلاء الخمسة حق اللجوء الى الولايات المتحدة لم يؤثر على العلاقات المصرية الاثيوبية حيث أعلن السفير نبيل رضا مدير ادارة شئون اللاجئين بالخارجية المصرية أن الاثيوبيين الخمسة متحفظ عليهم بعد أن رفضت الخارجية المصرية طلبهم بعدم انطياق شروط اللجوء السياسي عليهم وبالتالي تمت معالجة الامر بطريقة طيبة حفاظا

على العلاقات الحسنة بين الدولتين .

(٢) العلاقات السودانية الاثيوبية

تكتسب العلاقات الاثيوبية السودانية خصوصيتها من وضعية انغماس كل دولة في اكثر المشاكل اهمية بالنسبة للآخرى (السودان بالنسبة لمشكلة اريتريا واثيوبيا بالنسبة لمشكلة جنوب السودان) ومن هنا ترتبط معظم التفاعلات بين الدولتين - على كل منهما لحل المشكلة الخاصة بها بمساعدة الدولة الاخرى ويزيد من هذه الخصوصية أن كلا من الدولتين ترى في الاخرى ان لديها واثا للتأثير والضغط على المجموعات المنشقة فيها ومن الضروري استخدام هذه الوسائل وعدم الاكتفاء بدور الوسيط إذا كان لديها نية حقيقية لتحسين العلاقات .

فعندما وصل جعفر نميري الى السلطة في السودان عام ١٩٦٩ وفي إطار سعيه للتوصل الى حل لمشكلة الجنوب السوداني حسن علاقاته بـ اثيوبيا وتم بالفعل توقيع اتفاق ادريس ابيابا في مصر ١٩٧٢ بين الحكومة السودانية وحركة انيانا المتعددة في الجنوب السوداني الا ان قيام الثورة الاثيوبية في عام ١٩٧٤ ذات التوجه اليساري الى الوقت الذي كان نميري قد بدأ فيه الاتجاه الى الولايات المتحدة والغرب بعد ان كان مناصرا للسوفييت قد مهد للخلاف بين الدولتين حيث ساند السودان الصومال في الصراع مع اثيوبيا كما ساند ثوار اريتريا ما أدى الى مساعده اثيوبيا للمتمردين في جنوب السودان وسادت العلاقات الى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في نوفمبر ١٩٨٢ . وبعد سقوط نميري في ابريل ١٩٨٥ وتولى المجلس العسكري الانتقالي واعلانه لرغبته في تحسين العلاقات مع الدول المجاورة ومنها اثيوبيا كان رد الفعل الاثيوبي ايجابيا وتمت إعادة العلاقات الدبلوماسية في الرابع عشر من أكتوبر ١٩٨٥ في إطار رغبة الدولتين في أن تخفف كل دولة دعمها للمنشقين في الدولة الاخرى . وفي هذا الإطار يمكن القول أن التفاعلات الاثيوبية السودانية خلال العام ارتبطت الى حد كبير بجهود الدولتين لحل مشكلة الجنوب السوداني وقضية اريتريا . ذلك ان الوساطة الاثيوبية المصرية كانت قد اشترت الاتفاق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة السيد احمد الميرغني وحركة جون جارانع في ادريس ابيابا في نوفمبر ١٩٨٨ في الوقت الذي اجري فيه الصداق المهدى رئيس الوزراء السوداني آنذاك اتصالات بالجهات الاريترية عبر اللواء فضل الله ناصر وزير الدولة السوداني للنقل والمواصلات وذلك لراب الصدوع بين الجهات الاريترية ويجاد سبل لحل الأزمة الاثيوبية مع الحكومة الاثيوبية ثم جاءت زيارة فكرى سلامي رئيس الوزراء الاثيوبي للسودان في ١٦ ديسمبر ١٩٨٨ في

الاولى : عقد جولة من المباحثات في الخرطوم بين ممثلي جبهات التحرير الايرتيرية (ماعدا الجهة الشعبية لتحرير اريتريا) وبين وفد يمثل الحكومة الاثيوبية في ١٥ مارس ولكن هذه الجولة فشلت لعدم اتفاق الجانبين على فكرة الاشراف الدولى على المفاوضات ورفض الجبهات الايرتيرية فكرة الاتحاد الكونفيدرالى . وقد كشف الرئيس منجستو عن هذه المفاوضات لأول مرة في خطابه امام الجمعية الوطنية الاثيوبية في عيد العمال في اول مايو ١٩٨٩ .

الثانية : اجراء مفاوضات بين لجنة السلام السودانية التي شكلها مجلس الوزراء السودانى برئاسة وزير الخارجية حركة جارانج في جنوب السودان في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا في اول ابريل ١٩٨٩ وهى المفاوضات التي ركزت على الخطوط التي تم اتخاذها بشأن اتفاق السلام الذى توصل اليه الحزب الاتحادى الديمقراطى وحركة جارانج في اديس ابابا في نوفمبر ١٩٨٨ .

وبعد انقلاب ٣٠ يونيو في السودان ونتيجة لتصريحات الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة في السودان التي تظهر حسن النوايا تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب واعلانه وقف اطلاق النار من جانب واحد في ٧/٤ لمدة شهر ، فقد ارسل الرئيس منجستو رسالة الى الفريق عمر البشير في ٧/٥ اشار فيها الى تطلع بلاده للعمل مع الحكام الجدد في السودان وفي اليوم الثانى توجه الى اديس ابابا وفد من مجلس قيادة الثورة السودانية لاجراء مباحثات مع الرئيس منجستو وصرح احد اعضاء الوفد ان جون جارانج اتصل هاتفيا باحد اعضاء مجلس قيادة الثورة ليؤكد مساندة حركته للنظام الجديد وان محادثات جرت في نفس اليوم بين وفد من الحكومة السودانية ووفد من الحركة الشعبية لتحرير السودان .

وفي ٧/١١ طلب مجلس قيادة الثورة السودانية من الرئيس منجستو ان يقوم بدور الوساطة في مشكلة الجنوب . وقد قبل الرئيس منجستو القيام بهذا الدور . وبعد لقاء الرئيسين الاثيوبي والسوداني على هامش اجتماعات القمة الافريقية في ٧/٢٥ / ١٩٨٩ ، ولقاء البشير في اديس ابابا مع منصور خالد احد قيادات الحركة الشعبية في جنوب السودان واجتماع الرئيس مبارك مع جون جارانج على هامش الاجتماعات ايضا ، وتلقى البشير رسالة من الرئيس منجستو في ٨/١٨ خلال استقباله لوفد اثيوبي على مستوى عال ، بدأت مفاوضات بين وفد سوداني على مستوى عال مع وفد للحركة الشعبية لتحرير السودان في اديس ابابا في ٨/١٩ في اول اتصال علني جرى من نوعه بين الحكومة السودانية وحركة جارانج في الجنوب . وقد

اُطار زيارة شملت ايضا مصر وقد نص البيان المشترك الذى صدر عقب الزيارة على العمل سويا لمواجهة العناصر التي تهدد الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية والاستقرار السياسى لكلا الدولتين .

وخلال عام ١٩٨٩ جرت عدة اتصالات وتمت زيارات متبادلة بين الدولتين لاستكمال جهودهما بهذا الشأن وكانت هذه الاتصالات بتحقيق هدفين .

الاول : تحقيق رغبة اثيوبي في قيام السودان بدور لجمع اطراف النزاع الايرتيرى (الحكومة الاثيوبية والجماعات الايرتيرية) من خلال مؤتمر يتيح لهذه الاطراف التفاوض وجها لوجه .

الثاني : احداث تقدم في المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركة جون جارانج بعد وصول اتفاق نوفمبر ١٩٨٨ الى طريق مسدود اثر دعوة حكومة الصادق المهدي الى عقد مؤتمر دستوري بلا شروط وهو ما عنى في الواقع رفض النقاط التي نص عليها الاتفاق كركائز لعقد المؤتمر الدستوري ، بالإضافة الى دعوة الحكومة السودانية لاجازة دستور جديد الامر الذى خلق مشكلة دستورية جديدة خاصة ان الاتفاق قام على اساس اقرار دستور جديد على ضوء مقررات المؤتمر الدستوري . وقد اثار هذا الموقف من جانب الحكومة السودانية شكوى حركة جارانج في جنوب السودان ، والتي صعدت من عملياتها العسكرية حتى تمكنت من الاستيلاء على مناطق استراتيجية هامة في الجنوب الشرقى وعلنت في فبراير ١٩٨٩ الاستيلاء على مدينة ليريا الاستراتيجية التي تقع على منتصف الطريق بين مدينتي تورتيت وجوبا في الوقت الذى حاصرت فيه مدينة تورتيت تماما واتجهت للاستيلاء على مدينة جوبا عاصمة الاقاليم الجنوبية . ولتحقيق الغرضين المشار اليهما قام وفد حكومي سوداني يرأسه مبارك الفااضل المهدي وزير الطاقة والمناجم والاقتصاد والتجارة الخارجية بزيارة لاثيوبيا في ١٣/١/١٩٨٩ وقد تردد ان البلدين اتفقا خلال هذه الزيارة على وقف اية مساندة للمعارضين لنظام اى منهما والمقيمين بارض الدولة الاخرى لكن مصدرا رسميا من الدولتين لم يؤكد هذا .

وفي ٢١ فبراير توجه مبارك الفااضل المهدي وزير داخلية السودان الى اثيوبيا لاجراء مباحثات حول اعادة اقرار السلام في المنطقة وهى المحادثات التي تعد استكمالاً للمباحثات التي اجراها من قبل في اثيوبيا عبد الحامد خليل وزير الدفاع في اوايل شهر فبراير ١٩٨٩ حول موضوع اقرار السلام في جنوب السودان .

وقد حققت هذه الاتصالات نتيجتين هامتين :

اتفق الجانبان في بيان صحفي صدر إثر الاجتماعات على مواصلة الحوار بينهما في وقت لاحق يتفق عليه وتكوين قناة اتصال دائمة بينهما .

ويمكن القول ان هذه الجولة من المباحثات بين الحكومة السودانية وحركة جارانج قد عكست مدى التنسيق الاثيوبي السوداني الذي تزايد بعد تولي حركة الانقلاب السلطة في السودان في ٣٠ يونيو ويؤكد ذلك ان الفريق البشير اعلن في ٢٨ / ٩ مد العمل بوقف اطلاق النار في جنوب السودان لمدة شهر آخر ووجه الشكر الى الرئيس الاثيوبي منجستو والرئيس مبارك لما بذلاه من جهد في دفع مباحثات السلام .

وفي هذا الاطار اشارت مصادر سودانية الى ان الحكومة الاثيوبية قررت وقف دعمها لحركة جارانج في جنوب السودان نهائيا اعتبارا من اول اكتوبر بما في ذلك وقف البث الاداعي للحركة من الاراضي الاثيوبية كما جرت مفاوضات سرية بين السودان واثيوبيا للتوصل الى اتفاق بشأن وقف المساعدات الاثيوبية لقوات جيش تحرير شعب السودان ووقف السودان تاييده للارتريين . مما ادى الى تفكير جارانج لنقل عملياته العسكرية من اثيوبيا الى كل من اوغندا وكينيا وذلك وفقا لما ذكرته مصادر صحفية وقد طلب جارانج من الرئيسين الاوغندي وموسيفيني والكيني دانيال ارب موى خلال زيارة قام بها للبلدين السماح لقواته بممارسة نشاطها من الحدود الجنوبية المشتركة وان كان الرئيسان لم يعطياه موافقة قاطعة ووعدها بدراسة الطلب .

وبناء على هذا فان تصعيد الجيش الشعبي لتحرير السودان لعملياته العسكرية بقصف مدينة الكرمك السودانية التي تقع على الحدود الاثيوبية السودانية بالمدافع والصواريخ مما ادى الى انسحاب القوات السودانية واستيلاء الجيش الشعبي عليها - وذلك وفقا لما ذكره بيان عسكري صدر في الخرطوم في ٢٩ / ٩ - يشير الى احد الاحتمالات الآتية :

- ان يكون جارانج قد اراد تعزيز العلاقات السودانية الاثيوبية لكي يبدو القصف المكثف من الاراضي الاثيوبية بتواطؤ اثيوبي .

- انه بعد عقد لقاء اتلاتنا بين الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا وعرض الرئيس اليمني على عبدالله صالح الوساطة لدى الجبهات الارتيرية الاخرى للدخول في مفاوضات مع الحكومة الاثيوبية وقبول الجبهات الارتيرية لهذه الوساطة احس جارانج انه سيضطر الى التفاوض مع الحكومة السودانية خاصة بعد تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة و طرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الامريكية للشئون الافريقية اثناء زيارته للخرطوم في (٨ / ٦) لوجهة نظر.

امريكية حول حل مشكلة الجنوب ومن هنا فإن التصعيد العسكري يخدم جارانج ويقوى موقفه في اية مفاوضات قادمة .

ان تكون اثيوبيا قد اعطت الضوء الاخضر لهذا الهجوم على مدينة الكرمك السودانية وذلك لكي تجبر الخرطوم على استخدام نفوذها لدى الجبهات الارتيرية التي تتخذ من السودان مقرا لها وترفض الدخول في مفاوضات مع الحكومة الاثيوبية .

ويصفه عامة فقد نجح الهجوم الذي شنته قوات جون جارانج على مدينة الكرمك السودانية في احداث بعض التوتر في العلاقات بين البلدين اثر التصريحات الرسمية السودانية حول اشتراك بدايات اثيوبية في الهجوم وان ذلك تآمر على السودان ، ولكن الجانبين السوداني والاثيوبي حاولا احتواء هذا التوتر اذ نفت الخارجية الاثيوبية اي تلميح بتآمر اثيوبيا في الهجوم كما نفى مصدر مسئول بالخارجية السودانية ماترند من ان السودان استدعى سفيره ياديس ابايا وان السفير السوداني تم نقله الى رئاسة الوزراء بالخرطوم وسيتم ترشيح اخر . وصرح الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية ان الرئيس اليمني سيقوم بمساع لاعداء العلاقات الاثيوبية السودانية الى وضعها الطبيعي بعد ان تعرضت للاهتزاز بعد الاعتداء على الكرمك . كما وافق الفريق عمر البشير خلال لقائه بالرئيس الأمريكي الاسبق جيمي كارتر بالخرطوم في ٢٦ / ١١ على الاشتراك في محادثات السلام الارتيرية الاثيوبية بصفة مراقب بناء على طلب الحكومة الاثيوبية .

ورغم ذلك حدث تطوران يمكن ان يؤثر بالسلب على العلاقات الاثيوبية السودانية .

الاول : قيام اثيوبيا باعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل في العاشر من نوفمبر الامر الذي اعتبره السودان تهديدا له للدول المجاورة

الثاني : فشل المحادثات التي جرت في العاصمة الكينية نيروبي بين الحكومة السودانية وحركة جارانج خلال الفترة من اول ديسمبر حتى السابع من نفس الشهر بوساطة الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر . الامر الذي يمكن منه للحكومة السودانية ان ترى ان اثيوبيا لم تمارس ضغوطا كافية على حركة جون جارانج وبالتالي مما يجعلها لاتمارس بدورها ضغوطا كافية على الفصائل الارتيرية التي لاتريد الدخول في محادثات سلام مع الحكومة الاثيوبية .

ويرجع فشل محادثات نيروبي الى رفض حركة جارانج لاقتراح الحكومة السودانية بقيام نظام فيدرالى في السودان يتيح لكل القوميات الفرصة لحكم نفسها واصرارها على الغاء التشريعات الاسلامية بالسودان .

وتعود جذور النزاع الصومالي الاثيوبي الى القرن الرابع عشر وهو النزاع الذي تغلبت فيه الحبشة دائما بفضل معاونة البرتغاليين وغيرهم من الاوروبيين حتى عام ١٨٩٨ وهو العام الذي استولت فيه اثيوبيا على منطقة الوجدادين وسيطر امبراطور الحبشة على مدينة «هرر» عاصمة الاقليم . وقد استمر الاقليم تحت سيطرة الحبشة حتى نهاية القرن التاسع عشر حينما استولت ايطاليا على الاقليم من اثيوبيا وظل الاقليم تحت سيطرة ايطاليا ضمن ممتلكاتها في منطقة القرن الافريقي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اعيد تقسيم الممتلكات الايطالية ووضعت منطقة الوجدادين تحت الاشراف البريطاني .

وفي عام ١٩٥٥ سلمت بريطانيا الاقليم الى اثيوبيا ومع استقلال الصومال عام ١٩٦٠ تبنت الدولة الجديدة سياسة السعي لتحقيق وحدة الاراضى الصومالية حيث نصت المادة السادسة من أول دستور للصومال بعد الاستقلال على « العمل على وحدة كل الاراضى الصومالية باقتسامها الخمسة » ولذلك تحفظ الصومال على قرار مؤتمر القمة الافريقية الأول عام ١٩٦٣ باحترام حدود الدول الاعضاء القائمة لدى حصولها على الاستقلال . الأمر الذي اعتبره الصومال عدم استجابة لمطالبها في اقليم الوجدادين وخاض حربا مع اثيوبيا عام ١٩٦٤ وتدخلت منظمة الوحدة الافريقية وتوصلت إلى وقف القتال بين الدولتين وسحب القوات الى مسافة ١٥ كم على جانبي الحدود بين الدولتين .

ورغم ذلك لم تتوقف الحملات الاعلامية بين الدولتين . وكان انقلاب ١٩٦٩ في الصومال أحد الأسباب التي أشعلت الروح القومية وزيادة الاصرار على استعادة الأجزاء الصومالية المقتطعة والعودة الى توحيد الصومال الكبير بأجزائه الخمسة . الا أن هذه الامال قد تبددت بعد قيام الانقلاب في اثيوبيا عام ١٩٧٤ وعلان النظام الجديد التمسك بوحدة البلاد الاثيوبية مما زاد من حدة العداء بين الدولتين .

وفي عام ١٩٧٧ نجح سكان الوجدادين (حوالى أربعة ملايين نسمة) في طرد القوات الاثيوبية بدعم مباشر من الجيش الصومالي ولكن لم يرض عام حتى تمكنت اثيوبيا وبدعم من الاتحاد السوفيتي من استعادة الوجدادين وهزيمة القوات الصومالية .

ومع توقف القتال بين اثيوبيا والصومال كانت هناك عدة محاولات للتسوية أولها المشروع الأمريكي الذي قدمه فانس في فبراير ١٩٧٨ والذي تضمن انسحاب الخبراء السوفيت والمقاتلين الكوبيين من اثيوبيا مقابل انسحاب القوات الصومالية وبدء التفاوض بين الصومال واثيوبيا . ولكن الرئيس برى أعلن طلب حق

وكانت محادثات نيروبي قد سبقها وتزامن معها تكثيف الحركة لهجمات على بلدة رومبيك بالاقليم الاستوائى في ١٧/٨ ، كما أعلنت في ١٧/٢ أن قواتها استولت على إحدى المدن في مديرية أعالي النيل . وقد تمكنت الحكومة السودانية من صد الهجوم على مدينة رومبيك وسيطرت عليها في ١٧/١٠ كما شنت القوات الحكومية هجوما على مدينة وال في ١٧/١ . كما استردوا مدينة كاكجي على مسافة ٣٥٠ ميلا الى الجنوب من الخرطوم وبذلك يكون وقف إطلاق النار الذي أعلنه الحكم الجديد قد انهار وتعود مشكلة الجنوب السودانى الى الوضع الذى كانت عليه قبل قيام ثورة الإنقاذ السودانى .

(٣) العلاقات الصومالية الاثيوبية :

اتسمت التفاعلات الاثيوبية الصومالية بعد نشوب حرب الوجدادين بين الدولتين عام ١٩٧٧ وحتى الثالث من ابريل ١٩٨٨ - وهو تاريخ توقيع اتفاق يقضى باعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما - بالطبيعة الصراعية . ومنذ اتفاق ابريل ١٩٨٨ بين اثيوبيا والصومال بدأت التفاعلات ذات الطابع التعاونى في الظهور بينهما وأن كان معظم هذه التفاعلات حتى الان يتطرق بانهاه رؤاسب حالة العداء التي كانت سائدة بين الدولتين . وتتداخل الابعاد الاقليمية والعرقية في حالة الصراع الاثيوبى - الصومالى . ويمكن القول أن الاختلافات العرقية كانت سببا رئيسيا للصراع بسبب اختلاف الدولتين على منطقة الوجدادين التي يسكنها افراد لهم اصل صومالى وقد تطور الصراع بين الدولتين ليصبح صراعا اجتماعيا ممتدا ، بمعنى انه اصبح صراع اجيال ومجتمعات وامتد عبر فترة طويلة من الزمن ، كما انه اتسم بالتذبذب حيث انتقل من فترة تغلب فيها الحرب الى فترة سكين ، صحيح ان النمط الغالب لهذا التفاعل كان نمطا صراعيا لكن ذلك لم يحل دون وجود فترة يسود فيها نمط تعاونى من قبيل تباحث الدولتين او محاولات للتسوية السلمية التي تمت في فترات عديدة . وتعود جذور الصراع الاثيوبى الصومالى الى التنازع حول منطقة الوجدادين كما سبق القول ويمكن تفصيله على النحو التالى :-

مشكلة الوجدادين :

تعتبر منطقة الوجدادين أحد الاقسام التي كان الصومال تاريخيا يتكئ منها وهى الصومال الايطالى ، والصومال البريطانى ، والصومال الفرنسى (جيبوتى حاليا) والصومال الغربى (الوجدادين) على الحدود مع اثيوبيا ، وأخيرا منطقة الحدود الصومالية الكينية شمال شرقى كينيا التي ضمها الاستعمار البريطانى لمستمراته في كينيا قبل الاستقلال .

تقرير المصير لأوجادين مقابل الانسحاب منها .

وفي أبريل ١٩٧٨ تقدمت إثيوبيا مع كينيا بمشروع مشترك تضمن : تخلي الصومال عن مطالبتها في الدول الأخرى وقبله قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والالتزام بدفع خسائر الحرب التي تحملتها إثيوبيا .

وفي مؤتمر القمة الأفريقية ١٩٧٨ تم وضع ثلاثة مبادئ لحل النزاع أولها وقف إطلاق النار وانسحاب الجيوش واستمرار لجنة الوساطة . وقد انعقدت لجنة الوساطة في لاجوس في الفترة من ١٨ - ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ وأصدرت توصياتها بضم أوجادين إلى إثيوبيا تمشيا مع وجهة نظر منظمة الوحدة الأفريقية بالحفاظ على الحدود الحالية وتم تأكيد هذا في مؤتمر القمة الأفريقي بنبروبي ١٩٨١ . وهو ما رفضه الصومال .

ومع ذلك استمرت المنظمة في العمل على تسوية الصراع الأثيوبي الصومالي ، حيث التقى الرئيسان الأثيوبي منجستو هيل ماريا والصومالي محمد سياد بري على هامش قمة مدينة مكافحة الجفاف والتصحّر في شرق أفريقيا والتي عقدت في جيبوتي في الفترة من ١٦ - ١٧

يناير ١٩٨٦ ، واتفق الرئيسان على تشكيل لجنة من كل بلد يرأسها وزير الخارجية . واجتمعت اللجانان في اجتماع مشترك ثلاث مرات بالتبادل في كل من إثيوبيا والصومال كان آخرها في أبريل ١٩٨٧ ، إلا أنها لم تتوصل إلى اتفاق لتعارض مطالب الدولتين . فقد طلب الجانب الأثيوبي اعتراف الصومال بالحدود الحالية والتنازل عن مطالبتها في منطقة أوجادين فيما عدا إمكانية استعادتها لقرنيتين هما جلد جلوب وبلاميلى على الحدود وهما قرنيتان كانت إثيوبيا قد احتلتهما عام ١٩٨٢ . كما طلبت إثيوبيا أن يوقف الصومال مساعداته للاريتريين والتيجراي ، وتبادل الأسرى . أما الجانب الصومالي فقد طالب بحق تقرير المصير لشعب الأوجادين واستعادة بلدتي جلد جلوب وبلاميلى ووقف إطلاق النار وتبادل الأسرى . ووقف إثيوبيا مساعداتها لجبهتي المعارضة الصومالية (الجبهة الوطنية والجبهة الديمقراطية) .

وقد ظلت الاتصالات متوقفة لفترة عام كامل حتى كان اجتماع الرئيسين الصومالي والأثيوبي على هامش اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف والتصحّر في جيبوتي أيضا في ١٢ مارس ١٩٨٨ والاتفاق على استئناف مهمة اللجنة المشتركة الأثيوبية الصومالية واجتمعت للجنة للمرة الرابعة في الأول من أبريل ١٩٨٨ وانتهى الاجتماع في الثالث من أبريل ١٩٨٨ بتوقيع اتفاق نص على النقاط التالية :-

- إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وانسحاب القوات المربطة على الحدود بين البلدين .

- تبادل الأسرى والمسجونين السياسيين .

- وقف النشاطات المخربة المتبادلة بين البلدين ووقف الدعاية المناهضة .

- عقد اجتماع وزاري بناء على طلب أحد الجانبين لبحث قضية الحدود المتنازع عليها ونقل توصياتهم المتصلة بعد ذلك إلى رئيسي البلدين .

وهكذا يلاحظ من بنود الاتفاق أنه حقق بعض مطالب الصومال وإثيوبيا ولكنه تجاهل الموضوع الأساسي للنزاع بين الدولتين وهو موضوع حق تقرير المصير لشعب الأوجادين الذي تطالب به الصومال كما لم تعترف الصومال بحدود إثيوبيا الحالية . وهكذا يمكن القول أن الاتفاق لم يكن بهدف الحل الجذري للنزاع بين الدولتين بقدر ما كان استجابة للظروف الداخلية في كلا الدولتين والظروف الإقليمية والدولية السائدة .

فكل من إثيوبيا والصومال يعاني من ظروف اقتصادية صعبة بالإضافة إلى تصاعد نشاط حركات المعارضة (اريتريا والتيجراي في إثيوبيا ، والجبهة الوطنية والجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال في الصومال) .

وبالإضافة إلى العوامل الداخلية يلاحظ اتفاق إرادة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومعظم الدول الفاعلة دوليا وإقليميا على تهدئة الوضع في القرن الأفريقي ، فالولايات المتحدة تسعى إلى تهدئة الوضع في المنطقة ومحاولة كسب أرضية في إثيوبيا ، ولذلك قامت بتخفيض حجم المساعدات الاقتصادية للصومال فوصلت إلى ٧,٥ مليون دولار عام ١٩٧٨ بدلا من ٢٢ مليون دولار عام ١٩٨٥ . كما أنها لوقت المساعدات تماما خلال عام ١٩٨٨ بدعى سوء أوضاع حقوق الإنسان في الصومال وإن كان قد أدرج عن جزء منها مع بداية عام ١٩٨٩ .

في الوقت نفسه فإن الاتحاد السوفيتي لا يرغب في ممارسة سياسة توسعية في أفريقيا في الظروف الحالية . كما أنه في ظل سياسة جوبارتشوف العملية فهو لن يخاطر بمساعدة الصومال حفاظا على علاقاته مع إثيوبيا من جهة وأن يزيد دعمه العسكري لإثيوبيا بصورة واضحة تؤثر على علاقاته بالولايات المتحدة في ظل الوفاق الحالي بينهما .

مفيد اتفاق إبريل ١٩٨٨ :

اتسمت التفاعلات بين الدولتين منذ توقيع اتفاق إبريل ١٩٨٨ بالطابع التعاوني وإن كان هناك ما يشير إلى ارتباط حالة السلام القائمة بين الدولتين باستمرار الظروف الداخلية فيها واستمرار الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها دون تغيير .

فقد تبادلت الدولتان العلاقات الدبلوماسية على

مستوى السفراء في يوليو ١٩٨٨ كما وقع في ١٩٨٧/٣١ اتفاق لتبادل الأسرى والمحتجزين لدى كلا الدولتين منذ حرب الأوجادين عام ١٩٧٧ .
وبدأت في أغسطس ١٩٨٨ عملية تبادل الأسرى ، وقد أطلقت اثيوبيا سراح ٢٤٥ أسيرا في حين أطلقت الصومال سراح (٢٦٩) أسيرا
كما بدأت في ١٩٨٧/٢ مباحثات بين المسئولين الصوماليين والاثيوبيين في جنيف لعودة ٨٤٠ ألف لاجئ اثيوبي الى الصومال منذ حرب الأوجادين عام ١٩٧٧ .

هذا بالإضافة الى وقف الحملات الاعلامية بين الدولتين الا انه عقب أحداث يوليو ١٩٨٩ في الصومال رددت مصادر دبلوماسية ايطالية في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا ان القوات الكوبية في اثيوبيا تحركت مؤخرا الى الحدود الصومالية الاثيوبية وهي الأنباء التي نفتها مصادر السفارة الكوبية في اديس ابابا وأرجعتها الى رغبة الرئيس الصومالي في استئناف القوى الداخلية حوله بحجة التهديد الخارجى وان يكون ذلك ذريعة للهجوم على مواقع حركات المعارضة الصومالية بحجة ارتباطها بقوى خارجية .

وبصفة عامة استمرت خطوات تحسين العلاقات بين الدولتين حيث شارك نائب وزير الداخلية الاثيوبي في أعمال الدورة الثانية التي عقدت بمقدشيو لمؤتمر إعادة اللاجئين الاثيوبيين في الصومال الى بلادهم وذلك بمشاركة هيئة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة . وفي الخامس من أكتوبر أعلن رسميا في عاصمة البلدين قرار تشكيل لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية الخاصة بتطبيع العلاقات التي وقعت بين البلدين في ابريل ١٩٨٨ . وقد اتخذ هذا القرار خلال لقاء وزيري خارجية البلدين على هامش اجتماعات الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٨٩ .

(٤) تطورات القضية الاريتيرية :

تقع اريتريا على الشاطئ الغربى للبحر الاحمر على شكل مثلث محصور بين اثيوبيا والسودان وجيبوتي ، وتبلغ مساحة الاقليم حوالى ١١٩ ألف كم ، ويمتد ساحله على البحر الاحمر لمسافة ١٠٩٠ كم . ويسكن الاقليم حوالى اربعة ملايين من اصول مختلفة لها معتادات خارج اريتريا منهم مسلمون ومسيحيون وقليل منهم وثنيون .

وتعود مشكلة اريتريا في تاريخها الحديث الى الصراعات الاستعمارية بين بريطانيا وايطاليا من جانب ، وبين ايطاليا وأمالى اريتريا والاقليم الاثيوبية الاخرى من جانب اخر . وقبل الحرب العالمية الثانية

وتحديدا في مايو ١٩٣٦ استطاعت ايطاليا دخول اثيوبيا والسيطرة عليها وبذلك استمكنت ايطاليا السيطرة على كل من اريتريا وملكة الحبشة .

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وأعلنت ايطاليا الحرب على بريطانيا قامت قوات الحلفاء بمهاجمة للمستعمرات الايطالية في شرق افريقيا وتمكنت من الانتصار على القوات الايطالية وقامت إدارة عسكرية بريطانية بالسيطرة على الصومال واريتريا واثيوبيا . ولم يثر مصير اثيوبيا أية مشاكل بين الحلفاء ، فقد عاد الامبراطور هيل سلاسي الى بلاده في ٥ مايو ١٩٤١ وعقد مع بريطانيا اتفاقات تم له بموجبها العودة الى السلطة . وقد استمرت الادارة البريطانية في اريتريا حتى سبتمبر ١٩٥٢ حيث انتهى الحكم البريطانى في اريتريا بعد تدخل الأمم المتحدة وضمت اريتريا الى اثيوبيا في شكل اتحاد فيدرالى . وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ اريتريا وهي مرحلة اتسمت بتدهور الاقتصاد الاريتري وحروب الاريتريين الى الخارج .

وفي عام ١٩٦٢ قامت اثيوبيا بالغاء الصيغة الفيدرالية وضمت اريتريا اليها كخطوة لاستعادة اراضيها القديمة وللإستفادة الاستراتيجية الاساسية من الاقليم وذلك بإيجاد منفذ للبحر الاحمر . في ذلك الوقت كان الشعب الايتري قد بدأ كفاحه المسلح منذ عام ١٩٦١ بعد تشكيل جبهة تحرير اريتريا للمطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال عن اثيوبيا . وقد وجدت ثورة اريتريا تعاطفا اقليميا ودوليا واسعا أدى الى بروز دورها بوضوح على خريطة القرن الافريقى وكان الاتحاد السوفيتى يعارض التوسع الاثيوبي على حساب الصومال واريتريا حتى عام ١٩٧٤ ولكن بعد قيام الانقلاب العسكرى ضد الامبراطور هيل سلاسي عام ١٩٧٤ ووقع الضباط القائمون بالانقلاب شعارات اشتراكية أعلن الاتحاد السوفيتى دعمه للنظام الجديد وتولى مع الدول الاشتراكية (كوبا - المانيا الديمقراطية) مهمة إعادة بناء الجيش الاثيوبي وتحديثه . وقد قامت اثيوبيا بشن هجومين ضد ثوار اريتريا عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وقد نجح ثوار اريتريا في صد الهجومين . بل أن ثوار اريتريا غزوا المدن الرئيسية بعد أن سيطروا على كل الريف في الاقليم ولم يبق في يد الجيش الاثيوبي المحاصرى مدينة أسمرة عاصمة الاقليم وأربع مدن أخرى وقد سمح السودان لحركة التحرير الايتيرية باتخاذ نقاط تمركز لنقل الامداد من السودان الى الارض الايتيرية المحررة . ولكن اثيوبيا بعد انتصارها على الصومال في حرب الأوجادين عام ١٩٧٨ اتجهت الى اقليم اريتريا لانهاه الوضع المتأزم هناك وبدأت حملة في يونيو ١٩٧٨ لاسحق

الثورة الارتيرية استمرت حتى فبراير ١٩٧٩ تمكن خلالها الجيش الارتيري من استعادة سيطرته الفعالة على أهم المناطق التي كان الثوار قد حاربوها خاصة المدن الهامة والطرق الرئيسية وفقدت الثورة الارتيرية زمام المبادرة . ولجأ الثوار الارتيريين إلى الاحتما بالريف والجبال بعد احتلال الجيش الارتيري لمدينة كزن على بعد ٩١ كم شمال أسمرة .

وبعد هذه الحملة ارتكزت مخططات الحكم العسكري في اثيوبيا على الأساليب الآتية :-

١ - بدء حملات عسكرية لمطاردة قوات الثورة في الريف والجبال تدريجيا وإعادة فتح الطرق . وقد شن النظام الارتيوبي ست حملات كان آخرها حملة قادها الرئيس الارتيوبي منجستو هيل ماريام بنفسه في مارس ١٩٨٨ على إقليم ارتيريا ولكن هذه الحملات فشلت نظرا لتورط القوات الارتيرية في المناطق الشاسعة والوعرة التي يسيطر عليها الارتيريون ودخلهم في حرب عصابات ضد القوات الحكومية لم تستطع هذه الأخيرة خلالها التغلب على الثوار .

ب - محاولات الاستقطاب السياسي بين الشعب الارتيري ، وهي محاولات بدأت بعد انقلاب عام ١٩٧٤ بإرسال مسئولين حكوميين لأجراء اتصالات مع عدد من الشيوخ في إقليم ارتيريا وفي أبريل ١٩٧٦ تم تشكيل هيئة تتألف من كبار المسئولين الحكوميين للاتصال بمجموعات المعارضة ولكنها فشلت في إجراء حوار مباشر معها وإن كان قد تشكل ماسمي بمؤتمر السلام للشعب إقليم ارتيريا من بين أعيان الاقليم .

ويميز الاعلام الارتيوبي عند الإشارة إلى سكان ارتيريا بين سكان المنخفضات الشمالية الذي يصورهم على أنهم الممثلون الحقيقيين للإقليم تمييزا لهم عن سكان المرتفعات المعارضين لنظام الحكم .

ج - طرح المبادرات السلمية لحل مشكلة ارتيريا ، فبعد فشل النظام في الحل العسكري للمشكلة وفي محاولات الاستقطاب داخل الاقليم لجأ النظام الارتيوبي إلى طرح المبادرات السلمية لحل المشكلة فعندما كانت القوات الارتيرية في أوج انتصارها على ثوار ارتيريا عام ١٩٧٨ رفض الرئيس منجستو اقتراح احمد ناصر رئيس المجلس الثوري لجهة تحرير ارتيريا بالدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة من الطرفين للتوصل إلى تسوية سلمية اللازمة تتضمن :

- اعطاء الحكم الذاتي لارتيريا وإقامة نوع من الاتحاد بينها وبين اثيوبيا .
- إقامة اتحاد فيدرالي تقدمي بين كل من اثيوبيا وارتيريا واليمن الديمقراطية .

إلا أن النظام الحاكم في اثيوبيا عاد بعد عقد كامل لطرح عدد من المبادرات السلمية ، فقد وجه الرئيس منجستو في تقرير قدمه إلى الثورة العادية السادسة للجنة المركزية لحزب العمال اثيوبيا التي عقدت في بداية عام ١٩٨٧ نداء للحركة الارتيرية لحل المشكلة حلا سلميا كما أصدرت الجمعية الوطنية (الشينجو) - البرلمان الارتيري - عقب افتتاح الدورة الأولى في ٩ سبتمبر ١٩٨٧ نداء مشابها وعلى أثر ذلك بدأت اتصالات بين الحكومة الارتيوبية وعدد من الجماعات الارتيرية التي صورتها وسائل الاعلام الارتيوبية على أنها ممثلة للشعب الارتيري في محاولة لضرب الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا التي رفضت الاشتراك في هذه الاتصالات مطالبة بإستقلال الاقليم . وقد تقدمت هذه الجماعات بعدد من المطالب مثل منحهم حكما ذاتيا وتسليح المواطنين للدفاع عن البلاد واتخاذ الإجراءات الخاصة بإستقبال الارتيريين العائدين إلى الاقليم والبالغ عددهم ٧٥٠ ألف شخص . وقد وافق الرئيس منجستو في ١٧/٢٩/١٩٨٨ على المطالب التي تقدمت بها هذه الجماعات وأعلن في فبراير ١٩٨٩ عن تشكيل لجنة عليا بقرار من مجلس الدولة الارتيوبي بهدف توفير الظروف الملائمة لتنفيذ الإجراءات الخاصة بتسوية القضية الارتيرية .

وقد عقدت اجتماعات - تعد الأولى من نوعها - بين الحكومة الارتيوبية وخمس فصائل ارتيرية (لا تشمل الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا) بالخرطوم في مارس ١٩٨٩ . وقد طلبت الفصائل الارتيرية إشراك المنظمات الدولية في المفاوضات بينها وبين الحكومة الارتيوبية وقد رفضت الأخيرة هذه المطالب ، كما طلبت الحكومة الارتيوبية إقامة اتحاد فيدرالي بين ارتيريا واثيوبيا وهو ما رفضت الفصائل الارتيرية وتأجلت المفاوضات بناء على ذلك إلى وقت لاحق .

وفي الخامس من يونيو ١٩٨٩ ومع بداية الدورة الثانية للجمعية الوطنية الارتيوبية (البرلمان) أعلنت الجمعية الوطنية مبادرة سلمية جديدة تضمنت :-
- عقد اجتماع وأجراء محادثات من أجل السلام مع أي طرف يوافق على ذلك .

- أن تبدأ المحادثات دون أي شروط مسبقة .
- اجراء المحادثات بحضور مراقب يتم اختياره بالاتفاق بين الطرفين .

- بدء المحادثات السلمية علنا .
- بدء المحادثات في تاريخ ومكان يتفق عليه الجانبان .
وقد رفضت الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا المبادرة الارتيوبية بسبب تصريح الرئيس منجستو عقب إعلان الجمعية الوطنية للمبادرة بأن وحدة اثيوبيا موضوع

غير قابل للتفاوض ، وهو ما يتعارض مع مطلب الجبهة
بحق تقرير المصير لاقليم أرتيريا .

ولكن الجبهة عادت مرة أخرى لتقبل الدخول في
مفاوضات مع نظام الحكم في أديس أبابا بفضل جهود
الوساطة التي قام بها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي
كارتر بعد لقاء تم بينه وبين أسيس أفورقي زعيم
الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا في ولاية اتلانتا بالولايات
المتحدة في مايو ١٩٨٩ . وبعد الزيارة التي قام بها كارتر
لاثيوبيا في أغسطس ١٩٨٩ . هذا بالإضافة إلى وساطة
الرئيس الترناني الأسبق جوليوس نيريري والجهود
السلمية المصرية لخدمة مساعي السلام في أرتيريا وفي
الجنوب السوداني . هذا بالإضافة إلى أن الرئيس
منجستو تدارك تصريحه الأول وأكد الالتزام بنصوص
المبادرة ، وتدخل القوتين العظميين ومعهما إيطاليا لحث
الطرفين على التفاوض ، كما أن الوضع الجديد بعد
انقلاب يونيه في السودان قد طرح معطيات جديدة في
المنطقة يمكن أن تزيد فرص التوصل لحلول سلمية
لمشاكلها . وقد تم الاتفاق على بدء المفاوضات بين
الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا وبين الحكومة الاثيوبية
في اتلانتا في ٨٩/٩/٧ .

الا أنه يلاحظ أن الفصائل الأرتيرية الأخرى* والتي
كانت قد دخلت في مفاوضات مع الحكومة الاثيوبية في
مارس ١٩٨٩ بالعاصمة السودانية الخرطوم قد غيرت
موقفها ورفضت الدخول في مفاوضات اتلانتا في السابع
من سبتمبر ١٩٨٩ فقد حذر مسئول في جبهة التحرير
الأرتيرية (التنظيم الموحد) من أن هذه المحادثات لن
تحل القضية الأرتيرية بل ستدخلها في نفق مجهول
وتحولها إلى مواجهة أرتيرية - أرتيرية وصراعات
عرقية . وقد بعثت جبهة التحرير الأرتيرية إلى المجلس
القوري ، وقوات التحرير الشعبية ببرقية إلى الإدارة
الأمريكية عبر السفير الأمريكي في صنعاء تحث فيها
على لقاء اتلانتا .

وينبع رفض الفصائل الأرتيرية السالفة الذكر من
أنها ترى أن المفاوضات يجب أن تجري في الخرطوم
وبمشاركة السودان بصفتها من الدول المعنية وبمشاركة
كل التنظيمات الأرتيرية . كذلك فإن اثيوبيا إذا تمكنت
من التوصل إلى اتفاق مع الجبهة الشعبية لتحرير
أرتيريا وهي أقوى الفصائل الأرتيرية ، فإن من السهل
عليها مواجهة هذه الفصائل وخاصة في حالة ما إذا
تمكنت من مساومة السودان للتخلي عن دعمها لهذه
الفصائل مقابل حل مشكلة الجنوب .

* جدير الإشارة إلى أن الفصائل الأرتيرية تكونت في مراحل تاريخية
متتالية انصفا من التنظيم الأم وهو جبهة تحرير اريتريا .

وقد حاولت الحكومة الاثيوبية نظرا لأوضاعها
العسكرية والاقتصادية المتدهورة (هناك ١٥ ألف أسير
اثيوبي لدى ثوار أرتيريا ، ويسيطر الثوار على ٩٠٪
من الريف في اقليم أرتيريا) تهدئة كافة الفصائل
الأرتيرية ، إذا وافقت على إجراء جولة من المفاوضات
مع الحركات الأرتيرية في الخرطوم من أجل الجلسة
التمهيدية التي عقدت في ولاية اتلانتا الأمريكية مع
الجبهة الشعبية وتمهيدا لذلك - فقد أعلنت الفصائل
الخمس الوحدة فيما بينها في ٣١ أغسطس ١٩٨٩
واتفقت على تشكيل وفد أرتيري واحد يتولى التفاوض
مباشرة مع اثيوبيا على أساس تصور موحد بين هذه
الفصائل - وفي الرابع من سبتمبر ١٩٨٩ أعلن رئيس
جبهة التحرير الأرتيرية أن محمود حسن محمد عضو
اللجنة التنفيذية ونائب القائد العام ورئيس هيئة أركان
جيش التحرير الأرتيري قد اغتيل يوم ١٩٨٩/٧/٣ في
مدينة كسلا السودانية وأتهم جماعة أسيس أفورقي
(الجبهة الشعبية) بأنها هي التي قامت بعملية
الاغتيال وإنها تقوم بعملية عسكرية واسعة ضد
الفصائل الأرتيرية الخمس التي أعلنت الوحدة فيما
بينها .

وهكذا يبدو أن الخلاف داخل الفصائل الأرتيرية
يمكن أن يعرقل التوصل إلى حل للمشكلة الأرتيرية حتى
لو أجريت مفاوضات بين الحكومة الاثيوبية وبعض
الفصائل دون الأخرى .
وساطة الرئيس كارتر :

تأتى وساطة الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر في سياق
اهتمام إدارة بوش بقضايا القرن الأفريقي ولكن بطريقة
غير مباشرة وقد أمكن للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي
كارتر عقد مباحثات سلام تمهيدية في مدينة اتلانتا
بولاية جورجيا الأمريكية بين وفد حزب العمال الاثيوبي
وفود الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا في السابع من
سبتمبر ١٩٨٩ وقد استمرت المباحثات حتى ١٩ من
سبتمبر . ولكنها اقتصرت على الجوانب الإجرائية
المتعلقة ببدء مفاوضات تتناول الجوانب الموضوعية
الخاصة بلب المشكلة الأرتيرية وجوانب الخلاف
بشأنها .

وقد أسفرت المباحثات التي جرت في اتلانتا عن
الاتفاق على عدد من بنود جدول الأعمال الذي ستجري
على أساسه المفاوضات التالية في نيويورك في ٢١ نوفمبر
١٩٨٩ وهي :-

- إشراك رئيسين خلال المراحل المقبلة في اعداد
الإجراءات الخاصة بمباحثات السلام وأعطاهما
صلاحيات معينة تساعداهما على التقريب بين وجهات
النظر وإزالة أي خلافات تظهر خلال مراحل التفاوض .
- إنشاء سكرتارية خاصة لمساعدة رئيس المباحثات .

- الاتفاق على وسيلة للتخاطب وتوثيق أعمال المباحثات .
ويبقى بعد ذلك استكمال المباحثات في نيروبي حول بعض بنود جدول الأعمال التي لم يتم الاتفاق عليها خلال مباحثات اتلاندا والتي تتمثل في تصديق الرئيسين المشاركين ومسئولياتهما وتحديد أعضاء السكرتارية الفنية ووظائفها .

ويمكن القول أن عقد مباحثات اتلاندا وإن كانت بادرة طيبة من الجانبين نحو إيجاد حل سلمي حيث أنها تمتعت بالعظيمة وتمت تحت إشراف دولي إلا أن الحكم على نجاح هذه المباحثات أو فشلها يعد محكوماً بعدد من التطورات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على سير هذه المفاوضات .

ومن العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على سير هذه المفاوضات :-

(١) تصعيد الجبهة الشعبية لتحرير التجري
لصراعها المسلح مع الجيش الحكومي في شمال إثيوبيا . حيث شنت وحدات عسكرية تابعة للجبهة هجوماً مسلحاً على وحدات الجيش الإثيوبي بإقليم « ولو » شمال انديس إلبا في أول سبتمبر ١٩٨٩ . وذلك بعد يوم واحد من إعلان الرئيس منجستو هيل ماريام أمام البرلمان بأن الحكومة الإثيوبية انقلبت مع رجال حرب العصابات التابعة للجبهة الشعبية لتحرير التجري على بدء محادثات سلام بين الطرفين قريباً . وكانت الجبهة قد أعلنت في ١٢/٧/١٩٨٩ في بيان لها أنبيع في لندن قبولها لدعوة الرئيس منجستو لإجراء مفاوضات سلام حول حل المشكلات في شمال إثيوبيا وأن المفاوضات يمكن أن تبدأ خلال شهر .

وإذا كان تصعيد الجبهة الشعبية لتحرير التجري للصراع يأتي خوفاً من أن يكون حل المشكلة الأرتيرية على حسابها حيث أن الحكومة الإثيوبية ستندرج للقضاء على الجبهة الشعبية لتحرير التجري ، فإن هذا التصعيد من جانب الجبهة الشعبية لتحرير التجري يمكن أن يدفع الحكومة الإثيوبية إلى الاستمرار في المفاوضات مع الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا للاستفادة بوقف إطلاق النار على الأقل أن لم يكن للتوصل إلى حل .

(٢) قرار كويا بعد يوم من بدء مفاوضات اتلاندا بسحب ما تبقى من قواتها المرافقة في إثيوبيا (حوالي ثلاثة آلاف جندي) وبذلك فقد قطع الطريق نهائياً أمام منجستو بشأن إمكانية استخدام هذه القوات ضد ثوار أرتيريا . وقد أتى هذا القرار الكويي اتفاقاً مع توجهات القوتين العظميين بشأن الصراع في القرن الأفريقي حيث أبلغ الزعيم السوفيتي جورباتشوف في الفترة الأخيرة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بأن

موسكو تؤيد مبادرته في جمع الإثيوبيين والأرتيريين إلى مائدة المفاوضات كما أعلن الرئيس الأمريكي بوش أن حكومته ستعمل مائ وسعها لاتجاه مبادرة كارتر . ومع هذا يبقى المحدد الرئيسي لتقديم المفاوضات الإثيوبية - الأرتيرية هو التنسيق بين الجماعات الأرتيرية فيما بينها وهو أمر لم يتحقق حتى الآن . ذلك أن الجبهات الأرتيرية الأخرى وهي جبهة تحرير أرتيريا - قوات التحرير الشعبية بقيادة محمد سعيد ناندو وجبهة تحرير أرتيريا - التنظيم الموحد برئاسة عمر براج وجبهة تحرير أرتيريا - اللجنة الثورية بزعامة عبد القادر جيلاني أعلنت في عشرين أغسطس بعد ثلاثة أيام من الإعلان عن اتفاق الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا لعقد مباحثات اتلاندا أدانتها للمفاوضات التي سيجريها الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا منفردة مع النظام الإثيوبي في اتلاندا .

كما أعلن رئيس جبهة تحرير أرتيريا - التنظيم الموحد في جدة في ٣/٧ ، أن قوات تابعة للجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا شنت في ٢٩ أغسطس هجوماً مسلحاً على الفصائل الأرتيرية الأخرى عبر الحدود السودانية . وعلى ضوء هذه الانقسامات طلبت إثيوبيا وساطة دول عربية لجمع الفصائل الأرتيرية ومن هذه الدول اليمن الشمالي حيث اجتمع رئيسها علي عبد الله صالح مع الفصائل الأرتيرية لهذا الغرض ولكن الجبهة الشعبية لم تحضر اللقاء .

مفاوضات نيروبي :

استكمالاً للمباحثات التمهيدية التي جرت في اتلاندا ، عقدت في نيروبي الجولة الثانية من المباحثات يوم ١٧/٢١ بين ممثلي الحكومة الإثيوبية وممثلي الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا ، تحت إشراف الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر .

وقد تناولت هذه المباحثات ثلاث نقاط كان قد تم إرجاؤها عند انتهاء جولة اتلاندا ، وتتعلق هذه النقاط باختيار رئيس ثان لحضور مؤتمر السلام ، واختيار سبعة من المراقبين الأجانب لحضور المؤتمر وتحديد دور كل منهم ، وأخيراً تعيين سكرتارية للمؤتمر .

وبعد أسبوع من المفاوضات توصل الطرفان إلى اختيار الرئيس جوليوس نديروبي الرئيس التنزاني السابق ليكون رئيساً مشاركاً في محادثات السلام ، كما اتفق الطرفان على أن يختار كل منهما اثنين من المراقبين السبعة أما الثلاثة الآخرون فيسبقهم باختيارهم الرئيس كارتر ، كما اتفق الطرفان على تعيين سكرتارية للمؤتمر سلام .

وبهذا الاتفاق يكون الطرفان قد أنهيا المفاوضات التمهيدية من أجل بدء مفاوضات حقيقية وشاملة من

المتوقع إجراؤها في بداية عام ١٩٩٠ لحل المشكلة الأرتيرية .

ورغم ذلك تبقى قضية توحيد الفصائل الأرتيرية أحد العقبات أمام حل المشكلة الأرتيرية برمتها ، ذلك أنه بعد انتهاء محادثات اتلانتا حاولت الفصائل الأرتيرية الأخرى وقف مفاوضات نيويورك التي تم الاتفاق عليها وذلك بتكليف مجتمعتها على القوات الحكومية يوم وصول الرئيس كارتر الى انديس ألبا يوم ١٨/٧ وأعلنت أنها استولت على إحدى المدن الشمالية . كما طلبت من كارتر عند لقائه بها في الخرطوم تأجيل هذه المفاوضات على أساس أن اشترك فصيلة واحدة من الفصائل الأرتيرية لا يحير عن أي الجبهات الأرتيرية كلها وطلبت منه ضم مساعيها إلى مساعي السودان والجمهورية العربية اليمنية .

والقذافي انتهت بفتح الحدود والسعي الى تطبيع العلاقات ، وإيجاد آليات للتعاون الثنائي اقتصاديا وسياسيا .

أما التطور الثالث فهو تنشيط ليبيا لعلاقاتها الأفريقية ، والسعي ناحية تطويق المصادر المحتملة لانتقاد السياسة الليبية الأفريقية ، ولاسيما تعثر تسوية النزاع مع تشاد .

وقد تضافرت المساعي الثلاثة ، وادت الى انفراج حقيقي في علاقات ليبيا العربية والأفريقية ، إضافة الى تهدئة التوتر الذي تصاعد مع نهاية العام الماضي مع إدارة ريجان الأمريكية . وبالرغم من أن السنة الأولى لإدارة بوش لم تتضمن خطوات كبرى ناحية ليبيا ، إلا أن هناك بعض ملامح للتقرب في علاقات الطرفين ، مما هو ما يستدل عليه من تبادل الآراء الإيجابية نوعا ، وعدم لجوء بوش لاساليب الاستفزاز التي كان يتبعها الرئيس ريجان .

وفي إطار الاهتمام بالعلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي الأفريقية سنتلقى بعض الضوء على تطورات العلاقات الليبية التشادية :

بدأ عام ١٩٨٩ ، وهناك حالة من الهدوء النسبي بين ليبيا وتشاد ، وجاء ذلك استمرارا للعلاقات المتبادلة بين الطرفين والتي أعيدت رسميا في أكتوبر ١٩٨٨ (راجع التقرير الاستراتيجي ١٩٨٨) . وتصاحب مع هذا الهدوء استمرار المحاولات الأفريقية في الجمع بين البلدين على أسس مقبولة لتسوية شاملة للمشاكل المطلة بينهما ، ولاسيما الخاصة بشريط أوزو ورسم الحدود ، إلا أن هذه الجهود الأفريقية ، والتي كانت تأخذ طابعا علنيا أحيانا وسريا في غالب الأحيان لم تحل دون توجيه اتهامات تشادية لليبيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لتشاد ، ومحاربة مناصرة بعض فرق المعارضة العاملة ضد نظام الرئيس حبري ، وهو ما كانت تنفيه ليبيا رسميا وبوقرة .

١ - تطور الوساطة الأفريقية :

بالرغم من إشراف منظمة الوحدة الأفريقية على عملية التسوية بين البلدين عبر لجنة خاصة يرأسها الرئيس الجابوني عمر بونجو ، فقد كانت هناك أيضا وساطات "تخفلات أفريقية وعربية عديدة ، انصبت جميعها على دفع البلدين إلى مواصلة الحوار بينهما . وقد جرت محادثات ٧/٨ في ليريفيل عاصمة الجابون بين وزيرى خارجية ليبيا وتشاد تحت إشراف المنظمة الأفريقية لم تشر شيئا ، حيث انفضت بعد ساعة من بدايتها نظرا لعدم تمكن المتفاوضين من الاتفاق على جدول الأعمال ، وبعد حوالي شهر تمكنت الجزائر وفق جهود مشتركة مع كل من مالي - والجابون من الأعداد للقاء بين الرئيسين القذافي وحبري في باماكو عاصمة

٢ - التفاعلات الليبية التشادية :

عبرت السياسة الليبية عن تطور بارز في مضمونها وفي أدائها طوال هذا العام سواء على الصعيد العربي أو الدولي أو الأفريقي . ووصلت ذروة هذا التغيير في الأول من سبتمبر وهو العيد العشرين للثورة الليبية ، والذي اعتبرته القيادة الليبية كمناسبة للمراجعة الذاتية الشاملة لكل عناصر التجربة الليبية في العقدين الماضيين ، وإعادة تقييم السياسات الليبية داخليا وخارجيا واستكشاف ودد مرحلة جديدة .

ويمكن تلخيص نتائج عملية المراجعة تلك في عدد من المظاهر التي تضمنت : انفتاحا داخليا ورفع القيود عن السفر إلى الخارج وإعطاء القطاع الخاص بعض الفرص لتتيمه ذاته والتقليل من هيمنة الجوانب الضميمة على الحركة السياسية للجماهير والأفراد .

أما خارجيا فهناك ثلاثة تطورات تعكس نتائج المراجعة الذاتية الليبية على نحو واضح ، الأولى إعادة النظر في سياسة الوحدة الشاملة والفورية مع البلدان العربية والاعتراف بأهمية البدء بخطوات صغيرة ولكنها تصب مع هدف الوحدة على المدى البعيد ، ومن هنا جاءت المشاركة الليبية في تكوين الاتحاد المغاربي مع الدول العربية المغربية الأربع الأخرى .

التطور الثاني وهو اتخاذ خطوات ملموسة لانهاء حقبة كاملة من القطيعة مع مصر ، والتي تبلورت في الموافقة الليبية على المشاركة في قمة الرباط التي حضرتها مصر وجسدت عودتها إلى الصف العربي والجامعة العربية ، وتلى ذلك لقاءات متبادلة بين الرئيسين مبارك

مال في ٢١/٧ . وكانت الجزائر تقدمت بمشروع اتفاقية بين البلدين تتضمن « أخذ المصالح المشروعة بين البلدين من الناحية الأمنية بعين الاعتبار عبر انسحاب القوات غير الافريقية من تشاد » ، تبادل المعتقلين وارساء أسس حسن الجوار من خلال التزامات متبادلة واعطاء جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين وعدم الاعتداء » . ودعا للمشروع الجزائري التحكيم ، وتوقيع معاهدة صداقة وتعاون وحسن جوار بين البلدين .

وبالرغم من اجواء التفاؤل التي احاطت باجتماع باماكو ، الا أنه فشل نظرا لتباين رؤى البلدين حول اربع قضايا اساسية وهي :-
(١) تسوية النزاع حول اوزو . (٢) استمرار القوات في الشريط المتنازع عليه .
(٣) تواجد القوات الفرنسية في تشاد . (٤) تسوية النزاع الحدودي عبر محكمة العدل الدولية .
وفي المحادثات تبلورت وجهتا النظر على النحو التالي :-

وجهة نظر ليبيا وقد طالبت : بانسحاب القوات الفرنسية الموجودة في تشاد .
* افراج تشاد عن الاسرى الليبيين .
* استمرار بقاء الجنود الليبيين في شريط اوزو الى ان تنتهي تسوية المشكلة كلية .
* تفصيل تسوية النزاع الحدودي سياسيا دون اللجوء الى محكمة العدل الدولية .
اما وجهة نظر تشاد فقط طالبت :-
* انسحاب القوات الليبية حتى صدور الحكم بشأن شريط اوزو .
* عدم انسحاب القوات الفرنسية من تشاد لأن ذلك من مصمم الشؤون الداخلية التشادية .
* العرض الفوري لقضية ملكية شريط اوزو على محكمة العدل الدولية .

وقد ارجعت تشاد فشل قمة باماكو الى عدم الاعداد الجيد لها ، وغموض الخطة الجزائرية بشأن التسوية السياسية ، اضافة الى عدم مرونة الجانب الليبي . الا أن فشل هذه القمة لم يمهّد محاولات التوصل الى تسوية سياسية ، ولم يوقف اتصالات الجانبين ببعضهما - اذا وصل وقد تشادى الى ليبيا في ٨/٢ بشأن متابعة عملية التسوية كما نشطت الدبلوماسية الجزائرية مرة أخرى وقامت بعملية تقديم افكار للجانبين وسهلت اتصالات ليبية تشادية سواء في الجزائر أو في باريس ، وقد انتهى الامر بمكنين الطرفين من اقرار اتفاق بالعاصمة الجزائرية في ٨/٢١ عشية

احتفالات الفاتح من سبتمبر وقد نص الاتفاق على :-
البند الأول : يتعهد الطرفان بحل خلافهما الترابي أولا بكل الوسائل السياسية بما فيها المصالحة خلال فترة عام على سبيل التقريب الا اذا قرر رؤساء الدول غير ذلك .

البند الثاني : في غياب حل سياسي لخلافهما يلتزم الفريقان طرح الخلاف أمام محكمة العدل الدولية اتخاذ الاجراءات اللازمة للحل القانوني المتعلق بسحب قوات البلدين من المواقع الموجودة فيها حاليا بتاريخ ٨/٢٥ في المنطقة المتنازع عليها تحت اشراف مراقبين افريقيين ، ويمتنعان عن أي وجود حديد على أي صورة كانت ، وتنفيذ هذا الانسحاب الى مسافة يتم الاتفاق عليها ، احترام الاجراءات اللازمة هذه الى أن تصدر محكمة العدل الدولية قرارا نهائيا بخصوص الخلاف الترابي .
البند الثالث : يتابع البلدان العمل بالقرارات الخاصة بوقف إطلاق النار المبرمة بينهما ويتعهدان بالتوقف عن أي من أشكال الاعتداء خاصة :-

- التوقف عن الصلوات الاعلامية المعادية ، والامتناع عن التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر أو بأي شكل كان أو بأي حجة كانت أو مناسبة في الشؤون الداخلية والخارجية لكل من البلدين ، والامتناع عن الدعم السياسي والمالي والمادي والعسكري لكل قوة معادية ضد البلد الآخر .

- العمل على توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون اقتصادي ومالي بين البلدين .

البند الرابع : يقر الفريقان تشكيل لجنة مشتركة يوكل اليها وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق هذا الاتفاق .
البند الخامس : يطلب من اللجنة الافريقية الخاصة المشكلة لهذا الغرض والمنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية السهر على متابعة وتنفيذ ما جاء في هذا الاتفاق .

البند الخامس : يتعهد البلدان باخطار منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بهذا الاتفاق .
ويالتوصل الى هذا الاتفاق انطوت صفحة من العلاقات المأزومة بين ليبيا وتشاد ، وقد تداخت المواقف الدولية المزدوجة لهذا التطور ، حيث اثبتت الخارجية الإيطالية على الاتفاق وأبدت الاستعداد لفتح حوار مع ليبيا ، أما فرنسا فقد المحت الى رغبتها في تخفيف عدد قواتها الموجودة في تشاد بعد زوال مصادر التوتر والتهديد بعد هذا الاتفاق . وفي خطوة لتأكيد حسن النية قررت تشاد بعد يومين من الاتفاق الافراج عن مجموعة من الاسرى الليبيين . وبما بلغت النظر أن الاتفاقية لم تذكر صراحة أو ضمنها القوات الفرنسية الموجودة في تشاد - وهو لحد العوامل التي كانت وراء فشل قمة باماكو مثلما سبق القول . ويلاحظ أيضا أن الاتفاق

المصرية رئاسة القمة الأفريقية في دورتها الخامسة والعشرين ، والسمى لعقد القمة العربية الأفريقية الثانية في مارس ١٩٩٠ يشير إلى إمكانية أن ينعكس ذلك إيجابيا على دعم مسيرة التعاون العربي الأفريقي وتطويرها إلى آفاق أوسع .

ومن هنا تبرز خطورة الصراع الموريتاني السنغالي الذي تفجر في فترة حرجية يسعى فيها كل من العرب والأفارقة إلى حل خلافاتهم وتطويع ودعم التعاون المشترك فيما بينهم مما يستوجب بذل كافة الجهود لإنهاء هذا الصراع وحصره في أضيق الحدود حفاظا على التضامن العربي الأفريقي وأيضا الأفريقي الأفريقي .

وسوف نعرض هنا لأسباب تفجر الصراع وجذوره والجهود المختلفة التي بذلت لحصره ومحاولات حل القضايا الخلافية بين الدولتين :-

اسباب تفجر الصراع :

ارتبطت أعمال العنف بين موريتانيا والسنغال بالحوادث التي وقعت على الحدود في التاسع من أبريل الماضي في المنطقة الحدودية الواقعة على نهر السنغال ، والتي تشهد توترا منذ عدة سنوات . وكانت بداية الخلاف في اقدام رهاه موريتانيين ينتمون إلى إحدى الأتنيات الزنجية المقيمة في المنطقة الحدودية إلى قيادة قطع مواشي للرعى في إحدى الجزر المواجهة لقرية ديوارا السنغالية الحدودية فهاجمهم نزح سنغاليين وقادوا القطيع إلى الأراضي السنغالية مما استدعى تدخل موريتانيين لاستعادة الماشية وأدى هذا التدخل إلى اشتباك نتج عنه سقوط بعض الضحايا من الطرفين . والجدير بالملاحظة هنا أن رد الفعل السنغالي لا يتناسب مع حجم الحدث وخاصة أن تلك الأحداث والمناوشات الحدودية متكررة ، وهي عادة ما تعالج بشكل سريع في إطار الدولتين المتجاورتين ودون أن تترك أثرا ، ولهذا فإن الحادث الحدودي لا يبرر رد الفعل الذي أخذ شكل هجوم شامل على الموريتانيين في السنغال . ونشير هنا إلى أن جريدة (سوي) اليومية التابعة للحزب الديمقراطي السنغالي المعارض هي التي أطلقت شرارة التحريض الأولى بعد حادث ديوارا وذلك في ١١ أبريل حين صدرت تحمل خبرا في صدر صفحتها الأولى تصه « الجيش الموريتاني يطلق النار على أهالي ديوارا ، قتيلا ١٢ وجرح ١٨ ومقتولين ٧ مقلوبين . وعلى أثر هذا شهدت داكار وعدد من المدن السنغالية هجوما عنفويا عنيفا على الموريتانيين شملت الاعتداء عليهم ونهب متاجرهم وأماكنهم مما أدى إلى لجوء الناجين من الاعتداءات إلى المساجد وسفارة بلادهم ، ولجأ القسم الأكبر منهم إلى الهروب خارج السنغال

المذكور هو اتفاق إطار ومبادئه من ثم فإن عملية التطبيق تظل هي المحك النهائي ، وهذه العملية بدورها متروكة للجنة الثانية التي ستشكل من البلدين وتخضع لاشراف منظمة الوحدة الأفريقية ، وسوف يكون من مهام هذه اللجنة ، البحث عن صيغة توفيقية لوضع النزاع الحدودي ، وبكيفية إطلاق سراح الأسرى وبأى واسطة . وبالرغم من تطبيق هذه القضايا الحيوية على عمل هذه اللجنة فإن اتفاق ٨/٣١ يظل خطوة بارزة في تطور العلاقات الليبية /التشادية والعربية الأفريقية عموما لأنه وضع نهاية لأحدى يؤثر التوترا بين البلدين العربية من جهة ودول الجوار الجغرافي الأفريقي من جهة ثانية . وقد وضع تأثير هذا الاتفاق في المواقف الليبية التي ردت على مزاعم تشادية ترددت قبل نهاية العام حول تدخل ليبيا لمساندة فصيل معارض لنظام الرئيس حبري ، وكانت وجهة النظر التي أبداه الرئيس القذافي أن ما يجري في تشاد لا شأن لليبيا به لأنه صراعات داخلية ، وقد كان في السابق ترديد مثل هذه المزاعم من شأنه أن يثير انعكاسات سلبية كثيرة ، وهو ما لم يحدث بعد ٨/٣١ .

٣ - الأزمة السنغالية / الموريتانية :

شهد عام ١٩٨٩ انفجار صراع بين دولتين متجاورتين أحدهما أفريقية وهي السنغال والأخرى أفريقية تنتمي إلى الحضارة العربية وهي موريتانيا . ومن المفارقات التاريخية أن يتفجر هذا الصراع في ذات الفترة التي تشهد نشاطا مكثفا لدعم وأحياء مسيرة التعاون العربي الأفريقي بعد فترة جهود قاربت الصفر سنوات شهدت الكثير من الخلافات العربية - العربية ، والعربية - الأفريقية ، والأفريقية - الأفريقية - والتي كانت لها أثارها السالبة على مسيرة التعاون المشتركة .

وقد شهدت العلاقات العربية الأفريقية في الفترة الأخيرة تقلبات من شأنها أن تسهم في تنمية العلاقات بين العرب والأفارقة ودعم وأحياء مسيرة التعاون المشترك بينهم ، فكانت عودة مصر إلى الجامعة العربية وسعى الحكومات العربية لحل خلافاتها الداخلية ومحاولة التوفيق بين أطراف النظام العربي في قمة الدار البيضاء الأخيرة لها آثار إيجابية على وحدة الصف والتضامن العربي ، ومن جهة أخرى فإن إيجاد حل لقضية الصحراء ، ومحاولات حل الخلاف الليبي التشادي ، والاتجاه لحل الخلافات الليبية السودانية ، والأثيوبية الصومالية وأخيرا تولى الرئيس

والجوء الى دول أفريقية مجاورة مثل غينيا بيساو وجامبيا .

ويلاحظ أن الحكومة السنغالية لم تتدخل للسيطرة على الموقف الا بعد مضي أكثر من ٤٨ ساعة . وكرد فعل لأحداث السنغال شهدت أكبر مدينتين في موريتانيا هما نواكشوط العاصمة ونواذيبو اضطرابات وأعمال عنف استهدفت مواطنين سنغاليين في المدينتين وعلى عكس الحكومة السنغالية تمكنت الحكومة الموريتانية من السيطرة على الموقف في أقل من ٢٤ ساعة وتم فرض حظر للجول في المدينتين المذكورتين . وأخذت الأحداث بين البلدين بعد ذلك شكل الترحيل المتبادل المنظم وبغير المنظم لزمالي الدولتين ويلاحظ بشأن عمليات الترحيل ما يلي :-

أولا : أن عمليات الترحيل المتبادل لم تشمل المواطنين الموريتانيين والسنغاليين المقيمين في الدولتين فقط بل شملت السنغاليين ذوي الأصول الموريتانية والموريتانيين ذوي الأصول السنغالية ، فكان ضمن الرحلين من الدولتين ضباط وجنود بالجيش في البلدين وأيضا كوادر في الدولة وموظفين ومدربين ورجال دين . ثانيا : أن عمليات العنف والترحيل والطرد السنغالية للموريتانيين اقتصرت على الموريتانيين المنتمين الى (البيضان) وهم العرب والبربر ذوي البشرة الفاتحة و(الحراطين) وهم الزنوج العربيين بعد تجريدهم من ملكيتهم . ولم تشمل الاعتداءات والترحيلات الموريتانيين الزوج المقيمين في السنغال والمنتمين للأصول العرقية المشابهة لتلك المعروفة في البلاد (التكاير - سرافو - وولف - سونيكا) وهنا تكمن خطورة الموقف في النزاع السنغالي الموريتاني ، إذ أن البلاد المجاورة للدولتين تضم مهاجرين عربا وبربر بأعداد ضخمة وذوي تأثير قوى ، وتصعيد الصراع من شأنه أن يمتد الى البلاد المجاورة ومن ثم تدخل غرب إفريقيا بأكملها في دائرة حرب عرقية لا تحمد عواقبها .

رد الفعل الموريتاني والسنغالي للأحداث :

أنعكس التفكير الداخلي السائد في السنغال على رد الفعل نحو الأحداث ، ففي حين أن المعارضة السنغالية اتهمت الرئيس السنغالي بأنه غير قادر على التصدي للقضية الوطنية الرابطة ، ووجه زعيم المعارضة السنغالية رسالة الى الرأي العام تضمنت أن يراس لجنة وطنية تتصدى للأحداث ، وأن يتم تشكيل قوتين أحدهما من منظمة الوحدة الأفريقية تتولى السيطرة على الوضع في السنغال والثانية مغاربية للسيطرة على الوضع في موريتانيا . فكان رد فعل الرئيس السنغالي على ذلك هو التشدد بدها من إرسال خطاب شديد اللهجة الى الحكومة الموريتانية وأعلانه عن يوم حداد وطني على ضحايا الأحداث ، الى زيارة أسر الضحايا

والقاء خطاب شديد اللهجة حمل فيه الحكومة الموريتانية مسؤولية الأحداث .

ويتلخص الموقف الرسمي السنغالي من الأحداث في النقاط التالية :-

- أن الحكومة السنغالية تقوم بتأمين سلامة المواطنين الموريتانيين ولم يتعرض أحدهم للقتل .
- الاحتجاج على منع السفير السنغالي في موريتانيا من ممارسة مسؤولياته .

- توجيه احتجاج شديد اللهجة الى الحكومة الموريتانية .
- ابلاغ منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن وحركة عدم الانحياز بالأحداث .

أما الموقف الموريتاني من الأحداث فقد عبر عنه رئيس الجمهورية في خطاب معتدل احتوى على النقاط التالية :-

- حمل مسؤولية تصعيد الأحداث الى خطاب الرئيس السنغالي المشار اليه آنفا ، وإلى دور الصحافة السنغالية الرسمية والمستقلة والتي حرصت على أعمال العنف والقتل .

- تم التركيز على العلاقات الودية والتاريخية بين الشعبين الموريتاني والسنغالي .

- المطالبة بالتعويض عن أموال الموريتانيين التي قامت الحكومة السنغالية بمصادرتها من المطرودين .

- وجه تحذيرا شديد اللهجة لمواطنيه ، وأعلن عن محاكمة مثيوى الشعب بتهمة الخيانة العظمى .

وبصفة محددة تطالب السنغال ب :-

أ - تشكيل لجنة تحقيق دولية تامل من خلالها ادانة موريتانيا .

ب - تعديل الحدود بينها وبين موريتانيا .

وتقتصر مطالب موريتانيا بتعويض الأضرار التي لحقت بمواطنيها ، وتعكس طبيعة المطالب التي تصر عليها الأطراف المتنازعة طبيعة وجذور هذا النزاع الأمر الذي يفتلح للبحث عن الخلفية السياسية والاقتصادية لتلك الأحداث .

الخلفية السياسية والاقتصادية للأحداث :

تتضمن خلفية الأحداث في شقين الأول هو طبيعة الأوضاع الداخلية في كل من السنغال وموريتانيا سواء كانت سياسية أم اقتصادية ، والثاني يتمثل في توازنات القوى بين موريتانيا والسنغال ، وسوف نعرض لكل من الشقين :-

تعانى السنغال من أزمة اقتصادية خانقة إذ تعتمد في مواردها على انتاج الفوسفات والقطن والمساعدات والفروص الخارجية ، وقد ارتفع إجمالي الدين السنغالي من ٢٥١٥ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٤٤٨٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ الأمر الذي أدى الى ارتفاع اقساط خدمة الدين من ٤٦ مليون دولار الى ٢٨٥ مليون دولار

عن نفس الفترة (تقرير البنك الدولي ١٩٨٨) وتنعكس هذه الأرقام مدى تقادم الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيشها السنغال وهو أحد النظم الذي كان يتمتع باستقرار نسبي خلال حقبة الستينات وحتى منتصف السبعينات اذ لعبت دورا بارزا في المنطقة خلفا للدور الذي كانت تلعبه فرنسا من قبل في المنطقة . وانعكست ملامح تلك الأزمة في زيادة حجم البطالة وركود في الانتاج الزراعي . وساعد على تقادم تلك الازمات الاقتصادية سياسة التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي والتي اثرت على توقف حركة الاستثمارات .

وتحتل ملامح الأزمة السياسية في السنغال بوضوح منذ الانتخابات المشكوك في نتائجها في فبراير ١٩٨٨ ، الامر الذي دعم قوة المعارضة السنغالية ، ومحور كل المطالب . حول الحزب الديمقراطي السنغالي المعارض الذي يرفع شعار (سوبى) أى التغيير . ويدت حكومة عبده ضيوف عاجزة عن مواجهة قوة المعارضة المتعاظمة . وشهد النظام السنغالي تاكلا في مشروعته وتقسما في سلطة الدولة ، الامر الذى يقود الى البحث عن كباش فداء . وقد وجدت الحكومة السنغالية ضالتها المنشودة في احداث ابريل ، وتحديد ا في الامالى ذوى الاصول الموريتانية .

وعلى الجانب الآخر نجد موريتانيا منذ قيامها عام ١٩٦٠ ولدت معها واثرت فيها المشكلات الداخلية السائدة في السنغال اضافة الى المشكلات بين موريتانيا والسنغال ، فكان فرض العربية كلفة رسمية في عام ١٩٦٦ ، واتباع سياسة التعريب اول المشكلات التي واجهت الدولة الفتية فقد ووجهت تلك السياسات التعريبية بمقاومة من الموريتانيين السود الناطقين بالفرنسية واثارت قلق السنغاليين في ذات الوقت ، وزاد من تقادم الوضع الانضمام لجامعة الدول العربية عام ١٩٧٣ . ومن جهة أخرى أدى جفاف السبعينيات الى هجرة واسعة للعرب والبربر الشماليين نحو الجنوب من اتجاه الضفة اليمنى لنهر السنغال الامر الذى اثار قلق وانزعاج الموريتانيين السود في الضفة اليمنى من سيطرة العرب والبربر . على الاراضى المروية الجديدة في الوادى والتي كانت نتاج بناء سد دياما وماتوتالي ، اذ وجدوا انفسهم ضحايا لاستغلال غيرهم للأراضى التي كانت ينبغي أن يكونوا أول المستفيدين منها . وكان لاستمرار انتحاج سياسات التعريب في موريتانيا واتجاهها الى توثيق الروابط مع دول المغرب العربي اثره على زيادة غضبة الموريتانيين السود المنتمين الى القبائل الزنجية ، وكانت محاولة الانقلاب الفاشلة التي قامت بها جبهة « تحرير الافريقيين بموريتانيا » في اكتوبر ١٩٨٧ خير دليل على ذلك . واتخذت الحكومة

الموريتانية من محاولة الانقلاب الفاشلة ذريعة للقيام بعملية تطهير واسعة للكوادر السود في الجيش والادارة .

اما الشق الثانى والذي يتعلق بتوازنات القوى الاقليمية بين موريتانيا والسنغال فقد بدأ في الظهور عندما اخذت موريتانيا في الاستقلالية والخروج من دائرة السيطرة السنغالية ، ففى فترة ليست ببعيدة كانت موريتانيا تتبع اداريا للسنغال وتشاركها نفس العاصمة سائ لوى ، وكان ميناء دكار هو الميناء الطبيعى لموريتانيا ومالى وغينيا . وبدأ هذا الدور الاقليمى لموريتانيا يتدسم بتوجهها العربى وارتباطها بالدائرة العربية وزيادة حركة التعريب فيها بالاضافة الى انضمامها في عام ١٩٨٣ لعاهدة الأضاء والوفاء التونسية الجزائرية وأخيرا اندماجها باتحاد المغرب العربى في فبراير ١٩٨٩ ، وذلك دون أن تتسحب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا . الامر الذى كلف من نشاط ما يسمى بجبهة التحرير الوطنية الافريقية التي تتخذ من دكار مقرا لها ، وهى تنظيم من التكاير الذى يهدف الى اقامة جمهورية زنجية في موريتانيا وغيرها من الدول الافريقية ، تشير بعض التقارير الى دور هذه الجبهة في تحريك وتزكية الاحداث بين البلدين .

ويجب أن نشير هنا الى أن كلا من السنغال وموريتانيا يمثلان جزءا من المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا (المستعمرات الفرنسية السابقة) كما أنهما بالاضافة الى حال قد ساهما في مشروعات تطوير نهر السنغال والذي أمكن من ورائها الحصول على الكهرباء وعدد اكبر من دورات الري ، وبالتالي مساحات زراعية اكبر ، الا ان مزيدا من الحركة والاستقلالية بدأ يتسهم بها المجتمع الموريتانى بعد أن تمكن من بناء ميناء حديث جذب نسبة من حركة التجارة التي كانت توجه الى الميناء السنغالى .

ومجمل القول ان المشاريع البحرية والبرية التي اقامتها موريتانيا بتوجهاتها الافريقية والعربية والدولية قد ساهمت في تقليل حدة مشاكلها الداخلية وذلك بالحصول على المساعدات والقروض والاستثمارات المختلفة الامر الذى وفر لها مزيدا من الحركة والاستقلالية النسبية التي اكسبتها عمقا استراتيجيا في المنطقة ، وابعدها بالتالى عن احتمالات استمرار السيطرة السنغالية عليها .

الوساطات بين الدولتين :

تكثفت الوساطات بين السنغال وموريتانيا وشملت دولا عربية و افريقية واوروبية اذ شارك كل من المغرب

والكويت والسعودية ومصر وغينيا ومالي وإسبانيا وفرنسا (التي أوفدت الى البلدين نجل الرئيس الفرنسي ومستشاره للشؤون الافريقية) .

وفي إطار الوساطة بين الدولتين قام الرئيس موسى تراوري رئيس منظمة الوحدة الافريقية آنذاك ورئيس جمهورية مالي بزيارة قصيرة لعاصمتي البلدين بهدف تخفيف حدة التوتر بينهما . وقد تم الاتفاق مع رئيس موريتانيا والسنغال على ايفاد وزيرى داخلتهما الى باماكو عاصمة مالي للبحث في سبل معالجة آثار الاعدات بالإضافة الى الاتفاق على وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين الدولتين وإعادة فتح الحدود المشتركة امام تنقل المواطنين . وأخيرا عدم اللجوء الى المنظمات الدولية او الإقليمية للبحث في النزاع المشترك .

و قد عقد اجتماع في باماكو يوم ٢ يونية ١٩٨٩ ضم كلا من وزيرى الخارجية والداخلية في موريتانيا والسنغال مع نظيرهما المالي للبحث في كيفية حل النزاع المشترك وقد واجهت المباحثات الكثير من العقبات التي أدت الى فشلها وكان أهم هذه العقبات طرح السنغال لموضوع إعادة تخطيط الحدود بين البلدين . ولم تتوقف الوساطات بين الدولتين بعد فشل اجتماع باماكو فقد قام وزير الخارجية الفرنسي بزيارة نواكشوط على أثر انتهاء أعمال القمة الفرنكوفونية التي عقدت في دكار والتي قاطعتها موريتانيا . وقد سبق زيارة الوزير الفرنسي تصريح للرئيس فرنسوا ميتران جاء فيه (انه اذا حدثت خلافات بين دولتين في المجموعة الفرنكوفونية فإن فرنسا تملك وسائل للتوسط وطرقا لحل) وإلى جانب التصرك الفرنسي كانت هناك تحركات ومبادرات أخرى فقد قام رئيس الوزراء التونسي بزيارة نواكشوط وصرح بضرورة التعاون بين موريتانيا والسنغال . وايضا قام الرئيس الجزائري موبوتو بزيارة دكار ونواكشوط للوساطة ومحاولة تخفيف حدة النزاع بين البلدين .

وقد قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة عاصمتي الدولتين للوساطة بينهما في محاولة لدعم الوساطة المالية التي قام بها رئيس منظمة الوحدة الافريقية آنذاك واثمرت المساعي الفلسطينية عن بلورة اتفاق بلور ارضية للتفاهم حول القضايا الخلافية اذ اقر الطرفان المتنازعا بما يأتي :-

- وضع حد للحملات الاعلامية المتبادلة .
- التزام كل من الطرفين المتنازعين بمعامدة ١٩٢٢ التي ترسم الحدود بينهما وبالملاحق المتصلة بالمعامدة والتي جرى استخلاصها بعد مفاوضات تالية لها .
- السماح بإعادة تنقل المواشي في منطقة الحدود المشتركة .

- وقف عمليات الترحيل لرعايا البلدين وخاصة المواطنين الذين يحملون الجنسيات الموريتانية والسنغالية ويعودون بأصولهم الى كلا البلدين .

- تعويض ذوى الضحايا الذين قتلوا واجراء احصاء للرعايا المتضررين خلال الاعدات الأخيرة والعمل على تعويضهم عن خسائهم واضرارهم .

- اعادة ما يرغب من رعايا البلدين الى مقر اقامته السابق .

وبالرغم من هذه المحاولات ، فإن الأزمة بين البلدين ظلت على حداثها وزاد من ذلك بعض تقارير عن حشود عسكرية سنغالية على الحدود وإن موريتانيا بدورها تقوم بعمل اتصالات مع دول عربية من أجل تعزيز قواتها المسلحة - واستمر التوتر قائما الى ان عقدت القمة الافريقية الخامسة والعشرون بأديس ابابا في يولية ١٩٨٩ ، وانتخاب الرئيس المصري حسنى مبارك رئيسا للقمة الافريقية حيث قامت القمة بتشكيل لجنة سداسية برئاسة الرئيس مبارك تضم الى جانب مصر كلا من نيجيريا ونيجيريا وزيمبابوي والنيجر وتونس بهدف تحقيق تسوية سلمية للنزاع بين موريتانيا والسنغال على اساس مبادئ الوحدة الافريقية ، ومواصلة جهود الوساطة التي بدأها الرئيس موسى تراوري الرئيس السابق للمنظمة .

وعلى أثر هذا قامت مصر بإرسال لجنة وساطة مصرية الى الدولتين في الاسبوع الأول من اغسطس ١٩٨٩ للعمل على تهدئة الاوضاع بين الدولتين وتقريب وجهات النظر والتعهد لزيارة الرئيس مبارك الى كل من الدولتين والتي سبقتها خطوة سنغالية بقطع العلاقات مع موريتانيا رداً على قرار اتخذه موريتانيا باعتبار السفير السنغالي في نواكشوط شخصاً غير مرغوب فيه . وجاءت زيارة الرئيس مبارك الى كل من السنغال وموريتانيا في ٦ سبتمبر ١٩٨٩ والتي وصلت بانها زيارة استطلاعية . ولكنها نجحت في تهدئة التوتر بين الدولتين . وإن كان هذا الاحتواء لم يصل بعد الى اتفاق سلام شامل ونهائي ويرجع السبب في ذلك كما جاء في تصريح الدكتور اسامة الباز وكيل وزارة الخارجية المصرية (ان التسوية النهائية لهذا النزاع ستأخذ وقتا طويلا لأن الوجدان الشعبي في البلدين اصيب بجرح عميق)

وركزت مباحثات الرئيس مبارك في الدولتين على ضرورة احتواء النزاع وعدم تصعيده . وتمت موافقة الطرفين من حيث المبدأ على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، ووقف الحملات الاعلامية المتبادلة ، والتفاوض حول تعويض المتضررين من الاعدات في كلتا الدولتين . وأخيرا قبول الدولتين حضور اجتماعات اللجنة

السداسية الأفريقية للمصالحة والتي تجتمع بنيويورك يوم ٥ أكتوبر على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على أن تحضر الدولتان اجتماعاً بالقاهرة للتفاوض على كيفية تنفيذ القرارات التي سوف يتوصل إليها اجتماع نيويورك .

ألا أن اجتماعات نيويورك لم تؤد إلى خطوات ملموسة ، وعلى أثرها أرسلت مصر في مطلع نوفمبر وفد دبلوماسياً للبلدين المتابعة جهود الوساطة بينهما . ومع نهاية العام لم يبد أن هناك أي جديد اللهم استمرار الخلافات بين الدولتين حول هل يكتفى بحل النزاع في إطار الفريق كما ترغب في ذلك موريتانيا ومن وراءها غالبية الدول الأفريقية أو أن يتم تصعيده إلى الأمم المتحدة واعتباره نزاعاً دولياً كما تهدف إلى ذلك السنغال ضاربة بذلك عرض الحائط كافة المساعي الأفريقية

والعربية . مما يلفت النظر إلى أن عملية التدويل هذه تدخل في إطار سياسة التسوية التي تقوم بها السنغال للالتفاف حول المطالب المنطقية التي تطالب بها موريتانيا لتعويض المتضررين من أصل موريتاني عما سلب ونهب منهم في السنغال ،

ومن المنتظر أن تدخل تفاعلات البلدين مرحلة خطيرة إذا لم يتم احتواء الموقف والضغط على السنغال للتجاوب مع المساعي الأفريقية ، خاصة وأن مسألة الحشود العسكرية السنغالية على الحدود مع موريتانيا وعمليات التصعيد التي تقوم بها المعارضة السنغالية والتي لم تتوقف تلذز بعواقب وخيمة على الاستقرار الاقليمي في غرب إفريقيا ، وأيضا على مسيرة العلاقات العربية الأفريقية .



ثالثا : التفاعلات العربية / الإيرانية

١ - التطور السياسي الداخلي :

وقد أدى القضاء منتظري الى حالة من الفراغ الدستوري فيما يتعلق بمنصب المرشد العام للجمهورية الاسلامية ، وأخذت بعض الاجنحة السياسية ، ولاسيما جناح هاشمي رافسنجاني ، تطالب بتعديل الدستور وتحويل النظام الى نظام رئاسي على الطريقة الامريكية عبر اعطاء صلاحيات سياسية ودستورية اوسع .

وفي هذه الاونة تبلور في الساحة السياسية الايرانية تياران ، اختلفت عناصر كل منهما ، وصار احدهما معروفا اعلاميا بالتيار المتشدد ، والثاني بالتيار المعتدل . التيار الاول كان ابرز رموزه حسين موسى رئيس الوزراء والي جانبه علي اكبر محمديني وزير الداخلية والي جانبيهما احمد نجل الامام الخميني ، وتركزت دعاوية السياسية حول موقف التوجه نحو الغرب وخاصة الولايات المتحدة ، ومحاولة انشاء علاقات اقتصادية اكبر مع البلدان الاشتراكية لانها تقبل التعامل مع ايران على قاعدة المقايضة التي يرفضها الغرب ، ويرفض هؤلاء اية افكار خاصة بدمج الحرس الثوري مع الجيش ، ويرى ان فكرة تصدير الثورة الى الخارج ولاسيما البلدان المجاورة هي فكرة صالحة ويجب عدم التخلي عنها .

اما التيار الثاني فابرز رموزه هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان - حتى قبل وفاة الخميني - والي جانبه علي خاميني رئيس الدولة ، وتركزت دعاويه حول ضرورة الانفتاح على الغرب - والحد من فكرة تصدير الثورة ، ودمج الحرس الثوري في الجيش ويطلب ببعض الحرية الاقتصادية داخليا ، ولذا ينال تأييد بعض قطاعات التجار الايرانيين وكبار ضباط الجيش .

ونقطة الاتفاق بين هذين التيارين هي مواجهة الخصوم بقسوة عبر الاعتقالات الواسعة والادانات السريعة . ولغيا بعد القضاء منتظري برزت قضية تعديل الدستور وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية باعتبارها قضية صراعية بين الطرفين حيث عارض كل

تواترت احداث هامة على ايران في غضون ١٩٨٩ ، والذي يمثل بدوره ثلاثة معان متداخلة ، حيث اكتمل العقد الاول للثورة الاسلامية في فبراير ، وفي منتصفه حدثت وفاة آية الله الخميني زعيم الثورة ومرشدها ، كذلك بدأت فيه الجمهورية الثانية عبر تحالف ديني / سياسي ما بين خاميني من جهة ورافسنجاني من جهة ثانية .

اما الاحداث ذاتها ، فقد اخذت عنوانا كبيرا هو التنافس على السلطة بين ممثلي التيارات المختلفة . ولما كان الخميني في الشهور الاولى من العام يعاني ضعفا صحيا عاما ، فقد اتاح ذلك للمنافسين ان يبرزوا مهاراتهم السياسية المختلفة في اقضاء بعضهم البعض الى جانب ترسيخ اقتدامهم حين تساعدهم الظروف على ذلك ، الى جانب استغلال القضايا الخارجية او افعالها في بعض الاحيان ، كقضية الروائي الانجليزي سلمان رشدي واصدار حكم بالاعدام عليه لنشره قصته المسيئة للاسلام بعنوان (آيات شيطانية) ، وقد اخفت هذه القضية وراعها صراعاً بين اجنحة ايرانية مختلفة ، حاول كل منها البروز بالتمسك بسياسة الثورة في العداء للغرب ومن ثم قبول رضاه آية الله الخميني . ومن التطورات الهامة على الصعيد الداخلي القضاء آية الله منتظري الخليفة المعين ، اثر رسالة بعث بها الى الخميني عبر فيها عن بعض انتقاداته وعدم رضاه عن بعض السياسات الاقتصادية والامنية ولاسيما عمليات اعتقال وادعام مايسمون بخصوم الثورة ، فيما اعتبره الخميني بمثابة انشقاق عن مبادئ الثورة ومن ثم قبول القضاء آية الله منتظري عن منصب الخليفة بعد الخميني . واعتقب ذلك اتخاذ بعض اجراءات في مواجهة المسؤولين المقربين للامام منتظري مثل محمد جواد لاريجاني نائب وزير الخارجية ، ومحمد جعفر محلاي مندوب ايران في الامم المتحدة .

المفتوحة بين ممثلي الاجنحة المختلفة . الا ان النظام استطاع ان يترك انطباعا واضحا عن تضامن الجميع حيث قام مجلس الاوصياء باختيار على خاميني مرشدا للثورة خلفا للامام الخميني وذلك على الرغم من انه لا يحمل مرتبة آية الله العظمى ، وهي المرتبة التي اعطيت له على عجل حتى يتناسب مع ابعاد ومسؤوليات المنصب الرجوي . وقد اعتبر هذا الاختيار بمثابة انتصار لجناح رافسنجاني الذي كان من اشد انصار هذا الاختيار ، كما اعتبر ايضا بمثابة فصل بين السلطتين السياسية والرجوية في البلاد مثلما كان الوضع عليه ابان حياة الامام الخميني . اما السلطة السياسية فقد تناقش عليها كل من احمد نجل الامام الخميني ورافسنجاني .

وقد حسم هذا التناقض لصالح رافسنجاني الذي انتخب في ٢٨ يوليو - بعد ٥٥ يوما من وفاة الخميني - رئيسا للجمهورية وموافقة الجمعية التأسيسية الاسلامية (البرلمان) في ٢٩ أغسطس على التشكيل الحكومي الذي اقترحه رافسنجاني والذي ضم ٢٢ وزيرا منهم ١٢ وزيرا يقبل عليهم الطابع التكوراطي . وتم استبعاد الوزراء السياسيين من الفريق الحكومي برئاسة موسوي ومحتشمي وذلك بهدف الا تكون الحكومة ميسسة مما يعطيه حرية اكبر في الحركة واعترف رافسنجاني نفسه بان العنصر المسيس في الحكومة سيكون هو شخصيا اما وزراؤه فلن يكونوا الا مجرد منفذين يتولون تطبيق القرارات التي يتخذها رئيس الدولة .

اما احمد الخميني فقد فقد بعد وفاة والده الكثير من النفوذ وخاصة بعد استبعاد رفاقه موسوي ومحتشمي من الوزارة .

ونظرا لعدم وجود شخصية ذات منزلة دينية عليا وتفوذ سياسي واضح فقد امكن لرافسنجاني ان يتحالف مع على خاميني لاعادة صياغة الاتجاهات الاساسية للجمهورية الثانية ، وقد تبلورت هذه الاتجاهات فيما يلي :

- اعادة بناء الاقتصاد الايراني وزيادة الموارد
- احداث انتعاش عن طريق زيادة الاستثمار الاجنبي وزيادة دور القطاع الخاص .
- التعاون مع مختلف الفصائل داخل ايران وعدم استبعاد الاكفاء بسبب انتماءاتهم السياسية .
- تحسين علاقات ايران بدول المنطقة بشكل لا يسمح للقوى الدولية باستغلال الازمات للتدخل بالمنطقة والالتزام بتطبيق القرار ٩٨٨ الخاص بالنزاع العراقي الايراني .

من موسوي ومحتشمي واحمد الخميني مطالب رافسنجاني الخاصة بتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وذلك بالرغم من موافقتهم على ترشيح وفوز رافسنجاني بمنصب الرئيس الا ان قدرة رافسنجاني على المناورة السياسية وتمكنه من دفع ١٢٠ نائبا في البرلمان بارسال رسالة الى الخميني يطالبون فيها بتعديل الدستور ، ساعدته على كسب هذه القضية اذ وافق الخميني في نهاية ابريل على تكوين لجنة تضم ٢٥ شخصا منهم ٥ اعضاء من البرلمان الايراني تكلف باعداد مشروع دستور جديد وادخال اصلاحات دستورية بما فيها توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية . وفي نفس هذا الاطار دعا رافسنجاني الى عدم اشتراط ان يكون المرشد العام للثورة من آيات الله العظمى ، لا في ذلك من تعييد قد لايسهل من اختيار خليفة للخميني . وهو مانحج فيه ايضا رافسنجاني وتهاور عمليا في اختيار على خاميني بعد وفاة الخميني بوقت قصير .

وفي ظل هذا الجو من الشد والجذب اعلن رافسنجاني في نهاية ابريل عن شبكة للتجسس تعمل لصالح الولايات المتحدة ، وانها قامت بتزويد الاسطول الامريكي بمعلومات عن البحرية الايرانية ، وفي ذلك اعتقالات عديدة لشخصيات مدنية وعسكرية في حين نفت الولايات المتحدة اي ارتباط لها بهذه القضية تراوحت التفسيرات بين امرين اولهما ان الاعلان عن هذه القضية من قبل رافسنجاني جاء ككمالولة لاثبات عدائه للفريق والظهور على عكس مايشيعه عنه الجناح المنافس ، الثاني ان هذه الحملة من الاعتقالات كانت تستهدف العديد من الشخصيات الليبرالية المؤيدة للامام منتظري ، والذي بالرغم من اقصائه رسميا ظل يتمتع بنفوذ ملحوظ في العديد من دوائر السلطة الى جانب تأييد قطاعات من الشعب الايراني .

وايا كان التفسير فان الملاحظ ان هذه الفترة القليلة التي سبقت موت الامام الخميني ، كانت فترة اشتداد المرض عليه ومن ثم عدم قدرته على حسم الامور بطريقة او باخرى ، وهو مااثار للاجنحة المتنافسة درجة من حرية الحركة للعمل على مواجهة بعضها البعض وتثبيت مواقعها هنا وهناك .

وفي ظل هذا الجو السياسي المشحون بالتوتر جاءت وفاة الامام الخميني في الثالث من يونيو لتنتهي عهد الجمهورية الاولى وتعلن بداية الجمهورية الثانية . وبمجرد اعلان الوفاة فرضت مشكلة الخلافة نفسها ، وصار هناك فراغ دستوري وجب حسمه بسرعة ، وكانت كل التكنهات تصب في خانة واحدة وهي انقراط عقد السلطة الايرانية وزيادة احتمالات مواجهة

- الانفتاح على الغرب للحصول على المساعدة المالية ولإفراج عن ١٤ مليار دولار من الأموال الإيرانية المنجدة في الولايات المتحدة .

- تحسين علاقات إيران مع الاتحاد السوفيتي والذي انعكس في زيارة رافسنجاني لموسكو في يوليو ١٩٨٩ .

وهذه الاتجاهات على النحو المشار اليه تكشف عن رغبة رافسنجاني ومؤيديه القوية في تحويل الجمهورية الثانية الى دولة والابتعاد عن فكرة الثورة والثورة الدائمة . والفارق بين الأمرين كبير ، اذا ان الدولة تهتم اساسا باعادة البناء وصياغة دور اقليمي ودولي مناسب وهو ما يستدعي الدخول تدريجيا في مظلة العلاقات الدولية وقواعدها المعروفة . اما الثورة وتصديرها ، فهي لاتعني عكس ذلك وحسب ، وانما تسعى الى اعادة بناء النظام داخليا واقليميا بالدرجة الاولى ، وترفض ما هو قائم لانه يقف حجرة عثرة امام محاولات وعمليات - تجدير الثورة بالداخل ومدها بالخارج ، والذين يؤمنون بالثورة يمتدنون ان ذلك هو الالتزام الحقيقي بأفكار الامام الخميني وان ما عدا ذلك هو خروج عنها . ولقد نجح رافسنجاني في اتخاذ بعض الخطوات التي تصب في خانة الدولة . ويبدو ذلك في مسألة دمج الحرس الثوري - وهو احد الرموز البارزة لفكرة الثورة - في اطار الجيش والذي يمثل بدوره الدولة . الا ان عملية الدمج هذه ليست سهلة ولا يمكن ان تتم بقرار اداري او حتى سياسي ، ومن ثم ربي ان تتم على مراحل لا يتواءم معها انها تمت لصالح الجيش على حساب الحرس الثوري ، وهذه المراحل هي :

- ١ - ادخال التنظيم والتراتبية واللباس الموحد الى الحرس الثوري
- ٢ - تنفيذ برامج توعية سياسية داخل الجيش
- ٣ - تجربة وضع قيادة من الحرس على احدى ادارات الجيش مثلما تم لدى تعيين علي شمخاني وزير الحرس السابق قائدا لسلح البحرية
- ٤ - ان تتم عملية الدمج الكامل في غضون خمس سنوات .

وتظهر هذه المراحل الى جانب صعوبة عملية التحول ، مسألة اخرى لاتقل اهمية وهي مراعاة مصالح الاطراف المختلفة ، ومحاوله تجنب التعثر مستقبلا فضلا عن خلق ما يمكن تسميته بجيش إيراني جديد في التركيب وفي عملية التنشئة السياسية العسكرية في ان واحد .

وبالرغم من هيمنة رافسنجاني السياسية فمن الصعب القول ان له اليد العليا والمطلقة ، ذلك ان سياساته وافكاره بتثبيت الدولة الايرانية تجد معارضة

شديدة يقوم بها بعض خصومه ، والذين بالرغم من ابتعادهم عن المناصب الرسمية يقومون بعملية استقطاب للعناصر المعارضة ولتح رافسنجاني من السير في طريقه الى النهاية . ومن هؤلاء محتشمي وزير الداخلية السابق والذي استطاع الفوز بأحد مقاعد اربعة بعد جولة من الانتخابات الفرعية في طهران ، وذلك الى جانب عناصر اخرى كمرتضى وعسكر اولادي والذين يؤيدان سياسات رافسنجاني على وجه العموم . ويحسب فوز محتشمي حضوره السياسي داخل طهران ، اما النتائج الكلية فهي بدورها تعكس حالة التراجع بين خطى الثورة والدولة داخل الشارع السياسي الايراني ذاته وتفتح الباب امام مرحلة من المواجهة في اطار قواعد اللعبة البرلمانية وليس بعيدا عنها .

٢ - العلاقات العربية / الايرانية سياسيا .

مذ ان توقف القتال مابين ايران والعراق في اغسطس ١٩٨٨ ، وبدأت عملية المفاوضات بينهما ، ثارت كتهنات بقرع انفراج عربي / ايراني على وجه الاجمال .

واستند مؤيدو الانفراج العربي الايراني الى عدة اعتبارات منها الحقائق الجغرافية السياسية - التي تجعل ايران بلدا اساسيا في تقاعلات منطقة الشرق الاوسط ، وان نظرها الاستراتيجي يفترض من العرب طرح الافكار والمبادرات الايجابية لتجسيد حالة من حسن الجوار القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وايجاد القواسم المشتركة ازاء القضايا الاقليمية والدولية المختلفة . الا ان عملية الانفراج هذه لم يقدرها بعد ان تتجسد عمليا لاسباب عديدة ، منها اسباب تعود الى ايران ذاتها واخرى تعود الى الرؤية العربية واوويات القضايا المثارة .

واذا نظرنا الى الاسباب الخاصة بايران فسوف نجد تنافسات السلطة التي استهلكت وما زالت تستهلك طاقة صانع القرار الايراني وتحد من قدرته على اتخاذ خطوات جادة في شأن تحسين العلاقات مع العالم العربي ، ولم يختلف الوضع كثيرا حتى بعد وفاة الخميني في منتصف العام حيث تتداخل الخطوط الايرانية ازاء العالم العربي بما يصعب معه تحديد رد فعل بذاته . وقد أدى هذا الوضع بالعالم العربي - في معظمه على الاقل - الى اتخاذ مواقف انتظاري لما تسفر عنه التطورات السياسية الداخلية هناك ، وساعد في ذلك

الموقف من العراق . وفي أعقاب فشل هذه الجولة الرابعة طالب وزير الخارجية الإيراني السكرتير العام بأن يحدد موعداً لاستصحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية والتي تبلغ مساحتها ٢٦٠٠ كم^٢ ، وباعتبار أن هذه خطوة ضرورية لكسر الجمود في الموقف ، في حين رد طارق عزيز وزير الخارجية العراقي بأنه ليس لإيران الحق في ملأه الأولويات في المفاوضات التي يجب أن تعالج خطة السلام ككل . ولما كانت مشكلة الأسرى ذات طابع إنساني خاص فقد طالب العراق من جهة بأن يتم التعامل مع هذه المشكلة خارج إطار قرار مجلس الأمن ، وأبدى استعداداً للتبادل الفوري لجميع الأسرى بشكل مستقل عن تطور مفاوضات السلام بين الطرفين ، أما إيران فقد أصرت على ضرورة معالجة هذه المشكلة في إطار القرار الدولي . وبعد تدخلات من بيريير ديكيولار ونجاحه جزئياً في الحصول على موافقة إيران لتبادل الأسرى في الحالات المرضية فقط ، وبالفعل جرى تبادل ١٥٠ أسيراً ثم أوقفت إيران العملية بحجة أن بقية الأسرى من المرضى قد تم شفائهم في إيران . ولم تفلح محاولات الصليب الأحمر والأمانة العامة للأمم المتحدة لتأمين استمرار تبادل الأسرى .

وبمناسبة مرور عام على وقف القتال أرسل الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة بتاريخ ٨/٨ إلى قادة البلدين للتذكير بأن سير المفاوضات قد توقف بالرغم من المحاولات لدفعها . ولتأمين العام نظر الطرفين إلى أن أية تسوية للصراع يجب أن تسير بموجب قرار مجلس الأمن ٥٩٨ الذي قبله الطرفان ولا يمكن إجراء أي تعديل عليه ، ودعا الطرفين إلى اتخاذ مواقف متوازنة .

وتبع ذلك جولة مكوكية ليان الياسون المبعوث الخاص للأمين العام ، استمرت ١٧ يوماً زار خلالها كلا من بغداد و طهران ست مرات ، وانتهت هذه الجولة في ١١/٧ .

وكان الهدف الرئيسي من ورائها تقديم اقتراحات عديدة لاستئناف المفاوضات وتطبيق القرار الدولي ، فضلاً عن تدارس آراء البلدين حول كسر الجمود المقيم على الموقف . وأثناء الجولة أبدت إيران موافقتها على تبادل الأسرى في نفس الوقت الذي يتم فيه الإفراج عن العراقيين من المواقع الإيرانية ، وهو ما رفضه العراق باعتبار أن هذا الاقتراح يربط بين قضيتين كل منهما لها طبيعتها الخاصة . وأن الانسحاب إلى الحدود الدولية هو قضية سياسية في حين أن تبادل الأسرى هو قضية إنسانية وهناك اتفاقية دولية تنظم هذه العملية . ومن جهة قدم العراق اقتراحاً يتضمن بالتحديد تشكيل خمس لجان على النحو التالي :

ثلاثة أمور أولها أن المفاوضات العراقية / الإيرانية لم تشهد أي تقدم مما يجعل هناك إمكانية لخطوة عربية إيجابية تجاه إيران ، والثاني أن الدول الخليجية وهي الأقرب إلى إيران جغرافياً والأكثر تأثراً بحالة الانفراج ، أو العداء معها ، تشهد بدورها اتجاهات متباينة حول كيفية التعامل مع إيران ولا سيما في ظل قيادتها الجديدة ، يضاف إلى ذلك أن أولويات السياسة العربية مثلما تبلورت في العام ١٩٨٩ انصبحت على تحريك الجهود السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية إلى جانب العمل على حل المشكلة اللبنانية بتعقيدها وتذليلها العديدة وبالرغم من أن هناك تدخلات إيرانية - كما سيورد شرحه في المسألة اللبنانية - فإن الاهتمام العربي انصب على مداخل أخرى للحل اللبناني ليس من بينها التدخل الإيراني الذي يبدو في سياق الرؤية العربية السياسية أنه مدخل هامشي وغير شرعي ، في أن واحد .

وفيما يلي استعراض لأهم التطورات والتفاعلات العربية الإيرانية السياسية .

١ - المفاوضات العراقية / الإيرانية :

مذ قبل إيران لقرار وقف إطلاق النار رقم ٥٩٨ في يوليو ١٩٨٨ ، تعرضت المفاوضات المباشرة بين العراق وإيران من أجل وضع البنود الستة لهذا القرار موضع التنفيذ (راجع التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨) . وفي مطلع ١٩٨٩ قام ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بجولة استطلاعية إلى كل من البلدين لمحاولة الاتفاق على شكل وميعاد ومكان المفاوضات المباشرة بينهما . كما جرت اتصالات في أوائل شهر فبراير في نيويورك بين وزير خارجية البلدين على هامش المناقشات التي أجراها مجلس الأمن بشأن تجديد وجود قوات المراقبة الدولية على الحدود . ومن الناحية الرسمية لم تكن تلك الاتصالات بمثابة استئناف للمفاوضات المقطوعة بين العراق وإيران . وبالرغم من هذه الاتصالات ظلت الاختلافات قائمة حول موعد الجولة الرابعة والتي تمت فيها بعد في ٢٠/٤ تحت إشراف السكرتير العام للأمم المتحدة ، وبدورها لم تسفر هذه المفاوضات عن أي تطورات جوهرية إذ ظل كل طرف متمسكاً بوجهة نظره حول كيفية تنفيذ بنود القرار الدولي ٥٩٨ ، وحول الأولويات والخطوات التي يجب أن يلتزم بها الطرف الآخر أولاً .

والملاحظ أن هذه الفترة قد شهدت تنافس الاجنحة الإيرانية على السلطة ، إضافة إلى الاعتلال الشديد لصحة الامام الخميني - مثلما سبق الإشارة إليه ، وهو ما لم يكن مناسباً لاتخاذ خطوات بعينها بشأن

١ - لجنة السيادة على شط العرب

٢ - لجنة الانسحاب

٣ - لجنة الاسرى في اطار اتفاقيات جنيف وبمشاركة ممثل الصليب الاحمر الدولي .

٤ - لجنة اللقنتين ٦ ، ٨ من القرار الدولي ٥٩٨ .

٥ - لجنة الفقرة ٤ من القرار الدولي والخاصة بتوقيف معاهدة سلام بين الطرفين .

وتضمن الاقتراح العراقي اجراء محادثات مباشرة ايرانية/ عراقية على أن تعقد بالتناوب مرة في بغداد ومرة في طهران ، وأن لا تتجاوز هذه اللقاءات زمنا نهائيا لا يزيد على ثلاثة اشهر ، والا تقل عن اربع مرات بين كل لجنة ، ويتلوا ذلك اللقاء على مستوى اعلى وربما بين وزيرى الخارجية ، ثم في مرحلة لاحقة - وإذا تطلب الامر - مستوى اعلى من المستوى الوزارى .

ولم يوافق الايرانيون بدورهم على الاقتراح العراقي ، وتمسكوا بعملية الربط بين الانسحاب وتبادل الاسرى ، وهو ما اعطى انطباعا قويا بفشل جولة الياسون هذه ، ولكنه بدوره اعتبر مهمته لم تفشل تماما ، لان الطرفين عبرا عن اهتمامهما بالاستمرار في وقف القتال وعدم العودة اليه ، وبالرغبة في التفاهم وتسوية المشكلات الملقة بينهما ، وكذلك لان الطرفين اتفقا على لقاء غير مباشر بين وزيرى الخارجية يتم في نيويورك تحت اشراف الامم المتحدة ، وقد عقد هذا الاجتماع بالفعل ، ولكنه لم يسفر عن جديد ، وظلت المفاوضات العراقية/ الايرانية تراوح مكانها التى بدأت به عام ١٩٨٩ . وما تجدر ملاحظته أن ايران قدمت عرضا خاصا بالاسرى المصريين لديها وعبرت عن رغبتها في الافراج عنهم مقابل فتح ملف العلاقات المصرية/ الايرانية . وجاء هذا العرض الايرانى في وقت كانت تتفعل فيه قضية العمالة المصرية في العراق ، وكذلك رفض العراق اقتراح ايران الخاص بترامن الانسحاب مع تبادل الاسرى ، الا أن الموقف المصرى عبر عن أهمية تسوية مشكلة الاسرى المصريين والعراقيين معا في اطار التسوية الشاملة للقضايا بين البلدين .

ب - العلاقات الإيرانية الخليجية :

تمثل العلاقات ما بين ايران وبلدان مجلس التعاون الخليجى محور الزاوية في تشكيل عملية الاستقرار الاقليمى في الخليج ، والمعروف أن بلدان مجلس التعاون الخليجى قد اتخذت موقفا متوازنا من الحرب العراقية/ الايرانية في بدايتها ، ولكن هذا الموقف أخذ في التطور البطيء من ناحية مساندة اكبر للعراق على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، وقد برزت هذه المساندة الخليجية للعراق في العامين الاخيرين للحرب والذين

شهدا محاولات ايرانية لتوسيع رقعة القتال ليشمل بلدانا خليجية أخرى كالكويت فضلا عن التأثير على الملاحة في مضيق هرمز . وفي حقيقة الامر فإن الموقف الخليجى عبر تطوره البطيء كان يعكس قدرا من التباين بين البلدان الخليجية وبعضها ، ويمكن القول أنه كان هناك اتجاهان يتنازعان دول المجلس ازاء الحرب وازاء الجهود التى كانت تبذل من اجل ايقافها ، اولهما وكان يدعى الى اتخاذ موقف متشدد من ايران باعتبارها الطرف المعرقل لوقف الحرب ، والا فصح من المساندة الكاملة للعراق سياسيا وعسكريا . ونادى انصار هذا الاتجاه بالعمل على تجميد ومحاصرة ايران في المنطقة كنوع من الضغط عليها للاستجابة الى الجهود الدولية - ولا سيما المبنوطة في اطار الامم المتحدة لوقف القتال - اما الاتجاه الثانى فكان يرى أن اتخاذ موقف خليجى ضاغط على ايران من شأنه أن يعقد الموقف ، لا أن يسهم في تحقيق انفراج فيه ، ذلك أن الضغط على ايران من شأنه أن يدفعها الى مزيد من اليأس ، ومن ثم لن تجد ما يردعها عن توسيع رقعة القتال والزج بدول خليجية أخرى في الحرب ، وهو أمر يجب تجنبه ، ونادى هؤلاء أن الحكمة تقتضى باستمرار - وار الجزئى - بالاتصال مع القيادة الايرانية والحوار معها ومحاولة اقناعها بوقف القتال والدخول في مفاوضات لتسوية القضايا المختلفة مع العراق ، وأن يقدم الخليجيين نوعا من الضمانة السياسية والمعنوية لاستقرار الأوضاع في المنطقة .

وفي واقع الامر ، كانت القرارات التى تنتهى اليها قسم مجلس التعاون الخليجى ، قرارات وسط راحة انصار كل اتجاه ، ولم يختلف الامر كثيرا فيما بعد توقف القتال والبدا في مفاوضات عراقية/ ايرانية لم تنتج لها الظروف بعد أن تتقدم الى الامام . وكان هذا التعثر مثار مناقشات بين قادة الدول الخليجية العربية في اللقنتين التاسعة التى عقدت في نهاية عام ١٩٨٨ ، والعاشر التى عقدت في ١٨ من ديسمبر . وفى القمة الخليجية التاسعة ، لم يكن قد مضى على المفاوضات العراقية/ الايرانية سوى نصف عام فقط ، وكان اهتمام القمة الخليجية هو كيفية المساهمة في دفع هذه المفاوضات ، وإعادة صياغة العلاقات الخليجية/ الايرانية فيما بعد وقف القتال . وبحول مائتين القضيتين تبلورت المناقشات على نحو يسمح بالقول باستمرار نفس الاتجاهين السابقين ولكن في ثوب جديد . فقد تقدمت عمان -والتي تعبر عن اتجاه يقوم في جملة على المبادرة بتنشيط العلاقات مع ايران وبناء الثقة معها - بورقة عمل تضمنت مشروعا متكاملًا للتعاون الجماعى الخليجى مع ايران باعتبار أن هذا التعاون هو جزء من

٢ - السماح باستخدام موسم الحج كمثير اعلامي تطرح من خلاله الشعارات السياسية والدينية ، وهو ما ترفضه السعودية ، لانه من الصعوبة بمكان وضع ضوابط وجود للحملات الاعلامية في موسم الحج ، وأن تلك الحملات تتناقض مع قدسية المناسبة وقد تثير النزاعات الطائفية والمذهبية والحزبية . فضلا عن ان ذلك هو من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة . وفي اعقاب انتهاء زيارة الملك فهد لعمان ١٧٢٤ والتي تتولى عملية وساطة بين السعودية وايران ، اكدت السعودية موقفها الداعي الى ربط اعادة العلاقات الدبلوماسية مع ايران شريطة التزامها بقرار حصص الحج .

وفي القمة الخليجية العاشرة دارت المناقشات الخاصة بالعلاقات مع ايران في اتجاهين ، اولهما دعا الى استمرار دول المجلس في تأييد جهود الامين العام للامم المتحدة ، وعدم اتخاذ أى مواقف محددة من المفاوضات يفرض بأنه انحياز لهذا الطرف او ذاك ، اما الاتجاه الثانى فرأى أن دول المجلس معنية بنجاح المفاوضات والوصول بها بأسرع وقت الى تسوية سلمية ، وهو ما يقتضى القيام بدور ابعد من دور المراقب والمؤيد للجهود الدوائية ، وأنه يمكن ان تلعب دول المجلس دورا لدفع المفاوضات من خلال اتخاذ موقف أكثر تحديدا من القضايا التي تقف حجر عثرة وخاصة قضية الاسرى .

والجدير بالذكر أن ايران قامت بتحريك دبلوماسي قبل ايام قليلة من القمة الخليجية ، حيث ارسلت مبعوثا خاصة زار قطر والامارات ، اضافة الى توجيه رسائل عبر سفرائها في البلدان الخليجية ، عبرت فيها عن رغبتها في تحسين العلاقات مع كل دول المنطقة . ويبدو أن هذا الجهد الدبلوماسي الايرانى قد اتى نتائجه ، إذ أن قرار القمة جاء بمثابة حل وسط بين الاتجاهين المشار اليهما ، إذ اكد أهمية الدور الذى تقوم به الامم المتحدة في المفاوضات العراقية / الايرانية ، وأهمية حمل قضية الاسرى باعتبار أن هذه الخطوة تضىء جوا من الثقة والفاعلية للمفاوضات وتؤدي الى تسارع الجهود باتجاه حل سلمى وشامل .

جـ - ايران والقضية اللبنانية :

ان مسألة ايران والقضية اللبنانية هي مسألة أكثر من معقدة ، ولا تستقيم معها قراءة الوقائع والاحداث من خلال المنظور الايرانى وحسب . ذلك أن هناك منظورات اخرى لبنانية وسورية واسرائيلية وأمريكية ، وكل منها له امتداداته الخاصة التى قد تتقابل أو تتقاطع أو تصطدم مع هذا العنصر أو ذاك . وبصورة

المسئولية التى يتحملها المجلس لتثبيت وقف إطلاق النار ، وأن ذلك يساعد دول المنطقة في التأثير على ايران وحملها على ابداء مبرنة في مفاوضاتها مع العراق ، الا ان غالبية لدول الخليجية الاخرى ابدت تحفظها على هذا الطرح ، وطرحته بالمقابل ان الاولوية هي الوصول الى اتفاق سلام ثابت وشامل في المنطقة ، وأنه في هذه الحالة يمكن أن يكون هناك صيغة للتعاون الجماعى يشمل العراق وايران معا ، وبحيث لا يبدو التعاون مع ايران وكأنه عزل للعراق ، وهكذا تبلور الاتجاه الثانى في أن التعاون مع ايران مرهون اولاً وأخيراً بالنجاح في المفاوضات العراقية / الايرانية ، وأن الاولوية أمام دول المجلس هي المساعدة في دفع هذه المفاوضات والعمل على انجاحها . ويمكن القول أن هذا الاتجاه كانت له الغلبة وحيد كنيئة التعامل الخليجي مع ايران في الفترة اللاحقة .

ان تركيز الدول الخليجية على دفع المفاوضات بين العراق وايران ، لم يحل دون نشوء نقاط خلاف بين ايران والدول الخليجية وخاصة السعودية ، والتي قطعت علاقاتها مع ايران في ابريل ١٩٨٨ بسبب رفض ايران قرار السعودية الخاص بتحديد حصص معينة من الحجاج لكل بلد يجب عليه الالتزام بها ، في موسم حج ١٩٨٩ تكررت نفس المشكلة وقاطعت ايران موسم الحج للمرة الثانية . وطوال العام كان موضوع عودة العلاقات السعودية / الايرانية ذا اهتمام خاص . وهو ما وضع أثناء اجتماعات وزراء خارجية الدول الاسلامية بالرياض في شهر مارس ، وهو الشهر الذى تفاعلت فيه قضية سلمان رشدى ، وفي حين أرادت ايران من الاجتماع اتخاذ موقف صارم من هذه القضية وتأييد قرارها باعدام سلمان رشدى ، اتخذت السعودية موقفا مضادا ومجملة عدم الانشغال بهذه القضية لانها هامشية ، ولأن اعطامها قدرا اكبر من الاهتمام يؤدي الى الانطباع بأن الاسلام يمكن التناول عليه . وبالرغم من هذا الاختلاف فقد ترددت تصريحات إيرانية وسعودية ردية ، ولكن موضوع اعادة العلاقات ظل على حالة ، وتتخلص خلاصات البلدين حول قضيتين :

١ - عدد الحجاج الايرانيين ، وترى ايران أن على السعودية أن تتراجع عن قرارها الخاص بتحديد الحجاج الايرانيين بخمسين الفا فقط ، وأن تسمح بزيادة العدد الى ١٥٠ الف حاج ايراني . وهو ما ترفضه السعودية لاسباب قانونية وسياسية وأمنية . وباعتبار أن قرار تحديد حصص الحجاج هو قرار صادر عن الدورة السابعة عشرة لوزراء خارجية الدول الاسلامية ، وأنه لا مجال لاستثناء ايران من هذا القرار .

اكثر تحديدا فان علاقة ايران بـلبنان هي مزيج من علاقتها بشيعة لبنان - وهذا هو الشق الايديولوجي في الامر - اضافة الى علاقتها بسوريا واسرائيل والغرب كله ممثلة بازمة الرهائن ، كذلك علاقتها بـلبنان الدولة والحرب الاهلية ومسامي التهديد والحل ، وهنا تبرز التداخلات والتقاطعات المختلفة والمتعددة المستويات في ان واحد والتي دخل عليها منذ منتصف الـ ١٩٨٨ بعد جديد وهو النتائج الإقليمية لتوقف القتال ما بين العراق وايران .

المعروف ان هناك وجودا شيعيا في لبنان ، وان هذا الوجود الشيعي استهدف من قبل ايران سواء في عهد الشاه او في عهد الخميني ، وكان القاسم المشترك هو ايجاد علاقة ترابط روحية وسياسية بين الشيعة اللبنانيين وبين النظام في طهران ، ولما كان شيعة لبنان متأثرين بالمنح القومية العام الذي ساد المنطقة العربية في الخمسينات والستينات ، وكانت هناك علاقات مغلقة ما بين نظام الشاه واسرائيل ، في وقت كانت مثل هذه الارتباطات مدانة عربيا وقوميا ، فلم تفلح جهود ايران الشاه في ربط شيعة لبنان بها ، وساعد على ذلك النزعات الاستقلالية التي سادت بين شيوخ الطائفة الشيعية في لبنان وصبرت عن نفسها في تكوين مؤسسات شيعية لبنانية مستقلة مثل المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الذي يعود الفضل في انشائه الى الامام الشيخ موسى الصدر ، والذي انشأ أيضا حركة أمل تحت شعار حركة المحرومين لمواجهة الآثار السلبية المختلفة للحرب الاهلية اللبنانية . الا ان هذه النزعة الاستقلالية لشيعية لبنان شابها بعض التغيير لاسباب هي مزيج من العوامل الإقليمية والعوامل الذاتية والخاصة بتطور حركة الشيعة السياسية ذاتها . فعلم الصعيدي الاقليمي وذل نهاية السبعينات تحديدا تغير النظام في ايران ، وحل محله نظام جديد رفع الشعارات الاسلامية البراقة ومن ضمنها مواجهة اسرائيل والعمل على تحرير القدس وتأييد الكفاح الفلسطيني سياسيا وعسكريا وقد ترافق الصعود الايراني الجديد مع حالة انقسام عربي شديد ولاسيما في أعقاب تطور العلاقات المصرية/ الاسرائيلية ، والتي تلاها انقسام عربي آخر تعلق باندلاع الحرب العراقية/ الايرانية والتي صورت من قبل ايران كحرب تستهدف القضاء على الثورة الاسلامية بها . والمعروف ان الحرب العراقية الايرانية خلقت تحالفات عربية/ اقليمية جديدة في المنطقة أبرزها التحالف السوري/ الايراني والتنسيق الليبي/ الايراني ، في ذات الوقت الذي اختلطت فيه الحسابات في الحرب الاهلية اللبنانية ولاسيما بعد غزو اسرائيل للبنان في ١٩٨٢ وما تبعه من خروج المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبناني وبيروت ومحاصرة المتبقية منه في

أضيق الحدود في شمال لبنان ولاسيما طرابلس . وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى بروز الشيعة كقوة أساسية في المعادلة اللبنانية ، وساعدها على ذلك ان كلا من سوريا وايران ونظرا لعلاقتها التي كانت تزداد متانة مع استمرار الحرب العراقية الايرانية قد عملتا على تقديم الدعم السياسي والعسكري للشيعة لتحقيقا لاهداف خاصة بكل منهما ، فسوريا من جانبها لم تكن تستطيع ان تترك الشيعة ولاسيما حركة أمل دون ان تكون لها السيطرة على حركتها ، وهو ما تحقق عبر تقديم الدعم العسكري المكثف لها وربطها بحركة القوى الوطنية اللبنانية ذات التنسيق السياسي والعسكري الكامل بسوريا وبحركتها في لبنان . أما ايران فقد حاولت بدورها ربط الشيعة اللبنانيين بها ويعلمهم امتدادا طبيعيا لنظام الحكم في طهران ، وبذلك تتمكن من الاتصال بالعالم العربي عبرهم ، بعبارة أخرى جعل الشيعة اللبنانية جسرا لمطوحات ايران السياسية والايديولوجية في المنطقة العربية ، ولذلك حاولت ايران انشاء تنظيمات شيعية لبنانية على غرار التنظيمات السياسية الثورية داخل ايران نفسها ، ومن هنا جاء انشاء حزب الله الشيعي اللبناني كامتداد للحرس الثوري الايراني ، وثمة تقديرات بأن المساهمة الايرانية في تكاليف انشاء هذا التنظيم تجاوزت ٢٠٠ مليون دولار هي تكلفة التدريب وتجهيز المخار وخلق العناصر المرتبطة بإيران ، اضافة إلى تكلفة أخرى لا تقل عن الرقم السابق وتطلعت بالتجهيزات العسكرية للحزب . وقد أصبح هذا الحزب قوة أساسية في الحياة اللبنانية فيما بعد ١٩٨٢ ، وأرتبط بعملية احتجاز الرهائن الغربيين والقيام بعدد من عمليات المقاومة في الجنوب المحتل ضد القوات الاسرائيلية هناك ، والنظرة الدولية الغالبة لهذا الحزب أنه مجرد قوة سياسية/ عسكرية لبنانية خاضعة تماما للهيمنة الايرانية . وتزداد قوة هذا الحزب في بعض مناطق الجنوب اللبناني ومناطق من سهل البقاع .

وطوال استمرار الحرب العراقية/ الايرانية كان هناك تنسيق سوري ايراني على العديد من القضايا الاقليمية ، وقد مس هذا التنسيق بدوره علاقات الشيعة اللبنانية ببعضها البعض وتحديدا علاقات حزب الله بحركة أمل ، وهي العلاقات التي لم تخل من تناقضات أساسية حول من يملك حق التحدث باسم شيعة لبنان ، ويعملية الامن في المناطق الجنوبية للبنان ، وكذلك برؤية عملية الاصلاح السياسي في لبنان ككل . فضلا عن بعض تناقضات ايديولوجية حول مدى الالتزام بولاية الفقيه تبعاً للنموذج الايراني . وما ان توقفت الحرب العراقية/ الايرانية ، بدا ان ضرورات التنسيق السوري/ الايراني الكامل ليست ضاغطة ، بعبارة أخرى بدا الامر بالنسبة للطرف المحلي الشيعية أكثر

الضاحية الجنوبية لبيروت ، كما نزعزت سلطة الامن من حزب الله في جنوب بيروت واعترف بها كجهة من مهام الوجود السوري المكلف بأمن بيروت ككل . ثم فيما بعد اتخذت اجراءات لتخفيف الوجود الايراني ذاته في الجنوب ، حيث كان هناك بعض عناصر من الحرس الثوري دخلت وملت في مرحلة سابقة إلى الجنوب بإعتبارها عناصر من حزب الله اللبناني الشيعي .

الا ان هذا الوضع المثالي لحركة أمل ، لم يخل من بعض مشكلات ولكن تجاه اسرائيل هذه المرة ، والتي اعتبرت الاتفاق بمثابة استعداد أو خطوة لتسحين الجنوب اللبناني ، وأن حركة أمل هي المسؤولة عن ذلك ، الا ان واقع الامر لم يكن كذلك ، لأن بنود الاتفاق نصت ايضا على عدم السماح بالعودة إلى اوضاع ما قبل ١٩٨٢ ، والمقصود بها عدم السماح بعودة مناخ الكفاح المسلح المقترح مرة أخرى ، كذلك التضييق على حركة المقاومة الفلسطينية أيا كانت . بعبارة أخرى فإن قيام حركة أمل بمسئولية الامن في الجنوب كان هدفه هو ضبط الاوضاع الامنية في الجنوب اللبناني من خلال احكام السيطرة عليها ، وهو ما يعني في التحليل الاخير ان قبضة الامن في الجنوب اللبناني هذه قبضة سورية بما لذلك من انعكاسات ايجابية على الدور السوري ازاء عملية التسوية الشاملة في المنطقة .

ان الوصول إلى هذا الاتفاق لم يكن خاتمة المطاف ، وقد حملت أحداث ١٩٨٩ تطورات عديدة أثرت على هذا الاتفاق ، وكذلك على الدور الايراني في لبنان عبر حزب الله . كان بعد اهم هذه التطورات هو قيام اسرائيل في ٧/٢٨ باختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد والذي وصفته بأنه « زعيم حزب الله في جنوب لبنان » ، وأدت هذه العملية إلى تداعيات كثيرة أبرزها عودة قضية الرهائن الغربيين بإعتبارها قضية ساخنة . وكانت اسرائيل قد ادعت أن هدف العملية هو تحرير الرهائن الغربيين والعمل على الافراج عن ثلاثة جنود اسرائيليين اخطفوا من قبل حزب الله . ولم يلبث ان اعدم الكولونيل الامريكي وإليام هيچنز والذي أختطفته جماعة لبنانية شيعية في فبراير ١٩٨٨ وكان يعمل مع منظمة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة . وإثار ذلك موضوع التدخل العسكري الامريكي للافراج عن باقي الرهائن ، الا ان تطورات الأحداث صبت في مسارين مختلفين الاول وهو هدوء التهديدات العربية والامريكية بالتدخل العسكري في الجنوب اللبناني وهو ما كانت تعبذه اسرائيل وتعمل على تخفيفه ، والثاني هو لجوء الولايات المتحدة وإيران إلى الاتصال غير المباشر حول قضية الرهائن وتحريرهم وفي مرحلة تالية تطور هذا الاتصال الامريكي/الايراني إلى اعادة فتح ملف العلاقات بين البلدين وطرح اقتراحات ايرانية بأن تقوم الولايات

ملازمة للدخول في مواجهة متبادلة لحسم الخلافات المشار اليها من خلال حسم المعركة العسكرية في أرض الواقع ، وبالفعل دخل التنظيمان الشيعيان في مواجهة حامية في الشهر الاخير من عام ١٩٨٨ في اقليم النجاف بجنوب لبنان وفي الضاحية الجنوبية لبيروت ، وترافق ذلك مع تعمق عملية الاستملاك المستوري في لبنان كما كان مقرا لها في ٧/٢٢ ، وكذلك فشل الاتفاق السوري - الامريكي حول انتخاب النائب ميخائيل الضاهر رئيسا للبنان خلفا للرئيس السابق امين الجميل .

وفي أثناء هذه المعارك الشرسة برزت اختلافات ايرانية حول كيفية التعامل معها ، ولاسيما وأن طرفيها من الشيعية ، وفي داخل الضاحية الايرانية وضخ اتجاهاً أحدهما دعاً إلى القيام بدور وسيط بين المقاتلين والاتصال بسوريا من أجل السيطرة على الموقف وادفع حركة أمل لوقف إطلاق النار ، أما الاتجاه الثاني فنادى بعدم اضاءة الوقت والوقوف بحزم وراء حزب الله والذي هو في حقيقته امتداد للحرس الثوري الايراني - وفي المرحلة الاولى من القتال كان الموقف الايراني هو امتداد للاتجاه الثاني ، إلى أن تحولت كفة المعارك كلية لصالح حركة أمل ، وهنا بدأ التحرك الايراني يسير في مسارين في أن واحد : الضغط على سوريا ومحاوله انقاذ حزب الله ذاته من الانهيار الكلي ، وبالفعل انتهت الاتصالات الايرانية/ السورية المشتركة ، وبعد تدخل حاسم من الرئيس الاسد أمكن تهدئة القتال في اقليم النجاف وفي الضاحية الجنوبية لبيروت ، كما تم التوصل بين وزيرى الخارجية السوري والايرواني وقادة التنظيمين الشيعيين إلى اتفاقية تنظم العلاقات بينهما . وتحدد دور كل منهما في المسائل الامنية وشمل هذا الاتفاق عددا من البنود أهمها :

- استمرار العمل المقاوم ضد العدو الصهيوني وعملاته حتى التحرير الكامل من الاحتلال الاسرائيلي وتشكيل غرفة عمليات مشتركة في الجنوب لتنسيق وتصعيد اعمال المقاومة ضد اسرائيل مع تأكيد حق الطرفين في القيام بعمليات منفردة .

- اعتبار حركة أمل مسئولة عن أمن الجنوب إلى ان تتمكن السلطة الشرعية من مد سلطتها على الاراضي اللبنانية كافة مع حق كل طرف في القيام بالانضباط السياسي والاعلامي والنقابي .

- عدم العودة إلى الوضع الذي كان سائدا قبل عام ١٩٨٢ في جنوب لبنان .

- اعتبار أمن الضاحية من أمن بيروت .

- وفي المحصلة النهائية جاء الاتفاق لصالح حركة أمل ، فهي التي أعتبرت مسئولة عن أمن الجنوب ، واعيد ترتيب مواقع حزب الله في الجنوب اللبناني وفي

تجاه مصر ، وانتهت تلك الخطوات باستعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما في ١٢/٢٧ ، وترافق مع تلك التطورات تكهنات عن دور مصري قادم لتحسين العلاقات السورية - العراقية ، وهو ما لا تقلبه طهران على الأقل في المرحلة التي تشهد تعثراً في المفاوضات مع العراق .

ويمكن القول أن اندلاع القتال فيما بين حركة أمل وحزب الله في اقليم النجف بجنوب لبنان في الاسابيع الاخيرة من ديسمبر لم يكن بعيداً عن تلك التوترات الكامنة في العلاقات السورية / الايرانية إضافة إلى العوامل التقليدية للصراع بين هذين التنظيمين الشيعيين ، حيث تبادل الطرفان الاتهامات بعدم التقيد بالاتفاقات الموقعة بينهما بشأن الوضع الاسنى في الجنوب .

وقد انحصر التحرك الإيراني لمواجهة هذا القتال في رسالة حملها محمد علي بشارتى النائب الاول لوزير الخارجية الإيراني من الرئيس رافسنجاني إلى نظيره الاسد ، وإلى مجرد الالتقاء بنبيه برى والشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الشيعي الاعلى وعدد من قادة حزب الله ، ولم يقدم بشارتى أى مشروع لوضع حد للاقتتال ، اللهم إلا بعض النصائح بوقف المعارك ، فيما اعتبر أن المواقف الإيرانية غير راغبة في هذه المرحلة المبكرة من القتال بالتدخل الجاد ، وهكذا انتهى العلم والاحتمالات بتطور الأحداث في الجنوب مفتوحة على مصراعها ، في حين تبلور موقف المجلس الشيعي الاعلى بالعمل - من خلال الاتصالات مع كل الفرقاء - لبلورة موقف ضاغط على قاعدة خروج المقاتلين من القرى ، وعدم وجوب أى قواعد عسكرية لآى طرف لأن هذا الوضع يعيد الجنوب إلى ما كان عليه قبل ١٩٨٢ أى تحويله إلى أرض صراع وهذا ما يرفضه المجلس ، كما أجرى المجلس الشيعي الاعلى اتصالات مع أمين عام « حزب الله » الشيخ صبحى الطفيل ، والمفتى الجعفرى الممتاز عبد الامير قبلان من أجل تطبيق القتال الذى استمر مع الايام الاولى من العام الجديد .

المتحدة بفك الحظر عن الودائع الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية ، مقابل أن تسعى إيران للضغط على حزب الله من أجل الانسحاب من الرهائن ، وأن يتلوا ذلك تنشيط العلاقات بين البلدين وهو ما يرفضه الأمريكيون على الأقل علناً . والجدير بالملاحظة أن الخلافات بين اجنحة السلطة الإيرانية ، وغياض القوميين ، ووجود محتشمى أحد كبار المسؤولين الإيرانيين المساندين لحزب الله في إيران على رأس وزارة الداخلية في ذلك الوقت كل ذلك أدى إلى تقييد رافسنجاني وعدم تمكنه من دفع هذا الملف قدماً إلى الامام ولاسيما مع الولايات المتحدة .

ومن أبرز التطورات التي عاشها لبنان في غضون ١٩٨٩ عملية الحل تحت الاشراف العربى والتي تجسدت في اجتماعات الطائف وما تمخض عنه من اتفاق يضمن تدريجياً محاصرة الحرب الاهلية وإعادة الروح للدولة اللبنانية ، وقد كان لايران موقف مضاد لهذه العملية ، فمن ناحية كانت هناك خلافات إيرانية / سورية حول طبيعة الحل العربى وعده ، ومن ناحية أخرى حاولت ايران استغلال معارضة بعض الاطراف اللبنانية للحل العربى كما تبلور في اجتماعات الطائف ، ومن ثم حاولت تغذية هذه المعارضة واستقطابها ، ولاسيما معارضة قادة الميليشيات الاسلامية كتيبة برى ووليد جنبلاط إلى جانب المواقف الراضى والطبيعى الذى أبداه قادة حزب الله اللبناني الشيعى .

وقد بنت ايران موقفها الرافض لاتفاقية الطائف على أساس أن الاتفاقية المذكورة لم تعالج موضوع الطائفية ولم تشتمل على الغائما ، بل كرست هيمنة « الاقلية المسيحية المارونية » على الاغلبية المسلمة . وفي محاولة للتأثير على الموقف السورى المؤيد للحل العربى والاتفاقية الطائف وصل وزير الخارجية الإيراني على اكبر ولا يأتى إلى دمشق ١٠/٢٨ بعد ٤ أيام من اعلان اتفاق الطائف حاملاً معه رسالة من الرئيس رافسنجاني إلى نظيره حافظ الاسد ، كما تباحث ولا يأتى مع قادة ميليشيات لبنانيين منهم برى وجنبلاط والنائب اللبناني زاهر الخضير ، وبعض قادة حزب الله اللبناني منهم ابراهيم الامين وحسين خليل وحسين موسى وصبهى طفيل وعيسى موسى .

الا أن جهود ايران لم تقلح في تغيير الموقف السورى ، وهكذا اضيف بند آخر إلى بنود الخلافات ما بين سوريا وايران ، وقد زادت شدة الخلاف بين البلدين مع اقتراب عام ٨٩ من نهايته ، ذلك أن السياسة السورية في محاولة للتكيف مع المتغيرات الدولية والاقليمية العديدة والمتسارعة ، كالانسحاب الدولى وبروز أزمة المياه بحدة مع تركيا وغير ذلك من العوامل الضاغطة ، اتخذت سوريا خطوات ايجابية

عدد كبير من الجنود الذين هم في سن العمل والذين بقي معظمهم في حالة بطالة نظرا لان استثمارات اعادة البناء الكبرى التي كان من الممكن ان تستوعبهم لم تبدأ بعد نظرا لعجز ايران حتى الآن عن تدبير التمويل اللازم لها .

كذلك فان الاقتصاد الايراني يعاني من نقص قطع الغيار والمواد الأولية بسبب العجز عن تمويل استيرادها بما أدى لتباطؤ الانتاج في الصناعة الثقيلة بالذات . وفي شهر أغسطس ١٩٨٨ لم يزد انتاج نحو ١٢٠ مصنعا للصناعات الثقيلة المسجلين بوزارة الصناعة عن ٢٠٪ من طاقتهم القصوى ، كذلك فان الاقتصاد الايراني مازال يعاني من آثار تدمير محطات الطاقة في « رامين » و « تبريز » الذي حدث في الفترة الاخيرة من الحرب مع العراق .

ولمضلا عما سبق فان الدخل القومي الايراني يتوزع بصورة سيئة حيث يحصل نحو ٢٠٪ من السكان على ٧٥٪ من الدخل بينما يتقاسم الـ ٨٠٪ الباقون من السكان نحو ربع الدخل القومي الايراني فقط ، وتعتبر بعض المصادر ان انة مع الحكم الشيرقراطي السائد في ايران ظهرت طبقة جديدة من الاغنياء من كبار رجال الدولة وخاصة رجال الدين او ما يمكن تسميتهم بالبيروقراطية المعمة الذين يستغل البعض منهم موقعة في هرم التنظيم الديني المسك بالسلطة في طهران في ابرام صفقات تجارية في منتجات محظورة تصديرها وفي اصدار اذونات تصدير وفي استخدام مواقعهم السلطوية في الاثراء غير المشروع بصفة عامة ، وان كان من الضروري الإشارة الى أنه ليس هناك أي وجود علني حتى الآن لقضايا تتناول فساد رجال الدين .

وبناء على اوضاع الاقتصاد الايراني المشار اليها انفا شهد الريال الايراني تذبذبا في قيمته تجاه العملات الحرة . فقد سجل صعودا كبيرا فور انتهاء الحرب نتيجة التقلبات الزائد عن الحد بتحسن الاحوال الاقتصادية حيث كان كل ٦٠٠ ريال تساوي دولارا واحدا في السوق الحرة ، لكن مع اصطدام التقلبات المفترق بالواقع المر للدمار الهائل الذي خلفته الحرب انهار الريال الايراني مرة اخرى ووصل قبل وفاة الخميني الى ان كل ١٤١٠ ريال إيراني كانت تعادل دولار واحد في السوق « الحرة » وعندما تولى الامام الخميني ارتفعت قيمة الريال الايراني تجاه العملات الحرة واصبح كل ١٢٥٠ ريال تساوي دولارا واحدا بسبب التوقعات المتفائلة بتحسين علاقات ايران الاقتصادية بالعالم الخارجي والغرب بالاساس بعد وفاة الخميني بما من شأنه المساعدة في انعاش الاقتصاد الايراني وقد واصل الريال تحسنه بالفعل حتى اصبح الـ ١٠٨٠ ريالا

٣ - العلاقات العربية الايرانية اقتصاديا :

١- اوضاع الاقتصادية الداخلية لايران وعلاقتها الاقتصادية مع العرب :

دخلت ايران عام ١٩٨٩ وهي مثقلة بتركة من الخسائر الهائلة التي تكبدتها في سنوات الحرب الثماني ، تلك الخسائر التي قدرتها بعض المصادر بما يوازي ٢٧٩ مليار جنيه استرليني . وقد شكلت تلك الخسائر واثار الحرب بصفة عامة العوامل الرئيسية المؤثرة في مستوى أداء الاقتصاد الايراني وفي توجهات السياسة الاقتصادية الداخلية والسياسة الخارجية الايرانية فيما يخص العلاقات الاقتصادية .

وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية ، المعبرة عن اوضاع الاقتصاد الايراني بلغ معدل التضخم في العام ١٩٨٩/٨٨ ما يتراوح بين ٤٠ ، ٥٠ ٪ . ووصل الارتفاع في اسعار بعض السلع الغذائية والاستهلاكية في مطلع عام ١٩٨٩ إلى نحو ١٥ ضعف اسعارها . قبل ابريل ١٩٨٨ . وهو ما يعود إلى تحول الرغبات الاستهلاكية التي كتبها الايرانيون نشاء الحرب إلى طلب فعل في السوق الايرانية بعد انتهاء الحرب ، ومع عدم توافر زيادة في العرض تقابل الزيادة في الطلب فبرز ارتفاع الاسعار بصورة كبيرة كان امرا متوقعا ، كذلك فبرز الرقابة الصارمة على الاسعار والسوق السوداء في المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والتي كانت ضرورية لضمان الاستقرار الاجتماعي في سنوات الحرب ... تلك الرقابة ضغطت إلى حد كبير بعد توقف الحرب حيث أشارت التقارير الواردة من طهران إلى أنه لا يمكن الحصول على عدد كبير من السلع إلا من السوق « الحرة » بأضعاف الاسعار الرسمية . ولواجهة الارتفاع الحاد في الاسعار رفعت الحكومة الايرانية مخصصات دعم السلع الاستهلاكية الاساسية عام ١٩٨٩ بنسبة ٢٨ ٪ مقارنة بعام ١٩٨٨ بحيث بلغت هذه المخصصات ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨٩ في محاولة تبدو غير كافية حتى الآن للسيطرة على الاسعار التي أدى ارتفاعها إلى التردى النسبي للاحوال المعيشية لاصحاب الدخل الثابت وشبه الثابت وبخاصة العمال والموظفين وفقراء الفلاحين .

كذلك تزايدت البطالة وبخاصة بين الشباب بصورة كبيرة في عام ١٩٨٩ ، وهو ما يعود الى ما تلى انتهاء حالة الحرب مع العراق من تخفيض مستوى التعمية وتسريح

ايرانيا تسالوى دولارا واحدا في السوق الحرة في اكتوبر ١٩٨٩ بعد تدخل البنك المركزي الايراني بصورة جادة للقضاء على السوق « الحرة » او « السوداء » في النقد الاجنبى ، وقد تدخل البنك المركزي عن طريق شراء العملات الاجنبية بأسعار تنافسية من حائزها مما دعم موقف الريال الايراني . وتجدد الاشارة الى ان السعر الرسمي للريال الايراني مازال ٧٠ ريالا لكل دولار وهو سعر صرف مبالغ فيه الى حد بعيد اذا قورن بالسعر الواقع للريال وهو يمثل الى حد كبير نوعا من الصلابة التجارية واسلوبا لتقليل الواردات الايرانية الى أقصى مدى ممكن .

ورغم كل مظاهر تردى الأوضاع الاقتصادية في ايران فقد كانت هناك بعض الانجازات الكبيرة وعلى رأسها اعادة تشغيل مصفاة التكرير في عبادان بعد اصلاح وتجديد الاجزاء التي تعرضت للدمار منها أثناء الحرب مع العراق . ومن المنتظر أن تتحسن الأحوال الاقتصادية الايرانية كثيرا اذا نجحت ايران في تمويل مشروعات اعادة الاعمار في السنوات القادمة ، وقد صرح محسن نوريخشي وزير المالية الايراني في سبتمبر ١٩٨٩ ان بلاده تعزم تخصيص أكثر من نصف عائداتها من النقد الاجنبى التي يتوقع أن تبلغ ٩٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة لاستثمارات اعادة الاعمار ، أي أن التمويل المحلي لمشروعات اعادة الاعمار سيبلغ على الأقل ٤٥ مليار دولار استثمارات حكومية فضلا عن استثمارات القطاع الخاص المحتملة ، وإذا نجحت ايران في توظيف هذه الاموال بفاعلية في الاستثمارات الحيوية لنمو الاقتصاد الايراني فيمكن توقع نهضة طيبة لهذا الاقتصاد .

وجدير بالذكر ان الدولة الايرانية بدأت في تخفيف سيطرتها على الاقتصاد منذ سيطرة « للمعتدلين » على أهم مواقع السلطة في ايران وتحديد منصب رئيس الجمهورية الذي زيدت صلاحياته كثيرا ، ومنذ ابدء المتشددين عن أهم المناصب التي كانوا يشغلونها او خفضت صلاحياتهم مقلما حدث مع محتشمي الذي اعفى من وزارة الداخلية التي كان يعمل حقيقتها ، وكذلك مع مير حسين موسوى الذي فقد أهم صلاحياته كرئيس وزراء لصالح رئيس الجمهورية ، ويذكر أن مير حسين موسوى هو أبرز مؤيدي تدخل الدولة في الاقتصاد بهدف تقليل الفوارق الاجتماعية في ايران وهو الذي تزعم - بتأييد من الامام الخميني - تأميم التجارة الخارجية ومصادرة جانب من اراضي كبار الملاك وتوزيعها على متوسطى وفقراء الفلاحين .. المهم أنه منذ ابعاد المتشددين عن أهم مراكز السلطة في ايران وسيطرة المعتدلين عليها بدأت الدولة الايرانية في

تخفيف قبضتها على الاقتصاد الايراني وقد توج ذلك باعلان الرئيس الايراني رافسنجاني في اول مؤتمر صحفي يعقده بعد توليه السلطة في اغسطس ١٩٨٩ عن نيته في تعزيز دور القطاع الخاص وبيع بعض المشروعات الحكومية له ، وعن نيته في العمل بسياسة اقتصادية أكثر ليبرالية .

ب - تطورات في توجهات السياسة الاقتصادية الخارجية لايران :

شهد عام ١٩٨٩ تطورات هامة في توجهات السياسة الاقتصادية الخارجية لايران قد يكون لها آثار كبيرة على علاقاتها الاقتصادية الخارجية في السنوات القادمة وبالأذات علاقاتها بالغرب وكان أول هذه التطورات هو توجه ايران للاقتراض الخارجي ، حيث تسمح ميزانية عام ١٩٨٩ باقتراض ٢,٥ مليار دولار لتمويل بعض مشروعات البنية الأساسية منها مليار دولار لتمويل انشاء محطات للطاقة ، ورغم المصاعب التي قد تواجهها ايران في الحصول على القروض في ظل علاقاتها الدوائية المتوترة بخاصة بعد تداعيات قضية سلمان رشدي خلال عام ١٩٨٩ - إلا أن البيان ذات العلاقات الطيبة تبقى دائما احتمالا لايران خاصة أن تقديمها القروض لايران سوف يعنى أن تفوز بنصيب الأسد في السوق الايرانية وفي تنفيذ استثمارات اعادة الاعمار على حساب الدول الغربية الأخرى التي قد تضطر لتقديم قروض الى ايران حتى تحافظ على حصة لها في السوق الايراني الكبير وفي تنفيذ مشروعات اعادة الاعمار التي تنوى ايران تنفيذها . ويذكر أن ايران بلد خفيف الدين ولا تتجاوز ديونها حتى الآن بعد كل سنوات الحرب والدمار نحو ٤ مليارات دولار معظمها دين قصير الاجل وهي دين محدودة جدا وتمكس قدرة عالية جدا لايران على تحمل الابعاء الاقتصادية للحرب من خلال قدراتها الذاتية او بمعنى آخر مدخراتها المحلية بعكس العراق الذي خرج من الحرب مقللا بدين تصل الى حوالي ٧٠ مليار دولار .

وثاني التطورات في السياسة الاقتصادية الخارجية لايران هو ما أعلنه وزير المالية الايراني محسن نوربخشي من تأييد بلاده لسياسة صندوق النقد الدولي ونيتها في زيادة مشاركتها فيه والقيام باصلاحات هيكلية واعتزامها توسيع روابطها الاقتصادية مع سائر دول العالم وترحيبها بالتعاون الفنى والمشاريع المشتركة مع دول العالم .

وعلى ارضية هذين التطورين يمكن توقع الكثير من التطور في العلاقات الاقتصادية بين ايران ودول العالم

وبخاصة اليابان والمانيا وإيطاليا اللاتي يحتفظن بعلاقات طيبة مع إيران .

ومن الجدير بالذكر أن عام ١٩٨٩ شهد استعادة إيران لجانب من أموالها المجمدة في الخارج حيث أعلنت الحكومة الأمريكية أنها ستعيد مبلغ ٥٦٧ مليون دولار من الأرصدة الإيرانية المجمدة لدى البنوك الأمريكية تنفيذا لحكم أصدرته إحدى محاكم لاهي . وربما يفتح التوجه الليبرالي للحكومة الإيرانية في الداخل واتجاهها لتعزيز علاقاتها بالغرب والمؤسسات الدولية التي يسيطر عليها - صندوق النقد الدولي - .. ربما يفتح الباب أمام الانفتاح عن باقي الأموال الإيرانية المجمدة في بنوك الغرب وهو ما قد يساهم في تمويل إعادة الاعمار وتقليل حاجة إيران للاقتراض من الخارج .

جـ - العلاقات الاقتصادية بين العرب وإيران :

تدهورت العلاقات الاقتصادية بين العرب وإيران بصورة كبيرة منذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وما تلاها من تهديد بتصدير الثورة الإسلامية ، ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ثم أحداث الحج التي وقعت في مكة المكرمة في عام ١٩٨٧ وتسببت في القطيعة بين طهران والرياض .

وتكاد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تكون محصورة في صادرات إيرانية للعرب لم تتجاوز ٥٧ مليون دولار عام ١٩٨٧ وواردات إيرانية بلغت نحو ١٩٠ مليون دولار في ذات العام ، وقد تمت تلك التجارة

الإيرانية في معظمها مع الامارات العربية المتحدة والكويت وسورية - راجع الجدول (١١ - ج) . ولتزيد تجارة إيران مع الوطن العربي عن ١,٢٪ من أجمالي تجارتها الخارجية عام ١٩٨٧ ، وفي نفس الوقت لا تشكل التجارة العربية مع إيران سوى نحو ٠,١٪ من أجمالي التجارة الخارجية للوطن العربي .

ويعكس هذا المستوى المحدود من العلاقات الاقتصادية بين الطرفين توتر العلاقات بينهما منذ الثورة الإسلامية في إيران والحرب مع العراق وأحداث الحج كما أشرنا آنفا . وفي الحقيقة فإن العلاقات الاقتصادية العربية مع إيران تحتاج الى مراجعة شاملة .. فإذا كان تعرض الأراضي العربية العراقية في سنوات الحرب للهجومات الإيرانية المتتالية قد برز الوبق مع العراق وفقد إيران فإن توقف الحرب يقدم فرصة للعرب لإعادة صياغة العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران على أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون الاقتصادي في المجالات التي يمكن للطرفين التعاون فيها وهي كثيرة بحيث تنتهي حالة المقاطعة أو شبه المقاطعة الاقتصادية العربية لإيران . فإزاء أسوار المقاطعة الاقتصادية سوف تنمو على الجانبين العربي والإيراني مواقف واتجاهات متعادلة قد تؤدي لاشتعال الصراع بين الطرفين حتى في صورته البسكرة وهو أمر لن يكون صعبا في ظل استدعاء تجربة الحرب مع العراق والصراعات التاريخية بين العرب والفرس ، ونحن وإيران أحوال ما نكون الى تفادي العودة الى منزلتي الحرب الشرير .

رابعاً : التفاعلات العربية / التركية

٣ - أزمة النفط .

٤ - اندلاع الحرب العراقية / الإيرانية ومن الاستقرار السياسي الاجتماعي في منطقة بلدان الخليج بعنف بالغ .

٥ - تطور عملية التسوية السياسية بين مصر وإسرائيل ، وما أدت اليه من نتيجة مزدوجة أولها اعتبار مصر إحدى القواعد الهامة في الاستراتيجية الغربية في المنطقة جنباً الى جنب مقاطعة عربية جزئية لمصر سياسياً واقتصادياً .

وقد حفزت هذه التطورات كلا من الغرب وبلدان الشرق الأوسط - وقبلها البلدان العربية الى صياغة دور استراتيجي جديد لتركيا وانما في ظل ضوابط وريما شروط معينة .

١ - التطورات الداخلية السياسية :

الا أن التوجهات الخارجية والخاصة بصياغة دور استراتيجي جديد لتركيا لم تكن ميسورة التحقيق ، ليس لصعوبة المطلوب ، وانما لتعقيدات الوضع السياسي التركي ذاته والذي أخذ عنواناً عريضاً وهو عدم الاستقرار السياسي وتحفز الجيش للاستيلاء على السلطة جنباً الى جنب مشاكل اقتصادية حادة . وقد أمكن للجيش التركي بقيادة الجنرال كنعان أيفيرين في سبتمبر ١٩٨٠ الاستيلاء على السلطة منهي الحكم المدني فيها ، ويعدها تم حل الأحزاب السياسية والقيام بعمليات اعتقال واسعة للقيادات السياسية ، وإفساح المجال أمام التيار الكمالي القديم المعارض للأحزاب السياسية . وتوالى عمليات التطهير في الأوساط العامة . وتم التركيز على تحرير الاقتصاد التركي مما نتج عنه هبوط ملموس للتمتع من ١٢٠٪ الى ٣٠٪ خلال العام التالي ١٩٨١ .

ثمة علاقة خاصة بين تركيا والعالم العربي تعود الى عدة قرون مضت حين كانت نسبة كبرى من الأقاليم العربية بمثابة ولايات عثمانية ، ثم ما لبثت أن تصدعت هذه العلاقة الخاصة بين العرب والدولة التركية بعد الاحتلال البريطاني والفرنسي ونهاية الامبراطورية العثمانية ، وتكون الجمهورية التركية ١٩٢٣ ذات النمط العلماني والتوجه الغربي .

ويلعب الجانب التاريخي دوراً هاماً في تشكيل النظرة المتبادلة بين العرب من جانب وتركيا المعاصرة من جانب آخر . وهذه النظرة تختلط فيها عناصر عديدة بعضها ذات تأثير سلبي يستند الى أن حقبة الاستعمار التركي والدولة العثمانية قد أدت الى قطع حلقات التطور الطبيعي في المنطقة العربية بما نتج عنها من تخلف وجمود شديدين ليس فقط على الصعيد المادي وانما على الصعيد الفكري والعقدي معاً . اما الذين يبرزون العناصر الايجابية فيستندون بدورهم الى اعتبارات وحدة العالم الاسلامي ودولة الخلافة . ومن الملاحظ أن كلا من تركيا والعالم العربي يواجهان بنفس هذه التقييمات ولكن بدرجات مختلفة .

وبعيداً عن الاعتبارات التاريخية والتي لا يمكن تجاهلها تماماً - خاصة وأن لها صدى مازال يتردد هنا وهناك - فإن المصداق الاخرى السياسية والجغرافية والاقتصادية والعقديّة تمارس أدواراً شتى ، ولكنها تصب في قناة ايجاد تفاعلات عربية / تركية ذات مسار خاص .

وقد بدت هذه الخصوصية منذ مطلع الثمانينات حين عرفت منطقة الشرق الأوسط عدة تطورات هزت معا معادلات التوازن الاستراتيجي التي سادت من قبل لمدة تزيد عن ثلاثة عقود ، وهذه التطورات هي :-

١ - التدخل السوفيتي في أفغانستان ديسمبر ١٩٧٩ .
٢ - الثورة الاسلامية في ايران وسقوط نظام الشاه ، وفقدان الولايات المتحدة أحد أعمدة سياستها العسكرية والاستراتيجية في منطقة الخليج .

أما على الصعيد الخارجي وبالرغم من انشاء مجلس تركي - أمريكي للدفاع الوطني واتخاذ بعض التدابير الأمريكية وكذلك في ظل الحلف الأطلسي لتحديث البنية العسكرية التركية فإن صورة تركيا في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية لم تكن ايجابية قط حيث اقر في أكتوبر ١٩٨٢ دستوراً نص على تركيز شديد للسلطة في أيدي رئيس الجمهورية ، وتبعه انتخاب الجنرال ايفرين رئيساً للبلاد ، ثم عمليات اقضاء واسعة النطاق في هيئات التدريس الجامعية ، ومن هنا زادت الضغوط الأوروبية على النظام التركي لتحديل مساراته الداخلية ، وقد نتج عن تلك الضغوط السماح في مايو ١٩٨٢ بتنظيم احزاب سياسية حيث تشكلت ثلاثة احزاب جديدة لم تكن موجودة قبل الانقلاب العسكري في ١٩٨٠ ، وهي حزب للديمقراطية الوطنية (حزب اليساريين) ، وحزب الوطن الام ذي الاتجاه الليبرالي برئاسة تورجوت اوزال ، والحزب الشعبي وثيق الصلة بالقيادة العسكرية وكان يعتبر نفسه حزب يسار الوسط ، وفي اول انتخابات حزبية تمكن حزب اوزال من الفوز بنسبة ٤٥٪ ، تلاه الحزب الشعبي ٢٠٪ ، وأخيراً حزب الديمقراطية الوطنية بنسبة ٢٣٪ .

وفي ظل قيادة اوزال لرئاسة الوزراء ، بدأت عمليات تحرير مكثفة للاقتصاد التركي وانشاء مناطق اقتصادية حرة ذات وضع دولي ، كما دعت الاستثمارات الخارجية الأمريكية والأوروبية والتي استجابت بعضها . أما على الصعيد السياسي الداخل ونظراً لرغبة القيادة التركية الانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة ، فقد اتخذت مجموعة من التدابير لاشاعة مزيد من الليبرالية السياسية في البلاد حيث سمح بتشكيل ثلاثة احزاب جديدة وهي الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة إيردال اينونو ، وحزب الصراط المستقيم والذي يزعّمه ديميريل ويعد الحزب امتداداً لحزب العدالة القديم ، ثم حزب الرخاء - أو الرفاه - ذي الاتجاه الاسلامي ويزعّمه اريكان ، وقد شاركت هذه الاحزاب في الانتخابات المحلية التي جرت في مارس ١٩٨٤ ، وفاز حزب الوطن الام بنسبة ٤١٪ من جملة الاصوات .

وعوال فترة رئاسة اوزال لمجلس الوزراء - والتي انتهت في ديسمبر ١٩٨٧ ثم أعيد التجديد له حتى نوفمبر ١٩٨٩ حين انتخب رئيساً للبلاد خلفاً للجنرال ايفرين ، أمكن لازال كرئيس للوزراء ان يعطى للسياسة التركية شكلاً جديداً قوامه الاستقرار النسبي والسماح بالتعددية الليبرالية ، ومعارضة تدخل العسكريين في الشؤون السياسية والتنفيذية .

كما حاول احداث مصالححة داخلية بين تيارات حزب المتناقضة والتي تتراوح نظرتها لتركيا بين الطمأنينة المفرطة وبخس كامل العضوية في الجماعة الأوروبية ، وتركيا الشرقية ذات الصلات القوية مع الدول العربية والاسلامية والتي تعطي ظهورها للجماعة الأوروبية لا اعتبارات دينية وتراثية وتاريخية .

وقد تراكمت هذه التطورات ذات الطبيعة الايجابية تسبباً في المجال السياسي مع صعوبات وتحديات جمّة في المجال الاقتصادي تبلورت في زيادة معدلات التضخم وعودة العمالة التركية من الخارج وقلة فرص العمل بالداخل مما اثار سلباً على شعبية اوزال وحزبه في السنتين الاخيرتين ، وهو ما بدا في الانتخابات المحلية التي جرت في مارس ١٩٨٩ حيث حصلت احزاب المعارضة على نسبة عالية من الاصوات ، ومع ذلك تقدم اوزال وحزبه صوب انتخابات الرئاسة التي تمت في أكتوبر ١٩٨٩ ، والتي تعد علامة فارقة بين التحول من حكم على قمته احد الرموز العسكرية الى اخر مدني بصفة كاملة ، واستطاع اوزال الفوز بمنصب الرئاسة ولكن في دورة الاقتراع الثالثة ، حيث حصل على ٢٦٢ صوتاً من اصل ٤٥٠ هم اعضاء الجمعية الوطنية التركية ، في حين قاطع نواب المعارضة هذه الانتخابات موجهين اتهامات بالفسخ والخداع تمت في العملية الانتخابية .

ان هذه الاتهامات من قبل المعارضة لاثلى حقيقة ان انتخاب اوزال كرئيس للجمهورية - وهو الثامن في عداد رؤساء الجمهورية التركية منذ نشأتها الحديثة في ١٩٢٣ - يعد تطوراً هاماً في تاريخ تركيا السياسي لانه يضع نهاية لما يقرب من عقد كامل ساد فيه الحكم العسكري ، فضلاً عن ان اوزال وهو ذو الخبرة العريضة سياسياً واقتصادياً ومن خلال منصب الرئيس سيمكنه الاستثمار في برامجه الخاصة بتطوير تركيا سياسياً واقتصادياً ، ومن الاتصال بالاشارة الى عدة تحديات على اوزال مواجهتها مستقبلاً :-

١ - بحسب قضية هوية تركيا في العقد القادم ، وبما ينتج عنه من تحديد أبعاد الدور الاقليمي الذي ترغب ان تقوم به تركيا مستقبلاً . وتعد هذه القضية ذات حساسية خاصة وان الرؤية الاسلامية المتصاعدة في تركيا ، والتي يمثلها حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربا كان تتحدى بتركيز الجهود على تطوير العلاقات مع البلدان الاسلامية والشرقية عموماً مقابل تقليص التفاعلات السياسية والاقتصادية مع اوروبا الغربية ، وتعتقد ان الانضمام الى عضوية الجماعة الأوروبية هو جزء من مؤامرة لضرب الاسلام في تركيا ، وتبدو قوة تلك الرؤية في ضوء ماحدث في الانتخابات المحلية في ربيع ٨٩ حيث

وتتمثلت في ضغوط اوروبية ادت الى اعادة العمالة التركية الموجودة في اوربا الى وطنها ، وقدرت الاعداد بمئات الافاف من العمال الاتراك ، اضافة الى تقلص فرص تصدير المنتجات التركية الى اوربا ولاسيما الزراعية . وتزامن مع هذه التطورات السلبية تطورات اخرى ذات طابع ايجابي حيث تزايد استخدام الاراضي العراقية لعبور الزخم الهائل من بضائع الترانزيت الى العراق ومنطقة الخليج العربي لسد الحاجات ومتطلبات التنمية في تلك المنطقة ، وهكذا وجدت تركيا نفسها مدفوعة الى احداث تقارب مع البلدان العربية الشرقية والخليجية .

ولم يكن هذا التقارب مدفوعا برغبة تركية وحسب ، بل وجدت دوافع عربية اختلقت فيها العناصر الاقتصادية باخرى استراتيجية وامنية مباشرة . ويبدو ذلك التداخل في عدد من الاتفاقات التي تمت بين تركيا وبعض البلدان الخليجية في المجالين الاقتصادي والامن ، اذ حصلت اتفاقيات امنية حدودية بين العراق وتركيا ، وتم الاتفاق على توسيع انبوب النفط العراقي / التركي ليكون بطاقة ١,٥ مليون برميل يوميا ، وصارت العراق منذ منتصف الثمانينات الدولة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا ، بينما يؤلف الدولة الثالثة في قائمة الدول المصدرة اليها . وبالنسبة للدول الخليجية الاخرى فقد تطورت علاقاتها مع تركيا بصورة مستمرة ، وفي خلال عامي ٨٤ ، ٨٥ قام الرئيس التركي ايفرين بزيارات الى كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات ، ونتج عنها توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية . وفي نفس التوقيت تطورت علاقات تركيا بكل من مصر وبلدان المغرب العربي ولاسيما تونس والمغرب . وما تجدر ملاحظته ان العلاقات التركية باسرائيل منذ مارس ١٩٤٩ ووجود علاقات دبلوماسية بين البلدين ، فان هذا الامر لم يؤثر على نمو العلاقات السياسية والاقتصادية بين العرب وتركيا في سنوات الثمانينات ، ويرجع ذلك الى سببين احدهما عربي وهو خالص ينمو التوجهات السياسية العربية القابلة للتسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي ، والسبب الثاني وهو تركي ويرجع الى مراعاة تركيا للدول العربية وتقليل مسحة العلاقات مع اسرائيل فضلا عن تأييد الحقوق الفلسطينية والحل العادل للصراع العربي - الاسرائيلي .

ولكى تشكل عناصر الصورة فلابد من الإشارة الى تأثير حرب الخليج على دور تركيا في المشرق العربي ، فقد اتخذت تركيا موقفا محايدا من الحرب حرصا منها على علاقاتها مع الدولتين المتحاربتين المجاورتين لها في نفس الوقت ، وساعد هذا الموقف الحيادي على نمو هذه العلاقات اقتصاديا وسياسيا ، بل ان الطرفين

بلغت نسبة مؤيدي حزب الرفاة ٢٠ ٪ في المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا وسيطرة الحزب على عدد من البلديات يصل الى خمس بلديات كبرى من بينها مدينة قونية واروفة . كما حصل على نسبة ١٥ ٪ من الاصوات اكبر مدن تركيا وهي اسطنبول . وقد جاءت التطورات اللاحقة لتدعم من دعوى حزب الرفاة حيث رفضت الجماعة الاوروبية في ١٨ / ١٢ طلب تركيا المقدم في ١٩٨٧ بالحصول على العضوية الكاملة في الجماعة الاوروبية باعتبار ان هناك فوارق ضخمة بين البلدان الاوروبية وتركيا .

٢ - تعد قانوني وهو خاص بمنصب رئيس الجمهورية كما ينص عليه الدستور ، حيث هي طبيعة رمزية - شرقية . ومن هنا على اوزال السعي الى احداث بعض التعديلات الدستورية التي تجعل من منصب الرئيس التركي اداة فعالة لتوجيه الحكومة ورسم السياسات في البلاد . وهو امر يحتاج الى مساندة شعبية وبرلمانية اكبر لحزب الوطن الام ، وتلك بدورها قضية ليست هينة خاصة وان احزاب المعارضة ترفض تحول البلاد الى النظام الرئاسي ، وكذلك لانها تعتبر ان فوز اوزال بمنصب الرئيس هو امر غير شرعي .

ويطرح اوزال رؤية متضادة لهذه التحديات باعتبارها صار رمزا للشعب التركي كله وانه لم يعد محسوبا على طرف دون آخر ، ويرى ان دور تركيا الاقليمي هو دور شامل ، وفي ظل رئاسته سيسعى الى تعزيز التقارب مع العالم العربي خاصة والعالم الاسلامي عامة ، وان تركيا ستعطي دور الجسر الذي يربط بين الغرب والعالم الاسلامي ، ومن هنا سيكون هناك سعي الى تحسين العلاقات مع ايران والعمل على مساندتها على اعادة البناء . ولكن لم يمض سوى ايام قلائل واذا بتركيا تتخذ قرارا خاصا بقطع المياه عن سوريا والعراق فيما يتناقص مع اطروحات السعي الى تحسين العلاقات التركية العربية .

٢ - العلاقات العربية / التركية سياسيا :-

١ - رؤية عامة :

تأثرت العلاقات العربية / التركية في غضون السبعينات والثمانينات بعدة عوامل ، أبرزها التحديات الاقتصادية الداخلية التركية ، وحرب الخليج ، وقد تضائل هذان العاملان معا بصفة خاصة في عقد الثمانينات ونتج عنهما نوع من التقارب العربي التركي . فالتحديات الاقتصادية التي عانت منها تركيا

المتحاربين طلبا من تركيا ان تقوم برعاية مصالحهما لدى الطرف الآخر .

ويمكن تفسير الموقف الحيادي لتركيا ازاء حرب الخليج بعدة عوامل :-

١ - الموقع الجغرافي حيث أن الطرفين المتحاربين متلاصقان مع تركيا في حدود طويلة ومتصلة .

٢ - باحث اقتصادي وهو أن الموقف الحيادي يساعد تركيا في الحصول على مزايا نسبية في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع هذين البلدين ، ووضح ذلك في عدد من الامور منها انشاء انبوب ثان للنفط العراقي في ١٩٨٧ بطاقة نصف مليون برميل يوميا والاقدام على توسيعات له في ١٩٨٩ بحيث يصل الى مليون برميل يوميا ، وهو ما جلب لتركيا دخلا يفوق ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ ، وإلى جانب النفط هناك اتفاقيات خاصة بربط شبكتي الكهرباء العراقية والتركية معا ، حيث اكتملت في مارس ١٩٨٧ المرحلة الاولى للمشروع ، وهناك دراسات فنية اخرى لتنفيذ مرحلة ثانية .

٣ - باحث استراتيجي وهو خاص بتحسين وضعية تركيا في سياسات الشرق الاوسط عامة والمنطقة العربية على وجه التحديد . وما كانت الحرب الخليجية عنصر اختلاف بين البلدان العربية وبعضها البعض ، فان حياد تركيا جعلها لاتتخذ ارتباطاتها السياسية او الاقتصادية مع أي بلد عربي ، بل شهدت علاقاتها العربية تطورا ملموسا مع غالبية البلدان العربية مثلما سبق القول .

وفي إطار حرص تركيا على ممارسة الحياد لم تستجب تركيا لطلبات خليجية في منتصف ١٩٨٧ - واثناء تصاعد حرب المدن والناقلات - بارسال وحدات بحرية للمساعدة في تأمين الملاحة في الخليج . وبررت تركيا هذا الموقف بعدم قدرة البحرية التركية خاصة وأن هناك حالة عداوة مع اليونان ، اضافة أن ذلك العمل يتناقض مع مبدأ الحياد كما تراه تركيا .

الا ان الموقف الحيادي التركي لم يمنع في بعض مراحل تصاعد القتال من التعرض لبعض التوترات الجزئية مع هذا البلد او ذاك ، مثلما حدث في مارس ١٩٨٧ عندما حاولت ايران قصف الطريق البري بين تركيا والعراق وتدمير جسوره داخل الاراضي التركية ، مما ادى بتركيا الى تحذير الطرفين المتحاربين ثم اغلاق المجال الجوي التركي فوق المناطق الجنوبية الشرقية على امتداد الحدود التركية مع البلدين معا .

ان حياد تركيا وان كان له جوانب ايجابية على الصعيد الاقتصادي ، لكنه لم يساعدها على لعب أي دور ايجابي وحقيقي لايقاف القتال ، والمرة الوحيدة التي نجحت فيها تركيا عبر وساطة شخصية لاوزال كانت في مارس ١٩٨٨ وتعلقت بمحاولة ايقاف القصف

المتبادل للعدو ، ولم يدم النجاح التركي سوى ايام قليلة عادت بعدها مظاهر التصعيد العسكري الى ذروته . والملاحظ ان تركيا لم تلجأ ابدا الى التلويح بممارسة أي نوع من الضغوط الاقتصادية على أي من المتحاربين - ومع وقف القتال في اغسطس ١٩٨٨ ، وتمتثل المفاوضات بينهما ، لم تتغير عناصر الموقف التركي ازاء البلدين ، بل ان عمليات الاعمار الجزئية تعد من وجهة النظر التركية عاملا ايجابيا وتفتح المجال أمام الشركات التركية في المساهمة في هذه العمليات سواء في ايران او العراق .

ان واقع العلاقات التركية العربية وان يكن ايجابيا بعض الشيء فهو ليس مثاليا تماما ، اذ ان هناك عدة مشاكل مابين تركيا وكل من العراق وسوريا ، وهما الدولتان العربيتان اللتان تشتركان مع تركيا في حدود تصل الى أكثر من ٢٠٠ كم ، منها ٣١٠ كم مع العراق ، و ٢٠٠ كم مع سوريا . ومع الاخذ في الاعتبار أن واقع هذه المشكلات يختلف بين دولة وأخرى ، ويمكن الإشارة الى اهم هذه المشكلات على النحو التالي :-

(١) مشكلة الاتقيات وبرزها مشكلة الاقلية الكردية الانفصالية والتي تعيش في مناطق الحدود المشتركة بين كل من تركيا والعراق وسوريا اضافة الى ايران ، وتتركز بصفة خاصة في المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا حيث يعيش مايقارب ١٠ ملايين كردي ، ويقوم حزب العمال الشيوعي الكردي بالعمل على فصل هذه الاجزاء من جنوب شرق تركيا وتكوين دولة كردية فيها ، وقد تصاعدت العمليات العسكرية لهذا الحزب الكردي في الفترة مابين اغسطس ١٩٨٤ وحتى نوفمبر ١٩٨٧ ، اعقبها اتهامات تركية بقيام سوريا بمساعدة هذا الحزب عسكريا وماليا ، الى جانب مساعدة الحركة الارمنية ذات المطالب الانفصالية في تركيا .

وقد اختلطت في بعض الاحيان هذه الاتهامات ذات الطابع السياسي بقضية المياه التي تتبع من تركيا وتصب في سوريا ، والتي شهدت تفاعلات متسارعة في نهاية العام ١٩٨٩ مثلما سيورد شرحه .

وعلى عكس الوضع المتوتر بين سوريا وتركيا ، فان التفاهم وحسن العلاقات بين تركيا والعراق قد ساعدا على ابرام اتفاقية امنية في عام ١٩٨٥ بشأن حق كل منهما في المطاردة الحثيثة للانفصاليين الاكراد على عمق يصل الى ١٠ كم داخل المنطقة الامنية المشتركة على طول الحدود بين البلدين . ومع قيام العراق باتخاذ اجراءات امنية معينة لمنع تسلل الاكراد عبر الحدود الى تركيا . وبالرغم من هذه الاتفاقية فان تعقد الوضع في منطقة الحدود المشتركة ، فضلا عن قيام ايران بتحويل بعض التنظيمات الكردية الانفصالية العاملة في شمال العراق ،

(٣) مشكلة المياه :

تعد قضية المياه أهم القضايا الملحة بين العرب وتركيا . حيث ينبع نهر دجلة من جبال ارضهم التركية ثم يدخل الحدود العراقية بإيراد ما يبلـغ نحو ١٨,٠ مليار متر مكعب سنوياً ، ثم يلتقي نهر دجلة عند مدينة « بلد » العراقية بنهر الذاب الكبير الذي يعد أهم روافده والذي ينبع بدوره من الأراضي التركية وبصرف النظر من التفاصيل فإن القضية تكمن في أنه لا توجد اتفاقية لتوزيع مياه النهر بين العراق وتركيا بما يجعل ترتيب العراق بالذات لاضعاع الزراعة بناء على كل الإيرادات المائية القادمة من تركيا أمراً محفوفاً بالمخاطر ويشرح ضرورة التوصل لمعاهدة دولية بين الطرفين لتوزيع مياه نهر دجلة بصورة مستقرة تغطي البلب امام أى محاولات تركية لاستخدام مياه هذا النهر في الصلح على العراق ، وتتيح للعراق الاستفادة المستقرة من مشاريع السدود والرى التى أقامها على نهر دجلة مثل سد الموصل ، وعلى روافده الذاب الكبير مثل سد « فتحة » وسد « نعمة » . وأن كان من الضروري الإشارة إلى ان الإيراد السنوى لنهر دجلة وروافده تبلغ نحو ٥٠,٧٥ مليار متر مكعب فى المتوسط ولايستخدم سوى جانب منها فقط حيث لا تزيد الاراضى المروجة بالرى فى العراق كله عن ٤ ملايين فدان سواء كان الرى بمياه دجلة أو بمياه الفرات وهى مساحة اقل بكثير عن المساحة التى يمكن ان تروىها مياه دجلة وحده .

وإذا كان التوصل لمعاهدة دولية حول مياه دجلة بين العراق وتركيا أمراً سهلاً الى حد ما نتيجة وجود عدد كبير من الروافد العراقية لهذا النهر وانخفاض نسبة المياه التى تساهم بها منابعه التركية الى حوالى نصف إيراده السنوى وعدم وجود مشاريع تركية هامة لاحتجاز جانب من مياهه التى تتدفق الى العراق فإن الأمر يختلف بالنسبة لنهر الفرات .. حيث ينبع الفرات من جبل دملو وجبل أصاى فى جبال طوروس ، وكل منابع توجد مصادر أخرى له فى جبال طوروس ، وكل منابع الفرات الرئيسية تركية ويبلغ الإيراد السنوى للنهر فى أعاليه نحو ٢٩,٦ مليار متر مكعب يبلغ ما يصل منها الى العراق عند بلدة « هيت » على الحدود السورية العراقية نحو ٢٦,٢ مليار متر مكعب ، وتعتمد سورية على مياه الفرات فى رى منطقة الجزيرة السورية ، كما يتوقف أى تطوير للزراعة السورية بتحويل جانب من الزراعة المطرية الى زراعة مروية على مياه نهر الفرات بالاساس ، ومعلوم ان الزراعة المروية فى سوريا محدودة بنحو ١,٦ مليون فدان من اصل ١٥,٥ مليون فدان تزرع فى سوريا . كذلك فإن العراق يحاول تحقيق المزيد من الاستفادة من مياه الفرات من خلال سد حديته الذى

لم يؤد الى استقرار تام فى المنطقة مثلاً طمح موقع الاتفاقية الامنية فى عام ١٩٨٥ ، انحدث معارك بالفعل فى مارس وابريل ١٩٨٨ بين جماعة مسلحة من حزب العمال الكردى وقوات أمنية تركية فى مناطق جنوب شرق ديار بكر وقرية مسيرت بجنوب شرق تركيا شمال الحدود مع العراق ، لكن الموقف التركى كان متلهما باعتبارات الحرب الخليجية والدور الايرانى فى تمويل وحث التنظيمات الكردية بالقيام بعمليات عسكرية ليبدو الوضع اقل استقراراً مما تامله بغداد .

والى جانب مشكلة الاقلية الكردية هناك اقلية تركمانية فى العراق ، وثمة ادعاءات من بعض القوى التركية السياسية بأن هذه الاقلية التركمانية تتعرض لاضطهادات عديدة وهو ماينفيه العراق تماماً .

(٢) مشكلة لواء الاسكندرونة السوري ، وهذا اللواء هو ارض عربية ، وتعود المشكلة الى منتصف الثلاثينات ، وهى من ذيل حقبة الاستعمار الفرنسى لاجزاء من المشرق العربى . وفى محاولة فرنسية لاستمالة الموقف التركى انذاك ضد المانيا النازية ورغبة فى اغراء الدولة التركية فى عدم مجابهة الدول الاوروبية المتصارعة مع النازية الالمانية وقلت فرنسا على استطلاع لواء الاسكندرونة السوري الذى يضم مدينتى اسكندرونة وانطاكية الى تركيا ، بما فيه من مواطنين سوريين كان تعدادهم حوالى ٢٥٠ الف نسمة . ويتميز هذا الاقليم بميزتين احدهما الموقع الاستراتيجى الهام على المدخل الشرقى للبحر المتوسط والثانية هى الفنى الطبيعى بالمياه والارض الخصبة . ومن الناحية الواقعية يقبل السوريون على مضض بانسلاخ هذا الجزء من اراضيهم ، ولكن مع اعتباره جزءاً محتلاً ومع الامل فى استعادته مستقبلاً خاصة وأنه حتى اللحظة الراهنة لم تسو هذه المشكلة نهائياً بين البلدين . اما الموقف التركى فيرى ان هناك اتفاقاً سوريا - تركيا وقع فى ١٣ يابايه ١٩٨٧ تضمن بنوداً عديدة من بينها حذف منطقة لواء اسكندرونة من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائياً ووقف كل أشكال الادعاء بأنها سورية محتلة ، وذلك مقابل تسوية مشكلة معدلات تدفق المياه فى نهر الفرات من المنابع التركية .

وثناء تقاعل أزمة المياه التى اخذت فى الظهور منذ سبتمبر ٨٩ ، وتساعدت فى ديسمبر اشار وزير الاعلام السوري الى ان هذه المنطقة يجب ان تكون تابعة لسوريا ، وإن دمشق كانت تعتبر دوماً هذه المنطقة ارضاً عربية ، وهو ماأدى الى طلب تركى بتقديم سوريا ايضاحات رسمية حول هذه التصريحات .

أوشك العراق أن ينتهي من إقامته بسعة تخزينية ٧,٥ مليار متر مكعب .

وفي ضوء هذه الحقائق تتضح أهمية نهري دجلة والفرات بالنسبة للعراق وسوريا وتبدو المشكلة هي غياب اتفاق دولي يحدد طريقة استغلال مياه النهرين ويحدد حصص كل منهما . وقد بدأت تركيا في إنشاء عدد من السدود تبلغ ٢١ سدا - تحت مسمى مشروع جنوب شرق الاناضول - أنجز منها تسعة سدود أبرزها سد اتاتورك الذي سيخلف وراءه بحيرة كبيرة يبلغ مقدار مخزونها حوالي ٤٨ مليار متر مكعب من المياه ، وهي كمية هائلة تحتاج الى الوصول اليها حوالي ٤٨ شهرا من الاحتجاز الكلي لمياه نهر الفرات . وتشير بعض التقديرات العلمية الى أن امتلاء بحيرة سد اتاتورك كلية سيؤدي الى احداث تغيرات مناخية في المنطقة اضافة الى تزايد احتمالات جفاف المجرى الطبيعي للنهر ذاته في سوريا والعراق بصورة تدريجية . وسوف تستكمل تركيا في بداية عقد التسعينات انشاء السدود الباقية مما سيمكثها من التحكم تماما في كميات المياه المتدفقة في النهرين ويوافدهما الى العراق وسوريا . وهنا تبدو الاتفاق عناصر اخرى للصراع العراقي - السوري الى جانب عناصره التقليدية المعروفة من قبل . هذا العنصر هو المياه واقتسام المتدفق منه الذي تسمح به تركيا في المستقبل . فضلا عن كون المياه كورقة ضغط عالية التأثير في يد تركيا بمواجهة سوريا ، وبدا ذلك عمليا فيما صرح به ارزال قبل تولية رئاسة البلاد في سبتمبر بان « مياه الفرات ستصل الى سوريا اذا كانت هناك وفرة في هذه المياه ، واذا التزمت دمشق بشروط معينة » مضيفا ان لدى تركيا شكوكا حول التزام سوريا بهذه الشروط خاصة بروتوكول وقف وضع حركة الانفصاليين الاكراد عبر سوريا . وتشير المصادر التركية الى ان هناك اتفاقا كان قد وقع في دمشق اثناء زيارة ارزال لها في يولييه ١٩٨٧ ، وتضمن الاتفاق مطالب امنية تركية مقابل الموافقة على امداد سوريا بتدفق مائتي مقداره ١٥,٧٥ مليار متر مكعب سنويا . اما المطالب الامنية التي تضمنها الاتفاق التركي / السوري فهي :

* * تسليم المطلوبين من الطرفين اذا ثبت قيامهم بما يضر الامن .

* * اغلاق مكاتب حزب العمال الكردي ، وطرد زعيمه عبد الله اوجلان من سوريا . وكذلك اغلاق مكاتب الحزب الشيوعي التركي وطرد ايمته العلم حيدر مع كوادره الذين يشرفون على معسكرات التدريب في منطقة البقاع بלבنان .

* * طرد عناصر الجيش الارمني السري في سوريا والحد من نشاطه في لبنان .

* * حذف منطقة لواء الاسكندرون من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائيا ووقف كل اشكال الادعاء بانها اراض سورية محتلة .

وبصفة عامة يثير الموقف التركي ، والذي تحدد بوقف تدفق المياه الى سوريا لمدة شهر كامل ابتداء من ١٩٩٠/٨/٣ اكثر من تساؤل ، فهناك محاولات التفسير وهناك الآثار المترتبة على هذا القرار .

فبالنسبة للآثار فان سوريا هي الاكثر تضررا ، وبالرغم من رفع تركيا معدل التدفق من ٥٠٠ م مكعب في الثانية الى ٧٥٠ م مكعب في الثانية منذ موعد صدور القرار حتى موعد تنفيذه ، فان كمية المياه التي ستجتمع وراء سد الفرات بسوريا لن تكون كافية سواء لتوليد الكهرباء والتي تصل الى ذروتها في هذه الفترة من العام ، او للزراعة التي تبدأ دورة الري في شمال سوريا في الفترة من منتصف يناير وحتى منتصف فبراير من كل عام . ومن هنا تتضح خطورة القرار التركي على الطاقة والزراعة السورية خاصة في ضوء تزايد العجز المائي السوري والمتنظر أن يصل الى حوالي بليون متر مكعب بحلول العام ٢٠٠٠ ، وهذه النتائج الخطيرة تفسر عدم انفعال الرد السوري ، ومحاولته دفع العراق الى النظر الى هذه القضية برؤية جديدة تتحدى الميراث السلبي من العلاقات الثنائية العراقية / السورية ، والسعي معا الى اقناع تركيا بتوقيع اتفاقية ثلاثية تحدد امس استخدام وانصبة المياه في نهر الفرات ، الا ان التفضيل العراقي هو عدم مشاركة سوريا هذا المسمى ، والاكتفاء باتفاقية ثنائية مع تركيا حول هذا الموضوع . اضافة الى ذلك حاولت سوريا حث تركيا على عدم تنفيذ القرار بالطرق الدبلوماسية ، ويبدو أنها لم تؤد بعد الى أية نتيجة ايجابية .

وفيما يتعلق بالتفسير فيمكن القول أن هناك أكثر من عنصر يجب وضعه في الاعتبار ، فهناك مثلا العنصر الخاص بقضية الاكراد ، واتهامات تركيا لسوريا بتقديم الدعم والسلاح للحركة الانفصالية الكردية ، وهو ما ينفية السوريين تماما .

ويبدو هذا النفي صحيحا في ضوء ادراك القيادة السورية بأن هذه القضية التي يسعى اليها الحزب الكردي هي قضية تركية بالاساس ، وأن سوريا عليها عدم فتح جبهات جديدة للمواجهة الخاسرة في وقت يجب فيه تجميع الطاقات السورية لمبارك مصيرية اخرى أن في لبنان أو في فلسطين المحتلة . ومن جهة ثانية فان أوراق القضية الكردية تكمن بدرجة اكبر مع العراق وليس سوريا .

أما على الصعيد الاستراتيجي ، فان القرار التركي يرتبط بعنصرين آخرين يدخلان في صميم إعادة صياغة

الدور الاستراتيجي لتركيا في الشرق الاوسط . اولهما وهو ممارسة بعض الضغوط على سوريا لحساب التحركات الامريكية بهدف تليين المواقف السورية ازاء مشروعات التسوية الامريكية للضحايا المنطقة العربية ، والثاني وهو تجميع اوراق ضغط كافية في يد السياسة التركية سواء على الصعيد المائي او الامني او الغذائي لتصبح عنصرا فاعلا في المنطقة ازاء الدول العربية جميعا . ويبرز ذلك من فعوى مشروع جنوب شرق الاناضول والذي يهدف الى تحويل تركيا الى دولة مصدرة للغذاء للدول العربية والتي تعاني نقصا متزايدا منه . الى جانب التحكم المطلق في تدفق المياه ويرى في مرحلة تالية السعي الى بيع حصص معينة من المياه الى معظم دول المشرق العربي ان لم يكن كلها . وهناك احاديث عن مشروع انابيب السلام للمياه النابتة من تركيا الى دول الخليج والسعودية وسوريا والعراق اضافة الى اسرائيل والضفة الغربية المحتلة . ومن الواضح ان هذه الطموحات التركية تمس في القلب الامن القومي العربي مما يستدعي دراستها بجدية واتخاذ موقف عربي جماعي منها يستند الى الفهم الواعي بخطورة الاعتماد كلية او بدرجة كبيرة على دولة واحدة في عنصرى المياه والغذاء ، وبما يتجه ذلك من هيمنة هذه الدولة على السياسات العربية . وللهذه الولى يبدو من الضروري ان تعمل القيادتان العراقية والسورية على نذب اوجه صراعهما الذى لا معنى له . جانبا واتخاذ خطوات عملية من شأنها توحيد مواقفهما من قضية تدفق المياه من تركيا اليهما معا ، واقتناع تركيا بتوقيع اتفاق ثلاثى يحدد انصبة كل طرف بوضوح ، ويتيح لهما حق توجيه او تقديم الراى في المشروعات التركية التى تستهدف السيطرة على الماء في نهر الفرات ، وكذلك التمسك بحقوقهما التاريخية في كميات المياه التى اعتادا الحصول عليها على مر التاريخ اما العالم العربى فمطال بدوره بتقديم المساعدة الكاملة للمفاوضين السوريين ، والعراقيين والتدخل لدى تركيا بمراعاة حقوق هذين البلدين العربيين .

٣ - العلاقات العربية / التركية الاقتصادية :

١ - الاوضاع الاقتصادية الداخلية :

من المتوقع ان يكون الاقتصاد التركى قد حقق في عام ١٩٨٩ اسوأ أداء له منذ عام ١٩٨٠ حيث يتوقع الا يتجاوز معدل نمو الناتج القومى التركى نحو ٠,٢ ٪ فقط

مقارنة بمعدلات النمو المرتفعة التى سجلها في اعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، والتى بلغت على الترتيب ٨,١ ٪ ، ٧,٤ ٪ ، ٦,٢ ٪ ، ومقارنة بمعدلات النمو التى حققها الاقتصاد التركى منذ صعود تورجوت اوزال لرئاسة الوزارة في سبتمبر ١٩٨٠ وتبني فلسفة تقوم على اطلاق حرية قوى السوق وتحرير الصرف الاجنبى واتباع استراتيجية النمو على اساس حظر الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولى بصفة عامة والاروبى بصفة خاصة والذي حاولت تركيا تحقيق مستوى اعلى من الاندماج فيه بطلب الانضمام الى الجماعة الاقتصادية الاربوية وذلك كبديل لسياسة الاحلال محل الواردات التى كانت متبعة قبل ذلك .

ويعود الانخفاض المتوقع في معدل نمو الناتج القومى التركى في عام ١٩٨٩ بالاساس الى تعرض تركيا لاسوأ موجة جفاف تتعرض لها منذ ٦٠ عاما والتى يتوقع على اساسها ان يكون الناتج الزراعى التركى عام ١٩٨٩ اقل بنحو ١٠ ٪ من ناتجها الزراعى عام ١٩٨٨ بما سيضطر تركيا وهى مصدر الحبوب في الاحوال العادية الى استيراد نحو ٥ ملايين طن من القمح . ويسهم قطاع الزراعة بنحو ١٧ ٪ من الناتج القومى التركى اى ان الانخفاض في ناتج هذا القطاع عام ١٩٨٩ بنسبة ١٠ ٪ سيتسبب في انخفاض الناتج القومى بنحو ٢ ٪ فضلا عن الآثار السلبية لانخفاض الناتج الزراعى التى ستتمدد الى قطاعى الصناعة والتجارة .

ومن ناحية اخرى من المتوقع ان تستمر معدلات التضخم عند مستوى مرتفع وتتجاوز ٥٠ ٪ عام ١٩٩١ ورغم انه معدل مرتفع للتضخم الا انه يعكس نجاحا نسبيا للسلطات الاقتصادية التركية في تخفيض التضخم الذى تجاوز معدله نحو ٧٥ ٪ عام ١٩٨٨ ، وتستهدف الحكومة الى نحو ٢٠ ٪ عام ١٩٩٢ حتى لا يمشى عبء امام قىبل الطلب التركى للانضمام للجماعة الاقتصادية الاربوية . وتجدد الاشارة الى ان معدل التضخم المرتفع وارتفاع نسبة البطالة في تركيا هو ثمن اتباعها للسياسات الليبرالية الاقتصادية التى حققت من خلالها نموا سريعا خلال الثمانينات على حساب الفقراء الاتراك بالاساس حيث من المعروف ان اكثر المضارين في حالات ارتفاع معدلات التضخم هم اصحاب الدخل الثابتة وشبه الثابتة من عمال وموظفين ولقراء الفلاحين . اما بالنسبة للدين الخارجى التركية فقد بلغت في عام ١٩٨٧ نحو ٤٠,٨١٨ مليار دولار منها ٣٠,٤٩ مليار دولار دين تركى ونحو ٨٦٦ مليون دولار دين القطاع الخاص التركى ، وقد استهلكت خدمة هذه الدين نحو ٧,٥ ٪ من الدخل القومى التركى ونحو ٣٤ ٪ من

حصلة الصادرات التركية مع السلع والخدمات عام ١٩٨٧ .

أما بالنسبة للتجارة الخارجية التركية فإن تركيا نجحت في زيادة صادراتها بشكل كبير في ظل سياستها الخاصة بحفز الصادرات وقد ارتفعت صادراتها من ٤,٧ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى نحو ١٠,٢ مليار دولار عام ١٩٨٧ بزيادة نسبتها ١١٧ % ، وفي نفس الفترة لم تزد الواردات سوى بنسبة ٤٤ % فارتفعت من حوالي ٨,٩ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى نحو ١٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، وتبعاً لهذه التطورات انخفض العجز في الميزان التجاري التركي من ٤٢٣٥ مليون دولار عام ١٩٨١ إلى ٣٦٧٢,٧ مليون دولار عام ١٩٨٧ . وإن كان من المرجح أن يزيد العجز التجاري التركي في عام ١٩٨٩ عن الأعوام السابقة نتيجة زيادة الواردات التركية من المحبب بعد الجفاف الذي أصابها في هذا العام .

ب - العلاقات الاقتصادية التركية - العربية :
تحتل تركيا بملاقاتها الاقتصادية وثيقة مع الاقطار العربية وتتوزع تلك العلاقات بين التجارة ، وهجرة العمالة التركية للعمل في الوطن العربي ، وقيام شركات تركية بأعمال مقاولي في الوطن العربي ، وتوجه استثمارات عربية إلى تركيا ...
العقود التي فازت الشركات التركية بها في الوطن العربي :

مع زيادة أسعار النفط في نهاية ١٩٧٣ شرعت الاقطار العربية النفطية في تنفيذ عدد كبير من المشروعات وبخاصة مشروعات البنية الأساسية من خلال الشركات الأجنبية . بالأساس ، وقد دخلت الشركات التركية في المنافسات على الفوز بعقود تنفيذ المشروعات في الوطن العربي بدءاً من عام ١٩٧٦ ، وفازت بالفعل بعدد كبير من تلك العقود . وقد بلغت قيمة العقود التي فازت بها الشركات في الوطن العربي نحو ٣,٥ بليون دولار حتى عام ١٩٨٠ ، ثم حققت تلك الشركات الطفرة الكبرى في قيمة العقود التي فازت بها أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ التي فازت فيها على الترتيب بنحو ٥,٥٣٥ مليار دولار ، ٣,٥٢٤ مليار دولار ، ١,٤٥٢ مليار دولار ، وقد انخفضت قيمة العقود التي فازت بها الشركات التركية في الوطن العربي في السنوات التالية بسبب انخفاض الموائد العربية من تصدير النفط بعد انخفاض أسعاره وانخفاض حجم صادراتهم منه . وقد بلغت القيمة الاجمالية للعقود التي فازت بها الشركات التركية في الوطن العربي من عام ٩٧٦ حتى يونيو ١٩٨٨ نحو ١٦٨٩٧ مليون دولار تمثل

نحو ٩٧,٨ % من اجمالي العقود التي فازت بها الشركات التركية خارج بلادها - راجع الجدول ١٠ - وهو مايعني على وجه التقريب أن تلك الشركات لم تفز بعقود تذكر خارج الوطن العربي .

وتركزت أغلب العقود التركية في ليبيا والسعودية والعراق وكان ترتيبها على النحو التالي ٥٤,٥ % ، ٢٨,٧ % ، ١٢,١ % .

ونظراً لأن غالبية الشركات التركية لا تمتلك خبرات أو قدرات أعلى من تلك التي تمتلكها شركات بعض الاقطار العربية وبخاصة مصر فإن فوزها بهذه العقود الضخمة في الوطن العربي يحتاج لتفسير .. وربما كان غياب الشركات المصرية عن المنافسات للفوز بعقود تنفيذ الاعمال في الوطن العربي بخاصة ليبيا في ظل القفصة المصرية العربية هو أحد العوامل التي أتاحت الفرصة للشركات التركية التي هي في نفس مستواها للفوز بتلك العقود الضخمة ، كذلك فإن حاجة العراق إلى خطوط أنابيب لنقل نفطه إلى البحر المتوسط عبر تركيا - أثناء حرب الخليج قد جعلت للشركات التركية أولوية في تنفيذ مشروعات مد خطوط الانابيب من العراق إلى سيجان في لواء الاسكندرونه السوري الذي اغتصبته تركيا منذ عهد الاستعمار التركي للوطن العربي .

ج - الاستثمارات العربية المباشرة في تركيا :
حتى عام ١٩٧٠ لم يكن هناك استثمارات عربية مباشرة في تركيا سوى استثمارات كويتية محدودة في شركة اكدينيز Akdeniz للأسمدة ، ومع بدء تركيا في انتاج سياسة اقتصادية ليبرالية بما تضمنته من تشجيع الاستثمارات الأجنبية في تركيا بدأت الاستثمارات العربية في تركيا في التزايد وأصبحت تشكل نحو ١٣,٧ % من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا عام ١٩٨٦ .

وتأتي ليبيا والمملكة العربية السعودية والبحرين في مقدمة الاقطار العربية التي لها استثمارات مباشرة في تركيا . وتركزت الاستثمارات العربية في تركيا في مجالات التجارة والمصارف والنقل والزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والصناعة حسب ترتيب الاهمية .

د - العمالة التركية في الوطن العربي :
بالرغم من أن العمالة التركية العادية والفنية يوجد نظائرها على نفس المستوى أو لم يكن أفضل كثيراً في الاقطار العربية المصدرة لخدمات العمالة وعلى رأسها مصر إلا أن الاقطار العربية المستوردة لخدمات العمالة استقدمت عدداً كبيراً من العمال الاتراك العاديين والمهرة مثلاًما تستخدم من الدول الآسيوية اعداداً

أهم سوق للصادرات التركية ويليها ألمانيا الغربية وإيطاليا ، ويعد العراق وحده ثاني أهم سوق في العالم للصادرات التركية بعد ألمانيا الغربية - راجع الجدول (١١ - ١) وهو ما يعود للميزات التي يوفرها تلاصقهما الجغرافي ، وربما يكون جانب من الصادرات التركية للعراق هي سلعا معادا تصديرها من تركيا بعد استيرادها من الخارج .

و- الواردات التركية من الوطن العربي :
بلغت الواردات التركية من الوطن العربي نحو ١٢٧٥,٤ مليون دولار بما يوازي نحو ١٠,٧ ٪ من اجمالي وارداتها من العالم وبما يضع الوطن العربي في المركز الثالث بين أهم المصدرين لتركيا بعد ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية . ويعد العراق أهم قطر عربي مصدر لتركيا - راجع الجدول (١١ - ١) كما يأتي في المركز الخامس بين دول العالم المصدره لتركيا ، ويعد النفط أهم للصادرات العربية لتركيا .

ز- الميزان التجاري التركي مع العرب :
ظلت تركيا تحقق عجزا تجاريا في معاملاتها التجارية مع الوطن العربي خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٥ ، ويبدأ من عام ١٩٨٦ بدأت تحقق فائضا تجاريا مع الوطن العربي بلغ ١٢١,٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ وتزايد الى ١١٠٤,٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ ، وقد جاء ذلك الفائض نتاج انخفاض اسعار الصادرات النفطية العربية الى تركيا منذ عام ١٩٨٦ من ناحية وايضا الى الزيادة الكبيرة في صادرات تركيا للوطن العربي في عام ١٩٨٧ مقارنة بقيمة تلك الصادرات عام ١٩٨٦ .

ضخمة من العمال في ظل عدم انتاج تلك الاقطار المستقبلية لخدمات العمالة سياسة قومية في هذا المجال لجعل الايدي في الحصول على فرص العمل في الوطن العربي للعمالة العربية .

وقد بلغ عدد العاملين الاتراك في الوطن العربي في عام ١٩٨٠ نحو ٣٦ ألف عامل منهم ٢٦ ألف عامل في ليبيا ، ألفا عامل في المملكة السعودية ، ألفا عامل في العراق ، وألف عامل في الكويت . وبالرغم من انخفاض طلب الاقطار النفطية العربية على خدمات العمالة الاجنبية في النصف الثاني من الثمانينات فإن العمالة التركية التي توجهت للعمل في الوطن العربي عام ١٩٨٨ بلغت ٥٠ ألف عامل بما يوازي ثلث العمالة التي خرجت من تركيا للعمل في الخارج في ذلك العام ، وقد كانت المملكة العربية السعودية وليبيا في مقدمة الاقطار العربية المستقبلية لاولئك الـ ٥٠ ألفا من العمال الاتراك في عام ١٩٨٨ .

هـ- التجارة العربية التركية :

يعد الوطن العربي في مجموعه شريكا تجاريا هاما لتركيا بحكم الميزات النسبية التي من المفترض ان تتمتع بها التجارة بين الطرفين نتاج الجوار الجغرافي ونتاج العلاقات القوية التي تربط تركيا ببعض الاقطار العربية ووجود بعض التوافق في قوائم الصادرات والواردات لدى الطرفين .

الصادرات التركية للوطن العربي :

بلغت الصادرات التركية للوطن العربي نحو ٢٤٧٩,٨ مليون دولار تمثل حوالى ٢٤,٣ ٪ من اجمالي الصادرات التركية بما يجعل الوطن العربي في مجموعه

جدول رقم ١١ - ١ - تجارة الوطن العربي مع تركيا
القيمة بالليون دولار

تركيا					
مصدراتها للعرب	مصدراتها للعرب من إجمالي مصادراتها	وارداتها من العرب	وارداتها من العرب من إجمالي وارداتها	الميزان التجاري الفرقي مع العرب	
١٤١,٩	٪١,٤	٨٤,١	٪٠,٧	٥٧,٨	الجزائر
—	—	٠,٣	٠٠٠	٠,٣	موريتانيا
—	—	٩,٠	٪٠,١	٩ -	المغرب
١١,٥	٪٠,١	٤٠,٣	٪٠,٣	٢٨,٨ -	تونس
١٤٠,٧	٪١,٤	٢٥٩,٣	٪٢,٠	١١٨,٦ -	ليبيا
٢٩٤,١	٪٢,٩	٢٩٢	٪٣,١	٩٨,٩ -	الاتحاد السوفياتي
١٣٨,٨	٪١,٤	٨,٨	٪٠,١	١٣٠	مصر
٩٤٦,٢	٪٩,٣	٧٤٨,٨	٪٥,٨	١٩٧,٤	العراق
١٧١,٧	٪١,٧	١٢,٠	٪٠,١	١٥٩,٧	الأردن
٢,٨	٠٠٠	—	—	٢,٨	اليمن الشمالي
١٢٥٩,٥	٪١٢,٤	٧٦٩,٦	٪٦	٤٨٩,٩	مجلس التعاون العربي
١,٤	٠٠	١,٦	٠٠	٠,٢	البحرين
٢٤٧,٥	٪٢,٤	٥٠,٥	٪٠,٤	١٩٧	الكويت
٢,٥	٠٠	—	—	٢,٥	عمان
١٣,٤	٪٠,١	٠,٥	٠٠	١٢,٩	قطر
٤٠٨,٤	٪٤,٠	١١٦,٩	٪٠,٩	٢٩١,٥	السعودية
٣٥,٧	٪٠,٤	١٦,٤	٪٠,١	١٨,٨	الإمارات
—	—	—	—	—	مجلس التعاون الخليجي
—	—	—	—	—	جيبوتي
٢,٧	٠٠	—	—	٢,٧	الصومال
٤,٨	٪٠,١	١٤,٤	٪٠,١	٩,٦	السودان
١٤٩,٨	٪١,٥	٥	٠٠	١٤٤,٨	لبنان
٦٠,٦	٪٠,٦	٤,٧	٠٠	٥٥,٩	سوريا
—	—	—	—	—	اليمن الجنوبي
٢٤٨٠	٪٢٤,٣	١٣٧٢,٦	٪١٠,٧	١١٠٧,٥	إجمالي الوطن العربي

المصدر : جمعت وحسبت من : Direction of Trade Statistics Yearbook 1988

جدول رقم (١٠)

القيمة المتراكمة للمقود التي فازت بها تركيا في الوطن العربي والعالم حتى يونيو ١٩٨٨

القيمة المتراكمة للمقود التي فازت بها تركيا (مليون دولار)	الوزن النسبي من اجمالي المقود التي فازت بها في الخارج	القيمة الاعمال المتكاملة للشركات التركية حتى تسلم تنفيذ تعاقدها بالخارج (مليون دولار)
٣٧	% ٠,٢	٢
١	٠٠	—
١٦	% ٠,١	—
٢٠٩٨	% ١٢,١	١١٠٠
٩٤٢٢	% ٥٤,٥	٢٦٥٦
١٨٥	% ١,١	١٠٠
١٧	% ٠,١	٥٠
٤٩٥٩	% ٢٨,٧	١١٠٠
٥١	% ٠,٣	—
١١١	% ٠,٦	—
١٦٨٩٧	% ٩٧,٨	٥٠٠٨
١٧٣٧٦	% ١٠٠	٥٣١٦

المصدر : Information Report (Special Issue : Turkey' April 1989 - Vol. 5 No . 18 . P . 13 . 14

جدول رقم (١١ - ب) تجارة الوطن العربي مع ليبيا عام ١٩٨٧

القيمة بالليون دولار

ليبيا				
صناعاتها للحرب	صناعاتها من إجمالي صناعاتها	وارداتها من الحرب	وارداتها من الحرب	إجمالي الواردات من الحرب
الجزائر	—	—	—	—
موريتانيا	—	—	—	—
المغرب	—	—	—	—
تونس	—	—	—	—
ليبيا	—	١,٨	١,٨	١,٨
الاتحاد السوفياتي	—	١,٨	١,٨	١,٨
مصر	١,٦٧	—	—	١,٦٧
العراق	—	—	—	—
الأردن	٠,١	—	—	٠,١
اليمن الشمالي	٥	٢	٢	٢
مجلس التعاون العربي	٦,٧	٢	٢	٤,٧
البحرين	—	—	—	—
الكويت	—	٠,٦	٠,٦	٠,٦
عمان	—	—	—	—
قطر	—	—	—	—
السعودية	١٠,٩	٢٢,٦	٧,١	٣,٨
الإمارات	—	—	—	—
مجلس التعاون الخليجي	١٠,٩	٢٢,٦	٧,١	٣,٢
جيبوتي	١٤,١	٢٣,٤	٢,١	١٢
الصومال	—	—	—	—
السودان	٧,١	٢١,٧	٠,٤	٦,٧
لبنان	—	—	—	—
سوريا	—	—	—	—
اليمن الجنوبي	٣١,٧	٢٧,٦	٠,٧	٣١
إجمالي الوطن العربي	٧٠,٥	٢١٧,٠	١٤,٦	٨٥,٩

المصدر : جمعت وحسبت من : Direction of Trade Statistics Yearbook 1988

جدول رقم (١١ - ج) تجارة الوطن العربي مع إيران عام ١٩٨٧

القيمة بالـمليون دولار

إيران				
الميزان التجاري إيراني مع العرب	واردتها من العرب من إجمال وارداتها	واردتها من العرب	مصراتها للعرب من إجمال مصادرها	مصراتها للعرب
٥ -	٪٠,١	٥	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
١٠ -	٪٠,٢	١٦	٥٥	٦
-	-	-	-	-
١٥ -	٪٠,٢	٢١	٥٥	٦
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٧	٥٥	٥٥	٥٥	٢
٢	-	-	-	-
٢	-	-	-	٢
٢	-	-	٥٥	٢
١٧ -	٪٠,٦	٥٢	٥,١	١٥
١ -	٥٥	١	-	-
٥ -	٪٠,١	٥	-	-
١٢	٥٥	٤	٪٠,٢	١٦
٤٥ -	٪٠,٦	٥٤	٪٠,١	١٤
٧٤ -	٪١,٣	١١٦	٪٠,٤	٤٢
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٥	-	-	٥٥	٥
٥١ -	٪٠,٦	٥٢	٥٥	٢
-	-	-	-	-
١٣٣ -	٪٧,١	١٩٥	٪٠,٥	٥٧

المصدر : جمعت وحسبت من : Direction of Trade Statistics Yearbook 1988

خامسا : الموازين العسكرية بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي

في مواجهة دول الجوار ، تتنوع درجاته من دولة جوار لأخرى ، ويمكن تلخيص هذا الأمر بتصنيف الميزان العسكري العام للدول العربية الى موازين فرعية ، على أن يدرج في حساب كل ميزان القدرات العسكرية للدول العربية في مواجهة دولة الجوار القريبة منها جغرافيا .

فيما يتعلق بالميزان العسكري بين الدول العربية الخليجية وإيران :

تحتفظ هذه الدول بتفوق عسكري واضح في عناصر القوة العسكرية على إيران ، ويصل هذا التفوق القواء في دبابات القتال ، التي يبلغ مالدبيها منها ثلاثة عشر أضعاف مالدبي إيران ، تليها طائرات القتال بما نسبته ٧,٣ : ١ ، ثم المدفعية بما يناهز خمسة أضعاف قطع المدفعية الإيرانية ، ولكن تنخفض معدلات تفوق دول الخليج على إيران في عناصر القوات البحرية ، ويصل هذا التفوق أدناه في سفن القتال بواقع ١,٨ : ١ ، وهكذا فإن رجحان كافة القوازين العسكرية لصالح الدول العربية الخليجية مجتمعة في مواجهة إيران ورجحانها لصالح العراق بمفرده سيظل يمثل قيدا رئيسيا على إيران إذا ما أرادت تنشيط عملياتها العسكرية ، وغير متوقع أن تتمكن إيران في غضون السنوات المقبلة من تفطية الفارق الكمي بينها وبين الدول العربية الخليجية لاتساع حجم القوة من ناحية ، وضعف قدرتها الاقتصادية على تمويل برامج طموحة تصل بها الى مستوى التعادل مع الدول الخليجية من ناحية أخرى .

كما يبين الميزان العسكري بين تركيا وكل من العراق وسوريا تفوق الدولتين الأخيرتين على الأولى تفوقا كبيرا في عناصر السلاحين البري والجوي ، ماعدا تفوق تركيا في أعداد طائرات الهليكوبتر المسلح ، فكلتا الدولتين تحتفظان بأعداد من طائرات القتال والمدفعية والديابات تعادل مايقرب من ثلاثة أضعاف مالدبي تركيا ، فيما تتفوق تركيا عليهما في أعداد الغواصات وسفن القتال ، وفي حالة حساب القدرات العسكرية لكل من العراق وسوريا على حدة ، فإن معدلات التفوق

تميز العام بعدم وقوع أعمال قتال هامة في محاور الصراع العسكري مع دول الجوار الجغرافي ، فباستثناء ادعاءات هذا الطرف أو ذاك بتهتك وقف إطلاق النار المتفق عليه في العام المنصرم على جبهتي القتال الليبية التشادية والعراقية الإيرانية ، حرصت الدول المعنية العربية وغير العربية على عدم القيام بأي عمل عسكري يؤهل على أنه بادرة بتجدد أعمال القتال ، ولكن لم يصاحب إدعان الأطراف لسريان وقف إطلاق النار توقيع اتفاقيات سياسية تحل المسائل المتنازع عليها وتحسم مواطن الخلاف وتنتهي حالة الحرب ، بما يعني ذلك من أن تجدد القتال مرة أخرى يعد أمرا واردا ، وإن كانت الظروف المهيئة له غير متوافرة . على الأقل في الوقت الراهن ، وبهذا تغل الجبهتان ودرجات متفاوتة بورتين ساخنتين لاحتمالات نشوب حروب أخرى ، وذلك إذا لم تصل الأطراف المعنية الى اتفاقيات تليى الحد الأدنى من أهدافها السياسية .

كما أن تصاعد الخلافات السياسية بين بعض الدول العربية ودول الجوار - كما هو الحال في الخلاف بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى حول مياه نهر الفرات والخلاف بين موريتانيا والسنغال لم تصل الى مستوى المواجهة العسكرية ، وإن كانت عمليات التصعيد في حالة الخلاف الموريتاني السنغالي تشير الى أن الدولتين كانتا على وشك الدخول في صدام عسكري ، إلا أنه في كلتا الحالتين واهنت الأطراف المعنية على الاداة الدبلوماسية في حل خلافاتها ، ولعل هذا مرده ، ضعف القدرات العسكرية في حالة الخلاف الموريتاني السنغالي ، وعدم حيوية المسائل المتنازع عليها في حالة الخلاف التركي السوري .

وتعد التوازنات العسكرية بين الدول العربية ودول الجوار أحد الأسباب المسؤولة عن التزام دول الجوار خلال العام بعلاقات مع الدول العربية إن لم تكن تعاونية ، فأنها على الأقل لا تردى الى مستوى الانخراط في مواجهات عسكرية ، فبصفة عامة تتمتع الدول العربية - كما يبين الميزان العسكري - بتفوق عسكري

فمن بين عناصر الميزان العسكـرى ، يقتصر مالدى الدولتين على المدفعية وطلائرات القتال بأعداد محدودة ، تتناوب فيهما الدولتان التفوق ، فعلى حين تتفوق السفن فى أعداد طائرات القتال ، تتفوق موريتانيا فى أعداد المدفعية .

وبوضـح كذلك الميزان العسكـرى بين دول القرن الأفريقى العربى والنيوبيا تفوق دول القرن الأفريقى العربى على اثيوبيا فى السلاحين البرى والجوى ، وتصل معدلات هذا التفوق فى الدبابات بواقع ٢,١ : ١ وفى المدفعية ١,٤ : ١ وفى طائرات القتال بما نسبته ٢,١ : ١ ، فى حين تتفوق اثيوبيا تفوقا مطلقا فى سفن القتال ، وتحقق التماثل فى أعداد زوارق الصواريخ .

العربى فى مواجهة تركيا تنخفض بنسبة أكبر فى حالة سوريا بالمقارنة مع العراق ، ولكن مع ذلك يبقى لدى كل من الدولتين هامش من التفوق فى مواجهة تركيا فى معظم عناصر تسليح القوات البرية والجوية .

وفى حالة الميزان العسكـرى الليبي القشـادى : فانه يبرز حجم الفارق الكبير فى القدرات العسكرية بين الدولتين لصالح الأولى ، حيث تتمتع ليبيا بتفوق مطلق فى الدبابات والصواريخ سطح سطح وسفن القتال وزوارق الصواريخ والهليكوبتر المسلح ، علاوة على تمتعها بتفوق كبير فى المدفعية وطلائرات القتال .

وبعكس الميزان العسكـرى لكل من السفن وموريتانيا ضعف القدرة العسكرية لكلا الدولتين ،

جدول رقم (١٢) للموازن العسكرية بين الدول العربية ودول الجوار للجغرافيا

الدولة	الاعداد	القوات	الذخائر	الانفلاق	دبابات	مدفعية	صواريخ	طائرات	سفن	زوارق	خوافظات	هليكوبتر
	مليون	الف جندى	بليون (د)	بليون (د)	دبابة	قطعة	مدرع	مطار	مدمرة	صواريخ	مدمرة	مدمرة
عراق	١,٥	٢٥,٥	٦,٤	١,٣	٣٩	٦٣	-	٦٣	-	٤	-	-
الامارات المتحدة	١,٧	٤٣	٢٢,٩	١,٥	٩٧	٩٧	-	٩٧	-	٦	-	-
قطر	٤	٧	٤,٧	٢	٢٤	١٤	-	١٤	-	٣	-	-
البحرين	٥	٢,٤	٣,٢	٥٤	٢٠	١٢	-	١٢	-	٤	-	-
السعودية	١٣,٥	٦٥,٧	٣٣,٤	١٤,٧	٤٤٣	٩	-	١٧٩	-	٩	-	-
الكويت	٢	٢٠,٣	٢٠,٧	١,٦	٢٧٥	٩٢	-	٣٦	-	٨	-	-
العراق	١٧,٨	١٠٠٠	١٢,٩	١٢,٩	٥٥٠٠	٦٦	-	٥١٣	-	٤	-	-
مجموع دول الخليج	٣٧,٤	١١٢٣,٩	١٧٥,٧٧	٣٢,٤	٦٨٧٣	٤٢٢٩	٧٥	٨٧٧	١٤	٤٢	-	٢٥٣
إيران	٥٤,٤	٦٠٤,٥	٣٦٢,٢	٥,٨	٥٠٠	٨٠٠	٥٠	١٢١	٨	١٠	-	١٠٠
شبه جزيرة ايران	٧	١,٩	٥	٥,٦	١٣,٧	٥,٣	١,٥	٧,٣	١,٨	٤,٢	-	٢,٥
سوريا	١١,٧	٤٠٤	١٨,١٢	٢,٥	٤٠٥٠	٢١٥٠	٥٤	٤٩٩	٢	١٢	-	١١٠
العراق	١٧,٨	١٠٠٠	٤٥	١٢,٩	٥٥٠٠	٦٦	-	٥١٣	٤	٨	-	١٩٠
مجموع كلا من العراق وسوريا	٢٩,٥	١٤٠٤	٦٣,١٢	١٥,٤	٩٥٥٠	٥٦٥٠	١٢٠	١٠١٢	٦	٢٠	-	٢٧٠
تركيا	٥٥,٥	٦٥٠,٩	٦٢,٢٣	٢,٧	٣٧٢٧	٢١١٧	-	٣٣٦	٢٧	١٦	-	٣٠٣
شبه جزيرة سوريا والعراق الى تركيا	٥	٢,٢	١,٠١	٥,٧	٢,٥	٢,٦	مطلق	٢,٨	٢,٢	١,٣	-	٩
ليبيا	٤,٣	٨٥	٢٦,٠٤	١,٤	١٨٠٠	١١٨٢	١٠٥	٥١٥	١٠	٢٤	-	١٦
تشاد	٥,٤	١٧	٨	١,٧	-	٥	-	٤	-	-	-	-

القسم الثالث :

التطورات الاقتصادية العالمية وتحديات التسعينات

- مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي .
- مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي
- أزمة لكتوير في اسواق المال العالمية .
- التحديات الاقتصادية العالمية في التسعينات .

أولا : مؤشرات أداء الاقتصاد العالمى

١ - مؤشرات النمو الاقتصادى :

تشير التقديرات الأولية التى أجراها صندوق النقد الدولى ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة مثل منظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) وغيرها من منظمات التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى أن معدلات نمو الانتاج والدخل ستدهور على المستوى العالمى فى العام ١٩٨٩ . وتقول التقديرات المعدلة لصندوق النقد الدولى أن معدل النمو الحقيقى فى الدول الصناعية الغربية سينخفض فى نهاية العام ١٩٨٩ الى ٣,٥ ٪ ثم الى ٢,٩ ٪ فى العام التالى ١٩٩٠ وذلك بالمقارنة مع معدل نمو بلغ ٤,٤ ٪ فى العام ١٩٨٨ .

وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى أن معدل النمو العالمى سينخفض فى العام ١٩٨٩ ٣,٤ ٪ فقط بالمقارنة مع ٤,٤ ٪ فى العام السابق ، غير أن هذا الانخفاض فى النمو سيعكس تفاوتاً فى مؤشرات الأداء من اقتصاد مجموعة دولية إلى اقتصاد مجموعة أخرى . وعلى سبيل المثال فإن معدل النمو فى الدول الصناعية الغربية سينخفض - طبقاً لتلك التقديرات - من ٤,١ ٪ فى العام ١٩٨٨ إلى ٣,١ ٪ فقط فى العام ١٩٨٩ ثم إلى ٢,٩ ٪ فى العام ١٩٩٠ . وعلى العكس من ذلك فإن الدول النامية - باستثناء الصين - ستتمكن من زيادة معدل نموها من ٢,٦ ٪ فى العام ١٩٨٩ إلى ٤,١ ٪ فى العام ١٩٩٠ . وعلى أساس نفس التقديرات فإن معدل نمو الانتاج الصناعى فى الدول النامية سيرتفع فى العام ١٩٩٠ إلى ٦,١ ٪ بزيادة ٠,٣ ٪ عن المعدل الذى من المتوقع أن يحققه فى العام ١٩٨٩ . وفى المقابل فإنه من المتوقع أن يتراجع معدل النمو الصناعى فى الدول الصناعية الغربية إلى ٣,٣ ٪ فى العام ١٩٩٠ بالمقارنة مع ٤,٤ ٪ فى العام ١٩٨٩ .

وتعمل السياسات النقدية المتشددة أهم اسباب التراجع فى معدل النمو فى الدول الصناعية التى يفضل وأخصو السياسة فيها إبطاء النمو بصورة متعمدة على ترك الفرصة سائحة لارتفاع معدل التضخم . أما فى الدول النامية فإن أهم عوامل زيادة الانتاج بصورة عامة

اتسمت مؤشرات أداء الاقتصاد العالمى خلال العام ١٩٨٩ بخليط من التطورات الايجابية والسلبية التى تراكمت مع خلافات واضحة فى المصالح بين قطاب الدول الصناعية الى جانب بروز التحولات الاقتصادية والسياسية فى دول أوروبا الشرقية كعامل رئيسى لاعادة النظر فى اتجاه معونات التنمية على المستوى العالمى وتحول هذه المعونات تدريجياً عن دول العالم الثالث إلى أوروبا الشرقية .

وعلى صعيد التطورات الايجابية يمثل انخفاض العجز التجارى للولايات المتحدة وتخفيض عجز الميزانية فى الوقت نفسه والأسراع بخطوات الوحدة النقدية الأوروبية وزيادة امكانيات التعاون بين الشرق والغرب ورصد موارد اضافية والنظر فى تطبيق سياسات جديدة لسماء البيئة أهم المؤشرات التى ظهرت خلال العام ١٩٨٩ .

أما على صعيد التطورات السلبية فإن ارتفاع اسعار الفائدة ومعدل التضخم العالمى وزيادة الاحتكاكات والنزاعات التجارية وتراجع معدلات النمو الاقتصادى وتباطؤ حركة التجارة الدولية واتساع ظاهرة التحول السلبى للموارد من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية كانت تمثل جميعها أهم مظاهر عدم عدالة النظام الاقتصادى العالمى الراهن والخلل الذى يعانى منه هذا النظام . ويظهر عرض وتحليل مؤشرات ومتغيرات النمو الاقتصادى فى العالم أن البيانات استمرت فى تحسين موقعها كأكبر قوة مالية فى العالم فى الوقت الذى استمر فيه النفوذ المالى الأمريكى فى الانحسار . كذلك أدت التطورات الأخيرة فى أوروبا الشرقية إلى توسيع افق النمو والتوسع الاقتصادى فى ألمانيا الغربية التى احتلت فى العام الماضى (١٩٨٨) موقع أكبر دولة مصدرة فى العالم كله ، وانعكس ذلك فى ارتفاع قيمة المارك الألمانى وزيادة سريعة فى قيمة اصول الشركات الألمانية التى يتم تداولها فى صورة أسهم وسندات فى سوق الأوراق المالية فى فرانكفورت وغيرها من أسواق المال العالمية الأخرى .

والتنمية (تضم ٢٤ من الدول الصناعية) فإن معدل نمو أجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة سينخفض من ٣,٩٪ في العام ١٩٨٨ إلى ٢٪ فقط في العام ١٩٨٩ ثم يهبط إلى ٢,٢٥٪ في العام ١٩٩٠. وفي ألمانيا الغربية سيكون معدل النمو خلال السنوات المذكورة هو ٢,٤٪ و ٢,٥٪ و ٢,٧٥٪ على التوالي. وبينما سينخفض أيضا معدل نمو الناتج القومي في اليابان إلا أنه سيظل أعلى منه في بقية الدول الصناعية الأخرى إذ سينخفض من ٥,٧٪ إلى ٤,٧٥٪ ليبلغ ٤,٢٥٪ في العام ١٩٩٠. وبالنسبة للدول النامية فإن صندوق النقد الدولي يقدر - في توقعاته المعدلة عن حالة النمو في العالم في أكتوبر ١٩٨٩ - أن معدل نمو الناتج سينخفض في العام ١٩٨٩ بـ ٣,٢٪ مقابل ٤,٢٪ في العام ١٩٨٨ لكنه سيرتفع في العام التالي ١٩٩٠ إلى ٤٪ وذلك بفضل الزيادة في الناتج القومي للدول المصدرة للنفط والدول النامية الأخرى، وتشير التقديرات المعدلة إلى أن معدل النمو في الدول المصدرة للنفط سيرتفع إلى ٢,٣٪ في العام ١٩٩٠ بالمقارنة مع ٢,٦٪ في العام ١٩٨٨. أما الدول النامية غير المصدرة للنفط فإنها ستشهد ارتفاعا في معدل نمو الناتج القومي إلى ٤,٢٪ في العام ١٩٩٠ وذلك بعد انخفاض متواصل في معدل نمو الناتج من ٥,٢٪ إلى ٤,٩٪ ثم إلى ٣,٣٪ وذلك خلال الفترة من ١٩٨٧ وحتى نهاية ١٩٨٩.

٢ - أسعار الفائدة والتضخم والبطالة :

شهد العام ١٩٨٩ استمرارا في ارتفاع أسعار الفائدة على المستوى العالمي وذلك في إطار سياسات الدول الصناعية الغربية لكبح التضخم وإبطاء النمو الاقتصادي والاتجاه إلى قدر كبير من التنسيق على صعيد السياسات النقدية. وكان اتجاه أسعار الفائدة إلى الارتفاع قد ظهر بوضوح في العام ١٩٨٨ عقب موجة التخفيضات المتتالية في أسعار الفائدة التي توافقت مع جهود السلطات النقدية في الدول الصناعية الغربية للحد من الآثار السلبية للانفجار الذي تعرضت له الأسواق المالية في العالم في خريف العام ١٩٨٧. وتوافقت موجة ارتفاع أسعار الفائدة في العام ١٩٨٩ بقلبات سريعة في معدل التضخم ناميك عن الأثر الذي تركته على معدلات خدمة الدينونية في الدول النامية المدينة حيث تتكفل تلك الدول ما يقرب من ١٥ بليون دولار مقابل زيادة بنسبة ١٪ في أسعار الفائدة.

فيها وزيادة معدل نمو القطاع الصناعي بشكل خاص تتمثل في إعادة التركيب الهيكلي للصناعة على المستوى العالمي من خلال نقل عمليات صناعية أو صناعات بالكامل من الدول المتقدمة إلى الدول النامية (من المتوقع أن يسبيل المثل أن تنتج اليابان نسبة تبلغ ٧٪ من مجمل إنتاجها الصناعي في العام ١٩٩١ في الخارج على أن ترتفع هذه النسبة إلى ١٥,٣٪ في العام ٢٠٠٠) ومن المتوقع أن يعزز عملية إعادة التركيب الهيكلي هذه على صعيد الصناعة العالمية ذلك التوجه الجديد السائد في الاقتصاد العالمي حاليا إلى خلق اتحادات وتجمعات صناعية عالمية (كونسورتيوم) والتوسع في نقل ملكية القطاعات والشركات الصناعية المؤممة إلى القطاع الخاص. كما سيساعد على زيادة معدل النمو الصناعي في الدول النامية الاتجاه إلى تحويل النفط إلى منتجات صناعية بدلا من مجرد حرقه إضافة إلى انتعاش صناعات حديثة مثل الأجهزة الكهربائية والأليكترونية وصناعة وسائل النقل.

وستتوقف اتجاه معدلات النمو الاقتصادي في العالم على درجة النجاح في تنفيذ سياسات إعادة التكيف الهيكلي في الدول الصناعية الغربية، بالإضافة إلى تخفيض حيز الميزانية في الولايات المتحدة. وإذا تحققت هذه الشروط فإن معدل النمو في الدول النامية يمكن أن يرتفع في المتوسط إلى ٤,٦٪ سنويا خلال السنوات المقبلة وحتى منتصف التسعينات مقارنة بمعدل يبلغ نحو ٤٪ منذ بداية عقد الثمانينات طبقا لتقديرات البنك الدولي. ويحذر البنك الدولي من أن عدم السعي إلى تكريس سياسات إعادة التكيف الهيكلي بواسطة الدول الصناعية الغربية سيؤدي إلى نتائج ضارة بالتنمية في العالم وعلى وجه الخصوص في الدول النامية التي تعاني بالفعل من نقص في موارد التنمية. وتضمنت الآثار السلبية التي ذكرها خبراء البنك لعدم تطبيق سياسات إعادة التكيف الهيكلي :

- تدبذب معدلات النمو على المستوى العالمي وزيادة -
- النمائية في التجارة الدولية.
- هبوط معدل النمو السنوي في الدول النامية إلى ٣,٧٪ في النصف الأول من عقد التسعينات.
- تدهور احتمالات نمو التجارة الدولية.
- انخفاض معدل نمو الدخل الفردي في الدول النامية إلى ١,٨ في السنوات الخمس الأولى من التسعينات مقابل ٢٪ في عقد الثمانينات.

ويظهر من تحليل توقعات النمو في الدول الصناعية الغربية أن اليابان تحتل المرتبة الأولى في قائمة النمو على الرغم من تراجع المعدل - بين الدول الصناعية الرئيسية. ويطبقا لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي

في الربع الأول من العام ١٩٨٩ لكنه اتجه بعد ذلك الى الارتفاع خصوصا في قطاعات الصناعة التحويلية التي تأثرت كثيرا بالسياسات النقدية المتشددة . وكما كانت اليابان هي صاحبة أقل معدل لاسعار الفائدة وأقل معدل للتضخم في العالم فاتها ستكون أيضا صاحبة أقل معدل البطالة بين الدول الصناعية الغربية إذ أنه من المتوقع أن تحافظ اليابان على معدل بطالة سنوى يبلغ ٢,٢٥٪ في العامين ١٩٩٠ و١٩٩١ بالمقارنة مع ٢,٥٪ في العام ١٩٨٨ . ومن المتوقع أن يبلغ معدل البطالة السنوى في العام ٢٥,٥٪ للولايات المتحدة و٧,٥٪ للمانيا الغربية ، وستتمكن الأخيرة من تخفيض المعدل السنوى للبطالة في العام ١٩٩٠ الى ٧٪ فقط في حين من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الى ٥,٥٪ . وقد أظهرت أرقام البطالة الفعلية في الدول الصناعية الغربية خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر من العام ١٩٨٩ أن المعدل السنوى في اليابان بلغ ٢,٢٪ - أدنى المعدلات بين الدول الصناعية - مقابل ٧,٨٪ في ألمانيا الغربية و٥,٣٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و٩,٥٪ في فرنسا و٦,٦٪ في إيطاليا التي تحتل قمة جدول البطالة بين الدول الصناعية السبع الرئيسية في العالم .

وبلغ متوسط سعر الفائدة على المعاملات بين البنوك في العام ١٩٨٩ ٩,٥٪ بالمقارنة مع ٨,١٪ فقط في العام ١٩٨٨ و٧,٣٪ في العام ١٩٨٧ . وبينما بلغ سعر الفائدة على الودائع الدورية ١٠,٥٪ في ديسمبر ١٩٨٩ فإن اسعار الفائدة على عملات أخرى كانت أكثر ارتفاعا ففى حالة الجنيه الاسترلى على سبيل المثال ارتفع سعر الفائدة الى ١٦٪ وفي إيطاليا بلغ ١٤٪ وكان أقل بكثير في كل من ألمانيا الغربية واليابان إذ بلغ في الأولى ٩,٥٪ وعيظ في الثانية الى ٤,٨٨٪ الأمر الذى كان يعكس حقيقة أن معدل التضخم في اليابان هو الأقل على المستوى العالمى .

وتشير الأرقام الفعلية عن التضخم في الدول الصناعية الغربية الى أن معدل التضخم السنوى في اليابان بلغ ٢,٦٪ في شهر سبتمبر مقابل ٤,٩٪ في الولايات المتحدة و٢,٢٪ في ألمانيا الغربية . وقدر صندوق النقد الدولى أن متوسط معدل التضخم في الدول الصناعية الغربية سيواصل الارتفاع في العام ١٩٨٩ ليبلغ ٤,٥٪ بالمقارنة مع ٣٪ و٢,٢٪ في العامين السابقين ١٩٨٨ و١٩٨٧ ، غير أن السياسات النقدية المتشددة التي تم الاعتماد عليها في العام ١٩٨٩ ستؤدى في نهاية الأمر الى تخفيض معدل التضخم في الدول الصناعية الغربية في العام ١٩٩٠ من ٤,٥٪ الى ٢,٩٪ .

وفي الدول النامية حيث يتم تغذية التضخم من خلال التجارة والتخفيضات المستمرة في قيمة العملات المحلية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى وارتفاع الأجور المحلية بمعدل يفوق الزيادة في الانتاجية الحقيقية للفرد فإن صندوق النقد الدولى يتوقع أيضا ارتفاع المعدل السنوى للتضخم في الدول النامية الى ٨,٥٪ في العام ١٩٨٩ - أى نحو عشرين مثلا ما هو متوقع في الدول الصناعية الغربية - على أن يميل الى الانخفاض في العام ١٩٩٠ الى ٣,٦,٢٪ أى نحو عشرة أمثال ما سيكون عليه في الدول الصناعية الغربية - في حال نجاح سياسات إعادة توجيه النمو .

وإن تركت السياسات النقدية الانكماشية أثرا كبيرا على أسواق العمل في الدول الصناعية الغربية في العام ١٩٨٩ لكنها ستقود بالضرورة الى تقليص أعداد الوظائف الجديدة وفرص العمل المتاحة في العام ١٩٩٠ . وتلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) أن المعدل السنوى للبطالة في الدول الصناعية الغربية سينخفض في العام ١٩٨٩ الى ٧٪ بالمقارنة مع ٧,٣٪ في العام ١٩٨٨ غير أن معدل البطالة سيرتفع في العام ١٩٩٠ الى ٧,٢٥٪ . وكان المعدل السنوى للبطالة في الدول الصناعية الغربية قد انخفض

٣ - الاستقرار النقدى والسيولة الدولية :

تميز العام ١٩٨٩ باتساع نطاق التنسيق على صعيد السياسات النقدية الدولية بعد موجة ارتفاع اسعار الدولار خلال النصف الأول من العام ، وحذر المسئولون في صندوق النقد الدولى من أن الارتفاع في قيمة الدولار سيؤدى في نهاية المطاف الى الفساد جهود تخفيض العجز التجارى الأمريكى لأن البضائع الأمريكية ستصبح أقل قدرة على المنافسة السعري . كذلك ارتفعت أصوات من داخل الإدارة الأمريكية نفسها تدعو الى ضرورة اتخاذ إجراءات للسماح بانخفاض قيمة الدولار خصوصا بعد أن تباطأ نمو الصادرات في بداية النصف الثانى من العام . ونتيجة لتلك المخاوف من الآثار السلبية المحتملة على الصادرات الأمريكية تم تخفيض اسعار الفائدة مرة واحدة من ١١٪ الى ١٠,٥٪ غير أن هذا التخفيض لم يكن كافيا مما دعا مسئولى السلطات النقدية في الدول الصناعية السبع الرئيسية الى تبني استراتيجية التدخل في معاملات الاسواق ببيع

الدولار بكميات ضخمة لوقف عمليات المضاربة عليه من جانب المستثمرين . ونجحت هذه الاستراتيجية في تخفيض قيمة الدولار بنسبة تصل الى ١٢٪ في مقابل المارك الألماني خلال الفترة منذ سبتمبر وحتى أواسط ديسمبر من العام ١٩٨٩ . وأدت عمليات التدخل في الأسواق المالية في جانب بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الأخرى في الدول الصناعية الرئيسية الى أحداث تغير جوهري في قيمة احتياطات الولايات المتحدة من العملات الأجنبية ، ذلك ان بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي كان يتدخل ببيع الدولارات وشراء العملات الأجنبية الأخرى مما أدى الى ارتفاع حصيلته من هذه العملات بنسبة بلغت ٥٦,٣٪ حتى نهاية شهر سبتمبر من العام ١٩٨٩ مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق . وعلى العكس من ذلك فان الدول الصناعية الأخرى التي تدخلت ببيع الدولار في الأسواق وشراء عملتها المحلية سجلت حسابات الاحتياط النقدي لديها انخفاضاً في النقد الأجنبي خصوصاً الدولار .

وتظهر ارقام احتياط النقد الأجنبي في الدول الصناعية الغربية حتى نهاية سبتمبر ١٩٨٩ ان اليابان ما تزال تحتل المركز الأول اذ بلغت قيمة الاحتياط من النقد الأجنبي لديها ٨٥,١ بليون دولار مقابل ٩٠,٣ بليون دولار في الشهر المقابل من العام السابق ، أي بنسبة انخفاض تبلغ حوالي ٥,٨٪ وجاءت ألمانيا الغربية في المركز الثاني بفارق طفيف عن الولايات المتحدة اذ بلغت قيمة احتياطياتها من النقد الأجنبي حوالي ٥٧,٧ بليون دولار مقارنة بنحو ٥٧,٤ بليون دولار للولايات المتحدة . غير ان مقارنة تلك الأرقام بما كانت عليه في العام السابق تظهر أنه بينما قفز الرقم في الولايات المتحدة بنسبة ٥٦,٣٪ خلال تلك الفترة فان قيمة الاحتياط من النقد الأجنبي في ألمانيا الغربية ظلت كما هي تقريباً (بانخفاض حوالي ١٠٠ مليون دولار) . ويوضح ذلك التغير الضخم في قيمة احتياطيات النقد الأجنبي لدى الولايات المتحدة اتساع مدى عمليات التدخل في أسواق العملات العالمية من أجل فرض مستوى منخفض لأسعار الدولار .

وكان من أبرز التحولات في أسواق العملات العالمية في العام ١٩٨٩ تحول المارك الألماني لكي يصبح عملة المضاربة الأولى على الصعيد العالمي في النصف الثاني من العام ، مستفيداً في ذلك من المستوى المرتفع نسبياً لأسعار الفائدة (٩,٥٪) وتوقعات النمو الإيجابية الناتجة عن احتمالات التوسع الاقتصادي والاستثماري في ألمانيا الشرقية مع تماثل نفوذ الشيوعيين وتحول مسألة الوحدة الألمانية من مجرد قضية نظرية الى سؤال

عملي . واستطاع المارك خلال الفترة من سبتمبر الى ديسمبر الارتفاع بنسبة تصل الى ١٢٪ في مواجهة العملة المنافسة الرئيسية على المستوى العالمي - الدولار - ونسبة تصل الى ١٩٪ في مواجهة العملة المنافسة الأولى على الصعيد الأوروبي - الاسترليني - وشهدت أسواق النقد العالمية تدفقا هائلا على المارك بغرض تمويل صفقات استثمار ضخمة لبناء مواقع استثمارية في ألمانيا الغربية استيقا لحدثين تاريخيين أحدهما - توحيد أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية - أصبح مقرباً مع نهاية العام ١٩٩٢ والأخر - توحيد ألمانيا نفسها - لم يعد سوى قضية وقت تنتظر فقط نزوح بعض العوامل الموضوعية التي قد تعترضه في المستقبل .

ويعتبر المارك الألماني حالياً ثاني أكبر عملات الاحتياط النقدي الدولي على الصعيد العالمي . وطبقاً لإحصاءات بنك التسويات الدولية فإن المارك كان يشكل نسبة وصلت الى ١٤,٩٪ من إجمالي الاحتياط النقدي على المستوى العالمي في العام ١٩٨٠ ، وتراجعت هذه النسبة هامشياً في العام ١٩٨٧ لتصل الى ١٤,٧٪ . ويلاحظ ان التراجع في نصيب المارك من تكوين الاحتياط النقدي الدولي كان لمصلحة الين الياباني في الأساس الذي تضاعف نصيبه تقريباً خلال الفترة المذكورة .

وتشير الإحصاءات الى ان نصيب الدولار انخفض خلال الفترة المذكورة من ٦٨,١٪ الى ٦٧,١٪ كما انخفض نصيب الاسترليني من ٢,٩٪ الى ٢,٦٪ وعلى العكس من ذلك ارتفعت نسبة الين الياباني في تركيب هيكل احتياط النقد الدولي خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ من ٤,٣٪ الى ٧٪ مما يعكس الأهمية المتزايدة لدور العملة اليابانية في نظام الاحتياط النقدي الدولي خلال السنوات الأخيرة .

كذلك يحتل المارك الألماني المركز الثاني على صعيد إصدارات السندات الدولية ، وهذا يعكس درجة الثقة المرتفعة في المارك كعملة في السلطات النقدية الألمانية كإدارة وفي الاقتصاد الألماني كطاقة إنتاجية ضخمة . وتشير إحصاءات إصدارات السندات الدولية حسب العملات المطروحة بها الى ان نصيب المارك في العام ١٩٨٨ بلغ ١٢,٤٪ وذلك بعد الدولار الذي وصل نصيبه الى ٤٢,٦٪ وتلاه الاسترليني بنسبة ١٢,٢٪ ثم الين الياباني بنسبة ٨,٩٪ . ويلاحظ من مقارنة ارقام العام ١٩٨٨ بتلك المسجلة في العام ١٩٨٠ ان نصيب السندات المصدرة بالدولار الأمريكي انخفض من ٦٦,٣٪ الى ٤٢,٦٪ وان نصيب السندات المصدرة بالمارك الألماني انخفض من ١٧,٢٪ الى ١٢,٤٪ وعلى

العكس من ذلك فإن السندات الدولية المصدرة بالاستراياني ارتفع نصيبها من ٤,٩ إلى ١٢,٧٪ كما ارتفع نصيب السندات الدولية المصدرة بالين الياباني من ١,٦٪ إلى ٨,٩٪ أي أن أهمية الين الياباني كاحدى عملات اصدار السندات الدولية قد زادت خلال الفترة المذكورة بحوالى ست مرات .

٤ - حركة رؤوس الاموال والاستثمار :

تلعب الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والمانيا الغربية دورا جوهريا في سوق رأس المال وحركة الاستثمارات المالية والاستثمارات المباشرة على الصعيد العالمى . وتشير احصاءات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD إلى أن الدول الـ ٢٤ الأعضاء فيها استحوذت وحدها على نسبة بلغت ٩١,٦٪ من اجمالى الاقتراض العالمى في العام ١٩٨٨ وارتفعت هذه النسبة لتصل الى ٩٤,٣٪ في الربع الاول من العام ١٩٨٩ بالمقارنة بنسبة بلغت ٧٠,٨٪ في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٤ . وظهرت نفس الاحصاءات ان ثلاث دول فقط هي الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان حصلت وحدها على أكثر من ٥٠٪ من اجمالى الطلب العالمى في اسواق رأس المال العالمية في الربع الاول من العام ١٩٨٩ مقارنة بنسبة بلغت ٤٤٪ في العام ١٩٨٨ ومتوسط اقتراض يبلغ نحو ٢٤٪ من اجمالى الطلب العالمى في اسواق رأس المال العالمية في السنوات الخمس الاولى من عقد الثمانينات .

وقد ارتفع الطلب على الاقتراض من اسواق رأس المال العالمية بواسطة الدول الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان) منذ العام ١٩٨٨ الى معدل يتجاوز ٢٠٠ بليون دولار سنويا ، وهو مايفوق اجمالى قيمة الطلب العالمى في اسواق رأس المال العالمية حتى العام ١٩٨٥ . وكان تمويل عمليات الشراء والاندماجات بين المؤسسات bids and takears في الدول الصناعية الغربية منذ العام ١٩٨٧ عاملا رئيسيا من عوامل الفترة في الطلب على الاقتراض بواسطة الدول الصناعية الغربية .

وعلى العكس من ذلك فإن نصيب الدول النامية على رأس المال على الصعيد العالمى انخفض بصورة حادة خلال السنوات الخمس الماضية . ومنذ العام ١٩٨٥ حصلت الدول النامية على نصيب متناقص من سوق رأس المال العالمى اذ بلغ نصيبها في العام ١٩٨٨ نحو ٥٪ فقط من اجمالى الطلب العالمى ثم هبطت هذه

النسبة الى اقل من النصف في الربع الاول من العام ١٩٨٩ لتصل الى ٢٪ فقط . وكان متوسط ماحصلت عليه الدول النامية من سوق رأس المال العالمى خلال النصف الاول من الثمانينات يبلغ ٢٢,٩٪ من اجمالى الطلب العالمى على الاقتراض . ويعكس هذا الانخفاض فى الاموال التى تحصل عليها الدول النامية من سوق رأس المال العالمى تراجع المصارف والمؤسسات المالية الدولية عن تقديم تعهدات كبيرة بالاقتراض الى الدول النامية منذ أن تفاقمت أزمة الديون العالمية في النصف الثانى من الثمانينات .

وعلى الرغم من ذلك فإن تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى دول العالم الثالث اتخذت اتجاها معاكسا لتدفقات رأس المال من خلال قنوات الاقتراض . وظهر التقرير السنوى لمؤسسة التمويل الدولية IFC ان قيمة الاستثمار الاجنبى المباشر في دول العالم الثالث ارتفعت من ١٣ بليون دولار في السنة المالية حتى يونيو ١٩٨٨ الى ١٧ بليون دولار في السنة المالية حتى نهاية يونيو ١٩٨٩ . ويلاحظ ان الزيادة المهمة في الاستثمارات الاجنبية في العالم الثالث خلال السنة المالية ١٩٨٩ . تركزت معظمها في أمريكا اللاتينية نتيجة عمليات اعادة الديون بخصص استثمارية أو اصول محلية وهى احد اساليب تخفيف عبء الديون وتعرف مصريا بـ Debt - equity swaps ولم تزد الاستثمارات الاجنبية المباشرة في افريقيا بصورة ملموسة في حين ان الاستثمارات الاجنبية في الدول الاسيوية سجلت زيادة كبيرة نتيجة للتشجيع الحكومى من ناحية ورغبة الشركات المتعددة الجنسيات في زيادة استثماراتها هناك .

وعلى صعيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول الصناعية الغربية كانت الولايات المتحدة هى اهم الدول جذبا لرأس المال الاجنبى ، وبرزت بريطانيا واليابان والمانيا الغربية في مقدمة الدول التى تدفقت منها رؤوس الاموال الى الولايات المتحدة . وذكرت احصاءات وزارة المالية اليابانية عن السنة المالية المنتهية في مارس ١٩٨٩ ان اجمالى الاستثمارات اليابانية المباشرة في الخارج قفزت بنسبة ٤١٪ في تلك السنة لتصل الى ٤٧ بليون دولار ، واستحوذت الولايات المتحدة وحدها على نسبة ٤٦,٢٪ من هذه الاستثمارات مقابل ٤٤,٦٪ فقط في العام السابق . وعلقا لتقديرات الوزارة فإن قيمة الاستثمارات المباشرة في الخارج من المتوقع ان تتجاوز ٥٠ بليون دولار في السنة المالية التى تنتهى في مارس ١٩٩٠ . وبذلك تكون الاستثمارات الخارجية المباشرة لليابان قد زادت اكثر من عشر مرات خلال الفترة من ١٩٨٠ اذ كانت قيمتها في ذلك الوقت تبلغ ٤,٦ بليون

دولار فقط . والى جانب الاستثمارات المباشرة هناك ايضا الاستثمارات المالية لليابانيين من اسهم وسندات وغيرها من الأوراق المالية طبقا لتقديرات وزارة المالية اليابانية فان صافي قيمة الاستثمارات المالية في الخارج بلغ ٥٢,٢٣ بليون دولار في نهاية السنة المالية ١٩٨٩ / ١٩٨٩ .

كذلك تعتبر الولايات المتحدة اهم سوق استثمار خارجية لمانيا الغربية انحصلت في النصف الاول من العام ١٩٨٩ على ١٧,٨ ٪ من اجمالي الاستثمارات الالمانية المباشرة في الخارج بقيمة ١,٣٩٢ بليون مارك وذلك على الرغم من التراجع الذي يعكسه الرقم الاخير مقارنة بقيمة التدفق في الفترة المماثلة من العام ١٩٨٨ والتي كانت ٢,٤٤٦ بليون مارك . وتمثل الولايات المتحدة اهم اسواق الاستثمار الخارجي لبريطانيا ايضا وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات البريطانية في الولايات المتحدة من ٧٩,٦٧ بليون دولار في العام ١٩٨٧ الى ١٠١,٩ بليون دولار في العام ١٩٨٨ . وفي الوقت الذي زادت فيه قيمة الاستثمارات الاجنبية لديها فان الولايات المتحدة كانت مدينة استثمائيا في العام ١٩٨٨ حيث تجاوزت قيمة الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة (استثمارات مباشرة + اوراق مالية) مجموع ما استثمرته الولايات المتحدة في الخارج بقيمة ٥٣٢ بليون دولار بالمقارنة مع ٣٧٨,٣ بليون دولار في نهاية للعام ١٩٨٧ .

بمقتضاها عقوبات تجارية على الدول التي لا تتبع اساليب التجارة العادلة ، وتشمل هذه الاساليب في اتباع سياسات الاغراق التجاري او تقديم دعم الى صناعات التصدير او عدم حماية حقوق الملكية التجارية والادبية الامر الذي تنتج عنه حالات غش اوسطو تجارى . ولم تقل المفاوضات التجارية بين الدول النامية والدول الصناعية ايضا من النزاعات خصوصا فيما يتعلق بجراءات الحماية التجارية التي تتبعها الدول الصناعية ضد صادرات الدول النامية . وامتدت هذه الخلافات والنزاعات بصورة جلية الى مفاوضات جملة اوروباى التي تتم في اطار الهات وتستهدف تحرير تجارة السلع الزراعية والخدمات وايضا الى مفاوضات التجديد الرابع لاتفاقية لومى ، اضافة الى المفاوضات التجارية الثنائية بين الاطراف المختلفة .

١ - تطور التجارة :

تشير التقديرات الأولية لهيئة مكتب الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية « الهات » الى ان معدل نمو التجارة الدولية في العام ١٩٨٩ تراجع من ٨,٥ ٪ الى ٧ ٪ فقط . ومع ذلك فان الهات ترى ان نمو التجارة الدولية بنسب ٧ ٪ سيكون كافيا لضمان استمرار النمو القوى في المبادلات التجارية على المستوى العالمى خلال السنوات القليلة المقبلة . وتقترب تقديرات الهات من التقديرات المعدلة لصندوق النقد الدولى ، ويشير الصندوق الى ان معدل نمو التجارة الدولية في العام ١٩٨٩ يبلغ ٦,٩ ٪ لكنه سينخفض في العام ١٩٩٠ الى ٥,٧ ٪ فقط .

ويأخذ تقديرات الهيئتين في الاعتبار فان معدل نمو التجارة الدولية يفوق بكثير معدل نمو اجمالى الناتج العالمى (٦,٩ ٪ في مقابل ٣,١ للعام ١٩٨٩ و ٥,٧ ٪ في مقابل ٢,٩ في العام ١٩٩٠) الامر الذى يعكس قوة روابط التشابك الاقتصادى والمنافع المتبادلة من خلال التجارة الدولية . وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى فان معدل نمو التجارة الدولية يعادل حوالى ٢,٢ مثل معدل نمو الناتج العالمى او بمعنى اخر فان معدل نمو الناتج يبلغ فقط نسبة ٥٠ ٪ تقريبا من معدل نمو التجارة الدولية وذلك في العام ١٩٨٩ . وعلى الرغم من توقع انخفاض معدل نمو التجارة الدولية في العام ١٩٩٠ فانه يظل أكثر بحوالى مرتين عن معدل نمو الناتج الذى سيبلغ فقط ٥٠ ٪ من معدل نمو التجارة . وقد لعبت عوامل كثيرة خلال العام ١٩٨٩ دورا مهما في تنشيط حركة التجارة الدولية . وذكر التقرير السنوى للجات ان الاختراعات التكنولوجية الحديثة وزيادة نصيب البضائع المصنعة في اجمالى التجارة الدولية

٥ - حركة التجارة والمبادلات الدولية :

شهد العام ١٩٨٩ الكثير من الاحتكاكات التجارية سواء بين الدول النامية والدول الصناعية او بين الدول الصناعية وبعضها البعض ، وتعدت نتيجة لهذه الاحتكاكات المفاوضات التجارية الدائرة في اطار جملة اوروباى وكذلك مفاوضات تجديد اتفاقية لومى التي تنظم التجارة بين اول المجموعة الاوروبية والدول النامية الفقيرة (٦٦ دولة) في افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي .

ونشب نزاع تجارى واسع النطاق بين الولايات المتحدة ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بسبب الحظر الاوروبى على دخول اللحوم الامريكية المحتوية على هرمونات النمو مما ادى الى اتخاذ اجراءات انتقامية على الجانبين . كما نشب نزاع اخر بين الولايات المتحدة واليابان بسبب القانون التجارى الامريكى المعروف باسم (سوبر - ٣٠١) والذي تفرض الولايات المتحدة

وعلى صعيد تحرير التجارة في دول العالم الثالث فقد لجأت كثير من الدول - خصوصاً تلك التي تنفذ برامج للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي - إلى تبني سياسات أكثر ليبرالية في مجالات الاستيراد وتحويل التجارة وأسعار الصرف وعلى سبيل المثال فإن المكسيك نجحت من خلال سياسات الإصلاح التجاري منذ العام ١٩٨٥ في تخفيض الحد الأقصى للتعريفات الجمركية من ١٠٠٪ إلى ٢٠٪ فقط، كما انخفض نتيجة لذلك متوسط الرسوم الجمركية من ٢٣٪ إلى ١٠٪ فقط. وفي كوريا الجنوبية يتم تخفيض متوسط التعريفات الجمركية على الواردات غير الزراعية تدريجياً، ومن المقرر أن يبلغ ذلك المتوسط ٦٪ في العام ١٩٩٣ أى أقل من متوسط التعريفات الجمركية لدى بعض الدول الصناعية الغربية.

ومع ذلك فإن الدول النامية التي تتخذ خطوات جديّة وأحياناً مؤلّة لتحرير تجارتها الخارجية تجد نفسها في مواجهة سياسات تجارية حمائية تمييزية وغير عادلة من جانب الدول الصناعية الغربية ومن أبرز السياسات الحمائية أو المنطوية على إجراءات حمائية ضد دول العالم الثالث تشجيع الدول النامية دائماً إلى السياسة الزراعية الأوروبية التي تقوم أساساً على دعم وحماية المزارعين الأوروبيين في مواجهة المنافسة الأجنبية وإيضاً اتفاقية المنسوجات بين الدول الصناعية التي تضع قيوداً كمية على صادرات المنسوجات من الدول النامية. وإضافة إلى ذلك هناك أيضاً ممارسات وإجراءات وقوانين تسهّل الدول الصناعية الغربية تسير في عكس اتجاه تحرير التجارة الدولية ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو القانون التجاري الأمريكي «سوبر-٢٠١» الذي فُرِغت الولايات المتحدة بمقتضاه إجراءات عقابية تجارياً ضد كل من البرازيل والهند.

جـ - تجديد معاهدة لومي:

من المقرر أن ينتهي أجل اتفاقية لومي الثالثة في فبراير ١٩٩٠، وقد بدأت المفاوضات بتجديد المعاهدة منذ أكتوبر من العام ٨٨. وكان من المفترض أن تختم هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية لومي الرابعة في ديسمبر ٨٩ لكن خلافاً بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و٦٦ دولة أفريقية وكاريبية وباسيفيكية أدى إلى تأجيل توقيع المعاهدة. وتطالب مجموعة الدول الـ ٦٦ النامية بالمصوّل على مساعدات تصل قيمتها إلى ١٧ بليون دولار في إطار الاتفاق المستهدف توقيعها في حين أن دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقترح فقط تقديم مساعدات تصل إلى حوالي ١٤ بليون دولار. وكانت قيمة

وزيادة عمليات الاندماج الصناعي بين الشركات عابرة الحدود القومية وزيادة الاستثمارات الخاصة كانت من بين أهم العوامل التي ساعدت على استمرار قوة نمو التجارة الدولية. ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحدها ارتفع الاستثمار المباشر بواسطة الرأسمالية. وخلال العام ١٩٨٩ زادت صادرات البضائع المصنعة بنسبة ١٠٥٪ بينما بلغ معدل الزيادة في صادرات السلع الزراعية ٤٪ فقط.

والى جانب هذه العوامل فإن سياسات تحرير رؤوس الأموال، والإصلاحات الاقتصادية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والصين، وسياسات تشجيع القطاع الخاص في الدول الرأسمالية والدول النامية وكرت جميعها مناخاً جيداً لاستمرار التوسع التجاري على المستوى العالمي بما يعني أن الاقتصاد العالمي يشهد في الوقت الحاضر فترة من نمو المبادرات التجارية ازدهى وأفضل كثيراً عما كان عليه الحال في أواخر الستينات وأوائل السبعينات.

وقد برز خلال العام الماضي الدور المهم الذي تلعبه تجارة الخدمات والمعاملات غير المنظورة، وفي مقدمتها السياحة على المستوى العالمي. وتتمو حالياً تجارة الخدمات بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو التجارة السلعية. وتشير التقديرات النهائية للتجارة غير المنظورة في العام ١٩٨٨ أن قيمة هذه التجارة بلغت ٥٦٠ بليون دولار. وفي العام نفسه بلغت قيمة الصادرات السلعية على المستوى العالمي ٢٨٨٠ بليون دولار.

وسجل تقرير الجات أن دول غرب المحيط الهادئ سجلت أسرع نسبة نمو تجاري على المستوى العالمي إذ حققت التجارة فيما بين هذه الدول نمواً بنسبة ٢٠٪ العام ١٩٨٨ تليها التجارة بين دول أمريكا الشمالية ودول غرب المحيط الهادئ التي زادت بنسبة ٢٠٪ في حين نمت التجارة عبر المحيط الهادئ بنسبة ١٥٪ فقط.

ب - تحرير التجارة:

كانت سياسات وإجراءات تحرير التجارة خصوصاً في دول العالم الثالث أحد الدوافع القوية لتنمية التجارة على المستوى العالمي. ولعبت تلك السياسات والإجراءات دوراً حيوياً بالتفاعل مع قوتين أخريين في توسيع نطاق التجارة الدولية خلال السنوات الأخيرة. وهاتان القوتان هما أولاً دين العالم الثالث التي كانت دافعا قوياً لزيادة وتشجيع الصادرات وثانياً طاقة الصناعة وسياسات التصنيع في الدول الصناعية الآسيوية الجديدة مثل كوريا الجنوبية.

المساعدات التي حصلت عليها الدول النامية في إطار اتفاقية لومى الثالثة فقد بلغت حوالى ٨,٢٥ بليون دولار . وهناك خلافات بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية نفسها حول رقم المساعدات المستهدف تقديمها الى الدول النامية وبينما تمنح فرنسا رقما للمساعدات يصل الى ١٢,٨ بليون وحدة نقدية اوروبية (١٤ بليون دولار) فلن بريطانيا وهولندا تطلبان بتخفيض المساعدات الى ١٠ بلايين وحدة نقدية (١١ بليون دولار) .

وإضافة الى الخلاف بين طرفي معاهدة لومى بشأن قيمة المساعدات فإن هناك خلافا آخر يتعلق بالنسبة المسموح بها من التصنيع المحلي لاعتبار المنتج وطنيا ومن ثم تمتعه بمزايا تجارية . ويطلب ممثلو الدول الـ ٦٦ النامية بتعديل النسبة المسموح بها من القيمة المضافة لاعتبار المنتج وطنيا الى ٣٠ ٪ فقط بدلا من ٦٠ ٪ في الاتفاق الثالث ، وخلافا لذلك اقترحت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية تخفيض النسبة الى ٤٥ ٪ فقط .

وتتضمن المقترحات الجديدة للاتفاق الرابع تعديل احكام صندوق حماية عائدات الصادرات (ستابيكس) بحيث لا تكون الدول النامية مضطرة الى اعادة دفع الاموال الممنوحة للصندوق والتي حصلت عليها في إطار تثبيت الاسعار وحماية العائدات .

د - النزاع التجارى بين الولايات المتحدة واليابان :

تصادم الخلاف التجارى بين الولايات المتحدة واليابان خلال العام ١٩٨٩ على الرغم من انخفاض الفائض التجارى لليابان في مواجهة الولايات المتحدة وقد عقدت خلال النصف الثانى من العام الحالى عدة جولات من المفاوضات التجارية بين الطرفين للتوصل الى حلول للمشاكل التي ثارت بينهما . وتطالب الولايات المتحدة :

(١) : تحرير وتسهيل عمليات بيع الاراضى للشركات الاجنبية الراغبة في الحصول على مواقع لاقامة منشآت في اليابان .

(٢) : تشجيع الاستهلاك بخلق فرص للاتفاق مثل تخفيض اسعار المساكن لان ارتفاع الاسعار لايشجع على الاتفاق . وتشير الولايات المتحدة في هذا الصدد الى انه من الضروري تخفيض معدل الادخار العائلى في اليابان الذى بلغ ١٥,١ ٪ من الدخل القابل للتصرف في العام ٨٧ بالمقارنة مع معدل بلغ ٦,٣ ٪ في الولايات المتحدة في العام نفسه .

(٣) : تحرير عمليات التوزيع ، حيث توجد دوائر

مغلقة بين قطاعى الانتاج والتوزيع المحلى في اليابان ومن ثم فإن شبكات التوزيع لاتقوم بقبول عرض منتجات اجنبية وذلك بسبب ارتباطها بتوزيع المنتج المحلى . (٤) : إلغاء المعاملة التمييزية ضد المشاريع الاجنبية خصوصا في قطاع المقاولات والانشاءات الذى تحتكره شركات يابانية كبيرة .

(٥) : تخفيض هامش الربح على المنتجات المحلية . وتقوم وجهة النظر الامريكية على اساس انه نتيجة لعمليات الاحتكار ودوائر التوزيع المغلقة فان المنتجين اليابانيين تمكنوا من المحافظة على اسعار مرتفعة محليا لمنتجاتهم ومن ثم على هامش ربح مرتفع يمكنهم من بيع بضائعهم بأسعار منخفضة في الخارج .

وقد تعهدت اليابان بالعمل على فتح اسواقها للمنتجات والشركات الاجنبية ومنحت امتيازات ضريبية للشركات اليابانية التي تستورد منتجات بسيطة او نهائية من الخارج او التي تتعاقد على تنفيذ أعمال بواسطة شركات اجنبية . غير ان الحكومة اليابانية لم تتوقف عن توجيه اتهامات الى الولايات المتحدة بانها تستهلك اكثر مما تنتج ولاتدخر بالقدر اللازم .

وتطالب المفاوضات اليابانيين اثناء جولة المفاوضات التجارية الاولى التي عقدت بين الطرفين الامريكى واليابانى في طوكيو في سبتمبر ٨٩ بأن يتم تعديل السياسة النقدية والمالية والاقتصادية لكى تولى مجموعة الشروط التالية التي يعتقد اليابانيون انها ضرورية للتوازن الاقتصادى الامريكى :

(١) : زيادة معدل الادخار القومى لتمويل الاستثمار .

(٢) : تشجيع الاستثمار الاجنبى المباشر في الولايات المتحدة ، بسبب عدم كفاية الاستثمار المحلى .

(٣) : ضرورة القضاء على النزعة قصيرة الاجل في ادارة الصناعة الامريكية ، التي تهدف الى تحقيق ارباح سريعة وزيادة عائدات الارباح الموزعة دون الاعتماد باعتبارات المستقبل .

(٤) : اعادة النظر في التشريعات الامريكية المعرقة للتصدير . وقد اثار اليابانيون بشكل خاص الى التشريعات الموجهة ضد الصادرات الى الدول الشيوعية .

(٥) : ضرورة ان تواصل الحكومة الامريكية تقديم مساعدات لبرامج الابحاث والتطوير التكنولوجى للصناعة والا يتم اقتطاع هذه المساعدات بحجة تخفيض العجز في الميزانية .

(٦) : ضرورة تحسين نظام التعليم الاساسى في الولايات المتحدة وتطوير التدريب مع ايجاد قناة موصلة بين دور الحكومة ودور المؤسسات الخاصة في مجالات التعليم والتدريب .

ثانيا : مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى

تلك القمة وفى إطار احتفالات فرنسا بالذكرى الـ ٢٠٠ للثورة الفرنسية اتصالات بين زعماء الدول السبع والثلاثين من قيادات دول العالم الثالث دعاهم الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران للمشاركة فى احتفالات الثورة الفرنسية . غير أن القمة رغم هذا الهش من زعماء دول العالم الثالث كانت أكثر اهتماما بقضايا المحافظة على البيئة وخفضت من اهتمامها بقضايا تخفيض اعباء الدين أو تقديم المزيد من المساعدات المالية الى دول العالم الثالث .

وقد اتفقت الدول السبع على خطورة استمرار العجز المالى المرتفع ودعت الى ضرورة تخفيض عجز الميزانيات الحكومية فى كل من الولايات المتحدة وكندا وإيطاليا . وتمثل الدين الحكومى فى الدول الثلاث مشكلة حقيقية للنظام النقدى الدولى ككل نظرا للدور الذى تلعبه تلك الدول فى التجارة الدولية على الصعيدين السلمى والنقدى . وترتفع نسبة الدين الصائى للحكومة المركزية الى ٢٨ ٪ من اجمالى الناتج القومى للولايات المتحدة والى ٢٩ ٪ فى كندا والى ٨١ ٪ فى إيطاليا وذلك بالمقارنة مع نسبة ٨ ٪ لليابان و ١٢ ٪ لبريطانيا و ١٤ ٪ لفرنسا و ٢١ ٪ لالمانيا الغربية .

وتبنت القمة سياسات النمو غير التضخمى لمواجهة خطر الانكماش والحيولة دون تسارع معدلات التضخم وخروجه من نطاق السيطرة . ويعنى هذا الاتفاق ضمنا على تلييد سياسة الولايات المتحدة فى ابطاء النمو . ودعت الدول السبع الى تشجيع الطلب المحلى فى كل من اليابان والمانيا الغربية وأن تساهم الدولتان بمجهود اكبر فى تنشيط الطلب العالمى وتشجيع النمو فى بقية انحاء العالم .

وتعهد زعماء الدول السبع استمرار وتعزيز سبل التنسيق الاقتصادى وعلى وجه الخصوص تنسيق السياسات المالية والنقدية لضمان أكبر قدر ممكن من الاستقرار فى أداء النظام الاقتصادى العالمى . ورغم أن القمة لم تصدر صيغة معينة بخصوص توفير الاستقرار لاسعار صرف الدولار الأمريكى فإن وزراء المالية

شهدت مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى عددا من التطورات المهمة والمتنوعة على مدار عام ١٩٨٩ تصدرت مشكلات تجارة المخدرات والدين واختلال التجارة وعدم الاستقرار النقدى والتضخم وتحديات التحول فى دول أوروبا الشرقية والمحافظة على البيئة جدول أعمال مكونات النظام الاقتصادى الدولى خلال ذلك العام . شهدت مؤسسات الدول الصناعية الغربية فى نهاية الامر جدول اولويات معالجة كل مشكلة من هذه المشكلات . وقشلت دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية فى دفع حركة النظام الاقتصادى الدولى الى الاستجابة للمطالب الملحة والاولويات التى ترتبط بمصالحها هى - وكانت قمة الدول الصناعية السبع الرئيسية فى باريس مناسبة لتأكيد هذا الفشل حيث عززت الدول الثمانية عن الحصول على تعهد من الدول الصناعية بعقد مؤتمر دولى للدول الدائنة والمدينة . وتلقى الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ردا صامتا على رسالته التى وجهها الى القمة الصناعية طالبا فيها الانضمام الى مؤسسات النظام الاقتصادى الدولى والمساهمة مع الدول الصناعية الغربية فى إيجاد حلول للمشكلات العالمية .

وفىما يلى أهم التطورات التى طرأت على حركة مكونات النظام الاقتصادى العالمى خلال العام ١٩٨٩ :

١ - قمة الدول الصناعية السبع الرئيسية فى باريس :

انطلقت القمة الـ ١٥ للدول الصناعية الغربية السبع الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وكندا) فى باريس خلال الفترة من ١٤ الى ١٦ يوليو . وجررت على هامش

ورؤساء البنوك المركزية في الدول السبع أعلنوا أن هناك اتفاقا كاملا في هذا الصدد ، ويظهر هذا واضحا بعد اسابيع قليلة عندما شهدت أسواق العملات العالمية حملة تدخل منسقة من جانب البنوك المركزية في الدول السبع لتخفيض قيمة الدولار التي كانت قد ارتفعت الى معدلات غير مقبولة من جانب السلطات النقدية .

وتعهدت الدول الصناعية السبع الرئيسية بمحاربة نزعة الحماية التجارية والتصدى للسياسات التي تهدف الى تضيق الأسواق المحلية في مواجهة بضائع الدول الأخرى . وطلبت الولايات المتحدة من اليابان تحرير أسواقها المحلية وعدم التمييز ضد البضائع المستوردة من الخارج . وأيدت اليابان والولايات المتحدة مخاوف مشتركة من أن تحول أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية الى سوق واحدة مغلقة في العام ١٩٩٣ . وكانت العلاقات التجارية بين الدول السبع الصناعية الرئيسية قد توترت بشدة على مدار العام الماضي الى درجة اتخاذ إجراءات انتقامية متبادلة بين كل من السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة بسبب حظر استيراد اللحوم الأمريكية المحتوية على هرمونات النمو من جانب السوق . كما فرضت الولايات المتحدة إجراءات انتقامية ضد اليابان بسبب ما سمعت بسياسة الأغراق التي تتبعها الشركات اليابانية في أسواق المنتجات الإلكترونية والرقائق وأشباه الموصلات .

وانتقلت قمة الدول الصناعية على دعوة البنوك التجارية في العالم الى تحمل جزء من التضخميات المطلوبة لحل أزمة ديون دول العالم الثالث . وأكدت على أهمية انجاح خطة وزير الخزانة الأمريكي نيكولاس برادى (مارس ١٩٨٩) من أجل تخفيض ديون المكسيك وهي الخطة التي دهمتها الولايات المتحدة . وطلبت القمة الصناعية الغربية البنوك التي حققت أرباحا كثيرة من عمليات اقراض الدول النامية في السبعينات بأن تسلك طرقا واقعية وبنامة في مفاوضاتها مع الدول المدينة وأن تتضمن اتفاقيات التمويل الجديدة العناصر الثلاثة الرئيسية لخطة برادى وهي تخفيض قيمة الدين الأصلي وتانيا تخفيض معدلات خدمة الدين القائمة وأخيرا تقديم أموال جديدة من أجل التنمية .

وتجاهلت القمة الصناعية الطلب الذي تقدمت به كل من مصر والسنغال والهند وفنزويلا لعقد اجتماعات دورية بين الشمال والجنوب ، وكان هناك قدر واضح من الانقسام بين الدول السبع حول كيفية التعامل مع دول العالم الثالث وكان طرقا الانقسام فرانسوا ميتران الذي قدم رؤية فرنسية تؤيد عقد قمة للدول الدائنة والدول المدينة والاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الشمال والجنوب تكون بمثابة اطار أكثر فعالية للحوار . وبين الطرفين وعلى النقيض من ميتران وقت رئاسة وزراء

بريطانيا مارجريت ثاتشر التي وصلت طلب عقد الاجتماعات الدولية بين الشمال والجنوب بأنه « مصيدة » تحاول الدول النامية إيقاع الدول الصناعية فيها وأن الأخيرة يجب ألا تنساق الى الفخ بنفسها . كذلك تجاهلت القمة الرسالة المقترحة التي وجهها الزعيم الأفريقي والرئيس السابق لجنابا جوليوس نيريري والتي طالب فيها الدول السبع الصناعية أن « تنهى الظاهرة الأخلاقية المتمثلة في قيام الدولة الفقيرة بدفع فوائد لديونها تفوق قيمة ما حصلت عليه بالفعل من مساعدات واستثمارات » .

واتفق زعماء الدول الصناعية السبع على ضرورة تقديم مساعدات لدعم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في دول أوروبا الشرقية . وتم الاتفاق على تكليف سكرتارية المجموعة الاقتصادية الأوروبية (اللجنة الأوروبية) بالقيام بأعمال تنسيق هذه المساعدات من الولايات المتحدة والدول الأوروبية غير الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية مثل سويسرا أو السويد إضافة الى المساعدات من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية نفسها . وتم اعلان برنامج لتقديم مساعدات غذائية عاجلة الى كل من بولندا والمجر . كذلك تمت الموافقة على إعادة جدولة ديون بولندا التي تبلغ ٣٩ بليون دولار ، وكانت الحكومة البولندية قد تقدمت بطلب للحصول على مساعدات بقيمة ٢ بليون دولار غير أن بيان القمة اشار الى أن الدول الصناعية الغربية لا تستطيع أن تقدم « لن والسولي » وأن البولنديين يجب عليهم أيضا أن يشاركوا في تحمل أعباء الإصلاح الاقتصادي .

وعلى صعيد العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تجاهلت القمة الصناعية رسالة جوربا تشوف وكلفت الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بالرد شخصيا على الرسالة . وفي الرئيس الأمريكي جورج بوش أن تكون الدول السبع قد ناقشت إمكانية دعوة جوربا تشوف للمشاركة في قمة الدول السبع وقال أن على الاتحاد السوفيتي أن ينجز الكثير قبل طرح مثل هذه الفكرة للمناقشة . وكانت رسالة جورباتشوف الى قمة الدول السبع قد تضمنت أن البريسترويك تعنى بالنسبة للاتحاد السوفيتي « مساهمة كاملة وشاملة في النظام الاقتصادي العالمي » وقال أن بقية دول العالم ستربح أيضا من الانفتاح على السوق السوفيتية . وطرحت الرسالة استعداد الاتحاد السوفيتي لمناقشة عدد من الموضوعات مع الدول الصناعية الغربية تتضمن :

- تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي .
- البحث عن أفضل الطرق لمساعدة الدول المدينة .
- دراسة كيفية تنظيم المعاملات التجارية في العالم على

ضوء الاتجاه الى بناء تكتلات تجارية في أمريكا الشمالية وأوروبا واسيا .

وقد اهتم زعماء الدول السبع بالأوضاع في كل من بولندا والمجر وأكثر مما اهتموا بالاتحاد السوفيتي وإن كان الموقف النهائي لمجموعة الدول السبع هو ضرورة تقديم الدعم المالي اللازم لمساندة الإصلاحات الجارية في دول أوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتي .

وكانت موضوعات المحافظة على البيئة والجو من التلوث أهم الموضوعات التي يحثها القمة إلى ١٥ للدول الصناعية السبع في باريس . واحتلت قرارات القمة بشأن هذه الموضوعات نحو ثلث البيان الختامي الذي احتوى على ٢٢ صفحة . وأبدى الزعماء الغربيون قلقا على تدهور الغلاف الجوي وطبقه الأوزون بسبب الأفرات في استخدام مصادر الطاقة الحفلة والسائلة التي تحتوي على نسبة عالية من الكربون وكذلك بسبب عمليات القضاء على الغابات الاستوائية وتدميرها مما يحرم البيئة واحدا من أهم عناصر توازنها فيما يتعلق بامتصاص ثاني أكسيد الكربون وتوليد الأوكسجين . واتفق الزعماء الغربيون على مجموعة من المعايير على الصعيدين المحلي والعالمي للمحافظة على البيئة والغلاف الجوي من التلوث تتضمن اتباع سياسات طائفة انظف من خلال سن تشريعات ضريبية لمصلحة استهلاك البنزين الخالي من الرصاص والحد من إنتاج الغازات الصناعية الملوثة للبيئة تمهيدا لتحريرها تماما ووضع مواصفات قياسية جديدة لصناعات السيارات وأجهزة التبريد وصناعات توليد الطاقة وغيرها لضمان المحافظة على البيئة .

وتضمنت قرارات القمة كذلك تقديم مساعدات ميسرة أو منح لا تسترد إلى الدول النامية الفقيرة التي يتسبب فقر سكانها في تقطيع أشجار الغابات إعمال نظافة البيئة . وحثت القمة البنوك ومؤسسات التمويل الدولية على مقايضة جزء من ديون الدول النامية بمنح بالعملة المحلية تخصص لعمليات المحافظة على البيئة ومكافحة التصحر .

ورأت قمة الدول الصناعية الغربية أن أفضل طريق لمواجهة مشكلة انتشار المخدرات على المستوى العالمي هو ملاحقة أموال تجارة المخدرات التي يتم تمريرها بطرق مختلفة من خلال قنوات النظام المصرفي العالمي . واتفق زعماء الدول السبع على أن مواجهة وملاحقة أموال تجارة المخدرات ينبغي أن يتم من خلال التعاون المشترك وتبادل المعلومات بين كل دول العالم . وتضمنت مناقشات القمة الصناعية إلى ١٥ في باريس مناقشة عدد من القضايا الدولية الأخرى مثل حقوق الإنسان وأمن الطائرات ومكافحة الإرهاب

والأوضاع في الصين الشعبية بعد أحداث بكين التي وقعت قبل شهر تقريبا من انعقاد القمة وتضمن البيان الختامي إشارة إلى عدد من التوصيات في هذه المجالات كان من أبرزها استبعاد اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الصين بناء على طلب اليابان التي عارضت بشدة توسيع نطاق العقوبات الاقتصادية ضد الصين بدعوى أن ذلك من شأنه أن يزيد الأمور تعقيدا ويعرض النظام العالمي لخطر عدم الاستقرار بسبب الوزن الاقتصادي والاستراتيجي والعسكري للصين في جنوب شرق آسيا .

٢ - القمة الأوروبية في مدريد :

ركزت قمة مدريد على التمهيد لأعداد أطار جديد للتنسيق الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء تمهيدا لازالة الحدود الاقتصادية فيما بينهما في نهاية العام ١٩٩٢ . وتم خلال القمة التي ضمت زعماء الدول إلى ١٢ الأعضاء في السوق في يونيو عام ١٩٨٩ الاتفاق على أسس ومبادئ الاتحاد النقدي الأوروبي SME وقرار الجدول الزمني الذي أعده وزراء مالية دول السوق في ١٠ يونيو لتنفيذ هذا الاتحاد وذلك على أساس تقرير لجنة ديلاور - نسبة إلى جاك ديلاور رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ورئيس لجنة التقرير التي ضمت ١٧ عضوا من بينهم محافظو البنوك المركزية في الدول الأعضاء في المجموعة - الذي حدد معالم ثلاث مراحل رئيسية لتحقيق الاتحاد النقدي الأوروبي .

وقد انتهت لجنة ديلاور من مناقشة مشروع الخطة ووافقت عليها نهائيا في أبريل من العام ١٩٨٩ ثم رفعها إلى وزراء مالية دول المجموعة لإقرارها قبل التصديق عليها نهائيا من قبل قمة زعماء دول المجموعة في مدريد . وعلى الرغم من الموافقة الجماعية على خطة ديلاور فقد كان واضحا منذ البداية أن هناك ثلاثة مرافق رئيسية بين الدول الأعضاء : فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ، تؤيد الدول الثلاث الأسراع بتنفيذ اتفاق الاتحاد النقدي الأوروبي مع استكمال إجراءات التنسيق الضرورية ، أما ألمانيا الغربية وهولندا والدانمرك ولوكسمبورج ، تعارض العجلة في تنفيذ الاتفاق وترى أن خلق بنك مركزي أوروبي وعملية أوروبية واحدة يجب أن يكونا هدفا نهائيا بعيد المدى يتحقق من خلال عمليات متدرجة للتنسيق الاقتصادي والضريبي والنقدي . وأخيرا بريطانيا التي كانت تعارض من حيث

الاساس انشاء سلطة نقدية فيدرالية في اوروبا وتجريد البلدان الاعضاء من عملاتها لصالح خلق عملة اوروبية واحدة . واعلنت مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا معارضتها الشديدة لتقرير ديولور عقب اعلانه في ابريل ١٩٨٩ لكنها سرعان ما اسقطت اعتراضاته واحلت محلها مجموعة من التفتحات خلال اجتماع القمة الاوروبية في مدريد .

وطبقا للاتفاق الجماعي بين دول المجموعة الاقتصادية اوروبية فإنه يتحتم بحلول اول يوليو من العام ١٩٩٠ ازالة كل القيود المتبقية على حركة رؤوس الاموال بين الدول الثماني الاغنى الاعضاء في المجموعة وهي المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا والدانمرك ولوكسمبورج . وفي الوقت الحالي تتمتع اسواق هذه الدول فيما عدا ايطاليا وفرنسا بحرية انتقال رؤوس الاموال ومن ثم فان السوق لن تجد صعوبة في تطبيق المعايير الضرورية للوصول الى بداية المرحلة الاولى من الاتحاد النقدي قبل حلول الاول من يوليو ١٩٩٠ .

وفي اطار الاستعداد للمرحلة الاولى من الاتحاد النقدي تقرير أيضا الاتفاق على توسيع دور لجنة محافظي البنوك المركزية للدول الاعضاء وان تلعب هذه اللجنة دورا اكبر في تنسيق السياسات النقدية وزيادة اجراءات التنسيق الاقتصادي في المسائل الضريبية والمالية وان تبدأ الدول الاعضاء من الآن في وضع تصوراتها لتطوير قواعد وهيكل التعاون الاقتصادي في اطار السوق الأوروبية الموحدة على ان تتم مناقشة هذه التصورات في مؤتمر لحكومات الدول الاعضاء يعقد في العام ١٩٩٠ ويخصص لمراجعة قواعد اتفاق اقامة السوق الأوروبية الموحدة الذي كان قد تم اقراره في العام ١٩٧٤ .

وطبقا للخطوة التي اقترتها قمة الدول الـ ١٢ الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية فإن المرحلة الاولى من الاتحاد النقدي الأوروبي ستتضمن بالضرورة أن تصبح كل الدول الاعضاء ذات عضوية كاملة في النظام النقدي الأوروبي أي ان بريطانيا التي لا تتمتع بعضوية كاملة حاليا في النظام وتعارض الانضمام اليه بالكامل ستكون ملزمة بالانضمام في موعد لا يتجاوز اول يناير ١٩٩٠ بما انها قد وقعت فعليا على اتفاق مدريد الذي رسم المرحلة الاولى من الاتحاد النقدي الأوروبي .

وستقرر حكومات الدول الاعضاء في مؤتمر يعقد لمراجعة معاهدة انشاء السوق وتطوير قواعد التعاون الاقتصادي في اطار السوق الأوروبية الموحدة ما اذا كانت ستضي الى المرحلتين الثانية والثالثة من خطة ديولور ام لا . وهناك عدد من الاقتراحات

والسيناريوهات البديلة فيما يتعلق بمستقبل مشروع الاتحاد النقدي . السيناريو الاول هو الموافقة بالاجماع على تنفيذ خطة ديولور ومن ثم فتح الطريق الى المرحلتين الثانية والثالثة . والسيناريو الثاني هو تنفيذ خطة ديولور بواسطة بعض وليس كل الدول الاعضاء نتيجة لعدم الاتفاق بالاجماع . وفي هذه الحالة من المرجح ان تتقدم فرنسا وايطاليا واسبانيا هذا « البعض » في اتجاه الوحدة النقدية والسيناريو الثالث هو تأجيل موضوع الاتحاد النقدي الأوروبي حتى تتضخ الظروف الملائمة له وسيكون ذلك انتصارا لبريطانيا على وجه الخصوص التي حاولت منذ البداية عرقلة مشروع الاتحاد النقدي الأوروبي . وفي حال عدم الاتفاق فإن المانيا الغربية وهولندا والدانمرك ولوكسمبورج ستكون الوزن المرجح لسار الاتحاد النقدي الذي يمكن ان يصب في اتجاه السيناريو الثاني ومعنى ذلك توجيه ضربة قوية الى بريطانيا اذا قررت هذه الدول الانضمام الى المعسكر الفرنسي الايطالي الاسباني أو على العكس من ذلك توجيه ضربة الى المشروع نفسه بالتحالف مع الموقف البريطاني .

وكانت العلاقات مع دول اوروبا الشرقية والموقف من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية هناك واحدة من أهم المسائل التي سيطرت على نشاط ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال العام ١٩٨٩ . وزادت أهمية تلك المسألة بعد تكليف المجموعة بتنسيق أعمال المساعدات الاقتصادية الى دول اوروبا الشرقية من جانب مجموعة الدول السبع الصناعية الرئيسية خلال قمة الأخيرة في باريس . ثم كان افتتاح المانيا الشرقية على المانيا الغربية حدثا تاريخيا وضع مسألة الوحدة الألمانية على موائد النقاش بجدية للمرة الاولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ومن حيث المبدأ تؤيد دول المجموعة الأوروبية دعم ومساندة الاصلاحات في الاتحاد السوفييتي واوروبا الشرقية . وفي اطار هذا التأييد تعهدت بتقديم مساعدات عاجلة في اطار الدور الغربي العام ولم تقم الدول الاعضاء في المجموعة بتبني مبادرة خاصة لتقديم مساعدات حيوية الى دول اوروبا الشرقية على اعتبار ان العلاقات بين الغرب والشرق لا تتقرر داخل مجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإنما داخل مجموعة الدول السبع الصناعية الغربية الرئيسية .

غير أن التحولات السريعة في كل من بولندا والمجرم الاعلان الدرامي عن فتح الحدود بين المانيا الشرقية و المانيا الغربية جعلت المسؤولين في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية يتخوفون من الموقف الألماني الغربي الذي نظر اليه باعتباره متحمسا أكثر مما ينبغي

لناقشة مسألة الوحدة الألمانية . وخلال القمة الألمانية الفرنسية في شهر أكتوبر ١٩٨٩ أكد المستشار الألماني هيلموت كول أن بلاده لن تتصرف منفردة في مسألة الوحدة وأن أي عمل من هذا القبيل يجب أن يتم في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ومع ذلك فإنه أكد في الوقت نفسه أن ألمانيا أمة واحدة وأنها يجب أن تتوحد في ظل ظروف ملائمة وأيدى استعداد بلاده لتقديم المزيد من المساعدات إلى ألمانيا الشرقية من أجل تشجيع السكان على البقاء هناك .

منطقة التجارة الحرة الألمانية : تمتعت ألمانيا الشرقية بعلاقات تجارية خاصة مع ألمانيا الغربية طبقا لمعاهدة روما التي تأسست عليها السوق الأوروبية المشتركة . وتشكل كل من ألمانيا الشرقية والغربية منطقة تجارة حرة غير مغلقة إذ تم تبادل البضائع على الجانبين بدون رسوم جمركية تقريبا ، مع عدم وجود قيود كمية (حصص) أو إدارية إلا في حدود ضيقة جدا تتعلق أساسا بالمنتجات العسكرية وذات الطابع الاستراتيجي .

ويخشى المسؤولون في ألمانيا الشرقية أن يؤدي توحيد أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العام ١٩٩٢ إلى انتهاء الوضع المتميز الذي تحظى به بلادهم في معاملاتها مع ألمانيا الغربية ، ومن ثم الوضع المتميز - بصورة غير مباشرة - في المعاملات مع بقية دول المجموعة التي تنساب إليها البضائع ، والمنتجات الألمانية الشرقية عبر أراضي ألمانيا الغربية .

ويطلق المسؤولون في اللجنة التنفيذية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في بروكسل على ألمانيا الشرقية وصف « العضو السرى » في المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وطبقا للأحصاءات الألمانية الغربية فإن إجمالي التجارة المتبادلة بين الدولتين الألمانيتين في العام ١٩٨٨ بلغ ١٤ بليون مارك ألماني (أي ما يعادل) نحو ٧,٤ بليون دولار أمريكي . وسجلت ألمانيا الغربية في ذلك العام فائضا تجاريا مع معاملاتها مع ألمانيا الشرقية بلغت قيمته ٤٠٠ مليون مارك (أي ما يقرب من ٢١٠ ملايين دولار أمريكي) وكانت قيمة الصادرات الألمانية الغربية ٧,٢ بليون مارك في مقابل ٦,٨ بليون مارك وازدادت من ألمانيا الغربية وفي مواجهة محاولات التقارب بين دولتي ألمانيا بدأ شركاء ألمانيا الغربية داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إثارة تساؤلات حول مستقبل تدفق البضائع عبر « منطقة التجارة الحرة الألمانية » إلى السوق الأوروبية الموحدة . وطالبت بريطانيا بوضع مجموعة من القواعد والإجراءات للحيولة دون أن تصبح العلاقة الخاصة بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية منفذا لبضائع الكتلة الشرقية ليس إلى ألمانيا الغربية وحدها وإنما إلى بقية أسواق

المجموعة بعد اكتمال إجراءات توحيد الأسواق في نهاية العام ١٩٩٢ . ويرد المسؤولون الألمان الغربيون عادة بأن العلاقة الخاصة مع ألمانيا الشرقية موجودة على أساس معاهدة روما ، وأن هذه العلاقة الخاصة ينبغي أن تستمر على أساس تلك المعاهدة مهما كانت التطورات في العلاقات بين دول المجموعة الأوروبية .

٣ - البنك الدولي وصندوق النقد :

سيطرت الموضوعات المتعلقة بخطة تخفيض الدين التي اقترحها وزير الخزانة الأمريكي نيكولاس برادي في مارس ١٩٨٩ وسياسات إصلاح الخلل في هيكل التجارة الدولية والعجز في ميزانيات عدد من الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على أعمال وأنشطة كل من البنك الدولي وصندوق النقد على مدار العام . وفي دورة الربيع التي عقدها صندوق النقد أو في المؤتمر السنوي لكل من البنك والصندوق في واشنطن - إبريل وسبتمبر على التوالي - فإن وزراء المالية ومسؤولي السلطات النقدية في العالم كرسوا جهودهم الرئيسية من أجل التصدي لهذه القضايا والموضوعات المتعلقة بها . غير أن التطور المهم فيما بين دورة الربيع والمؤتمر السنوي في الخريف كان الانتقال من مجرد محاولة الاتفاق على صياغات إلى اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ تلك الصياغات .

خطة برادي : برزت خلال دورة الربيع لصندوق النقد الدولي خلافات فيما بين الدول الصناعية بشأن تأييد الخطة كما أبدت الدول النامية المعنية بمسألة تخفيض الدين بعض التحفظات عليها . وكان موقف فرنسا يمثل الاتجاه الراديكالي بين الدول الصناعية الغربية ، وكانت التهمة الرئيسية التي وجهتها فرنسا إلى الخطة هي « عدم الكفاية » . وفي المقابل كتلت الولايات المتحدة التي دافعت عن الخطة بوصفها الطريق العملي الوحيد لتخفيف عبء الدول النامية في الوقت الحاضر . أما الدول النامية فقد أظهرت موقفا متماسكا حول تأييد الخطة وإن كانت قد طالبت في الوقت نفسه بتخصيص قدر أكبر من الموارد يسمح بتخفيض حقيقي لديونها . ويركز بيان مجموعة الـ ٢٤ التي تمثل الدول النامية في صندوق النقد الدولي والمتفرعة من مجموعة الـ ٧٧ في إبريل ٨٩ على مطالبة الدول الصناعية الغربية بتقديم المزيد من المعونات اللازمة للتمتية ، واعتبرت الدول النامية أن خطة برادي هي « مبادرة مهمة » لأنها تأخذ للمرة الأولى بمبدأ تخفيض الدين وذلك على خلاف النهج السابق والذي كان يقوم

وأثار اقتراح ميشيل كامديسو رد فعل مضاد لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكتف فقط بمعارضة مضاعفة الحصص - وبمقدور الولايات المتحدة وحدها تجسيد الاقتراح لانها تملك عمليا حق الفيتو على قرارات مجلس الادارة بقوتها التصويتية التي تعادل حوالي ٢٠ ٪ من القوة التصويتية في الصندوق - وانما اثارت اقتراحا مضادا يدعو الى ضرورة اعادة النظر في دور الصندوق مفضلة أن يعود الى ممارسة دوره التقليدي كممول مؤقت للتغيرات الطارئة في موازين المدفوعات وابعاده عن مجالات رسم سياسات النمو واعادة التكيف والتوازن الاقتصادي التي من المفترض أن تكون الوظيفة الرئيسية للبنك الدولي .

وأدى الاقتراح الأمريكي ومطالبة اليابان بتعديل قوتها التصويتية لتحلل المركز الثاني في الصندوق محل بريطانيا فضلا عن معارضة كل من بريطانيا والسعودية الى تعطيل الاتفاق على زيادة موارد صندوق النقد الدولي ومن ثم الى تخفيض نسبة زيادة الموارد المستهدفة من ١٠٠ ٪ الى ما يتراوح بين ٥٠ الى ٦٥ ٪ فقط وذلك على أمل أن تخفف الدول المعارضة من تشدها في مواجهة زيادة موارد الصندوق .

وفي الوقت نفسه أعلن كل من البنك الدولي وصندوق النقد برنامجا طموحا للمساهمة في تخفيض ديون الدول النامية بقيمة ١٠ ملايين دولار لكل منها على مدار ثلاث سنوات يتضمن تقديم ضمانات للبنوك التجارية لحثها على المشاركة في تخفيض ديون الدول النامية مع تقديم موارد اضافية الى هذه الدول ، غير أن تنفيذ مثل هذا البرنامج يتوقف على قدرة كل من المؤسستين على زيادة مواردهما ، وبينما أعلن البنك الدولي أنه سيلجأ الى السوق المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم باصدار سندات تكتتب فيها المؤسسات المصرفية الدولية فإن صندوق النقد سيظل في انتظار موافقة الدول الاعضاء على اقتراح زيادة الموارد .

٤ - منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) :

لعبت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) دورا مهما في توفير قدر كبير من الاستقرار في سوق الطاقة العالمي من خلال زيادة امداداتها لتعويض النقص في

على مجرد ترحيل المشكلة الى الامام بواسطة اعادة الجدولة . ودعت مجموعة الـ ٢٤ كذلك كلا من صندوق النقد والبنك الدولي الى تقديم مزيد من الموارد الاضافية لمساعدات التنمية وعملية تخفيض الديون .

واسفرت دورة الربيع عن اتفاق عام على دعم خطة برادى لكن الفترة من أبريل الى سبتمبر شهدت عددا من التطورات المهمة التي تراكمت مع عملية تنفيذ خطة برادى على حالة ديون المكسيك ، إذ تبين من خلال التطبيق العملي أن هناك بعض الثغرات التي يجب التحرك لحلها والا تسربت من خلالها معظم فوائد الخطة التي تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية هي تخفيض الديون الاصلية وتخفيض أسعار الفائدة المستحقة عليها وتقديم اموال جديدة من أجل التنمية .

وكان من أبرز الثغرات التي تم اكتشافها أن كلا من صندوق النقد والبنك الدولي لا يمتلكان الموارد المالية الكافية للالتزام بهذه العناصر الثلاثة وأن البنوك التجارية الدائنة مترددة في الالتزام بالخطة لعدم وجود ضمانات دوائية لاستمرارها كعملية متصلة وأخيرا أن بعض الدول الدائنة ذاتها مثل بريطانيا غير متحمسة كثيرا لتنفيذ الخطة .

وعندما انعقد المؤتمر السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد في واشنطن في سبتمبر ٨٩ دعا ميشيل كامديسو مدير عام صندوق النقد الدولي الى مضاعفة موارد الصندوق الى ١٨٠ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (٢٤٠ بليون دولار) بدلا من ٩٠ بليون وحدة حقوق سحب خاصة في الوقت الحاضر وذلك حتى يصبح الصندوق قادرا على مواجهة اعباء التمويل الاضفائية في التسعينات .

واحتلت قضية مضاعفة حصص التمويل لدى صندوق النقد الدولي الحيز الأكبر من مناقشات المؤتمر السنوي والفترة اللاحقة إذ لم يتسن للدول الاعضاء حسم القضية خلال مناقشات المؤتمر السنوي نفسه و طبقا لتقديرات مجلس ادارة الصندوق الذي يضم ٢٢ عضوا فان المناقشات حول مضاعفة الحصص اظهرت أن هناك ١٥ دولة تؤيد الاقتراح مقابل ٣ دول ضده و٤ دول مع زيادة بنسبة كبيرة في الموارد وليس مضاعفتها . وتتصدر فرنسا الدول المؤيدة للاقتراح بمضاعفة الحصص في حين تعارض الاقتراح كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية .

ويريد صندوق النقد مضاعفة امكانياته التمويلية في الوقت الحاضر ليتمكن من انشاء صندوق لضمان عمليات تخفيض الديون وتخصيص نسبة ٣٠ ٪ من القروض الجديدة لتخفيض قيمة الديون السابقة وتقديم تسهيلات اضافية الى الدول المدينة لمساعدتها على تنفيذ برامج التنمية .

السابق . وعلى أساس هذه التقديرات أيضا فإن متوسط الطلب على نفط أوبيك يصل الى ما يقرب من ٢٠,٩ مليون برميل يوميا بنسبة ٤٠,٢ ٪ من اجمالي الطلب العالمي على النفط - باستثناء الدول الشيوعية - بالمقارنة مع ١٩,٦ مليون برميل يوميا في العام ١٩٨٨ .

وفد اتجهت أسعار النفط الى الارتفاع في العام ١٩٨٩ مقارنة بما كانت عليه في العام السابق ، وبلغ متوسط أسعار نفوط أوبيك خلال الربع الاول من العام ١٥,٥ دولار للبرميل مقابل ١٢,٧ دولار للبرميل في المتوسط خلال العام السابق . وخلال الربع الثاني من العام وبسبب مجموعة من الحوادث التي أدت الى تخفيض الانتاج في كل من بريطانيا والولايات المتحدة بنحو مليون برميل يوميا قفزت أسعار النفط الخام الى أعلى مستوى منذ عامين فقفز سعر خام القياس الأمريكي « ويست تكساس انترميديت » الى ٢٥ دولار للبرميل وارتفع سعر مزيج برنت المستخرج من حقول بحر الشمال الى ٢١,٥ دولار للبرميل وبلغ متوسط أسعار نفوط أوبيك ١٧,١ دولار للبرميل أي بزيادة نسبتها ٢٤ ٪ بالمقارنة مع العام ١٩٨٨ .

وفي الربع الثالث أخذت أسعار النفط في الانخفاض لتعكس الزيادة المطردة في المعروض العالمي . وكانت دول أوبيك هي المسؤول الاول من الفائض في العرض الذي أدى الى انحدار الأسعار عن المستويات المرتفعة التي كانت قد وصلت اليها خلال شهري أبريل ومايو . وترجع متوسط أسعار نفوط أوبيك خلال الربع الثالث من العام الى ١٦,١ دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض تصل الى ٥,٨ ٪ عما كانت عليه في الربع الثاني . وترافق ذلك الانخفاض في الأسعار مع رفع الحد الاقصى للانتاج في أوبيك الى ١٨,٥ مليون برميل يوميا بزيادة مليون برميل عما كان عليه خلال النصف الاول من العام . غير أن السبب الحقيقي لانخفاض الأسعار لم يكن هو زيادة حصص الانتاج الرسمية لدول أوبيك وإنما كان تجاوز هذه الحصص من جانب بعض الدول الاعضاء وعلى وجه الخصوص الكويت والامارات اللتان رفضتا الحصصتين المقررتين لهما وأعلنتا انهما ستنتجان طبقا لقواعد طوعية بما يكفل لكل منهما حصة عادلة في السوق العالمي . وكان قد تم تحديد حصة الكويت بحوالي ١,١ مليون برميل يوميا وحصة الامارات بأقل من مليون برميل لكنهما أنتجتا فعليا كمية تزيد من الحصة الرسمية لكل منهما بما يتراوح بين ٥٠ الى ٦٠ ٪ . وبما كانت مشكلة مساواة حصة العراق النفطية بحصة ايران هي مشكلة أوبيك الشائكة في العام ١٩٨٨ فإن مشكلة نصيب كل من الكويت والامارات كانت أبرز مظاهر انقسام أوبيك في العام ١٩٨٩ .

انتاج الدول الصناعية الغربية الذي ترافق مع زيادة ملموسة في الاستهلاك خصوصا خلال الربيعين الثاني والثالث من العام ١٩٨٩ . ونتيجة للدور الذي لعبته أوبيك فإن نصيبها من اجمالي الامدادات العالمية للنفط ارتفع الى ٣٦,٤ ٪ من اجمالي الانتاج العالمي - بما في ذلك انتاج الدول الاشتراكية - خلال الربع الثاني من العام مقارنة بنسبة بلغت ٣٤,٢ ٪ في العام ١٩٨٨ و٢٣ فقط في العام ١٩٨٧ بالمقارنة مع ٥٠ ٪ في العام ١٩٧١ . وكانت الزيادة في نصيب أوبيك من اجمالي الانتاج العالمي انعكاسا لمجموعة من التغيرات على صعيد ظروف العرض والطلب ونتيجة لحدوث تحولات ملموسة في السياسات النفطية لدول أوبيك اضافة الى حدوث تحولات في السياسة النفطية لمنظمة أوبيك ككل .

وقد انخفض انتاج الدول المنتجة للنفط غير الاعضاء في أوبيك ومن ضمنها الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج خلال الربيعين الاول والثاني من العام ١٩٨٩ الى أقل من ٢٩ مليون برميل يوميا - وهو متوسط الانتاج اليومي في العام ١٩٨٨ نتيجة مجموعة من العوامل ذات الطابع الطارئ - مثل حوادث التسرب النفطي والانفجارات في بعض منصات الانتاج - أو ذات الطابع الاقتصادي المرتبط بانتهاء العمر الافتراضي للآبار أو انخفاض أعمال الاستكشاف الجديدة . وبلغ متوسط الامدادات اليومية من الدول غير الاعضاء في أوبيك خلال النصف الاول من العام حوالي ٢٨,٦ مليون برميل يوميا أي بنقص يبلغ حوالي ٦٠٠ ألف برميل يوميا بنسبة ٢,١ ٪ تقريبا من الامدادات بالمقارنة بما كانت عليه في العام ١٩٨٨ .

وفي الوقت الذي انخفضت فيه الامدادات من خارج أوبيك فإن استهلاك النفط في الدول الصناعية كان يرتفع بمعدل يرتفع بمعدل يتجاوز ٢ ٪ . وهكذا وجدت أوبيك نفسها في مواجهة مسؤولية تعويض الانخفاض في الانتاج العالمي وتوفير امدادات اضافية لمقابلة الزيادة في الاستهلاك في الدول الصناعية . وعلى مدار الفترة من نوفمبر ١٩٨٨ وحتى نوفمبر ١٩٨٩ ارتفع الانتاج الرسمي لدول أوبيك من حوالي ١٢,٥ مليون برميل يوميا الى ٢٠,٥ مليون برميل يوميا أي بنسبة زيادة تصل الى أكثر من ١٧ ٪ غير أن ارقام الانتاج الفعلية كانت تزيد عن سلف الانتاج الرسمي بكثير ، وقدرت وكالة الطاقة الدولية انتاج أوبيك لشهر أكتوبر بحوالي ٢٢ مليون برميل يوميا أي ما يعادل نحو ٤٤ ٪ من اجمالي المعروض النفطي في السوق العالمية .

وبطابقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن اجمالي الطلب العالمي على النفط الخام في العالم غير الشيوعي خلال العام ١٩٨٩ يبلغ حوالي ٥٢,١ مليون برميل يوميا أي بزيادة نسبتها ٢,٥ ٪ عما كان عليه في العام

الرغم من أن أسعار النفط الخام الذي تنتجه أوبك لم تصل قط إلى معدل السعر المستهدف « ١٨ دولاراً » ، إلى أن أوبك كانت تعمل فعلياً على توفير العرض الكافي للسوق في إطار الأسعار السائدة وتجنب حدوث خلل في الامدادات يؤدي إلى زيادات حادة في الأسعار . ولم تكن أوبك بحال من الأحوال مسئولة عن ارتفاع الأسعار خلال الربع الثاني من العام وإنما كانت الدول الصناعية الغربية أو شركات النفط العاملة فيها هي المسئولة عن ذلك . وعلى العكس كانت مهمة أوبك هي أن تقدم الامدادات الكافية لمنع أن تتسبب حوادث نفطية متفرقة في اشغال كارثة ارتفاع حاد في أسعار النفط الخام . كذلك اتجهت أوبك خلال العام ١٩٨٩ إلى فتح قناة للتعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في مجال المحافظة على البيئة وتطوير تكنولوجيا لاستخلاص المشتقات النفطية تسهم في تقليل التلوث الناتج عن احراق الوقود .

ومن المتوقع أن تترك سياسات المحافظة على البيئة في الدول الصناعية الغربية أثراً ملموساً على أوبك التي سيكون عليها اتخاذ إجراءات واتباع أساليب أكثر تقدماً من أجل أن تتوافق منتجاتها مع المعايير والمواصفات القياسية الجديدة للمحافظة على البيئة . وشهد العام ١٩٨٩ زيادة في التعاون بين الدول النفطية الأعضاء في أوبك والدول المنتجة للنفط غير الاعضاء فيها . وبينما فتحت الدول المنتجة للنفط غير الاعضاء في أوبك صفحة جديدة للتعاون مع أوبك عندما مهدت بتخفيض انتاجها بنسبة ٥٪ خلال الربع الثاني من العام تضامناً مع جهود أوبك لتقليل الفائض المعروض النفطي في السوق (بحوالى ٣٠٠ ألف برميل يومياً تعادل نحو ٥٪ من الانتاج العالمي خارج العالم الشيوعي) فإن أوبك كانت حريصة على تدعيم علاقاتها واتصالاتها بالدول العشر الأعضاء في مجموعة الدول المنتجة للنفط غير الاعضاء فيها .

٥ - مجموعة ال ٧٧ :

احتلت مجموعة الـ ٧٧ خلال العام ١٩٨٩ بالذكري الـ ٢٥ لتأسيسها (كانت المجموعة قد تأسست في العام ١٩٦٤ من ٧٧ دولة نامية وهي تضم الآن ١٢٨ دولة) . غير أن الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية والدول الصناعية لم تكن قد تغيرت كثيراً عما كانت عليه عند تأسيس المجموعة . لم تكن قد سادت بالفعل في بعض المناطق مثل افريقيا . وكانت أزمات المديونية وسياسات

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط خلال الربع الثالث من العام فإن هذه الأسعار تظل أفضل من تلك التي باعَت بها أوبك نفطها في العام ١٩٨٨ ولكنها أسوأ من تلك التي حصلت عليها في العام ١٩٨٧ . ويلاحظ أن أسعار النفط الخام أخذت اتجاهها نزولياً خلال النصف الثاني من الثمانينات إذ هبط سعر البرميل من نفط أوبك من ٢٦,٦ دولار في العام ١٩٨٥ إلى ١٣,٨٨ دولار للبرميل في العام التالي ليرتفع مؤقتاً في العام ١٩٨٧ إلى ١٧,٢٤ دولار للبرميل ثم ينخفض من جديد إلى ١٦,٢ دولار للبرميل في الشهور التسعة الأولى من العام ١٩٨٩ .

وتعرضت أوبك خلال الفترة ما بين المؤتمر الوزاري السنوي للعام ١٩٨٨ وحتى المؤتمر الوزاري السنوي للعام ١٩٨٩ في نوفمبر من ذلك العام لعدد من التغيرات والتحولات الكبيرة في السياسة النفطية فضرت أساس السياسة التقليدية التي اتبعتها أوبك في النصف الثاني من الثمانينات . وكانت السياسة التقليدية لأوبك تقوم على أساس الحصول على نصيب عادل من السوق والدفاع عن السعر المستهدف ، ومع أن أوبك لم تحدد ماذا تعنى على وجه التحديد بـ « النصيب العادل » فإنها حددت السعر المستهدف بـ ١٨ دولاراً للبرميل .

واستمرت أوبك لأكثر من ثلاث سنوات تعمل كل جهدها للوصول إلى هذه المعادلة ، لكن كثيراً من المحللين ورجال الصناعة النفطية نصحوا أوبك بالتركيز على جانب واحد فقط هو جانب الانتاج وترك الأسعار للسوق لتتولى هي تحديدها . وفي هذا السياق جاءت المحاولة السعودية في المؤتمر الوزاري السنوي في العام ١٩٨٨ لحث أوبك على التخلي عن السعر المستهدف مع تحديد حد أدنى للأسعار بدلاً من ذلك اقترح هشام ناظر وزير البترول السعودي - الجديد في ذلك الوقت - تحديده بـ ١٥ دولاراً للبرميل . لكن أغلبية دول أوبك رفضت الاقتراح على الرغم من تعديل صيغته ليصبح نطاقاً لحركة الأسعار من ١٥ إلى ١٨ دولار للبرميل . وفي المؤتمر النصف سنوي لأوبك الذي عقد في يونيو ١٩٨٩ قال وزير النفط السعودي أن بلاده تخلت نهائياً عن نظرية السعر المستهدف في سياستها النفطية وأنها لا تعتبر نفسها ملزمة به منذ ذلك الوقت . وزيد كثير من وزراء أوبك أن المنظمة ليست مسئولة عن تحديد أسعار النفط الخام وأنها تترك هذه الوظيفة للسوق . غير أنه لم يصدر عن أوبك رسماً ما يؤكد أو ينفي تمسك المنظمة بالسعر المستهدف وإنما تركز الحديث على ضرورة توفير فترة استقرار طويلة نسبياً للأسعار في سوق النفط . وتظهر قرارات الزيادة في حصص الانتاج ورفع سقف انتاج أوبك مذ نوفمبر ١٩٨٨ وحتى سبتمبر ١٩٨٩ على

التعيز التجاري ضد صادرات الدول النامية وتفاقم الفقر وتدهور البيئة هي القضايا الرئيسية التي سيطرت على نشاط مجموعة الـ ٧٧ خلال العام ١٩٨٩ .
وقد شاركت المجموعة في اجتماعات دورة الربيع (أبريل ٨٩) والجمعية العمومية السنوية للبنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي (سبتمبر ٨٩) .

كذلك شاركت المجموعة بصورة غير مباشرة في المناقشات المتعلقة بازمة الدين العالمية والتي عقدت على هامش القمة الصناعية في باريس وطرحت اقتراحا محددا يعقد مؤتمر للحوار بين الشمال والجنوب يخصص لوضع استراتيجية عالمية لحل مشكلة الدين .
ول قمة دول عدم الانحياز التي سبقت القمة الصناعية حاول زعماء المجموعة مراجعة رؤيتهم للعالم على ضوء التغيرات الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب وتبنت القيادة اليوغوسلافية هذا الاتجاه لكن ديلا أخرى مثل زامبيا في افريقيا وبيرو في أمريكا اللاتينية أبدت مواقف متحفظة على إعادة النظر في بعض السياسات القديمة المطروحة لإعادة النظر مثل سياسة العداء للامبريالية .
ولعبت مجموعة الـ ٢٤ التي تمثل الدول النامية خلال الاجتماعات التحضيرية لدورة الربيع دورا مهما في صياغة رؤية الدول النامية بالنسبة للقضايا المثارة والتي كان على رأسها موضوع مبادرة وزير الخزانة الأمريكي نيكولاس برادى والتي كان قد أعلنها في شهر مارس من العام نفسه . وتمثل موقف الدول النامية في ذلك الوقت في الترحيب بخطة برادى واعتبارها مبادرة مهمة مع العمل في الوقت نفسه على مطالبة البنك الدولي وصندوق النقد بتقديم المزيد من الموارد الإضافية لمساعدات التنمية وخطط تخفيض الدين . غير أن موقف مجموعة الـ ٧٧ بالنسبة لازمة الدين تطور كثيرا فيما بعد خصوصا من خلال مناقشات المؤتمر الوزاري الذي عقدته المجموعة في العاصمة الفنزويلية كاراكاس (١٩ - ٢٣ يونيو ١٩٨٩) فقد انتهى ذلك المؤتمر الى أن الثمانينات كانت عقدا ضائعا للتنمية بسبب التدفق السلبي للموارد من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة وبسبب سياسات الحماية التجارية المفروضة ضد صادرات العالم الثالث .

وتبنى المؤتمر الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ في كاراكاس عددا من التوصيات لحل أزمة الدين تنطلق من مقدمات

تختلف جوهريا عن تلك التي تنطلق منها خطة برادى ، وأكدت التوصيات أن مدخل تنمية التجارة الدولية وازالة القيود الحمائية التي تواجهها بضائع الدول النامية المصدرة الى اسواق الدول الصناعية هو المدخل الصحيح للتصدي لازمة الدين العالمية . وقال البيان الختامي للمؤتمر أن الغاء سياسات الحماية التجارية المفروضة في الدول الصناعية الغربية سيكون ذا أهمية حيوية لنمو اقتصادات الدول النامية ، وإن التجارة الدولية على اساس الاتفاقيات القائمة حاليا ليست سوى اداة رئيسية لتعزيز النمو في الدول الصناعية الغربية على حساب الدول الفقيرة . ودعا المؤتمر الى زيادة صادرات الدول النامية والعمل على تدفق قدر اكبر من موارد التنمية الى دول العالم الثالث بالإضافة الى ضرورة تخفيض أسعار الفائدة على الدين .

وخلال قمة دول عدم الانحياز (بفرايد من ٤ الى ٧ يوليو ١٩٨٩) اتفق زعماء مجموعة الـ ٧٧ على دعوة الدول الصناعية الى اتخاذ عمل عاجل من أجل تخفيف مشكلة ديون الدول النامية وذلك من خلال مجموعة من العناصر تنطلق في جوهرها مع خطة برادى ، إذ دعت القمة الى :

- * أسعار فائدة أكثر انخفاضا على الدين القائمة .
 - * شروط اقراض اسهل وزيادة القروض الميسرة .
 - * اسقاط أو مقايضة جزء من ديون الدول الفقيرة .
- وجاءت هذه التوصيات المعتدلة لتعكس المناخ الجديد داخل حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ إذ يتضمن البيان الختامي للقمة نغمة أكثر اعتدالا تجاه الغرب على الرغم من الاستمرار في انتقاد الدول الغربية لفشلها في المساهمة في حل أزمة الدين .

وقد حاولت مصر والسنگال والهند وفنزويلا حث زعماء الدول الصناعية الغربية اثناء قمة باريس على تبني اقتراح يعقد اجتماعات دورية بين الشمال والجنوب لبحث قضايا الدين والبيئة لكن هذا الاقتراح لم يحظ سوى بتعاطف الرئيس الفرنسي ميتران . ومع أن الدول النامية رفعت شعار « الفقر أخطر من التلوث » لتنبية زعماء الدول الصناعية الغربية الى فداحة خطر الفقر وتفاقم الدين فإن الدول الصناعية الغربية ردت على ذلك الشعار بأنه « على الفقراء أن يساعدوا أنفسهم أولا » .

ثالثا : أزمة « أكتوبر » في اسواق المال العالمية

وفسر الهبوط بأنه تصحيح للاتفاف الحاد في أسعار الأوراق المالية في يناير الماضي . وقد أكد الخبراء أن المخاوف من تكرار الانهيار في نفس الشهر كان عاملا قويا وراء هبوط مؤشر داو جونز للأوراق المالية بنحو ١٩٠,٥٨ نقطة أي بنسبة ١,٩١٪ ووصل سعر الاقفال الى ٢٥٦٩ نقطة .

كما شدد وزير المالية الياباني « يوتادوماشييموتو » على أنه من غير المحتمل حصول هبوط حاد في أسعار الاسهم اليابانية نظرا لان الاقتصاد الياباني يحافظ على نمو مستقر بفضل الوضع الجيد للأعمال اليابانية ، وفي اختلاف ملحوظ عن التتشوش الذي أصاب قاعات التعامل في بورصات الأوراق المالية ١٩٨٧ فإن الهدوء ساد معظم شركات السمسرة ، بل أن بعض المتعاملين رحبوا بهبوط مؤشر « نيكى » باعتباره فرصة لشراء أسهم بأسعار بخسة وعلى وزير المالية الياباني ذلك الوضع بأنه و هو ضوء الخيرة ، السابقة ينظر الافراد الى هبوط الاسعار الى انها فرصة للشراء ، إذ سرعان ما عادت أسهم طوكيو للارتفاع .

وقد توافق بدء الأزمة مع العديد من الاحداث مما حمل على الاعتقاد بأنها هي السبب في تعجير تلك الأزمة فقد جاءت الأزمة في أعقاب الاعلان عن ارتفاع الرقم القياسي لاسعار السلع المصنعة بالولايات المتحدة بنسبة ٩,٢٪ خلال سبتمبر الماضي . وانخفاض أرباح عدد من الشركات الأمريكية الكبرى والبنوك التي اضطرت الى تخصيص جانب من احتياطياتها لمواجهة الدين المدعوم للول للنامية الامر الذي أثر على معدلات الربحية .

كذلك تشدد بنك الاحتياطي الفيدرالي في الاحتفاظ بأسعار فائدة مرتفعة ، الامر الذي نتج عنه انخفاض في السيولة ، مما اثار مخاوف الركود الاقتصادي . وارتفاع أسعار الجملة في السوق الأمريكية ، وهذا أدى

في مساء الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٨٩ جرى تسجيل ثاني أكبر انهيار في تاريخ البورصة ، عندما انخفض مؤشر داو جونز - الذي يقيس أداء أكبر ٣٠ شركة صناعية امريكية مسجلة في السوق - للأوراق المالية بنحو ١٩٠ نقطة .

وسرعان ما شهدت أسعار الاسهم والسندات انخفاضا شديدا وسريعا في كل بورصات وأسواق الأوراق المالية العالمية الكبرى في العالم وقد تزامن ذلك مع اتجاه سعر الدولار الى الانخفاض في معظم هذه الاسواق . وذلك نتيجة لاندفاع المستثمرين للبيع في الساعات الاولى من التعامل اثر الهزة التي شهدتها بورصة وول ستريت في نيويورك . وقد تراوحت حدة الأزمة وشدها في الاسواق المختلفة .

فبينما كان انعكاس الأزمة ضئيلا على اليابان حيث سهلت طوكيو انخفاضا يوم الاثنين قدره ١,٨٪ فإن انعكاس الأزمة كان أكثر حدة على الاسواق الأوروبية ففي باريس أدت زيادة اوامر البيع الى انخفاض يقدر في المتوسط بـ ٩٪ ، وفي لندن افتتحت البورصة بانخفاض قدر بـ ٧٪ وهنا سادت موجة من القلق والرعب من تكرار ما حدث يوم الاثنين الاسود ١٩٨٧ والذي زلزل أركان البورصات الدولية ، وقرأى للجميع شبح الاثنين الاسود في ذلك اليوم ولذلك قام المسئولون في البلاد الصناعية الكبرى بمضاعفة تصريحاتهم الهادفة الى تهدئة الجو قبل افتتاح البورصات فاعلنت المصادر الأمريكية أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يقف على أهبة الاستعداد للتدخل بطرح سيولة نقدية كبيرة حيث بلغت حصيلة خسائر التقلبات السعرية في بورصة نيويورك في نهاية الاسبوع ١٠٠ مليار دولار .

وسارع نيكولاس بولدى « وزير الخزانة الأمريكية الى تأكيد أن الهبوط لا يعكس تغييرا في أساسيات الاقتصاد الأمريكي الذي يحقق نموا معتدلا مستقرا .

الف مليار دولار في أزمة ١٩٨٧ فقد بلغت مائة مليار دولار فقط في الهزة الأخيرة .

وقد يكون ذلك بسبب أن الأوضاع الاقتصادية لم تكن بنفس درجة التدهور التي كانت عليه في أكتوبر عام ١٩٨٧ بشكل عام . بالإضافة الى تفاعل عاملين رئيسيين في هذه المرة أولهما أن البنوك المركزية الرئيسية تحركت بسرعة ، هذه المرة ، للاستجابة لنبض الأحداث واستعدت بتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة أي اختناقات مستتوعة بذلك الكثير من الدروس المستفادة من يوم الاثنين الأسود وثانيهما تعديل برامج الكمبيوتر التي كانت أحد الأسباب التي أدت الى تفاقم الأزمة في ١٩٨٧ فقد كان الكمبيوتر يدخل في عمليات البيع والشراء بصورة اتوماتيكية كنتيجة لاستمرارية العمل في البرصات العالية ، من الناحية الفعلية ، طوال الأربع والعشرين ساعة يوميا . فيمجرد أن تقلل بورصة نيويورك أبوابها تكون بورصة طوكيو على وشك بدء العمل .

وبالتالي فإن أوامر البيع والشراء كانت تتم اتوماتيكيا طبقا لبرنامج خاص مما أدى في النهاية الى حدوث ما يعرف بالسلسلة التلقائية من ردود الأفعال . وكان تعديل هذا البرنامج بالإضافة الى ادخال العنصر البشري مرة أخرى أحد العوامل التي أدت الى تلافي حدوث المسألة مرة أخرى أو على الأقل التقليل من حدتها .

ومن جهة أخرى اذا عدنا للوراء قليلا لنستعرض الأسباب التي أدت الى تفجير أزمة ١٩٨٧ لنرى ما أمكن احتواؤها لا ؟ وبمعنى آخر هل هناك عوامل طارئة وجديدة أدت الى أزمة ١٩٨٩ لم أن العوامل السابقة مازالت تحدث آثارها دون أي تغير يذكر ؟ هنا تجدد بنا الإشارة الى أنه وعقب أزمة ١٩٨٧ عكف الخبراء والمحللون على دراسة أسباب الأزمة وتحليلها واتخذوا كافة الاحتياطات لضمان عدم تكرارها ومع هذا جاءت أزمة ١٩٨٩ مخيبة لآمالهم وبرهاننا أكيدا على واحد من اثنين : أما قصور طرق العلاج التي اقترحت في الحالة السابقة ، وأما خلافا في النظام الرأسمالي نفسه .

ومعاشك فيه أن أزمة ١٩٨٧ ، كأي أزمة دولية ، لا تأتي من فراغ وليست مفاجأة للباحث المدقق ، بل أن كل الظروف التي كانت سائدة قبلها ، كانت تشير الى احتمالية تقعر الأوضاع في أي وقت .

فبالنسبة للأسباب والظروف التي مهدت لتفجير أزمة ٨٧ فهناك العديد من الأحداث التي سبقت الأزمة وظهرت كما لو كانت هي السبب المباشر لتفجيرها بينما كانت هناك أسباب أخرى كامنة لها دور كبير في أحداث الزلزال المروع بالأسواق المالية ١٩٨٧ .

لشعور بالخوف من انكماش حجم التجارة ، وبالتالي انكماش أرباح الشركات وهذا أثر بدوره على انخفاض الاستثمار في شراء أسهم بالبورصة .

الآن السبب المباشر وراء الهبوط كان الإعلان عن صعوبات مالية تواجه اتمام صفقة شراء وانقاذ مؤسسة . يو . أي . إل كوربوريشن « المالكة لثلاثي أكبر شركة خطوط جوية أمريكية وهي « يونيتد إيرلاينز » وذلك عندما أعلن المسئولون في مجموعة « بيلوت الادارية » التي عرضت للشراء أنهم عاجزون عن تسويق أسهم قيمتها سبعة مليارات من الدولارات لاتمام الصفقة في سوق السندات مرتفعة الفائدة (أو سوق السندات الريدية Junk Bonds وهي سوق يتم فيها طرح سندات ذات سعر فائدة مرتفع للغاية لتجميع التمويل اللازم لانقاذ بعض الشركات المتعثرة في سداد مديونيتها ولتمويل شرائها بالكامل أو اسماجها في شركات قوية وهي تحمل سعر فائدة مرتفعاً نظراً لعدم وجود ضمانات قوية) . بسبب عدم الثقة المالية في الجهات المصدرة لها وقد أدى ذلك الى إثارة المخاوف بين المتعاملين بشأن تعثر عمليات الاندماج والشراء للشركات التي تواجه مشكلات في اداء التزاماتها المالية . ومع تسليمنا الكامل بهشاشة الحدث الذي ترتبت عليه الأزمة ، إذ ليس من الصعب تدبير جزء من صفقة قيمتها سبعة مليارات من الدولارات لاتمام عملية ، الا انها تشير الى أمر خطير وهام وهو مدى حساسية هذه الاسواق تجاه أي من المشروعات أو الصفقات بحيث أصبحت الثقة ضعيفة للغاية ، ومعروف لدى الجميع أن هذه الاسواق تعتمد بشكل أساسي على الثقة والقدرة على التنبؤ الصحيح والسليم في الفترات القصيرة .

وهنا يصبح التساؤل عن مستقبل هذه السوق ؟ أو بمعنى آخر ما هي الآليات الجديدة التي ستتعامل بها الاسواق المالية والنظام المالي الدولي ككل بغير العودة للاستقرار وترتيب الأوضاع من جديد ؟ هنا يحتاج الأمر الى وقفة تحليلية لدراسة مدى التشابه والاختلاف فيما بين الأزمتين المعاصرتين ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ بغية استخلاص عناصر الاستمرارية في الأزمة ومحاولة استشراف مستقبلها ؟

فمن جهة يمكننا مقارنة ما حدث اليوم بما حدث في الامس من حيث أبعاد وحدة الأزمة .

فالانخفاض الحالي أقل من نصف الانخفاض الذي حدث في ١٩٨٧ حيث انخفض مؤشر « داو جونز » في ذلك الوقت بحوالي ٥٠٨ نقط بينما لم يتجاوز الانخفاض الأخير أكثر من ١٩٠ نقطة . وبينما بلغت خسائر المتعاملين ببورصة وول ستريت

التمهيد لسيناريو الائتئين الاسود الذي ما كادت ذكراه الثانية تقترب حتى - منيت الاسواق المالية بوزة أخرى وان كنت اخف من سابقتها .

وبالنظر إلى ظروف هذه الازمة نجد ان أكثر من ٩٠ ٪ من الاسباب التي أدت إلى وقوع الانهيار العظيم في اليو إس أ الالية يوم الائتئين الاسود مازالت قائمة لم تختف بعد .

إذ مازالت الميزانية الامريكية تعاني من وجود عجز ضخم بسبب ضخامة مصروفاتها مقارنة باليرادات . وتأتي خطورة استمرار العجز في الميزانية الامريكية في الطريقة التي تتم بها مجابعتها حيث تتم عن طريق اصدار سندات على الخزنة الامريكية ، تطرح في اسواق المال .

وهنا تشير البيانات إلى أن ما يقرب من ٤٠ ٪ من حملة هذه السندات يملكها مستثمرون اجانب . واستمرار العجز يثير المخاوف من حيث قدرة الاقتصاد الامريكي على الوفاء بالتزاماته (من حيث سعر الفائدة ومعدلات التضخم) .

فكلما استمر العجز لمدة سنوات ، أدى ذلك إلى رفع سعر الفائدة لاجتذابها للساهمين وتشجيعا على شراء الذونات الخزنة وهو ما يؤثر على اسعار السندات السابقة مما يثير قلق الدوائر المالية العالية . خاصة وان ارتفاع اسعار الفائدة داخل السوق الامريكية سوف يجذب رؤوس الاموال والمخدرات الاوروبية إلى ما وراء الاطلنطي وهو ما يخلق نقصا في الاستثمارات داخل هذه الدول وينعكس بدوره في زيادة معدلات البطالة وخلافا . ولذا كان من الطبيعي ان تشير الايكونومست البريطانية إلى أن سد العجز الامريكي عن طريق سقوط الدولار ، عبارة عن حرب ذرية اقتصادية . ومن ناحية أخرى فإن هذا السقوط سيؤثر على قيمة الاحتياطيات في كل من اليابان والمانيا الغربية . ولهذا ترى أن البنوك المركزية في الدولتين تتدخل دوما من أجل تخفيف الضغط على الدولار عن طريق التدخل في السوق وبشراء كميات هائلة منه .

وبكذلك مازال هذا العجز يمول بالاقتراض من المؤسسات المالية والافراد في صورة سندات خزنة مضمونة من الحكومة الامريكية ويقدر المطلون أن ترتفع قيمة المديونية الامريكية إلى ٢٠٠ مليار دولار في بداية التسعينات وبذلك تكون الولايات المتحدة الامريكية هي اكبر دولة مدينة في العالم .

وعلى الرغم من أن حجم الدين الامريكي لا يزال تحت السيطرة في اطار الاقتصاد الامريكي الذي يصل حجم اصول إلى خمسة تريليون دولار فإن العديد من الاقتصاديين يشعرون بقلق بالغ إزاء هذا الاتجاه بعد

أما عن الظروف التي سبقت الانهيار فقد جاء في اعقاب قيام « جيمس بيكر » وزير المالية الامريكي ائذاك بشن هجوم على « البنك المركزي الالماني الغربي لقيامه برفع اسعار الفائدة وعدم التدخل لدعم قيمة الدولار وبأنهم سيتكون قيمته تهبط .

وكان لهذا التصريح اثره في نفوس الكثير من المستثمرين الذين تصوروا أن هذا بداية صدام اقتصادي بين الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الاتحادية مجبرا لاضطرار اسواق الاوراق المالية . كذلك تزامن ذلك الانهيار مع توتر العلاقات بين ايران والولايات المتحدة عقب قرار ريجان بضرب مصال النفط في الخليج وما ينتج عن احتمال المواجهة بينها من استمرار تدفق النفط من الخليج بما يعنيه ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي .

الا أن الاسباب العميقة اللازمة تتمثل في اوضاع الاقتصاد الامريكي والتي برزت في صورة عجز الميزانة العامة للدولة ، والذي بلغ ١٤٨ مليار دولار عام ١٩٨٧ . وهذا العجز يتم تمويله من اموال المستثمرين الاجانب وذلك يستتبع دفع فوائد الدين بما يشكله ذلك من عبء على الاقتصاد الامريكي في ظل سباقه مع الدول ذات الفائض وبخاصة اليابان والمانيا الغربية .

وكان لتزامن هذا العجز مع تصريح جيمس بيكر وزير الخزانة ولتقتد اكبر اثر في تفضية شعور الهلع والذعر في سوق الاوراق المالية وخشى الاف المستثمرين من فقدان استثماراتهم .

ويعود جانب من العجز في الميزانية الامريكية إلى السياسة الريجانية التي ركزت على تخفيض الضرائب مما أدى إلى خفض الإيرادات العامة بينما في المقابل تضخم الانفاق العام بسبب الارتفاع الكبير في ميزانية الدفاع الامريكية ولحقا لسياسة ريجان .

وبالإضافة إلى عجز الميزانية الامريكية ، يعاني الميزان التجاري الامريكي من عجز مزمن وتحت وطأة العجز التجاري انخفض الدولار وتكالب المستثمرون على سحب استثماراتهم خوفا من أن تتعرض قيمتها للمقاسمة بالدولار الى التاكل .

ويمكن القول أن أزمة دين الدول النامية وعلان بعض الدول التوقف عن سداد أقساط وفوائد الدين (مثل البرازيل) أدت إلى جعل عملية تحصيل هذه الديون تصبح أمرا مشكوكا فيه مما أثر على البنوك والمؤسسات المالية الدائنة التي سعت إلى التخلص من مديونياتها ببيعها بأسعار تقل عن قيمتها لمؤسسات أخرى تقبل المخاطرة . وبهذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى اتجاه معظم الدول الغربية واليابان لرفع أسعار الفائدة على عملياتها في اطار مكافحة التضخم تم

أن كانت الولايات المتحدة حتى عام ١٩٨٤ دائنة لباقي دول العالم .

ايضا مازال الميزان التجارى الأمريكى يعانى من عجز كبير رغم جهود الحكومة الأمريكية لخفض هذا العجز والتي كان آخرها اتفاق الحكومة الأمريكية مع دول الصناعية السبع أثناء الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير على التدخل فى الاسواق من أجل الحد من ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى والعمل على تخفيض الدولار وذلك فى إطار محاولة تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية فى مواجهة منتجات الدول الأخرى . وهنا تجدر الإشارة إلى هبوط القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية الأمر الذى ترتب عليه هبوط متوسط معدل النمو السنوى للصادرات من ٦,٤ ٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ إلى ٠,٥ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ . هذا فى الوقت الذى ارتفع فيه متوسط معدل نمو الواردات الأمريكية من ٥,٥ ٪ إلى ٩,٧ ٪ خلال الفترتين ٨٠/٦٥ ، ١٩٨٧/٨٠ على التوالى . وكذلك فإنه بامعان البحث فى هذا الانهيار الأخير لا نستطيع تجاهل الدور اليابانى فى خلق هذه الأزمة وذلك قمتل فى البداية حين انسحبت البنوك اليابانية بتعليمات واضحة من حكومتها من عرض شراء سندات مرتفعة الفائدة لانقاذ شركة الطيران الأمريكية ثم ساهمت بعد ذلك فى تلاقى تكرار أحداث يوم الاثنين الأسود عندما امتنعت المؤسسات المالية الكبيرة فى اليابان عن البيع . وربما أرادت اليابان بذلك « أن تقول أن بإمكانها اذا أرادت إثارة المشكلات للحكومة الأمريكية بل وتأكيدا على سعى اليابان الى إبراز دورها القيادى فى النظام الاقتصادى العالمى

وان كانت مصادر يابانية قد ذكرت أن بنك اليابان يواجه معضلة فى انتهاز سياسة اقراضية فى أعقاب هبوط أسعار الاسهم فى وول ستريت اكتوبر ١٩٨٩ الماضى وقالت المصادر أن المعضلة تكمن فى تشديد القبضة على الاقراض لمحاربة قوة الدولار الأخيرة أو الاستجابة لدعوة أمريكية من أجل أسعار فائدة أقل لمنع انهيار أسعار الاسهم على نطاق عالمى . وكان البنك المركزى اليابانى قد رفع سعر خصمه الرسمى يوم الأربعاء التالى للأزمة الى ٣,٧٥ ٪ ولكن هذا التحرك فشل فى منع تقدم الدولار الذى ارتفع إلى ١٤٤ ينا بعد عدة أيام .

وأشار مسئول فى بنك اليابان إلى أن البنك المركزى يستعد لتقديم أموال كافية للنظام المصرفى بشراء كمبيلات الخصم وتخفيض احتياطى البنك . ولكن يرى المحللون أن الافراط فى تقديم الاموال من

شأنه أن يؤدى إلى تقدم آخر للدولار مقابل « الين » لأن الاستثمار بالدولار يصبح مغريا .

ويتهيار الاسعار فى وول ستريت يوم الجمعة سيزيد الضغط على اليابان لتخفيف شروط اقراضها وربما يكون ذلك جزءا من الصراع بين العملاقين الأمريكى واليابانى وفى تفسير لماذا لم يكن الانهيار الأخير بنفس حدة الانهيار الأسبق تبرز عدة أسباب منها :

١ - أن معظم مؤشرات الاسهم والسندات لم تبلغ المستوى المرتفع المبالغ فيه الذى كانت قد وصلت إليه فى اكتوبر ٨٧ وذلك باستثناء وول ستريت التى شهدت نشاطا مجموعا خلال هذه الفترة بسبب عمليات الاندماج وشراء الشركات والتى أدت إلى ارتفاع كبير فى أسعار الاوراق المالية وهو يفسر جزئيا حدوث الهبوط بشكل حاد فيها .

٢ - اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو خفض العجز الكبير فى الميزانية الحكومية والعجز التجارى - بغض النظر عن الأرقام السلبية لأغسطس الماضى - وارتفاع قيمة الدولار لا يقارن بما كان الوضع عليه قبل عامين عندما بدت واشنطن فى حالة عجز وتدهور وكان الصدام والخلاف بين الحلفاء الغربيين علنيا حول معظم القضايا الرئيسية وفى مقدمتها اضطرابات أسعار العملات .

٣ - ادخال الكثير من الضوابط ودوات الرقابة على نظام العمل فى البورصات العالمية لاحتواء التقلبات الحادة أو الحد من أثرها مثل وقف التعامل لعدة ساعات عندما يتأكد ضرورة ذلك والحد من عمليات البيع والشراء عن طريق الكمبيوتر والزام العملاء السماسرة بالاحتفاظ بقدرة على السيولة النقدية حتى يسمح لهم بدخول البورصة .

ونأتى الآن ، بعد استعراض أسباب الازمتين وأوجه الخلاف والاتفاق بينهما ، إلى الاجابة عن السؤال الهام الذى يطرح نفسه وهو هل يمكن تكرار حدوث مثل هذه الازمات أم لا ؟ ولعرفة ذلك يجب البحث فى طبيعة الأسباب التى أدت إلى خلق هذه الازمات وما إذا كانت عارضة ووقية أم هى دائمة ومستمرة ؟

أن العالم بأسره يعيش الآن فى ظل أزمة نقدية مستمرة وفى نظام نقدى دولى اصطلح على تسميته « اللانظام » ، حيث تم تعويم العملات ، واستقرت المضاربات على الذهب واشتعلت حركات رؤوس الاموال الساخنة (خصوصا من سوق الدولار الأوروبية) واضطربت المعاملات النقدية الدولية . وذلك أثر على موازين المدفوعات الدولية . ولعل مثال البنوك الدولية النشاط وما تحويه من تقنية مستمرة للمضاربات على الدولار والعملات الأخرى من خلال تحريكه للاموال

الساخنة عبر شبكة بنوكها المنشرة في مختلف أنحاء العالم يوضح خطورة الظاهرة .
كذلك تميزت تلك الفترة بتحرير واسع النطاق للانتقالات الرأسمالية حيث أزيلت البلدان الصناعية الكبرى معظم قيود الرقابة على الصرف ، كما فتحت أسواقها المالية للاقراض الاجنبى واتساع نظام بنوك الاوفشور off shore التى تتمتع بحرية كاملة في معاملاتها المصرفية وتون رقابة من السلطات النقدية الوطنية .

ومن هنا بدأ اندماج الاسواق المالية على النطاق الدولى كسوق مالية واحدة وذلك مع إزالة الانظمة والاجراءات المقيدة لحركة تدفق الاموال والاستثمارات على انواعها .

ومما سبق نجد أن الاسواق المالية قد أرسلت اشارتين على خطورة الوضع الاقتصادى الدولى : -
أولاهما كانت في ١٩٨٧ ، والثانية ١٩٨٩ وسبب المشكلة الرئيسى هو الاختلالات العديدة التى تتخذ عدة أشكال مثل عجز الميزانية وتزايد المدفوعات الجارية في الولايات المتحدة الامريكية ، والفائض التجارى المرتفع في اليابان والدول الصناعية الحديثة في آسيا ، البطالة في أوروبا ، الديون والكساد في الدول النامية ، والاختلال الدولى الصارخ : وهو المديونية المتزايدة للولايات المتحدة في مواجهة المناطق الثلاث الرئيسية للفائض التجارى وهى اليابان - أوروبا وبخاصة ألمانيا الاتحادية - والدول الصناعية الحديثة بأسيا وخاصة تايوان .

والى الواقع فإن السياسات النقدية للدول المتقدمة كان لها دور في إثارة الأزمة لان الاعتماد على تحريك أسعار الفائدة للحفاظ على مراكز العملات الرئيسية ومواجهة التضخم سبب ركودا وهبوطا في الاستثمارات كان يمكن تجنبه باتباع سياسات مالية تقلل من حالة التوتر السائدة بسبب اختلال التوازنات بين دول الفائض (اليابان وألمانيا الغربية) ودول العجز (أمريكا وبريطانيا وغيرها) .

وإذا فُزن الفوضى المالية الدولية هي السبب الاساسى لهذا الوضع كذلك سيادة السلوك المضاربى في ظل ظروف الاقتصاد الرأسمالى العالى المعاصر حيث عدت المضاربة وظيفة طاغية لاسواق الاوراق المالية (بورصات الاسهم والسندات) وأصبحت تقلبات أسعار الاسهم والقيم السوقية لغيرها من الصكوك المالية غير مرتبطة بمؤشرات الربحية والاداء الحقيقى للشركات والوحدات المصدرة لتلك الاسهم والصكوك كما أصبحت النظرة إلى السهم والورقة المالية كأصل مالى اعتيادى يدر عائدا سنويا مجزيا نظرة ثانوية ولم تعد هي الأصل الذى يعتد به في المعاملات .

وهكذا فقد جذبت الاسواق المالية الانتباه إلى ضرورة تصحيح الاختلالات الاساسية الموجودة اليوم في العالم وكلما تباطأنا في اتخاذ الاجراءات لتصحيح هذا الوضع كلما أصبحت الاجراءات الواجب اتباعها لتهدئة الاسواق مجاوزة للحدود .



رابعا : التحديات الاقتصادية العالمية في التسعينات

وأما انتاجية العمل في الولايات المتحدة فقد بلغت أكثر من ستة أمثال ذات الانتاجية في البلدان النامية ، وحوالى تسعة أمثال انتاجية العمل في الصين الاشتراكية ، في نفس الفترة .

وأخيرا ، فإن المقارنة بين الانتاج والانتاجية في قطاع الصناعة تبين بجلاء فجوة القدرة والتقدم بين هذه المجموعات من البلدان . ويكفى أن نشير إلى أن البلدان الصناعية الرأسمالية قد نالت في ذات الفترة نحو مرة ونصف حجم الانتاج الصناعى العالمى . ونالت الولايات المتحدة وحدها حوالى مرة ونصف ما نتاله البلدان النامية من ذات الانتاج ، وذلك دون إضافة انتاج الشركات الصناعية الأمريكية عابرة القومية ومتعددة الجنسية خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، وأخيرا ، نلاحظ أن انتاجية العمل في الصناعة الأمريكية بلغت نحو سبعة أمثال ما يقابلها في الدول النامية ، ونحو ستة عشر مثل ذات الانتاج في الصين الاشتراكية .

ومن الهام هنا أن نوضح أن هذه المؤشرات لتفاوت التطور والتقدم تستند الى أرقام سوفيتية تسم بمصادقية ، إذ تبرز الفجوة الهائلة لصالح البلدان الرأسمالية ، وتتيح من جهة ثانية تغطية النقص في المؤشرات الاقتصادية التي تغطى مجموعة البلدان الاشتراكية في المصادر الدولية المتاحة .

وينعكس هذا التفاوت في مستويات الانتاجية ، والتباين في توزيع الانتاج الصناعى والزراعى العالمى في تعاطف الاستقطاب بين التقدم والثراء ومجمل مؤشرات الرفاهية ، من جانب ، والتخلف والفقر وجميع مؤشرات البؤس من جانب آخر . وهكذا على سبيل المثال ، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى في البلدان الرأسمالية الصناعية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بلغ حوالى خمسين ضعف مثيله للبلدان الأقل دخلا في العالم ، وإما متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغ حوالى ستين ضعفا مثل الصين الاشتراكية والهند النامية .

بين أهم التحديات - الأهداف الاقتصادية التي تجاهها الاطراف الرئيسية في النظام الاقتصادى العالمى في عقد التسعينات ، والتي يتعين عليهم أن يتغلبوا عليها تبرز تحديات ثلاثة : الأولى قدرة الاشتراكية على تجاوز أزمة المصير التي تصر بها وبالدلات نجاح (جورباتشوف) في اتمام عملية اعادة البناء والتحديث

والثانى - قدرة البلدان الرأسمالية الصناعية على حل تناقضاتها ، وخاصة نجاح الولايات المتحدة في وقف التدهور النسبى لوقتها الاقتصادية ، وأوروبا الغربية في اتمام وحدتها الاقتصادية والسياسية ، واليابان في المحافظة على تقدمها الصناعى والتكنولوجى والمالى المتعظم . والثالث هو قدرة بلدان العالم الثالث على مواجهة تحديات التنمية والتصنيع ، وتصفية تقاوم أزمة الدين الخارجية ، ونجاح العمل الاقتصادى المشترك بين هذه البلدان في مواجهة التغيرات العالمية الجديدة . والواقع أن أساس جميع التحديات في التسعينات هو التفاوت الهائل في توزيع الانتاج ومستوى الانتاجية في العالم وعلى أساس البيانات المتاحة في منتصف الثمانينات ، فإن انتاج مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية مثل حوالى ٥٧,٠ ٪ من اجمالى الانتاج السلعى العالمى .. وفى المقابل نالت مجموعة البلدان الاشتراكية نحو ٢٠,٦ ٪ . وأما البلدان النامية فقد دمت مالا يزيد عن ١٤,٤ ٪ من ذات الاجمالى .

ويبدو التفاوت في توزيع الانتاج أكثر وضوحا إذا لاحظنا على سبيل المثال ، أن حصة الولايات المتحدة من الانتاج السلعى العالمى تبلغ نحو ١,٥ مرة حصة جميع البلدان النامية من ذات الانتاج ، وتتوقع نصيب جميع البلدان الاشتراكية شاملة الاتحاد السوفيتى والصين . ووفق البيانات المتاحة في ذات الفترة ، فإن انتاجية العمل في البلدان الرأسمالية الصناعية مجتمعة بلغت حوالى ثمانية أمثال هذه الانتاجية في البلدان الاشتراكية مجتمعة ، وثمانية عشر ذات الانتاجية في مجموعة البلدان النامية .

١ - والواقع أن أول تحديات العقد القادم يتمثل في قدرة ثورة جورباتشوف على تجاوز فجوة التقدم في الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان « الاشتراكية » ، بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية الصناعية أى القدرة على تجاوز أزمة الاشتراكية .

ولقد أشرنا الى فجوة مستويات الانتاجية في البلدان الرأسمالية الصناعية بالمقارنة مع البلدان الاشتراكية . وسوف نوضح أدناه التفاعل المتبادل بين تقدم الرأسمالية ومازق الاشتراكية ، بأنكاسات على توازن القوى بين الدولتين العظميين ، الامر الذى مثل المقدمة الموضوعية لثورة « جورباتشوف » . ولكن من الهام أن نشير هنا الى أن انتاجية العمل في الولايات المتحدة في منتصف الثمانينات بلغت حوالى ثلاثة ونصف مقابلها في قطاعات الانتاج السلسى السوفيتى ، وقدرت .. طبقا للبيانات السوفيتية ذاتها - فجوة الانتاجية في الصناعة بنحو ٢,٢ مرة ، وفى الزراعة حوالى عشر مرات لصالح الولايات المتحدة في ذات الفترة .

وهكذا ، فإن اعلان ثورة « البريسترويكا » كان امتدادا منطقيا لدعوة « جورباتشوف » الى تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وحقيقة الامر أن الاقتصاد السوفيتي قد عانى من ضعف مستويات التحديث التكنولوجي في الصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية ، وارتبط هذا بضعف تطوير وتطبيق إنجازات الثورة العلمية التكنولوجية في طورها الاحدث ، كما ارتبط ايضا بالحصار الغربى المضروب على صادرات منتجات ومعارف التكنولوجيا الى الاتحاد السوفيتي . وساهم هذا بدرجة اساسية في انخفاض معدلات نمو الدخل القومى السوفيتي أكثر من مرتين في الخطة الخمسية الثالث حتى منتصف الثمانينات ، حين تولى جورباتشوف مقاليد السلطة في الكرملين . ونلاحظ أن تسارع وتيرة وتعاظم تطبيق الثورة العلمية التكنولوجية ، والثورة الصناعية في حلقتها الاخيرة ، وثورة المعلومات والاتصالات ، وثورة النقل والمواصلات الخ أن هذا كله قد ابرز خطورة فجوة التقدم بين البلدان الرأسمالية الصناعية وبين الاتحاد السوفيتي وغيره من بلدان الاشتراكية .. وإزاء هذه الفجوة أصبح الامن القومى السوفيتي تحت التهديد .. ورغم الإنجازات الاقتصادية الصناعية الكبرى ، والقدرات العسكرية والفضائية الجبارة والارادة الضخمة من الثروات الطبيعية ، نقول أنه رغم هذا كله ، فإن الابدئ التى تحمل أفكك الاسلحة وتخرق الفضاء بدت مهددة بالخوار إذا استمر ضعف الاقدام الاقتصادية والتكنولوجية .

ولقد كشف التحليل العميق لاسباب أزمة تباطؤ التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، عن أن تصلب الشرايين التى تنقل دماء الحيوية والنمو والحياة في الاقتصاد السوفيتي هو السبب الرئيسى .. وقاد التعمق في التحليل الى كشف أن تصلب الشرايين ، بما في ذلك تلك الموصلة لدماء القدرة والتجدد بين الاقدام الاقتصادية والابدئ العسكرية ، يعنى الترهل والوهن والتصدع في مجمل جوانب الحياة في الدولة العظمى .. وأما مصدر هذا التصلب فإنه يتلخص في أزمة الاشتراكية الستالينية .

ولقد تجسدت الأزمة في القيود الخائفة للنظام السياسى الشمولى ، وانتشار الفساد والتسبب ، والتمسك بنصوص ماتت وشاخت للماركسية اللينينية ، وتصفية حوافز العمل وانتهاك مبادئ العدالة الاجتماعية ، وجوده وتحجر آليات التخطيط والادارة على المستوى القومى وعلى مستوى المشروعات .. الخ . وجوهر التحدى الذى يواجه الاشتراكية في التسعينات هو تجاوز أو وضع أسس تتجاوز هذه الأزمة المصرية ، ويوجه خاص نجاح جورباتشوف في تحديث الاقتصاد السوفيتي .

٢ - وأما ثلثى تحديات العقد القادم ، فإنه يتجسد في تفاقم التناقضات بين الدول الرأسمالية الصناعية ذاتها . ويوجه خاص ، تفاقم أزمة العجز المالى والتجارى للولايات المتحدة وإنجاز الوحدة الاقتصادية الأوروبية ، وقدرة اليابان على الصعود ازاء الضغوط التى تهدف الى تقليص جبروتها الاقتصادى المتعاظم .

والواقع أن الولايات المتحدة تواجه أخطار تراجع نسبي عن المكانة التى تشغلها في النظام العالمى باعتبارها القوة العظمى الاولى ، سواء بمفهوم القوة الشامل ، وخصوصا بمفهوم القوة الاقتصادية ، وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن القدرة الانتاجية لاوروبا الغربية التى تدنو من وحدتها تفوق القدرة الانتاجية للولايات المتحدة للنصف الثانى من الثمانينات ، وتزيد الفجوة لصالح أوروبا الغربية في حجم الانتاج الصناعى ونلاحظ أن تراجع الفجوة الاخيرة باضافة انتاج الشركات الصناعية الامريكية خارج الولايات المتحدة تتعاظم بدورها في الصناعة الامريكية . وفى هذا السياق نفهم مقزى للجدال الدائر في الولايات المتحدة حول أخطار تراجع التصنيع وهجرة الصناعة وتراجع المياومة السابقة حول ما سعى « المجتمع ما يعد الصناعى » . الا أن المؤشر الاهم هنا هو تراجع معدلات نمو انتاجية العمل في الولايات المتحدة الامريكية بالمقارنة مع اليابان ، وحتى بالمقارنة مع عدد من الفروع الصناعية

ونكتفى هنا بملاحظة اتهام اليابان للولايات المتحدة بالاتفاق الاستهلاكي غير الرشيد، وضعف برامج التطوير التكنولوجي والصناعي، وتضييق السوق أمام الصادرات الأمريكية (والغربية اجمالاً). وفي المقابل تتهم الولايات المتحدة اليابان بوضع القيود أمام الصادرات الأمريكية، وباتباع سياسة الاغراق في السوق الأمريكية، وبعدم تشجيع الاستهلاك وخاصة للمنتجات الأمريكية (والاجنبية عموماً) في السوق اليابانية.

ومن جهة ثانية، أبدت كل من الولايات المتحدة واليابان مخاوف مشتركة من تحول اسواق الدول الأوروبية الغربية كاعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية الى سوق مغلقة مع انجاز الوحدة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٩٢، وأخذت «الحرب التجارية» شكلاً سافراً بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية بسبب حظر الاخيرة الواردات من اللحوم التي تحتوي على هرمونات النمو، كما فرضت الولايات المتحدة إجراءات انتقامية ضد اليابان في مواجهة ما أُسعت بسياسة «الغراق» من قبل بعض الشركات اليابانية الصناعية.

ولعل مثل هذه التناقضات تبدو مألوفة مهما احتدم التنافس بين الدول الرأسمالية الصناعية. لكن الجديد الذي تعكسه أوضاع الاقتصاد الغربي هو المدى الحرج الذي بلغته أزمة الاقتصاد الأمريكي، الهيكلية والمالية، وفي الانقلاب المتوقع للموازن في المعسكر الغربي مع ظهور الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والتعاظم المتواصل للقوة الصناعية والتكنولوجية والمالية لليابان، وأما جوهر التحدي الذي يواجه البلدان الصناعية الرأسمالية فإنه يتمثل في احتمال انفراط عقد التحالف مع تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية، والاهم عدم مراعاة المصالح المتبادلة بين القوى الاقتصادية الغربية العظمى.

٣ - أما ثالث تحديات التسعينات، فإنه يتمثل في اهدنام مشكلات المديونية الخارجية وتدهور شروط التجارة والتحويل وأزمة العمل الاقتصادي المشترك وغير ذلك من مشكلات «العالم الثالث» وفي قلبه العالم العربي. لقد عانت البلدان النامية في الثمانينات من تدهور شروط التبادل التجاري للسلع الأولية، وتزايد الزعزة الحماثية في البلدان الرأسمالية الصناعية التي تمثل المصدر الاهم لواردات البلدان النامية مما فاقم من مشكلات عجز ميزان التجارة وميزان المدفوعات، واشتداد الضغوط على البلدان النامية من أجل نزع سلاح الحماية لخصوماتها الناشئة. اُضيف الى هذا تزايد حجم وعبء المديونية الخارجية ازاء الدائنين من الدول الصناعية الرأسمالية الغنية، وانخفاض التمويل الميسر

والاقتصادية في البلدان الصناعية الجديدة سواء في جنوب شرق آسيا أو في أمريكا اللاتينية. ونكتفى هنا بالإشارة الى أن انتاجية العمل في قطاعات الانتاج السلسلي في الولايات المتحدة زادت الى الضعف، مقابل زيادة بلغت حوالي عشر مرات في اليابان بين أول الخمسينيات ومنتصف الثمانينات. وبلغت زيادة الانتاجية في الصناعة حوالي ١,٩ مرة في الولايات المتحدة، مقابل ١١,٢ مرة في اليابان في نفس الفترة. وطبقاً للبيانات الأمريكية - كما سنعرض بالتفصيل فيما بعد - تقترض الولايات المتحدة حوالي ١٠٠ مليار دولار سنوياً لتغطية جانب من العجز المحل الأمريكي، وأما الميزان التجاري الأمريكي فقد تحول من فائض الى عجز بلغ ذروته في عام ١٩٨٧ حيث وصل الى نحو ١٤٤ مليار دولار، وزادت الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة، سواء استثمارات مباشرة أو مالية عن الاستثمارات الأمريكية في الخارج بنحو ٥٣٢ مليار دولار تمثل قيمة «المديونية الخارجية» للولايات المتحدة الأمريكية. وهبط سعر الصرف الأمريكي الى اقل من نصف قيمته الى الين الياباني بين منتصف الثمانينات وأوائل عام ١٩٨٨. هذا فضلاً عن الحجم الهائل للدين الحكومي الصافي الذي يمثل حوالي ٢٨ ٪ من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة في العام الاخير من الثمانينات. وأما العجز الخارجي للولايات المتحدة، فإنه يقدر أن يصل الى حوالي ألف مليار دولار في أوائل التسعينات. ويتضح دلالة هذه التحديات الخطيرة التي تهنز قوة ومركز الاقتصاد الأمريكي، اذا قارنا بين بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية الهامة في الولايات المتحدة من جهة، واليابان من جهة ثانية. وهكذا، الى جانب ما أوردناه حول تراجع الانتاجية في الولايات المتحدة بالمقارنة مع اليابان، نشير الى بعض مظاهر تراجع القدرة المالية، وتفاقم المشكلات الاقتصادية في البلد الاول مقارنة بالبلد الثاني، ونلاحظ، في هذا الصدد، أن اليابان تتقدم على الولايات المتحدة من حيث حجم الاحتياطيات من النقد الاجنبي في حوزة البلدين. ويبلغ متوسط معدل نمو الادخار العائلي في اليابان حوالي ٢,٥ مرة مثيله في الولايات المتحدة في الثمانينات. وتقل معدلات التضخم والبطالة في اليابان عن نصف المعدلات المقابلة في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩. ومقابل العجز في الميزان التجاري الأمريكي حقق الاقتصاد الياباني فائضاً زاد حوالي «سبع عشرة مرة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧» وزادت حصة الين في تكوين الاحتياطيات الدولية، كما تعاظمت الاستثمارات اليابانية في الخارج وخاصة في الولايات المتحدة وحلفائها من البلدان الرأسمالية الصناعية، كما برزت خطورة التناقضات التي تجابه المراكز الرأسمالية الصناعية.

ومع تزايد عجز البلدان النامية عن السداد تراجعت قدرتها حتى على الاقتراض من البنوك التجارية رغم قسوة شروطها، وهبط نصيبها في الطلب العالمي الاجمالي على الاقتراض الى ٢٪ في عام ١٩٨٩ مقابل نحو ٢٣٪ في النصف الاول من الثمانينات . وفي العام الاخير من عقد الثمانينات المنتهى ، فان المؤتمر الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ التي تضم الان ١٢٨ دولة نامية ، سادت في مدولاته مناقشة قضايا الدين والتميز في الصادرات وتفاقم الفقر وتلوث البيئة في العالم الثالث . وعلن المؤتمرين في العاصمة الفنزويلية كراكاس ان « الثمانينات كانت عقدا ضائعا للتنمية في العالم الثالث ، بسبب التدفق السلبي للموارد من الدول النامية ، والحماية التجارية من قبل الصناعة الرأسمالية ضد صادراتها » .

وفي تقديرنا ان جوهر التحدي الذي يواجهه العالم الثالث ، وفي قلبه العالم العربي ، هو القدرة على العمل الجماعي لتجاوز مازق التصنيع والدين والتجارة ، فضلا عن التصدي للتحدي الجديد الذي يأتي مع نهاية الحرب الباردة الثانية ، وذلك في ظل النظام العالمي ، الاقتصادي ، وغير الاقتصادي ، الجديد الذي تدفع اليه ثورة « الليبرستويكا » وأوروبا الموحدة ، « البيت الاوربي المشترك » ، وفرض الاشتياك بين القوتين العظميين ، وأخيرا ، استمرار صعود العملاق الياباني ووراءه مجموعة البلدان الصناعية الجديدة التي توشك على وداع انتمائها الى العالم الثالث .

ان التحليل العميق للمعطيات الزائلة ، والتحولات المنشودة ، والمتغيرات المتوقعة ، يدفعنا الى « مخاطرة فكرية » ، تسمح لنا بالقول بان التسعينات سوف تشهد تغييرات هامة تدفع نحو اقامة نظام عالمي جديد توضع اساساته بسرعة لا سابق لها ، تحول الحاضر ماضيا وتجعل المستقبل حاضرا . وفي مقدمة القوى الفاعلة في هذا النظام العالمي الجديد ، ثورة « جورباتشوف » بداعياتها المنظورة والمتوقعة ، والثورة العلمية التكنولوجية التي للغرب قصب السبق فيها .

ونكتفي هنا بالاشارة الى الجديد الخطير حق في هذا التحولات هو احداث أوروبا الاشتراكية التي تهز العالم من حولنا وهو يدخل العقد الاخير من القرن العشرين ويطلق أبواب العقد الاول من القرن الواحد والعشرين . ونقول بإيجاز ان أوروبا الاشتراكية ، حيث تهافت النظم الشمولية في أوروبا الشرقية ويتداعى اساس النظم الشمولى في الاتحاد السوفيتي ، تتجه ، اما الى « اشتراكية جديدة » ، او العودة الى الرأسمالية وذلك على اساس الخيار الحر للشعوب .

المتاح للتنمية في العالم الثالث نتيجة تراجع الوزن النسبي للمساعدات الحكومية من البلدان الغنية في اجمالي التمويل الخارجى للبلدان الفقيرة . واتسعت أبعاد هروب رؤوس الاموال من الجنوب الى الشمال ، وتعثرت القدرة على المساومة الجماعية بين الجنوب والشمال ، سواء بتجاهل الشمال لمطالب الجنوب ، او نتيجة تفكك وضعف جبهة البلدان النامية في الجنوب . وهكذا ، فقد بلغت دين العالم الثالث ١٢٩٠ مليار دولار في عام ١٩٨٩ ، مقارنة بنحو ٥٥٧ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، وانعكس عبء الدين الخارجى للبلدان النامية في ارتفاع نسبيته الى الناتج المحل الاجمالي ، وارتفاع نسبة مدفوعاته الى حصيلة الصادرات للبلدان المدينة ، وارتبط هذا يتدهور شروط التمويل الخارجى وبإذلات مع تزايد عجز العديد من البلدان عن السداد . ومع أواخر الثمانينات فان حجم الدين التي تأخر سدادها قدر بنحو ٥٢ مليار دولار ، وارتفع عدد البلدان التي تأخرت عن السداد الى ٤٩ دولة . وبينما تعثرت « خطة بيكر » لمواجهة مشكلات ديون العالم الثالث بتقديم تمويل اضافي ، فقد اخفقت محاولات صندوق النقد الدولي في حل المشكلة عن طريق برامج الاصلاح الفللسية واعادة جدولة الديون ، كما تعثرت « خطة برادى » بسبب قصور التمويل اللازم لتخفيض حجم وعبء الديون وتقديم تمويل اضافي للتنمية . اخف الى هذا ما اوضحناه في التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ من ان تدهور شروط التبادل التجارى للبلدان النامية اخذ معدلا ونطاقا غير مسبوقين ، الامر الذى دفع البنك الدولى الى اعلان انه لأول مرة في التاريخ الحديث عانت كل مجموعات السلع الاولى تقريبا من انخفاض الاسعار بين عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، حيث هبط الرقم القياس الخاص بأسعار ٢٣ سلعة اولية مقومة بالاسعار الجارية للدولار الى ادنى مستوى له في عام ١٩٨٥ مقارنة بتسع سنوات سابقة له . وقدرت خسائر البلدان النامية بنحو ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٥ أو بنحو ١٦٪ من اجمالي حصيلة صادراتها في ذات العام .

وبوجه خاص ، نلاحظ هبوط السعر الرسمي لبرميل النفط بنحو ٦٠,٦٪ بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ ، وهبط السعر الحقيقي له بنحو ٧١,٣٪ في السوق اليابانية ، ٦٧,٥٪ في الولايات المتحدة و ٦٦,٥٪ في ألمانيا الغربية . وعانت شعوب العالم الثالث من ارتفاع معدلات التضخم ، ليس فقط بسبب ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى وخاصة الانتاجى ، وانما ايضا نتيجة تطبيق برامج للاصلاح الاقتصادى تضمنت خفض أسعار العملات المحلية .

وعلى أساس « الاشتراكية الجديدة » و « الرأسمالية المعاصرة » تتوافر امكانية بناء « بيت اوروبى مشترك » وتتعاظم فرص تعاون الشمال - الشمال بما فى ذلك على حساب الجنوب .

وبوجه خاص ، يتطلع الاتحاد السوفيتى الى تحقيق هدف الانتقال الكامل الى مصاف الدول الصناعية الاكثر تطورا من حيث تطبيق انجازات الثورة العلمية التكنولوجية مع استعداد لتنازلات غير متوقعة وغير مألوفة فى مجال « توازن القوى » لصالح « توازن

للمصالح » يراعى فيه الحد الأدنى من أمنه القومى ومصالحه الاستراتيجية . كما تتطلع الولايات المتحدة الى استثمار التحويلات الليبرالية فى البلدان الاشتراكية من أجل توسيع سوق الاستثمار والتجارة امامها والتخفيف من اعباء ديونها الخارجية وعجزها التجارى ، فضلا عن مواجهة التحدى الاوروبى والتحدى اليابانى اللذين يحملان لنفوذها ومكانتها اخطر التهديدات .



القسم الرابع :

الامن العربى :

الميزان العسكرى العربى - الاسرائيلى

- الميزان البرى
- الميزان الجوى
- الميزان البحرى
- الصواريخ
- الاسلحة الكيماوية
- الاسلحة النووية

أولا - الميزان البرى :

عدا ذلك توجد درجة من التشابه في نوعية تسليح القوات البرية لدى الجانبين ، والمتوقع ان تخدم برامج التحديث والتطوير العربية الموضوعة لحقبة التسعينات في تغطية الفارق النوعى على صعيد أنظمة التسليح الرئيسية بين الدول العربية اطراف الصراع واسرائيل ، اما في مجال الانظمة المساعدة ، فقد تظل اسرائيل محتفظة بتقوتها ، الا أن الاهتمام العربى المتنامى بها قد يؤدى الى تقليل حجم الفجوة النوعية . استعراض الملامح السابقة سيكون من خلال تناول موضوعين رئيسين :

- ١ - الاتجاهات العامة لتطوير القوات البرية .
- ٢ - التحليل الكمي للميزان البرى العربى الاسرائيلى .

١ - اتجاهات التطوير

كما سبق وان اوضحنا فان اتجاهات التطوير للقوات البرية من زاوية التسليح يتفاعل فيها عنصر الاعتماد على الذات والاستيراد من الخارج وذلك بنسب متفاوتة وفقا لدرجة تقدم الصناعة الحربية المحلية ، ومن الصعب الحكم على ماسوف تؤول اليه القوات البرية خلال حقبة التسعينات ، الا أنه من المتصور ان قدراتها ستختلف عما عليه في الوقت الراهن . وان كان ذلك سيظل مرهونا بمدى تقدم الصناعة المحلية الحربية ، وتحسن العلاقات بين الدول المانحة لتراخيص الانتاج والمنطقية له ، والمتوقع في الفترة المقبلة ان لا يترتب على برامج التحديث حدوث تغير كمى كبير في معدلات القوى الحالية بين الدول العربية واسرائيل ، وان كان من المرجح ان تسهم هذه البرامج في تقليص الفارق النوعى في التسليح بين طرفي معادلة الصراع العربى الاسرائيلى .

تتلو خلال العام الاتجاهات العامة المتوقعة لتطوير القوات البرية للدول الرئيسية اطراف الصراع العربى الاسرائيلى خلال عقد التسعينات ، وتكشف هذه الاتجاهات عن ان السلاح البرى اكثر من اى سلاح اخر يعكس التفاعل بين برامج التصنيع العربى المحلية وخطط استيراد السلاح من الخارج ، فعلى حين تعتمد بعض الدول في سياستها التسليحية على صناعتها المحلية للولاء باحتياجات القوات البرية من الاسلحة والمعدات ، تعتمد دول اخرى اعتمادا شبه كامل على الخارج ، وتظهر مجموعة ثالثة من الدول تطورت لديها القدرة المحلية على تصنيع بعض الاسلحة والمعدات ، وهى بصدد استكمال برامجها التصنيعية المحلية عبر الحصول على تراخيص انتاج أنظمة التسليح الرئيسية من الخارج . وهكذا فان النسب بين التصنيع المحلى والاستيراد من الخارج في تطوير وتحديث القوات البرية تتفاوت بين الدول وفقا لتطور صناعتها المحلية .

ويبين الميزان العسكرى ان هناك تغيرات طرأت على القوات البرية لبعض الدول الرئيسية ، وقد شملت هذه التغيرات الهيكل التنظيمى للقوات البرية والتسليح ، وذلك حرصا من هذه الدول - على ما يبدو - على احلال الكيف محل الكم ، واكساب القوات البرية المزيد من خفة الحركة ، وتعزيز قوتها النارية .

وعلى اية حال فقد بقيت الدول العربية الرئيسية في مجموعها تحتفظ بتفوق كبير في مواجهة اسرائيل فيما يتعلق بأنظمة التسليح الرئيسية للقوات البرية ، كما ان بعض الدول العربية قد فاقت اسرائيل في اعداد ما تملكه من اسلحة ومعدات ، واذا كان من المعتمد وجود فجوة نوعية في تسليح القوات البرية بين الدول العربية واسرائيل ، فانه من المتصور ان هذه الفجوة - وان وجدت - فانها تقتصر على الاجهزة والمعدات المساعدة كالحاسبات الالكترونية والذخائر وأنظمة ادارة الثيران ... وغيرها من المعدات المصممة بغرض التحديد الدقيق للأهداف واصابتها بدرجة عالية من الدقة . فيما

١ - السعودية : واجهت جهود المملكة السعودية في السنوات القليلة الماضية العديد من القيود في تطوير وتحديث قوتها البرية :

(١) - اعتبارات الحرب الإيرانية العراقية : كانت تلك الاعتبارات تمل على المملكة ضرورة الاعتماد في برامجها التسلحية بالقوات البحرية والجوية ، باعتبارها الأسلحة الأكثر توفراً في الاستخدام في حالة اتساع نطاق الحرب الإيرانية العراقية لتشملها أو لتشمل الدول العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، وذلك بالنظر الى انخفاض قوتها البشرية .

(٢) - القيود المالية : وهي قيود منشؤها انخفاض اسعار النفط مما أدى ضرورة توجيه المخصصات المالية الى برامج التسليح الأكثر أولوية والتي تعكس الاحتياجات الدفاعية السعودية الملحة ، وكانت بالطبع القوات الجوية والبحرية هي أكثر أفرع القوات السعودية نصيباً من حيث المخصصات المالية .

(٣) - القيود الموضوعة على السياسة الأمريكية في توريد السلاح الى السعودية ، وهذه القيود منشؤها الضغوط الإسرائيلية والجماعات الموالية لها في الكونجرس والتي عرقلت بصفة عامة برامج السعودية في تحديث قواتها المسلحة ، وهو ما دفعها الى الاعتماد على فرنسا في تطوير قوتها البحرية ، وبريطانيا في تطوير قوتها الجوية . وعكفت السعودية خلال السنوات القليلة الماضية على الاختيار بين أنظمة التسليح الرئيسية للقوات البرية من بين الطرازات العالمية ، وتنافست على البرنامج السعودي - على سبيل المثال - في مجال الدبابات كل من الدبابة البريطانية تشالينجر - ٢ ، والدبابة الفرنسية إيه أم أكس - ٣٠ ، والدبابة الألمانية ليوبارد ، والدبابة البرازيلية أو سوريو ، ولكن كان من الواضح ان السعودية تفضل الاعتماد على الولايات المتحدة في تحديث قوتها البرية . وربما يكون مرجع هذا ان تسليح الجيش السعودي يشتمل في غالبه على المعدات والأسلحة الأمريكية ، غير ان هذه الرغبة السعودية واجهت رفضاً أمريكياً ، فعلى سبيل المثال أبدت واشنطن في أكثر من مناسبة خلال السنوات القليلة الماضية تمنعها عن تقديم أى تعهد بالمراقبة على بيع الدبابة أم - ١ إيرايزر للسعودية في حالة طلب السعودية الحصول عليها .

عرقلت القيود المشار إليها آنفاً برنامج تحديث القوات البرية السعودية والذي تفيد التقديرات بأنه يتضمن حصول السعودية على ٨٠٠ - ١٠٠٠ مركبة قتال وعلى نحو ٨٠٠ - ١٠٠٠ دبابة .

* الملاح العامة للقوات البرية السعودية خلال العام :

ظل حجم الجيش السعودي وتشكيلاته القتالية ثابتاً نسبياً خلال العامين الماضيين ، بل ان حجم الجيش السعودي - وفقاً للبيانات المنشورة والتي قد تكون مجرد تصحيح لبيانات سابقة - قد تقلص بواقع ألف شخص خلال العام ١٩٨٨ عن العام السابق عليه ، والتغير الوحيد الملحوظ في هذا السياق هو ادخال كتيبة دفاع جوى اضافية في العام ١٩٨٩ .

كذلك لم تحدث تطورات كبيرة في تسليح القوات البرية السعودية خلال الفترة المذكورة (٨٦ - ٨٩) ، واقتصرت هذه التغيرات في مجموعها على مركبات القتال والدبابات ومدافع م / ط ، وتركزت جهود التطوير في مجال مركبات الجند المدرعة في زيادة اعداد حاملات الجند طراز أم - ١١٢ بمتوسط زيادة ٢٥٠ حاملة سنوياً في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ ، وتزايدت كذلك اعداد حاملات الجند من طراز د بنهاره ، بواقع ٤٠ حاملة خلال العام ١٩٨٩ . اضافة الى زيادة مركبات قتال المشاة إيه أم أكس - بي ، بواقع ١٥٠ مركبة خلال العام ١٩٨٩ ليصبح عددها الاجمالي ٥٠٠ مركبة ، وهو ما يعنى استكمال تزويد وحدات المشاة الميكانيكية السعودية بمركبات قتال المشاة .

أما فيما يتعلق بالدبابات : فقد اقتصرت جهود التطوير والتحديث على تحويل الدبابة د أم ٦٠ - ١ الى النسخة الأكثر تطوراً وهي الدبابة د أم - ١٦٠ ٢ ، وتم خلال العامين الماضيين تحويل ١٠٠ دبابة من الطراز المذكور بمعدل ٥٠ دبابة سنوياً ، والمتوقع خلال العام المقبل ان يستكمل تحويل الاعداد المتبقية منها والبالغ عددها ٥٠ دبابة ، لتصبح كل قوة الدبابات السعودية من هذا الطراز من النوع التطوير أم - ١٦٠ ٢ .

وفي مجال المدفعية : يبدو ان السعودية بصدد اخراج قطع مدفعية من طراز م - ١٠١ / ١٠٢ من الخدمة ، غير انها لم تستبدلها بأنواع أخرى ، حيث ظلت اعداد وطرازات قطع مدفعية ثابتة خلال الثلاث السنوات الماضية ، مما يعنى تحول المدفعية السعودية تدريجياً من المدفعية المنطوية الى المدفعية ذاتية الحركة ، والاستغناء التدريجي عن المدافع ذات العيار أقل من ٥٥ ملم .

واضافة الى هذه التطورات المحدودة طرات ايضا تغيرات طفيفة في الاسلحة المضادة للدبابات وذلك باضافة ٦ صواريخ من طراز د أستروس ، وتم كذلك ادخال المدفع م - ١١٧ ٩٠ ملم المضاد للطائرات ضمن منظومة المدافع المضادة للطائرات .

ويمكن أن نخلص مما سبق الى ان الثلاث السنوات الماضية لم تشهد تغيرات كبيرة في أنظمة تسليح القوات البرية السعودية ، عاكسة بذلك القيود الانفة التي عرفت برنامجها التحديثي .

ولكن العام السابق شهد بعض التغيرات التي ساهمت في التخفيف من حدة هذه القيود ومن بينها :
١ - توقف الحرب الإيرانية العراقية : وهو ما ساهم على ما يبدو في إعادة المملكة توجيه اهتمامها الى القوات البرية التي أدت الحرب الى حصولها على أسلحة منخفضة .

ب - استكمال معالم خطط التحديث البحري والجوي : وذلك على ضوء توقيع صفقة اليمامة مع بريطانيا والتي بموجبها تحصل السعودية على اعداد من الطائرات «الترنادو» ، إضافة الى معدات وتسهيلات أخرى ، والتوقيع على صفقة مع فرنسا لتحديث قوة الغواصات السعودية . ولذلك فمن الطبيعي ان يعاد الاهتمام مرة أخرى بالقوات البرية على اعتبار انها الفرع المتخلى من القوات المسلحة السعودية الذي لم يتم تنفيذ برنامجه التحديثي .

ج - تخفيف الولايات المتحدة من قبورها في توريد السلاح للمملكة السعودية : ويبدو ان الفرونة الامريكية مرجعها الضغوط التي تمارسها شركات السلاح الامريكية ، وحرص الحكومة الامريكية على استمرار عجلة انتاج هذه الشركات ، إضافة الى اعتبارات المنافسة العالية على تصدير السلاح ، حيث تعددت الدول الراغبة في تصدير بعض أنظمة التسليح المتقدمة ، بغض النظر عن التوجهات السياسية والايدولوجية للدول المتلقية ، فالهم في هذا الصدد لصالح الاقتصادية .

ويتضح تأثير هذه العوامل في الصفقات التي عقدتها المملكة خلال العام والتي تتم عن ان السعودية قد تهيأت لها الظروف للمضي قدما في برنامج تحديث قواتها البرية . ويدخل ضمن هذا السياق توقيع المملكة السعودية خلال العام على اتفاقية مع الولايات المتحدة تحصل بموجبها على ٢٠٠ عربة قتال من طراز « برادلي » ، بقيمة تبلغ ٥٥٠ مليون دولار ، كما اعلنت الولايات المتحدة عن عزمها لببيع الجيش السعودي ٣٦٥ دبابة من طراز « أم - ١ » إبرامز ، وهو ما يشكل تحولا في الموقف الامريكي حيال تزويد السعودية بهذه الدبابات ، إذ ان الولايات المتحدة قد أبدت رفضها في أكثر من مناسبة خلال السنوات القليلة الماضية عن تقديم أي تعهد بالموافقة على بيع الدبابة أم - ١ إبرامز في حالة طلب السعودية الحصول عليها .

ولكن تلك الصفقات المبرمة مع الولايات المتحدة

لاتغطي خطط المملكة الخاصة بتحديث قواتها البرية بالكامل ، وفي حالة صحة التقديرات الخاصة بالتحديث المشار اليها ، فإن المجال مازال مفتوحا اما لتعاقد السعودية على شراء المزيد من الدبابات والمدرعات الامريكية او لاستكمال حاجاتها من الطرازات الأخرى . وعلى أية حال يصعب تفسير حاجة المملكة السعودية لمثل هذه الاعداد المزدجة من الأسلحة والمعدات ضمن برنامج تحديث قواتها البرية ، خاصة وأن الحجم الحالي للجيش السعودي قد وصل الى مستوى التشبع من حيث قدرته على استيعاب اعداد الأسلحة والمعدات ، وهو مايفتح المجال للتكهن بأن السعودية تنوى زيادة حجم قواتها البرية ، وهو أمر مرهون بتغيير نظام التجنيد القائم على التطوع لأن يشتمل مثلا على تطبيق نظام الخدمة الازامية ، إضافة الى دعم البنية التحتية لتخريج اعداد اضافية من الضباط والجنود ، أو ان القوات السعودية ستستغنى عن اعداد مقابلة من الأسلحة الاقدم طرازاً .

ب - مضي : يبين الميزان العسكري للعام ١٩٨٩ أنه لم تحدث تغيرات كبيرة في حجم القوات البرية او تسليحها ، حيث ظلت عند معدلاتها السابقة ، ولكن البيانات المنشورة في العام تدل على ان مصر بصدد مواصلة جهودها لتطوير وتحديث قواتها البرية استعدادا للدخول في حقبة التسعينات ، وهي تواجه في ذلك العديد من القيود ، أبرزها الازمة الاقتصادية ، واحتمالات انخفاض الطلب على الأسلحة المصرية نتيجة لتوقف بعض الصراعات المحلية كالحرب الإيرانية العراقية ، وهو ما يضاعف بصفة عامة من قدرتها على تمويل برامجها التسليحية ، إضافة الى القيود المفروضة على الحصول على بعض الأسلحة والمعدات المتقدمة ، والشروط التي تملهاها الدول الرئيسية الموردة للسلاح او المانحة لتراخيص انتاجه .

ولكن بالرغم من القيود الانفة الذكر ، الا أنه من الواضح على ضوء البيانات المنشورة ان مواصلة برنامج تحديث القوات البرية المصرية له أولوية كبيرة في سياسة التسليح المصرية ، وربما مرجع هذا ان الأسلحة السوفيتية التي حصلت عليها مصر في فترات سابقة لاتزال تشغل نسبة غير يسيرة من اجمالي تسليح القوات البرية ، في الوقت الذي تتسارع فيه خطى تطوير وتحديث قوات الدول التي يتوقع منها أن تكون مصدرا لاحتمالات العدوان .

وتوضح بيانات العام ان مصر تسعى من وراء تحديث قواتها البرية الى تحقيق عدد من الاهداف ، تعد امتدادا للأهداف المتبناة في الاعوام الماضية ، وهو مايلي بعض

الضوء على الوجهات المستقبلية للقوات البرية خلال العقد المقبل. ونبرز هذه الأهداف في التالي :

(١) تحديث الأسلحة والمعدات المتقدمة بأسلحة غربية .

(٢) تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي في تصنيع احتياجات القوات البرية .

(٣) اكساب القوات البرية المصرية المزيد من الميكنة وخفة الحركة .

وفيما يتعلق بالاعتماد على الأسلحة والمعدات الغربية : فقد تابعت مصر خططها الرامية الى تصنيع الدبابة د إم - ١ أبرامز ، حيث أعلن خلال العام أن أعمال الانشاءات الاساسية لبناء المصنع المنوط به إنتاج الدبابة د إم - ١ أبرامز ستنتهى في أوائل عام ١٩٩٠ ، وأن المصنع المذكور سيبدأ في انتاج نسبة محدودة من الدبابة د إم - ١ محليا وصولا الى تصنيع نحو ٩٠ ٪ منها تدريجيا ، وخلال فترة العشر السنوات القادمة ، والتي بانتهائها سيكون لدى مصر منها ٥٥٥ دبابة ، والمزيج ان تركز مصر خلال الفترة المقبلة على البرنامج المذكور في تحديث قوة دباباتها ، وهو ما يعنى في حالة استمرار العلاقات المصرية الأمريكية على ما هو عليه ، انه بمطلع عام ٢٠٠٠ ستصل نسبة الدبابة المذكورة من اجمالى قوة الدبابات قيد الخدمة حاليا ٢٣ ٪ ، وبإضافة اعداد الدبابة د إم - ٦٠ ايه ٣ ، فان اجمالى الدبابات الأمريكية الصنع من الطرازين المذكورين في الخدمة المصرية سيبلغ ما نسبته ٦٠ ٪ من اجمالى قوة الدبابات ، وفي حالة الإبقاء على العدد الحالي لقوة الدبابات ، فان الطرازات السوفيتية الصنع ستظل تشكل حوالى نصف قوة الدبابات المصرية ، أى أنه من المرجح أن تدخل مصر العقد الحادى والعشرين ولديها تشكيل من الدبابات السوفيتية الصنع المطورة محليا ، والدبابات الأمريكية الصنع بنسب شبه متساوية .

وفيما يتعلق ببقية أفرع القوات البرية ، فانه من الواضح ان الاعتماد قد تزايد على الصناعة المحلية في الوفاء باحتياجاتها ، حيث تلقي التقارير بأن مصر تعزز الاعتماد من مصنع الدبابات قيد الانشاء والمخصص لانتاج الدبابة د إم - ١ أبرامز لتصنيع طراز جديد من ناقلات الجنود المدرعة محليا ، وقد يتم هذا عن أن مصر قد استكملت برنامجها الخاص بشراء ناقلات الجنود المدرعة م - ١١٢ ، بعد ان حصلت على دفعات متلاحقة منها ، كان آخرها في العام ١٩٨٧ . ويدل أيضا على تنامي الاعتماد على الصناعات المحلية في انتاج مركبات القتال ، حيث أن بات الطرازان « فهد » و « وليد » من الصناعة المحلية يشغل مناسبتهم حوالى ٢٩ ٪ من اجمالى ناقلات الجنود قيد الخدمة حاليا ، ولكن

الاعتبارات الخاصة بتصدير هذه الناقلات الى الخارج تقلل من احتمالات احلالها بالكامل محل ناقلات الجند السوفيتية الصنع من طرازى « بى تى آر - ٥٠ » و « أو تى - ٦٢ » التى ظلت اعدادها ثابتة في العامين السابقين .

والواضح ايضا على ضوء عدم وجود مؤشرات تتم عن تغيرات متوقعة في مركبات قتال المشاة ومركبات الاستطلاع ، حيث أن اعدادها وبطرازاتها ظلت ثابتة خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٨٩ ، أن مصر قد رأت أن تكفى بمالديها من مركبات قتال المشاة ومركبات الاستطلاع .

وإذا كان التطوير المحلى لتسليح القوات الجوية المصرية عبر الحصول على تراخيص الانتاج من الدول الغربية أو عن طريق الانتاج قد انضمت اثره مؤخرا في الدبابات ومركبات القتال ، فإن الأفرع الأخرى للقوات البرية شهدت هي الأخرى وفي فترات سابقة نفس اتجاهات التطوير ، بل تواصلت هذه الاتجاهات خلال العام ، وذلك أما بإدخال التعديلات على الأسلحة لكسابها المزيد من الفاعلية والحدثة ، حيث أعلن عن زيادة مدى الصاروخ « صقر - ٣٠ » من ٢٠ كم الى ٣٦ كم ، وتزايد أيضا مدى الصاروخ « صقر - ٨٠ » ، أو عن طريق الانتاج من خلال التراخيص ، فقد افادت الأنباء بأن مصر والولايات المتحدة تقومان ببحث إمكانية تطوير نموذج جديد من صواريخ م / د مضادة للدبابات طراز « دراجون » يعرف بـ « دراجون - ٢ » على أن يتم انتاجه في مصر بنرخيص من الولايات المتحدة .

والواضح على ضوء ما سبق أن برنامج تحديث القوات البرية المصرية يعتمد أكثر من أى فرع آخر على الصناعة المحلية ، وذلك بغرض استبدال المعدات الشرقية بمعدات أخرى ، أو إطالة العمر الافتراضى لهذه المعدات ، وإدخال التعديلات عليها لكسابها المزيد من الحدثة والفاعلية ، ولكن من غير المتصور أن تغطي الصناعة المحلية احتياجات القوات البرية من التسليح كليا ، وإن كان يمكن لها أن تؤمن قدرا كبيرا من الاحتياجات ، ولكن سيظل ذلك بدوره مرهونا باستمرار تراخيص الانتاج وتوافر التمويل .

وفيما يتعلق بميكنة القوات : فإن بيانات هذا العلم اوضحت أن مصر قد أضافت فرقة مشاة ميكانيكية الى تشكيلاتها القتالية من المشاة الميكانيكية لتصبح ٦ فرق ، وترجع المراجع أن تشكيل الفرقة الجديدة جاء عن طريق تحويل فرقة مشاة من فرق المشاة الثلاث إلى فرقة مشاة ميكانيكية ، وإدماج لواء مدرع ولواء آخر مشاة مستقلين كانا قيد الخدمة فيها لتتخفض عدد

الوية المشاة المستقلة من ٥ إلى ٤ ألوية والالوية المدرعة من ٢ إلى ١ ، وبهذا يصبح لدى مصر تجمع قتالي يضم في معظمه فرقا والوية ميكانيكية ومدرعة وذلك بواقع ١٠ فرق ميكانيكية ومدرعة و ٤ ألوية مدرعة وميكانيكية ، في مقابل ٢ فرقة مشاة و ٤ ألوية مشاة مستقل .

ج - العراق :

حدث خلال العام بعض التغييرات في القوة البرية العراقية بذلك كنتيجة لتوقف الحرب الإيرانية العراقية ، وأوضح العام أيضا استمرار العراق في تحديث قوته البرية ، وذلك من خلال دعم القدرة المحلية على التصنيع الحربي للوفاء بالمتطلبات العسكرية لقواته البرية ، ويمكن أن نوجز هذه التغييرات في الآتي :

(أ) خفض القوات البرية العراقية .

(د) التحديث النوعي للقوة البرية العراقية .

فقد أعلن العراق خلال العام خفض قواته المسلحة بما يوازي ٥ فرق ، وذلك على ضوء استقرار الأوضاع في جبهات القتال بينه وبين إيران ، وعدم وجود مؤشرات تدل على احتمالات تجدد القتال على نطاق واسع مرة أخرى في الأمد القريب ، على الأقل والمرجح أن الخفض قد تركز أساسا في إعادة قوة الاحتياطي البالغ قوامها ٤٨٠ ألف شخص إلى الحياة المدنية ، مع وضعها في حالة تأهب لاستدعائها في حالة الضرورة ، وبين الميزان العسكرية أنه بعد إجراء الخفض وصل عدد فرق المشاة العراقية إلى ٤٢ فرقة ، ويعد ذلك تصحيحا لبيانات الميزان العسكري والتي سبق وأن حددت عدد فرق المشاة العراقية في عام ١٩٨٧ بـ ١٠ فرق ثم عادت في العام ١٩٨٨ لتحتدها بـ ٢٩ فرقة ، وكان العراق قد أعلن أنه كان يملك أثناء الحرب مائة فرقة .

وأصل العراق أيضا خلال العام تحديثه لقواته البرية بإحلال الأسلحة الأكثر تقدما محل الأسلحة المتقادمة ، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر في السنوات القادمة على ضوء أن القوة البرية العراقية قد وصلت إلى سقفها مع توقف الحرب الإيرانية العراقية ، وأصبح المجال متاحا لهدوء الأوضاع على الجبهة للاعتماد بالتطوير النوعي للقوات البرية . وتوجد مؤشرات تدل على هذا التوجه الجديد ، ففي مجال الدبابات ، يبين الميزان العسكري أن أعداد الدبابات « تشيفتين » م ٣/٥ قد انخفضت من ١٥٠ إلى ٣٠٠ دبابة ، والمرجح أن هذه الأعداد قد سلمت إلى الأردن ضمن هدية الأسلحة التي منحها العراق إلى الأردن ، إلا أنه وعلى الرغم من انخفاض أعداد الدبابات « تشيفتين » ، إلا أن قوة الدبابات العراقية قد تزايدت خلال العام بواقع ١٠٠٠ دبابة ، وتلك الزيادة قد تكون نتيجة لتحديد أعداد الدبابات

« د - ٧٢ ، والبالغة ٥٠٠ دبابة ، والأغلب أنها نتيجة لاستعادة العراق لدبابات كانت القوات الإيرانية قد استولت عليها في معارك سابقة .

والواضح أن جهود العراق في تطوير قواته البرية وإن كانت اعتمدت على الخارج في فترات سابقة ، إلا أنه في الوقت الراهن يتجه إلى دعم صناعاته المحلية لتأمين احتياجات قواته البرية من الأسلحة ، فقد أعلن خلال العام عن تطويره لدفع ذاتي الحركة عيار ٢١ مم ، ومدفع آخر عيار ٥٥ مم ، وصواريخ موجهة متطورة ، وحسب المصادر العراقية ، فإن العراق أصبح مكتفيا ذاتيا في انتاج الذخائر والأسلحة ، الخفيفة ، كما أنه قام في السنوات الأخيرة بانتاج بعض الأسلحة الجديدة مثل المدفع عديم الارتداد « القادسية » والرشاش « القدس » وأجهزة الاسلحة الميدانية وقنابل موجهة . كذلك أعلن العراق خلال العام أنه سيتولى تصنيع الدبابات السوفيتية « د - ٧٢ » تحت اسم « أسد بابل » وأن الاتحاد السوفيتي قد منحه حق ترخيص انتاج الدبابات المذكورة ، وهو ما يشكل تغيرا في سياسة الاتحاد السوفيتي الخاصة بتصدير السلاح إلى دول العالم الثالث ، حيث أنه من المعروف عنه أنه أقل ميلا لمنح تراخيص انتاج معدات سوفيتية الصنع إلى هذه الدول وعموما فإن انتاج العراق للدبابات المذكورة سيؤدي إلى زيادة الأعداد العاملة منها في الخدمة العراقية ، والمرجح أن تعمل العراق على تحديث الدبابات المتقادمة منها في الخدمة العراقية ، والمرجح أن تعمل العراق على تحديث الدبابات المتقادمة ، لديها والتي تتجاوز أعدادها نصف إجمالي قوة الدبابات العراقية باستبدال الدبابات السوفيتية « د - ٧٢ » بها .

د - إسرائيل :

تظهر خلال العام بعض التغييرات الطفيفة في القوات البرية الإسرائيلية وتركزت هذه التغييرات في زيادة أعداد الدبابات من طراز « ماركاف » بواقع ٥٠ دبابة ، وزيادة أعداد حاملات الجنود المدرعة ، وذلك بإدخال ٨٠ حاملات من طراز « نجمشوت » إلى الخدمة . بيد أن التقارير المنشورة خلال العام تبين أن إسرائيل بصدد تطوير تسليح قواتها البرية ، وذلك استعدادا لدخول فترة التسعينات ، وتنفرد إسرائيل في هذا الصدد بيميزة الاعتماد شبه الكامل على صناعاتها المحلية ، وتغطي اتجاهات التحديث هنا التراكيبات الرئيسية للقوات البرية وهي المدفعية ومركبات القتال والدبابات .

ويبدو أن إسرائيل في تطويرها هذا ، تعمل على تحديث قواتها البرية بما يتسق مع تصورها لطبيعة

الحرب في حالة نشوبها ، وذلك على ضوء التفوق العربي الكمي في المعدات والأسلحة لذلك فمن الواضح أنها تولى أهمية كبيرة لاكتساب قوتها البرية القدرة على البقاء والعمل في ظل ظروف قتالية مشعبة بوسائل القتال .

في مجال الدبابات :

تجد دلالات هذا التوجه فيما كشفت عنه الأنباء من أن إسرائيل قد طورت نوعا جديدا من الدبابات غير المأهولة والتي تعمل في ميدان المعركة دون انسان وذلك عن طريق التوجيه من بعد ، والمتصور أن دبابة من هذا النوع بالرغم من أنها تجسد درجة التقدم الاسرائيلي في مجال الانظمة المسيرة عن بعد ، وبالرغم أيضا أن إسرائيل قد ترى فيها حلا لمشكلة نقص تعدادها البشري ، والتي قد يجمع بها الخيال إلى تصور إمكانية إحلال الآلة محل الانسان في ميدان المعركة إلا أنه من المرجح أن تصبح الدبابة كالمطائرة لاقى الملفاة رمزا للتقدم التكنولوجي الاسرائيلي أكثر من كونها وسيلة قتال يمكن الاعتماد عليها في ميدان المعركة ، وذلك بالنظر إلى التكلفة العالية لانتاج هذه الدبابات بشكل كبير ، إضافة إلى أن هذه الدبابات ذاتها لا تشكل حلا لمشكلة إسرائيل البشرية لأنها هي الأخرى ستتطلب طواقم لتوجيه الدبابة ، علاوة على إمكانية ابتكار وسائل مضادة لها تعيقها عن القيام بعملها . وقد تكون تلك الوسائل أقل تكلفة ، وهو ما قد يجعل من مشروع الدبابة برمته مجرد تسجيل لسبق علمي ، أو عمل دعائي .

كذلك فإن التقديرات الاسرائيلية المنشورة عن الدبابة « مركفا - ٣ » والتي تعتزم إسرائيل انتاجها كدبابة قتال رئيسية ضمن منظومة تسليح قوتها البرية في العقد المقبل تفيد بأن الدبابة المذكورة تتمتع بصفة حركة عن النموذجين السابقين مركفا - ١ / - ٢ ، بالنظر إلى تجهيزها بمحرك قوته ١٢٠٠ حصان ، وهو ما يوفر سرعة أكبر من الطرازين السابقين تصل إلى ٦٠ كم في الساعة ، كما أنها تتمتع بقوة نارية أكبر حيث أن المدفع المركب في النموذجين الأول والثاني هو من عيار ١٠٥ مم ، أما في النموذج الثالث فهو من عيار ١٢٠ مم ، إضافة إلى ٣ رشاشات وهاون عيار ٦٠ مم ، كما أنها تتمتع بدرجة أعلى من الحماية يوفرها لها تدريبها المتعدد الطبقات ، علاوة على تجهيز الدبابة المذكورة بآلة تقدير مرمي بالليزر تتيح لها دقة عالية في إصابة الأهداف . وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع الاسرائيلية لم تكشف عن تفاصيل خططها المقبلة لانتاج الدبابة « مركفا - ٣ » ، إلا أنه من المرجح أن تدخل الدبابة المعنية الخدمة في القوات البرية الاسرائيلية في أوائل التسعينات جنباً إلى جنب مع دبابتها من الطرازين

السابقين للدبابة « مركفا - ١ / - ٢ » والدبابة الامريكية « إم - ٦٠ » إليه ٧/١ .

وفي مجال مركبات القتال : ادخلت إسرائيل خلال العام في الخدمة المركبة « نجماشوت » ، والتي سبق تطويرها خلال العام ١٩٨٨ وهي نسخة معدلة من الدبابة « سينتوردين » أزيل منها البرج والمدفع لتجمع بين المزايا الوافئة للدبابة وخفة حركة مركبة القتال ، ويبين الميزان العسكري أنه خلال عام ١٩٨٩ دخل إلى الخدمة ٨٠ مركبة من النوع المذكور ، وهو ما يدل على أن إسرائيل بصدد انتاج اعداد كبيرة من المركبة نجماشوت لتصبح لهدى مركبات القتال الرئيسية العاملة في القوات المدرعة الاسرائيلية في أوائل التسعينات .

٢ - التحليل الكمي للميزان البري العربي الاسرائيلي :

يبين الميزان العسكري للعام ١٩٨٩ ، وجود ثمة تغيرات في الأسلحة البرية للدول الرئيسية اطراف الصراع العربي الاسرائيلي ، وأن هذه التغيرات لم تقتصر على التسليح فحسب ، وإنما امتد أيضا إلى تعداد القوات وهيكلها التنظيمي ، وبصفة عامة فإن هذه التغيرات تصب في اتجاهات ثلاثة :

- أ - تخفيض اعداد القوات المسلحة .
 - ب - مواصلة الاهتمام بميكنة القوات وخفة حركتها .
 - ج - تزايد اعداد الدبابات الحديثة .
- يشير الميزان إلى أن بعض الدول قد خفضت من تعداد قواتها المسلحة ، فقد انخفض تعداد القوات المسلحة المصرية بواقع ٢ آلاف شخص ، كما انخفضت القوات المسلحة الجزائرية بواقع ألف شخص . وارتفع لدى سوريا عدد جنود الاحتياط بواقع ١٢٢ ألف شخص ، كما خفض العراق قواته المسلحة بواقع ٥ فرق ، كذلك خفضت السعودية تعداد قواتها بواقع ألف شخص ، والتغيرات المذكورة إما أن تكون نتيجة لتصحيح في بيانات سابقة للميزان لبعض الحالات ، ولكن في حالات معينة كصر وسوريا فقد تكون للظروف الاقتصادية وأتباع سياسة إحلال الكيف محل الكم ، إضافة إلى ضعف احتمالات تجدد القتال من العوامل التي أدت إلى تخفيضات في اعداد قواتها المسلحة . ولكن على أي حال فإن التغيرات في اعداد القوات المسلحة للدول الرئيسية أطراف الصراع العربي الاسرائيلي لم تؤثر على اعداد القوات البحرية حيث ظلت على نفس معدلاتها السابقة وبقيت كذلك معدلات التفوق العربي على إسرائيل على ما هي عليه ، وذلك بما نسبته ٢ : ١ ، كما

أن بعض الدول العربية وعلى وجه التحديد مصر والعراق وسوريا تتفق على إسرائيل في أعداد قواتها المسلحة ، ولكن قد تختلف النسب بدرجة كبيرة إذا ما أخذ في الحسبان نسبة القوات المسلحة الى اجمالي السكان ، حيث ترتفع معدلات التعبئة لدى إسرائيل بصورة أكبر من مثيلاتها لدى الدول العربية .

وواكب الخفض في تعداد القوات المسلحة لدى بعض الدول تتابع الاهتمام بميكنة القوات البرية على نحو ماتعكسه زيادة التشكيلات المدرعة والميكانيكية ، والحالة الوحيدة هنا مصر ، حيث أضيفت فرقة مشاة ميكانيكية جديدة إلى فرقها الخمس لتصبح ست فرق ، وتظل الدول العربية في مجموعها محتلة بتفوق كبير على إسرائيل في أعداد تشكيلات قواتها البرية خصوصاً تشكيلات المشاة والالوية المستقلة وفرق كتائب الدبابات والتي لا يوجد ما يناظرها لدى إسرائيل ، وحتى في التشكيلات الميكانيكية والمدرعة التي يقوم عليها الهيكل التنظيمي للقوات البرية الإسرائيلية ، فإن الدول العربية تحتفظ بتفوق كبير على إسرائيل تصل نسبته في الفرق المدرعة إلى ٣ : ١ ، و فرق المشاة الميكانيكية ٣ : ١ .

والمؤشر الآخر الدال على تتابع الاهتمام بميكنة القوات هو الزيادة في أعداد مركبات القتال لدى بعض الدول الرئيسية أطراف الصراع ، فقد نخل في خدمة القوات الإسرائيلية ٨٠ مركبة قتال من طراز جنماشوت ليتزايد عدد مركبات القتال العاملة لديها إلى ١٠٣٨٠ مركبة ، وتزايدت أيضاً أعداد حاملات الجنود في الخدمة في القوات البرية السعودية وذلك بواقع ٣٠٠ مركبة « م - ١١٣ » ، و ٣٥٠ مركبة « ايه ام - اكس - ١٠ » ، و ٤٠ مركبة « بنهارد » ليصل بذلك أعداد مركبات القتال لدى السعودية إلى ١٨٠٠ مركبة ، وكذلك الحال بالنسبة لسوريا التي تزايدت لديها أعداد مركبات القتال من ٣٦٥٠ مركبة عام ١٩٨٨ إلى ٢٨٠٠ مركبة ، وتركزت في تزايد أعداد حاملات الجنود المدرعة من طراز ب ٤٠/١٠٠/١٢٠ من ١٢٠٠ إلى ١٤٥٠ مركبة

وهكذا تظل الدول العربية الرئيسية في مجموعها متفوقة على إسرائيل في مركبات القتال بما نسبته ٥ : ١ ، ولكن مع ذلك تحقق إسرائيل تفوقاً على كل دولة عربية على حدة يصل بالنسبة لمصر إلى ٣ : ١ ، وسوريا ٧ : ٢ ، وإذا أخذ في الحسبان أعداد القوات المسلحة ، فإن الكفة ترجح إلى جانب إسرائيل نظراً لصغر حجم جيشها بالمقارنة مع الجيوش العربية . والمؤشر الثالث الدال على ميكة القوات وخفة حركتها هو المدفعية الذاتية الحركة ، والتي لم يشهد العام زيادة كبيرة في أعدادها ، وجاءت الزيادة في مجملها لدى اللاذون التي تزايدت لديها المدافع الذاتية الحركة من

١٣٢ إلى ١٥٢ قطعة بفارق ٩٥ قطعة مدفع ، ربما حصلت عليها من العراق ضمن الهدية التي قدمتها العراق لها في العام ١٩٨٨ ، وهكذا وعلى الرغم من التفوق العربي العام في قطع المدفعية والذي يصل الى تسعة أضعاف مالدی إسرائيل ، إلا أن المدفعية الاسرائيلية تتميز بأن الشطر الاعظم منها ذاتي الحركة . حيث تمثل ما نسبته ٦٠ ٪ من اجمالي قطع مدفعية ، وتعتبر الاردن والسعودية الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان تكادان تقتربان من المعدل الاسرائيلي ، فيما عدا ذلك ، تنخفض أعداد المدفعية الذاتية الحركة منسوبة الى اجمالي قطع المدفعية لدى الدول العربية الرئيسية ، ولكن مع ذلك تبقى الدول العربية سواء في مجموعها أو فرادى باستثناء الاردن والجزائر والسعودية متفوقة على إسرائيل في قوة النيران التي توفرها المدفعية المتطورة اضافة بالطبع الى المدفعية ذاتية الحركة .

الاتجاه الثالث : ويتعلق بتزايد أعداد الدبابات الحديثة ، فالدبابة « ت - ٧٢ » أصبحت تعمل بأعداد متزايدة في خدمة القوات السورية والعراقية تصل نسبتهما إلى ٢٠ ٪ بالنسبة لللاوي و ٩٠ ٪ بالنسبة للثانية من اجمالي قوة الدبابات ، كما تزايدت أعداد الدبابات « تشيفتين » العاملة في الخدمة الاردنية من ٢٧٠ عام ١٩٨٨ إلى ٣٦٠ دبابة ١٩٨٩ لتصل بذلك نسبة الدبابات الحديثة الى ٣٠ ٪ من اجمالي قوة الدبابات ، كذلك وعلى الرغم من التفوق العربي الواضح على إسرائيل في أعداد الدبابات ، حيث يصل مالدی الدول العربية الرئيسية من الدبابات ما يعادل مرتين ونصف مالدی إسرائيل ، إلا أن قوة الدبابات الاسرائيلية تتميز في الشطر الاعظم منها بأنها من الطرازات الحديثة ، والتي تفضل حوالى نصف قوة الدبابات الاسرائيلية ، وتعتبر السعودية الدولة العربية الوحيدة التي تكاد تقترب من هذه المعدل الاسرائيلي مع ذلك فإن الدول العربية الرئيسية في مجموعها تحقق تفوقاً على إسرائيل في أعداد الدبابات الحديثة بما نسبته ٦ : ١ ، والمتوقع على ضوء البرامج العربية بتصنيع الدبابات « ام - ١ أبرامز » لدى مصر ، وحصول السعودية على اعداد من الدبابات المذكورة . وتصنيع العراق للدبابات « ت - ٧٢ » ، اضافة الى اجمال حصول سوريا على اعداد اضافية من الدبابات « ت - ٧٢ » ، واحتمال حصولها على الدبابات « ت - ٨٠ » ، من المتوقع على ضوء هذه البرامج أن يتعزز التفوق العربي في أعداد الدبابات الحديثة نوعياً وكمياً .

جدول رقم (١٤)

میزان تلفات البرية

[illegible]

تابع جدول رقم (١٤)

مميزان القوات البحرية

[illegible]

ثانيا : الميزان الجوى

تخزن حوالى ١٠٢ طائرة قتال من تشكيلها القتال البالغ قوامه ٥٧٤ طائرة قتال ، كما تخزن ليبيا وسوريا اعدادا لم يحدداه . لذلك تولى أغلب دول المنطقة اهمية كبيرة لتطوير ماديها من طائرات قتال ، وخاصة المتقدمة منها ، تجهيزها بانظمة مساعدة متطورة تقربها من مستوى اداء الطائرات الحديثة ، وهو مايفنيها مؤقتا عن شراء طائرات جديدة بتكلفة اكبر ، اضافة الى ان مبتكرات الانظمة المساعدة للقوة الجوية تضيق الكثير الى القدرات الجوية في مجالات تحديد الاهداف وتحليل معلومات المواقف القتالي ، والاعاقة الالكترونية ، والاجراءات الالكترونية المضادة ، والسيطرة والقيادة والتحكم والاذنار المبكر .. الخ . بحيث صار تطوير اية قوة جوية مرهونا بمدى استيعابها للتطورات الجديدة في تكنولوجيا الطيران ، بل يمكن القول بان الانظمة المساعدة ستكون لها اهمية قصوى في اية حسابات عملية للميزان الجوى ، وهو مايجعل حسابات الميزان اكثر تعقيدا ، الا انه يجب عدم اغفال هذا الجانب من حسابات القدرة الجوية .

كذلك يبين الميزان العسكرى على نحو ماهر وارد في الجدول ، عدم وجود تغير في نسب الميزان الجوى بين الدول العربية واسرائيل ، وذلك لان عقود التسليح المبرمة في وقت سابق غالبا مايتم الوفاء بها على فترات زمنية طويلة . واستعراضنا للنقاط السابقة سيكون من خلال تناول الموضوعات التالية :

- ١ - التطورات في مجال القوة الجوية وانعكاساتها المحتملة .
- ٢ - التحليل الكمي للميزان الجوى العربى الاسرائيلى
- ٣ - التحليل النوعى للقدرات الجوية
- ٤ - اتجاهات تطوير القوة الجوية .

انخفض خلال العام ماحصلت عليه الدول اطراف الميزان من طائرات القتال بالمقارنة مع العام ١٩٨٨ ، فيخلاف صفقة طائرات « سوخوى - ٢٤ » السوفيتية الصنع التى زود الاتحاد السوفيتى ليبيا باعداد منها ، لم يشهد العام في الغالب توقيع عقود تسليح جديدة رئيسية يحتمل ان يكون لها تأثير كبير على ميزان القوى الجوية في المنطقة ، وربما يرجع هذا الى توقف الحرب اليرانية العراقية بالتالى انخفاض الاحساس بالتهديد لدى الدول العربية الخليجية ، وهى تعتبر من دول المنطقة الاكثر اهتماما ببناء قوتها الجوية ، لتلافي العجز في قوتها البشرية . هذا في الوقت الذى تبس فيه الدول الرئيسية للوردة للسلاح استعدادا اكبر لتوريد الطائرات الحديثة والمتطورة ، ولايمكن في هذا السياق اغفال تأثير المصاعب الاقتصادية التى تمر بها دول المنطقة في انخفاض طلباتها على طائرات القتال .

ولكن لايعنى هذا ، انخفاض معدل بناء القوة الجوية لدى دول المنطقة ، اذ لاتزال القوات الجوية تحظى بالاولوية الرئيسية ضمن برامج تسليح دول المنطقة ، غير ان هذا الاهتمام انصرف على نحو ماهر واضع الى الاهتمام بنواح اخرى للقوة الجوية لم تحظ في السابق باهتمام كبير على الاقل بالنسبة للطرف العربى . ويصفى عامة يتركز الاهتمام الجديد على الانظمة المساعدة « للقوة الجوية ، او ما يطلق عليها احيانا اسم مضاعفات القوة ، وذلك بغرض اعطاء امسلة القتال الجوية المزيد من الفاعلية والتاثير . وللمصنوع ان اعطاء الاولوية للانظمة المساعدة على الحصول على طائرات جديدة يرجع الى ان اغلب الدول العربية وربما ايضا اسرائيل قد وصلت الى السقف الكمي من حيث طائقتها على استيعاب طائرات جديدة ضمن تشكيلها القتالي . ويبين الميزان العسكرى لعام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ والصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ان اسرائيل

١ - التطورات في القوة الجوية :

كان حصول ليبيا على طائرات سوخوي - ٢٤ من ابرز التطورات التي شهدتها العام ، وتقيد التقديرات ان ليبيا تسلمت منها ٦ طائرات ضمن صفقة عقدت بين الجانبين ، ويعتبر حصول ليبيا على الطائرات المذكورة الحالة الاولى التي يصدر فيها الاتحاد السوفيتي مثل هذا النوع من الطائرات خارج اراضيهِ ، بالرغم من ان دخولها الخدمة في القوات السوفيتية يرجع الى العام ١٩٧٤ ، والطائرة المذكورة مقاتلة هجومية متعددة المهام مخصصة للقيام بالمهام المضاد للقوة الجوية (الاعتراض والمطاردة والاشتيك الجوي) ومهام الدعم الجوي والذي يعبر عنه بتعبير عزل الميدان المعركة اى منع الامدادات والتعزيزات من التوجه الى الخطوط الامامية المباشرة ، اضافة الى امكانية استخدامها كوسيلة اتصال نووية ، وتتميز هذه الطائرات بسرعة قصوى تصل الى ٢,٣ ماخ ، غير ان اهم مواصفاتها في مداها الذي يقدر بـ ١١٣٠ كم على ارتفاع عال ٢٢٠ كم على ارتفاع منخفض وذلك دين اعادة تزويدها بالوقود جوا ، وهذا معناه ان الطائرة بمقدورها الوصول الى اهداف داخل اسرائيل مباشرة اذا ما انطلقت من قاعدة في شرق ليبيا ، وكذا في حالة توافر قدرة التزويد بالوقود جوا ، ومن ثم زيادة المدى القتالي - سوخوي - ٢٤ - سيكون بمقدورها الوصول الى اهداف في داخل العمق الاسرائيلي ، اضافة الى ان حملتها الكبيرة والتي تصل ٨٠٠٠ كيلو جرام من قنابل عقودية وصواريخ موجهة جو - ارض يوفر لها قوة نيران عالية في مهام القصف والاختراق والعزل والاعتراض الجوي . ولايمثل تسلّم ليبيا الطائرات المذكورة طفره نوعية في قدرات القوة الجوية الليبية بقدر مايمثل زيادة في هذه القدرة ، حيث ان طائرات القتال من طراز ميغ - ٢٥ العاملة في القوات الجوية الليبية بمقدورها الوصول الى الاراضي الاسرائيلية اذا ما زودت بالوقود اثناء التحليق .

ودخلت خلال العام ايضا الطائرات «فانتوم - ٢٠٠٠» الى الخدمة الفعلية لسلح الجو الاسرائيلي ، وهي نموذج معدل من الطائرة «ف - ٤» اسلخت عليها العديد من التعديلات والتي شملت ادخال حاسبات الكترونية جديدة وانظمة اتصالات ومعدات اعاقة الكترونية مضادة وانظمة انذار ميكر . والمتصور ان الغرض من هذه التعديلات هو اكساب الطائرات «ف - ٤» القدرة على البقاء والعمل في بيئة قتالية مضيفة بوسائل الحرب الالكترونية بما يزيد من فاعليتها في القيام بمهام الاعتراض والمطاردة والقصف الجوي الارضي .

٢ - التحليل الكمي للميزان الجوي

يظهر عند تحليل ميزان القوى الجوي ثلاثة احتمالات :

١ - الحالة الاولى :

وهي الحالة التي تقوم فيها دول العمق الاستراتيجي بتقديم مطالب منها من دعم ومساندة لدول الطوق (اى دول المواجهة) ، ومن المؤكد ان هذا هو الوضع الامثل بالنسبة للقوة العسكرية العربية التي ستشهد في المعركة مجمل القوات الجوية في مصر وسوريا والاردن ، ونسبة كبيرة من اسلحة الجو في ليبيا والعراق والاردن ، ونسبة لايس بها من الطيران السعودي والجزائري . وستكون نسب القوى في مثل هذا الاحتمال راجحا لغير صالح اسرائيل ، فاذا ما افترضت المشاركة الكاملة من قبل اسلحة الجو المشار اليها ، فان مستوى التفوق العربي في طائرات القتال بالنسبة لاسرائيل سيتجاوز اربعة امثال ما لدى اسرائيل غير ان هذا التفوق ينخفض بدوره في حالة اقتصر المشاركة على الطائرات الاكثر حداثة ، وان كانت اسرائيل ستجد نفسها في وضع غير مواتي نتيجة ضرورة التعامل مع نسب قوى ١,٨ : ١ لصالح العرب .

ب - الاحتمال الثاني :

اسرائيل في مواجهة دول الجبهة الشرقية : ويفترض المشاركة الكاملة من اسلحة الجو السورية والعراقية والاردنية والسعودية (١١٣٤ طائرة قتال منها ١٩٤ طائرة اكثر حداثة علوة على ٢٩٣ طائرة صعودية مسلحة) فان في مثل هذا الوضع ستحقق الدول العربية المشاركة تفوقا كميّا على اسرائيل يصل الى مانسبته ٢,٢ : ١ من طائرات القتال و ٣ : ١ في طائرات الهليكوبتر المسلح ، ولكن تختلف هذه الحسابات في مجال الطائرات الاكثر حداثة والتي تتعامل فيها نسب القوى بين الجانبين .

ج - الاحتمال الثالث :

اسرائيل في مواجهة سوريا : ستكون نسب القوى في مثل هذا الاحتمال متوازية على العموم من حيث عدد الطائرات القتال ، اما في مجال الطائرات الهليكوبتر المسلح ، فان الكفة ترجح لصالح سوريا بما نسبته ١,٤ : ١ ولكن عند الاخذ في الحسابان الطائرات الاكثر حداثة فان اسرائيل تحقق تفوقا بنسبة ١ : ٢ في كمية الطائرات المعنيّة .

٣ - التحليل النوعي للقدرات الجوية :

اثرت التطورات العلمية المتلاحقة في مجال تكنولوجيا الطيران تأثيراً كبيراً على حسابات القوة الجوية ، حيث لم تعد مرتبطة بصورة أساسية بعدد ونوعية الطائرات العاملة ، بقدر ما باتت مهووة بمدى استيعابها للتطورات التكنولوجية .

وتشير مثل هذه التكنولوجيات الموجودة في المنطقة الى الاعتماد المتزايد على الوسائل التقنية في مجال الرصد ، والتوجيه ، والقذف ، وعلى وسائل الاعاقة والاعاقة المضادة الاليكترونية ، والسيطرة والقيادة القائمة على الانظمة الارضية والجوية ، اضافة الى التقنيات المصممة بغرض اطالة المدى التكتيكي للطائرة ، وزيادة قوتها النارية .

ويمكن القول بأن الآثار الاستراتيجية للتكنولوجيات الجديدة تصب في اعطاء الطائرة المزيد من القدرة على البقاء في بيئة « قتالية مشبعة » ، والمزيد من القدرة على الاختراق ، ودعم القدرة على مد القوة عبر مسافات بعيدة ، ونظراً لعدم إمكان القيام ببحث كامل لآثار هذه العوامل على الميزان الجوي العام ، فإن التركيز سينصب على الجوانب التي اظهر العام اولويتها في بناء القوة الجوية لدى اطراف الميزان . ونحدها بالتالي :

- أ - الطائرات دون طيار
- ب - طائرات التدمير بالقنود جوا
- ج - الاستطلاع والاذنار المبكر

١ - الطائرات بدون طيار :

يعود الاهتمام العربي بالطائرات بدون طيار الى السنوات القليلة الماضية ، فقد دخلت طائرات « ثيدين » ٣٢٤ سكراب الى الخدمة مع القوات المصرية عام ١٩٨٧ ، كما ادخلت طائرات « ديفولومنتيل سايبريز سكاي آي » الى الخدمة العملياتية في مطلع هذا العام ، وتستخدم الطائرات بدون طيار المصرية على ما يبدو لمهام جمع المعلومات والملاحظة والاستطلاع . كذلك توجد لدى المملكة السعودية اعداد غير معروفة من الطائرات بدون طيار من طراز « فايري » « تشوكار » يرجع تاريخ وجودها الى عام ١٩٨٨ ، وتفيد البيانات المتوافرة ايضا ان العراق بصدد تصنيع عائلات من الطائرات بدون طيار منها « اليمامة » و « المركب ١٠٠٠ » و « سحر ب ١ - ٢ » ولاتوافر الكثير من المعلومات حول هذه الطائرات غير انه يمكن التمكن بانها مخصصة لغراض الملاحظة والاستطلاع الميداني .

في الوجه المقابل ، فإن اهتمام اسرائيل بالطائرات دون طيار يعود الى السبعينات ، فبحلول نهاية السبعينات ، كانت لديها اعداد غير معروفة من الطائرات بدون طيار من طراز « فايري » و « تشوكار » ولكن تزايدت اعدادها وانواعها في الاعوام الاخيرة تزايداً كبيراً ، كما تنوعت وظائفها واستخداماتها ، حيث يعمل في سلاح الجو الاسرائيلي الانواع الآتية من الطائرات دون طيار : « ماستيف وسكوت » وهما يستخدمان في الاستطلاع والتصوير الاليكتروني ، كما طورت شركة « مازلات » عائلة من طائرات دون طيار مصغرة من نوع « بايونير ١ » والنموذج المحسن من هذه الطائرات يعرف بـ « بايونير ١ » ومن التحسينات التي ادخلت على هذه الطائرات : استخدام المواد المركبة في صنع هيكلها مما يخفف من وزنها ويزيد ثباتها اثناء التحليق ، علاوة على تجهيزها بالانظمة الاليكترونية ، كذلك طورت اسرائيل نوعاً آخر من طائرات دون طيار تعرف باسم « سامسون » والتي استخدمت في معارك ١٩٨٢ مع القوات السورية ، وتستخدم في تحديد الذبذبات الرادارية المعادية ، كما طورت طائرة تعرف باسم « هاربي » والتي تستخدم كطائرة خداعية وتطلق من الأرض وتعمل بمحرك مروحي .

وكشف العام ايضاً عن تطوير الصناعات الجوية الاسرائيلية لنوعين من الطائرات دون طيار . الاولى تعرف باسم « امباكت » وهي تطوير مباشر للطائرة « بايونير » ومخصصة للاستطلاع ويمكن ان تحمل مايقرب من ٧٥ كيلو جراماً من اجهزة التصوير ، كما يمكنها نقل المعلومات الهامة الى مراكز قيادة الوحدات في زمن وجيز والطائرة الثانية تعرف باسم « موسكيتو » وهي طائرة صغيرة تزن ٥ كيلو جرامات وتستطيع الطيران لمدة ٢٥ دقيقة ، ومخصصة لتلبية احتياجات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة . وتفيد البيانات بأن اسرائيل بصدد استحداث نموذج من الطائرات دون طيار يمكن استخدامها على متن عربات القتال وغيرها من الالات والسفن الصغيرة ، اضافة الى مشروع آخر لتطوير شاشات الاستقبال المصغرة التي يمكن توزيعها على التشكيلات الميدانية لنقل المعلومات والبيانات التي تلقها من الطائرات بشكل فوري ، علاوة على مشروع آخر لتطوير الطائرات بدون طيار ذات القدرات على الاقلاع والهبوط العمودي .

ويتضح من العرض السابق ان اسرائيل معنية حالياً ببحث طاقات وقدرات الانظمة المسيرة بدون طيار بغرض استخدامها في مهام اوسع بكثير من مهام المراقبة

الليبية المتوقعة الى ١١٣ طائرة ، بالإضافة الى طائراتها من طراز « سوخوي - ٢٤ » التي تسلمت اعدادا منها خلال العام والتي يتيح مداها التكتيكي امكانية الوصول الى اهداف في اسرائيل دون التزود بالوقود .

أعلنت ايضا وزارة الدفاع الامريكية خلال العام انها ستزود مصر بثلاث طائرات من طراز « بوينج ٤٠٧ » معدلة حسب مواصفات طائرات الصهريج الامريكية من طراز « ك - ١٢٥ » ، وقد تشكل الطائرات المذكورة إضافة نوعية في قدرات القوات الجوية المصرية على مد القوة الى مسافات بعيدة لمعالجة مصادر التهديد تبعد عن مداها التكتيكي ، ولكن أهميتها قد تكون محدودة في مسرح الصراع العربي الاسرائيلي وذلك لان الطائرات المقاتلة المصرية كالمقاتلة « ف - ١٦ » والتي يصل مداها التكتيكي وفقا لبعض المصادر بـ ٧٤٠ كم يمكن ان تصل الى اهداف في قلب اسرائيل دون الحاجة لإعادة تزويدها بالوقود اثناء رحلة الطيران .

أضافة الى ماسبق ، فقد استطاع العراق في الفترة السابقة تطوير عمليات التزود بالوقود جوا ، حيث كان العديد من الاهداف الايرانية الاقتصادية والعسكرية الهامة يقع خارج مدى الطائرات العراقية ، الا ان العراق استطاع الوصول الى داخل العمق الايراني وذلك من خلال اجراء عمليات التزود بالوقود لطائراته المقاتلة جوا .

كذلك يعمل حاليا في خدمة سلاح الجو السعودي عدد من طائرات الصهريج من طراز « ك - ١٢٠ » ، وذلك بواقع ٩ طائرات .

كذلك ، كشفت الصناعات الجوية الاسرائيلية خلال العام تطوير طائرة صهريج جديدة تم تطويرها في شركة « بيدك » للطائرات . وكانت الصناعات الجوية الاسرائيلية قد قامت في الماضي بتعديل طائرات « بوينج ٧٠٧ » وطائرات « هيركيوليز » لجعلها ملائمة للقيام بمهام التزويد بالوقود .

والمقصود ان الاثر الاستراتيجي لعمليات التزود ، بالوقود جوا سينعكس في تعزيز قدرة الدول اطراف الميزان على القوة عبر مسافات بعيدة وربما يكون لهذا الاثر أهمية خاصة بالنسبة لدول العمق الاستراتيجي العربي ، حيث ان اطالة المدى التكتيكي لطائراته المقاتلة حتى تصل الى اهداف في الاراضي الاسرائيلية ، اضافة الى مآليها من صواريخ أرض - أرض ، يعزز من قدرة الردع لهذه الدول القائمة أساسا على امكانية تهديد العمق الاسرائيلي ، وهو ما سينعكس بدوره على طبيعة الحرب في حالة نشوبها ، حيث قد لا تقتصر اعمال القتال على دول الطوق العربي ، فقد صار في الامكان الحديث عن شكل جديد من اعمال القتال المسلح بين اسرائيل

والاستطلاع التي قامت بها الطائرات بدون طيار التقليدية حتى الان ، وخصوصا في مجالات الحرب الالكترونية واسكات الدفاعات الجوية ، اضافة الى استحداث طرازات يمكن استخدامها من على منصات اطلاق مختلفة (طائرة ، سفينة ، عربة قتال) ، وفي الانوع المختلفة للقوات المسلحة الاسرائيلية ، وهو ما يتيح لاسرائيل امكانية اكبر على العمل في الزمن الحقيقي للمعركة ، وذلك على المستوى التعميري ، اي ان للفكر الزمني بين الحصول على المعلومات وانتاج رد الفعل صغير جدا ، بدرجة تجعل رد الفعل يتم في نفس وقت الفعل تقريبا .

من الجهة الاخرى ، لاتزال الدول العربية في طورها الاول في مجال الاستفادة من المزايا العملية التي تتيحها الانظمة المسيرة دون طيار .

ب - التزود بالوقود جوا :

تشير البيانات المنشورة خلال العام ان بعض دول المنطقة باتت معنية بالحصول على طائرات صهريج لتأمين طائراتها المقاتلة بالوقود اثناء الطيران وهو لاجل إطالة مداها التكتيكي لان تصل الى مسافة ابعد لم تكن توفرها خزانات الوقود المركبة في الطائرة ، دون ان يؤثر ذلك على قوتها النارية ، فقد تربت خلال العام انباء عن ان شركات المانية غربية قدمت المساعدة الفنية لليبيا لتحويل طائرة النقل سي - ١٣٠ الى طائرة صهريج ، وان ليبيا اوقفت العمل في هذا المشروع بسبب انخفاض سرعة الطائرات المذكورة بشكل كبير عن سرعة طائرات القتال الليبية ، مما دفعها الى الاتجاه نحو تحويل عدد من طائرات النقل بوينج ٧٠٧ العاملة لديها الى طائرات صهريج .

وترددت ايضا انباء عن ان الاتحاد السوفيتي يساعد ليبيا في تحويل طائرات النقل السوفيتية من طراز « ايليريشن ٧٦ » ، لان تصبح طائرة صهريج ، ومن شأن حصول ليبيا على قدرة التزويد الجوي بالوقود - في حالة صحة هذه التقارير - ان يدعم من قدرة الطيران الليبي على الوصول الى الاجزاء الاسرائيلية ، خصوصا وان بعض الطائرات من الطائرات العاملة لديها كالمقاتلة « ديج - ٢٥ » والطائرة « ميغ - ٥ » مصممة اصلا لان تزود بالوقود اثناء التحليق ، ولكن مداها التكتيكي استنادا الى خزانات الوقود المجهزة بها ، لا يتيح لها القدرة على الوصول الى اهداف في اسرائيل ، لذا فلن حصول ليبيا على طائرات الصهريج توفر لها الامكانية لان تشارك بطائراتها المقاتلة في اي حرب مقبلة مع اسرائيل دون الحاجة الى استخدام القواعد الجوية في دول الطوق الجفراي ، ويمكن ان يصل حجم المشاركة

ودول العمق الاستراتيجي . دون ان يتطلب بالضرورة مشاركة دول الطوق العربي ، وعلى الرغم من محدودية وقود مثل هذا السيناريو ، الا أن استمرار الجهد لتعزيز القدرة على مد القوة عبر مسافات بعيدة ، يجعل مثل هذا السيناريو في المستقبل امرا غير مستبعد .

جـ- القيادة والسيطرة والاتصال :

تعتمد الاستفادة من وسائل القتال المتوفرة على مدى الترابط بينها وبين أنظمة القيادة والسيطرة والاتصال ، فالمهمة الموكول تنفيذها لهذه الأنظمة هي المساعدة في اتخاذ القرار من خلال جمع ومعالجة ونشر المعلومات ، وهو ما يجعل منها بصفة عامة عنصرا رئيسيا في ادارة المعركة الحديثة ، والنوع الجديد في المنطقة هو من الأنظمة المصممة جوا ، والتي تعرف بطائرات الانذار المبكر .

وشملت الاسلحة الجوية في المنطقة حتى نهاية عام ١٩٨٨ نوعين من أنظمة الانذار المبكر المصممة جوا ، النوع الاول : الطائرة الاواكس E-3 A العاملة في سلاح الجو السعودي بأعداد تبلغ ٥ طائرات ، والنوع الثاني : الطائرة E-2C " هوك آي " قيد الخدمة حاليا في مصر واسرائيل ، وكلا النوعين صناعة أمريكية ، ولكن الطائرة الاواكس تتمتع بقدرات اداية تفوق الطائرة " هوك آي " .

وإذا كانت أنظمة الانذار المبكر المصممة جوا العاملة في المنطقة حتى العام ١٩٨٨ هي في الاصل صناعة أمريكية ، فإن العام كشف عن تطوير بعض الدول محليا أنظمة انذار مبكر حيث أعلنت اسرائيل خلال العام عن تطوير نظام انذار مبكر جديد يعرف بـ « هالكين » قامت بتطويره شركة « التا » الاسرائيلية ، وتفيد التقديرات الاسرائيلية ان النظام الجديد هو جهاز مصمم جوا على غرار الاواكس ومثبت على هيكل طائرة النقل بوينج ٧٠٧ وأن الطائرة الواحدة تحمل ٦ هوائيات من فئة رادارات « فيس داي » ، أربعة منها على جنبات الطائرة ووحد في المقدمة ، ووحد في المؤخرة ، وتكفل تلك المجموعة من الرادارات القدرة على اكتشاف وتتبع الاهداف الصغيرة التي تتحرك على الارض ، ويتيح توزيع الهوائيات القدرة للطائرة لرؤية ٣٦٠° حولها ، كما تفيد البيانات الاسرائيلية أن بمقدور هذه الطائرة تغطية دائرة تصل الى ٤٠٠ كم ، وهو ما يعني في حالة صحة هذه التقديرات أن بمقدورها تغطية الاهداف الواقعة في المجال السوري والاردني كله ، باستثناءات محدودة ، علاوة على المجال المصري و اجزائه الشمالية والوسطى ، إضافة الى المناطق الشمالية من المملكة السعودية ، أي أن الطائرة الجديدة

تتيح لاسرائيل إمكانية تغطية دائرة عمل لم تكن توفرها طائراتها من طراز أي توبى .

كذلك أعلن العراق خلال العام عن انتاجه المحلي لطائرة انذار مبكر اسمها « عدنان - ١ » اعتمد في تصنيعها على هيكل الطائرة النقل السوفيتية « اليوشن ٧٦ » وتفيد البيانات أن الطائرة تم تزويدها بمختلف المعدات وأنظمة الحسابات الالكترونية التي تجعل منها طائرة انذار مبكر مثل الرادار المثبت على ظهرها على شكل طيق ، وكذلك الرادار الموجود بجسم الطائرة الخلفي ومنطقة الذيل ، وقد تكون الطائرة العراقية أقل في قدراتها الادائية من الطائرة الاسرائيلية ، ولكنها تشكل إضافة نوعية سواء في مجال التصنيع ، حيث أنها تعد الحالة الاولى من نوعها لانتاج طائرة انذار مبكر محليا ، أو في مجال الاستخدام القتالي ، بالنظر الى أنها تتيح للعراق إمكانية كشف الاهداف الجوية المعادية القادمة من جهة الشرق أثناء تطبيقها في الاجواء الاردنية والسعودية والسورية ، وهو ما يوفر فترة من الانذار والوقت اللازم لاتخاذ اجراءات للتصدي لتلك الاهداف .

٤ - اتجاهات تطوير القوة الجوية :

تشير البيانات المنشورة خلال العام الى ان الدول اطراف الصراع العربي الاسرائيلي معنية بوضع خطط مصممة بفرض تطوير قوتها الجوية بما يتماشى مع اتجاهات التسليح في العقد المقبل ، ويبدو أن التطوير المرجو يقدر ما ينصرف الى الحصول على أعداد إضافية من طائرات القتال المتطورة ، الا أنه وبالقدر نفسه ينصرف نحو تطوير التجمع القتالي الجوي لأن يصبح أكثر حداثة وتكاملا وناطقة والواضح من واقع البيانات ان عملية تطوير القوة الجوية في المنطقة تسير وفقا لثلاثة .

خطوط رئيسية :

(ا) الحصول على الطائرات الأكثر حداثة . (ب) تطوير الطائرات المتقدمة لأن تصبح أكثر فاعلية وحداثة . (جـ) تطوير القدرة على التصنيع المحلي للطائرات .

وقد اضافية لزيادة مداها ، وتجهيزها بأجهزة تنشين
وإدارة تيار منطوية .

وفي مجال تصنيع الطائرات محليا : أوضح العام أن
بعض دول المنطقة وإن لم تكن لديها القدرة على التصنيع
المحلي للطائرات ، فإنها تسعى للوصول الى هذا
المستوى ، فقد أعلن العراق أنه بصدد إنتاج طائرة قتال
محلية الصنع بحلول العام القادم .

كما أعلنت ليبيا عن انتاجها المحلي لطائرة أطلقت
عليها « عين دار » ، وغير معروف ما اذا كانت الطائرة
المذكورة طائرة قتال أم مدنية ، والبيانات المنشورة عنها
تفيد بأن طولها ٧,٥٢ متر وتصل سرعتها القصوى الى
٢٠٠ كم/ساعة ، ويمكن أن تحلق على ارتفاع عشرة
الاف قدم .

يضاف الى ذلك توقيع مصر خلال العام لاتفاق إنتاج
اجزاء من الطائرات الامريكية د - ١٦ ، علاوة عن
مشاريعها المماثلة والسابقة في التجميع المحلي لطائرات
التدريب الفاجيت والتوكانو .

كذلك وقعت الاردن في العام على اتفاقية انشاء شركة
الايروسييس الاردنية لتتقاسم أسهمها كل من مؤسسة
شوايتزر الجوية الامريكية وشركة الخدمات السوفيتية
الجوية الامريكية والمجموعة الاردنية للتكنولوجيا ،
و بموجب الاتفاقية ستقوم شركة ايروسييس الاردنية
بإنتاج طائرة الهليكوبتر الامريكية من طراز شوايتزر
٣٣٠ في الوجهة القابل ، استمرت اسرائيل في تطوير
نماذج من الطائرة « لال » الملقاة ، حيث أعلنت
اختبارها للنموذج الثالث من الطائرة المذكورة ،
والموضح أن مواصلة اسرائيل اهتمامها بهذا المشروع
له أغراض دفاعية لأن تصبح الطائرة واجهة عرض
للتكنولوجيا الطيران الاسرائيلي ، إضافة الى مواصلة
تطوير الاجهزة الالكترونية الخاصة بالطائرة أما
لتسويقها في الخارج ، أو لاستخدامها في برامج تطوير
طائراتها المتقدمة أو لتجهيز الطائرات التي تحصل عليها
من الخارج .

والمقصود على ضوء اتجاهات التطوير السالفة أنه لن
تحدث طفرة كبيرة في أعداد طائرات القتال العاملة في
المنطقة ، وأن التغير الحقيقي المحتمل سينصب على
تطوير التجمع القتالي الجوي بأن يصبح أكثر فاعلية
وحداثة ، وذلك عبر إدخال طرازات جديدة من الطائرات
المتقدمة أو زيادة حصة الطائرات الأكثر حداثة الموجودة
أصلا في المنطقة ، أو تطوير الطائرات المتقدمة لأن
تصبح أكثر حداثة . والمقصود كذلك أنه في الفترة
القادمة ستحتل طائرات الهليكوبتر المسلح بألوية

ففيما يتعلق بالحصول على الطائرات الأكثر
حداثة : أفادت الأنباء أن اسرائيل ستستلم الصفقة
الثالثة من الطائرات د - ١٦ بدءا من منتصف
العام ١٩٩١ ، حيث ستحصل على ٦٠ من النوع المذكور
ليصل اجمالي مالديها منها ٢١٠ طائرات .

كذلك أعلنت مصر أنها ستحصل على اعداد من
الطائرات د - ١٦ بدءا من عام ١٩٩١ في إطار
تنفيذ الاتفاق القديم الموقع بين مصر والولايات المتحدة ،
وذلك بخلاف العقد الجديد الذي سيوقع خلال العام
القادم على هذا النوع من الطائرات بحيث يصبح لدى
مصر أربعة أولوية من هذا الطراز .

وترددت كذلك أنباء عن أن السعودية مهتمة
بإستبدال طائراتها من طراز د - ٥ ، بطائرات أخرى
متقدمة ، وتفيد الأنباء بأن السعودية تتطلع للحصول
على ٢٨ طائرة من طراز د - ١٥ ، تضاف الى ٦٠
طائرة د - ١٥/سي في الخدمة السعودية
الراهنة . وأفادت أنباء أن العراق طلب من فرنسا شراء
(٥٠) طائرة ميراج ٢٠٠٠ ، وإن الطلب العراقي
يراجه مشاكل في تلبية بسبب عدم وفاء العراق بالتزاماته
المالية تجاه فرنسا .

وتكونت تقارير بأن سوريا سوف تحصل من الاتحاد
السوفيتي على المقاتلات « ميغ - ٣١ » ، والطائرات
الرصد والاذنار المبكر المشتقة من طائرات « إيلوشين
٧٦ » والمعروفة باسم « مينستلي » ، إضافة الى أنه
سوف يزيد أياها بحوالي (١٠) طائرات مقاتلة من
طراز (سوخوي - ٢٤)

أوضح العام أيضا تزايد الاهتمام بالطائرة
الهليكوبتر المقاتلة الامريكية من طراز « أباتشي » ،
حيث طلبت كل من مصر واسرائيل من الولايات المتحدة
الحصول على اعداد غير معروفة من الطائرة المذكورة ،
وقد جاء اختيار هذه الطائرة على حساب الطائرة
الهليكوبتر الامريكية « بلاك هوك سيكورسكي » التي
أفادت البيانات بأن كلتا الدولتين كانتا ترغبان في
الحصول عليها .

وفي مجال تطوير الطائرات المتقدمة : يبرز في هذا
الخصوص وضع اسرائيل برنامج تطوير لطائراتها
الفرنسية الصنع من طراز « ميراج - ٥ » على غرار
برنامجها الخاص بتطوير طائراتها من طراز د - ٤
والمعروف بـ « د - ٢٠٠٠ » .

كما وأصلت مصر خلال العام أيضا جهودها لتطوير
مقاتلاتها من طراز « ميغ - ٢١ » بتجهيزها بخزانات

مجال التنافس الحقيقي لتغطية الفارق النوعي قد يكون من خلال دعم البنية العلمية والتكنولوجية لإنتاج هذه الانظمة محلية ، وليس فقط من خلال التصنيع المحلي للطائرات ، خصوصا وأن سوق السلاح تؤمن لدرجة كبيرة امكانية الحصول على الطائرات المتقدمة دون صعوبة كبيرة ، بل وتتنافس الدول الرئيسية الموردة للسلاح على تسويق منتجاتها بما في ذلك طائراتها المتقدمة .

عالية ضمن برامج تسليح دول المنطقة ، خاصة على ضوء تقادم نسبة كبيرة من الطائرات المذكورة في الترسانات الجوية ، ومحدودية الاعداد الموجودة منها حاليا ، والمتصور ايضا أن الدول العربية اطراف الميزان ستولى أهمية أكبر الى الانظمة الجوية المساعدة للقوة الجوية ، خاصة وأن الفجوة النوعية بين الدول العربية واسرائيل ترتبط على نحو ما هو متصور ليس بنوعية الطائرات العاملة لدى الجانبين ، بقدر ما ترتبط بالتقدم الاسرائيلي في مجال تكنولوجيا الانظمة المساعدة ، وأن

جدول رقم (١٥)

ميزان القوى للجوى العربى - الاسرائيل (عام)

طائرات القتال الأسكول	طائرات " القتال "	طائرات " القتال "	نسبة طائرات القتال الرابحة النوعية للطائرات الأخرى
سوريا	٤٥٩	٥٩	١
الأردن	٩٣	-	-
العراق	٤٥٧	٧٣	٢
السعودية	١٢٥	٦٧	٥
مصر	٤٥١	٨٣	٢
ليبيا	٤٨٥	٦٤	٢
الجزائر	١٤٦	١٨	١
مجموع طائرات القتال لدى لدول العربية إسرائيل	٢٢١٦	٣٥٩	٢
	٥٧٦	١٩٨	٤
نسبة الدول العربية لإسرائيل	١ : ٤,٧	١ : ١,٨	١ : ٥
نسبة سوريا لإسرائيل	١ : ٩	١ : ٣	١ : ٣
نسبة سوريا والعراق والأردن والسعودية لإسرائيل	١ : ٢,٧	١ : ١	١ : ١
نسبة مصر لإسرائيل	١ : ٩	١ : ٥	١ : ٤

ملاحظات :

* طائرات القتال الرئيسية في هذا الجدول هي طائرات الهجوم الأخرى وطائرات القتال الامراضية وطائرات القاذفة ..

** الطائرات الرابحة النوعية هي د ف - ١٥ ، د ف - ١٦ ، د ف - ٢٥ ، د ميج ٢٩ ، د تورنكو ، د ميراج ٢٠٠٠ ، و د سق - ٢٤ ، و د سو - ٢٥ ،

جدول رقم (١٦)

مطارات الهجوم الأرضي

نوعية المطارات	مجموع ٧ -	س - ٧	س - ٢٠	س - ٢٤	ل - ٤	س - ٥	ميج ٢٤	ل - ١٥	ميج ١٦	ميج ٢٠٠٠	ج - ٧	الاجمالي
الدول												
سوريا	٢٨	١٥	٣٥	—	—	—	—	—	—	—	—	٨٨
الأردن	—	—	—	—	—	٣٤	٥٩	—	—	—	—	٩٧
العراق	—	٣٠	٥٠	٣٠	٢٥	٩٤	—	—	—	—	٤٠	٢٤٤
المعمودية	—	—	—	—	—	٢٣	—	—	—	٢٠	—	٨٧
مصر	٣٠	—	—	—	—	٢٣	—	—	—	١٥	٧٦	٢٢٤
ليبيا	—	—	٩٠	٦	٢٤	٣٠	—	—	—	—	—	١٤١
الجزائر	—	١٨	١٢	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٠
مجموع مطارات الهجوم الأرضي لدى الدول العربية	٩٨	٢٢	١٥٧	٣٦	٢٣	١٢٢	١٥٤	١٢٥	—	٢٠	١١٦	٤٤٣
إسرائيل	—	—	—	—	—	١١٢	—	—	٩٥	—	—	٣٢٨
نسبة الدول العربية لإسرائيل	١ : ٢,٩											
نسبة سوريا والأردن والعراق وإسرائيل	١ : ١,٥											
نسبة مصر لإسرائيل	١ : ٠,٧											
نسبة ليبيا وإسرائيل	١ : ٠,٣											

جدول رقم (١٧)

المطارات الاعتراضية

نوعية المطارات	ميج ٢١	ميج ٢٢	ميج ٢٥	ميج ٢٩	ل - ١٥	ل - ١٦	ميج ٢٠٠٠	ج - ٧	الاجمالي
الدول									
سوريا	١٧٢	١٤٠	٣٥	٢٤	—	—	—	—	٣٧١
الأردن	—	—	—	—	—	—	—	—	—
العراق	٧٠	٢٥	١٨	—	—	—	—	٨٠	١٩٣
المعمودية	—	—	—	—	٤٢	—	—	—	٤٢
مصر	٨٣	—	—	—	—	٢٧	١٩	٥٢	٢١٨
ليبيا	٧٥	١٦٧	٥٨	—	—	—	—	—	٣٠٠
الجزائر	٩٨	—	١٨	—	—	—	—	—	١١٦
مجموع المطارات الاعتراضية لدى الدول العربية	٤٩٨	٣٠٧	١٣٦	٤٢	٤٢	٢٧	١٦	١٣٢	١٢٤٠
إسرائيل	—	—	—	—	٥٣	١٤٥	—	—	١٩٨
نسبة الدول العربية لإسرائيل	١ : ٦,٣								
نسبة سوريا وإسرائيل	١ : ١,٩								
نسبة سوريا والأردن والعراق والمعمودية لإسرائيل	١ : ٣								
نسبة مصر لإسرائيل	١ : ١,١								

(୧୮)

المجلس الوطني للإصلاح

نوع التربة		معدن الحديد في التربة				معدن الحديد في التربة			
العمق	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	
0-10 سم	10-20 سم	20-30 سم	30-40 سم	40-50 سم	50-60 سم	60-70 سم	70-80 سم	80-90 سم	
1	2	3	4	5	6	7	8	9	
10	20	30	40	50	60	70	80	90	
100	200	300	400	500	600	700	800	900	
1000	2000	3000	4000	5000	6000	7000	8000	9000	
10000	20000	30000	40000	50000	60000	70000	80000	90000	
100000	200000	300000	400000	500000	600000	700000	800000	900000	
1000000	2000000	3000000	4000000	5000000	6000000	7000000	8000000	9000000	
10000000	20000000	30000000	40000000	50000000	60000000	70000000	80000000	90000000	
100000000	200000000	300000000	400000000	500000000	600000000	700000000	800000000	900000000	
1000000000	2000000000	3000000000	4000000000	5000000000	6000000000	7000000000	8000000000	9000000000	
10000000000	20000000000	30000000000	40000000000	50000000000	60000000000	70000000000	80000000000	90000000000	
100000000000	200000000000	300000000000	400000000000	500000000000	600000000000	700000000000	800000000000	900000000000	
1000000000000	2000000000000	3000000000000	4000000000000	5000000000000	6000000000000	7000000000000	8000000000000	9000000000000	
10000000000000	20000000000000	30000000000000	40000000000000	50000000000000	60000000000000	70000000000000	80000000000000	90000000000000	
100000000000000	200000000000000	300000000000000	400000000000000	500000000000000	600000000000000	700000000000000	800000000000000	900000000000000	
1000000000000000	2000000000000000	3000000000000000	4000000000000000	5000000000000000	6000000000000000	7000000000000000	8000000000000000	9000000000000000	
10000000000000000	20000000000000000	30000000000000000	40000000000000000	50000000000000000	60000000000000000	70000000000000000	80000000000000000	90000000000000000	
100000000000000000	200000000000000000	300000000000000000	400000000000000000	500000000000000000	600000000000000000	700000000000000000	800000000000000000	900000000000000000	
1000000000000000000	2000000000000000000	3000000000000000000	4000000000000000000	5000000000000000000	6000000000000000000	7000000000000000000	8000000000000000000	9000000000000000000	
10000000000000000000	20000000000000000000	30000000000000000000	40000000000000000000	50000000000000000000	60000000000000000000	70000000000000000000	80000000000000000000	90000000000000000000	
100000000000000000000	200000000000000000000	300000000000000000000	400000000000000000000	500000000000000000000	600000000000000000000	700000000000000000000	800000000000000000000	900000000000000000000	
1000000000000000000000	2000000000000000000000	3000000000000000000000	4000000000000000000000	5000000000000000000000	6000000000000000000000	7000000000000000000000	8000000000000000000000	9000000000000000000000	
10000000000000000000000	20000000000000000000000	30000000000000000000000	40000000000000000000000	50000000000000000000000	60000000000000000000000	70000000000000000000000	80000000000000000000000	90000000000000000000000	
100000000000000000000000	200000000000000000000000	300000000000000000000000	400000000000000000000000	500000000000000000000000	600000000000000000000000	700000000000000000000000	800000000000000000000000	900000000000000000000000	
1000000000000000000000000	2000000000000000000000000	3000000000000000000000000	4000000000000000000000000	5000000000000000000000000	6000000000000000000000000	7000000000000000000000000	8000000000000000000000000	9000000000000000000000000	
10000000000000000000000000	20000000000000000000000000	30000000000000000000000000	40000000000000000000000000	50000000000000000000000000	60000000000000000000000000	70000000000000000000000000	80000000000000000000000000	90000000000000000000000000	
100000000000000000000000000	200000000000000000000000000	300000000000000000000000000	400000000000000000000000000	500000000000000000000000000	600000000000000000000000000	700000000000000000000000000	800000000000000000000000000	900000000000000000000000000	
1000000000000000000000000000	2000000000000000000000000000	3000000000000000000000000000	4000000000000000000000000000	5000000000000000000000000000	6000000000000000000000000000	7000000000000000000000000000	8000000000000000000000000000	9000000000000000000000000000	
10000000000000000000000000000	20000000000000000000000000000	30000000000000000000000000000	40000000000000000000000000000	50000000000000000000000000000	60000000000000000000000000000	70000000000000000000000000000	80000000000000000000000000000	90000000000000000000000000000	
100000000000000000000000000000	200000000000000000000000000000	300000000000000000000000000000	400000000000000000000000000000	500000000000000000000000000000	600000000000000000000000000000	700000000000000000000000000000	800000000000000000000000000000	900000000000000000000000000000	
1000000000000000000000000000000	2000000000000000000000000000000	3000000000000000000000000000000	4000000000000000000000000000000	5000000000000000000000000000000	6000000000000000000000000000000	7000000000000000000000000000000	8000000000000000000000000000000	9000000000000000000000000000000	
10000000000000000000000000000000	20000000000000000000000000000000	30000000000000000000000000000000	40000000000000000000000000000000	50000000000000000000000000000000	60000000000000000000000000000000	70000000000000000000000000000000	80000000000000000000000000000000	90000000000000000000000000000000	
100000000000000000000000000000000	200000000000000000000000000000000	300000000000000000000000000000000	400000000000000000000000000000000	500000000000000000000000000000000	600000000000000000000000000000000	700000000000000000000000000000000	800000000000000000000000000000000	900000000000000000000000000000000	
1000000000000000000000000000000000	2000000000000000000000000000000000	3000000000000000000000000000000000	4000000000000000000000000000000000	5000000000000000000000000000000000	6000000000000000000000000000000000	7000000000000000000000000000000000	8000000000000000000000000000000000	9000000000000000000000000000000000	
10000000000000000000000000000000000	20000000000000000000000000000000000	30000000000000000000000000000000000	40000000000000000000000000000000000	50000000000000000000000000000000000	60000000000000000000000000000000000	70000000000000000000000000000000000	80000000000000000000000000000000000	90000000000000000000000000000000000	
100000000000000000000000000000000000	200000000000000000000000000000000000	300000000000000000000000000000000000	400000000000000000000000000000000000	500000000000000000000000000000000000	600000000000000000000000000000000000	700000000000000000000000000000000000	800000000000000000000000000000000000	900000000000000000000000000000000000	
1000000000000000000000000000000000000	2000000000000000000000000000000000000	3000000000000000000000000000000000000	4000000000000000000000000000000000000	5000000000000000000000000000000000000	6000000000000000000000000000000000000	7000000000000000000000000000000000000	8000000000000000000000000000000000000	9000000000000000000000000000000000000	
10000000000000000000000000000000000000	20000000000000000000000000000000000000	30000000000000000000000000000000000000	40000000000000000000000000000000000000	50000000000000000000000000000000000000	60000000000000000000000000000000000000	70000000000000000000000000000000000000	80000000000000000000000000000000000000	90000000000000000000000000000000000000	
100000000000000000000000000000000000000	200000000000000000000000000000000000000	300000000000000000000000000000000000000	400000000000000000000000000000000000000	500000000000000000000000000000000000000	600000000000000000000000000000000000000	700000000000000000000000000000000000000	800000000000000000000000000000000000000	900000000000000000000000000000000000000	
1000000000000000000000000000000000000000	2000000000000000000000000000000000000000	3000000000000000000000000000000000000000	4000000000000000000000000000000000000000	5000000000000000000000000000000000000000	6000000000000000000000000000000000000000	7000000000000000000000000000000000000000	8000000000000000000000000000000000000000	9000000000000000000000000000000000000000	
100	200	300	400	500	600	700	800	900	
1000	2000	3000	4000	5000	6000	7000	8000	9000	
100	200	300	400	500	600	700	800	900	
1000	2000	3000	4000	5000	6000	7000	8000	9000	
100	200	300	400	500	600	700	800	900	
1000	2000	3000	4000	5000	6000	7000	8000	9000	
100	200	300	400000000000000						

ثالثا - الميزان البحرى

ولكن لن يغير هذا من وضع القوات البحرية كفاع
من القوات المسلحة يلعب دورا اقل أهمية بالنسبة
للحرب البرية والبحرية . وفى تناولا للميزان سنركز على
الجوانب التالية :-

- (١) برامج التطوير البحرى الجارية فى المنطقة .
- (٢) التحليل الكلى للميزان البحرى .

١ - برامج التطوير البحرى الجارية فى المنطقة

١ - مصر :

تعتبر مصر من المنظور الكلى اكبر قوة بحرية
عربية . ولايتعلق عليها فى هذا المجال سوى ليبيا التى
يصل مالديها من القطع البحرية حوالى ٩٣ قطعة ، فى
حين تمتلك مصر حوالى ٧٦ قطعة ، متعادلة فى ذلك مع
اسرائيل ، ولكن تتسم البحرية المصرية بتقادم وحداتها
البحرية خاصة فيما يتعلق بالغواصات والمدمرات وسفن
حرب الالغام ، حيث سبق لحصر وان قامت بعملية تطوير
لقوتها من الفرقاطات وذلك باستبدال اثنين من
الفرقاطات البريطانية الصنع قديمة وتحمل اسماء
« رشيد » و « بورسعيد » بفرقاطتين ايطاليتين من طراز
ديسكوبيرتا مسلحة بصواريخ هاربون تحمل اسم
« السوسيس » ، علاوة عن اضافة فرقاطتين صينيتين
من فئة جيانج هوالى قوة الفرقاطات المصرية ، كما سبق
لمصر ايضا وان ادخلت تعديلات على زوارقها الصاروخية
لتطويرها ، حيث قامت ببناء (١٢) زوئق من فئة
« كومار » فى لحاوض الاسكندرية تحمل اسماء
« اكثور » و « رمضان » ومواصفات زوارق كومار
المصرية شبيهة بمواصفات كومار السوفيتية ، غير ان
الزوارق المصرية مسلحة بصواريخ « اوتومات »
الفرنسية والايطالية الصنع ، بالاضافة الى ان مصر
ادخلت زوارق صواريخ صينية الى الخدمة البحرية .

اوضح العام بعض ملامح التطوير والتحديث
للالسحة البحرية لبعض الدول الرئيسية اطراف
الصراع العربى الاسرائيلى ، فعلى الرغم من انه لم
تضف قطع بحرية جديدة خلال العام الى الترسانات
البحرية للدول المعنية ، الا انه من الواضح على ضوء
البيانات المنشورة ان بعض هذه الدول بصدد إعادة
مراجعة قوتها البحرية على ضوء احتياجاتها ومصالحها
البحرية خلال الفترة الحالية ، وفى الامد المنظور ، وقد
تجسدت عملية المراجعة فى وضع خطط وبرامج للتطوير
والتحديث البحرى ، وهو كما يدل من ناحية على ازدياد
أهمية القوة البحرية فى التوازن الاستراتيجى لدول
المنطقة ، خاصة وأن العمليات البحرية كانت طيلة
الحروب العربية الاسرائيلية السابقة ذات أهمية
مخففة ، ويبدل من ناحية أخرى على تنمى الاهتمام
لدى بعض دول المنطقة بالتغلب على أوجه بعض القصور
فى تشكيلاتها البحرية وهى الحاجة التى ولدتها حقيقة
التقادم النسبى للجزء الأكبر من الوحدات البحرية لدى
بعض الدول ، مما أوجب ضرورة استبدال هذه
الوحدات بوحدات أخرى أكثر حداثة أو تحديث
الوحدات البحرية المتقادمة من خلال إعادة تعميمها
وتجهيزها لتصبح وحدات حديثة نسبيا .

اضاف الى أن بعض الدول قد ترى أن وحداتها
البحرية العاملة لديها غير قادرة على الوفاء بنوعية معينة
من المهام البحرية ، مما دفعها الى وضع برامج للتطوير
البحرى مصممة بغرض الوصول الى درجة اقرب الى
الكمال فى تجميعها القتالى البحرى ، وذلك بما يتماشى مع
استراتيجيتها العسكرية العامة ، وقد تشكل هذه
العوامل فى بعض جزئياتها الدوافع الكامنة وراء برامج
التطوير والتحديث البحرى ، والمنصور فى حالة استكمال
تنفيذ برامج التطوير أن تختلف القدرات البحرية لبعض
دول المنطقة بشكل كبير عما هو عليه الآن .

وهكذا نجد أنه بوضع مصر برنامج لتحديث غواصاتها وسفنها المخصصة لحرب الألغام تكون قد استكملت برنامج تطوير جميعها القتالي البحري المتعدد الحلقات . لذلك فمن المتوقع أن تدخل مصر حلبة التسليحات وأيديها تشكل بحري يضم القطع البحرية المجددة الى جانب القطع البحرية المتقادمة .

والواضح من برنامج التحديث المشار اليه انفا أنه يعكس نوعين من المصالح البحرية المصرية :

لؤلها : حماية وتأمين خطوط المواصلات البحرية المصرية ، وهي مصلحة تزايدت أهميتها على ضوء تزايد حجم التبادل التجاري المصرى مع الدول الأخرى وعلى وجه الخصوص مع أوروبا والولايات المتحدة ، وذلك ينسجم تحقيق هذه المصلحة مع تطوير الغواصات المصرية ، بما يعزز من القدرة البحرية المصرية على العمل عبر المسافات البعيدة .

ثانيها : تأمين الملاحة البحرية في البحر الأحمر من الألغام ، فمن بين النتائج التي تمخضت عن الحرب الإيرانية العراقية تزايد الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر كمر مائي لنقل الإمدادات النفطية ، كما أوضحت الحرب الضرر الذي تشكله الألغام البحرية على الملاحة البحرية ، وهو الأمر الذي يجعل من الحصول على سفن حرب ألغام أمراً حيوياً بالنسبة لمصر ، لأنه من ناحية بات محتملاً بصورة كبيرة أن يصبح البحر الأحمر مسرحاً لأعمال قتال بحرية من هذا القبيل في حالة تجدد الحرب الإيرانية العراقية أو نشوب حرب أخرى في المنطقة ، ومن ناحية أخرى فإن الضرر الماثل والمتوقع في حالة نشوب حرب في المنطقة ، والتي قد لا تكون مصر طرفاً فيها هو تقييد البحر الأحمر وقناة السويس ، من ثم اهتمام مصر بسفن حرب الألغام يدرج ضمن مصلحتها الحيوية في الأبقاء على موانئها وممراتها البحرية (قناة السويس) مفتوحة في حالة نشوب حرب في المنطقة ، سواء أكانت مشاركة فيها أو غير مشاركة .

ب - السعودية :

تفيد البيانات المنشورة خلال العام أن السعودية على وشك شراء أربع غواصات من طراز « دافني » من فرنسا ، ويبدو أن الضغوط الاقتصادية التي تواجهها المملكة وتوقف الحرب الإيرانية العراقية أدت الى تخلى المملكة عن شراء (٨) غواصات ، ردت الأنباء أن السعودية تنوى شراءها ، كحقيقة في هذا الشأن بأربع فقط ، ومن الصعب تفسير رغبة المملكة في الحصول على الغواصات - خاصة وأن مياه الخليج ليست مثالية لعمل الغواصات - الا في إطار خطط السعودية الطموحة

وادخلت تطورات موازية في زوارق المرور عبر ادخال زوارق المرور الصينية من فئتي « هايتان » و « تشانج هاى » الى خدمة القوات البحرية .

وهكذابقى سلاح الغواصات وحرب الألغام هما الفرعان الوحيدان اللذان لم تدخل عليهما تغييرات كبيرة خلال الفترة السابقة والتالية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث أن الغواصات العاملة هي من طراز « روميو » الصينية والسوفيتية الصنع والتي يرجع تاريخ انتاجها الى اوائل الستينات ، كذلك الحال بالنسبة لكاسحات الألغام من فئتي « بوركا » و « ت » - ١٧٠١ - والتي يرجع تاريخ انتاجها الى فترة مماثلة .

والذلك يبدو أن مصر تعطى الأولوية في برامج التحديث البحرية لقوتها من الغواصات وحرب الألغام ، ومن الخطوات الجارية على هذا الصعيد اعادة تعمير قوة الغواصات ، فقد رعى عطاء على شركة « تاكوما بوت » الأمريكية لتحديث وتجديد الغواصات الصينية والسوفيتية الأصل المتقادمة العاملة في الخدمة المصرية ، كما تقدمت وزارة الدفاع المصرية بطلب للحصول على دعم مالى أمريكى للحصول على غواصتين جديديتين يتم بناؤهما في أحواض السفن الألمانية الغربية ، ومن غير المستبعد أن تكون مصر واجهت في طلبها هذا الصعوبات والقيود التي تضعها الولايات المتحدة على مساعدتها العسكرية ، مما دفعها الى توقف الطلب على الحصول على غواصات جديدة ، والقتصار برامجهما في هذا الشأن على تحديث مالديها من الغواصات المتقادمة وأشارت تقارير أيضاً إلى أن مصر ترفض في مقايضة اثنتين من غواصاتها السوفيتية الصنع من فئة « روميو » اضافة الى فرقاطتها البريطانية الصنع القديمة ، باثنتين من الغواصات البريطانية اللتين خرجتا من الخدمة واشترتهما شركة سيفورث البريطانية ، وتوضح الأنباء أنه تم وضع المسامحة الأخيرة على الاتفاق بين الشركة البريطانية المذكورة ومصر في مايو ١٩٨٩ ، وأن الغواصتين يما تسليحهما وتعميرهما باعادة تركيب المعدات المنزوعة منها لانظمة ادارة النيران وأجهزة الاتصالات . ومن المشاريع الأخرى المماثلة والتي رندتها إنشاء العلم تجهيز الغواصتين البريطانيتين المذكورتين والغواصات الأربع الصينية بصواريخ هاربون سطح - سطح .

وفي مجال حرب الألغام : وقعت مصر خلال العام اتفاق مع الولايات المتحدة ، تحصل بموجبها على صائدات ألغام بالأصناف الى تطوير كاسحات الألغام الهجومية بالخدمة ، وغير معروف موعد وصول السفن الجديدة أو نوعيتها .

فاعليته القتالية ولا تعمل هذه الغواصات في الوقت الحاضر سوى لدى البحرية السوفيتية والبحرية الهندية والبحرية الجزائرية التي حصلت على غواصتين في ذات الوقت الذي حصلت فيه سوريا على غواصاتها الثلاث المذكورة .

هـ - إسرائيل :

تمر القوات البحرية الاسرائيلية بفترة جديدة من التوسع والتطوير اثر الموافقة الحكومية الاخيرة على برنامج التحديث البحرى الذى كان مدار نقاش واسع طوال السنوات الماضية ، غير ان القرار النهائى بشأن هذا البرنامج تضمن الحصول على ٢ زوارق صواريخ فئة " سحر - ٥ " المزودة بصواريخ باراك ، وغواصتين من فئة " طراز - ٢٠٩ " دولفين ، بدلا من ٤ زوارق و ٢ غواصات كما كانت قد طالبت بذلك القيادة البحرية الاسرائيلية ، ومن المتوقع ان يتم تصنيع الزوارق الجديدة في الولايات المتحدة ، بينما ستتقاسم احواس السفن الالمانية والاحواض الاسرائيلية في حيفا عملية بناء الغواصتين المعنيتين ، وذلك بتحويل مباشر من برنامج المعونة الخارجية العسكرية الامريكية . ومن شأن برنامج تحديث القوات البحرية الاسرائيلية ان يفتح ميدان العمليات البحرية الاسرائيلية غربا باتجاه شمال افريقيا وربما الساحل الافريقى الغربى ، وجنوبا باتجاه البحر الاحمر ومنطقة الخليج .

٢ - التحليل الكمى للميزان البحرى

يبين الميزان العسكرى للعام ١٩٨٩ انه لم تطرا تغيرات تذكر على البحرىات الرئيسية للدول اطراف الصراع العربى الاسرائيلى ، وذلك باستثناء خروج غواصتين سوفيتيتين من الخدمة المصرية ، احلال زورقين صواريخ صناعية صينية من فئة كومار محلها وربما يكون ذلك تصحيحا لبيانات سابقة ، او تنفيذا لاتعاقدات سابقة بين مصر والصين ، وباضافة الزورقين المذكورين تكون لدى مصر من زوارق كومار الصينية ٦ زوارق .

كذلك يبين الميزان ان الدول العربية الرئيسية تتمتع بتفوق كمى كبير في عدد الوحدات البحرية وذلك بما نسبته ٤ : ١ ، غير ان نسبة التفوق هذه ، تتفاوت من سلاح بحرى لآخر . فعلى حين تحقق الدول العربية تفوقا مطلقا في زوارق الكورفيت والفرقاطات والمدمرات وكساعات الاتهام وسفن الانزال تحقق تفوقا اقل في مجال زوارق الصواريخ ، ومرد هذا اعتماد اسرائيل

والهادفة الى تطوير قوة للعمل خارج المياه الإقليمية مباشرة ، وعلى وجه التحديد في المحيط الهندى . ومن شأن حصول السعودية على الغواصات الجديدة ان يحول قوة البحرية السعودية من قوة بحرية محلية الى قوة بحرية اقليمية رئيسية ، خاصة وان الملكة باتت تمتلك اسلحة بحرية من أحدث ما هو موجود بالمنطقة العربية واكثرها فاعلية ، وذلك استنادا بالاساس الى برنامج الصواريخ الذى تم تنفيذه مع فرنسا .

ج - العراق :

لاتزال عملية تطوير القوة البحرية العراقية رهينة بتسليم صفقة السفن الرئيسية مع ايطاليا التى تم التعاقد عليها عام ١٩٨١ ، دون ان تصل أى من السفن العربية المعنية الى العراق بسبب الحرب العربى العراقية ، وتضم السفن العربية اربع فرقاطات ايطالية من طراز " لييو " مسلحة بصواريخ سطح - سطح من طراز أوتومات ، وعلى ظهر كل منها طائرة ميكوكبتر من طراز أب - ٢١٢ مضادة للغواصات ، اضافة الى اربعة زوارق كورفيت مسلحة بصواريخ سطح سطح أوتومات ، ومن المتوقع ان ترجىء العراق تسلم السفن العربية المذكورة الى حين التوصل الى معاهدة سلام مع ايران ، تحسبا من ان تتعرض لاعتداءات ايرانية بالبرم من سريان وقف اطلاق النار ، وقد يشكل تسلم العراق للسفن المذكورة ركيزة لتحول العراق من قوة بحرية ثانوية مهتمة بالدفاع عن المياه الإقليمية الى قوة بحرية اقليمية رئيسية ، ولكن ضيق منافذه البحرية على الخليج ستظل تشكل قيда على توسعه البحرى ، وربما يصبح من الملائم للعراق ان ينسق من تعاونه البحرى مع مصر والسعودية في البحر الاحمر ، وذلك على ضوء توجه العراق الجديد لتصدير نفطه عبر موانئ البحر الاحمر ، لتلاي تعرض امداداته النفطية لضغوط في المستقبل مماثلة لتلك التى تعرض لها اثناء الحرب مع ايران .

د - سوريا :

تشير المراجع العالية الى ان سوريا بدأت تنظر أكثر فاكثرا الى الحصول على القطع البحرية القادرة على مد القوة عبر البحار وليس فقط الدفاع الساحلى ضد الهجمات الاسرائيلية المرتقبة ، ويأتى ضمن هذا السياق حصول سوريا مؤخرا على ثلاث غواصات من طراز " كيلو " من الاتحاد السوفيتى وذلك وفقا للاتفاقيات المنفوشة ، وهذه الفئة من الغواصات لم يبدأ انتاجها ودخولها في خدمة الاسطول السوفيتى نفسه سوى في مطلع الثمانينات ، وبشكل ذلك خطوة نوعية في مجال تحسين تجميع الاسطول السورى ، والارتقاء بمستوى

ضد صواريخ سطح - سطح وصواريخ جو سطح ، ويبلغ المدى الأقصى للصاروخ ١٠ كم ، والذى الأدنى ٥٠٠ متر - يوجه في جميع الاتجاهات . وقد طورت اسرائيل نموذج آخر لنظام « بارك » ويعرف باسم « باراك - ٢ » المنطلق عموديا .

في الوجه المقابل ، نجد أن تسليح الزوارق الصاروخية العربية في اغلب الأحوال يقتصر على صواريخ سطح - سطح ، وإن كانت بعض البحرية العربية وعلى وجه التحديد العراق قد جهزت زوارقها الصاروخية بطائرات هليكوبتر البحرية ، إضافة إلى تجهيز السعودية لفرقاطاتها من فئة « ف - ٢٠٠ » بطائرات هليكوبتر من طراز إيه أس - ٣٦٥ (دولفين) . كما تتميز الزوارق الصاروخية الإسرائيلية بتمتعها بدرجة « حماية » عالية ، أمتها لها وسائل الحرب الإلكترونية الحديثة ، التي تتمتع فيها إسرائيل اتصالا بتفوق كبير على الدول العربية ، إلا أنه في المقابل تفقر هذه الزوارق إلى امكانية العمل على مسافات بعيدة ، ولحل هذا ما دفع إسرائيل إلى وضع خطة للتحديث البحري تتضمن الحصول على غواصات وكورفيتات جديدة تكفل لها قدرة أكبر على مد القوة عبر المسافات البعيدة ، خاصة وأن البحرية العربية بما لديها من غواصات ومدمرات وفرقاطات لديها امكانية أكبر في حالة التنسيق فيما بينها على حماية خطوطها البحرية من جانب ، واعتراض الخطوط البحرية للخصم من جانب آخر ، بل وفرض حصار بحري على مؤنفة .

شبه الكامل على زوارق الصواريخ كم منظومة سلاح متكاملة في البحار الصغيرة ، ولكن حتى في هذا المجال تحقق الدول العربية من الزاوية الكمية تفوقا على إسرائيل بواقع ١ : ٣ ، ولكن تتمتع زوارق الصواريخ الإسرائيلية بمزايا كيفية : فمن حيث قوة الذرير ، نجد أن مجموع القوة النارية للصواريخ العربية تتفوق على مثيلتها الإسرائيلية بمعدل يزيد عن الضعف ، ولكن تبقى مع ذلك إسرائيل متفوقة على كل دولة عربية على حدة من جانب ، وتتعاقد مع دول الجبهة الشرقية مجتمعة .

كما تتميز بعض زوارق الصواريخ الإسرائيلية بالتنوع في التسليح لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في مقاومة التهديدات المختلفة فالزوارق الصاروخية الإسرائيلية من فئة « دسعر - ٤٠ » تحمل على ظهرها طائرة هليكوبتر مضادة للغواصات من طراز « بيل كبرا » و ٤ صواريخ سطح - سطح ، و ٤ صواريخ جبرائيل سطح سطح ، و ٤ مدافع / ط عيار ١٢,٧ مم . وتسمى إسرائيل لتحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي في تسليح زوارقها الجديدة من فئة « دسعر - ٥ » لمقاومة أنواع أخرى من التهديدات ، فبالإضافة على تسليحها بالصواريخ سطح - سطح من طراز هاربون وجبرائيل - ٢ وأنايب طورييد مضادة للغواصات ومدافع / ط فإن تسليحها سيضم أيضا على صواريخ باراك التي ستستخدم ضد الطائرات الحلقية على ارتفاعات منخفضة مثل طائرات الهليكوبتر ، وكذلك

جدول رقم (١٩)

الميزان البحري

القطع البحرية الدول	غواصات	مدمرات	فرقاطات	زوارق كورفيت	زوارق صواريخ	زوارق طورييد	زوارق دورية	طائرات هليكوبتر بحرية	كشحات الغام	بث الغام	سفن الزال	زوارق الزال	الإجمالي
سوريا	٣	—	—	٢	—	١٢	—	١٧	٩	—	٣	—	٥٦
لبنان	—	—	—	—	—	—	—	٤	—	—	—	٢	٦
العراق	—	—	—	٥	٤	٥	١٠	٦	—	—	٦	—	٥٧
السعودية	—	—	—	٨	٩	٣	—	٢٤	٨	—	—	١٦	٧٤
مصر	١٠	١	٥	٢٥	—	—	—	١٥	٣	٣	٣	—	٧٦
ليبيا	٦	٣	٣	٧	٢٤	—	٢٤	٣٧	٩	—	—	١٥	١٢٠
البحرين	٤	—	—	٣	١١	—	١١	—	٢	—	٣	—	٣٤
مجموع القطع البحرية لدى الدول العربية	٢٣	١	٢٣	١٤	٤٥	٩	١٢	٨٢	٣٧	٣	٢٠	٢٤	٤٢٩
اسرائيل	٣	—	—	—	٣٦	—	٢٥	٢	—	—	—	٩	٧٥
لبنان اسرائيل التي الدول العربية	١٢	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	٤	١٠٢	صفر	صفر	صفر	٣	١٢
لبنان اسرائيل البحرين السعودية والبحرين	١	صفر	صفر	صفر	٩	صفر	٩	١٠٤	صفر	صفر	صفر	٥	١٤

جدول رقم (٢٠)

القوة النارية للصواريخ البحرية (سطح - سطح)

الدول	سوريا	العراق	الصعودية	مصر	ليبيا	الجزائر	مجموع القوة النارية للصواريخ البحرية	اسرائيل	نسبة اسرائيل الى الدول العربية
صواريخ سطح - سطح	٤٨	٢٨	—	٢٨	٤٨	٥٦	٢٠٨	—	—
اس اس . ن . ن . اسليكس	—	٤٨	٣٢	٣٦	٥٦	—	١٧٢	—	—
لوتومات	—	—	١٢	٨	—	—	٢٠	٦٠	—
هاربون	—	—	—	١٦	—	—	١٦	—	—
الكن واي - ٢	—	—	—	—	٢٤	—	٢٤	—	—
اس اس - ١٢ م	—	—	—	—	—	—	—	١١٢	—
جابريل	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مجموع القوة النارية	٤٨	٧٦	٤٤	٨٨	١٢٨	٥٦	٤٤٠	١٧٢	٤٠

رابعاً - الصواريخ أرض - أرض

١ - التطورات الجديدة

تشير البيانات المنشورة خلال العام الى حدوث بعض التطورات في مجال الصواريخ أرض - أرض ، وهي تطورات ان لم تنفيها الدول المعنية ، وهي الحالة الغالبة ، فانها على الأقل لم تؤكد ، باستثناء العراق التي أكدت رسمياً تطويرها لأنواع جديدة من الصواريخ ، ونجزم هذه التطورات في الآتي :-

١ - اعلان وزارة الدفاع السوفيتية عن اطلاق اسرائيل صاروخ باليستيكي يبلغ مداه ١٣٠٠ كم من منطقة تقع بالقرب من مدينة القدس باتجاه البحر المتوسط ، وأن الصاروخ قد سقط على بعد ٤٠٠ كيلومتر شمال مدينة بنغازي الليبية ، ولم تؤكد اسرائيل أو تنفي صحة هذا الاعلان مكتفية بالقول بأنه ليس لديها أية معلومات بشأن اطلاق الصاروخ ، كما قال ناطق باسم الجيش الاسرائيلي بأنه لا علم للجيش بمثل هذا الحدث . والتعليق الاسرائيلي المذكور يتفق مع المواقف الاسرائيلية المعتنة ازاء الحوادث المماثلة فقد سبق لاسرائيل ان اجرت تجربة سرية للصاروخ من طراز اريحا في سبتمبر ١٩٨٨ ، واكتفت بترديد نفس موقفها الملن ازاء الحادث المذكور ، وبفض النظر عن موقف اسرائيل الملن ، فقد سبق اكتشاف تجربة الاطلاق انباء عن ان اسرائيل بصدد تطوير صاروخ باليستيكي يصل مداه ١٥٠٠ كيلومتر ، اضافته الى تواتر انباء عن أن جنوب افريقيا بصدد اجراء تجربة على صاروخ متوسط المدى تم تطويره بمساعدة اسرائيل ، وأن الصاروخ المذكور هو نموذج معدل للصاروخ الاسرائيلي اريحا ، لذا فمن الواجب في حسابات الوضع الاستراتيجي أخذ هذا التطور على أنه يحمل قدراً عالياً من الصمة ، خاصة وأن الدولة المعلقة وهي الاتحاد السوفيتي لديها منظومة من أنظمة الرصد الفضائية والجوية البالغة التطور ، اضافة الى أن مصادر وزارة الخارجية الامريكية أكدت تجربة الاطلاق مشيرة في هذا الصدد الى أن الصاروخ المذكور من طراز اريحا ٢

أوضح العام أن الصواريخ أرض - أرض لاتزال تحظى بأولوية كبيرة في برامج تسليح دول المنطقة ، وأن الاهتمام يتركز في الحصول على الصواريخ ذات المدى الأطول . كما بين العام بجلاء أن انتشار الصواريخ أرض - أرض تتجاذبه قوتان متعارضتان ، كل منهما تسعى للتغلب على الأخرى مع الاختلاف في الأهداف والدوافع فعل حين تسمى بعض دول المنطقة الى اقتناء الصواريخ أرض - أرض ، أو تطويرها في حوزتها منها ، سواء بالاعتماد على الذات أو عن طريق استيراد تكنولوجيا الصواريخ من الخارج ، وذلك اندراكاً منها ، من واقع الخبرة المستقاة من الحرب الإيرانية العراقية - للزمانيات المتحققة من هذه الصواريخ حيث توفر للقيادات قدرات استراتيجية متميزة بين الخيارات الأخرى ، في المقابل تسمى قوى جاهدة للحد من انتشار الصواريخ أرض - أرض لدى دول العالم الثالث ، ومن بينها بالطبع الدول العربية ، وذلك عن طريق اتخاذ خطوات جماعية أو فردية مصممة بفرض السيطرة على نقل تكنولوجيا الصواريخ الى هذه الدول . ومن شأن التفاعل بين هاتين القوتين المتعارضتين أن يؤثر على مدى وطبيعة انتشار الصواريخ أرض - أرض في منطقة الشرق الأوسط . وتشير البيانات المنشورة الى أن هناك تطورات وتطورات مضادة في مجال الصواريخ أرض - أرض ، من شأنها أن تؤثر على الوضع الاستراتيجي القائم في المنطقة ، سيكون تناولنا للتطورات المستجدة خلال العام وانعكاساتها المحتملة من خلال التعرض للمواضيع التالية :

(١) التطورات الجديدة في مجال الصواريخ أرض -

أرض .

(٢) انعكاسات الصواريخ أرض - أرض على التوازن

العسكري العربي - الاسرائيلي .

(٣) القيود والتكايح الدولية في مجال الحد من انتشار

الصواريخ أرض - أرض .

ب - تواصل خلال العام الاهتمام بمشروع كوندور - ٢ أوبدر ٢٠٠٠ والتي تقلد التقارير المنشورة بأن العراق ومصر تتعاونان في تطويره مع الأرجنتين ، والذي يصل مداه وفقا للتقديرات الغربية نحو ألف كيلو متر بمسافة تصل الى ٥٠٠ كيلو جرام ، مما يضعه في مرتبة الصواريخ المتوسطة المدى ، غير أن الأرجنتين نفت المساهمة في مثل هذا المشروع مؤكدة في هذا الصدد بأن الفرض من الصاروخ الجديد هو إيجاد وسيلة لإطلاق الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات ومراقبة الأحوال الجوية وليس للأغراض العسكرية ، كما نفت مصر اشتراكها في المشروع المذكور

ج - ترددت أثناء من أن العراق يستخدم تكنولوجيا أمريكية لتطوير صاروخ حديث متوسط المدى يبلغ مداه ١٦٠٠ كيلو متر ، مشيرة الى أن العراق استكمل انشاء مصنع لإنتاج هذا الصاروخ أطلق عليه اسم مشروع ومجمع البحوث الصاروخية ، ويمكن التكهّن بأن تمرر مشروع كوندور ٢ أوبدر ٢٠٠٠ إذا ما صحت التقارير الواردة عنه ، ربما دفع العراق الى متابعة تطويره لصواريخ أرض - أرض اعتمادا على جهود الذاتية ، بدون الدخول في مشاريع مشتركة ، قد تتعرض الدول المشاركة فيها الى ضغوط خارجية من شأنها أن تعزل تنفيذه هذه المشاريع .

د - وتلى البيانات السابقة ، إعلان العراق رسميا في أواخر العام عن إنجازاته لتجربة إطلاق صاروخ قادر على وضع أقمار صناعية في مدارها ، ولقادت البيانات العراقية أن الصاروخ المذكور يبلغ ارتفاعه ٢٥ مترا ووزنه الإجمالي ٤٨ طنا ، وتبلغ قدرة الدفع الكلية ٧٠ طنا ، وقد أكدت الولايات المتحدة نفا الإطلاق ، وبنجاح العراق في تجربته هذه ، تكون الدولة الثمانية في المنطقة بعد إسرائيل التي تطور صواريخ تستطيع الوصول الى الفضاء ، وبهذا تنضم العراق الى مجموعة الدول القادرة على إطلاق الأقمار الصناعية ، وهذه الدول هي الأرجنتين والبرازيل والهند وإسرائيل إضافة طبعا الى الدول الكبرى .

هـ - وتزامن مع إطلاق صاروخ الدفع للفضاء العراقي ، كشف العراق عن تطويره لنوعين من الصواريخ أرض - أرض مداهما الى ألفي كيلو متر ، ولم تحدد العراق الخصائص الفنية والتقنية لكلا الصاروخين ، مكتفية في هذا الصدد بتحديد مداهما ، وترجع بعض التقديرات استخدام العراق لتكنولوجيا الصواريخ السوفيتية سكود ، واستعانته بخبراء مصريين وأرجنتينيين في تطويره لهذه الصواريخ وعلى أية حال فإن إنتاج العراق لصاروخ يصل مداه الى ٢٠٠٠ كم يضعها في مرتبة الدولة الثالثة في المنطقة بعد السعودية وإسرائيل التي تمتلك الصواريخ المتوسطة

المدى ، ويعطيها القدرة على مد القوة عبر مسافات تتجاوز دائرة الصراع العربي الإسرائيلي لتصل الى المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفيتي وأجزاء من أفغانستان وباكستان وكل إيران .

و - أفادت الأنباء بأن سوريا وقعت في ٨ مايو من العام اتفاقية مع الصين تحصل بموجبها على عدد من الصواريخ الباليستكية أرض - أرض من طراز أم - ٩ الصينية الصنع والتي يقدر مداهما بـ ٦٠٠ كم ، وأوعزت الأنباء اهتمام سوريا بالصواريخ الصينية الى عدم تمكنها من الحصول على الصواريخ أس أس - ٢٢ من الاتحاد السوفيتي ، وذلك لكون بنود معاهدة إزالة الأسلحة النووية متوسطة المدى بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تنص على تدمير هذه الصواريخ .

٢ - الصواريخ أرض - أرض وانعكاساتها على التوازن العسكري العربي الإسرائيلي

اطلاق إسرائيل خلال العام لصاروخ أريحا ٢ ب على حد تسمية المصادر الأمريكية له ، يمثل نقطة تطور في السباق على الصواريخ أرض - أرض الباليستكية في المنطقة ، ذات التأثير على الوضع الاستراتيجي ، وذلك لأن الصاروخ ذا المدى ١٢٠٠ كيلو متر يضع إسرائيل في مرتبة الدولة الثمانية في منطقة الشرق الأوسط التي تقتنى الصواريخ أرض - أرض المتوسطة المدى ، والتي سبق وأن حصلت عليها السعودية في العام ١٩٨٢ من الصين ، ولكن تتمتع إسرائيل في هذا المجال بأفضلية على السعودية ، وذلك بالنظر الى أن الصاروخ الإسرائيلي يعتبر في المحصلة النهائية وبغض النظر عن مصدر التكنولوجيا الداخلة في تصنيعه صاروخا محلي الصنع ، ولهذا الاختلاف أهمية الكامنة في القيد المفروض على الاستخدام ، فعلى حين يتصور أن إمكانية السعودية في تجهيز صواريخها المتوسطة المدى بالرؤوس غير التقليدية تعددها الكثير من القيود ، في المقابل نجد أن قيودا من هذا القبيل غير واردة بالنسبة لإسرائيل إضافة الى هذا ، فإن توافر القدرة لدى الدولة على تصنيع السلاح محليا ، يوفر لها إمكانية تصنيع الأعداد الكافية من هذا السلاح بما يلبي احتياجاتها العسكرية ، على عكس الحال بالنسبة للدول التي تعتمد على الخارج في الحصول على العتاد والأسلحة ، وإذا كانت هذه القاعدة تنطبق بصفة عامة على سياسات

على ضوء التطورات العالمية الراهنة في انتشار تكنولوجيا الفضاء والصواريخ الأرضية .

وهكذا أضافت العراق بتطويرها للصواريخ المذكورين طرازات أخرى من الصواريخ الأرضية ، فبالإضافة إلى صاروخ الحسين وسيدى العباس اللذان طورتهما العراق خلال العام ١٩٨٨ ، يعمل الصاروخ سكود بى وفروج ٧ السوفيتى الصنع في خدمة القوات المسلحة لكل من العراق وجمهورية سوريا والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا ، على حين تتوفر سوريا بامتلاك الصاروخ أس - أس ٢١ السوفيتى الصنع كما تنفرد المملكة العربية بامتلاك صواريخ متوسطة صينية الصنع من طراز سى أس أس - ٢ الذى ٢٧٠٠ كم ، وإضافة إلى الإنشاء المتعددة عن تطوير لكل من مصر والعراق بالاشتراك مع الأرجنتين للصاروخ بدر ٢٠٠٠ وهو النسخة المختلفة من الصاروخ كوندور ٢ الأرجنتينى الصنع الذى الذى المقدر بـ ١٠٠٠ كيلو متر ، وهى إنباء لم يتأكد من صحتها بعد .

ولتقييم وقع الصواريخ أرض - أرض الباليستكية بطرازاتها المختلفة على الأوضاع الاستراتيجية العسكرية في المنطقة ، هناك عدة اعتبارات فنية يجب أخذها في الاعتبار ، ومن الواضح ان أحد العناصر المركزية في هذا المجال هى مسألة مدى الصواريخ المعنية : فإطلاق إسرائيل لصاروخ يصل مداه إلى ١٢٠٠ كم يعنى لإسرائيل إمكانية الوصول إلى أهداف عربية لم تكن تستطيع البلوغ إليها باستخدام صاروخها من طراز أريحا وأريحا ٢ ، فبالإضافة إلى دول الطوق العربى والتي كانت في متناول الصاروخين المذكورين ، أصبح لدى إسرائيل إمكانية استهداف أجزاء أخرى من العالم العربى ، وتشمل على وجه التحديد المنطقة الشرقية من ليبيا وشمال السودان ووسط المملكة السعودية والمنطقة الغربية من إيران علاوة على الأجزاء الجنوبية من الاتحاد السوفيتى ، وهذه المناطق من العالم العربى تدخل ضمن دائرة دول المحور الاستراتيجية والتي يتوقع منها ان تقدم الدعم العسكرى لدول الطوق في حالة نشوب مواجهة عربية إسرائيلية ، خاصة وأن بعض هذه الدول - ناهيك عن دول الطوق الجغرافى (سوريا ومصر) - وهى وجه التحديد السعودية والعراق تمتلك بدورها أنواعا من الصواريخ القادرة على بلوغ المؤخرة الاستراتيجية الإسرائيلية ، وذلك بتطوير العراق الصاروخ الحسين الذى ٦٥٠ كم والصاروخ سيدى العباس الذى ٩٠٠ كم ، وكلاهما قادر على تهديد المحور الإسرائيلى إذا ملغى الصاروخ الحسين في المنطقة الغربية من العراق أو في حالة نشر الصاروخ سيدى العباس في وسط

التسليح ، فإنها تتطابق بصفة خاصة على الصواريخ أرض - أرض من حيث أن اعتبارات الحصول عليها عليها شروط الدولة الموردة ، بالنظر إلى كونها الآن من أنظمة التسليح النارية التى قد يتعين على الدول الحصول عليها بإمكاناتها الذاتية بحكم الصعوبات التى باتت تكتنف تصديرها .

وهكذا وبإطلاق إسرائيل الصاروخ أريحا ٢ ب تكون قد أدخلت نوعا جديدا من الصواريخ أرض - أرض الباليستكية ضمن منظومة الصواريخ الأرضية العاملة في المنطقة ، يضاف إلى مألوفها من الصواريخ التى سبق وأن طورتها وهى أريحا وأريحا ٢ ، والتي يقدر مداها من ٤٥٠ - ٤٨٠ كم بالنسبة للنوع الأول ، وأكثر من ٥٠٠ كم بالنسبة للنوع الثانى ، علاوة على صواريخ لانس ذات المدى ١٢٠ كم والتي حصلت عليها من الولايات المتحدة في السبعينات .

كذلك فإن إعلان العراق تطويره لنوعين من الصواريخ أرض - أرض يصل مداهما إلى ٢٠٠٠ كم ، يعد مؤشرا على التطور في القدرة العربية على إنتاج الصواريخ المتوسطة المدى بالاعتماد على الذات ، ويشكل في ذاته دليلا إضافيا على أن تكنولوجيا الصواريخ المتوسطة المدى لم تعد حكرا على مجموعة من الدول ، وأنه من الممكن نشرها بالرغم من القواعد الصارمة للحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ ، وهى الرغم من أن انتشار الصواريخ المتوسطة المدى يشكل مصدرا للقلق بالنسبة للقوى الكبرى ، خاصة وأنه قد سبق وأن أبرمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اتفاقية لتصفية هذا النوع من الصواريخ ، إلا أنه ينبغي النظر إلى هذه المسألة في سياق موازين القوى الإقليمية ، أو ما يمكن أن نسميه بمعضلة الأمن الإقليمية ، فمن شأن امتلاك إسرائيل لصواريخ يصل مداها ١٢٠٠ كم ، ويخطيها لإنتاج صواريخ أطول مدى ، أن تشرع بقية الدول بالتفكير أمنها ، وأن تسعى للحصول على قدرة موازية ، بالرغم وأن امتلاك بعضها وعلى وجه التحديد العراق إضافة إلى دول الطوق العربى لصواريخ متوسطة المدى قد يتجاوز احتياجاتها الدفاعية في مسرح الصراع العربى الإسرائيلى ، إلا أنه يصبح الحصول على هذه القدرة الموازية في حد ذاتها قيمة للخروج من المعضلة الأمنية الناشئة عن انفراد دولة أو مجموعة من الدول بميزة عسكرية عن سواها من الدول ، لذلك فإن التطوير العراقى لصواريخ متوسطة المدى ينبغي أخذه في سياق امتلاك بعض دول المنطقة لهذه الصواريخ ، وينبغى أن نأخذ في سياق تغير خريطة القوى في النظام الدولى ، وبروز قوى عسكرية جديدة لها مواصفاتها وخصائصها التى بدأت تتحدد

العراق علاوة عن نوعين من الصواريخ ذى المدى .. ٢٠٠٠ كم ، وأهميتها قد تكون كبيرة إذا ما نشر في اطراف العالم العربي . إضافة الى حصول السعودية على صواريخ سي أس أس - ٢ الصينية الصنع ذات المدى ٢٧٠٠ كم ، وهى بدورها قادرة على بلوغ العمق الاسرائيلى اذا ما نشرت في الاجزاء الجنوبية او الشرقية من المملكة ، وتوفر القدرة لدى بعض دول العمق الاستراتيجى العربى على تهديد العمق الاسرائيلى يتيح لها امكانية المشاركة في العمليات الحربية في حالة نشوبها ، دون ان يتطلب منها نقل قوات الى مسرح القتال ، متلافية بذلك المشاكل التى يمكن ان تنجم عن سوء التخطيط والتنسيق . لذا فان تطوير اسرائيل لصاروخ اريحا ٢ ب ذى المدى ١٢٠٠ كم ، وتخطيطها لانتاج صاروخ اطول مدى ١٥٠٠ كم يدرج في سياق الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية التى تهدف الى ردع الدول العربية التى تمتلك وسائل قتال تهدد الامن الاسرائيلى بان تتمتع عن استخدام هذه الوسائل الا اذا تعرضت اراضيها لهجوم اسرائيلى .

عامل الحمولة :

الواقع ان صواريخ أرض - أرض - من الفئات العاملة في الشرق الاوسط لا تعمل في العادة راسا متجها ككبارا بالمقارنة مع الطائرات الحربية العالية ، هكذا فان حمولة صواريخ د سكوبى ، السوفيتية اكثر الصواريخ انتشارا في المنطقة لتتجاوز الف كيلو جرام ، ولكن بالمقارنة تستطيع طائرات ف - ١٦ في الخدمة المصرية والاسرائيلية نقل حمولة تصل الى ٥٤٠٠ كيلو جرام ، كذلك تستطيع الطائرة ميراج ٢ اى العاملة مع السلاح الجو العراقى واللىبى حمل نحو الف كيلو جرام من الاسلحة ، بينما تستطيع الطائرة تورنادو في الخدمة في المملكة السعودية ابصال ٦٨٠٠ كيلو جرام من الاسلحة عبر مسافة ١٣٩٠ كيلو مترا

والواقع ان الطائرات الحربية قد تشكل وسيلة فعالة للقيام بالعمليات الهجومية ، كما ان يمكنها ابصال كمية اكبر من الاسلحة ، كما وان الطائرات بطبيعة الحال قادرة على القيام بالغارات المتكررة لانه لا يتم استنفادها بعد ضربها للهدف كما في حال الصواريخ ، كما ان لها الافضلية على الصواريخ أرض - أرض بعدة مزايا رئيسية من حيث ان قدرتها على الوصول الى الهدف شبه مضمونة لغياب السبل الكلية باعتراضها لحظة انطلاقها من قواعدها ، وبى مواجهة خصم كاسرائيل له قوة جوية فعالة ومؤثرة ، تصبح الصواريخ المعنية لها اهمية فعالة لقدرتها على اختراق دفاعاتها الجوية ويلوغ الاهداف الموضوعة لها بصورة شبه مؤكدة .

علاوة على هذه الاعتبارات فان كافة الصواريخ أرض - أرض الباليستكية العاملة في المنطقة قد صممت بالاساس لاجل استخدامات غير تقليدية ، بعبارة اخرى ، بالرغم من وجود الرؤوس التقليدية غير النووية مع الصواريخ المعنية (الطرف العربى) ، قد يكون من اهداف تطويرها ضرب الاهداف بالرووس غير التقليدية وذلك للتعويض عن حمولتها المحدودة ، وتبرز هنا اهمية القدرة الكيماوية المتوافرة لدى بعض الدول العربية المملكة للصواريخ أرض - أرض في تجهيز الصواريخ المعنية بالرووس الكيماوية الامر الذى يتيح لها القدرة على مد القوة التدميرية الى مسافات بعيدة وهو مايزيد من مصداقية الصواريخ أرض - أرض كوسائل قتال رادعة او فعالة في حالة استخدامها ، اضافة الى تطوير اسرائيل لقدرتها فوق التقليدية بشقيها النووى والكيمائى كوسائل رد او فعل تفوق في قوتها التدميرية القدرة الكيماوية التى قد تجهز بها الصواريخ الارضية العربية .

عامل الدقة في الاصابة :

اذا كانت مسألة المدى ونوعية الحمولة تشكل جانبا من عملية تقييم فعالية صواريخ أرض - أرض الباليستكية ، فان عنصر الدقة في الاصابة ينطوى هو الاخر على انعكاسات قتالية وعسكرية هامة . ومن هذه الزاوية يمكن تصنيف الصواريخ العاملة في المنطقة على النحو التالى :-

١ - صواريخ الدقة الاصابة : تضم صواريخ اس اس - ٢١ السوفيتية في الخدمة السورية ولانس الامريكية في الخدمة الاسرائيلية ، وتذهب التقديرات الى ان دائرة الخطا المحتمل لصواريخ اس اس - ٢١ تصل الى نحو ٣٠٠ متر ، بينما تتراوح دائرة الخطا المحتمل لصواريخ لانس ما بين ١٥٠ - ٤٠٠ متر ، ومن المرجح ان صواريخ اريحا ١ / ٢ / ٢ ب تملك دقة اصابة كبيرة ، غير ان ذلك لم يتأكد حتى الان .

ب - صواريخ المحدودة الدقة : وتضم بالاساس صواريخ سكوبى بى التى تملك دائرة خطا محتمل يبلغ نحو ٩٠٠ متر وفقا للمراجع الغربية والصواريخ الصينية سي أس أس - ٢ التى من المرجح انها لا تتمتع بدقة عالية لكنها تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة بعض الشيء (ويرجع تاريخ تطويرها الى مطلع السبعينات) وتجهز هذه الفئة من الصواريخ في الخدمة الصينية نفسها بالرووس النووية .

والدقة في الاصابة تساعد على تطوير مقدرة على القيام بضربة مضادة للقوة حيث ان التوجيه الدقيق يسمح باصابة عناصر القوة العسكرية لدى الطرف الاخر بدرجة عالية من الدقة (للطائرات ، القواعد

اسرائيل الفعلي في هذا المجال ان يساهم في اضعاف
اسس الاستراتيجية العربية القائمة على الردع من
خلال القدرة على الوصول الى الاعماق الاسرائيلية .

٣ - القيود الدولية

اذا كان العام ١٩٨٨ قد أبرز الثغرات الموجودة في
الاتفاقية الموقعة بين الدول الصناعية السبع في ١٦
ابريل ١٩٨٧ والمتعلقة بوضع نظام للسيطرة على
تكنولوجيا الصواريخ بغرض وضع حد لانتقالات
التكنولوجيا ذات الصلة بهذا الشأن الى الاطراف
الخارجية في العالم الثالث . ومن هذه الثغرات عدم
وجود آليات كافية لضمان التزام الاطراف المعنية
ببنودها ، حيث ان الدول الموقعة على الاتفاقية هي التي
تلتزم نفسها بالقيود الواردة في الاتفاق دون وجود
اجراءات عقابية في حالة خرقها لبنود الاتفاقية ، وهو
مايعنى ان النظام يفتقر الى الاداة الملزمة للسيطرة دون
تسرب المعلومات الفنية والتقنية اللازمة الى الخارج اما
عبر الفنيين المحليين المدربين في الدول الموقعة أو
الفنيين من هذه الدول المستعدين لتقديم خدماتهم الى
الاطراف الخارجية لقاء مقابل معين - وضمن هذا
السياق تجوز الإشارة الى بعض الانباء المتفردة خلال
العام حول معاونة نحو مائة مهندس من المانيا الغربية
ليبيا في انتاج صواريخ متوسطة المدى (٤٨٠ الى ٧٢٠
كم) يمكنها ان تحمل اسلحة كيميائية . علاوة على ان
الاتفاقية كما برهن الواقع العملي لاتأخذ في حسابها ان
هناك قوى عسكرية جديدة ناشئة لديها القدرة
التكنولوجية على تصنيع الصواريخ أرض - أرض كالهند
وباكستان والبرازيل والارجنتين اضافة الى بروز الصين
كعزود رئيسي محتمل لدول العالم الثالث بعد الكشف عن
صفقة الصواريخ سي أس أس - ٢ للسعودية ، وهو
مايعنى ان الاتفاقية تنفق الى الاداة الملزمة للتأثير على
الاطراف الثالثة المستعدة لبيع التكنولوجيا الرخيصة
وتصديرها للخارج على نطاق واسع .

فلاذا كان هو الحال في العام ١٩٨٨ ، فإن العام
١٩٨٩ شهد تطبيق اساليب اخرى بغية تالان مواطن
الضعف في الاتفاقية المذكورة . وتتميز هذه الاساليب
بالطبيعة الشاملة بالنظر الى ان تطبيقها لايشمل الدول
الصناعية السبع فحسب ، وانما يشمل ايضا الشركات
والدول الاخرى المستعدة لبيع تكنولوجيا الصواريخ
وتصديرها للخارج . اضافة الى ان هذه الاساليب في
لجدي جزئياتها تدخل ضمن دائرة انوات الضغط

البحرية ، مراكز الحشد) وفي حالة الاقتدار الى الدقة
العالية في الاصابة تصبح صواريخ أرض - أرض ادوات
صالحة لاستراتيجية « مضادة للقيمة » أي اصابة
المنشآت والمدن الكبيرة ، غير انه في مسرح الصراع
العربي الاسرائيلي تتدخل الاعتبارات الاستراتيجية
« المضادة للقيمة » و « المضادة للقيمة » فمن جهة يمكن
اعتبار الصواريخ أرض - أرض السورية من طراز
أس - أس - ٢١ مضادة للقوة ، وفي الوقت نفسه
مضادة للقيمة اذا ماوجهت بربوس كيميائية ، ويتعلق
الوضع نفسه على الصواريخ الاسرائيلية في حالة
تزويدها بالربوس غير التقليدية واطلاقها على عناصر
القوة العسكرية العربية ، اما في ظل الاستخدام
التقليدي ، فإن فاعلية الصواريخ محدودة سواء على
مستوى الاستراتيجية المضادة للقوة أو للقيمة بالنظر
الى حمولتها المحدودة ، الا ان حساسية اسرائيل
الشديدة للضائر تجعل لها قيمة محدودة مضادة للقيمة
ويمكن تلخيص معالم الوضع الاستراتيجي في
المنطقة الناجم عن تواجد الصواريخ أرض - أرض
والناجم من تفاعل العوامل المشار اليها انفا في الاتي :-
١ - ان الطرف العربي يمتلك الامكانية على مد القدرة
التدميرية لمسافة بعيدة في الاصاقل الاسرائيلية ، ويزيد
امتلاك بعض الدول العربية لقدرة كيميائية من حجم
الدمار الناتج عن استخدام الصواريخ أرض - أرض ، وهو
مايعزز من مصداقية الردع الصاروخي العربي .
ب - ان اسرائيل تسعى الى الاقل الى تصيد القدرة
الصاروخية العربية أو تدميرها في افضل الاحوال عن
طريق اتخاذ اجراءات مضادة تتمثل في امتلاك صواريخ
أرضية مقابلة قادرة على اصابة عناصر القوة العسكرية
العربية بما في ذلك الصواريخ أرض - أرض لتحييدها
كوسيلة قتال عن طريق التهديد بالاستخدام المقابل أو
تدميرها بانزال ضربة مسبقة تستهدف مقصات
اطلاقها ، والوسيلة الثالثة تتمثل في تطوير وسائل
اعتراضها لتدميرها فور انطلاقها من قواعدها وهو
ماستعرض اليه في موضع آخر من التقرير .

ج - ان هذا بدوره يؤثر مدى قدرة الطرف العربي على
حماية صواريخه المعنية من التدابير الاسرائيلية
المضادة ، ويكون ذلك عبر الاجراءات السلبية مثل
التحصين والتعمية والخداع وتجزئتها المستعمر بما يقل
من قدرة الجاذب الاسرائيلي على رصدتها وتهديدها ، أو
يكون ذلك عبر الاجراءات الايجابية بتطوير أنظمة
مضادة للصواريخ أو استباق العمل الاسرائيلي نفسه ،
ويمكن القول ان نجاح الدول العربية في حماية
صواريخها من الاجراءات الاسرائيلية المضادة سيعزز
بالضرورة قدرة الردع العربية ، ومن شأن نجاح

د - اجراء التحقيقات مع الشركات التي تحوم حولها شبهة التورط في توريد تكنولوجيا الصواريخ .
فقد ذكر خلال العام ان الولايات المتحدة طلبت من المانيا الغربية التحقيق في واقعة تورط احدى الشركات الالمانية الغربية في بيع تكنولوجيا انتاج صواريخ الى كل من الارجنتين وبعض الدول العربية .
والمقصود ان هذه القيود المفروضة على انتقالات تكنولوجيا الصواريخ - والتي ربما تصبح في الاعوام القليلة القادمة اكثر صرامة وشدة - سيقطعون تأثيرها على الدول العربية ولذا لدرجة تقديمها للتكنولوجيا والطمس في هذا المجال ، فالدول العربية التي لها خبرة تكنولوجيا في مجال تطوير الصواريخ ان تتضرر بشدة من جراء هذه القيود ، خاصة وان دولة كمصر لها خبرة قديمة تعود الى فترة الخمسينات في محاولات تصنيع الصواريخ أرض - أرض ، بل وانتجت بعض النماذج منها ، والتي وان كانت تعاني من بعض العيوب خصوصاً في مجال تكنولوجيا التوجيه ، الا ان الخبرة المصرية المكتسبة في هذا المجال ، قد توفر لها الحصانة ازاء القيود الدولية المعروفة لنقل تكنولوجيا الصواريخ اضافة الى مصر ، توجد الخبرة العراقية التي نجحت في تطوير نماذج من الصواريخ المعنوية ، لذا فانه من المتصور الآن ، ان الطرف العربي له الآن قدر من الحصانة العلمية التي تتيح له تأمين بعض احتياجاته من الصواريخ الارضية بمعزل عن الضغوط التي قد تمارسها الدول الرئيسية المؤيدة للسلاح الا ان هذا مشروط بان تتعاون الدول العربية فيما بينها في مجال تبادل المعلومات والخبرات المكتسبة لاجل تعزيز قدرتها الذاتية على تطوير الصواريخ الارضية .

والاكراه ، وذلك بوضع عقوبات على الدول والشركات المتورطة في نقل تكنولوجيا الصواريخ الى الاطراف الاخرى وتتلخص هذه الاساليب في الاتي :-

١ - التوصل الى اتفاقيات مع الدول غير الاعضاء في اتفاقية السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ الفرض منها الحصول على تصاريح من هذه الدول بالامتناع عن تقديم المساعدة الى الاطراف الاخرى في الحصول على تكنولوجيا تصنيع الصواريخ أو تزويدها باعدادها منها ، ففي البيان المشترك لوزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الصادرة في ٢٤ سبتمبر من العام جاء فيه التأكيد على اهمية الجهود المشتركة لكلا الدولتين لمنع انتشار الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ .

ب - وضع عقوبات على الدول والشركات المصدرة لتكنولوجيا الصواريخ الباليستكية الى دول العالم الثالث ، ويوضح هذا في القانون المرفوض على مجلس الشيوخ الامريكى خلال العام الذى تنص بنوده على حظر الواردات ، ومنع منح تراخيص التصدير ، ووقف المساعدات الامريكية الى الشركات او الدول التي تصدر تكنولوجيا الصواريخ الى الدول الداعمة المعادية للولايات المتحدة وحلفائها .

ج - الضغط غير المباشر على الدول والشركات المستعدة لتوريد تكنولوجيا الصواريخ عبر التهديد بان مصالحها قد تضار اذا ماتورطت في اعمال من هذا القبيل ، وضمن هذا السياق تجدر الاشارة الى بعض الانباء المتريدة خلال العام عن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على شركة « ايربوساسيال » الفرنسية لمنعها من بيع تكنولوجيا الصواريخ الى العراق عن طريق التهديد بان اعمالها في الولايات المتحدة قد تتعرض للضرر .



خامسا - الاسلحة الكيميائية :

ايضا رفض انتاجها وتخزينها وانتشارها . وازضافة الى الدول العربية المذكورة ، فقد ترددت انباء غربية واسرائيلية عن تطوير العراق وسوريا لاسلحتهما الكيميائية . غير ان الدولتين لم تنفيا او تؤكداه صحة هذه البيانات

وايا كان الحال ، فقد كشف العام عن تبلور اتجاهات عالمية واقليمية خاصة بالاسلحة الكيميائية ، من المقرر لها ان تؤثر على التوازن العسكري العربي الاسرائيلي ، بحكم ان الاسلحة الكيميائية احد عناصر السباق على التسلح في منطقة الشرق الاوسط ذات التأثير الكبير على التخطيط الاستراتيجي لكلا طرفي التوازن العسكري العربي الاسرائيلي . والمتصور ان هذه الاتجاهات لاتفسير لصالح الجانب العربي ، سواء فيما يتعلق بقدرته على تطوير اسلحته الكيميائية ، او فيما يتعلق بإمكانياته في توظيف القدرة الكيميائية التي بحوزته في خدمة استراتيجية الردع وهو مالم يكون له تداعياته السلبية على استقرار الميزان غير التقليدي الذي تتمتع فيه اسرائيل اصلا بميزة احتكار الاسلحة النووية علاوة على قدرتها الكيميائية . فمن شأن الانعكاسات السلبية لهذه الاتجاهات ان تضخم من حجم الفجوة الموجودة اصلا في التوازن غير التقليدي بين الدول العربية واسرائيل .

ولتبيين الحجم الحقيقي لتأثير هذه الاتجاهات ، يتعين في البداية استنادا الى ما نشر خلال العام ، التنويه الى ان الدول العربية تمتعت في الاعوام الماضية بإمكانية عالية نسبيا في الحصول على تكنولوجيا انتاج الاسلحة الكيميائية حتى في حالة عدم توافر البنية العلمية لديها ، ويظهر في هذا الصدد مساهمة الشركات الغربية في توريد التكنولوجيا الكيميائية لاعتبارات اقتصادية محضة ، وأبرز الأمثلة هي ذلك ، ما جاء على

تشير البيانات المنشورة خلال العام الى عدم وجود تغير كبير في القدرة الكيميائية للدول اطراف الميزان العسكري العربي الاسرائيلي ، وذلك على الاصعدة المختلفة ، سواء فيما يتعلق بالدول المالكة للأسلحة الكيميائية ، او حجم الترسانة الكيميائية ، او وسائل اطلاقها . والبيانات الواردة في هذا الشأن غير مؤكدة ، ومرد هذا حرص غالبية الدول على احاطة برامجها الخاصة بتحديث وتطوير الاسلحة الكيميائية بدرجة عالية من السرية والكمتمان ، نظرا لما تثيره برامج على هذه الشائكة من تنديد واستنكار دولي ، خاصة وان المجتمع الدولي يصعد وضع اللبنة الاولى على طريق نزع السلاح الكيميائي .

ولعل أبرز ما نشر في هذا الصدد خلال العام ما ذكرته صحيفة « نيويورك تايمز » بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٩ من ان شركات هندية قد امدت ايران والعراق ومصر بمئات من الاطنان من المواد الكيميائية التي يمكن ان تستخدم في صناعة الغازات السامة ، كذلك ماوردته مجلة « ديفنس اند فورين افيئرز ويكلي » بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩ من أن الاردن . يتطلع لشراء أنظمة إيصال أرضية أو جوية لاطلاق الغازات الحربية ، علاوة على الانباء والتقارير الغربية والاسرائيلية المتدفقة حول اقامة ليبيا مصنع « رابطة » لأجل انتاج الغازات الحربية ، وهو منافته لليبيا مؤكدة في هذا الصدد ان المشروع مخصص لانتاج المستحضرات الطبية ، وازضافة الى هذا ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز ، في مارس من العام نفسه ، من أن مصر قد تسلمت من شركة « كرييس السويسرية العناصر الاساسية لمصنع يقام في أبو زعبل مخصص لانتاج الغازات الحربية ، وهو منافته ايضا مصر ، منوهة في هذا الصدد بأن السياسة المصرية المعلنة لم تقتصر فحسب على رفض استخدام المنتجات الكيميائية في اغراض عسكرية ، بل

الشمول تحت رقابة دولية مؤثرة من أجل ضمان حقوق جميع الدول في السلام والأمن ، وضرورة أعداد معاهدة دولية تحظر تصنيع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية .

هكذا وعلى الرغم من عدم وجود قيد دولي يحرم إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية ، إلا أن الدول العربية تعرضت خلال العام وعلى شراى العالم السابق عليه لصفحة اعلامية غربية اسرائيلية مصممة بغرض الاساءة الى الدول العربية ، واظهارها على انها تمتلك أو تسعى لامتلاك الأسلحة الكيميائية ، كما لو كان هذا الامر ما لهذه الدول عليها أن تقدم ما يثبت براءتها منه والا تعرضت لاختلاف انواع العقاب . ويبرز في هذا الخصوص اتهامات الولايات المتحدة خلال العام الموجهة ضد ليبيا باقامة مصنع لانتاج الأسلحة الكيميائية ، وتصادف حدة الاتهامات الى درجة تهديد الادارة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية لتدمير مصنع « رابطة » الليبي الذي تزعم بأنه مخصص لانتاج الأسلحة الكيميائية بل ودخول الدولتين في مواجهة عسكرية أسفرت عن اسقاط طائرتى استطلاع ليبيتين . وإلى جانب التهديدات الأمريكية وجهت اسرائيل خلال العام أيضا تهديداتها لكل من سوريا والعراق ، مشيرة الى أنها تعد خطة عسكرية لتدمير مستودعات الأسلحة الكيميائية لدى البلدين . والمتصور ان تهديدات من هذا القبيل تنطوى في ثناياها على دلالتين لهما تأثير سلبي كبير على القدرة الكيميائية العربية :

أولاهما : أن التهديدات المنفذة أو غير المنفذة لا تستهدف ردع العراق أو ليبيا أو سوريا فقط ، وإنما ردع أى دولة عربية تعلن امتلاك الأسلحة الكيميائية أيضا ، وبخطورة هذا الامر في أن دولا يعينها قد نصبت من نفسها حكما يحدد الدول التي يجوز لها امتلاك الأسلحة الكيميائية والتي لا يجوز لها ، ومنفذاً بانزال العقوبة على الدولة التي لا يجوز لها امتلاك السلاح الكيميائي ، ولهذا الامر تداعياته السلبية على برامج التطوير الكيميائي العربية ، والمثال البارز على ذلك القرار الذي صدر عن الكونجرس الأمريكى خلال العام والقاضى بحظر بيع أسلحة الى الدول التي اشترت صواريخ صينية متوسطة المدى ، ما لم يشهد الرئيس الأمريكى بأن تلك الدول لم تمز على رؤوس نووية أو كيميائية لتلك الصواريخ .

ثانيتهما : ان الضغط والاكراه العسكري المباشر وغير المباشر يجعل الدول العربية للامانة أصلاً للأسلحة الكيميائية قد تنفى امتلاكها من ناحية ، أو تتلزم من ناحية أخرى بالصمت حيالها وكلتا الحالتين لهما تأثير

لسان جهيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية في صحيفة « دى فيلت » الألمانية الغربية بتاريخ ١٩/١/١٩٨٩ من أن (٢٤) شركة ألمانية غربية قد ساعدت ليبيا في تصنيع وإنتاج الأسلحة الكيميائية ، وما جاء أيضا على لسان لامبسدروف رئيس حزب الأحرار الألماني الغربي في صحيفة « فرانكفورتر هسبان » بتاريخ ١٩/١/١٩٨٩ من أن مئات الشركات الألمانية الغربية والأجنبية قد ساعدت بأنشطة متفاوتة في إقامة مصنع « رابطة » الليبي ، وأيا كانت صحة هذه البيانات التي لا تخلو بالطبع من أغراض سياسية لمرجعيها ، فمن المؤكد توافر سهولة نسبية في الوصول الى التكنولوجيا الكيميائية .

ولكن الاتجاهات الجديدة المستقرة من طبيعة وسير الأحداث خلال العام لا تتم فحسب من تزايد القيود الدولية على إمكانية الدول العربية في تطوير وتصنيع الأسلحة الكيميائية ، وإنما تدل أيضا على تعجيب الدول العسكرية لهذه الأسلحة في الصراعات المسلحة التي قد تنشب في المنطقة . ويحدد هذه الاتجاهات في الآتي :-
١ - اتباع أسلوب الضغط والاكراه العسكري المباشر وغير المباشر ضد الدول المشتبه في امتلاكها أو تطويرها للأسلحة الكيميائية .

٢ - انقسام المجتمع الدولي حول نزع السلاح الكيميائي .

٣ - استمرار تكثيف اسرائيل لجهودها في مكافحة الحرب الكيميائية .

١ - الضغط والاكراه العسكري المباشر وغير المباشر

أوضح العام حجم للتكلفة التي قد تتكبدها الدولة في حالة إعلانها امتلاك الأسلحة الكيميائية ، أو أن يتوعد حولها بشبهة النية في الامتلاك أو التطوير ، فبالرغم من أن المعاهدة الرئيسية التي تعالج مسألة الأسلحة الكيميائية وهي بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ هي في الواقع اتفاقية بعدم الاستخدام الأول ، فهي لا تحظر إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية ١ والانتقام بالسلاح نفسه في حالة التعرض لهجوم كيميائي ، حتى التوصيات الصادرة من مؤتمر باريس الذي انعقد في الفترة من ٧ الى ١١ يناير ١٩٨٩ ليس فيها ما يحرم الامتلاك أو التخزين أو الانتقام بالسلاح نفسه باستثناء ما ورد حول ضرورة مواصلة الجهود للتوصل الى نزع السلاح

يعكس على الأقل مخاوف القوى الغربية من أن تفقد قدرتها على السيطرة على النزاعات المسلحة في حالة نشوبها ، أو أن تصبح هي نفسها عرضة للتهديد الكيميائي . ويعتبر هذا الاتفاق أحد مظاهر تطور العلاقات بين القوتين العظميين ، وقد تجلت نتائجه خلال العام في إعلان وزارة التجارة الأمريكية فرض قيود جديدة على صادراتها من المواد الكيميائية والبيولوجية ، وتشمل القيود نحو (٢٢) نوعا من المواد الكيميائية كذلك ما قررت المجموعة الأوروبية من فرض قيود مشددة على تصدير ثمانى مواد كيميائية يمكن استخدامها في صنع الأسلحة الكيميائية .

والمقصود أن جهود القوى الكبرى في مجال نزع السلاح الكيميائي أو الحد من انتشاره يمكن أن تصبح في أحد الاتجاهين : فإما أن تنجح هذه القوى في تحرير اتفاق دولي يحظر فيه انتشار الأسلحة الكيميائية ، وهو احتمال لا يمكن استبعاده ، لأن العديد من دول العالم الثالث المؤيدة لعملية ربط نزع السلاح الكيميائي بنزع السلاح النووي قد لا ترى في مصلحتها الاستمرار في موقفها هذا ، خاصة إذا ما مارست القوى الكبرى ضدها ضغوطا سياسية اقتصادية في شكل الوعد بمكافأة أو التعرض للعقاب .

والاتجاه الثاني : هو ألا تنجح القوى الكبرى في تمرير اتفاق دولي على هذه الشاكلة وإن تقتصر جهودها على اتخاذ التدابير من جانبها لعرقلة نقل التكنولوجيا الكيميائية إلى دول العالم الثالث .

والمقصود أن كلا الاحتمالين لا يختلف تأثيرهما كثيرا على التوازن العسكري العربي الإسرائيلي لأن في كلا الحالتين سيصبح من الصعب على الدول العربية الحصول على التكنولوجيا الكيميائية وأن كانت هذه الصعوبات ستكون أقوى في الحالة الأولى . وبهذا تصبح إمكانية الدول العربية في تطوير ترسانتها الكيميائية مرهونة بدرجة كبيرة على قدرتها الذاتية في تطوير بنيتها التحتية العلمية والتكنولوجية وقدرتها على اختراق النظام المحاصر لامكانياتها ، وهي في هذا لا تلقف موقف القدية مع إسرائيل التي لا يتوافر لديها القدرة العلمية والتكنولوجية فحسب ، وإنما يتوافر لديها أيضا شبكة من العلاقات الرسمية وبغير الرسمية تيسر لها إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المحظورة على الدول الأخرى .

سلبي على قدرة الردع الكيميائية العربية لاتخاذ تصبح مفتقرة إلى عنصر العلنية ، حيث لن أحد شروط الردع أن يكون الخصم على يقين كامل بأن الطرف الآخر يمتلك القدرة العسكرية على تكبيده خسائر غير محتملة في حالة شروعه بعمل معين يضر بهذا الطرف ، لذا فمن الأهمية بمكان لتوفير المصادقية للردع الكيميائي العربي ، أن تكون إسرائيل على يقين بأن الدول العربية لديها أسلحة كيميائية ، وأنها تحترم استخدامها بما يكبد إسرائيل خسائر غير محتملة لا توازي حجم المكاسب المحققة .

٢ - انقسام المجتمع الدولي :

التي مؤتمر باريس المنعقد في الفترة من ٧ - ١١ يناير ١٩٨٩ الضوء على نوعية وطبيعة الانقسام داخل المجتمع الدولي حول مسألة الأسلحة الكيميائية ، حيث يبرز الانقسام بين الدول المطالبة بربط نزع السلاح الكيميائي بنزع السلاح النووي ، والدول الراضية لذلك ، وتميزت كل مجموعة بوجود خصائص مشتركة تجمع دولها ، فعلى حين انتمت مجموعة الدول المطالبة بربط نزع السلاح الكيميائي بنزع السلاح النووي إلى دائرة دول العالم الثالث التي لم تحز دولها بعد على السلاح النووي ، والتي تنظر إلى السلاح الكيميائي على أنه يوفر لها قدرة ردع رخيصة التكلفة نسبيا في مواجهة السلاح النووي ، ومن شأن اتخاذ خطوات لنزع السلاح الكيميائي دون أن يواكبه خطوات مماثلة في مجال نزع السلاح النووي أن يعقم من تأثير الدول النووية على غيرها من الدول غير النووية ، ويسلب الدول غير النووية اللقبة العملية على ردع عضو مجهز بالأسلحة النووية . أما الدول الراضية لعملية الربط فهي بالأساس القوى الكبرى والدول المائلة للسلاح النووي من دائرة العالم الثالث كالعهد وإسرائيل . وقد تزعمت الدول العربية وهي رأسها مصر مجموعة الدول المناهضة بربط نزع السلاح الكيميائي بنزع السلاح النووي .

ودلالة هذا الانقسام على التوازن العسكري العربي الإسرائيلي كامنة في الاتفاق الملحق بين القوى الكبرى على ضرورة نزع السلاح الكيميائي ووقف انتشاره في بلدان العالم الثالث .

ومن بينها بالطبع الدول العربية ، عن طريق اتخاذ خطوات وتدابير جماعية لكبح إمكانية هذه الدول في الحصول على التكنولوجيا الكيميائية ، وبغض النظر عن اختلاف الدوافع بين القوى الكبرى ، إلا أن الاتفاق

٣ - اسرائيل والتدابير الوقائية ضد الأسلحة الكيميائية

كثفت اسرائيل خلال العام على غرار الاعوام الماضية من جهودها في مجال الوقاية من الحرب الكيميائية . وتضمنت التدابير المتخذة : اجراء التدريبات والمناورات في ظروف استخدام الاسلحة الكيميائية ، كالتدريب الذي اجري في ٢ أبريل ١٩٨٩ ، والذي كان الغرض منه هو الوقوف على امكانية استدعاء وحدات الاحتياط في ظل الحرب التي تستخدم فيها الاسلحة الكيميائية ، هذا اضافة الى التمرينات التي يجريها سلاح الجو الاسرائيلي عدة مرات في العلم . وتتضمن التدريب على تشغيل القواعد والمطارات في ظروف استخدام الاسلحة الكيميائية كما ان اسرائيل حريصة على تجهيز أنظمة تسليحها بأنظمة الوقاية التي تكفل لها القدرة على خوض الحرب في ظل ظروف استخدام الاسلحة الكيميائية . ومثال ذلك الدبابة مركفا ٣ التي أعلن خلال العام عن شروع اسرائيل في انتاجها ، وتفيد التقييمات الاسرائيلية ان الدبابة المذكورة قادرة على الصمود في ظروف الحرب الكيميائية دون ان يصاب طاقمها بسوء ، لان اجهزتها - وفقا لتلك التقييمات - تمنع دخول الغازات الى داخل الدبابة ، اضافة الى ان نظام التهوية والتبريد فيها من الداخل وليس من الخارج .

وتهدف اسرائيل من هذه التدابير الوقائية توفير الحماية للسكان المدنيين والجيش وتأمين قدرة الجيش على مواصلة ومتابعة اعماله القتالية في ظل ظروف استخدام الاسلحة الكيميائية ، وذلك بما يوفر لها القدرة

على امتصاص الهجوم الكيميائي والحد من فاعليته وتثنيه في أضيق نطاق ممكن .

والمقصود ان هذه الاجراءات والتدابير قد تسهم في الحد من فاعلية الاستخدام العرسي للأسلحة الكيميائية ، حيث ان الخبرة المستقاة من الحروب توضح ان فاعلية السلاح الكيميائي تتضاؤل ازاء خصم مدرب ومجهز بالاجراءات الوقائية . ولكن من المتصور ايضا انه في ظل توافر عامل المفاجأة ، وتعدد مصادر الهجوم ، واستخدام صنوف مختلفة من أنظمة الاطلاق ذات المدى المتفاوت لقذف أنواع مختلفة للتأثير من العوامل الكيميائية ، بما تغطي مسرح القتال في ابعاده التكتيكية والتعبودية والاستراتيجية ، هنا يمكن ان تكون للأسلحة الكيميائية فاعلية كبيرة في حالة استخدامها ، خاصة اذا اخذنا في الحسبان حساسية اسرائيل الكبيرة لخسائرها البشرية .

وهكذا نخلص على ضوء الاتجاهات السابقة الى ان قدرة الردع الكيميائية العربية يمكن ان تتآكل اذا لم تتخذ الدول العربية الخطوات العلمية المضادة خاصة في مجال تطوير الترسانة الكيميائية بصنوفها المختلفة ، وتطوير أنظمة متعددة للأطلاق ، وتحقيق ذلك سيبيقي مرهونا بقدرة الدول العربية على البناء الذاتي لقاعدة علمية وتكنولوجية متقدمة تصلح كأساس لقيام صناعة كيميائية متقدمة ، كما انه مرهون بمدى كفاءة وفاعلية التنسيق بين القوى العسكرية العربية الرئيسية على صعيد التخطيط الاستراتيجي لأحداث و ظروف استخدام الاسلحة الكيميائية .

سادسا - الأسلحة النووية

بداياته الأولى ، فمن المتوقع أن تقتصر افاقه المستقبلية على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، كإنتاج توليد الكهرباء لأن المفاعل المذكور هو في الأصل - وعلى نحو ما هو مذكور - مفاعل للأبحاث النووية ، لذا فمن المتصور أن مهمته الأساسية تنحصر في إقامة البنية التحتية العلمية والتكنولوجية الضرورية للتطور في مجال الاستفادة من الطاقة النووية .

كذلك ذكرت تقارير أن إسرائيل شيدت خلال العاميين الماضيين مفاعلا نوويا جديدا الى جانب مفاعلها القديم « ديمونه » الموجود في صحراء النقب ، وأن المفاعل الجديد يضم تكنولوجيا نووية فرنسية وكندية وأمريكية ، ولم تبين التقارير ما إذا كان هذا المفاعل مخصصا للأغراض السلمية أم للأغراض العسكرية ، كما لم توضح طاقة المفاعل ، وهذه البيانات وعلى نحو ما هو معتاد لم تؤكد إسرائيل أو تنفيها . وفي حالة صحة هذه التقارير ، فمن المتصور أن الأهداف العربية التي قد تستهدفها إسرائيل من الضخامة في العدد والحجم بما يستوجب إنتاج كميات أكبر من الأسلحة النووية ، قد لا تكون سعة مفاعل ديمونه كافية للوفاء بها لذا فمن شأن إقامة إسرائيل لمفاعلات نووية جديدة أن تتيح لها إمكانية أكبر لإنتاج كميات أكبر من البلوتينيوم ، وذلك بغرض إنتاج المزيد من الأسلحة النووية .

كما أفادت تقارير اسرائيلية بأن سوريا تبذل جهودا ضخمة في مجال البحوث والتطوير النووي ، وإنما تتفاوض مع بلجيكا وكوريا حول تخطيط وإقامة مفاعل نووي في سوريا ، وأن سوريا تعمل على إقامة مفاعلات للبحوث النووية بمساعدة الاتحاد السوفيتي وإيطاليا ، ولم تنف سوريا أو تؤكد صحة هذه البيانات ، إلا أن الأغلب أن تخصص هذه المفاعلات للأغراض السلمية ، وأن كانت تؤدي إلى التقدم في مجال التكنولوجيا النووية .

لم يحدث خلال العام وعلى نحو ما هو متوقع ما ينم عن وجود تغير في طبيعة الانتشار النووي في الشرق الأوسط ، حيث ظلت إسرائيل الدولة الوحيدة التي تتفق حولها الآراء بأنها تمتلك الأسلحة النووية ، مع الاختلاف في التقديرات حول الحجم الحقيقي لترسانتها النووية ، كما بقيت سياسة إسرائيل النووية القائمة على الردع الضمني كما هي ، فلم تعلن إسرائيل عن امتلاكها للأسلحة النووية أو تبنيها الخيار النووي في إطار استراتيجيتها العسكرية ولمل مرد هذا عدم حدوث تغير مؤثر في التوازن غير التقليدي لغير صالحي إسرائيل ، إضافة إلى عدم حدوث طفرة نوعية أو كمية كبيرة في التوازن التقليدي لصالحي العرب ، بما يشكل دافعا لإسرائيل لأن تعلن تبنيها الخيار النووي . وتقليد البيانات المنشورة خلال العام بوجود تغير له دلالات وانعكاساته في المستقبل على الانتشار النووي في الشرق الأوسط ، وذلك في حالة صحة هذه البيانات ، فخطرت البيانات المنشورة إلى عدة مواضيع في مجال التسليح النووي ، نوجزها في الآتي :-

- ١ - إقامة مفاعلات نووية جديدة .
- ٢ - تطوير رؤوس نووية .
- ٣ - التعاون المشترك في البرامج النووية .

١ - في مجال إقامة مفاعلات نووية جديدة
أعلنت الجزائر خلال العام عن إقامة مفاعل نووي في بلدة « الدرازية » يسمى « نور » ، وذلك بغرض تدريب عمال تقنيين وعلميين في ميادين الفيزياء والهندسة النووية وإنتاج النظائر المشعة ، وهذا التطوير وإن كان في

٢ - تطوير الرؤوس النووية

تشير بيانات نشرت خلال العام الى ان العراق يعمل على انتاج رؤوس نووية ، مستخدماً في هذا المجال كمية البولونيوم المتبقية لديه بعد ضرب المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١ ، وأن العراق من المقرر له الوصول الى هذا الامر خلال العامين القادمين . ولم تؤكد العراق او تنف صحة هذه الأنباء .

اضافة الى هذا افادت انباء بأن قمرًا صناعيًا تابعة للاتحاد السوفيتي قد التقط صوراً حول تجربة صاروخ يحمل رأساً نووياً متفجراً طورته جنوب افريقيا بالتعاون مع اسرائيل ، وهي انباء تحتمل الصحة على ضوء حجم التعاون العسكري الكبير بين البلدين ، خاصة وأن البلدين قد سبق لهما وأن أجريا تفجيراً نووياً على مقربة من سواحل جنوب افريقيا ، الا أنه لم ترد انباء عن اجراء هذه التجربة ، لا يستبعد أن يكون اهتمام كل من اسرائيل وجنوب افريقيا بالرؤوس النووية منشؤه نشاط كل منهما في برامج طموحة لانتاج وتطوير صواريخ أرض - أرض ، ورغبتهما في تجهيز الصواريخ المعنية بالرؤوس النووية . وهو ما سنتعرض اليه بالتفصيل في موضع آخر من التقرير الخاص بموضوع الصواريخ أرض - أرض .

٣ - التعاون المشترك في البرامج النووية :

نشرت تقارير خلال العام أن العراق يتعاون مع السعودية وباكستان لانتاج رؤوس نووية ، وأن السعودية تقوم بتحويل هذا المشروع ، وتولى باكستان تقديم قدر من الخبرة التكنولوجية . ولكن السعودية نفت تقديمها مساعدات مالية اضافة الى هذا . فارتدت انباء عن عرض تقدمت به اسرائيل لبريطانيا لأجل التعاون فيما بينها في المجالات النووية ، ويتضمن العرض المقترح تشكيل هيئة استراتيجية من خبراء الطاقة النووية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة واسرائيل تكون مهمتها تكوين نواة للتعاون النووي المشترك لعدة سنوات قادمة ، لكن العرض وفقاً لهذه البيانات لم يحظ بقبول بريطانيا وعلى الرغم من عدم وجود ما يثبت صحة هذه الأنباء ، الا أنها تستهم مع الخط العام لسياسة التسليح الاسرائيلية في اقامة شبكات من العلاقات الرسمية وغير الرسمية مع الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا المتقدمة بأمل الوصول الى المعارف التقنية التكنولوجية المحظورة أو المقيدة نقلها الى الدول الأخرى . والواضح على ضوء التقارير المنشورة حول البرامج النووية للدول العربية ، وبغض النظر عن مدى صحة هذه التقارير ، أنها تستهدف اغراضاً عدة ، من بينها معرفة حقيقة النشاط النووي العربي ومدى وجهه تعاون

عربي - عربي او عربي - اجنبي في هذا المجال ، وهذا الامر يخدم صانع القرار الاسرائيلي في مجالين : فمن ناحية يستخدم المواقف الملونة من قبل الدول المعنية كسابقة لاجرائها في حالة ظهور قرائن تخالف مواقفها الرسمية الملونة ، ومن ناحية ثانية تتيج له امكانية تطوير واحتواء المشاريع النووية العربية حتى ولو لم تتجاوز دائرة التكثير ، وذلك بأن يلفت انتظار القوى الكبرى لهذه المشاريع لوداعها في المهد ، وذلك باستخدام مختلف أنواع الضغوط والتأثير . اضافة الى هذا ، فإن حملة من هذا القبيل تخدم اسرائيل في ايجاد ذريعة لتنفيذ أعمال عدوانية ضد وسائل القوة العسكرية العربية بزعيم القضاء على المصادر المهددة لامنھا ، علاوة على أن هذه التقارير والتي قد تغذيها اسرائيل توفر مناخاً مواتياً لاسرائيل لأن تحصل على المزيد من المساعدات العسكرية ، فمن اللافت أن الحملة الاعلامية التي استهدفت العراق تزامنت مع زيارة اسحاق شامير للولايات المتحدة .

وعلى هذا النحو يمكن القول ان اسرائيل مازالت تحتكر السلاح النووي ، وأن امكانية الدول العربية في كسر هذا الاحتكار أصبحت في غاية الصعوبة ، بالنظر الى العراق التي تضمها الدول الكبرى أمام دول العالم الثالث - ومن بينها بالطبع الدول العربية - التي قد تسعى للحصول على السلاح النووي ، والمتوقع أن هذه العراقيل ستزاد في ظل ظروف المناخ الدولي الجديد ، واتجاه القوتين العظميين نحو تخفيض ترسانتهما النووية ، ويمنع ظهور قوى نووية جديد تكون سبباً لزعزعة النظام الدولي ، وتغيير علاقات القوى في عالمنا الراهن ، لذا فإن تطوير وانتاج السلاح النووي العربي صار مرهوناً أكثر من أي وقت مضى بالقدرة العلمية والتكنولوجية العربية الذاتية ، وبمدى فاعلية التعاون العربي في هذا المجال .

وهكذا سيظل الخلل قائماً في الميزان غير التقليدي بين الدول العربية واسرائيل ، طالما ظلت اسرائيل متفردة بالسلاح النووي دون بقية الدول العربية ، وقد يقلل امتلاك الدول العربية لاسلحة كيميائية من حجم هذا الخلل ، ولكن مع ذلك فإنها لا تنوّر رداً كافياً وموازياً على القوة النووية الاسرائيلية ، في حالة اذا ما أرادت الدول العربية الوصول مع اسرائيل الى مستوى القدرة على التدمير الشامل المتبادل ، بما يحيد القدرة النووية والكيميائية لدى الجانبين ، وبما يجعل من الاسلحة التقليدية المجال المحرّق للجانبين على مسددي التنافس أو الاستخدام ، وهو مجال قد يتمتع فيه الجانب العربي بحكم امكانياته الاقتصادية والبشرية بفضلية على اسرائيل .

جدول رقم ٢١ =
الصواريخ ارض - ارض لدى اطراف الصراع العربي الاسرائيلي

الطرز	دولة المنشأ	الدولة المانعة	الطول متر	الوزن كجم	القطر سم	المدى كم
س١ اس١ اس٢	الصين	السعودية	٧١	٢٦,٠٠٠	١٦٠	١٢٠٠
اريجا ٢ ب	اسرائيل	اسرائيل	م . غ	م . غ	٢٠ غ	١٣٠٠
اريجا ٢	اسرائيل	اسرائيل	٦,٢٤	٦١٨ - ٦٨٠	م . غ	٥٠٠٧
اريجا	اسرائيل	اسرائيل	م . غ	م . غ	٢٠ غ	٤٥٠ - ٤٨٠
ام جي ام	الولايات المتحدة	اسرائيل	٦,٢٤	١٣١٨ - ١١٥٧	٥٦	١٢٠
٢٥ سي لانس	الاتحاد السوفياتي	سوريا	٩,٤٤	م . غ	٤٦	١٢٠
اس - اس ٢١	الاتحاد السوفياتي	مصر والعراق وسوريا وليبيا	١١,٢٥	٦٣٠٠	٨٥	١٦٠ - ٢٧٠
مكود بي	الاتحاد السوفياتي	مصر والعراق وسوريا والجزائر	٩,١	٢٣٠٠	م . غ	٧٠
فروج - ٧	العراق / نسخة	العراق	م . غ	م . غ	م . غ	٦٥٠
الحصين	مقطورة من مكود بي	العراق	م . غ	م . غ	م . غ	٩٠٠
سیدی المہسن	العراق / نسخة	العراق	م . غ	م . غ	م . غ	٩٠٠

تكملة جدول رقم ٢١ =

الطرز	التوجيه	الطاقة التدميرية لكيلو العربى	دائرة الخطأ المحتمل متر	الحمولة رطل	نوع الطائرات	المدى العملي كجم	الحمولة القصوى
س٢ اس٢ اس٢	لصور ذاتي	١٥ كيلوطن	م . غ	٤٤٠٠	ميج ٢٩	٨٠٠ - ١١٠٠	٤
اريجا ٢ ب	م . غ	م . غ	م . غ	م . غ	ميج ٢٥ م ف	٩٥٠ - ١٢٠٠	٣٠٠٠
اريجا ٢	لصور ذاتي	م . غ	م . غ	م . غ	ف - ١٦	٥٥٠ - ٩٣٠	٥٤٠٠
اريجا	م . غ	م . غ	م . غ	م . غ	ف - ٤	٤٨٠	٥٩٠٠
ام جي ام	لصور ذاتي	١ - ١٠٠ كيلوطن	٤٠٣ - ١٥٠	٥٠٠	ميج ٣ اى	٩٦٠	٦٩٠٠
٢٥ سي لانس	م . غ	١٠٠ كيلوطن	٣٠٠	م . غ	تورنيدو	١٣٩٠	٦٨٠٠
اس اس ٢١	لصور ذاتي	القل من ميجلن	٩٠٠	٢٢٥٠	ميج ٢٣ طوفجي	٣٩٠ - ٦٠٠	٤٤٠٠
مكود بي	غير موجه	م . غ	٥٠٠ - ٧٠٠	م . غ	سب - ٢٢	٤٣٠ - ٦٨٠	٤٠٠٠
فروج - ٧	م . غ	م . غ	م . غ	م . غ	سب - ٢٤	٢٤٤٥	٨٠٠٠
الحصين	م . غ	م . غ	م . غ	م . غ	سب - ١٧	٩٠٠	٥٠٠٠
سیدی المہسن	م . غ	م . غ	م . غ	م . غ			

النظام الاقليمي العربى

القسم الأول

الهيكل السياسي للنظام العربي

- ١ - ملخص
- ٢ - أداء مؤسسات النظام العربي

اولا : ملخص عام والملامح الرئيسية للتفاعلات العربية عام ١٩٨٩

العربي كان محدوداً ومقيداً بدرجة جعلته اقل من المطلوب للتعويض عن النتائج السلبية لتطورات النظام الدولي على المكانة النسبية للعرب . وحتى في الحالات التي لم تكن للتطورات في النظام الدولي آثار سلبية كبيرة على مصالح العرب لم يتمكن العرب من إعادة هيكلة وصياغة الواقع السياسي لصالحهم . ففي حالة لبنان مثلاً تمكن العرب لأول مرة من صياغة إطار حركي ومبدئي لتسوية الأزمة اللبنانية بعد مجهودات مضنية تبولرت في النهاية في إتفاقية الطائف . وقد حظت هذه الاتفاقية بتأييد عالمي إجمالي تقريباً . ومع ذلك فقد امكن لضابط مقامر مثل العماد ميشيل عون لا يستند الى أية شرعية كانت من التلاعب بالموازنات الدولية الجديدة بصورة منع معها التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقية ، ولم يستطع العرب بالمقابل ان يتابعوا النجاح الذي حققوه بعقد إتفاقية الطائف أكثر من إنتظار القضاء والقدر حتى يصبح من الممكن تطبيقها .

والواقع ان التوصل الى إتفاقية الطائف قد أفتضى عملاً سياسياً عربياً جماعياً ، واستثماراً سياسياً لمكانة ثلاث دول عربية رئيسية استندت الى مايشبه إجماعاً عربياً جماعياً تحقق في مؤتمر الدار البيضاء الذي انصرف أساساً الى معالجة القضية اللبنانية ، وكان الأداء الديبلوماسية الذي أثمر هذه الاتفاقية على أرقى مستوى ممكن ، ومع ذلك ، فإن مجرد التوصل الى هذه الاتفاقية لم يكفل إنهاء المقاومة الشرسة التي أبداها الجيش اللبناني (الماروني أساساً) وكان من شأن هذه المقاومة أن تنجح في منع تنفيذ الاتفاقية بسبب إعتمادها على موازنات دولية دقيقة لم يشأ العرب أن يقدموا على الإخلال بها ، وتحمل التكاليف والاعباء السياسية الدولية للتطلب عليها بالوسائل المناسبة . وهكذا انتهى عام ١٩٨٩ دون أن تلوح بتأشير حل الأزمة اللبنانية فعلياً

١ - تلكؤ التكيف مع التطورات العالمية

إتسمت تفاعلات النظام العربي هذا العام بالاجابية . على أنه يجب ان ننسب مستوى التطور الايجابي لهذه التفاعلات الى مايجرى في النظام الدولي من تحولات عميقة . عندئذ سوف نخرج بنتيجة فالتطور الايجابي للنظام العربي قد ظل من حيث المستوى بعيداً عن مواكبة الايقاع السريع والتطور الأكثر عمقا في النظام الدولي والذي يتوقع ان تكون له نتائج سلبية شديدة على المكانة الدولية للعرب . ومن هذا المنظور ، فإن السمة المركزية للتفاعلات العربية هذا العام يمكن تلخيصها في تلكؤ التكيف الايجابي العربي مع التحويلات الهيكلية في النظام الدولي . وقد أسفرت هذه السمة عن تعاطف حييرة العرب - حكاماً ومحكومين - نحو إدراكهم لذات وللغير نحو المفهوم المركزي والأطار الحركي (البرنامجي) اللذين يؤسس عليهما التطور المستقبلي للنظام العربي

٢ - تضخم فجوة الإرادة السياسية بين العرب والعالم

إن العلة الرئيسية وراء حييرة النظام العربي والشعور العام لدى الرأي العام العربي بخضوع الاتجاه هي ان التطورات الهيكلية في النظام الدولي قد ظهرت بتأثيرات شديدة السلبية من حيث الاتجاه وقوية من حيث العمق بدرجة فاقت النتائج الايجابية لتطور التفاعلات العربية في مجملها ، الامر الذي انتهى الى مزيد من تآكل القدرات النسبية والفرقة النسبية للعرب في النظام الدولي . ويتعبير آخر ، فإن التطور الايجابي للنظام

٣ - الاتجاه النزولي للدبلوماسية العربية للتسوية .

وتبرز الملاحظة السابقة أهمية التوصل الى حد ادنى حرج معين للعمل السياسي الجماعي لمجره المصلحة على مكائتهم الدولية وقدراهم النسبية في النظام الدولي المتغير بعبء شديدة . وإذا كان النظام العربي قد فشل في حل الأزمة اللبنانية فعليا لصالحه بالرغم من تمتعه بامتياز الاجماع شبه الكامل عربيا وعالميا على منهجية هذا الحل (إتفاقيات الطائف) ، فإن فشله في حل القضية الفلسطينية حلا يتفق مع مصالحه كان أكثر وطأة . فالاستثمار السياسي العربي الجماعي الموضوع في خدمة الكفاح الفلسطيني وبالمناهجية التي طرحتها الانتفاضة والقيادة المشروعة والوحيدة اى منظمة التحرير الفلسطينية كان مما وضع في خدمة حل القضية اللبنانية . وهل التقيض من المواقف العلنية الرئيسية نحو المسألة اللبنانية ، فإن هذه المواقف كانت إجمالا وتفصيلا لغير صالح تسوية القضية الفلسطينية . كما أن التحولات البنائية في النظام الدولي قد عظمت من إختلال موازين القوى الفعلية المحيطة بالصراع العربي الاسرائيلي ، وقد أدت هذه الموازين الى عودة جهود التسوية الدبلوماسية للقضية الفلسطينية الى مواقع أسوأ مما كانت عليه قبل الانقراض الفلسطينية الباسلة .

وقد تباينت جهود التسوية الدبلوماسية للقضية الفلسطينية هذا العام في ميادرتي مبارك وبيكر وقد عكست هاتان الميادرتان إستقرار صيغة دبلوماسية للتسوية على منطق الحكم الذاتي مع إيهام مبهم بإعادة السيادة العربية على الجزء الأكبر من الضفة والقطاع بعد فترة طويلة نسبيا مما يدهي ببناء الثقة ، وذلك بعد أن كانت هذه الدبلوماسية تدور حول حل الانسحاب الاسرائيلي من ، وإعادة السيادة العربية على الضفة والقطاع . وتمثل تلك الصيغة تعبيراً عن الاتجاه النزولي لدبلوماسية التسوية ، فالبرغم من الاداء العظيم للانتفاضة الفلسطينية ، فإن حاصل التطورات في النظامين العربي والعالمي كان يلود خلال العام ١٩٨٩ الى تأكيد هذا الطابع النزولي من وجهة النظر العربية . لدبلوماسية التسوية وإلى اصابتها بالشلل في النهاية . وبسبب المواقف المتأزم الذي وصلت اليه الثورة الوطنية الفلسطينية بين التضحيات الهائلة التي يبذلها شعب الأرض المحتلة وفشل دبلوماسية التسوية ، فقد خسرت الانتفاضة جزءاً من قوة الدفع التي زخرت بها في العام الماضي .

٤ - إستكمال حركة المصالحات العربية وظهور عدم كفايتها

وتبدو المحصلة الايجابية للتفاعلات العربية محصورة هذا العام ايضاً في النطاق الضيق الذي فرضته الفلسفة التي دفعت اليه . وهذه الفلسفة تنلخص ببساطة في تنقية الاجواء العربية ، وقد حققت هذه الفلسفة انجازاً هاماً يتمثل في حركة المصالحات العربية وما ترتب عليها من ضبط او تسوية بعض المنازعات الهامة التي اهدرت كثيراً من موارد الوطن العربي المالية والمعنوية . وقد قطعت حركة المصالحات العربية اشواطاً أبعد كثيراً هذا العام في سياق المفاوضات الجانبية بمؤتمر القمة العربي فامكن عقد اللقاء بين الرئيس مبارك ، وكل من الرئيسين الاسد والقذافي وإزالة الجفاء الطويل الذي طبع العلاقات المصرية السورية والمصرية الليبية . وكان ذلك مقدمة هامة لعقد المصالحة بين مصر وكل من سوريا ولبنانيا ، وهي المصالحة التي تطورت سريعاً في الشهور التالية لمؤتمر القمة . وفي مؤتمر القمة ذاته ، عادت مصر الى الجامعة العربية بكامل صلاحيتها ، وأعيد إدماج مصر بيسر تام في مؤسسات النظام العربي منتكز .

وفي المقابل ، ففشل كافة محاولات عقد المصالحة بين سوريا والعراق في مؤتمر قمة الدار البيضاء . وظل التناقص السوري - العراقي يلقى ظلالاً عميقة على واقع التفاعلات العربية هذا العام . وقد تمكن النظام العربي - مع ذلك - من إسبال قدر من الضبط على هذا التناقص في سياق الجهود المبذولة لحل الأزمة اللبنانية ، وبسبب هذا الضبط نجحت اللجنة الثلاثية التي شكلها مؤتمر قمة الدار البيضاء في التوصل في النهاية لعقد مؤتمر الطائف والخروج منه بالاتفاقية المعروفة بإسمه . غير انه حتى لو تصورنا إكتمال حركة المصالحات العربية ، فإنا قد لاتتوق مباشرة الى نهوض عام للنظام العربي يمكنه ان يواكب مصفاً واتساعاً التطورات السلبية في هيكل النظام الدولي . إذ قد يظل الانجاز الايجابي لهذه الحركة مقصوراً على تحقيق الاستقرار في الساحة العربية وتأمين علاقات من حسن الجوار بين الدول العربية دون أن يتجاوز ذلك الى جمع شتات القوة العربية عبر عملية إعادة صياغة نهضوية وعميقة للعمل العربي المشترك . والواقع ان عام ١٩٨٩ قد شهد نكسة كبيرة لمحاولات إعادة صياغة اساس النظام العربي ، عندما قرر مجلس الجامعة في دورته الطارئة في نوفمبر إعادة النظر في مشروع تعديل ميثاق الجامعة . ويبدو ان التناقض الضمني الذي ساد بين وزراء الخارجية العرب هو تجميد مشروع تعديل الميثاق ، وربما الانصراف الى اضافة ملاحق معينة على الميثاق الحالي .

٥ - قوة دفع جديدة للتعددية السياسية .

وعلى الصعيد الداخلى استمر التحول الى التعددية السياسية واكتسبت قوة جديدة بإطلاق الجرائر بقوة دفع كبيرة نحو النظام التعددى ، وتجميد احكام قانون الطوارئ وعقد إنتخابات حرة ونزيهة فى الاردن حيث يتطلع المجتمع الى تشريع الاحزاب السياسية . غير انه فى المقابل انتكست الديمقراطية والغيت التعددية الحزبية بعد الانقلاب العسكرى الذى وقع فى السودان ، كما واطيت السلطات فى مصر وتونس على اتباع استراتيجية تثبيت التعددية واحتوى التطور السياسى فى كل منهما على قدر من التآزم . وفى المجال الداخلى ايضا يمكن القول بأن موجة الاصلاح السياسى والاقتصادى لم تصل فى الوطن العربى الى قوة الدفع اللازمة لتخطى الحد الأدنى الحرج الذى يكفل لها الانطلاق .

وكذا فقد استمرت الأزمة المالية للجامعة العربية وقادت عملية إعادة هيكلة مؤسسات الجامعة الى الفاء بعض المنظمات وادماج بعضها الآخر وتقييد نشاط بعضها الثالث . وقد ارتبط بذلك كله توزع اهتمام الدول العربية بين نظام الجامعة والمجالس العربية الاقليمية الناشئة .

ولاشك ان ذلك قد تم على حساب نظام الجامعة فى الوقت الذى لم تقدم فيه المجالس الاقليمية بديلا عنه ، ولم يتطور العمل المشترك داخل هذه المجالس بعيدا عما تم تحقيقه فى أعقاب اتفاقيات التأسيس . والأهم من ذلك كله أن احدا من اطراف النظام العربى سواء من يقدونه فعلا او من يتنافسون على قيادته لم يطرح تصورا متكاملا وإيجابيا لكيفية النهوض به بما هو ابعد من تنقية الاجواء .

ثانياً : أداء مؤسسات النظام العربى

استنفار الدول غير المنضمة للتجمعات وأصرارها على رفض ذلك ، وتم اجراء عملية الانتخاب ، وجاءت نتيجتها على عكس ماتوقع انصار التجمعات العربية . ومن وجهة نظر مصير نظام الجامعة فإن انتصار خطط « الحداثة » في العمل العربى المشترك قد أصبح مضاعفاً بإضافة ظلال التجمعات الاقليمية على عمل مؤسسات الجامعة .

٢ - استمرار انحسار دور الراديكاليين العرب في مؤسسات الجامعة . فقد كانت الحكومات الراديكالية العربية قادرة في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧ على موازنة تأثير الحكومات المحافظة في كثير من الحالات ، وبالأدات في قضية الصراع العربى الاسرائيلى . على انه منذ إنعقاد مؤتمر قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ أصبح خط المحافظين العرب هو المهيمن على أداء الجامعة ، واكتفى الراديكاليين بتسجيل تحفظاتهم على قرارات القمة او المجلس المتخذة تحت نفوذ المحافظين . اما عام ١٩٨٩ فقد أصبح الراديكاليين عاجزين حتى عن تسجيل تحفظات وذلك باستثناء ليبيا التى ظلت « تحتفظ على فكرة المؤتمر الدولى » .

٤ - توسع الفجوة بين القرارات المتخذة في إطار الجامعة من ناحية وتنفيذها بواسطة الدول الاعضاء من ناحية اخرى ، وظهرت فجوة جديدة بين المنهج المستقر عليه في العمل العربى المشترك من ناحية والمواقف المتخذة من الجامعة من ناحية اخرى . فقد استقر هذا المنهج على الوظيفة . ومع ذلك فقد أخذت الشكوى من تكاثر مؤسسات العمل العربى المشترك في التصاعد ، كما ان العلاج الذى تم تبنيه لمشكلات الاداء في المنظمات العربية المتخصصة قد ادى الى مزيد من اضعافها .

٥ - ضعف الاداء الجماعى لمؤسسات الجامعة في

حكم أداء مؤسسات النظام العربى وخاصة جامعة الدول العربية عاملان هامين . الاول هو التفاعلات العربية حول القضايا الرئيسية التى تعين على الجامعة اتخاذ قرارات مصيرية بشأنها ، والثانى هو الأوضاع المتدهورة للجامعة تنظيميا واداريا وماليا التى باتت تهدد اداءها عموما ، مع تعمق الغموض بتعريف هذا الدور بسبب بدء حركة التجمعات الاقليمية . وارتبط بذلك احياء المناقشات حول مشروع تعديل ميثاق الجامعة .

وقد كشف أداء مؤسسات الجامعة العربية هذا العام عن عدة سمات رئيسية يمكن رصدتها كمايلي :

١ - استمرار الاعتماد على دبلوماسية القمة الطارئة بدلا من القمة العادية ، وذلك لمعالجة القضايا المتفجرة فلم يعقد مؤتمر القمة العربى دورته العادية في الرياض والتى كان مقررا لها ان تعقد منذ خريف ١٩٨٣ . وانعقدت قمة الدار البيضاء غير العادية هذا العام لعلاج الازمة اللبنانية بصورة خاصة ، وهى القمة غير الاعتيادية الثالثة على التوالي بعد قمة عمان ١٩٨٧ والجزائر ١٩٨٨ .

٢ - بروز الروح التجمعية في تفاعلات الجامعة العربية ، ويلاحظ ان صعود التجمعات الاقليمية العربية قد انعكس الى درجة كبيرة على أداء مؤسسات الجامعة العربية ، واتضح في عدة مناسبات ، وخاصة أثناء مناقشة جدول اعمال مجلس الجامعة في دورته الثانية والتسعين ، حيث اصدر هذا المجلس قرارا لاول مرة بالتنسيق بين الامانة العامة للجامعة ، والامانة العامة لمجلس التعاون العربى . كما انعكس ذلك ايضا عندما طلبت احدى الدول المنضمة الى التجمعات العربية عدم اجراء الانتخاب لاختيار اعضاء المحكمة الادارية العليا وتوزيع مقاعد اعضائها بواقع مقعد واحد لكل من التجمعات العربية الثلاثة . وقد كان هذا الاقتراح وراء

المجال الفلسطيني . لقد كانت قمة الجزائر قد بلورت دبلوماسية سلام عربية تقوم على قرارات قمة فاس . ولكن النصف الاول من عام ١٩٨٩ لم يشهد اداء مواكبا من جانب مؤسسات ولجان الجامعة . فقد انقذت منظمة التحرير بشن هجوم السلام الفلسطيني على الساحة الدولية . ولم تتم اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة الانتفاضة بدورها المتوقع ، مما دفع مجلس الجامعة بطلب من دولة فلسطين الى تقديم مقترح لهذه اللجنة والمطالبة برفع مستوى ممثل الدول المضطرة في اجتماعاتها وطلب المجلس ايضا سرعة انجاز الزيارات العربية والدولية المقررة لها من قبل . وفيما يبدو ان اهتمام الجامعة بالازمة اللبنانية قد غطى على الاهتمام بمتابعة مهمات الجامعة في المجال الفلسطيني . ولم تبرهن الجامعة على قدرتها على تحقيق اداء مرتفع في قضيتين عربيتين في نفس الوقت .

٦ - واعداداً للملاحظة السابقة كشف اداء اللجان الوزارية التي شكلها مجلس الجامعة عن ضعف واضح وبيهاة اللجنة السباعية المشكلة لمتابعة الوضع بين العراق وايران ، وهكذا امتد الغموض الى دور اداة اساسية من ادوات عمل مجلس الجامعة ومؤتمر القمة وهي اللجان الوزارية التي تنشط اعدادها في تنفيذ مافوضت لعمله في لحظة معينة ثم يختفى عملها لفترات طويلة تالية دون قرار واضح .

٧ - استمرار غموض النتائج التي قد تسفر عنها عودة مصر الكاملة لمؤسسات الجامعة . فمن ناحية اولى ، يلاحظ ان العودة الكاملة لمصر الى الجامعة العربية مع دعوة الرئيس مبارك للمشاركة في مؤتمر قمة الدار البيضاء الاخيرة ، لم تجد سوى معارضة محدودة للغاية . ومن ناحية ثانية ، فان مصر قد تصرفت كما يلاحظ من خطاب الرئيس مبارك في مؤتمر القمة المذكور على اعتبار انها قد تحررت تماما من الضغوط العربية التي استهدفت تعديل موقفها من اتفاقية كامب دافيد ١٩٧٨ ومن الصراع العربي - الاسرائيلي عموماً . وينشأ الغموض اولا عن عدم وجود اسس محددة لربط المواقف المصرية من الصراع العربي - الاسرائيلي ودبلوماسية تسويته من ناحية ، وبين الموقف العربي العام المتمثل في قرارات قمة فاس ١٩٨٢ وقرارات القمة العربية غير العادية في عمان ١٩٨٧ والجزائر ١٩٨٨ ، اضافة لقرارات مجلس الجامعة . كما ينشأ الغموض ثانياً من عدم استقرار الدول الاعضاء في الجامعة على اسلوب محدد للافادة من عودة مصر في تحقيق انطلاق للعمل العربي المشترك من خلال الجامعة ، وعدم استقرار الدبلوماسية المصرية ذاتها على اسلوب ما لتحقيق نفس الهدف .

٨ - استمرار تحسن الاداء العربي في المجال الخارجي . وقد ظهر ذلك واضحا هذا العام من خلال عمل اللجنة الثلاثية المشكلة من مؤتمر القمة لحل المسألة اللبنانية ، وقدرتها على الافادة من المتغيرات الدولية لتحقيق تعاطف عالمي مع صيغة اتفاقية الطائف واعتبارها ايضا كاسس للمشروعية الدولية في لبنان . كما ان الامانة العامة قد قامت بنشاط دؤوب للغاية لمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالحوار العربي الاوروبي ، والتعاون العربي - الافريقي ، وبده ارساء اسس لاقامة حوار مع المجموعه الاشتراكية ، وذلك بالرغم من الازمة المالية الطالحة التي كان يمكن ان تشل تماما جهاز الامانة العامة .

وسوف نستعرض بإيجاز شديد اداء مؤتمر القمة ، ومجلس الجامعة ، والمجالس النوعية للجامعة العربية . ثم نعقب ذلك باستعراض النزعة نحو انشاء تجمعات فرعية العربية ، واخيرا نعرض لاهدى المؤسسات غير الرسمية للنظام العربي ، الا وهي مؤسسة الصحافة العربية .

١ - المؤسسات الرسمية للنظام العربي :

سوف نعرض في هذا القسم لاداء جامعة الدول العربية ، ثم لخصائص النزعة نحو انشاء تجمعات فرعية عربية ونتائج وتوقعات هذه النزعة .

١ - اداء الجامعة العربية :

(١) قمة الدار البيضاء :

كان التناقص (الصراع) العراقي - السوري وراء التاجيل المستمر لعقد مؤتمر القمة العربي العادي في الرياض ، لكن السبب نفسه كان وراء انعقاد القمة العربية غير العادية هذا العام في الدار البيضاء . فقد وقع النظام العربي اسير الخوف من انفلات هذا الصراع وتقديره بشكل صدامي على الساحة اللبنانية وجاء هذا الانعقاد في غمرة الصفي الجاد لجامعة الدول العربية ، وللمرة الاولى عمليا منذ اكثر من عشر سنوات لممارسة دور سياسي فاعل ، مباشر في الجهود الهادفة الى اخراج لبنان من ازمته . فكان تشكيل اللجنة السداسية برئاسة وزير خارجية الكويت ومحاولتها السابق الاشارة اليها ، وانجازها لمشروع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي اعتمدت عليها لاحقا اللجنة الثلاثية العربية في مساعيها لحل الازمة

وشهدت الفترة الفاصلة بين قمة الجزائر يونيو ١٩٨٨ وقمة الدار البيضاء تطورات بالغه الأهمية أعادت من جديد رسم ملامح السياسة العربية وتفاعلاتها تمثلت فلسطينياً بأعادة الأسلاك بزمالم المبادرة بفضل الانتفاضة وما أتاحتها لمنظمة التحرير الفلسطينية من اعتماد استراتيجية جديدة تركز فيها على التحرك الدبلوماسي من خلال قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وما أعقبها من إعلان الدولة الفلسطينية ثم بدء الحوار السياسي بين المنظمة والولايات المتحدة وهو الحوار الذي تحول الى دبلوماسية فلسطينية على الصعيد الدولي تطرح بقوة الحاجة الى الدعم والمساندة العربية .

وعلى صعيد الوضع بين إيران والعراق فعلى الرغم من ان مباحثات السلام بين الدولتين ظلت مجمدة ، ولم تطلع الى التوصل الى صيغة تكفل تطبيق القرار ٥٩٨ وصولاً الى توقيع اتفاقية سلام دائمة وشاملة بينهما ، الا ان توقف الحرب أتاح للعراق العودة الى لعب دور متزايد على الصعيد العربي . وشهدت تلك الفترة أيضاً عودة مصر الى إطار العمل العربي المشترك بعد ما استعادت علاقاتها الدبلوماسية مع اغلب الدول العربية ، حتى ان عودتها الرسمية قد تم حسمها قبل انعقاد القمة بدعوة مبارك للمشاركة في اشغالها دون معارضة تذكر من قبل الأطراف العربية المختلفة . ثم كان قيام مجلس التعاون العربي ، وتأسيس الاتحاد المغاربي ليلحقاً بمجلس التعاون لدول الخليج وما يمكن أن يعكسه ذلك على مؤسسات النظام العربي .

وكان انعقاد القمة دليلاً على تأكيد الاندراج في النظام العربي ، وربما كانت القمة الوحيدة التي وجه اليها ذلك القدر من رسائل الزعماء الكبار ، فوجه لها بوش رسالة تتضمن دعوة لقبول المقترح الاسرائيلي بلجراء المفاوضات (مخطط شامير) ، وفي حالة عدم توصلها لذلك فيمكن للقمة تجنب اتخاذ تدابير يكون من شأنها ان تضيق صعباً أخرى ... وثقلت القمة كذلك رسالة من جورباتشوف تضمنت دعوة للسير في طريق التصوية جميعاً بجهودنا المشتركة ، ويسلوك سبيل الحوار وتوسيع دائرة التهام . . . ووجه ميتران رسالة يعرب فيها عن تمنياتها بوصول القمة لعلاج الازمة اللبنانية . هذا الى جانب رسالتين من البابا يوهنا بولس الثاني والسكترير العام للأمم المتحدة .

لكن ما يلفت الانتباه هو اسلوب ادارة الملك الحسن الثاني لمداول المؤتمر والذي كان عنصراً حاسماً في نجاح القمة وفي قدرتها على انجاز اعمالها ، فقد كشف عن معرفة دقيقة بالخلافات العربية ، ومدى حساسيتها ، وكان اسلوبه في ادارة جلسات القمة سواء العلنية او

المغلقة ناجحاً في تجنب احتمالات الانفجار في اية لحظة . وقد اختار رئيس القمة الملك الحسن ان يؤخر قدر استطاعته الافتتاح الرسمي للقمة حتى يجرى عدة لقاءات بين القادة المختلفين ليصلوا الى درجة من الاتفاق او ان يمتص اللقاء الاول حمية الخلافات . فكان لقاء مبارك - القذافي ، ثم لقاء مبارك - الأسد - صدام قبل افتتاح الجلسة العلنية الاولى .

وقد ناقش المؤتمر اربعة موضوعات رئيسية وهي لبنان ، خطة التحرك لتحقيق تسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية ، الحرب العراقية - الايرانية ، وقضية التجمعات الاقليمية .

(١) الازمة اللبنانية :

كانت الازمة اللبنانية اكثر الموضوعات احداً ، وجرى حولها صراع حاد بين سوريا والعراق حول لبنان الغالب عن جلسات القمة . وإذا كان التنافس (الصراع) السوري - العراقي يمتد ليشمل العديد من القضايا والمسائل السياسية والعقائدية والأمنية على مختلف المستويات فقد تحولت الازمة اللبنانية الى إطار مركز ومحدد لهذا الخلاف الشامل الذي بدأ بمواجهة عسكرية غير مباشرة بين البلدين في لبنان .

ويمكن القول ان الموضوع الرئيسي كان المطالبة بخروج سوريا من لبنان بشكل نهائي ، وذلك للمرة الاولى منذ قمة الرياض المصغرة في ١٩٧٦ وكان الرئيس مبارك اول من أشار الى ذلك صراحة في الجلسة العلنية الاولى حين طالب بخروج القوات الاجنبية كافة من لبنان ، وكرر ذلك بشكل حاسم وقاطع الرئيس صدام حسين في جلسة العمل المغلقة الاولى وتلاه في المطالبة كل من الملك حسين والرئيس على عبد الله صالح في نفس الجلسة ودارت احاديث عاصفة بين صدام والأسد الذي قال انه « دخل لبنان بدعوة من حكومة شرعية ولن يخرج منه الا بطلب من حكومته الشرعية ولم يوقف الحديث العاصف الذي امتد هو الآخر ليشمل شرعية كل رئيس منهما في بلده الا بتدخل الملك فهد الذي طلب احالة الموضوع الى وزراء الخارجية والخبراء لوضع صيغة تكون اساساً للتفاهات .

وبانتقال المسألة الى لجان الصياغة بأشراف وزراء الخارجية استمر الجدل الصاخب حول ضرورة خروج القوات السورية وقدمت الى لجنة الصياغة اوراق عمل متعددة عراقية ، يمنية ، اردنية وأخرى جزائرية .

ورقة العمل العراقية : وتتضمن ما يلي :

- تشكيل قوة عسكرية (قوة عربية) تتولى توفير الظروف التي تمكن اللبنانيين من اقامة حوار وطني .
- تحمل القوة العربية محل القوات السورية في الأراضي اللبنانية كافة وفق جدول زمني تقره القمة العربية

بالتنسسيق والتعاون مع الجيش اللبناني والسلطات اللبنانية المسؤولة . ويبدأ كخطوة أولى حلول القوات العربية محل القوات السورية في منطقة بيروت الكبرى والمنزعات المطلة عليها .

- انسحاب كافة الوحدات الإيرانية المسلحة .

- العمل لإخراج قوات الاحتلال الاسرائيلي .

ورقة العمل اليمنية : وتدعو الى ما يلي
- تشكيل قوة سلام عربية تقوم بتسليم منطقة بيروت الكبرى .

- تتعاون بعد ذلك قوة السلام العربية مع السلطة الشرعية اللبنانية لإعادة توحيد قوات الجيش والأمن ، والبدء في بسط نفوذ السلطة اللبنانية في المناطق التي توجد فيها القوات السورية حتى تتمكن هذه القوات من العودة الى الأراضي السورية .

- تركز الدول العربية من خلال جامعتها على تنفيذ قرار مجلس الأمن القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية .
- فإذا اقرت هذه المبادئ يمكن ان توهى بتشكيل لجنة للمتابعة ..

ورقة العمل الاردنية : ويمكن استخلاصها من خطاب الملك حسين في القمة على النحو التالي :

- « التفتيد بالحل العربي ، والوقوف ضد اي طرف لبناني يشذ عن الاجماع العربي » .

- « تشكيل قوات عربية بشكل مؤقت ولزمن محدد ومعلوم ليحصل العرب مسؤوليتهم بدلا من الشقيقة سوريا وقواتها . وبذلك تكون سوريا قد ادت واجبها نحو لبنان » .

- معالجة الوضع في لبنان والعمل على تركيز الجهد لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية ، وخروج القوات الوافدة (الايرانية) من الاراضي اللبنانية
الورقة الجزائرية : كمثال للوراق التي لم تعرض للانسحاب السوري :

- التزام كل الدول بدون استثناء بالقرارات التي تصدر عن القمة .

- دعم اللجنة المنبثقة عن القمة
- العمل في ظل الموضوع حتى تمكن المشاركة الفعالة في فريق المراقبين

- ضرورة ان تكون القرارات التي تصدر عن القمة قابلة للتنفيذ

- إعادة الحياة السياسية الى لبنان
- اقرار مبدأ التزام بين الانتخابات الرئاسية والاصلاحات .

- العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي .

وصاغت اللجنة المكلفة مشروعا للعرض على القمة

تناسب مع الدوال ووزع هذا المشروع على رؤساء الوفود مساء اليوم الأخير للقمة وكان ينص على ما يلي :
* تشكيل لجنة برئاسة الملك الحسن الثاني مع ثلاثة رؤساء دول .. تركت تسميتها لجلسة القمة .

* تقوم اللجنة بالاتصالات اللازمة لدعوة اعضاء مجلس النواب اللبناني (حتى خارج لبنان) لمناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية .

* الاشراف على اخلاء بيروت الكبرى من جميع القوات العسكرية او اية تشكيلات او ميليشيات غير شرعية وتمكين الجيش اللبناني من السيطرة عليها .

* دعوة مجلس النواب اللبناني للتصديق على وثيقة الاصلاحات . ثم يجري انتخاب رئيس جمهورية يشكل حكومة وفاق وطني تلتزم بوثيقة الاصلاحات .

* يقرر المؤتمر تنفيذ الاجراءات السابقة في فترة ثلاثة اشهر .

ويمكن ملاحظة ان هذا المشروع يعتبر حلا وسطا في ضوء الفيتور السوري وعدم الحماس السعودي لانسحاب القوات السورية ، لمشروع القرار يدعو الى اخلاء بيروت الكبرى دون ان يدعو الى انسحاب سوريا بشكل كامل من لبنان . ورغم ذلك فإن هذا المشروع لم يمر في تاريخ مؤتمرات القمة ، وهو المشروع الذي اقر بعد ذلك متجاهلا النص صراحة ومعارضة على مسالة انسحاب سوريا من لبنان . وربما يكون قد كشف للقادة العرب من خبرة عمل اللجنة السداسية الذي قدم رئيسها تقريرا مطولا عن عمله على الساحة اللبنانية انه يمكن الوصول عبر الفاعليات اللبنانية والمجلس النيابي الى توقيع وثيقة وفاق وطني ، وانتخاب الرئيس وتشكيل حكومة وطنية ، وحينها يمكن الضغط ومطالبة سوريا بالانسحاب من لبنان الذي تعهد رئيسها بذلك امام زملائه في جلسات القمة .. لكن الانسحاب السوري قبل تشكيل حكومة الوفاق وانتخاب الرئيس يمكن ان يقلب موازين القوى لصالح الطرف المقابل (العراق - عين) وهو الامر الذي يمكن ان يدخل الازمة اللبنانية في مأزق جديد .

(ب) القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي :

كلف وزراء الخارجية لجنة تتكون من مصر والاردن وتونس والمغرب وسوريا وفلسطين اضافة للجامعة العربية وقد بحثت هذه اللجنة ورقة عمل تقدمت بها فلسطين اضافة الى ورقة تضمنت خطوطا عامة تعطلية تقدمت بها سوريا . لكن الورقة السورية تجاهلت المطلب

الفلسطيني الذي يريد آلية عمل عربية تدعم آلية العمل الفلسطيني وقد جرت نتيجة لهذا الخلاف مشادات حادة بين الوفدين الفلسطيني والسوري ثم جرى التوفيق عن طريق الوفد المصري باقتراح ورقة جديدة هي في الواقع دمج للورقتين السورية والفلسطينية وجرى اعتمادها على أنها الورقة العربية التي ستطرح رسمياً على القمة ، وكانت في الواقع تشكل انتصاراً واضحاً للمطلب الفلسطيني مما حدا بالوفد السوري أن يسجل تحفظاً على النقاط التي تشكل آلية العمل القمة لم يسجل الوفد السوري تحفظه وقد طلبت تلك الورقة :

- تأييد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة (دورة الانتفاضة) وتأكيده لمبادرة السلام الفلسطينية المستندة الى مشروع السلام العربي والشرعي الدولي (غاس) - مشاركة اعلان الدولة الفلسطينية - تأييد عقد المؤتمر الدولي على اساس القرارين ٢٤٧ و ٢٣٨ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٨١) - تشكيل لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثاني لمتابعه التحرك على الساحة الدولية - دعوة الدول الخمس : الأردن - مصر - سوريا - لبنان - فلسطين للتنسيق والتشاور من أجل عقد المؤتمر الدولي

وجرت الموافقة الاجماعية على كل المطالب الفلسطينية فيما عدا نقطة التنسيق على ان يتم التشاور ثنائياً بناء على طلب من سوريا والأردن . بذلك تكون فلسطين قد حصلت على كل مطالبها السياسية وتم الاقرار بأن خطة التحرك الفلسطيني هي انبثاق عن خطة التحرك العربي وليست عملاً مستقلاً أو منفرداً على حساب سوريا .

(ج) العراق وايران :

اعتمدت الورقة العراقية على مستوى وزراء الخارجية منذ اليوم الاول كمشروع قرار للقمة تحفظ سوري على الفقرة التي تقول « التصدي لكل المحاولات الرامية لعرقلة تنفيذ أو تأخير القرار ٥٩٨ على ان هذه الفقرة قد ادرجت بالكامل في القرارات النهائية دون اى حديث عن التحفظ السوري . ولاشك ان ذلك يعكس ثقلاً متزايداً للدور العراقي السياسي بعد خروجه من الحرب منتصراً .

(د) التجمعات الاقليمية الجهوية

ازاء التساؤل حول مدى التعارض بين التجمعات الاقليمية ودور جامعة الدول العربية . سجلت القمة ثقتها « بان المؤسسة القومية » وهذه التجمعات سوف يكل بعضها بعضاً .

وهنا سجل المؤتمر « ضرورة تطوير التنظيم الاداري والهيكلي للجامعة واعادة النظر في مشروع ميثاقها « ولاشك ان هذه التجمعات ستطرح بقوة خلال الفترة المقبلة ضرورة تعديل الميثاق خاصة وأنه لا الميثاق ولا مواثيق التجمعات الاقليمية قد ناقشت بعد آليات التنسيق هذه .

(٧) مجلس الجامعة :

عقد مجلس الجامعة هذا العام عشرة اجتماعات : ثلاثة تناولت الأزمة اللبنانية ، واثنين خصصا لمبحث التهديدات الامريكية الموجهة ضد ليبيا ، وثلاثة لمبحث ودعم القضية الفلسطينية : (الاول تركّز على الانتفاضة ، والثاني للضغط على قمة بوش - جوبارتشوف في البحر المتوسط من أجل اقرار مبادئ لتسوية القضية الفلسطينية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وخصص الثالث لتحية الانتفاضة هذا اضافة الى الدوريتين العاديتين لمجلس الجامعة في مارس وسبتمبر على التوالي كما ينص ميثاق الجامعة . وسوف نعرض للمواقف التي تكونت عبر هذه الاجتماعات العشرة نحو القضايا الرئيسية التي تشغل النظام العربي :

(١) القضية الفلسطينية :

اتسم أداء الجامعة العربية نحو المسألة الفلسطينية في النصف الاول من العام كما لاحظنا من قبل بقدر من الضعف . وأكد مجلس الجامعة في دورته العادية الواحدة والتسعين في مارس على ضرورة « مشاركة اكبر عدد ممكن من الوزراء اعضاء اللجنة السبعية المكلفة بمتابعة تطورات الانتفاضة بمن فيهم ممثل دولة فلسطين » وطلبها « بالاسراع بتنفيذ برنامج زيارتها « العربية والدولية » . ولم تحقق هذه المناشدة اغراضها . ويعود ضعف الاداء خلال النصف الاول من العام الى قصر الفترة الزمنية الفاصلة بين مؤتمر قمة الجزائر ودورة اجتماع مجلس الجامعة في مارس والتي انشغلت فيها منتملة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدولي ، مكثفة بقرارات قمة الجزائر ، على ما يبدو . وكذا ، فإن احتدام الأزمة اللبنانية وانصراف الجهود العربية لمحاولة تهدئتها وعلاجها ، على اثر تشكيل اللجنة السداسية العربية الخاصة بمسألة لبنان . قد ساهم في نفس النتيجة ومن المعروف ان الكثير من اعضاء هذه اللجنة هم ايضا اعضاء في لجنة الانتفاضة .

وقد بدأ تحسن واضح في الاداء مع عقد مجلس الجامعة لدورة طارئة على مستوى المندوبين الدائمين في ١٧ يوليو بناء على طلب دولة فلسطين ، لدراسة الاوضاع الخطيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ،

وعقد مجلس الجامعة دورة استثنائية خصصت لدعم القضية الفلسطينية على مستوى الوزراء في ٢٩ نوفمبر قبل عقد القمة العائمة بين جورياتشوف ويوش . وانتهت هذه الدورة بتوجيه دواء الى الزعيمين الامريكى والسوفيتى لبذل جهودهما لحل القضية الفلسطينية على اساس من الشرعية الدولية المنتمتة في القوانين ٢٤٢ و ٢٢٨ ، اضافة الى القرار ١٨١ وغيره من القرارات الخاصة بتسوية الصراع العربى الاسرائيلى . وقرر المجلس احياء جهود لجنة متابعة تطورات الانتفاضة وضم مصر اليها .

وقد مثل عقد هذه الدورة فرصة لاعادة تأكيد المصالحة المصرية - الفلسطينية بعد التوترات التى شهدتها العلاقات بسبب الضغوط التى مارسها مصر على منظمة التحرير حتى توافق على الاقتراحات التى قدمها وزير الخارجية الامريكى بىكرلعد إجتماع ثلاثى بين وزراء خارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة لبحث تشكيل وفد فلسطين للتفاوض مع اسرائيل حول شروط الانتخابات فى الضفة والقطاع . وكانت المنظمة قد رفضت تلك المقترحات بإعتبار أن ذلك يقوض الوضع المعترف به للمنظمة بإعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . وكان مسدود الدماء الموجه لقمة يوش - جورياتشوف إعادة للتأكيد على إستحالة تجاهل منظمة التحرير أى تجاوزها فى دبلوماسية التسوية . وفى الثامن من ديسمبر عقد مجلس الجامعة دورة غير عادية على مستوى الدبلوماسيين ، بطلب من فلسطين لاصدار بيان بمناسبة الذكرى السنوية الثانية للانتفاضة الفلسطينية وقد عبر المجلس في هذا البيان عن دعمه ومساندته المطلقة لنضال الشعب الفلسطينى وانتفاضته والتزامه بمواصلة تقديم كافة أشكال الدعم المادية والمعنوية . ودعا البيان المجتمع الدولى وخاصة مجلس الامن الى تحمل مسؤولياته بشكل عاجل وحاسم لزام اسرائيل بتنفيذ اتفاقيات جنيف والى اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية للشعب الفلسطينى وتمكينه من نيل حريته وممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أن إجتماع مجلس الجامعة في نهاية شهر نوفمبر يعد من أهم دورات إعتقاده الطارئة . فيما يتصل بالقضية الفلسطينية . وقد حضر الرئيس ياسر عرفات هذا الاجتماع للايماء بالاهمية التى توليها المنظمة لهذا الاجتماع وضرورة إصداره لبيان موجة للرئيسين يوش وجورياتشوف . وقد ناشد هذا البيان كلا من الرئيسين « نل توجههما المشترك في عملية بناء السلام العالى الى منطقتنا ، وذلك باسمى لحل قضية فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى على اساس قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٢٢٨ وكافة قرارات الشرعية الدولية التى تضمنت تحقيق ما يلي :

والناجمة عن تصعيد قوات الاحتلال الاسرائيلى لممارساتها القمعية والارهابية ضد الانتفاضة والشعب الفلسطينى . وقد أصدر المجلس في ختام أعماله قرارا دعا فيه كافة دول وشعوب العالم الى تحمل مسؤولياتها في فضح الجرائم الاسرائيلية وادانة الارهاب الاسرائيلى المنظم .

وفى دورة المجلس الاعيادية الثانية والتسعين ، تقدمت دولة فلسطين بمذكرة ضمن جدول الاعمال استعرضت فيها تطورات الانتفاضة وطلبت باستتفار الجهود والطاقات .. لدعم صمود الانتفاضة ، ومتابعة تنفيذ قرارات قمة الانتفاضة في شهر يونيو ١٩٨٨ والتى اكدتها قمة الدار البيضاء في مايو من دعم مائى ومعنوى وتحرك سياسى واسع وفعال ووافق المجلس على ما طالب به دولة فلسطين ، مع اضافة فقرة بناء على طلب سوريا تدعو لتقديم الدعم والمساندة للشعب السوري في الجولان وللمقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان .

وضمن هذه الدورة قدم مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين في دورته الثالثة والاربعين توصياته الى المجلس فطالب بعقد اجتماع مشترك في إحدى الدول العربية بين ممثلين عن وزارات الاعلام في الدول العربية المضيفة للفلسطينيين واتحاد الاذاعات العربية والمشرفين على شئون الفلسطينيين والامانة العامة للجامعة لدراسة الوضع الاعلامى للانتفاضة الفلسطينية ، واعداد خطة اعلامية بشأنها تتضمن برامج اذاعية وتلفازية موجهة الى الارض المحتلة الى جانب البرامج الاخبارية المتعلقة بالانتفاضة . كما طلب المجلس من المفوض العام لوكالة الاغاة العمل على توزيع مخصصات على جميع اللاجئين الفلسطينيين في الاراضى المحتلة ، ودعا الدول العربية الى تنفيذ قرار مجلس الجامعة القاضى برفع نسبة تبرعاتها لموازنة وكالة الغوث الى ما كانت عليه عام ١٩٨١ ، أى الى نسبة ٧,٢٣ ٪ من موازنة الوكالة . كما حث الدول العربية على التبرع بسخاء ببرامج الوكالة الطارئة في الاراضى العربية المحتلة .

وقرر مجلس الجامعة في هذه الدورة تكثيف اتصال الدول العربية بالدول التى لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية من أجل حثها على الاعتراف وإقامة علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين . كما طالب بتنسيق مواقف الدول العربية في المؤتمر العام لوكالة الطاقة الذرية من أجل انجاح المشروع الفلسطينى المقدم للوكالة ويطلب باستعمال كلمة فلسطين بدلا من منظمة التحرير الفلسطينية وتمكين المنظمة من المشاركة كمراتب في الاجتماعات العلمية والفنية التى تعقد تحت اشراف الوكالة .

- انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

- تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حوكمة الوطنية ، بما فيها حق تقرير المصير

- حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام وأمن - عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الامم المتحدة ويحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وكافة الاطراف المعنية بالصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وأشار البيان الى أن نموذج حل مشكلة ناميبيا بإشراف الأمم المتحدة يعد مثالا صالحا للعمل بمقتضاه في الأراضي الفلسطينية المحتلة على طريق التسوية الشاملة والعادلة .

ب (القضية اللبنانية :

ظلت القضية اللبنانية ، بعد خمسة عشر عاما من الجهود الدولية والعربية بلا حل ناجح . وما لبثت هذه القضية أن دأبت الى مرحلة تأزم شديدة مع نهاية مدة الولاية القانونية للرئيس السابق أمين الجميل في ١٩٨٨/٩/٢٢ . وتعدر عقد اجتماع لمجلس النواب لانتخاب رئيس جديد ، بل ان الامر ازداد سوءا بنهاية مدة رئاسة حسين الحسيني للمجلس في ١٩٨٨/٨/١٨ . وقد مكن هذا الوضع من تكريس ازديادية السلطة التنفيذية بوجود حكومتين للبنان الاولى في بيروت الغربية برئاسة سليم الحص ، والثانية برئاسة قائد الجيش العماد عون في بيروت الشرقية . وهكذا تصاحب الشلل التشريعي مع الفراغ الرئاسي والفوضى التنفيذية بالدرجة التي تعني فعليا تفسخ المجتمع السياسي تماما واحتمال استقرار واقع تقسيم لبنان . وأمام هذا الوضع دعت السودان في ١٥/١٠/١٩٨٨ لعقد دورة طارئة لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لبحث القضية اللبنانية ، ودعت دولة الامارات العربية لعقد مؤتمر طارئ للقمة العربية للغرض نفسه . وقام الأمين العام بمشاورات واسعة في شهر اكتوبر وشملت سوريا والعراق والأردن ودول الخليج . وأمكن عقد دورة طارئة لمجلس الجامعة فقط في ١٢ يناير عام ١٩٨٩ . وانتهت الدورة بصندوق القرار ٤٨٦٣ الذي نص على تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير خارجية الكويت وعضوية وزراء خارجية الأردن والامارات والجزائر وتونس والسودان إضافة الى الأمين العام للجامعة . وحددت مهمة هذه اللجنة السياسية في الاتصال بجميع الاطراف اللبنانية وبذل المساعي الحميدة مع تلك الاطراف من أجل تحقيق الرفاق الوطني . ودعا القرار اللجنة أن تقدم تقريرها في أسرع وقت ممكن على أن تبقى دورة مجلس الجامعة

مفتوحة لهذه الغاية .

وقد سارعت اللجنة بمباشرة أعمالها وعقدت خلال الفترة بين ١٢ يناير و ٢٩ مارس ١٩٨٩ ثلاث جولات من الاتصالات مع الاطراف اللبنانية . وشملت أولى هذه الجولات الدكتور سليم الحص والعماد ميشيل عون والسيد حسين الحسيني . وقد ركز الأخير على جعل مجلس النواب أساسا لعملية استئناف السلام وحل الأزمة اللبنانية بحيث يتم انتخاب رئيس لمجلس النواب ثم انتخاب حكومة جديدة موسعة تطلب بالانسحاب الاسرائيلي ثم الانسحاب السوري . وأعطى سليم الحص الأولوية للاصلاحات الدستورية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية وجعل انسحاب اسرائيل مقدمة لانسحاب سوريا . أما العماد عون فقد أعطى الأولوية للانسحاب السوري ، يتلوه الاصلاحات الدستورية وتشكيل حكومة جديدة . أما الجولة الثانية فقد شملت استطلاع رأي زعماء الطوائف الروحية في لبنان . وخصصت الجولة الثالثة لاستطلاع رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء ورؤساء مجلس النواب السابقين . كما أجرت اللجنة لقاءات عديدة مع جهات عربية ودولية . وفي ختام الجولة الثالثة وضعت اللجنة ورقة عمل تعمل تصورا أوليا لحل الأزمة اللبنانية وتضمنت هذه الورقة ما يلي :

أ - وضع مبادئ وأجراءات تنقل عليها جميع الاطراف فيما يتعلق بتطوير النظم السياسي والمشاركة في الحكم .

ب - تحديد بقعة امنية محاذية في بيروت تشفع للشرعية اللبنانية وتكون خالية من المسلحين في حضور مراقبين عسكريين من الدول العربية الست الاعضاء في اللجنة .

ج - اجتماع مجلس النواب اللبناني لانتخاب رئيس له ثم يتم انتخاب رئيس للجمهورية .

د - تشكيل حكومة وحدة وطنية تقوم بموضع برنامج الاصلاح الدستوري .

هـ - تشكيل لجنة منبثقة عن مجلس النواب وتتكون من جميع الاطراف لتنفيذ برنامج الاصلاح .

و - العمل على انسحاب القوات الاسرائيلية فوراً من لبنان .

ز - انسحاب جميع القوات غير اللبنانية الموجودة بصورة غير شرعية من الأراضي اللبنانية .

ح - برجة الانسحاب العسكري السوري من لبنان بالاتفاق بين حكومتى البلدين .

وفي الوقت الذي كانت اللجنة تزعم فيه الاقدام على الجولة الثالثة من اتصالاتها ، تفجر الوضع السياسي والأمني في بيروت . وفي البداية اشتبك العماد ميشال عون مع القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع بسبب

السياسية والأمنية . وإنجز المجلس قراره رقم ٤٩٦٦ الذي نص على « وقف إطلاق النار وقفا نهائيا ، ورفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والبرية والجوية وفتح كافة المعابر وتشكيل فريق من الدول الأعضاء لمراقبة وقف إطلاق النار في لبنان يرتبط مباشرة بالأمين العام .. مهمته التركيز لمدة ثلاثة أشهر على طول خطوط التماس ومراقبة وقف إطلاق النار وفتح الحصار على المرافق وعلى المعابر بين شطري العاصمة لمنع انفصالها وتحديد الجهة المسؤولة عن أي خرق لذلك . وكذا دعا القرار مجلس الأمن ، والدول دائمة العضوية فيه لتحمل المسؤولية في تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية » . وتنفيذا لذلك أجرت الأمانة العامة العديد من الاتصالات مع الدول الأعضاء لتشكيل فريق المراقبة العربية وتم الاتفاق على أن تشارك في الفريق الأردن وتونس والجزائر والسودان والكويت وموريتانيا . وقام فعلا الممثلان الشخصيان لرئيس اللجنة الوزارية والأمين العام وقائد فريق المراقبة ومعاونوه بزيارات ميدانية إلى لبنان وسوريا سعيا لتثبيت وقف إطلاق النار وتهيئة الظروف السياسية والعسكرية اللازمة لوصول فريق المراقبة العربية إلى لبنان . وقررت اللجنة على ضوء عدم توصله إلى حل ناهج للآزمة اللبنانية أن تعقد جلسة عمل في الدار البيضاء لاعداد تقريرها وتقديمه للمجلس الوزاري السابق على القمة العربية الطارئة في الفترة من ٢٢ حتى ٢٦ مايو ١٩٨٩ .

وقد وضعت اللجنة السداسية الخبرات التالية أمام مؤتمر القمة :

١ - أن المسافة بين مواقف كل من ميشيل عون ود . الحص والحسيني واسعة ، ولكن المسافة أقل بين الزعماء الروحانيين اللبنانيين ، الأمر الذي يوجب الاعتماد بدرجة أكبر على الآخرين .

ب - أن إحدى العقد الرئيسية في المسألة اللبنانية هي المنافسة بين سوريا والعراق على أرض لبنان . وهناك صعوبة وحساسية في التعامل مع سوريا . فهناك قناعة لدى عديد من الأطراف بأنه ينبغي على سوريا أن تسحب قواتها من لبنان ، غير أن ذلك لا يبدو ممكنا طالما أن إسرائيل تستمر في احتلال جزء من التراب الوطني اللبناني ، وهناك بكل تأكيد أطراف عربية لا ترغب في تجريد سوريا من مكانتها وقوتها في لبنان حرصا على استقرار متغيرات الصراع العربي الإسرائيلي وعلى المسار العام للتفاعلات السياسية العربية .

كما ثبت للجنة أن سوريا قادرة على صد أي تحرير دبلوماسي عربي لا يحظى بموافقتها فيما يتصل بالمسألة اللبنانية . وربما لم تكن خبرة منظمة التحرير الفلسطينية غائبة عن هذا الاستنتاج . هذا

النزاع حول رغبة الأول في فرض سيادته (على زعم أنه يمثل النحلة اللبنانية) على ميناء بيروت بالكامل ، وانتهى هذا القتال بتوجيه ضربة حاسمة للقوات اللبنانية قامت على أثرها بسحب قواتها الثقيلة من بيروت . وقد كان ذلك اجراء مقبولا على الجانب الاسلامي بدرجة جعلت من الممكن أن يرشح العماد عون لتفاوض جاد حول حل الآزمة اللبنانية ، ولكن العماد عون سريريا ، ما توطرت في أكثر أخطائه السياسية جسامة بالأقدام على اصدار قرار بإنهاء عمل المرافد غير الحكومية على طول الشواطئ اللبنانية ، وهو الأمر الذي رفضته القيادة الاسلامية بسبب عدم اعترافها بحكومة عون اصلا . وجاء تحريك عون لخافرات سواحل تابعة للآوية الجيش لمنع وصول اليواخر الى المرافد الاسلامية كاجراء هجومي على الميليشيات الاسلامية دفعها الى اطلاق النار على مرافد بيروت الذي يسيطر عليه عون ، وبذلك تعجز الوضع الأمني والسياسي بتأزم لا مثيل له .

وحاولت اللجنة السداسية تطويق التدهور المفاجيء للوضع الأمني وأصدرت في غتام جلستي عمل عقدتهما في الرياض في ١٥ مارس على هامش المؤتمر الثامن لوزراء خارجية الدول الاسلامية نداء ناشدت فيه الأطراف وقف القتال فورا ، كما أجرت اتصالات مباشرة لهذا الغرض مع الأطراف اللبنانية والدول العربية المعنية (سوريا ، والعراق) ثم عقد مجلس الجامعة جلسة مستأنفة من دورته غير العادية المفتوحة المخصصة لهذا الغرض في ٢٩ مارس ، وقدم رئيس اللجنة تقريرا مرحليا عن أعمالها متضمنا عرضا شاملا للاتصالات التي أجرتها اللجنة في الجولات الثلاث من الاتصالات التي عقدتها مع الأطراف اللبنانية . وقرّر المجلس أيضا أن تستمر الدورة مفتوحة حتى تكمل اللجنة السداسية مهمتها وتقدم تقريرها النهائي في أسرع وقت ممكن .

وعقدت اللجنة اثر هذا الاجتماع جولتين اضافيتين من الاتصالات في دمشق في ١٩٨٩/٤/٥ بين رئيس اللجنة والأمين العام للجامعة وفهد القوي والأحزاب الوطنية اللبنانية . ثم جرت الجولة الخامسة من الاتصالات في الكويت بتاريخ ١٢ و ١٤ / ٤ / ١٩٨٩ مع وفد الجبهة اللبنانية بحضور رئيس اللجنة ووزيري خارجية كل من الأردن والإمارات ، إضافة إلى الأمين العام وسفراء كل من الجزائر وتونس والسودان والكويت وطوال هذه الفترة لم تتوقف مساعي اللجنة لتطويق انفجار الوضع الأمني وضمان وقف القتال .

وعقد مجلس الجامعة جلسة مستأنفة من نفس الدورة بتاريخ ٢٦ و ٢٧ / ٤ / ٨٩ بناء على طلب اللبنانيين وتدارس سبل مواجهة تصاعد حدة الآزمة

فوق أن دول الخليج العربي غير متقبلة لدعم ميشيل عون من جانب العراق لأسباب مبدئية ومصالحية في وقت واحد .

جـ ان غالبية الدول العربية مازالت حذرة للغاية ازاء احتمالات التورط في الساحة اللبنانية وهو ما يظهر من ترددها في المشاركة في فريق المراقبة العربية .

د - أنه في تقدير رئيس اللجنة « بات واضحاً أن الأطراف المتصارعة في لبنان تتأثر بما يجري من صراع خارج لبنان وأن مواقفها تختلف عند الاقتراب من مصالح القوى الخارجية المتصارعة في لبنان . ومع ذلك ، فإنه ليس من الواضح أن نفوذ اللواتين العظميين يكفي أو يتجه للضغط على القوى المحلية بالشكل المطلوب فالصراع في لبنان يظل في تقديرهما هامشياً ومرتبطة بالصراع الأكبر في الشرق الأوسط ، واستنتجت اللجنة في النهاية أنه لن يكون من المستعصى على الإرادة العربية لو اجتمعت أن تحقق حلاً سياسياً لن يكون بقدرة الأطراف المباشرين على التوصل له من تلقاء أنفسهم .

كانت اللجنة الثلاثية قد أنجزت عملاً كبيراً بأي مقياس بأن اضطلعت بصياغة الجوانب الجوهرية في وثيقة للوفاق الوطني في لبنان - غير أنه لم يكن بوسعها أو في حدود قدراتها أن تتغلب على موازين القوى الصعبة والمتقلبة في لبنان ، وبالتالي كان لا بد أن تفسح المجال لمستوى أعلى من التمثيل العربي المكلف بحل الأزمة اللبنانية .

وقد صدر قرار بتشكيل لجنة ثلاثية من مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء . وتكونت اللجنة من الملك فهد عاهل السعودية والملك الحسن الثاني عاهل المغرب والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد . وفوضت هذه اللجنة سلطة إيجاد حل للأزمة اللبنانية . وكان تشكيل هذه اللجنة هو القاسم المشترك بين مواقف جميع القادة العرب الذين حضروا مؤتمر القمة ، على حين أن طبيعة مهمتها وفلسفة عملها قد حددت كمحصلة للمواقف المتضاربة في المؤتمر . إذ تفرقت هذه المواقف بين اتجاهين رئيسيين . الأول تقوده العراق ويرى الأولوية في حل الأزمة للانسحاب السوري ، الذي يعطي فرصة للفرقاء في لبنان لتولى تقرير مصيرهم بأنفسهم وبدون تدخل خارجي . أما الثاني فتقوده سوريا وتتعاطف معه السعودية ويرى أن الوجود السوري في لبنان مازال يتمتع بشعبية عربية ، وأنه ليس ثمة داع لاستبدال القوات السورية بقوات عربية أخرى حتى يمكن موازنة النفوذ الصهيوني في

لبنان . ويعطى هذا الاتجاه الأولوية لاحتواء المؤسسات الدستورية واستكمالها في وقت واحد مع تحقيق الإصلاح السياسي المنشود . ومن الواضح أن هذا الاتجاه الأخير قد نجح في اقناع بقية القادة العرب إلى الحد الذي وقفت فيه العراق وحيدة تقريباً ، في موقفها من المسألة اللبنانية ، وجاء قرار القمة خالياً من أية إشارة إلى القوات السورية . أو إلى النية في استبدالها بقوات عربية أخرى . ومع ذلك ، فقد ساد المؤتمر نوع من التقاهم الضمني بأن على سوريا أن تبدي مرونة كافية في التعامل مع القضية اللبنانية ، وأنه يتعين عليها أن تتماشى مع الرغبة العربية العامة في تسهيل إيجاد حل سريع للأزمة السياسية في لبنان حتى لو تطلب ذلك تنازلات إجرائية وتكتيكية هامة .

وبعد البداية حرصت اللجنة في أول اجتماع لها فور انتهاء مؤتمر القمة على أن تعرف مهمتها بأنها ليست مجرد وساطة ولاتمتابعة ، وإنما العمل على إعادة إحياء الدولة اللبنانية بكافة مؤسساتها الدستورية والأمنية للحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه وعرويته . وقامت اللجنة الثلاثية بتشكيل هيئة من وزراء خارجية السعودية والمغرب والجزائر بدأت اجتماعاتها مباشرة في جدة . وكان من الواضح أن اللجنة لن تقبل أن تعامل من الفرقاء المباشرين في الأزمة اللبنانية بالمستوى نفسه الذي عوملت به اللجنة السداسية ، وأن مصير النظام العربي برمته قد يكون معلقاً على نجاح مهمتها . وبسرعة ما توصلت الهيئة المكونة من وزراء الخارجية إلى برنامج للعمل يتضمن ثلاث مراحل لانتهاء الأزمة السياسية في لبنان : مرحلة تثبيت وقف إطلاق النار وإقامة هدنة شاملة وفتح المخابر وفك الحصار عن الموانئ وفتح مطار بيروت لتطوّر مرحلة ثانية لعقد صلح وتحقيق الإصلاح يتم في سياقها انتخاب رئيس للجمهورية وتكليف حكومة وحدة وطنية وإنهاء ازدواجية السلطة ، وأخيراً تأتي المرحلة الثالثة التي تقوم على دبلوماسية إقليمية ودولية تخصص لتأمين بسط السيادة اللبنانية على كامل التراب اللبناني وانسحاب القوات غير اللبنانية من أرض لبنان . وعلى هذا الأساس بدأت اللجنة الثلاثية في مباشرة عملها من خلال هيئة وزراء الدول الممثلة فيها ، كما عقدت اللجنة ذاتها جلسة قمة في وهران في أواخر يونيو دعت فيه البرلمان اللبناني للانعتاد خارج لبنان كخطوة أولى قد يعقبها انعتاد للبرلمان داخل لبنان ، وذلك لتبني الإصلاحات الدستورية الضرورية لانتهاء الحرب الأهلية وانتخاب الرئيس

اقدام اسرائيل على اختطاف الشيخ عبيد احد قيادات حزب الله الى اقدام جماعات شيعية على اعدام الكولونيل وليم هيجنز المختطف بمنطقة جنوب لبنان منذ فبراير ١٩٨٨ . واعتبرت حركة أمل وحزب الله مسئولتين عن ذلك ، كما أدت تلك الازمة الى توترات دولية وتهديدات مستترة بالتدخل العسكري الاجنبي وبالتالي الى تدويل الازمة اللبنانية واسعمالها .

واما ما سببته هذه الازمات من تعثر لخطه اللجنة الثلاثية اقدمت اللجنة على احداث تغيير هام في مدخلها لحل الازمة اللبنانية ، وبمقتضاه أخذت اللجنة في وضع تصور سياسي وامني متكامل يحظى بموافقة دولية . فأنجرت اللجنة اتصالات مكثفة مع كل من سوريا والعراق على الصعيد الاقليمي ، ومع الدول الخمس دائمة العضوية لمجلس الامن ، والمجموعة الاوروبية ، الى جانب الفاتيكان والامم المتحدة .

وقد عبرت جميع هذه الاطراف عن تأييدها ودعمها لعمل اللجنة الثلاثية مع تبيان في قدرات كل منها على التأثير على الاطراف المباشرة للنزاع في لبنان ، وموقفها التفصيلي من قضايا نوعية محددة ، وأعرب العراق عن استعداده لمساندة عمل اللجنة والاستجابة لطلبها بوقف شحنات الاسلحة الى لبنان . وبذلك بات من الممكن للجنة الثلاثية ان تتخذ موقفا قويا في التفاوض مع سوريا ومع الاطراف اللبنانية .

وقد تناولت الاتصالات مع سوريا الجانبين السياسي والامني ، وأوضحت اللجنة ضرورة فتح المعابر وفك الحصار البحري المفروض على المنطقة الشرقية . شير أن سوريا اشترطت تكوين هيئة امنية مهمتها تفتيش البواخر لمنع وصول السلاح الى القطاع الشرقي . وعلى الجانب الشرقي طرحت اللجنة تصورا يقضي باعمية وضع جدول زمني يتم بمقتضاه تولى حكومة اللوفات الوطني بسط سيطرتها فوق التراب اللبناني بقوات لبنانية . واعترضت سوريا على هذا . للتصور مؤكدة انه لا يمكن حسم هذه القضية مسبقا وإنما يجب ان تترك لما بعد قيام حكومة للوفات دون اى برجة لانسحاب القوات السورية . وكذا رفضت سوريا المنظور الذي قدمته اللجنة للعلاقات المستقبلية بين لبنان وسوريا .

ان هذا الموقف السوري كان في واقع الامر يهدم اهم ركن من أركان خطة حل الازمة اللبنانية كما تصورتها اللجنة الثلاثية . فقد قام هذا التصور على صفة شاملة يجد فيها كل طرف من اطراف الازمة اللبنانية بعض مصالحه ولايستطيع ان يفرض كامل

الجديد وتأليف حكومة للوحدة الوطنية . وقد كانت اللجنة على وعي كامل بتعثر انعقاد البرلمان بدون تثبيت وقف اطلاق النار وفتح المعابر وفتح الحصار عن الموانئ . وقد كانت هذه الاجراءات هي ما اصطدمت به اللجنة ، فبعد ان قلم ميعونها السيد الاخضر الابراهمي الأمين العام المساعد للجامعة العربية بعدة زيارات الى لبنان لجرى خلالها مباحثات مع ميشيل عون وسليم الحص وحسين الحسيني وعدد من اعضاء مجلس النواب وقادة التنظيمات السياسية والعسكرية لاحظت اللجنة انه لم يتم فتح المعابر بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية من بيروت ولم يتم في المقابل فك الحصار البحري المضروب على موانئ بيروت الشرقية وأصرت الميليشيات الاسلامية على ايجاد وسيلة لتفتيش البواخر والسفن وعدم السماح بدخول السفن التي تحمل السلاح والذخيرة الى بيروت الشرقية . كما رفض عون السماح بفتح مطار بيروت في المنطقة الغربية قبل فك الحصار المضروب على المنطقة الشرقية دون قيد أو شرط .

ان محصلة المفاوضات الاولى للجنة ومثلها في لبنان قد حددت العلامات الجوهرية لقواعد اللعبة في لبنان . فقد كان من الواضح ان مقترحات اللجنة الثلاثية بصدد اصلاح السيلسي وانهاء الحرب الاهلية تحظى بقبول واسع بين السياسيين في لبنان وخاصة القيادات الروحية وأعضاء مجلس النواب ، ولكن القوى العسكرية والميليشيات يمكنها ان تقطع الطريق على الاتفاق كما يمكنها التلاعب بطرق تنفيذه الى حد الفتح .

وفي هذا السياق برزت عدة ازمات كانت تودي بجهود اللجنة الثلاثية وخاصة ازمة الصواريخ فروج - ٧ وازمة الرهائن .

فقد اكدت التقارير أن العراق قد ارسل شحنة صواريخ سوفيتية الصنع من طراز فروج - ٧ الى جانب امدادات أخرى من الدبابات ومدافع الميدان عبر الاردن الى قوات العمد ميشيل عون . وقد كان ذلك مجبر دمشق في فرض الحصار البحري على الموانئ الخاضعة لعون وأعلنت دمشق ان سحب عون لصواريخ فروج هو شرطها الاساسي للموافقة على رفع الحصار البحري . وأعلنت بغداد من جانبها انها قد تقرر وقف شحنات الاسلحة « للحكومة اللبنانية » لو أوقفت دمشق امدادات الاسلحة للميليشيات الحليفة لها ، وأن تتعهد بوقف حصارها البحري وعدم الاعتداء على اية فئة لبنانية . وقد أدى هذا النزاع الى مزيد من الاريك للخطه الامنية للجنة الثلاثية . وفي نفس الوقت أدى

باحتمالات نجاح كبيرة بدون تكثيف وتوسيع رقعة العنف في لبنان ، وبالتالي لم يكن ثمة من بد غير إعادة تأكيد أكثر وأهم الأطراف الدولية على عودة اللجنة الثلاثية لمباشرة عملها . فاجتمع مجلس الامن في جلسة طارئة ودعا لوقف إطلاق النار فوراً ورفع الحصار عن المرائي وإعادة فتح الطرق والمغابر وتأييد مجلس الامن الكامل لجهود اللجنة الثلاثية . وكذا عبر مؤتمر قمة عدم الانحياز عن دعمه المطلق للجنة الثلاثية ومناشدتها استئناف عملها . وكان الموقف السوفيتي عاملاً هاماً في الدفع نحو استئناف عمل اللجنة ، إذ قدم توارسوف المبعوث السوفيتي الى المنطقة مشروعاً ينص على تطبيق مقررات قمة الدار البيضاء ومنع دخول السلاح الاجنبي الى لبنان وذلك في اطار من فك كل الحصارات البرية والبحرية ونشر مراقبين دوليين على الحدود والمراية ووقف نهائي للأعمال الحربية وإعادة تكليف اللجنة الثلاثية العربية بمتابعة جهودها لحل الازمة . وجاء المشروع السوفيتي بأثر سريع من حيث استجابة فرنسا بتخفيض حجم أسطولها الذي كانت قد أرسلته الى البحر المتوسط أمام الشواطئ اللبنانية بفرض التهديد بالتدخل في حالة اقدام سوريا والمليشيات الاسلامية على مهاجمة مناطق مسيحية على النحو الذي حدث في موقعة سوق الغرب . وفي هذا السياق اتفق الرئيسان الشاذلي بن جديد وحافظ الأسد على عودة اللجنة الثلاثية لممارسة عملها وذلك في لقاتهما بمناسبة الاحتفالات بذكرى الثورة الليبية . وتمكنت اللجنة من خلال مباحثاتها التي تمت على هامش مؤتمر قمة عدم الانحياز في بلجراد من التوصل الى اتفاق مبدئي بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وفي ١٦/٩/١٩٨٩ أعلنت اللجنة من دخولها مباشرة في تنفيذ خطتها لحل الازمة اللبنانية وذلك بعد ان حصلت على ضمانات من الأطراف الدولية والاقليمية بالعدم وبوقف تزويد الأطراف اللبنانية بالسلاح والذخيرة . ويبدو ان أهم ما حصلت عليه اللجنة هو تعهد سوريا بالانسحاب في غضون عامين بعد انجاز وثيقة الوفاق الوطني اللبناني وتشكيل حكومة الوفاق وصياغة العلاقات اللبنانية السورية وفق ما نصت عليه الوثيقة المقترحة للوفاق الوطني . وعلى ذلك لم يلق ممثل اللجنة الثلاثية السيد الأخضر الابراهيمي صعوبة كبيرة في الدعوة لاجتماع مجلس النواب اللبناني في مدينة الطائف بالملكة العربية السعودية يوم ٢٠/٩/١٩٨٩ . ويدأت اللجنة الثلاثية في التفاوض على تطبيق خطة أمنية جديدة تشرط عليها لجنة أمنية برئاسة الابراهيمي وتقضي الخطة بـ

مطالبه كما قام هذا التصور ايضا على تسخير العوامل الخارجية لصالح اطار ملائم للوفاق الوطني اللبناني او يخرج بترتيبات أمنية تمكنه من فرض اراذله على الآخرين .

فعل الصعيد الامني كانت خطة اللجنة الثلاثية تقوم على الاعلان عن حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها للدولة خلال مدة محددة ، وتعزيز قوى الامن الداخلي والقوات المسلحة اللبنانية من خلال فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء وتدريبهم وتوزيعهم مركزياً وحل مشكلات المهجرين بالسماح بعودتهم الى موطنهم الاصلي . وعلى الصعيد السياسي قام مشروع اللجنة الثلاثية على اعداد اصلاح سياسي يضمن مشاركة عادلة بين المسلمين والمسيحيين في اطار من التوازن ، ويسط سلطة الدولة على كامل التراب اللبناني ، وتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي بتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ .

ومن الواضح ان أي مشروع للإصلاح السياسي لم يكن من المتصور قبوله من جانب الأطراف المسيحية بدون اشارة واضحة الى انسحاب القوات السورية من لبنان في نهاية المطاف وتمكين الدولة من بسط سيادتها على نحو صريح وواضح على كامل التراب اللبناني . وعلى حين أن اللجنة لم تكن تستطيع تجاهل قوة الحجة السورية بأنه لا يجب أن توضع قضية الانسحاب السوري بمعزل عن ضمانات فعلية لانسحاب اسرائيل ، فان اللجنة لم تكن تستطيع ايضا أن تسلم بعجزها أمام مناطق الطلقات المفرغة حيث تعتبر كل من سوريا واسرائيل أن انسحاب قواتهما مشروط بالانسحاب قوات الآخر ، وبخاصة اذا كانت القضية هي إعادة الامر الى نصابه بتعظيم الدولة المعنية من فرض سيادتها بعد استكمال مياكها الدستورية أصلاً .

وإزاء وصول المفاوضات مع سوريا الى هذا الطريق المسدود أعلنت اللجنة الثلاثية على الملاءمة النتيجة وفشلها في أداء وظيفتها على اكمل وجه . ومع ذلك الاعلان ، اندلع القتال في بيروت على نحو مدمر ، حتى وصل الى ذروته في منتصف شهر أغسطس في معركة سوق الغرب التي نهبت كافة القوى الاقليمية والدولية الى المدى الذي قد تصل آلية الازمة اللبنانية اذا لم يمكن الوصول الى حل سريع لها.

كان توقف اللجنة الثلاثية العربية عن متابعة ما كلفه بها مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء نذيراً بتدويل قضية لبنان ، على أنه كان من الواضح أن هذا التدويل لن يكون مصحوباً

الحصار المفروض على الموانئ وإعادة فتح المطار الدولي ، وضمان منع دخول الأسلحة الى الأطراف اللبنانية . وأعلن الإبراهيمي بدء تنفيذ وقف إطلاق النار في ٢٢/٦/١٩٨٩ وتطبيق الخطة . وفي الوقت الذي التزمت فيه الأطراف اللبنانية بقرار وقف إطلاق النار ، فإن بعضها لم يرحب بمرحلة الوفاق الوطني الذي قدمت اللجنة الثلاثية ، وأعلن العماد ميشيل عون ، . وليد جنبلاط ونبيه بري معارضتهم لهذه الوثيقة لأسباب مختلفة ، غير أن هذه المعارضة لم تنجح في منع انعقاد مؤتمر الطائف وتوصله في النهاية الى اقرار مشروع الوفاق .

مؤتمر الطائف :

بدأت جلسات مجلس النواب في الطائف على ضوء عاملين أساسيين :

أولهما : أن ورقة الوفاق الوطني التي تقدمت بها اللجنة الثلاثية سبق مناقشتها مع كل الأطراف اللبنانية بلا استثناء .

ثانيهما : أن على مجلس النواب انجاز الوفاق الوطني بما يجسده من وفاق لبناني - لبناني للتسوية ، وأن مسألة السيادة اللبنانية ، وانسحاب القوات الأجنبية من لبنان إنما هو عمل اقليمي وبإلزام متفصل عن اتفاق اللبنانيين على التسوية اللبنانية الداخلية ومتروك لضمائم وتعهدات اللجنة الثلاثية التي تمثل اثنتي عشرة دولة عربية في قمة الدار البيضاء فعلى الرغم من تضمين البندين في الوثيقة فلم تسمح بتغييرات جوهرية فيها حرصا على الضمانات والتعهدات التي حصلت عليها اللبنانيين ودولاء . ويؤكد ذلك مقارنة أولية لهذين البندين من مشروع الوثيقة والمصادقة عليها في اجتماع الطائف والتي جرى المصادقة عليها رسميا في اجتماع مجلس النواب في لبنان .

ويمكن ملاحظة ما يلي على مداولات الطائف :

محاولة نواب « الشرقية » ربط موافقتهم على الاصلاحات السياسية بربط الموافقة على الاصلاحات السيادية ، فالتب المسبق بمبدأ السيادة يجعل الوثيقة وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة ، وهو ما يتناقض مع نصيحة اللجنة الثلاثية ، بتجزئة الوثيقة بالموافقة على الاصلاحات السياسية أولا ثم مناقشة بند السيادة ثانيا بلا تعديلات على النص لأن أي تعديلات عليه كما قال الوزير السعودي « من شأنه أن يعرضنا لبذل محاولات جديدة لايجاد ضمانات عربية ودولية » . لا يمكن توفيرها بحكم وصول اللجنة الى سقف محاولاتها في هذا المجال ، ويعني ذلك وصول اللجنة والنواب معا الى طريق مسدود .

على ضوء ما سبق طلب نواب « الشرقية » اصدار تعهد سوري خطي أو رسمي بالانسحاب ، الامر الذي قوبل برفض من قبل اللجنة ونواب « الغربية » مما تخللت اجتماعات الطائف وبغرض تسهيل جلسات النواب اتصالات على اعلى مستوى بين الملك فهد و الاطراف الاقليمية والدولية بخصوص العراق ، سوريا ، فرنسا إضافة الى رسالتين لكل من د . الحصن وميشيل عون - لحمل النواب على اقرار الاصلاحات السياسية وترك مسألة الانسحابات الى اللجنة الثلاثية واتصالاتها .

جرت موافقة المجلس النيابي على مشروع الوثيقة وبمقارنة أولية بين المشروع والنص النهائي لها يمكن ملاحظة .

١ - تضمنت الوثيقة النهائية مبادئ عامة أكثر تفصيلا من تلك التي وردت في المشروع فقد أضافت أن الشعب مصدر السلطات ، وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات ، النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها - النظام الاقتصادي يقوم على المبادرة الخاصة والملكية الفردية - الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن اساسي من وحدة الدولة واستقرار النظام - العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي - أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين فكل لبناني الحق في الإقامة والتمتع في ظل سيادة القانون ، فلا فرز للشعب على اساس اى انتماء كان ، ولا تجزئة ولا تقييد ولا توطيئ . - لا شرعية تناقض ميثاق العيش المشترك .

٢ - فيما يتعلق بالسلطة التشريعية جاء النص النهائي مصححا لخطا دستوري بروتوكولي كان يقدم اصلاحات السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وأصبح مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة واعمالها - مدة ولاية رئيس مجلس النواب أصبحت أربع سنوات على حين كانت في مشروع الوثيقة سنتين ، والنص النهائي أعطى المجلس حق سحب الثقة من رئيسه بأكثرية الثلثين وبعد عامين من انتخابه وهي مدة مقارنة لولاية رئيس الجمهورية الذي ينتخب لمدة ٦ سنوات وأصبح رئيس مجلس النواب ندا لرئيس مجلس الوزراء الذي انيط به السلطة التنفيذية من حيث حاجته لعرض مشاريع القوانين على المجلس النيابي وإقرارها . وأصبحت الدائرة الانتخابية هي المحافظة ويضع مجلس النواب قانونا انتخابيا جديدا خارج القيد الطائفي توزع المقاعد فيه بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبيا بين جميع طوائف كل من الفتيين ونسبيا بين المناطق . وحددت الوثيقة النهائية

اللبناني وتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي والعلاقات اللبنانية السورية ، باستثناء وصف هذه العلاقات بأنها أخوية بدلا من استراتيجية .
وبإقرار وثيقة الوفاق الوطني اللبناني فتح الطريق امام اجتماع المجلس النيابي في لبنان وانتخاب رئيس الجمهورية على الأرض اللبنانية . وبذلك قطعت اللجنة الثلاثية شوطا ضخما من مهمتها . ولكن تظل العقبات كبيرة أيضا خاصة فيما يتعلق بالقرار جانب ميشيل عون لعقد اجتماعات النواب وانتخاب رئيس الجمهورية والعودة التي حصلت عليها اللجنة على الصعيد العربي والدولي فيما يتعلق بموضوع الانسحابات الأجنبية .

(جـ) الحوار العربي - الأوروبي :

في إطار تنفيذ قرار مجلس الجامعة في دورته العادية في سبتمبر ١٩٨٨ والمتعلق بمقابلة الاتصالات مع الرئاسة الأوروبية بشأن تنشيط الحوار العربي - الأوروبي أبلغت الجامعة العربية الرئاسة الأوروبية (اليونان) بالرغبة في عقد دورة جديدة للجنة العامة للحوار . وتنشيط الحوار جذبت الجامعة الطب العربي برفع الإجراءات العقابية التي فرضتها مجموعة السوق الأوروبية ضد بعض الدول العربية . وهذا على ذلك أشارت اليونان الى اهتمام الدول الاثنى عشرة برفع الحوار العربي الأوروبي وتنشيط اجهزه وذلك بعدد اللجنة العامة للحوار « بدون شروط مسبقة » وعند تولي اسبانيا للرئاسة الأوروبية طالبت الجامعة العربية بالسعي لازالة المصاعب أمام تنشيط الحوار بما في ذلك إلغاء الإجراءات الأوروبية ضد بعض الدول العربية (سوريا وليبيا خاصة) . وكان الرد الاسباني ان الرئاسة الأوروبية تقدر تغير المناخ العام المحيد للحوار بفضل المبادرة الفلسطينية ، وانها تأمل كثيرا في إعادة تنشيط لجهة الحوار ، وان اسبانيا مهمة بإنهاء التجميد وفتح صفحة جديدة للعلاقات بين المجموعتين والسعي من أجل رفع الإجراءات العقابية الأوروبية والموضوع (بريطانيا وهولندا) ونالض مجلس الجامعة الموضوع في دورة انعقاده الواحدة والتسعين في مارس ١٩٨٩ وأصدر قراره بضرورة عقد اللجنة العامة للحوار ، على أن يدرج موضوع الإجراءات العقابية ضد بلدين عربيين في جدول أعمال اللجنة الثلاثية واللجنة العامة .

وفي إطار الحوار مع الرئاسة الأوروبية من أجل الاتفاق على مشروع البيان السياسي حدث نزاع بين اللجنة العربية للحوار والرئاسة الأوروبية . حيث رفضت

عدد اعضاء المجلس بـ ١٥٨ وكان مشروع الوثيقة بطلب الزيادة الى ١١٨ أو ١٢٨ في حين ان قانون الانتخاب الحالي قد حدد العدد بـ ٩٩ منها ٥٤ مقعدا للمسيحيين و ٤٥ مقعدا للمسلمين . كما حددت الوثيقة النهائية ان المراكز المستحدثة والشاغرة في المجلس النيابي تملأ بصورة استثنائية وبرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها .

٣ - يتشابه النص المتعلق برئيس الجمهورية في كل من مشروع الوثيقة وصيغتها النهائية ، فقد أصبحت السلطة التنفيذية الاجرائية تناوب بمجلس الوزراء وقد كانت تناوب من قبل برئيس الجمهورية الذي يمارسها بمعاونة الوزراء . وقد جعل النص من رئيس الجمهورية القائد الاعلى للدفاع مع إخضاع سلطة مجلس الدفاع الى مجلس الوزراء . وقد أزم النص رئيس الجمهورية في اختيار لرئيس الوزراء باستشارات نيابية ملزمة .

٤ - استحدثت الوثيقة النهائية مجلسا للشيوخ لا يقوم الا مع انتخاب أول مجلس نيابي على اساس وطني لا طائفي تمثل فيه جميع العائلات الروحية وتحتصر صلاحياته في القضايا المصرية .

٥ - وبالمحصلة النهائية جاءت الوثيقة بجملة من الصلاحيات تعزز مركز رئيس الحكومة (رئيس مجلس الوزراء) الذي أصبح وضعه في يد مجلس النواب بالدرجة الأولى فلم يعد لرئيس الجمهورية الصلاحيات والنقد اللذان كان يمنحهما إياه الدستور .

وبذلك أصبح رئيس الوزراء الرأس السيلسي والاداري لمؤسسات الدولة ويوقع جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته للحكومة ومرسوم قبول استقالة حكومته أو اعتباره مستقيلة .

٦ - صابر مجلس الوزراء هو السلطة المسئولة عن وضع السياسة العامة للدولة ، وقيادة كل لجهة الدولة وأصبح السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة . وصار له مقر خاص به (غير قصر الرئاسة) يجتمع فيه دوريا متى يشاء .

٧ - وفي بند إلغاء الطائفية السياسية فإن مشروع الوثيقة قد تركه للمجلس النيابي المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في حين ان النص النهائي قد استند الى المجلس النيابي والأزمة بتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وتعضوية رئيس مجلس الوزراء والنواب وشخصيات سياسية وفكرية واجتماعية وتكون مهمة تلك الهيئة دراسة الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وإقرارها من مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذها في المرحلة الانتقالية .

٨ - لا يختلف النص النهائي مع مشروع الوثيقة في البنود الخاصة - بسط سيادة الدولة على كامل التراب

مؤتمر الحوار الذي دعا اليه الرئيس ميثران . وكشفت تلك الاجتماعات عن أن الجانب العربي يطالب الجانب الأوربي بدور أكثر فاعلية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي وكسر سيطرة القوى العظمى على عملية التسوية . كما تقدر مطالبة الجانب الأوربي بنجاح إعلان البندقي وإعلان مدريد حول القضية الفلسطينية والاعتراف بدولة فلسطين . كما أن صيغة وهيكلية الحوار قد حصلت على نصيب وافر من النقاش لطحها على الجانب الأوربي . وناقش الجانب العربي كذلك الملف الاقتصادي في الحوار من منظور جديد يأخذ في الاعتبار المتغيرات الجارية على الساحة الأوربية وخاصة في الجناح الشرقي للقارة الأوربية ومشروع أوروبا ١٩٩٢ والشمار السوفيتي المرتكز على مفهوم « البيت الأوربي الموحد » .

وفي المقابل أعد الجانب الأوربي ورقة عمل تطالب بتحديد التوجهات التي يعمل بها في المستقبل من أجل إحياء الحوار العربي الأوربي . وتقدمت الورقة إبراز نقطتين :

أولا : يكون الجانب السياسي في الحوار من اختصاص لجنة وزارية ثلاثية (ترويكا) تجتمع مرة واحدة في السنة وتنتظر في جميع القضايا المطروحة أمامها مرة واحدة .

ثانيا : يكون الجانب الاقتصادي والفني والثقافي من اختصاص اللجنة العامة وهي الجهاز المركزي للحوار ووظيفتها توجيه ومراقبة لجان العمل الثلاث ويكون اجتماعها السنوي قبل اجتماع اللجنة السداسية . وحددت اللجان الثلاث باللجنة الاقتصادية واللجنة الفنية واللجنة الثقافية .

ويوضح الجدول رقم (١) أهم قضايا الخلاف في الحوار العربي الأوربي ، وكذا أهم المواقف العربية والأوربية نحو القضايا المحورية للحوار .

وباستعراض جملة الاتصالات التي دارت حول الحوار العربي - الأوربي هذا العام نستطيع أن نخرج باستنتاج رئيسي فلا يزال دور الدول الأوربية المعروفة بتعاطفها مع القضايا العربية محدود التأثير في القرار الأوربي الجماعي مما نتج عنه أن المواقف العام للمجموعة الأوربية قد توقف عند الحدود الدنيا التي تفرضها الدول الأقل تعاطفا مع العرب وأهداف الحوار (بريطانيا ، ألمانيا ، هولندا ، بلجيكا) وبالرغم من أن الرئاسة الاسبانية قد بذلت جهدا متميزا لتنشيط الحوار إلا أنها لم تتمكن من تغليب وجهة نظر الدول الأوربية التي منازلت متحمسة لأميائ الحوار وتعزيزه . وبالتالي ، فإن فرنسا بحكم مكانتها كدولة كبرى داخل المجموعة الأوربية تستمر باعتبارها معقد الأمل في

المجموعة الأوربية مشروع البيان العربي كما رفضت التعديلات التي اقترحتها الجانب العربي على مشروع البيان الأوربي وخاصة فيما يتعلق بمبادئ تسوية النزاع العربي الاسرائيلي والإشارة الى موضوع « الإجراءات الأوربية المضادة لعدد من الدول العربية » . وحين عرض الموضوع على مجلس الجامعة في دور انعقاده الثاني والتسعين في سبتمبر ١٩٨٩ كلف المجلس الأمين العام بإجراء الاتصالات الكفيلة بضمان استئناف الحوار وأعداد خطة عملية تضبط التصور العام لمضمون الحوار ومسالكه .. وكان التدخل المصري في مداوات المجلس في دورته الأخيرة ذا اثر حاسم في صدور القرار دون أن ينص على ضرورة رفع الإجراءات الأوربية المضادة كشرط لاستئناف الحوار . وأكد على أن تصبح تلك الشروط أهدافا لعملية الحوار بعد ذاته ، وذلك نظرا لتوقعات الوفد المصري بازدياد أهمية ودور أوروبا في النظام الدولي الجديد . هذا ولم يصر الوفد السوري على مطالبته السابقة برفع الإجراءات العقابية كشرط لاستئناف الحوار . ولكن الوفد الليبي أصر على أن يشكل موضوع الإجراءات الأوربية عنصرا أساسيا في اتصالات الأمين العام مع المجموعة الأوربية .

وقد تحققت دفعة كبيرة للحوار العربي الأوربي عبر مبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أمام البرلمان الأوربي في ٢٥/٨/١٩٨٩ والتي دعا فيها الى عقد لقاء بين الجانبين العربي والأوربي في ديسمبر على مستوى وزاري يضم كل أعضاء المجموعتين . وقام وزراء خارجية المجموعة الأوربية (اللجنة الثلاثية) بإجراء حوار مع الأمانة العامة للجامعة العربية لهذا الغرض تمهيدا لعقد لقاء بينهما وبين اللجنة الثلاثية العربية . وعقدت اللجنة الثلاثية الأوربية لقاءين ، الأول مع الجانب الفلسطيني للتعرف على موقف منظمة التحرير من خطة بيكر لتسوية صراع الشرق الأوسط ، والثاني مع الجانب التونسي لبحث العلاقات بين تونس والجماعة الأوربية وأفاق تطوير اتحاد المغرب العربي . كما قامت اللجنة الثلاثية الأوربية بزيارة مصر واسرائيل بهدف تحريك جهود التسوية الدبلوماسية لأزمة الشرق الأوسط . وكان أحد أهداف هذه الجولة العربية للجنة الثلاثية الأوربية أيضا الترتيب لعقد اللقاء الذي دعا له الرئيس ميثران .

أما على الجانب العربي فقد ناقش مجلس الجامعة في دورته الطارئة بنهاية نوفمبر موضوع المؤتمر الوزاري للحوار الذي دعا اليه الرئيس ميثران وقرر الترحيب بانعقاد هذا المؤتمر . وعقدت اللجنة العربية العامة للحوار في مستوى المندوبين في الجامعة بتونس في سلسلة من الاجتماعات خلال الاسبوع السابق على

الجدول رقم (١)

مواقف طرفي الحوار العربي الأوربي من القضايا المختلفة

أبرز عناصر المواقف العربية من	أبرز عناصر المواقف الأوربية من
<p>١ - القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي</p> <p>١ - الأساس : قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٢٣٨ مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق إسرائيل في الوجود والأمن .</p> <p>ويبقى مفهوم تقرير المصير دائما دون تخصيص مبدأ إقامة دولة فلسطينية . كما أن المفهوم الأوربي للقرار ٢٤٢ لا يعنى الانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة .</p> <p>ب - الاطار : مؤتمر دول للسلام تشاركه فيه منظمة التحرير الفلسطينية .</p> <p>وكذا تأكيد مشروع الانتخابات بشرط ضمان حرية إجرائها ومبدأ الأرض مقابل السلام ولكن الانتخابات لا تعنى ضرورة الانسحاب الإسرائيلي للسيف من الأرض . كما لا يتخذ المواقف الأوربي بجميع قرارات الأمم المتحدة وخاصة منها ما يتعلق بحق العودة .</p>	<p>١ - القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي</p> <p>١ - الأساس : تضمنت قرارات القمة العربية ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة . وحق تقرير المصير بإقامة دولة المستقلة .</p> <p>ب - الاطار : المؤتمر الدولي للسلام على أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٢٣٨ وكافة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .</p> <p>- الاتفاق على ضمانات أمنية لجميع الدول في المنطقة بما في ذلك دولة فلسطين .</p>
<p>٢ - الأزمة اللبنانية</p> <p>- تأكيد مبدأ استقلال لبنان وسيادته ووحدة وحرمة اراضييه .</p> <p>- دعم جهود اللجنة الثلاثية العربية العليا وتأييد انتخاب الرئيس اللبناني الجديد في إطار استكمال وضع المؤسسات الجديدة .</p> <p>- الدعوة لانسحاب جميع القوات غير اللبنانية باستثناء قوات الأمم المتحدة .</p> <p>- المساعدة بتقديم العون الى جميع اللبنانيين .</p> <p>- الدعوة الى الاتراج الفوري من كافة الرهائن المحتجزين في لبنان .</p>	<p>٢ - الأزمة اللبنانية</p> <p>- تأكيد مبدأ استقلال لبنان وسيادته ووحدة وحرمة اراضييه ووحدة الوطنية .</p> <p>- تدوير اللجنة الثلاثية العليا باتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق المواقف الوطنية .</p> <p>- تأييد اتفاق الطائف .</p> <p>- دعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل من أجل الانسحاب من الجنوب دون قيد أو شرط تنفيذا لقرارات مجلس الأمن رقم ٤٢٥ و ٥٠٩ و ٥٠٨ .</p> <p>- العمل على إعادة أمن لبنان ومساعدته على استكمال دوره العربى الدولي .</p>
<p>٣ - الوضع بين العراق وايران</p> <p>- نفس المواقف العربى .</p> <p>- نفس المواقف العربى</p> <p>- ضرورة احترام القواعد التي تحكم النزاعات المسلحة وبالفصوص منع استعمال الأسلحة الكيميائية .</p> <p>- مواقف مشابهة مع التأكيد على ضرورة الاحترام المتبادل لحقوق الانسان وخاصة الأقليات القومية وبصفة خاصة الأكراد في العراق .</p>	<p>٣ - الوضع بين العراق وايران</p> <p>- الدعوة لتنشيط المفاوضات بين العراق وايران على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ على أساس التفاوض المباشر .</p> <p>- الاسراع بإطلاق سراح أسرى الحرب دون أى شرط .</p> <p>- تكليف الأمم المتحدة بتطهير شط العرب .</p> <p>- تأكيد أهمية جهود الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة دفع تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع تؤدي الى استتباب السلم والأمن للبلدين في منطقة الخليج العربى .</p>
<p>٤ - الإجراءات الأوربية ضد ليبيا وسوريا</p> <p>- اعتبار الإجراءات المقصدة ذات طبيعة جماعية وضرورية لحماية أمن وسلامة المواطن الأوربي في إطار مواجهة ظاهرة الارهاب الدولي</p> <p>- الإجراءات المتخذة جماعيا في مؤسسات الجماعة لا يمكن رفعها الا بقرار جماعى</p>	<p>٤ - الإجراءات الأوربية ضد ليبيا وسوريا</p> <p>- الدعوة الى حلل بنّاء من الثقة المتبادلة من خلال رفع الإجراءات الأوربية .</p> <p>- إبراز الانتكاسات السلبية الناتجة عن الخلافات الثنائية بين دول عربية ودول أوروبية على العلاقات الجماعية بين كتلتى الدول وأقالى الحوار والتعاون فيما بينهما .</p>

لبرز عناصر الموقف الأوربي من

لبرز عناصر الموقف العربي من

- ٥ - منح بعثات الجامعة الصلفة والحصانات الدبلوماسية
- يحتاج الاعتراف الدبلوماسي لقرار جامعي أوربي .
- وقعت اليونان وإسبانيا على اتفاقية مع الامانة العامة للاعتراف ببعثتي الجامعة .
- وقعت الحكومة البلجيكية اتفاقية اعتراف مماثلة ولكنها لم تنفذها حتى نهاية العلم .

- ٥ - منح بعثات الجامعة الصلفة والحصانات الدبلوماسية
- لجنة المجموعة الأوربية لها مندوبيات دائمة في ١٦ دولة عربية ويتمتع بالحصانات الدبلوماسية
- الامانة العامة للجامعة بعثت موزعة في العالم يوجد انظما (٧) في اوربا الغربية غير معترف لها الا بصفة مكتب اعلامية
- دعوة دول الجامعة لاحترام مبدأ المعاملة بالمثل .

- ٦ - اعادة هيكلة أجهزة الحوار
- لفشل ترويسكا مفتوحة .
- بحث القضايا غير السياسية في إطار اللجنة العامة .
- العمل من خلال ثلاث لجان : اقتصادية ومالية وتجارية ، فنية وتقنية ، ثقافية واجتماعية .

- ٦ - اعادة هيكلة أجهزة الحوار
- أهمية تطوير الهياكل لمناقشة كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك في كافة المجالات .
- تقسيم الهياكل الى جهاتين : اقتصادي وسياسي لا يجب ان يمنع اصدار بيانات سياسية مشتركة في حالة توافق الائتلاف بين الجانبين .
- ويكون الجهاز السياسي ممثلا في المجلس الوزاري المشترك ، لجنة سياسية وزارية دائمة .
- تكون القضايا الاقتصادية والاجتماعية والفنية من اختصاص اللجنة العامة تصرف على مهل أربع لجان .

حوار جامعي بين المجموعتين في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة الكوميكون ، وكلف الامانة العامة بأجراء الاتصالات اللازمة مع دول هذه المجموعة ومع منظماتها الاقتصادية من أجل ارساء الاسس الكلية باقامة هذا الحوار ، فأكده على ضرورة تكثيف الاتصالات بدول المجموعة الاشتراكية على الصعيدين الثنائي والجماعي من أجل «تأمين استمرار تأييد دول المجموعة للقضية الفلسطينية بغية ايجاد حل عادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي» و «الحد من هجرة اليهود من دول المجموعة الى فلسطين المحتلة لما لهذا الموضوع من انعكاسات سلبية خاصة في ظل سياسة اسرائيل القائمة على التوسع والاستيطان» .

وعاد المجلس في دورة سبتمبر بعد ان استعرض جهود الامانة العامة وفقا لقراره السابق وكلفها باعداد تصور مبدئي للحوار ومتابعة اتصالها مع دول المجموعة الاشتراكية ومنظمة الكوميكون من أجل ارساء الاسس الكلية باقامة ذلك الحوار . وقد دارت الاتصالات للاتفاق على البقاء المؤقت لهذا الحوار خلال شهري سبتمبر وأكتوبر . على أن التطورات الثورية في بلدان اوربا الشرقية قد أدت الى انقطاع هذه الاتصالات مع نشوء حكومات ، بل ونظم سياسية جديدة في اوربا الشرقية على انقاض الانظمة الشمولية السابقة .

وتظهر أحداث اوربا الشرقية والسرعة التي أخذت

استئناف الحوار وتطوره وتوليد أسباب نجاحه . وتكشف المبادأة الفرنسية وتمكنها من عقد الاجتماع على المستوى الوزاري بين الجماعتين وبرئاسة ميران من ناحية والملك الحسن العامل المغربي من ناحية أخرى عن مركزية الدور الفرنسي في هذا الصدد .

(د) اقامة حوار عربي مع دول المجموعة الاشتراكية :

بناء على طلب مقدم من سوريا ناقش المجلس في دوراته السابقة خلال العامين المنصرمين بند « اقامة حوار جامعي بين دول جامعة الدول العربية ودول المجموعة الاشتراكية » وكانت دول الخليج خصوصا السعودية وراء التأجيل المستمر لهذا الحوار وتحديد البات مؤسسية له بحجة طلب المزيد من الدراسة والتحصيل . وقد قامت الجامعة العربية باعداد دراسات تناولت ، التنظيم الاقتصادي لدول المجموعة الاقتصادية الاشتراكية ، ومستشفرة اتفاق ومستقبل الحوار دون التعرض او اقتراح اشكال مؤسسية وبجانب ذلك التقى الأمين العام للجامعة مع عدد كبير من المسؤولين في تلك المجموعة الذين عبروا عن رغبة في توثيق وتأسيس حوار عربي معهم ، وفي دورة مارس من هذا العام أعطى المجلس موافقته المبدئية على اقامة

بها الحكومات الجديدة في التخلي عن الموقف التقليدي نحو الصراع العربي الاسرائيلي امين :
الاول : ان تاخر الحوار لفترة طويلة مع جماعة هامة مثل الجماعة الاشتراكية يترتب عليه نتائج سلبية شديدة على المصالح العربية .
والثاني : ان مفهوم الحوار نفسه يجب ان يتغير لكي يشمل لا فقط الحكومات القائمة ، وانما ايضا قوى المعارضة والقوى الرئيسية غير الرسمية في تلك المجموعة وغيرها من المجموعات الدولية .

(هـ) العلاقات العربية - الافريقية :

تحتل العلاقات مع الدول الافريقية مكانة هامة في نشاط جامعة الدول العربية . وقامت الجامعة باتصالات واسعة اسفرت عن عقد الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي في الفترة ٧-٩ ديسمبر ١٩٨٨ بواجادوجو (بوركينا فاسو) . وقد حضر هذه الدورة عدد هام من الوزراء العرب والافارقة . وتم الاتفاق في هذه الدورة على ضرورة عقد المؤتمر الوزاري العربي الافريقي في اقرب وقت .

وانعقدت هذا العام الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي - الافريقي في يونيو بالكويت واصدرت في ختامها توصيات هامة . فعمل الصعيد السياسي اعربت اللجنة عن تأييدها التام لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته وطالبت بقيام مجلس الامن الدولي بالنظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي ودعوة لجنة تحضيرية له وادانت استمرار احتلال اسرائيل لجنوب لبنان ، وطالبت بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ ، كما دعت لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ بخصوص وقف اطلاق النار بين العراق وايران وضرورة الانتقال الى مرحلة السلم بينهما وابدت تضامنها مع العراق في سعيه للحفاظ على وحدة وسلامة اراضي وحقوقه التاريخية في شط العرب . كما ادانت اللجنة التحالف المعصوي بين النظامين المعنصرين في الجنوب الافريقي والمسلمين المحتل واحكام مقاطعتها ، وايدت الكلاخ البطولي للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا والدعوة لعزل النظام المعنصرى عزلا تاما . كما رحبت ببروتوكول برازافيل (في ١٣ / ١٢ / ١٩٨٨) واتفاق نييبروك (في ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٨) بشأن استقلال ناميبيا . وبشملت توصيات اللجنة في المجال الاقتصادي الموافقة الاجماعية على اقتراح الكويت بانشاء مؤسسة مالية استثمارية عربية افريقية ودعوة وزراء المالية العرب والافارقة للاجتماع اثناء انعقاد الدورة القادمة للبنك الدولي لاتخاذ الاجراءات العملية لبناء هذه المؤسسة ، وكذا الاسراع باستكمال الجهود لبحث مشروع الاتفاقية الخاصة باقامة منطقة للتجارة

التفضيلية العربية الافريقية . وفي المجال الثقافي صادقت اللجنة على الميزانية والخطوط التنفيذية الخاصة ببعث المعهد الثقافي العربي الافريقي بدءا من عام ١٩٩١ ولوصت بانشاء اطار مؤسسي خاص بالاعلام والاتصالات ، وتكثيف تبادل الاخبار وتوثيق التعاون في مجال الاتصالات القضائية .. واعتمد مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي في سبتمبر هذه التوصيات . وقد ركز المجلس على المؤسسة المالية الاستثمارية لادراكه ان اسلوب العون الفني والمالي العربي يقتصر - رغم ضخامته - للحضور على الساحة الانمائية الافريقية . ذلك ان العون العربي يقدم في اطار تمويل مشترك تساهم فيه اطراف اقليمية ودولية اخرى بالقدر الاكبر مما يحطه غير واضح المعالم باعتباره عونا عربيا لافريقيا .

كما اهتم المجلس بالظروف السياسية المتعلقة بالتعاون العربي الافريقي . وبسبب اتجاه بعض النزاعات العربية او العربية الافريقية للحل (الصحراء الغربية ، تشاد ، عويدة مصر للجامعة) فان من المتوقع ان يشهد العام القادم دفعة كبيرة للتعاون العربي - الافريقي .

ومع ذلك ، فان المجلس قد شغل يتلاحق عمليات اعادة العلاقات بين بعض الدول الافريقية واسرائيل . ولكن يلاحظ ان المجلس قد عالج هذه القضية بأسلوب جديد . ففي قرارات سابقة كان المجلس قد اتجه لقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الافريقية التي اعادت علاقاتها مع اسرائيل (زائير ، ليبيريا) وحظر التعامل مع مؤسسات الدولتين وقطع اى مساعدة مادية او فنية عنها . ولكن بعد ان اقدمت الكاميرون وساحل العاج على نفس الاجراء فان المجلس قد قرر استنكار موقف الدولتين وطرح القضية على المؤتمر الوزاري العربي الافريقي وعلى منظمة الوحدة الافريقية . وتعرض المجلس في دورته الواحدة والتسعين لقضية اعادة كينيا لعلاقاتها مع اسرائيل ، وتوقف عند مجرد تكليف الامانة العامة بالتابعة بتقديم تقارير . وناقش المجلس في دورته الثانية والتسعين قيام افريقيا الوسطى باعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل واحتمال اقدام نيجيريا على نفس الاجراء وقرر فقط مجرد تكليف الامانة العامة بوضع تقرير عن الموضوع واطلاع بقية الاعضاء على التطورات .

(و) الوضع بين العراق وايران :

صار يد « الوضع بين العراق وايران موضوعا دائما على مجلس الجامعة في كل دورة يعقدها منذ اندلاع الحرب العراقية - الايرانية ، وفي دورة مارس ١٩٨٩ اطلع المجلس على تقرير اعده الامانة العامة عن سير

لا يمكن السكوت عليه اذا انه يهدد وجود الجامعة العربية ومصيرها كما يهدد الامن القومي .
في المقابل تضمنت المذكرة السورية برقية لوزير خارجيتها ردا على برقية الوزير العراقي -دافع فيها عن موقف النظام الايراني من قضية الصراع العربي الاسرائيلي باعتباره موقعا ينافض الصهيونية «على حين يقف النظام العراقي مع زمرة الميثاق عون المتحالوة مع اسرائيل والمرفوضة من الشعب اللبناني» . «وهي ليست حكومة شرعية» بل «زمرة انعزالية وما كان بوسعها الاستمرار في رفض الوفاق الوطني والمساواة مع الاغلبية الساحقة للشعب اللبناني لولا دعم وحماية اسرائيل لها وكذلك الدعم السني الذي قدمه النظام العراقي لها والذي قد يشجعها على مواصلة التعتن والرفض . وتلك السياسة «تتعدى تهديد وحدة لبنان وامنه وتمهد الطريق لقيام اسرائيل في لبنان» .

وقد اصر الوفد العراقي على مناقشة الموضوع الا ان غالبية الدول الاعضاء قد قررت في مناقشاتها الجانبية عدم مناقشة البندين السوري والعراقي ، وعدم اصدار قرار يتضمن ايا من البندين ، وقد تم اقتناع الوفد السوري بعدم جدوى المناقشة وتأثيرها السلبي على مناخ الودائم المتحقق بعد قمة الدار البيضاء وخاصة على اللجنة الثلاثية المكلفة ببحث الازمة اللبنانية عادت لممارسة دورها في نفس يوم انعقاد المجلس باجتماعها في الرياض . لكن الوفد العراقي اصر في مداخلته على مناقشة موضوعه وكانت رئاسة الجلسة من الحزم بحيث امكنها وفقا لارادة المجلس الاصرار على عدم مناقشة البندين والاكتماء بالاشارة الى ان المجلس قد اخذ علما بكلا المذكرتين دون الاشارة الى عناوينهما ، وهذا ذلك بالوفد العراقي الى الانسحاب ومغادرة قاعة الاجتماع ولولا حصافة الوفد المصري الذي طلب في حين رفع الاجتماع ربع ساعة ريثما يعود الوفد العراقي ، وكان للوفد المصري ان اقنع العراق وعاد المجلس للاعتقاد دون مناقشة كلا البندين او اتخاذ قرار محدد بشأنهما وكانهما رفعا من جدول الاعمال .

(ح) التهديدات الامريكية الموجهة الى ليبيا :

اجتمع مجلس الجامعة في دورة طارئة بناء على طلب ليبيا - اثناء اجتماعه لبحث الازمة اللبنانية - لبحث وضع طارئ تمثل في التهديدات الامريكية وقيام البحرية الامريكية بعملية عسكرية ضد ليبيا بذريعة انشائها مصعنا للأسلحة الكيماوية ، وقيام الاسطول السادس الامريكي باسقاط طائرتي استطلاع ليبينيتي في الرابع من يناير . وصادر المجلس بيانا ادان فيه

المفاوضات بين البلدين واقر مشروع القرار الذي قدمه الوفد العراقي دون مناقشة وفيه دعا الى بذل الجهود الحثيثة في البحوث المباشرة برعاية الامين العام للأمم المتحدة استنادا الى اتفاق ٨ أغسطس ١٩٨٨ من اجل تحقيق التسوية الشاملة العادلة التي يتشدها قرار مجلس الامن ٥٩٨ ، وإلى اطلاق سراح اسرى الحرب واعادتهم الى اوطانهم بدون ابطاء .

ولى دورة المجلس في سبتمبر اكد المجلس على ضرورة تحريك المفاوضات المباشرة بما يضمن حقوق العراق وسيادته على اراضيها وخصوصها حق التاريخ في شط العرب وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وضمان امن الخليج العربي وحرية الملاحة في مياهه الدولية ، كما دعا المجلس في كل من دورتيه العاديتين هذا العام ، الدول الاعضاء التي لها علاقات دبلوماسية مع ايران بالسمي لاقتناع الحكومة الايرانية بوقف صليحة هجرة الايرانيين اليهود الى فلسطين المحتلة ، وطلب الدول التي تمر عبرها هذه الهجرة بعدم السماح باستخدام اراضيها لهذا الغرض .

(ز) النزاع العراقي - السوري في مجلس الجامعة :

انتهت قمة الدار البيضاء (١٩٨٩) اعمالها دون التوصل الى تحقيق انفراج في العلاقات السورية - العراقية ، أو على الاقل التخفيف من حدة هذا النزاع الذي امتد بأشكال مختلفة على الساحة اللبنانية . ومثلما هدد هذا النزاع مناخ الوفاق الذي ساد قمة الدار البيضاء فانه كاد ان يفجر دورة مجلس الجامعة العادية (سبتمبر ١٩٨٩) ، فقد اصر العراق ان يدور على جدول اعمال المجلس بهذا بعنوان «موقف سوريا وايران في لبنان» مما حدا بسوريا هي الاخرى الى ادراج بند بعنوان «موقف العراق واسرائيل في لبنان» يتضمن الطلب العراقي برقية لوزير خارجيته يشير فيها الى اجتماع رعاه ووزير خارجية سوريا وايران في ١٥/٨/١٩٨٩ لمجموعة من التنظيمات السياسية اللبنانية واطراف فلسطينية منشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية ، اسفر عن اعلان تشكيل جبهة من الاطراف المذكورة تدعو الى اسقاط حكومة السيد ميشعل عون بالقوة المسلحة برفع من الحكومتين السورية والايرانية «واكد طارق عزيز على ان «بيان دمشق الصادر عن هذا الاجتماع يشكل اعلانا رسميا عن قيام تحالف بين النظامين السوري والايراني على الساحة اللبنانية يستهدف القضاء على حكومة اقيمت على اساس دستوري» . «كما ان هذا السلوك للنظام السوري يظن على انتهاك خبير فاضح لميثاق الجامعة وقيم واسس العلاقات بين الامة العربية وبنوها» . وهو «امر

العدوان الأمريكي، واعتبر ان تدمير الطائرتين الليبيتين يشكل عدوانا على امن وسلامة عضو في الجامعة العربية، وتهديدا للامن العربي، ولامن منطقة البحر المتوسط، وحذر من اي عدوان جديد من هذا النوع لما يمكن ان تكون له من انعكاسات سلبية على العلاقات العربية - الامريكية .

وفي دورته في مارس ١٩٨٩ جند مجلس الجامعة التضامن مع ليبيا في مواجهة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية، وطالب باحترام المواثيق الدولية، ووقف الحصار الاقتصادي عن ليبيا والافراج عن الاموال الليبية المجمدة في امريكا .

وفي ندوة سبتمبر اصدر المجلس قرارا طالب فيه الدول الاعضاء بتنسيق الجهود السياسية والاعلامية على الساحة الامريكية لشرح الموقف العربي من موضوع حظر الاسلحة الكيماوية ومن منطلق الموافقة العربية على تأييد الحظر الشامل لهذه الاسلحة . وفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر باريس ١٩٨٩ مع التنبيه الى مخاطر الاتهامات الانتقائية ضد دول بالاسم، ودولة معينة دون غيرها . كما قرر اجراء الاتصالات اللازمة مع الادارة الامريكية والكونجرس الامريكي وجهات الضغط المعنية لتوضيح وجهة النظر العربية والتنبيه الى الانكساعات السلبية الخطيرة على العلاقات العربية - الامريكية في حال اقرار اللوائح المعادية للحرب . وطالب بوقف تزويد اسرائيل بالاسلحة الكيماوية او المواد التي تستخدم في صنعها، وتحصيل الولايات المتحدة مسئولية امتلاك اسرائيل لهذه الاسلحة واستخدامها ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ودعا الدول العربية الى ان تتولى من خلال اتصالاتها مع مختلف الدول ومع المؤسسات الهيئات الدولية ذات العلاقة، تأكيد الموقف العربي الموحد من موضوع الاسلحة الكيماوية .

كما اكد المجلس قرارا آخر بضرورة تنسيق الموقف العربي في مؤتمر «كاثبرا» لحظر الاسلحة الكيماوية (سبتمبر ١٩٨٩) وفق الحظر الشامل للأسلحة مع اجراءات تحقيق مناسبة تضمن المساواة بين جميع الدول . دون تفرقة . وبما لا يتكسب سلبا بتعليق اجراءات ولو مؤقتة لتطبيق صادرات المواد الكيماوية تجنبا لعدم الاضرار بخطط التنمية في الدول النامية .

(ط) التعاون بين الامانة العامة للجامعة والامانة العامة لمجلس التعاون العربي :

لعلنا للمرة الاولى في تاريخه ان يقوم مجلس الجامعة بمناقشة مشروع للتعاون بين تجمع اقليمي (جبهوي) وبين الامانة العامة لجامعة الدول العربية على الرغم من اسبقية نشأة تجمعات مماثلة مثل مجلس التعاون لدول

الخليج العربية وقيامه بالتنسيق مع الامانة العامة للجامعة ولكن دون قرار محدد سواء من القمة او من مجلس الجامعة . للمرة الاولى ايضا ان تتقدم اربع دول مجتمعة (مصر ، العراق ، الاردن - اليمن) بمذكرة عرض مشتركة ومشروع قرار مشترك ويناقشهما مجلس الجامعة ، وشهد جدول اعمال ندوة سبتمبر الماضية لأول مرة أداء تجمع اقليمي موثق للمرة الاولى ، فدول مجلس التعاون الخليجي كانت تناقش جدول اعمال المجلس وتتلق وتختلف وتنسق الادوار قبل انعقاد المجلس ولكن لم يتعد ذلك الى الشكل الرسمي والموثق في الاداء في مؤسسات العمل العربي المشترك . ومذكرة مجلس التعاون العربي ومشروع قراره الذي اقر لاحقا الزام الامانة العامة للجامعة بالتعاون والتنسيق مع الامانة العامة لمجلس التعاون الذي يهدف الى تدعيم المواقف المتقاربة للدول العربية في سائر المحافل الدولية وتنسيق تحركات التجمعات العربية وتعزيز العلاقات العربية الجماعية مما يساعد على تجنب الانزواجية وتقادي التعارض واطلاع الجامعة العربية على التوجهات والانشطة التي يقوم بها مجلس التعاون مع تأكيد اهمية تبادل المعلومات والتجارب والخبرات ووضع آلية للتعاون الدائم بين الامانة العامة للجامعة وامانة المجلس تتضمن الرأي والمطورة وعقد لقاءات دورية بين كلا الامانتين .

ويلاحظ ان القرار قد وضع الامانتين على قدم المساواة في العمل العربي المشترك والياته مما يطرح علامة استفهام بالخصوص في تجنب الانزواجية وتقادي التعارض ، فاي من الامانتين تجب الاخرى في الاداء العام المشترك .

وعلى الرغم من ان الوفد السوري قد رحب بقيام التجمع الرباعي (في الملاحظة المكتوبة على نص القرار) ولكن باعتباره مؤسسا على قاعدة الميثاق وشرط ذلك الترحيب « بنقد سياسة الحاور » وتسريع مسيرة الوحدة ، وتحصين الامن القومي في مواجهة اعداء الامة وفي مقدمتهم العدو الاسرائيلي ، .

وقد عبرت مداورات المجلس في هذا الشأن عن رأي عدد من الدول التي اكدت في المناقشات على ان المجلس عليه ان يرحب فقط وليس عليه ان مطالوبا منه استصدار قرار ينص على آلية ما للتنسيق ، ولكنها عند اقرار مشروع القرار سرعان ما سحبت تحفظاتها .

(ي) تعديل الميثاق :

تنفيذا للبيان الختامي لقمة الدار البيضاء ١٩٨٩ دعا الامن العام للجامعة فريق الخبراء الخاص بمراجعة صياغة تعديل ميثاق الجامعة للانعقاد ومناقشة ما يمكن ادخاله من تعديلات على مشاريع الاحكام

الا ان عددا من الدول التي سبق لها ان اقرت مشروع التعديل عادت وطلبت اعادة النظر فيما سبق اقراره من قبل لجنة ممثلي الدول مثل ليبيا ، وقطر . ولما كانت مصر قد استأنفت عضويتها في عمل الجامعة خلال مؤتمر قمة الدار البيضاء فانه ينتظر ان تدرس هذه التعديلات وتبلغ الامانة العامة بها . لكن المشكلة التي تواجه سواء الدول الاعضاء او الخبراء وخاصة بعد عودة مصر هي هل اعتبار تلك العملية تعديلا للميثاق لم يثاقا جديدا ، والفرق كبير اذ ان التعديل يحتاج لاقارره ثلثي الدول الاعضاء بينما الميثاق الجديد يتطلب الاجماع

ويبدو ان الامانة العامة قد اعتبرت الامر « تعديلا للميثاق » فهي تنتظر ملاحظات مصري كي تقوم بخطوات عملية لاجل عرض المشروع على قمة الرياض بعد ان تكون قد ناقشت للجنة العامة لتعديل الميثاق التي تضم كافة الدول . وبالنظر الى اعتبار الامانة العامة فان عدد الدول التي تقبل تلك العملية هي صياغة لميثاق جديد في تزايد ومبررها في ذلك ان مشروع التعديل قد تناول مختلف الاحكام ، واضيفت اليه احكام اخرى كثيرة والاهم من ذلك فان بعض الدول ترى ان الفلسفة الكامنة وراء الميثاق لم تعد ملائمة للواقع العربي فالميثاق القديم ومشروع التعديل يقومان على فلسفة تحرير فلسطين ، والوحدة ، ومن ثم فان اي تعديل لابد ان يستجيب لمقايير الواقع العربي خاصة وان هناك دولة عضو ترتبط بمعاهدة سلام مع اسرائيل . وتخشى في نفس الوقت من اي تعديل يمكن ان يفقد المقر الدائم للجامعة .

(ك) اوضاع المنظمات العربية المتخصصة :

اصيب العمل العربي المشترك بضرية شديدة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة العربية رقم ١٠٥٦ عام ١٩٨٨ وقراره رقم ١٠٨٦ عام ١٩٨٩ والذي قلص بشدة من الهيكل المؤسسي للتعاون الوظيفي بين الدول العربية .

وينص هذا القرار على حل وتوزيع اختصاصات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، والمنظمة العربية للسياسة . كما نص على دمج كل من المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والمنظمة العربية للثروة المعدنية في المنظمة العربية للتنمية الصناعية . كما تقرر توحيد الاشراف على المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع تخفيض عدد مكاتبها وفروعها الى اربعة فقط والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ويتولى مجلس وزراء الزراعة مهمة الاشراف هذه . وكذا تقرر ان تقوم الاكاديمية العربية للنقل البحري على قاعدة التمويل الذاتي .

الخاصة ببعض فصول ومواد الميثاق . ومبادرة الأمين العام تلك تهدف الى الوصول الى « صيغة » تعالج وضع التجمعات الاقليمية (الجهوية) بالاساس وعلاقتها بجامعة الدول العربية . فعلى الرغم من ان الميثاق الحالي وفقا لمادته رقم ٩١ قد سمح بقيام تعاون اوثق وروابط اقوى بين دولتين عربييتين أو أكثر ، وعقد اتفاقيات لتحقيق هذه الأغراض ، الا انه لا ميثاق الجامعة ولا ايا من مواثيق تلك التجمعات قد ناقش علاقة اى طرف بالآخر ، ولم ينص ميثاق اى منهما على آلية ما للتسسيق مع الآخر ، حتى جاءت قمة الدار البيضاء في بيانها التامامي ورات « ضرورة تطوير التنظيم الإداري والهيكل للجامعة وإعادة النظر في مشروع تعديل ميثاقها حتى يأتى التعديل مستشرفا افاقا جديدة ومرسحا شمولية دور الجامعة في العمل العربي المشترك و دفع مسيرته » . لذلك فقد تميز عمل الفريق بوضع مشاريع الاحكام الفاصلة بتنظيم العلاقة التكاملية بين الجامعة من جهة والتجمعات الاقليمية من جهة اخرى وتقدم تلك الاحكام على اعتبار « الجامعة الجهاز المؤسسي الشامل للعمل العربي المشترك وان التجمعات الاقليمية قامت وانتظمت في اتفاقات بهدف انجاح معركة النمو ، وأن اى تجمع يجب ان يكن حافزا على الاتصال والترابط وتعزيز العمل العربي المشترك » .

ومعالجة تعديل الميثاق الأخيرة مرت بمراحل متعددة منذ ١٩٧٩ عندما دعا مجلس الجامعة دوله الى الاسراع في تقديم مقترحاتها وأرائها حول تعديل الميثاق والنظم الداخلية ، ثم اصدر مؤتمر القمة العربي العاشر في نوفمبر ١٩٧٩ قرارا يدعو للاسراع بعملية التعديل مما دعا مجلس الجامعة في دورته (مارس) ١٩٨٠ الى تشكيل لجنة من متخصصين يعطون الدول الاعضاء لدراسة مشاريع تعديل الميثاق وعقدت هذه اللجنة اجتماعات مطولة اعتمدت على اثرها النصوص النهائية لتعديل الميثاق . وتواصلت بعد ذلك عملية النظر في تعديل الميثاق حيث قرر مؤتمر القمة الثاني عشر (بياس) عام ١٩٨٤ تشكيل لجنة مؤلفة من وزراء خارجية ست دول عربية لتتولى ايجاد الصيغ التوفيقية الملائمة للاحكام التي تتطلب ذلك . وبقرار من مجلس الجامعة اجتمعت هذه اللجنة ثم اضيف اليها لاحقا بقرار من مجلس الجامعة عام ١٩٨٤ اربع دول اخرى وسميت تلك اللجنة « لجنة تعديل ميثاق الجامعة والعمل العربي المشترك » وقد توصلت هذه اللجنة الى الصيغ التوفيقية الملائمة فيما عدا مسالتين قريتا رفعهما الى مؤتمر القمة هما :

- قواعد التصويت ، وقضية الاجماع
- الولاية الازامية لحكمة العدل العربية

وفقاً لهذا القرار أيضاً أقر المجلس أنه « عند انقضاء سنتين على عدم قيام أية دولة عضو بسداد مساهمتها المالية في موازنة المنظمة المعنية يجب حق التصويت عن الدولة المتأخرة في السداد وتحرم من الخدمات التي تقوم بها تلك المنظمة بدون مقابل ... » .

وعادة ما يتم تفسير هذا التفسير الشديد للتعاون الوظيفي العربي بالصنوبرات المالية والاقتصادية التي تمر بها أغلبية الدول العربية . على أن هذا التفسير قاصر بشدة . إذ لم تمنع الدول العربية عن تسديد كامل التزاماتها المالية تجاه للمنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة أو حتى المؤتمر الإسلامي . وإنما يمكن تفسير هذا القرار بما يلي .

١ - الانتقار إلى روحية جديدة للعمل العربي المشترك . إذ أن الصحة القومية التي شهدتها النظام العربي منذ نهاية ١٩٨٧ تكاد تقتصر حتى الآن على انتشار علاقات حسن الجوار دون النية في أن يقطع النظام شوطاً أبعد في العمل التعمري المشترك .

٢ - تدهور الثقة في فعالية المنهج الوظيفي للتكامل العربي وخاصة في إطار الجامعة العربية ، وانتقال الاهتمام إلى التجمعات الجهوية الأصغر .

٣ - استمرار فجوة التنفيذ أي الفجوة بين إصدار قرار وتنفيذه من قبل الجهات القطرية بسبب عدم وجود آلية قطرية منتظمة لوضع القرارات التي التزمت بها الدول موضع التنفيذ في الداخل .

ب - المنظمات الإقليمية العربية :

شهد عام ١٩٨٩ ولادة تجمعين عربيين جديدين هما مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي يومي ١٦ و ١٧ فبراير على التوالي . وبذلك أصبح النظام العربي متضمناً لثلاث منظمات « إقليمية » عربية حيث كان مجلس التعاون الخليجي قد نشأ عام ١٩٨١ .

وتتضمن هذه التجمعات الثلاثة خمسة عشرة دولة من جملة اثنتي عشرة دولة عربية . ويعيش فيها أكثر من ثلثي سكان الوطن العربي . كما تتحكم هذه التجمعات على نحو ٩٠٪ من موارد الطاقة التقليدية و ٧٥٪ من الوارد الزراعية والمائية ، فضلاً عن معظم الموارد الثلاث منظمات « إقليمية » عربية حيث كان الجامعات الكبرى ومراكز البحث العلمي وبأعلى نسبة من القدرات البشرية في الوطن العربي .

لقد استندت انشاء هذه المنظمات العربية الثلاث على مبررين رئيسيين : المبرر الأول هو ما نصت عليه المادة ٩ من ميثاق جامعة الدول العربية من أنه « لدول الجامعة الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض » . وبالإشارة إلى هذا

الأساس القانوني فإن المتحدثين باسم المنظمات الإقليمية العربية يبرهنون على ضرورة هذه المنظمات على اعتبار أن النظام الإقليمي العربي الشامل قد فشل في تهيئة أواصر العمل العربي المشترك على مختلف الأصعدة .

والواقع أنه يصعب أن نقبل تماماً هذه الأسانيد بدون مناقشة نقدية . فمن الناحية الفعلية لم تسفر تجربة المنظمات الإقليمية العربية ، بما في ذلك أكثرها قوة وخبرة : أي مجلس التعاون الخليجي عن بروز إطار من الروابط والتعهدات القانونية أقوى مما تطور عن عمل الجامعة العربية . وعلى المستوى التنفيذي ، فإن أكثر هذه الروابط لازال معرضاً للتعرض ذاته الذي يواجه تنفيذ التعهدات القانونية في نطاق الجامعة . ومن ناحية ثانية : فإن التجمعين الجديدين على الساحة العربية : أي مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي قد تم الاعلان عنهما في ظروف اتسمت بتفاؤل شديد بانبعث العمل العربي المشترك في نطاق الجامعة العربية ، ويفضي هذا الاعتقاد إلى الاعتقاد بأن ثمة قدر من التنافس - أو على الأقل توزيع وتفتت الجهود - بين الأطار الشامل للجامعة والأطر الإقليمية الأضيق .

وقد يكون من الصعب طرح تفسير شامل وموحد لنشأة المنظمات الإقليمية العربية الثلاث ، لأن لكل منها دوافع متباينة . ومع ذلك يظل بالامكان التشديد على دافعين رئيسيين .

الدافع الأول يتعلق بموازين القوى داخل النظام العربي الشامل . فقد كان قيام مجلس التعاون الخليجي سعيًا لاستثمار لحظة اتسمت بغياب مؤقت لاثنتين من أهم القوى العربية وهما مصر والعراق ، وذلك من أجل فرض توازن جديد داخل النظام يقوم على الهيمنة الخليجية على مؤسسات النظام العربي . كما جاء قيام مجلس التعاون العربي بعد أكثر من سبع سنوات من قيام المجلس الخليجي تعبيراً عن الحاجة لإعادة صياغة توازن القوى الذي اختل لمصلحة العراق ومصر . أما الدافع الثاني فيرتبط بتعهدات خارجية لمصالح مجموعات متميزة من الدول العربية وخاصة على الصعيدين الأمني والاقتصادي . فكان قيام مجلس التعاون الخليجي مرتبطاً بالتهديد العسكري والايديولوجي الإيراني لمنطقة الخليج . كما أن اتحاد المغرب العربي قد ارتبط بالتهديد الاقتصادي الذي تواجهه دول هذا الاتحاد مع تطبيق القانون الأدبي الموحد والانتقال إلى السوق الأوربية الواحدة عام ١٩٩٢ ، وهو تهديد يواجه دول المغرب العربي أكثر من أية منطقة عربية أخرى .

وبذلك يمكن اعتبار نشأة المنظمات الإقليمية العربية

وتضمن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي طريقة التصويت في المادتين التاسعة والثالثة عشرة . وفقد هاتين المادتين أن التصويت في المجلسين الأعل والوزاري يتم بالأجماع في المسائل المضمونية وبالأغلبية في المسائل الاجرائية . وتحتصر أصوات الدول المشاركة في الاجتماع فقط .. وبالمطبع يكون لكل دولة صوت واحد في كل من المجلسين .

ومثل هذا النظام يحفل بالتعقيدات وأهمها تمتع كل دولة بحق الاعتراض (الفيتو) على أى قرار في المسائل المضمونية ، وصعوبة التمييز أحيانا بين المسائل المضمونية وتلك الاجرائية . هذا ناهيك عن الصمت عن مدى التزام الدول غير المشاركة في الاجتماعات بالقرارات المتخذة بأجماع الحاضرين لهذه الاجتماعات .

أما الاتحاد المغربي فانه قد جاء بقاعدة جديدة لعضوية مثل هذه المجالس . فقد نصت المادة السابعة عشرة من ميثاق الاتحاد على أنه «للدول الأخرى المنتسبة الى الأمة العربية أو المجموعة الافريقية أن تنضم الى هذه المعاهدة اذا قبلت الدول الأعضاء ذلك» . ومعنى ذلك هو أن الاتحاد تجمع مفتوح لعضويات جديدة ، وأنه قد أجاز عضوية دول غير عربية بشرط إجماع أعضائه المؤسسين على قبول الأعضاء الجدد . ويتألف اتحاد المغرب العربي من المستويات التالية . * **مجلس رئاسة الاتحاد** : وهو أعلى جهاز في الاتحاد اذ يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب كل ستة أشهر بين رؤساء الدول الأعضاء * **مجلس وزراء خارجية الاتحاد** : وهو مفوض في النظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال . ويحضر دورات مجلس الرئاسة .

* **اللجان الوزارية المتخصصة** : وينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها

* **مجلس الشورى** : ويتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يختارهم الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة .

* **الهيئة القضائية** : ويتألف من قاضيين تعينهما كل دولة عضولدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات . وتنتخب الهيئة رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة .

* **الامانة العامة** : وتقوم بإداء المهام الادارية للاتحاد .

أما بخصوص قاعدة التصويت فهي تقوم على الإجماع داخل رئاسة الاتحاد وهي الهيئة المخوذة باتخاذ القرارات (المادة ١٨ من الاتفاقية) .

نوعا من رد الفعل الجماعي لفئات مميزة من الدول العربية للتحولات المتوقعة في النظام الدولي والاقليمي . ويكف وراء هذه النزعة نمو التكيف الجماعي الاقتناع بعدم كفاية الجهود القطرية الاقتصادية والأمنية والسياسية ، وتزايد الايمان بعدم إمكان تحقيق تنمية في اطار كيانات صغيرة . وقد حظى العامل الاقتصادي باهتمام خاص في تجربة مجلس التعاون العربي سواء وثيقة تأسيسه أو في الاتفاقيات الفعلية التي تم التوصل اليها خلال عام ١٩٨٩ . فمن بين ١٦ اتفاقية عقدت بين دول المجلس خلال عام ١٩٨٩ كانت هناك ١٢ اتفاقية تتعلق بالتعاون والتنسيق الاقتصادي*

وسوف تتناول ظاهرة المنظمات الاقليمية العربية من أربعة جوانب رئيسية وهي :

- (١) المقارنة بين الهياكل المؤسسية .
 - (٢) أنماط العلاقة المتوقعة بين هذه المنظمات
 - (٣) أنماط العلاقة بين هذه المنظمات ككل من ناحية وجامعة الدول العربية من ناحية أخرى .
 - (٤) تقييم ظاهرة المنظمات الاقليمية العربية واستشراف مستقبلها .
- (١) **نظرة مقارنة للهياكل المؤسسية** :

تشمل هذه النظرة المواقف من العضوية والمستويات المؤسسية وطريقة اتخاذ القرارات في كل من المنظمات العربية الثلاثة .

فبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي نصت المادة الخامسة من النظام الأساسي على أن المجلس يتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية بالرياض في ٤ فبراير عام ١٩٨١ وهي السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين وعمان . ومعنى ذلك أن المجلس يعتبر تجمعا مغلقا لايجوز لدولة أخرى أن تنضم اليه (الا اذا تغير النظام الأساسي) .

ويضم مجلس التعاون الخليجي ثلاثة مستويات رئيسية وهي :

- * المجلس الأعلى : وهو السلطة العليا للتجمع ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ويتبعه هيئة تسوية المنازعات
- * المجلس للوزاري : الذي يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء .
- * **الامانة العامة** : وهي المستوى التنفيذي الاداري في المجلس .

* تم التوصل الى ١١ اتفاقية أخرى في بداية عام ١٩٩٠ أعلن عنها في اجتماع قمة دول مجلس التعاون بعمان في فبراير ١٩٩٠ .

وأخيراً فإن مجلس التعاون العربي قد جاء بقواعد تختلف عن المجموعتين السابقتين . فمن حيث العضوية نصت المادة الرابعة من إتفاقية التأسيس على أن العضوية مفتوحة لكل دول عربية ترغب في الانضمام إليه بشرط موافقة كل الدول الأعضاء المؤسسين . ويتضمن هذا المجلس ثلاثة مستويات تنظيمية ، وهي :
* الهيئة العليا : وتتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، وهي أعلى سلطة في المجلس .

* الهيئة الوزارية : وهي تتألف من رؤساء الحكومات أو من يقوم مقامهم .
* الامانة العامة : وهي تقوم بالعمل الإداري واقتراح مشروعات التعاون ودراساتها ويكون مقرها في عمان عاصمة الأردن .

كما تم لاحقا انشاء لجنة برلمانية تتكون من ممثلين لبرلمانات الدول الأربع الأعضاء بالمجلس . وتقوم قاعدة التصويت في مجلس التعاون العربي على تفصيل الاجماع مع السماح بالاعخذ بالأغلبية . فنصت المادة الثانية عشرة من إتفاقية التأسيس على أن تسعى الدول الأعضاء في جميع تشكيلات المجلس عند إتخاذ القرارات الى تحقيق الاجماع والتوافق .. وعند تعذر ذلك تتخذ القرارات بأغلبية الدول الأعضاء وتكون القرارات ملزمة للجميع .

أما القرارات المتعلقة بالعضوية وتعديل إتفاقية تأسيس المجلس فتتخذ بالاجماع ويسمى هذا النظام التصويتي أيضا بمشكلات عديدة . وحتى من الناحية الفنية فإن وجود أربعة أعضاء فقط قد يعمل قاعدة الأغلبية في المواقف التي ينقسم فيها الرأي بالتساوي ، وهي حالة تبدو واردة بدرجة كبيرة بسبب صغر عدد الأعضاء .

وتظهر من هذه المقارنة مسالتان رئيسيتان :
المسألة الأولى هي أن المجالس العربية لم تأت بقواعد تصويت جديدة عما هو قائم في الميثاق الحالي لجامعة الدول العربية . والاستثناء الوحيد لذلك هو سماح إتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي بقاعدة الأغلبية التي يبدو أن إجازتها فعليا (في غير المسائل المتعلقة بالعضوية وتعديل الإتفاقية المنشأة) تفوقها اعتبارات فعلية عديدة .

والمسألة الثانية هي استمرار الغموض والمرونة في التكتليات المفوضة بها مختلف مستويات المنظمات الاقليمية العربية . وباستثناء ما جاء بإتفاقية إعلان اتحاد المغرب العربي من تشكيلات مؤسسية جديدة (مجلس الشورى والهيئة القضائية) فإن هذه المجالس لم تواكب التحديثات التشريعية في مشروعات التكامل الاقليمي ، وهي عند نفس درجة الجمود التشريعي

الذي استمر به ميثاق جامعة الدول العربية من حيث تعذر التحويل التدريجي للوظائف والادوار من الدول الاعضاء المكونة الى المؤسسة او المنظمة الاقليمية .
(٢) الانماط المحتملة للعلاقات بين المنظمات العربية الثلاث :

ينصرف الخطاب الرسمي في المنظمات العربية الثلاث على تأكيد الطابع المتكافئ والتعاوني بين هذه المنظمات . وفي الوقت ذاته ، فإن قطاعا كبيرا من المثقفين العرب يخشى أن يكون هذه المنظمات بدلا للمحاولات السياسية العربية ، وأن تتشغل هذه المنظمات بالتآكل بالتنافس فيما بينهما . والأرجح والأقرب الى الواقع ان العلاقات بين التجمعات الثلاثة لن تكون تنافسية خالصة ولا تعاونية خالصة ، وإنما مزيج من التنافس والتعاون .

والموقع أن تتركز المنافسة بين المنظمات العربية الثلاث في المجالات المتعلقة بالعلاقات والروابط مع النظام العالمي ، وخاصة الجماعة الاوربية ، الى جانب التنافس حول قيادة النظام العربي الجامع . فالملامح ان مجلس التعاون الخليجي قد دأب منذ نشأته على أن ينهج نهجا مستقلا في إدارة العلاقة مع الجماعة الاوربية ، وأن يظهر حماسا أقل لاحياء الحوار العربي الأوربي . ومن المرجح أيضا أن يتسم مستقبل الاتحاد المغاربي بالتركيز على إدارة العلاقة مع الجماعة الاوربية . وبالمقابل ما سيتوقف التوجه العربي العام لهذا الاتحاد على مصير هذه العلاقة في مجالات التجارة والعمالة والاستثمارات والتكنولوجيا والمعونة المالية . ويفرد مجلس التعاون الخليجي - من بين المنظمات العربية الثلاث - بأن البلاد الاعضاء فيه تنقل الى حد بعيد حول استراتيجية السعي للاندماج في النظام الاقتصادي والدفاعي الغربي ، والاعتماد بصورة خاصة على الدعم السياسي والمساندة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية . ولم تشهد هذه الاستراتيجية أي إنقطاع هام لفترة طويلة من الزمن .

وبلستثناء توترات محدودة ، فإن العلاقة التاريخية بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية والغرب ، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من ناحية أخرى قد صمدت امام تناقضات عديدة دارت أساسا في مجال السياسة النفطية والمواقف القريبى من القضية الفلسطينية .

وفي هذا السياق ، لعبت اهم دول مجلس التعاون الخليجي أحيانا دور الوسيط بين النظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته الرسمية وخاصة صندوق النقد الدولي من ناحية والعالم العربي ، من ناحية أخرى . ويرجح أن يستعد مجلس التعاون الخليجي في اداء هذا

الدور . وفي المقابل ، فإن الدول الاعضاء في مجلس التعاون العربي والاتحاد المغربي لا تتسجم من حيث مواقعها من الكتل السياسية والاقتصادية الكبرى في العالم وإتسم تاريخ علاقاتها مع الغرب علمة والولايات المتحدة خاصة بالتبليغ - الجذري أحيانا .

وإذا حكمنا بمنطلق القصور الذاتي للميراث التاريخي ، فإن مجلس التعاون الخليجي سيظل منطقة تركيز خاص للنفوذ الأمريكي ، على حين أن الاتحاد المغربي سيظل مرتبطا بشدة بأوروبا الغربية . أما مجلس التعاون العربي فسوف يظل مجالا حيويا لتنافس أمريكي - أوروبي حول النفوذ الأعلى . غير أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن ظاهرة التكتلات الإقليمية العربية ترتبط بصورة قوية بمحاولة تقسيم الوطن العربي الى مناطق نفوذ مميزة بين الولايات المتحدة وأوروبا . وفي جميع هذه المنظمات ، سوف تظل هناك مجالات للتدخل ومجالات أخرى للتناقض بين النفوذ الأمريكي والأوروبي ، غير أن الواضح أن نشوء هذه المجالس سوق يقضى بعد ذاته الى التصفية شبه الكاملة لمواقع النفوذ السوفيتي في بعض الاقطار العربية .

وإذا كان نشوء المنظمات الإقليمية العربية في احد جوانبه تعبيرا عن محاولة إعادة صياغة موازين القوى في النظام العربي الجامع ، فهل ينطوي ذلك بالضرورة على احتمالات هامة لاشتغال التنافس حول القيادة في هذا النظام فيما بينها ؟ الواقع أن هناك قليلا من الشواهد التي تؤكد هذا التخوف . ففي المغرب العربي الكبير هناك شكوى دائمة من هيمنة المشرق على النظام العربي ومؤسساته . كما أن هناك شكوى من تصدير المشرق لتناقضاته وتوتراته الى المغرب وشغل المنظمات العربية الجامعة بقضايا المشرق على حساب قضايا المغرب .

وفي نفس الوقت ، فمن الملاحظ أن جزءا هاما من الموارد الثقافية العربية قد أخذ ينتقل من المشرق الى المغرب ، وخاصة في مجال الانتاج الثقافي المبدع . وكذا ، فإن الحماس العربي والإسلامي قد خفت في المشرق في الوقت الذي يتجدد فيه في المغرب الكبير ، بكافة بلدانه . ومن الملاحظ أيضا أن اقطار المغرب العربي قد لعبت أدوارا جوهرية في المحافظة على الحد الأدنى من الرباط الجامع بين العرب طوال فترة انكسار وأزمة النظام العربي ١٩٧٩ - ١٩٨٣ ، وفي جهود بحث وإحياء هذا النظام . ولاشك أن إرتباط اقطار المغرب العربي بجامعة خاصة فيما بينها سوف ينعكس على مؤسسات النظام العربي بقدر أكبر من النفوذ والمكانة .

وكذا ، فإن تشكيل مجلس التعاون العربي يعكس في احد جوانبه سعى كل من مصر والعراق للمنافسة على

القيادة في النظام العربي . فلاشك أنه سيكون لدى مصر نزعة طبيعية لإعادة تأكيد مكانتها كاهم وأقوى الدول العربية ، الأمر الذي سيعزز بعودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة ، تبعاً للميثاق . كما أن العراق سوف يسعى من جانبه لأن يعكس زهوهُ بالانتصار في حربه مع إيران في الساحة العربية وتعويض ما أصابه من جروح بسبب توتر علاقاته مع عدد من الدول العربية في فترة الحرب هذه . ومن الناحية النظرية البحتة ، فإن التحالف بين مصر والعراق - في إطار مجلس التعاون العربي - هو ضرورة موضوعية لضمان تعزيز مركز كل منهما في النظام العربي ، فعلى حين أن مصر تستطيع أن تتنزع بسهولة الاعتراف بمكانتها باعتبارها الأخ الأكبر في النظام العربي من الناحية الرسمية ، فإنها ستظل تعاني - ربما لفترة طويلة مقبلة - من الاختلال بين مكانتها السياسية من ناحية ومكانتها الاقتصادية والمعنوية من ناحية أخرى . أما العراق فإنها ستظل تواجه ميراثا من فقور العلاقات مع كثير من الدول العربية ، أو الخصومة مع بعضها الآخر . ولاشك أن وجود رابطة خاصة بين مصر والعراق يشكل رصيذا كبيرا لكل منهما في سعيهما للقيادة في النظام العربي .

ومع ذلك ، فإن هناك شواهد أكثر تؤكد ضعف احتمال اشتغال التنافس بين المنظمات الإقليمية الثلاث حول القيادة في النظام العربي . فلاسباب عديدة من الصعب تصور انتقال القيادة في النظام العربي من مجلس التعاون الخليجي الى الاتحاد المغاربي أو من منطقة المشرق الى منطقة المغرب الكبير . ويرغم تشكيل الاتحاد المغربي وما يفرضه من سعي للظهور بمظهر التجانس ، فإن الاهتمامات العروبية والسياسات المحددة نحو القضايا العربية تتباين بشدة بين دول الاتحاد المغاربي . كما أن تشكيل هذا الاتحاد لن يزيل - فجأة - المنافسات الشديدة بين دول هذا الاتحاد لا في الساحة العربية ككل ولا في الساحة المغاربية ذاتها .

وإذا كان تشكيل مجلس التعاون العربي يسمح بتقنين علاقة التحالف التي برزت بين مصر والعراق أثناء اشتغال حرب الخليج ، فإن الممارسات والمواقف الفعلية من القضايا العربية الرئيسية قد أظهرت تباينات ملموسة بينهما . وتهتم مصر - بصورة خاصة - بإبراز أن تشكيل هذا المجلس لا ينطوي على أي احتمال لتأسيس محور سياسي جديد في الساحة العربية ، وعلى جعل هذا المجلس يبدو وكأنه متسق مع مساعي مصر للنهوض بالروابط العربية العامة والجامعة . كما أن العراق بدوره قد لا تبدى إستعدادا للتسليم بخلاص مجلس التعاون العربي عن مضامينه ككتلة أو محور

سياسي ، مع بقاء إهتمامها بهذا المجلس بالقوة والحساس نفسه الذي أظهرته عند بداية التأسيس . وإذا قممنا السلوك والاداء السياسي لمجموعات الدول الثلاث في مجلس الجامعة العربية ومؤتمر قمة الدار البيضاء فسوف نلاحظ إتجاهها لا ينكر للتنافس فيما بينها على أساس كثرى . ولعل أخطر ما كان يمكن ان يؤدي اليه هذا التنافس هو بروز نوع من التصويت الكتلي داخل مؤسسات الجامعة . وقد ظهر هذه النزعة مثلا عند التفاوض حول ترشيح وانتخاب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أواخر عام ١٩٨٩ . ومع ذلك ، فإنه يبدو أن النصر قد إنعقد للاتجاه الذي يندب التنافس والتصويت الكتلي ، الأمر الذي تبعد معه المخاوف - إلى حد ما - من إنجراف النظام العربي إلى تنافس مفتوح بين المنظمات العربية الثلاث .

وفي مقابل هذه الاحتمالات للتنافس بين المنظمات الاقليمية العربية ، فإن هناك الكثير من مجالات التعاون المفتوحة فيما بينها . وقد يبدو في البديهى القول بأن التعاون بين هذه المنظمات يتوقف على مدى ما ينجز من تعاون داخل كل منها . والواضح أن ثمة تفاوتاً شديداً في هذا المجال من منظمة إلى أخرى . فإذا كان مجلس التعاون الخليجي قد قطع أشواطاً واسعة في تعتين التعاون بين أعضائه ، فإن اتحاد المغرب العربي لم يبدأ بعد أية خطوة كبيرة منذ الإعلان عن إنشائه . ولتسم أداء الاتجاه المغاربي بالبطء الشديد وبشيوع الخلاف حول الكثير من المسائل الاجرائية والمضمونية إلى الحد الذي عجز معه الاعضاء عن الاتفاق على مقر للامانة العامة وجداول التناوب على رئاسة الاتحاد .

أما مجلس التعاون العربي فقد سبق الاتحاد المغاربي في إستكمال الهيكل التنظيمي ووضع أساسا برنامجيا يقوم على تحقيق التكامل الانتاجي كمقدمة لاتضاء سوق مشتركة . كما عقد في إطاره العديد من الاتفاقيات التي يبدو أنها قابلة للتطبيق بسرعة مناسبة . وعلى نقيض ما يبدو بديهيا من ضرورة أن يقوم التعاون داخل المنظمات العربية الثلاث حتى ينهض فيما بينها فإن واقع الحال يشير إلى إمكانية أن تعمل هذه المنظمات كأطر للتفاوض الجماعي أو على الأقل كمرتكزات هامة للتفاوض الثنائي حول أشكال مختلفة من التعاون فيما بين الدول العربية الأعضاء بها . ومن هذا المنظور ، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن كل تجمع من التجمعات العربية الثلاثة يتمتع بمزية نسبية بالمقارنة بالآخرين . فمجلس التعاون الخليجي لديه أرصدة مالية كبيرة قابلة للاستثمار في بقية البلاد العربية . أما مجلس التعاون العربي فإنه يحتوى على أكبر القدرات

الصناعية العربية وأكثرها كفاءة . كما أن هيكله الاقتصادي أكثر تنوعا عن غيرها . وفي المقابل فإن دول إتحاد المغرب العربي تحفل بإمكانيات الزراعة التخصصية . كما أن لديها منافذ تجارية أفضل للأسواق الاوربية . وفي المغرب والجزائر على الأقل هناك إمكانية واسعة للنهوض بالصناعات الكلاسيكية القائمة على المخيلات المعدنية .

ومن الناحية النظرية ، هناك فرصة كبيرة للتكامل الاقتصادي فيما بين التجمعات الثلاثة بشرط أن يكون هذا التكامل مؤسسا على التخصص الصناعي واستكمال وتنمية المواصلات والشحن بسرعة وعلى التنسيق المخطط للسياسات التجارية والتقيدية . وقد لا يكون ذلك ممكنا في الأمد القصير . ولذلك من المرجح أن تستمر التفاعلات الاقتصادية العربية قائمة على أسس ثنائية أكثر منها ككلية أو جماعية .

(٣) الأنماط المحتملة للعلاقات بين المنظمات العربية الثلاث والجامعة العربية :

ربما كانت القضية الأولى المثارة بصدد المنظمات الاقليمية العربية هي ما إذا كان نشوقها أداة قوة أم أداة ضعف للنظام العربي الجامع . وينقسم الرأي حول هذه القضية إلى اتجاهين . الاتجاه الأول يرى أن هذه المنظمات ستؤدي إلى إضعاف الجامعة العربية وخاصة أنها تملأ أفضالاً أزمة فاعلية . ويفترض هذا الاتجاه ضمناً أن إهتمام الاطوار العربية سوف ينصرف بالتدريج بعيداً عن الجامعة العربية ونحو تحقيق الروابط داخل هذه المنظمات الفرعية .

أما الاتجاه الثاني فينطلق من تصور أن المنظمات العربية البازغة قد تعمل على تقوية الجامعة العربية على المدى الطويل . ويفترض هذا الاتجاه أنه قد لا يكون من الممكن تحقيق نهوض سريع للجامعة العربية قبل الدخول في مرحلة بسيطة تتسم بالتعاون الأمكن على نطاق أضيق يتمثل في المنظمات الاقليمية أو شبه الاقليمية في الساحة العربية . فإذا تمكنت هذه المنظمات من تطوير صياغات أفضل للتعاون والعمل العربي المشترك فإنها قد تولد مناخاً مواتياً وخبرات مناسبة للنهوض بنظام الجامعة العربية باعتبارها الرابطة الأوسع .

وواقع الأمر أنه لا يمكن الخروج باستنتاجات حاسمة بناء على شواهد فترة قصيرة من الزمن منذ نشأة مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي . وإذا كانت هذه الشواهد تدل على شيء ، فإنها تؤكد على أن غالبية الدول العربية قد عملت على خطين متوازيين أكثر منهما متقاطعين . فمن ناحية ، انضمت أكثرية الدول العربية في بناء منظمات اقليمية فرعية ، غير أنها

(٤) تقييم المنظمات العربية الفرعية وإحتمالاتها المستقبلية :

يتضح من العرض السابق أننا إزاء ظاهرة تختلط فيها عناصر تأزم في الموقف العربي مع عناصر تعكس السعي للخروج من الأزمة العميقة للنظام الاقليمي العربي . وقد انقسم الفكر العربي في تقييمه لهذه الظاهرة الى ثلاثة اتجاهات رئيسية :

الاتجاه الأول يذهب الى أن المنظمات أو التجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية العربية هي ظاهرة محدودة الهمية لن تحدث تحويلا جذريا في النظام العربي ، وهي مرشحة لانقراض نتائج سلبية إذا تطورت في اتجاه اقرب الى المحاور السياسية ورُستمرت على طابعها المطلق الحالي إما بسبب الجغرافيا أو الموقف السياسي . وهي أيضا غير فعالة في مواجهة القضايا الرئيسية للنظام العربي وخاصة قضية الامن القومي .

الاتجاه الثاني يرى بالمقابل أن هذه المنظمات تعكس تطورا إيجابيا في النظام العربي إقترن بصحوة دبت فيه منذ ما بعد منتصف الثمانينات بقليل . وهي من منظور هذا الاتجاه ظاهرة تكاملية تعبر عن مرحلة وسيطة بين الدول القطرية والوحدة الكاملة وينتظر لها أن تلعب دورا في تعبيد الطريق أمام هذه الوحدة في المستقبل . وفي كل الأحوال تمثل تلك الظاهرة مرحلة أكثر ريقا من سابقتها حيث تشير الى نضج العمل العربي المشترك وإتجاهه الى الواقعية والوظيفية وتجاوز العاطفية والاندفاع الجملي والاكتهاف بالشعارات دون العمل الجاد .

أما الاتجاه الثالث فإنه يرى أن الظاهرة في إطارها الحالي تحمل عناصر خطر على النظام العربي وأهدافه الأساسية وتحمل في نفس الوقت عناصر قوة لهذا النظام . ويطلب هذا الاتجاه بالتعامل مع الظاهرة بصورة واقعية كمحاولة مخلصنة من جانب القيادات العربية للخروج من الأزمة في حدود مصالح وتوجهات النظم العربية الحاكمة . وفي نفس الوقت فإن هذا الاتجاه يطلب بأن تعطى التجمعات العربية بندا شعبيا وإصلاحيا بالسعي لسد الثغرات في موانئ هذه المنظمات مع الحرص على إيجاد صلات فيما بينها مع بذل الجهود حتى لا تتكسر على نفسها . وبخاصة هذا الاتجاه في العمل على استحداث الآليات التي تحد من مخاطر هذه الظاهرة على النظام العربي وتدعم العناصر الإيجابية فيها .

وهناك انطباع عام بين أكثرية الكتاب العرب بأن التجمعات الاقليمية الجديدة هي ظاهرة مؤقتة أو إنتقالية مع تباين في تصور المرحلة التالية لها . فلدى المتفائلين إعتقاد بأنها يمكن أن تكون مرحلة نمو تجمع

لم تقلل من روابطها الأوسع مع المحيط العربي العام ، بما في ذلك جامعة الدول العربية . ويبدو أن الاتجاه السائد حاليا هو السعي لتفنين وجود المنظمات العربية الفرعية في الاطار التنظيمي الشامل للجامعة العربية . وقد طالبت أكثر من دولة عربية بتفنين هذه المنظمات في ميثاق الجامعة أو في ملاحق له ، غير مكتفية بنص المادة (٩) من الميثاق الحالي . ومع ذلك ، فإن أيا منها لم ي طرح تصورا متكاملًا وقويا حول طبيعة العلاقة بين هذه المنظمات والجامعة .

وعلى الصعيد القطري ، فإن هناك ثلاثة أنماط رئيسية محتملة للعلاقة بين الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية العربية الفرعية .

النمط الأول : يقوم على نوع من تقسيم العمل بين الجامعة العربية من ناحية والمنظمات الاقليمية الفرعية من ناحية أخرى . والأكثر ترجيحًا أن تخصص الجامعة للمجالات السياسية على حين تخصص المنظمات الفرعية للمجالات الاقتصادية والثقافية .

أما النمط الثاني : فيقوم على تحويل الجامعة العربية الى رابطة بين التجمعات العربية وفي هذه الحالة من المرجح أن تصبح الجامعة نوعًا من المنبر الدعائي أو منتدى للدول العربية أكثر منها فيدرالية بين التجمعات أو المنظمات العربية الفرعية .

وأخيرا فإن النمط الثالث يقوم على نوع من التعايش غير المستقر بين الجامعة والمنظمات العربية الفرعية . ونعني بالتعايش هنا مجرد توازي الهياكل المؤسسية دون إلتقاء نشاط أو تمايز دقيق للمهام . ومن الطبيعي أن يكون مثل هذا النمط متسما بعدم الاستقرار لأنه يقوم على فلسفة تجريبية . فالدول العربية الأكثر قوة منها على الأقل - قد تخفض اهتمامها بالجامعة العربية الى حد معين دون أن تسقطها من حساباتها قصيرة الأجل . ولكنها في نفس الوقت لا ترغب في جعل إلتزامها بالمنظمات الاقليمية الفرعية نهائيا أو كاملا ، ولا ترغب في أن تقدم هذه المنظمات كبديل للجامعة العربية في نفس الوقت . ويقود هذا الافتراض الى إهتمام الدول العربية - في أوقات متباينة - باستخدام إطار الجامعة في مواقف معينة ، واستخدام إطار المنظمة الاقليمية الفرعية التي هي أعضاء بها في مواقف أخرى دون تقسيم واضح ونهائي للعمل ، ودون إلتزام طويل المدى بأي منها . ومن شأن هذه الفلسفة أن تقود في النهاية الى استنتاج ما يصدد الوظيفية والفعالية المقارنة للجامعة والمنظمات الفرعية لتحقيق أهداف السياسة العربية والخارجية للدول العربية القوية ، بالصورة التي تقضى على المدى المتوسط والبعيد الى اسقاط احدهما (وربما كلاهما) من الحساب الفعلي .

عربي واسع يرتبط بأسس واقعية وجادة للعمل العربي المشترك . ولدى غير المتفائلين اعتقاد مقابل بأنها قد تقود إلى تفكك عربي عام .
والواقع أن هناك ثلاثة أسباب على الأقل ترجح الطابع المؤقت لهذه المنظمات العربية الاقليمية وشبه الاقليمية .

السبب الأول يتمثل في أن جانباً كبيراً من المنافسات والمخاوف بين الدول العربية يرتبط على نحو مباشر بالقرب الجغرافي . ومن هذا المنطلق فإنه إذا كان القرب أو التجاور الجغرافي يمثل مصيداً إيجابياً لمحاولات التكامل فإنه يشكل أيضاً أحد الأسباب الهامة لمشاعر عدم الأمن أو التهديد أو التنافس أو الخوف من الهيمنة بين الاقطار العربية .

ولهذا فإن التجمعات أو المنظمات الاقليمية العربية لم تات بالتزامات متبادلة تتجاوز القطرية بأكثر مما تجاوزته جامعة الدول العربية .

والسبب الثاني هو أن الامتتمالات الأكبر للتكامل الاقتصادي تكمن في روابط بين بلدان عربية تنتمي الى تجمعات مختلفة ، وليس فيما بين البلدان التي تنتمي لنفس التجمع . وتعبير آخر ، فإن الحاجات المتبادلة والاساس الاقتصادي للروابط بين الاقطار العربية يمكن ان يتحققا على نحو أفضل كثيراً بين

الاطار العربية بغض النظر عن التجمعات الراهنة . وفي داخل هذه التجمعات نجد هياكل اقتصادية تعاني من مشكلات مشابهة ومن أنشطة اقتصادية مشابهة أو حتى متنافسة .

أما السبب الثالث فهو أن إدارة التناقضات العربية يمكن أن تتم على نحو أفضل كثيراً في الاطار الواسع والفضفاض لجامعة الدول العربية بالمقارنة بالاطار الأضيق للمنظمات الاقليمية وشبه الاقليمية العربية . وقد تمكنت دول عربية منشقة عن الاجماع العربي العام من ممارسة كامل مزايا ومسئوليات عضويتها في الجامعة العربية . وتعايشت داخل مؤسسات الجامعة دول عربية كانت خصوماتها قد وصلت الى أعلى مستويات التهديد المتبادل ، ولم يفقد أى منها عضويته أو يرى من مصلحته أن يفادر ساحة الجامعة . وعلى النقيض ، فإن أى خصومه قد تنشأ بين دولتين عضويتين في أى من المنظمات العربية الفرعية القائمة حالياً غالباً ما يكون كفيلاً بتجميد هذه المنظمة أو ربما انهيارها الكامل . ونظراً لأن العلاقات بين الدول العربية دائمة التقلل من الخاصمة الى التحالف فإن الاطار الجامع للجامعة العربية يمثل ساحة أفضل لإدارة التناقضات بين هذه الدول دون خسارة كبيرة لأى منها .

جدول رقم (٢)

أداء المنظمات العربية الفرعية عام ١٩٨٩
١ - إجتماعات مجلس التعاون العربي*

تاريخ	مكان الاجتماع	الاجتماع	أهم القضايا موضوع الاجتماع
١٤ - ٧/٥	عمان	إجتماع رؤساء حكومات الدول الأربع	بحث النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمجلس وإقراره
٧/٦	بغداد	إجتماع قمة رؤساء دول المجلس (الهيئة العليا)	التوقيع على إقليمية تأسيس مجلس التعاون العربي
١٠ - ٤/١	بغداد	إجتماع رؤساء حكومات دول المجلس	مناقشة النظام الداخلي ولوائح (الهيئة العليا) والاملاء المنظمة - التمهيد لإجتماع القمة . - إقرار خطة التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة والزراعة والنقل والسياحة .
٦/٤	القاهرة	إجتماع رؤساء حكومات دول المجلس	- الإعداد المؤتمر القمة الأول لدول المجلس وإعداد جدول أعمال الهيئة العليا وإصدار أربع اتفاقيات للتعاون .

تبع جدول رقم (٢) ١

١٥ - ٦/٦	الإستراتيجية	إجتماع قمة رؤساء دول المجلس و (الهيئة العليا)	- مناقشة النزاع العراقي - الإيراني ، القضية الفلسطينية ، أزمة لبنان ، دعم التجمعات العربية وصولاً الى إقامة سوق عربية ممتدة . - التوصل الى عدة قرارات خاصة بالنقل البحري والجوى ومراسلات الجوى الخاصة بها ، وتبادل المعلومات بشأنها ، ويحث توحيد للقرارات الخاصة بسياسات الاستيراد والحوارات والجمارك والخدمات الأخرى . - بحث عدة قرارات خاصة بإجراءات عمل المجلس .
٦ - ٧	بغداد	إجتماع وزراء زراعة دول المجلس	- مناقشة وسبل ايجاد تكملة زراعي بين دول المجلس ، والتعاون من اجل توفير الغذاء .
٢٠ - ٧	عمان	إجتماع وزراء خارجية دول المجلس	- إقرار الورقة المشتركة حول مجالات التنسيق بين وزارات الخارجية ، وحول موضوع التمثيل الاقتصادي والعمل المشترك على السطحين العربية والدولية .
٢٦ - ٧	بغداد	إجتماع وزراء المالية والاقتصاد والصناعة والتموين لدول المجلس	- التوقيع على محضر التعاون الصناعي المشترك ويتضمن تعزيز التبادل التجاري للمواد المصنعة من خلال الصناعات المتكاملة ، وإقامة بنك للمعلومات الصناعية . - إقرار التنسيق في مجالات السياسة المالية والتفدية . - مناقشة تطوير التجارة والتنسيق بين سياسات الاستيراد والتصدير
٣٠ - ٧	بغداد	إجتماع وزراء العمل ورؤساء الاتحادات العمالية لدول المجلس	- مناقشة حرية تنقل القوى العاملة وتوفير ضمانات حمايتها وإعداد ورقة عمل حول هذا الموضوع
١ - ٨	بغداد	إجتماع وزراء التعليم لدول المجلس	- إصدار توصيات بشأن التنسيق والتكامل في مجالات التربية والتعليم العالي .
٥ - ٦/٦	بغداد	إجتماع وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول المجلس	- التوقيع على محضر تشكيل لربع لجان : لدراسة قوانين العمل تمهيداً للقانون عمل موحد ، ودراسة توحيد قوانين الضمان الاجتماعي ومنع الإزهاج في تطبيق تشريعاته ، لجنة للتدريب والتنسيق المهني ، ولجنة لدراسة انشاء بنك للمعلومات .
٧ - ٨/٨	بغداد	إجتماع وزراء الصحة والنقل بمجلس	- إقرار توحيد معاملة مواطني دول المجلس في مجال الرعاية الصحية وفبال الكوادر الطبية والفنية المتخصصة والخبرات والمهارات في كافة المجالات الصحية . - دراسة توحيد الإجراءات الصحية بالنسبة للمواطنين لدول المجلس . - دراسة المواصفات القياسية الخاصة بدخول سلع الصناعات الغذائية لدول المجلس .
١٢ - ٨/٤	القفرة	إجتماع وزراء التعمير والسكن والانتقل العلف بدول المجلس	- وضع برنامج عمل لتحرير السوق العربي من شركات المقاولات الاجنبية . - تشكيل لربع لجان فنية للتنسيق والاعداد والمتابعة ، وللخضبط العمراني والمدن الجديدة ، والسكن والمراقق ، ومواد البناء .
١٢ - ٨	بغداد	إجتماع وزراء إعلام دول المجلس	- إقرار ورقة خاصة بآفاقية التعاون الاعلامي والثقافي بين دول المجلس في مجالات الاناعة والتلفزيون ووكالات الأنباء .

تبع جدول رقم (٢) ١

١٥ - ٨/٦	بغداد	اجتماع وزراء الاولاف لدول المجلس	توصيات متلج إمداد الدعاة ودعم المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ومواجهة الافتقار المتطرفة، وتوحيد المواقف في المؤتمرات الإسلامية، والتنسيق في مجال تأليف الكتب والمطبوعات الإسلامية، إلخ. والتعاون في المحافظة على الخطط العربية والإسلامية ووضع خطة مشتركة لعقد الندوات والمؤتمرات الدينية.
٢٣ - ٨/٦	بغداد	اجتماع وزراء العدل بدول المجلس	- بحث توحيد التشريعات والنظم القانونية في مجالات القانون المدني والعقوبات والأحوال الشخصية والمرافعات، وتوحيد المصطلحات القانونية.
٩ - ١	عمان	اجتماع وزراء البحث العلمي	- التعاون في مجال البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا المتطورة. - التوقيع على اتفاق للتعاون العلمي بين دول المجلس في المجالات السبقة.
٩ - ١	عمان	اجتماع محافظي وإملاء عوامص دول المجلس	- التعاون في مجال المعلومات وحماية البيئة والحفاظ على التراث الإسلامي للأمة.
٩ - ١٢	بغداد	اجتماع وزراء داخلية دول المجلس	- مناقشة سريان رخص القيادة في جميع دول المجلس. - مناقشة التعاون في مجالات الآلة والجوارزات ومكافحة الجريمة والخدرات والتخريب، وتوحيد نظم المعلومات.. إلخ.
١٦ - ٩/٧	بغداد	اجتماع الهيئة الوزارية للمجلس	- مناقشة ١٥ إتفاقية في كافة المجالات وفي مقعنها المجالات الاقتصادية، وتنظيم التعاون في مجالات السياسة الخارجية والثقافة والتضفير لقمة صنعاء.
٢٥ - ٩/٢٩	صنعاء	قمة المجلس (الهيئة العليا)	- إقرار ١٦ إتفاقية للتعاون في المجالات الاقتصادية ومكافحة المخدرات وتنظيم تشغيل وإنقاذ القوى العاملة. - مناقشة قضايا لبنان والفلسطين وحرب الخليج. - الاتفاق على تشكيل لجنة برلمانية دائمة.
١٠/٣	عمان	اجتماع وزراء العدل بدول المجلس	- بحث وسائل التعاون في مجالات إنقاذ القوى العاملة وتبادل الخبرات والتدريب والتأهيل المهني وتيسير الضمان الإجتماعي.
١٠ - ٧	بغداد	اجتماع وزراء البترول بدول الخليج	- وضع خطة لإقامة المشروعات البترولية المشتركة وتبادل الخبرات بين الشركات الوطنية. - التنسيق في مجال إنتاج النفط والطاقة وتوحيد مواصفات المنتجات البترولية. - التوقيع على إتفاقية تعاون في مجال البترول والغاز.
٧ - ١٠/٨	بغداد	اجتماع وزراء شيف دول المجلس	- مناقشة وضع إتفاقية للتعاون في مجالات الشيف والرياضة.
٢٢ - ١٠	القاهرة	اجتماع وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول المجلس	- الاتفاق على الإجراءات اللازمة لوضع اتفاقية تنظيم وتشغيل وانتقال العمالة موضع التنفيذ.

جميع جدول رقم (٢) ١

٢٥ - ١٠/٢٦	بغداد	لجنة بغداد لرؤساء دول المجلس (الهيئة العليا)	- مناقشة القضايا الرئيسية في الساحة العربية بمشاركة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات . - المشاركة في احتفالات اعادة تعمير الخلو
١٧/٢١	صنعاء	اجتماع وزراء الاسكن والتعمير لدول المجلس	- مناقشة تنفيذ اتفاقية الاسكن والتشييد التي جرى التوقيع عليها في قمة صنعاء .

* كانت هناك عدة اجتماعات على مستويات اقل لبحث التنسيق في مجالات مختلفة اللجنة الاساسية وخاصة النقل والطيران والاسكن .

ب - اهم اجتماعات ائحاد المغرب العربي*

التاريخ	مكان الاجتماع	الاجتماع	اهم القضايا موضوع الاجتماع
١٦ - ٢١/٧	الرباط	مؤتمر قمة رؤساء دول المغرب العربي	- التوقيع على معاهدة تأسيس ائحاد المغرب العربي
٨/٢٦	تونس	اجتماع وزراء الاعلام والثقافة بدول ائحاد	- بحث سبل تحقيق التكامل الاعلامي والثقافي بين دول ائحاد
٩٨	طرابلس	مؤتمر قمة رؤساء دول المغرب العربي	- بحث سبل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والسياسات الخارجية بدول ائحاد - المشاركة في احتفالات الذكرى العشرين لتويرة الملاح من سبتمبر
١٧/٣١	الرباط	اجتماع وزراء خارجية دول ائحاد	- التوافق على تشكيل فريق لجان وزارية متخصصة ، وتعزيز التعاون بين دول ائحاد المغرب العربي والتجمعات الاقتصادية الدولية وخاصة المجموعة الاقتصادية الاربوية .

* تم تعيين اسماء وإختصاصات المجلس الاستشارية واسماء ائحاد والوزراء الممثلين بالمفاعة .
- عقدت اجتماعات عديدة على مستوى اللجان الوزارية المتخصصة لمرش توصيات على المجلس الرئيس .
- عقدت عدة اجتماعات على مستوى لجان متخصصة في المجالات المالية والاقتصاد والثقافة .

ج - اهم إجتماعات مجلس التعاون الخليجي*

التاريخ	مكان الاجتماع	الاجتماع	اهم القضايا موضوع الاجتماع
٧٨	الرياض	إجتماع وزراء مالية والاقتصاد دول المجلس	- بحث موضوع التعريفات الجمركية للوحدة - موضوع تلك مواطني دول المجلس المعفوات في البلاد الاعضاء - مناقشة ممارسة مواطني المجلس لتجارة الجزر في البلاد الاعضاء - مناقشة الاستثناءات من الاعفاءات الجمركية المتبادلة .
٧٩	الرياض	إجتماع وزراء خارجية دول المجلس	- تطورات المفاوضات بين العراق وايران - تطورات الانتفاضة والقضية الفلسطينية - القضية اللبنانية - الترحيب بقيام مجلس التعاون العربي والاتحاد المغربي .
٧٩٠	المنامة	إجتماع وزراء التربية والثقافة	- بحث التقدم في مجال التعاون الثقافي والتأخذ بالاساليب الجديدة وتطورات المعلوماتية
٧٩١	الرياض	إجتماع وزراء العدل	- مناقشة توحيد التشريعات في مجال العدالة والقضاء - التوافق على الشريعة الاسلامية كمصدر للتشريع
٨٧	جدة	إجتماع وزراء البترول	- مناقشة توصيات اللجان الفنية المتخصصة وتوصيات شركات البترول الوطنية في مجال التثريب وتبادل المعلومات والخبرات . - مناقشة التعاون في مجال النقل وتوزيع الغاز الطبيعي - الاتفاق على ابقاء سعر البترول عند ١٨ دولارا للببريل
٩٠٠	إجتماع وزراء الصناعة	- الاتفاق على الخطوات التوجيهية لحماية المنتجات الصناعية المنتجة محليا . - مناقشة لشر تطورات المفاوضات مع الجماعة الأوروبية .	
٧٧	الرياض	إجتماع وزراء المالية	- مناقشة التعريفات الجمركية للوحدة .
٧٨٠	الرياض	إجتماع وزراء التجارة	- إحالة عدد من الموضوعات الى لجان فنية ، وخاصة شواهد نشاط الوكالات التجارية بواسطة مواطني المجلس وفتح مكاتب للمؤسسات الاقتصادية في دول المجلس غير الدولة الأم لها . - تشكيل لجنة لدراسة امكانية الانضمام الى المفاوضات التجارية مع الدول الاسلامية .
٨٩٨	الرياض	إجتماع وزراء خارجية دول المجلس	- تطورات المفاوضات بين العراق وايران - لبنان - القضية الفلسطينية - مسائل التعاون بين دول المجلس
١٩٨٠ - ٩	مسقط	إجتماع وزراء خارجية دول المجلس	- مناقشة القرارات السياسية والاقتصادية التي ترفع لعدة دول المجلس في قمة مسقط - القضية الفلسطينية - الأزمة اللبنانية - بحث نتائج اجتماعات اللجان الوزارية المتخصصة .
١٩٧٠ - ١٩	ليو نيني	إجتماع وزراء بترول دول المجلس	- السياسة المشتركة تجاه منظمة الوبك - السياسة الانتاجية والسعرية للبترول - تشكيل لجنة خبراء لبحث انشاء شبكة موحدة للغاز الطبيعي في دول المجلس - إقرار اتفاق الاطراف البترول

* عقدت عدة إجتماعات على مستوى أقل ليبحث أوجه التعاون في مجال الصناعة والتجارة والبيئة والبترول والزراعة والاعلام والتعليم وغيرها .

٢ - المؤسسات اللارسمية للمنظم العربي : الصحافة العربية كأحد الفاعلين فوق القطريين في السياسة العربية

١ - مقدمة :

يقوم هذا البحث من التقرير على افتراض مفاده أن المؤسسات اللارسمية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تطوير النظام العربي ، بل ويمكن أن تلعب دورا فاعلا مستقلا في الساحة السياسية العربية . وهناك نظرية لها قدر من المصداقية تقول أن الوحدة العربية قد أصبحت مرهونة الى حد بعيد بإمكانات ارتباط المؤسسات اللارسمية معا ارتباطا فوق قطري ، واندماجها وصرعها في نطاق فوق قطري .

ونعني بالمؤسسات اللارسمية هنا هذا المجال الواسع من المنظمات أو القوى أو الفاعلية التي تنشأ من داخل المجتمعات العربية ولا تعد فرعاً أو جزءاً من جهاز الدولة في الاقطار العربية . والمؤسسات اللارسمية ليست هي بالضرورة المؤسسات والمنظمات الشعبية . فكثير من هذه الأولى لا تعبر عن قوى شعبية بقدر ما تعبر عن ارادة حكوماتها أو أنظمة الحكم القائمة في الاقطار التي نشأت فيها أو تعمل داخلها . فحيث أن هذه المؤسسات تختلف اختلافا كبيرا من حيث اصولها واغراضها وطبيعتها وتكوينها وميادين عملها ، فإن ثمة تفاوت واسع في درجة اللارسمية الفعلية التي تتمتع بها . فهناك مؤسسات نشأت ولا تزال تعمل كأعداد فعل لحكوماتها ، وهناك مؤسسات أخرى تعمل باستقلال تام عن الحكومات .

وهناك عدد قليل للغاية من هذه المؤسسات تعمل لاحداث تغير جذري للحكومات العربية وتعارضها وتستهدف بين ما تستهدفه تغيير النظام الاقليمي العربي . وربما يكون على رأس قائمة هذا النوع الأخير حركة مثل حركة الاخوان المسلمين ، وإلى حد أقل حركة الجهاد الاسلامي ، وبعض التنظيمات السياسية ذات الاستناد الديني الأقل أهمية .

وعلى هذا فانه يمكن ترتيب المؤسسات اللارسمية العربية على خط يبدأ من نقطة انعدام اللارسمية فعليا وينتهي بنقطة انعدام الرسمية الفعلية . والفاعلية الساحقة من تلك المؤسسات اقرب الى نقطة انعدام اللارسمية عنها الى نقطة انعدام الرسمية ، بسبب التكوين التاريخي واستمرار سيادة نظم سياسية سلطوية لا تقبل باستقلال مؤسسات المجتمع عن الدولة في الاقطار العربية .

وتختلف المؤسسات اللارسمية العربية ايضا من حيث نطاق عملها فالفاعلية الساحقة من هذه المؤسسات هي بطبيعة الحال قطرية بحتة . وهناك عدد قليل من المؤسسات التي نشأت اصلا بهدف العمل على النطاق العربي . وبعض هذه الأخيرة نشأت بتفويض - أو كاتحاد أو فدرالية - من مؤسسات قطرية (مثل الاتحادات النقابية العربية) ، كما أن بعضها الآخر (مؤسسات القطاعية العربية) ، كما أن بعضها الآخر (مؤسسات قطرية مناظرة ، بل وي طرح امكانية اضطلاعها بتأسيس أو المساعدة على تأسيس منظمات قطرية كامتداد له في ميدان نوعي معين في مختلف الاقطار (مثل المنظمة العربية لحقوق الانسان) .

وفيما لو اتبعنا تصنيفا شكليا واجامدا يمكننا ان نستطيع اربعة أنواع من المؤسسات العربية اللارسمية : مؤسسات قطرية غير مستقلة ، مؤسسات قطرية مستقلة ، مؤسسات فوق قطرية مستقلة ومؤسسات فوق قطرية غير مستقلة عن حكوماتها وعن النظام الرسمي العربي عموما .

ومن هذه الزاوية ، فإن ما يهم المراقبين والدارسين للساحة السياسية العربية والنظام العربي هو المؤسسات فوق القطرية المستقلة . فهذه فقط تشكل فاعلا مستقلا في الساحة العربية ، ويمكن اعتبارها مؤسسات لارسمية للنظام العربي .

غير أن هذه الزاوية تذهب بنا الى فهم السياسة العربية الداخلية والإقليمية فهما جامدا (استاتيكية) وشكليا الى حد بعيد . فمؤسسات المجتمع أو المجتمعات العربية في حالة صيرورة وتغير مستمر . وعبر السنوات الخمس والأربعين التي انقضت منذ تأسيس جامعة الدول العربية انهارت مؤسسات فوق قطرية الى وضع القطرية ، كما تطورت منظمات قطرية بحتة الى العمل على نطاق فوق قطري . وكذا الامر بالنسبة لعلاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة داخل العديد من الاقطار العربية . وهكذا تحتم علينا النظرة العلمية أن نسمي لفهم عملية الصيرورة الدائمة لمؤسسات المجتمع أو المجتمعات العربية في علاقاتها بالدولة القطرية . ووفقا لهذا المدخل نستطيع أن ننتبين اتجاهها علما بدأ منذ نحو منتصف الثمانينات نحو درجة أكبر من تطور استقلالية مؤسسات المجتمع المدني كجزء من تطور عام نحو اضمحلال قدرة الدولة العربية على للسيطرة الشاملة على المجتمع ونحو الاعتراف بالعددية السياسية وتفتين هذه التعددية بصورة مفيدة . وكذا نستطيع أن ننتبين حركة نحو تجاوز القطرية عند عدد من مؤسسات المجتمع أو المؤسسات اللارسمية في الاقطار العربية . ولا تزال تلك الحركة

الشرط الاساسية للوحدة القومية .
هذا من الناحية النظرية البحتة . أما من الناحية العملية ، فإن بروز المؤسسات الرسمية العربية على الصعيد العربي العام كقواعد فوق قطرية ينطوي على عمليات معقدة يجب أن تحل في سياقها مشكلات هيكلية وطرفية عديدة . وربما نستطيع أن نستوضح بعضاً من هذه العمليات بدراسة مؤسسة محددة ، مثل الصحافة العربية .

وتشكل الصحافة العربية أخطر المؤسسات الرسمية العربية وأبعدها تأثيراً على صياغة الرأي العام ، والعقل العربي عموماً . وهي لهذا السبب تمثل ميداناً شديداً الأهمية للنزاع الكامن حول السيطرة والولاء بين منظومة القيم القطرية والحكومية العربية ومنظومة القيم فوق القطرية والقائمة على حرية واستقلالية العمل الفكري العربي في مقابل الحكومات وأجهزة الدول العربية . ويمكن القول بأن قسماً هاماً من النخبة المثقفة العربية تتطلع لدور حراسة وتعميق ونشر هذه القيم الأخيرة . ولكن الحكومات العربية ما زالت تملك أكثر وأهم وسائل السيطرة على مؤسسات الصحافة العربية وتشغيلها لصالحها داخل أقطارها وخارجها . وبالتالي فإن من المفيد أن نلقى نظرة سريعة على التطورات الأخيرة لهذا النزاع ، بحيث نتمكن أن نقدر المدى الذي يمكن أن تتحول فيه هذه المؤسسات إلى العمل فوق القطري بصورة مستقلة فعلاً عن الحكومات العربية خلال السنوات القليلة المقبلة . وسوف نجرى هذا التقدير بصورة تقريبية للغاية من خلال عرض لمحددات «فوق القطرية» وتقييم أداء هذه المؤسسة الهامة من حيث استقلالها عن الحكومات العربية . غير أن علينا أن نبدأ بإطلالة سريعة على حجم هذه المؤسسة .

ب - حجم المؤسسة الصحفية العربية :

تضم الصحافة العربية ثلاثة أنواع من الصحف ، كالآتي :

(١) الصحافة القطرية : وهي الصحف التي تصدر داخل البلدان العربية ولا تسعى للنفاذ إلى أسواق الصحف في باقي البلاد العربية . وهذه الصحف أيضاً قطرية بمعنى أن محورها وملكيته والموضوعات التي تهتم بها بين أنواع الخدمة الصحفية تنتمي جميعها إلى البلد العربي الذي تصدر فيه دون أن تتعداه إلا على نحو ثانوي إلى بقية البلاد أو أي عدد منها .

(٢) الصحف عابرة للقطرية : وهي صحف قطرية أساساً ، ولكنها تسمى للنفاذ إلى الأسواق العربية الأخرى ، وخاصة من حيث التسويق والتوزيع ، وأن كان عبور القطرية قد يشمل أيضاً تشغيل أعداد كبيرة

ضعيفة نسبياً ، ولا يزال الاتجاه نحو استقلالية المجتمع المدني وأهنا وهشا . كما أن هناك تبايناً واسعاً بين مؤسسات المجتمعات العربية من حيث تأثيرها بالنزعة الاستقلالية والاتجاه فوق القطري . ولكن يمكن القول بأن الاتجاه فوق القطري والحركة نحو قدر أكبر من الاستقلالية تكتسب سرعة وقوة مع الزمن ، كما أنها قد تتقوى بفعل عوامل عديدة تخالل السنوات القليلة المقبلة .

وعلىنا الآن أن نلتزم ما يمكن أن تسفر عنه النزعة نحو استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ، والحركة نحو الامتداد فوق القطري لهذه المؤسسات .

إن النتيجة المباشرة ليزورج منظمات فوق قطرية لا رسمية هي فرض احتكار الحكومات العربية للعمل السياسي على الساحة العربية ، الأمر الذي يحد من سيادتها على وضع جدول أعمال النظام العربي وعلى وضع سياسة هذا النظام وتكييف مؤسساته الرسمية وتحديد مساره العام . ويصبح بالتالي من الممكن للقوى الشعبية أو للمجتمعية والسياسية المنظمة على صعيد قومي أن تشارك في هذه الأمور . وتتلقي هذه النتيجة مع التحول التدريجي بعيد المدى للسياسة الدبلوماسية نحو بروز فاعلين مشاركين في النظام من غير الحكومات .

وتتعاظم تأثير هذه المؤسسات اللارسمية على وضع سياسة النظام العربي كلما تزايد عددها وميادين عملها واتسعت قدرتها على استيعاب النشاط المجتمعي في المجالات المختلفة : السياسية ، والاقتصادية والثقافية . وعند مستوى معين من تعاطف القدرة الاستيعابية فوق القطرية لهذه المؤسسات يصبح من الممكن لها أن تخاطب المجتمعات العربية وأنها تنتمي لها جميعاً دون تفرقة . كما تنتظر لها هذه المجتمعات وكأنها جزء منها وغير غريبة عنها حتى لو كانت قد نشأت في قطر واحد أو حتى إذا كان المستوطنون الكبار عنها من قطر واحد أو عدد قليل من الاقطار . هذا الاندماج لا ينفي احتمالات الصراع السلمي ، ولكنه يحدد نطاق هذا الصراع بحيث يمكن لقسم من المجتمع في تونس مثلاً أن يدعم تياراً سياسياً أو ثقافياً نشأ في مصر في مواجهة تيار سياسي آخر في تونس ذاتها . وهكذا الأمر بالنسبة لبقية الاقطار أو عدد منها . وبعبارة أخرى ، فإنه عند مستوى معين من تطور النزعة فوق القطرية للمؤسسات اللارسمية العربية أن تمارس الصراع أو التحالف في الإطار السلمي لا على أساس من الانتماء القطري ، وإنما على أساس من الانتماء لمدارس معينة في السياسة أو الثقافة أو غيرها من المجالات ، وأن يتم ذلك على نطاق عربي - عندئذ نستطيع أن نؤكد بكل اطمئنان أن المجتمعات العربية قد قطعت شوطاً بعيداً واستوفت

من المحررين من اقطار عربية غير التي تصدر فيها ، وتنوع التغطية أو الخدمة الصحفية لكي تشمل اكثرية من البلاد العربية أو أهمها . وقد كانت الصحافة اللبنانية هي النموذج شبه الوحيد لهذا النوع من الصحافة العربية . غير أن الصحافة الكويتية قد لحقت ببركب الصحف عابرة القطرية . وكذا فإن الصحف المصرية تسعى للنفوذ على نطاق أوسع مما سبق الى اسواق بقية البلاد العربية .

(٣) **صحافة الخارج أو الصحافة العربية فوق القطرية :** وهي تلك الصحف التي تصدر خارج اقطار الوطن العربي باللغة العربية وتتبنى ملكية وتحريراً وتوزيعاً الى الامة العربية . وغالبية هذه الصحف تصدر من عواصم اوروبية مختلفة وخاصة لندن ونيويورك باريس ، وكذا ، يضم هذا النوع الطبقات الدولية من الصحف القطرية للعربية كالأهرام والقبس بهدف اساسي وهو تسويق الصحف بين العرب المقيمين في أوروبا ، وإلى حد أقل بين مواطنيها أو المواطنين العرب المقيمين في دول عربية أخرى اقرب اتصالاً مع أوروبا عن القطر الذي تصدر فيه الصحف المعنية . وتشمل هذه الفئة أيضاً الصحف التي تنتوي اصدار طبعات عربية في واحدة أو أكثر من العواصم العربية بقصد التسويق في اقطار هذه العواصم أو الاقطار العربية عموماً . وبهذا المعنى ، فقد أصبحت الصحافة العربية فوق القطرية تضم طائفة كبيرة نسبياً من الصحف اليومية أهمها « الشرق الأوسط » و « الأهرام الدولي » و « السرب » و « القبس الدولي » و « الحياة » و « القدس » . كما تضم عدداً من المجلات الاسبوعية مثل « كل العرب » و « الحوادث » و « الدستور » و « المجلة » و « اليوم السابع » . ان الغالبية الساحقة من الصحف تنتمي الى النوع الاول . وتكاد كافة الدول العربية أن تملك صحيفة يومية واحدة على الأقل . ويمتلك بعضها عدداً كبيراً من الصحف اليومية بلغت ١٢ صحيفة في مصر ، والسعودية ١٣ و لبنان ١٠ و ٧ صحف في المغرب و ٨ صحف في الكويت و ٧ صحف في الامارات وذلك عام ١٩٨٤ وفقاً للكتاب السنوي لليونسكو عام ١٩٨٧ .

وبمقارنة العدد الاجمالي للصحف القطرية في البلاد العربية نلاحظ زيادة مطردة من نحو ٧٢ صحيفة معروفة عام ١٩٧٠ إلى ٨٤ صحيفة عام ١٩٧٥ إلى ٩٤ صحيفة عام ١٩٧٩ إلى ١١٠ صحف عام ١٩٨٤ . ويتوقع أن يكون العدد الاجمالي قد قفز كثيراً بنهاية عام ١٩٨٩ . ويلاحظ أيضاً أن هذه الزيادة قد تحققت بالرغم من الهبوط الحاد في عدد الصحف اليومية الصادرة في لبنان من نحو ٢٥ صحيفة عام ١٩٧٩

إلى ١٢ فقط عام ١٩٨٤ . وهناك أيضاً ظاهرة ركود الاسدادات الصحفية اليومية في عدد من الاقطار العربية وخاصة مصر والعراق والاردن . وبذلك تكون معظم الزيادة بسبب التعاطف السريع لعدد الصحف اليومية في البلدان العربية الخليجية وإصدار صف جديدة في عدد آخر من البلدان العربية الصغيرة التي لم تكن تمتلك صحفاً يومية أو تملك منها مالا يكفي حاجات المواطنين المتزايدة لها . ومن المتوقع كذلك أن يكون عدد الصحف قد تعاطف بسرعة في كل من الجزائر وتونس نتيجة للتحويل نحو تقنين التعددية الحزبية والسياسية عموماً خلال عام ١٩٨٩ .

وبالرغم من التناثر السريع لاعداد الصحف المصدرة في البلدان العربية فإن « سوق الصحافة » يعمل عموماً نحو التركز داخل كل دولة ، في الوقت نفسه الذي يعمل للانتشار فيما بين البلدان العربية . فالصحف الرئيسية في أية دولة عربية بما فيها مصر والجزائر والعراق والسعودية ... الخ لا تزيد عن ثلاث تحتكر ما يصل إلى ٩٠ ٪ من السوق المحلي للصحف اليومية . ومن ناحية أخرى ، فإن نصيب المواطن من الصحف اليومية لا يزال منخفضاً بشدة في الوطن العربي في مجموعه بالمقارنة بالمستوى العالمي ويصح الامر نفسه بالنسبة لنصيب المواطن العربي من استهلاك ورق الصحافة عموماً بما في ذلك المستخدم في الدوريات والمجلات الصحفية . ومن الصعب تماماً أن نتيقن من أرقام توزيع الصحف للعربية بما في ذلك الصحف اليومية الرئيسية ، والتي تعتبر « سرية » . ويبلغ نصيب الوطن العربي من إجمالي توزيع الصحف اليومية في العالم أقل قليلاً من ٤ ٪ وكان توزيع هذه الصحف يقترب من ٥ ملايين نسخة مقابل ١٢٧ مليون نسخة في العالم عام ١٩٨٤ . ويتوزع تسويق الصحف العربية توزيعاً غير متكافئ فيما بين البلاد العربية سواء بسبب حجم السكان المتعلمين ، أو مستوى الدخل والرفاهية أو دوافع الاهتمام السياسي والثقافي بين السكان في مختلف الدول العربية . وتصدر بعض الصحف عدة الاف من النسخ يومياً ، على حين يصل عدد النسخ التي تصدرها صحيفة أخبار اليوم القاهرية إلى أكثر من مليون نسخة يوم السبت . ولا يزيد متوسط اصدارات الصحف الكويتية عن ٦٠ ألف نسخة . على أن هذا الرقم الأخير يمثل مستوى مرتفعاً للتوزيع بالمقارنة بعدد المواطنين وعدد السكان المتعلمين بالكويت . كما أنه يمكن أن يكون قد ارتفع حديثاً إلى نحو ٨٥ ألف نسخة يومياً بالنسبة للصحف الرئيسية منها .

ج - محددات تجلوز القطرية :

وما يهمنها تحديده وتقديره في ظاهرة الصحافة

العربية هو الدرجة التي تتحرك فيها فعلا نحو تجاوز القطرية . ويمكن أن يتحقق هذا التجاوز نظريا في أي من أو بعض أو كل من الأبعاد التالية : التوزيع (التسويق) ، هيكل التمويل والعمالة ، والعلاقة مع (من حيث التواجد مع أو القرابة عن) المواطن العربي . وسوف نتناول كل من هذه الأبعاد بيجاز وإلى حدود المعلومات المتاحة .

(١) التوزيع (التسويق) :

إن التوزيع أو تسويق الصحف والمجلات العربية خارج حدود القطر الذي تصدر فيه لا يزال هو الاستثناء من القاعدة العامة ، وذلك بإستثناء الصحف التي تصدر خارج الوطن العربي . ولا تتمتع بمزايا الانتشار خارج حدود القطر الأم سوى الصحافة اللبنانية والمصرية والخليجية وبدرجة أقل الأردنية ، على حين أن صحف بقية الاقطار العربية تكاد تكون مقصورة عليها فرادى . ودخل تلك الفئة الأولى من الدول ، فإنه لا يمكن القول بأن كل الصحف والمجلات ذات اهتمام أو قدرة على النفاذ إلى بقية الاقطار العربية .

ففي مصر تصدر ثلاث صحف يومية صباحية هي « الأهرام » و « الاخبار » و « الجمهورية » وصحيفة يومية مسائية هي « النساء » من مؤسسات صحفية كبيرة مملوكة ملكية عامة . ويصدر حزب الوفد جريدة « الوفد » اليومية . على حين أن بقية الأحزاب تصدر صحفا أسبوعية . وهناك مؤسسات أخرى غلبتها الكاسحة مملوكة ملكية عامة لها إصدارات صحفية أخرى . ويبلغ إجمالي عدد الإصدارات عام ١٩٨٩ نحو ٤٠٠ صحيفة وفقا لبيانات المجلس الأعلى للصحافة . على أنه من بين كل هذه الإصدارات الصحفية لا يمثل التوزيع الخارجي في البلدان العربية حجما هاما إلا بالنسبة لجريدة الأهرام . ويشكل التوزيع العربي خارج مصر نسبة هامة من حجم إصدارات العديد من المجلات والدوريات . وفي الكويت هناك خمس صحف رئيسية باللغة العربية وهي « القبس » و « الوطن » و « الأنباء » و « الرأي العام » و « السياسة » . وكافة هذه الصحف تستطيع النفاذ بسهولة إلى أقطار الخليج الأخرى وإلى حد أقل بقية الاقطار العربية . وفي قطر تصدر ثلاث صحف يومية وهي « الراية » و « العرب » و « الشرق » وجميعها ينفذ إلى أسواق الخليج الأخرى . وفي الإمارات العربية المتحدة هناك أربع صحف يومية سياسية وهي : « الاتحاد » ، و « الوحدة » و « الخليج » و « البيان » وهي أيضا وخاصة « الاتحاد » و « الخليج » تنفذ إلى أسواق الخليج الأخرى . وفي لبنان هناك نحو ثلاثة عشر صحيفة يومية أهمها هي النهار ، السفير ، العمل ، الأنوار ، اللواء ، الأحرار ، البريق ، الشرق ، النداء ،

الجمهورية . ومن بين هذه الصحف تتمتع النهار والأنوار والسفير بمركز قوى في الصحافة العربية وتستطيع النفاذ إلى عدد من الدول العربية الأخرى ، وخاصة من خلال إصداراتها الدولية مثل النهار العربي والدول ، والمجلات التي تصدر بالارتباط المؤسسي بها مثل الأسبوع العربي والشرائح والكفاح العربي ، إلى جانب المجلات المستقلة ذات النفوذ القوي في أسواق المجلات النورية العربية مثل الصياد . وفي الأردن تصدر ثلاث صحف يومية وهي الدستور والرأي وصوت الشعب ، والأولتان لها بعض النفاذ في الأسواق العربية الأخرى . وفي عمان تصدر صحيفتان يوميتان وهما عمان والوطن وليس لهما توزيع خارجي ذو شأن وفي البحرين ثمة جريدة يومية واحدة وهي اخبار الخليج ولها بعض منافذ التوزيع في أقطار خليجية أخرى . كما صدرت جريدة « الأيام » خلال عام ١٩٨٩ . هذا إلى جانب عدد من الصحف والمجلات الأسبوعية الصيفية . أما بقية البلدان فلا تتمتع بمنافذ ذات شأن لتوزيع صحفها خارجها ، إلا من خلال ما يصدر عن مواطني لها في أوروبا من صحف أو مجلات ودوريات أخرى تتمتع بقبول في بلدان عربية أخرى . ونعني بالتعدد المملكة السعودية (جريدة الشرق الأوسط) ليبيا (جريدة العرب) ، والعراق وسوريا ودولة فلسطين . وتواجه المؤسسات الصحفية القطرية والعربية (المصدر في الخارج) مشكلات اقتصادية وفنية خطيرة تعوق نفاذها إلى الاقطار العربية الأخرى خارج القطر الأم .

فتكاليف نقل الصحيفة ورسوم الشحن والتوزيع وانتظام عمليات النقل تجعل السعر الاقتصادي للصحيفة خارج القطر الأم عدة أضعاف سعر الصحف المحلية ، وعادة ما لا تستطيع المؤسسات الصحفية القطرية اتاحة صحفها في الاقطار العربية الأخرى في نفس يوم الإصدار وفي وقت مناسب ويجعل ذلك من غير الممكن في معظم الأحوال منافسة الصحف المحلية إلا في حدود ضيقة ، وعندما تكون ثمة جالية كبيرة من أبناء القطر الأم للصحيفة في أقطار عربية أخرى . إن ضعف شبكات النقل والاتصالات داخل كل من الاقطار العربية وما يمثل ذلك من صعوبات أمام توزيع الصحف داخل اقطارها إنما يمتد مضاعفا عدة مرات إلى صعوبة توزيع أية صحيفة عربية خارج قطرها الأم .

ومع ذلك ، فإن تطور تكنولوجيا الاتصال يتيح امكانيات متعددة للتغلب على الصعوبات الفنية ، وأهم هذه الامكانيات هي الانتاج أي الطباعة المباشرة في الاقطار ذات الفرص التسويقية الكبيرة . وقد بادرت صحيفة « الشرق الأوسط » بإستغلال هذه الامكانيات من خلال إصدار طبعة لها في مصر وأخرى في المغرب

دخول صحافة أو صحف معينة بأقطار أخرى إلى عدة سنوات ، وقد يكون السبب لذلك نشر مجرد تلميحات يفهم المسؤولون الرقابيون منه مجرد احتمالات تعريض بمستوليين كبار في دولهم . وفي حالات أخرى لا يصدر حظر رسمي مكتوب ولكن الصحف تعطّل عدة أيام قبل الإفراج عنها والسماح بتوزيعها ، مما يعنى إجهاض احتمالات التوزيع ومبرراته . وفي حالات أخرى قد يكون تدهور العلاقات بين حكومتين عريبتين سببا كائنا لصدور قرارات رسمية أو غير مكتوبة في كل منهما يحظر دخول الصحف التابعة لأي منهما في البلد الآخر . وكذا قد تحظر حكومات معينة دخول صحف المعارضة في قطر معين لأراضيها ، بل قد يمتد الحظر إلى صحيفة بسبب كاتب فيها . وهناك أقلية من الدول العربية تحظر دخول المطبوعات والصحف الصادرة من أقطار عربية أخرى لها أصلا إلا على وجه الاستثناء .

وتتشترك في تلك الموانع السياسية الصحف والمجلات الصادرة في أقطار عربية ، وتلك التي تصدر باللغة العربية خارج الوطن العربي . وحيث أن غالبية الصحف تخرص بشدة على استمرار فرص التوزيع والتسويق في الاقطار العربية ، فإنها تحاول جاهدة تجنب نشر مواد قد تثير اللبس أو سوء الفهم أو سوء النية لدى حكومات هذه الاقطار ، الأمر الذي يحد كثيرا من استقلاليتها ، ويشير التعارض بين الاستقلالية من ناحية والرغبة في العمل في نطاق فوق قطري أو قوى من ناحية أخرى .

(٢) هيكل التمويل والعمالة :

توجد في المنطقة العربية ثلاثة أنماط للملكية الصحف : نظام الملكية الخاصة (سواء كان المالك فردا أو شركة) . ونظام الملكية العامة وبه شكلان : ملكية الحكومة ، و ملكية هيئات أو مؤسسات عامة ذات وضع خاص ، ونظام الملكية المختلط .

وقد أجرى د . فاروق أبو زيد دراسة هامة عن النظم الصحفية في البلاد العربية شملت ستة عشر قطرا عربيا . وفيما يتعلق بالملكية استنتجت الدراسة أن هناك دولة وحيدة تأخذ بنظام الملكية الخاصة فقط وهي لبنان . وهناك خمس دول عربية تقوم على مبدأ الملكية العامة فقط وهي العراق وسوريا وليبيا واليمن الديموقراطي والجزائر (حتى قرب نهاية عام ١٩٨٨) ، وتأخذ الملكية العامة اشكالا متعددة منها ملكية الحزب أو الجبهة الحاكمة ، و ملكية الدولة ، والملكية المنسوبة إلى هيئات عامة . أما بقية الدول موضوع الدراسة فتأخذ بنظام الملكية المختلط بقبود معينة وهي مصر والسودان والسعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان وتونس والمغرب .

اضافة إلى جدة ولندن وبعض العواصم الاوربية الاخرى . كما تصدر صحيفه « الحياة » طبعة في مصر . وتخطط جريدة الاهرام لاصدار طبعة أو طبعات عربية في أقطار الخليج . كما أن اصدار المجلة الدورية يصبح صيغة افضل للتسويق العربي خارج القطر الام . وبطبيعة الحال تتطلب كافة الحلول الممكنة تكتيكيا للمشكلات الاقتصادية والفنية للتسويق خارج البلد الام قدرات مالية وفنية وتحرييرية وشبكات للنقل والتوزيع كبيرة للغاية .

على أن المشكلات الاقتصادية ليست هي المشكلات الوحيدة التي تعوق انسياب الصحف العربية فيما بين الاقطار العربية ، بل وليس أهمها . وربما تكون أهم مشكلات الانسياب هي مشكلة الرقابة السياسية المفروضة من الحكومات العربية على توزيع وتسويق صحف الاقطار الاخرى داخل اقطارها . فالغالبية الساحقة من الحكومات العربية تسعى للسيطرة تماما على الاعلام ، وخاصة الصحف والمجلات السياسية باعتبار أن الاعلام هو احدى أهم وسائل السيطرة . وعلى حين أن هذه الحكومات تستطيع في العادة أن تسيطر على جزء هام من مضمون الرسالة الاعلامية والصحفية داخل بلادها ، ولا تملك وسيلة مباشرة لذلك خارج بلادها ، فإنها قد اعتادت على ضمان احتكار الصحف اليومية والمجلات الدورية المصدرة لسوقها المحلي . ويتم ذلك من خلال فرض قيود عديدة على دخول الصحف الاخرى وتوزيعها داخل الاقطار المعنية .

وفي كل وزارة اعلام عربية ثمة ادارة أو قسم للرقابة على المطبوعات الخارجية . والمهمة الرئيسية لهذه الادارات هي منع تداول الصحف العربية (أو الاجنبية) التي تحتوي على موضوعات أو اخبار لا تتفق مع سياسة الدولة المعنية أو تنتقد سلطاتها . وتتمتع أجهزة الرقابة هذه بسلطة تقديرية واسعة في تحديد ما يناسب وما لا يناسب سياسة الدولة المعنية ، وبالتالي في السماح أو عدم السماح بتسويق الصحف والمجلات . وتتفاوت الدول العربية في مدى جسامة وأحكام القيد المفروضة على دخول الصحف الاخرى . وتتضمن قوانين الصحافة في اكثرية البلدان العربية حصرا بموضوعات معينة يحظر على الصحافة الاجنبية (بما في ذلك العربية) تناولها حتى يمكن توزيعها داخل الدولة . وعادة ما يكون هذا الحظر امتدادا لحظر مفروض على الصحافة الوطنية لهذا الاقطار ، مع حساسية مضاعفة في مواجهة الصحافة القادمة من اقطار عربية أخرى . وتعد الأجهزة الرقابية تقارير دورية عن « اتجاهات » الصحف العربية لتحديد ما يدخل منها وما لا يدخل إلى اقليم القطر المعنى . وقد يعتد الحظر المفروض على

العربية تدعم وتلاعب بدعمها المالي للصحف التي تصدر في أقطارها .

غير أن دعم الاتفاق الجارى للصحف يشتمل على أبعاد فوق قطرية أو عابرة للقطرية ، وخاصة في حالة الصحف العربية الصادرة خارج الوطن العربى . فالحكومات العربية والهيئات العامة الخاضعة لها لا تدعم الصحف والمؤسسات الصحفية التي تتمتع بجنسية أقطارها ، فحسب ، بل أنها قد تدعم أيضا صحفا تصدر خارج أقطارها ، وخارج الوطن العربى عموما . وقد يتخذ هذا الدعم اشكالا متعددة تبدأ من دفع مبالغ مالية للمؤسسة الصحفية أو الافراد القائمين على ادارة صحف عربية معينة لتمويل هذه الصحف (سواء كانوا مالكيين لها أو غير مالكيين وسواء كانوا من جنسية هذه الحكومات أو من جنسية اقطار عربية اخرى) ، مروراً بالمساهمة المالية من خلال ضمان سداد مقابل توزيع اعداد معينة من نسخ الصحيفة ، وحتى دفع مقابل اعلانات مباشرة أو مستترة في هذه الصحف . وبعض هذه الصحف تتلقى دعما ماليا من حكومات غير تلك التي تصدر الصحيفة في ظل سيادتها وعلى اقليمها . فمثلا اشتهر عن الصحف والمؤسسات الصحفية اللبنانية اعتمادها بالاساس على اشكال الدعم المختلفة التي تتلقاها من الخارج (دول أو هيئات اجنبية أو عربية) . وقد تشترك أكثر من حكومة أو هيئة عربية في دعم صحف لبنانية معينة . غير انه اذا كانت لبنان هي الحالة النموذجية لهذه الاشكال من الدعم المالى ، فإن صحفا عديدة تصدر في دول عربية أخرى تعتقد بدرجات متفاوتة على دعم حكومات عربية غير تلك التي تصدر في إقليمها .

وعلى الجانب الآخر ، فإن الصحافة العربية التي تصدر خارج الوطن العربى تقوم جزئيا أو كليا على الدعم المباشر والمستتر لحكومات عربية ، ويتصعب في اغلب الاحوال لسان حال هذه الحكومات . وفى الدراسة الهامة للدكتور فاروق أبو زيد تبين أن أربع مجلات قد حظت بمصادر تمويل اعلانيه كافية لتمويل انشطتها الجارية ، وأربع مجلات أخرى لا تستوى هذا الغرض ، وكانت ثمة ثلاث مجلات وصحيفة تظل ناعما من الاعلانات ، واعتمدت هذه الأخيرة كليا على الدعم المالى من حكومات عربية ، على حين أن ثمة أدلة على أن جميعها بما في ذلك تلك المجلات الأربع الأولى قد حصلت على دعم مستتر من حكومات عربية حتى تستمر في الصدور خارج الوطن العربى .

وأهم الدول العربية التي تواظب على دعم مجلات وصحف تصدر خارج الوطن العربى هي العراق والسعودية وإببيا ودولة فلسطين وسوريا . ولكن يمكن القول ان غالبية الحكومات العربية تخصص مبالغ معينة

وتسمح مصر بالملكية الخاصة للصحف اذا كانت لاجزأب أو شخصيات اعتبارية عامة أو خاصة . وتشترط السعودية قيام شركات مساهمة بتملك الصحف . وفى المغرب يسمح بالاضافة لذلك بتملك الافراد للصحف . وكذا الامر بالنسبة للكوييت ودول الخليج .

وعامة ، فإن قوانين الصحافة القطرية تمنع ملكية الاجانب للصحف المصدرة مباشرة في أقطار أو تسكت ، عن ذلك ولكنها تمنعه عمليا . ولا توجد حالات هامة تنوعت فيها الملكية بين مساهمين كبار من اصول قطرية مختلفة . والاستثناء البارز لذلك هو قيام هيئات لارسمية عربية ذات عضوية متعددة الاقطار بإصدار مجلات أو دوريات أو مطبوعات أخرى . وفى هذه الحالة فإن للملكية تظل منسوبة لهذه الهيئات ولكن التمويل الفعل لهذه الهيئات يأتي من شخصيات عامة أو مواطنين عرب لهم جنسيات قطرية مختلفة . وعلى رأس هذه الهيئات يأتي مركز دراسات الوحدة العربية (ومركزه الرئيسى في بيروت) ، ومنندى الفكر العربى . ويقوم المؤسسات الرسمية للنظام العربى بإصدار مطبوعات مختلفة ، وتسرى عليها نفس القاعدة .

أن جنسية المالكين أو المساهمين الكبار للمؤسسة صحفية يعتبر معيارا حاسما لدى تجاوز القطرية بالنسبة للصحف التي تصدر داخل الاقطار العربية ، وخاصة اذا كانت الملكية كامنة في الدولة وهيئاتها العامة . ولكن هذا المعيار ليس بالاممية ذاتها في حالة الصحف أو المؤسسات الصحفية العربية في الخارج وفى كل الاموال يعتبر التمويل الجارى للصحيفة أكثر اهمية من ملكيتها ابتداء .

وعادة ما تقوم الحكومة بدعم الصحف التي تصدر في اقطارها بأشكال مختلفة . وقد يأخذ هذا الدعم شكل تحمل خزانة الدولة لغائض الاتفاق الجارى للصحيفة اذا كانت مملوكة مباشرة للحكومة . كما قد يأخذ هذا الدعم شكل مدفوعات مالية سنوية للصحف في حدود معينة . ففي مصر مثلا يمارس مجلس الشورى حقوق الملكية للصحف العامة ، ويقدم دعما من خلال صندوق تابع للمجلس الاعلى للصحافة الذى يتبع مجلس الشورى لبعض الصحف التي تحقق خسائر ، كما يدفع الزيادة السنوية في الرواتب المقررة من قبل الدولة عندما تعجز المؤسسات الصحفية عن تحمل اعباء هذه الزيادة . ورغم الملكية الخاصة لصحف الكوييت فإن الدولة تقدم دعما ماليا سنويا في شكل اشتراكات سنوية تبلغ مقدارا معيناً للصحيفة اليومية ومقدارا آخر للمجلات الاسبوعية . وتمثل الاعلانات من جهات حكومية أحد المصادر الكبرى للدعم المالى للصحف في غالبية الاقطار العربية . ويعنى ذلك كله أن الحكومات

ومثقفون ، بل وحتى مثقفين سياسيين من أقطار عربية مختلفة ، سواء كانوا مؤهلين أو نصف مؤهلين للعمل الصحفي ، وتغلغل المراكز الرئيسية لهذه الصحف في عواصم أوروبا بعناصر عربية متعددة الجنسيات والاقطار .

وعلى الرغم من عدم وجود احصاءات أو تقديرات دقيقة ، فإنه يمكن القول بأن هيكل العمالة في بعض المؤسسات الصحفية العربية القيمة والمهاجرة هي أكثر جوانب الصحافة العربية عبورا للقطرية . ولا يعني ذلك بالضرورة أن هذا الهيكل المتنوع قاطريا لهيئات التحرير الثابتة والمؤقتة هو ظاهرة ايجابية صافية لصالح تجاوز قطرية الصحافة العربية .

فالصحافة العربية تواجه مشكلات عديدة ليس اقلها اعمية التدهور النسبي لعلاقات العمل في نطقتها . وأهم شواهد هذا التدهور هو الصراعات التي تحفل بها المؤسسات الصحفية والتي يمكن أن تتفاقم الى اثاره الحزازات القطرية . وتعود جذور هذه الصراعات الى المناخ السياسي الذي يسود الصحافة العربية . فالمؤسسات الصحفية العربية لا تقوم على التجانس الفكري والايديولوجي ، ولا حتى التجانس في المدارس المهنية ، وإنما هي جمعات من المحررين ذوي الانتماءات الفكرية والفنية المختلفة والتي يحكمها في نهاية المطاف نخبة محددة تملك السيطرة المالية والادارية ، وتستند في ملكيتها وادارتها للمؤسسات الصحفية على روابط قوية مع مسئولين عرب كبار . وحيث تشكل القنوات السياسية أحد المصادر الرئيسية للترقي المهني فإن صراعات فردية عديدة تلوح حول الترقى الى المناصب العليا في المؤسسات الصحفية . وفي سياق هذه الصراعات يتم تعبئة التأييد بأشكال وبشعارات مختلفة ، من بينها الهوية القطرية حيثما تكون شمة تعددية حقيقية في الانتماء القطري لهيئات التحرير .

غير أنه حتى حيثما تتجانس الاصول القطرية ، فإن الارتباط السياسي والشخصي بالمسؤولين الكبار في المؤسسات الصحفية ، وروابط هؤلاء بدورهم بالمسؤولين في قمة جهاز الدولة قد يسبب تدهورا شديدا في علاقات العمل داخل مهنة الصحافة العربية . إذ يصبح المعيار الاساسي للحصول على المناصب العليا ودرج الترقى داخل المهنة هو الاستناد الى سلطة اصحاب النفوذ وليس الكفاءة والاداء المهني ، الامر الذي يتسبب نزاعها على ارضاء اصحاب السلطة بدلا من تناول ادائهم بالنقد . ويلاحظ من ناحية اخرى ان العلاقات فوق القطرية بين الممارسين لمهنة الصحافة قد لا تحمل معنى تجاوز القطرية ، بل انها قد تحمل تقويض هذا المعنى . ومن بين القنوات التي يتم عبرها نوع من الاسناد

لدعم صحف أو مؤسسات صحفية عربية تصدر خارج الوطن العربي ، واحيانا في أحد الاقطار العربية الأخرى ، حسب الحالة . ومن وجهة نظر هذه الصحف أو المؤسسات الصحفية فإن تلقي الدعم من لدى الحكومات العربية قد أصبح الى حد كبير ممارسة عادية . وتحصر بعض المؤسسات « الذكية » على تنوع مصادر الدعم الحكومي العربي لكي يشمل أكثر من حكومة عربية . ومهما كان الرأي في اخلاقية أو عدم اخلاقية هذه الممارسة ، فإنها تشكل نوعا من تجاوز القطرية ، الى حد معين .

ويشكل تشغيل الصحفيين والكتاب العرب مصدرا اقل تأثيرا وحافزا بدرجة معينة لتجاوز قطرية الصحف العربية . فإذا كانت اقطارا عربية معينة تعاني من اختلالات تمويلية مامة تدفع بعض أو كل صحيفتها لتلقي العون المالي من حكومات عربية اخرى ، فإن اختلال هيكل العمالة الصحفية في أقطار اخرى تشكل دافعا لتبويب المحررين القائمين على العمل من حيث اصولهم القطرية وجنسياتهم العربية . وبينما تعاني المؤسسات الصحفية المصرية واللبنانية والارمنية من الاحتفاظ بالمحررين ، فإن دول الخليج العربي تعاني من نقص واضح في المهارات الصحفية والمفكرين . وقد أدى ذلك الى انتقال محررين من مصر ولبنان وفلسطين والاردن وبلدان عربية اخرى للعمل في المؤسسات الصحفية باقطار اخرى وخاصة اقطار الخليج ، الى جانب الانتقال للعمل في الصحف العربية المصدرة خارج الوطن العربي ، وحتى حيثما لا يتم هذا الانتقال فإن اعدادا كبيرة من العاملين بالصحافة المصرية واللبنانية يزيدون على نحو منتظم صحف الخليج والصحف العربية المصدرة بالخارج بالمواد التحريرية . وكذا ، فإن اعدادا كبيرة من الكتاب والمفكرين المصريين واللبنانيين والمغاربية تتعامل مع هذه الصحف التي تنشر لهم مقالاتهم وابحاثهم وأرائهم في شتى القضايا . وإضافة لذلك ، فقد تمكنت بعض المؤسسات الصحفية العربية القوية من خلق شبكة من المراسلين لها في عدد من العواصم العربية الهامة . بل وأسس العديد منها مكاتب صحفية متكاملة حيثما توجد المهارات الصحفية والكتاب والمفكرين . وتحظى مصر على وجه الخصوص بعدد كبير من هذه المكاتب التي يتوظف بها ويتعامل معها بصورة دائمة عدد لا بأس به من الصحفيين والكتاب المصريين ، بدرجة خللت مشاكل حقيقية لنقابة الصحفيين المصريين التي لم تتمكن بعد من صياغة طرق عمل موحدة لهؤلاء . ولوقد ذلك ، فإن الصحافة العربية المصدرة خارج الوطن العربي كثيرا ما تعتمد على الخدمات التحريرية التي يقدمها طلاب يدرسون للمجستير والدكتوراه ،

النظم للروابط فوق القطرية المكتتب الصحفية التابعة لمؤسسات صحفية خليجية أو مؤسسات صحفية تعمل خارج الوطن العربي وتوطن في القاهرة أو عواصم عربية أخرى . فليس من الشائع أن يكون المسئولون عن هذه المكتتب صحفيين أو محررين لهم باع وخبرة في هذه المهنة ، بل أن الارتباط الشخصي كثيرا ما يلعب الدور الاساسي في اختيارهم لهذا الدور . وفي احوال عديدة لربط أن هؤلاء يتبعون أساليب في العمل تؤدي إلى الفساد وأوضاع لعلاقات العمل في الميدان الصحفي . ومن الاشكال الأكثر قسوة لذلك استغلال المبتدئين بواسطة المسئولين في هذا المكتتب ، أو مقالين صحفيين بعضهم يتمتع بشهرة وخبرة في الأعمال التحريرية ولكنهم لا يتورعون عن أن ينسبوا لأنفسهم نتائج عمل آخرين لقاء أجور زائدة . وتنتهي هذه الممارسات إلى جعل ما كان يجب أن يكون وسيلة لإعادة توجيه المبتدئين في المهنة توجيهها عروبيا وقوميا أداة لتوجيه سلبي معاكس .

(٣) العلاقة مع المواطن العربي ومضمون الرسالة الصحفية :

يتمثل مضمون الرسالة الصحفية بعدا ثالثا لعملية تجاوز قطرية الصحافة في الاقطار العربية وخارجها . ويقصد بمضمون الرسالة الصحفية محتوى ما تنقله واسلوب هذه المناقشة ، بغض النظر عن شكل المادة الصحفية : أي سواء كانت خبرا أو تحقيقا صحفيا أو مقالة رأي . بحيث أنه من الضروري أن يتكيف هذا المضمون تبعاً لتحديد الصحيفة أو المجلة أو الدورية للقارئ الذي ترغب في انشاء علاقة منتظمة معه ، فإن مضمون الرسالة الصحفية يرتبط على نحو وثيق بدرجة تجاوز القطرية التي تستهدف الصحيفة أو المجلة تحقيقها .

ومن حيث هذا البعد ، فإن من الملاحظ أن الصحافة التي تصدر في الاقطار العربية هي في الغالب قطرية بالمعنى الضيق : أي أنها تركز على الاهتمامات التي تعتقد أنها تسيطر على القارئ المقيم في القطر المعنى . فأكثريّة الاخبار محلية قطرية ، وأكثريّة التعليقات الصحفية ومقالات الرأي والقضايا التي تتناولها التحقيقات مقصورة في الاغلب الأهم على القطر الذي تصدر فيه الصحيفة أو الدورية ذات الطابع السياسي . وعندما يتم تناول قضايا ذات طابع عربي ، فإن اسلوب التناول غالبا ما يتسم بغلبة المنظور القطري - أو على وجه التحديد المنظور الذي يتبناه النخبة السياسية الحاكمة في القطر المعنى - للقضايا العربية .

وفي الجانب المقابل ، فإن الصحافة المهاجرة أي تلك التي تصدر في عواصم بلدان اجنبية ، تهتم بتوجيه رسائلها إلى القارئ العربي العام بغض النظر إلى حد ما عن التجزئة القطرية ، وبالتالي فإنها تتسم بتركيز

وأوضح على القضايا العربية العامة غير المحصورة بقطر معين الا بالقدر الذي تحتمه طبيعة الموضوع . غير أن ذلك لا يمتد بالضرورة إلى اسلوب التناول ومضمون التحليل . ففي اغلب الأحوال ، تتناول الصحيفة أو الدورية السياسية موضوعاتها انطلاقا من ، أو بالمحافظة على الخطوط العريضة لايديولوجية أو سياسة أحد النظم السياسية العربية ، أو لعدد منها ، وهي غالبا النظم التي تدعم الصحيفة أو الدورية بالمال أو بالتوزيع والخدمات الصحفية واللوجستية أو بأي وجه آخر من وجوه الدعم .

والتحليل الشائع للحقيقة السابقة يركز على ما تغضى إليه ظاهرة الولاء لنظام أو بضعة نظم عربية من ارتباط قطري للصحافة العربية المهاجرة - وقد يكون هذا التحليل صحيحا جزئيا ، ولكن الظاهرة تعمل في ميادينها أيضا بعض عوامل تجاوز القطرية . فمجرد حاجة النظم العربية لاجداد وسيلة تخاطب بها الرأي العربي العام ، وتحاول بها اقناعه أو اجتذابه إلى وجهات نظرها في السياسات والقضايا العربية هو نوع من تجاوز القطرية . وقد يكون لهذه الظاهرة دلالة أكثر عمقا تتناول مصداقية الصحافة العربية - بما فيها الصحافة العربية المهاجرة - من حيث عزيمتها عن الاستقلال عن النظم العربية ، وإقترابها من وجهات نظر النظم العربية أو محافظتها على حد أدنى ملووس من الاقتراب مع وجهة نظر رسمية لنظام بعينه . غير أنه من الملاحظ أن الصحافة العربية المهاجرة تحاول أن تحتفظ شكلا بعدا أدنى من مظهر الاستقلال ، وأن مظاهر معينة للاستقلال النسبي تعبر مقبول من جانب النظم العربية بالنسبة للصحافة العربية المهاجرة ، بالرغم من أنه غالبا ما يكون غير مسموح بها بالنسبة للصحف التي تصدر في الاقطار العربية .

ومن هذا المنظور ، فإن الصحافة العربية المهاجرة لا تتخطف في نفس المعارك الدعائية التي قد تنشعب بين النظم العربية ، أو على الأقل لا تتخطف بنفس الدرجة من الحدة وروح العداء والخصومة . بل أنها قد تحرص على عدم تناول أي نظام عربي بالنقد الصريح ، إلا في حالات استثنائية . ولحق ذلك ، فقد تكون الصحف المهاجرة أكثر حذرا واحتراما للقوانين القطرية المصادرة لحرية النقد بالمقارنة ببعض الصحف المحلية/ القطرية . فالقوانين القطرية الخاصة بالصحافة حافلة بتقييد متصفاة على حريات التعبير والنقد . فقانون الصحافة العراقي مثلا يعطّر تماما تناول اثني عشر موضوعا بالمعالجة الصحفية ويطلب الحصول على إذن مسبق لتناول ستة مجالات أو موضوعات أخرى . وتمنع قوانين الصحافة في أكثر من قطر عربي أي نقد لنظام الحكم ورئيس الدولة . ويوجد نص لذلك في كل الاقطار

فيها يفسح المجال لتناول الأوضاع والسياسات العربية بأسلوب متجاوز للقطرية .

أن غالبية الصحف العربية المهاجرة تعتمد اعتمادا كبيرا على التوزيع بين العرب المقيمين في الخارج وفي أوروبا على وجه الخصوص . الأمر الذي يحتم عليها تنويع موضوعاتها لتحقيق الاستجابة المطلوبة لتنوع الاصول القطرية لقراءها . ويعمق من هذا الواقع أن ثمة نوع من تقسيم العمل الضماني بين الصحافة القطرية والصحافة العربية المهاجرة . فحيث أن الأخيرة تتجه للقارئ كنوع من الصحيفة الثانية فإنها تركز جل اهتمامها على الموضوعات ذات الألق العربي العام ، أي تلك التي تتجاوز القطرية .

وبهذا المعنى : فإن الرسالة الصحفية التي تعد غالبية الصحف العربية المهاجرة إلى بثها هي إلى حد كبير متجاوزة للقطرية ، حتى لو كانت قريبة بدرجات متقاربة من توجهات نظر نظم عربية بعينها أو لاديبولوجية محددة .

د - ادوار الصحافة العربية :

وقد يكون من المفيد عند تقدير مدى تجاوز قطرية الصحف العربية أن نوضح تعددية ادوارها . فالواقع أن الصحافة العربية قد أصبحت من زوايا عديدة إحدى مؤسسات النظام العربي . وفي هذا السياق ، فإنها تلعب ادوارا متميزة فيها القطرية وتجاوز القطرية ، والرسمية والاستقلال عن الخط الرسمي لدولها ويمكن ايجاز هذه الادوار في أربعة محاور رئيسية : تمتع التأييد لخط النظم العربية في الساحة العربية ، المشاركة في ادارة العلاقات بين الدول العربية ، والقيام بادوار خاصة في السياسة العربية ، وأخيرا التعبير عن القضايا « القومية » أو العربية العامة باعتبارها منبرا هاما للمتقنين القوميين .

١) تمتع التأييد لخط النظم العربية :

ومن الواضح أن غالبية الدول العربية مازالت محكومة بأنظمة سلطوية حيث تلعب مؤسسة الصحافة دورا هاما في التبرير والدفاع عن و تمتع التأييد الضمعي لصالح النظم السياسية الحاكمة ، وهنا يمكننا أن نلخص فارقا كميا بين الانظمة العربية ذات الرسالات الايديولوجية ، وتلك التي تقوم على سلطوية براجماتية . ففي الحالة الأولى يتم السيطرة تماما على الصحف القطرية وتشكيلها من المنبع ، وغالبا ما يشارك الحزب مع السلطة التنفيذية في عملية تشكيل المؤسسة الصحفية باختيار المسؤولين الكبار بل وحتى صغار المحررين والمبتدئين ، وتوجيههم والرقابة المباشرة على

الخليجية باستثناء الكويت . ويوجد نص مانع لذلك حتى في لبنان . أما في الجزائر فإن حظر النقد كان يعتمد إلى أعضاء الحكومة والقيادة السياسية ومؤسسات الحزب والدولة .

ولا تزيد الدول التي لا يوجد في قوانينها نصوص تمنع نقد نظام الحكم عن ست دول عربية . بل أن هناك أكثر من اثنتي عشر دولة عربية يحظر فيها قانون الصحافة نقد رؤساء الدول العربية أو الأجنبية الأخرى . ويمنع قانون المطبوعات السعودي (المادة ٧) نشر أو تداول مطبوعات تحتوي على كل ما يمس كرامة رؤساء الدول أو رؤساء الهيئات الدبلوماسية المعتمدين في المملكة ، أو ما يسيء إلى العلاقات مع تلك الدول . والمادة ٤٦ من قانون المطبوعات في قطر تحظر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو يعكر العلاقات بين الدولة والدول العربية والصديقة . وتحظر المادة ٧٦ من قانون المطبوعات في الامارات العربية نشر ما يتضمن عيبا في حق رئيس دولة عربية أو إسلامية . وفي البحرين يرتب القانون عقوبة الحبس على من يفعل ذلك . وفي الجزائر ، يعاقب بالحبس والغرامة من يفعل ذلك . والقانون اللبناني يصل بالعقوبة على تلك الجريمة المزعومة إلى تعطيل الصحيفة وحبس المسؤول عنها . بل أن السفارات العربية والأجنبية قد اعتادت الاعتراض على بعض ما تنشره الصحف القطرية العربية بخطابات موجهة إلى حكومات أو وزارات الاعلام في بعض الدول العربية وخاصة الدول الخليجية .

وإذا كانت الصحف القطرية ملزمة باحترام هذه القواعد والقوانين ، إلا إذا تلقت تعليمات واضحة بغير ذلك من حكوماتها ، فإن الصحف العربية المهاجرة عادة ما تلتزم نفسها ابتداء بذلك ، الأمر الذي يقيّد من حرية الكتاب والصحفيين الممارسين في تناول أوضاع محلية أو سياسات قطرية موجهة نحو الساحة العربية بالنقد ، إلا في حدود الرمز والتلميح .

ومع ذلك ، فإن الصحافة العربية ، وخاصة الصحافة المهاجرة ، لا تخلو من نقد للأوضاع والسياسات العربية بل ونقد شديد للهجرة . فبالرغم من الارتباط والولاء لنظم عربية بعينها ، فإن غالبية الصحف لها توجهها الايديولوجي الواضح . فهناك صحف عربية مهاجرة ذات توجه سياسي إسلامي (الشرق الأوسط) ، أو توجه علماني محافظ (الحياة ، والاهرام الدولي) ، أو توجه قومي معتدل (العرب وكل العرب) أو توجه قومي تقدمي (المطبوعات الدولية للنقشب) . وكل من هذه الصحف تتناول السياسات العربية ، بما في ذلك سياسات اقطار معينة بتحليل نقدي واضح ، ووفق ذلك ، فإن اهتمام هذه الصحف باجتذاب الاعلام العربية الكبيرة والتي تتمتع غالبا بأفاق قومي للكتابة

طابع التبعية للخط الرسمي للدول والموسمية من حيث درجة الانقسام والتقطيع ، وإن كنا لا نعدم حالات تظهر فيها الصحف والمجلات نزعة قوية نحو القيام بدور ايجابي مستقل نسبيا .

وتظهر درجة التبعية للخط الرسمي للدولة من حقيقة ان وقف العرب الاعلامية بين الدول العربية قد أصبح احد أهم شروط « تنقية الأجواء العربية » أو المصالحات بين الدول العربية خلال السنوات الأربع الماضية . فالخصومات السياسية والدبلوماسية عادة ما تترافق مع هجوم متبادل صاخب في الصحف التابعة لكل من الدول المتخاصمة . وفي المقابل ، فإن المصالحة السياسية والدبلوماسية تتطلب وقف هذا الهجوم وربما أحداث انقلاب مفاجئ في اتجاهات الصحافة القطرية نحو النظام السياسي في الاتجاهين .

والواقع ان تبعية الصحافة القطرية للمواقف الرسمية العربية في إدارة العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف هو أمر ضار في حالتها الخصومية والمصالحة . إذ تعطي الحملات الاعلامية المتبادلة لاية خصومة سياسية أو دبلوماسية حجما مضاعفا عدة مرات ، الأمر الذي يقلل الخصومات الدبلوماسية من المستوى الرسمي الى المستوى الشعبي . وفي حالة وجود مشكلات سياسية ملققة بين دولتين عربيتين ، فإن تناول الصحافة القطرية لهذه المشكلات يتسم بالطابع الدعائي البحت ، وفي حالات قليلة بإثارة النزعات القطرية ، بل وحتى حملات الكرامة القطرية ، ويتعدى في معظم الاحوال من الرصانة والموضوعية .

أما في حالة المصالحة ، فإن مناقشة المشكلات الملققة يخفى تماما أو الى حد بعيد - ويؤدي ذلك لا لمرجود تخفيف الوهم بهذه المشكلات ، بل وإلى إضعاف مناعة الخبز المثقفة والشعوب العربية إزاء الاثارة والتهميش عندما يتحتم تناول هذه المشكلات . كما يقترب على عدم تناول المشكلات الملققة بأسلوب رصين فضل المجتمعات العربية في البحث عن حلول واقعية لها . ومن ناحية أخرى ، فإن تسييد روح المجاملة بين النظم العربية يقضي على عدم مناقشة المشكلات الداخلية في أي قطر عربي بواسطة صحافة قطر آخر . بل ان مشكلات المواطنين التابعين لقطر عربي معين ويتوطنون مؤلقة في قطر آخر لاتتناقض الا حلالا لتفجير هذه المشكلات بصورة حادة ، بحيث تظهر وكأنها قد تولدت فجأة . ويفضي ذلك كله الى تسطيح الوهم الضممي المتبادل بالظروف السائدة في الاقطار العربية .

وبسبب هذا الطابع التابع ، أو بالارتباط به تتسم تغطية الصحافة القطرية العربية لأخبار وأوضاع الاقطار العربية الاخرى بالطابع الموسمي ، حتى

ادائهم وضمنان استخدام الصحف والدوريات للداعية المباشرة للنظام والتجريض ضد خصومه . وغالبا ما يتم ذلك بأساليب بدائية من الناحية المهنية وفجة من الناحية الاسلوبية وتبشيرية من ناحية الفصوى والمضمون . أما في النظم السلطوية الذرائعية ، فإن الدولة لا تقوم على ايديولوجية واضحة المعالم ، ويتم السيطرة على المؤسسات الصحفية بأساليب إدارية وعلوية . ولكن هذه السيطرة لا تشمل جميع أوجه الممارسة الصحفية ولا كافة مراحلها . بل تقتفى الدولة بالمحافظة على الخطوط العريضة لسياساتها في الصحف . وكذا ثمة خطوط حمراء يصعب تجاوزها الا بواسطة شخصيات صحفية وسياسية كبيرة فيما يقترب من المغامرات السياسية والمهنية .

ويعد هذا الدور أيضا ليشمل الصحف العربية المهاجرة . إذ تسعى هذه الصحف أيضا الى تعبئة التأييد العربي خارج قطر معين لصالح النظام الحاكم في هذا القطر ، سواء كانت هذه الصحف مدعومة مباشرة من الحكومة أو من عائلات قوية لها صلات بالحكومة ورجالها . ومع ذلك ، فإن الدعاية هنا تأخذ أشكالا أكثر تعقيدا وأقل مباشرة وفجاجة . وهناك صنف معين تعتمد الى تنوع مصادر دعمها بما يضمن الا تكون تحت رحمة نظام سياسي بعينه . وعلى حين ان هذه الصحف لا تتخرج من القيام بأدوار معينة لصالح نظام ما ، فإنها عادة ما تغل ذلك في نطاق محدد ، وتحاول فيما وراء هذا النطاق ان تظهر درجة اكبر من الحيادية والاستقلال لا تصل بطبيعة الحال الى حد تناول هذا النظام بالقد .

ومع ذلك ، فإن القيام بهذا الدور يمثل احد المرتكزات الرئيسية للوجود الفعلي للصحف العربية سواء كانت مقمية أو مهاجرة . ومن وجهة نظر النظام أو الدولة أو الخبز السياسية والعائلات الحاكمة في الاقطار العربية أصبح امتلاكها المقرب مياثر من إحدى الصحف الكبرى والتي تستطيع التحرك عبر الحدود القطرية وإلى حد معين إحدى العلامات الكبرى لشخصيتها المستقلة في السياسة العربية أو الاقليمية . ويظهر ذلك بوضوح في الصحافة الخليجية . ففي الخليج ، تستند الصحف على العائلات القوية ، سواء كانت في مواقع الحكم أو في مواقع النفوذ والسيطرة المالية أو الدينية أو العشائرية .

(٢) المشاركة في إدارة العلاقات بين الدول العربية :

وتشارك الصحافة العربية - سواء المقيمة أو المهاجرة - في إدارة العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول العربية . غير انه يغلب على هذه المشاركة

اعتماد الصحف العربية على وكالات الأنباء الأجنبية (بنسبة ٥٠ ٪ من مجموع الأخبار) وعلى الوكالات العربية (بنسبة ٢٢ ٪ من الأخبار) يؤدي بدوره الى تكثيف الاهتمام بتغطية التطورات المصرية بسبب كثافة الاهتمام بمصر في هذه المصادر بالمقارنة بالبلاد العربية الأخرى . وقد ظهرت هذه النتائج في دراسة هامة لسبغ صفح قطرية عربية قامت بها السيدة الدكتور جيهان رشدي .

ومن ناحية ثانية ، فإن الصحافة العربية المهاجرة في مجموعها تخرج عموما عن قاعدة التبعية (المباشرة) للمواقف الرسمية للاقطار العربية في إدارة علاقاتها المتبادلة ، بالأشكال المتطرفة التي تشجع في الصحافة القطرية . والواقع أنه لا يمكن تبرئة الصحافة العربية المهاجرة من التبعية للنظم السياسية العربية ، إذ أن المعروف أن أغلبها تابع إيديولوجيا واقتصاديا لاقطار او نظم عربية بعينها . كما أن مواقف هذه الصحف المهاجرة لتخلو من تحيزات عميقة لصالح نظام عربي أو آخر ، تظهر بصورة خاصة في فترات الخصومة والجفاء . غير أن ما يمكن تأكيده في الاتجاه المقابل هو أن الصحف العربية في أوروبا لم تتورط في « الحرب الاعلامية الاعلامية العربية » بدرجة ملحوظة من الضراوة ، وإن تحيزاتها تظهر في التوجهات الاعمق والاقبل بروزا والاكثر رصانة . وفي المقابل ، فإن تغطيتها للأوضاع القطرية العربية تتسم بدرجة أكبر من الانتظام والعدالة (من حيث توزيع المواد الصحفية بين الاقطار) ، كما أن هذه التغطية تعطي فرصة أكبر للمبدآن النقائ والاجتماعي بالمقارنة بالصحف العربية القطرية ، الامر الذي يفسح المجال أمام قدر أكبر من التعارف المتبادل بين القراء من اقطار عربية مختلفة . كما أن مواقف هذه الصحف من العلاقات الثنائية قد مال الى الاعتدال والتوازن والجنوح الى المصالحة في مقابل الاثارة واجادية النظرة والمغالاة في الخصومة التي طبعت الصحف القطرية في تناولها لميادين العلاقات الثنائية بين اقطار عربية متخاصمة .

ومن ناحية ثالثة ، فإن هناك تطورا ملموسا في المامين الاخيرين تشهد الصحف القطرية والصحف العربية المهاجرة - من التوازن والاعتدال والعودة الى قواعد المجاملة الدبلوماسية بين الاقطار والنظم العربية . كما تشهد هذه الصحف تكثيفا ملحوظا أيضا في تغطية التطورات العربية الداخلية وتطورات العلاقات الثنائية ومتعددة الاطراف بين الدول العربية . وقد تلت هذا التحول في الصحافة العربية حركة المصالحات الناجحة والقوية بين العديد من الاقطار العربية التي اتسمت علاقاتها بالخصومة والجفاء طوال السنوات

بالنسبة لاقطار شديدة التقارب جغرافيا وتاريخيا وحضاريا . فقد ثبت في دراسة علمية عن التكامل المصري السوداني في صحافة القطرين العربيين أن حجم الاهتمام بالأوضاع في السودان يتقلب بشدة في الصحافة المصرية ، ويؤثر فقط في حالة وقوع أحداث حساس . أما تغطية الأحداث والأوضاع المصرية في الصحافة السودانية فهي ينقسم بالنظام أكبر ، ولكنه يستمر خاضعا لقاعدة الموسمية . وفي الحالتين فإن التركيز الحاسم يقع في دائرة التطورات السياسية والرسمية (أكثر من نصف حجم المواد الصحفية في حالة مصر وأكثر من ٦٥ ٪ في حالة الصحافة السودانية ، وبرهنت د . عواطف عبد الرحمن على أن الاهتمام بالدول العربية في الخليج في الصحافة المصرية شغل اجمالا خلال الفترة ١٩٧٧ - ٧٦ وقد اتسم بالتجانس والتركيز على الدائرة الاقتصادية والتحيز للحكومات في مقابل المجتمعات وقوى المعارضة فيها ، وهو الامر الذي برز مع اتخاذ الحكومة الكويتية لقرار إلغاء المجلس النيابي في يوليو ١٩٨٦ . كما يكثر في الصحافة المصرية نشر مواد اعلامية في قالب تحريري ، وخاصة فيما يخص دول الخليج .

ويبدو على التحليلات السابقة لدور الصحافة العربية في إدارة العلاقات العربية استثناءات بالغة الأهمية وأهم هذه الاستثناءات هو نصيب مصر الكبير من التغطية الصحفية في الصحف العربية القطرية والمهاجرة . وبصفة خاصة في صف الكويت ونيل الخليج عامة والصحافة اللبنانية ، وكذا اتسام هذه التغطية بالطابع النقدي بل وأحيانا المغالي في النقد . ويعود ذلك الى وزن مصر الكبير في الوطن العربي من ناحية ، والى الدور المتميز الذي يلعبه الصحفيون والمفكرين المصريين في تغذية الصحف العربية الأخرى وخاصة الخليجية واللبنانية والمهاجرة بالمواد التحريرية والفكرية ، وقد تميزت مواقف الصحفيين المصريين الذين يدأبون على الكتابة في الصحافة العربية المهاجرة أو الصحافة الخليجية بالطابع النقدي في مواجهة النظام السياسي والأمان النسبي الذي يتمتعون به بالرغم من هذا الموقف النقدي ، بالمقارنة بالصحفيين والمفكرين المؤهوبين من الاقطار العربية الأخرى ، والذين يصعب عليهم إيجاد منقلد منتظم للصحافة العربية اذا قاموا بتبنى مواقف نقدي من النظم السياسية في اقطارهم . كما أن السياسة الليبرالية الى حد كبير والتي تتبناها السلطات المصرية نحو فتح مكاتب للصحف العربية الأخرى في مصر قد أدت الى وجود عدد كبير من المراسلين الصحفيين العرب في مصر ، وقيامهم بتغطية التطورات في مصر بالنظام ملحوظ . وفوق ذلك ، فإن

السبع الأولى من عقد الثمانينات . وربما يكون أبرز هذه التحولات ما حدث من قفزة مفاجئة في الاهتمام بالاقطار العربية الاخرى في الصحافة المصرية ومن تحسين جذري لمنظور التناول الصحفي لارضاء هذه الاقطار ، وخاصة في صحيفة الاهرام ، اكبر الصحف العربية واكثرها نفوذا وانتشارا .

(٣) الادوار « الخاصة » للصحافة العربية :

تلعب الصحافة العربية ، وخاصة الصحافة المهاجرة وصحافة لبنان وإلى حد اقل صحافة دول الخليج طائفة من الادوار « غير الصحفية » بالمعنى المهني الضيق . فهناك قبل كل شيء الدور السياسي لكبار الصحفيين العرب ولأصحاب ورؤساء ومديرى تحرير الصحف العربية المقيمة والمهاجرة - إن دور المستشار السياسى والصحفى لرؤساء الدول ولوكها وكبار السياسيين بها هو دور شائع ولا يحتاج لمزيد من ايضاح والتعليق . وتكاد تكون جميع الشخصيات العامة والمسئولة في البلدان العربية على ارتباط وثيق بدائرة ضيقة من الصحفيين الكبار أو رؤساء المؤسسات الصحفية ، الامر الذى يبرز اهتمامهم بالصحافة كأداة دعائية هامة ، وبالخبارات التى يكتونها كبار الصحفيين في ميدان السياسة العربية . ولا يقتصر الامر على الروابط بين السياسيين والصحفيين من نفس اقطارهم ، بل يمتد ذلك الى اصطلاح صحفيين كبار من اقطار عربية اخرى . وكما امتداد لظاهرة الارتباط هذه قد يقوم رؤساء وملوك وسياسيو الاقطار العربية بدعم أو حتى تأسيس مؤسسات صحفية يقوم على ادارتها شخصيات لها ارتباطات عميقة بهم . وحتى عندما لا تكون هناك هذه العلاقة الخاصة والوطيدة ، يمكن لكبار الصحفيين في سياق ادائهم لوظائفهم ان يلعبوا ادوارا سياسية تؤثر أحيانا تأثيرا شديدا على العلاقات السياسية الثنائية العربية . وقد كان لعدد من الصحفيين المصريين الكبار مثلا دور في التعجيل بمصالحة مصر على عدد من الاقطار العربية عبر احاديث ولقاءات صحفية اجروها مع رؤساء هذه الاقطار الأخيرة . كما ان لعدد من الصحفيين العرب وخاصة من الكويت دورا هاما في عملية المصالحة هذه بين مصر وعدد آخر من الاقطار العربية - بل وقد يتسع دور الصحفيين العرب لعقد صفقات سياسية واقتصادية لصالح مؤسسات وشخصيات تحت مستوى الرئاسة في اقطارهم أو اقطار عربية اخرى .

وبسبب الاهمية البالغة التى احتلتها الصحافة العربية في ادارة العلاقات العربية سلبا وايجابا فان الصراع حول السيطرة على أو ضبط اتجاهات الصحف العربية ، بما في ذلك الصحف العربية المهاجرة

واللبنانية منها على وجه الخصوص قد شكل أحد الاشكال الثانوية الهامة للصراع السياسى بين النظم العربية ، وخاصة الراديكالية منها : سوريا ، العراق ، ليبيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية . وفي سياق ذلك تم اغتيال او تهديد حياة عدد من أهم الصحفيين والمفكرين العرب ومداومة وتجيير أو محاولة تدمير مؤسسات صحفية عربية . وهناك قائمة طويلة من مثل هذه الاحداث صنعتها وثائق المؤتمر العام السابع - الدورة السادسة لاتحاد الصحفيين العرب .

والى جانب هذا الدور السياسى تقوم الصحافة العربية بخدمة مصالح اجتماعية هامة ، وذلك باعتبارها جزءا من التشكيلة الاجتماعية ، وتعبيرا وانعكاسا عن تفاعل المصالح السائدة في مختلف الاقطار العربية . وتعتبر الصحافة الخليجية عن هذا الدور بصورة نموذجية . إذ تستند المؤسسات الصحفية على الاسر الكبيرة والعشائر وكبار التجار ورجال الاعمال ذوي المصالح الاستثمارية الكبيرة في عدد من الاقطار العربية ، هذا الى جانب تمثيلها للعائلات الحاكمة أو المشاركة على نحو أو اخر في الحكم في اقطار الخليج . وفي نفس الوقت ، فان هناك تحالفات بين هذه المصالح الاقتصادية - الاجتماعية الكبيرة من ناحية والتيارات السياسية والثقافية التى يروج بها المجتمع الخليجى من ناحية اخرى . فهناك مصالح عشائرية واقتصادية تربط نفسها بالتيارات الدينية والسلفية ، واخرى تربط نفسها بالتيارات الديمقراطية والسياسية القومية ، وثالثة تقوم على ارتباط وتحالف مع التيارات البراجماتية والمحافظة . وتجد كل هذه التحالفات تعبيراتها المؤسسية في المؤسسات الصحفية المتنافسة في دول الخليج المختلفة . وتختلف الصورة اختلافا واضحا في المجتمعات العربية الاكثر تطورا وتعقيدا . غير ان البحث الدقيق يكشف ايضا في هذه الحالات عن تعبير المؤسسات الصحفية عن تحيزات اجتماعية وايدىولوجية تعكس تحالفات اجتماعية ونماط من التفاعل والصراع أكثر تعقيدا . وفى سياق أدائها لادوارها الأصلية ، يمثل مناخ الصحافة العربية ، خاصة المهاجرة منها ، ظمرا مثاليا لاداء طائفة ثانوية من الادوار الخاصة التى يتم الوفاء بها على مستوى شخصى ، لا مؤسسى وبعض هذه الادوار شديدة الضرر والسلبية مثل أعمال المخابرات ، وبعضها الاخر هام وايجابى مثل تنمية مراكز البحوث والمعلومات .

(٤) التعبير عن القضايا القومية :

يعتبر الفكر وامتداده ، في الصحافة العربية أكثر قطاعات النشاط الاجتماعى العربى تعبيرا عن النزعة

وتتمتع الصحافة العربية، وخاصة الصحافة المهاجرة، بقدر أكبر من الحرية وعمق التناول كلما ابتعدت القضايا المطروحة عن الميدان السياسي المباشر، وعن دائرة الخلافات بين الدول العربية. ومع ذلك فقد مثلت الصحافة المهاجرة إلى جانب صحافة دول الخليج وخاصة الكويتية منتدى قائم ودائم للمناقشات الكبرى بين الاتجاهات المختلفة في تناول القضايا القومية. كما أن الاهتمام بنشر مقالات كتاب عرب كبار مثل أحمد بهاء الدين في أكثر من صحيفة عربية في وقت واحد قد ساهم في توطيد الطابع القومي لتناول هذه القضايا.

٥ - خلاصة :

يوضح العرض السابق أن الصحافة العربية قد عبرت من خلال عمليات معقدة للغاية عن عملية نشطة للتحويل إلى فاعل فوق قطري في الساحة العربية. ولا يمكننا أن نخلع عليها الفاعل فوق القطري فعلا، غير أنه يمكن التأكيد بأن هذه العملية تجري على قدم وساق، وإن كانت غير متوازنة. فمن حيث ابعاد القطرية وتجاوز القطرية في هياكل المؤسسات الصحفية العربية نجد أن هناك تطورات تشير إلى حركة في اتجاه تجاوز القطرية. ومن حيث المضمون هناك اتجاهين متناقضين لتأكيد المواقف القطرية والرسمية ولتجاوزهما في اتجاه قومي ومستقل في نفس الوقت. وعلى الأرجح فإن هذا الطابع المختلط سوف يستمر لفترة طويلة مقبلة، كما أنه سوف يتكيف ويتحدد تبعاً لعوامل كثيرة. ولكن عملية تجاوز القطرية قد مضت بالفعل شوطاً بعيداً لاي توقع أن ينكسر أو يتراجع بسهولة. ومن هذا المنظور، يمكننا القول بأن الصحافة العربية قد أصبحت إلى حد معين إحدى مؤسسات النظام العربي، وهي في الوقت الذي تحمل تناقضاته، تمثل إحدى قواه المتقدمة.

القومية العربية، لايحكم اعتماده على اللغة العربية فحسب، بل ويحكم الاتجاهات السائدة وسط جماعة الصحفيين والمفكرين العرب أيضاً. وتؤكد دراسة علمية أشرف عليها د. سعد الدين إبراهيم حول اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة في عشر دول عربية أن الصحفيين هم أكثر الفئات المهنية العربية نزوعاً للقومية، والفاليلية بينهم تقرر بوجود كيان حضاري متميز وأمة عربية واحدة. وكانت ثمة أغلبية بينهم ممن عبر عن نزعة معتدلة بالمقارنة بفئات مهنية أخرى أظهرت قدراً كبيراً من التشدد وهو ما يمكن تفسيره بإدراك الصحفيين للطابع المعقد للسياسات العربية، ومع ذلك، فإن الصحفيين العرب لم يكونوا أكثر الفئات المهنية موافقة على الوحدة السياسية. ومالوا عامة لفكرة التدرج في الممارسة الوحدوية. وقد ساهمت الصحافة العربية عموماً وصحافة الكويت والخليج والصحافة العربية المهاجرة على وجه خاص في ازدهار الفكر السياسي العربي بدرجة كبيرة. فليست هناك قضية لم تطرح على صفحات الصحف العربية. وهناك تركيز واضح في معظم هذه الصحف على القضايا القومية، وخاصة قضية فلسطين. ففي صحيفة الوطن الكويتية مثلاً تنشر القضايا بنسبة ٣٥ ٪ من مساحة الصفحة الأولى، و ٥٣ ٪ من الصفحة السياسية، وكذا فإن أخبار فلسطين تحتل ٣٥ ٪ من مساحة الصفحة الأولى في جريدة الأنباء الكويتية، وهناك نسب مشابهة في صحف الخليج الأخرى. وبطبيعة الحال، فإن اتجاهات الصحف العربية نحو القضايا القومية تتباين إلى حد كبير، ربما إلى درجة التناقض، وقد يعود ذلك جزئياً إلى ميل الصحف القطرية إلى تبني وجهات نظر حكوماتها نحو هذه القضايا، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وقد برهنت دراسة قامت بها د. عواطف عبد الرحمن على أن مواقف الصحف العربية القطرية من قضية القدس تتفق مع درجة الاقتراب الجغرافي للقطر الذي تصدر فيه الصحيفة مع فلسطين، ومع الاتجاه الرسمي للدولة، وذلك باستثناء جرائد معينة بالكويت وهي الجرائد التي تعبر عن الاتجاه القومي مثل الوطن، والقبس.

جدول رقم (٣)

أهم الصحف والمجلات العربية التي تصدر في عواصم عربية

رقم مسلسل	الاسم	النسبة وطبيعة الاصدار وتاريخ التأسيس	مكان الاصدار	المسؤول الأول وجنسيته	الدول النسخ العربية المسجلة
(١)	المواثيق	مجلة اسبوعية إخبارية تصدرها دار الحوادث الترنسليونيونال تأسست عام ١٩١١	لندن	صالحية ورئيس التحرير الحلال محمد كرم يحد إختيار سليم اللوزي / (لبنان)	(السعودية ودول الخليج) (الإمارات)
(٢)	الضيف	مجلة اسبوعية سياسية اجتماعية تصدرها دار الصبية والتربيتالتيونال مع شركة كونككت . تأسست عام ١٩٥٤	لندن	سميد فريشة / لبنان	(السعودية ودول الخليج) (الإمارات)
(٣)	الوطن العربي	مجلة اسبوعية تصدرها مؤسسة الوطن العربي كشركة فرنسية مصنوعة - تأسست عام ١٩٧٦	باريس	وليد ابو ظفر / لشرف العالم (لبنان)	العراق (الإمارات)
(٤)	المستقبل	مجلة اسبوعية سياسية تصدر عن دار الصحافة بالشركة مع الشركة العربية الفرنسية للطباعة والنشر - عام ١٩٧٨	باريس	نبيل خوري (مدير عام ورئيس التحرير (لبنان)	سوريا بالإضافة الى السعودية وبعض دول الخليج
(٥)	التضامن	مجلة اسبوعية سياسية تصدرها مؤسسة داي ايف للنشر والاعلان تأسست عام ١٩٨٨	لندن	فؤاد مطر رئيس التحرير (لبنان)	السعودية (الإمارات)
(٦)	المجلة	مجلة اسبوعية سياسية تصدرها الشركة السعودية للإبحاث والتسويق الدولية - تأسست عام ١٩٧٩	لندن	عبد الرحمن للربيع رئيس التحرير - هشام ومحمد علي حافظة (لبنان)	السعودية
(٧)	اليوم السابع	مجلة اسبوعية سياسية تصدر عن مؤسسة الانفلس الجديدة للطباعة والنشر والاعلام شركة فرنسية مصنوعة - تأسست عام ١٩٨٤	باريس	بالا الحسن الخبير العام ورئيس التحرير (لبنان)	منظمة التحرير الفلسطينية
(٨)	كل العرب	مجلة سياسية اسبوعية تصدر عن شركة المنشورات العربية تأسست عام ١٩٨٢	باريس	د. سمير خيري رئيس التحرير (لبنان)	العراق
(٩)	الشرق الأوسط	صحيفة يومية تصدر عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق تأسست عام ١٩٧٩	لندن وتطبع في عدة عواصم عربية ولجنسية	هشام العمير رئيس التحرير - هشام ومحمد علي حافظة (لبنان)	السعودية
(١٠)	الحياة	صحيفة يومية تصدر عن شركة الحياة الدولية للنشر تأسست عام ١٩٤٦ وأعيد إصدارها في لندن	لندن وتطبع في القاهرة وباريس ومن أخرى	جميل كامل مروة الذاتي / جهاد الخازن رئيس التحرير - (لبنان)	دول الخليج (والسعودية)

تابع جدول رقم (٣)

١١	صوت العرب	صحيفة اسبوعية تصدر بالخرطوم خاص من دار النواقب العربي واهيد إصدارها في لندن عام ١٩٨٩ يلندن	القاهرة تم (لندن)	عبد المظفر مذكاف (مصر)	ليبيا
١٢	النفس العربية	صحيفة يومية سياسية تأسست عام ١٩٨٩	لندن	وايد أبو الزائف (نابلي) عبد البقارى مطوان (رئيس التحرير) / للمستقبلين	مكتبة التحرير الاسبوعية
١٣	جريدة العرب للدواية	صحيفة يومية سياسية	لندن	أحمد الهوى	ليبيا

جدول رقم (٤)

الصحف العربية التي تصدرها مطبوعات خاصة في الخارج

١	الأهرام الدول	صحيفة يومية تصدر من مؤسسة الأهرام	لندن	ابراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير	مصر
٢	النفس الدولية	شبكة دار للنفس للصحافة والنشر	لندن	محمد جسيم الصافي رئيس التحرير / الكويت	الكويت
٣	السياسة الدولية	دار للسياسة للصحافة والطباعة والنشر	لندن	أحمد الجاني الله رئيس التحرير / الكويت	الكويت

جدول رقم (٥)

أهم الصحف العربية التي توزع في أكثر من دولة عربية عام ١٩٨٩

١	الأهرام	مؤسسة الأهرام تأسست عام ١٩٧٦ - القاهرة
٢	الأخبار	دار الأخبار - القاهرة
٣	السياسة	دار السياسة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت
٤	النفس	دار للنفس للصحافة والطباعة والنشر
٥	الإنباء	دار الكويت للصحافة
٦	الرأي العام	دار الرأي العام للصحافة
٧	الوطن	دار الوطني للصحافة
٨	الاتحاد	مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر
٩	النهار	دار للنهار التعاونية للصحافة
١٠	المستقبل	دار للحرة الوثائق للصحافة والنشر

القسم الثاني

نخبة الدولة وإدارة التعددية السياسية في الوطن العربي

- مدخل التعددية
- إدارة التعددية
- استراتيجيات إدارة التعددية

ففي الحقبة الراهنة تبدو النظم الواحدة السلطوية بغض النظر عن محتواها الايديولوجي والطبقي - في تراجع حتى ان مظهرها اصبحوا مضطربين للانزمام بموقف الدفاع والدعوة لعدم استعجال التحول نحو التعددية التي اصبحوا مضطربين للتسليم بأهميتها ولكن بعد ان يجرى إعداد المجتمع للأخذ بها .

وبالطبع فانه لا يمكن فصل الدعوة المتنامية في العالم العربي للأخذ بالتعددية السياسية عن التحول الايديولوجي الجارى على الصعيد العالمى ، حيث أخذت النظم السياسية الواحدة في دول شرق أوروبا الاشتراكية في التحول التدريجي نحو التعددية السياسية . ولم يعد الخطاب السياسي والايديولوجي التقليدي في هذه الدول والذي تميز بخصومة وعداء شديدين للتعددية السياسية من الأسلحة المستخدمة في خضم الصراع الدائر بين أنصار التعددية وخصومها في هذه البلدان . ويأتى هذا التحول في سياق موجة عاتية من ازدهار الأفكار والقيم الديمقراطية ، ومبادئ الدفاع عن حقوق الإنسان التي كادت تصبغ أحد الملامح الايديولوجية للثقافة العالمية في الربع الأخير من القرن العشرين .

غير ان الملاحظة المهمة التي يجب التأكيد عليها هنا هي أنه برغم القوة الايديولوجية المتزايدة والوضع الهجومي الذي تتمتع به الدعوة للديمقراطية والتعددية السياسية في أوساط الطلائع السياسية والفئات المستنيرة في الشعوب العربية ، فإن هذه القوة لا تعكس نفسها في الواقع السياسى للنظم السياسية العربية الا بشكل محدود في أغلب الأحوال ، ففي أغلب النظم السياسية العربية التي أخذت بقدر من التعددية يبدو هذا القدر محدوداً أو مقيداً بأكثر من معنى . فمن حيث نطاق التعددية المتحققة يبدو هذا النطاق في أغلب الأحوال ضيقاً بما لا يتيح له استيعاب كافة التيارات الايديولوجية والسياسية . بحيث أن مصطلح « القوى الموجهة من الشرعية » يحمل معان وتجسيديات محددة في كل حالة من حالات النظم السياسية العربية . ففي الحالات المختلفة في العالم العربى تبنت الدولة العربية قانوناً لتنظيم الحياة الحزبية يتميز بالصرامة سواء فيما يتعلق بالمبادئ التي تنظم هذه المسألة ، أو فيما يتعلق بتركيز الجانب الأكبر من سلطة اتخاذ القرار بشأن

يمثل تحول عدد من النظم السياسية العربية للأخذ بأشكال من التعدد الحزبى بدلاً من نظم الحزب الواحد التي سادت في فترة سابقة واحداً من التحولات المهمة التي تشهدها النظم السياسية العربية ، وهي ظاهرة تشمل عدداً متزايداً من النظم السياسية العربية ، مما يجعلها بالفعل جديرة بالاهتمام .

ويبدو نطاق ظاهرة التعددية السياسية أكثر اتساعاً من القدر الذى تحقق منها في الواقع حتى الآن والذي أخذ شكل اتاحة بعض النظم السياسية الفرصة لتكوين احزاب سياسية متعددة بشكل شرعى ورسمي . فعلى المستويين البرنامجي والسياسي تبدو الدعوة لاقامة نظم سياسية تعددية وقد أصبحت مطلباً عاماً للنظم السياسية والايديولوجية المختلفة في البلاد العربية ، باستثناء جيوب محدودة تتكون أساساً من الجماعات المتشددة داخل تيار الاسلام السياسى وفي هذا السياق فإنه حتى القوى السياسية التي عرفت عنها عداؤها للنظام السياسى التعددى سواء بالاستناد الى تبريرات اشتراكية أو قومية أو اسلامية قد أظهرت في الفترة الأخيرة حساساً واضحاً للتعددية السياسية ، حتى وان كان بعضها قد فشل حتى الآن في تطوير صياغات نظرية لهذا المطلب تتسجم مع الاطار المرجعي الايديولوجي الذي تنتسب اليه . وقد جاء هذا التطور على حساب الخطاب الايديولوجي والسياسى الذى كان سائداً في أغلب الاقطار العربية في عقدي الخمسينيات والستينيات والذي كان يركز على إعطاء الأولوية للوحدة السياسية والقومية ، ويطلق بين التعدد الحزبى وانقسام الأمة وبالتالي ضعفها ، ويعتبره ظرفاً مؤثراً لتسلسل نفوذ القوى الأجنبية والطبقات الرجعية التي كانت النظم السلطوية الراديكالية التي قامت في اقطار مثل مصر والعراق وسوريا والجزائر وليبيا والسودان تسعى لاضعاف نفوذها . ومن الثابت تاريخياً ان هذه الحجج نفسها مع اختلاف المواقع الطبقي والايديولوجية والسياسية قد استخدمت من جانب النظم المحافظة التي عارضت الدعوة للتعدد الحزبى باعتبارها توفر أسباب تفكك وضعف الدولة ، وتتيح الفرصة لتسلسل النفوذ الأجنبى والايديولوجيات التي وصفت بأنها مستوردة والتي كان يقصد بها الأفكار ذات الميل القومي والاشتراكية .

اعطاء حق الوجود والعمل الشرعي للحزبان في يد الدولة التي تسيطر عليها في أغلب الاحوال نخبة سياسية لا تظهر حماسا وجنبة كالفنيين لدفع وتدعيم التعددية السياسية ، وهي النخب التي تكون خاضعة غالبا لهواجس التهديدات التي تتعرض لها الدولة ، كما تكون محكومة بالاولويات الصراع من أجل السيطرة على السلطة السياسية .

على مستوى آخر فإن التعددية السياسية القائمة في بعض البلاد العربية تبدو ضعيفة الجذور بالنظر الى حداثة التجربة وإلى حجم النفوذ والتأييد السياسيين اللذين تتمتع بهما النخبة السياسية المطالبة بالتعددية في اوساط الجماهير . بالإضافة الى ذلك فإن الثقافة السياسية السائدة في الاقطار العربية قد لا تمثل رصيدا ايجابيا لصالح التعددية ، للقرن طويلة جرت قراءة وفهم الثقافة العربية الاسلامية بطريقة استبدادية ، ولم يجر تطويرها حتى من جانب فرق وجماعات المعارضة المختلفة لتصبح أكثر انفتاحا وقدرة على كشف ملامح وخصائص ملائمة للتعددية السياسية والتسامح الفكري والسياسي . أما في العصر الحديث الذي عرفت فيه الايديولوجيا والقيم الديمقراطية طريقها الى الحياة الثقافية والسياسية في العالم العربي فإن جهدا ناجحا لدمج القيم الديمقراطية في الثقافة العربية لم يتم الا على نطاق محدود ، بحيث أنه في الوقت الذي أظهرت فيه النخبة قدرا ملحوظا من التآثر بالقيم الديمقراطية ، فإن تطورا مماثلا لم يحدث على مستوى الجماهير . وقد كان لهذه الازدواجية أثرها في توفير المناخ الموات لارتداد قطاعات من النخبة نفسها عن الأخذ بالأفكار الديمقراطية ، وقد اعتبر ذلك الارتداد في بعض الأحيان عودة للتمسك بالثقافة القومية الأصلية ، واستكمالا لحلقات التحرر من الاستعمار الذي نقل لنا ضمن ما نقل هذه الأفكار والقيم الديمقراطية .

غير أن ضعف جذور التعددية السياسية في الواقع العربي بالإضافة الى ضيق نطاقها لا يجب أن يفضي وجود المبررات والضغط التي تمارس تأثيرها في سبيل فرض التعددية وتوسيع نطاقها . وقد أثبتنا قبل ذلك الى الضغوط الايديولوجية والسياسية التي يمارسها قسم كبير من النخبة السياسية غير المشاركة في الحكم من

أجل اقامة التعددية وتوسيع نطاقها . في نفس الوقت فإن الاتجاه لتعميق التفاوت الاجتماعي داخل المجتمعات العربية يآثر من عملية التحديث واسعة النطاق التي تتعرض لها أغلب للمجتمعات العربية وأيضا اتجاه الفئات الأولية المختلفة دينية وقومية وعرقية وثقافية للتعبير عن نفسها في منظمات مستقلة لها طابعها حزبي بهذا القدر أو ذاك - هذه المتغيرات تؤدي الى خلق قوى اجتماعية لها وجود موضوعي وأنها مصلحة في الفوز بفرصة تنظيم نفسها بشكل مستقل والتعبير عن تميزها بشكل ايديولوجي وسياسي . ويؤدي هذا التفاوت الاجتماعي المتزايد الى عدم تمكن الدولة العربية من الاستمرار في حكم المجتمع بنفس الاساليب السلطوية التي جرى اتباعها في حقبة سابقة ، بحيث أن الحفاظ على الدولة وضمان حد مناسب من الاستقرار السياسي والفاعلية الوظيفية يستلزمان في حالات عديدة الأخذ بالتعددية السياسية بهذا القدر أو ذاك .

فالنظم السياسية العربية إنني تتعرض لضغوط متعارضة من أجل ترسيخ التعددية السياسية وتوسيع نطاقها من ناحية ، ومن أجل مقاومة هذه الضغوط وتضييق نطاق التعددية وأضعاف القوى المطالبة بها ما أمكن من ناحية أخرى . وبالنظر الى هذين النوعين من الضغوط المتعارضة من ناحية ، وإلى المدى المتحقق من التعددية السياسية من ناحية أخرى فإنه يمكن القول أن عملية تطوير الحركة من أجل التعددية ، ووصولها الى مستوى بناء نظام سياسي ديمقراطي كامل هي عملية طويلة الأمد سوف تستغرق مدي زمتيا طويلا وأن التقدم باتجاه الديمقراطية لن يكون عملية بسيطة تجري في اتجاه واحد صاعد ، ولكن مسار هذه العملية سوف يكون رهنا باستمرار بميزان القوى بين الأطراف المطالبة بترسيخ التعددية وتوسيع نطاقها ، وبين القوى المضادة لها ، وهو الميزان الذي سوف يكون باستمرار عرضة للتأثر بمجمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعوامل الداخلية والخارجية التي تتعرض لها المجتمعات العربية . وبناء على هذا أيضا فإنه ليس من المستبعد أن تتصور إمكانية حدوث انتكاسات - قد تكون شديدة في مسار التقدم نحو الديمقراطية .

أولا : مداخل التعددية :

السياسية السودانية التي تعتمد غالبا على تأييد فئات أولية راسخة - أن تتخلص من النظام السلطوى عند لحظة معينة من ضعف النظام الحاكم واستجماع القوى السياسية لعناصر قواها التنظيمية والسياسية ، والوصول الى حد مناسب من الاتفاق فيما بينها يتيح لها العمل المشترك لاسقاط الحكم الاستبدادى . وإن كانت هذه الانقسامات الأولية الشديدة نفسها تؤدى الى اضعاف النظام الديمقراطي الجديد بما يجعله هدفا سهلا للانقلاب العسكرى .

الديمقراطية في السودان اذن هي مرحلة مختلفة تماما عن النظام السابق ، وهذا « القطع » مع النظام السابق هو من أهم ما يميز التعددية في السودان عنها في الاقطار العربية الأخرى التي تنمو فيها التعددية تحت سيطرة الدولة والنظام السياسى القائم وربما بمبادرة منها حيث يكون استمرار النظام السياسى واستمرار حكم النخبة المسيطرة أحد الاهداف التي يسعى تحقيقها من وراء القبول بالتعددية . وسوف لا يهتم هذا القسم من التقرير بالاستراتيجى العربى كثيرا بدراسة التعددية في السودان لأنها تقع خارج نطاق هذه الدراسة التي تركز على عملية ادارة التعددية التي تجرى في نظم تتطور فيها التعددية تدريجيا وتحت سيطرة أو على الأقل بمشاركة النظام القائم وليس عبر انهياره ، وإقامة نظام بديل . فادارة التعددية في السودان هي نفسها دينامية الحكم هناك حيث تتصارع القوى السياسية أو تتحالف من موقع المساواة القانونية بدون أن تكون التعددية في حد ذاتها موضوعا للتلاعب من جانب القوى السياسية المختلفة بما فيها الدولة الا يشكل ماضى . أما في الحالات الأخرى في العالم العربى فإن الفجوة في القوة بين الدولة والاحزاب الحاكمة من ناحية والاحزاب الناشئة من ناحية أخرى تكون واسعة بحيث تتمتع الدولة واحزابها بمصادر للقوة قد لاتعبر عن ميزان القوى الفعلى بين القوى السياسية والأهم من كل ذلك أن نطاق التعددية السياسية نفسها وكذلك عمق هذه التعددية يكون موضوعا للصراع بين الفريقين ، حيث تسعى الاحزاب السياسية الناشئة

يعكس هذا المسار المتعرج الظروف التي بدأت فيها النظم السياسية العربية المختلفة الأخذ بالتعددية السياسية ، إذ يبدو أن مسيرة الديمقراطية صعودا أو هبوطا سوف تكون محكومة بهذه الظروف لفترة طويلة قادمة . ويتبين الخبرة العربية وجود ثلاثة مداخل أساسية للتقدم نحو الأخذ بالتعددية السياسية .

- مدخل ثورى : حيث يتم اقامة نظام سياسى تعددى على انقاض نظام سياسى سابق شديد التسلط والاستبداد . وفى هذه الحالة يكون النظام الجديد متمتعاً بخصائص النظام الديمقراطى المتطور على المستويين القانونى والتشريعى على الأقل . ويحدث هذا بالذات حينما يكون اسقاط النظام السابق قد تم على يد تحالف قوى سياسية عديدة ، وتحت شعارات ديمقراطية بحيث لا تتوفر لأي قوة سياسية منفردة شرعية احتكار السلطة أو الحد من نطاق الديمقراطية التي تعالوت أغلب القوى السياسية للفرز بها . ويعتبر السودان هو الحالة الوحيدة في العالم العربى التي تم فيها بناء الديمقراطية عبر هذا المدخل الثورى ، وقد نجح السودان في بناء الديمقراطية عبر هذا المدخل مرتين الأولى عام ١٩٦٤ عندما تمكنت القوى السياسية المختلفة من اسقاط النظام العسكرى الذى أسسه إبراهيم عبود عام ١٩٥٨ ، والثانية في عام ١٩٨٥ عندما نهجت نفس القوى تقريبا في اسقاط نظام جعفر نميرى الذى حكم السودان منذ عام ١٩٦٩ . وفى المرتين كانت تجربة الحكم الديمقراطى قصيرة العمر إذ لم تتجاوز في أى من الفترتين خمس سنوات عاد بعدها السودان للولوع تحت الحكم العسكرى .

وتتميز الخبرة السودانية بخصوصية شديدة تجعل من الصعب تعميمها على اقطار عربية أخرى ، فالدرجة العالية من التسييس التي يتميز بها الشعب السودانى يصعب أن نجد لها مثيلا في اقطار عربية أخرى ، وهى ترجع في جانب كبير منها الى أن الفئات الأولية المتنوعة التي ينقسم اليها الشعب السودانى تقوم بدور الروافع للوعى والتنظيم السياسيين حتى في ظروف الدكتاتوريات العسكرية شديدة الاستبداد بما يتيح للقوى

لتوسيع نطاق التعددية وتعميقها ، بينما تعمل الدولة وأحزابها على التلاعب بالتعددية أو إدارتها في سياق الصراع السياسي للسيطرة على السلطة السياسية . ويركز هذا القسم على دراسة الطريقة التي تتولى بها الدولة إدارة التعددية - تضييقا وتوسيعا - في سياق ظروف التطور الاجتماعي وموازن القوى الاجتماعية والسياسية المتغيرة .

- مدخل دهائي إختياري حيث تختار نخبة الحاكمة التحول نحو التعددية السياسية دون أن يكون ذلك الاختيار مرتبطا بتماظم مستوى الضغوط الاجتماعية السياسية المطالبة بالتعددية الى درجة لا يستطيع النظام السياسي القائم احتمالها ، وهنا لا تتوقع النخبة الحاكمة أن تتماظم الضغوط الناتجة عن التغيرات الاجتماعية الى درجة يتعذر معها الضغط عند السماح للقوى الاجتماعية المختلفة بالتعبير عن نفسها في تنظيمات سياسية مستقلة ، وتقع أغلب التجارب التعددية في الوطن العربي في هذه الفئة . فمصر عند بداية تجربة التعددية السياسية عام ١٩٧٦ ، والعراق في أعقاب وقف الحرب مع إيران ، وأيضا تونس في مرحلة بداية تجربة التعددية السياسية في عام ١٩٨١ يمكن وضعها في هذه الفئة .

ويعكس التحول نحو التعددية في هذا النموذج - غالبا - اختيار الشخص القائم على رأس الدولة - رئيس الجمهورية - أو اختيار إحدى الشخصيات أو الأجنحة النافذة في الحزب الحاكم والدولة في تلك المرحلة . ويرتبط هذا الاختيار غالبا بالحاجة لاجراء تغيير رمزي تستقبله القوى الاجتماعية والاقتصادية والدولية المعنية باعتباره قطعاً مع الحقبة السابقة خاصة على مستويات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والخطاب الايديولوجي ، وعلى حالي مصر والعراق جاء اتخاذ هذا القرار ضمن جملة من القرارات التي تستهدف أحداث تغيير جذري تنتقل بمقتضاء الدولة من نموذج النظم الشموعية الذي تتركز فيه السلطة في يد الفئة البيروقراطية المؤيدة بتحالف شعبي عريض يضم الطبقات الوسطى والدنيا ، الى نموذج النظم الرأسمالية العالم الثالثة الذي تتركز فيه السلطة في يد الفئة البيروقراطية المتحالفة مع الطبقة الرأسمالية والفرائح العليا من الطبقة الوسطى . ويرتبط على هذا النموذج الأخير تسريع معدلات الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ، ويكون التحول نحو التعددية السياسية في هذا السياق محاولة للتغلب بالنظم السياسية الليبرالية في الغرب كاستلوب لتسهيل عملية الاندماج هذه ، وأجل هذه النظم المتحولة أكثر قبولا لدى الرأي العام والحكومات في الغرب .

إن النخبة الحاكمة في هذا النموذج لا تبدو مضطرة

للاخذ بالتعددية السياسية وإنما يكون ذلك بمثابة اختيار يتم اتخاذه بدرجة كبيرة من الحرية ، وهو اختيار له طابع دعائي في المقام الأول وبشكل أساسي لأن النخبة الحاكمة في هذا النموذج لا تكون مستعدة لاتخاذ الاجراءات وتقبل الترتيبات المترتبة على السماح بقدر ولو محدود من التعددية الحزبية ، فالنظم السياسية الواقعة ضمن هذه الفئة لم تتحول عن طبيعتها السلطوية على اثر الاخذ بالتعددية الحزبية ، وإذا كان هناك قدر من الحد من الطابع السلطوي لهذه النظم فإنه قد جرى أما في وجه مقاومة عنيفة من جانب الدولة ، أو في سياق ظروف سياسية متغيرة جعلت من مصلحة النخبة الحاكمة أن تقبل - ولو مؤقتا - بهذا التطور . فالشكل الدعائي لعملية الانتقال للتعددية السياسية لا يترتب عليه إفتقاد هذه العملية لأي محتوى ، أو أنه لا يصح أن يكون مبررا لتجاهل التطور الذي حدث في هذه النظم السياسية ، فهذا التحول في حد ذاته هو حدث له أهميته ، وهو بالإضافة الى ذلك يعبر عن متغيرات واقعية . غير أن الأهم من ذلك أن اختيار التعددية ولو لأغراض دعائية لا ينتهي باتخاذ القرار ، ولكن على العكس من ذلك يكون بداية لعملية ممتدة تحول فيها القوى السياسية التي حازت على الشرعية أن تستند الى هذا أرسيد لتثبيت التعددية وتوسيع نطاقها وتعميقها ، وهو الجهد الذي قد تنجح فيه أحيانا بحيث أن الطابع الدعائي لعملية الانتقال للتعددية قد يتعرض للانحسار لصالح تحول حقيقي تدريجي وبطء نحو تعددية أكثر جدية . وهذا هو ما جرى بدرجة ملحوظة في كل من مصر وتونس .

- مدخل تفاوضي : ووفقا لهذا المدخل تكون النخبة الحاكمة مضطرة لانتهاج سبيل التعددية السياسية لتحقيق الاستقرار للنظام الحاكم ولحمايته من الانهيار بعد أن أصبح معرضا لضغوط عنيفة تؤثر سلبا على الاستقرار السياسي بدرجة يصعب احتمالها ، كما تصعب مواجهتها بالأساليب التقليدية التي تنتم بدرجة عالية من الجوء الى العنف والتي قد يترتب على اتباعها توسيع نطاق عدم الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد والتضحية بقيم جوهرية خاصة فيما يتعلق بشرعية الدولة والنظام السياسي والنخبة الحاكمة ، وأيضا التعرض لضغوط شديدة من جانب الرأي العام والحكومات الغربية اللذين يظهران حماسا متزايداً للديمقراطية وحقوق الانسان . وتقع حالة الجزائر ضمن هذه الفئة حيث جرى الانتقال فيها نحو التعددية في أعقاب أعمال الاحتجاج السياسي العنيف واسعة النطاق التي جرت هناك في أكتوبر عام ١٩٨٨ .

إن المحتوى الرئيسي لعملية الانتقال نحو التعددية في

هذا النموذج هو الاعتراف بوجود قوى سياسية مؤثرة وذات نفوذ تلقى خارج الحزب الحاكم والنظام السياسي ، وأن هذه القوى قد باتت قادرة على تعريض النظام السياسي والنخبة الحاكمة لضغوط شديدة يمكن تجنبها أو الحد منها فقط عبر تنظيمها في قنوات شرعية هي الأحزاب السياسية التي يجري دمجها في النظام السياسي ، ويحث يمكن تحقيق الاستقرار السياسي عبر التفاوض وتبادل تقديم التنازلات بين النخبة الحاكمة والنخبة السياسية الموزعة بين تنظيمات سياسية مختلفة .

ويستلزم نجاح هذا النموذج للتعددية قيام النخبة الحاكمة بالظهور قدر كبير من الجدية في الالتزام بهذا الاختيار عبر توفير مستلزماته من توسيع نطاق الحريات العامة وتقليص القيود على حرية تشكيل الأحزاب السياسية ، وعلى حرية قيام هذه الأحزاب بنشاطاتها السياسية المختلفة وذلك للوصول إلى إقناع النخبة السياسية المعارضة بجدوى التعاون مع النظام والاندماج فيه من أجل تحقيق الاستقرار . فالطلب هو توفير مصلحة للقوى السياسية المعارضة في الحفاظ على النظام السياسي القائم والقبول بالعمل من أجل إدخال إصلاحات تدريجية عليه من داخله وتوفير القدر اللازم من الاستقرار لتحقيق ذلك بدلاً من العمل من خارج النظام السياسي بقصد تدميره وإحلاله بنظام بديل . ويركز هذا القسم من التركيز على تجارب التعدد الجزئي التي تطورت عبر الدخائل الاختياري والتفاوضي . ففي نماذج التعددية التي جرى تطويرها وفقاً للمدخل الثوري تتفاعل قوى سياسية مستقلة عن بعضها البعض ومن الدولة ، ويتمتع بالمساواة وأن تفاوتت في مقدار ما تتمتع به من نفوذ سياسي . ففي هذا النموذج لا تتولى الدولة أو غيرها من الأطراف القيام بمهمة إدارة التعددية ، بسبب واقع المساواة الذي أشرنا إليه ، ولأن التعددية لا تكون موضوعاً للصراع ، وإنما هي معطى مقبول من الجميع ويجري التفاعل في إطاره وفقاً لقواعد المستقرة التي لا يستطيع أي من الأطراف في داخل هذا الإطار تجاهلها أو تغييرها . ففي هذا النموذج لا تشتمل عملية إدارة الحكم على عملية إدارة التعددية . على العكس من ذلك في النموذجين الآخرين فإن إدارة التعددية هي جزء من عملية إدارة الحكم حيث يمكن للنخبة الحاكمة التلاعب بالآثار التعددية والقواعد المنظمة له وفقاً لما تراه منسجماً مع تصوراتها للوضع السياسي الأفضل سواء بالنسبة للموطن الذي تحكمه أو بالنسبة لمصالح النخبة الحاكمة نفسها . ففي النموذجين الاختياري والتفاوضي . فإن ما تسميه إدارة التعددية يمثل العملية الجوهرية في تطور

تجربة التعدد الحزبي فيرمع تعرض النخبة الحاكمة في هذين النموذجين لضغوط تدفع في اتجاه الأخذ بالتعددية ، فإن القرار بالانتقال إلى التعددية قد تم اتخاذه أحياناً من جانب النخبة الحاكمة المنظمة في جهاز الدولة . وفي كل الحالات فإن اتخاذه هذا القرار كان يتضمن تصوراً معيناً لإدارة التغيير السياسي المقترح بما يضمن تحقيق الأهداف التي تم اتخاذه من أجلها ، أو الأهداف الأخرى التي قد تظهر في سياق التطور السياسي .

ففي مصر بالرئيس السادات عندما قدم ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي في أغسطس ١٩٧٤ ففتح النقاش حول التعددية السياسية في وقت كان فيه النظام السياسي المصري يتمتع بدرجة مناسبة من الاستقرار السياسي والشرعية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وقد بينت المناقشات التي جرت في ذلك الوقت أن أغلب المشاركين يفضلون الاستمرار في الالتزام بنظام الحزب الواحد ، بينما لم يكن للاتجاهات المطالبة بالتعددية تأييد جماهيري كاف لتحويل مطالبها بالتعددية إلى مصدر للضغط على النظام .

ومع هذا فقد تمت الموافقة في مارس ١٩٧٦ على تشكيل ما عرف بالمندوب أو المنظمات داخل الأندية الاشتراكي ، وقد خاضت هذه التنظيمات انتخابات مجلس الشعب التي جرت في سبتمبر عام ١٩٧٦ ، والتي أعلن الرئيس السادات في أعقابها تحويل التنظيمات الثلاثة التي تم تأسيسها إلى أحزاب سياسية وهكذا نجد أن التحول نحو التعددية السياسية في مصر جرى على غير رغبة أغلبية المجتمع السياسي ، وخاصة على غير رغبة الأغلبية الساحقة من أعضاء الحزب الحاكم بمستوياته المختلفة . فباستثناء التيار الليبرالي المرتبط بتركت حزب الوفد ، والجماعات الماركسية الصغيرة وبعض فئات الطبقة الوسطى من المهنيين واساتذة الجامعات لم يكن الرأي الغالب يتعاطف مع الانتقال إلى التعددية .

وقد جرت عملية الانتقال نحو التعددية في وقت كان يعاني فيه تشكيل الساحة السياسية والمجتمع المصري لأعباء توجيهها بعيداً عن الصيغ والاختيارات التي جرى الالتزام بها في حقبة الستينات . فقد جرى هذا الانتقال متزامناً مع البدء في الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤ ، ويبدو أن الرئيس السادات كان يريد أن يحدث قدراً من التوازن بين اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي وشكل النظام السياسي بحيث يأخذ كل منهما من الليبرالية بنصيب ، فالتحول نحو الليبرالية الاقتصادية كان عميقاً وكان يمثل الأساس لجملة من التحولات في جملة السياسات العامة

على قيام عدد من الأحزاب المعارضة بلغ عددها ثلاثة أحزاب في الفترة ٨١ - ١٩٨٣ هي الحزب الشيوعي ، وحركة الاشتراكيين الديمقراطيون وحزب الوحدة الشعبية .

ويؤيد اليمين الجنوبي خبرة اعضاء في هذا المجال ، فقد اتخذت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الحاكم في ديسمبر ١٩٨٩ قرارا بالاخذ بنظام التعدد الحزبي . وقد تم اتخاذ هذا القرار بعد جدل طويل داخل الحزب الحاكم بدأ في انقلاب الأحداث الدامية التي جرت في يناير ١٩٨٦ حيث ظهر ان هناك اجماعا داخل النخبة الحاكمة على ضرورة اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية . وبينما ظهر ان ادخال قدر من الاصلاحات الليبرالية على نظام التخطيط المركزي شديد الجمود يلقي تأييد الغالبية من النخبة الحاكمة ، ولمّا ظهر ان السياسات الاقتصادية التي جرى اتباعها منذ ذلك الحين ، فان النخبة الحاكمة انقسمت فيما بينها بشأن الاصلاح السياسي المطلوب والذي تراوحت الاجهات بشأنه بين مطالبين باصلاح الحزب الحاكم وادخل قدر اكبر من الديمقراطية على الليات العمل الداخلي به ، وبين المطالبين بالاخذ بمبدأ الدمج المتساوي للقطب اليسارية المختلفة للكتلة للحزب الحاكم والموجودة خارجة كاسلوب لتجنب عوامل الجمود والفساد التي ثبت انها تجد في النظم الاستبدادية فرصة اكبر للتمدد .

ويبدو ان الاتجاه الأخير قد اكتسب قوة دفع اضافية مع موجة الاصلاح السياسي في البلاد الاشتراكية في أوروبا الشرقية . فبالرغم من اختلاف الظروف في اليمن الجنوبي عنها في أوروبا الاشتراكية وايضا بالرغم من ان مستوى الضغوط المطالبة بالاصلاح في اليمن لا يبدو انه قد وصل الى مستوى لايمكن مقاومته . بالرغم من هذا فان التطورات في أوروبا الشرقية قد اعطت شرعية اضافية لمطالب الاصلاح والتعددية ، كما ان المستوى المنخفض للضغوط المباشرة التي يتعرض لها النظام قد سهلت الحد من تشدد المتصلبين او اقناعهم بان اجراء الاصلاحات في هذا التصل قد يكون اكثر ملاءمة من انتظار لحظة تالية قد تصل فيها الضغوط الى مستوى التهديد بتغييرات اكثر جذرية ربما تصل الى حد ازالة النخبة الحاكمة .

وحتى الآن فان القانون المنظم للانتقال نحو التعددية لم يصدر . وبماقالي فان حدود التعددية المقترحة لا تزال غير واضحة ، والارجح ان يكون هذا الامر موضوعا للصراع بين اجنحة النخبة الحاكمة التي يمكن القول ان موقفها النهائي سيتحدد وفقا للتطورات في أوروبا الشرقية وايضا بتطورات مسألة الوحدة بين دولتي اليمن التي يتزامن تحقيق تقدم مهم بشأنها مع اتخاذ القرار بالتعددية

وتوجهات السياسة الخارجية ، ويبدو ان الرئيس السادات كان يريد ان يؤكد هذا العمق باعلان القطيعة مع المرحلة السابقة التي كان الحزب الواحد ذو الايديولوجية الاشتراكية من اهم رموزها . فالتحول نحو التعددية كان يتضمن رسالة للقوى الاجتماعية المحلية ولاطراف القومية ودولية باهمية وجدية التغيير الذي تتوى النخبة الحاكمة ادخاله على البلاد .

كذلك انطوت عملية التحول نحو التعددية السياسية على قرار بالتخلص من التيارات السياسية التي كانت تعارض التحولات الجارية ، وكانت هذه التيارات تتمتع بنفوذ مهم داخل الاتحاد الاشتراكي ، وتعتمد جانبها مهما من شرعية معارضتها للتحولات الليبرالية من حرصها على التمسك بالايديولوجية الاصلية التي قام عليها الاتحاد الاشتراكي ، سواء عبر ضرب بعض رموزها كما حدث في مايو ١٩٧١ او محاولة اعادة صياغة ايديولوجيا التنظيم من خلال ورقة اكتوبر التي قدمها الرئيس السادات في ابريل ١٩٧٤ . ونوع هذا لمن المعارضة اليسارية ظلت تتمتع بالنفوذ داخل الاتحاد الاشتراكي . وكان اجبارها على التجمع في حزب مستقل يحقق هدفين في وقت واحد : تخليص نخبة الحكم من الجيوب اليسارية الموجودة داخلها ، والتخلص من ميراث الايديولوجية الاشتراكية الموروثة عن المرحلة السابقة . اما في تونس فان التحول نحو التعددية جرى عبر اكثر من مرحلة ، كما انه جرى بعد حوالى عشر سنوات من الاخذ بالليبرالية الاقتصادية ، والذي ترتب عليه توسيع نطاق النقابات ايجتماعي الذي انعكس في شكل ظهور او تنامي قوة تيارات سياسية معارضة كان بعضها انشقاقا عن الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم ، وكذلك في شكل تعامل حركة النضال المطلبى التي اخذت احيانا شكل انتفاضات جماهيرية عنيفة كان اهمها انتفاضة الخبز التي وقعت في يناير ١٩٧٨ ، وما ارتبط بها من توتر العلاقة بين الدولة واتحاد الشغل .

وكان القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية - البرلمان في يوليو ١٩٧٩ بتعديل قانون الانتخابات بما يتيح لعدد من المرشحين يبلغ عدد مقاعد الجمعية الوطنية الترشيح في الانتخابات ، هو الخطوة الأولى باتجاه الانفتاح السياسي . وعندما تولى محمد زى منصب الوزير الأول في ابريل ١٩٨٠ عمل على تخفيف حالة التوتر السياسي السائد في البلاد . فصدرت قرارات للانفتاح عن بعض المسجونين السياسيين ، وجرى ضم بعض الشخصيات المحسوبة الى المعارضة الى التشكيل الوزاري . كما صدر قرار بالغاء عن قادة اتحاد الشغل المسجونين منذ انتفاضة ١٩٧٨ . وفي عام ١٩٨١ صدر قانون يسمح بالتعددية السياسية ، وتم وفقا له الموافقة

السياسية . وفي كل الحالات فإن الطابع الاختياري لعملية اتخاذ القرار بالتعددية يتوجع مجالا واسعا لحركة النخبة الحاكمة تجاه تحديد شكل هذه التعددية ومداها وحدودها .

اما المملكة المغربية فتقدم نوعا آخر من الخبرة . فعند الاستقلال في عام ١٩٥٦ قام في المغرب نظام التعددية الحزبية ، وبينما لم يصدر طوال هذه الفترة أي قرار رسمي بالغاء التعددية السياسية ، فإن القيود الشديدة التي فرضت عليها أحيانا كانت تلتقي بها بشدة من التناقض مع النظم السلطوية التقليدية . حتى أن الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٧ شهدت الغاء البرلمان ، واحتكار الملك للسلطات التنفيذية والتشريعية في ظل احكام قانون الطوارئ .

وقد تمكنت المؤسسة الملكية في هذه الفترة من تثبيت قواعد جديدة لعبه السياسية تم بمقتضاها الاعتراف للملك بسلطات واسعة النطاق تتجاوز حتى ذلك القدر المتاحة له في الدستور ، كما ارضت الأحزاب على احترام الخطوط الحمراء التي أصبحت مفهومة ضمنا من سياق الممارسات العنيفة من جانب الدولة طوال المرحلة السابقة ، وايضا من القدرة التي اكتسبها الملك على اختراق صفوف النخبة السياسية الى الدرجة التي اتاحت له باستمرار ضمان تأييد اغلبها .

وقد بدأت عملية تنشيط التعددية السياسية في المغرب في سياق تطورات النزاع حول الصحراء والذي نجح الملك حسين من خلاله في كسب اجماع النخبة السياسية والجماهير لتأييد موقفه وهو ما ساهم في تدعيم شرعيه النظام ، بحيث كانت هذه هي اللحظة المناسبة لتنشيط التعددية دون ان يترتب على ذلك افلات خيوط اللعبة السياسية من بين يدي الملك . وقد استمرت المعادلة قائمة حتى الآن .

وفي مقابل النماذج الاربعة السابقة يقدم الأردن والجزائر نموذجين لتطوير التعددية السياسية وفقا للنموذج التفاوضي . ففي الجزائر كانت أحداث العنف واسع النطاق التي شهدتها المدن الجزائرية في أكتوبر ١٩٨٨ هي الدخول للانتقال نحو التعددية . فقد كانت النخبة الحاكمة مضطرة لاستخدام العنف على نطاق غير مسبوق منذ الاستقلال لمنع أعمال الاحتجاج . ويبدو أن النخبة الجزائرية الحاكمة - او قسما منها على الأقل - قد أدركت أن استمرار النظام السياسي ب شكله القائم لا بد وان يتضمن تسريع معدلات تآكل شرعية النخبة الحاكمة والنظام السياسي ، بسبب الاعتماد على العنف بشكل مستمر ومتزايد لضمان استمرار النظام بكل ما لذلك من آثار ، وأن البديل لذلك هو ادخال اصلاحات

سياسية عميقة على النظام السياسي يكون جوهرها تطوير آليات للتفاوض مع القوى السياسية المعارضة التي بينت أحداث أكتوبر أنها تتمتع بتأييد لا يستهان به بين الجماهير . وبعد الخطاب الذي القاه الرئيس شاذلي بن جديد في نهاية الأسبوع الأول من الاضطرابات ، والذي وعد فيه بأدخال اصلاحات سياسية جذرية على النظام السياسي ، اندفعت عملية الإصلاح السياسي في الجزائر بسرعة ، واتسع نطاقها ليشمل اتفاقا كان من الصعب تصورها في بداية عملية الإصلاح .

وقد تكرر مشهد مشابه للتطورات التي جرت في الجزائر في الأردن عندما اجتاحت أعمال العنف والاحتجاجات بعض المدن الكبيرة خاصة في جنوب البلاد وكانت هذه الأحداث هي الأولى من نوعها منذ أكثر من ثلاثة عقود - باستثناء وقائع الصدام بين السلطات الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية في عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧١ .

لقد امكن تحقيق الاستقرار في الأردن طوال الفترة الطويلة السابقة بالارتكاز على صيغة تجمع بين ضمان ولاء العشائر للنظام ، وتحقيق قدر من الرفاه الاقتصادي يضمن استيعاب الجانب الأكبر من الطبقة الوسطى الحديثة ، وعدم التسامح مع نشاط الجماعات السياسية المنظمة ، ومنعها من التحول الى حركات سياسية جماهيرية . وقد طرأت على الأوضاع في الأردن عدة متغيرات جعلت من الصعب استمرار هذه الصيغة بنفس الدرجة من الفاعلية ، فقد تقلصت مصادر الدعم المالي العربي ، وانخفضت التحويلات المالية من الأردنيين العاملين في الخارج بحيث تعذر استمرار المستوى السابق من الرفاه الاقتصادي . اما العشائر فإن آثار التحديث قد طالتها بحيث لم يعد من الممكن استيعاب الأجيال الجديدة من أبنائها بنفس الآليات القديمة . كذلك بينت اضطرابات أبريل ان التنظيمات السياسية المحظورة نجحت في كسب بعض التأييد الجماهيري ، بحيث بات الاستمرار في قمعها يستلزم توسيع نطاق العنف ليشمل فئات اوسع من المواطنين بما يهدد بتآكل شرعية النخبة الحاكمة التي نجحت حتى الآن في الاحتفاظ بمكانتها فوق مستوى النقد الذي تركز على الحكومة والنخبة السياسية المحيطة بالمؤسسة الملكية . يضاف الى هذا أن الوضع الاتحادي الحرج للأردن في علاقتها بالصراع العربي الإسرائيلي يجعل من الصعب على النخبة الأردنية الحاكمة المخاطرة بالدخول في مواجهة مع قوى إجتماعية وسياسية داخلية وبالتالي فإنها تكون مدفوعة للدخول في عملية الإصلاح السياسية الا انها اعترفت بها من الناحية الواقعية .

ثانيا : ادارة التعددية

اعتبارها جوهرية في علاقتها بالاستقرار السياسي والامن . فقد نص القانون على حرمان الاحزاب المعارضة لاتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية من حق الوجود الشرعي ، كذلك نص القانون على حرمان الأشخاص الذين تولوا مناصب وزارية في الفترة السابقة على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذين ادينوا في القضية المعروفة بقضية مراكز القوى في مايو ١٩٧١ ، من حق النشاط العام بما فيه برامج الاحزاب ، كذلك يستلزم قانون الاحزاب ضرورة تمايز برامج الاحزاب السياسية الجديدة عن برامج الاحزاب القائمة وهو حكم قيمى يصعب إصداره بشكل موضوعي بالإضافة الى أن الاحزاب السياسية قد لاتتمايز بالضرورة في مجال البرامج وإنما في مجالات أخرى مثل الاطر التنظيمية واساليب العمل السياسي ، وايضا الفئات الاجتماعية التي يجرى التعبير عنها في هذه الاحزاب .

وسوف نجد قيودا شبيهة وان كانت بدرجات متفاوتة في القوانين المنظمة للنشاط الحزبي في الاقطار الاخرى ففي تونس يمنع القانون قيام الاحزاب على اساس دينية او لغوية او جهوية . وهو تقريبا نفس ما ينص عليه قانون الاحزاب في الجزائر حيث يمنع قيام الاحزاب على اساس ديني فقط او على اساس لغوي او جهوي او على اساس الانتماء الى جنس او عرق واحد او وضع مهني معين او على اساس اقامة علاقات الاستغلال والتبعية او على اساس سلوك مخالف للخلق الاسلامي وقيم ثورية أول نوفمبر ١٩٥٤ .

وبرغم تشابه القيود المفروضة الا أن الممارسة تكشف عن تفاوت ملحوظ في مدى اتساع نطاق التعددية القائمة ، بحيث أن ماتريدو نصوصا متشابهة تعمل في كل سياق سياسي معين معنى مختلفا . وتقدم الجزائر اكثر تجارب التعددية اتساعا وتنوعا حيث بلغ عدد الاحزاب المسموح لها بحرية العمل الشرعي هناك ١٨ حزبا ، وينسجم هذا مع خبرة الجزائر ككل انتقل الى

يتيح الموقع المتميز الذي تحتله النخبة الحاكمة في النموذجين الاختياري والتفاوضي للتوصل نحو التعددية ، يتيح لها فرصة التلاعب بالقواعد المنظمة للنظام السياسي التعددي ، ويتم هذا عبر التأثير على ثلاثة مستويات : نطاق التعددية وعمقها ، وصلة تعيين حدودها . وعبر توظيف خليط من أساليب العنف والمناورة السياسية والاساليب القانونية .

١ - نطاق التعددية

المقصود بنطاق التعددية المدى الذي تذهب اليه النخبة الحاكمة في إتاحة الفرصة للقوى السياسية للتعبير والتنظيم . وتضم فرص التعبير والتنظيم مجموعة متنوعة من الأشكال يعتبر التنظيم الحزبي ارقاها . وقد سنت الدولة في الاقطار العربية التي طورت نظاما تعددية وفقا للمدخلين الاختياري والتفاوضي قوانين لتنظيم النشاط الحزبي وتتضمن هذه القوانين المعايير الواجب توافرها في المنظمات التي يحق لها بمقتضى القانون التمتع بمكانة الاحزاب الشرعية .

وتتفاوت مساهمة خرية التنظيم التي تتيجها هذه القوانين من حالة الى اخرى . ففي مصر يمنع القانون قيام الاحزاب التي تستند الى اساس طبقية او دينية او جهوية . ويتجاوز الحظر نطاق المبادئ ليشمل عضوية الاحزاب ذاتها إذ يلزم لها ان تكون هيئة المؤسسين للحزب متنوعة طبقيا ودينيا وجغريا كضمانة للالتزامها بالمعايير التي يحددها القانون .

ويتسع نطاق القيود التي يفرضها قانون الاحزاب المصري ليشتمل قيودا تنتمي الى البرامج السياسية وليس فقط الى المبادئ الايديولوجية والامور التي يمكن

والامة من اكتساب الشرعية عبر احكام القضاء . وان كانت احزاب اخرى لم تستطيع احراز مثل هذا المكسب حتى الآن .

وفي هذا السياق تجب الاشارة الى ان النظام القضائي المصري الذي يتمتع بتقاليد عريقة وبدرجة عالية من الاستقلال يلعب دورا مهما في صياغته شكل ومدى التعددية السياسية . فبالاضافة الى دوره في تمكين حزبي الوفد والامة من الفوز بالشرعية ، فقد اصدر احكاما هامة تم بمقتضاها اسقاط النص القانوني على ضرورة قبول اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية كشرط لحصول الحزب على الشرعية باعتبارها نصا مخالفا للدستور ، كما قام باسقاط القانون الذي تم بمقتضاها سحب الحق في العمل العام من بعض الشخصيات من السياسيين . ويختلف الوضع عن ذلك في تونس حيث لا يتمتع القضاء بالاستقلال الكافي عن الدولة ، كما ان قانون الاحزاب لا يمكن القضاء من مراجعة قرارات السلطة بشأن قيام او حظر الاحزاب السياسية .

وعلى مستوى آخر فان النخبة الحاكمة في مصر وتونس تبدي درجة لا بأس بهامن التسامح تجاه أنشطة القوى السياسية المظفورة بحكم القانون ، بحيث تبدو هذه القوى كما لو كانت ملزمة في التعددية القائمة فعليا ولكن بشكل غير رسمي فليادات حزب النهضة في تونس تتحرك بشكل علني ، وتشكيلات الحزب تكاد تكون علنية ، كما شارك الحزب في الانتخابات العامة التي جرت في أبريل ١٩٨٩ واحتل المركز الثاني في الترتيب بعد الحزب الحاكم وان لم تكن الاصوات التي حصل عليها كافية للوصول بهرسمية الى مقاعد الجمعية الوطنية . ونجد وبما شئبها بهذا في مصر حيث تشارك حركة الاخوان المسلمين في الانتخابات سواء على قوائم الاحزاب الشرعية المعارضة او من خلال التنافس على المقاعد التي تم تخصيصها للمرشحين المستقلين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٩٨٧ ، وقد شارك في هذه الانتخابات - كما في سابقتها - ممثلون لقوى سياسية مظلورة اخرى مثل الشيعيين والناصريين . وتهدف اشكال الحظر والقيود المختلفة الواردة في قوانين الاحزاب في الاقطار الثلاثة الى تمكين الدولة من التحكم في نطاق التعددية بما يضمن لها عدم فقدان السيطرة على الساعة السياسية وتوفير اداة قانونية قد تكون مفيدة في مواجهة تصعيد التمرد من جانب أي من القوى السياسية خاصة جماعات الاسلام السياسي التي تتعامل مع السلطات بحذر واضح . فحزب النهضة في تونس وجماعة الاخوان المسلمين في مصر ينتميان للقوى السياسية المتضررة من القيود المفروضة على

التعددية وفقا وصفناه بالمدخل التقاوي . ولا يظهر اثر هذا النموذج فقط في شكل العدد الكبير من الاحزاب المنتمة بحق الوجود الشرعي ، وانما ايضا في الاتجاهات الايديولوجية والسياسية لهذه الاحزاب التي تضم احزابا تنتمي لاتجاهات الاسلام السياسي مثل حزب جبهة الانقاذ الاسلامي وحزب ماركسية مثل حزب الطليعة الاشتراكية ، واحزاب ماركسية مثل حزب الطليعة الاشتراكية ، واحزاب تعتمد على قاعدة تاييد من الاقلية الامازيغية مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب جبهة القوى الاشتراكية - بالاضافة الى مجموعة كبيرة من الاحزاب الليبرالية والاصلاحية .

ومن الواضح ان اعطاء الشرعية لبعض هذه الاحزاب قد يجعل قدرا من التناقض مع النصوص الواردة في القانون ، بما يعني انه في الوقت الذي يعمل فيه قانون الاحزاب الجزائري السمات نفسها التي يحملها قانون الاحزاب في مصر وتونس التي تطورت التعددية فيها وفقا لاسلوب مختلف ، فإن الممارسة في الجزائر تعكس واقع التجزئة بدرجة اكبر من تلك التي يعكسها بها القانون المنظم للحياة الحزبية .

ففي تونس ومصر تتطابق الممارسة مع النص القانوني الى حد كبير فبينما لم تشهد التجربة الجزائرية أي قرار يمتنع لكوئين أحد الاحزاب فان مصر وتونس تعرفان كثيرا من الحالات . ففي الاخيرة تتمسك السلطات بالنص القانوني على حظر قيام الاحزاب على اساس دينية وترفض التوسيع لحركة الاتجاه الاسلامي بتكوين حزب شرعي تحت اسم « حزب النهضة » . وقد تقدمت الحركة باوراق تأسيس الحزب مرتين . الاولى قبل الانتخابات العامة في فبراير ، والثانية في نوفمبر ١٩٨٩ . ورفض الطلب في المرتين ، كذلك رفضت السلطات التونسية الترخيص لصركة الوحدة الشعبية بتأسيس حزب سياسي بسبب الاتجاهات القومية الراديكالية لها . ولكنها بالمقابل اتاحت الفرصة لمجموعة

اخرى من القوميين الاقل راديكالية لتأسيس حزب يحمل اسما مشابها هو حزب الوحدة الشعبية . اما في مصر فان نطاق الحظر يبدو واسعا جدا بحيث شمل احزابا دينية اسلامية ومسيحية واحزابا قومية واشتراكية وحزبا للدفاع عن البيئة ، ومزجا يركز على قضية العلاقات المصرية السودانية ويحمل نفس اسم الحزب السوداني الشهير « الاتحادى الديمقراطى » غير ان الممارسة العملية تبين ان للتجربتين المصرية والتونسية بعض المرنه ، ففي مصر امكن الائتلاف حول المواقف المتشددة للسلطات ضد توسيع نطاق التعددية باللجوء الى القضاء الذي يجوز الاحتكام له للاحتجاج على قرارات لجنة الاحزاب ، وقد تمكن حزبا الوفد

التعددية السياسية، ويرجع العذر الشديد الذي تتعامل به النخبة الحاكمة في البلدين مع الحركة الإسلامية إلى درجة التباعد الكبيرة بين النموذج الذي تتبناه النخب الحاكمة للدولة والمجتمع، والقائم على أسس علمانية، وبين النموذج الذي تتبناه الحركة الإسلامية والداعي إلى إقامة دولة مشدودة برباط وثيق إلى الدين، أيضا. إن النقص في التنفيذ السياسي الكبير للحركة الإسلامية في البلدين يجعل منها أهم مصادر تصدى النخبة الحاكمة، بالإضافة إلى أن مآلتها تصوره النخب الحاكمة من قدرة عالية على التعبئة الجماهيرية الذي لدى الحركة الإسلامية يجعلها تتخوف من مزايا حرية الحركة التي تتاح لها إذا تم الاعتراف لها بالشرعية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن النخبة التونسية الحاكمة أظهرت حذرا واضحا تجاه الاتجاهات القومية العربية، بسبب سعيها لربط الانتماء للثقاق والحضاري لتونس بالثقافة الأوروبية وحرصها على التمييز عن الثقافة العربية. وقد انعكس هذا في عدم التصامح مع ظهور أحزاب قومية متشددة. فخير أن هذا الوضع قد تغير بعد تولي الرئيس بن علي السلطة في السابع من نوفمبر ١٩٨٧. قد أظهر الرئيس بن علي ميلا لإعادة تشكيل الخيار للثقاق والحضاري لتونس بتدعيم الارتباط بالثقافة العربية والإسلام، وهكس التوجه الجديد نفسه في الترخيص لأحزاب قومية بحق العمل الشرعي ففي فبراير ١٩٨٩ حصل الاتحاد الديمقراطي الوحدوي الذي يضم جماعات ناصرية وبعثية وقومية وماركسية على ترخيص بالعمل الشرعي.

وفي الأردن تبدو حالة نطاق التعددية استثنائية إلى حد ما، فبينما أتيح للقرى السياسية المختلفة بدون تمييز التقدم بمرشحيها وإعلان برامجها والدعاية لها بعمرية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر ١٩٨٩، والتي ربما تكون أكثر الانتخابات التي جرت في العالم لعربي نزاهة وحيدة في العقدين الآخرين. فإن القوى السياسية التي شاركت في هذه الانتخابات والتي تمكنت من الوصول إلى مقاعد البرلمان لم تتج لها الفرصة حتى الآن لتشكيل أحزاب سياسية شرعية لأن القانون الأردني بإزاء يجرم تشكيل الأحزاب السياسية. وبقدرة ما يوجد من مظاهر إيجابية في الوضع الراهن. فإن غياب الأساس القانوني والتنظيمي للتعددية يجعل من الوضع الراهن هذا إلى حد كبير بدرجة قد تجعل احتمالات التراجع عنه غير مستبعدة طالما كان هذا التراجع لا يحمل سوى تكلفة محدودة.

أما في المملكة المغربية فإنه من الزاوية القانونية يوجد قدر كبير من المرونة إذ لا يوجد نص قانوني يمنع

تيارات سياسية وأيديولوجية معينة من حق تكوين أحزاب سياسية تتمتع بالشرعية. فأي جماعة سياسية يحق لها تكوين تنظيمها الخاص، وعليها فقط أن تختار الجهات المختصة - سلطات الأمن - بهذا التشكيل، غير أن الجهات المعنية حق رفض التصريح للجماعة بممارسة نشاطها كحزب شرعي، وفقا لاعتبارات أمنية وسياسية تقدمها، وليس وفقا لنصوص قانونية معينة. وقد تعددت السلطات المغربية إقصاء ما اعتبرته تيارات سياسية متطرفة عن ساحة العمل الحزبي الشرعي، فلاحقت الجماعات الماركسية الراديكالية مثل ٢٢ مارس وإلى الأمام، بينما تسامحت مع الحزب الشيوعي المغربي الذي جرى استيعابه داخل النظام السياسي وتجريده من الميول والنوازع المتشعبة. كذلك تتعرض جماعات الإسلام السياسي للملاحقة وتحرم من النشاط السياسي الشرعي بما فيه حق تكوين الأحزاب، ويرجع ذلك إلى حرص المؤسسة الملكية على احتكار تمثيل الإسلام الذي يمثل أحد المصادر الرئيسية لشرعية الملكية والنظام السياسي المغربي، وبالتالي فإنها لا تتسامح مع محاولة أي جماعة سياسية منافستها أو الاستقلال عنها في هذا المجال.

٢ - عمق التعددية :

المقصود بعمق التعددية هو إلى أي حد يتيح النظام السياسي الفرصة لتوسع التعددية بحيث تتجاوز حدود التنظيم الحزبي في حد ذاته إلى مجالات أخرى من الممارسة الاجتماعية والسياسية، بحيث تنعكس التعددية الموجودة على المستوى السياسي في مجالات إضافية للممارسة الاجتماعية والسياسية، وبعث تتاح الفرصة لتعديل هيكل توزيع القوة السياسية في المجتمع، والابتعاد بشكل جدي عن الوضع السابق الذي تمتعت فيه الدولة بنصيب من القوة السياسية لاتوازنة القوة السياسية المتاحة لأطراف أخرى.

ويجري التحكم في عمق التعددية عبر التلاعب بالآليات التي تسمح للأحزاب السياسية بالاتصال بالجمهور وممارسة أنشطة الدعاية والتنظيم في أوساطه. وأيضا عبر محاولة التحكم فيما يمكن اعتباره درجة كفاية الفئات الاجتماعية وخاصة تلك المنظمة في النقابات وغيرها من أشكال التنظيم الجماهيري، حيث يمكن اعتبار كفاية الجمهور دالة في درجتي تنظيمه وتيسره.

وتتعدد أدوات التحكم في عمق التعددية لتشمل مجموعة متنوعة من الأساليب مثل تقييد حريات النشر والتعبير الذي يتفاوت من بلد لآخر ومن مرحلة لأخرى.

القوة الذي شرعوا فيه ، كما كانت مرضية للسلطة التي ما تزال تتمسك بالحذر تجاه تمكين الحركة الإسلامية من العمل كحزب كامل الشرعية ، بينما تسمى في الوقت نفسه لتجنب الدخول في صدام مكشوف معها يمكن أن يكون له آثار خطيرة على الديمقراطية الوليدة في تونس ، بما يؤدي إليه من أحياء ذكرى الأزمة السياسية العميقة التي سيطرت على البلاد في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس السابق الحبيب بورقيبة .

ومما يذكر في هذا السياق أن قوانين النشر والصحافة في تونس لم يطرا عليها تعديل في مرحلة الانفراج الديمقراطي التي أعقبت تولي الرئيس زين العابدين بن علي رئاسة البلاد وبينما استخدعت هذه القوانين في المرحلة الأولى من التعددية ٨١ - ١٩٨٧ بأسلوب برز فيه جانب القيد وخاصة في مجال تمثيل ومصادرة الصحف ، فإن الأسلوب الذي تطبق به الدولة هذه القوانين منذ الحركة الإصلاحية في نوفمبر ١٩٨٧ يتميز بدرجة عالية من التسامح حيث لم تعطل أي من الصحف التونسية منذ ذلك الحين .

وتتطبق نفس هذه الملاحظة بشأن اختلاف أسلوب تطبيق قوانين النشر والصحافة من فترة لأخرى على مصر . فقد تميزت الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ في مصر بمصادرة صحف المعارضة على نطاق واسع ، ول الشوريين الآخرين من حكم الرئيس أنور السادات تم إيقاف جميع صحف المعارضة ، وسحب تراخيص عدد من المجلات المستقلة المنسوبة إلى المعارضة . أما بعد تولي الرئيس مبارك السلطة فقد تمتعت الجرائد الحزبية بحريات واسعة . وطوال الفترة ٨٧ - ١٩٨٩ لم تجر مصادرة صحف المعارضة سوى مرتين ، أحدهما لجريدة الوفد - أبريل ١٩٨٤ . والثانية لجريدة الأمل - سبتمبر ٨٧ - غير أن التشدد ظل هو الأسلوب السائد في تقييد حرية إصدار الصحف المستقلة .

أما في الجزائر والأردن فإن الانفتاح الديمقراطي الذي جرى هناك انعكس بسرعة في مجالات حريات الصحافة . ففي الأردن أصدرت حكومة السيد مشر يدوران في ديسمبر ١٩٨٩ قرارا بإلغاء القرارات التي كانت لجنة الأمن الاقتصادي قد أصدرتها في أغسطس ١٩٨٨ والتي قضت بحل مجالس إدارات الصحف اليومية ومنعت بموجبها رؤساء تحرير جدد لهذه الصحف . وقضى القرار الجديد بإعادة رؤساء التحرير السابقين لمناصبهم وإعادة الأوضاع والتنظيمات الإدارية إلى ما كانت عليه قبل ذلك . أما في الجزائر فقد نص قانون الأحزاب المسمى قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي على حق الأحزاب السياسية في إصدار نشرات دورية وإن كان قد اشترط أن تكون النشر

ففي مصر تمتلك الدولة - من خلال مجلس الشورى - الصحف اليومية الأربع الرئيسية في البلاد ، وتولى جهات الدولة بالتالي تعيين رؤساء تحرير رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية . وبينما يتاح للأحزاب السياسية الشرعية حق إصدار الصحف والمطبوعات المختلفة ، فإن حزبا واحدا منها فقط - حزب الوفد - أمكنه إصدار صحيفة يومية ، منذ عام ١٩٨٧ ، بينما يتكفى الباقون بإصدار صحف أسبوعية . وتصدر أحزاب المعارضة بالإضافة إلى ذلك مجموعة من الصحف والمجلات والدوريات الأخرى المتخصصة أو الإقليمية . غير أن مشكلة إصدار الصحف في مصر تواجه بدرجة أكثر حدة التيارات السياسية المحرمة من الشرعية وأيضا من يمكن اعتبارهم صحفيين مستقلين ، حيث يفرض القانون المنظم لإصدار المطبوعات الصحفية قيودا مالية وتنظيمية شديدة تكاد تمنع ممارسة هذا الحق ، بالإضافة إلى الاعتراضات الأمنية الخفية التي تمثل عقبة شديدة أمام من يمكنه تجاوز العقبات السابقة . ومنذ صدور قانون الصحافة المصري عام ١٩٨٠ فإن دارا صحفية مستقلة - واحدة قد نشأت - دار الحرية - وهي دار يساهم فيها عدد كبير من النخبة السياسية والثقافية المستقلة والقرية من الدولة ، وإن كانت هذه الدار لم تتجعد حتى الآن في تنفيذ مشروعاتها الأساسية المتمثل في إصدار مجلة أسبوعية . وبالمقابل فقد حالت القيود المفروضة دون تأسيس مؤسستين صحفيتين أحدهما ناصرية والأخرى إسلامية .

ول تونس يستلزم إصدار الصحف الحصول على ترخيص من الدولة . ولإببين للقانون التونسي بوضوح ماهية القواعد التي يتخذ القرار وفقا لها . فبينما يتاح حق إصدار الصحف للأحزاب السياسية المعترف بها ، فإن الترخيص للجهات الأخرى يعتمد على تقدير السلطات السياسية وفقا لأولوياتها . وقد كانت مطالبة حزب النهضة - غير المعترف به كحزب شرعي - بمنحه ترخيصا بإصدار صحيفة هي أهم القضايا التي ثارت بشأن قانون الصحافة في تونس في عام ١٩٨٩ . فقد تقدم حزب النهضة بطليين للتخصيص له بالعمل كحزب شرعي ولإصدار صحيفة ، وقد دعمه الإسلاميين مطالبهم بموجة تظاهرات واضرابات طلابية احتجاجا على التعديلات المقترحة من جانب وزير التربية لأعضاء طابع العدائية والعلمانية على المقررات الدراسية . وبينما رفضت السلطات للمرة الثانية الترخيص لحزب النهضة بالعمل كحزب شرعي ، فإنها رخصت للإسلاميين بإصدار صحيفة - الفجر - ويبدو أن هذه المساومة كانت مقبولة من جانب الإسلاميين لحد من استعراض

الرئيسية التي يصدرها الحزب بالغة العربية . وقد قامت بعض الأحزاب الجزائرية بالفعل بإصدار صحفها الخاصة . غير أن خلافا مهما قد نشأ بين النخبة الحاكمة والمعارضة ، بل وداخل النخبة الحاكمة نفسها حول قانون المطبوعات الذي أصدرته الجمعية الوطنية في أغسطس ١٩٨٩ ، والذي لم يحز رضا الرئيس شاذلي بن جديد بسبب القيود التي اشتمل عليها القانون ، فرفض الرئيس التصديق عليه ، وأمر بإعادته للجمعية الوطنية لمناقشته مرة أخرى ، وقد انتهى العلم دون الاتفاق على النص النهائي للقانون مما يعكس عمق الخلاف داخل النخبة الحاكمة حول معدلات وحدود الإصلاح الديمقراطي .

ويرتبط مجال حريات النشر والتعبير مسألة أخرى تتعلق بالإذاعة والتلفزيون . باعتبارهما أهم وسائل أدوات الاتصال الجماهيرى . فالدولة في البلاد العربية المتجهة نحو التعددية السياسية كما في غيرها من البلاد الغربية تحتكر حق امتلاك وإدارة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية . ويمثل هذا الواقع أحد أسباب الشكوى المستمرة من جانب أحزاب المعارضة التي وجهت في مرات عديدة الانتقاد للحكومة والحزب الحاكم باستغلال سيطرتها على الإذاعة والتلفزيون لأغراض الدعاية الحزبية والانتخابية . ويبدو هذا الانتقاد صحيحا في أغلب الأحوال . ففي مصر نادرا ما تبث وسائل الإعلام المسموعة والمرئية الأخبار من أحزاب المعارضة . غير أنه منذ انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ انتزعت أحزاب المعارضة حكما قضائيا يقضى بتمكينها من بث برامجها الانتخابية عبر الإذاعة والتلفزيون . وقد تمتعت أحزاب المعارضة فعلا بهذا الحق في انتخابات عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، وإن كان التنظيم الإداري لممارسة هذا الحق قد أضعف من أثره إذ لم يخصص سوى وقت ضيق لأحزاب المعارضة ، كما جرى اختيار مواعيد البث بشكل لا يحقق لها الانتشار الكافي .

وفي تونس نجد وضعا مشابها إذا حرمت أحزاب المعارضة من استخدام الإذاعة والتلفزيون طوال العهد البورقيبي . غير أن الفترة التالية شهدت انفراجا نسبيا في هذا المجال بالرغم من أن الحزب الحاكم مازال هو المستفيد الأكبر من هذين الجهازين . أما في الجزائر فإن الانفتاح على التعددية ارتبط بتمكين أحزاب المعارضة الناشئة من بث دمايتها عبر الإذاعة والتلفزيون وأن كان الوصول إلى وضع التوازن بين قدرة الحزب الحاكم وقدره أحزاب المعارضة على الوصول إلى الجمهور عبر الإذاعة والتلفزيون لم يتحقق بعد . ويختلف الوضع في الأردن عنه في البلاد السابق الإشارة إليها بسبب أن

الأحزاب السياسية لم تعرف طريقها بعد إلى الأردن . غير أن أهم ملتبس الإشارة إليه في هذا السياق هو أن تدخلية وسائل الإعلام الأردنية للانتخابات البرلمانية التي جرت هناك في الثامن من نوفمبر ١٩٨٩ قد تميزت بدرجة عالية من الحياد بين المرشحين الذي كان كل منهم - رسميا على الأقل - يمثل نفسه بينما كانت الحكومة الأردنية برئاسة الشريف زين بن شاكر والمكلفة بالإشراف على الانتخابات غير مشاركة في المنافسة الانتخابية سواء بصفتها حكومة أو غير أعضائها من الوزراء ، فقد كان على الوزراء الراغبين في الترشيح في الانتخابات الاستقلال من الحكومة ، وهو ما ضمن للأخيرة درجة عالية من الحياد بين المرشحين .

ويمثل التحكم في تأسيس ونشاط المنظمات الوسيطة خاصة النقابات والجمعيات أحد الأساليب المهمة للتحكم في درجة كفاحية الفئات الاجتماعية المختلفة . ففي مصر يخول القانون لوزارة الشؤون الاجتماعية الحق في الترخيص والإشراف على نشاط الجمعيات الأهلية بأشكالها المختلفة ، ويتضمن القانون قيودا مهمة تحد من ممارسة هذا الحق ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الجهة الإدارية - أي وزارة الشؤون الاجتماعية - لها الحق في الامتناع عن الترخيص للجمعية أو إصدار قرار بحلها طبقا لتقدير الجهات المسؤولة لدى التزام الجمعية بالقانون . وغالبا تحكم الاعتبارات الأمنية في إصدار هذه القرارات .

أما بالنسبة للنقابات فإن وضعها مختلف إلى حد كبير ، فالنقابات المهنية تعتبر منظمات مستقلة لا سلطان للجهات الإدارية عليها . ويقول مجلس الشيوخ إصدار القوانين المؤسسة والمنظمة لعمل هذه النقابات . أما بالنسبة للنقابات العمالية فإن الدولة تحتفظ لنفسها بحق التدخل في شؤونها من خلال خضوعها لإشراف وزير القوى العاملة الذي يتيح له القانون التدخل في شؤون النقابات بما في ذلك الحق في حل المؤسسات النقابية . وينعكس ذلك الوضع على كفاحية المؤسسات الوسيطة بشكل واضح فالنقابات المهنية - خاصة المحامين والأطباء والصحفيين والمهندسين - تلعب دورا مهما في الدفاع عن مصالح أعضائها بل وكثيرا ما تتجاوز الحدود الضيقة للاهتمامات المهنية إلى قضايا سياسية عامة خاصة في مجال الحريات . على العكس من ذلك فإن النقابات العمالية بمستوياتها المختلفة لا تظهر سوى قدرة مصدرة على تنظيم وتطوير كفاحية أعضائها ، أكثر من ذلك أن أساليب السيطرة المختلفة التي تمارس في مواجهتها بدءا من التلاعب بعمليات الترشيح والانتخابات للنقابات القاعدية ، انتهاء بالاطار القانوني العام الذي ينظم الحركة النقابية تجعل التنظيم النقابي

أداة لضبط حركة العمال وكبحها . وتبين متابعة الحركات الحزبية الهامة التي وقعت في مصر خلال العام الأخير ١٩٨٩ وقبله أن التنظيم النقابي كان غالباً بعيداً عن هذه التحركات أو معادياً لها وحتى في الحالات التي أظهرت فيها المنظمات للتعددية أو الوسيطة الحماس لتأييد المطالب العمالية وتبنيها فإن المستويات الأعلى في التنظيم النقابي حاولت أجهض هذا التوجه .

وفي تونس يبدو واقع المنظمات الوسيطة أكثر رحابة من قرينه في مصر . وقد أعطى قانون الجمعيات - الصادر عام ١٩٥٩ - للدولة الحق في الترخيص أو حجب الترخيص عن الجمعيات وقد جرى تطبيق هذا القانون في أغلب الأحيان تطبيقاً سلبياً ، ومع ذلك فإن نشاط الجمعيات الأهلية شهد ازدهاراً واضحاً حتى بلغ عدد الجمعيات الأهلية المعترف بها في تونس عام ١٩٨٩ ، حوالي ٩ آلاف جمعية . غير أن الدولة تمكنت بأساليب مختلفة من التدخل لحد من الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات في تنظيم ورفع كلالية الجمهور ، وقد جرى في أغسطس عام ١٩٨٨ ، تعديل قانون الجمعيات بحيث اكتسب طابعاً أكثر انفتاحاً يتطابق مع اتجاه النظام السياسي التونسي منذ نوفمبر ١٩٨٧ للتأكيد على طابعه الديمقراطي . وكان من آثار هذا التعديل حصول منظمة الدفاع عن المستهلك في أواخر سنة ١٩٨٩ على الترخيص القانوني بعد أن جرى رفض إعطائها هذا الترخيص منذ عام ١٩٧٨ .

ولقد انعكست الرحابة التي تميز بها قانون الجمعيات التونسي - حتى قبل التعديل الأخير - انعكست في ظهور عدد كبير من المنظمات التي لعبت دوراً مهماً في الدفاع عن الديمقراطية وتكريس التعددية مثل رابطة حقوق الإنسان وجمعية النساء الديمقراطيات وهيئات الأطباء والصيادلة والمحامين واتحادات الطلاب .

أما بالنسبة للنقابات العمالية فإن اتحاد الشغل في تونس قد اكتسب مكانة رئيسية على الساحة السياسية في البلاد بسبب دوره التاريخي في مرحلة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال حيث مثل الاتحاد جنباً إلى جنب مع الحزب الدستوري ساقى الحركة الوطنية وذراعها القويتين . وقد ظل اتحاد الشغل يعد الاستقلال يمثل أحد أهم مصادر التأييد المنظم للنظام الأساسي التونسي . ومع ذلك فإن الاتحاد كمصدر مستقل للقوة السياسية كان يعتبر مصدراً للتهديد والمنافسة خاصة في سياق الصراعات داخل النخبة الحاكمة ، حيث كانت الشخصيات السياسية في قمة جهاز الدولة لا تنظر بارتياح لتزايد نفوذ زعماء اتحاد الشغل ، ولكن طالما كان هذا الصراع يجري تحت مظلة النظام السياسي ، وخاصة تحت مظلة الرئيس بورقيبة ، فإن الصراع بين

قيادات اتحاد الشغل وقيادات الجهاز التنفيذي والحزب الحاكم لم تمنع الاتحاد من أداء دوره كمصدر لتأييد النظام السياسي . وقد توقفت هذه الصيغة عن العمل في الوقت الذي بدأ فيه اتحاد الشغل في تصدى إرادة الرئيس بورقيبة نفسه ، وكان انفجار أحداث الاضراب العام في يناير ١٩٧٨ هو العلامة الفارقة في تاريخ العلاقة بين اتحاد الشغل والدولة التونسية . ومع بداية الاتجاه نحو التعددية عام ١٩٨٠ ، عقدت الدولة مصالحة مع الاتحاد لكسب تأييده في بيئة سياسية أصبحت المنافسة السياسية فيها أمراً مشروعاً . وقد ظهرت آثار هذه المصالحة في مشاركة الحزب الدستوري واتحاد الشغل في الانتخابات العامة عام ١٩٨١ ضمن قوائم مشتركة فازت بكل مقاعد البرلمان . غير أن هذه المصالحة لم تستمر طويلاً وعاد اتحاد الشغل لأداء دور سياسي مستقل في الدولة بل ولإي مواجهتها ، وأصبح الاتحاد أهم مراكز المعارضة المصريح لها رسمياً بل أن المعارضة غير الرسمية أيضاً - حركة الاتجاه الإسلامي واتجاهات يسارية مختلفة - أمكنها الاستفادة من الاتحاد لأظهار وتطويع قوتها . وعادت العلاقات بين الدولة والاتحاد مرة أخرى للتدهور في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ عندما انشقت الفئات المؤيدة للحزب الحاكم عن الاتحاد وكشفت الاتحاد الوطني للشغل ، وعندما تبين أن هذه الخطة غير كافية لاضعاف الاتحاد ، لجأت الدولة إلى العنف حينما ساعدت العناصر المؤيدة لها داخل الاتحاد على اقتحام مقراته بالقوة والسيطرة عليها ، في الوقت الذي تعرضت فيه قيادات الاتحاد للملاحقة القضائية والسجون بتهمة مختلفة .

وكان إنهاء الأزمة في اتحاد الشغل هو أحد الشروط الأساسية لنجاح عملية الإصلاح السياسي التي بدأها الرئيس زين العابدين بن علي . وقد أعلن النظام الحاكم في المرحلة الجديدة توقفه عن التدخل في شئون الاتحاد ، وتم إطلاق سراح قيادات اتحاد الشغل المسجونين وساعدت الدولة على إعادة الوحدة لاتحاد الشغل بالمساعدة على التوصل لاتفاق يقضي بانسحاب القيادات التاريخية لاتحاد الشغل وكذلك القيادات الموالية للدولة من ساحة العمل النقابي ، وإنهاء انشقاق الاتحاد الوطني للشغل ، وتنظيم عملية إجراء الانتخابات في المستويات النقابية المختلفة ، وأنفق مؤثر عام للاتحاد في مارس ١٩٨٩ أسفر عن انتخاب قيادة جديدة . وقد عاد الاتحاد يلعب دوره في تنظيم العمال والدفاع عنهم ، وإن كان غياب قيادة الحبيب عاشور صاحب الشرعية الوطنية والنقابية قد أدت إلى إضعاف دور الاتحاد في قلب الساحة السياسية التونسية . ولكن يبدو أن هذه التسوية كانت ضرورية على الأقل في مرحلة

الانتقال الأولى نحو تعميق التعددية . فمقابل الحد من الدور السياسي للاتحاد ، كان على الدولة التونسية ان تعتمد على أدواتها الخاصة - خاصة التجمع الديمقراطي الدستوري في بناء قاعدة تأييدها .

وفي الجزائر كان الانتقال الى التعددية مفاجئا وسريعا . وبهدد وضع المنظمات الوسيطة هناك نقلة كبرى بين المرحلة السابقة على اصلاحات ما بعد انتفاضة أكتوبر ، والمرحلة التالية لها ، فمن الاستقلال وحتى الخامس من أكتوبر سيطرت الدولة الجزائرية على المؤسسات الوسيطة ، خاصة النقابات ، وجرى ادماجها جميعا في إطار حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم ، أما في مرحلة ما بعد أكتوبر فقد تم تخفيف قبضة الدولة على النقابات ، وأطلق حق تكوين الجمعيات ، وجرى الاعتراف بعدد من المنظمات التي ثبت ملاحظتها قبل ذلك خاصة رابطة الدفاع عن حقوق الانسان . ويمثل واقع المنظمات الوسيطة الآن في الجزائر الأوسع النطاق بالمقارنة مع الاقطار العربية الأخرى .

أما في المغرب فإن الإطار القانوني المنظم لتأسيس ونشاط المنظمات الوسيطة يتسم بدرجة عالية من المرونة حتى أن قانون الجمعيات المعمول به هناك منذ عام ١٩٧٢ - يميز تأسيس الجمعيات « بدون سابق إذن » غير أن الممارسة السياسية في المغرب منذ الاستقلال قد بينت الضغوط الحمراء التي لن تتسامح الدولة مع تجاوزها ، وقد تم الدخول في مرحلة التعددية السياسية الحالية منذ منتصف السبعينيات على أساس ادراك أطراف العملية السياسية لتلك الحدود ، وهوربما الذي ساعد تجربة التعددية في المغرب منذ ذلك الحين على الاستمرار دون هزات كبرى .

أما في الأردن فإن الدخول في مرحلة الإصلاح السياسي لم يترتب عليه تعديل في الأطار التنظيمي الحاكم لنشاط المنظمات الوسيطة ويتسم هذا الأطار بالضيق فبالإضافة الى اشتراط القانون الأردني ضرورة حصول الجمعيات والنقابات على ترخيص من الدولة ، ووضع عديد من الضوابط التي تنظم اعطاء الترخيصات ، فإن الحدود الضيقة للتسامح السياسي وادراك الفئات المنظمة في الجمعيات والنقابات للمدى الذي يمكنها الذهاب اليه قد حدا من الدور الذي لعبته الجمعيات والنقابات في تنظيم ورفع كفاءات أعضائها ، وربما يتسهم ذلك مع انعدام دور النقابات والهيئات في اضطرابات أبريل ١٩٨٩ ، ومع هذا فإن الانفراج السياسي الذي أسفرت عنه هذه الأحداث سيكون له اثر ايجابية على فعالية المؤسسات الوسيطة بسبب الاتجاه لتخفيف قبضة الدولة عن الانشطة السياسية والثقافية والاجتماعية ، والاعتراف بالتعددية السياسية

والايدولوجية ، وايضا تجسيد العمل بالحكم قانون الطوارئ ، وهو القرار الذي اتخذته حكومة السيد مضى بدران بعد الانتخابات العامة . وقد اتخذت حكومة السيد مضى بدران كذلك قرارا بالغاء قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين والسماح بمعاودة الرابطة لنشاطها . ويعتبر هذا القرار أوضح مظاهر الانفراج السياسي في الأردن في مجال نشاط الهيئات الوسيطة .

٣ - آليات ادارة التعددية :

تقوم النخبة الحاكمة بإدارة العلاقة بين مكونات المجتمع السياسي في عملية تستهدف تحقيق الاهداف المرجوة من جانب النخبة الحاكمة . وتشمل آليات ادارة التعددية مجموعة من السياسات والاجراءات التي تتركز حول مسألة تعيين حدود التعددية السياسية بمعنى تعيين الحد الذي يمكن الذهاب اليه في السماح بانعكاس التعددية السياسية على هياكل القوة السياسية . ويمثل السماح بتبادل السلطة السياسية سلميا باتباع الأساليب المتفق عليها والمستقرة جوهر النظام الديمقراطي ، كما يمثل أيضا أبعد مدى يمكن للنخبة الحاكمة أن تذهب اليه في سياق ادارتها للتعددية ، وأن كان يظل واجبا الاشارة الى أنه حتى في حالة الوصول الى درجة السماح بتبادل السلطة السياسية ، فإنه يظل لدى النخبة الحاكمة الامكانية لتضييق نطاق هذه العملية بحيث تضيق دائرة الأحزاب السياسية التي يمكن تداول السلطة فيما بينها عبر إستبعاد بعض الأحزاب السياسية من هذه الدائرة . وبالإضافة الى السماح بتبادل السلطة فإن هناك مستويات متعددة لاعادة صياغة هياكل القوة السياسية عبر إتاحة الفرصة لأحزاب المعارضة للمشاركة في الهياكل الرسمية للسلطة في المستويات المختلفة . بحيث تتعين حدود التعددية طبقا للنصيب من القوة السياسية الذي يتاح لأحزاب المعارضة الحصول عليه . ولعملية تعيين حدود التعددية صفة الحركية ، حيث يجرى توسيع هذه الحدود أو تضيقها تبعا لتغير موازين القوى السياسية والاجتماعية ، وتبعا أيضا للتغيرات التي تطرأ على النخبة السياسية بما فيها النخبة الحاكمة . ويرى أن انتقال نظم سياسية عربية الى مرحلة التعددية السياسية قد جرى منذ منتصف السبعينات ، فإن أيا من نظم التعددية السياسية في العالم العربي لم يصل الى مستوى السماح بتبادل السلطة السياسية .

والمعددة في النظم المختلفة اتاحت لها فرصة مقيدة للتمثيل في البرلمان الذي يتولى السلطة التشريعية في هذه البلاد . وقد أسفرت القيود المفروضة على إمكانية فوز المعارضة بمقاعد برلمانية عن حرمان أحزاب المعارضة التوتسية من الدخول الى البرلمان ، إذ فاز التجمع الديمقراطي الدستوري بكافة مقاعد البرلمان الـ ١٤٤ في الانتخابات التي جرت في ابريل ١٩٨٩ ، وهي نفس النتيجة التي تحققت في الانتخابات البرلمانية لعامى ٨١ ، ١٩٨٦ . أما في مصر فإن مسار التجربة التعددية يسير في مسارات تبدو متعرجة فقد تمكن حزبا المعارضة المصرح لهما من الوصول الى مقاعد البرلمان في انتخابات عام ١٩٧٦ ، بالإضافة الى عدد كبير من المعارضين المستقلين . غير أن هذا البرلمان لم تتح له الفرصة لاستكمال مدته القانونية ، وتم حله في ابريل ١٩٧٩ ، وجرى انتخابات برلمان جديد فشلت أحزاب المعارضة في الفوز بأى من مقاعده وأن كان عدد محدود جدا من المعارضين المستقلين قد فازوا بمقاعد فيه . وبينما كان الضغط البوليسى المكثف هو السبب الرئيسى لاختلاق المعارضة في انتخابات ١٩٧٩ فإن تغيير قانون الانتخابات - من الانتخاب الفردى الى نظام القائمة النسبية المشروطة الذى يقصر المشاركة في الانتخابات على الأحزاب المصرح بها - هو السبب الرئيسى في إخفاق أحزاب المعارضة في الفوز في انتخابات برلمان ١٩٨٤ . فقد أخفقت أحزاب التجمع الوطنى والعمل الاشتراكى والأحرار في الوصول بأى من مرشحيها الى مقاعد البرلمان ، بينما تمكن حزب الوفد المحالف مع الإخوان المسلمين من احتلال مقاعد المعارضة في البرلمان .

أما في الانتخابات التالية عام ١٩٨٧ فقد تمكن حزبا العمل والأحرار المتحالفان مع الإخوان المسلمين ، وكذلك حزب الوفد التالية عام ١٩٨٧ فقد تمكن حزبا العمل والأحرار المتحالفان مع الإخوان المسلمين ، وكذلك حزب الوفد الذى خاض الانتخابات منفردا في ايصال ممثليهم الى مقاعد البرلمان بينما أخفق حزب التجمع الوطنى للمرة الثالثة في الفوز بأى مقعد . ولايمكس هذا التقلب في مسألة تمثيل أحزاب المعارضة في البرلمان تغير اتجاهات الرأي العام بقدر مايعكس مدى تدخل الدولة في التأثير على نتائج الانتخابات ، ونجاح - أو فشل - أحزاب المعارضة في بناء التحالفات الانتخابية . ويمكن القول انه باستثناء انتخابات ١٩٧٩ الذى وصل تدخل الدولة فيها للتأثير على نتيجة الانتخابات الى درجة استثنائية ، فإن الاتجاه العام يعكس اتجاهها من جانب الدولة للتأثير على نتيجة الانتخابات لتغير صالح أحزاب المعارضة ولكن بدون استبعادها نهائيا . ويمثل الأخذ بنظام القوائم النسبية المشروطة عتبة أساسية تزيد من صعوبة مهمة أحزاب

ومع أن النخب الحاكمة في نظم التعددية السياسية تدعى أن عدم حدوث تبادل للسلطة يعكس الواقع الفعلي لنصيب الأحزاب السياسية - حاكمة ومعارضة - من التأييد السياسى . فإن المعارضة تدعى غير ذلك وبغض النظر عن الادعاءات المتبادلة فإن نمط توزيع السلطة السياسية في النظم التعددية لا يبدو - في أغلب الأحوال - أنه يعكس بدقة نصيب الأحزاب السياسية المختلفة من التأييد .

والملاحظة الأولى التي يجب اثباتها هنا هي أن هناك شكوى دائمة من جانب أحزاب المعارضة بشأن ما تدعيه من تلاعب في نتائج الانتخابات البرلمانية التي من المفترض أن تكون الأداة الأهم لظهور درجات التأييد السياسى التي تتمتع بها الأحزاب السياسية المختلفة ، باعتبار البرلمان هو أهم المؤسسات التي ينبغي أن تمثل داخلها القوى السياسية المهمة في المجتمع .

فمنذ بدأت تجربة التعددية السياسية في مصر عام ١٩٧٦ وحتى الآن كانت الانتخابات العامة لعام ١٩٧٦ هي الأقل تعرضا لانتقادات المعارضة / بينما ادعت المعارضة أن تلاعبا قد حدث في كافة الانتخابات البرلمانية التالية في أعوام ٧٩ ، ٨٤ ، ١٩٨٧ . أما في تونس فقد ادعت المعارضة التلاعب في نتائج الانتخابات البرلمانية الثلاثة التي جرت منذ اتمتة التعددية السياسية في أعوام ٨١ ، ٨٦ ، ١٩٨٩ . كذلك اتهمت أحزاب المعارضة المغربية السلطات بالتلاعب في نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في عامى ٧٧ ، ٨٤ ، أما في الجزائر فإنه لم تجر هناك بعد أى انتخابات منذ بداية عملية الإصلاح السياسى والانفتاح على التعددية . وأن كان من المفيد الإشارة الى أن قانون الانتخابات الذى وافقت عليه الجمعية الوطنية في يوليو عام ١٩٨٩ قد قوبل برفض أحزاب المعارضة ، وقد استجاب الرئيس شاذلى بن جديد لانتقادات المعارضة وأعاد القانون مرة أخرى الى الجمعية الوطنية لدراسته وتعديله بما يحقق تمثيل أفضل للمعارضة . وفي الأردن فإن الوضع يبدو شاذا بعض الشيء إذ تم اجراء الانتخابات النيابية بمشاركة كافة التيارات السياسية في البلاد ، ولكن دون أن يكون لهذه التيارات حق الانتظام في أحزاب سياسية شرعية ، إذ مازال النظم القانونى في الأردن يقوم على حظر الحزبية . ومع هذا فقد تميزت الانتخابات التي جرت هناك في الثامن من نوفمبر ١٩٨٩ بدرجة عالية من النزاهة حتى أنه لم يسجل أى شكوى بشأن حيادية الانتخابات ونزاهتها .

وهي هذا فإنه باستثناء الجزائر التي لم تختبر تجربة التعددية السياسية فيها انتظارا للانتخابات المحلية المقبلة المقرر لها يونيو ١٩٩٠ ، فإن الأحزاب السياسية

المعارضة في الوصول الى البرلمان . وقد اضطرت احزاب المعارضة لمواجهة هذا القيد الى بناء التحالفات الانتخابية خاصة مع جماعة الاخوان المسلمين التي تتمتع بتأييد سياسي كبير . وقد أصدرت الدولة قبل انتخابات عام ١٩٨٧ نصا قانونيا يزيد صعوبة بناء التحالفات عندما اشترطت ضرورة أن يكون المرشحون على قوائم الحزب من بين اعضائه ، غير أن احزاب المعارضة امكنتها الالتفاف حول هذا القيد بالمشاركة في الانتخابات على قوائم حزب العمل وبعد الحصول على عضويته . ومن الغريب أن قانون الانتخابات الذي كان مصمما لمنع وصول مرشحي الاحزاب غير المعترف بها من الوصول الى البرلمان قد أدى بالعكس الى تمكين جماعة الاخوان المسلمين غير الرسمية من الفوز بنصيب الأسد في المقاعد التي فازت بها المعارضة ، وتحولت الجماعة الى العنصر المرجح في الانتخابات البرلمانية . أما في المغرب فإن النخبة الحاكمة تتلاعب بنتائج الانتخابات البرلمانية بحيث يتاح لأحزاب المعارضة خاصة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال التمثيل في البرلمان بقدر اقترباها من مواقف النخبة الحاكمة ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في سبتمبر ١٩٨٤ فاز كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بواحد وأربعين مقعدا للؤل و ٣٦ مقعدا للثاني بينما كان عدد مقاعد الاتحاد الاشتراكي في البرلمان السابق ١٦ مقعدا ، وحزب الاستقلال ٤٩ مقعدا

غير أن عملية تعيين حدود التعددية تتجاوز عملية تمثيل الاحزاب السياسية في البرلمان خاصة في ظل الوضع الذي تتمتع فيه السلطة التنفيذية بوضع متميز وسلطات واسعة لاتعادلها سلطات البرلمان أكثر من هذا أن رأس الدولة - ملك او رئيس - يتمتع بالسلطات الأكبر على قمة السلطة التنفيذية في الوقت الذي لا يوضع فيه الرئيس أو الملك في موضع المساطة والمناخسة . ففي النظم الملكية لا يوضع الملك في موقف للمناخسة أو الضعيفة . أما في النظم الجمهورية فإنه لم يحدث أن جرت أي منافسة على منصب الرئاسة ولا تتضمن دستاير هذه الدول أي اجراءات جدية لمساندة رأس الدولة أو استبداله بطرق سلمية راسخة . ويعمل هذا الوضع السقف الأكثر صلابة للتعددية السياسية ، إذ لا يبقى أمام المعارضة سوى المناخسة على المواقع الأقل أهمية في هيكل السلطة في الدولة . وقد تعدل هذا الوضع بشكل نظري في تجربة الإصلاح الديمقراطي في تونس ففي التعديل الدستوري الذي أعطي تولى الرئيس بن علي السلطة تم التخل من أساليب الخلافة شبه النقلابية لصالح التنافس الحر بين عدد من المرشحين ، ولكن في

اول اختبار لهذا التعديل في الانتخابات الرئاسية التي جرت في نفس الوقت الذي جرت فيه الانتخابات العامة لم يتعرض الرئيس بن علي للمنافسة حيث أجمعت احزاب المعارضة على تأييده ، وربما تكون قد أجمعت على انراك ضعف قدرتها على المنافسة على هذا المنصب الهام . ومن ناحية أخرى يمكن القول أن سياسات الإصلاح الديمقراطي في الحالات المشار اليها قد جرى تصميمها بحيث تضمن تحقيق قدر أكبر من استقرار وتأمين سلطة رأس الدولة - ملك او رئيس - فالإصلاح الديمقراطي في مصر في عهد الرئيس مبارك جاء بعد وصول العلاقة بين الرئيس السادات والقوى السياسية المختلفة الى نقطة اللاعودة ، وهو الموقف الذي انتهى بإغتيال الرئيس السادات . وكان العودة بمؤسسة الرئاسة الى مكانتها السابقة يستلزم اجراء اصلاح ديمقراطي يوسع قاعدة النظام ، ويضع رئيس الجمهورية في موقف الضامن للانفتاح الديمقراطي الجاري . ويقترب الموقف في تونس منه في مصر الى حد كبير ، فبينما كان اسقاط حكم الرئيس بورقيبة ضروريا لحماية النظام السياسي في تونس ، فإن اجراء اصلاحات ديمقراطية على يد الرئيس الجديد كان ضروريا لتوفير متطلبات تحقيق هذا الهدف . وكان الاجماع الذي لاقاه الرئيس بن علي في الانتخابات الرئاسية انعكاسا لاجماع المعارضة عليه كضامن للتحويلات الديمقراطية في البلاد . ايضا فإن الصراع الذي يخوضه الرئيس الجزائري شاذلي بن جديد ضد الأجهزة المتشددة في الحزب الحاكم والدولة من أجل تأسيس نظام تعددي منفتح جعلت من بقاء الرئيس شاذلي وعدم تعدي سلطته من جانب احزاب المعارضة هدفا من أهداف المعارضة لتمكينه من اداء دور الضامن للتحويلات الديمقراطية بنجاح .

أما في المغرب فإن الإصلاح الديمقراطي الذي بدأ في منتصف السبعينيات جاء في لحظة تمتعت فيها المؤسسة الملكية باجماع شعبي كبير بسبب موقفها من قضية الصحراء وهو الموقف الذي أجمعت الاغلبية الساحقة من القوى الفاعلة في المجتمع السياسي المغربي على تبنيه . في نفس الوقت فإن اتاحة هامش ديمقراطي لأحزاب المعارضة التي أصبحت مدركة لحصد العملية السياسية في المملكة بسبب خبرتها الطويلة منذ الاستقلال - كان ضروريا لتجنب تسرب الأجيال الجديدة الى اتجاهات سياسية خبرتها الطويلة منذ الاستقلال - كان ضروريا لتجنب تسرب الأجيال الجديدة الى اتجاهات سياسية يصعب على النظام التعامل معها . وربما لا يكون من قبيل المصادفة أن يأتي الإصلاح الديمقراطي في المغرب بعد وقت قليل من ظهور

البدایات الأولى لتيار الاسلام السياسى هناك . ففي سنة ١٩٧٤ أعلن الشيخ عبد السلام ياسين أحد شيوخ الصوفية المرموقين انشقاقه عن الصوفية وتبنيه أفكار مستمدة من تراث الاخوان المسلمين في المشرق العربى ، وأرسل الشيخ ياسين الى الملك الحسن رسالة يطالبه فيها بالتوبة الى الله . ثم ايداعه بعدها فى السجن حتى عام ١٩٨٦ . وايضا فقد شهدت الفترة الممتدة حتى منتصف السبعينيات صعودا فى نهج المنظمات اليسارية الراديكالية - ٢٢ مارس الى الامام - وقد استطاعت هذه المنظمات الاستحواذ على تأييد واسع واسع النطاق فى المؤسسات التعليمية ، وكان لابد من اتاحة الفرصة لتقليلات سياسية مقبولة من وجهة نظر النظام لمنافسة القوى الراديكالية الاسلامية واليسارية .

ولى الأردن كان الإصلاح السياسى ضروريا لاستعادة الأجماع الشعبى على تأييد المؤسسة الملكية . فقد تعرضت المؤسسات التنفيذية ، الادارية والاقتصادية والأمنية لنقد جماهيرى واسع النطاق عبرت عنه تظاهرات ابريل ١٩٨٩ ، وكان لابد على الملك حسين المبادرة بالإصلاح باعتباره رأس السلطة التنفيذية والمستول عن أداء مؤسستها المختلفة ، وايضا من اختيار أشخاص القائمين عليها ، والاكاذن عليه ان يواجه موقفا قد تتوجه فيه أصوات النقاد الى المؤسسة الملكية نفسها ، وقد تمثلت استجابة الملك حسين فى الاسراع بتشكيل مجلس وزراء جديد لايادى الشخصيات التى ارتبطت بسياسات مستقرة للجمهور ، ثم اجراء قدر من الإصلاحات الديمقراطية كغنى بعادة الائتلاف حول المؤسسة الملكية باعتبارها صاحبة المبادرة بالتحول نحو الديمقراطية ، فى نفس الوقت الذى تولى فيه هذه الإصلاحات الى تمكين ممثلى الشعب المنتخبين الى البرلمان من ممارسة الرقابة على الحكومة بما يخفف مسئولية الملك عن مايمكن ان تقع فيه الحكومة من اخطاء .

يمكن القول إذن ان المنافسة السياسية الجارية فى النظم التعددية مازالت بعيدة عن ان تصل الى منافسة رأس الدولة ، بل ان هذه الإصلاحات نفسها قد أدت - غالبا - الى تدعيم مركز رأس الدولة باعتباره الضامن لاستمرار الإصلاحات الديمقراطية .

أكثر من هذا فإن الإصلاح الديمقراطى الجارى فى الاقطار العربية لم يترتب عليه السماح للأحزاب المعارضة بالمشاركة فى تولى مسئولية السلطة فى مستويات أدنى . ففي للتجارب المختلفة مازال الحزب الحاكم يحتكر تشكيل الحكومات معتمدا على أغلبيته البرلمانية الكبيرة - مصر وقوس - أو على عدم تمثيل

المعارضة فى البرلمان برغم تفوقها الواضح فى اوساط جماهيرية واسعة النطاق - الجزائر - أما فى الأردن فإنه برغم عدم وجود احزاب سياسية جاء تشكيل حكومة السيد مضر بدران - ديسمبر ١٩٨٩ - معتمدا على شخصيات سياسية وتكنوقراطية من داخل المؤسسات الحاكمة ، وقد استطاعت هذه الحكومة الفوز بثلث البرلمان بأغلبية كبيرة - ٦٦ صوتا من أصل ٨٠ - معتمدة على تأييد النواب المستقلين الممثلين للمشاعر التى كانت باستمرار قاعدة تأييد الدولة والنظام الحاكم . وفى المغرب يبدو الوضع شبيها بمثله فى الأردن فالمؤسسة الملكية - رسميا - ليست منحاذا الى أى حزب من الأحزاب ولكنها تعتمد على التأييد القوي الذى توفره لها القطاعات التقليدية فى الريف المغربى بالإضافة الى فئات البرجوازية الكبيرة التجارية والصناعية والبيروقراطية فى المدينة . وقد ساعدت المؤسسة الملكية الفئات المؤيدة لها فى النخبة السياسية على تأسيس أحزاب سياسية تحصل على تأييد الفئات الاجتماعية التى تمثل قاعدة التأييد السياسى للمؤسسة الملكية ، وفى هذا السياق تأسست أحزاب الاتحاد الدستورى - ١٩٨٢ - والتجمع الوطنى للأحرار - ١٩٧٨ - والحزب الوطنى الديمقراطى - ١٩٨١ . بالإضافة الى الحركة الشعبية - ١٩٥٨ - التى تعتمد على تأييد الاقلية الامازيغية خاصة فى الغرب . ويحتكر هذه الأحزاب الأغلبية فى البرلمانات المغربية المتتالية ، وتتكون منها حكومات ائتلافية موالية للملك .

أما الأحزاب المستقلة عن المؤسسة الملكية : حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية فيعد أن جرى تطويعها طوال الفترة ٥٦ - ١٩٧٦ للقبول بالعمل ضمن حدود الاختيارات السياسية والاقتصادية التى تنفرد المؤسسة الملكية بتمثيلها ، فإنها توظف لصالح النظام الحاكم بأساليب مختلفة وفقا للتطورات التى تشهدها الساحة السياسية . ففي مارس ١٩٧٧ أتيح لأحزاب المعارضة الرئيسية : الاستقلال ، والاتحاد الاشتراكى والاتحاد الوطنى والتقدم والاشتراكية المشاركة فى حكومة جديدة تتولى الاشراف على اجراء الانتخابات البرلمانية التالية - يونيو ١٩٧٧ - وقد حصل زعماء الأحزاب الاربعة على منصب وزير الدولة - بدون وزارة فى هذه الحكومة . وفى أكتوبر من العام نفسه تشكلت حكومة جديدة برئاسة أحمد عصمان رئيس حزب التجمع الوطنى للأحرار وضمت الحكومة وزراء من حزب الاستقلال بمن فيهم محمد بوسن . رئيس الحزب ، بينما استبعدت فيها أحزاب المعارضة الأخرى . ومنذ عام ١٩٧٩ استبعدت أحزاب المعارضة المختلفة - بما فيها حزب الاستقلال -

من المشاركة في الحكومة ، ووقفوا جنباً الى جنب في صفوف المعارضة ، بعد ان لم يعد النظام الملكي في حاجة لمشاركة هذه الأحزاب في الحكم بسبب التأييد واسع النطاق الذي حصل عليه الملك بسبب موقفه من قضية الصحراء ، وبعد أن أكد الملك شرعيته كملك دستوري مؤيد للتحويل الديمقراطي في البلاد .

وحتى بعد تثبيت التعددية لم يكف الملك عن قمع الأحزاب السياسية التي تحاول تجاوز الخطوط الحمراء المرسومة لها . ففي سبتمبر ١٩٨٠ توترت العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي للحق الشعبية والملك بسبب انتقاد الحزب لسياسات الحكومة تجاه الصحراء ، وجرى اعتقال عبد الرحيم بو عبيد زعيم الحزب ، وأغلقت صحيفته . وفي يونيو التالي اتهمت الحكومة الاتحاد الاشتراكي واتحاد النقابات التابع له بالمسئولية عن الاضطرابات العنيفة التي جرت في الدار البيضاء وراح ضحيتها حوالي ٧٠ قتيلًا ، وجرى اغلاق مقار الاتحاد النقابي واعتقال اعضاءه النشيطين لكن واستمررا لسياسة عدم قطع الجسور مع المعارضة وتجهز دفعها للدفاع خارج النظام تكونت في نوفمبر ١٩٨٣ حكومة وحدة وطنية ضمت ممثلين للأحزاب السياسية الرئيسية الستة برئاسة كريم العمراني ، لتتولى الاشراف على الانتخابات البرلمانية التالية - سبتمبر ١٩٨٤ - وفي عهد هذه الحكومة وقعت اضطرابات عنيفة واسعة النطاق ، فيما عرف بانتفاضة الخبز - يناير ١٩٨٤ - بسبب اقدماء رئيس الوزراء على رفع اسعار السلع الاساسية استجابة لمطالب صندوق النقد الدولي ، وبحيث بدت احزاب المعارضة وكأنها مشاركة في اتخاذ هذه القرارات التي عاد الملك وأصدر قراراته بالتراجع عنها ففاز بزعماء قطاعات جماهيرية واسعة . وبعد اجراء الانتخابات عادت احزاب المعارضة للوقوف في مواقع المعارضة مرة أخرى .

وقد نجح الملك الحسن في توظيف قضية الصحراء كأداة لترتيب الساحة السياسية المغربية وفقاً لتصوراته ، في نفس الوقت الذي استثمر فيه نجاحاته الداخلية لاتجاح سياسته الصحراوية فالتأييد السياسي الكبير الذي حازته سياسة الملك الحسن تجاه الصحراء اكسبه شرعية وقوة اضافيين مكناه من قيادة التحول نحو التعددية السياسية وهو مطمئن الى قدرة الأحزاب الموالية له على الاحتفاظ بالأغلبية في نفس الوقت الذي ستكون فيه الأحزاب المعارضة مضطرة للحد من تشدها في معارضته .

ومن الوجهة المقابلة فإن الأخذ بالتعددية السياسية في المغرب اتاح للمملكة المغربية فرصة اكبر للتحرك على جبهة مشكلة الصحراء فالحد من الطابع الاستبدادي

للنظام المغربي والذي كان سبباً في تأييد كبير من الاطراف الاقليمية والدولية لحق سكان الصحراء في تقرير المصير ، مكن المغرب من الفوز بتأييد اطراف اقليمية ودولية مهمة . ايضاً فإن التعددية السياسية في المملكة المغربية اتاحت لها اقتراح استيعاب جبهة البوليساريو ضمن الاحزاب السياسية المغربية المتعددة في ظل واقع تتوحد فيه الصحراء مع المغرب . وقد نجح الملك الحسن في أكثر من مرة في اتخاذ خطوات حققت اهدافاً مزدوجة على جبهة مشكلة الصحراء والجبهة السياسية الداخلية في نفس الوقت ف في عام ١٩٨٣ قرر الملك حسن تأجيل اجراء الانتخابات البرلمانية - التي كان مقرراً تنظيمها في ذلك العام - لمدة عام انتظاراً لما ستسفر عنه جهود تسوية مشكلة الصحراء ، وقد عاد الملك الحسن في عام ١٩٨٩ وأصدر قراراً بتأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين انتظاراً لنتائج الاستفتاء المزمع اجراؤه في الصحراء . وفي المناسبتين كانت احزاب المعارضة مضطرة لاعلان تأييدها لقرار الملك برغم اعلانها عن استمرارها في اعتبار البرلمان القائم غير معتل للارادة الشعبية بسبب ما شاب عملية التصويت من تدخلات تخل ب نزاهة وحيدة العملية الانتخابية .

وفي الأبدن في ظل الإصلاحات السياسية التي شهدتها عام ١٩٨٩ ، تميز سلوك النخبة الاساسية بالانفتاح على ميدان مفاوضات قوى سياسية مسبوقة على المعارضة في السلطة التنفيذية وتمكينها من ممارسة فعالية سياسية غير شكلية من خلالها . ففي المشاورات التي أجراها السيد مضر بدران لتشكيل حكومت في أعقاب الانتخابات البرلمانية اقترح رئيس الوزراء المكلف على جماعة الإخوان المسلمين تمثيلها بثلاثة وزراء داخل الحكومة . غير أن هذه المحاولة قد تعرضت بسبب اصرار الإخوان على الحصول على حقيبة التربية والتعليم وهو ما رفضه رئيس الوزراء . والتف حول ذلك باختيار زعيمين محسوبين على التيار الاسلامي ولكن من غير اعضاء الاخوان المسلمين ايضاً ومن غير اعضاء البرلمان .

ولا يقتصر حرص النخب الحاكمة على ابعاد المعارضة السياسية عن المشاركة في السلطة التنفيذية في مستوى الحكومة المركزية ، وإنما ايضاً في المستويات المحلية ، ففي مصر تجري انتخابات المجالس المحلية منذ عام ١٩٨٠ وفقاً لنظام القوائم المطلقة الذي يتيح للحزب الذي يفوز بأكثر من نصف أصوات الناخبين الفوز بكل المقاعد المتنافس عليها . وباستثناء نجاح قوائم معارضة في الفوز بثلثين من الدوائر في القاهرة في انتخابات عام ١٩٨٢ ، لم تنجح المعارضة في تحقيق أي فوز في الدوائر

الأخرى ، ولا في الانتخابات المحلية التي جرى تنظيمها عام ١٩٨٨ ، وبالتالي فإن الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم نجح في احتكار السيطرة على المجالس المحلية التي تتمتع بنفوذ فعلى واسع النطاق خاصة خارج المراكز الحضرية الكبرى . ويعمل التخلل عن نظام الانتخابات الفردية لصالح نظام الانتخابات بالقوائم المطلقة تضييقا كبيرا - يصل الى درجة الحظر - للحدود الفعلية للتعددية السياسية .

أما في الجزائر فإن الأحزاب السياسية المتعددة لم تتح لها بعد فرصة المنافسة على شغل مقاعد المجالس المحلية بعد أن تم تأجيل الانتخابات المحلية التي كان مقررا إجرائها في ديسمبر ١٩٨٩ نزولا على رغبة بعض فصائل المعارضة بمراجعة قانون الانتخابات الصادر في يوليو السابق ، ولتمكين الأحزاب السياسية المختلفة من الاستعداد ، للمنافسة الانتخابية الأتلى

التي تخوضها في ظل التعددية .
وفي المغرب يوجد نظام للانتخابات المحلية يتيح المنافسة على أكثر من ١٥ ألف مقعد موزعة على ٨٥٩ مجلس محلي ، ويؤدى العدد الكبير من الأحزاب السياسية المتنافسة في المغرب ، والتي يأخذ بعضها ظاهرا جهويا وأرضا ، الى اقتسام المقاعد بين الأحزاب بحيث لا تظهر الأحزاب التي تفوز بنسب كبيرة من مقاعد البرلمان على نفس القدر من القوة على المستوى المحلي .
ففي الانتخابات المحلية التي جرت في يونيو ١٩٨٣ فاز حزب الاتحاد الديمقراطي أكبر الأحزاب البرلمانية بـ ١٧٪ فقط من المقاعد على المستوى المحلي وأن كانت مجموعة الأحزاب المؤيدة للحكومة فازت بأغلبية صغيرة بلغت ٥٨٪ من مجموع المقاعد . ورغم عدم رضاه أحزاب المعارضة الرئيسية عن نتائج هذه الانتخابات إلا أنها تعكس توزيعا أفضل للقوى السياسية على المستوى المحلي .



ثالثا : استراتيجيات ادارة التعددية :

الاستقلال وحتى عام ١٩٦٥ . فقد تسلم النظام السياسي المغربي بعد الاستقلال وشما جرى فيه اقتسام الشرعية السياسية بين المؤسسة الملكية ذات الشرعية التقليدية العريقة والتي اكتسبت شرعية اضافية بالدور الذي لعبه الملك محمد الخامس في الكفاح من أجل الاستقلال وبين حزب الاستقلال الذي جمع تحت مظلة اجنحة الحركة الوطنية المغربية والذي تركّزت قواعد تاييده في المدن الكبرى ، وبينما تركّزت السلطة التشريعية في العرش بمقتضى إعلان الاستقلال الفرنسي المغربي في ٢ مارس ١٩٥٦ ، كان لحزب الاستقلال الاغلبية في الحكومة ، وبينما كان الملك يسعى لتقوية المؤسسة الملكية ، كان حزب الاستقلال يسعى لضعافها . غير أن محاولة حزب الاستقلال قد تعرضت للاخفاق خاصة بسبب الانشقاق الذي وقع في صفوفه منذ أواخر عام ١٩٥٨ ، والتي أسفرت عن تأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في سبتمبر ١٩٥٩ ، والتقط الملك هذه الفرصة واختار عبدالله ابراهيم زعيم الاتحاد الوطني لرئاسة الوزراء محققا بذلك عدة أهداف : اضعاف حزب الاستقلال ، وتعميق الخلاف بين الحزبين ، وتهدة مظاهر الاحتجاج الاجتماعي الماثرة بالشعارات اليسارية . غير أن تعاون الملك مع الاتحاد الوطني لم يجمعه بفعل عن مراقبة حركته وقيطها فكان مناضلو الحزب يتعرضون للملاحقة قوات الأمن التي يسيطر عليها رجال الملك في الحكومة في الوقت الذي تحكم فيه الحكومة باسم الحزب .

وفي مايو ١٩٦٠ تم حل حكومة عبدالله ابراهيم ، وإقام الملك محمد الخامس بتشكيل الحكومة بنفسه وكان نائبه فيها هو ولي العهد - الملك الحسن الثاني فيما بعد - وضمت الحكومة وزراء من حزب الاستقلال ولكن تم اخراجهم مرة أخرى من الحكم في يناير ١٩٦٣ ، وفي

كما أشرنا في القسم السابق فإن النخبة الحاكمة تتلاعب بالأبعاد الثلاثة للنظام السياسي التعددي - النطاق ، العمق ، وحدود التعددية - في سياق إدارتها للتعددية ، غير أن ما يجمع أداها على المستويات الثلاثة هو تصورها لاستراتيجية محددة تعين الهدف المطلوب انجازه في مراحل تطور النظام السياسي المختلفة .

وتبين مراجعة خبرة ، النظم التعددية في الوطن العربي أن هناك أربع استراتيجيات أساسية جرى اتباعها في الحالات المختلفة ، وعبر فترات زمنية متباينة .

١ - الحد من التعددية :

ووفقا لهذه الاستراتيجية يجري اتباع مجموعة من السياسات التي تؤدي الى الحد من التعددية على المستويات الثلاثة ، ولكن دون اتخاذ قرار بانهايتها ، ويجري اتباع هذه الاستراتيجية لمواجهة وضع يكون فيه النظام السياسي قد ورث نظاما للتعددية الحزبية المتطورة من مرحلة تاريخية سابقة ، أو لمواجهة تجربة تعددية بادئة ولكنها خرجت بسرعة عما تصوره النخبة الحاكمة « نطاق السيطرة » .

وقد انتهت النخبة الحاكمة المثلثة حول المؤسسة الملكية في المغرب هذه الاستراتيجية في الفترة منذ

الانتخابات البرلمانية التالية - مايو ١٩٦٣ - فاز حزب «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» حديث التكوين والمؤيد للملك بـ ٦٩ مقعدا ولكنه لم يستطع الاستحواذ على الأغلبية فقد فاز حزب الاستقلال بـ ٤١ مقعدا ، و ٢٨ مقعدا للاتحاد الوطني ، و ٦ مقاعد للمستقلين وتشكلت حكومة ضعيفة من جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وكانت الحكومة مضطرة لمواجهة هذا الضعف بقمع احزاب المعارضة بمن فيهم ثروابها في البرلمان . غير أن الحكومة ازدادت ضعفا بسبب انشقاق الحزب الديمقراطي الاشتراكي عن الحزب الحاكم في أغسطس ١٩٦٤ . وفي مواجهة أعمال الاحتجاج العنيفة التي اجتاحت المدن المغربية في النصف الأول من عام ١٩٦٥ أعلن الملك في يونيو حالة الطوارئ مركزا السلطات التشريعية والتنفيذية في يده . واستمرت ملاحقة أحزاب المعارضة التي وصلت إلى ذروتها باغتيال المهدي بن بركة زعيم الحزب الوطني للوقاية الشعبية في أكتوبر ١٩٦٥ في فرنسا .

لقد شهدت المرحلة منذ الاستقلال وحتى إعلان حالة الطوارئ زيادة في عدد الأحزاب السياسية التي بدأت بحزب واحد هو حزب الاستقلال وأصبحت خمسة أحزاب هي الاتحاد الوطني للوقاية الشعبية ، والحركة الشعبية ، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية والحزب الديمقراطي الاشتراكي بالإضافة إلى حزب الاستقلال . غير أن زيادة عدد الأحزاب السياسية لم يرتبط بتطوير الديمقراطية ، على العكس فإن نطاق الحريات السياسية أصبح أكثر ضيقا ، وتركزت السلطات في يد الملك ، وإن كانت الأحزاب السياسية ظلت تتمتع بحق الوجود الشرعي ، ولكن بدون فاعلية تقريبا . أيضا فإن ديمقراطية الحياة الحزبية في المغرب تميزت بميل شديد إلى الانقسام والتفتت وهو ما ساعد على انجاح مناورات العرش وتبديل تحالفاته السياسية بسهولة نسبية .

وفي يوليو ١٩٧٠ تم إعلان دستور جديد للبلاد ، وجرت في الشهر التالي انتخابات نيابية ولكن بأسلوب يجنب النظام السياسي حالة عدم وجود أغلبية برلمانية التي ميزت المرحلة السابقة ، فمن بين ٢٤٠ مقعدا هي مجموع مقاعد البرلمان ، جرى اختيار ٩٠ منها فقط بالانتخاب المباشر و ٩٠ آخرين بالانتخاب عن طريق المجالس المحلية ، والـ ٦٠ مقعدا الباقية يتم شغلها عن طريق الانتخاب غير المباشر بواسطة مجمع انتخابي ، وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز المستقلين المؤيدين للملك بـ ١٥٨ مقعدا بالإضافة إلى ٦٠ مقعدا للحركة الشعبية الموالية للعرش . ولم تقل المعارضة سوى بـ ٢٢ مقعدا فقط .

وقد تحسن أسلوب الانتخابات نسبيا بعد ذلك بمقتضى الدستور الذي تم إقراره في مارس ١٩٧٢ فتم رفع نسبة المقاعد التي يجرى شغلها بالانتخاب المباشر إلى ثلثي مقاعد المجلس غير أن الانتخابات وفقا لهذا النظام لم تجر إلا في عام ١٩٧٧ في سياق استراتيجي جديدة للنخبة الحاكمة تجاه التعددية السياسية .

وتقدم مصرخبرة مختلفة في الحد من التعددية . فقد بدأت التجربة التعددية في عام ١٩٧٦ في وقت كان النظام السياسي للرئيس السادات يتمتع بدرجة مناسبة من التأييد بعد حرب أكتوبر . وتم التصريح لأحزاب ثلاثة شاركت في انتخابات برلمانية نزيهة إلى درجة كبيرة - سبتمبر ١٩٧٦ - وتم تعطيل الأحزاب الثلاثة في البرلمان بينما احتفظ الرئيس السادات بسلطانه الرسمية - بين الأحزاب مفضلا عدم الانضمام لأي منها ، وتمتعت أحزاب المعارضة : التجمع الوطني والأحرار بحرية الاجتماع والتنظيم وإصدار الصحف ، بل وأتيحت لهم فرصة الظهور على شاشة التلفزيون الملوك للدولة من خلال برنامج تلفزيوني كانت له شعبية كبيرة في الفترة ديسمبر ١٩٧٦ - يناير ١٩٧٧ .

غير أن الأحداث السياسية تطورت بسرعة كبيرة فووقت في ١٨ ، يناير احتجاجات جماهيرية كبرى في أغلب مدن مصر احتجاجا على رفع الأسعار ، واضطرت الدولة للاستعانة بالجيش لإمادة الهدوء والاستقرار ، وأعقب ذلك حملة اعتقالات في صفوف حزب التجمع الوطني اليساري ، وتعرض أعضاء الحزب لضغوط أسفرت عن استقالة أعداد كبيرة منهم من عضوية الحزب وصدرت سلسلة من التشريعات المقيدة للحريات حدث من حريات التعبير والتنظيم والاجتماع ، وفي هذه الظروف صرحت السلطات لحزب الوفد اليمني بالعمل الشرعي - فبراير ١٩٧٨ - غير أن زيادة حدة التضييق على المعارضة خاصة بعد زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، قد أجبرت حزب التجمع الوطني على وقف إصدار جريدته الأسبوعية بعد أن تذمر عليه احتمال القسائر المالية الناتجة عن المصادرة المستمرة لها ، كما اضطرت حزب الوفد لتجميد نشاطه احتجاجا على القمع المتزايد الذي أصبح من المستحيل على الحزب العمل في إطاره .

وفي محاولة من الرئيس السادات لمواجهة المعارضة المتزايدة قام بتشكيل حزب سياسي جديد هو الحزب الوطني الديمقراطي ونصب نفسه رئيسا للحزب الجديد محاولا إنهاء التمييز بين الحكومة والرئاسة ، وهو التمييز الذي استفادت منه المعارضة لتشنيد نقدها للحكومة في الوقت الذي حاولت فيه تجنب مؤسسة الرئاسة ذات الوضع السياسي والدستوري المتميز ، كما

التي تسير عليها النخبة الحاكمة . ومن الملاحظ في
الخبرتين المصرية والمغربية أن الجانب الأكبر من
الأحزاب السياسية التي تمت اضافتها للساحة
السياسية جاء غالبا نتيجة الانشقاق في صفوف
الأحزاب القائمة وهو الانشقاق الذي غذته النخبة
الحاكمة ، وليس نتيجة تسييس فئات اجتماعية جديدة
ومجها في النظام السياسي التعددي .

٢ - تثبيت التعددية :

وفقا لهذه الاستراتيجية تسعى النخبة الحاكمة
لتثبيت نطاق وعمق حدود التعددية عند مستوى معين لا
تبدو مستعدة لتلقيته الا بشكل هامشي لا يكاد يذكر .
ويكون هذا المستوى المسموح به من التعددية - غالبا -
قادرا على تحقيق التوازن بين اعتبارات استمرار سيطرة
النخبة الحاكمة دون اجبارها على انخراط تعديلات مهمة
على تركيبها أو على الأساليب التي تتبعها في الحكم من
ناحية ، وبين اعتبارات السماح لتيارات سياسية لم يعد
من الممكن تجاهلها بالتعبير عن نفسها بشكل يحول دون
تراكم مبررات رفض النظام الاجتماعي والسياسي القائم
الى مستوى يصعب مواجهته من ناحية أخرى ، ويؤدي
هذا الاختيار الى تحسين صورة النظام الحاكم في
المجتمع الدولي باعتباره ما يفرغه من حد أدنى من احترام
الحريات العامة .

ويعتبر الاستقرار السياسي ، وليس الإصلاح
السياسي هو الهدف الرئيسي للنخبة الحاكمة عند اتباع
هذه الاستراتيجية لذلك فانها تكون مصحوبة عادة
بتزايد دور أجهزة الأمن التي توكل اليها مهام قمع
محاولات توسيع هامش التعددية المنحصر به .

وتقدم مصر في الفترة التالية لوصول الرئيس مبارك
الى الحكم ، وتونس في الفترة منذ بداية الثمانينات وحتى
سقوط بورقيبة أمثلة لهذه الاستراتيجية . ففي مصر لم
تطأ أي تعديلات مهمة على هيكل التعددية السياسية
طوال تلك الفترة ، وبما باستثناء انتهاء تجميد حزب
الوحد للنشطاء ، والترخيص لحزب الأمة معدوم
الفاعلية . وقد أمكن تحقيق هذا التوسع المحدود في
نطاق التعددية بإحكام من القضاء الذي يتمتع بدرجة
مناسبة من الاستقلال والحصانة ، ولكن في نفس
الوقت - الذي يظل محكوما بالاطر القانونية المتشددة
السائد ، بما لا يتقن له أحداث تغييرات كبرى في النظام
السياسي .

ساعد الرئيس السادات حزبا جديدا - حزب العمل
الإشتراكي - على الظهور وقدمه باعتباره يسارا وطنيا
بديلا عن حزب التجمع الوطني الذي أصبح نمتها
بالعمالقة لقوى اجنبية وبالشيوعية ، وتم تمكين حزب
العمل من الدخول الى البرلمان المنتخب في مايو ١٩٧٩ -
برغم عدم مشاركته في الانتخابات - عبر انتقال نواب من
الحزب الحاكم الى الحزب الجديد ، وأصبح لحزب العمل
أكبر كتلة برلمانية معارضة داخل البرلمان الذي لم يتمكن
سوى عدد محدود من المعارضين المستقلين الدخول
اليه .

وفي مواجهة التضييق على الأحزاب السياسية
المعارضة تحولت الأخيرة لتركيز نشاطها في النقابات المهنية
خاصة نقابات الصحفيين والمحامين ، وردت النخبة
الحاكمة على ذلك بتقييد حريات العمل النقابي ،
والضغط على النقابات النشيطة خاصة نقابة المحامين
التي قام بعض المحامين المواليين للسلطة باقتحام مقرها
بالقوة في يونيو ١٩٨١ ثم أصدرت الدولة قرارا بحل
مجلس النقابة المكون من غالبية من المعارضين
واستبدلته بمجلس آخر مؤيد لها . وقد وصلت حملة
القمع ضد المعارضة ذروتها في سبتمبر ١٩٨١ عندما تم
اعتقال قيادات ورموز كتلة الاتجاهات السياسية ،
والمئات من مؤيديها . وقد انتهت هذه المرحلة باقتيال
الرئيس السادات في السادس من أكتوبر ١٩٨١ .
فالتعددية السياسية التي جرى ارساء قواعدها في
عام ١٩٧٦ ظلت قائمة منذ ذلك الحين بل أن عدد
الأحزاب الشرعية قد ارتفع من ثلاثة أحزاب في بداية
الفترة الى خمسة في نهايتها - بما فيهم حزب الوفد الذي
أعلن تجميد نشاطه - ومع هذا فإن القيود الشديدة التي
تم فرضها على نشاط الأحزاب السياسية قد خلص
الساحة السياسية من أي مظاهر مهمة للتعددية
السياسية المشروعة . ولم يقتصر الأمر فقط على تجميد
النشاط الحزبي وإنما امتد التقييد ليشمل مجالات كانت
تتمتع - حتى منذ قبل الأخذ بالتعددية - بقدر لا بأس به
من الحرية ، مثل النقابات والاتحادات الطلابية ، والتي
كانت تعكس بعض مظاهر التعددية السياسية ولو في
شكل غير حزبي .

وهي هذا ، وكما تبين التجريبتان المغربية والمصرية ،
فإن الحد من التعددية لا ينصرف الى عدد الأحزاب
المسموح لها بالوجود الشرعي ، بل أن عدد هذه
الأحزاب قد تزايد في الحالتين ، وأن لم يتضمن الانفتاح
على تيارات ايديولوجية اضافية . وإنما انعمت الحد من
التعددية في مجال الحد من الحريات السياسية والعامة
سواء باصدار القوانين المقيدة للحريات ، أو بانتهاك
القوانين التي تضمنتها استنادا الى آلة القمع المتقوية

وقت ما بتعديل استراتيجيتها باتجاه الحد من التعددية أوتوسيعها . ويبدو أن النخبة الحاكمة تكون ميالة غالبا للاختيار الأول بسبب التقاليد المستقرة للحادية والاستبداد السياسي في هذه الاقطار ، وايضا بسبب ضعف القيم الليبرالية في اوساط النخبة الحاكمة . ويمثل انخفاض مستوى تسييس الفئات الاجتماعية المختلفة المحدد الرئيسى لاستراتيجية تثبيت مستوى التعددية . فانخفاض مستوى المشاركة السياسية ، وكذلك انخفاض مستوى كفاية الفئات الاجتماعية والتنظيمات النقابية والسياسية ، بما يعنيه ذلك من انحصار الاهتمام السياسي في قطاع محدود هو العامل الاهم الذى يتيح للنخبة الحاكمة قصر التعددية على تيارات سياسية نخوية الطابع ، ولهذا فان الحد من تسييس وكفاية الفئات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية يمثل الشرط اللازم المصاحب لاستراتيجية تثبيت التعددية ، وهى المهمة التى يوكل الى اجهزة الامن انجاز الجانب الاكبر منها .

ويمكن فهم ظاهرة اخفاق النظم التعددية التى تتبع استراتيجية تثبيت مستوى التعددية في استيعاب جماعات الاسلام السياسي ضمن النظام التعددى بالنظر الى صعوبة التوفيق بين هدف الحد من التسييس المرتبط بهذه الاستراتيجية من ناحية ، والقدرات النوعية العالمية التى تتمتع بها الجماعات الاسلامية من ناحية اخرى . فالطابع الجماهيرى للتنظيمات الاسلام السياسي يبدو غريبا عن الطبيعة النخبوية للأحزاب المرخص لها بالعمل السياسي الفرعى ، وهو كفى بالتالى بافساد الصيغة المتبعة كلية .

لقد نجحت النخبة الحاكمة في مصر في متابعة التزامها باستراتيجية التثبيت طوال ما يقرب من عقد من الزمان بسبب نجاحها في مهمة الحد من التسييس ، وايضا بسبب ما أظهرته من مرونة اتاحت لها استيعاب جزئيا لجماعة الإخوان المسلمين ، بحيث أمكن تجنب تحول الإخوان المسلمين الى قوة ضغط قد يكون لها القدرة على اجبار النخبة الحاكمة على تغيير استراتيجياتها . أما من تونس فان التصلب الذى أظهرته النخبة الحاكمة تجاه حركة الاتجاه الاسلامى والذى أوكل على الوصول بالبلاد الى مرحلة الصدام الدموى المكشوف كان هو العامل المباشر الذى دفع قطاع من النخبة الحاكمة لقيادة حركة التغيير فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧ ، والتى ترتب عليها الانتقال الى استراتيجية جديدة في ادارة التعددية كما ترتب عليها تجديد النخبة الحاكمة ذاتها .

وتميزت التعددية السياسية في مصر في هذه المرحلة بالانفتاح على قوى سياسية لم تكن لها فرصة المشاركة السياسية في المرحلة السابقة . فقد اتيح لجماعة الإخوان المسلمين قدر من حريات التنظيم والنداء والمشاركة في مؤسسات النظام السياسي ، وهو توسع مهم بسبب الاختيار الايديولوجى المتميز للإخوان المسلمين . غير أن القيود المفروضة على التعددية حالت دون تمكن الإخوان من الفوز بحق الوجود الفرعى كحزب سياسي . ويمكن فهم هذا التناقض يادراكه في علاقته بها حس الاستقرار السياسي المسيطر على النخبة الحاكمة . فتحقيق قدر من استيعاب الإخوان المسلمين في النظام السياسي يمكنه أن يساهم في أضعاف التيارات الاسلامية المتشددة خارج الإخوان ، والتى تمثل - من وجهة نظر النخبة الحاكمة - المصدر الرئيسى لتهديد الاستقرار . غير أن النخبة الحاكمة في نفس الوقت لا تريد التورط في الاعتراف النهائي بشرعية أى من جماعات الاسلام السياسي بما قد يقيد يدها في مواجهتها في مرحلة لاحقة .

أما في تونس فقد جرى تثبيت مستوى التعددية السياسية في فترة حكم الرئيس بورقيبة وان كانت حملة القمع التى تعرض لها اتحاد الشغل في الفترة ٨٥ - ١٩٨٧ قد ميزت هذه المرحلة ببعض ملامح استراتيجية الحد من التعددية . ويرجع هذا التداخل بين الاستراتيجيتين الى تحول موقف اتحاد الشغل من التحالف مع الحزب الحاكم إلى معارضته ، وهو الذى مثل تحديا كبيرا في ميزان القوى معه لتعارضه مع استراتيجية التثبيت التى جوهرها تثبيت ميزان القوى السياسية في المجتمع لصالح النخبة الحاكمة .

وتلفت الخبرة التونسية في هذا المجال النظر الى القصور الرئيسى في استراتيجية التثبيت هذه . فالتعددية كأحد مكونات النظام السياسي هى محصلة لتفسيرات عديدة اجتماعية وسياسية وثقافية وايدىولوجية ، ولكنها أمور في حالة حراك وتطور مستمرين في أى مجتمع من المجتمعات . وبالتالى فانه من الصعب تصور إمكانية تثبيت شكل النظام السياسي في ظروف تغير اجتماعى سريع مثل ذلك الجارى في الاقطار العربية وخاصة اذا كانت التعددية السياسية هى المبدأ الذى تم وفقا له صياغة شكل النظام السياسي . فالتعددية من الناحية المبدئية تقوم على قبول فكرة تغير موزين القوى السياسية بما يتناقض مع اختيار التثبيت كاستراتيجية حاكمة لمعالجة ادارة التعددية ، وهى بهذا المعنى نوع من الوضع الانتقالي الذى سوف تكون النخبة الحاكمة مضطرة لتجاوزه بعد

احتلالهم مكانة أهم قوة سياسية معارضة لهم تراث طويل في التعاون مع النخبة الحاكمة التي تجمعت لديها خبرات مهمة في إدارة العلاقة معهم .

وقد شجعت نتيجة الانتخابات ، وروح المسؤولية والحدس التي أظهرتها التيارات السياسية المختلفة إنشاء الحركة الانتخابية بعدها ، فشمت النخبة الحاكمة على اتخاذ عدد من الخطوات الجوهرية لتوسيع التعددية خاصة في المجالات المتلفة بالحريات العامة مثل حريات التعبير والصحافة والانتقال وضمنان حق المواطنين في تقلد الوظائف العامة بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية ، وبراجعة أوضاع المعتقلين السياسيين ، وكان اتخاذ القرار الخاص بتجسيد العمل بأحكام قانون الطوارئ تمهيدا للإفلات من ذريعة هذه الخطوات ، في نفس الوقت الذي يبدو فيه تأجيل إلغاء النهازي لقانون الطوارئ مرهونا بالنتائج التي ستسفر عنها المرحلة التي تم قطعها على طريق التعددية . ويبدو أن اتاحة حق تكوين الأحزاب السياسية سوف يكون هو القرار الأخير الذي سيجري اتخاذه في هذه العملية .

ويستهم تأخير اتخاذ القرار بالأخذ بالتعددية الحزبية مع السياق الأردني الذي جرى فيه حظر نشاط الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٥٧ ، ويختلف هذا بالطبع عن السياق التونسي الذي جرى فيه الانتقال إلى استراتيجية التوسع التدريجي المسبب بعد مرحلة من التعددية الحزبية ، والذي استلزم بالتالي البحث عن مدخل مختلف للدخول إلى المرحلة الجديدة ففي السياق التونسي لم تكن النخبة التونسية تمهد الدخول إلى المرحلة الجديدة عبر بوابة الانتخابات البرلمانية ربما بسبب توافر صورة على درجة من الوضوح لدى النخبة الحاكمة عن كيفية توزع التأثير السياسي بين التيارات السياسية المختلفة . لهذا فضلت النخبة التونسية الحاكمة الدخول إلى المرحلة الجديدة عبر مجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية وتوسيع نطاق الحريات العامة ، ربما كإجراء لتحسين صورة النخبة الحاكمة مستفيدة في ذلك من التأثير الواسع النطاق الذي حازه الرئيس زين العابدين بن علي منذ وصوله إلى الحكم . ولإعادة الحيوية للحزب الدستوري الحاكم الذي تم ادخال إصلاحات عميقة عليه والذي تغير اسمه إلى التجمع الديمقراطي الدستوري لتمييز المرحلة الجديدة عن سابقتها ويبدو أن هذا الأسلوب كان يستهدف أيضا تمكين أحزاب المعارضة المرخص لها من إعادة بناء تنظيماتها وتوسيع نطاق تأييدها وذلك للاستفادة بها كبديل مقبول لحركة الاتجاه الإسلامي التي تمكنت من تثبيت نفسها كقوة سياسية معارضة في البلاد .

٣ - التوسع التدريجي المحسوب :

تبعاً لهذه الاستراتيجية تقوم النخبة الحاكمة بقيادة عملية توسيع تدريجي للتعددية السياسية في محاولة لرفع قدرة النظام السياسي على استيعاب تيارات مختلفة ولكن بشكل تدريجي يسمح للنخبة باختيار أثر الخطوات المتخذة في مراحل سابقة وتجنب مواقف تقلد فيه النخبة الحاكمة هيمنتها على الدولة والساحة السياسية . ويتميز الموقف الذي تأخذ فيه النخبة الحاكمة بهذه الاستراتيجية بوجود مستوى مرتفع من الضغوط كليل باقناع النخبة الحاكمة بالتحلي بالمرونة والجديّة تجاه التعددية السياسية ، وتجاوز المواقف الذي يجري فيه ادخال التعددية باعتبارها عملية يغلب عليها الطابع الدعائي الموجه للخارج - غالباً - .

ويتمتع النخبة الحاكمة بقدر عال من المرونة وسعة الأفق شرطاً ضرورياً لهذه الاستراتيجية فعلى النخبة الحاكمة في هذه الحالة أن تكون قادرة على اقتراح وتطوير أشكال وأساليب جديدة للهيمنة السياسية ، وأن تكون مستعدة بالتالي لتجاوز الأشكال والأساليب القديمة التي تغلب عليها مظاهر الاستبداد ، والتي يمكن الاقتراف من الاستناد إليها قد أدى إلى تهديد استمرار النخبة الحاكمة ذاتها .

وقد قدم تونس منذ حركة الإصلاح في السبعين من نوفمبر ١٩٨٧ ، والأردن منذ أعمال الاحتجاج العنيفة في أبريل ١٩٨٩ نموذجين لهذه الاستراتيجية . وقد أشرنا في قسم سابق إلى الخطوات التي جرى اتخاذها في الحالتين والتي يظهر فيها الطابع التدريجي لعملية توسيع التعددية . وللمهم هنا هو أبرز الأداخل المختلفة التي جرى اتباعها في الحالتين . فقد كانت الانتخابات البرلمانية هي الدخول الذي فضلت النخبة الأردنية الحاكمة اتباعه للدخول إلى التعددية . وكانت هذه الانتخابات فرصة لاختبار دقيق لدى التأثير الذي تتمتع به التيارات السياسية المختلفة ، وكذلك مدى التأثير الذي تتمتع به التيارات التي يمكن اعتبارها مؤيدة للنخبة الحاكمة . وقد كشفت الانتخابات عن تمتع ما يمكن اعتباره قوى سياسية معارضة بقدر لا يمكن تجاهله من التأثير السياسي ولكنها كشفت أيضا عن وجود قاعدة تأييد قوية للتيارات التي يمكن للنخبة الحاكمة الاستناد إلى تأييدها . بالإضافة إلى ذلك فإن الإخوان المسلمين الذين أسفرت الانتخابات عن

وتحاول النخبة الحاكمة في التجريبتين التونسية والأردنية الاستمرار في الهيمنة على الساحة السياسية عبر بناء اجماع وطني بين التيارات السياسية المختلفة حول عدد من المبادئ والاهداف الحاكمة للحياة السياسية، ويحدث يصبح الالتزام بهذه المبادئ والاهداف شرطا لمتنع الحزب بالشرعية . وقد تم تحقيق هذا الاجماع في تونس عبر صيغة الميثاق الوطني الذي تم اقراره من جانب ممثلين لكافة القوى السياسية في نوفمبر ١٩٨٨ ، اما في الأردن فان النخبة الحاكمة تتجه لصياغة ميثاق وطني مشابه واقراه أولا ، بحيث يجري بناء على ذلك التصريح للأحزاب السياسية الملتزمة بتصور الميثاق بالعمل كاحزاب شرعية .

٤ - القوسع السريع :

وتقدم الجزائر منذ أحداث أكتوبر ١٩٨٨ النموذج الوحيد بين الاقطار العربية لهذه الاستراتيجية ، وتبدو النخبة الحاكمة وفقا لهذه الاستراتيجية منفتحة على احتمالات توسيع سريع لمجالات التعددية السياسية ، ولكن في نفس الوقت دون أن يبدو أنه توجد لديها خطة او تصور محدد لما يجب عمله بالضبط في كل مرحلة ، فحركة النخبة الحاكمة وفقا لهذه الاستراتيجية تبدو شديدة المرونة تجاه التغيرات السياسية السريعة ، بل انها تكون مستعدة أحيانا لاستباق الضغوط باقتراح مزيد من خطوات توسيع التعددية .

فقد كان رد الفعل الأول لدى النخبة الجزائرية الحاكمة تجاه أحداث أكتوبر ١٩٨٨ - بعد الفراغ من مهمة قمع أعمال العنف وإعادة البدهو الى الشارع - هو اصلاح أجهزة الدولة والحزب الحاكم ، وقد تم اقرار هذه التوجهات في المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم الذي انعقد في نوفمبر ١٩٨٨ والذي اقر اعطاء الحكومة قدرا كبيرا من الاستقلالية تجاه الحزب الحاكم ، وإعادة الديمقراطية للحياة الداخلية للحزب ، وتخليصه من العناصر الفاسدة وتلك المعارضة للمصالحات . ولكن الحزب استمر في رفض السماح بالتعددية السياسية .

غير أن الدستور الجديد الذي تم الاستفتاء عليه في فبراير ١٩٨٩ تضمن إتاحة حق التعدد الحزبي ، وتم اقرار قانون للجمعيات السياسية - الاحزاب - يتميز بدرجة عالية من المرونة ، وجرى متزامنا مع ذلك اتخاذ

غير أن أحزاب المعارضة مارست ضغوطا من أجل إجراء انتخابات مبكرة ربما تحت تأثير تصور خاطيء لمجم التأييد السياسي الذي تتمتع به . وقد حاول الرئيس بن علي اقناع قادة أحزاب المعارضة بالقبول بخوض الانتخابات ضمن قائمة موحدة مع الحزب الحاكم ، بما يضمن لهذه الأحزاب فرصة التمثيل في البرلمان ، كما يؤدي الى بناء جبهة متماسكة في مواجهة حركة الاتجاه الإسلامي التي سعت - دون جدوى - للحصول على الترخيص بالعمل كحزب شرعي تحت اسم حزب النهضة . وقد باءت جهود الرئيس بن علي بالفشل ، وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية في أبريل ١٩٨٩ محبطة لآمال المعارضة في التمثيل في البرلمان ، ومحبطة لآمال النخبة الحاكمة في التقدم خطوة اضافية نحو تثبيت التعددية في المجال البرلماني ، غير أن حركة الاتجاه الإسلامي وبرغم عدم نجاحها في الوصول الى البرلمان كانت الرابع الاكبر الذي أثبتت نتائج الانتخابات تفوقه وبفارق كبير على باقي أحزاب المعارضة . وقد حاولت النخبة الحاكمة استيعاب نتائج الانتخابات عبر التقدم خطوات اضافية على طريق التوسيع التدريجي للتعددية فتم توسيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي - وهو هيئة استشارية نص عليها الدستور لتتولى المشاركة في وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية - بحيث اتحت فرصة اكبر لتمثيل الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة بداخلها ، وبحيث أصبحت جميع الأحزاب الشرعية ممثلة فيها . كما تم بث الدفء في الحوار بين الحكم والمعارضة بعد البرودة التي سيطرت عليه في أعقاب الانتخابات العامة وتم تقديم اقتراح بإنشاء هيئة عليا للميثاق الوطني تضم جميع المنظمات والاحزاب الوقعة على الميثاق وتكون اطارا للحوار طالما أن مجلس النواب لا يبرر الاطار المطلوب . كذلك وعد الوزير الأول السيد حامد القروي بتعديل قانون الانتخابات لاتاحة الأخذ بقاعدة النسبية في توزيع المقاعد ، وذلك طبقا لمطالب المعارضة .

وقد جرى اتخاذ هذه الخطوات بينما كانت النخبة الحاكمة ما تزال تقاوم ضغوط حزب النهضة للحصول على ترخيص بالعمل الشرعي لاستمرار تشككها في مدى جدية التغييرات التي يدعي الاسلاميون أنهم أدخلوها مع بلدهم وأهدافهم ، وجرى إخضاع الحزب الإسلامي - الذي يتمتع بحرية الحركة والدعاية - لمزيد من الاختبارات التي كان آخرها التصريح لحزب النهضة بإصدار صحيفة ناطقة باسمه . وهو وضع غريب يتمتع فيه حزب غير شرعي بحق إصدار صحيفة شرعية ، ولكنه وضع منسجم مع استراتيجية التوسيع التدريجي المحسوب كما يجري اتباعها في تونس .

عدد من الاجراءات التي تملق مناخا عاما يضمن الحريات العامة مثل حريات التعبير والتظاهر والاضراب .

وتبين الخبرة الجزائرية أن التطور السريع في مواقف النخبة الحاكمة تجاه التعددية السياسية كان شديد الارتباط بدرجة التسييس والكفاحية العالية التي تميزت بها الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية ، بحيث أن النخبة الحاكمة كانت تواجه باستمرار بحالة عجزت فيها الخطوات الإصلاحية المتخذة عن ارضاء المشاعر الجماهيرية المتأججة والتي تدفع باستمرار باتجاه الحد الأقصى من الإصلاح السياسي والتعددية ، وقد كانت استجابة النخبة الحاكمة لهذه الضغوط سريعة ومرنة الى درجة كبيرة . غير أن هذه الطريقة في الاداء كانت مرتبطة بانقسام النخبة الحاكمة ذاتها والصراع بين أجنحتها . فالرئيس الشاذلي بن جديد والتيار الاصلاحى الذى يؤيده داخل الحزب الحاكم كانا يتعرضان في نفس الوقت لضغوط الشارع المطالبة بمزيد من الإصلاح والتعددية وضغوط والأجنحة المعارضة

للاصلاح داخل الحزب الحاكم والتي حاولت عرقلة التغييرات الجارية وفي مواجهة هذا الموقف كانت اتاحة الفرصة للتيارات السياسية خارج الجبهة للتنظيم والتعبير هو الشرط الضروري لتمكين الرئيس بن جديد من مواجهة ضغوط رفاقه المتشددين . وكان التحدى الذى على الرئيس بن جديد مواجهته هو النجاح في تطويع الحزب الحاكم دون المخاطرة باضعافه الى درجة وقف الرئيس وحيدا في مواجهة سلطة سياسية متفجرة . وقد نجح الرئيس في انجاز تلك المهمة باتاحة الفرصة لمعارضيه داخل الحزب الحاكم للاستمرار داخل الحزب والوصول الى بعض المناصب القادية - ولكن محدودة التأثير - فيه كاستلوب التحقيق قدر مناسب من وحدة الحزب الحاكم ، وفي نفس الوقت للتطويع بمعارضيه المتشددين في وجه المعارضة الناشئة خارج الجبهة لاقتناعها بخطورة العمل على اضعاف الرئيس الذى أصبح استمراره رمزا وشرطا للاصلاح السياسى .

القسم الثالث :

الشعب والنضال الفلسطيني

- أداء الانتفاضة في عامها الثاني
- التحرك السياسي الفلسطيني

السياسي الفلسطيني خلال عام ١٩٨٩ توجيه الدعايات السياسية لهذه الانتفاضة صوب انجاز هذا الهدف . وفي هذا الاطار يقدم التقرير تحليلا لاداء الانتفاضة بالتركيز على الجوانب الحركية التي تشمل البناء التنظيمي واليات المواجهة المباشرة وعمليات بناء الاستقلال الاقتصادي واثاق العصيان المدني بهدف التصرف على مدى التقدم في هذا الاداء . كما يقدم التقرير تحليلا لاداء السياسي الفلسطيني والمشكلات التي يواجهها ومدى قدرته على تجنب الانحراف في المشروع الاسرائيلي للسلام . ويخلص التقرير الى تقويم المسار العام للدعايات السياسية للانتفاضة في ظل المستوى الراهن لاداء الانتفاضة والاداء السياسي الفلسطيني .

اقترن دخول الانتفاضة الفلسطينية عامها الثاني بدعايات سياسية لم تزل تتفاعل مع بدء العام الثالث لهذه الانتفاضة عند اعداد التقرير للنشر . ولذلك يهدف هذا الجزء من التقرير الى بحث المسار العام لهذه الدعايات في علاقتها باداء الانتفاضة خلال عامها الثاني وبالأداء السياسي الفلسطيني بصفة عامة والسؤال الذي يهتم به التقرير هو مدى اقتراب أو ابتعاد الدعايات السياسية للانتفاضة عن الهدف الجوهرى الراهن للنضال الفلسطيني وهو تحقيق الاستقلال في صورة اقامة دولة مستقلة الى حوار اسرائيل . ومن ثم يمكن صياغة هذا السؤال بشكل محدد على النحو التالي :

الى اى مدى يمكن ان يتيح اداء الانتفاضة والاداء

اولا : أداء الانتفاضة في عامها الثاني :

ولم يحدث تغير جوهري في طبيعة تنظيم أو ادوار ووظائف هذه اللجان والفرق خلال العام الثاني للانتفاضة . فالتطور المهم الذي لحق بهما ذوشقين : احدهما اتساع نطاق الانتشار الجغرافي وخاصة للجان النوعية التي امتدت تغطى كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة . وثانيها تزايد دور التنظيم التابع لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) في قطاع غزة رغم الضربات التي تعرضت لها هذه الحركة واعتقال نصف الاول من قياداتها ، وهو أمر يفترض انه عميق التأثير على أى تنظيم حديث النشأة .

والملاحظ أنه برغم استمرار التنافس بين اللجان التابعة لكل من القيادة الموحدة وحركة حماس ، فلم تكن له تأثيرات سلبية حادة ، بل وعلى العكس ظهر في كثير من الحالات أن ثمة تكاملا بين أنشطتهما عندما يتعلق الأمر بدعم صفوف الاهالي في الاراضي المحتلة . ورغم ظهور مشغورات في حالات محدودة بتوقيف جماعات غير معروفة ، فلم تكن هذه ظاهرة . واقتصر الامر على مشغورات وزعت مرة باسم « حزب الله » ، وعدة مرات باسم « حزب الوحدة الوطنية الفلسطينية » وهو يدعو الى تعزيز العلاقات مع الاردن .

حدد التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ منهجه في دراسة اداء الانتفاضة الفلسطينية بأن يستهدف فهم آلياتها ومدى ما تحلقه من تقدم على صعيد خلق بنية سلطة وطنية بديلة لسلطة الاحتلال بما يلزم على الدولة المحتلة التراجع من خلال التأثير عليها ماديا ومعنويا .

ويتوقف مدى التقدم في انجاز هذا الهدف على كيفية ادارة الصراع على ثلاثة مستويات رئيسية هي : البناء التنظيمي للانتفاضة ، واليات المواجهة المباشرة ضد قوات الاحتلال ، وعمليات الاستقلال الاقتصادي .

١ - البناء التنظيمي :

ظل هذا البناء محتفظا بمكوناته الرئيسية الثلاث تلويا في الايام الاولى للانتفاضة ، وهما اللجان الشعبية ذات الطابع النومي ، والفرق الضاربة .

وقد شهد عام ١٩٨٩ تصاعد دور مجموعات المتقنين الوطنيين في الضفة وغزة وخاصة في القدس الشرقية ، بحيث باتوا المعبّرين عن الانتفاضة في أكثر الاحوال . ويمكن تفسير ذلك بأن الطابع السري للقيادة الموحدة ، فرض ضرورة ظهور شخصيات محددة بشكل علني تتولى مهمة التعبير الاعلامي بالذات عن الانتفاضة ويستطيع الصحفيون معرفتهم واتوجه اليهم . وكان هؤلاء المثقفون هم المؤهلون لذلك بسبب حسانتهم النسبية التي توليها لهم اتصالاتهم الدولية وعلاقاتهم بالقطاعات الغربية في القدس والصحفيين الاجانب واختلاطهم بالدبلوماسيين في الفنادق . كما ان قيام سلطة الاحتلال بقطع خطوط التليفونات الدولية التي تصل الكثير من مناطق الضفة وغزة بالعالم الخارجي جعل الاتصال مع منظمة التحرير يتم من القدس التي لم تتعرض لثلل هذا الاجراء حيث تعتبرها سلطة الاحتلال جزءا من عاصمة الدولة .

ولمّا عدا ذلك لم تكن هناك مظاهر تغير بارزة في البناء التنظيمي للانتفاضة فقد واصلت اللجان الشعبية النوعية ادارة شؤون الناس اليومية ولما لم يستقر عليه الامر منذ نشأتها . واثبتت هذه اللجان قدرة عالية على الاستمرار والفاعلية ، وخاصة في صعيد تلبية الحاجات الانسانية المتزايدة التي يلزمها تواصل الانتفاضة ومن ثم تزايد اعداد الشهداء والمصابين والمعتقلين فضلا عن الاجراءات التي تتخذها سلطة الاحتلال في مجال الحصار الاقتصادي والتي اخذت شكلا يقترب من « حرب تجويع » في كثير من الاحوال . وفي هذا الاطار قامت اللجان الشعبية المعنية بهذا الجانب بوظيفة حيوية لاستمرار الانتفاضة ، وخاصة اللجان التوعوية ولجان الدعم التي ترسم تقارير المراسلين الاجانب صورا بطولية وانسانية غير عادية لاهضائها . وقد عملت هذه اللجان بتنسيق مع ودعم من لجان التجار واللجان الزراعية التي اخذت على عاتقها توفير الحاجات الضرورية للعائلات التي فقدت عائلتها والمناطق المحاصرة ، حيث تم ابتكار وتخليق اصاليب فاعلة لنقل وتخزين المواد الغذائية وتوزيعها ، وخاصة في المناطق الخاضعة للحصار أو حظر التجول .

كما اظهرت لجان الحراسة الشعبية بالتعاون مع القوى الضاربة نجاحا ملموسا في الحفاظ على الامن في المجتمع الفلسطيني ، بعد ان أدت استقالات الفلسطينيين العاملين في جهاز الشرطة الاسرائيلي الى اغلاق الكثير من مراكز الشرطة بالأراضي المحتلة . والمؤشر الواضح لذلك هو انخفاض الجريمة في الضفة والقطاع بنسبة ٣٥ ٪ وفقا للمصادر الاسرائيلية . كما قامت بقية اللجان الشعبية النوعية بالوظائف المنوطة

بها ، واهمها لجان الاعلام والاستطلاع والاغاة والاسعاف الطبي والعمل التطوعي والتعليم والتضامن مع المعتقلين واللجان النسائية .

ومن التطورات المهمة التي شهدتها العام الثاني للانتفاضة ظهور لجان تحكيم شعبية لها هيكل يتسم بالثبات في كثير من المناطق ، بعد ان كانت هذه اللجان في العام الاول مرتبطة بكل نزاع على حدة . فبعد قليل من تفجر الانتفاضة اصبح هناك رأى عام واسع يرفض اللجوء للمحاكم الاسرائيلية في النزاعات المدنية التي تنشب بين الافراد . وقد تقلصت هذه النزاعات نفسها بعد ان انخفضت معدلات الحوادث واصبح الناس اكثر حرصا وصبرا في التعامل مع بعضهم البعض . لكن لايجد مجتمع لاتباع به حوادث مهما كانت اقل من المعدلات الطبيعية . واقتضى ذلك تشكيل لجنة للسك من كل نزاع ينشأ من ممثلين للعائلات واحيانا ممثل للقيادة الموحدة او لحركة « حماس » في قطاع غزة . ومع تواتر هذه التجربة ، اصبح هناك بعض الاشخاص الذين اكتسبوا ثقة اهالي مناطقهم لعدالة تحكيمهم في اكثر من نزاع مما جعلهم بمثابة لجنة دائمة للتحكيم الشعبي . لكن المرجح ان هذا التطور لم يحدث في كل المناطق بالشكل نفسه . ففي قطاع غزة حيث يوجد نفوذ كبير لحركة « حماس » ، ظهر مايسمى « المجمع الاسلامي » لاداء هذه الوظيفة ، ولقى قبولا واسعا في كثير من انحاء القطاع . ولكن اعتقال زعماء الصف الاول من « حماس » في منتصف ١٩٨٩ اثر على نشاط هذا المجمع . والملاحظ ان لجان التحكيم التي انتشرت في الضفة ايضا تعتمد على احكامها على الشريعة الاسلامية في الغالب باستثناء بعض المناطق ذات الاغلبية المسيحية .

وعلى هذا النحو يمكن القول في ايجاز بان اللجان الشعبية استكملت في العام الثاني للانتفاضة انتشارها الجغرافي وشمولها النوعي ، على نحو يجعلها بمثابة النواة للادارة الفلسطينية البديلة لسلطة الاحتلال . اما الفرق الضاربة التي تقود عمليات المواجهة المدنية العنيفة ضد قوات الاحتلال فقد تولى هذه المهمة ، وان علت من قدر من التشرد لم يكن ملحوظا خلال عام ١٩٨٨ . وقد بدأت اولى مظاهر ذلك باعلان ولادة مايسمى « الجيش الشعبي الفلسطيني » لأول مرة في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٨ عبر بيان لحركة « فتح » في الداخل . وجاء الاعلان عن ذلك « الجيش » مقتضبا ويقتصر تشكيله على « الشباب الملاحقين من سلطات العدو والمختبرين خارج بيوتهم وامكان اقامتهم » . وحدد الاعلان مهمة ذلك الجيش في « حماية الديار وحفظ الامن والنظام واقامة العدل والقانون وتجسيد

سلطة الشعب ، مع ايضاح انه ليس بديلا عن القيادة الوطنية الموحدة بل وسيلة لاستمرار الانتفاضة . ولذلك بدا الامر وقتها غامضا ، خاصة وان الاعلان عن هذا « الجيش » لم يصدر عن القيادة الموحدة ولا باسم منظمة التحرير ، وانما في بيان لحركة « فتح » . كما اعلن متحدث باسم هذا الجيش انه يتكون من آلاف الشباب الذين يتلقون اوامرهم من « القوة ١٧ » لمنظمة التحرير ، وانه ليس بديلا عن القيادة الموحدة وانما يمثل اسلوبا آخر للضال ضد الاحتلال ، دون تحديد ماهية هذا الاسلوب .

ولذلك كان من الطبيعي ان يثير ذلك التطور في حينه . مخاوف شملت بعض قيادات حركة « فتح » نفسها . وركزت تلك المخاوف على ثلاثة جوانب : اولها ماقد يؤدى اليه وجود هذا الجيش ، الذى بدا انه قوة خاصة لأول وهلة ، من تتسليم للشعب الذى يفترض ان جميع ابناءه هم جنود للانتفاضة سواء الملاحقون منهم او غير الملاحقين ، وثانيها انه قد يمثل اريكا للجماهير التى ستتوزع ولاءاتها بين قوى متعددة . وثالثها انه قد يؤدى الى ارتباك في صفوف القوى الضاربة التى اكتسبت خبرات ميدانية وتنظيمية عالية خلال العام الاول للانتفاضة واثبتت قدرات لا بأس بها على ادارة عملية المجابهة .

لكن هذه المخاوف تراجعت نسبيا على ضوء تأكيد بان هذا الجيش ليس بديلا ولا موازيا للقوى الضاربة ، وانما هو تشكيل لهذه القوى بالاساس وجاء هذا الايضاح في النداء رقم ٣٢ الصادر عن القيادة الموحدة للانتفاضة في ١٢ يناير ١٩٨٩ الذى رحب بانشاء الجيش الشعبى الفلسطينى ، واكد انه جيش منظمة التحرير وجيش الانتفاضة الذى يتشكل من القوى الضاربة ، وبما الشباب الفلسطينى للانضمام الى صفوفه من اجل حفظ الامن والنظام . والواضح ان الخطاب الذى تضمنته النداء رقم ٣٢ في شأن قضية تشكيل الجيش جاء مختلفا عما ورد في بيان حركة « فتح » . فقد جعله نداء الانتفاضة بمثابة جيشها المقترح لجميع الشباب على عكس بيان « فتح » الذى لم يقل صراحة انه مطلق لكنه اعطى هذا الانطباع عبر الدعوة الى تشكيله من الشباب الملاحقين .

ومع ذلك فقد لوحظ قبل منتصف ١٩٨٩ بقليل وجود نوع من التشرذم ليس فقط بسبب تكوين فرق خاصة تابعة للجيش الشعبى بمعزل عن الفرق الضاربة الاصلية ، ولكن ايضا لما بدا من ضعف التنسيق احيانا بين هذه الفرق نفسها فضلا عن توزيع بيانات بتوقيعات مختلفة . وقد صدر اول بيان للجيش الشعبى في ١١ مايو ١٩٨٩ متضمنا الاعلان عن تشكيل مااسماء فرق

الانتفاضة ، وقال (ان فرق الانتفاضة لتحرير فلسطين وهى تخوض حرب التحرير الشعبى ضد الصهيونية فانها تعلن ان لامهادنة ولاتوقف للانتفاضة الا بجلاد القوات الصهيونية عن ارض فلسطين) . كما ظهرت ممارسات منفردة للجيش الشعبى من نوع فرض ضريبة ثورية مقدارها ٢٥ دولارا شهريا على التجار في بعض المناطق لصمايتهم من موظفى الضرائب الاسرائيليين ، وهى ضريبة لم ترد اشارة لها في نداءات القيادة الموحدة .

وقد رصدت قيادة الانتفاضة هذه الظاهرة وحدثت منها في النداء رقم ٤٥ الصادر في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩ ، حيث دعت الى (توحيد كافة كوادر الكتائب والنضال وفصائل الجيش الشعبى المختلفة في مسلك القوى الضاربة الوجدية تقويتا للفرصة امام العدو الذى يستغل الفقرة والتشرذم لتدمير اهدافه . كما تدعوهم الى التوقف نهائيا عن اصدار بيانات تحمل توقيعات مختلفة غير توقيع القيادة الوطنية الموحدة لسد الطريق امام العدو في اصدار بيانات تحمل توقيعات مزيفة تستهدف شق الصف الوطنى واثارة البلبلة وتشكيك المواطنين ببعضهم البعض .

٢ - آليات المواجهة المباشرة :

لم يحدث تطور جوهري في الآليات التى استخدمت عام ١٩٨٨ . فظلت الادانات الرئيسيتان للعنف المدنى اى الاضراب ، والتظاهر والاشتباك هما اهم آليات المجابهة . وبقي الاضراب العام ينظم بشكل مركزى تحدده القيادة الموحدة من خلال نداءاتها . كما استمر التظاهر بطابعه غير المركزى خلال العام الثانى للانتفاضة وان التسم بتراجع نسبى وخاصة في حجم المظاهرات .

ورغم ان الانتفاضة ظلت تعتمد على اسلوب العنف المدنى بالاساس ، فقد شهد العام الثانى للانتفاضة تزايدا محدودا في العمل المسلح بواء داخل الاراضى المحتلة ، او عبر الحدود الاردنية واللبنانية ، الامر الذى اثار جدلا حول دور السلاح في الانتفاضة . كما ان من الظواهر المهمة في عملية المواجهة عام ١٩٨٩ التصعيد الذى حدث في تصفية العملاء والمتعاونين مع الاحتلال ..

١ - أدوات العنف المدنى :

ظل الطابع العام للاضراب بنوعية العام والجزئى مستمرا في عام ١٩٨٩ . ويمكن حصر اهم التطورات

التفصيلية التي جرت عليه فيما يلي :

* انخفاض عدد أيام الاضراب العام في الشهور السبعة الأولى من ١٩٨٩ لتعود الى الارتفاع الطفيف في الشهور التالية وفقا لما يوضحه الجدول رقم (٦) .

* ظل الالتزام الجماهيري الشامل بالاضرابات العامة واضحا ، بما في ذلك معظم العاملين في اسرائيل الذين يمتنعون عن التوجه الى اعمالهم في ايام الاضراب العام . وقد سجلت بعض المصادر الاسرائيلية ان عددا من هؤلاء العاملين يتحاملون على هذا الالتزام بأن يبقوا طوال الاسبوع داخل اسرائيل دون أن يعودوا للخدمة والقطاع الا في العطلة ، وإن لم يتأكد هذا من مصادر أخرى . كما بدأت الفرق الضاربة منذ بداية ١٩٨٩ في فرض غرامات على أية مخالقات للاضراب العام ، وخاصة على السيارات الخاصة او الاجرة التي تنتهك هذا الاضراب ، بحيث يتم جمع هذه الغرامات في كل منطقة وتحويلها لاقامة مشاريع بها .

(جدول رقم ٦)

ايام الاضراب العام خلال سنة ١٩٨٩

الشهر	عدد ايام الاضراب العام
يناير	٦
فبراير	٥
مارس	٥
أبريل	٦
مايو	٧
يونيو	٦
يوليو	٦
أغسطس	٧
سبتمبر	٨
أكتوبر	٨
نوفمبر	٩
ديسمبر	٩
إجمالي	٨٧ يوما

* شهدت الشهور الاربعة الاخيرة من عام ١٩٨٩ تفظيرا لممارسة الاضراب العام في بعض الاحيان ، وذلك بان ينتهي يوم الاضراب بخروج جماعي للسكان الى الشوارع في المساء لخلق ما سمته القيادة الموحدة « حالة من العصيان » .

* انخفاض ملحوظ في اعداد الاضرابات الجزئية المكانية ، اى التي يتم تنظيمها في مدينة او منطقة معينة لسبب يتعلق بأعمال هذه المنطقة بالاساس . لكن ظل الاضراب التجاري الجزئي اليومي مستمرا كمظهر لارادة قيادة الانتفاضة وقدرتها على مواجهة ارادة الاحتلال .

أما المظاهرات التي تعتبر محور المواجهات الجماعية العنيفة لقوات الاحتلال فقد تراجعت بالمقارنة مع عام ١٩٨٨ سواء من حيث التكرار او الحجم ، وإن كان من العسير للتدليل على تقلص اعداد المظاهرات بالارقام لعدم إمكانية حصرها . فتمتيز هذه المظاهرات باللامركزية حيث يشهد اليوم الواحد العشرات منها في المدن والبلدان وأحيانا بعض القرى . وأحيانا تشهد المدينة الواحدة عدة مظاهرات في نفس اليوم في احياء مختلفة . وذلك لايوجد مصدر يستطيع ان يزعم قدرته على حصر هذه المظاهرات ، وإذا وجد فلا يمكن الاطمئنان اليه . لكن الاعتقاد الذي يولده تتبع انباء هذه المظاهرات على مدار عام ١٩٨٩ انها اقل مما كانت عليه في عام ١٩٨٨ . والاهم من ذلك ان اعداد المشاركين في كثير من هذه المظاهرات اصبح محدودا باستثناء المناسبات الوطنية الكبرى في التاريخ الفلسطيني او المناسبات المتعلقة بالانتفاضة نفسها مثل بدء شهر جديد بصفة خاصة . ولذلك بدأ في عام ١٩٨٩ ان الانتفاضة تنتقل جزئيا فيما يتعلق بالمظاهرات والاشتباكات مع العدو من النضال المدني الواسع النطاق الى النضال المدني المرتكز على نشاط المجموعات الصغيرة . فاصبح الاسلوب الاكثر انتشارا هو قيام مجموعة تضم ١٥ - ٢٠ من الصبية والشباب بالتجمع في مكان معين حيث يلتف حولهم عدد اخر من الاماكن والاتجاه الى احد المواقع الاسرائيلية لاطلاق الحجارة تمهيدا للاشتباك مع القوة الموجودة بالموقع . ورغم ان هذا الاشتباك يؤدي الى اصابة اعداد منهم وفي احيان كثيرة استشهاد احدهم او اكثر الا ان هذه العمليات منتشرة بدرجة وعلى نطاق واسع خلال عام ١٩٨٩ .

لكن من المهم ان نتوقف هنا لنلاحظ ان تناقص المواجهات اليومية العنيفة خلال ١٩٨٩ مع تصاعد حدتها أدى الى انطباع اعلاى بأن اعداد الشهداء في زيادة مطردة لان معظم هذه المواجهات تنتهي بسقوط شهيد على الاقل . وساعد على اعطاء هذا الانطباع ايضا قول اسحق مريدخاي المعروف باتهاماته الاكثرا حدة في مجال القمع للقيادة العسكرية في الضفة الغربية ، لكن البيانات المتوافرة من اكثر من مصدر قلنا بمقارنتها تشير الى عدم وجود زيادة كبيرة في اعداد الشهداء خلال عام ١٩٨٩ بالمقارنة مع ١٩٨٨ . وللملاحظ ايضا ان ايام الشهداء الكبيرة في ١٩٨٨ لم تتكرر في ١٩٨٩ ، مثل ١٦ ابريل ١٩٨٨ (١٨ شهيدا) ، ١٠ يناير ١٩٨٨ (١٧ شهيدا) ، و ١٢ يناير ١٩٨٨ (١٢ شهيدا) . كما ان معدلات الاستشهاد من حيث الشهر كانت في ١٩٨٨ : مارس (١٠٠ شهيد) ، ابريل (٨٩ شهيدا) ، يناير (٧٥ شهيدا) . اما بخصوص شهور

هذه العمليات التي نقلتها وكالات الانباء وأمكن رصدنا حتى منتصف أكتوبر ١٩٨٦ عملية ضد الجنود والمستوطنين بالمقارنة مع عدد لا يتجاوز ٣٠ عملية خلال عام ١٩٨٨ .

والملاحظ انه منذ أن تولى الجنرال اسحق مريشاي قيادة المنطقة الوسطى (الضفة الغربية) خلفا للجنرال (ارمون ميتزن) ، تزايدت الاشتباكات التي تتم بمبادرة من القوات الاسرائيلية ، وذلك في اطار تصعيد اجراءات القمع . فمن أبرز الاساليب القمعية التي تم تكثيفها عمليات الهجوم على المناطق المختلفة بهدف انتزاع زمام المبادرة من ايدي القوى الضاربة ودفعا الى مواقع دفاعية حتى يتركز جهدها على تجنب الهجمات الاسرائيلية بدلا من المبادرة بهجمات مضطحة . ومع ذلك ظل بمقدور القوى الضاربة القيام بعمليات هجومية رغم ما فرضه عليها تكثيف الهجمات الاسرائيلية من اعباء اضافية .

ب - العمل المسلح :

كان من الطبيعي في انتفاضة يسودها منهج العنف المدني أن يتوارى العمل المسلح المعتمد على الاسلحة النارية . وقد قررت قيادة الانتفاضة بالتنسيق مع قيادة منظمة التحرير منذ وقت مبكر تجنب اللجوء الى العمل المسلح بهدف تجريد قوات الاحتلال من ذريعة استخدام الذخيرة السمية في قمع الانتفاضة وتعريضه لايوس اداة عالمية في حالة استخدامه .

وشهد عام ١٩٨٨ التزاما واضحا بذلك رغم تنفيذ عدد من العمليات المسلحة لكن خارج سياق الانتفاضة . فلم تكن تلك العمليات بتعليمات من قيادة الانتفاضة ولا تم تنفيذها من خلال أي من أجهزتها التنظيمية ، وإنما تمت عن طريق بعض الخلايا الفدائية المسلحة التي لم تقل موجودة داخل الأراضي المحتلة بطبيعة الحال .

لكن شهد الربع لثاني من عام ١٩٨٩ تصاعدا ملموسا في العمليات المسلحة بالمقارنة مع الفترة السابقة منذ تجلج الانتفاضة ، الامر الذي اثار جدلا فلسطينيا حول مدى الحاجة الى التصعيد في هذا المجال . وقد

تمثلت اهم هذه العمليات في انفجار سيارة ملغومة باسطوانات غاز ومواد قابلة للاشتعال في القدس الغربية قرب مقر قيادة الشرطة في ٢٨ ابريل ، لكنها لم تسفر عن خسائر ملموسة بسبب تفجورها قبل المواقع التي كانت تستهدفه . فكانت هذه اول مرة يستخدم فيها أسلوب السيارات الملغومة ضد السلطات الاسرائيلية في القدس بعد أن شاع استخدامه في الجنوب اللبناني عقب حرب ١٩٨٢ .

ولذلك كانت واضحا افتقاد تلك العملية للخبرة .

الاصابات فكان شهر يوليو ١٩٨٩ في المرتبة الثانية (٣١٥٠ مصابا) بعد شهر نوفمبر ١٩٨٨ (٣٣٠٠ مصاب) ويليها أكتوبر ١٩٨٨ (٢١٠٠ مصاب) . والملاحظ ان غالبية المشاركين في عمليات المجابهة العنيفة خلال ١٩٨٩ من الصبية (١٠ - ١٨ عاما) الى جانب اعداد اقل من الشباب . ولذلك يمكن القول بأن الانتفاضة اتجهت في عامها الثاني لتكون مهمة يومية لهؤلاء الصبية الذين فرغهم اغلاق المدارس معظم الوقت لهذه المهمة ، فيما يخرج الآباء والاخوة الأكبر للعمل .

وقد ادى هذا الطابع الجديد للانتفاضة الى تزايد عمليات الهجوم ضد القوات الاسرائيلية باستخدام الاسلحة البدائية المصنعة محليا واحدها « المولوتوف » والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من عمليات العنف المدني وليس مظهرا للكفاح المسلح* .

وتشمل هذه العمليات الهجوم على السيارات العسكرية من فرق الدورية وسيارات المستوطنين ومراكز الشرطة الباقية واحيانا عربات الاتوبيس الاسرائيلية ، بالإضافة الى وضع المتاريس واعاقة حركة الدوريات العسكرية الاسرائيلية وهذه العمليات في مجموعها هي ما يطلق عليه في المصادر الرسمية الاسرائيلية (حوادث الاخلال بالامن) التي حصرتها دراسة هامة للمعمد احتياط اريب شيلو القائد العسكري الاسبق للضفة والباحث الآن في مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب . وخلصت الدراسة الى ان المتوسط اليومي لهذه الحوادث ما بين ٥٠ - ٧٠ منذ تفجر الانتفاضة بالمقارنة بمتوسط ٥ حوادث خلال ١٩٨٦ و ٦ حوادث في ١٩٨٧ . والمرجح ان هذا التقدير يقل عن الواقع ، وانه يعتمد فقط على محصرته سلطات الاحتلال .

ومن أنواع العمليات الجديدة التي شهدنا عام ١٩٨٩ اختطاف أحد الجنود الذين يرجح أن لديهم قوائم بأرقام هويات الشباب المطلوبين لأخذها منه وتوزيعها على الاهالي . كما شهد عام ١٩٨٩ انتشارا ملحوظا لعمليات الطعن بالآلات الحادة ، حيث بلغ عدد

* عند التقرير الاسرائيلي العربي منذ عدة الفاص يعلم ١٩٨٧ ان تصنيف لاساليب المقاومة الفلسطينية يجمع بين خبرات تجارب التحرير الوطني المحلية وبين خصوصية الواقع الفلسطيني المعين . وبمقتضى هذا التصنيف تعتبر العمليات التي لا تستخدم فيها الاسلحة النارية والقاذبات من عمليات العنف المدني لا العنف المسلح .

الامر الذي يفسر عدم تحقيقها لاهدافها . وبعدها بايلم في ٧ ماير تم العثور على جثة جندي اسرائيل مضروب بالرصاص في رأسه يعد فترة من اخفائه .

وفي ١٢ ماير خاض شاب من قرية بورين معركة مع قوة اسرائيلية قتل خلالها ٢ جنود ومستوطن قبل ان يصاب بطلقة فائتة في رأسه . وفي ١٩ ماير حدثت معركة اوسع نطاقا في قرية بيت أولا بقضاء الخليل استشهد فيها ٢ فلسطينيين وقتل جندي اسرائيل واصيب ٧ جنود آخرون فضلا عن قائد الدورية التي هوجمت . وكان الفلسطينيون الذين هاجموا مسلحين برشاشات من طراز « عوزي » الاسرائيلية الصنع وقنابل يدوية . وكانت هذه العملية الاخيرة بالذات هي التي فجرت الجدل حول لجوء الانتفاضة الى العمل المسلح . بسبب ما اطلته السلطات الاسرائيلية من أن منفذيه هم من نشطاء الانتفاضة المطلوبين للاعتقال . وكان معنى ذلك ان هذه العملية تمت بمعرفة عناصر مشاركة في الانتفاضة وليس من قبل خلية فدائية قديمة . لكن جاء التصريح الرسمي الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية ليؤكد ان الحظر الذي فرضته على استخدام السلاح داخل الاراضي المحتلة لم يزل ساريا ، وانها لم تطبل من الشعب الفلسطيني البدء باستخدام تلك الاسلحة .

لكن التساؤل حول مسالة العمل المسلح ظل مستمرا . لتواصل العمليات التي تدخل في نطاقه . فلم يرض يوم على التصريح الصادر عن منظمة التحرير حتى تعرض ثلاثة جنود اسرائيليين في ٢٢ ماير لاطلاق نار من شاحنة توقفت بالقرب منهم .

وفي اليوم نفسه صدر الداء رقم ٤٠ للقيادة الموحدة ليدعم هذا التساؤل لما دعا اليه من قتل جندي او مستوطن مقابل كل شهيد فلسطيني . وقال الداء : (من منطلق الدفاع عن النفس وضرورة أن يدفع العدو ثمن اخطائه لجرائمه ، فإن القيادة الوطنية الموحدة تدعو القوى الضاربة للتعرض لحماية المستوطنين والجنود الصهاينة وتصفي واحد منهم مقابل كل شهيد يسقط من أبناء شعبنا) . وكان هذا أول داء قاطع يدعو الى الثار توجهه قيادة الانتفاضة منذ أن صدر دواها الاول في ٤ يناير ١٩٨٨ . ورغم أن منطوق الداء على هذا النحو لا يتضمن ضرورة أن يستخدم الفلسطينيون اسلحة نارية من أجل الثار ، الا أنه صدر في وقت كان التساؤل فيه ملحا عما اذا كانت الانتفاضة في مفترق طرق من حيث أسلوب النضال ، وبالتالي أدى إلى تدهيم الانطباع بأن هناك مراجعة لأسلوب العنف كاسلوب رئيسي لهذه الانتفاضة . وقد سارعت القيادة الوطنية الموحدة الى توزيع نص

آخر للداء خال من هذه الفقرة التي اشربنا اليها . وفسر المتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير هذا التغيير بأن (النص الذي وزع في البداية قد يكون مسودة أولى للداء رقم ٤٠) . لكن هذا التفسير لم يحل دون ظهور تفسيرات تركز على وجود خلاف داخل القيادة الموحدة وربما داخل منظمة التحرير حول مدى الحاجة للحصول الى أسلوب الكفاح المسلح ، او على أن قيادة الانتفاضة تخشع امكنة الانتقال إلى هذا الأسلوب من خلال استكشاف زود فعل بعينها . كما ذهب أحد التفسيرات إلى أن القيادة الموحدة تحاول ممارسة نوع من الضغط سواء على السلطة المحتلة أو على القوى الدوائية من خلال تقديم رسالة تنطوي على تحذير من مزيد من التدهور في المواقف مالم يحدث تقدم ملموس في عملية التسوية . وذهب تفسير آخر إلى أن تنفيذ بعض العمليات من حين لآخر يعكس الغضب الشعبي بسبب اشتداد القمع وكثرة ضحاياه ، فيكون من الوارد أن يفقد بعض الافراد السيطرة على سلوكهم .

لكن تراجع العمليات المسلحة داخل الاراضي المحتلة بعد ذلك أدى إلى الحد من التساؤلات المثارة حول تغيير الأسلوب الرئيسي للانتفاضة وكذلك الجدل الذي ترتب عليها . كما أن تنفيذ عدة عمليات مسلحة متتالية عبر الحدود الاردنية في شهرى أغسطس وسبتمبر لم يؤد إلى إعادة طرح هذه القضية بسبب صعوبة ربطها بالانتفاضة أو منظمة التحرير . فقد كان واضحا ان العمليات التي قام بها فدائيون فلسطينيون تمت بمعرفة الفصائل الخارجة عن المنظمة وخاصة الجبهة الشعبية - القيادة العامة وحركة فتح والانتفاضة ، وان كانت هناك عملية واحدة أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسئوليتها عنها ، وهي عملية اطلاق قذائف صاروخية على مستوطنة ماعوز حاييم في بيان بضمال اسرائيل من الاراضي الاردنية في ٨ أغسطس . والملاحظ أن هذه العمليات كمشيولاتها التي تتم باستمرار عبر الحدود اللبنانية لا ترتبط بالانتفاضة ولا تعنى تحولها إلى أسلوب الكفاح المسلح ، وإن كان لها تأثير ايجابي عليها في النهاية .

ولذلك فالتحذير الآن هو القيام بعمليات مسلحة محدودة لا تمثل اسلوبا بديلا للمقاومة المدنية وانما كأسلوب مكمل لها في أفضل الاحوال . وثمة خبرات نضالية اقرن فيها الأسلوبان معا . وأقربها اليها خبرة النضال الوطني في جنوب لبنان الذي تزاوجت فيه ولم تزل المقاومة المسلحة والمقاومة المدنية التي أخذت شكلا اقرب للمقاومة السلبية منه إلى العنف المدني . لكن يظل السؤال المحوري هو : هل يحقق أساليب الكفاح المسلح كأسلوب مكمل للعنف المدني الذي تقوم عليه الانتفاضة

ج - تصفية العملاء :

تعتبر قضية العملاء من القضايا التقليدية التي تواجهها أية حركة تحرير . فوجود عملاء للسلطة المحتلة ظاهرة طبيعية عرفتها كل الشعوب التي وقعت تحت الاحتلال . وكان أداء الانتفاضة تجاه هذه الظاهرة في ١٩٨٨ ، يمسح سجله التقدير الاستراتيجي في عهده السابق ، يعكس درجة معقولة من الوعى بتعقيدات هذه القضية والمشكلات التي يمكن أن تترتب على إطلاق عملية تصفية العملاء دون قيود .

لكن الانتفاضة لم تحافظ على هذا الأداء خلال ١٩٨٩ ، وخاصة خلال الفترة من ابريل إلى سبتمبر التي شهدت تصعيدا لعمليات التصفية دون ضوابط . فخلال هذه الشهور الستة تم تصفية حوالي ٥٥ شخصا مقابل ٣٠ فقط قتلوا طوال ١٦ شهرا قبلها . وأدى ذلك الانفلات إلى تدخل القيادة الموحدة عبر النداء ٤٤ الصادر في ١٧ أغسطس بدعوة صريحة إلى عدم قتل أى عميل إلا بموجب قرار منها أو عند توفر أجماع وطني ، وبعد إعطائه فرصة للتوبة . وتابعت القيادة الموحدة هذا التحذير في النداء ٤٥ الصادر في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩ بشكل أكثر تحديدا : (اننا نعيد التأكيد على كافة كوادر القوى الصاربية واللجان الشعبية على ضرورة الانضباط خوفا من التسيب الذى يتيح للعدو استغلال هذه الظاهرة ميدانيا وإعلاميا) . لكن الملاحظ أن هذه الدعوة لم تلق استجابة كافية ، حيث استمر التصعيد ضد العملاء وتواصلت عمليات القتل التي تتم في الغالب عن طريق الطعن أو الضرب حتى الموت أو الشنق . والخطر هنا أن الانفلات في مجال تصفية العملاء قد يقود إلى حازات اجتماعية تهدد استمرار الانتفاضة نفسها إذا قررت بعض العائلات الانتصار لإنائها وخاصة عندما لا تكون ثمة أدلة كافية على معالمتهم . وقد حذر التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ من هذا الخطر ، وأعاد التذكير بالفتنات السلبية لثورة ١٩٣٦ في هذال المجال .

والملاحظ أن القيادة الموحدة للانتفاضة قامت في أواخر ١٩٨٩ بالاعتماد على العملاء من أجل استعادة زمام السيطرة على عملية تصفية العملاء والحد من الانفلات التي حدث فيها بما يحمله من مخاطر جدية على الانتفاضة . وقد تحقق قدر من التقدم في هذا الاتجاه قرب نهاية العام . لكن لم يزل الأمر في حاجة إلى متابعة ليس فقط لضمان توافر الانضباط في هذا المجال ، ولكن أيضا لوضع ضمانات تكفل لاي منهم بالتعاون أن يدافع عن نفسه وأن يتوب إذا كان راعيا في ذلك حتى لا يصبح التهور هو سيد الموقف .

الآن إضافة ملموسة لها ؟ المؤكد أن الإجابة على هذا السؤال تحتل اجتهادات متباينة . لكن الذى يبدو لنا هو أن الظرف المحدد للانتفاضة الآن يقتضى استمرار النهج الذى اخذت به قيادة منظمة التحرير منذ بداية هذه الانتفاضة ، وهو العنف المدنى الذى يستبعد العمل المسلح بهدف السعى إلى شل الآلة العسكرية الاسرائيلية طالما أنه ليس بالإمكان تدميرها فقد أدى أسلوب العنف المدنى إلى وضع القوات الاسرائيلية في مواقف حرج من جراء امتلاكها آلة عسكرية هائلة لكنها غير قادرة على استخدامها بسبب التعاطف الدولى الواسع مع انتفاضة لا تحمل السلاح مما يجعل من الصعب على القيادة العسكرية الاسرائيلية أن تتجاوز حدودا معينة في القمع أو أن تنفذ اشكالا من المذابح الجماعية . فالمشكلة التي تواجهها هذه القيادة ليست نابعة من ضعف قدراتها بأى حال وإنما هي مرتبطة بطبيعة المعركة التي تخوضها ضد انتفاضة مدنية . وترتب على ذلك ظهور اتجاه وأن لم يزل محدودا لرفض أداء الخدمة في الاراضي المحتلة والشكوى من عدم اخلاقية مواجهة العزل بالقوة . واعتبرت القيادة الاسرائيلية بهذه المشكلة بأشكال مختلفة من أهمها ما عبر عنه رابين من أن أسلوب المواجهة المدنية الذى يتبعه الفلسطينيون هو أصعب ما يمكن لاسرائيل تحمله من حيث الإحساس بالعبء المادى . والملاحظ أن رابين يركز في خطابه الموجه للجند المتبرئين من استخدام القوة ضد العزل على فكرة الخطر الذى يهدد مستقبل اسرائيل ، ومن عباراته الماثورة في هذا الصدد : (أن أية مواجهة عنيفة لابد أن تصاحبها مشاعر قاسية لكننى اعتقد وكان هذا اعتقادى طوال فترة خدمتى العسكرية والعامة أن السبل الشوكى الاخلاقى لأصعب اسرائيل وجيشها هو الإحساس بأنه لا خيار وذلك كحافز رئيسى للقتال بكل صوره) .

كما نلاحظ أني الفسائر الاسرائيلية المتربة على المقاومة المدنية مؤثرة ويمكن جعلها أكثر تأثيرا بنفس هذا الأسلوب النضال إذا أمكن تطويره وتحفيزه . ففي الشهور السبعة الأولى من ١٩٨٩ أصيب ٢٧٧ جنديا من جراء ضرب الدوريات الاسرائيلية بالهجمات الحارقة وفقا لتقدير العميد شولم عميت قائد حرس الحدود . كما أصيبت ٣ آلاف سيارة اسرائيلية خلال ١٩٨٨ وحتى أغسطس ١٩٨٩ ، وفي هذا السياق فإن تصعيد العمليات المسلحة سيتيح للقوات الاسرائيلية تصعيد القمع باستخدام آلتها العسكرية ، فضلا عن حل المشكلة الاخلاقية التي بدأ بعض الجنود في مواجهتها لاضطرارهم إلى ضرب العزل ، وهو اتجاه طيب للانتفاضة مهما كانت أعداد هؤلاء محدودة .

دماء شعبنا). وحذرت الحاسبيين الذين يقدمون كشوف الضرائب وطلبتهم بالتوقف عن هذا العمل . واتخذت من معركة بلدة بيت ساحور في آخر سبتمبر وأوائل أكتوبر ١٩٨٩ مناسبة لشن حملة واسعة من التحريض الاقتداء بالنموذج الذي قدمته هذه البلدة في صمودها في معركة الضرائب وأصرارها على عدم التراجع رغم قيام سلطة الاحتلال بمصادرة الممتلكات . وفي الوقت نفسه حدث نداءات القيادة الموحدة على زيادة الانتاج ادراكا لعدم امكانية تحقيق أي تقدم في مجال مقاطعة الاحتلال بدون انجاز ذلك . وفي هذا الاطار أيدت الاهتمام بتوفير الظروف المناسبة لزيادة انتاجية العمال بما يقتضيه ذلك من زيادة أجورهم بنسب تتلاءم مع ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة الدينار الاردني في أوائل ١٩٨٩ . ولذلك توجهت الى أصحاب المصانع والمشاغل والمؤسسات الوطنية عدة مرات خلال ١٩٨٩ لطلبهم بزيادة أجور العمال وعدم خصم أيام الاضراب العام من أجورهم . كما طلبتهم بعدم استخدام سلع وسيطة اسرائيلية قدر الامكان .

واهتمت نداءات القيادة الموحدة كذلك بضرورة تطوير التعاونيات الانتاجية في كل مكان وتوفير سبل الدعم لها ، مع توسيع نطاق الاقتصاد البيتي . لكن السؤال الحرجي الذي يثيره جانب أساسي من الخطاب السياسي لقيادة منظمة التحرير هو ما إذا كان تحقيق فك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي يعتبر هدفا أساسيا للفنحال الفلسطيني . فهناك مقولات وافكار واضحة لقيادات فلسطينية سواء في الهيكل الرسمي لمنظمة التحرير أو من أنصارها في الدخول تتضمن معنى التأكيد على هذا الارتباط وليس فكه . فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة الى الأفكار الداعية لاقامة اتحاد اقتصادي بين الدولة الفلسطينية واسرائيل يضم الاردن ولبنان أيضا . وهناك كذلك الأفكار المنطلقة بأن الدولة الفلسطينية لن يفصلها حائط عن الدولة الاسرائيلية ، بل سيكون هناك تعاون اقتصادي جوهري بينهما .

ومن هنا فالملاحظ ان جانباً من الخطاب السياسي الفلسطيني لا يتسق مع الاتجاه الواضح في نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة نحو فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي . ويتميز هذا الخطاب بأنه يفصل بين هدف الاستقلال السياسي وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل . فالاستقلال لديه لا يشمل الاقتصاد بالضرورة وليس موافقا عليه . وليس ثمة شك في أن الاساس الذي يقوم عليه هذا الخطاب صحيح ، ويعكس خبرة عالية سائدة في عصر التحرر من الاستعمار ، وهي خبرة عدم التلازم بين الاستقلال

٣ - عمليات بناء الاستقلال :

يمكن القول اجمالاً بأن الانتفاضة غدت في عامها الثاني اعمق تجربة وأرسخ في وجدان أبناء الاراضي المحتلة من حيث انها تحولت إلى أسلوب حياة . لكن شابهها انها ليست أكثر قدرة على التجدد الذاتي الذي كفل عدم تحولها الى « روتين » يوصى على نحو يتيح للسلطة المحتلة التعايش معها وتطوير أدوات مناسبة لها . وتنبع أهمية التجدد الذاتي من أن الانتفاضة تخوض معركة طويلة تقتضي طول النفس وتجنب الانتهاك لأن أحد أهم عوامل الجسم في هذه المعركة القدرة على الاستمرار . كما ترتبط أهمية هذا التجدد بالافاق التي تطمح اليها الانتفاضة ، والتي لا تنحصر في التأثير على الرأي العام العالمي ، وإنما تسعى لارفاق سلطة الاحتلال وهو ما لا يمكن المضي فيه دون جهد من أجل بناء قدر من الاستقلال الاقتصادي . وقد أبدت الانتفاضة منذ تجربتها وعياً بأن نجاحها في تحقيق أهدافها يقتضي الاهتمام بالعمل من أجل اقامة البنية الاقتصادية الاجتماعية للاستقلال بما يعنيه ذلك من فك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي قدر الامكان . ومن هنا كان الوعي بضرورة التوازن بين مهام المواجهة العنيفة للاحتلال وبين المهام الهادفة لخلق هذه البنية . وقد استمرت القيادة الموحدة خلال ١٩٨٩ في التأكيد على ضرورة الاستمرار في تنفيذ هذه المهام التي تشمل مقاطعة السلع والامتناع عن دفع الضرائب وزيادة الانتاج الوطني سواء الزراعي أو الصناعي ، وإن تراجمت الدعوة الى مقاطعة العمل في هذا العام بالمقارنة مع ١٩٨٨ .

فالملاحظ أن نداءات القيادة الموحدة أعطت الاهتمام الأول لمقاطعة السلع ودعت الى شن حرب ضد البضائع الصهيونية واهابت بالكلاء التوقف التام عن التعايش مع هذه البضائع التي توجد بدائل محلية لها أو التي لا حاجة للشعب بها . كما طالبت الفرق الضاربة واللجان الشعبية بملاحقة مروجي المنتجات الاسرائيلية . وواكب ذلك التوجه للجماهير لطلبها بمقاطعة هذه المنتجات .

كما أعطت نداءات القيادة الموحدة أولوية للحض على عدم دفع الضرائب للعدو ، واهابت بالفرق الضاربة أن تكلف عملها في المدن والقرى في مجال التصدي لرجال الضريبة الذين وصفتهم في النداء ٣٣ بأنهم (مصاصو

السياسي والاقتصادي . فكثير من الدول التي استقلت سياسيا ظلت مرتبطة اقتصاديا بالدولة المستعمرة ، بل وكان هذا هو النمط الغالب . كما لم يكن ضعف امكاناتها الاقتصادية الذاتية عائقا دون حصولها على الاستقلال السياسي .

لكن المشكلة فيما يتعلق بالخريف الفلسطيني المحدد الان ان هدف فك الارتباط مطروح ايضا كاداة رئيسية لتحقيق الاستقلال السياسي . فإذا كان المغزى الجوهري للانتفاضة هو اثبات عدم إمكانية استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع فإن هذا يقتضي النجاح في تحويل هذا الاحتلال من مغن الى مغرم أو على الأقل تقليص ذلك المغن . والمعروف ان دمج اقتصاد الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي هو احد أهم مغنم الاحتلال التي يقتضي تقليصها الحد من هذا الدمج عن طريق درجة من درجات فك الارتباط . كما ان انجاز ذلك يعتبر ضروريا في كل الحالات من أجل إعادة صياغة العلاقات بين أي كيان فلسطيني قد ينشأ وبين اسرائيل على أسس أفضل من الأسس الراهنة التي تناسب المصالح الاسرائيلية وحدها .

وفي هذا الاطار ينبغي علينا متابعة مدى التقدم الذي أحرزته الانتفاضة في عدد من المجالات الاساسية لفك الارتباط .

١ - مقاطعة السلع :

يعدر بنا التذكير بداية بأن سلطة الاحتلال عملت على توحيد سوق الاراضي المحتلة مع السوق الاسرائيلية ، وفرضت اجراءات لاصحيا المنتجين الاسرائيليين مما أدى لارغام الاقتصاد الفلسطيني على التبادل بشروط مجحفة وأتاح غزو سوق الاراضي المحتلة والهيمنة على الجزء الاكبر منها عبر الاغراق والتأثير على انماط الاستهلاك والانتاج الوطني وربطهما بظروف العرض والطلب في اسرائيل . ومن هنا أصبحت مقاطعة السلع الاسرائيلية بقدرة الامكان من أهم العمليات الضرورية لفك هذا الارتباط القسري للاراضي المحتلة مع الاقتصاد الاسرائيلي ، وهو الارتباط الذي اضعف الاقتصاد الفلسطيني وكرس تشويهه .

وقد حققت الانتفاضة انجازا في مجال السلع الاسرائيلية يمكن تبينه مما قدره التقرير السنوي لبيت اسرائيل الصادر في منتصف ١٩٨٩ من أن حصيلة الصادرات الاسرائيلية السلعية للاراضي المحتلة انخفضت بنسبة ٤٠ ٪ ، بينما قلت واردات اسرائيل منها بنسبة ٤٨ ٪ .

وتتركز أعلى مستويات المقاطعة في السلع التي تتوفر بدائل محلية لها مثل اللبان والسجائر والادوية والمنتجات الزراعية والمشروبات الغازية ، بينما لوحظ

انعدام مقاطعة الملابس والادوات الكهربائية والمنزلية والمواد الخام والمواد نصف المصنعة وفقا لاحد التقديرات الفلسطينية . ووفقا لهذا التقرير فإن واردات الاراضي المحتلة من السلع الاسرائيلية انخفضت بحوالي ٢٥ ٪ . ويعتبر هذا انجازا طيبا في مجال مقاطعة السلع بشرط استمراره والبناء عليه . وهو يتيح احرارا تقدم في تصحيح جانب أصلي من تشويه الاقتصاد الفلسطيني ومحاصرة نمط الاستهلاك الترفي الذي اعتاد للاراضي المحتلة خلال الحقبة النفطية . والثابت أنه كلما كانت هذه المحاصرة شاملة كلما أمكن نجاح عملية مقاطعة السلع الاسرائيلية . لكن من غير المتصور الوصول الى مثل هذه المحاصرة الشاملة حيث ستظل عناصر من الفئات الاجتماعية العليا لديها امكانات مالية وقنوات نفسية بالاستهلاك الترفي ، وإن كانت مثل هذه العناصر تقتضل في العادة استهلاك السلع المستوردة أكثر من الاسرائيلية . وقد اوضحت دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية أن حجم الاستهلاك في الضفة انخفض بنسبة ١٦ ٪ وفي القطاع بنسبة ٣ ٪

وتجدر الإشارة هنا الى ان استمرار وتطوير الانتاج الصناعي الوطني يمكن أن يتأثر بالمقاطعة الشاملة للسلع الاسرائيلية ، لأن هذا الانتاج يحتاج الى مواد خام وبيع وسيطة غير متوافرة للاراضي المحتلة ولابد من استيرادها . وفي ظل القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على الاستيراد من الخارج ، لا يبقى أمام المنتجين سوى الحصول عليها من اسرائيل . وقد حدث بالفعل تراجع في الناتج القومي للاراضي المحتلة قدرت نشرة دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية بحوالي ١٢ ٪ مقارنة بعام ١٩٨٧ لكن يظل من الصعب تقدير المتراجع في الانتاج الصناعي الوطني دون دراسة ميدانية لكنه يتركز في المصانع التي تعتمد على مواد مستوردة من السوق الاسرائيلية وخاصة النسيج والبلاستيك والجلود . كما يواجه بعض المنتجين مشكلة في حالة عدم تصدير انتاجهم لاسرائيل ، وخاصة الذين يطمحون على تصدير طلبات محددة لجهات اسرائيلية مثل معامل التريكو والانسجة والاذية . ولذلك ينبغي بحث ما اذا كانت زيادة التوجه للاستهلاك المحلي يمكن ان تمثل تعويضا عن التصدير لاسرائيل .

ومع ذلك تظل هناك امكانية للتوسع في مقاطعة السلع الاستهلاكية بالتوسع في تجرية الاقتصاد المغزلي التي بدأتها الانتفاضة ، مع تصعيد النضال من أجل مطلب حرية الاستيراد بهدف توفير امكانية للحصول على السلع اللازمة للصناعة من الخارج . ويعتبر الاقتصاد المغزلي نمطا اقتصاديا فاعلا في مجال المقاطعة والصدور ، فضلا عن مفزاه المعنوي والتربوي الهام

حيث يعنى الارتباط بالاراضى ويطور المهارات ويزيد من امكانات التكافل .

ب - مقاطعة العمل :

أشرنا فيما سبق الى ان القيادة الموحدة لم تعط اولوية عام ١٩٨٩ لمقاطعة العمل في اسرائيل ادراكا منها للصعوبات الضخمة التي تحول دون التزام العاملين بهذه المقاطعة التي لم تحقق تقدما في العام السابق . فرغم ان ذلك العام (١٩٨٨) بدأ باتجاه حماسى لمقاطعة العمل في اسرائيل الا ان خسروا الواقع أخذت تتغلب بسرعة ليعود معظم الذين قاطعوا العمل الى اعمالهم . ووفقا لما أوردته تقرير بنك اسرائيل ، فإن اعداد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ارتفع عام ١٩٨٨ ولم ينخفض ، حيث وصل الى ١٠٩ آلاف بالمقارنة مع ١٠٣ آلاف في العام السابق عليه (١٩٨٧) . لكن يبدو ان هذا التقرير ينطوى على خطأ لانه وفقا للكتاب الاحصائى السنوى لاسرائيل عام ١٩٨٧ ، كان عدد العرب العاملين في اسرائيل هو ١٠٩ آلاف (١٠٨٩٠٠ على وجه التمهيد) ، منهم ٦٢٩٠٠ في الضفة و٤٦ ألفا في غزة ووفقا لهذا التقدير يكون عدد العرب العاملين باسرائيل قد بقى على حاله عام ١٩٨٨ . وتعتبر مقاطعة العمل في اسرائيل من أهم العمليات النضالية التي تقتضى دعما عربيا جديا يأخذ شكل تمويل مشروعات تستوعب العائدين الذين لا يوجد لديهم مصدر آخر للرزق . وقد بلغ مجموع أجور العاملين في اسرائيل عام ١٩٨٧ ما يقرب من ٢٤٠ مليون دولار (الكتاب الاحصائى الاسرائيلى) وهو ما يعادل ثلث الناتج القومى الاجمالى للاراضى المحتلة . كما ان هؤلاء العمال يمثلون أكثر من ثلث القوة العاملة في الاراضى المحتلة ، وان كان الكتاب الاحصائى السنوى لاسرائيل يجعل النسبة ٤٠ ٪ وهى تزيد على ٥٠ ٪ اذا كانت المقارنة مع قوة العمل المشتغلة . ومن هنا أهمية استيعابهم في مشروعات تساهم في دعم اقتصاد الاراضى المحتلة وتطوير عملية مقاطعة السلع . ولذلك يعتبر توفير التمويل أمرا حاسما خاصة وأن بعض هؤلاء العمال حصلوا على خبرات فنية من خلال عملهم في اسرائيل مما يتيح لهم تشغيل مشروعات منتجة من نوع الصناعات الغذائية بأنواعها المختلفة ومشاكل الخياطة وما الى ذلك .

لكن اذا كانت المقاطعة الشاملة للعمل في اسرائيل لم تحقق تقدما ، فالثابت وفقا لتقرير بنك اسرائيل ان معدلات المقاطعة الجزئية أى الغياب عن العمل زادت بشكل واضح . ويرجع ذلك الى التزام العاملين في اسرائيل بالاضرابات العامة التى تدعو اليها القيادة الموحدة ، حيث يتمتعون عن الخروج للعمل في الايام

المحددة للاضراب . وقد أدى تزايد الغياب عن العمل الى مشكلات لارباب العمل بدرجات متفاوتة حسب مستوى اعتمادهم على العمال العرب . ولذلك سعى الى مواجهتها بثلاث وسائل :

- تقديم مزيد من الحوافز المالية لزيادة انتاجية العاملين في ايام العمل وتعويض ايام الغياب .

- بحث امكانية جلب عمال من الخارج . وتم بالفعل استخدام اعداد من لبنان والبرتغال . لكن ظل القيد الاساسى على هذا الحل هو ارتفاع تكاليف جلبهم واسكانهم وأجورهم بالمقارنة مع العرب .

- السعى لتدريب بعض الشباب اليهود بهدف احلالهم محل العمال العرب ، وخاصة في الاعمال التى يؤدى تزايد معدلات الغياب فيها الى مشكلات جسيمة . وقد تمكن القطاع الزراعى الذى تأثر عام ١٩٨٨ من التكيف مع الاوضاع الجديدة عام ١٩٨٩ عن طريق استخدام طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس وفى هذا الإطار اشادت الدعوة الى احداث تغيير جذرى في انماط العمل التى يقبل عليها اليهود . وبدا بالفعل اعداد عمال اسرائيليين للقيام بالاعمال الشاقة وذات المستوى المنهك المتدنى التى يقوم بها العمال العرب ، مع التركيز على اجتذاب العاملين وتقديم اغراءات مالية اضافية لهم للعمل في مجالات مثل قطف الحمضيات وأعمال البناء وحمل الاسمنت والتنظيف وديريات العمل الليلية . لكن يظل من غير المتصور ان يقدم ذلك حلا بديلا للعمالة العربية في المستقبل المنظور ، إلا بعد هجرات جديدة . كبيرة من يهود العالم الثالث .

وإلى الوقت نفسه قدم تقرير بنك اسرائيل عدة توصيات في مجال مواجهة مشكلات تغييب العمال العرب عن العمل ، وأهمها الاتجاه الى ميكنة الصناعة والغاء خطوط الانتاج التى تعتمد اساسا على عمالة غير ماهرة ، مع استيراد محدود للعمالة غير الماهرة من الخارج لحين تحقيق هذه الميكنة .

والملاحظ انه على عكس الاعتقاد الذى كان قد شاع حول اتمام مقاطعة العمل في المستوطنات بالاراضى المحتلة ، توفر مؤشر يدل على ان هذه المقاطعة لم تكتمل . فقد اصرت قيادة مستوطنة اربيل بالضفة في مايو ٨٩ على ان يضع العمال العرب بها شارة ببيضاء على صدورهم مكتوب عليها « عامل اجنبى » ، الامر الذى اثاره قبل رفض لهذا الاجراء العنصرى داخل اسرائيل وخارجها . ومع ذلك فشما ما يدل على ان هناك جهودا تبذل من أجل ايجاد بدائل للعمل في اسرائيل . وتقوم اللجان الزراعية بدور بارز في هذا المجال من خلال العمل على استصلاح الاراضى التى يمكن زراعتها ووضع خطط لتوفير الاشتلال والبذور والادوية الزراعية

- ١٠ ملايين دينار : رسوم تجديد رخص السيارات
- ١,٤ مليون دينار : رسوم بطاقات الهوية .
وقد استمرت معركة الضرائب عام ١٩٨٩ رغم تكلفتها العالية التي تتمثل في قيام سلطة الاحتلال بمصادرة كل ما تصل اليه ايديها من ممتلكات على نحو يتجاوز قيمة الضرائب المطلوبة : ومعنى ذلك ان هذه المعركة لا تحقق دأماً هدفها المادي المتمثل في حرمان السلطة المحتلة من أحد المغانم المهمة للاحتلال . لكن الاصرار عليها والاستمرار فيها يعكسان المغزى المعنوي البالغ الاهمية لهذه المعركة ، وهو رفض الخضوع لقوانين السلطة المحتلة وعدم الانصياع لها والقدرة على تعديها بما يعنيه ذلك من وجود مقدمات سلطة وطنية بديلة . لكن هذا لا يعني أنها معركة لمنفعة الاحتلال انخفضت بدرجات متفاوتة من ضريبة اخرى بسبب نوعها ومدى تأثيرها بأحداث الانتفاضة . فمثلاً انخفضت حصيلة ضريبة الدخل بسبب الظروف التي أدت إلى تدنى الناتج المحلي الإجمالي . كما انخفضت حصيلة الضريبة المضافة لانخفاض واردات الأراضي المحتلة من اسرائيل وتقلص نطاق التبادل التجاري الداخلي . وانخفضت كذلك الرسوم الجمركية لتقلص الواردات من الاردن ومن الخارج . وانخفضت إيرادات تصاريح الجسور نتيجة لتقلص الحركة عليها في ظل تدني الأوضاع الأمنية ورفض حظر التجول لفترات طويلة .

وقد شهد عام ١٩٨٩ معارك مستمرة متفاوتة الاتساع والحدة . وكانت أهمها على الإطلاق معركة بلدة بيت ساحور التي قدمت منذ عام ١٩٨٨ مثلاً طيباً في الاقدام والشجاعة والاصرار الجماعي على رفض الامتثال للسلطة المحتلة ، مما دفع هذه السلطة الى توجيه ضربة مركزة اليها في أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر ١٩٨٩ بهدف محاولة كسر النموذج العصياني الذي تقدمه .

فقد صعدت سلطة الاحتلال حملتها من أجل جمع الضرائب ، ففرضت حظر التجول في البلدة وأغلقت مداخلها وقطعت الاتصالات التليفونية عنها في بعض الفترات ، ودخل الجنود المنازل واحداً وراء الآخر لمصادرة الممتلكات . كما قاموا بمصادرة محتويات المحلات وحتى الصيدليات . واستمرت هذه العملية حوالي ١٠ أيام قامت القيادة الموحدة خلالها بإبراز التضامن الجماعي لأمال الأراضي المحتلة مع سكان بيت ساحور . وكذلك مع سكان قطاع غزة الذين سددت السلطات لجرأتهم معهم في شأن البطاقات الممنوعة . فدعت القيادة الموحدة الى اضراب شتاعي بدأ في ٥

والأسبعة . لكن هذه مهمة تقتضى وقتاً أطول حتى تظهر نتائجها ، وعندئذ يمكن أن تبدأ عملية تحول في مقاطعة العمل . فالثابت الآن أن الصعوبات التي تواجه هذه المقاطعة هي صعوبات اقتصادية بالاساس ، ولا تتعلق بالإرادة التي تتوافر مؤشرات على وجودها . ولعل أبرز مؤشر على ذلك خلال ١٩٨٩ هو معركة البطاقات الممنوعة لابناء قطاع غزة ، والتي خاضتها القيادة الموحدة للانتفاضة بكفاءة الى حد كبير . ففي أغسطس ١٩٨٩ أصدرت سلطات الاحتلال بطاقات هوية جديدة ممنوعة للذكور من سن ١٦ إلى ٦٠ من أبناء غزة ، على أمل أن تتبع إمكانية أفضل لاحكام الاشراف الأمني والاداري على القطاع ولإرغام الناس على سداد الضرائب عند الحصول على البطاقات الجديدة . وجعلت السلطة المحتلة الحصول على هذه البطاقات الجديدة شرطاً لازماً للدخول الى اسرائيل من أجل العمل . وقد قامت القيادة الموحدة بمقاومة هذه البطاقات ، وخاضت معركة ضدها وهدت الى اضراب عن العمل في اسرائيل لمدة أسبوعين خلال النصف الثاني من أغسطس . وحقق ذلك الاضراب استجابة شبه شاملة . وقامت الفرق الضاربة خلاله بمصادرة أعداد كبيرة من البطاقات الممنوعة . وكشفت تلك المعركة على توافر الإرادة الوطنية اللازمة لمقاطعة العمل في اسرائيل على نحو يؤكد أن المشكلة الجوهرية لهذه المقاطعة تكمن في الظروف الاقتصادية .

ج - الامتناع عن دفع الضرائب :

وأصل أمال الأراضي المحتلة معركة الضرائب التي بدأتها قطاعات منهم عام ١٩٨٨ ، وذلك رغم قسوة رعبه الفعل الإسرائيلي تجاه الامتناع عن سداد الضرائب ، وكانت سلطات الاحتلال قد وضعت نظاماً للضرائب والرسوم . يخضع مصالحها ويناسب قدرة الاقتصاد الإسرائيلي لا اقتصاد الأراضي المحتلة ، حيث متوسط الدخل الفردي بإسرائيل يزيد على أربعة أضعاف متوسط دخل الفرد في هذه المناطق . كما تستخدم السلطات الحصيلة الضريبية في غير موضعها المفترض وهو الاتفاق العام داخل الضفة والقطاع ، حيث تنفق منها لتحويل الاحتلال وعمليات القمع والاستيطان . ورغم صعوبة تقدير مجموع الإيرادات التي تحصلها اسرائيل من خلال النظام الضريبي ، فقد توصلت إحدى المحاولات في هذا المجال الى التقدير التالي عشية تجر الانتفاضة .

- ٨٢ مليون دينار : حصيلة ضريبة الدخل
- ١١٢ مليون دينار : حصيلة ضريبة القيمة المضافة على الواردات والمعاملات الاقتصادية الداخلية .
- ١٧,٦ مليون دينار : حصيلة رسوم تصاريح الجسور
- ٧ ملايين دينار : رسوم جمركية على الجسور

اكتوير لمدة خمسة أيام يفصل بينها يوم عمل واحد .
وفي الوقت نفسه لجأت القيادة الموحدة في ١٩٨٦ الى
اجراء جديد للحد من الضرائب التي تحصل عليها
سلطة الاحتلال ، وهو مطلبه الجماهير بالامتناع عن
احضار الهدايا الخاضعة للمشاركة عن طريق الجسور لما
يشكله ذلك من فرصة للاحتلال لتحصيل اموال تدعم
اقتصاده .

د - الاتجاه الى التعاونيات :

ربما لا يكون هناك خلاف كبير على ان البنية
الانتاجية المناسبة للاراضي المحتلة في هذه المرحلة لا
تتطلب تكنولوجيا متطورة ، لانها بنية غير موجهة
باستراتيجية التصدير في الاساس . فالفهات الرئيسي
المتبقى الآن هو اعادة الحياة للسوق المحلية وانعاشها
قدر الامكان للحفاظ على الفائض المتحقق او المحتمل في
الداخل وحرمان الاقتصاد الاسرائيلي من الحصول
عليه . ولعل افضل ما يمكن ان يناسب هذا النمط من
تحويل البنية الانتاجية هو التعاونيات التي تتيح اشراك
قوة العمل في العملية الانتاجية بفاعلية لا يفرها
المشروع الرأسمالي الفردي الذي تظل له وظيفته
الضرورية ايضا في اطار هذه العملية .

وقد اتاحت الظروف التي خلقتها الانتفاضة امكانية
البدء في اقامة تعاونيات زراعية تستصلح الاراضي وتقيم
مزارع الدواجن ، وتقوم بتسويق منتجاتها بأسعار
مناسبة . لكن لا تتوفر سوى بيانات محدودة من هذه
التجربة لا تساعد على تقييم مدى التقدم الذي احرزته
لكن هذه البيانات تشير الى نجاح التجربة في بعض
المناطق . وتقدم بعض وسائل وكالات الانباء وتقارير
المراسلين من الاراضي المحتلة نماذج ناجحة لهذه
التعاونيات . ومنها على سبيل المثال مزارع الدواجن
التعاونية التي يبدو انها اكثر انتشارا . فلقوم المزرعة
بسد حاجات القرية التي تقام بها الى جانب مجموعة من
القرى المجاورة من الدواجن والبيض . كما توجد
تعاونيات تربية الاقارب الطوب التي تبدو اقل انتشارا
لحاجتها الى تمويل ضخم . ومع ذلك تواجه بعض
التعاونيات مشكلات تقودها الى الفشل لاسباب منها :
١ - ارتفاع اسعار الاعلاف بفعل سياسة كبار التجار
الذين تعتمد عليهم بعض التعاونيات لادائها بهذه
الاعلاف بالتسليم او بنظام البيع الاجل .

ب - عدم صبر بعض كبار التجار على التعاونيات في
سداد ديونها واصرارهم على التحصيل في موعد مهما
كان الامر وتقدا رغم عدم توافر المال .

ج - محدودية الخبرة للعاملين في التعاونيات ، وهي
مسألة حاسمة في المرحلة الاولى .

د - عدم الانسجام بين الشركاء . وهو امر بالغ الخطورة

في العمل التعاوني الذي يعتمد على التقام بين
التعاونيين .

ولم تتوفر لدينا بيانات حول ما اذا كانت قد اقيمت
تعاونيات زراعية الى أي مدى .

والثابت من التجارب المخزنة ان افضل نمط
للتعاونيات هي التي يكون العضو فيها مالكا ومنتجا في
الوقت نفسه ، فضلا عن كونه مستهلكا . لكن التقدم
صوب هذا النمط المتقدم لا يمكن ان يتم دفعة واحدة ،
حيث يمكن البدء بتعاونيات محدودة الطموح في قرية
واحدة تأخذ شكل لجنة تعاونية حيث يحتفظ كل متعاون
بأرضه ويبقى هو المستفيد الاساسي من نتائج العمل
التعاوني .

هـ - التقدم نحو العصيان المدني :

قدمنا في التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٨٨ تصورا
محددا حول التقدم في اتجاه العصيان المدني يتضمن
حزبة من العمليات المستهدفة التي ينتهي النضال من
لجل اجل تحقيقها وتحمل التسميات التي تنطوي
عليها ، وهي تشمل :

- العودة التدريجية للعامل العرب للعمل بالقرى التي
يعيشون بها في اعمال زراعية بالاساس ، على ان يحاول
القطاع الصناعي استيعاب اعداد من هؤلاء العمال .
- ايقاف الاستهلاك الترفي ليس فقط من المنتجات
الاسرائيلية وانما بشكل عام .

- حل مشكلات الفئات الاجتماعية التي تتماثل
تصنيفاتها الى الحد الذي لا يمكن احتماله .

- اشراك قوة العمل في العملية الانتاجية وعدم
تهميشها .

ويتضح من تطورات عام ١٩٨٩ وجود صعوبات
ضخمة امام مقاطعة العمل في اسرائيل ، في الوقت الذي

تحقق تقدم ملموس في اتجاه ايقاف الاستهلاك الترفي .
لما تشكلت الفئات التي يضر استمرار الانتفاضة اكثر

من غيرها وخاصة المستودعين وقطاعات من التجار فلم
يبرز من الصعب الوصول الى حلول كافية لها . ولم

تتوافر بيانات حول مدى اشراك القوة العاملة في صنع
القرار الاقتصادي . وتجدد الإشارة هنا الى ان مسألة

التقدم صوب العصيان لا تعتمد فحسب على الحسابات
الاقتصادية رغم اهميتها البالغة . فهناك أيضا قضية

التمسك بالوجداني والقوة المعنوية والدافع الوطني لدى
السكان . والمؤكد ان هناك مخزونا من كل ذلك اغنته

التجارب والخبرات النضالية الفاشلة قبل الناجحة .

* راجع للتقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ص ٢٥٦ ، ٢٥٨

العربية على أساس حصص تتناسب كليا مع قدراتها وإمكانات أسواقها في الاستيعاب .

* إبرام اتفاقات تجارية ثنائية بين الدول العربية المستوردة ودولة فلسطين لتحديد الأسس والإجراءات التنفيذية لاستيعاب هذه المنتجات .

* اعتماد شهادة المنشأ التي أعلنت دولة فلسطين التزامها بها في إطار اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية بإعتبارها شهادة منشأ فلسطينية تصدرها أطر رسمية فلسطينية مخولة من منظمة التحرير .

* تطبيق اتفاقية النقل العابر على المنتجات الفلسطينية المصدرة الى الدول العربية .

* دعم جهود منظمة التحرير لتجديد الشاحنات الفلسطينية وترخيص أعداد اضافية منها لتحسين ظروف الشحن .

* تكليف المؤسسات المالية العربية باعتماد مخصصات لتقديم التسهيلات التحويلية والائتمانية والضمانات الضرورية للصادرات الفلسطينية الى الدول العربية .

* توفير الدعم المالي الفوري للمتضررين من أبناء الاراضي المحتلة والاسراع في تنفيذ قرارات دعم الانتفاضة الصادرة عن قمة الجزائر في يونيو ١٩٨٨ .

* تبني استراتيجية عربية لتطويق مخاطر الارتفاع الكبير في اعداد العاطلين عن العمل من خلال اعتماد خطة مبرجة زمنيا للعمل على استيعاب هذه الاعداد الكبيرة داخل اطار الاقتصاد الوطني الفلسطيني واعطاء الاولوية لخلق فرص عمل في كافة القطاعات .

* تكثيف الجهود العربية لدى المجموعة الأوروبية من أجل زيادة وتوسيع اطار الافضليات للمنتجات الفلسطينية ليشمل زيت الزيتون بصفة خاصة .

* دعم قطاعات الانتاج في الاراضي المحتلة ، وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة بهدف زيادة الانتاج وتنويعه بما يعزز امكانية مقلادة السلع الاسرائيلية .

* دعم الجهود الفلسطينية لاستكمال بناء الاطار المؤسسي الوطني البديل والمستقل .

* توفير الدعم الغذائي والطبي العاجل وخاصة لسكان الخيميات والقرى الفلسطينية .

* دعم التعليم الشعبي وتأمين الاعتراف الرسمي بالشهادات الصادرة عنه .

* زيادة عدد القاعد المخصصة للطلبة الفلسطينيين في الجامعات العربية ، وخاصة في المجالات التي تمتلجها الاراضي المحتلة .

وكان تفجر الانتفاضة نفسه دليلا على ذلك . لكن هذا لا يعنى امكانية الفز فوق العامل الاقتصادي في مسألة العصيان المدني . وهناك على وجه التحديد مشكلتان رئيسيتان تحتاجان الى معالجة سريعة ، وهما :

١ - فقدان العاملين في اسرائيل لمصدر رزقهم عند مقاطعة العمل الذي يعتبر مصدر دخلهم الوحيد . وينطبق ذلك على بعض الموظفين الذين لم يحصلوا على معاش من الحكومة الاردنية بعد فك الارتباط .

ب - تكس فوائض الانتاج الزراعي والصناعي في الاراضي المحتلة وتفاقم أزمة تصريفها بسبب ضيق السوق المحلية واغلاق منافذ التسويق الخارجي . ورغم اضطرار سلطة الاحتلال مؤخرًا للقبول بقرار الجماعة الأوروبية باستيراد منتجات الضفة والقطاع مباشرة ، الا انها وضعت عراقيل وقيد في محاولة لاشمال عملية التصدير ومنع المنتجين الفلسطينيين من الاقادة من المزايا التفضيلية الممنوحة لهم . كما أن الكميات والانواع المسموح بتصديرها وفقا للقرار الاوروبي مازالت ضئيلة مقارنة بالفوائض الفعلية من الانتاج الفلسطيني .

والجدير بالذكر ان الاسواق العربية - باستثناء الاردن - تعتبر شبه مغلقة أمام منتجات الاراضي المحتلة على عكس ما هو مفترض . ويرجع ذلك لعوامل اهمها غياب أسلوب التعامل المباشر بين المنتجين الفلسطينيين والجهات المستوردة في الدول العربية ، وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام المنتجات الاجنبية المستوردة الموجودة في الاسواق العربية ، وعدم تمتع الصادرات الفلسطينية في هذه الاسواق بالخدمات والتسهيلات التمويلية والائتمانية والضمانات التي يمكن أن تقدمها مؤسسات التمويل العربية . ويوضح الجدول رقم ٢ قائمة بأهم فوائض الانتاج الزراعي بالاراضي المحتلة . ولذلك كانت مواجهة مشكلة فوائض انتاج الاراضي المحتلة أحد أهم المتطلبات التي اعتبرت منظمة التحرير ضرورية لاستمرار الانتفاضة في المذكرة التي قدمتها إلى الدورة ٤٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية والتي انعقدت بالرباط ٢٢ - ٢٥ فبراير ١٩٨٩ . وتضمنت هذه المذكرة .

- ضرورة اتخاذ اجراءات فورية لمواجهة أزمة تراكم فوائض الانتاج الزراعي والصناعي داخل الاراضي المحتلة والمساعدة على تسويق هذه الفوائض كتوع من الدعم الفعال للانتفاضة لانه يتيح امكانية تشغيل طاقات معالة وينعكس ايجابيا على مجمل عملية المصود . واقتربت المذكرة عددا من الاجراءات اهمها :
* توزيع هذه الفوائض وخاصة الزراعية منها على الدول

جدول رقم (٧) فوائد الإنتاج الزراعي الإسرائيلي للمكثف تصديره

النوع	متوسط كمية المكثف سنوياً بالآلاف طن
الحشيشات	٢٥٠
زيتون	٢٥
عنب	٦٠
طماطم	٤٥
باذنجان	٤٥
بصل	٢٥
بطيخا	١٣,٥
بطيخ	٨١
شمام	٢٤
برقوق	٢٠

المصدر: دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير في الدورة ٤٦ لمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في ريفاد ٢٢ - ٢٥ فبراير ١٩٨٩.

وهكذا يظل التقدم نحو العصفان المدني رهنا بعدد من الشروط المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية، والتي يتوقف جانب مهم منها على الدعم العربي ومن التطورات الايجابية المهمة ماشرحت فيه القيادة الموحدة للانتفاضة في اواخر ١٩٨٩ من اجراء تقويم شامل للتجربة تحت

شعار تعزيز المكتسبات الميدانية التي حققتها ومواجهة العثرات التي كشفت عنها. والمؤكد ان هذه عملية بالغة الاهمية لتجنب مراوحة الانتفاضة في مكانها وتوقلها عند مستوى بعينه، وهو مايمكن ان نسميه «خطر الروتين» الذي قد يحرم الانتفاضة من الاستمرار في امتلاك زخم المبادرة. وأهم ماينطوي عليه هذا الخطر انه يتيح للسلطة المحتلة والرأى العام الاسرائيلي امكانية التعاضد مع الانتفاضة، وهو مايعبر عنه صحفي اسرائيلي في صحيفة «عل هعشمار» في ٧ أغسطس ١٩٨٩ بقوله: «لقد اعتادت الجماهير الاسرائيلية على الانتفاضة، ولم تعد انبائها تثير الاهتمام حتى لو كان القتل من الاطفال. فالنفسية الاعلامية أصبحت جاهلة وروتينية، وكأنها تغطية للفسرة الجوية. ولكن تعوضوا على العيش في الحر الشديد والرطوبة العالية، هكذا يعيشون مع أحداث الانتفاضة». فلكي تحقق الانتفاضة تأثيرها الفاعل على اسرائيل، لا بد أن يصل هذا التأثير الى الشارع نفسه من حيفا الى القدس وينعكس على الحياة اليومية للاسرائيليين، مما يدفع الى تزايد الانتعاش بعدم امكانية تحمل استمرار الوضع في الاراضي المحتلة دون تسوية، وعندئذ يمكن للتفهد الذي يمسود السياسة الاسرائيلية ان يتكبر.

ثانيا : التحرك السياسي الفلسطيني

ترتبت على الانتفاضة مجموعة من التدايعات ،

نقصد بهذه التدايعات تلك العملية السياسية التي أطلقتها الانتفاضة من خلال الضغوط التي فرضتها على المستويين الدولي والاقليمي ، ومايمكن ان تقود اليه هذه العملية في المدى المنظور الآن . وتجدر الاشارة بداية الى ان هذا التصور الذي تقدمه لتدايعات الانتفاضة يرتبط بافتراضين : اولهما استمرار مشروع السلام الاسرائيلي - الذي أصبح محور العملية السياسية في ١٩٨٩ - . وثانيهما استمرار الخط العام للسياسة الليكودية الاسرائيلية التي تتسم بالتشدد مع امكانية ان يطرأ عليها تغييرات تفصيلية لكن لاتصل الى الحد الذي يتيح انكسار التشدد جوهريا ، ويمثل المعيار الجوهري لانكسار التشدد هنا في عملية طويلة تبدأ بحسم الصراع داخل حزب العمل لصالح التيار الصمائي وانتقال الحزب للمعارضة والتوجه الى الرأي العام بموقف متكامل تجاه مستقبل اسرائيل والتاثير عليه لدعم هذا الموقف . ومعنى ذلك ان الامر يتوقف في النهاية على حدوث تغير في اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي ، وهو مايقضي توافر شعور شعبي متزايد باستحالة القضاء على الانتفاضة واخضاع اهل الاراضي المحتلة بالقوة ، ومن ثم فهو يقترب بمستوى اداء الانتفاضة وقدرتها على التجدد الذاتي الذي يحول دون تحولها الى « روتين » يالفه الرأي العام ويتعايش معه . كما يرتبط مثل هذا التطور بقدرة السياسة الفلسطينية على التحرك الفعال وتحسين ادائها والاستفادة من الخبرات والدروس . وبذلك فقبل ان نبعث في التدايعات السياسية للانتفاضة ، لابد ان نستكمل الصورة التي قدمناها لاداء الانتفاضة ببقاء نظرة على طبيعة الاداء السياسي الفلسطيني خلال ١٩٨٩ . وننتقل بعد ذلك الى التدايعات السياسية للانتفاضة عبر مستويين من التحليل : اولهما المستوى الاجرائي الذي يتعلق بأسلوب عملية التسوية ، وثانيهما المستوى المضموني الخاص بطبيعة هذه التسوية .

١ - الاداء السياسي الفلسطيني :

لعل احدى اهم منجزات الانتفاضة انها دعمت مواقف منظمة التحرير وادمتها بمعين للقوة السياسية فكلت تقتنقه لفترة طويلة ، مما اتاح لها امكانية غير مسبوقة للانخراط في عملية التسوية وتقديم مبادرات لم يكن بمقدورها الاقدام عليها من قبل . وكانت الدورة التاسعة عشرة لمجلسها الوطني في نوفمبر ١٩٨٨ قد شهدت طرح مبادرة سلام فلسطينية محورها تأكيد القبول بتقسيم فلسطين التاريخية الى دولتين كحل نهائي للصراع ، مع اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة . وخلال الايام التالية ، تم توسيع نطاق المبادرة لتشمل الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود والقبول بالقراريين ٢٤٢ و ٣٣٨ . وواكب هذه التنازلات المضمونية اخرى اجرائية محورها القبول بصيغة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وبفكرة اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة من اجل تسوية مرحلية تسبق الحل النهائي . وفي هذا الاطار اتجهت منظمة التحرير الى تخفيض سقف مطالبها ليصبح السقف الجديد هو اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جوار اسرائيل ، مع القبول بمرحلة عملية التسوية على امل ان تقود الى اقامة هذه الدولة في النهاية . لكن الواضح ان السقف الفلسطيني الجديد اصطلح بالموقف الاسرائيلي الذي يسعى الى مزيد من الخفض لهذا السقف .

وفي هذا الاطار يمكن معالجة الاداء السياسي الفلسطيني في ثلاثة جوانب اساسية هي : الموقف الاسرائيلي من السقف الفلسطيني الجديد ، ومحاوّر التحرك الفلسطيني في مواجهة هذا الموقف ، والمشكلات التي واجهت هذا التحرك .

١ - الموقف الاسرائيلي من البرنامج الفلسطيني الجديد :

واجهت مبادرة السلام الفلسطينية مأزقا فوريا عقب اعلانها نتيجة توافق توافيق عام في اسرائيل على رفضها . فبعد ايام من اعلان هذه المبادرة ، تشكل الائتلاف الحكومي الاسرائيلي الجديد في ظل هيمنة كتل ليكود عليه . وتضمن الاتفاق الائتلاي مايمكن اعتباره موقف الاجماع الاسرائيلي ، وهو رفض قيام دولة فلسطينية ورفض اعادة تقسيم القدس ورفض التفاوض مع منظمة التحرير .

وفي اطار هذا الاجماع ، تمكنت الحكومة الاسرائيلية الجديدة من التحرك بسرعة في ظل تحالف بين رئيس الوزراء وجميع الكتل اسحق شامير ووزير الدفاع والرجل الثاني في حزب العمل اسحق رابين ، بهدف انتزاع زمام المبادرة من منظمة التحرير . واسفر ذلك التحرك عن بلورة الافكار التي طرحها رابين في بداية العام وتبناها شامير في خطة دبلوماسية حظيت بدعم امريكي فوري وقبول غربي عام مع عدم رفضها من جانب الاتحاد السوفيتي . وقد اعتمدت تلك الخطة في جوهرها على صحيفة كاتب ليفيد ، مع اضافة شروط لم تكن واردة بشكل صريح في تلك الصحيفة واهمها عدم قيام دولة فلسطينية وعدم التعامل مع منظمة التحرير . ويتطلب محور هذه الخطة في اجراء انتخابات بين السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع في جوخال من العنف او التهديد لاختيار ممثلين يدخلون في مفاوضات مع اسرائيل حول فترة انتقالية من الحكم الذاتي تستمر ٥ سنوات ، وتبدأ خلالها فيما لايتجاوز العام الثالث مفاوضات حول الحل الدائم او الوضع النهائي للضفة والقطاع .

وقد اتاحت هذه الخطة للدبلوماسية الاسرائيلية ان تبدو وكأنها تستجيب لنداء السلام ، الامر الذي ساعد على تصعيد القمع اليومي للانتفاضة ، فحصلت قوات الاحتلال على صلاحيات اوسع نطاقا في اعمال المجاهبة العنيفة ، وتم الحد من بعض القيود على اطلاق الرصاص الحي ، وهذا يعقدور الجنود اطلاقه على أي ملثم مهما كان الموقف . كما جرى التوسع في عمليات الابعاد من الاراضي المحتلة ، حيث صدر قائلون يمكن السلطات من طرد نشاط الانتفاضة فور ادانتهم حتى اذا كان الالتباس المقدم منهم الى المحكمة العليا لايزال مطروحا ، الامر الذي يحل مشكلة طول اجراءات الطرد التي كانت تستغرق نحو تسعة شهور . لكن اذا كانت ارقام الميدين لادانتهم في جرائم امية ، تعتبر معدومة حيث لايتجاوز ٨٠ خلال عامين ، الا ان هناك اعدادا ضخمة لم يمكن تقديرها يتم ابعادهم بشكل

مستمر بحجة اخرى هي عدم تجديد تصريح الإقامة وهو ماينطبق على كثير من العائلات التي تم جمع شملها بعد حرب ١٩٦٧ او التي تنتظر التصريح لها بجمع الشمل . ورفضاعن ذلك استمرت اعمال القمع التقليدية من اعتقالات وتعذيب واغلاق مناطق ومحاصرتها ورفض حظر التجول .

وهكذا تعاملت الحكومة الاسرائيلية مع الانتفاضة وما أدت اليه من مبادرة سلام فلسطينية بمنهج يجمع بين ادارة معركة حربية في الميدان شجذت فيها كل خبراتها وخبرات الانظمة القمعية في العالم المعاصر ، وبين التحرك للهادف الى فرض سيناريو بعينه للتسوية السلمية يقوم على تطويع النضال الفلسطيني والوضع العربي العام من خلال اغراقه في تفاصيل صغيرة حول كيفية التحرك نحو بدء عملية تسوية مرحلية تبدأ بترتيبات مؤقتة قوامها الحكم الذاتي مع ارجاء بحث الوضع النهائي للاراضي المحتلة سعيا الى استكمال عملية التطوير خلال مرحلة التسوية المؤقتة ، وذلك بهدف تحديد مسار محدد للحل النهائي يقود الى كيان فلسطيني ناقص السيادة يكون معبرا لاسرائيل الى العالم العربي ، ويكون هذا الكيان مرتبطا ارتباطا وثيقا بـاسرائيل منفصلا عن انتمائه القومي للامة العربية . وتجع التحرك الاسرائيلي بالفعل في تسويق الخطة التي تمثل مفعلا في هذا المشروع اعتمادا على محورية فكرة الانتخابات ذات الجاذبية الخاصة في الغرب ، الامر الذي وضع منظمة التحرير والموقف العربي اجمالا في مأزق عدم القدرة على رفض هذه الفكرة ذات الطابع الديمقراطي ومن ثم الاضطرار للتعامل مع الخطة الاسرائيلية . وظهر ذلك في الارتباك الذي اصاب الموقف الفلسطيني تجاه فكرة الانتخابات في البداية . فعلى سبيل المثال اكد عبد الحميد السليح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رفض اجراء الانتخابات قبل انتهاء الاحتلال الاسرائيلي (تصريحه لرويتير في صان ٩ ابريل) ، لكن عاد عرفات وابو اياد ليقول الفكرة بشرط ان تكون جزءا من حل شامل (عرفات لصحيفة الاندبندنت - ١١ مايو) او اذا تمت في اطار خطة يحصل الشعب الفلسطيني من خلالها على حقوقه (ابو اياد لصحيفة الاتحاد - ١١ مايو) . ودلالة ذلك ان التحرك الاسرائيلي في ذلك الوقت اراد فرض اطار محدد للبحث في عملية التسوية يصعب على منظمة التحرير تجاوزه في ظل مستوى اداء الانتفاضة ومع استيعاد الخيار العسكري العربي . وفي هذا السياق لا يصعب امام التحرك العربي والفلسطيني اساسا سوى اللصم من اجل ادخال تعديلات تفصيلية على هذا الاطار العام ، وهو مايشغل كل الاهتمام العربي خلال ١٩٨٩ .

وفي هذا الاطار ادركت منظمة التحرير صعوبة تحقيق المهمة التي تسعى اليها عبر هذا الحوار . وسجل تقرير فلسطيني اعده قسم الدراسات والبحوث الاستراتيجية بمكتب رئيس المنظمة في وقت مبكر (٢٩ ابريل ١٩٨٩) هذا المعنى عندما اكد ان (الموقف الامريكي ليس نابعاً من رغبة حقيقية في حل القضية الفلسطينية ، وانما هي محاولة التخفيف من الضغط الدولي والعزلة السياسية على اسرائيل) . ويمكن تلخيص الافكار الرئيسية التي حواريها ذلك التقرير المعنون (الموقف الامريكي من التسوية في الشرق الاوسط) على النحو التالي :

- ان الادارة الامريكية تشعر بأنها ليست في حاجة للعجلة في ظل الوضع الاستراتيجي والاقتصادي في المنطقة لعدم وجود ضغط عربي عليها ولتراجع فرص الصدام مع الاتحاد السوفيتي في المنطقة .
- ان هذه الادارة تنظر الى حوارها مع منظمة التحرير كخطوة في اتجاه المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية . ويعتقد انه عبر هذا الحوار يمكنها ان تحصل على تنازلات فلسطينية .
- انها تعارض فكرة عقد المؤتمر الدولي الكامل للصلاحيات ، ولتجنب مؤتمراً ذا مهمات محدودة في الموقف الراهن .

وفي هذا الاطار اوصى التقرير بأنه على منظمة التحرير التثبت بمواقفها بعدم القبول بالطروحات الامريكية كإرسية للحل ، والاصرار على ضرورة عقد المؤتمر الدولي الكامل للصلاحيات باشتراك جميع الاطراف وعلى راسها منظمة التحرير . وحذر التقرير من ان الدخول في مفاوضات وتفصيل الارضية الامريكية للحل انما يساهم في اضعاف فرص المؤتمر الدولي ، ومن ان السياسة الامريكية تراهن بسياسة المماطلة والتسوية على انها قد تؤدي الى شرخ الوحدة الوطنية الفلسطينية وبالتالي اضعاف الانتفاضة .

وتبدل متابعة التحرك الفلسطيني في الفترة التالية لصدور هذا التقرير على انه لم يأخذ في الاعتبار تلك التوصيات فقد اضطرته تطورات الاحداث الى القبول ليس فقط بالطروحات الامريكية ولكن ايضاً بقبول المشروع الاسرائيلي للتسوية والدخول في الماتات الاجرائية لهذا المشروع . وقد حدث ذلك رغم تأكيد القيادات الفلسطينية على ان الحوار مع امريكا لا يحز اي تقدم نحو مناقشة القضايا الجوهرية للصراع والتسوية واتفقت على ذلك قيادات الداخل والخارج على حد سواء . وقد تآك هذا الادراك الفلسطيني لحدود الحوار مع الولايات المتحدة عقب الجولة الرابعة والاخيرة عام ١٩٨٩ التي عقدت في ١٤ أغسطس ، والتي اتسم سلوك المحاور الامريكي فيها بفظافة غير

وقد اعتمد المنهج الاسرائيلي على سند قوي يتمثل في السياسة الامريكية التي وقف وراء هذا المنهج . فرغم الخلافات المهمة بين الموقعين الامريكي والاسرائيلي الا ان هذه الخلافات تتركز حول مبادئ التسوية اكثر مما تشمل اجراءاتها . ولان التحرك الاسرائيلي سعى الى اغراق مختلف الاطراف بما فيها الولايات المتحدة في تفاصيل دقيقة ذات طابع اجرائي كان من الطبيعي ان تظل هذه الخلافات محصورة في نطاق محدود يتمثل في الاهتمام الامريكي بتوفير بعض الضمانات للعملية الانتخابية في الاراض المحتلة وبتسهيل اجراء لقاء فلسطيني اسرائيلي في القاهرة .

ب - محاور التحرك السياسي الفلسطيني :

وازاء هذا الموقف الاسرائيلي الصلب الذي واجه مبادرة السلام الفلسطينية ، اتجه التحرك السياسي لمنظمة التحرير الى ثلاثة محاور رئيسية :

(١) الحوار الامريكي الفلسطيني :

سعى التحرك الفلسطيني الى محاولة استثمار هذا الحوار من اجل تحريك الموقف الامريكي بدرجة او باخرى في اتجاه مبادرة السلام الفلسطينية . لكن خبرة الجلسات الاربعة الرسمية التي عقدت بين الوفدين اللذين اعتمدا لاجراء هذا الحوار الى جانب الاتصالات المستمرة بين السفيرين الامريكي والفلسطيني بتونس اكدت صعوبة تحقيق هذا الهدف . فقد اظهر الحوار ان الموقف الامريكي يسعى الى تحقيق هدفين : اولهما التأكيد المتكرر على التزام منظمة التحرير بالشروط الامريكية لهذا الحوار ، مع اعطاء اهمية خاصة لقضية الارهاب في هذا الاطار . وتركز قدر كبير من الجهد الامريكي في هذا المجال على ضرورة ان تقوم قيادة منظمة التحرير بضبط سلوك ماتسميه واشنطن « الفئات التابعة لها » . وثانيهما تحريك الموقف الفلسطيني في اتجاه سيناريو السلام الاسرائيلي . ولذلك اصبح جوهر الحوار بعد اعلان الخطة الاسرائيلية للتسوية يدور حول جهد امريكي مكثف لاقتناع منظمة التحرير بالتعامل مع هذه الخطة دون شروط مسبقة ، مع رفض التدخل لاقتناع اسرائيل بالتعامل مع منظمة التحرير مباشرة تحت شعار ان (لاسرائيل تجربة طويلة ومريرة مع منظمة التحرير ، ولا يمكن للولايات المتحدة ان تمل على اسرائيل رايها في صدد الفلسطينيين الذين يجب عليها ان تتحدث اليهم) كما ورد في خطاب لورنس ايجلرجر امام قادة جمعية « اجودات اسرائيل الامريكية » بالبيت الابيض في ١٤ سبتمبر ١٩٨٩ .

مسبوبة . وكان ثمة اتفاق فلسطيني شامل على أنها الجولة الأكثر سلبية في الحوار . وفي الوقت نفسه لم يتمكن التحرك الفلسطيني من الحد من الرفض الأمريكي لانضمام منظمة التحرير الى المنظمات الدولية . فهاضمت الولايات المتحدة معركة منظمة الصحة العالمية في مايو ١٩٨٩ ضد طلب الدولة الفلسطينية الانضمام اليها ، ومارست ضغوطا على الدول الاعضاء بالمنظمة وهددت بوقف مساهمتها التي تبلغ نسبتها ٢٥ ٪ من التكاليف الجارية للمنظمة . وهاضمت منظمة التحرير معركة غير متكافئة يصعب اعتبارها ضرورية لتحركها السياسي ، خاصة وانها ابدت ثمة مفرقة طوال الوقت في ان طلبها سيلقي القبول ، وهو ما اكدت نتائج التصويت انه لم يكن قائما على أساس جدى .

لكن رغم ذلك لا يمكن القول بأن الحوار الأمريكى الفلسطينى مجرد من أية فائدة لمنظمة التحرير . ومن ثم كان من حسن الاداء ان تضيق قيادة المنظمة سلوكها رغم ما بدا في بعض الاحيان من تجاوزات أمريكية ، وأن تحصر على استمرار الحوار . فوجود قناة فلسطينية منتظمة للاتصال مع الادارة الأمريكية امر ضرورى في المعركة السياسية التي تخوضها منظمة التحرير . ويصعب القول بأن هذا الحوار هو المسئول اساسا عن الانحراف في التفاصيل الصغيرة للمشروع الاسرائيلى للتسوية . ومن هنا اتخذت اسرائيل موقفا عدائيا تجاه هذا الحوار . وتعددت مطالباتها للولايات المتحدة لانهاثة . كما تحرك انصارها في الكونجرس في محاولة لفرض قيود مشددة على حركة الادارة في هذا الحوار . لكن الادارة تمكنت من الاضباط الجزئى لتلك المحاولة حيث تم التوصل الى صيغة مخففة تقتصر على حظر اجتماع أى مسئول أمريكى مع أى مسئول من منظمة التحرير كان على علم مسبق بأى هجوم اراهبى اسفر عن مقتل أو اصابة أو خطف أى مواطن أمريكى . والواضح ان القيمة العملية لهذا التقييد محدودة للغاية ، وتقتصر على عدد محدود من القيادات الفلسطينية التي اكدت بعض التحقيقات التي جرت في شأن عمليات اراهبية علاقتها بها .

(٢) التنسيق المصرى الفلسطينى :

عندما اضطر التحرك السياسى الفلسطينى للتعامل مع فكرة الانتخابات ووضع نفسه على ارضية المشروع الاسرائيلى للتسوية ، أصبح الخيار الافضل بالنسبة لمنظمة التحرير هو التنسيق المنتظم مع مصر التي ركزت تحركها خلال ١٩٨٩ على ادخال تعديلات على الخطة الاسرائيلية تركيز على انتزاع ضمانات للعملية الانتخابية وربط الانتخابات بألية محددة للانتقال الى التسوية

النهائية على اساس مبدأ الارض مقابل السلام . وكان هذا هو جوهر ما اصطلح على تسميته « النقاط العشر المصرية » التي حاولت منظمة التحرير الاعتماد عليها لتصحيح شروط المشروع الاسرائيلى للسلام ولأحداث شرح داخل الائتلاف الاسرائيلى الحاكم بسبب الخلاف بين ليكود والعمل حول بعض هذه النقاط . وادى التنسيق المصرى الفلسطينى في هذا المجال الى أحداث ازميتين بالفعل داخل هذا الائتلاف خلال ثلاثة شهور . كانت الازمة الاولى في يوليو ١٩٨٩ عندما سمعت الاغلبية في مركز التكتل بقيادة الجناح الاكثر تشددا من شامير (شارون - ليفى - موداعى) الى اضافة شروط جديدة للخطة الاسرائيلية كرد على التحرك العربى للهادف لتعديلها . وكانت اهم تلك الشروط تأكيد رفض اقامة دولة فلسطينية ورفض التفاوض مع المنظمة ، ورفض مشاركة سكان القدس الشرقية من العرب في الانتخابات ، ورفض اجراء الانتخابات قبل توقف الانتفاضة نهائيا ، وضرورية استمرار وتطويع الاستيطان . وقد تجذرت هذه الازمة التي عرفت « بازمة الشروط » عندما اتخذ مكتب حزب العمل قرارا بالانسحاب من الائتلاف في ١٠ يوليو ، وابعاله الى اجتماع مركز الحزب الذى كان مقرا عقدته في ٨ أغسطس للتصويت عليه . لكن ساهمت الاتصالات التي جرت والتفوذ الذى مارسه شامير والدور الأمريكى في التوصل الى حل اقره مجلس الوزراء الاسرائيلى في ٢٢ يوليو ينص على ان (مبادرة السلام كما تبنتها الحكومة في ١٤ مايو الماضى والتي احييت الى الكنيست المصادقة عليها مازالت قائمة دون تعديل او تغيير)

لكن احتواء هذه الازمة لم ينه الخلاف داخل الائتلاف الاسرائيلى ، حيث اصدر حزب العمل اعلان مبادئ للسلام في ٨ أغسطس من ١٢ نقطة يدور حول مبدأ الارض مقابل السلام . وادى استمرار التنسيق المصرى الفلسطينى الى تجدد الازمة داخل الائتلاف مع تصاعد الخلاف حول الاقتراح المصرى بمقد لقاء فلسطينى اسرائيلى في القاهرة . واقترب بهذه الازمة فض التحالف الضمنى الذى قام بين شامير ورابين منذ تشكيل الائتلاف الذى انتجته انتخابات الكنيست الثانية عشرة .

اما الاتصالات العنيفة فقد تركزت مع حثام حزب العمل وقيادات احزاب يسارية وخاصة ما يام . ومن اهمها لقاء فندق نوتردام عند الحد الفاصل بين شرق القدس وغربها في فبراير ١٩٨٩ .

كما كان هناك نوع آخر من الاتصالات يتم باستدعاء ادارى من رئيس الادارة المدنية في الضفة شايفي ايديز . وهذا النوع هو الذى حظرت القيادة الموحدة في النداء ٣٣ . كما حظرت اللقاءات السرية ، لكنها اجازت اللقاءات العنيفة مع المؤيدين للحقوق الفلسطينية (النداء ٣٥) . فقد حظرت القيادة من حضور الاجتماعات التى تدعو اليها الادارة المدنية ومن الاتصالات السرية التى تستغلها سلطة الاحتلال لتحسين صورتها واعطاء الانطباع بأن هناك بديلا عن الحديث مع منظمة التحرير .

واوضحت القيادة أن اللقاءات مع بعض الاوساط الاسرائيلية يجب ان تستند الى اساس سياسى واضح يقوم على رفض ممارسات الاحتلال والاقرار بالتفاوض مع منظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره .

والملاحظ أنه عقب اعلان الخطة الاسرائيلية للتسوية ، أصبحت لهذه الاتصالات مهمة محددة من وجهة النظر الاسرائيلية ، وهى السعى الى كسب تأييد لهذه الخطة والايحاء بأن هناك تقدما ممكنا من خلال الحوار مع فلسطينيين في الداخل دون منظمة التحرير . ولذلك اتخذت القيادة الموحدة في النداء ٤٣ موقفا أكثر صرامة ، حيث حظرت أى اجتماع أو إجراء أى اتصال الا بموافقتها . لكن هذا المصطلح يضع حدا للاتصالات التى استمرت بل وتضاعفت لتشمل لقاء لبعض الشخصيات الوطنية مع شامير كشفت عنه مصادر اسرائيلية في اول سبتمبر ، الى جانب ١٠ لقاءات عقدها اريتز مع شخصيات أخرى . وسارعت قيادة منظمة التحرير لاعلان أن هذه الاتصالات تمت بموافقتها رغم أنها جرت في وقت كانت القيادة الموحدة قد حظرت مثل هذه اللقاءات ، الى حد أن ٣ من الشخصيات الأربع الذين أعلنت المنظمة أنهم التقوا بشامير سارعوا الى انكار الواقعة التى لم يعترف بها سوى جميل الطريفي نائب رئيس بلدية الخال . وليس معروفا وجه التحديد ما اذا كانت قيادة المنظمة قد وافقت مسبقا بالفعل على هذه اللقاءات لم قدرت اعلان هذه الموافقة لاحقا لتبديد الانطباع الذى يمكن أن يتركه الكشف عنها من أنها مستتعة من العملية الجارية في الداخل . وفى كل الاحوال حدث التقاء في المواقف بين منظمة التحرير وقيادات الداخل التى شاركت في الاتصالات مع الادارة الاسرائيلية . وكان ذلك التحرك من جانب منظمة التحرير مقبدا من الناحية التكتيكية حيث اظهر

لكن الائتلاف الاسرائيلى تمكن من استيعاب الاذنين والاستمرار في سياسة الاغراق في التفاصيل الصغيرة المرتبطة بالمشروع الليكودى للتسوية ، خاصة وأن اوضاع حزب العمل من الضعف* الى الحد الذى لا يتيح أية امكانية للرهان العربى عليه فضلا عن أنه لا يختلف جوهريا فيما يتعلق بمضمون التسوية مع تكتل ليكود . لكن الانهك في تفاصيل الجوانب الاجرائية للتسوية يظهر حزب العمل في تعارض مع ليكود بسبب اللزوجة التى يبيدها في شأن بعض هذه الجوانب . ورغم الاهمية الخاصة للتتسيق الفلسطينى مع مصر في هذا الاطار ، فقد شاب أداء منظمة التحرير خلال ١٩٨٩ محدودة الجهد المبذول من أجل تطوير مواقف عربى واسع يدعم النضال الفلسطينى ويمكن أن يشكل نواة لضغط عربى على الولايات المتحدة . وربما ساهم في ذلك الابتعاد النسبى للاردن عقب قرارهك الارتباط مع الضفة الغربية ، في الوقت الذى اقتصر دور معظم الدول العربية على المراقبة عن بعد وعلان التأييد احيانا للتحرك الفلسطينى - المصرى لكن دون مشاركة جدية على الاقل من الدول التى تملك امكانات اقتصادية وعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة .

(٣) الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية :

رغم حقيقة أن اللقاءات الفلسطينية الاسرائيلية سواء داخل الاراضى المحتلة او في الخارج ليست ولادة الجيم ولا الامس القريب حيث تعود بدايتها الى عام ١٩٦٨ الا انها اكتسبت ابعادا جديدة في اطار التحرك السياسى الفلسطينى في ظل الانتفاضة . ولا يرجع ذلك لمجرد مشاركة قيادات من التكتل وهى راسهم شامير نفسه فيها . فاهم ما تميزت به هذه الاتصالات ان منظمة التحرير اعتمدت عليها كأحد محاور تحركها السياسى ، مع ملاحظة أنها تمت كلها داخل الاراضى المحتلة باستثناء لقاء واحد بغينا خلال ندوة برلمانية في اواخر يوليو ١٩٨٩ .

وقد نشطت الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية منذ اواخر ١٩٨٨ بشكل سرى وعلنى في أن واحد . فعلى صعيد الاتصالات السرية قام رابين بإجراء اتصالات مكثفة مع عدد كبير من الشخصيات الوطنية في الضفة والقطاع منذ أن بدأ في طرح افكاره الاولى حول مشروع الانتخابات في ديسمبر ١٩٨٨ .

* لا يقلل من هذا الضعف التفوق الذى حققه الحزب في انتخابات المستوطنات يوم ١٣ نوفمبر لأن لهذه الانتخابات طابعها الخاص ونزولها المتفردة المرتبطة بالسيطرة التوزيعية للملار العمال على هذه المؤسسة .

شامير وكأنه يتفاوض مع رجال المنظمة ، ودعم الاعتقاد بأنه لا بديل أمام الحكومة الإسرائيلية عن التفاوض معها رسمياً في نهاية الأمر . وفي نفس الوقت أدى تدعيم العلاقات بين منظمة التحرير وقيادات الداخل من الاتجاهات المختلفة الى إزالة الخطر الذي كانت المنظمة تخشاه فيما مضى ، وهو أن تؤدي مثل هذه الاتصالات الى بروز قيادة بديلة لها في الداخل اما وقد أصبح المشاركون في هذه الاتصالات يرفعون راية المنظمة ، فقد غدا سلوكهم مقبولا منها في اطار السعي لتوظيف أي تطور لدعم التحرك السياسي الفلسطيني .

ومع ذلك فالنظر للانتباه أن القيادة الموحدة عادت بعد ذلك الى حظر الاتصالات مع اليمينيين الاسرائيليين في النداء ٤٥ الصادر في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩ ، مع اياحة النشاط في الشارع الاسرائيلي بهدف توسيع دائرة المؤيدين للنضال الفلسطيني وحق تقرير المصير .

والمرجح ان ذلك الحظر للقائدات مع الشخصيات الرسمية الاسرائيلية هدف الى وضع هذه العملية تحت السيطرة حتى لا يتسع نطاقها فيصعب ضبطها . وفي هذا الاطار لا تجرى الا الاتصالات التي يتم اقرارها من القيادة الموحدة أو منظمة التحرير . كما هدف ذلك الموقف الى الحد من الخلافات التي برزت داخل القيادة الموحدة أو منظمة التحرير . كما هدف ذلك الموقف الى الحد من الخلافات التي برزت داخل القيادة الموحدة حول هذه الاتصالات التي انفردت الجهة الشعبية بمعارضتها . وبدا أحيانا ان هناك تيارا يعرض من هذه الجبهة يحفظ على الاتصالات مع الحكومة الاسرائيلية ، كما ظهر من استبعاد جميل الطريفي من وفد الشخصيات الوطنية الذي التقى مع جون كيلي خلال زيارته للقدس في أغسطس ١٩٨٩ ، بسبب مطالبة عدد من المشاركين بعدم حضوره .

ج - مشكلات الاداء السياسي الفلسطيني :

الواضح مما سبق عرضه أن منظمة التحرير سعت الى استخدام اهم الاوراق المتاحة لديها للتحرك السياسي في ظل المستوى الذي بلغه اداء الانتفاضة والذي لا يتيح ممارسة تأثير جوهري في اتجاه كسر التشديد الاسرائيلي . لكنها لم تتمكن من تجنب التعامل مع المشروع الاسرائيلي للتسوية ، واضطرت للدخول في تفاصيله الدقيقة . ولذلك يثير المسار العام للاداء السياسي الفلسطيني على هذا النحو تساؤلات حول ما اذا كان بمقدوره ان يساعد على الحصول على السقف الجديد الذي حددته منظمة التحرير في اطار مبادرتها السلامية وهو اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جوار دولة اسرائيل .

والملاحظ ان اقتصار هذه المبادرة نفسها على خطوط عامة عريضة كان احدى اهم مشكلات الاداء السياسي الفلسطيني ، الذي انعقد لهذا السبب القدرة على طرح اليات محددة للتحرك من البداية ، مما اعطى الفرصة للحكومة الاسرائيلية لطرح خطة تركز على هذه اليات لكن على ارضية مشروعها الاستراتيجي للسلام . وقد حاولت المنظمة تلافي هذا القصور لكن في وقت متأخر بعد ان أصبح من الصعب الخروج من دائرة المشروع الاسرائيلي للتسوية . فقد نزع المجلس المركزي للمنظمة في ١٦ - ١٧ أكتوبر ١٩٨٩ الى تحديد خمس نقاط للتحرك تقوم على تأكيد حق المنظمة في تشكيل وفد لها لى لقاء مع اسرائيل ، واعتبار هذا اللقاء تمهيدا للمؤتمر الدولي ، ويكون جدول أعماله مفتوحا أو تحضره وفود من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن .

ومن المشكلات التي اقترنت بالتحرك الفلسطيني ايضا عدم القدرة على وضع الحوار مع امريكا في نطاقه المناسب كما سبقت الإشارة ، حيث كانت هناك مبالغاة في البداية حول المدى الذي يمكن ان يبلغه هذا الحوار . ولذلك بدا أحيانا ان كل خطوط السياسة الفلسطينية تتجه الى واشنطن ، وهو ما يؤدي الى نتائج معاكسة لما تسعى اليه المنظمة عبر هذا الحوار . فكلما وجدت امريكا ان الخطوط المتقاطعة في التحركات المختلفة المتعلقة بالتسوية تتلقى عندها زاد شعورها بعدم العجلة طالما أنها تمسك بالارزة بين يديها . ولا يعنى ذلك بالمقابل التهورين من أهمية هذا الحوار أو التفكير في انهائه من الجانب الفلسطيني . فمثل هذا التوجه لا يقل ضررا ليس فقط لأن الحوار أهمية بالفعل ولكن أيضا لأن الثمن الذي دفع فيه لا يمكن استرداده . لكن ينبغي أن يكون واضحا ان الحفاظ على هذا الحوار لا يعنى امكانية ان يأتي بمسار افضل بمجرد الاستمرار فيه . فالشرط الضروري لذلك هو تطوير الانتفاضة في اتجاه يؤثر على الموقف الامريكي وعلى السياسة الاسرائيلية أيضا . فكما سبقت الإشارة فإن اداء الانتفاضة في ١٩٨٩ لا يتيح تأثيرا جوهريا على الهيكل السياسي الاسرائيلي الراهن الذي يقام بجهينة اليمين القومي ، ولا على اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي التي تتسم اجمالا بالتطرف تجاه حقوق الشعب الفلسطيني ويتفضيل السهم العسكري للانتفاضة .

فهذا الواقع الاسرائيلي يعتبر مصدرا أهم مشكلة تواجه التحرك السياسي الفلسطيني ، وهو واقع لا تبدو في الافق ملامح لتجاوزه ما لا تحدث الانتفاضة تغييرا جوهريا به من خلال زخم جديد يؤكد استحالة القضاء عليها أو اضعافها بالقوة . فإذا وصلت هذه الرسالة الى قطاعات اوسع من الرأي العام الاسرائيلي يمكن عندئذ

الامريكي خلال النصف الأول من ١٩٨٨ الى محاولة التوفيق بينهما من خلال مبادرة شولتز التي وصلت الى طريق مسدود . لكن التداعيات التالية التي اعقبت اعلان مبادرة السلام الفلسطينية وطرح الخطة الاسرائيلية للتسوية قادت الى تهميش سيناريو المؤتمر الدولي واعلاء سيناريو المفاوضات المباشرة . وناقش هنا الاسس التي يقوم عليها كل من السيناريوهين .

(١) سيناريو المفاوضات المباشرة الثنائية :

الفكرة المحورية التي يقوم عليها هذا السيناريو ، لدى دعاة ، هي انه لا يمكن الوصول الى حل قابل للتحقيق الا برضا اسرائيل والفلسطينيين معا ، ومن ثم فان الدور الدولي يمكن ان يكون عائقا امام التوصل الى هذا الرضا المتبادل .

وكانت اتفاقية كامب ديفيد الثانية هي اول تعبير متكامل عن هذا السيناريو . ولم تزل هذه الاتفاقية هي المصدر الرئيسي لجميع الخطط والافكار الخاصة بالمفاوضات المباشرة . فالفكرة الجوهرية التي جاءت بها تلك الاتفاقية هي اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة لانتخاب مجلس اداري فلسطيني يقوم بهام حكم ذاتي كامل لفترة مؤقتة بحيث يكون بمثابة ترتيب انتقالي يستمر خمس سنوات يتم خلالها التفاوض حول الوضع النهائي لهذه الاراضي . وقد اعتمدت الخطة الاسرائيلية للتسوية التي تم اعلانها في ١٤ مايو ١٩٨٩ على صيغة كامب ديفيد اعتمادا اساسيا . وحددت هذه الخطة الاجراءات الخاصة بالتحرك نحو التسوية على النحو التالي :

- حوار تمهيدي للحصول على موافقة الفلسطينيين العرب الذين تسميهم الخطة سكان « يهودا والسامرة » وغزة بالاضافة الى مصر والاردن اذا رغبنا ذلك على خطة الانتخابات . واثناء فترة التحضير للانتخابات ، يجب ان تكون هناك تهدئة للعنف .

- اجراء انتخابات حرة وديمقراطية بين السكان الفلسطينيين العرب في مناخ خال من العنف والتهديدات والارهاب .

- تسفر هذه الانتخابات عن اختيار تمثيل لاجراء مفاوضات من اجل فترة انتقالية من الحكم الذاتي تكون اختبارا للتعايش والتعاون .

وفور اعلان هذه الخطة ، اصبحت هي محور التحرك السياسي الهادف الى بدء عملية التسوية . فقضلا عن الدعم الامريكي لها والقبول الاوروبي العام بها رغم استمرار تفضيل صيغة المؤتمر الدولي وعدم معارضة الاتحاد السوفيتي لها ، كان العامل الحاسم في تحولها الى محور العملية السياسية هو عدم الرضا العربي

توقع انكسار التشدد . لكن حتى الان لا يمكن القول بان هذا الانكسار وارد بالفعل الامر الذي يفرض تجنب بعض المبالغات التي تروج في وسائل الاعلام العربية احيانا من نوع المشابهة مع التجربة الجزائرية وتصور ان الانتفاضة ادت بالفعل الى مناخ يشبه ما شهدته فرنسا عند وصول ديغول الى السلطة ، أي رحلة اعادة التكوين ومحاولة التقاطم والوصول الى حل مع الطرف الاخر .

وفي هذا الاطار ينبغي ايضا التحلي بالحدر الشديد في معالجة قضية الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية وخاصة داخل الاراضي المحتلة . فما لم تكن هذه الاتصالات موفقة جيدا ، فانه قد تقود الى تنازلات غير مرغوب فيها . وهذا الحذر واجب ايضا في التعامل مع انصار السلام الاسرائيليين الذين يتحركون في العادة بمنهج اقناع الفلسطينيين بتقديم تنازلات من اجل تشجيع اليمين الاسرائيلي على التقدم .

والملاحظ ان جانبنا اساسيا من الخطاب السياسي الفلسطيني يركز كثيرا على ضرورة استمرار وتصاعد الانتفاضة وانها السبيل الاساسي لنهر الاحتلال .

٢ - التداعيات السياسية للانتفاضة :

الى حين التوصل الى امكانية تطوير الانتفاضة ومن ثم التطلع الى ممارسة تأثير اكثر قوة على الموقف الاسرائيلي ، تظل التداعيات السياسية قاصرة عن التجاوز الجذري للمشروع الاسرائيلي للتسوية الذي يقوم على المرحلة والتمييز بين ترتيبات مؤقتة واخرى دائمة . ولان العملية التي بدأت في ١٩٨٩ على اساس خطة الانتخابات الاسرائيلية تمثل مقدمة للمرحلة المؤقتة ، سيركز تحليلنا للتداعيات السياسية للانتفاضة على هذه المرحلة بمستوياتها الاجرائي والمضموني .

١ - المستوى الاجرائي :

منذ ان بدأت محاولات تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، كان هناك سيناريوهان رئيسيان مطروحيان عادة في شأن وسيلة تحقيق التسوية ، وهما المفاوضات المباشرة والمؤتمر الدولي . وبشكل عام يمكن القول بان الطرف الاسرائيلي سعى لدفع العملية في اتجاه المفاوضات المباشرة ، في الوقت الذي كان المؤتمر الدولي مطلباً عربياً بالاساس مع بعض الاستثناءات اهمها حالة كامب ديفيد .

وعندما اخذت الانتفاضة تفرز تداعياتها السياسية ، كان السيناريوهان مطروحين ايضا . وسعى التحرك

القاطع لها . فقد قررت قمة الدار البيضاء غير العادية التي انعقدت بعد أيام قليلة من اعلان تلك الخطة اتخاذ موقف يتمثل في تأمين الموقف الفلسطيني تجاهها . وقد اضطرت منظمة التحرير كما سبقت الإشارة الى عدم رفضها لعوامل تتعلق بتدهور الوضع العربي العام .

ولذلك كان اعلان المنظمة من عدم رفضها لفكرة الانتخابات دافعا الى تركيز جانب مهم من التحركات السياسية على السعي لتوفير ضمانات للعملية الانتخابية ، الى جانب محاولة وضع مبادئ لتشكيل الوفد الفلسطيني الذي يبحث مع اسرائيل الاعداد للانتخابات .

وحول هاتين المسألتين الفرعيتين تركز القدر الاكبر من الجهود التي بذلت خلال عام ١٩٨٩ بهدف التوصل الى اتفاق حول الخطة الاولى في العملية الاجرائية في اطار سيناريو المفاوضات المباشرة ، وهو ما يمكن ان نطلق عليه « معركة النقاط » . فقد تميزت هذه التحركات باتجاه كل طرف الى طرح مجموعة من النقاط التي تدور كلها حول تفاصيل دقيقة تتعلق بعملية الانتخابات وتشكيل الوفد الفلسطيني وجدول اعمال اللقاء التمهيدى السابق للانتخابات . فكانت هناك النقاط العشر المصرية التي طرحت بداية في صيغة تساؤلات موجهة الى الحكومة الاسرائيلية في منتصف يونيو ، مما دفع اللجنة المركزية لتكفل ليكود الاسرائيل الى طرح اربع نقاط في ٥ يوليو اعتبرتها شروطا للموافقة على خطة الحكومة من اجل قطع الطريق على أى اتجاه للاستجابة للنقاط المصرية . وفي مواجهة هذه النقاط الليكودية ، طرح حزب العمل ١٢ نقطة في ٨ أغسطس اعتبرها دعائم ضرورية لخطة التسوية وتقوم في الجوهر على مبدأ الارض مقابل السلام ورفض الاستقلال الفلسطيني . واتجهت منظمة التحرير الى طرح اكثر من مجموعة نقاط ايضا . فطرح مجلسها المركزي في منتصف اكتوبر خمس نقاط ، ثم طرحت اللجنة التنفيذية سبع نقاط . وعندما تدخلت الولايات المتحدة عبر وزير خارجيتها بيكر بطرح خمس نقاط كمقترحات بهدف التوفيق بين الموقفين الفلسطيني والاسرائيلي ، طلبت اسرائيل ست ضمانات مقابل الموافقة على هذه النقاط ، في حين تقدمت منظمة التحرير بسبعة استفسارات أو ايضاحات للادارة الامريكية عن طريق مصر .

لكن رغم نجاح الحكومة الاسرائيلية في توجيه الدعايات السياسية للانتفاضة صوب مشروعها الخاص باجراءات عملية التسوية والقائم على صيغة المفاوضات المباشرة ، الا انها واصلت اتخاذ موقف

متشدد تجاه اسلوب تشكيل الوفد الفلسطيني ودور منظمة التحرير وجدول اعمال اللقاء التمهيدى ، وذلك بغية اعصار الطرف الفلسطيني واستخلاص أقصى تنازلات ممكنة منه .

وتدلنا مقارنة النقاط التي قدمتها الاطراف المختلفة على أنه لم يكن هناك خلاف اساسي حول اسلوب التسوية وهو المفاوضات المباشرة التي تقتزن بإجراء انتخابات في الاراضي المحتلة لتجديد المثليين الفلسطينيين ، وانما تركزت الخلافات حول بعض تفاصيل هذا الاسلوب ، وأهمها :

١ - الخلاف حول تشكيل الوفد الفلسطيني الذي يدخل في حوار تمهيدى مع الحكومة الاسرائيلية من اجل الاتفاق على اجراءات عملية الانتخابات في الاراضي المحتلة . فقد اصر تكفل ليكود الذي يهيمن على الحكومة الاسرائيلية على استبعاد أى دور لمنظمة التحرير في تشكيل هذا الوفد ، وعلى رفض مشاركة أى فلسطيني من خارج الاراضي المحتلة في هذا الوفد ، بينما وافق حزب العمل في النقطة ١١ من النقاط التي طرحها على (اشتراك فلسطينيين من الخارج توافق عليهم اسرائيل ومصر وسكان المناطق في المفاوضات حول الحل الدائم) . وبالمقابل اصررت منظمة التحرير على حقها في تشكيل الوفد الفلسطيني وحاولت الولايات المتحدة التوصل الى توافق بين الموقفين الفلسطيني والاسرائيلي من خلال طرح اكثر من صيغة ، لكنها لم تحقق تقدما في هذا المجال حتى نهاية ١٩٨٩ .

٢ - الخلاف حول جدول اعمال اللقاء الفلسطيني الاسرائيلي التمهيدى حيث اصررت الحكومة الاسرائيلية على عدم بحث أى موضوع خارج نطاق خطتها السلمية بينما طالبت منظمة التحرير بأن يكون الحوار مفتوحا وغير مشروط . وركزت محاولة التوفيق الامريكية على أن الموضوع الرئيسى في هذا اللقاء هو خطة ١٤ مايو الاسرائيلية مع إمكانية أن يثير الوفد الفلسطيني في الخطاب الافتتاحى قضايا تتعلق باجراءات الانتخابات وبالمستقبل في حدود ما تتضمنه النقاط العشر المصرية .

٣ - الخلاف حول مشاركة سكان القدس الشرقية من العرب (١٤٠ ألفا) في الانتخابات . والملاحظ أن الخطة الاسرائيلية الرسمية سكنت عن هذا الموضوع فلم تشر اليه ايجابا أو سلبا ، حيث تحدثت عن (انتخابات بين السكان للعرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة) . ومع ذلك فهذه الصياغة تعنى ضمينا استبعاد سكان القدس الشرقية التي لا تعتبرها اسرائيل جزءا مما تسميه يهودا والسامرة منذ أن قررت ضمها وتوحيدها مع القدس الغربية لتكون القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل . وعندما وضعت مركزية

الرئيسية التي يتضمنها هذا السيناريو في حالة سريانه ، وهي :

١ - مشهد اللقاء الفلسطيني الاسرائيلي في القاهرة غالبا للاتفاق على الترتيبات الخاصة بعملية الانتخابات والمرجح ان تكون الخطة الاسرائيلية والنقاط العشر المصرية هما الوثيقتين المطروحتين في هذا اللقاء .

٢ - مشهد الانتخابات في الاراضي المحتلة . وهو يعتمد على ما يمكن ان يتم الاتفاق عليه في اللقاء الفلسطيني الاسرائيلي من ترتيبات للعملية الانتخابية ، وربما ايضا وظائف التمثيل المنتخب والتي يرجح ان تتركز في ثلاث وظائف : التفاوض بشأن الاتفاقية المؤقتة ، وقيادة الادارة المستقلة ذاتيا ، والمشاركة في المفاوضات التي ستحدد الوضع النهائي للاراضي المحتلة .

٣ - مشهد المفاوضات حول المرحلة الانتقالية او الترتيب المؤقت الذي يقوم على صيغة الحكم الذاتي . واذا امكن التوصل الى هذا المشهد ، تكون العملية قد تجاوزت المستوى الاجرائي وانتقلت الى المستوى المضموني الذي يتعلق بطبيعة هذه المرحلة في نطاق الحكم الذاتي .

غير انه ينبغي التأكيد على ان هذه المشاهد ليست هي الوحيدة المحتملة في اطار سيناريو المفاوضات المباشرة ، كما انها قد لا تتم بهذا الشكل نفسه . فالمعروف في دراسات المستقبل ان لكل مشهد محتمل قوى وعناصر تدفع من اجل تحقيقه ، واخرى تسعى الى عرقلته . ويتوقف تحقق المشهد على ناتج هذه العملية . وعلى ذلك فالواضح وفقا للمعطيات التي ظهرت خلال ١٩٨٩ ، وهي معطيات قابلة للتفسير والتطور ، انه لا يوجد خلاف جوهري بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني - العربي على هذه المشاهد في حد ذاتها ، واما يتركز الخلاف كما اشرنا في بعض التفاصيل . ومن ثم يصبح تحقق هذه المشاهد رهنا بإمكانية التوصل الى تسوية لهذه الخلافات التفصيلية .

(٢) سيناريو المؤتمر الدولي :

رغم كثرة الجدل حول المؤتمر الدولي كآطار لعملية التسوية فقد أدى الرفض الاسرائيلي لهذه الصيغة الى عدم احراز أى تقدم على صعيد تحقيقها . والمعروف ان هناك أكثر من تصور لسيناريو المؤتمر الدولي . فهناك التصور الأمريكي (المؤتمر المظلة) الذي يقصر دور المؤتمر على الاعداد والتمهيد للمفاوضات المباشرة وتلقي تقارير عنها ثم توفير الضمانات الدولية في حالة نجاح هذه المفاوضات . وبذلك يقتصر المؤتمر على جلسة افتتاحية تسبق المفاوضات المباشرة واخرى ختامية لهذه

ليكون شروطها للموافقة على هذه الخطة ، كان هناك شرط خاص بعدم مشاركة عرب القدس الشرقية في الانتخابات ، بينما دعا حزب العمل الى ضرورة مشاركتهم ضمن نطاقه الاثنى عشرة (بشرط الا تجرى الانتخابات في القدس التي ستظل موحدة وغير مقسمة وتحت سيادة اسرائيلية) . وقد تضمنت النقاط العشر المصرية اشارة واضحة الى حق عرب القدس الشرقية في المشاركة في الانتخابات بالاراضي المحتلة . ٤ - الخلاف حول الاستيطان في الاراضي المحتلة حتى يده الفترة الانتقالية . فقد سككت الخطة الاسرائيلية عن هذه القضية ايضا فلم تتطرق اليها . لكن النقاط العشر المصرية تضمنت تجميد الأنشطة الاستيطانية في الاراضي المحتلة ، بينما اكدت مركزية الليكود في شروطها على ضرورة استمرار الاستيطان . اما حزب العمل فقد دعا الى انه مع بدء المفاوضات لا تقام مستوطنات جديدة حتى تأسيس الفترة الانتقالية ، وبعد ذلك يتم تحديد موضوع الاستيطان في مفاوضات بين اسرائيل وهيئة الحكم الذاتي للفلسطينيين .

٥ - الخلاف حول طبيعة المناخ العام للانتخابات . فكما سبقت الاشارة تضمنت الخطة الاسرائيلية اشارة الى ضرورة تهدئة العنف في الاراضي المحتلة اثناء فترة التحضير للانتخابات حتى تجرى هذه الانتخابات في مناخ خال من (العنف والتهديدات والارهاب) . ومع ذلك اصرت مركزية التكتل على وضع شرط خاص بعدم اجراء الانتخابات قبل وقف الانتفاضة نهائيا . ورغم ان حزب العمل كان قد وافق على خطة الحكومة الاسرائيلية بما تضمنته من ضرورة اجراء الانتخابات في مناخ خال من العنف ، فقد عاد في نقاطه الاثنى عشرة للتأكيد على هذا المعنى بصياغة اخرى وهي ان تجرى المفاوضات مع الفلسطينيين حول اجراء الانتخابات بالتوازي مع الجهود المبذولة لتهدئة الانتفاضة . اما النقاط العشر المصرية فقد اهتمت بمناخ الانتخابات من زاوية مختلفة تعنى اساسا بالضمانات الضرورية لحرية هذه الانتخابات ، وهي الرقابة الدولية عليها ، والحرية الكاملة في الدعاية الانتخابية ، وتوفير الحصانة للممثلين المنتخبين ، وحظر دخول الاسرائيليين غير المقيمين بالاراضي المحتلة اليها في يوم الانتخاب ، وانضمام القوات الاسرائيلية من مراكز الاقتراع في ذلك اليوم ، فضلا عن تعهد اسرائيل بقبول اية نتيجة تسفر عنها الانتخابات .

وعلى هذا النحو ، واذا تجاوزنا هذه الخلافات الفرعية التي تسعى اسرائيل الى اطالة امددها بهدف اغراق الطرف العربي في تفاصيل صغيرة وارباقها بها واعتصامه ، فللالمحظ ان هناك قبولا عاما بالمشاهد

المفاوضات لاقرار ما يتم التوصل اليه من اتفاقات . وهناك التصور السوفيتي السابق الذي كان يرى ضرورة ان يكون للمؤتمر دور محدد يقوم به في مسار المفاوضات وتحديد نتائجها . لكن هذا التصور أخذ في التغيير بغية عدم الاستخدام بالموقف الأمريكي . وبذلك لم يعد الاتحاد السوفيتي ينظر الى صلاحيات المؤتمر بمعنى المشاركة المباشرة والفاعلة في صياغة الاتفاقات ووضع الاسس التي تقوم عليها ، وانما بمعنى المشاركة في الحوار والتقدم بافكار ومقترحات أو توصيات سواء فردية أو جماعية ، مع الاقرار بأن المؤتمر لا يفرض تسويات محددة على الأطراف ، لكن ينبغي ان يكون به مجال لعرض مقترحات من جميع الدول التي تشارك فيه .

والملاحظ ان هذا التباين في تصور دور المؤتمر الدولي قائم ايضا بين الأطراف العربية المرشحة للمشاركة فيه . فنجد أن التصور المصري اقرب الى التصور الأمريكي لطبيعة المؤتمر ، بينما تعتبر سوريا اقرب الى التصور السوفيتي القديم الذي يطالب بمؤتمر ذي صلاحيات وربما تتجاوز ذلك التصور ايضا من خلال مطالبتها بمؤتمر اقرب الى « محكمة دولية » تتوصل الى اتفاقات بمقتضى الحق والعدل والقانون الدولي ، وهو ما يسمى في الخطاب السياسي السوري (مؤتمر دولي يمتلك سلطة اتخاذ قرار كامل) . ورغم أن منظمة التحرير شاركت بالفعل خلال ١٩٨٩ في العملية التي تقود الى سيناريو المفاوضات المباشرة ، الا انها حافظت على خطها السياسي على الدعوة لعقد المؤتمر الدولي في ظل تصور هو اقرب الى التصور السوفيتي الحالي . اما وجهة النظر الاردنية في مجال طبيعة المؤتمر الدولي فترى أنه لا يمكن أن يكون اجتماعا احتفاليا تمهيدا للمفاوضات المباشرة ، وانما ينبغي ان يعكس الوزن المعنوي للاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن لمساعدة كل اطراف النزاع على التوصل الى السلام .

وفي هذا الاطار يمكن القول بأنه اذا حدث تطور في اتجاه اعمال سيناريو المؤتمر الدولي في المستقبل وهو ما يقتضي تغير الموقف الاسرائيلي ، فإن مشهد مؤتمر دولي ذي صلاحيات تتجاوز التمهيد للمفاوضات المباشرة والتصديق على نتائجها يبدو مستبعدا . فالمشهد الذي يمكن أن يكون واردا هو مشهد المؤتمر المظلة للمفاوضات المباشرة ، أو مشهد مؤتمر تحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فحسب ، أو مشهد المؤتمر الختامي للمفاوضات المباشرة .

(٣) مشهد مؤتمر دولي بلا صلاحيات :

من المرجح ان يأخذ هذا المشهد شكل رعاية عن بعد

للمفاوضات المباشرة وفقا لما ورد في مبادرة شولتز عام ١٩٨٨ . وبذلك يصبح من المتصور ان يقتصر المؤتمر على جلسة افتتاحية وأخرى ختامية . وفي هذه الحالة لن تكون هناك حاجة في الغالب لعقد اللجنة التحضيرية التي وردت اول اشارة لها خلال زيارة بيريز عندما كان رئيسا لوزراء اسرائيل الى مصر في سبتمبر ١٩٨٨ . كما وردت الاشارة اليها في قرار الجمعية العامة الصادر في ٢ ديسمبر ١٩٨٦ الذي دعا لعقد مؤتمر دولي تسبقه لجنة تحضيرية . فقد ظل مفهوم هذه اللجنة غامضا وموضع خلاف بين مختلف الاطراف المعنية . فالمرجح ان يخلو مشهد المؤتمر الدولي المجرد من الصلاحيات من اللجنة التحضيرية ، على اساس ان هذا النوع من المؤتمر يعتبر هو نفسه تحضيريا للمفاوضات المباشرة من ناحية وختاما لها من ناحية اخرى . والارجح ان يكون هذا المشهد اقرب الى التصور الأمريكي لطبيعة المؤتمر الدولي كما ورد في مبادرة شولتز وافكار امريكية اخرى طرحت خلال العامين الماضيين . ويقوم هذا التصور على عقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي التي يقتصر دورها على تشكيل لجان ثنائية على اساس جغرافي ، ثم تنفض هذه الجلسة لتتيح الفرصة لنشاط اللجان اي للمفاوضات المباشرة ، وذلك في اطار عدد من المبادئ الاساسية اهمها :

- الا تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول او معارضة اي اتفاق يتم التوصل اليه في اطار المفاوضات الثنائية .
- تجري المفاوضات في كل لجنة ثنائية من لجان المؤتمر بطريقة مستقلة ، ولا ترتبط مفاوضات أية لجنة بمدى التقدم في مفاوضات اللجان الاخرى .
- حق أي طرف في الانسحاب من المفاوضات دون ان يكون في هذا اخلال بأي التزامات مسبقة .
- يمكن عقد المؤتمر من جديد اذا تعرضت مفاوضات اللجان الثنائية للجمود ويكون تجديد انعقادها بناء على دعوة طرفيها .

وفي هذا الاطار يمكن لاطراف المؤتمر الدولي ان تتلقى تقارير حول المفاوضات الجارية في اللجان الثنائية . والمرجح ان يطالب الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاوروبية بأن يكون لاطراف المؤتمر حق التعليق على هذه التقارير بإبداء الرأي في بعض القضايا أو التقدم باقتراحات مصددة دون الزام الطرفين المتفاوضين في كل من هذه اللجان بشيء . وفي الغالب ستواجه الولايات المتحدة هذا الطلب بتحفظ لكن ليس من المستبعد اقراره مع التأكيد على ان كل ما يصدر عن اطراف المؤتمر الدولي لا يحمل أية صفة الزامية . وعلى هذا الاساس ربما لا يعود المؤتمر بكامل هيئته لانعقاد بعد الافتتاح الا في نهاية اعمال اللجان الثنائية ، لكن دون استبعاد ان تجتمع الدول الخمس الدائمة في

الى ان هذا الفكرة تعبر عن استعداد الاتحاد السوفيتي للقيام بدور الوساطة الرسمية بين اسرائيل ومنظمة التحرير . ولم يتضح من حديثه ان هذه الفكرة يمكن ان تكون بديلا للمؤتمر الدولي ، وانما الارجح انها تساعد على التمهيد لهذا المؤتمر . وقد اعتبرها البعض بديلا لفكرة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي وليست بديلا للمؤتمر نفسه .

ولم يصدر رد فعل امريكي واضح تجاه هذه الفكرة ، وان كانت بعض المصادر الاسرائيلية قد اشارت الى انها لم تلق حماسا في واشنطن . ومع ذلك فالملامح ان يبكر لجا الى فكرة مشابهة لكن في اطار سيناريو المفاوضات المباشرة وبكبدل للمؤتمر الدولي ، وذلك في رده على الايضاحات التي طلبتها منظمة التحرير . فقد اشار الى امكانية وجود رعاية امريكية سوفيتية للقاء الفلسطيني الاسرائيل ردا على استفسار ميرني حول امكانية حضور الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الامن هذا اللقاء .

والملامح ان اسرائيل لاترفض هذا المشهد اذا جاء في اطار المفاوضات المباشرة وليس التمهيد للمؤتمر الدولي ، وانما ترفض مشاركة منظمة التحرير كممثلة للفلسطينيين فيه . بل وكان هذا المشهد احد الخيارات التي بحثها شامير قبل تقديم الخطة الخاصة بالانتخابات ، وكان جوهر ذلك الخيار ان تستضيف القوتان العظميان لقاء للسلام يضم اسرائيل وفلسطينيين منتخبين في الداخل للتفاوض حول فترة انتقالية يمنح فيها الفلسطينيون حكم ذاتي .

(٥) مشهد المؤتمر الدولي كختم للمفاوضات المباشرة :

يقصد بذلك انه اذا حقق سيناريو المفاوضات المباشرة نجحنا معنا وتم التوصل الى تقدم في هذه المفاوضات ، قد تظهر الحاجة الى عقد مؤتمر دولي لاضفاء الشرعية على ما يتم التوصل اليه من اتفاق واشترك القوى الدولية الرئيسية في الضمانات التي لا بد ان ينطوى عليها .

وفي هذه الحالة فالمرجح الا تكون هناك معارضة اسرائيلية لعقد هذا المؤتمر طالما ان العملية وصلت الى نهايتها . كما سيكون عقد مثل هذا المؤتمر ضروريا من اجل استكمال عملية التسوية ببحث قضيتي الجولان وجنوب لبنان اللتين قد يتوقف الامر فيهما على نمط التسوية الذي سيتم التوصل اليه في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .

والملامح ان هذا المشهد هو الاكثر اقترابا من موقف الادارة الامريكية الحالية الذي لايرفض المؤتمر الدولي من حيث المبدأ ، وانما يعطى الاولوية للمفاوضات المباشرة ، ويرجأ ذلك المؤتمر الى مايسمى في الخطاب

مجلس الامن مرة او يضع مرات خلال فترة عمل هذه اللجان للتشاور حول بعض التقارير التي تتلقاها . اما الاجتماع الرسمي الكامل للمؤتمر فالمرجح ان يعقد في نهاية مفاوضات اللجان الثنائية وخاصة في حالة التوصل الى اتجاز محدد جزئي او كلي . وتظل المشكلة الاساسية التي ستواجه هذا المشهد هي مشاركة منظمة التحرير بشكل رسمي . فالملامح انه لم يصدر عن الادارة الامريكية اي شيء يفيد موقفها من هذه المشاركة بعد بدء الحوار معها ، لان هذا الحوار جاء مواكبا لتراجع واشنطن من الاعتماد على صيغة المؤتمر الدولي . لكن رغم ان بدء الحوار مع المنظمة يعني الاعتراف الامريكي بها ، الا ان موقف الولايات المتحدة من مشاركتها في المؤتمر الدولي سيتجه في الغالب الى البحث عن حل وسط اذا ظل الموقف الاسرائيلي على حالة رفضا لاي نوع من التعامل معها . وربما يؤدي ذلك الى اعادة طرح فكرة الوفد الاردني الفلسطيني المشترك ، او وفد من داخل الاراضي المحتلة . اما مشكلة المشاركة السوفيتية في المؤتمر والتي كانت مثارة فيما مضى فلم تعد تمثل عقدة نتيجة المرونة التي اتجه اليها الموقف السوفيتي وبعد التطورات الواسعة النطاق في العلاقات الامريكية السوفيتية والتحسين المتزايد في العلاقات الاسرائيلية السوفيتية . ومع ذلك يظل من الواور ان يقتصر مشهد المؤتمر الدولي هذا بتقديم تنازلات سوفيتية جديدة لاسرائيل على صعيد قضية العلاقات الدبلوماسية خاصة ان موسكو كانت قد خفضت شريعتها لاعادة هذه العلاقات من الانسحاب من الاراضي المحتلة الى مجرد موافقة اسرائيل على عقد المؤتمر الدولي وابداء استعدادها للانسحاب .

والمرجح ان اسرائيل لن تقبل مشاركة الصين في المؤتمر الدولي الا بعد ان تعترف بها وتقيم علاقات دبلوماسية معها .

(٤) مشهد مؤتمر برعاية امريكية سوفيتية :

هناك قدر من الفروض حول اصل هذه الفكرة التي طرحت في اوائل ١٩٨٩ في صحيفة مؤتمر رياضي فلسطيني اسرائيلي امريكي سوفيتي . لكن ثمة مايلد على انها فكرة سوفيتية طرحت خلال لقاء شيفرناتزه بيكر في اول مارس ١٩٨٩ باعتبارها سبيلا لتيسير الاتصال بين اسرائيل ومنظمة التحرير ، ولساعدة القيادة الاسرائيلية على تجاوز مشاعر الصراع ضد المنظمة ، وبالتالي تخفيف حدة التوتر بين الطرفين ومحاولة التوفيق بين مواقفهما في جملة من المسائل الاجرائية المتعلقة بعملية التسوية .

ولم يصدر اي ايضاح لهذه الفكرة من مسئول سوفيتي باستثناء اوليج سرجيف الخبير في ادارة الولايات المتحدة وكندا بالخارجية السوفيتية . فقد اشار

السياسي الحالي التوقيت المناسب .

وعلى هذا النحو يبدو أن التمييز بين سيناريوهي المفاوضات المباشرة الثنائية والمؤتمر الدولي هو تمييز شكل في معظم الاحوال ، وعلى وجه التحديد فيما هو متاح من مشاهد للمؤتمر الدولي . ففي كل هذه المشاهد تتل المفوضات المباشرة الثنائية هي محور الزاوية ، ويقتصر الإطار الدولي على مجرد شكل كما ظهر من العرض السابق . أما مشهد المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات الذي يتسم بالجهد الجماعي والمشاركة الفاعلة للقوى الدولية فليس واردا في الافق المنظور بعد ان قبل الطرف العربي أن يعمل على ارضية المشروع الاسرائيلي للسلام الذي يقوم في جانبه الاجرائي على استبعاد أية مشاركة دولية في عملية السلام . ومع ذلك يظل من الضروري مراجعة هذا التوجه العربي والعودة للاصرار على سيناريو المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات المحددة . وينبغي أن يكون واضحا انه ليس بمقدور العرب انتزاع تسوية تتضمن حدا أدنى من العدالة في ظل موازين القوى الراهنة اعتمادا على قواهم الذاتية طالما انهم لا يعملون من أجل تدعيم هذه القوى ، وبالتالي فهم في حاجة الى دعم دولي لمطالبهم وهم ملتزمون اسرائيل وتسعى الى تجنبه من خلال استبعاد سيناريو المؤتمر الدولي .

ب - المستوى الموضوعي :

ادى المسار العام لتطورات عملية التسوية عام ١٩٨٩ الى قبول عام بمنهج مرحلية التسوية الذي يميز بين مرحلتين : احدهما مؤقتة محورها الحكم الذاتي ، والاخرى دائمة يتم الاتفاق عليها خلال المرحلة المؤقتة . وفي هذا الإطار تصبح التسوية النهائية محصلة لعملية تنطوي على تفاعلات معقدة منذ بدء الاعداد للمرحلة المؤقتة او الانتقالية . وهي تتوقف بهذا المعنى على قدرة اسرائيل على استخدام ترتيبات المرحلة الانتقالية من أجل تطويع الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وإعادة ربطهم بها في إطار علاقة جديدة ، وهي مهمة بالغة الصعوبة في ظل الازمات التي أفرزتها الانتفاضة الكبرى . ولذلك فإن ثمة ضرورة الآن لمحاولة تبين احتمالات للملاح العامة للمرحلة الانتقالية من خلال البحث في أهم قضايا التفاوض التي تتوقع ان تشغل جدول أعمال المفاوضات حول هذه المرحلة .

ويجدر التنويه هنا بأن اجراء مفاوضات حول المرحلة الانتقالية ليس مرتبطا بشكل حتمي بسيناريو المفاوضات الثنائية ، وأن كان يظل هو السيناريو الأكثر انسجاما مع هذا النوع من المفاوضات . فمن المتصور ايضا أن تجري هذه المفاوضات في إطار سيناريو المؤتمر الدولي بأي من مشاهداته التي سبق عرضها ، وفي ظل شرط اسرائيل - امريكي بالالتزام بالاسلوب المرحلي

لعملية التسوية .

ومن المرجح أن تتركز قضايا التفاوض حول المرحلة الانتقالية وترتيباتها على صلاحيات سلطة الحكم الذاتي . وذلك فقبل أن تتعرض لهذه القضايا المتوقع بحثها في المفاوضات ، ينبغي أن نشير في معالجة الى أهم خصائص المفهوم الاسرائيلي (الليكودي) للحكم الذاتي . وتتبع هذه الضرورة مما تتصف به السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية من درجة عالية من الاستمرارية جعلت الافكار الاساسية التي تبناها تشكل ليكود في مجال الحكم الذاتي منذ اواخر السبعينيات مستمرة حتى الآن . بل ويمكن القول بأن هذه الافكار تعتبر امتدادا للمشروع الذي طرحه بين جودين بشكل غير رسمي قور انتهاء حرب ١٩٦٧ في شأن منح سكان الضفة الغربية حكما ذاتيا ليدبروا شئون حياتهم وتوطين اللاجئين المقيمين فيه وانتخاب ممثلين للسكان مع اخراج القدس من إطار هذا المشروع وضفها لاسرائيل . كما يمكن اعتبارها ايضا بمثابة امتداد معدل لافكار ديان الخاصة بالتقسيم الوظيفي . وهي تتلخص في اعتبار الارض جزءا من اسرائيل فيما يترك للسكان المقيمين عليها التمتع بالجنسية الاردنية ، أي تقسيم السيادة الى سيادة على الارض تختص بها اسرائيل واخرى على السكان تكون من نصيب الاردن . ويمكن القول بأن افكار ديان هذه كانت اقرب الى الفكر الليكودي منها الى مشروع ألون . فاذا كان ألون قد تصور الحصول على أكبر قدر ممكن من الارض مع أقل قدر من السكان ، فإن ديان اراد كل الارض لكن بدون كل السكان .

أما المفهوم الليكودي الاساسي للحكم الذاتي فلم يزل يعتمد على المشروع الذي طرحه بيجين أمام الكنيست في ١٨ ديسمبر ١٩٦٧ ، الذي يقوم على النقاط التالية :

- إلغاء الحكم العسكري في الضفة والقطاع
- إقامة حكم ذاتي اداري للسكان العرب
- انتخاب سكان مجلسا ادرايا من ١١ عضوا
- تكون مدة ولاية هذا المجلس ٤ سنوات من يوم انتخابه
- يكون مقر المجلس في بيت لحم
- تكون جميع المسائل الادارية المتعلقة بالسكان العرب ضمن صلاحيات هذا المجلس : التعليم - الشؤون الدينية - المالية - المواصلات - البناء والاقتصاد والتجارة والصناعة والسياحة - الزراعة - الصحة - العمل - تأهيل اللاجئين الادارة القضائية - الاشراف على قوة شرطة محلية .
- يعهد بشئون الامن والنظام العام في الضفة والقطاع للسلطات الاسرائيلية .
- يمنح السكان حق الاختيار الحريين الجنسي

الاردنية أو الاسرائيلية

هذه المفاوضات فانها ستشهد خلافات اساسية حول مجموعة من القضايا على نحو يعكس التعارض بين غايتين : احدهما ترمي الى صيغة الحكم الذاتي اقرب ماتكون الى الاستقلال وتكون مقدمة له ، والاخرى تهدف الى صيغة اقرب ماتكون الى استمرار الاحتلال . ويمكن الاشارة الى اهم هذه القضايا كالآتي :

أ - قضية مدى شمول الحكم الذاتي ، بمعنى ما اذا كان سيقصر على السكان فقط أم يشمل الأرض أيضا . فالتصور الاسرائيلي يقصر الحكم الذاتي على السكان فحسب ، وبالتالي لا تكون هناك حدود اقليمية جديدة مختلفة عن الوضع الراهن . أما الموقف الفلسطيني فيسبر بالبيع على حكم ذاتي كامل للسكان والأرض معا أي حكم ذاتي اقليمي .

ب - قضية مصدر سلطة الحكم الذاتي ، أي مصدر السيادة في منطقة الحكم الذاتي . والمرجح أن يسود المفاوضات حول هذه القضية صراع حاد ، حيث تصر اسرائيل على أن يكون الحكم العسكري هو مصدر السلطة الأمر الذي لا يمكن قبوله من المفاوضات الفلسطينية الذي ينبغي أن يصر على أن يكون المجلس المنتخب هو مصدر السلطة . ويقتزن ذلك بخلاف متوقع أيضا حول وجود الحكم العسكري الاسرائيلي في المرحلة الانتقالية . فقد تصر اسرائيل على ذلك رغم أن اتفاقية كامب ديفيد نفسها كانت واضحة في ضرورة انضمامه عند بدء هذه المرحلة . والجدير بالذكر أن مصر كانت قد طالبت في مفاوضات الحكم الذاتي مع اسرائيل (١٩٨٠ - ١٩٨٢) بأن تكون سلطة الحكم الذاتي صلاحيات تشريعية تشمل تشريع وتنفيذ القوانين واللوائح وفرض الضرائب وتقرير اللوائح المالية ولذلك فريما يكون المخرج هنا هو أن يكون الاتفاق الموقع حول قيام الحكم الذاتي هو نفسه مصدر السلطة كما حدث في سوابق تاريخية أهمها اتفاقات تحديد مصير شعوب البلقان تحت الحكم العثماني .

وتجدر الاشارة الى أن هذه القضية ترتبط بما سبق أن اثير في مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل حول صلاحيات سلطة الحكم الذاتي ، الأمر الذي يفرض على المفاوضات الفلسطينية العودة الى محاضر تلك المفاوضات والافادة من هذه الخبرة .

ج - قضية الأمن سواء الداخلي أو الخارجي . ويقصد بالأمن الخارجي أمن حدود منطقة الحكم الذاتي . أما الأمن الداخلي فيقصد به أمن اسرائيل نفسها مما تسميه « النشاط الارهابي العربي » عبر منطقة الحكم الذاتي .

ولا يبدو أن التفاوض حول الأمن الخارجي سيكون أقل تعقيدا إذ يظل متضمنا مشكلة اساسية بشأن المطالب الاسرائيلية في هذا المجال . وتتل متابعة

تشكل لجنة من ممثلي اسرائيل والاردن والمجلس الاداري للنظر في القوانين المعمول بها في الضفة والقطاع ، وتحديد صلاحيات المجلس في مجال اصدار القوانين ، وتتخذ هذه اللجنة قراراتها بالاجماع .

ضمان حرية التنقل والنشاط الاقتصادي لسكان اسرائيل وسكان الضفة والقطاع .

تمتلك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على الضفة والقطاع . ولكن ادراكا منها لوجود مطالب اخرى ، فانها تقترح بقاء مسألة السيادة مفتوحة . وقد تم تطوير ذلك المشروع في مايو ١٩٧٩ استعدادا للمفاوضات الحكم الذاتي بين اسرائيل ومصر . وقامت لجنة وزارية من ١١ عضوا بإجراء ذلك التطوير . ويمكن الاشارة الى اهم ملامح التعديل الذي تم ادخاله على النص التالي :

- أن المجلس الاداري اصبح يشار اليه أيضا على انه سلطة الادارة الذاتية .

- أن عدد اعضائه لم يعد معددا وإنما اصبح خاضعا للتفاوض .

- اضيف نص على خضوع المستوطنات والسكان اليهود للقانون والقضاء الاسرائيلي ، مع الحفاظ على حق الاستيطان في منطقة الحكم الذاتي .

- اضيف نص على مسئولية الدولة الاسرائيلية عن تخطيط المياه بالتشاور مع المجلس الاداري ، ومليكتها للأراضي العامة والأراضي الصغرية .

- اضيف نص على حق مواطني اسرائيل في امتلاك الأراضي في منطقة الحكم الذاتي . أما سكان هذه المنطقة فيكون بمقدورهم امتلاك الأراضي في اسرائيل اذا حصلوا على الجنسية الاسرائيلية فحسب .

- اضيف نص على أن اسرائيل لن تسمح ابدا بإقامة دولة فلسطينية في منطقة الحكم الذاتي (لأنها ستشكل خطرا على أمنها ووجودها) .

وتتل متابعة الخطاب السياسي الليكودي خلال الفترة الماضية على أن المعالم الرئيسية لهذا المشروع لم تزل مستمرة مع الاصرار على اعتباره مشروعا واقعا . ويؤكد هذا الخطاب أن فكرة الحكم الذاتي تحقق أهدافا أهمها اختيار الشخصيات الفلسطينية التي يحق لها أن تبحث في مرحلة لاحقة مستقبل العلاقات مع اسرائيل ، وتحقيق مايتطلع اليه الفلسطينيون من تحديد شكل حياتهم بالطريقة التي يريدونها ، واتاحة الفرصة للاتفاق بين الاسرائيليين والفلسطينيين على تحديد الابعاد الامنية بانفسهم دون تدخل خارجي .

والواضح أن هذا التصور لايلبي الحد الأدنى الذي يمكن قبوله فلسطينيا وعربيا في حالة إجراء المفاوضات حول المرحلة الانتقالية . ولذلك فالتوقع انه اذا جرت

الخطاب الاسرائيلي على ان هذه المطالب تستركز في النقاط التالية :

- الاحتفاظ بنظام انذار على عدد من النقاط المرتفعة في منطقة الحكم الذاتي .

- الاحتفاظ بقوات اسرائيلية في حالة انتشار دائم في وادي الاردن .

- الاستخدام المستمر لمستودعات الطوارئ العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وادماجها ضمن المناطق الامنية .

- انشاء مناطق أمنية ومنح القوات الاسرائيلية سيطرة كاملة فيها ، بالإضافة الى حق التحرك من وإلى هذه المناطق .

- تفتين حصول القوات الاسرائيلية على الماء والكهرباء في الضفة الغربية على النحو القائم الآن .

- حرية الحركة للقوات الاسرائيلية على طول نهر الاردن لمنع أي اختراق اراهبي من الاردن الى الضفة .

- حصول القوات الاسرائيلية على مساحات كافية للتدريب .

وكانت « لجنة بن اليسار » التي بحثت كيفية تنفيذ بنود مشروع بيجين للحكم الذاتي عام ١٩٧٩ قد توصلت الى توصيات في هذا المجال أهمها ضرورة اخلاق مساحة من الأرض تبلغ حوالي ٢٤٥ ألف دونم لغراض الرعي ، و ٤٨٠ ألف دونم لغراض التدريبات المعادية . وقالت انه لغرض السيطرة الامنية وامكان التحرك الى الحدود يجب تمديد أكثر من عشرة طرق طويلة في الضفة اضافة الى الطرق الحالية بحيث تكون للجيش الاسرائيلي السيطرة الكاملة على محور هذه الطرق . أما بالنسبة للامن الداخلي فالمرجح ان يدور التفاوض حول المسئولية عنه ، والمتوقع ان تركز اسرائيل في هذا المجال على « مشكلة الازهابة » ، وتطلب بايجاد ترتيبات لمواجهة متدركة بأن وجود نشاطات اراهبية سيضر بعملية السلام في مجملها وليس فقط بأمنها . وكانت « لجنة بن اليسار » السابق الاشارة اليها قد اوصت في هذا المجال بضرورة أن تكون لسلطة الامن الاسرائيلية صلاحية كاملة لاتخاذ القرارات في شأن القيام بعمليات الاعتقال والتفتيش ، وأن تكون لها حرية الدخول الى المؤسسات المحلية ، وأن تلتزم الشرطة المحلية بالتبعية لسلطة الحكم الذاتي بأن تسلم المعتقلين اليها اذا طلبت ذلك . كما يكون من حق سلطة الامن الاسرائيلية ان تحدد تسليح وعتاد افراد هذه الشرطة المحلية .

والواضح ان هذه مطالب متعصبة ويصعب قبولها . والمؤكد ان المفاوضات الفلسطينية سيقدم تصورا بديلا وإذا عدنا الى خيرة مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل ، نجد أن التصور الذي تبنته مصر خلالها يقوم على مسئولية سلطة الحكم الذاتي عن كل

موضوعات الامن سواء الداخلي او الخارجي من خلال شرطة جنائية وحرس حدود تابعين لها . ويقوم حرس الحدود بإنشاء نقاط له على طول الخط الأخضر ، وتعمل الشرطة بالتعاون مع الامن الاردني في الضفة والامن المصري في قطاع غزة . كما دعت مصر الى ايجاد خط حدود يفصل منطقة عازلة بين منطقة الحكم الذاتي واسرائيل مع انشاء نقاط مراقبة على طول هذا الخط . وتتولى الشرطة المحلية في منطقة الحكم الذاتي كل العمليات الخاصة بمكافحة الارهاب وفيما يتعلق بالامن الخارجي ، طالبت مصر خلال تلك المفاوضات بأن يكون من حق سلطة الحكم الذاتي التصديق على اعادة توزيع قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة والقطاع ، وأن توافق على حجم هذه القوات وعلى تحركات وحدات الجيش في المنطقة وعلى كمية الاسلحة التي ستحتفظ بها هذه القوات . كما اقترحت الا يقتصر تشغيل محطات الانذار المبكر على الاسرائيليين وحدهم .

د - قضية المستوطنات الاسرائيلية في منطقة الحكم الذاتي ، وهي احدى أهم القضايا الخلافية ليس فقط بين العرب واسرائيل ولكن فيما بين القوى السياسية الاسرائيلية ايضا . والملاحظ أن هذه احدى النقاط القليلة التي يميل فيها الموقف الامريكي للانحياز الى جانب العرب وليس اسرائيل . وقد رأينا الجدل الذي اثير حول هذه القضية داخل اسرائيل عندما لم تكف عن خطة شامير حسنا لها ، في الوقت الذي أصر الجناح الاكثر تشددا داخل ليكود على ان يتعهد شامير بعدم ايقاف الاستيطان . فالقضية اذن متفجرة ، وخاصة في ظل الدور المتزايد الذي تقوم به جماعات الاستيطان في الضفة والتي باتت تمثل أداة ضغط قوية على الحكومة الاسرائيلية . ومع ذلك فالمرجح أن يتعرض المفاوضات الاسرائيلي لضغوط شديدة وخاصة في ظل سيناريو المؤتمر الدولي ، لتقديم تنازل محدد يتمثل في ايقاف الاستيطان خلال المرحلة الانتقالية . لكن تجدر ملاحظة ان المشكلة هنا لا تقتصر على استمرار الاستيطان او ايقافه ، وانما تشمل ايضا وضع المستوطنات القائمة بالفعل . فحتى في حالة التوصل الى حل لمشكلة الاستيطان الجديد ، ستظل مشكلة المستوطنات الحالية قائمة . فلن سنكون السلطة على هذه المستوطنات خلال فترة الحكم الذاتي ؟ ربما تحاول اسرائيل في النهاية اسخا اغلبية هذه المستوطنات ضمن مناطق الامن مع استمرار تطبيق ترتيبات الامن الاسرائيلي عليها . لكن المرجح ايضا أن يصر المفاوضات الفلسطينية على ازالة جزء على الاقل من هذه المستوطنات .

هـ - قضية اراضي الدولة وارضى الغائبين والاراضي الصحيرية . والمتوقع ان تكون هذه القضية موضع خلاف حاد في المفاوضات لانها من القضايا التي

بعد ١٩٦٧ أو المقيمين في الخارج عموماً ، وما إذا كانت سلطة الحكم الذاتي ستملك تقرير ذلك . والمتوقع أن يرفض المفاوضات الاسرائيل هذه العودة بشكل مطلق متذرعاً بمحدودية القدرة الاستيعابية لمنطقة الحكم الذاتي ، ومن ثم بالتأثيرات السلبية لهذه العودة على عملية السلام . وبالملاحظ ان هذه القضية تثير مخاوف اسرائيلية عبر عنها احد الكتاب (عاموس جليور) بقوله ان حق عودة الفلسطينيين يعني نهاية الدولة اليهودية . كما وصف عضو الكنيست أمنون لين هذه العودة بأنها (روح الفكرة السياسية لمنظمة التحرير والتي يكمن مغزها في التطلع للقضاء على دولة اسرائيل) .

وبالمقابل سيصر المفاوضات الفلسطينية على حق العودة على أساس وجود قانون اسرائيل يمنح اى يهودى حق القدوم اليها في أى وقت يشاء . ويبدو ان هذه القضية من القضايا التي يحتاج التوصل الى نوع من الحل الوسيط لها ربما يتمثل في تحديد أعداد الذين يمكن السماح لهم بالعودة وفقاً لجدول زمنى . وان كان من المرجح حتى في هذه الحالة أن يصر المفاوضات الاسرائيل على أن يكون له دور في مراجعة أسماء راغبي العودة لمنع عودة من يسميهم « الارهابيين » . ومع ذلك لا ينبغي تصور أن يكون القبول الاسرائيل بحل وسط من هذا النوع أمراً سهلاً . فهذا الموضوع من الموضوعات التي تعتبرها اسرائيل مصيرية بالنسبة لها . ويمكن القول بأن جانباً مهماً من حرصها على استبعاد منظمة التحرير من عملية التسوية يرتبط بالسعى الى وضع حد لقضية عودة فلسطينيين الخارج . والمعروف ان الاسرائيليين عملوا دائماً على استبعاد فكرة عودة الفلسطينيين من الخارج وحصرها في أضيق نطاق في إطار عملية جمع شتات العائلات الممزقة بين الداخل والخارج . كما رفضوا أية مسئولية منفردة في حل مشكلة اللاجئين ، وأصرروا على ان يتم هذا الحل في إطار الدول العربية . فهم لا يتحدثون الا عن اعادة توطين لاجئي ١٩٤٨ الذين يعيشون في مخيمات الضفة والقطاع في محاولة لتصفية مشكلتهم . وفي هذا الاطار اقترح شامير في فبراير ١٩٨٩ عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة هؤلاء اللاجئين ويجاد شروط مسكن أفضل لهم . كما دعا وزير الطاقة موشى شامال في مارس الى مشاركة الدول الكبرى والامم المتحدة في عملية توطين اللاجئين بدءاً بقطاع غزة . لكن الواضح ان الاسرائيليين يصرصون على فصل هذه العملية عن قضية التسوية فصلاً تاماً .

ح - قضية الرموز الوطنية مثل العلم والنشيد وبطاقة الهوية وطوابع البريد والعملة . فالتوقع ان تصر اسرائيل على رفض منح سلطة الحكم الذاتي حق تقرير هذه الرموز لما تعكسه من طابع وطني ، وباعتبارها من

يصعب التوصل الى حل وسط معقول شكلياً على الاقل فيها . فالحل الوسيط الوحيد المتصور غير منطقي ويتمثل في تقسيم هذه الاراضى بين سلطة الحكم الذاتي واسرائيل ، وهو امر يصعب قبوله فلسطينياً واسرائيلياً في ان واحد ، فضلاً عن صعوباته العملية الشديدة . و - قضية القدس التي تعتبر احدى القضايا الجوهرية المتنازع عليها في كل مراحل عملية التسوية بدءاً بمشاركة سكانها في انتخابات الحكم الذاتي ، وحتى وضعها في المرحلة الانتقالية ووصولاً الى موقعها من التسوية النهائية . ويمكن توقع ان تشهد هذه القضية اقل درجة من التشدد الاسرائيل وعدم الاستعداد لقبول أى حل وسط . فهناك اجماع اسرائيل تقريباً ، باستثناءات هامشية لا وزن لها ، على عدم امكانية تقسيم القدس الموحدة . وتضمنت وثيقة الخطوط الاساسية للحكومة الاسرائيلية الحالية التي تم التوصل اليها في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ ان (القدس للكاملة عاصمة اسرائيل الابدية مدينة موحدة تحت سيادة اسرائيلية غير قابلة للتقسيم ، ويتم تأمين التوجه الحر للامكان المقدسة وحرية العبادة لجميع معتقلي الديانات) .

والمتوقع الانقادم اسرائيل اى تنازل بشأن القدس في المفاوضات حول الحكم الذاتي مهما كانت الظروف التي ستجرى فيها هذه المفاوضات الا اذا حدث تغير ملموس في موازين القوى . وفي هذه الحالة قد يؤدي هذا التغير الى استبعاد هذا النوع من المفاوضات الذي تفرضه الموازين الحالية . ومع ذلك فاذا جرت المفاوضات واضطر المفاوضات الفلسطينيين الى استبعاد قضية القدس منها ، فعليه ان يتركها مفتوحة لاعادة التفاوض حولها في المفاوضات حول التسوية النهائية مع تعينة اقصى قدر من الضغوط الدولية ومحاوله استثمار اللوف الامريكى غير المحدد حتى الآن تجاهها . كما ينبغي انظار الواقع الجديد الذى فرضته الانتفاضة أمام العالم ، حيث اكدت عدم صحة المقولة الاسرائيلية عن وحدة القدس واستقرارها في ظل هذه الوحدة ، وبرزت بالمقابل التطلعات الوطنية المشروعة لسكانها وريغتهم في الاستقلال الوطنى . وتبرز ذلك ايضا نتائج انتخابات المجالس البلدية التى جرت في اسلاثلل آخر فبراير ١٩٨٩ ، والتي اثبتت ان القدس تعيش حالة انقسام حقيقى وانها مدينة غير متجانسة او منسجمة او هادئة كما تقول سلطات الاحتلال . قوقلا للبيانات الاسرائيلية ، لم يشارك في تلك الانتخابات سوى الفين من السكان العرب من أصل حوالى ٨٠ ألفا لهم حق التصويت .

ز - قضية العودة الفلسطينية ، اى مدى امكانية عودة الفلسطينيين سواء الذين هاجروا من الضفة وغزة

الامور التي تعهد لقيام دولة مستقلة ، بينما يسعى المفاوض الفلسطيني للحصول على هذا الحق .
والى جانب هذه القضايا الاساسية المرتبطة مباشرة بالمرحلة الانتقالية القائمة على الحكم الذاتي ، فمن المحتمل ان تثار قضايا اخرى ترتبط اساسا بالتسوية النهائية لكنها ستطرح غالبا في مفاوضات المرحلة الانتقالية ايضا ، وهي القضايا المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وخاصة المياه والكهرباء والصحة والعمالة .

فالؤكد انه سيكون هناك صراع بين مصالح وحاجات اسرائيل وبين مصالح وحاجات منطقة الحكم الذاتي من المياه . ولذلك ستكون قضية السيطرة على موارد المياه احدى المشكلات الحيوية في المفاوضات سواء الانتقالية او النهائية . فالفترض ان اسرائيل ستصر على ان يظل تخطيط المياه من مسؤوليتها وخاصة بالنسبة للضفة الغربية . اما بالنسبة لقطاع غزة فلا توجد مشكلة حيوية بالنسبة لاسرائيل في حصوله على احتياجاته من المياه . لكن زيادة سحب القطاع للمياه هي التي تثير مشكلة لاسرائيل . ولذلك فقد تصر على ضرورة الاتفاق على تحديد كمية المياه التي يمكن للقطاع ان يستعملها . وبالمقابل يفترض ان يسعى المفاوض الفلسطيني الى الحصول على حق السيطرة على المياه العربية . وربما يكون بالامكان التوصل الى حل وسط في المرحلة الانتقالية من نوع ان تكون السيطرة على مصادر المياه للجنة مشتركة من السلطات الاسرائيلية وسلطة الحكم الذاتي . ومع ذلك فالمرجح الا يكون مثل هذا الحل مناسباً للتسوية النهائية فيما بعد .

وهناك ايضا قضية الكهرباء . فالمعروف ان الوضع الراهن يتسم بحصول معظم اجزاء الضفة والقطاع على الكهرباء من اسرائيل . وربما تفضل اسرائيل استمرار هذا الوضع بغرض الحفاظ على تبعية الاراضي المحتلة . لكن من الضروري ان يطالب المفاوض الفلسطيني بحق بناء محطة كهرباء وطنية تاخذ في الاعتبار تجربة شركة كهرباء القدس الشرقية .

وهناك كذلك قضية الصحة حيث تعتمد الضفة وغزة في الخدمات الصحية على اسرائيل ، وان كانت الانتفاضة قد اتاحت بدء تجربة مفيدة للحد من هذا الاعتماد نسبيا .

وربما يدور الخلاف في المفاوضات الانتقالية حول ما اذا كان هذا الوضع سيستمر ام سيسمح لسلطة الحكم الذاتي بالاعتماد على دول عربية في الحصول على هذه الخدمات . والمتوقع من الخطاب السياسي الاسرائيلي ان تثير اسرائيل قضية تتعلق بالامن ، وهي استيراد سلطة الحكم الذاتي لادوية معينة واحتمال ان يتبع ذلك امكانية تهريب مواد يمكن استخدامها في عمليات

عنف . وقد سبق ان اصر المفاوض الاسرائيلي في مفاوضات الحكم الذاتي مع مصر على ضرورة فصل دائرة الصحة العامة عن سلطة الحكم الذاتي بحيث تبقى تحت الاشراف الاسرائيلي بدعوى ان أي مرض ينتشر في الضفة والقطاع سينتقل الى اسرائيل . وفي هذا السياق تنويع ان تستمر هذه المفاوضات اذا بدأت لفترة طويلة بحكم الاسلوب الاسرائيلي في التفاوض ، والذي يقوم على التمسك بالتفاصيل الدقيقة للغاية الى حد الاستغراق في بحث بعض الكلمات والافاظ والعبارات ، وهو ما يؤدي للاعتماد عن صلب الموضوع وجوهر القضايا محل التفاوض . وفي النهاية ينبغي ان يكون واضحا ان القبول العربي للاسلوب المرحلي للتسوية ومن ثم النخول في مفاوضات حول صيغة الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية يعني افعال المشروع الاسرائيلي للسلام الذي يسعى الى جعل هذه المرحلة مدخلا لاستيعاب الحركة الوطنية الفلسطينية وتطويعها في اطار علاقة جديدة تربط الاراضي المحتلة باسرائيل وتصلحها عن انتمائها العربي بحيث تكون ترتيبات التسوية النهائية فيما بعد تعبيرا عن هذا الواقع الجديد بغض النظر عن مضمون هذه الترتيبات . ولذلك فاذا انتهى التحرك السياسي الفلسطيني الى الانخراط في هذه العملية ، ينبغي ان يقوم ادائه خلالها على الوعى بهذا الهدف الاسرائيلي وان يسعى الى الحد من فرض تحقيق هذا الهدف من خلال الاصرار على صيغة الحكم الذاتي الكامل التي تشمل الحقوق الفلسطينية في مختلف قضايا التفاوض التي عرضنا لها ، خاصة وان ثمة مؤشرات تؤكد ان التمثيل الفلسطيني المنتخب سيضم ممثلين للقوى الوطنية الرئيسية في الضفة والقطاع التي تعتبر امتدادا لابرز فصائل منظمة التحرير ، الى جانب ممثل التيار الاسلامي . فخلال السنوات العشر التي سبقت الانتفاضة ، جرت انتخابات للعديد من لجان الطلاب والجمعيات والنوادي . وتدل دراسة نتائج تلك الانتخابات على ان حوالي ٦٠ ٪ من الاصوات في المتوسط ذهبت لحركة « فتح » ، و ٢٠ ٪ للقوى الاسلامية ، و ١٥ ٪ للييسار سواء الجبهتين الشعبية والديمقراطية او الحزب الشيوعي . والنسبة الباقية تنوزع على فصائل اخرى او انصار الابرار . لكن الاهم من ذلك هو بذل أقصى جهد ممكن من اجل استمرار الانتفاضة في صورة أسلوب جديد الذي يلوته ، وفي القلب منه المقاطعة الشعبية للسلطة المحتلة . مع الحفاظ على مستوى معين من العنف المدني كعامل ضغط اساسي خلال المفاوضات وفقا لما تؤكدته خبرات التفاوض الناجحة .

القسم الرابع

الاقتصادات العربية

- سياسات التخصيص العربية .
- السياسات المالية العربية

المفاضلة بين استمرار نشاط الدولة في قطاع الأعمال باعتبارها مالكا للمشروعات العامة ، وبين تصفية هذا النشاط بتخصيص هذه الملكية .
والثانية : اشكالية الموازنة بين اعباء الانفاق العام للدولة وبين قصور وحتى تنافس الإيرادات العامة .

ورغم الموقع المركزي لمصر في تناول هذه الاشكاليات ، فلنا لتعرض لها في بحث بعض قضايا الافسكتيين الاولى والثانية هنا ، ونحيل القارئ الى قسم « جمهورية مصر العربية » . وأما بالنسبة للبلدان العربية الاخرى فقد حاولنا في تحليل عدد من جوانب الاشكاليات الاولى والثانية ان نغطي نماذج متباينة من حيث وضع قطاع الأعمال العلم والموازنات العامة للدولة ..

فيما يتعلق بأوضاع القطاع العام ، يشمل التحليل هنا دولا ارتبطت نشأة قطاع الأعمال العام الواسع فيها بعملات التأميم ، وأجرى نهض هذا القطاع على أساس ملكية الدولة للنظف وغيره من مصادر الثروة الطبيعية ، ودولا توسع الدور الاقتصادي للدولة فيها في إطار توجهات ليبرالية - اقتصادية ثابتة ، وأخرى ارتبط هذا الدور فيها بسيطرة الادارة المركزية البيروقراطية على الحياة الاقتصادية ، ودولا كان قيامها ذاته مشروطا بالدور الاقتصادي للدولة منذ النشأة أو بعد الاستقلال ، وأخرى توسع فيها هذا الدور امتدادا وارتقاء لما نهضت به الرأسماليات المحلية - اجنبية ووطنية - قبل الاستقلال .. الخ .. وأما فيما يتعلق بالموازنات العامة ، يشمل التحليل هنا دولا اتجه فيها عجز الموازنات العامة الى التزايد ، وأخرى شهدت انخفاضا في هذا العجز ، ودولا مدينة ، يجرى اصلاح المالى فيها تحت ضغوط المنظمات المالية الدولية للاخذ ببرامج الاستقرار والتكيف وأخرى لاتعاني وطأة الديون الخارجية ، وان سعت للاصلاح المالى نتيجة تزايد فجوة الموارد العامة ، ودولا تبنت سياسات تقشف صارمة لمواجهة عجز الموازنة وأخرى اتجهت للتوسع في الاتفاق العام أو عجزت عن خفضه بعدة تحت ضغوط داخلية ، ودولا كانت العوامل والمصادر الخارجية أساس تزايد العجز ومصدر تقطيعه وأخرى كانت العوامل والمصادر الداخلية هي الأكثر تأثيرا .. الخ .

في متابعة أداء الاقتصادات العربية خلال عام ١٩٨٩ ، نحاول في هذا القسم تقديم قراءة موضوعية نقدية لاتجاهات التخصيص Privatization ، والسياسات المالية في الوطن العربي . ويتسم هذه القضايا المترابطة والمتفاعلة بأهمية حاسمة ، إذ تتصل بخيارات استراتيجية حول مستقبل الدور الاقتصادي للدولة العربية . ونقصد هنا ذلك الدور الذي هيمن على الحياة الاقتصادية في الوطن العربي منذ نشأة الدولة الحديثة المستقلة ، وامتد من نشاطها في قطاع الأعمال الى وظيفتها في ادارة المالية العامة وحتى دورها في محاولات التكامل العربي .

والواقع ان عام ١٩٨٩ قد مثل نهاية عقد تفاقمت فيه أزمة الاقتصادات العربية ، واحتدم فيه مازق الدور الاقتصادي للدولة العربية . وفي سياق المحاولات الرسمية والمناظرات الفكرية ، وعلى أساس التحولات العالمية والتوجهات المحلية ، تبلورت سيناريوهات متعارضة لتجاوز الأزمة والمآزق ، وصار مستقبل الدور الاقتصادي للدولة موضوعا للصراع .. ويمكن ان نوضح فنقول ، ان تبرير التخصيص وتحديد مسئولية قطاع الأعمال العام عن أزمة الاقتصادات العربية ، ومصير هذا القطاع في ضوء اتجاهات التخصيص والتحولات الليبرالية - LIBERALIZATION ، مثلت اهم مجالات الهجوم على ، أو الدفاع عن الدور الاقتصادي للدولة العربية . وعلى حين ضالت مبررات الخلاف بصدد تحديد نتائج وأسباب عجز الموازنات العامة ، فقد احتدم الجدل حول اساليب تقليص وتصفية هذا العجز وخاصة فيما يتعلق بعواقب برامج الاستقرار ADJUSTMENT PROGRAMS والتكيف الهيكلي

STRUCTURAL ADJUSTMENT

ونحاول في تحليل القضايا في هذا القسم أن نقرأ دلالة البيانات المتاحة وزد اتجاهات التطور ومتابعة الأحداث الجارية خلال عام التغيير لكن التحليل يستند أيضا الى المعطيات ، والتغيرات والتوجهات الترفيحية - والمقارنة وبالأذات خلال الثمانينات ، لضرورات منطقية ومنهجية وعملية . نرى من حيث بنية التحليل نحاول بدرجات متفاوتة من التركيز - ان نلقى ضوءا على فعالية وقدره وجدارة الدولة العربية في نهوضها بدورها الاقتصادي يبحث اشكالتين وهما الاولى : اشكالية :

أولا : سياسات التخصيص والمليبرالية

يحاول أن يغطي النماذج المختلفة للدور الاقتصادي للدولة العربية ، ويسعى الى تحليل اعمق للاشكاليات التي تتصل بهذا الدور ، ويستفيد من زخم الادبيات والندوات والدراسات التي ازدهرت بها الساحة العربية والعالمية حول قضايا « التخصيص » ، ويركز على بحث سياسات تخصيص قطاع الاعمال العام باعتباره بيت القصيد في اللحظة الراهنة للتحويلات الاقتصادية الليبرالية في البلدان العربية وغيرها من البلدان حيث تؤكد التخصيص باعتباره ظاهرة عالمية .



● ● وفي متابعة وتقييم واستشراف سياسات التخصيص في الوطن العربي نعرض لسياسات التخصيص بمعناها الواسع . أي زيادة مشاركة القطاع الخاص في ملكية وإدارة المشروعات والنشاطات الاقتصادية التي تملكها أو تسيطر عليها الدولة . وبهذا المعنى يشمل التخصيص عمليات تأجير وإبرام حقوق استغلال الاصول والمشروعات والخدمات والموارد من الدولة الى الافراد . لكننا نركز بوجه خاص على التخصيص بمعناه الضيق ، الذي يقصد به نقل ملكية قطاع الاعمال العام من الدولة الى الافراد .

وبإدء ذي بدء يبدو منطقيا أن نحاول تحديد موضوع التخصيص بمعناه الضيق أي التعريف بقطاع الاعمال العام . ثم بيان دوره ووضعه في الاقتصادات العربية المدروسة . ثم نواصل التحليل على أساس ثلاثة محاور اساسية :

الاول : نوافع واهداف التخصيص ، في ضوء مشكلات اداء القطاع العام وتفاقم الازمات الاقتصادية وازدياد الاعباء الاقتصادية للدولة العربية . ويشمل التحليل هنا عرضا نقديا لحاجات المؤيدين والمعارضين للتخصيص والتحرير في الوطن العربي ، وتشير في هذا السياق لدلالات عمليات التخصيص والتحويلات

استمرت في عام ١٩٨٩ سياسات التخصيص ، ومايرتبط بها من تحولات ليبرالية في الاقتصادات العربية ، باعتبارها انعطافا حاسم الهمية في هذه الاقتصادات التي تميزت بوزن مرتفع للقطاع العام وتدخل واسع للدولة . وفي تقديرنا انه رغم الانتقال من القول الى الفعل في سياسات التخصيص ، فاننا لسنا ازاء انقلاب يجعل دور القطاع العام ثانويا في نشاط الاعمال ، ويتراجع دور وتدخل الدولة في الاقتصاد بحيث يفسح هامشيا في الحياة الاقتصادية . وفي ذات الوقت ، فان قراءة تطورات النصف الثاني من الثمانينات حتى عام ١٩٨٩ ، تدفعنا الى توقع تزايد الميل الموضوعية والذاتية نحو التخصيص والمليبرالية في الوطن العربي . ويرجع هذا التوقع الى تفاقم أزمة تمويل التنمية واعياء الديونية الخارجية واحتدام الازمات الاقتصادية ، وبغير ذلك من الاسباب التي تجعل « الضرورة » وليست « المؤامرة » وراء سياسات التخصيص والمليبرالية في الاقتصادات المعاصرة ، في الوطن العربي كما في كل مكان . ولا يعني هذا ، نفى الضغوط الخارجية والبرواغ الايديولوجية والمصالح الضيقة التي تدفع الى فرض سياسات التخصيص والمليبرالية الى ابعد مما تسمح به الاوضاع الاقتصادية والمصالح القومية ، من حيث المدى والسرعة والشروط . ولقد عرض التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، لقضايا التحول في الاطار التنظيمي لعدد من الاقتصادات العربية (الجزائر والعراق وتونس والمغرب والبحرين والسعودية) . وأشار الى اتجاهات التخصيص والتحويلات الليبرالية في تلك الاقتصادات . وفي هذا العام يتابع التقرير تلك التطورات في الجزائر والعراق وتونس والسعودية ، كما يعرض ايضا لهذه التطورات في سوريا والاردن والكويت . ويسعى هنا الى الاحاطة بالجديد في هذه التطورات على أساس تصنيف

للدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، لكن هذا القطاع ايضا لايشمل جميع تلك المشروعات التي تضم ايضا مشروعات المرافق العامة مثل الصرف الصحي والطاقة للاستهلاك غير التجارى ومياه الشرب .. الخ ومشروعات البنية الاساسية الانتاجية مثل انتاج الكهرباء لغراض الاستخدام الانتاجى والطرق والموانئ والمواصلات والاتصالات .. الخ الى جانب مشروعات البنية الاساسية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والثقافة .. الخ .

ورغم هذا ، فان قطاع الاعمال العام ، باعتباره قطاعا لانتاج السلع والخدمات ، يمكن ان يضم ما استبعدناه من اشكال ملكية الدولة والمشروعات العامة ، اذا اقيمت الاخيرة او مارست نشاطها على اساس الانتاج للسوق ويهدف تحقيق الربح . ويحدث هذا على سبيل المثال اذا اضحت المشروعات المستبعدة مجالا لممارسة النشاط بهدف الربح عن طريق تحديد الاسعار والرسوم حسب العرض والطلب او بما يؤمن زيادة العائد على التكلفة وتحقيق الربح . وفي هذه الحالة فان نطاق قطاع الاعمال العام يتسع ، وهو ماثراه في ظروف الانتقال الى اقتصاد السوق والتحولات الليبرالية وتوجهات التخصيص حيث تكفل العديد من المشروعات الخدمية المملوكة للدولة عن كونها مشروعات تهدف الى مجرد تقديم الخدمات لنشاط الاعمال الانتاجى - العام والخاص بأسعار رخيصة ، والسلع والخدمات للمستهلكين بأسعار اجتماعية ، وتكفل المشروعات العامة الربحية والموازنات العامة للدولة عن تحمل فرق الاسعار الاقتصادية في صورة دعم مستتر او مباشر . ويتسع نطاق قطاع الاعمال العام اذا اضمحلت التسويق المحلي لمنتجات استغلال الثروات والموارد المملوكة للمجتمع بهدف الى تحقيق او مضاعفة الربح كما هو الحال مثلا بالنسبة للنفط ومنتجاته او الكهرباء المولدة من المصادر المائية .. الخ .

.. لكنه سواء شمل هذا التحليل لسياسات التخصيص في الوطن العربى قطاع الاعمال العام بمعناه الضيق او بمعناه الواسع كما اوضحنا ، فان حديثنا هنا عن توسيع او تضيق نشاط القطاع العام لايقصد به السياسة الاقتصادية او الاتفاق العام ، رغم الترابط الوثيق بين هذا كله .

ونوضح لنقول ان اهم موضوعات التخصيص في البلدان العربية كما في كل مكان هو قطاع الاعمال العام بمعناه الضيق ، اى المؤسسات والشركات والمشروعات المملوكة للدولة والتي تمارس نشاطا اقتصاديا او انتاجيا يحقق الربح او يسمح بإمكانية تحقيق الربح او يضيق فرص اقامة مشروعات خاصة مريحة . وقطاع الاعمال العام بهذا المعنى هدف للتملك او السيطرة الخاصة أو

الليبرالية باعتبارها اتجاهات عليمة تبو تعبيراً عن ميل موضوعية وقوانين اقتصادية يستحيل للاقتصادات العربية أن تكون بمنأى عن تأثيرها العتقى وأن تنوع الاشكال الملموسة لفعل هذه الميل والقوانين حسب المستويات المتباينة للتطور الاقتصادى والاجتماعى والسيسى .. الخ .

والضيق : سياسات وبرامج التخصيص ، ومايرتبط بها من سياسات وبرامج التحرير التي تبتنها عمليا - وأن بدرجات واشكال مختلفة - الدولة العربية في تسيير الاقتصادات العربية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية . وهى سياسات وبرامج جرى تبنيها بدوافع عملية او تحت ضغط خارجي ، أكثر مما جرى تبنيها على اساس خيارات ايديولوجية ، مهما كان تأثير الاخيرة واسعا في التبرير لتشريع هذه السياسات والبرامج . نعرض هنا للاجراءات التنفيذية والخطوات العملية التي قامت بها الدولة العربية في اتجاه التخصيص والتحرير .

والثالث : اتفاق عمليات التخصيص ، وتحاول هنا تلخيص ترقعات وخيارات المستقبل للقطاع العام ، وخاصة قطاع الاعمال العام في ضوء المحددات الاهم لهذا المستقبل ، ونركز بوجه خاص على بيان قيود وعوائق التخصيص والتحرير ، وبيئنا قدرات القطاع الخاص والتأثيرات الاجتماعية المتوقعة ، من جهة ، وتقدير دور وضع القطاع العام في ضوء تحديات التنمية والتصنيع والامن ، وضرورات المزج بين الكفاءة والعدالة ، من جهة ثانية .

١ - قطاع الاعمال العام - موضوع التخصيص :

.. موضوع التخصيص هو القطاع العام . ولتحدد بهذا القطاع - كما يجرى الخط احيانا - مجمل النشاط او الوظيفة او الدور الاقتصادى للدولة العربية . وبعبارة اخرى ، فان تتناول قضايا التخصيص في هذا التقرير يركز على المشروعات المملوكة للدولة في قطاع الاعمال العام ، لكنه يراعى الترابط بين التخصيص في هذا النطاق الضيق ، وأن كان الاساسى ، وبين القضايا الاخرى المتصلة بالتخصيص .

١ - تعريف قطاع الاعمال العام :

والواقع ان قطاع الاعمال العام في الوطن العربى ، وأن كان اهم اشكال ملكية الدولة ، فانه لايستغنى كلفة هذه الاشكال التي تضم ملكية الثروات الطبيعية مثل النفط والمعادن والغابات وموارد المياه .. الخ . ورغم ان قطاع الاعمال العام هو مجموعة من المشروعات المملوكة

الفردية ، سواء من قبل المستثمرين والمدخرين في القطاع الخاص ، الوطنى او الاجنبى ، اى هدف للتخصيص .

ب - اهمية قطاع الاعمال العلم :

قطاع الاعمال العلم بمعناه الضيق اهم موضوعات التخصيص بسبب ثلاث حقائق على الاقل :

(١) ان هذا القطاع في البلدان العربية النامية قد نشأ وتوسع لضرورات التصنيع والاجتماعية وسيادية . وبين هذه الضرورات تعبئة الموارد اللازمة لتسريع التنمية والتصنيع وخاصة بإقامة البنية الأساسية وتطوير الصناعة التحويلية ، وإدارة للمشروعات الاجنبية التي جرى تعريبها أو تأميمها لدعم الاستقلال الوطنى ، فضلا عن إدارة المشروعات الخاصة الاجنبية التي جرى تأميمها في مجرى التحولات الاجتماعية أو نتيجة فشلها ، وتقليص البطالة وإعادة توزيع الدخل وإشباع الحاجات الأساسية ، واستثمار عوائد الثروات الطبيعية مثل النفط والتمويل الخارجى المتاح للحكومات ، وعدم قدرة أو عدم رغبة أو عدم ملاسة القطاع الخاص من منظور النهوض بالمهام السابقة .. الخ

وإن ضوء هذه الحقيقة تواجه سياسات التخصيص . بضرورة ان تبرهن نظريا وعمليا على تراجع مبررات نشأة وتوسع القطاع العلم ، أو عجز هذا القطاع عن مواصلة تحقيقها ، أو - وهو الأهم - توافر قدرة ورغبة القطاع الخاص في تحقيق المهام القومية وخاصة الاقتصادية التى أنيط بالقطاع العلم تحقيقها . ويزداد التحدى بوجه سياسات التخصيص إذا سلمنا باتساع هذه المهام في ضوء ضرورات اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية وبناء التكامل الاقتصادى العربى ، والجمع بين حقوق الانسان السياسية والاجتماعية وثورة التطلعات الجماهيرية المشروعة وتعاظم المصائب الاقتصادية الخارجية والداخلية ونزعة هروب الاموال من الجنوب العربى وغير العربى الى الشمال وتفضيل الاستثمار الخاص المباشر للدول الصناعية المتدفق فيما بين هذه الدول ذاتها أو نحو أوروبا الشرقية في أعقاب الانقلاب الذى أطاح بنظامها الخ .

(٢) ان هذا القطاع ، رغم تبليغ ظروف نشأته ، يمثل إحدى ركائز الاستقرار أو الهيمته أو المشروعية للنظم السياسية والاجتماعية العربية ، وتتضح هذه الحقيقة إذا أوضحنا أهم أسباب قيام وتوسع هذا القطاع في النماذج المختلفة للدولة العربية . وهكذا ، فإن دور نشاط وبنية الدولة في الاقتصاد ، بما في ذلك إقامة وتوسع قطاع الاعمال العلم بمعناه الضيق

، مثلا أولا ، أساس الهيمنة السياسية والاقتصادية والايديولوجية للبيروقراطية المدنية - العسكرية في الدولة العربية « السلطوية » ، حيث ارتبط قيام النظم وأساسها الاقتصادى بعمليات تأميم و « تعريب » ممتلكات الرأسمالية الوطنية والاجنبية وحصر نشاطها ، ويتحولات اجتماعية داخلية ذات توجهات « اشتراكية » ، الى جانب الاجراءات المعادية « للبلدان الامبريالية » وتوسيع العلاقات مع « للبلدان الاشتراكية » . وكان لغنيا ، نتاج ملكية الدولة للنفط الذى مثل أهم مصادر الثروة والدخل والادخار . والاستثمار ، ويوظف جانبها هاما من عوائده المتنامية في إقامة المشروعات العامة ، وأقصى أساسا لثروة وهيمنة النخب الاجتماعية السياسية الحاكمة في الدولة العربية « الريعية » . وبدا ، قلقل ، الشرط الذى لا بد له لإقامة وارتقاء الدولة المستقلة والاقتصاد المعاصر والمجتمع الحديث فضلا عن كونه إحدى ركائز الاستقرار والامتيازات للنخب الحاكمة سواء في الدولة العربية « الأبوية » أو الدولة العربية « البدائية » . وغاب رابعا ، في الدولة العربية « الليبرالية » .

وإن ضوء هذه الحقيقة تواجه سياسات التخصيص صعوبات ذاتية وموضوعية جديدة ، منها : الصدام مع المصالح الفئوية للنخب البيروقراطية في الاقتصاد والسياسة (وبالذات في الدولة السلطوية) ، والتعارض مع واقع الملكية المجتمعية المحتملة للثروات الطبيعية (وخاصة في الدولة الريعية) ، وغياب أو ضعف البديل الوطنى لقوى الانتاج وبالذات في الدولة الأبوية) ، والتدنى الهائل لقوى الانتاج والبنية الأساسية (وخاصة في الدولة الناشئة) . وتزداد الصعوبات تعقيدا نتيجة تداخل هذه النماذج والمصاعب التى لا يخلو تصنيفها من تقدير حكمى .

(٣) ان هذا القطاع ينهض بدور أساسى في جميع الاقتصادات العربية رغم تبليغ نماذج الدولة الملائكة لهذا القطاع . ويظهر هذا الدور في أهم المؤشرات الاقتصادية ، حول الناتج والاستثمار والعالة والصادرات وغيرها . ونكتفى هنا بالإشارة الى مساهمة القطاع العلم في الاستثمار القومى باعتباره أهم مؤشر يبين حجم العيب الذى تتعرض به الدولة في عملية للتنمية ، وحصه القطاع العلم في الصناعة التحويلية باعتباره أهم مؤشر لبيان وزن قطاع الاعمال العلم في قطاعات الانتاج ، الى جانب حصه القطاع الحكومى والعلم في الناتج المحلى الإجمالى باعتباره أهم مؤشر غير مباشر لتقدير الدور الاقتصادى للدولة . وهكذا ، فإن حصه القطاع العلم في أجمالى التكوين الرأسمالى الثابت بلغت ٧٦ ٪ وارتفعت الى ٨٩ ٪ في الصناعة التحويلية في

المشروعات وبينها الاقتصادات العربية ، هي نتاج لهذا الدور والوزن . وأخيرا ، يؤكد المدافعون عن التخصيص انه يقود الى الخلاص من مشكلات القطاع العام ، والامه انه يقود الى تصفية اسباب المشكلات والازمات الاقتصادية باعتباره احد مكونات برامج الاستقرار والتكيف .

١ - مشكلات القطاع العام :

في تبرير سياسات التخصيص تتمثل اقوى اسانيد دعائه في ابراز المشكلات الحادة والمتفاقمة التي تقود الى انخفاض الكفاءة والانتاجية في قطاع الاعمال العام . وتزداد قوة هذه الاسانيد اذا لاحظنا من جهة ، ان العديد من هذه المشكلات تكاد ترتبط بفلسفة دور وطبيعة نشاط هذا القطاع ، ومن جهة ثانية ، ان اعياء هذه المشكلات يحتملها المجتمع مباشرة او عبر الدولة . (١) والواقع ان الدراسات الموضوعية الرصينة في تقييم وضع واداء قطاع الاعمال العام في الوطن العربي تبرز العديد من مظاهر واسباب المشاكل التي يعانيها والمتاعب والمثالب التي يتسم بها والمصاعب التي يواجهها والسلبيات التي يولدها هذا القطاع . ومن ذلك ، على سبيل المثال ، انخفاض مستوى الربحية ، والربحية ، وارتفاع تكاليف الانتاج والمصاريف الادارية ، وزيادة اعياء الديون والخسائر المالية ، وقصور هيكل التمويل الرأسمالي والجاري ، وضعف المحاسبة والانضباط المالي والاداري ، وضعف كفاءة وتقيد مبادرة الادارة واختيارها على اساس الولاء السياسي او الشخصي ، وتدهل الحجم والافراط في التوسع وثانوية بعض الانشطة ، وعدم تناسب الاجور مع الانتاجية ، وضعف حوافز الاداء ، وضعف الحساسية لطلب المستهلكين وانخفاض جودة السلع وكفاءة الخدمة ، والوضع الاحتكاري وضعف المنافسة وقصور التحديث التكنولوجي واهمال التصدير ، والارتكاز للحماية ودعم الدولة ، وعدم وضوح الاهداف وضعف الاهتمام بالنتائج ، وقصور دراسات الجدوى والتخطيط للمشروعات ، ووجود الهياكل التنظيمية والادارية ، وفائض العمالة وتقصر وهروب الكفاءات الفنية والادارية ، وسياسة الاسعار الرخيصة والاجتماعية ، واهمال المعايير الاقتصادية للنشاط وعدم الشفافية المالية وخاصة في حسابات التكلفة والعائد ، وضعاف المبادرة الفردية ، وتجاهل ضوابط المؤشرات وحالة الاسواق ، وزيادة الطاقات العاطلة والمخزون الزائد من المنتجات والمستزمات .. الخ .. وعلى حين يلخص مسبق مشكل ومثالب قصور اداء قطاع الاعمال العام في عدد من البلدان

العراق (١٩٨٧) . وبلغت النسبتان ٨٢٪ و ٨٨٪ في الجزائر (١٩٨١) وبلغت حصة القطاع العام ٧٠٪ من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في قطاعات الانتاج ، وارتفعت الى اكثر من ٩٠٪ في الصناعة في السعودية (في بداية الثمانينات) وبلغت النسبة الاولى اكثر من ٩٢٪ في الكويت (١٩٨٥) واما النسبة الثانية فقد بلغت ٧٦٪ في سوريا (١٩٨٧) . وفي تونس غطى الاستثمار العام حوالي ٥٢٪ من الاستثمار القومي الاجمالي (١٩٨٩) وقدم القطاع العام حوالي ٥٥٪ من استثمارات الصناعة التحويلية في الخطة العشرية الثانية (٨٠٪ في الخطة العشرية الاولى) . وفي الاردن قدرت رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع العام بنحو ٦٥٪ من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (١٩٨٩) .

وبينما بلغت حصة القطاع العام ٨٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، و ٨١٪ من ناتج الصناعة التحويلية في العراق (١٩٨٧) ، فقد بلغت النسبة الاولى ٧١٪ والثانية ٧٨٪ في الجزائر (١٩٨٤) . وبلغت حصة القطاع العام ٧٠٪ من اجمالي قيمة الانتاج في الصناعة التحويلية في سوريا (١٩٨٧) . وعلى حين قدرت مساهمة هذا القطاع العام بنحو ٣٧٪ من الناتج القومي للسعودية (في بداية الثمانينات) بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ٦٧٪ و ٥٦٪ من رؤوس اموال شركات الصناعة التحويلية في الاردن (١٩٨٩) ، بينما قدرت حصة القطاع العام بنحو ٦٤٪ من الناتج القومي الاجمالي (١٩٨١) ، وامتك القطاع العام حوالي ٦٠٪ من رؤوس اموال المشروعات العاملة في تونس (١٩٨٦) :

وفي ضوء هذه الحقيقة يتضح من جهة ان سياسات التخصيص في الوطن العربي تتعلق بقطاع عام يشغل مكانة اساسية وقيادية في الاقتصادات العربية ومن ثم فان تخصيصه بتعريضه يؤثر بشدة على المؤشرات والعلاقات الاقتصادية الكلية ، وتكاد من جهة ثانية العوائق الهائلة امام تطبيق تلك السياسات ، وليس اقل تلك العقبات شائنا ضعف او تراخي القطاع الخاص المنوط به تحمل عبء الاحلال محل القطاع العام .

٢ - دوافع واهداف التخصيص :

.. يتلخص تبرير التخصيص في ابراز مشكلات القطاع العام ، بوجه عام ، وفي قلبه قطاع الاعمال العام ، بوجه خاص ، باعتباره مشكلات ملازمة للمشروعات الملوكة للدولة ، ويجري التنديد على ان الصعوبات والمشكلات والازمات الاقتصادية الكلية ، وخاصة في الاقتصادات التي تتميز بدور ووزن هام لهذه

العربية (العراق والجزائر وسوريا والكويت والسعودية وتونس والاردن) فان هذه المشاكل والمثالب تكاد تسم اداء هذا القطاع في غيرها من البلدان العربية

(٢) وقد تقلبت درجات واشكال وعواقب مشكلات قطاع الاعمال العام بين بلد وآخر وتتجه الى تفاقم في حال احتدام المشاكل الاقتصادية القومية وعدم كفاءة أدوات السياسة الاقتصادية للدولة ، وغلبة تسيير الاقتصاد بأساليب غير اقتصادية . لكننا نسلم هنا بأن فساد الإدارة العليا وأعياء الموازنة العامة يبدو أن عاقبتين لا تفكك منهما ، فالم يحيط بنشاط ذلك القطاع احترام قواعد اللعبة ، أي احترام سيادة القانون وقاعدة الاقتصاد . ونكتفي هنا بالإشارة الى عواقب فساد الإدارة في سوريا ، وأعياء الموازنة في تونس ، على سبيل المثال ، ولقي دراستين تتسمان بدرجة عالية من الموضوعية والدقة والرصانة سواء في الدفاع ، عن القطاع العام أو « الدفاع » ، عن القطاع الخاص . وهكذا ، فيما يتعلق بالفساد وأسامة استخدام المال العام ومعالجة المصالح الخاصة للنخبة البيروقراطية الإدارية وتعاطف قنوات زيادة الدخل الريعية - الطفيلية للقطاع الخاص على حساب القطاع العام .. الخ فيظهر في حالة سوريا أنه قد قدرت الحصيلة الإجمالية لانتقال القيمة من القطاع العام والدولة الى القطاع الخاص في الصناعة والتجارة وغيرها بلغت حوالي ٦٧,٥ مليار ليرة سورية بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ ، أو مايزيد على المجموع التراكمي لرأس المال الموفد في قطاع الاعمال العام الصناعي المقدربـ ٦٦,٤ مليار ليرة سورية حتى عام ١٩٨٧ . وأما ضعف الانضباط في التدفقات المالية بين الموازنة العامة والقطاع العام ، والعبء المالي الذي تحصله الموازنة العامة لدعم قطاع الاعمال العام ، وقصور هيكل التمويل والهياكل الرأسمالية للمشروعات العامة .. الخ فيظهر في حالة تونس حيث قدرت التحويلات من موازنة الدولة الى المؤسسات العامة حوالي ١٢,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٤ ، على حين لم تعدد استثمارات القطاع العام بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ نحو ٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي . ولاحظ أن التحويلات المذكورة لا تتضمن تمويلا للاستثمارات ، كما لا تشمل حساب التحويلات غير المباشرة مثل تأجيل سداد أقساط وقوائد القروض من الخزانة العامة أو متأخرات الضرائب أو القروض المصرفية .

.. والأمر باختصار ، كما سنوضح فيما بعد ، أن تحليل مشكلات قطاع الاعمال العام ، يبين أن العديد من مشاكل ومثالب أدائه لا يمكن في كونه

قطاعا مملوكا للدولة ، أي أي طابع الملكية لكن هذه الحقيقة لاتنفي أن ثمة مشاكل ومثالب تبدو ملازمة للقطاع العام ، تماما كما أن ثمة مشاكل ومثالب ملازمة للقطاع الخاص .

ب - مشكلات الاقتصاد القومي :

وبين أهم اسانيد الدعوة الى التخصص تلك التي تلقى تبة تفاقم المشكلات الاقتصادية القومية على كامل قطاع الاعمال العام ، وتنسبها لتدخل الدولة في الاقتصاد وخاصة بأدوات التخطيط ، وبرامج الاستثمار ، بالاستناد الى حقائق وزن ذلك القطاع واتساع هذا التدخل .

(١) والواقع أن الاقتصادات العربية قد عانت من : زيادة المديونية الخارجية وأعبائها مع زيادة العجز في موازين التجارة والمدفوعات (العراق والجزائر وسوريا وتونس والاردن) وتراجع الصادرات والواردات وتحول فائض المدفوعات الى عجز وللجوء الى السحب من الاحتياطيآت الدولة (السعودية والكويت) واحتماد مشكلة البطالة (الجزائر وتونس والاردن) وارتقاع معدلات التضخم (سوريا والدول الثلاث الاخيرة) والركود الاقتصادي وتراجع الادخار والاستثمار والنمو (جميع الدول) فضلا عن عجز الموازنة العامة للدولة (الاردن وتونس والجزائر والسعودية) ... الخ

ومن الطبيعي أن ضعف اداء القطاع العام قد اسهم بغير شك في هذه وغيرها من المشكلات الاقتصادية . الا أنه لاينبغي الخلط هنا بين قصور السياسة الاقتصادية للدولة التي تتحمل مسؤولية اكبر في تولد وتفاقم المشكلات وبين قصور اداء قطاع الاعمال العام . وبغير استطراد في مجمل اسباب تلك المشكلات ، نكتفي بالإشارة الى التدهور الحاد في اسعار وعوائد النفط (في السعودية والكويت وغيرها من البلدان العربية النفطية) باعتباره سببا رئيسيا . ولا يخفى أن هذا العامل يرتبط بأوضاع السوق العالمية للنفط ، أي لا يتصل بأداء القطاع العام . ويمثل سبب رئيسي آخر في قصور سياسات الاستثمار العام . ذلك أن هذه السياسات قد تحيزت في حالات لتطوير البنية الأساسية الانتاجية بغير تناسب مع تنمية قطاعات الانتاج . وفي حالات أخرى ، لم تتجج تلك السياسات في تعديل بنية الاقتصاد بما يحد من الاعتماد الرئيسي على عوائد النفط . وفي كل الاحوال ساهمت هذه السياسات في تفاقم اسباب البطالة والتضخم والدين وعجز موازين المدفوعات والموازنات العامة .. الخ نتيجة انخفاض معدلات تنمية الانتاج وزياد الاعتماد على الخارج

ويضعف نمو فرص العمل ، وتدنى عائد الاستثمار .. الخ . وبالنسبة للبلدان المذكورة تبرز اسباب اضافية منها عوامل طبيعية اثرت سلبا على الزراعة (الجزائر وقونس وسوريا) ، وتتلقى المنح والمساعدات والتمويلات الخارجية وهروب رؤوس الاموال (الاردن وسوريا) واعياء الائتلاف الدفاعي (العراق) بتفصيل التوظيفات المالية الخارجية وجزئيا الداخلية (السعودية والكويت) . والا هم ، ان عدم رغبة او عدم قدرة القطاع الخاص ، والقيود البيروقراطية التي تدفع الى نموه المشوه ، عوامل دفعت الى ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية العربية ، طالما ان هذه العوامل لم تسمح باستفلاك قدرات التمويل والاستثمار التي تضاعفت لدى هذا القطاع في حقبة النفط .

(٢) ويرى دعاة التخصيص انه يؤدي الى الخلاص من مشاكل ومطالب قطاع الاعمال العام ، وذلك بالتحديد من اعباء دعم المشروعات الخاسرة والكف عن تمويل استثمارات منخفضة العائد ومن ثم خفض عجز الموازنة العامة وتقليل عيب المديونية الخارجية .. وانه يساعد على توفير سيولة لسداد الدين او مقايضتها باصول للقطاع العام - فضلا عن توفير الموارد المخطط استثمارها في مشروعات جديدة للالتحاق على الحاجات القومية الاخرى ، فانه يخفف الضغط على الموارد المحدودة والمتناقصة لتوفير المدخلات ، كما يوسع اسواق المال والائتمان . وبهذا وبغيره ، فان التخصيص يحسم استقلال القرار السياسي نتيجة التحرر من ضغوط مقدمي المعونات والمساعدات والقروض الاجنبية . كما يؤكدون ان سياسات التخصيص والتحرير واليات السوق تؤدي الى تحسين كفاءة تخصيص وتوظيف الموارد وتحسن مستوى المنتجات والخدمات وزيادة الحساسية لطلب المستهلك ، وتحرير دفاعي الضرائب من اعباء اوجه انفاق ورواتب متضخمة وغير مبررة وتصفية اسامة استخدام المال العام والكسب غير المشروع . وتصفى الاوضاع الاحتكارية وترفع قيود العرض ، وتخفف التكاليف ، وتزيد الحوافز والانتاجية والربحية بالتحول الى المشروع الخاص والمتنافسة السوقية وحوافز الانتاج . وتعود الى تحسين مناخ الاستثمار وتقليص السلطة الاقتصادية وخلق طليقة من المنظمين المبادرين الراسماليين ، وتوسيع الملكية الراسمالية بما في ذلك للمستثمرين وصغار رجال الاعمال ، ويوسع فرص العمل ويحسن توزيع الدخل .. الخ ..

.. ونلاحظ ان المدافعين عن التخصيص يؤكدون انه جزء من برنامج اصلاح اقتصادي ليبرالي شامل جوهره

سيادة قوانين السوق وتحرير التجارة الخارجية ، واساسه تطبيق برامج الاستقرار والتكيف . وبهذا ، فمن من شأنه ان يقود الى علاج المشكلات قصيرة الاجل مثل : التضخم وتقس النقد الاجنبي وهروب رؤوس الاموال وعجز ميزان المدفوعات .. الخ وذلك بتطبيق برامج الاستقرار . كما من شأنه ان يقود الى تصفية المشكلات طويلة الاجل عن طريق التخلص من : تشوهات حوافز الانتاج ، والرقابة على الاسعار ، والمغالاة في اسعار الصرف ، وجمود اسعار الفائدة ، والضرائب الباهظة ، والقيود على الواردات ، والدعم .. الخ وذلك بتحقيق التكيف الهيكلي . ويجري التلليل على نجاحات التخصيص والتحرير بالاشارة الى اجراءات التخصيص في المملكة المتحدة ، وعلى ضروراتها بالاشارة الى التحولات الليبرالية في الاتحاد السوفيتي .

.. لكن المدافعين عن التخصيص يخلطون بين الزعم بانتصار المثال الراسمالي وضرورة اقتصاد السوق ، ويتجاهلون تباين الاوضاع الاقتصادية ومستويات التطور بين المملكة المتحدة والدول الصناعية والبلدان العربية النامية في عرضهم لنتائج التخصيص التي اوردها ، كما يقدمون قراءة خاطئة لدلالات واتجاهات التطور في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية . والى جانب التهوين من شأن عوائق وقيود التخصيص والتحرير ومن الآثار السلبية الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية لهذه السياسات ، نلاحظ تجاهل الآثار السلبية لاستراتيجية التوجه الخارجي المرتبطة ببرامج الاستقرار والتكيف على التنمية والتصنيع والتكامل والامن في الوطن العربي . واخيرا ، يتراجع الاهتمام بالتطوير الممكن والمنشود لقطاع الاعمال العام الذي من شأنه علاج العديد من مشاكله والخلاص من العديد من مثالبه ، رغم الضرورات التي تفرض استمرار دوره لمواجهة التحديات السابقة على اساس المزج الضروري بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين السوق والتخطيط وبين الحماية والانفتاح .. الخ اى على اساس ما توجهت اليه الراسمالية المعاصرة وتترجى اليه الاشتراكية الجديدة ، كما سنوضح فيما بعد .

٣ - سياسات وبرامج التخصيص :

● ● بدأت عمليات التخصيص وتسارعت التحولات الليبرالية مع الازمات الاقتصادية التي تقاومت في الاقتصادات العربية في سنوات الكساد النفطى منذ منتصف الثمانينات ، وتحت ضغط ضرورة توظيف اتفاقات اعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد

الدولى وتوسيع فرص التمويل الجديد . ورغم تباين الدوافع المباشرة والاجراءات العملية فان تلك العمليات والتحولت - في الاقتصادات العربية كما في غيرها من الاقتصادات النامية وغير النامية - استجابات لضغوط اقتصادية موضوعية مهما يكن شأن العوامل السياسية المؤثرة ، وجزت ضمن اطار على .

١ - الاطار العلى للتخصيص :

● ● ان ضرورات التمويل الخارجى واعياء سداد الديون ، ومشكلات الاقتصاد القومى ومشاكل القطاع العام - حيث يبدو هذا وذلك سببا ونتيجة في ذات الوقت - وافضليات آليات السوق في ادارة الاقتصاد والى قدمت قوة الدفع الرئيسية لى تيار التخصيص والليبرالية وجز تيار التاميم والتخفيض فى البلدان النامية أضف الى هذا ، أن الرأسمالية الصناعية المهيمنة فى الاقتصاد العالى دفعت الى التجهيل بانضاج الارضاع فى الاقتصادات التابعة والمتخلفة والمريضة بحيث ترفع رايات التسليم امام آليات السوق والفلسفة الرأسمالية التى بدت ظافرة في معارك التحديث والتقدم والزفاعة .

(١) ونلاحظ هنا انه بين ٦٠٠ عملية لتحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة تمت في جميع انحاء العالم بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٨ ، تم مليون ٢٢ ، مليون ٤٠٠ عملية فى البلدان النامية . ولاشمل العدد الاخير عمليات الغاء التاميم فى بلدان مثل شيلى واوغندا وبنجلاديش . ويزيد مفعلى انتشار هذه العمليات وضوحا ، اذا لاحظنا انه بين ٦٧ بلدا شملها ٩٤ برنامجا لاستقرار جوى للتفاوض بشأنها مع الصندوق بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، تضمنت برامج ٣٣ بلدا بيع اصول القطاع العام الى القطاع الخاص . وفى ضوء هذه الوقائع يبدو جليا ان التخصيص فى الاقتصادات العربية لايعود رافدا لتيار التخصيص فى الاقتصادات النامية ، فضلا عن الاقتصادات الرأسمالية والاشتراكية .

.. وفى الوطن العربى كما فى كل مكان ارتبطت سياسات التخصيص بحملة دعائية وفكرية استهدفت « اعداد العقل للثورة » وبالإستناد الى حقيقة الانزمام الاقتصادية وقوة المثل الرأسمالى قدمت الوعود للشعوب العربية بالخلاص مرة والى الابد من اوضاعها المتأزمة عن طريق التخصيص ومايرتبط به من سياسات كما أسلفنا . وفى هذا السياق جرى تركيز خاص على النخبة العربية ، حيث شهدت البلدان العربية ثلاث ندوات كبرى كانت قضية التخصيص محورها خلال الشهور الثمانية بين مطلع ومنتصف عام ١٩٨٩ (ندوة اتحاد البورصات العربية فى سبتمبر ١٩٨٨ ، بالرباط ، وندوة

صندوق النقد العربى وصندوق النقد الدولى فى ديسمبر ١٩٨٨ ، بأبى ظبي ، وندوة المعهد العربى للتخطيط فى مايو ١٩٨٩ بالكويت) ولا نذكر هنا المشاركة الواسعة للنخبة العربية فى الندوات والحلقات التى عرضت فى الخارج .

● ● و « ثورة التخصيص » فى الوطن العربى ليست بمعزل عن « مركز الثورة » فى واشنطن العاصمة ، حيث القيادة الامريكية للرأسمالية وصندوق النقد الدولى وجماعة البنك الدولى . وحتى لا نسلط فى الأوهام حول « تصدير الثورة » ، كما كان حال الذين استقروا فى اوهام تصدير الثورة من موسكو ، تؤكد ان الثورة لن يكتب لها النجاح فى الحالة الاحدث ، كما هو فى الحالة الاقدم ، مالم « تنضج » الظروف الموضوعية والذاتية . أى مالم يصل الشعب الى وضع يستحيل معه ان يواصل الحياة « بالطريقة القديمة » ، ومالم يعجز النظام عن الاستمرار بالاستناد الى ركائزه القائمة ، ومالم تتوافر القيادة التى تنظم خيوط السقوط لاسقاط النظام الذى تصدعت اركانه ، والا تحولت الثورة الى مفامرة لو مؤامرة مصيرها الفشل والزبد .

(٢) ويلقى « السمينار » عن استراتيجيات وتقنيات التخصيص الذى أجلى التنمية الذى عقد بين ٢٧ فبراير - ١٠ مارس ١٩٨٩ بواشنطن العاصمة نموذجها بالغ الأهمية للادعاء النظرى والتسليح بالفكرة الضرورى لقيادة التخصيص وتنفيذ برنامجه وبيان عقباته . وبوجه خاص تبرز ورقة « الجوانب السياسية للتخصيص » التى لخصت اهم التساؤلات وحاولت تقديم الاجابات المتصلة بحقائق أن التخصيص عملية سياسية تجرى فى حقل الاقتصاد وليس العكس ، وأنه فى ذات الوقت عملية اقتصادية وفنية تتطلب مهارات ومعارف .

وهكذا ، فى ضوء خبرة ٤٧ دولة من العالم الثالث تؤكد الورقة أن المشكلات السياسية هى الامم على طريق التخصيص . وأنه ليس حلا لكل الامراض لكثرة ادارة قوة ضمن سلة ادوات متزامنة منها الامراض لكثرة السياس . وأنه يشترط الإرادة السياسية وفى مقدمة مؤشراتنا الاعلان الواضح الرسمى الموقت لبرنامج التخصيص بواسطة « رأس الدولة أو الحكومة » ، واتخاذ خطوات عملية تشريعية وتنظيمية ، ووجود « طيل » قوى ونشيط للتخصيص يستطيع التغلب على المقاومة السياسية للتخصيص . والتخصيص لابد وان يكون مبرمجا واضحا وتدرجيا مرنا ، بحيث تحدد أولوياته وخسائره ، ويبدأ بخطوات متدرجة لأنه لا رحمة فيه ، ويمثل الملجأ الاخير بعد اخفاق بدائل تطوير القطاع العام لأنه وحده الذى يقود الى اقتصاد السوق .

الاهم هو ما نلاحظه في عام ١٩٨٩ والاعوام السابقة ، من تحولات اقتصادية ليبرالية واجراءات لتطوير القطاع العام تمثل مقدمات منطقية وتاريخية للتخصيص ، من جهة . والتقدم التدريجي - منطقيا وتاريخيا ايضا - لعمليات التخصيص . وفي البلدان العربية ، ينتقل خطاب التخصيص من التبشير والادعائية الى المبادرة والتنفيذ ، ويحاول التطلع من الخبرة العالية التي اوجزنا قرامة عسقية للتخصيص باعتبارها « سياسة » .

.. وفي محاولة للتعرف على المجري العربي للتحرير والتخصيص نعرض ، من جهة ، حالة الجزائر للتعرف على مقدمات واتجاهات واجراءات التحولات الاقتصادية الليبرالية شاملة تطوير القطاع العام . ومن جهة ثانية ، نتناول حالة تونس للتعرف على سياسات وخطوات ونتائج عملية التخصيص . اى نعرض للحالتين الاهم للتخصيص والتحرير في الوطن العربي . كما نشير الى حالة سوريا لكشف ضرورات تطوير قطاع الاعمال العام ، وعراق توسع القطاع الخاص مع استمرار السلطوية الاقتصادية والسياسية . وفي فقرة موجزة نشير للملامح البارزة لحركة التخصيص في الاقتصادات العربية الاخرى المدروسة « الاردن والسعودية والعراق » خلال عام ١٩٨٩ .

(١) التحولات الليبرالية في الجزائر :

.. في خطاب وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس ١٩٨٩ اكدت حكومة الجزائر على « المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا ، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على اساس المسؤولية المالية والربحية » . واعلنت الحكومة انها وضعت برنامجا للاصلاح الاقتصادي والمالي لعام ١٩٨٩ لتحقيق الاهداف السابقة تتلخص ملامحه الاساسية في « تطبيق محكم للنقد والائتمان ، وتحسين الوضع المالي ، والاعتماد الكبير على ميكانيزم الاسعار ، بما في ذلك سياسة سعر الصرف » .

وسوف نوضح ادناه اتجاهات واجراءات الاصلاح الاقتصادي والمالي او برامج التكيف والاستقرار التي تعهدت الجزائر بتنفيذها تطبيقا للاتفاقات التي ابرمتها لأول مرة مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٨٩ ثم مع البنك الدولي في سبتمبر ١٩٨٩ ، وذلك بهدف الحصول على قروض المؤسسات لدعم ميزان المدفوعات وتخفيض انخفاض اسعار النفط وارتفاع اسعار واردات الحبوب ، والاهم من اجل نيل دعم صندوق النقد الدولي لاعادة جدولة المديونية الخارجية للجزائر . لكننا نشدد منذ البداية على ان التحولات الاقتصادية الليبرالية ، وعمليات تطوير وتخصيص القطاع العام في

ولا بد من توضيح هدف التخصيص : زيادة الموارد ام الرأسمالية الشعبية ام زيادة التنافسية للقطب على مخاوف الراي العام وجذب المستثمرين . ولا بد من تحييد او كسب او سعر معارضي للتخصيص من جماعات المصالح ، التي تخسر او تنصير انها تخسر اكثر مما تكسب من جراء التخصيص . وبين المعارضين : البيروقراطيين الذين ينبغي الضغط عليهم وتاكيد العزم على التخصيص ، والعمال والنقابيين الذين ينبغي تحييدهم او كسبهم بالحوار والمشاركة في الملكية والتوعية وابرار قصص النجاح ، الى جانب المستفيدين من النخبة الثرية للقطاع الخاص المستفيدة من الوضع القائم . وفي تنفيذ برنامج التخصيص من الافضل البدء بتخصيص « سهل » بعرض عدد محدود من المشروعات المربحة للبيع بأسعار مغرية مقارنة بالاستثمارات البديلة ، ويتجنب الخطأ وتقديم نجاح مبكر للحيلولة دون تقوية المعارضة وتاليب الراي العام . لكن الخطر يكمن في عدم تقديم الحكومة نحو ما تستطيعه ، اى المزج بين السهل والصعب . ولا بد من اليقين بان التخصيص برنامج قابل للتوسع والقبول من النجاح ، وما يرفض اليوم قد يقبل غدا « بقطع صفيحة » بما في ذلك ما يسمى « القطاعات الاستراتيجية » . كما ينبغي مراعاة ان تصفية بعض المشروعات وان بدت منطقية اقتصاديا فانها غير مقبولة سياسيا من الراي العام . كما يبدو التجزير عمليا ومفضلا لبدء التخصيص واسهل في حالة « الفئادق » . ولا توجد قاعدة ثابتة للبيع : فقد يفضل العاملون لاهداف سياسية ، او تعطى مزايا لجذب الاموال الهاربة ، او تحدد حصص لكل مشرتى .. الخ . وقد تفرض لقيودا على المشتريين مثل : سداد ديون المشروعات او دفع الثمن نقدا او تقديم منتج محدد .. الخ . ولا بد من استمرار الرقابة الحكومية على المشروعات الاستراتيجية ، وانهاء العملية والدعم للمشروعات الباعية . ولا بد من تطوير المؤسسات المالية وتوسيع اعداد المشتريين وتلقى المساعدة الخارجية . وفي جانب تخصيص مشروعات وبينها لا بد من تصور شامل بعيد المدى لبرنامج التخصيص لتجنب التباطؤ او الاخفاق .

ب - المجري العربي للتخصيص :

.. مازالت الاقتصادات العربية في بدايات مرحلة التخصيص ، بمعناه الضيق ، اى نقل ملكية قطاع الاعمال العام من الدولة الى الافراد . وتبدو عمليات التخصيص ، بمعناه الواسع ، اكثر تقدما وبالدات بزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية التي سيطرت عليها الدولة العربية . لكن

وحرية وضع الاسعار وتخفيض التكلفة ، وعلى أساس انسحاب الخزانة تدريجيا من النهوض بدور الممول لاستثمارات تلك المؤسسات باستثناء مشروعات استراتيجية مختارة . ودعت الخطة الى اعطاء المؤسسات مبرونة اكبر في استخدام موارد النقد الاجنبى ، والى اصلاحات في نظم الاجور والاعانات والدعم . والى جانب عدم تقيد المؤسسات بقنوات محددة سلفا لتسويق المنتجات ، تقر اصلاحات لها حق التصول على حاجاتها من المدخلات بغير موافقة حكومية مسبقة ، بما في ذلك باطلاق حرية المعاملات والتعاقدات المباشرة بين المؤسسات العامة .

.. وقد بدأت الجزائر اولى خطوات الخصخصة في عام ١٩٨٦ وذلك بتقسيم مزارع الدولة وتحويلها الى مزارع تعاونية خاصة صغيرة ، ومع نهاية عام ١٩٨٨ تم نقل جميع مزارع الدولة الى القطاع الخاص ومنحه حق الاستغلال لفترة طويلة . ومن الهام ان نلاحظ ، انه رغم احتكار القطاع العام الزراعى اخصب الاراضى ٧٥ ٪ من وسائل الانتاج فان حصته كانت لا تزيد عن ٢٥ ٪ من الانتاج الزراعى في عام ١٩٧٨ ، وهبطت هذه الحصص الى ١٦ ٪ في عام ١٩٨٤ .

وقد اكدت مذكرة الحكومة الجزائرية الى صندوق النقد الدولى في مارس ١٩٨٩ ان العنصر الرئيسى في الإصلاح الاقتصادى هو توسيع دور القطاع الخاص . وهكذا ، حددت خطة التنمية لنفس العام اولويات نشاط القطاع الخاص ، وبال الأخير حق التعامل على قدم المساواة مع القطاع العام فيما يخص بموازنة النقد الاجنبى . وكانت القيد على حجم الاستثمار والسقوط الائتمانية للقطاع الخاص قد الغيت في عام ١٩٨٨ ، فضلا عن الغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص فيما يخص بشروط القروض وامعار الفائدة . وتوقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكنى ودعت القطاع الخاص لتمويل هذا النشاط الذى ينقسم بأولوية وطنية . أضف الى هذا افراد مشاركة القطاع الخاص في نشاط التجارة الخارجية باعطائه حق استيراد مستلزمات نشاطه الانتاجى .

(٢) القطاع الخاص في سوريا :

وفي حلة سوريا نشير الى حقيقتين أوردتهما دراسة أكاديمية هامة . الحقيقة الاولى ، تتعلق بتدنى عائد الاستثمار لقطاع الأعمال العلم . حيث تلاحظ الدراسة ان بعض الاقتصاديين يبرزن الأهمية النسبية لمساهمة القطاع العام في مجالات الاستثمار والانتاج من أجل « تكريم » دوره القيادى ، ويفترون عن عمد الأهمية النسبية

الجزائر . بدأت قبل التوجه الى صندوق النقد الدولى ، وذلك بعد انحصار اسباب الاندهار النقضى الذى حفز التوسع في قطاع الأعمال العام وخاصة الصناعى ودفع الى الاستغراق الى المديونية الخارجية على أساس توقع استمرار ارتفاع اسعار النفط . وكانت اضطرابات اكتوبر ١٩٨٨ حافزا داخليا اضافيا للتوسع في تلك السياسات والعمليات بغية تخفيف العبء الاقتصادى عن الدولة ورفع كفاءة اداء المؤسسات العامة ، وتنشيط دور القطاع الخاص والاعتماد عليه للتغلب على أزمة البطالة . ويهدأ كله يتبدل دور الدولة في الاقتصاد على نقى فلسفة ومسيرة الجزائر منذ حصولها على الاستقلال واختيارها سبيل « التوجه الاشتراكى » .

.. وهكذا ، خلال عام ١٩٨٩ بدأت اولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بآلفاء التخصيص المركزى للنقد الاجنبى ، وانهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية . كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد الاسعار شاملة اسعار الفائدة واسعار الصرف وتقليص اعداد السلع الاستراتيجية والضرورية التى تعدد الدولة سقوها سعرياً لها . وبوجه خاص ، فان برنامج التحويلات الاقتصادية الليبرالية شمل تطوير قطاع الأعمال العلم . وهكذا ، بدأت في عام ١٩٨٩ المرحلة الاولى على طريق منح المؤسسات العامة الاستقلالية القانونية . اذا انشئت « شركات قابضة » تهرز اسم « الشركات العامة » ، وتملك حق انشاء او توسيع او إعادة ميكله او افلاق هذه الشركات ، ويسمح لها بإقامة مشروعات مشتركة مع رأس المال الاجنبى . واما الشركات العامة التابعة فقد منحت حق اتخاذ قرارات الادارة اليومية ، وجرى تقسيمها الى شركات أصغر تسهل ادارتها . وبينما نالت ٦٦ شركة ذات مراكز مالية قوية تسميا استقلاليها ، وضعت ترتيبات لتقوية المركز المالى للقطاع الضعيف الى ٢٥٠ شركة قبل منحها الاستقلالية . وبهذا وغيره استهدف تطوير قطاع الأعمال العام زيادة الكفاءة والانتاجية والربحية . واما منح الاستقلالية القانونية للبنوك التجارية الخمسة فقد استهدف دفعها الى ممارسة نشاطها على أساس المعايير التجارية بدلا من التمويل « الآل » للمشروعات العامة حسب الخطة ، فضلا عن دفعها الى التنافس في جذب مدخرات القطاع الخاص ، والاقدم على تحمل مخاطر الاقتراض .

واستهدفت الخطة الخمسية ١٩٩٠ - ١٩٩٤ اكمال اصلاح المؤسسات العامة ، التى سوف يسمح لها بالاستقلال الكامل في اتخاذ القرارات الادارية والمالية على أساس قواعد السوق والربحية الاقتصادية والمالية ،

أسعار الصرف لمحصلات التصدير، والسماح لهم باستخدام نسب وصلت أحيانا إلى ٧٥٪ من هذه المحصلات لتمويل استيراد مستلزمات الإنتاج أو غيرها من السلع أو حتى للبيع بأسعار « الأسواق المجاورة ». كما ارتبط بتعدد نظم الاستيراد الجديدة للقطاع الخاص إلى جانب استخدام حصيلة الصادرات، مثل حسابات المقربين والتسهيلات الائتمانية. كما زلت حصة القطاع الخاص في الناتج الصافي للصناعة التحويلية من ٣٩,٤٪ إلى ٥٢,٨٪ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧. وارتبط هذا بدوره بتشجيع هذا القطاع في عدد من النشاطات الصناعية، وتزايد عدد التراخيص الممنوحة لمشروعاته. وهكذا، مثلا، فإن عدد المشروعات الصناعية الخاصة التي نالت ترخيصا خلال عام ١٩٨٩ بلغ ٣٦٥٤ مشروعا على حين لم يزد إجمالي المشروعات الصناعية الخاصة المأهولة حجما وأساسلا تقريبا والقائمة في عام ١٩٧٩ عن ٣٠٠ مشروع.

لكن الأهم هنا هو حقيقة تكيف هذا القطاع مع ظروف سيطرة الدولة في الاقتصاد، إذ استقر في الأنشطة السلبية والخدمية الأقرب إلى المستهلك النهائي، واستفاد من القروض التي أتاحتها له نفس النقد الأجنبي، والطابع الاحتكاري للعرض في السوق المحلي والفرق بين الأسعار الإدارية وأسعار المستهلك لمنتجات القطاع العام. وتجسد التكامل المشوه بين القطاعين العام والخاص في حركة القيمة بين القطاعين وعلى حساب الموازنة العامة. والمستهلك النهائي في نهاية المطاف، ويتجسد في تعاطف الكسب غير المشروع للبيروقراطية الفاسدة والدخول الطفيلية لوسطاء القطاع الخاص.

والواقع أن ثمة تمللا في نمط العلاقات المتبادلة وتقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص في الحالتين السورية والجزائرية. وربما يمكن المثل في الجوهرى بينهما، كما تشير تطورات عام ١٩٨٩ وما سبقها، في إلتفاف سوريا على قسوروات التحولات الاقتصادية الليبرالية وتطوير القطاع العام والأهم في الجزائر على تفتين هذه التحولات. والأهم أن رفع أسعار منتجات القطاع العام في سوريا ليس من شأنه أن يرفع الكفاءة والانتاجية الذي يتطلع إليه أصحاب إدارة هذا القطاع في الجزائر. ونمو القطاع الخاص تحت سطوة السلطوية الاقتصادية والسياسية في سوريا ليس من شأنه دفع هذا القطاع نحو الاستثمار الانتاجي الذي يتناسب مع قدراته الانتاجية وهو ما يتوافر مناخ افضل له في إطار التوجه الليبرالي اقتصاديا وسياسيا في الجزائر.

لتصيب هذا القطاع في العائد الصافي الذي يقع في يد القطاع الخاص. حيث يجنى الأخير ثمرات مشكلات الإدارة والتمويل والتسعير في القطاع العام. وعلى أساس الأرقام الرسمية فإن الليرة السورية الواحدة من قيمة الانتاج في القطاع الخاص تتضمن تقريبا ثمانية أمثال مقابلها في القطاع العام من القيمة المضافة الإجمالية. ويقدم المشتغل الواحد في القطاع الخاص قيمة مضافة إجمالية تعادل تقريبا خمسة أضعاف ما يعطيه المشتغل الواحد في القطاع العام. وتعطى الليرة الواحدة من إجمالي رأس المال المستثمر في القطاع الخاص قيمة مضافة إجمالية تبلغ ٢٦ ضعفا ما تعطيه مثيلتها في القطاع العام. وتقول الدراسة أنه ليس ثمة مبالغة في الأرقام السابقة لأن أرقام القطاع الخاص تكون عادة أقل من الواقع، ولأن حساب املاك رأس المال الأساسي يتم بأسعار صرف رسمية تعنى تخفيضا مصطنعا في التكلفة ومن ثم زيادة مصطنعة في القيمة المضافة في القطاع العام. ثم تؤكد الدراسة أن هذه النتائج لا ترجع إلى الطبيعة الاجتماعية للقطاعين وإنما لأسباب إدارية وتنظيمية وسعوية.. الخ.

وأما الزيادة الرسمية لأسعار منتجات القطاع العام عدة مرات خلال النصف الثاني من الثمانينات، فقد كانت مبررة لتصحيح الانخفاض غير المبرر للأسعار، لكنها في ذات الوقت كانت مفروضة لتغطية ضعف الإدارة والهدر والاغلاقاتية بدءا من تخطيط الاستثمار حتى بناء المشروع ثم تشغيله. وبالأسمار الثابتة، فإن الرقم القياسي لانتاج قطاع الأعمال العام في الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٨ يعادل ٨٠٪ من انتاج عام ١٩٨٤، حيث تعرضت معظم فروع الصناعة التحويلية إلى انخفاض الانتاج.

والحقيقة الثانية، تتصل بتزيف الموارد من قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص. إذ تشير الدراسة إلى توسع كبير للقطاع الخاص في الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية إلى جانب استمرار انفراده تقريبا بالنشاط الزراعي مستفيدا من الانفاق الحكومي الواسع على البنية الأساسية والدعم الحكومي للمستثمرات. كما يقوم بالدور الرئيسي في البناء السكني ومقاولات الباطن لشركات التشييد العامة، ويدور أساسي في التجارة الداخلية بما في ذلك في الحلقات الوسيطة بيد القطاع العام والمستهلك النهائي.. الخ. وبوجه خاص، نلاحظ أن حصة القطاع الخاص في التجارة الخارجية تكاد تعادل حصة القطاع العام طبقا لتوقعات ١٩٨٩ مقابل سيطرة الأخير على أكثر من ٩٠٪ من هذه التجارة في عام ١٩٨٤. وارتباط هذا بتوالي إجراءات تشجيع المصدرين في القطاع الخاص عن طريق رفع

والأهم، كما تخلص « الدراسة السورية » المذكورة، فإن القطاع العام يغير تحولات ليبرالية منسجمة، تحترم قواعد اللعبة اقتصاديا وسياسيا وتشريعيا، يكون « عاما » في شكله الحقوقي فقط، ولكنه « خاص جدا » في مضمونه الاجتماعي. وأنه لا بد من « لك الاشتباك » بين القطاعين وإعادة بناء العلاقات المتبادلة على أساس « التبادل المتكافئ ». ويتنبى التفاعل مع القطاع الخاص على أساس التثجيع والتوجيه، وأنه لا ينبغي تجاهل أن الدفاع اللفظي عن القطاع العام لا يندر أن يأتي على لسان خصوم القطاع العام الأداء. وأن الحلقة الرئيسية في تطوير قطاع الاعمال العام تكمن في اصلاح الادارة على مستوى المشروع والاقتصاد .

(٣) . سياسة التخصيص في تونس :

.. لقد اشار التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ الى تشكيل لجنة في عام ١٩٨٦ بالتعاون مع البنك الدولي لدراسة اجراءات التخصيص، وانتهت اللجنة الى اصدار قانون اغسطس ١٩٨٦ الذي سمح بتأميل بيع ٣٠٠ شركة في قطاع الاعمال العام التونسي . وعلى حين سمعت البنوك الدائنة الى تحويل ديونها المستحقة على المشروعات العامة الى حقوق ملكية، استهدفت الحكومة جذب مستثمرين من فرنسا وبريطانيا بالدرجة الاولى، وأبدت هيئة التمويل الدولية - من مجموعة البنك الدولي، فضلا عن عدد من المؤسسات والشركات الأوروبية اهتماما بשרاء شركات المنسوجات. وبدأت الحكومة برنامج التخصيص ببيع الفنادق، بينما اطلقت الشركة التونسية لصناعة السيارات في مطلع عام ١٩٨٨ كمقدمة لغلاق الشركات « غير الاقتصادية » . وفي متابعة مجرى التخصيص في تونس حتى عام ١٩٨٩، نلاحظ :

أولا : ان قضية التخصيص لم تطرح في تونس على الإطلاق قبل منتصف الثمانينات رغم تنامي القطاع الخاص منذ بداية السبعينات . وكما تؤكد دراسة اكاديمية تونسية هامة، فإن القضية التي كان ينبغي طرحها ولم تطرح هي تطوير القطاع العام . وإما خلال النصف الثاني من الثمانينات فقد صدرت عدة قوانين بشأن تخصيص أسهم وأصول المنشآت والمؤسسات العامة في إطار ما سمي « إعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية ». وبرزت سياسة التخصيص ضمن برنامج التكيف الهيكلي الذي اتفق عليه بين الحكومة التونسية وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٦ وتضمن التوجه نحو بيع جزء من المشروعات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص . وكان التخصيص الى جانب التدويل

(أي انفتاح الانتاج والتجارة التونسية بدرجة اكبر على الخارج، أو تبني استراتيجية التوجه الخارجي) والتحريرية (أي تحرير الاقتصاد من السيطرة الحكومية المركزية، أو الانتقال الى اقتصاد السوق) هما اضلاع مثلث برنامج التكيف الهيكلي . ونص القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٧ على عدد من المزايا التي تمنح للمستثمرين من القطاع الخاص، وأنشاء لجان لتقييم المؤسسات المطلوب بيعها . كما نلاحظ أن برنامج التخصيص قد ارتبط بإعادة تعريف المنشأة العامة، إذ بدلا من تعريفها بأنها المنشأة التي تمتلك الحكومة فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر، ١٠ ٪ وأكثر من رأس المال المدفوع حتى عام ١٩٨٥، جرى رفع النسبة في ذلك العام الى ٢٤ ٪ أو أكثر بصورة مباشرة و ٥٠ ٪ أو أكثر في صورة غير مباشرة . وفي عام ١٩٨٩ أعطت الحكومة زحما جديدا للتخصيص بتوحيد هذه النسبة بحيث تصبح المنشأة العامة هي تلك التي تملك الحكومة فيها ٥٠ ٪ أو أكثر من رأس المال المدفوع، سواء كانت الملكية مباشرة أو غير مباشرة . وبذلك تفرج المشروعات الأخرى من دائرة الاشراف والسيطرة الحكومية بما في ذلك تسمية الادارة، وجرى تقليص قطاع الاعمال العام الى نحو ثلث حجمه السابق . وفي ذات الوقت اتجهت السياسات الاقتصادية الليبرالية الى السماح بحرية اكبر ومشاركة اوسع في الانتاج والاستثمار .

وهكذا، انبط بالقطاع الخاص تنفيذ نحو ثلثي الزيادة المخططة للاستثمارات القومية في عام ١٩٨٩، لتصل حصته الى ٤٨ ٪ من الاجمالي . وتمت مراجعة قوانين الاستثمار في الصناعة والزراعة بحيث يصبح للقطاع الخاص الدور الاساسي، واقوت امتيازات اضافية ضريبية وجمركية للنشاطات الاقتصادية الخاصة ذات الاولوية، وتنأى التخصيص عن طريق إعادة التنظيم الاقتصادي بحيث تركز الدولة بصورة متزايدة على وظائفها التقليدية وإقامة البنية الأساسية . ومن الهام أن نلاحظ هنا أن التخصيص في تونس - كما في كل مكان - كانت له تدبيرات الاقتصادية ومقدماته السياسية . ونلاحظ، من جهة، أنه بدأ عملها في عام ١٩٨٦ مع الكساد النقطي بآثاره المباشرة وغير المباشرة، فضلا عن العوامل الاقتصادية الأخرى وبينها ضعف أداء القطاع العام ذاته، التي أدت الى تزايد عيبه الديون وعجز الموازنة وزيادة البطالة وتراجع النمو .. الخ . وسواء المؤسسات المالية الدولية التي قامت بالدور الأكبر في صياغة برنامج التخصيص، أو القوى الاقتصادية والسياسية الليبرالية في تونس، تسببت تلك المشكلات الى وزن ودور قطاع الاعمال العام

وتدخل الدولة في الاقتصاد . ومن جهة ثانية ، ارتبط التخصيص بتحويلات سياسية تمثلت في اضعاف عناصر القيادة السياسية والحزبية ذات « التوجه التعاوني » وصعود الجناح الليبرالي الاقتصادي وسياسيا ، فضلا عن التوجه نحو التعددية السياسية . وقد تدعمت المقدمات السياسية للتخصيص في اعقاب « التصحيح » السياسي في السلطة في نوفمبر ١٩٨٧ ، وتأكيد النظام الجديد على انه لا يمكن تأمين الليبرالية السياسية بدون ليبرالية اقتصادية تستند الى القطاع الخاص . وتأكيدا لهذا الالتزام جرى تغيير اسم الحزب الحاكم من الحزب « الاشتراكي ، الدستوري الى الحزب « الديمقراطي » الدستوري .

وقالنا : في عملية التخصيص حتى نهاية عام ١٩٨٩ اتخذ قرار بيع كل أوجزتي شمل ١٧ مؤسسة من بين ٥٠ مؤسسة تمت دراسة اعادة هيكلتها . وتمت ٢٦ عملية بيع شملت مشروعات انتاجية ، في قطاعات السياحة وصناعة المنسوجات والصناعات الغذائية والتجارة والصيد تتبع ١١ مؤسسة . ومازالت ٦ مؤسسات في طريقها للبيع الكلي . وقد تم بيع ١٠ فنادق (منها ٣ مجموعة سويسرية) وتأجير ٤ فنادق لفترات طويلة ، الى كل فنادق الشركة التونسية للزلزل والسياحة . وفي الصناعة التحويلية تم بيع حصص من الاسهم لادنى الشركات الاجنبية ، واشترت هيئة التمويل الدولية ٢٥ ٪ من الاسهم في شركة Siter التونسية العامة . كما تم تحويل شركة Siter الى فرع لادنى الشركات الكندية . والشركتان اللتان جرى بيعهما تمثلان كبرى الشركات التابعة لشركة Sogitex التي انشئت عام ١٩٦٠ برأسمال عام بعد شراء المصانع التي كانت قائمة وقت الاستقلال ، ثم تطورت وتوسعت في اطار قطاع الاعمال العام . وقد شارك رأس المال الخاص العربي والتونسي مع الاجنبي في شراء الفنادق الى جانب صناعة مواد البناء وصناعة التعدين وقطاع النقل ، وعلى اساس عينة من الشركات والمشروعات العامة التي جرى بيعها ، تخلص الدراسة التي اشرنا اليها قبل ، الى ان كل عمليات التخصيص كانت بمساهمات غير تونسية . وبذلك فتح التخصيص نافذة اخرى لرأس المال الاجنبي في الاقتصاد التونسي . واقتصر التخصيص على اطراف محدودة ذات امكانات مالية أو إنتاجية أو تجارية تؤهلها للشراء ، وبلغى البيع على تلك الاليات الملائمة لتونس مثل عقود الإيجار والادارة .. الخ . وتلاحظ الدراسة ان الدولة إقترحت ١٣٠ مليون دولار من البنك الدولي الى جانب اعتمادات الموازنة العامة لاعادة هيكلة المشروعات . وتحملت الدولة تكاليف التنازل عن ديونها المستحقة على

تلك المشروعات ، واعادة جدولة مستحقات الجهاز المصرفي عليها ، الى جانب صناديق الضمان الجماعي . بينما تقدر المبيعات بنحو ١٨٠ مليون دولار . وتتساءل الدراسة عن مدى سلامة الاسس المالية والاقتصادية والاجتماعية للتخصيص في ضوء تكاليف اعادة الهيكلة ، والريحية المرتفعة لبعض المشروعات مثل السياحة والنسيج ، فضلا عن ضرورات تنمية المشروعات الهامة والحفاظ على التشغيل فيها . وتتشارك الدراسة في توافر شروط الشفافية المثلى في عملية البيع ، واهمها تكافؤ فرص الشراء لصغار وكبار المدخرين . (٤) واما فيما يتعلق بالبدلان العربية الاخرى التي تعرضنا لها ، فنكتفي بالاشارة الى انه في السعودية تم بيع اسهم عدة شركات اهمها « سابك » للصناعات المعدنية . وقدمت مذكرة للمؤتمر الرابع لرجال الاعمال السعوديين في مايو ١٩٨٩ تقترح بيع مشروعات اخرى منها « بترولين » القابضة ، والسعودية للاتصالات وعشر شركات اخرى . وكان مشروع الخطوة الخسفة التي تبدأ عام ١٩٩٠ قد تضمنت هدف بيع « بترولين » . وفي العراق تم قطع شوط هام في برنامج التخصيص العراقي ، ويوجه خاص ، تم بيع جميع المشروعات الزراعية المملوكة للدولة فضلا عن تأجير مساحات هامة من المسطحات المائية للانتاج السمكي . الا ان برنامج التخصيص تعرض للرجعة في عام ١٩٨٩ ، ومن ذلك التراجع عن بيع شركة الطيران العراقية ، بهدف احقاء عدم شعبية البرنامج بسبب ارتفاع الاسعار الذي ترافق معه . وفي الأردن رغم تصاعد الدعوة الى التخصيص منذ منتصف الثمانينات ، لم تتم عمليات جدية ، اذا استثنينا ان عام ١٩٨٩ شهد اعادة تقييم شركة الطيران الاردنية تمهيدا لبيعها .

٤ - اتفاق عمليات التخصيص :

.. يتوقف مستقبل سياسات التخصيص العربية على قدرتها على تخطي العقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادبيولوجية التي تعترض طريقها . واما الموقف من هذه السياسات فينبغي ان يتحدد في ضوء العواقب الفعلية والمتوقعة لعمليات التخصيص سواء من زاوية الاهداف والوسائل التي تقتضيها وتعتمدها ، او من منظور استجابة وقدرة تلك السياسات والتحويلات للغايات واووليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والحق بالثورة الصناعية والتكنولوجية ، وبناء التكميل الاقتصادي العربي ، وخلق أسس تكافؤ الاعتماد الدولي للتبادل في الاقتصادات العربية ، وحماية الأمن الاقتصادي القومي العربي .. الخ . ونستذكر لنؤكد

إننا نقصد سياسات التخصيص بمعناها الواسع .
.. وأما مستقبل القطاع العام ، وخاصة قطاع الأعمال العام ، فله يتوقف على إمكانية تصفية مشكلاته في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي الموجه .
وينبغي للموقف من سياسات تحرير هذا القطاع أن ينطلق من مبادئ الواقعية والعملية ، بأن يراعى من جهة ، قدرة وكفاءة قطاع الأعمال العام من زاوية تحقيق الغايات والأولويات القومية فضلاً عن تجاوز المشكلات الاقتصادية القومية الملحة من بطلان وتضمحل ، ومديونية خارجية ، وهجر موازنة .. الخ . ومن جهة ثانية نقصد بالانطلاق من مبادئ الواقعية والعملية ، إدراك المثلث الموضوعية التي تولدها وتعيد توليدها الملكية العامة مهما كان تميزها عن تلك المثلث المميز للملكية الخاصة ، وهي التناقض التي لن يظل منها أي نشاط انساني ، والتصدى العمل الإيجابي لتلك التناقض المتنوعة والمتجددة بغية تقليصها .

.. ولا يجب تجاهل الضرورات الموضوعية التي أملت التحولات الاقتصادية والسياسية الليبرالية ، وما تعنيه من إعادة النظر في « كمية ونوعية » الدور الاقتصادي للدولة بما في ذلك نشاطها الإنتاجي والاقتصادي عبر قطاع الأعمال العام ، وبوجه خاص ، ينبغي البحث في كل بلد معين وزمن معين عن المزيج الملائم المثير للسوق والتخطيط ، والمشروع العام والمشروع الخاص ، بحيث يدار الاقتصاد انطلاقاً من قواعد الكفاءة والعدالة ، ويتطور المجتمع في إطار الحرية والعدل ، وينهض النظام السياسي على أساس مراعاة الجمع بين الحقوق الاقتصادية والسياسية للإنسان . أي باختصار لابد من مراعاة نظام القيم الإنسانية الجديدة .

.. ومن الطبيعي أن تنطلق المواقف الفكرية والسياسية المتعارضة والمتباينة بصدد سياسات التخصيص والليبرالية من المصالح الاجتماعية المتناقضة والمتنوعة . بيد أنه في حال الانطلاق من الغاية لتجديد الوسيلة تقلص جرعة المواقف الأيديولوجية السلبية والنظرية الهامدة من مصير قطاع الأعمال العام ، الذي يجمع انصاره وخصومه على أنه يكاد يكون مرادفاً لمصير الوطن والأمة .

وفي ضوء ما سبق ، وعلى أساس مجمل العرض السابق ، نكتفي هنا بإيجاز مجموعة من الملاحظات تتصل بعوائق وعقبات ومشاكل تخصيص قطاع الأعمال العام وإحلال القطاع الخاص محله للنهوض بالمهام المباشرة والبيعية التي عرضناها .

(١) تتمثل أهم عوائق سياسات التخصيص في البلدان العربية في الشكوك في قدرة القطاع الخاص العربي المالية والتنظيمية والإدارية والفنية .. الخ على القيام

بالمهام التي انيط بقطاع الأعمال العام أن ينهض بها في الماضي ، وقدرته على إنجاز الأهداف القومية في التنمية والتصنيع والتكامل والأمن والعدل والحرية .. الخ في المستقبل ، بل والشكوك في قدرته على قيادة الاقتصادات العربية لتجاوز المشكلات الاقتصادية الملحة وبلوغ النتائج التي يستهدفها التخصيص بغض النظر عن مدى مراعاتها للظروف المعنوية خاصة الاقتصادية في البلدان العربية النامية وبغض النظر عن مدى استجابة تلك الأهداف للأولويات العربية المباشرة والبعيدة .
.. والأهم أن الشكوك تحيط باستعداد القطاع الخاص العربي - بافتراض توافر أو إمكانية توافر القدرات الأساسية لديه لتحقيق ما سبق - لأن يتحمل مخاطر إعفاء تطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجية القومية ، وأن يخضع لقواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية الضرورية لإعادة البناء العربي على صورة المجتمعات الإنسانية المتقدمة . وتستند هذه الشكوك إلى أسباب من بينها نزعة هروب رؤوس الأموال العربية الخاصة إلى الخارج رغم توافر فرص وبغمانات الاستثمار بما في ذلك في بلدان النفط والانفتاح التي تظل من أحياء الماضي المؤثرة للرأسماليات العربية أو التي انصهرت سنوات طويلة في خروجها من الدائرة الزمنية المحدودة تاريخياً حين كانت كالتلفاز للماضي مبرراتها . وما زالت نزعة هروب رؤوس الأمانة التي يحوها الأفراد تتواصل حتى بعد انحصار أحياء القوة بعد الانقلاب في أوروبا الاشتراكية . وأما مخاوف عدم الاستقرار فلا ينبغي نسيان أنها نتاج هروب الرأسمالية بالذات ، ومراكز الأمان لم تصبح كذلك إلا بفضل توطن رؤوس الأموال فيها بما في ذلك الأموال العربية .

.. وتتل نشاطات القطاع الخاص القطعية على تفصيله في حالات كثيرة (سوريا والأردن والجزائر والكويت وغيرها) وضع الترويج من نشاطات القطاع العام بدلا من التنافس معه ، وبالحالة الرعاية من قبل الدولة بدلا من مخاطر المبادرة الفردية ، والبحث عن الربح السهل الأعلى بدلا من الربح الصعب الأقل . وتكاد تكون العقلية الرجعية الاستهلاكية الأتكنية للقطاع الخاص العربي أحد أهم أسباب تفاقم المشكلات الاقتصادية العربية بل ومشكلات قطاع الأعمال العام ذاته . وإذا كانت العقلية الرأسمالية الاستثمارية المبادرة موجودة بلا شك لدى أعداد هامة من بين صفوف الرأسماليين العرب ، فإنها تبدو أعداداً مبعثرة يصعب الرهان عليها حتى ترسخ قدامها ولا يبدأ الخلاص من قطاع الأعمال العام قفراً إلى المجهول .. وأما النخبة المالية التي تسيطر على القسم الأعظم من رأس المال النقدي العربي المودع في الخارج وجزئياً المكتنز في الداخل ، فما زالت تنفخ

على صورة ووضع الرساميات العربية ، وتمثل غالباً حليفاً للبروقراطيات الفاسدة في الوطن العربي ، ربما تجنى من النشاط الاقتصادي للقطاع العام أكثر مما تكسب من انسحابه من هذا النشاط .

.. وتزداد أسباب الشكوك وضوحاً إذا ادركنا أن مستويات الأداء في قطاع الأعمال الخاص الكبير لامتياز كثيراً في الاقتصادات العربية بالمقارنة بقطاع الأعمال العام ، ولا يتعارض هذا مع ما أشرنا إليه من تفوق مستويات الأداء في المشروعات الصناعية الصغيرة في سوريا مثلاً ، كما لا يعني التوهين من شأن تدنى مستويات الأداء في قطاع الأعمال العام بوجه عام كما عرضنا . والأمران الكثير من الأسباب الأهم لانخفاض مستويات الأداء تؤثر على كل من القطاعين مثل قصور الكوادر الإدارية والفنية عالية الكفاءة ، وقصور العمالة الفنية المدربة عالية المهارة ، وارتفاع تكاليف السلع الاستثمارية والوسيلة المستوردة ، وضيق الأسواق القطرية التي يتجه إليها إنتاج وتشاط المشروعات ، وضعف تطور أسواق المال ، والاعتماد على استيراد المعارف والمواد التكنولوجية ، وضعف الأشكال التنظيمية الأحدث للنشاط الاقتصادي ، واحتدام المشكلات الاقتصادية القومية الناتجة عن عوامل خارجية (أسعار النفط مثلاً) أو عوامل داخلية (أوضاع التخلف مثلاً) .. الخ .

(٢) أضف إلى هذا ، أن دعوة التخصيص تواجه بالخوف والشكوك نتيجة واقع قيادة المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة الصناعية لهذه الدعوة ، والأمر ، أن الدعوة بهذا الشكل تنطلق من مصالح المراكز الصناعية المتقدمة التي تتعارض مع مصالح الأطراف العربية المتخلفة . وبين أسباب التعارض ذلك الربط بين برنامج التخصيص واستراتيجية التنمية ، حيث يحل الاندماج في الاقتصاد العالمي في إطار إلغاء الحماية الفردية لإعادة بناء الاقتصاد والصناعة بما يخلق أسس الاعتماد الدولي المتبادل المتكافئ ويخلق أسس تعظيم مكاسب التخصيص الانتاجي والصناعي العالمي . ولاشك في جدية الشكوك التي تحيط بالرهان على الاستثمار الأجنبي والخبرة الأجنبية من حيث الكم والنوع اللازمين لقيادة التنمية والتصنيع في الوطن العربي نتيجة التفضيل الفعلي للتدفق بين دول الشمال الصناعي ، وهو ما يظهر مثلاً في أن نصيب الوطن العربي والشرق الأوسط من الاستثمار المباشر الياباني لم يتعد ٢...٪ من إجمالي هذا الاستثمار المتعاظم خارج اليابان . وتتأكد هذه الشكوك في ضوء التفضيل المتوقع لتدفق هذا الاستثمار ، وبمع المساعدة والتجارة والتكنولوجيا .. الخ ، من الغرب إلى الشرق وعلى حساب

الجنوب في أعقاب الانقلاب في أوروبا الشرقية .
.. ولا يعني ما سبق أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يتطلع إلى المشاركة في عمليات تخصيص قطاع الأعمال العام . أن الخبرة العربية (تونس مثلاً) والتحليل المنطقي ، يؤكدان هذا التطلع الذي يهدف إلى إعادة تشكيل العالم وفق مصالح ورؤى الرأسمالية الصناعية في مراكزها المتقدمة ، لكن هذا الاستثمار لا يقدم وعداً بموارد إضافية للاقتصادات العربية حين يتم على أساس المقايضة بالدين التي تبدو شبه معدومة من قبل الدائنين - المشتريين الأجانب ، أو لا يمد بموارد إضافية هامة تتناسب مع القيم السوقية للأصول المبيعة ومع تكاليف إعادة الهيكلة وحتى مع الأرباح المتوقعة والفعلية للمشروعات التي تطرح للبيع . والأهم ، أن بيع قطاع الأعمال العام لرأس المال الأجنبي يعني إعادة تسليم المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادي العربي له ، بما يهدر استقلال القرار في السياسة الاقتصادية وغير الاقتصادية نتيجة الاختراق الاقتصادي الأجنبي في اقتصادات تعاني الاختلال الحاد في ميزان القوى الاقتصادية بالمقارنة مع الاقتصادات الأم لرأس المال الأجنبي الوافد . وأخيراً ، لاتخفى سلبيات إعادة تصدير الأرباح إلى الخارج .

.. وبرنامج التخصيص في سياق برامج « التدويل » و « التحرير » يقود إلى أضعاف الاستقلال الاقتصادي ، بمعنى تواهر القدرات الاقتصادية العربية للمشاركة المتكافئة في تقسيم العمل الدولي . كما يضعف إمكانات بناء التكامل الاقتصادي العربي . ويتكفى هنا بالإشارة إلى أضعاف القدرات الصناعية العربية نتيجة ما تتضمنه سياسات التحرير من إلغاء الحماية للصناعات العربية ، في ذات الوقت الذي تتعاظم فيه نزعات الحماية في الدول الصناعية وتكتلاتها ، وبغير مراعاة التدرج الضروري لتخفيف جرعات الحماية مع ارتفاع القدرات التنافسية للصناعات العربية عبر المنافسة الواجبة في الأسواق القطرية والعربية في البداية .

ويبقى بغير أجابة التساؤل حول الفرص المتاحة للمشاركة في التخصيص الصناعي العالمي ، وخاصة في فروع الصناعة التحويلية عند المستوى والبيئة الرامنة لتطورها . ويتذكر هنا تلك العوائق التي تواجه الصادرات البتروكيمياوية العربية في أسواق الدول الصناعية ، رغم إقامتها بواسطة الشركات عابرة القومية مقابل أرباح طائلة وفق عقود « تسليم المفتاح » ، وعلى أساس الميزة النسبية للنفط العربي . كما نتذكر القهود على صادرات المنسوجات القطنية المصرية التي أقيمت على أساس الميزة النسبية للظن المصري . ثم تتساءل هل توجد بلد لا تحمي شيئاً ما

تصنع أو تزود ؟

ومن منظور التكامل العربي فإنه يستبدل بالتكامل غير المتكافئ بين كل قطر عربي منفرد واحد أو مجموع المراكز الصناعية المتقدمة ، وذلك في إطار برامج تدعو إلى استراتيجية التوجه الخارجي للتنمية والتصنيع . .. والواقع أن الدعوة العربية للتكامل ، من قبل دعاة الليبرالية و المتحمسة ، تنظر إلى تحرير تبادل السلع وانتقال عناصر الإنتاج بين البلدان العربية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا التحرير والانتقال في إطار السوق العالمية الأوسع ، وذلك رغم حقائق النزعات الصمائية والحوارج في التكتلات الاقتصادية الرأسمالية ذاتها . والأهم ، أن التطورات الأساسية للعلاقات الاقتصادية العربية - العربية ، رغم أسهامها المحدود في بناء تكامل اقتصادي عربي ، قد استندت إلى حركة رؤوس الأموال العالمية العربية ، على حين لا يذكر وزن التدفقات العربية - العربية لرؤوس الأموال الخاصة ، وتبدو هذه المساعدات ودور القطاع العام أساسا لدفع عملية التكامل العربي لا بدليل له إذا راعينا الحجم الكبير والعائد الطيفي للعديد من المشروعات الأساسية للتكامل ، مثل مشروعات البنية الأساسية الانتاجية والتكنولوجية والاجتماعية ، ومشروعات التصنيع العسكري العربية ، ومشروعات إقامة صناعة آلات ومعدات عربية ، ومشروعات إقامة قاعدة زراعية غذائية عربية (في السودان مثلا) .. الخ .

(٢) ولا تقتصر عوائق وعواقب التخصيص على ما سبق وإنما تشمل أيضا مشاكل عمليات التخصيص ذاتها . ونقدن بوجه خاص المعارضة السياسية والاجتماعية للتخصيص ، وعدم وضوح أهداف التخصيص فضلا عن عدم شفافية عملياته . وقد انعكست الضغوط والمخاوف المشاكل على تباطؤ عمليات التخصيص في البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية ، وخاصة تلك التي يلعب لقطاع الأعمال العام دورا أساسيا في حياتها الاقتصادية ، أو تتسم بدرجة هائلة من تخلف قوى الإنتاج بحيث يستحيل التغلغل في التراكم البيروقراطي لرأس المال باعتباره الوسيلة الأساسية للتراكم الرأسمالي ، أو تتعارض تصفية قطاع الأعمال العام مع واقع الملكية المجتمعية لأهم مصادر الثروة والدخل كما هو حال الدول المصدرة للنفط .

لكن تباطؤ عمليات التخصيص قد ارتبط أيضا بمعارضة عمالية وشعبية لما يرتبط بها من ارتفاع للأسعار وفقدان لفرص العمل ، ومعارضة من قبل البيروقراطية في دفاعها اللفظي عن القطاع العام حماية لامتيازاتها الخاصة أو من قبل التكنوقراط انطلاقا من اقتناع بانته لا بديل لدوره لتسريع التنمية وتحقيق

التصنيع وغير ذلك من الأهداف القومية ، بل إن شرائح هامة من القطاع الخاص تعارض التخصيص أو لا تتحمس له ، سواء للحفاظ على أهم مصادر دخولها الريعية والطفيلية ، أو لاعتناها بعدم قدرة القطاع الخاص على انجاز ما يحتاج إليه ويوفره القطاع العام . أضف إلى هذا معارضة المثقفين الذين يبدون أكثر إدراكا للتحديات التي تواجه الاقتصادات العربية ويتشككون في قدرة القطاع الخاص العربي على التصدي لها ، أو يفضلون اتساح المجال لدور مسيطر للقطاع الخاص الأجنبي من منطلقات وطنية تدرك ضرورات حماية الأمن القومي العربي ، فضلا عن قوة الأيديولوجية اليسارية بين المثقفين في الوطن العربي وغيره من مواطن العالم الثالث التي تعاني الفقر والتخلف والتهمية بما في ذلك القوة النسبية المذهبية العائلية الجامدة التي ترفض مجمل التحولات الليبرالية . وقد تضيف أخيرا معارضة العسكريين المنطقي في الدولة العربية السلطوية للتخصيص بما يفيد من أضعاف للنخبة البيروقراطية المدنية - العسكرية ذات السطوة والحظوة .

.. والواقع أن مجرى عمليات التخصيص العربية يوضح تباطؤ هذه العمليات رغم انتشار الدعوة لها ، ورغم الخطوات الفعلية المحدودة في كل نماذج الدولة العربية . ونلاحظ ذات التباطؤ في الدول الأفريقية ، وحتى في الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية باستثناءات محدودة . وتشير على سبيل المثال إلى فشل المشروعات المباحة في شيلي ، والتركيز على تطوير القطاع العام في الأرجنتين ، والتراجع عن برامج التخصيص في المكسيك وخاصة للقطاعات الاستراتيجية .. الخ .

والأمر أن أهداف التخصيص لا تبدو محدودة بوضوح في البلدان العربية . هل الهدف زيادة الموارد أم رفع الكفاءة أم توسيع الملكية .. الخ ؟

ولأن دور الدولة في الاقتصاد ضرورة في الاقتصادات العربية كما في غيرها من الاقتصادات العربية ، ولأن قيام الدولة العربية الحديثة ذاته قد ارتبط بتوسع هذا الدور ، فإن الدافعين من التخصيص كثيرا ما يؤكدون أهمية هذا الدور ويتجاهلون أضعاف أسبابه في حال تقليص أو تصفية قطاع الأعمال العام ، أو يتجاهلون حقيقة أن هذا الدور يفترض بالذات وجود هذا القطاع عند المستوى الراهن لتطور الاقتصادات العربية ، حيث لا تؤمن أدوات السياسة الاقتصادية وحدها توجيه الاستثمار والإنتاج وفق الأولويات القومية . وأما النظم السياسية التي تدعو إلى التخصيص فإن تأثيرها على الرأي العام لا يبدو كافيا ليس فقط بسبب النتائج المنطقية السلبية اجتماعيا للتخصيص ، وإنما لأنها

كثيرا ما تملك الجراءة على مصارحة الرأى العام بمستوياتها عن تردى الأوضاع الاقتصادية وأخفاق محاولات التنمية التى قادتها ، والأهم عن نوع الادارة التى قرضتها على القطاع العام .

.. وحتى فى الحالات التى يبدو التخصيص فيها مبررا لدوافع عملية مثل الخسائر غير المبررة ، والعبء الضخم على الموازنة ، فإن مشاكل التخصيص تراكمت حول التساؤلات عن : ماذا يخصص ؟ ولماذا ؟ وكيف ؟ ولأن ؟ ومن يدفع ثمن إعادة الهيكلة ؟ وإلى أى مدى تتوافر شروط شفافية البيع ؟ وما هى قدرة العاملين على الشراء ؟ وما هى ضمانات مراعاة اصحاب المشروعات المباحة لتفكيكة السلع الضرورية وتعويض العمالة الفائضة ؟ وما هى حدود وحوافز جذب الأموال الهاربة ؟ . وإذا كان قطاع الأعمال العام مملوكا للامة ، وتقرير مصيره يكاد يكون مرادفا لتقرير مصير الوطن والامة ، فإلى أى مدى تتوافر شروط الاستفتاء والحوار الوطنى الشامل لمأزمنة حق تقرير المصير ؟

ومن يقدر البيع ؟ .. ولأن فترة الانتقال من نظام السلطوية الاقتصادية

والسياسية الى نظام الليبرالية الاقتصادية والسياسية ، كما فى كل فترات الانتقال فى جميع المجتمعات ، ويفترض ان التخصيص هو السبيل الوحيد لهذا التحول : فإن المعطيات الاجتماعية السياسية العربية الراهنة تثير تساؤلا خطيرا حول الآثار السياسية لمناصب فترة الانتقال بما يرافقها من ازدياد حدة المصاعب الاقتصادية . ويمكن لنا ان نتوقع فى الاجابة على هذا السؤال ان قوة الجماعات الاسلامية السياسية تنذر بسلطوية من نوع جديد ، يهدد امكانات التطور السلمى الديمقراطى بإضعاف تدريجى للسلطوية البيروقراطية التى تعتقد ياسر و الدعوة الدينية . . ويبدو لنا ان التحول الى « جمهوريات اسلامية » على طراز « ايران الخمينى » او على طراز « باكستان ضياء الحق » هو الخطر المحقق فى حال الاقدام بنزعة ارادية الى « مغامرة التخصيص » بغير تبصر بالعواقب .

لكن السؤال الأهم : هل استنفدت امكانات التحولات الليبرالية بتطوير القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص فى الاقتصادات العربية ؟ .

ثانيا : السياسات المالية العربية

من سياسات مالية توسعية في سياق وجود عجز كبير أصلا في الميزانيات العامة لكافة الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية .

وبالرغم من تعارض هذين الهدفين ، إلا أنه ليس من المستحيل التوفيق بينهما إلى حد معين . ويتوقف هذا التوفيق جزئيا على الإدارة العقلانية وما يمكن أن نسميه « أثر التعلم بالتجربة والخطأ » . وسوف نلاحظ أن الاتجاه نحو الإدارة العقلانية للاقتصاد عموما والسياسة المالية خاصة قد أصبح أشد قوة في أكثر البلدان العربية التي تتعرض لها هنا : سواء النفطية أو غير النفطية .

ويقودنا تحليل الميزانيات العامة للدول العربية عام ١٩٨٨ / ١٩٨٩ إلى عام ١٩٨٩ (تهما للثقافة المالية المختلفة بين البلدان العربية) إلى إكتشاف تفاوت هام في مدى كفاءة الإدارة المالية وفي طبيعة السياسة المالية المتبعة سواء بين مجموعتي الدول النفطية ودول العجز المالي ، أو داخل كل مجموعة .

وتشير الملاحظات الخمس التالية لبعض أوجه التفاوت فيما بين البلاد العربية من حيث السياسة المالية كما تبدو من ميزانيات هذا العام . .

أولا : أن هناك بعض البلدان التي استمرت فيها السياسة التقشفية ، لا سيما في جانب الانفاق الاستثماري ، بتخفيض هذا الانفاق أو زيادته زيادة محدودة جدا عن العام السابق وتضم هذه البلدان السعودية والأردن والمغرب وتونس . بينما كانت هناك بعض البلدان التي مثلت موازنة هذا العام بداية لعكس الاتجاه ، والسعى نحو زيادة الانفاق لا سيما الاستثماري منه . استجابة لضغوط داخلية أساسا وتضم هذه البلدان قطر والكويت وعمان والجزائر . ثانيا : أن هناك تمايزا كبيرا في الأوضاع التوازنية للموازنات العامة بين البلدان العربية . فبينما اتجه عدد من البلدان إلى تقليص العجز الكلي في الموازنة بشدة

وقع على عاتق السياسات المالية في البلدان العربية مهمة حل المشكلات الكامنة في إدارة الانكماش النقدي بصورة تحقق أهدافا متعارضة .

الهدف الأول : هو إعادة قدر من التوازن إلى الموازنات العامة . إذ أن البديل لذلك التوازن هو استمرار السحب من الاحتياطيات الخارجية للدول النفطية ، وإستمرار التضييق في السلسلة الحلزونية من المديونية الخارجية وإعادة جدولتها والرضوخ لمطالب المؤسسات المالية الدولية .. الخ في الدول غير النفطية . وبسبب السحب المكثف من الاحتياطيات الدولية للدول النفطية أخذت هذه الاحتياطيات في التآكل بسرعة . وبشكل يهدد نفاذ هذه الاحتياطيات أحد العوامل الضاغطة الكبرى لإعادة تضييق السياسة المالية في الدول النفطية هذا العام . أما بالنسبة للدول ذات العجز المالي الكبير ، فأصبحت البدائل المصطنعة مثل الإصدارات النقدية الجديدة ، والبدائل الخارجية ، أي الاقتراض من الخارج ، والاختراط في مفاوضات إعادة الجدولة ، شديدة التكلفة إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا . فالإصدار النقدي يلهب مستويات التضخم العالية أصلا في معظم الدول ذات العجز المالي . ومفتاح إعادة الجدولة - وهو الحل الذي كان يبدو هروبا سهلا من المشكلة في الماضي - قد أصبح مستعصيا بسبب جمود وتنشيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول الدائنة ذاتها فيما يتعلق بتطبيق سياسات إقتصادية تقشفية صارمة ، لا تكاد المجتمعات العربية التي تعاني أصلا من اتجاهات إنكماشية شديدة ومستويات مرتفعة للبطالة تتحمل المزيد منها .

أما الهدف الثاني : فهو الضغوط الداخلية القوية لإعادة النمو إلى الاقتصاديات العربية التي لازمتها الانكماش النقدي ، لا فقط منذ « صدمة النفط » العكسية عام ١٩٨٦ ، وإنما قبل ذلك بكثير . ولا شك أن ذلك الهدف يبدو أكثر تعذرا وصعوبة بسبب ما يستلزمه

(كالسعودية والمغرب) فإن هناك بلدا عربيا واحدا من بين البلدان التي تعرض لها ربما يكون قد نجح في القضاء على عجز الموازنة كليا وهو الجزائر ، وسعى بلد آخر الى اقرار خفض محدود في عجز الموازنة وهو الاردن . وعلى الجانب الآخر ، فإن ثمة عددا من البلدان العربية كعمان ينتظر أن يزيده عجز الموازنة فيها زيادة كبيرة عن العام الماضي ، بينما كانت زيادة العجز في الموازنة التونسية محدودة .

ثالثا : ان ثمة تأثيرا كبيرا للتطورات الخارجية سواء في تحديد الإيرادات العامة أو في تغطية عجز الموازنة . فالبلدان النفطية يشكل فيها الإيراد النفطي أهم الإيرادات الحكومية . ويعتمد الأردن الى حد كبير على الخارج في حساب المنح الخارجية كإيراد ، أو في تغطية عجز الموازنة استنادا الى الاقتراض الخارجي ، إضافة الى اعتمادها على الضرائب على الواردات باعتبارها أهم الإيرادات الضريبية . وهكذا فإن أغلب الدول العربية تعاني من الانكشاف الخارجى نتيجة عدم قدرة الإيرادات المولدة محليا على تغطية الاتفاق المحلى وتحصل الحالة الى اقتصاها في الأردن .

وبما : أن هناك بعض التطورات الموسعة في السياسات المالية لبعض الدول العربية في السنوات الأخيرة . ويأتى على رأس هذه البلدان السعودية والكويت وذلك بالتجهتها الى المصادر المحلية غير الجهاز المصرفي في تغطية عجز الموازنة . ويتم ذلك بإصدار سندات وإذون خزائنة للمؤسسات والأفراد ، بهدف وقف استنزاف الاحتياطي الخارجى ، وجذب السيولة المحلية التي لا تجد مجالا للاستثمار في ظروف الكساد . وعلى الجانب الآخر نجد أن التطورات في الأردن قد أخذت شكل الاعتماد على الجهاز المصرفي في تغطية عجز الموازنة ، بعد وصول المديونية الخارجية الى مستويات باتت تشكل أعباء هائلة على الاقتصاد الأردني والموازنة العامة . ومن جهة أخرى فقد استمرت بعض البلدان النفطية في الاعتماد على احتياطيها الخارجى في تغطية عجز الموازنة كليا كقطر وجنوب أفريقيا مثل عمان . خلاصا : أن هناك فروقا واضحة بين البلدان التي ما زالت قادرة على تمويل العجز استنادا الى قدراتها المحلية (سواء بإصدار الأوراق المالية أو استخدام الاحتياطي الخارجى) وبين البلدان العربية المازومة ماليا التي اضطرتها أوضاعها الاقتصادية لا سيما المديونية الخارجية الى اللجوء لصندوق النقد الدولي وقرار برنامج للتكيف الهيكلي . ويتضمن البرنامج ضرورة القضاء على عجز الموازنة أو تخفيضه بنسبة كبيرة في عدد محدود من السنوات ، حيث تظهر بعض المشكلات ما بين اقرار سياسة اقتصادية ليبرالية

ينطوى عليها البرنامج لا سيما في مجال الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص وبين هدف تقليص عجز الموازنة . كما أن هناك عدم قدرة على التوفيق بين تحرير كامل للأسعار لا سيما للسلع الأساسية المدعومة حكوميا وضغط الأجور ، وبين ظروف الكساد والتضخم والبطالة التي تسود في هذه البلدان بما يجعل من الاضطرابات الجماهيرية التي تتراعى مع الموازنات العامة التي يجرى وضعها بالاتفاق مع الصندوق أمرا شبه مؤكد ، وهو ما حدث في الأردن هذا العام . ويشكل عام فإن تقويت فرصة الانتعاش الاقتصادي دون اقرار سياسة مالية « محبطة » تضع في اعتبارها فقرات عدم الاستقرار في الأوضاع الخارجية ، قد أضعف فرصة تأسيس النمو الاقتصادي على قواعد مالية واقتصادية سليمة ومنعزلة من الأزمات . ويصبح التراجع عن مشروع الموازنة الساعى الى خفض العجز وتمويله من مصادر غير تضخمية أمرا محتوما وهى حالة أكثر من واضحة في الموازنة التونسية والاردنية . فقد اضطرت الحكومة التونسية في ظروف انخفاض أسعار النفط والجفاف وغزو الجراد الى اقرار زيادة في دعم المواد الاستهلاكية الأساسية لا سيما مع ارتفاع أسعار الحبوب في السوق العالمية . واضطرت الأردن الى اقرار زيادة كبيرة في دعم المواد الغذائية ، بعد تعديل سعر الصرف الأردني لتثبتت السعر المحلى لهذه المواد لكى لا تتأثر بها المجموعات الفقيرة من السكان . وفيما وراء هذه الملامح العامة للسياسات المالية العربية نلاحظ تفاوتات هامة في مستوى الأداء المالى والاقتصادى . كما نلاحظ بروز ظواهر جديدة ميزت عام ١٩٨٩ بالنسبة لبعض هذه البلاد . ويقتضى فهم هذا التفاوت وجذور بعض الظواهر الجديدة أن نعرض بقدر من التفصيل المقارنة بين الدول الرئيسية في كل من مجموعتي الدول العربية من زاوية الأداء المالى .

١ - البلدان النفطية : أداء مالى أفضل ومصادر جديدة لتغطية العجز :

توضح الموازنات العامة لدول الخليج العربي اتجاهات جديدة بالمقارنة بالاعوام القليلة السابقة . ولعل أبرز هذه الاتجاهات هو التحسن الواضح في كفاءة الإدارة المالية والنزعة نحو تقليص العجز ، والاتجاه نحو

الاقتصاد من خلال كل من الاتفاق الجاري (الذي زاد بنسبة ١٠,٤ ٪) والاتفاق الاستثماري (الذي زاد بنسبة ٨,٨ ٪) ، في نفس الوقت الذي تحقق فيه هدف مكافحة التضخم وتسرب المخدرات الى خارج البلاد ، وإعادة تنشيط سوق المال بعد الأزمة العظمى التي تعرض لها عام ١٩٨٢ (والمعروفة بإزمة المناخ) ...

(٣) وتقدم سلطنة عمان نموذجاً آخر للإدارة المالية بالمقارنة بالكويت والسعودية . وقد تم تصميم موازنة عام ١٩٨٩ بحيث تشمل عجزاً مقدراً قدره نحو ٤٠ ٪ من الإيرادات ، وهو عجز أكبر بنسبة ٦٢,٢ ٪ من المحقق في العام الماضي . على أن هذا العجز قد صمم بحيث يحول الاستثمارات الجديدة . فزاد الاتفاق الاستثماري بنسبة ٧,٧ ٪ عن العام الماضي ، على حين لم يرتفع الاتفاق الجاري سوى بنسبة ٢,٨ ٪ فقط . والأمراً المثير في النموذج العماني هو الزيادة الكبيرة في الاتفاق في الوقت الذي قلت فيه الإيرادات بنسبة ٨ ٪ عن مستواها عام ١٩٨٨ . ويعود ذلك الى إستجابة الحكومة لضغوط دوائر الأعمال الخاصة بتنشيط الاقتصاد والمودة الى النمو .

وأهم الظواهر الجديدة في الإدارة المالية العمانية هذا العام بالإضافة لما سبق هو الاعتماد الأكبر بالإيرادات الداخلية بالمقارنة بمعدلات صادرات النفط . وقد تم ذلك من خلال رفع الرسوم والضرائب لتبلغ ربع الإيرادات . كما أن هناك محاولات كبيرة لجعل الاتفاق أكثر عائداً من الناحية الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة الاتفاق الجاري بحيث يتفق أقل على الدفاع والأمن ، ويتفق أكثر نسبياً على الخدمات العامة ذات العائد الاقتصادي .

(٤) وتقدم قطر نموذجاً يأخذ من كل النماذج السابقة للإدارة المالية . فمن ناحية أولى يظهر من الموازنة العامة لعام ١٩٨٩/٨٨ إتجاه للمحافظة على نفس مستوى العجز في العام السابق (في حدود بليون دولار) . ومع ذلك فإن هذا العجز الكبير يعكس نوعاً من التمسك في الاداء ، إذ أنه أقل بنسبة ٣٥ ٪ من العجز المتوقع . ومن ناحية ثانية ، فإنه بالرغم من زيادة الاتفاق إلا أن نحو ثلثه يتجه للاستثمار وخاصة في مجالات الإسكان والصناعة . وبمعك ذلك نفس الرغبة في إستئثاف النمو من خلال إعادة هيكلة الاتفاق لصالح الاستثمار . ومن ناحية ثالثة ، فإن قطر تتفق مع النموذج العماني في إستمرار الاعتماد على السحب من الاحتياطي عوضاً عن اللجوء لاصدار السندات وإذونات الخزنة .

المصادر المالية المحلية لتغطية العجز كبديل للسحب من الاحتياطات الخارجية . كما نلاحظ أيضاً وجود اتجاه - ولو ضعيف نسبياً - لإعادة انملاش الاقتصاديات الخليجية . وقد يعود التحسن الكبير في الأداء الى الانتماء المعتدل لأسعار النفط خلال عام ١٩٨٩ . غير أن اثر التعلم وبروز خبرة افضل في التعامل مع ظروف الانكماش لهما دور كبير أيضاً في هذه النتيجة . ويوضح إستعراض أوضاع السياسة المالية في كل من دول الخليج بعض أجزاء الصورة السابقة ، كالآتي :

(١) تكشف الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية عن تحقيق إنخفاض مؤثر للعجز الى ٢٥ بليون ريال (بالمقارنة بـ ٣٥,٩ بليون في العام السابق) . وقد إعتد ذلك على تحسن ملموس لجانب الإيرادات مع بقاء الاتفاق الكلي ثابتاً تقريباً . وربما يكون أهم إنجازات هذه الموازنة هو التوقف التام للسحب من الاحتياطي العام ، بعد أن بلغ هذا السحب خلال السنوات الخمس السابقة الى نحو ٤٤ بليون دولار تقريباً . وتقوم تقديرات الموازنة أيضاً على تغطية العجز بالكامل عن طريق سندات خزانة (سندات التنمية) التي تصدرها مؤسسة النقد السعودية . وتقدم هذه الاداة مزيجاً من الزايات الاقتصادية والسياسية منها تقديم أوعية استثمارية جديدة للمواطنين عوضاً عن ركود الادخارات أو الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية وخصوصاً إذونات الخزنة الأمريكية ، كما أن هذه الاداة تستخدم لمكافحة التضخم بسحب جزء من السيولة النقدية من الاقتصاد .

على أن الملاحظة السلبية في الأداء المالي السعودي هي أنه قد استند على خفض الاتفاق الاستثماري بنسبة ٦,٥ ٪ بالمقارنة بالانخفاض الأقل ٣,٢ ٪ للاتفاق الجاري ، وهو مايعني تعميق الانكماش .

(٢) أدى تحسن إيرادات النفط التي تشكل ٨٦ ٪ من إجمالي إيرادات الموازنة في الكويت الى تحسن بارز للوضع المالي بالرغم من ارتفاع الاتفاق الكلي بنسبة ١٣ ٪ هذا العام . وعلى نقيض السعودية ، فقد تعاطف العجز في الموازنة الكويتية هذا العام بنسبة ١١,٩ ٪ . غير أن هذا العجز المحقق في موازنة ١٩٨٩/٨٨ لم يزد كثيراً عن نصف حجمه المقدّر أصلاً في الموازنة . وكانت الكويت رائدة بين دول الخليج في الاستعانة بإصدارات السندات وإذونات الخزنة في تمويل العجز ، ويتوقع أن يكون العجز هذا العام قد تمت تغطيته بهذه الوسيلة . وبذلك تكون التكلفة الاقتصادية للعجز أقل كثيراً مما يبدو شكلاً . ويؤكد على هذا المعنى أن الكويت قد صممت عجز الموازنة هذا العام لتحقيق هدف انملاش

القطاعات غير النفطية . وبالتالي ، إنه مع زيادة الاتفاق للعام بنسبة ٩,٢ ٪ ، وزيادة الإيرادات العامة بنسبة ٢٢,٠ ٪ عن العام السابق يتوقع أن يتحقق التوازن في الموازنة بدون اللجوء للتمويل المصروف . ويلاحظ من هذا العرض أن الجزائر قد اتبعت هذا العام إدارة مالية صارمة . وكانت أبرز الظواهر الجديدة هي تحلل الدولة من الأعباء المالية الهائلة لبعض أوجه الاتفاق الاجتماعي وخاصة على الإسكان وإجبارها للشركات العاملة على تمويل عجزاتها ذاتيا بدلا من الاعتماد على الموازنة العامة للدولة .

(٢) وتقدم تونس نمودجا مثاليا للصعوبات الهائلة التي تكتنف برامج التثبيت والتكيف التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد بسبب الاعتبارات السياسية والاقتصادية / البيئية . فعلى المستوى السياسي ، ثارت الجماهير التونسية أكثر من ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية ضد ارتفاعات الأسعار . وادى الخوف من امتداد اضطرابات الجزائر في أكتوبر ١٩٨٨ إلى تونس إلى لجوء الدولة لآقرار زيادة عامة في متوسط الأجور بالقطاع العام بنسبة ٥ ٪ منهية بذلك سياسة القنود على زيادات الأجور التي طبقتها طوال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨ . كما أن معدل البطالة العالي والذي يصل إلى ١٤ ٪ من قوة العمل يضيف ضغوطا جديدة على الحكومة مجبرا إياها على التوسع في خلق فرص العمل من خلال الاتفاق العام جزئيا . وعلى المستوى الاقتصادي والبيئي ، فإن إستفحال الجفاف ونقص الجراد خلال عام ١٩٨٨ قد أدى إلى زيادة الأعباء المالية لواردات الحبوب بسبب زيادة الواردات والارتفاع البالغ في أسعارها . هذا إضافة إلى إضرطار الحكومة لمد يد المعونة للمناطق المنكوبة (بإصدار موازنة مكتملة بنحو ٣٠ مليون دينار) ، وتأجيل التعديلات في أسعار الاستهلاك (والتي كان من المتوقع أن تضفي ٨٠ مليوناً إلى إيرادات الحكومة) .

ويرغم هذه العوامل الاستثنائية ، فإن العجز الحقيقي في الموازنة التونسية لم يزد سوى بنحو ٢,٢ ٪ فقط فوق ما كان مقدرا عام ١٩٨٨ . ويعود الفضل في ذلك إلى عوامل إستثنائية أيضا . وأهم هذه العوامل هي الزيادة الكبيرة في العائد السيلسي بسبب تدفق أعداد كبيرة من أبناء الشعب الليبي لتونس بعد عودة العلاقات السياسية بين الدولتين مباشرة . ويرتبط بذلك تحقق زيادة كبيرة في الضرائب غير المباشرة والرسوم على الواردات وتحويلات البنك المركزي للفرنقة بعد تصفية حيازاته من الأسهم استجابة للتعديلات التشريعية . ويلاحظ أيضا على الإدارة المالية في تونس عام ١٩٨٨ تقلص اللجوء إلى التمويل الخارجي بالمقارنة بتقديرات

٢ - بلدان الأزمة المالية : الاختيار الصعب بين الضغوط الدولية والضرورات الوطنية :

الأمر المميز لهذه المجموعة من الدول هو وقوعها بسبب الطلقات الشرسية للمديونية الخارجية تحت ضغط صندوق النقد الدول ، وبالتالي لجوؤها إلى إستجابات متغيرة ، وإن كانت متأقلمة ، أجمالا ، لبرامج التكيف والإصلاح الهيكلي التي يقترحها الصندوق . وفي الوقت نفسه ، فإن صعوبة تمرير هذه البرامج وتعميق الضغط الانتكاشي بين الجماهير ، يضيف تعقيدات كبيرة للوضع المالي والسياسات المالية لهذه الدول . وتقدم تقارير بعض الصناديق إلى كل من الجزائر وتونس والأردن منظورا مناسباً لمدى الاستجابة من قبل هذه الدول لهذه الضغوط المتعارضة . وسوف نعرض لهذه الاستجابات في الآتي :

(١) تعتبر الجزائر أكثر الدول التي قطعت شوطا طويلا هذا العام للتأقلم مع أوضاع الانتكاش النقلي من خلال الإدارة المالية . وتضطر الجزائر إلى الانجلاء لصندوق النقد الدولي هذا العام لأول مرة منذ فترة طويلة . وخلال النصف الأول من الثمانينات كانت الجزائر تحقق فوائض في موازنتها العامة بفضل الإيرادات البترولية . على أن النصف الثاني من العقد قد شهد إتحاما معاكسا بسبب إنكماش عائدات النفط ، وتعاطم التزامات الاتفاق العام وخاصة مع تمويل خسائر مشروعات الدولة . وهو الأمر الذي أفضى إلى عجز كبير في ميزانية الدولة خلال هذه الأعوام . ومع استمرار التدهور المالي عام ١٩٨٨ تعاطم عجز الموازنة من ٧,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٧ إلى ١٠,٤ ٪ منذ عام ١٩٨٨ . وإعتمدت الحكومة على التمويل المصروف بنسبة ٦,٥ ٪ من الناتج المحلي لمد هذا العجز ، وهو الأمر الذي أسفر عن ضغوط تضخمية شديدة .

وتكتنف تقديرات الموازنة العامة في الجزائر لعام ١٩٨٩ عن رد فعل صارم لتدهور الأوضاع المالية للدولة . إذ تقوم هذه التقديرات على تصفية العجز وتحقيق التوازن . ويقوم هذا التقدير على عدد من الافتراضات منها الآثار الإيجابية لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري ، وزيادة الضرائب على صادرات النفط مع تحسن سعره في الأسواق الدولية ، وزيادة الرسوم على التجارة الخارجية ، وزيادة الإيرادات من

الموازنة ، والالتزام بالمجم المقدر للاقتراض الصافي من الجهاز المصرفي بالرغم من الظروف الاستثنائية الضاغطة . أما في موازنة عام ١٩٨٩ فمن المقدر زيادة الاتفاق العام بنسبة ٩,٤ ٪ عن العام السابق ، وهو ما يعزى أساسا لزيادة الاتفاق الجارى بنسبة ١١,١ ٪ . بسبب الزيادة الكبيرة في مدفوعات الأجور ، وزيادة دعم المستهلكين . وفي مقابل ذلك لن يزيد الاتفاق الاستثمارى سوى بنسبة ١,١ ٪ فقط . غير أن ذلك لا يعنى توقع الحكومة أو رغبتها في تعميق التقشف والانكماش . فالحكومة تقتض تحسن الاداء في القطاع العام بالرغم من الانخفاض الشديد في التحويلات الرأسمالية لهذا القطاع . كما أن الحكومة تتوقع أن تزداد مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار . وقد اتخذت اجراءات متعددة من بينها الاعفاءات الضريبية وتخفيض معدلات الضريبة لتشجيع الاستثمار في مقابل توسيع الوعاء الضريبي من خلال مد ضريبة القيمة المضافة لتشمل التجار (وأن كانت قد أجلت تطبيق ذلك الى عام ١٩٩٠) . وبالرغم من كل ذلك تتوقع الحكومة انخفاض نسبة العجز للناتج المحلى من ٤,٣ ٪ عام ١٩٨٨ إلى ٣,٩ ٪ فقط عام ١٩٨٩ . وقد وعدت الحكومة سلطات صندوق النقد الدولى بالعودة في غضون عام إلى البرنامج الاصلى المتفق مع الصندوق بحيث تصل بالعجز إلى ٣ ٪ فقط من الناتج المحلى وتتضمن صعوبة هذا الهدف مع التزام الحكومة بالتقليل من اللجوء الى الاقتراض المصرى ، والاقتراض الخارجى .

(٣) أما في المغرب ، فإن إقتراضات موازنة عام ١٩٨٩ تقوم على تخفيض كبير ونسبة تزيد عن ١٣ ٪ للاتفاق الاستثمارى ، مع زيادة كبيرة في الاتفاق الجارى بما يصل إلى ١٥ ٪ . ويعد ارتفاع الكبير في الاتفاق الجارى المتوقع إلى أهواء خدمة الدين العام بالرغم من إتفاقيات إعادة الجدولة . ومع ذلك ، فإن الحكومة المغربية تتوقع انخفاض العجز بنسبة كبيرة للغاية تصل إلى ٢٧,٢ ٪ مقارنة بعام ١٩٨٨ . ويقوم هذا التوقع على إقتراض تحقيق زيادة كبيرة في الايرادات بنسبة ١٤,٥ ٪ . ويتوقع أن تتحقق هذه الزيادة الكبيرة الأخيرة بفضل زيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة والضرائب الجمركية . وهذا الاقتراض يبدو متعذر الحدوث الى حد كبير .

(٤) وتعد الأردن نموذجا مثاليا لأوضاع الدول ذات الأزمة المالية ، ولتعاظم تكلفة الاختيارات البديلة المتاحة وصعوبة التأقلم بعد فترة طويلة من إعتياد ظروف مالية إستثنائية .

فقد إعتمدت الأردن تقليديا على المنح الخارجية - العربية بصورة أساسية طوال السبعينات والثمانينات .

غير أن عنصر المنح الخارجية قد بدأ يهبط بشدة منذ عام ١٩٨٤ . وفي نفس الوقت تخلت الحكومة عن سياسة تقييد الاتفاق وبدأت في إتباع سياسة توسعية بالرغم من ركود الايرادات المحلية . وترتب على ذلك أن وصل العجز الكلى إلى ٢٢ ٪ من الناتج المحلى (بدون حساب المنح) عام ١٩٨٥ . وبالتالي أجبرت الحكومة على اللجوء الى القروض الخارجية . ومع عام ١٩٨٦ فقط بدأت الحكومة جهدا جادا لزيادة الموارد . فرفضت رسوما جديدة وإحتجزت الوافورات الناشئة عن انخفاض تكلفة واردات النفط . وبالتالي انخفض العجز الكلى الى نحو ١٥ ٪ فقط من الناتج المحلى . على أن إنخفاض المنح عام ١٩٨٦ تطلب على هذا الإتجاه ، مما إضطر الحكومة لتمويل العجز بالاقتراض الخارجى . وقد إستمرت الحكومة عام ١٩٨٧ في التوسع في الاتفاق الاستثمارى لموازنة الميزل الإنكماشية القوية في الاقتصاد ، مما أدى إلى زيادة العجز الكلى الى ما يزيد عن ٢٥ ٪ من الناتج المحلى ذلك أن الايرادات لم تسفر سوى عن تحسن ضئيل بسبب أوضاع الانكماش . . . وتعاظمت صعوبة تغطية العجز بسبب انخفاض المنح الخارجية بنحو ٣٦ ٪ عما كان مقدرا في مشروع موازنة ذلك العام . وحيث أن الأردن لم تستطع الحصول على قروض خارجية كافية ، فقد أجلت منذ ذلك العام إلى التمويل المصرى لتمويل كل العجز تقريبا . ولم تأت ميزانية عام ١٩٨٨ بتحسن كبير . فقد تعاظمت مدفوعات خدمة الدين العام الأمر الذى أدى لزيادة الاتفاق العام . وتقلصت أكثر المنح الخارجية . ولم تستطع الحكومة تخفيض العجز إلا بنسبة ضئيلة ليصل إلى ١٦ ٪ من الناتج المحلى عام ١٩٨٨ .

ومع اضطرار الأردن الى اللجوء لصندوق النقد الدولى ، فإن موازنة عام ١٩٨٩ تقوم على إقتراض تخفيض العجز من ١٦ ٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٢ ٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٩ . وينطوى ذلك على مجموعة اجراءات تستهدف تخفيض الاتفاق أو تحجيمه مع زيادة الموارد في نفس الوقت . فتم تجميد الأجور والاتفاق على الأمن والدفاع ، والاتصاف بشدة من مخصصات الاستثمار . كما تم فرض رسوم وضرائب جديدة على الاستهلاك الترى وتصاريح عمل الأجانب . غير أن هناك شكوكا حقيقية في تمكن الحكومة من زيادة الموارد المالية بسبب شيعر التهرب الضريبى ، وتقليص الواردات . وفي الوقت نفسه فإن دعم السلع الغذائية الضرورى لموازنة أثر تخفيض سعر الصرف سوف يجبر الدولة على زيادة الاتفاق . وبالتالي فمن المشكوك فيه أن تتمكن الدولة من تحقيق هدفها في تخفيض العجز بالدرجة المقدرة . كما أن استمرار انخفاض عنصر المنح

الموازنة العامة . وإذا ما قدر للحكومة أن تلتزم بعدم المبالغة في اللجوء للاقتراض المصرفي ، فإنه لا يبدو من حل سوى الإصلاح الضريبي وخاصة فرض ضريبة استهلاك عامة وتنويع ضريبة القيمة المضافة ، وتقييد القروض المقدمة للقطاع العام والخاص . وهذه كلها إجراءات لا تتمتع بالطبع بالشعبية بسبب طبيعتها الانكماشية .

سيبقى الى وقوع الحكومة بين اختيار الاقتراض المصرفي ، وزيادة اللجوء للقروض الخارجية ذات الاعباء الكبيرة . وتبدو المشكلة الهيكلية في الموازنة الاردنية - والاقتصاد الأردني عموماً - صعبة الحل وهي الاعتماد المبالغ فيه على المنح الخارجية . ويبدو أنه يستحيل الاستمرار في الاعتماد على هذا المصدر لتغطية عجز

جدول (٧)
الموازنات الحكومية لبعض البلدان العربية في العام المالي ٨٨ / ٨٩ - أو العام المالي ١٩٨٩
بليون وحدة نقد محلية

	الائتمادات		الائتمادات		الائتمادات		الائتمادات	
	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩
الكويت	٢,٤٥	٢,٢٥٢	٢,٨٨	٢,١١٥	٢,١١٥	٢,١١٥	٢,١١٥	٢,١١٥
السعودية	١١٦	١٠٥,٢	٢١٠,٢	١٠٥,٢	١٠٥,٢	١٠٥,٢	١٠٥,٢	١٠٥,٢
عمان	١,٢٠٩	١,٢١٥	٢٨	١,٢١٥	١,٢١٥	١,٢١٥	١,٢١٥	١,٢١٥
الأردن**	٥٧٤	٥٤١	٥٧٤	٥٤١	٥٤١	٥٤١	٥٤١	٥٤١
المغرب	١٦,١٦٢	١٦,١٦٢	١٦,١٦٢	١٦,١٦٢	١٦,١٦٢	١٦,١٦٢	١٦,١٦٢	١٦,١٦٢
تونس	٢,٠٩٧	٢,٧٨٤	٢,٠٩٧	٢,٧٨٤	٢,٧٨٤	٢,٧٨٤	٢,٧٨٤	٢,٧٨٤
الجزائر	١٢٢,٢	٩٦	١٢٢,٢	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦

تابع جدول (٧) للموازنة الحكومية
بليون وحدة نقد محلية .

	الائتمادات		الائتمادات		الائتمادات		الائتمادات	
	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩
١٢	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤
٤٨	٥١,١٢٢	٤٨	٥١,١٢٢	٤٨	٥١,١٢٢	٤٨	٥١,١٢٢	٤٨
٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢
٢٠٢	٢٢٨٥٨	٢٠٢	٢٢٨٥٨	٢٠٢	٢٢٨٥٨	٢٠٢	٢٢٨٥٨	٢٠٢
١٣,٩٢٢	١٦,٠٥١	١٣,٩٢٢	١٦,٠٥١	١٣,٩٢٢	١٦,٠٥١	١٣,٩٢٢	١٦,٠٥١	١٣,٩٢٢
٨٥١٢	٨٤١٨	٨٥١٢	٨٤١٨	٨٥١٢	٨٤١٨	٨٥١٢	٨٤١٨	٨٥١٢
٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
١,٩٨٥٥	١,٥٨١	١,٩٨٥٥	١,٥٨١	١,٩٨٥٥	١,٥٨١	١,٩٨٥٥	١,٥٨١	١,٩٨٥٥

* الموازنة التكوينية لعام ١٩٨٩ / ٨٨ وهي موازنة فعلية لأحدى عشر شهراً ، وتتضمن التغييرات جملة MIES للشهر الباقي من السنة المالية .

** الموازنة بدون المنح الخارجية حيث يتضمن جانب الإيراد ما يقدر بنحو ١٦٠ مليون دينار في ١٩٨٩ ، كما يتضمن ١٢٢,٨ مليون دينار تلقاها الأردن فعلاً كمنح خارجية في عام ١٩٨٨ .

جمهورية مصر العربية

القسم الأول

النظام السياسى

- نظام الحكم
- الأحزاب والقوى السياسية
- جماعات المصالح
- الصحافة المصرية
- العنف السياسى

أولا : نظام الحكم

والمجتمع وما يتصل بهذه الجوانب من موضوعات وقضايا . والسؤال هو الى مدى شكلت هذه القرارات منهاجاً في التعامل مع الازمة ؟

١ - رئيس الجمهورية :

في هذا العام تم اتخاذ ٢٠٨ قراراً جمهورياً خلال الفترة من اول يناير ١٩٨٩ حتى الخامس عشر من ديسمبر . من هذه القرارات هناك ثلاثة قرارات جمهورية بقانون . ويعتبر شهر سبتمبر من أكثر الأشهر التي تم اتخاذ قرارات جمهورية فيها حيث وصل عدد القرارات الى ٢٨ قراراً . وتلا شهر سبتمبر كل من ابريل ٢٨ قراراً ويوليو ٢٧ قراراً واکتوبر ٢٦ ومارس ٢٠ قراراً . وكان متوسط القرارات في الشهر تقريبا ١٧,٥ قراراً .

ولدراسة هذه القرارات فقد تم توزيعها وفقاً لسلطات ووظائف رئيس الدولة كالآتي :

(١) السلطة التنفيذية :

حيث تم تقسيم القرارات الى تلك المتعلقة : ١ - بالوزارات ٢ - الهيئات المستقلة ٣ - اللوائح التنفيذية للقوانين ٤ - الممارسات الدينية ٥ - الادارة المحلية والخدمات العامة . خلال هذا العام بلغ عدد القرارات الجمهورية الخاصة بالوزارات ٢٦ قراراً وبالهيئات المستقلة ٣٢ وباللوائح التنفيذية ١٤ وبالممارسات الدينية ٩ وبالإدارة المحلية والخدمات العامة ٦ . بعبارة أخرى بلغ مجموع القرارات الجمهورية الخاصة بالسلطة التنفيذية عدد ٨٧ قراراً من بين ٢٠٨ قراراً جمهورياً ، بنسبة ٢٤ في المائة تقريباً .

وهذه النسبة هي في الواقع نسبة ضعيفة بالنسبة الى حجم التحديات التي تواجهها السلطة التنفيذية والتي تتطلب تدخل رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية وبالنسبة الى حجم السلطات التي يتمتع بها رئيس السلطة التنفيذية .

٢ - السلطة التنفيذية

في تقرير العام الماضي ١٩٨٨ تم الانتهاء بالقول بأن نظام الحكم في مصر يتصف بعدد من الصفات الجمهورية ، وهي :

- هيمنة رئيس الدولة على سلطات جهاز الدولة سواء بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية او رئيساً للجمهورية . - نسبية استقلال السلطتين التشريعية والقضائية في مواجهة السلطة التنفيذية ، مع الاعتراف بأن هناك صراعاً صامتاً بين السلطتين التشريعية والقضائية لتوسيع مجالات الاستقلال والحركة في مواجهة السلطة التنفيذية .

- ان نظام الحكم المصري يقسم الى جانب السلطات الثلاث المتعارف عليها دستورياً أجهزة وهيئات أخرى مثل الشرطة والقوات المسلحة والمدعى العام الاشتراكي . وهذه الأجهزة والهيئات تتمتع باستقلال مؤسسي كبير في مواجهة هذه السلطات ، رغم اندماجها وظيفياً في نظام الحكم . ويتميز هذه الأجهزة والهيئات بسيطرة رئيس الدولة شبه الاحتكارية عليها . - ان هذا النظام قد قرر لنفسه وظائف معينة حددتها في الدستور وصاغها في أشكال ايدولوجية مختلفة . هذه الوظائف والمسؤوليات تسمح للنظام بعد تقوذه للسيطرة او للتأثير على المجتمع وهيئاته .

في إطار هذا النظام يهتم هذا الجزء بتوضيح كيف تفاعلت السلطة التنفيذية ، باعتبارها العمود الفقري لنظام الحكم المصري ، مع بعض جوانب علاقة الدولة بالمجتمع خلال عام ١٩٨٩ . في هذا السياق يتم التركيز بالإضافة الى رئيس الجمهورية على وزارات الصناعة والداخلية والمالية من حيث القرارات (الجمهورية والوزارية) التي تم اتخاذها في مواجهة بعض الجوانب الانتاجية والمالية والامنية لازمة العلاقة بين الدولة

الجمهورية وروغيتها في الاستقلال المؤسسي عن السلطة التنفيذية، من ناحية، وعن اتجاه النظام السياسي إلى عدم الاندماج الكامل لرئيس الجمهورية في السلطة التنفيذية. والمرجح أن التردد بين الشككين كان مصدره الأساسي مدى سرعة وسهولة عمل رئيس الجمهورية التنفيذي. ويأتي هذاان القراران لاعادة بيروقراطية رئاسة الجمهورية لتأخذ شكل ديوان الرئيس، وهو الشكل الذي استحدث لأول مرة منذ ١٩٥٢ في أبريل ١٩٧٣ وتولى منصب رئيس الديوان آنذاك السيد حافظ اسماعيل، وأعقبه في مارس ١٩٧٤ السيد حسن احمد كامل الذي استمر في المنصب حتى إلغاء المنصب في أبريل ١٩٨٠ واستبدال الشكل التنظيمي للرئاسة بشكل الامانة العامة. ويعتبر الرجوع إلى شكل الديوان مرة أخرى في ١٩٨٩ تأكيداً لمدى نمو بيروقراطية الرئاسة ومدى اتجاه النظام لوقاية رئيس الجمهورية من المشاكل المتزايدة التي تواجهها السلطة التنفيذية.

ايضاً من ضمن القرارات الخاصة بالهيئات المستقلة نجد قرارات متعلقة بتحصين قدرات النظام في مجال الرفاهية الاجتماعية والتنمية. فهناك القرار ١٢/مارس بإنشاء الهيئة العامة لقصور الثقافة، وقرار ١٤٢/يونيه بإنشاء هيئة المؤسسة العلاجية لحافظة فكر الشيخ، وقرار ٢٨٦/والخاص بتقديرات موزانة اتحاد الاذاعة والتلفزيون والذي بمقتضاه منعت من حق السحب على المكشوف من بنك القطاع العام الا بموافقة وزارة المالية. وقرار ٢٧٣/يناير/الخاص بالمجلس القومي للطفولة والامومة بتدعيم الاستقلال المؤسسي للمجلس حيث أصبح للمجلس الحق في التمثيل المستقل امام القضاء وأصبح تعيينه من اختصاص رئيس الوزراء، وقرار ٢٨٧/سبتمبر الخاص باعادة تنظيم هيئة ميذا القاهرة الدولي، والقرار ٣١٠/اغسطس والخاص باعادة تشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار. ويلاحظ على هذه القرارات انها متعلقة بمشاكل حالة مزمنة ولا تتعلق بالتخطيط بعيد المدى في المجالين المشار اليهما. ويلاحظ ايضاً اتجاه النظام إلى انشاء هيئات مستقلة في سبيل تحسين ادائه بصفة عامة. وربما كان هذا النهج متوافقاً مع اتجاه آخر للنظام بتجسيم النشاط الحكومي بالمعنى الضيق للكلمة.

أما بالنسبة إلى اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين فنجد ثلاثة قرارات خاصة بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وهي قرارات ٤١ فبراير، ١٠٤/أبريل، و ٣٧٠/سبتمبر. والقراران في فبراير وأبريل الخاصان بتنظيم المكافآت عن التدريس في الجامعة. ففي قرار أبريل تم اقرار أن تحسب ساعة

من ناحية أخرى إذا نظرنا إلى موضوع القرارات فنجد بالنسبة إلى تلك المتعلقة بالوزارات انها تنقسم إلى قرارات متصلة بتخصيص الأراضي لبعض المؤسسات الحكومية أو الوزارات مثل القرار ٦٢/ مارس بتخصيص بعض الأراضي لوزارة السياحة بمنطقة طابا والقرار ٦٦ مارس بتخصيص اراض لنفس الوزارة بجنوب سيناء. والمرجح أن هذين القرارين بالإضافة إلى قرار ١٩٤/ مايو الخاص بتخصيص منطقة المنتزه لأغراض السياحة وإدارتها بواسطة وزارة السياحة يأتيان في إطار مجهود السلطة التنفيذية لتعظيم الدخل القومي من السياحة. كما توجد مجموعة من القرارات مرتبطة بإنشاء صناديق خاصة بالوزارات مثل القرار ١٣٣ أبريل بإنشاء صندوق العلاج الاقتصادي البيطري وقرار ٢٦٣/ سبتمبر بتحديد اختصاصات صندوق وزارة الداخلية لبيع الأراضي وبناء المباني وقرار ٤٢ نوفمبر بإنشاء صندوق التنمية الثقافية بوزارة الثقافة. وتأتي هذه القرارات استمراراً لسياسة السلطة التنفيذية في إنشاء صناديق خاصة لتحويل أنشطة حكومية معينة. والمرجح أنه يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب تجنباً للقيود المتعاطلة على الانفاق الحكومي من خلال الميزانية العامة. والمرجح أيضاً أن هذه الصناديق يقصد بها تعظيم القدرة المالية لبعض أجهزة الحكومة أما للاستمرار في اشباع بعض خدمات الرفاهية الاجتماعية أو لتأكيد وحماية بعض أوجه المكانة الاجتماعية لبعض فئات الطبقة الوسطى الحكومية.

أما بالنسبة إلى القرارات الخاصة بالهيئات المستقلة فنجد أن هناك ١٧ قراراً خاصاً بالاحالة إلى المعاش للعاملين في جهاز المخابرات العامة أو بنقلهم إلى وظائف أخرى. أي أن هذه القرارات بلغت تقريباً نصف عدد القرارات الجمهورية الخاصة بالهيئات المستقلة.

كما نجد هناك قراراتين خاصين باعادة تشكيل رئاسة الجمهورية، قرار ٧٣/ أبريل وتعيين رئيس ديوان رئيس الجمهورية قرار ٧٤/ أبريل. وأهمية هذين القرارين تنبع من أن مؤسسة رئاسة الجمهورية هي المؤسسة التي يمارس رئيس الجمهورية من خلالها سلطاته الدستورية المتعلقة بوضع السياسة العامة. وقد تعرض هذا الجهاز إلى تعديلات مستمرة منذ ١٩٥٥، تاريخ اتخاذ أول شكل تنظيمي له بعد ١٩٥٢، حتى الآن، وقد تراوح الشكل التنظيمي لهذا الجهاز بين ثلاثة أشكال محددة وهي: السكرتارية العامة، الأمانة العامة، وديوان رئيس الجمهورية. وبصفة عامة ومن منظور تاريخي فإن الالتجاء إلى شكل ديوان رئيس الجمهورية عبر عن نمو بيروقراطية رئاسة

(أ) أن معظم القرارات الجمهورية جاء حلاً لمشاكل حالة ومشاكل مزمنة .
 (ب) أن نسبة القرارات المتعلقة بالسلطة التنفيذية الى مجموع القرارات الجمهورية خلال عام نسبة ضعيفة .
 (ج) أن هناك نمواً وماسسة لبيروقراطية ورئاسة الجمهورية .

(٢) السلطة التشريعية :

تم تقسيم قرارات رئيس الجمهورية الى تلك المتعلقة بممارسات تشريعية عامة وتلك المتعلقة بالموافقة على الاتفاقات والمنح والقروض والبروتوكولات . ونلاحظ أن مجموع القرارات الجمهورية التشريعية بلغ ٧٥ قراراً منها ٦٩ قراراً خاصاً بالاتفاقات والمنح والقروض . بعبارة محددة فرغم أن عدد هذه القرارات اقل من عدد القرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية الا أن عدد القرارات الخاصة بالموافقة على المنح وغيرها من معاملات قانونية دولية يفوق بكثير عدد القرارات الخاصة بأى مجال من مجالات السلطتين التنفيذية والقضائية . الامر الذى يعطى الانطباع أن رئيس الجمهورية ظل في معظم الوقت خلال السنة مشغولاً باصدار قرارات متعلقة بسلطاته التشريعية رغم ما يفترض من وزن لهذه السلطات للرئيس بالنسبة لسلطاته التنفيذية الكبيرة بحكم الدستور والواقع . كما يعكس ذلك مدى انهماك مصر خلال هذا العام في المعنى في منجها المتبع منذ سنوات عدة مضت في الاعتماد على المعونات والمنح الخارجية للتنمية بمختلف أوجهها . كما يعكس هذا الكم من الاتفاقات الدولية خلال عام مدى حجم شبكة التعاون الدولي التى تسجتها مصر .

أما بالنسبة للممارسات التشريعية العامة فإن القرارات انصبت على حل مجلس الشورى ودعوة الناجين الى انتخاب أعضاء جدد وتعيين أعضاء بالمجلس ، كما انصرفت الى دعوة أعضاء مجلس الشورى والشعب الى الاجتماع المشترك . كما نصت على قض دور الانعقاد الثانى العادى وعلى دعوة مجلس الشعب للانعقاد لبدء دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الخامس . والملاحظ أن هناك قراراتين لعدم اجتماع مشترك بين مجلسى الشعب والشورى وهما قرارا ٧٠ / مارس ١٩٧٢ / نوفمبر للاستماع الى خطاب لرئيس الجمهورية . وهذا يعكس مدى حرص النظام على الشكل المؤسسى للنظام وعلى مدى رغبته في الثبات وجود اجماع لمؤسسات النظام في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية .

(٣) السلطة القضائية :

بلغ عدد القرارات الجمهورية الخاصة بأعمال وسيير السلطة القضائية ٤٢ قراراً منها ٢٩ قراراً خاصاً

التدريس في الدراسات العليا بما قيمته ساعتان . اما قرار سبتمبر فخاص بتحديد نظام النجاح والتفوق في الجامعة . والمرجح ان قرارى فبراير وسبتمبر قد أتيا لحل بعض المشاكل القانونية الحالية . أما قرار ابريل فيمكن فهمه في إطار العمل من جانب النظام وميناته على تعظيم الدخل الشهرى لأحدى الفئات الهامة لاستقرار النظام وهى اساتذة الجامعة . كما يوجد قرار خاص بتعديل النظام الاساسى للبنك المركزى المصرى . قرار ٢٩٤ / أكتوبر والذى يقتضاه تم رفع رأس مالى للبنك الى مائة مليون جنيه مصرى . والملاحظ في هذا العام أن رئيس الجمهورية قد نشط في اصدار لوائح تنفيذية لقوانين قد صدرت منذ عدة سنوات وخاصة تلك المتعلقة بمراكز ومعاهد البحث .

أما بخصوص الممارسات الدينية فنجد أن كل القرارات متصلة بغير المسلمين من الطوائف المسيحية المختلفة بشأن السماح لهم بتحديد أو إنشاء أبنية لممارسة شعائهم الدينية . وفي هذا العام نجد استجابة أكبر من جانب النظام في هذا الشأن ، حيث بلغت القرارات ٩ قرارات ، وهو ما يبلغ أكثر من نصف القرارات الخاصة باللوائح ويتعدى مجموع القرارات الخاصة بالحكم المحلى والخدمات العامة وما يقرب من ٧٥ في المائة من القرارات الخاصة بالهيئات المستقلة هذا مع استبعاد القرارات المتصلة بالخابرات العامة ورئاسة الجمهورية .

وأخيراً هناك القرارات الخاصة بالحكم المحلى والخدمات العامة وقد بلغ عدد القرارات ٦ قرارات منها قراران بتعيين محافظين وقرار بإعطاء مدينة الأقصر وضعاً ادارياً متميزاً . والمرجح أن قرار الأقصر اتى نتيجة لضغط أعضاء مجلس الشعب بالأقصر وتشجيعهما للسماحة ثم هناك القرار الخاص بفتح حساب خاص بنسبة ١٥ في المائة المحصلة من تعريفات نقل الركاب والخصائص بالسكة الحديد لتحسين الخدمة بالمرق ، قرار ١٩٢ / مايو . ويأتى هذا القرار في سياق مجهودات النظام في تخفيف العبء المالى عن الحكومة وفى إطار سياسته بأن تقوم هيئات ومؤسسات الدولة المختلفة بالتحويل الذاتى الجزئى لاداء الخدمة العامة . وهناك أيضاً قرار خاص بفتح حساب خاص لعلاج مرضى الفشل الكلوى وعلاج المواطنين ، قرار ٤١٦ / نوفمبر . ويعبر هذا القرار عن مدى استجابة الحكومة لحاجات المواطنين العلاجية وخاصة مع تفشى مرض الفشل الكلوى نتيجة لسوء الأحوال الصحية بالبلاد . مما سبق يمكن الانتباه الى ثلاث نتائج كبرى عن سلوك رئيس الجمهورية باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية كما عكسته القرارات الجمهورية خلال عام :

بتعيينات وثلاثة قرارات خاصة بالعفو عن المسجونين
ول هذا المقام مارس الرئيس سلطته كما حددها
الدستور والقانون .

(٤) الجيش :

بلغ عدد القرارات ٦ قرارات منها أربعة خاصة
بالتنظيم الداخل بالجيش وأثنان متعلقان بتعيين السيد
يوسف صبري أبو طالب وزيراً للدفاع والانتاج العربي
وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة . أما بشأن التنظيم
الداخل فهناك أربعة قرارات منها قرار بشأن اعلام
افرع القوات المسلحة ، رقم ٦٧/ مارس ، وقرار خاص
بزيادة بدلات الإقامة لافراد القوات المسلحة الذين
يعملون بأسوان ، رقم ٢٨٢/ أكتوبر . أما القراران
الأخراين فهما قرارا ٢٦٢/ سبتمبر و٤١٥/ أكتوبر .

قرار سبتمبر ينهض بوزارة الدفاع جهازاً باسم « جهاز
مشتريات اراضي القوات المسلحة » يختص ببيع
الارض والعقارات المملوكة للدولة التي تخليها القوات
المسلحة كما يقوم باعداد وتجهيز مدن ومناطق عسكرية
بدلة للمناطق التي يتم اخلاؤها ، على ان يتم بيع هذه
الارض بالمزاد العلني بعد الاتفاق بين وزير الدفاع
ووزير المالية وتوضع حصيله المزاى في حساب خاص في
بنك الاستثمار القومي ويتم التصرف في ذلك الحساب
وفق قواعد يضعها مجلس ادارة الجهاز . وهذا القرار
يأتى في اطار سياسة الدولة بتنظيم القدرات المالية
للقوات المسلحة من خلال موارد من خارج الميزانية
العامة . كما ان هذا القرار يعمق في بعض اوجهه
الاستقلال المؤسسي للقوات المسلحة في اطار الدولة . اما
قرار أكتوبر فهو خاص بتحديد مهام القوات المسلحة في
تأمين المنطقة المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر
العربية . حيث أصبح بمقتضى هذا القرار من مسئولية
اجهزة الحكم المحلي القيام بمسئوليات الأمن داخل
المناطق السكانية في المنطقة العسكرية الغربية . وهذا
القرار يأتى ليحدد القوات المسلحة عن الاحتكاك
بالدنيين في هذه المناطق ويخفض بالتالى درجة الشعور
بالخطر . ويمكن النظر الى هذا القرار في اطار سياسة
النظام « بدمية » الحياة الاجتماعية وهي السياسة
التي بدأت في ظل الرئيس السادات .

في خاتمة هذا الجزء يمكن القول بأن سلوك رئيس
الجمهورية كان وفق منهج التعامل مع بعض الازمات
الحالة والمزمنة مع الاهتمام بالمساعدات النواية في مجال
التعمية والاستثمار . هذا مع الانتباه الى تلك التغيرات
المؤسسية التي بدأ ينشط بشأنها النظام بغرض منح
درجات أوسع من الاستقلال المالى والادارى للاجهزة
الحكومية سعياً وراء تقلد بعض جوانب التضييق في
اتفاق الدولة من خلال الميزانية العامة .

ب - الحكومة :

في هذا العام احتلت السياسة العامة لثلاث وزارات
بؤرة الاهتمام في الصحافة والرأى العام بل واصبحت
من المصادر الاساسية للخلافات بين اعضاء الحكومة .
والوزارات الثلاث هي : الصناعة والمالية والداخلية .
وقد اوضحت هذه الخلافات مدى عمق عدم التضامن
الوزارى ، كما عكست صعوبة الاتفاق بين النخبة
الحاكمة على توجهات السياسة العامة للدولة .

بالنسبة لوزارة الصناعة :

برزت قضية اصلاح القطاع العام كمحور للسياسة
العامة للوزارة وكمصدر للخلافات داخل مجلس
الوزراء .

لهذا لم يكن من الغريب أن تحتل القرارات الوزارية
لوزير الصناعة والمتعلقة بهذه القضية نسبة عالية ضمن
قراراته خلال العام . فمن ضمن ٢٨ قرارا و٢٨
بتاريخ ١٩٨٩ ومنشورة في الوقائع المصرية هناك ٢٥
قرارا متعلقاً بجوانب اصلاح القطاع العام . وانقسمت
هذه القرارات الخمسة والعشرون الى مجموعتين من
القرارات : اولاهما وهى المتعلقة بالتسمية ومدة
صلاحية السلة ، ويتضمن ١٠ قرارات ، وثانيهما وهى
المتصلة بالسياسة التصنيعية وتتضمن ١٥ قرارا . وبصفة
عامة غلب على قرارات المجموعة الاولى اتجاه رفع اسعار
السلعة أو اخراجها من نطاق التسعير الجبرى . فمثلاً
جاء قرار ١٩٢/ فبراير لزيادة تسعيرة سجاد نترات
النشادر « ٤ جم » ، وجاء قرار ٥٠٧/ يونيو لخفض
اصناف دخان الخليلون والسيجار والتوسكاتى من نطاق
التسعير الجبرى . الا انه يلاحظ بصفة عامة أن وزارة
الصناعة كانت متحفظة في الاغلب الاصح في اصدار
قرارات تمس تسعيرة السلع الاساسية للمواطنين . اما
بالنسبة للسياسة التصنيعية فقد عكست القرارات
اتجاه الوزارة نحو اصلاح القطاع العام في اطار
الاحتفاظ بسيطرة الدولة عليه . فمن ضمن ١٥ قرارا
بالسياسة التصنيعية ، نجد ١٢ قرارا بخصوص
اصلاح النظام الادارى والمالى لشركات وزارة
الصناعة . ويلاحظ على هذه الشركات أن كلها مفتصة
بانتاج سلع استهلاكية للجمهور ، كشركات بسكو مصر
على سبيل المثال ، وقها ، والنشا والخميرة والمنظفات ،
والاسكندرية للصناعات والكيولات ، والقاهرة للزيوت
والصابون ، والملح والصودا . وهكذا يمكن القول بأن
الوزارة خلال عام ١٩٨٩ اهتمت اكثر بمحولات
الاصلاح لشركات الصناعات الغذائية أكثر من تلك
التابعة للصناعات الهندسية .

ومحددات سياسة وزارة الصناعة تجاه اصلاح
القطاع العام يمكن تحديدها في أربعة كبرى ، وهى :

حيث ادراك وزارة الصناعة لتوصيف الازمة واسبابها . وقد حدد تقرير وزارة الصناعة المقدم لمجلس الشعب في مايو من العام اسباب خسائر الشركة في ثلاثة اسباب كبرى ، وهي : ١ - انخفاض نسبة استغلال الطاقات داخل الشركة حيث لا تزيد على ٤١ في المائة ، ٢ - انخفاض النسبة المئوية من الالبيان الجافة والتي تحصل عليها الشركة عبر وزارة الترميم ، ٣ - وجود منافسة غير متكافئة من القطاع الاستثماري بالنسبة للكميات المتاحة محليا من الالبيان الخام .

وهذه الاسباب رغم صحتها الا انها لا تتناول ابعاد الازمة البنائية للقطاع العام الصناعي وشركة مصر للالبيان كنموذج ، وهي تلك الاعداد التي تتعلق بالاثار الجانبية الا يمكن ان يطلق عليه « الاجبار الانتاجي » - ويقصد بذلك قيام الدولة باجبار الشركة على منتجات معينة استجابة لاهداف استراتيجية عامة ، الامر الذي لا يتوافق مع آليات التنافس في السوق . فمثلا تجبر الدولة شركة مصر للالبيان على انتاج عبوات البان من اجل السوق المحلي رغم انخفاض الطلب على هذه العبوات . ويأتي هذا الاجبار متسقاً مع رؤية وزارة الصناعة بأنه لا يجب ان يحدث عجز لمنتجات البان المبستر في السوق الذي يسيطر عليه القطاع الخاص . وكان من شأن هذا الاجبار ان ادى بالشركة الى الاقلال من انتاج منتجات أخرى تسمح للشركة بميزات تنافسية اكبر في السوق .

وكان لموقف وزارة الصناعة من قضية اصلاح القطاع العام اثره في احداث استقطاب داخل مجلس الوزراء ، الامر الذي دفع وزير السياحة امام مؤتمر الادارة العليا في نوفمبر من من العام الى الاتهام الضمني لوزارة الصناعة وغيرها من وزارات القطاع العام بأنها تقف ضد توجيهات رئيس الجمهورية بتشجيع القطاع الخاص وبنائها من « عباد اسنام القطاع العام » . ومن التقارير الصحفية العديدة وخاصة في صفح المعارضة يظهر مجلس الوزراء غير قادر على اتخاذ موقف موحد بشأن قضية اصلاح القطاع العام .

في ضوء هذا الاستقطاب وفي سياق اتباع نظام الحكم منذ ١٩٨١ ميذا تحقيق اجماع النخبة الحاكمة على السياسات العامة قبل الشروع في تطبيقها ، تم اللجوء الى اسلوب ابتدعه ثورة ١٩٥٢ الا وهو تشكيل لجان ومجموعات عمل وزارية . واللجوء الى هذا الاسلوب في ميراث ثورة ١٩٥٢ كان من اجل سرعة البت في القضايا الخلافية والهامة كما أنه يستخدم كاسلوب في ادارة الخلاف الوزاري والخروج من حالات الاستقطاب الحاد بين الوزراء . في اغسطس من العام اصدر الرئيس

اولا ، التاريخ المهني لوزير الصناعة ، فمن المعتاد ان يكون وزير الصناعة من المهندسين الذين قضوا كل حياتهم المهنية داخل مصانع القطاع العام الصناعي . فجزء اساسي وربما الرئيسي في عمل وزارة الصناعة هو ادارة شركات القطاع العام التابعة له ، هذا باختلاف ما يحدث لوزارة الترميم والزراعة على سبيل المثال حيث نجد ان حجم القطاع العام الذي يتبعهما لا تشكل ادارته لهم الرئيس للوزارتين . ثانيا ، انه وان كانت شركات القطاع العام الصناعي تابعة اداريا لوزير الصناعة الا انه نتيجة لتعدد العملية الانتاجية والاجراءات البيروقراطية والاشكال التنظيمية يخضع القطاع العام الصناعي للتنفيذ الحاسم للعديد من الوزارات الاخرى كوزارات المالية والتخطيط والاقتصاد والعمل وغيرها . ثالثا ، ان القطاع العام الصناعي وان كان يشكل حوالى ثلث الحجم الكلي للقطاع العام من حيث عدد الشركات ، الا ان حجم الاموال المستثمرة وحجم العمالة والقيمة السوقية للانتاج يفوق بمراتب كبيرة ما لدى القطاع العام في قطاعات الخدمات وغيرها . رابعا ، ان القطاع العام الصناعي هو محور اساس لسياسات الرفاهة الاجتماعية ومصدر رئيسي لقدرات الدولة على السيطرة والتعبئة والاختراق .

في ضوء هذه المحددات الاربعة الكبرى يمكن فهم صعوبة صنع سياسة متسقة في اطار وزارة الصناعة لاصلاح القطاع العام . وايضا يمكن فهم لماذا تقف وزارة الصناعة باعتبارها المدافع الاول عن عدم اصلاح القطاع العام من خلال بيعة . ويمثل موقف وزارة الصناعة في توصيف أزمة القطاع العام وخاصة الصناعي منه في انها أزمة ادارة وليست كما يذهب المدافعون عن الاقتصاد الحر أزمة عدم ملاسة بين الشكل التنظيمي ، ويقصد هنا ملكية الدولة وسيطرتها ، ومبادئ الكفاءة الاقتصادية للاستثمار والانتاج .

وفي سياق مفهوم أزمة الادارة باعتباره المصدر الاول لازمة القطاع العام ، نجد خلال هذا المصداطلبات من جانب وزير الصناعة للبنوك والبنك المركزي بخصوص حل مشكلة مديونيات شركات القطاع العام الخاسرة ، ولوزارة المالية بوقف استيراد بعض السلع لتنشيط تسويق بعض منتجات القطاع العام رغم ارتفاع اسعارها ، ولوزارة الكهرباء بليجاد وسائل لتسليم المبالغ الضخمة على مصانع القطاع العام قيمة استهلاكها للكهرباء . وايضا في سياق هذا المفهوم نجد تغييرات في قيادات الادارة العليا لكثير من شركات وزارة الصناعة .

وبرزت خلال هذا العام قضية خسائر شركة مصر للالبيان كتمثال ونموذج لازمة القطاع العام الصناعي من

مبارك قرارا بتولى الدكتور كمال الجنزورى ، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، رئاسة مجموعة عمل لاجراء دراسة شاملة وتقييم دقيق لوقف الشركات المتعثرة وبذلك الخاسرة فى القطاع المشترك ووضع الاقتراحات ومشروعات القرارات التى تكفل اصلاح الهيكلة التمويلية لهذه الشركات بحيث تتحول من الربح الى الخسارة ، على أن تقدم تقريراً بذلك له . بهذا القرار يتضح أن رئيس الجمهورية قد انغمس بنفسه فى عملية تقرير مسار اصلاح القطاع العام ، وأن النظام يبدو أنه قد اصبح يميل الى توصيف أزمة القطاع العام بانها أزمة ادارية .

بدأت اللجنة منذ البداية تعمل وكأنها مفوضة باصلاح القطاع العام وليس كما نص القرار باعتبارها لجنة للدراسة واعداد تقرير عام عن حالة القطاع العام . فى ١١/٩/١٩٨٩ اصدر الدكتور الجنزورى قرارا يستهدف التسهيل على الوحدات الاقتصادية المتعثرة توفير النقد اللازم لها ، حيث قضى القرار باضافة الفوائد المتأخرة على هذه الوحدات خلال عام ١٩٨٨ والتي لم تسدد حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ الى اصل القرض واعطاء هذه الجهات مهلة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ لسداد الفوائد ، على أن تتم تعليية الرصيد المبقى يعد ذلك من الفوائد على اصل القرض وأنه قرض جديد يضاف الى القرض الاصلى ويسدد على ١٢ قسطاً سنوياً وبدون فترة سماح . ويبدو أن هذا القرار قد اتخذ بتنسيق مع محافظ البنك المركزى ، اثر اجتماعه مع رؤساء بنك القطاع العام الاربعة الكبرى فى آخر اغسطس ١٩٨٩ .

وقدم وزير الصناعة مذكرة الى اللجنة ، اكد فيها أن مجموع خسائر الشركات المتعثرة بلغ مليارات ٥٠ مليون جنيه وهى خسائر متراكمة منذ عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، وحتى عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وأن السحب على المكشوف قد بلغ بترك الشركات نحو ٢ مليار جنيه وأن الشركات تحملت فوائد نتيجة لذلك بنحو ٣٦٢ مليون جنيه ، وأرجع الوزير فى المذكرة أسباب ذلك الى عدم استقرار سعر الصرف وعجز مجمع البنوك التجارية عن الوفاء بتوفير التمويل المعتمد فى الموازنة النقدية للشركات الصناعية لتمويل اعملها التجارية ، الأمر الذى أدى بشركات القطاع العام الصناعى الى الحصول على تسهيلات دولارية من قروض قصيرة الاجل من البنوك التجارية . كما اشارت المذكرة الى سياسات تعيين الخريجين فى القطاع العام وتطبيق قوانين الحكومة فى مجال الترفيعات والاصلاح الوظيفى كاسباب لتعثر القدرة الانتاجية للقطاع العام .

كما قامت اللجنة فى اوائل نوفمبر ١٩٨٩ بتقرير إعفاء لتسويق شركات القطاع العام الذى يستخدم فى شراء سندات حكومية لاستثمار اموالها فى خطط التنمية ويودع لدى بنك الاستثمار القومى وكذلك إعفاء فائض التمويل الذاتى للشركات ، وهو ما يزيد عن الحاجة الاستثمارية للشركات ويحول لبنك الاستثمار ، من ضريبة رؤوس الاموال المنقولة . فى هذا السياق من الاعفاءات قام وزير المالية باعفاء الفائدة المستحقة على سندات التنمية المحلية ، وهى قروض لبنك الاستثمار القومى من البنوك التجارية من ضريبة رؤوس الاموال المنقولة وتقدر تلك السندات بمبلغ ٩٠٠ مليون جنيه والفائدة عليها تصل الى عشرة ونصف فى المائة .

ويتضح من هذه القرارات وغيرها من اقتراحات بتحويل هيئات القطاع العام الى شركات قابضة وإنشاء مجلس أعلى لها أن النظام الحاكم قد حسم امره فى موضوعين أساسيين ، وهما : ١ - أن القرارات الاساسية لاصلاح القطاع العام تأتى من خلال لجان وزارية ، وليس من خلال مجلس الوزراء او الوزارات المتخصصة .

٢ - أن أزمة القطاع العام فى جوهرها أزمة ادارية وتمويلية . فى هذا الاطار فإن مفهوم وزارة الصناعة عن الازمة وطبيعتها كان له الغلبة ، الا أن نفوذها المؤسسى فى صنع القرار النهائى قد تضائل .

وزارة المالية :

تعتبر وزارة المالية من أكثر الوزارات قدما واستقراراً ، فهى من الوزارات القليلة التى لم تتناولها يد ثورة ١٩٥٢ بالتغيير حتى القرار الجمهورى ١٥ مارس ١٩٥٨ بتنظيمها فى الاقليم المصرى . وفى ١٧ مارس ١٩٥٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٧٧ بشأن مسؤوليات وتشكيل وزارة الخزانة المركزية . اما الوزارة بشكلها الحالى فقد تم تنظيمها من خلال القرار الجمهورى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ .

منذ ذلك الحين أصبحت وزارة المالية تمارس بصفة رئيسية المسؤوليات التالية :

- دراسة الاوضاع المالية ورسم سياسة مالية عامة للجمهورية .

- اقتراح فرض الضرائب والرسوم بأنواعها أو تعديلها أو الغائها واستصدار التشريعات اللازمة لذلك .

- مناقشة مشروعات ميزانية الوزارات والهيئات الملحقة والمستقلة والمؤسسات العامة واعداد الميزانية العامة .

- وضع التشريعات والتعريفات الجمركية وتوحيد الاجراءات الجمركية .

- وضع خطط تمويل المشروعات الانتاجية وأنشطة الدولة .
- ادارة الدين الداخلى .

ورغم التغييرات الوزارية منذ ذلك التاريخ وبروز وزارات تمارس وتشارك الوزارة في بعض من مهامها واعادة تكييف الوزارة مع المهام المطروحة في كل مرحلة الا انها استمرت تمارس جوهر هذه المسئوليات - في عيابة معددة تنقسم مسئوليات الوزارة الى نشاطين اساسيين : اولهما ، تعبئة الموارد المالية ، وثانيهما وضع خطط التمويل اللازمة للمشروعات والدولة . ومعد تعاطف الازمة المالية للدولة وطرح فلسفة وسياسات الاصلاح الاقتصادي كفلسفة وسياسات رئيسية للدولة برزت وزارة المالية كأحدى الوزارات الهامة في صنع قرار الاصلاح الاقتصادي .

في هذا السياق وخلال عام ١٩٨٩ اهتمت وزارة المالية باصلاح النظام الضريبي ، وذلك تحقيقا لعدة اهداف منها ، تعظيم حصيلة الدولة الضرائبية ، والتيسير على الممولين بفرض تشجيع الاستثمار وتضييق فرص التهرب من الضرائب .

فمن ضمن ٢٧ قرارا وزاري عام ١٩٨٩ ومنشورا بالوقائع المصرية خلال الفترة من أول يناير حتى ١٥ ديسمبر من ذلك ١٤ قرارا متعلقا باصلاح النظام الضريبي . وربما من أهم هذه القرارات الاربعة عشر القرار رقم ١٠٠ / يونيو بشأن تعديل بعض احكام القرار الوزاري رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ بأعادة البناء التنظيمي لمصلحة الضرائب . الى جانب هذه القرارات نجد خمسة قرارات متعلقة بالتعريف الجمركية . أما الستة قرارات الباقية لفتتناول مسائل عديدة متفرقة مثل قرار ١٩٢ / سبتمبر الخاص بأعادة تقدير الايجار السنوي للأراضي الزراعية ببعض الجهات وقرار ١٨٨ / أغسطس الخاص بمد أجل اهلاك سندات التتمية بالدولار الأمريكي الصادرة وفقا للقانونين رقمى ١٣ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٧ ، والمتمدة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٤ لمدة خمس سنوات أخرى .

وتتمثل سميدات اصلاح النظام الضريبي ودوافعه خلال هذا العام في التالي :

- مطالب الممولين وخاصة في قطاعى الاستثمار والتصدير . ففي منتصف شهر يناير طالب اتحاد الغرف التجارية بحل مشاكل المصدرين مع مصلحة الضرائب ، وذلك لمطالبة الضرائب المصدرين بسداد ضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة الايراد العام . وقد طالب المصدرين بأن تقوم مصلحة الضرائب بعدم امداد دفاترهم وياحتساب فوائد البنوك ضمن المصروفات عند تقدير الارباح ، كما طالبوا بتكوين لجنة

للتظلمات بين مصلحة الضرائب واتحاد الغرف التجارية ويضروية خفض شرائح ضريبة الدخل لارتفاع معدلاتها خاصة وأن المصدرين يخضعون للضرائب النوعية الاخرى والتي تصل معدلات بعضها الى ٤٠ في المائة من اجمالى الربح . ويبدو أن بعض هذه المطالب قد وجدت طريقها ضمن خطوات الاصلاح الضريبي . ففي أغسطس طلب وزير المالية من المسئولين عن مصلحة الضرائب اعطاء اللجان الداخلية بالاموريات الصلاحية الكاملة للفصل في المنازعات بين الممولين وامورى الفحص مع عدم تقيد هذه اللجان مسبقا بحدود معينة للتخفيف من التقديرات الضريبية . كما وألق الوزير الا يحال الى لجان الطعن الضريبى الا اوجه الخلاف التي تقرر التوصل الى اتفاق بشأنها مع الممولين على أن تكون القاعدة الرئيسية في التعامل متضمنة عدم امداد حسابات الممولين .

- معاناة مصلحة الضرائب من مشاكل وصعوبات بيروقراطية ومؤسسية جعلتها غير قادرة على القيام بالمهام المطلوبة منها . ففي خلال هذا العام تم تعيين رئيس جديد للمصلحة ، وهو محمد فتحي عبد الباقي . وكانت المصلحة قد تعاقب عليها قبل ذلك وخلال مدة وجيزة ثلاثة رؤساء كل منهم تولى الرئاسة بالندب وكل منهم تولى الرئاسة بالإضافة الى عمله الاصل ، مما عنى عدم التفرغ وعدم الحصول على القوة الادارية اللازمة لممارسة مسئوليات العمل والقيام به . وقد نفذت المصلحة من خلال اجهزة الرأى العام من صحافة وإذاعة مسمومة ومرئية في تحديد الفئات الخاضعة للضريبة والقواعد المعمول بها في تحصيل هذه الضرائب . الا أن أهم اصلاح مؤسسى للمصلحة تم بإنشاء ادارة مركزية لشئون الدفعة ورسم التتمية بالمصلحة ، وأهمية هذا الحدث تتمثل في كشفه وكان الدولة أصبحت تعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة في تعبئة الموارد المالية .

وخلال هذا العام واجهت مهمة وزارة المالية في تعبئة الموارد المالية تحديا كبيرا تمثل في إلغاء ضريبة التركات . وتم هذا الإلغاء أثر حملة رأى عام كبيرة من جانب بعض المسئولين السابقين وكبار الرأسماليين ، فالى جانب الدعوة للإلغاء لاعتقادا على مقولات من الاسلام ، قامت الدعوة على أساس أن ضريبة التركات ضريبة كبيرة مما اسهم في تحويل مدخرات الكثير من المصريين الى قنوات شركات توظيف الاموال . بعبارة اخرى صور الداعون للإلغاء الضريبة باعتبارها عائقا في وجه التعبئة الكفء للموارد المالية . ورغم أن الحوار قد امتد لحد من الاسابيع الا أن وزارة المالية لم تساهم بشكل فعال في الدفاع عن استمرار الضريبة ، الامر

الذى أدى الى انتشار قدر عال من الفوضى حول أرقام
الحصيلة الفعلية للضريبة ومدى ما تساهم به ضمن
الإيرادات السيادية .

على أية حال تم إبدال ضريبة التركات برسم
للالئمة . ويسود أوساط الكثير من المراقبين الاعتقاد
بأن وزارة المالية قامت بزيادة رسوم استهلاك بعض
السلع لتعويض الغاء الضريبة .

كما قام مجلس الشعب استجابة لوزارة المالية بفرض
ضريبة جديدة على العاملين المصريين بالخارج ، حيث
تستحق الضريبة من تاريخ الترخيص بالإعارة أو
الإجازة الخاصة للعمل في الخارج أو تاريخ مغادرة
البلاد أيهما أقرب .

وحتى نهاية العام لم يكن القرار الوزاري الخاص
باللائمة التنفيذية للقانون قد صدر من وزير المالية . وفي
سباق هذه الضريبة قررت مصلحة الضرائب إنشاء
إدارة خاصة للعاملين بالخارج يكون مقرها القاهرة .
وأكد رئيس مصلحة الضرائب على أنه سوف تكون هناك
غرامات تأخير عالية .

مما سبق يتضح أن وزارة المالية في الشق الخاص
بتعبئة الموارد المالية بنشاط نشطا كبيرا ، كما يظهر أن
هناك إصلاحا مؤسسيا لمصلحة الضرائب متسقا مع
هذا النشاط .

إلا أنه بالنسبة للشق الخاص بتقدير الاتفاق
الحكومي والانتاجي للدولة كانت وزارة المالية أقل
نجاحا ، رغم نشاط وزارة المالية ومحاولاتها في تصحيح
فرض الاتفاق . ومن أمثلة هذه المحاولات يأتي القرار
الوزاري ٩/٤ مارس بخصوص تعديل المادة ١١٩ من
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بالنص
على تجسيم درجات المجندين بالقطاع الحكومي ووحدات
الإدارة المحلية والهيئات العامة وميثاق وشركات القطاع
العام وصناديق التمويل الخاصة ، هذا على أن يجوز
بصفة مؤقتة شغل درجات المجندين خلال مدة أداء
الخدمة العسكرية .

بهذا القرار استطاعت وزارة المالية إغلاق باب هام
من أبواب البطالة المقننة في قطاع الدولة . كما قامت
وزارة المالية بمنع المحافظات من استقلال نحو ٧ ملايين
من الجنيهات المصرية تخربت المحافظات في صرفها
خلال شهور موازنة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . كما طالبت بأن
تستولى على أموال الصناديق المحلية للتنمية والخدمات
بغرض ترشيد انفاقها . ومن ناحية ثالثة وقفت وزارة
المالية ضد زيادة أجور العاملين في الدولة بسبب نقاد
الاعتماد الإجمالي لباب الأجور في الميزانية الحالية ،
واعتمدت في موقفها هذا على أن زيادة الأجور سيؤدي
بها إلى طبع بنكوت بدون رصيد لعدم وجود الإيرادات

اللازمة لذلك ، الأمر الذى يقرب عليه زيادة حدة
التضخم مما يفقد الأجور تأثيرها في تحسين أحوال
العاملين . بل وطالبت إذا كان لهذه الزيادة في الأجور أن
تطبق فلا بد أن تقوم الحكومة بزيادة الضرائب
والجمارك .

ومن العوامل التى وقفت في وجه وزارة المالية
بخصوص هذا الشق من وظائفها التالي : ١ - ارتباط
الأجور بقضية الاستقرار السياسي ارتباط وثيقا ،
٢ - وجود بيروقراطية قوية في بعض أجهزة الدولة
تصاب بالضرر نتيجة لتضييق فرص الاتفاق وخفض
مخصصاته ، ٣ - وقوف بعض الوزارات ضد سياسات
وزارة المالية ، كوزارة الصناعة التى عابت على وزارة
المالية عدم المروية والإيجابية في إصلاح الهياكل المالية
لشركات القطاع العام وقضايا مديونيات القطاع العام
للبنوك .

وزارة الداخلية :

أما بشأن وزارة الداخلية خلال هذا العام فيمكن
القول بأن الوزارة كانت نشطة بشكل واضح ولمحيط في
تعبئها للتنشيطات والأنشطة السياسية التى تعتبرها
الوزارة معافية للنظام السياسي القائم . وكان دور وزارة
الداخلية في ضبط الحياة السياسية قد توسع في ضوء
قانون الطوارئ ، والذي تمت الموافقة عليه في العام
المضى ليستمر حتى ١٩٩١ . وقد أدى هذا النشاط إلى
أثارة وتعميق الخلاف بين أعضاء الحكومة والنخبة
الحاكمة من ناحية وبين مؤسسات الدولة من ناحية
أخرى ، وبين الحكومة والمعارضة السياسية في البرلمان
من ناحية ثالثة الأمر الذى ساهم في اعتقاد الكثير من
المراقبين بتهديد حالة الاستقرار السياسي . وتتلو هذا
التهديد بصفة خاصة في ضوء ما كان يتصف به وزير
الداخلية السابق ، السيد زكى بدر من أسلوب شخصي
اعتبرته التيارات السياسية والكثير من النخبة الحاكمة
أسلوبا استقرازيا وغير مناسب في التعامل مع قضايا
الحكم .

فقد اعتاد وزير الداخلية السابق الدخول في نزاعات
سياسية مع المعارضة الرسمية في البرلمان وفي مهاترات
لا طائل من ورائها مع الصحافة الحزبية وربما يوجد
تفسير لذلك في عدة عوامل من أهمها التالي :

١ - اعتماد مفهوم للاستقرار السياسي يتسم
بالانصراف فقط إلى معاني أمنية بوليسية ، ٢ - ضعف
الحزب الحاكم في مسائل التعبئة وبناء الولاءات
السياسية ، ٣ - بعض الصفات الشخصية لوزير
الداخلية ، ٤ - انصراف جهاز الحكم في مصر إلى
التركيز على قضايا الإصلاح الاقتصادي بالمعنى الفنى ،

واخيرا ٥ - اتصاف الحياة الديمقراطية بضعف مؤسسى أدى الى التداخل فى العضوية والنشاط بين الجماعات الشرعية والجماعات غير الشرعية . كما اتجه هذا الدور السياسى لوزير الداخلية الى التورط فى صراع الاجتحة داخل الحزب الوطنى الحاكم . واحداث كفر الشيخ والاسكندرية تقف دليلا على تعاطف هذه الدور السياسى حيث ، قام وزير الداخلية فى الحالتين بتدعيم مجموعات من الافراد فى مواجهة مجموعات اخرى يؤيدها الحزب .

وكانت الوزارة هذا العلم من الوزارات النشطة ايضا فى اصدار القرارات الوزارية ، وفقا لما هو منشور فى الجريدة الرسمية ، حيث اصدرت ما يقرب من ١١٤ قرارا يمكن تصنيفها كالتالى : ٥٠ قرارا خاصا بمسائل تتعلق بالجنسية ، و ٢١ قرارا تتعلق بمسائل الانتخابات ، و ١٤ قرارا تتعلق بمسائل تتعلق بالمرور ومنع دخول البلاد ، و ٢٢ قرارا يرتبط بالتوسع المؤسسى الامنى ، واخيرا ٧ قرارات تتعلق بتنظيم الاحوال المدنية للمواطنين . ويوضح حجم هذه القرارات الى جانب السلوك العام والسياسى للوزارة بجلاء ايماء وآليات الدور الكبير الذى لعبته وزارة الداخلية فى الحياة العامة والسياسية خلال هذا العام .

وبتحليل هذه القرارات نلاحظ على سبيل المثال ان وزارة الداخلية اصبح لها تأثير على بعض سلوك النظام بشأن القضايا الخارجية وخاصة فى بعض القضايا المتعلقة بالفلسطينيين وايران والعرب بصفة عامة . هذا بالإضافة الى قيام الوزارة بعقد اتفاقات تعاون دولية مع دول غربية لمكافحة الارهاب والنشاط السياسى المعادى . وايضا نلاحظ ان الوزارة قامت بتحديث وجوها الامنى فى قرى وينادر عديدة فى انحاء البلاد . وربما كان اسلوب هذا التحديث وراء العديد من المصادمات بين الشرطة وفئات عريضة من الاهالى .

ورغم ان نشاط الوزارة ليس متصلا بصفة مباشرة بقضايا الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى من الناحية الفنية أو المؤسسية ، الا أنه بسبب الاعتبارات التى سبق ذكرها كان رأى الوزارة وتقريرها من الامة يمكن فى تحديد خطوات الإصلاح الاقتصادى ومداه ومتابعته تنفيذه . وكان الامر كذلك بالنسبة الى علاقة النظام السياسى ببعض النقابات والجماعات المهنية ، حيث لعبت تقارير الوزارة وسلوكها المباشر دورا كبيرا فى عدم استجابة الحكومة لمطالب هذه الجماعات والنقابات وتذكر على سبيل المثال حالة نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة ونقابة الميادنة ونقابة المحامين . ويمكن القول باختصار ان وزارة الداخلية خلال عام ١٩٨٩ كانت فى بؤرة الحياة السياسية وتزايد نفوذها

المؤسسى داخل جهاز الحكم . الا ان الوزارة كانت ايضا سببا فى تجميع المعارضة السياسية ضد نظام الحكم واثارة الرأى العام الداخلى والعالمى وخاصة بشأن ما قرره المحاكم من قيام ضباط بعمليات تعذيب ضد المعتقلين السياسيين .

٢ - السلطة التشريعية :

يهدف هذا الجزء من التقرير إلى القاء نظرة عامة على أداء مجلس الشعب فى دور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعى الخامس (٩ نوفمبر ١٩٨٨ - ٥ يوليه ١٩٨٩) ، وأداء مجلس الشورى فى دور الانعقاد العادى التاسع (١٠ نوفمبر ١٩٨٨ - ٢٢ إبريل ١٩٨٩) بحيث يمكن فى النهاية استخلاص عدد من الملاحظات حول دور السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى . ووفقا للبيان الذى القاه الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس فى الجلسة الختامية لدور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعى الخامس يمكن استخلاص البيانات الأساسية التالية

- عقد المجلس ٩٦ جلسة ، منها ١٧ جلسة فى عام ١٩٨٨ و ٧٩ جلسة فى عام ١٩٨٩ . استغرقت جميعها ٢١٣ ساعة .

- اجتمعت لجان المجلس (٣٦١) اجتماعا استغرقت ٧٢٠ ساعة .

- شارك فى المناقشات التى دارت فى اجتماعات المجلس ٣٧٦ عضوا ، كان تصنيفهم على النحو التالى : ٢٩١ من الحزب الوطنى الديمقراطى ، ٧٩ عضوا من المعارضة منهم : ٤٤ من حزب العمل الاشتراكى و ٣٥ من حزب الوفد الجديد ، و ٦ من المستقلين

- بلغ عدد المرات التى تحدث فيها أعضاء المجلس ٢٦٥٠ مرة صنفوا على النحو التالى :

● تحدث نواب الأغلبية (وعددهم ٣٧٠ عضوا يمثلون ٨١,٥٪ من أعضاء المجلس) ١٦٤٠ مرة بنسبة (٦١٪) ويمتوسط ٤ مرات تقريبا للعضو .

● تحدث نواب المعارضة (وعددهم ٨٣ عضوا يمثلون ٢٢,٥٪ من مجموع الأعضاء) ١٠١٠ مرات بنسبة (٣٨٪) ويمتوسط (١٢ مرة) للعضو تقريبا . وبالنسبة لعدد الموضوعات التى طرحت من قبل ممثلى الهيئات البرلمانية للحزب فى المجلس اشار رئيس المجلس إلى ان ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى قد تحدث فى (٧٢) موضوعا ، كما تحدث

ممثل الهيئة البرلمانية لحزب العمل الاشتراكي في (١٩) موضوعا ، وتحدث ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد في (٥١) موضوعا .

١ - الاجراءات السياسية البرلمانية : (١) بيانات رئيس الجمهورية :

قام رئيس الجمهورية بإلقاء ثلاثة بيانات أمام مجلس الشعب : أولها في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي الخامس ، أما الثاني فقد تم بمناسبة رفع العلم المصري على أرض طابا ، أما الثالث فقد تم في ٣٠ مايو ١٩٨٩ بمناسبة عودة مصر لممارسة دورها بجامعة الدول العربية بعد انقطاع دلم عشر سنوات .

(٢) مناقشة برنامج الوزارة :

التى الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء بيانا عن برنامج الوزارة في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩ . وشكل المجلس لجنة لدراسة البيان برئاسة وكيل المجلس (المستشار احمد موسى) . وقد قمت اللجنة بتقريرها إلى المجلس في الجلسة العاشرة (٢٤ ديسمبر ١٩٨٩) حيث أكدت فيه التقاعس التام مع فكر الحكومة وسياساتها (التى تتمثل في أربعة اتجاهات : ديمقراطية رحبة ، تنمية اقتصادية تقوم على تخطيط طويل ومتوسط الأجل ، تنمية وعدالة اجتماعية ، سياسية خارجية تستهدف مصالح مصر قبل أى شئ)

وقد استمرت مناقشات المجلس - وفقا للتقرير الذى قدمه رئيس المجلس في ختام هذه المناقشات - عشرين جلسة اشترك فيها ٢٠٤ أعضاء ، منهم ١٤٦ عضوا من الحزب الوطنى ، ٥٨ عضوا من المعارضة (منهم ٣٧ عضوا من حزب العمل ، ١٥ عضوا من حزب الوفد الجديد ، ٦ أعضاء من غير المنتسبين إلى أحزاب) وقد أثار الأعضاء في مناقشاتهم عددا من القضايا الهامة سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى . وبالرجوع إلى مضامين المجلس في هذه الفترة يلاحظ تركيز الأغلبية على عدد من القضايا يمكن اعطاء أمثلة عليها :

قضية الوحدة الوطنية ، مشكلة الديونية ، مشكلة المخدرات وخطر الادمان ، تطوير التعليم ، تطبيق الشريعة الإسلامية ، دعم الهيئة القضائية ، مشكلة التلوث ، دور الشرطة في حماية الأمن ، ضرورة العمل على بناء جسور الثقة بين رأس المال والقنوات الشرعية للإدخار والاستثمار ... الخ

أما بالنسبة للقضايا التى أثارها المعارضة فيمكن تقديم أمثلة عليها في المطالبة بتعديل قوانين الانتخاب وضمان حرية تكوين الأحزاب ، ووقف العمل بقرن الطوارئ ، ومهاجمة سياسة البذخ والاسراف من قبل

الحكومة ، وإدانة ممارسات الشرطة وسياسة وزير الداخلية ، وأوضاع شركات تلقى الأموال وضرورة ضمان حقوق المودعين ، وقضية البطالة ، والمطالبة بعدم الخضوع لقرارات توصيات صندوق النقد الدولى إذا كانت مخالفة للمصالح المصرية .

ويمكن إبراز ثلاث ملاحظات على مناقشات بيان الحكومة : الأولى اتفاق المعارضة والأغلبية على الأشادة بالسياسة الخارجية للرئيس مبارك ودوره على المستويين العربى والدولى وتركيزهما على ضرورة رسم سياسة خارجية تضع في اعتبارها المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية وتهدف بالأساس إلى تحقيق مصالح مصر .

الملاحظة الثانية : وجود قدر من الاتفاق بين الأغلبية والمعارضة حول بعض قضايا العمل الوطنى مثل مطالبة بعض أعضاء الحزب الوطنى بإعادة النظر في قانون الانتخاب ، ومثل المطالبة بإعادة النظر في القوانين لتتماشى مع الشريعة الإسلامية ، وكذا المطالبة بإلغاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة .

وقد عقب رئيس الوزراء على مناقشات الأعضاء وما أثاروه من قضايا ، وركز بصفة خاصة على مشكلة الزيادة السكانية ، والعلاقة مع صندوق النقد الدولى ، ودوره - اعتبارا من عام ١٩٨٦ - في إعادة جدولة ديون مصر ، كما تناول أيضا بالتفصيل وضع شركات تلقى الأموال وأوضاعها المالية .

وفي أعقاب ذلك طرح وكيل المجلس ورئيس لجنة الرد على بيان الحكومة اقتراحا بتأكيد الثقة بالحكومة وافقت عليه الأغلبية ، على حين أثار أحد ممثلى المعارضة نقطة دستورية تتعلق بعدم اختصاص المجلس بإعطاء الثقة ، كما أعلن المهندس إبراهيم شكرى باسم المعارضة عدم الموافقة على بيان الحكومة .

ب - الدور التشريعى لمجلس الشعب :

تركز الدور التشريعى لمجلس الشعب في هذا الدور من أدوار الانعقاد في جانبين : أولهما مشروعات القوانين ، والثانى الاتفاقيات الدولية ، بينما غابت وسائل تشريعية أخرى من التى تضمنتها اللائحة الداخلية للمجلس مثل الاقتراحات بمشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء ، وهو الأمر الذى يمكن اعتباره مؤشرا على درجة المبادرة من قبل الأعضاء .

ويبلغ عدد مشروعات القوانين التى أحيلت إلى المجلس ٣٤٥ مشروع قانون تم الانتهاء من نظرو لإقرار ٢٣٤ منها ، نورد فيما يلى بعض الأمثلة عليها :

● مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٦ بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات

عمل مجمع البحوث الإسلامية ليتمكن دعمه ومواجهة التناقض المستمر في أعضائه .

● مشروع قانون في شأن تعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية . وقد استهدف مساواة هيئة النيابة الإدارية ببقاى الهيئات القضائية الأخرى القائمة من حيث الاستقلال ، وكذا من خلال كفالة تمتع أعضائها بالمزايا المكفولة لساكن الهيئات القضائية .

● مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى ، وقد استند على عدة أسس كان أهمها تغيير نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية المطلقة إلى نظام الانتخاب الفردي ، وزيادة عدد الدوائر الانتخابية من ست وعشرين دائرة انتخابية إلى ست وثلاثين دائرة انتخابية ، بالإضافة إلى زيادة عدد أعضاء المجلس من مائتين وعشرة أعضاء إلى مائتين وثمانية وخمسين عضوا . ويتم انتخاب ثلثي هذا العدد ، بينما يعين رئيس الجمهورية الثلث الباقى طبقا لحكم المادة (١٦٩) من الدستور .

وبالرغم من أن مشروع القانون قد حظى بتأييد من قبل المعارضة والأغلبية ، إلا أن الأولى أثارت في المناقشات بعض الملاحظات كتلك التى أوردها ممثل الهيئة البرلمانية لحزب العمل من أنه كان محاولة من الحكومة لتفادى حكم يصدر بعدم دستورية قانون الانتخاب لمجلس الشورى ، خاصة مع وجود تقرير بذلك من مفوضين لى المحكمة الدستورية العليا ، وكذلك إشارة ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد لوجود خلاف بين المعارضة والأغلبية - بل وبين بعض أعضاء الأغلبية أنفسهم - بالنسبة لموضوع تقسيم الدوائر الانتخابية .

وعلى الجانب الآخر فقد رد ممثل الأغلبية على ملاحظات المعارضة بأن الحكومة هى التى تقدمت بمشروع القانون ، ولم تتركه لاقتراحات يتقدم بها النواب وإن الشرط الأساسى فى الانتخاب أن يكون سريا ، أما طريقة الانتخاب (قائمة نسبية أم مقعد فردي) فمسائل تخضع للتجربة وصولا إلى التمثيل الأكثر تعبيراً عن الشعب .

● مشروع قانون يفرض ضريبة الأيلولة وإلغاء الضريبة على التركات ، ويهدف إلى تلاقى ما أسفر عنه التطبيق العملى للقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٥٢ بفرض رسم أيلولة على التركات ، والمرسوم بقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات من ثغرات وما اهتمور نصوصهما من تضارب وغموض بالإضافة إلى صعوبة وكثرة الإجراءات .

● مشروع قانون باستمرار العمل بالقانون رقم (٢٩)

لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون . وكان من الطبيعي أن تثار اعتراضات من قبل المعارضة على مشروع القانون الذى يتوالى عرضه على مجلس الشعب منذ ١٩٧٢ أى أنه تم تجديده لمدة ١٧ عاما ، مع أن المادة (١٠٨) من الدستور تقضى بأن يكون التفويض لمدة محددة ، وأن استمرار التفويض لهذه المدة الطويلة يتقص من حق المجلس في مباشرة اختصاصه كما أن التدبير الذى يقدم للتفويض بخطورة المواقع الاستراتيجية لمصر ودورها بالنسبة للأمة العربية ، معناه إصدار قرار بالتفويض بإثر رجعى منذ نشأة مصر لأن موقعها لن يتغير جغرافيا . أما التدبير الذى قدمته الأغلبية للمطالبة باستمرار التفويض لرئيس الجمهورية فيعود للظروف التى تمر بها المنطقة العربية التى تعد محط أنظار وإطعام الدول الأخرى كما أن اعتمادا التسليح تحتاج إلى سرعة البت فيها حتى لا يسمى الآخرون إلى إفشال صفقات السلاح أو إلى التسليح بنوع مضاد لها .

وعلى أية حال فقد أسفر أخذ الرأى على مشروع القانون نداء بالإسم عن الموافقة على مشروع القانون بأغلبية ٢٨٠ ، بينما بلغ غير الموافقين ٣٠ عضوا ، وامتنع أربعة أعضاء عن الإدلاء بالرأى .

● مشروع قانون الاستثمار ، ويهدف إلى منح المستثمر المصرى كافة المزايا التى يحصل عليها المستثمر العربى والأجنبى وتخطى المعوقات الإدارية والاجرائية التى تؤثر على حجم الاستثمار بتوحيد الجهة التى يتعامل معها الاستثمار وتشجيع الاستثمار فى المجالات ذات الأولوية القومية .

وقد حظى مشروع القانون السابق بمناقشات واسعة استمرت عبر ثلاث جلسات أبدى خلالها الأعضاء بعض الملاحظات الخاصة بمناخ الاستثمار ومدى الاستقرار السياسى والتشريعات الاقتصادية وضرورة طمأنة المستثمرين على أموالهم . وقد أثار بعض الأعضاء تحفظات حول أسباب الجحلة في نظر مشروع القانون ، حتى لقد تسال أحد ممثلى المعارضة عن العلاقة بين ذلك وبين البحوث المتعثرة مع صندوق النقد الدولى ؟

● مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ، وهو يقضى بإضافة فقرة جديدة للقانون القائم تجيز لرئيس الجمهورية - بعد موافقة مجلس الوزراء ، وبناء على اقتراح الوزير المختص للإدارة المحلية - إصدار تنظيم خاص لبعض المدن ذات الأهمية الخاصة بهدف تسميتها والنهوض بمرافقها . وقد أشارت المناقشات إلى ملاحظة تكرار التعديل لى القانون ،

وطالبت بالمراجعة الكاملة للقانون حتى يخرج متكاملا ، كما طالب رأى بالا يقتصر التعديل على مدينة معينة بل بالاصلاح الشامل لكل المدن سياحية او غير سياحية .

● مشروع قانون بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم (١٨٢) لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . وتجدر الاشارة هنا إلى ما ذكره رئيس المجلس في بداية المناقشات لهذا القانون من اهتمام المجلس بمشكلة المخدرات من كافة الجوانب حتى لقد عقد ثلاث جلسات عام ١٩٨٥ كما عقد عشر جلسات استماع استمرت (٨٥) ساعة استمع فيها لآراء المختصين ، كما تم تشكيل لجنة فنية ضمت كبار اساتذة القانون درست الظاهرة من كافة جوانبها .

وقد اوضح وزير العدل أمام المجلس قبل مناقشة مشروع القانون القواعد التي استرشدت بها الحكومة في وضعها لمشروع القانون وكيف تم تحديد العقوبات المختلفة لجرائم المخدرات .. الخ . وقد استمرت مناقشة المجلس لمشروع القانون ثلثي جلسات متتالية حتى فيها بمناقشة مستفيضة لكافة مبادئه . حتى تمت الموافقة عليه بصورة نهائية - وبطريقة الاستعمال - بأغلبية ٤٢٣ عضوا وامتناع عضو واحد ينتمي لحزب الوفد (هو علوى حافظ) .

● مشروع قانون بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج تفرض على الأجور والمرتبات التي يتقاضاها عن عملهم بالخارج العاملون بالدولة والقطاع العام والعاملون ينظم أو كادرات خاصة الحاصلون على إجازة أو إجازة بدون مرتب للعمل في الخارج ، كما حدد مشروع القانون قيمة الضريبة المقترحة وفقا لقواعد محددة . وقد أثار مشروع القانون مناقشات حول المدة المسموح بها للإعارة ، ومدى عدالة فرض الضريبة ، ثم وجود مخالفة دستورية بسبب التمييز بين العاملين مدنيين وغير مدنيين ... الخ .

● مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون صيد الاسماك والاحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية . وقد أثار الأعضاء في مناقشاتهم لهذا المشروع عددا من التحفظات كونه من أهمها أنه اعطى لهيئة الثروة السمكية صلاحيات واسعة وتجاهل المحليات بالإضافة لوجود تضارب في الاختصاصات بين الجهات العاملة في نطاق الثروة السمكية ... الخ .

وقد اتضح من خلال المناقشات وجود تعارض في الآراء بالنسبة لمشروع القانون المعروض وعلى ذلك فقد تمت الموافقة على إعادته للجنة مشتركة من لجنة الزراعة والري ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لدراسته في ضوء ما أثير من آراء .

● مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٢٩ بشأن إنشاء صندوق تحسين الاقطان المصرية . وقد طالب الأعضاء في المناقشات ضرورة قصر التعاقد مع المزارعين حسنى السمعة ، ورسد مبالغ لتحسين حال الصندوق تشجيعا للمزارعين وتحسينا للمحصول .. الخ . وتجدر الاشارة إلى امتناع الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد عن إيداع رأيه في مشروع القانون على نحو ما جاء على لسان ممثل الهيئة البرلمانية للحزب دون ذكر لأسباب الامتناع .

● مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الاشراف والرقابة على التامين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ . ويقضى بإضافة مادة جديدة للقانون المذكور تتضمن كيفية تشكيل الجمعية العامة لشركات التامين وإعادة التامين التابعة للقطاع العام . وتجدر الاشارة إلى ما أثاره ممثلو المعارضة من العمل (أبراهيم شكرى) والوفد (ياسين سراج الدين) حول مدى صحة نظر المجلس لمشروع القانون المعروض وبغيره في حين أنه لا حديث للرأي العام إلا عن مدى صحة انعقاد مجلس الشعب من عدمه بعد صدور حكم المحكمة الادارية الذي يعنى أن تشكيل المجلس غير قانوني وأن جميع القوانين والقرارات التي تصدر عنه باطلة . وقد رد رئيس المجلس على هذا التحفظ من قبل المعارضة بأن المجلس دستوري وشرعي ومستمر ونصح من لديه أي شكوك أن يعبر مجهوده ولا يشارك في الجلسات .

● ثلاثة وثلاثون مشروع قانون بالتخصيص لوزير البترول والثروة المعدنية للبحث عن البترول واستغلاله . والواقع أن المناقشات الخاصة بقطاع البترول سواء أثناء نظر مشروعات القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة به كانت كملحظة عامة - تتم في إطار من التأييد لسياسة وزير البترول ونشاط وزارته والاتجاهات التي حقها قطاع البترول ، وإن أثرت تحفظات تتعلق بضمنان حقوق العاملين المصريين في شركات البترول ، أو بالنسب التفضيلية ، وتشجيع تشغيل المقاولين المحليين ، كما أثار البعض تحفظا حول ضرورة التأكد من أن الشركات التي يتم التعاقد معها شركات معروفة وليست صهيونية ... الخ .

● مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة وقد بينت المذكرة المرفقة بالقانون أنه استهدف مواجهة ما استشرى في الآونة الأخيرة من ظاهرة إصدار كتب ومنشورات ومقالات تتناول طبيعة عمل المخابرات العامة ونشاطها وإفرادها في الداخل والخارج مما عرض أسرارها للانتهاك والتداول وأضر بالمصلحة العامة .

وأنة لما تبين من قصور نصوص قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ عن ملاحقة تلك المواد قامت المخابرات العامة بإعداد مشروع القانون المعروض بقصد إسباغ الحماية الجنائية على الأسرار الخاصة بعمل المخابرات العامة ، وتجريم إفشائها بعقوبات شديدة رادعة ، وعلاج ما يشوب نصوص القانون الحالية من قصور عن التنسيق بين هذه الأحكام وأحكام قانون العقوبات .

وقد تناولت المناقشات لمشروع القانون نقاطا متعددة كتلك التي أثارها المعارض من التساؤل عما إذا كان يقصد به إضفاء نوع من الحصانة على أفراد المخابرات العامة ؟ ومثل الملاحظة الخاصة بتوزيع مشروع القانون على الأعضاء في نفس يوم المناقشة بما لا يمكن من دراسته متأنية بالرغم من خطورته . ومثل المطالبة بتحديد فترة معينة - ثلاثين أو خمسين عاما - يسمح بعدها برفع هذه السرية .

مشروعات القوانين المالية وتتمثل في :

● **مشروعات قوانين الخطة والموازنة والحصصيات الختامية :** حظي تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العام لعام ٨٩/٩٠ بمناقشات واسعة وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء مناقشات المجلس للموازنة العامة أثار المعارض ملاحظة حول التأخر المتكرر لوصول الموازنة العامة للمجلس الأمر الذي يعد مخالفة من قبل الحكومة للدستور . كما أثار الأعضاء ملاحظات حول ضعف الحصص المخصصة في الموازنة لبعض المجالات كالنقطة مثلا بالرغم من أهميتها في عملية البناء الفكري للإنسان المصري ، وطلبوا بمعرفة المجلس لأرقام الميزانية العسكرية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن مناقشات الأعضاء أثناء نظر الموازنة العامة غطت موضوعات بالغة التعدد وتخرج عن إطار الموضوع المطروح إلى الحد الذي جعل رئيس المجلس يلفت نظرهم إلى أنهم يخلطون بين مناقشتهم للموازنة وبين مناقشتهم لبيان الحكومة .

وفي ختام مناقشات الأعضاء لتقرير لجنة الخطة لمشروع الموازنة العامة قام رئيس مجلس الوزراء بالتعليق على ملاحظات الأعضاء . وعرض رئيس المجلس التقرير للتصويت فوافقت عليه الأغلبية وأعلن ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد رفضه للموازنة العامة للدولة ، كما أعلن المهندس إبراهيم شكري - باسم حزب العمل الاشتراكي رفض الحزب للموازنة . وهنا طلب العضو عادل وإلى الكلمة ليؤكد تمثيله لحزب العمل الاشتراكي الذي يعلن باسمه موافقة الحزب على التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة

للدولة . وحدثت مشادة بين أحد أعضاء حزب الأحرار وبين العضو عادل وإلى حول لحقية الأخير في تمثيل حزب العمل وقد طالب رئيس المجلس بأن تتم تصفية الخلافات خارج القاعة . وأعلن موافقة المجلس على الموازنة العامة مع إحالة التقرير والمناقشات إلى الحكومة . وقد حظي التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٨٩/٩٠ بمناقشات واسعة أيضا . وقد تضمن التقرير تقييما مبدئيا للاداء الاقتصادي المصري خلال عامي ٨٨/٨٩ ، وأهداف خطة عام ٨٩/٩٠ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخطة ثم ملاحظات وتوصيات اللجنة إزاء قضايا كالسكان ، قوة العمل والتوظيف ، الصادرات ، القطاع العام الخ .

وآثار الأعضاء في مناقشتهم للتقرير العديد من القضايا الجوهرية المتصلة بالأهداف الطموحة للخطة والامكانيات المتاحة للتنفيذ كما تناولوا عددا من قضايا العمل الوطني والسياسات الاقتصادية المطلوب اتباعها بدءا من ضرورة توفير فرص العمل للشباب ، وتشجيع التعاونيات ودعم الصناعات الصغيرة ، ودعم القوات المسلحة ، وضرورة العمل على جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار بالجهد إلى صور غير تقليدية . كما أثار ممثل المعارضة موضوع انتخابات مجلس الشورى وما تم من تجاوزات فيها من وجهة نظرهم ، وتساقطوا عن نتائج المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن مشكلة الدين . وأكد أحد ممثلي المعارضة وجود عجز كلي في الميزانية قدره بـ (٩ آلاف مليون جنيه) وأنه سيزيد بإطراد .

وقد دفع تشعب الآراء التي أبدت أثناء مناقشة الخطة رئيس المجلس إلى تكرار ملاحظته للأعضاء بأنهم يخلطون بين مناقشة الخطة ومناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة .

وقد استمرت مناقشة الخطة عبر أربع جلسات علق في نهايتها نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط على ما أثاره الأعضاء من قضايا متعددة .

وأسفر التصويت عن موافقة مجلس الشعب على التقرير مع امتناع ١٥ عضوا - ينتمون إلى حزب العمل - بالإضافة إلى عضو مستقل عن التصويت . كما ووفق على أن يحال التقرير ومناقشات الأعضاء للحكومة لاتخاذ اللازم في شأن ما ورد به من توصيات وما أبدى في المناقشات .

وفي نفس هذه الجلسة (٧٦) في ١٤ يونيو ١٩٨٩ وافق المجلس على مشروع القانون الخاص بأعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٨٩/٩٠ وتجدر

لسنة ١٩٨٩ بشأن الموافقة على بروتوكول إنشاء الجامعة الدولية للتنمية الإفريقية للناطقين باللغة الفرنسية والنظام الأساسي الخاص بها الموقعين في دكاكر بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٩

● قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية منحة مشروع نظم إدارة الري بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٨

وقد أثارت المعارضة ملاحظة مفادها أن الاتفاقيات والمنح والقروض التي تعرض على المجلس التقارير الخاصة بها بالصورة حيث لا تتضمن تقويما اقتصاديا للمرحلة السابقة ومدى الفوائد التي عادت على البلاد منها . وأعطيت أمثلة على أن المنح ليست كما يشاع أموالا لا ترد ولكنها أموال ترد بطرق أخرى ومثال ذلك أن وحدات الإدارة المحلية قد شكت من أن عربات حمل القمامة التي ترد مجانا تحتاج إلى قطع غيار غالية الثمن تستغرق ثمن العربات الأصلية بشكل سريع .

● قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع مصنع أسمنت بنى سويف (٢) بين حكومة جمهورية مصر العربية وتحتلها وزارة الإسكان والمرافق والتنمية المجتمعات المصرية الجديدة وصندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار (اليابان) الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٨ .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية قد حظت بمناقشات من قبل الأعضاء أثاروا فيها ملاحظة حول الفساد في قطاع الأسمنت ، كما أشار العضو الوفدي (على سلامة) بأنه سبق أن تقدم باستجواب منذ ثلاث سنوات لرئيس الوزراء ، وأنه لو كان قد حظي بالاهتمام المطلوب لما تقدمت الحكومة بهذه الاتفاقية . كما أثار بعض الأعضاء زيادة تكلفة المشروع نتيجة التأخر في الموافقة عليها منذ عام ١٩٨٢ ، ومن ثم ارتفاع تكلفة الأسمنت ، خاصة مع التغيير الذي حدث في سعر الصرف .

ملاحظات على أداء المجلس في الجانب التشريعي :
- تركز أداء المجلس في الجانب التشريعي على مشروعات القوانين والاتفاقيات الدولية على حين غابت إجراءات تشريعية برلمانية مثل الاقتراحات بمشروعات القوانين التي يقدمها الأعضاء ومثل القرارات بقوانين .
- الارتفاع الكبير في نسبة ما نظره وأقره المجلس من مشروعات القوانين (٢٢٤ من ٢٤٥ مشروع قانون بما نسبته ٩١,٨٢ ٪) ، وكذا الاتفاقيات الدولية (اقرار

الإشارة إلى أن رئيس المجلس أعلن أنه قد عقد أربع جلسات لمناقشة الخطة وثمانى جلسات لمناقشة الموازنة ، تحدث فيها ثمانون عضواً منهم تسعة وأربعون عضواً من الحزب الوطنى وواحد وثلاثون عضواً للمعارضة .

أما بالنسبة للجانب الثانى من جوانب النشاط التشريعى للمجلس في الاتفاقيات ، فقد بلغ عدد الاتفاقيات التي نظرها المجلس ١٠٥ اتفاقيات لقر ١٠٢ اتفاقية منها غطت مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعى والثقافى والعلمى والإسكان والزراعة مع بلدان العالم المختلفة . ونقدم فيما يلى أمثلة لبعض الاتفاقيات التي أقرها المجلس :

● مثلت اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى واحدة من أهم الاتفاقيات التي نظرها المجلس في هذا الدور من أدوار الاعتقاد . وقد قدم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عرضاً موجزاً لما تضمنته من بنود . وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه الغالب في مناقشات الأعضاء تمثل في تأييد الاتفاقية والإشادة بها . على أن أحد ممثلى المعارضة (المستشار مأمون الهضيبي) أثار تحفظاً حول مدى دستورية المادة الثانية عشرة من الاتفاقية التي تقر أن كل الدول المفضية للاتفاقية تسعى لأن تصدر كل القرارات بالإجماع ، فإذا لم يتحقق هذا صدرت القرارات بالأغلبية ، وبين العضو أن المادة المذكورة لم تحدد نوعاً معيناً من القرارات ، ولم تميز بين قرار وآخر . ومن اللافت للنظر أن أحد ممثلى الحزب الوطنى (المستشار الدمرداش العقالي) أثار في المناقشات نقطة جديرة بالاهتمام عندما تحفظ على الاتفاقية وقال إن مصير مصر الحقيقي أن تتحد مع الدول المجاورة لها كالسودان وليبيا ، لا أن تتحد مع أية دولة أخرى بعيدة عنها جغرافياً . وطلب بأن تظل مصر هى الشقيق الأكبر الذى يتعامل مع الكل على قدم المساواة .

ورداً على وجهة النظر السابقة فقد كان ثمة تأكيد من جانب ممثل الأغلبية (مقرر اللجنة) بأن الاتفاقية ليست مهوراً ، لأنها مفتوحة للجميع ، وأنها ليست قفراً على الجامعة العربية بل إنها تتم في إطار ميثاق الجامعة وهى تؤكد على هذا في مقدمتها وفي المادة الأولى منها .
● ارتباطاً باتفاقية مجلس التعاون العربى أقر المجلس اتفاقية امتيازات وحصانات مجلس التعاون العربى
● اتفاقية التعاون القانونى والقضائى الموقعة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والجمهورية العربية اليمنية والمملكة الأردنية الهاشمية .

قرار رئيس رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٢

١٠٣ اتفاقية من ١٠٥ بما نسبته ٩٨,٠٩ ٪)

- على حين حظت بعض مشروعات القوانين التي نظرها المجلس بمناقشات مستفيضة وتفصيلية وعبر جلسات متتالية - مثلما حدث عند نظر مشروع القانون الخاص بمكافحة المخدرات، ويفرض ضريبة على التراك وكذا مشروع قانون الاستثمار - فإن كثيرا من مشروعات القوانين الأخرى لم تكن تحظى بوقت كاف لدراستها ومناقشتها وهو الأمر الذي كان محل ملاحظة لمثلي المعارضة في كثير من الأحيان مثلما نجد في مشروع القانون الخاص بالمخابرات على النحو الذي سبقته الإشارة إليه .

- لرد الملاحظة السابقة الخاصة بمشروعات القوانين - وإن يكن بدرجة أكبر - على الاتفاقيات الدولية التي نظرها المجلس وإن حظت بعض الاتفاقيات بمناقشات واسعة أو لإبداء تحفظات من قبل الأعضاء على بعض البنود التي تتضمنها ، وهو الأمر الذي نراه بوضوح في الاتفاقيات الخاصة بطاع البترول .

بعض التقارير الهامة للمجان المجلس :

- تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية عن قرار وزير الداخلية رقم ٢٣٢٨ لسنة ١٩٨٩ بتنفيذ الأحكام الوقتية الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الدعاوى القائمة من حزبي الوفد الجديد والعمل الاشتراكي وبعض المرشحين ، بطلب إيقاف تنفيذ وإلغاء قرار وزير الداخلية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن إعلان نتيجة الانتخابات أعضاء مجلس الشعب التي أجريت بتاريخ ٦ من إبريل سنة ١٩٨٧

وقد دافع رئيس المجلس دفاعا قويا عن حق المجلس في الفصل في صحة عضوية أعضائه مستندا لنص المادة (٩٢) من الدستور وعدم اختصاص القضاء الإداري في هذا الشأن وبين أن المجلس استقر من محكمة النقض التي أفادت أن كل ما يتعلق بصحة العضوية منط بمجلس الشعب وحده ويعنى ذلك أنه ليس لأية جهة أخرى أن تتدخل في هذه المسألة . واستند رئيس المجلس لسابقة برلمانية حدثت في الخامس عشر من يونيو عام ١٩٨٦ عندما صدرت أحكام بإحلال ثلاثة من أعضاء المجلس المنتخبين لحزب الوفد من اللغات محل ثلاثة من أعضاء المجلس المنتخبين لنفس الحزب من العمال . وعرض الأمر على المجلس لأن إدخال الثلاثة الذين صدرت بشأنهم الأحكام كان يفتقر لإبطال عضوية الثلاثة الآخرين . وقد رفض المجلس هذا الطلب بالإجماع حتى من قبل مثلي المعارضة . وقد ساند رئيس المجلس في شرح وتأكيد وجهة نظره ممثل الأغلبية وكذا مقرر اللجنة . وقد أعلن ممثلو الهيئة البرلمانية للوفد رفض الحزب للموافقة على ما انتهت إليه اللجنة .

على حين طالب ممثل أحد أعضاء حزب العمل بأن يراعى في المستقبل عدم تكرار مثل هذه الحالات وفي نفس الوقت أعرب أحد الأعضاء الناجحين في الانتخابات عن تشككهم في سلامة الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية .

وعلى أية حال فقد أسفر أخذ الرأي عن موافقة المجلس على ما انتهى إليه رأى اللجنة على حين أعلن ستة من الأعضاء المنتخبين لحزب الوفد الجديد رفضهم له .

- تقرير لجنة الشباب عن نتائج الحوار الذي أدارته اللجنة مع تجمعات الشباب وقياداته لاستطلاع الرأي بشأن دور الشباب في تحقيق أهداف الصحوة الكبرى في التنمية والبناء والحفاظ على المسيرة الديمقراطية . وقد اشتركت الأغلبية والمعارضة في مناقشة التقرير حيث تمت إثارة نقاط هامة كضرورة تعميق الانتماء للوطن لدى الشباب ، مقاومة خطر المخدرات ، التصدي بصمم لمشكلة المخدرات والادمان ، أهمية تدعيم وتنشيط مراكز الشباب لتؤدي دورها تجاه هذا القطاع الهام من المجتمع .

وانتهت المناقشات بالموافقة على إحالة التقرير والمناقشات التي دارت بشأنه إلى الحكومة لاتخاذ اللازم في شأن ما ورد به من توصيات .

ج - الدور الرقابي :

وفقا للاتمة الداخلية لمجلس الشعب فإن وسائل وإجراءات الرقابة البرلمانية تتمثل في الأسئلة ، طلبات الإحاطة ، الاستجوابات ، طلبات المناقشة العامة ، الاقتراحات برغبة أو بقرار ، لجان تلمس الحقائق ، لجان الاستطلاع والمواجهة ، تقديم العرائض والشكاوى ، سحب الثقة من نواب رئيس مجلس الوزراء أو نواب الوزراء واتهامهم ، متابعة المجلس لشئون الحكم المحلي

وقد لوحظ من حصر النشاط الرقابي لمجلس الشعب في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس أن هذا النشاط قد تركز بالأساس في : الأسئلة حيث قدم الأعضاء (٩٦) سؤالا تمت الإجابة عنها جميعا ، ثم الاستجوابات التي بلغ عددها (٢١) استجوابا نوقش منها تسعة استجوابات فقط ، ثم طلبات الإحاطة التي بلغت (١٦) طلب إحاطة تمت مناقشتها جميعا ، فطلبات المناقشة التي بلغ عددها (٩) لم تتم مناقشة أي منها .

ويعنى هذا أن النواحي الإجرائية قد أدت إلى تعويق النظر في أكثر من نصف الاستجوابات ، وكافة طلبات المناقشة التي قدمت

ولوحظ من تحليل مضايقات المجلس في هذا الدور من

الغائبين والمعتقلين وغير الموجودين أثناء التصويت ٣٩ عضواً ، عدد الدوائر الخالية ٤ ، عدد غير الموافقين ٧٧ عضواً ، عدد الممتنعين ٤ أعضاء ، عدد الموافقين ٣٣٩ عضواً أى أنهم تجاوزوا ثلثي أعضاء المجلس الذين تشترط اللائحة موافقتهم لاسقاط العضوية) وتجدر الإشارة إلى أن العضوين ياسين سراج الدين وإبراهيم شكرى تقدموا في الجلسة الخامسة والثلاثين (٤ مارس ١٩٨٩) - باعتبارهما ممثلين الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد ، وحزب العمل الاشتراكي - بطلب لعقد جلسة خاصة للمجلس إعمالاً لحكم المادة ٢٦٩ من اللائحة للنظر فيما اتخذ من إجراءات عند نظر الاستجوابات الموجهة لوزير الداخلية ، ولكن هذا الطلب رفض من قبل المجلس .

(٢) سياسة وزارة الصحة :

وقد تم التعرض لها من خلال موضوعين :

(١) خطر الحمى الشوكية :

حيث تقدم الأعضاء بأربعة أسئلة (اثنان من الحزب الوطني ، واحد من حزب العمل ، والاخر من حزب الوفد) إلى وزير الصحة . كما قدم طلباً إحاطة (أحدهما من العمل ، والثاني من الوفد) . وقد تركزت الأسئلة وطلبات الإحاطة حول وجود حالات إيجابية للاصابة بالحمى الشوكية ، وحول عدم وجود اتصال كالم لوفاء من المرض ، وضرورة توعية المواطنين بكيفية تجنب الإصابة به ... الخ

(ب) الوضع في المستشفيات العامة :

وجه لوزير الصحة ستة أسئلة تناولت سوء الوضع في المستشفيات العامة بالمراكز والوحدات الصحية ، وإجراءات الوزارة لتطوير ودعم مستشفيات التامين الصحي بالاسكندرية . وقد تقدم بهذه الأسئلة (ثلاثة نواب من الحزب الوطني ، ونائبان من العمل ، ونائب مستقل) .

وقد رد وزير الصحة على ما أثير في الموضوعين السابقين ، فأكّد بالنسبة لموضوع الحمى الشوكية أن الحالات الموجودة هي حالات فردية ولم تتحول إلى وباء ، وأكد أن التطعيم سلاح ذو حدين لأنه إذا لم يستخدم وفقاً للأصول العلمية السليمة يمكن أن تترتب عليه نتائج خطيرة . وعندما انتقد الأعضاء لعدم مواجهة الشائعات المثارة حول الحمى الشوكية رد بأن نبذة الاعلام إذا زادت عن حدها يمكن أن تسبب الأضرار للناس .

أما بالنسبة للوضع في المستشفيات العامة فقد أكد الوزير حرص الوزارة على تحسين وضع الوحدات الريفية ولكن ذلك يسير وفقاً لخطة علمية ، كما أكد اتجاه الدولة لترشيد عمل المؤسسات العلاجية ل

أدوار الانعقاد أن نشاط المجلس في الجانب الرقابي كان مركزاً على عدد من القضايا المتصلة بإداء بعض الوزارات - الخدمية بالأساس - وأن رقابة المجلس كانت تتم عبر أكثر من وسيلة رقابية في نفس الوقت وإزاء نفس الموضوع (بالجمع أحياناً بين طلب الإحاطة والسؤال ، وبين السؤال والاستجواب أو بين الثلاثة معاً) . وعلى ذلك فقد أثّرنا في هذا التعرض إلا نغرد لكل شكل من أشكال الرقابة البرلمانية نقطة خاصة به وأن نركز على الجانب الموضوعي من خلال سياسة الوزارات التي كانت موضعاً للرقابة البرلمانية وذلك على النحو الذي يظهره العرض التالي :

(١) سياسة وزارة الداخلية وممارسات الوزير زكي بدر على نحو خاص :

حظت سياسة وزارة الداخلية والممارسات التي كان يتبعها وزير الداخلية السابق (زكي بدر) باهتمام كبير من قبل المجلس أغلبية ومعارضة ويكفي للتدليل على ذلك أن نذكر أن الجلسة الثالثة والثلاثين من جلسات المجلس قد خصصت بالكامل لدراسة هذا الموضوع حيث تم فيها نظر خمسة أسئلة (ثلاثة من الحزب الوطني واثنان من حزب العمل) ، ثمانية طلبات إحاطة (أربعة من الحزب الوطني وأربعة من حزب العمل) ، أربعة استجوابات (اثنان من حزب العمل ، واحد من حزب الوفد وواحد من حزب الأحرار) وقد تضمنت الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات موضوع تجاوزات وزارة الداخلية في تطبيق قانون الطوارئ ، واقتحام قوات الشرطة لقرية أبي صر بكفر الشيخ ، وهدمها في أحداث الكوم الأحمر ، وهين شمس . وركز الأعضاء - من ممثلي المعارضة بصفة خاصة - حملتهم على وزير الداخلية وضربوا أمثلة صارخة لحملات الاعتقال والتنكيل ، بالمواطنين وتصاعدت حملتهم إلى حد مطالبة البعض لرئيس الجمهورية بالاستجابة لنهض الجماهير بإغفاء الوزير من منصبه ووقف سياسة العصا الغليظة التي ينتهجها .

وقد رد الوزير في الجلسة التالية - على الاتهامات التي وجهت إليه ، وقدم بياناً مستقيماً أورد فيه توضيحات تدفن المعارضة ومعتليها وتقر لهم إساءة شخصية ، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الموقف داخل الجلسة وحدث اشتباك بين العضو الوفدي طلعت عبد الهادي ورمضان والوزير . وقد انتهى الأمر بإحالة العضو إلى لجنة القيم لحاسبته . وفي الجلسة التالية وافق المجلس على ما انتهت إليه لجنة القيم من إسقاط العضوية عنه (وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي : عدد أعضاء المجلس ٤٥٨ عضواً ، عدد

(١٩٨٨) في دور الانعقاد الثاني شرح فيه وضع المياه من كافة الجوانب (ما توافر من هذه المياه ، اجمالاً ، المتصرف من المياه خلف السد العالي ، كيفية الاستفادة من مياه الصرف ، القيام بحملات مكثفة لرفع كفاءة نقل وتوزيع المياه ... الخ)

واتار الأعضاء في مناقشتهم للتقرير عددا من النقاط الهامة كضرورة مواجهة تلوث النيل والمجاري المائية وتقليل الفاقد من المياه ، والاسراع باتمام قناة جونجلي . وقد انتهت المناقشات بالموافقة على ما انتهى إليه رأى اللجنة وإحالة التقرير إلى الحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ما ورد به من توصيات .

● تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الزراعة والرعى ومكتب لجان الاسكان والمرافق العامة والتعمير والحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والصناعة والطاقة والشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف والخطة والموازنة عن خطة وزارة الأشغال لصحابة مصر من الكوارث الطبيعية وخاصة السيول (٧ إبريل ١٩٨٩) .

وقد تركزت المناقشات حول مدى قدرة الوزارة على مواجهة هذه الكوارث وبصفة خاصة السيول عن طريق إنشاء مراكز للأرصاء الهيدرولوجية وتوفير مراكز الاغاثة المجهزة وحفر التررع ومصائل السيول ... الخ - وقد انتهت المناقشات أيضا بالموافقة على رأى اللجنة وإحالة التقرير والمناقشات ودد الوزير الى الحكومة لاتخاذ اللازم .

(٤) سياسة وزارة الإسكان والمرافق والتعمير والمجمعات العمرانية الجديدة :

وجه الأعضاء لوزير الاسكان ثلاثة عشر سؤالاً تركزت حول سوء حالة الصرف الصحى بسبب ضعف طاقته الاستيعابية بالقياس لحجم الزيادة السكانية ، وضرورة زيادة مشروعات الصرف الصحى وضمان عدالة توزيعها في المحافظات .

وقدم الاسئلة أعضاء ينتمى اثنا عشر منهم إلى الحزب الوطنى ، وينتمى عضو واحد إلى حزب العمل . وقد تركزت إجابة الوزير على توضيح الدفعة التى حدثت في مجال مشروعات الصرف الصحى وقدم بيانا تفصيليا لبيدال على اهتمام الدولة الكبير بهذه المشروعات اعتبارا من عام ١٩٨٢/٨١ عرض فيه ايضا لوضع مشروعات الصرف الصحى في المحافظات . وتجدر الاشارة إلى أن الحوار بين الوزير والأعضاء قد اتسم بالصراحة الامر الذى كان موضع إشادة من قبل الأعضاء (أغلبية ومعارضة) الذين توهوا بطريقة مواجهة الوزير للمشاكل وبالأناجاز الذى تحقق في مشروعات وزارة الاسكان والمرافق .

الأقاليم بحيث تساهم الجماعير القادرة مع الدولة في تحمل تكلفة بعض مصاريف العلاج بالإضافة للعمل على دعم مستشفيات التأمين الصحى بالاسكندرية .

(٣) سياسة وزارة الأشغال العامة والموارد المائية المائنة :-

كانت سياسة وزارة الأشغال العامة والموارد المائية موضعاً لعدد من الاسئلة في المجلس ، كما تناولتها بعض تقارير اللجان النوعية به .

فقد قدمت للوزير خمسة أسئلة عن مشروعات الصرف المغطى وخاصة في صعيد مصر بكل ما يتصل بهذا الموضوع من نواح (كتقويضات الأهالي الذين نزعت ملكية أراضيهم ، مثاليات الرى ... الخ . وقد تقدم بهذه الاسئلة نائبان من حزب العمل وثلاثة نواب من الحزب الوطنى .

وقد اشار الوزير في رده على الاسئلة إلى أن الوزارة تطبق على أهالي أسوان المنتفعين بأعمال الصرف المغطى ما يطبق على سائر المنتفعين بهذا المشروع المهم في جميع محافظات الجمهورية . وفقا لقانون الرى والصرف ، كما اوضح الوزير في رده للقواعد التى تحكم مواقف الوزارة إزاء موضوع مثاليات الرى الثنائية والثلاثية .

أما مجموعة الاسئلة الأخرى (وعددها ثمانية) التى تقدم بها الأعضاء لوزير الأشغال فقد تناولت محصول الأرز وتركزت حول اسباب عدم زراعته في بعض المناطق ، وكذلك اسباب تقرير قروامات أو مخالفات للزراع الذين قاموا بزراعة الأرز بالمخالفة للدورة الزراعية ، وقد تقدم بالاسئلة نواب ينتمى خمسة منهم إلى الحزب الوطنى بينما ينتمى الثلاثة الآخرون لحزب العمل .

وقد أكد الوزير في رده على أن سياسة الوزارة في هذا الموضوع قد اعتمدت على اعتبارات فنية بالإضافة إلى أن الوزارة قد نفذت ما اقترحتة الجهات الفنية كتوصيات اللجنة القومية لمحصول الأرز ، وماوصت به المجالس البحثية المتخصصة كأكاديمية البحث العلمى والمجالس القومية المتخصصة .

كما كانت سياسة وزارة الأشغال والموارد المائية موضعاً لتقارير بعض اللجان النوعية بالمجلس وحظت بمناقشات هامة مثل :

● تقرير لجنة الزراعة والرعى والموارد المائية عن حالة المياه (وهو الموضوع الذى كان موضع طلبات الإحاطة والاسئلة في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعى الخامس وإحالة المجلس الى اللجنة) . وقد قدم وزير الأشغال بيانا مستقيضا أمام المجلس في (٢٧ نوفمبر

(٥) سياسة وزارة الكهرباء والطاقة :

المحلة ، حيث خرجت القلة عن القاعدة الشرعية بتجاهلها للجان التقائية في التعبير عن مطالبها . و أكد الوزير أن القضية ليست قضية سياسية وإنما هي قضية إدارية أساسا ، وأنه من حق العمال المتضررين رفع دعوى أمام القضاء الإداري ، كما أكد ضرورة الحوار ، ومحاولة المرونة بين صالح العمل وبين النواحي الإنسانية ، ووعد بإعادة النظر في موضوع نقل العمال بحيث يتم نقلهم لأقرب مكان عمل لمساكنهم لأن المقصود ليس التنكيل أو العقاب - وقد اختلفت المناقشات بإعلان رئيس المجلس عن طلب مقدم من (٥١) عضوا بالانتقال لجدول الأعمال

أما مجموعة الأسئلة الأخرى التي وجهت للوزير في جلسة أخرى فقد تناولت موضوع تلوث البيئة في صعيد مصر (كرم أمرو واندو) بسبب المصانع الموجودة هناك كمصنع السبائك الحديدية (الفيروسيليكون) ومصنع السكر والخشب الحبيبي ، وعدم تركيب وحدات تنقية بهذه المصانع ، الأمر الذي يؤثر على صحة المواطنين وعلى حركة السياحة بالمنطقة . ثم سؤال عن اسباب تشغيل النساء بالورديات الليلية بالمصانع والشركات واثار ذلك على الروابط الأسرية ، وكذلك خطة الوزارة في توسيع قاعدة تصدير وتسويق الصناعات المصرية في بلدان العالم ، وأخيرا عن السبب في عدم وجود خطة لتصنيع القمامة وتحويلها لسماد عضوي . وقد تقدم بهذه الأسئلة السبعة أربعة نواب من الحزب الوطني واثنيان من الوفد ، ونائب من حزب العمل .

وقد أكد الوزير في رده على الأسئلة أن مشكلة التلوث قد تمت مواجهتها تقريبا باستخدام وسائل حديثة كتركيب مراوح شفق وإبعاد مناطق حرق الجير . عن الأماكن المأهولة بالسكان الخ وكذا بفضل الجهود المبذولة من العاملين بهذه المصانع وتجدد الإشارة هنا إلى أن مقدمي الأسئلة في تعقيبهم على إجابة الوزير أكدوا مرة أخرى على ضخامة هذه المشكلة ومعاناة المواطنين من آثارها بالرغم من إسهانهم بالجهود التي بذلت لمواجهتها ، وفيما يتعلق بتشغيل النساء بالورديات الليلية ، أشار الوزير إلى التزام جميع الشركات التابعة للوزارة بنص المادة (١٥٢) من القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ التي تحظر تشغيل النساء في الأعمال الليلية إلا في الأحوال التي يصدر بتحديدها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب وبمراعاة جميع الظروف الإنسانية والاجتماعية والتقاليد .

وقد عرض الوزير خطة الوزارة لتوسيع قاعدة تصدير الصناعات المصرية للخارج ، مؤكدا الالتزام ببعض الضوابط أو المعايير العالمية كجودة الإنتاج والقدرة على المنافسة النوعية والسعيرية ، ومنع التضارب في

تتاولت الأسئلة الستة التي وجهت الى وزير الكهرباء والطاقة واحدا من أهم الموضوعات التي عرض المجلس لها في هذا الدور من « ادوار الاعتقاد وهو موضوع المشروعات النووية ، ووسائل الحماية من الخطر النووي ، أماكن دفن النفايات الذرية ، ثم إجراءات الوزارة لاستخدام الطاقة الشمسية . وقد تقدم بهذه الأسئلة نواب ينتهون جميعا إلى الحزب الوطني . واثار الأعضاء في شرحهم لأسئلتهم عددا من النقاط كان أهمها ما أثير من أن مصر تتعرض لمؤامرة دولية كبيرة تستهدف (تقزيمها) وأن كل ما أنفق على الدراسات النووية وكل الجهد البشري الذي بذل مهدد بأن يذهب أدراج الرياح إذا لم تتم المتابعة والاصرار على الاستمرار في البرنامج النووي ، خاصة وأنه لا يمكن إحداث تنمية صناعية أو زراعية مصدرها الطاقة دون الدخول إلى الميدان النووي .

وقد انكر الوزير - في رده على الأسئلة - وجود أية ضغوط على مصر ، وأكد أن قرارها في هذا ، وشرح تطور البرنامج النووي في مصر منذ الخمسينيات ، كما أكد اهتمام الحكومة بموضوع الطاقة الشمسية بدليل الدخول في اتفاقات مع السوق المشتركة ومع منظمة الأمم المتحدة وكذا مع بلدان أخرى كثيرة لتدعيم جهود مصر في هذا المجال .

وفي جلسة تالية وجه إلى الوزير ثمانية أسئلة (ستة منها لنواب من الحزب الوطني ، واثنان لنائبيين من حزب العمل) تناولوا فيها ظاهرة انقطاع التيار الكهربائي في الريف ، وضرورة دعم الشبكات الكهربائية ، وترشيد استهلاك الكهرباء .

(٦) سياسة وزارة الصناعة - :

دارت الأسئلة السبعة والاستجواب الذي وجه إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الصناعة ووزير الداخلية ووزير القوى العاملة والتدريب حول نقل بعض العاملين إلى جهات نائية وبصفة خاصة بعض عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بسبب الأحداث التي كان قد شهدها مصنع الغزل والنسيج بالمحلة بسبب عدم صرف منحة المدارس في هذه السنة ، ونسب إلى العمال تعرضهم على خرق الأمن .

تقدم بالأسئلة أعضاء (ينتمي ثلاثة منهم إلى حزب العمل ، عضوان من الحزب الوطني ، وعضو مستقل ، وعضو من حزب الوفد) أما المستجوب فينتهي إلى حزب العمل .

وفي رد الوزير على الأسئلة والاستجواب أكد سلامة القاعدة العاملة مع حدوث انحراف محدود في مصنع

الاختصاصات بين الجهات العاملة في مجال التصدير ... الخ .

وأخيرا لاجب الوزير على الشق الخاص بتصنيع القمامة وتحويلها لسماد عضوي ، فاكذ انها عملية ترتبط بالحكم المحلي ، وقد قامت بعض المحافظات بالفعل بجهد في هذا النطاق .

(٧) سياسة وزارة السياحة والطيران :

نظر المجلس خمسة أسئلة وأربعة طلبات إحاطة تناولت موضوع إنشاء الشركة الاستثمارية لخدمات الطيران الأرضية المتنوعة وأضرارها على شركة مصر للطيران والعاملين فيها ، وعلى عائدات الاقتصاد القومي . تقدم بالأسئلة خمسة أعضاء ينتمون إلى الحزب الوطني ، كما تقدم بطلبات الإحاطة أيضا ثلاثة نواب من الحزب الوطني ونائب واحد من حزب الوفد . وقد طرحت في المناقشة آراء متعددة كان أهمها ما أثاره عضو ينتمي للحزب الوطني من أن الأسئلة وطلبات الإحاطة لا يجب أن توجه إلى وزير السياحة والطيران وحده ولكن لهيئة الاستثمار انتي أعطت شهادة ميلاد لهذه الشركة التي تنافس الشركة الوطنية . وإن أجمالى الارصدة المجددة لمصر للطيران بالخارج في بعض الدول العربية والأفريقية يبلغ نحو ١٥٠ مليون دولار ، ولا يمكن تحصيلها إلا عن طريق المقاصة أو الخدمات التبادلية لمصر للطيران في مطارات هذه الدول ، الأمر الذى يمنع وجود هذه الشركة . كما أثير تساؤل عن الأسباب الخفية التى تكمن وراء إنشاء هذه الشركة الاستثمارية ، وهل يرتبط ذلك بتعيين أبناء المسؤولين فيها ... الخ .

ودافع وزير السياحة والطيران عن موقفه ، مؤكدا أن الهدف من إنشاء هذه الشركة إنما كان رغب الكفاءة وخلق المنافسة في شركة مصر للطيران ... وقد انتهت المناقشات إلى موافقة المجلس على إحالة الموضوع والمناقشات إلى لجنة مشتركة من لجنة النقل والمواصلات ، ومكاتب لجنة الشؤون الاقتصادية والشؤون الدستورية والتشريعية والثقافية والسياحة لاعداد تقرير عن هذا الموضوع .

(٨) سياسة وزارة التعليم :

ناقش المجلس خمسة أسئلة وطلبى إحاطة واستجوابين موجهة لوزير التعليم حول سياسة الوزارة في مجال التعليم .

وقد تركزت الأسئلة حول شهادة الـ G . C . E ، وقواعد القبول في الجامعات ، وأسلوب الوزارة في وقف التحاليل للدخول إلى الجامعات .. الخ وقد تقدم بالأسئلة ثلاثة أعضاء ينتمون للحزب الوطني وعضوان ينتميان

لحزب العمل . أما طلبا الإحاطة فقد تقدم بهما عضوان الحزب الوطنى ، وعضو من حزب العمل . وقد دار الاستجوابان حول انتهاك بعض أحكام الدستور في السياسة المتبعة في الجامعات ، ووجود مخالفات خطيرة في السياسة التعليمية . وقد تقدم بالاستجوابين عضو من حزب العمل وعضو من حزب الأحرار .

وتركزت مداخلات الأعضاء على حدوث تراجع في المناهج الخاصة بالتربية الإسلامية والتاريخ الإسلامى لحساب مناهج التشكيك والجبرية ، كما أثار مسألة اشتراط موافقة الأمن لتعيين أعضاء هيئات التدريس في الجامعات .. الخ .

وقد شرح الوزير في رده سياسة الوزارة في مجال التعليم ، مؤكدا الاتجاه لاعادة النظر في المناهج التعليمية وتطويرها بصورة علمية ، كما أكد الحرص على الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية . وشرح بالتفصيل سياسة القبول بالجامعات والاعتبارات التى ستم مراعاتها لمنع عمليات التحاليل للدخول إليها . أما بالنسبة لموضوع تقارير الأمن فقد أكد الوزير أن هذه التقارير ليست شرطا لتعيين المعيد أو المدرس المساعد ، وإنما هى قرينة يستدل بها على حسن سلوكه .

وانتهت المناقشات بتقديم طلب موقع من (١٢) عضوا ينتمون إلى الحزب الوطنى ، و١٢ عضوا من المعارضة الوفدية للانتقال إلى جدول الأعمال وشكر الوزير على تنفيذ سياسة الحكومة في مجال التعليم .

(٩) سياسة وزارة الثقافة

حظيت سياسة وزارة الثقافة بمناقشات حامية من خلال الأسئلة التسعة التى وجهت للوزير (والتى قدمها أربعة نواب من الحزب الوطنى وخمسة نواب من حزب العمل) ، وكذلك من خلال الاستجوابين اللذين قدمها نائب مستقل وآخر ينتمى لحزب الأحرار .

وقد تركزت الأسئلة حول حقيقة ما عرض في مهرجان القاهرة السينمائى من أفلام مسيئة للإسلام وخارجة على الآداب والتقاليد . أما الاستجوابان فقد تركزا على تصريحات الوزير بشأن عزمه على مواجهة الخيال العيى وعمله على إحلال الخيال المادى محله مما يعد خطرا على العقائد .

وود وزير الثقافة على الاتهامات الموجهة إليه فأكذ إيمانه بالدين الحنيف وبالقيم المطلق . وأن ما عناه بالخيال الفيسى الذى يعتزم مواجهته هو الخيال العقيم بينما كان يقصد بالماديات الحديث عن الإبداع بكافة أشكاله .

أما فيما يتعلق بمهرجان القاهرة السينمائى الدول فقد كان على مسئولية وزارة الثقافة ودورها في تشكيل

حيث ركز رده على تصحيح معلومات العضو بشأن عدم وجود وزير للبيئة وإنما يكون وزير شئون مجلس الوزراء هو المسئول دستوريا عن جهاز البيئة ، بالإضافة إلى تأكيد على أن الشركة الوحيدة المنتجة للملح شركة ناجة والدليل على ذلك مؤشرات الربحية وزيادة وجودة الانتاج .

- وقد انتهى الأمر بشكر رئيس المجلس للوزراء والموافقة على الانتقال لجدول الأعمال .

(١١) الزيارات الميدانية كأحد جوانب العمل الرقابي :

- ويضاف إلى أعمال المجلس في الجانب الرقابي تلك الزيارات الميدانية التي تقوم بها لجانه لمواقع العمل المختلفة . وقد نقض في هذا الدور من أدوار الاعتقاد عدد من تقارير اللجان النوعية عن هذه الزيارات مثل : تقرير لجنة الاسكان والمرافق العامة والتعمير عن الزيارة الميدانية التي قامت بها في ١٩٨٧/٢/١ لتفقد مشروعات الصرف الصحي بالقاهرة وقد ضم التقرير الخاص بهذه الزيارة مع الأسئلة التي وجهت للوزير بشأن نفس الموضوع .

- تقرير لجنة الاسكان عن زيارتها لمحافظة شمال سيناء من ٩ إلى ١١/٣/١٩٨٨ .

- تقرير لجنة الصناعة والطاقة لبعض شركات البترول وشركة أبى قير للسددة بمحافظة الاسكندرية من ٨/١١/١٩٨٧ إلى ٢٠/١١/١٩٨٧ .

- تقرير لجنة الثقافة والاعلام والسياحة عن الزيارة الميدانية التي قامت بها اللجنة لمحافظة البحر الأحمر في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ يناير ١٩٨٩ .

وقد حظيت بعض هذه التقارير عند عرضها على المجلس بمناقشات هامة وكمثال على ذلك ما أثير - في مناقشة التقرير الأخير - من عدالة القيمة التي قدرت كثر لبيع فندق شيراتون الغردقة والأراضي المحيطة به خاصة بالنسبة لقيمة المنطقة كثرة جذب سياحي لا يمكن إنكارها .

(١٢) ملاحظات على أداء المجلس في الجانب الرقابي يمكن من متابعة أداء المجلس لدوره الرقابي أن نخلص إلى عدد من الملاحظات :

أولا : أن هذا الدور من أدوار الاعتقاد لم يشهد استخدام المجلس لبعض الوسائل الرقابية التي نصت عليها اللائحة الداخلية لمجلس الشعب . فعمل سبيل المثال نجد أن الاقتراحات برغبات قد غابت تماما ، كما لم تناقش أى طلبات للمناقشة (بالرغم من أن الأعضاء قد تقدموا بطلبات للمناقشة) إلا أنه لم تتم مناقشة أى منها كما سيبت الاشارة . كما لم تشهد هذه

الرؤية الانسانية للشباب ، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق بشكل فعال بدون احتكاك مع العالم . وشدد الوزير على حرص الوزارة على الاسلام ، وأدراكها للخطار الفكرية التي تهدد المجتمع ويعترض لها الاطفال والشباب بصفة خاصة ، وأن هذه الرؤية هي التي حكمت اختيار وعرض أفلام مهرجان القاهرة السينمائي الدولي .

وفي اعقاب رده الوزير وتعقيب الأعضاء مقدمي الأسئلة والاستجابات تمت الموافقة على الانتقال لجدول الأعمال .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد وجه أيضا لوزير النقل والمواصلات والنقل البحري ثمانية أسئلة تركزت بالاساس حول تطوير الخدمة السلوكية واللاسلكية وفتح ستترالات جديدة .. الخ

(١٠) طلب الادلاء ببيان عاجل حول موضوع ملح الطعام

- ويدخل ضمن أعمال الرقابة التي مارسها المجلس في هذا الدور من أدوار الاعتقاد طلب الادلاء ببيان عاجل حول موضوع ملح الطعام ، والذي تقدم به العضو الوفدى (علوى حافظ) استنادا إلى نص المادة (١٩٧) من اللائحة الداخلية التي تجيز للعضو أو لرئيس إحدى اللجان أو لممثل إحدى الهيئات البرلمانية للحزب أن يطلب من رئيس المجلس الموافقة على الادلاء ببيان عن موضوع غير وارد في جدول الأعمال إذا كان من الأمور الخطيرة ذات الأهمية العامة العاجلة ... ولا يجوز أن تجرى مناقشة في موضوع البيان إلا إذا قرر المجلس ذلك .

وقد ركز البيان الذي ألقاه العضو على التصريحات التي صدرت عن رئيس جهاز حماية البيئة وعن وزير البيئة المسئول بحذر المواطنين فيه من الملح الموجود في الأسواق لأنه سام وقاتل . وطلب العضو - في أعقاب هجومه الشديد على الحكومة وسياساتها المتبعة - بأن يحال الموضوع - بالبيان ورد الحكومة إلى لجنة دراسة أو أن تعقد جلسات استماع أولجان تقصى حقائق حول هذا الموضوع ، وهو الأمر الذي اعترض عليه رئيس المجلس استنادا لللائحة .

وشاركه وزيرا الصحة والصناعة في الرد على العضو حيث نفى كلاهما وجود ملح ملوث في الأسواق ، لأن الملح تنتجه شركة وحيدة يجرى التفتيش الكامل على انتاجها بحيث يأتى مطابقا للمواصفات القياسية العالمية وأن ما وجد من ملح غير مطابق للمواصفات قد نجم عن تصرف قلة محدودة وقد تم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحصر الموقف . وقد أشرك في الرد على العضو وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية

الدورة تشكيل لجان لتقصي الحقائق أو للاستطلاع والمواجهة .

ثانياً : أن الوسائل الرقابية التي تم استخدامها في هذا الدور من أدوار الانعقاد (وهي الأسئلة ، وطلبات الإحاطة ، والاستجابات أساساً) قد استخدمت بشكل خاص إزاء وزراء لوزارات خدمية (كالتعليم ، الإسكان ، الصحة ، الكهرباء ، والأشغال .. الخ) ثالثاً : أن هناك وزارات لم تتعرض لها وسائل الرقابة البرلمانية مثل وزارة الخارجية ، التكوين ، التامينات الاجتماعية .. وإن كانت مداخلات الأعضاء في مناقشات برنامج الحكومة أو خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة قد عرضت لسياسات بعض هذه الوزارات .

رابعاً : يمكن القول أن قرار المجلس بالموافقة على تقرير لجنة القيم بإسقاط العضوية عن العضو الوفدي (طلعت رسلان) لم يوازن بين المسؤولية المنسوبة للعضو - أيا كانت - وبين مسئولية الوزير الذي ساهم بأسلوبه في الرد على الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجابات الموجهة إليه على ظهور رءوس الفعل الحادة من قبل المعارضة .

خامساً : شاركت المعارضة بفاعلية في الوسائل الرقابية التي استخدمت في هذا الدور من أدوار الانعقاد على النحو الذي أظهرته الأجزاء السابقة وقد أثارت المعارضة في أكثر من مناسبة ملاحظات حول تعويق أدائها البرلماني - الرقابي بصفة خاصة . كعدم تمكينها من الحصول على إحصائيات معينة أو عدم إدراج طلبات مناقشة تقدمت بها ، أو تحديد مواعيد لمناقشة استجابات أو طلبات مناقشة في النصف الثاني من شهر يوليو أي بعد انتهاء الدورة البرلمانية للمجلس .

د - السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية

اتخذ مجلس الشعب في هذا الدور من أدوار الانعقاد عدداً من المواقف على صعيد السياسة الخارجية تقدم أمثلة لها في :

- البيان الصادر عن المجلس في (٢٧ نوفمبر ١٩٨٨) بالترحيب بقيام الدولة الفلسطينية .

- الترحيب بقيام مجلس التعاون العربي والدور الذي يمكن أن يقوم به سواء بالنسبة للدول المكونة له أو على صعيد الوطن العربي كله .

- عبر مجلس الشعب عن أسفه لاستشهاد مفتي لبنان الشيخ حسن خالد في البرقية التي بعث بها إلى رئيس مجلس النواب اللبناني في مايو ١٩٨٩ أما على صعيد العلاقات البرلمانية الخارجية فقد قام المجلس بنشاط ملحوظ فقد شارك في أعمال الدورة التاسعة عشرة

لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ، والمؤتمر البرلماني الخامس بأبوظبي (يونيو ١٩٨٩) . كما شارك في الاجتماعات التي نظمها كل من الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الافريقي ، وفي مؤتمري الاشتراكية الدولية ، وفي منتدى الفكر العربي حول التعاون الاقتصادي العربي ، وفي الندوة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وفي المؤتمر البرلماني الدولي الخاص بالشرق الأوسط ، وندوة العلاقات العربية اليمنية ، وندوة العلاقة بين المجموعة الأوروبية ودول البحر المتوسط .

كما استقبل مجلس الشعب وفداً من البرلمان الهندي برئاسة رئيس مجلس النواب في أواخر ديسمبر ١٩٨٨ ، وكذلك وفد الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في يناير ١٩٨٩ .

هـ - ملاحظات عامة :

يمكن من متابعة نشاط مجلس الشعب في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس أن نستخلص عدداً من الملاحظات حول كيفية زيادة فاعلية مجلس الشعب ودعم قدرته على أداء دوره التشريعي والرقابي نورد فيما يلي بعضاً منها :

- ضرورة المواجهة الحاسمة لظاهرة تغيب الأعضاء أو عدم انتظامهم في حضور جلسات المجلس ، وهي ظاهرة متكررة تم رصدتها عبر أدوار انعقاد متتالية . ويمكن لرئيس المجلس - الذي تعهده بالثلاثة الداخلية في المادة السادسة منها - صلاحيات واسعة أن يقوم بدور فعال في هذا الشأن .

- لابد من إعطاء فاعلية أكبر لبعض آليات عمل المجلس التي نصت عليها اللائحة الداخلية مثل لجان الاستطلاع والمواجهة (لجان الاستماع) وإذا كان هذا الدور قد تمت الإشارة فيه إلى اللجوء للجان الاستماع في قضية هامة كقضية المخدرات ، وإلى ذلك الحوار الذي أجرته لجنة الشباب حول قضايا الشباب المختلفة ، فإنه يمكن الاعتماد على هذه الآلية إزاء كثير من قضايا العمل الوطني الملحة وهو الأمر الذي يمكن أن يكون وسيلة للتفاعل المستمر بين المجلس ومختلف القطاعات .

- التأكيد على أهمية إعطاء دور متوازن للمعارضة في كافة أعمال المجلس . وإذا كانت رئاسة المجلس قد أكدت أكثر من مرة على المشاركة الواسعة للمعارضة في مناقشات بيان الحكومة ومناقشات الخطة والموازنة على سبيل المثال ، إلا أننا نجد في المقابل شكوى متكررة من المعارضة ومن تعويق لدورها البرلماني .

- لابد أن ينأى مجلس الشعب عن أن يصبح ساحة لتصفية الخلافات السياسية بين الحكومة والمعارضة

وما حدث من صدام بين وزير الداخلية والمعارضة يجب ألا يتكرر .

- إذا كان مجلس الشعب في هذا الدور من أدوار الانعقاد قد وافق على القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى الذى تضمن الرجوع عن نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية الى نظام الانتخاب الفردى . فان ذلك قد يكون نقطة بداية لمراجعة قوانين أخرى مثل قانون الأحزاب بحيث يسمح لكافة القوى السياسية أن تعبر عن نفسها وليكون مجلس الشعب معبرا بحق عن الشارع السياسى .

و - مجلس الشورى :

عقد مجلس الشورى خلال دور الانعقاد التاسع (٩) نوفمبر ١٩٨٨ - ٢٢ إبريل ١٩٨٩) ٤٣ جلسة ، منها ١٤ جلسة عام ١٩٨٨ ، و ٢٩ جلسة في عام ١٩٨٩ . وقد قام المجلس بنشاط ملحوظ تمثل في المناقشات التى تناولت العديد من الموضوعات الهامة على الصعيدين الداخلى والخارجى . وقد أشار رئيس مجلس الشورى في كلمته في الجلسة الافتتاحية للمجلس الى أن أعمال اللجان لم تتوقف خلال العطلة البرلمانية التى بدأت بعد انتهاء دور الانعقاد الثامن في يونيو ١٩٨٨ ، وقدم بيانا بعمل اللجان والموضوعات التى تناولتها كل بحسب اختصاصها .

وقد شكل المجلس لجنة لدراسة بيان رئيس الجمهورية الذى القاه في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى في العاشر من نوفمبر ١٩٨٨ . وقد ألزم التقرير الذى أعدته اللجنة بالقضايا التى طرحها الرئيس على المستويين الداخلى والخارجى وانتهى الى الاشادة بالحكومة وتجديد الثقة بها .

وركزت مناقشات الأعضاء على عدد من القضايا مثل الاشارة بالسلوك المصرى في مفاوضات طابا وبالسياسة الخارجية للرئيس مبارك ، التأكيد على دور مجلس الشورى والمطالبة بدعم دوره التشريعى . كما طالبت المناقشات بدعم الانتفاضة الفلسطينية وأن تقوم مصر بدور- بعد أن انتهت الحرب العراقية - الإيرانية في إدارة حوار حول عودة العلاقات بين ايران والدول العربية ... الخ .

كما طالب الأعضاء بالاعتماد على أسلوب الانتخاب في كافة المؤسسات الدستورية ، وقدموا اقتراحات محددة بالنسبة للوضع الاقتصادى كزيادة الاستثمارات المخصصة للقطاع الخاص وجذب المدخرات المصرية ... الخ .

وقد ناقش المجلس عددا من التقارير المبدئية التى أعدتها اللجان النوعية بالمجلس ، كما وافق على بعض

التقارير النهائية التى أعدتها اللجان واسترشدت فيها بالمناقشات والتعقيبات التى أثرت أثناء نظر هذه الموضوعات إعمالا للنصوص الواردة باللائحة الداخلية لمجلس الشورى بهذا الشأن .

وعلى ذلك فقد نظر المجلس - في جلسته الثانية في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٨٨ التقرير المبدئى الذى أعدته لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الاراضى عن موضع الانتاج الزراعى والتصدير حيث أثرت في المناقشات قضايا عديدة حول ضرورة التنسيق بين الوزارات والهيئات العاملة في مجال الزراعة والتصدير ومنح مزيد من التسهيلات للشباب لاقتحام مجالات استصلاح الاراضى ، وضرورة توافر البيانات الدقيقة عن اسواق التصدير ... الخ .

- كما نظر المجلس في الجلسة السادسة (١٢ ديسمبر ١٩٨٨) التقرير المبدئى للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن ضريبة التركات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية حيث حظى التقرير بمناقشات واسعة سيطر فيها الاتجاه المطالب بإلغاء هذه الضريبة لخالفها لاحكام الشريعة الاسلامية ، ولتعويقها للعدالة الاجتماعية ، وكذا للآثار السلبية الناجمة عن تطبيقها . - وفي نهاية ديسمبر ١٩٨٨ ناقش المجلس التقرير المبدئى للجنة الشؤون العربية والخارجية والامن القومى عن موضوع مصر ومستقبل العمل العربى المشترك وهو التقرير الذى ركز على إقامة نظام جديد للتعاون العربى وإقامة مجموعة اقتصادية عربية مشتركة ، كما تناول مستقبل العمل العربى المشترك في المجال الأمنى وانتهى بمقترحات محددة لدعم العمل العربى المشترك لتعزيز الجامعة العربية واجهزتها المختلفة ، دعم الامن الغذائى العربى ... الخ .

وأكدت المناقشات على تأييدها - بشكل عام - لمضمون التقرير وإن قدم بعض الاعضاء مقترحات محددة لضمان تنفيذ المقترحات التى تضمنها التقرير كضرورة إبراز دور العلم والتكنولوجيا في مستقبل العمل العربى المشترك .

وقد استمرت مناقشة هذا التقرير عبر عدة جلسات استمع خلالها لبيانات من الوزراء المختصين (كوزراء الداخلية ، الاعلام ، الخارجية ، التعاون الدولى ، القوى العاملة) ووقف بعدها على إعادة التقرير الى اللجنة لاعداد التقرير النهائى وهو ما تم بالفعل في فبراير ١٩٨٩ حيث وافق المجلس على التقرير النهائى للجنة ، ورفع له لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب ورئيس الوزراء لتفقيظ ما جاء به من توصيات ..

- في منتصف يناير ١٩٨٩ ناقش مجلس الشورى التقرير المبدئى للجنة الخدمات عن الطفل في المجتمع

المصرى - الواقع والمتطلبات .

وقد أشار تقرير اللجنة الى قيام مجلس الشورى بدراسات متكاملة حول الانسان المصرى بدأها بدراسة عن تنمية الانسان المصرى ، ثم دراسة عن تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة وهو هنا - وبعد إعلان السنوات العشر من ١٩٨٩ - ١٩٩٩ - عقدا للطفل يختار الطفل كموضوع للدراسة وقد تناول التقرير مختلف الجوانب الخاصة بالوضع الراهن للطفل المصرى مع تقديم اقتراحات محددة لمواجهة مشاكله وإثر الأعضاء عددا من النقاط الهامة كضرورة وجود فلسفة محددة للعمل في مجال الطفولة ، وبرامج تنفيذية محددة لتحقيق هذه الفلسفة ، مع توحيد الجهات العاملة في مجال الطفل ، تشغيل الاطفال الخ .

- في فبراير ١٩٨٩ ناقش المجلس التقرير المبدئى للجنة الانتاج الصناعى والطاقة والقرى العاملة عن موضوع « الصناعات الصغيرة » حيث ركز التقرير على التعريف بالصناعات الصغيرة القائمة في مصر والمشاكل التى تعاني منها ، وقدم تجربة بعض الدول الرائدة في هذا المجال وانتهى التقرير بعدد من التوصيات لتدعيم هذه الصناعات : كحماية الصناعة المحلية ، والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا المجال ، الرقابة على الجودة وتهئية المناخ السليم للاستثمار .

وطالب الأعضاء في مناقشتهم للتقرير بتشجيع الشباب على الاتجاه لمجال الصناعات الصغيرة ، وتوفير التمويل اللازم لها . كما نادوا ببناء المجمعات الصناعية وبإقامة مينة مستقلة تشرف على هذه الصناعات وأن تعتبر الصناعات الصغيرة مشروعات استثمارية تتمتع بالميزات التى يتضمنها قانون الاستثمار .

- وفي نفس الشهر - فبراير ١٩٨٩ - ناقش المجلس التقرير المبدئى للجنة الانتاج الزراعى والرعى واستصلاح الاراضى عن موضوع « التعاونيات الزراعية في مصر » وقد تناول التقرير تطور الحركة والتشريع التعاونى في مصر ، والمشاكل التى يعانى منها القطاع التعاونى وأهمها قصور التشريعات التعاونية ، ومشاكل التمويل والمشاكل التنظيمية . وتضمن التقرير توصيات محددة بشأن ضمان الاستقلالية التعاونية في الادارة ومراجعة البنيان التعاونى الزراعى ، وتكثيف برامج التدريب التعاونى ، ودعم خطة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى في العمل الخارجى عربيا وأفريقيا ودوليا .

وقد اثير الأعضاء ما تضمنه التقرير وأضافوا اليه ضرورة إعطاء دور فعال للقطاع التعاونى في الاقتصاد المصرى ، تخصيص برامج متخصصة في أجهزة الاعلام لخدمة أهداف المرحلة التعاونية الجديدة .

- وفي شهر مارس ١٩٩٠ ناقش مجلس الشورى التقرير المبدئى للجنة المشتركة من لجنة الخدمات وهيئى مكتبى لجنتى الشؤون الدستورية والتشريعية والشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع « الامان » .

وتناول التقرير حجم مشكلة المخدرات في المجتمع المصرى ، وأثارها الاجتماعية والاقتصادية والصحية ، وموقف الشريعة الاسلاميه من الامدان ، منتهيا باستراتيجية مواجهة المشكلة في مجال ضبط المخدرات والمكافحه ومجال التشريعات والعقوبات وفى مجال المواجهة الاجتماعية والقانونية للمشكلة

وقد حظى التقرير بمناقشات مستفيضة عمقت وأضافت لكل ما تضمنه من نقاط .

- وفي نفس الشهر أيضا (مارس ١٩٨٩) ناقش المجلس التقرير المبدئى للجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع « مصر ودول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة « الكوميكون » . وقد تضمن التقرير تعريفا بالمجلس من حيث نشاته ، أهدافه ، مبادئه وأجهزته ، ثم علاقته بالمجموعة الاقتصادية الأربية . كما تناول التقرير العلاقات السياسية ، والاقتصادية والثقافية بين مصر والكوميكون مركزا على القضايا المحورية في هذه العلاقات كفضية الشرق الاوسط ، نزع السلاح ، التنمية ، الدين الخ .

وقد طالب الأعضاء بأن تستبعد (الأيدلوجيا) من العلاقات بين الدول وطالبوا بتدعيم التعاون بين دول مجلس التعاون العربى ومجموعة دول الكوميكون وتشجيع توجه العمالة المصرية لدول الكوميكون التى يعانى بعضها من نقص في العمالة . وطالبوا بالاستفادة من مناخ الانفتاح الدولى الذى يفتح علاقات تعاون متبادل بدلا من الاستقطاب والتنافر .

كما طالب أحد الأعضاء بممارسة دور إزاء الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتى .

- ليس من مطلق التدخل في السياسة السوفيتية - ولكن كاحدى وسائل الضغط على الجانب الأمريكى .

وشهد دور الانعقاد التاسع لمجلس الشورى أيضا طلبة مناقشة نوقش الأول منهما في منتصف ديسمبر ١٩٨٨ ، وقد كان موضوعه (السياسة الغذائية في جمهورية مصر العربية) .

واستمرت المناقشات حول هذا الموضوع أربع جلسات متتالية بحيث تم مناقشة كافة الجوانب المتعلقة بمشكلة الغذاء في مصر وتناول الأعضاء الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لهذه المشكلة ، والسياسات المقترحة لمواجهة المشكلة الغذائية والتى تضمن المعالجة المتكاملة للمشكلة من خلال

مشاركة كافة الأجهزة البحثية العاملة في مجال الغذاء .
وقد تضمنت المناقشات الاستماع الى بيانات لوزير الدولة لشؤون البحث العلمي ونائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ووزير الصحة . ووافق المجلس على إحالة حصيلة المناقشات الى لجنة الانتاج الزراعي والرعى والخدمات لاعاداد تقرير مبدئي يعرض على المجلس .
اما طلب المناقشة الثاني فقد نوقش في اواخر شهر يناير ١٩٨٩ حول موضوع « مشكلة السكان في مصر » .
وقد استمرت المناقشات لهذا الموضوع ثلاث جلسات ناقش الاعضاء خلالها الجوانب العديدة المتعلقة بمشكلة الزيادة السكانية في مصر واثارها الاقتصادية والاجتماعية ، والحلول العلمية والعملية الكفيلة بمواجهتها وركزوا على ضرورة تكاتف الاغلبية والعارضة في مواجهة المشكلة السكانية باعتبارها مشكلة قومية ، الاهتمام بدور المسجد والكنيسة في الدعوة لتنظيم الأسرة . وطلب الاعضاء بالتقييم الجدى لعمل الهيئات العاملة في مجال السكان مثل المجلس القومي للسكان . كما طالبوا بوضع استراتيجية محددة للوجرة وتنظيم العمالة المصرية بالخارج ... الخ .
وقد اختتمت المناقشات بالاستماع إلى تعقيب من الوزراء المختصين (البحث العلمي ، الصحة ، الاعلام ، القوى العاملة) وتمت الموافقة الى احالة طلب المناقشة وما دار من مناقشات الى لجنة الخدمات لاعاداد تقرير مبدئي عنه يعرض على المجلس .

وقد وافق مجلس الشورى في دور انعقاده التاسع على مشروعات القوانين التالية التي عرضت عليه لاياداء الرأى فيها .

- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظم الادارة المحلية .

- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى .
وبالإضافة الى ما سبق فقد وافق مجلس الشورى على ترشيح اللجنة العامة بالمجلس لرؤساء مجالس ادارة الصحف القومية وفقاً لنص المادتين ١٢٠ ، ١٢٢ من اللائحة الداخلية للمجلس .

- كما وافق المجلس في الحادي عشر من فبراير ١٩٨٩ على تشكيل لجنة خاصة لتجميع التشريعات الزراعية وقوانين التعاون الزراعي على أن تستعين اللجنة في أداء عملها ببعض الشخصيات العامة والخبراء وبعض العاملين بالامانة العامة لمجلس الشورى على أن تنتهي من أداء مهمتها خلال ثلاثة شهور من تاريخ صدور القرار بتشكيلها .

وليعلم ما يتعلق بالسياسة الخارجية والعلاقات

البرلمانية الدولية فقد رحب المجلس ببيان اللجنة العامة لمجلس الشورى في الترحيب بتوقيع اتفاقية مجلس التعاون العربي في بغداد في ١٦ فبراير ١٩٨٩ .
- أصدر مجلس الشورى بياناً للترحيب بزيارة الملك فهد لصر في ٢٧ مارس ١٩٨٩ وقد استقبل المجلس في شهر فبراير ١٩٨٩ وزير داخلية العراق كما استقبل وفداً من البرلمان السويدي .

وتمة ملاحظة يمكن ابدؤها على عمل مجلس الشورى تتمثل في ذلك القدر من الجدية والتعمق والثبات الذي تتسم به مناقشات المجلس للقضايا التي يتناولها وهو الامر الذي يتعكس بالضرورة في مستوى التقارير التي تصدر عنه وهو الامر الذي يثير تساؤلاً عن مدى امكانية إعادة النظر في وضع مجلس الشورى بحيث يصبح مجلساً يتمتع بكافة الصلاحيات التشريعية والرقابية .

وقد أعلن في الجلسة الختامية للمجلس (٤٢) في ٢٢ إبريل ١٩٨٩ قرار رئيس الجمهورية رقم (١٤٧) لسنة ١٩٨٩ بشأن حل مجلس الشورى ودعوة الناخبين لانتخاب اعضاء المجلس الجديد .

٣ - السلطة القضائية :-

على خلاف الوضع بالنسبة للسلطتين التنفيذية ، والتشريعية ، فان دراسة السلطة القضائية في التقرير الاستراتيجي العربي ، ظلت تواجه دائماً عدة مشكلات :
- فهناك أولاً محدودية بل وندرة المادة المتاحة عن المؤسسة القضائية خارج النصوص الدستورية ، والقوانين الخاصة بالقضائين المدني ، أو الإداري ، بل أن الجوانب المطلقة بقيم القضاة ، ومدارسهم في تحليل النصوص ، وتطبيقها على وقائع الخصومات القضائية المطروحة امامهم ، مجهولة تماماً ، كما أن الاحكام القضائية الصادرة من المحاكم على اختلاف درجاتها تكاد تكون غير منشورة في الغالب الاعم .

- إن المبادئ القضائية التي تقرها محكمة النقض ، او المحكمة الادارية العليا ، والمحكمة الدستورية العليا لا تتوفر في صيغها ، ولو بحدود فترة ، فالاحكام المنشورة حتى الآن هي الاحكام الصادرة في اوائل عقد الثمانينيات وحول العام ١٩٨٤ ، وهو ما يمثل مشكلة في مادة التحليل حتى للاتجاهات القضائية السائدة في قمة الهياكل القضائية في الدولة .

- غياب الاحصائيات الحديثة عن عدد النزاعات القضائية والقانونية المطروحة أمام المحاكم المختلفة ، ونسبة الفصل في الأحكام لدى الدوائر المختلفة ، ونسبة القضاء لعدد السكان ، والنزاعات في الدولة . ولا توجد أيضا معلومات منشورة أو مسموح بنشرها عن التحقيقات التي تجرى في التقاضي القضائي مع بعض القضاة والخاصة بمشكلات تثور في عملهم تتفق أو تختلف مع صحيح حكم القانون ، وعدد الذين يفصلون من العمل لأسباب تأديبية ، أو المحالين للمحاكمة ، هؤلاء الذين تقدموا باستقالاتهم ، والأسباب الدافعة لمثل هذه القرارات الفردية بالاستقالة .

- صعوبة النفاذ إلى الحل القضائي لإجراء مقابلات ، أو تطبيقات ميدانية حيث يتميز حل القضاء والقضاة بنزعة محافظة في الفكر ، والسلوك والتفاعل مع الجماعات المهنية الأخرى .

وأخذا لهذه المشاكل والصعوبات في الاعتبار ، فإن معالجة « السلطة القضائية » في إطار نظام الحكم ، والنظام السياسي ككل في مصر ، سوف تسعى - في التقرير الحالي - إلى الجمع بين مطلبين : الأول ، متابعة وتحليل إحدى الإشكاليات الهامة التي ارتبطت بالقضاء المصري في السنوات الأخيرة ، وهي هنا - في هذا التقرير - سوف تتمثل في « الدور السياسي للقضاء المصري » . والمطلب الثاني هو متابعة أهم التطورات التي آلت بالسلطة القضائية في مصر عام ١٩٩٠ ، وذلك على النحو التالي .

١ - الدور السياسي للقضاء المصري

ثمة حساسية تشوب الحديث عن دور أو وظيفة سياسية للقضاء . ويرجع تلك الحساسية هو الخطاب الذي يطالب دائما بأبعاد القضاء عن السياسة ، وينعت أي نقد لقوانين الطوارئ ، والقوانين الاستثنائية بأنها عمل بالسياسة ، كما أن المطالبة بأشراف القضاء على العملية الانتخابية على نحو يقسم بالجدية والانضباط توصف بذات الصفة .

غير أن مسألة استقلال القضاء ، والمطالبة بإلغاء القانون الاستثنائي والقضاء المرتبط به ، ليس اشتغالا بالسياسة كما أن الأمور المتعلقة بالفصل بين السلطات والتوازن فيما بينها هي أمور تتعلق بتنظيم السلطات في النظام الدستوري والسياسي ، وتدخل في صميم عمل السلطة القضائية .

ويبدو أن المفهوم الذي يطرحه يعني السياسة باعتبارها عمليات الصراع ، والتنافس ، والتناوب الحزبي على الحكم ، والسياسات العامة ، أو يركز على الجوانب السلبية للسياسة ، كالصراع على

المغانم أو الائتواء ومن ثم فإن أي إشارة لضرورة ابتعاد القضاء عن السياسة بهذا المعنى ، تحمل في ظاهرها رغبة في وضع القضاء ، والقضاة في مكانة سامية تبعد عن الانغماس في السياسة بالمعنى السالف . ولكن إذا كان هذا الطرح للاشكالية يبدو سليما في ظاهر الأمر ، وقد يستقطب تأييد البعض ، إلا أن هذا الفهم الظاهري غير دقيق لأن السياسة بمعنى التوازنات بين السلطات ، والفصل بينها ، وضرورة رفع القيود عن حريات المواطنين ، أو إزالة غموض التشريعات ، وتنقضاتها وتراكماتها ، والازدواجيات في تنظيم ذات المراكز القانونية ، وانتهاك سلطاتي التشريع ، والتنفيذ للحقوق والحريات العامة الأساسية للمواطنين هي أمور تبدو سياسية ، ولكنها في ذات المستوى « دستورية » ، وتدخل ضمن نطاق اهتمامات كل سلطة ، ومن ثم تعد عملا دستوريا وسياسيا لا شائبة حوله . أن السياسة بالمعنى السلبي المشار إليها سابقا هي انغماس القضاء في الأعمال الحزبية ، ومناصرة أحد الأحزاب ضد الآخر ، أو الانضمام لعضوية الأحزاب السياسية . ولكن في ذات الوقت فإن من حق القاضي أن يعتقد من الأفكار السياسية والأيديولوجية ما يشاء ، طالما كان الأمر لا يخرج عن كونه امر اقتناع ، وفكر ، ومن ثم لا يمتد إلى العملية القضائية بمعنى الحكم وفقا لاعتقائاته السياسية والاجتماعية على خلاف النصوص الدستورية والقانونية ، وهو الأمر الذي يخضع لرقابة القضاء الأعلى أو لمحكمة النقض إذا تجاوز قواعد القانون سواء بالخطأ في تطبيقها ، أو تفسيرها ، أو الإخلال بمقتضيات وشروط حق الدفاع أثناء نظر الخصومة المطروحة أمامه .. الخ .

وفي ذات الوقت عندما يتحدث القضاء عن ضرورة إلغاء قانون العيب - ومحكمتي القيم ، والقيم العليا وهو ما يرتب مسئولية سياسة مبتدعة - يقال أن ذلك يمس السياسة ، في حين أن هذا النظام القضائي الاستثنائي يطبق نصوصا ويرتب مسئوليات سياسية . والتساؤل الذي يطرح عند الحديث عن القضاء والسياسة ، بأي معنى هناك دور سياسي للقضاء وللحقوق ؟

إن القانون ، والأحكام القضائية والمبادئ العامة التي تستخلصها وتطوّرها المحاكم ، وتمثل التراث القضائي ، تلعب دورا بارزا في النظام الاجتماعي ، وفي العلاقات السياسية ، لأن الاتجاهات القضائية تلعب دورا إما في تغيير بعض الأمور ، والوظائف ، والمراكز القانونية والاجتماعية أو في تثبيت البعض الآخر ، وهذه المبادئ والأحكام التي تمس بعض الحقوق ، والمراكز القانونية ، تنطوي في ذاتها على قيم اجتماعية

تعبير سياسي - اجتماعي أيا كان الشكل أو الوعاء الذي تطرح فيه هذه المطالب والحقوق .

ونستطيع ان نلتصم هذا في مقررات الجمعيات العامة للمحاكم ، أو الجمعيات العامة لنادى القضاء ، ونشاط مجلس ادارة النادى ، الذى انشئ في ١١ فبراير ١٩٢٩ ونص في نظامه الاساسى على أن « الغرض من النادى توثيق رابطة الاخاء والتضامن بين جميع رجال القضاء ، ورعاية مصالحهم ، وتسهيل سبل الاجتماع والتعارف بينهم ، وانشاء صندوق للتعاون والادخار لصالح الاعضاء ، ومساعدة أسر من يفقدون النادى من اعضائه العاملين » .

ولهذا السبب حاولت السلطة التنفيذية مرات عديدة السيطرة عليه خشية هذا الدور السياسى المباشر ، وتم حله مرتين الأولى في ١٢ أغسطس ١٩٦٢ ، والثانية في ٢١ أغسطس ١٩٦٩ . لانه في المرة الأولى أعدت وزارة العدل مشروع قانون بتعديل قانون السلطة القضائية ، فرض سيطرة السلطة التنفيذية عليهم ، واعترض مجلس ادارة النادى على هذا المشروع ، وأندرت السلطة السياسية - ممثلة في وزارة العدل - بانها ستصدر قانونا يحل النادى وإدارته وهذا ما تم بالفعل بصورته القرائين الجمهوريين بالقانونين ٧٤ ، ٧٦ لسنة ١٩٦٢ أما المرة الثانية فهي التي اطلق عليه تعبیر مذنبه القضاء ، والتي تضمنت محاولة ضم القضاء الى الاتحاد الاشتراكي وحصل النيابة العامة عن النظام القضائى ، وضعها للسلطة التنفيذية ، وهو ما رفضته الجمعية العامة للنادى في ٢٨ مارس ١٩٦٨ . فتدخل وزير العدل في انتخابات النادى ، ومعنى مسكبه بالفشل فصدرت القرارات بالقوانين ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا والمجلس الاعلى للهيئات القضائية وباعادة تشكيل القضاء وإعادة تنظيم نادى القضاء ، وان تكون التعيينات والترقيات بقرار من رئيس الجمهورية وهو ما تم تجاوزه بعد ذلك بالقرار بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧١ بإعادة القضاء الذين تم عزلهم ، وقضت محكمة النقض في ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ بما مؤداه اعدام تلك القرارات لمساسها باستقلال القضاء ومخالفتها لقانون التقويض التشريعى ولاحكام الدستور ، ثم صدر القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٣ بإعادة باقى المعزولين .

ثم تطور الوضع بعد ذلك ، وإقام بعض رجال القضاة دعاوى بغرض الحراسة على النادى ، وذلك تأسيسا على ان القرار بالقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ جاء منعما ، وحكمت محكمة النقض في ١٩٧٧/٨/٢٩ بانعدام هذا القرار بقانون .

ولاشك ان هذه الوقائع التاريخية تكشف الى اى

وسياسية ، وغالبا ما تشتمل العديد من الأحكام القضائية في صلب حيثياتها على بعض التوجيهات الى سلطات التشريع والتنفيذ أما بضرورة أحداث تغييرات في الإطار التشريعى لعدم ملاسته لحكم الوقائع المستمدة من المجتمع ، أو لتناهي التشريع مع العدالة ، أو لانتهاكه لحقوق الإنسان ، أو يندد في حيثيات الحكم بتجاوزات السلطة التنفيذية ، وجهاز الشرطة سواء في تعذيب المتهمين ، أو بالتقاعس عن تنفيذ القانون في شأن بعض الأطراف ، أو محاباة لطرف على آخر ، ومثل هذه حيثيات تشكل في ذاتها وثائق قانونية وقضائية وسياسية واجتماعية عن السلطة العامة والتشريع في حقبة تاريخية معينة ، وتمثل مصدرا رئيسيا من مصادر دراسة النظام السياسى ، والاجتماعى . ولعل حالة حكم القضاء الصادر في قضايا التعذيب التي شملت بعض السياسيين أيام النظام الناصرى تمثل لليوم احد مصادر دراسة هذه المرحلة ، وكذلك ما تم في المرحلة الساداتية ، وما بعدها حول القضايا السياسية المتعلقة بالقوى المحبوبة عن الشرعية ، والتعذيب ، أو القضايا الاقتصادية المتعلقة بالفساد في النظام الاقتصادى ، أو في القطاع المصرى ، أو الاستيراد والتصدير ، كلها تمثل مصدرا هاما في قضايا دراسة النظام السياسى السابق ، والحالى . ولاشك ان ذلك يمثل احد المؤثرات السياسية على عملية صنع القرار السياسى والتشريعى في مصر .

وبتداء يمكن ان نميز بين مستويين في دراسة الدور السياسى للقضاء في مصر .

المستوى الأول : وهو الدور السياسى المباشر . والمستوى الثانى : الدور السياسى غير المباشر . وتتناولهما على النحو التالى :

يقصد بالمستوى الأول ان القضاء يلعب دورا سياسيا مباشرا ، ولا يلبس حوله ، وهو ما يتوافر في حالة انعقاد الارادة العامة للقضاء ممثلة في جمعياتهم العمومية ، بالمطالبة بالغاء كل قانون استثنائى ، أو قضاء متفرع عنه ، وينتقض من سلطان القضاء واختصاصاته ، أو المطالبة بالاشراف الكامل على العملية الانتخابية لضمان نزاهتها ، وايضا المطالبة من خلال نادى القضاء ببعض المصالح الاجتماعية الخاصة بجماعة القضاء ، من حيث الرواتب ، أو السكن أو الرعاية الصحية والاجتماعية .. هي أمور تتصل بالدفاع عن المركز الاجتماعى للقضاء كجماعة اجتماعية ، وبصرف النظر ان ذلك حق من حقوقهم ، أو ان ذلك احد المستلزمات الاساسية لعدم تعرض القضاء للضغوط ، أو الترغيب من قبل اى سلطة في الدولة ، أو من قبل المتقاضين . تلك حقوق ، ولكن التعبير عنها هو

مدى تدرك السلطة التنفيذية والصفوة السياسية الحاكمة في مصر ، أهمية الدور الذي يلعبه نادى القضاة ليس فقط في إطار مصالح القضاة ، والدفاع عنها ، وعن استقلال السلطة القضائية فحسب ، وإنما كأحد الضمانات الجماعية الحية للامة ، والتأثير الكبير لها في هذا النطاق .

وعلى هذا فإن متابعة الجمعيات العمومية لنادى القضاة وانتخابات مجلس ادارة النادى تكشف عن حقيقة مفادها أنه غالباً ما تحاول السلطة التنفيذية التدخل بأساليب متعددة للاغراء ، أو الضغوط للتأثير على ارادة القضاة ، بهدف انتاج بعض القوائم والشخصيات ، ورفض بعضهم ، ولأشك في أن نتائج انتخابات عديدة تكشف عن أن هذا المسعى للسلطة غالباً ما لا ينجح كثيراً ، وعندئذ يتم « اتهام » بعض المجالس بأنها تعمل في السياسة .

والواقع أن دور النادى السياسى - بالمعنى المشار اليه - يتفق تماماً مع المواقف والإعلانات الدولية للامم المتحدة ، من أن المؤسسات النقابية - أو شبه النقابية - للقضاة من حقها أن تعبر وتدافع عن مصالحهم أمام كافة القوى والسلطات الأخرى في المجتمع ، وأن ذلك يعد امراً مشروعاً لا تثير عليه .

أما المستوى الثانى ، فهو مستوى الدور السياسى غير المباشر للقضاة ، ويقصد بذلك أن العملية القضائية ، أو الاحكام القضائية ، يتخضع عنها دور سياسى في المجتمع والدولة ، أو أن هذه الاحكام ، والمبادئ الناشئة عنها ، قد تؤدى الى التأثير على عملية صنع القرار السياسى في البلاد .

والتابعة التحليلية للدور السياسى غير المباشر للقضاة المصرى ، تؤكد على فعالية هذا الدور في عدة مجالات ، وذلك على النحو التالى :

- المساعدة على انفاء الاتجاهات الاجتماعية - السياسية التى تساهم في تشكيل المجتمع المدنى : وذلك من خلال الاحكام القضائية الصادرة في الدعاوى ، والاضحية ذات الطابع السياسى ، التى تخلف عنها العنوان على بعض حقوق الافراد ، باستخدام العنف والتعذيب البدنى ، والايذاء المعنوى للمتهمين وادانة مثل هذه الممارسات الخافية لحقوق الانسان . وإبرز الامثلة على ذلك دعاوى التعويض عن التعذيب ، أو قضية تنظيم الجهاد الاسلامى ، التى ادانت فيها المحكمة كل صنوف القهر والتعذيب البدنى والمعنوى الذى مارسته الشرطة على المتهمين ، وقضت ببراءة أعداد كبيرة تعرضت للقسر البدنى ، واعترفت تحت تأثيره ، الأمر الذى ينحدر بهذه الاعترافات الى درجة بطلان الادلة المستمدة منها . ويدخل في هذا

الاطار الاحكام القضائية التى تراعى في حيثياتها ، وتقديراتها الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين كافراد ، أو كجماعات منتظمة في إطار جمعيات ، أو نقابات أو نوادى . خاصة وأن الاتجاه الى تشكيل مثل هذه المؤسسات الوسيطة يتنامى في المجتمع المصرى منذ عقدين ، بل وثمة نزوع لدى الفئات الاجتماعية الوسطى في المجتمع ، للاهتمام والمشاركة في أعمال هذه المؤسسات الوسيطة ، بل وامتد ذلك الى الاندية الرياضية ، وشهدت ساحات المحاكم العديد من القضايا والخصومات القانونية حول مدى صحة وشرعية بعض مجالس ادارات هذه الاندية والجمعيات ، والنقابات ، أو سلامة أعمالها من الناحية القانونية . والاحكام القضائية الصادرة في هذه الاضحية لأشك في أنها تضبط الاطارات القانونية ، ومعايير العمل في هذه المؤسسات المختلفة ، الامر الذى ينه الجماعة المهنية ، أو الاعضاء الى ضرورة متابعة انشطتها المختلفة ، والمشاركة في الرقابة على أعمالها ، وهو الأمر الذى يبلور دور هذه الجماعات والمؤسسات صوب تبعية أعضائها والدفاع عن مصالحهم الاجتماعية ، والمهنية المختلفة ، بل والترويجية .

وهناك أيضاً إصدار الاحكام التى تركز بعض الحقوق والحريات الاساسية لبعض المهن والفئات الاجتماعية ، والتى قد لا يعترف بها النظام السياسى ، والسلطة الحاكمة علناً ، أو تطارد المطلبين بها .

وهذا الدور تنامي في السنوات الأخيرة ، وخاصة لصالح بعض القوى الاجتماعية المضطهدة سياسياً ، ويمكن أن نطلق عليها القوى الاجتماعية الصاعدة التى لا تكتسب حركتها المطلوبة والاجتماعية والسياسية إهتماماً من الصفوة السياسية المسيطرة ، مقارنة ببعض القوى المهنية ، وبعض الفئات الوسطى في المجتمع كالحامين والمهندسين ، والأطباء .. الخ ، وهذه القوى هي العمال ، فصل الزخم من حيريتها التى أخذت في التشكل والتبلور بالاضرابات ، والاعتصامات ، والتظاهر الا أن حركتها محاصرة أمناً ، وإعلامياً . وقد استطاع القضاء المصرى أن يقرر بعض حقوقها الاساسية ، وذلك كالخروج في الاضراب ، أو من خلال الاقرار بالحق في اعتناق ما تراه من أفكار سياسية ينظر إليها بأنها جريمة في ذاتها ، كالايدولوجية الماركسية ، والتى ينص المشرع على تجريم اعتناقها وتشكلها في وعاء تنظيمى ، وذلك على أساس أنها تمثل أفكاراً وتنظيمات « هدامة » من وجهة نظر النخبة السياسية ، والنظام . وقد استطاع القضاء من خلال عملية تفسير النصوص أن يقرر ضوابط التجريم بشكل صارم ، بحيث لا تمتد لجرم الاقتناع ، واعتناق الايدولوجية

نظام فكري ، وفلسفي ، وسياسي ، وإنما عندما تتشكل في تنظيم يستخدم العنف أداة لتحقيقها . ونظرا لأهمية هذا الدور فسوف نشير الى هذه المبادئ - والحقوق - التي أقرها القضاء في بعض أحكامه التي يمكن أن نصلها بالتاريخية دون مغالة .

١ - حق الاضراب والحكم الصادر في قضية النيابة العامة رقم ٤١٩ لسنة ٨٦ الأزيكية (١٢١ كل شمال) ، من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - القاهرة .

وأهم ما جاء بهذا الحكم الهام ، هو التصديق للعلاقة بين بعض الحقوق التي تأتي بها الاتفاقيات الدولية ، والتي وقعت عليها مصر ، وبين التشريعات الداخلية ، التي قد تتناقض مع هذه الحقوق ، والمبادئ التي إشتملت عليها . فالثابت أن مصر قد وقعت على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتي نصت على أنه « تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بأن تكفل الحق في الاضراب على أن يمارس طبقا لقوانين القطر المختص .. الخ » . ورات المحكمة أن « هذا النص قاطع الدلالة في أن على الدولة المنضمة للاتفاقية التزام بأن تكفل الحق في الاضراب ، بمعنى أنه صار معترفا به كحق مشروع من حيث المبدأ ولا يجوز العصف به كليا وتحريمه على الإطلاق والا فزمن ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته وما تملكه الدول المنضمة للاتفاقية لايعود أن يكون مجرد تنظيم ذلك الحق المقرر بحيث تنظم التشريعات الداخلية طريقة ممارسة ذلك الحق . وهناك فرق بين نشأة الحق ووضع قيود على ممارسته ، وعدم وضع تنظيم لذلك الحق لا يعني على الإطلاق العصف به أو تأجيله لحين وضع تلك النظم وإلا لاستطاعت أية دولة التحلل من التزامها بعدم وضع تنظيم لممارسة ذلك الحق .

وناقشت المحكمة التعارض بين نص هذه الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها مصر ، وبين بعض النصوص التشريعية التي تحرم ، وتحظر الاضراب ، فرأت أن المادة ١٢٤ من قانون العقوبات التي تنص على أنه « اذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين معلمين ولو في صورة الاستقالة أو إمتنعوا عمدا عن تادية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو ممتنعين منه تحقيق غرض مشترك عوقب كل منهم بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه .. الخ » .

وقد النص يتناقض مع نص الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها مصر في مادتها الثامنة فقرة د .

وقد رأت المحكمة أن « القاضي الوطني لا يطبق المعاهدة تأسيسا على أن دولته قد إلتزمت دوليا

بتطبيقها ، بل يطبقها باعتبارها جزءا من قوانين الدولة الداخلية إذا ما تم استيفائها للشروط اللازمة لنفاذها داخل الاقليم ، وهو الامر الذي رأت المحكمة في قضائها أن الدستور المصري قد أكد على هذا المعنى الذي جاء في الفقرة الأولى من المادة ١٥١ ، والتي تنص على أن « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يتناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة » .

وبمراجعة الوضع القانوني الداخلي لهذه الاتفاقية ، وإجراءاته تبين أنها صدرت بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب بوصفها إحدى المعاهدات الدولية التي أقرتها وإعترفت بها الاتفاقية الدولية الصادرة في نطاق الامم المتحدة وبالتطبيق لمتناتها . ورات المحكمة تطبيقا لنص المادة ١٥١ من الدستور ولما استقر عليه الفقه والقضاء ، أن المعاهدات الدولية التي صدرت وفقا للأصول الدستورية المقررة ونشرت في الجريدة الرسمية حسب الأوضاع المقررة ، تعد قانونا من قوانين الدولة يتعين على القضاء الوطني تطبيقها باعتبارها كذلك ، ولذلك اعتبرت المحكمة أن المادة ١٢٤ قد ألغيت ضمنا بالمادة ٨ فقرة (د) من الاتفاقية المشار اليها عملا بنص المادة الثانية من القانون المدني التي تنص على أنه : لايجوز إلغاء نص تشريعي الا بتشريعي لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

ورأت المحكمة أن المادة ١٢٤ قد ألغيت ضمنا بالاتفاقية الامر الذي يترتب عليه أن تكون تهمة الامتناع عن العمل قد بنيت على غير أساس من القانون . وأهابت المحكمة بالمشروع أن يسارع الى وضع الضوابط اللازمة لهذا الحق على نحو يحقق مصلحة البلاد العليا وبمصالح العمال في نفس الوقت حتى لاتتم الفوضى وتتدخل المصالح العليا للمجتمع ولضمان عدم توقف سير المرافق الأساسية أو المساس بوسائل الانتاج أو أيذاء غير المصريين وهذا القضاء الذي جاءت به المحكمة . يعكس أهمية الدور القضائي في إقرار بعض الحقوق والحريات الأساسية لفئات إجتماعية واسعة في المجتمع ، الامر الذي يساهم في تكريس حقوق الانسان في العلاقات الاجتماعية والسياسية ، وذلك من خلال الأطر القانونية السائدة ، وليس خارجها .

٢ - الحكم الصادر في إحدى قضايا الحزب الشيوعي المصري . وكانت النيابة العامة قد وجهت الاتهام الى مجموعة من رجال السياسة بدعوى أنهم انشأوا ونظمو وأداروا منظمة ترمي الى سيطرة طبقة

بالفساد الى شخصيات عامة بارزة ، دعت النظام الى احوالها للقضاء للفصل فيها ، مع السماح بالنشر المكثف حولها ، اثباتا لعزم النظام على الحد من الفساد ، وهذا ما تم في قضايا شهيرة مثل صفقة طائرات البوينج ، ورشاد عثمان ، وتجارة العملة .

ولكن ما هو أهم من ذلك الآن ترك أمور تحتاج الى إصدار قرار سياسى الى مجريات العمل القضائى ، وآلياته الى صدور الأحكام ، الى أمور هي ادخل في السياسة بالمعنى الدقيق لها . ويفترض أنها من صلب الدور الاساسى للسلطة التنفيذية ، وهي ظاهرة تكررت خلال عقد الثمانينيات ، ولازالت مستمرة حتى الآن . ومن أبرز هذه القضايا والمشكلات مسألة تنظيم الانتخابات العامة لمجلس الشعب ، او الشورى او القوانين المتعلقة ببعض النقابات كنقابة المحامين .. الخ .

وفي هذا الاطار صدرت أحكام قضائية بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ حول الأحكام الخاصة بنقابة المحامين ، وعدم دستورية قانون الانتخابات بالقائمة رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ .

ثم الطعن بعدم دستورية مجلس الشعب ، والاتجاه الى القضاء بذلك من خلال تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا .

ورغم أن القضاء هنا يستخدم كأداة سياسية غير مباشرة من قبل السلطة التنفيذية الا أنه يلعب أيضا دورا سياسيا هاما ، يتمثل في الإشارة الى ضرورة احداث تغييرات سياسية ، وتشريعية ، يتعين على صانع القرار اتخاذها في شكل قرارات سياسية او مشروعات قوانين يقدمها الى البرلمان . ولعل هناك أمثلة كبيرة على ذلك ، مثل الحكم الصادر (في ٤ مايو ١٩٨٥) بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية والذي أبرز الدور الذى تلعبه السلطة القضائية في ضبط بعض جوانب القصور في السياسة التشريعية . ففى الحكم الذى أصدرته المحكمة الدستورية العليا - وهي جهة قضائية ، مستقلة عن جهة القضاء العادى ، والقضاء الإدارى - رأت المحكمة : « أنه وفقا للمادة ١٤٧ من الدستور فإنه متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب سلطة التشريع الاستثنائية وفقا لتعليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا أن ذلك لايعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها

اجتماعية على غيرها من الطبقات ، ولقب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن أسسوا ونظموا واداروا منظمة سرية باسم الحزب الشيوعى المصرى يهدفون عن طريقه مناهضة السلطة الشرعية والدعوة لاقامة تحالفات معادية لمجابهتها ، وتاليب الجماهير ضدها ، وتهيتها للثورة الشعبية لاسقاطها .

وقد نظرت محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقا لاحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ هذه الدعوى ، وقامت بتبرئة بعض المتهمين ، والحكم على آخرين منهم . وكان مدار حكم البراءة أن المحكمة رأت أن إعمال نص المادة ٩٨ من قانون العقوبات يتم في ظل شروط منها أنه يعتبر التنظيم مناهضا بشرط أن يكون استعمال القوة والارهاب أو أى وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك ، وأن تكون هذه الوسيلة من أهداف التنظيم ، فإذا كانت من أراء بعض أعضائه دون أن تعبر عن رأى التنظيم نفسه فإن ذلك وحده لايعتبر كافيا . ولا محل للافتراضات والتخمينات بأنهم ماركسيون في نيتهم إستعمال القوة والعنف للوصول الى هدفهم ، وإنما يشير فقط الى اتجاهاتهم السياسية والاقتصادية في علاج مشكلات البلاد . ويتحقق إستعمال القوة بجميع وسائل العنف المادى على الأشخاص أو التهديد باستعمال السلاح كما يتحقق الارهاب بكافة وسائل الضغط الادبى أو الاتلاف أو التخريب أو تعطيل المرافق ولا يشترط في الوسائل الأخرى غير المشروعة أن تصل الى حد الجريمة . وأنه لايتكى وجود مضبوطات أو كتب ترمى الى الاهداف المؤثرة في المادة ٩٨ عقوبات طالما أن المحكمة لم تستظهر أن الاتجاه الى القوة أو الارهاب أو الوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظ في تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على الجريمة محل الاتهام . وهذا الحكم يحدد الدور الذى يلعبه القضاء في الدفاع عن حريات التفكير والاعتقاد السياسى والاجتماعى والثقافى ، ويضع قيودا تضبط النصوص التجريبية والعقابية ، بحيث تكون الشروط التى يضعها على النصوص أثناء تفسيرها ، لاصحائها على وقائع القضية المطروحة أمامه - بمثابة سياجات تحمى الحقوق والحريات الاساسية ، وهو دور سياسى غير مباشر ، ويكتنف عن الدور الخلاق للقضاء المصرى في هذا المجال .

القضاء كاتلية غير مباشرة للحسم السياسى :

لعب القضاء المصرى دورا هاما في عملية التحول الهامة التى مر بها النظام السياسى المصرى في العقدين الماضيين . ففى سياق هذه العملية ، وجهت اتهامات

الدستور ، ومن بينها اشتراط أن يطرا في غيبة مجلس الشعب ظروف من شأنها توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية ، وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطعون عليه الأمر الذي يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ، ولا يلغى ذلك إقرار مجلس الشعب للقرار بقانون .

وقد امتد هذا الأمر الى ممارسة المحكمة الدستورية العليا لدورها في فحص دستورية القوانين ، والقرارات الجمهورية بقوانين في تأكيد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين والتأكيد على أن التعليم حق للجميع وفق هذا المبدأ ، ومن ثم يعد الخروج عليه أمرا يتناقض وأحكام الدستور .

وقد ردت المحكمة بشأن النصوص التشريعية المطعون عليها أن المعاملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الماصلين على شهادة الثانوية العامة أو مايعادلها لقبولهم بالتعليم العالي دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، ترتكز على أسس مثبتة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه وهو ما إنطوى في نظر المحكمة على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ومن ثم يشكل مخالفة للدستور . وهكذا لعب القضاء دورا أساسيا - وسياسيا بل بدرجة الحقوق والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم ، والتي انتهكت من قبل سلطات التشريع والتفليذ .

وفي هذا المجال ايضا قضت محكمة أمن الدولة العليا في الاسكندرية ، بعدم سريان قانون الطوارئ بقوة الدستور ، اعتبارا من أول ماير عام ١٩٨٨ تأسيسا على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية أو من يفوض عنه الخروج الى قانون الطوارئ ، في الاعتراض على الأحكام القضائية .

وذهبت المحكمة الى عدم جواز اعلان حالة الطوارئ بدون موافقة مجلس الشعب المشكل تشكيلا صحيحا ، وبعدم اعضاء يحملون الصفة النهائية ، وأعلنت المحكمة أن موافقة مجلس الشعب في ٢٠ مارس ١٩٨٨ ، على مد العمل بقانون الطوارئ الى ٣١ مايو ١٩٩١ قد شابها عيب دستوري ، يتمثل في عدم توافر شروط الضمنية ، على بعض اعضاء مجلس الشعب ، كما أن هذا البعض الذي وافق على مد العمل بقانون الطوارئ ، ليسوا من الفائزين في الانتخابات . وقد استشهدت المحكمة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٣٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، بسحب قراره بفوز هذا البعض في الانتخابات . واخلال آخرين معلهم تنفيذيا لحكم قضائي صادر بذلك

لقد تراكت هذه الأحكام ، مشكلة اتجاها نما بقوة في خلال العامين الماضيين داخل الجماعة القضائية المصرية ، في ظل تكاثف الازمات السياسية ، والقانونية والدستورية ، والاجتماعية ، وجعلها تمارس دورا كبيرا في ادارة النظام السياسي بالتمسك لوظائفها الأساسية ، وأن كان ذلك يعود ايجابيا على حقوق وحرريات القوى الاجتماعية ، والسياسية في البلاد .

ب - السلطة القضائية والنظام السياسي عام ١٩٨٩ :
من بين صيد من القضايا والتفاعلات التي ارتبطت بالسلطة القضائية ودورها المتنامي في النظام السياسي المصري ، يمكن الإشارة الى ثلاثة منها برزت عام ١٩٨٩ على النحو التالي :

(١) التوتر بين القضاء وجهاز الشرطة :
أبرزت هذه المشكلة ، مذكرة قدمها بعض مستشاري محكمة النقض - أهل مستوى في النظام القضائي العادي - الى الجمعية العامة لمحكمة النقض في مارس ١٩٨٩ اثاريا فيها ما رايه من « اعتداء لسلطات الأمن على اختصاصات القضاء المصري بالقضاء القبض على الأشخاص الذين أفرج عنهم القضاء ، واعتقالهم ، والملاحق الجماعي لبعض المواطنين في احياء وقرى ، وأرقام الإبرياء على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها ، وقد تضمنت هذه المذكرة الهامة بعض الاتجاهات العامة لدى جماعة القضاء ، ونشير هذا الى بعض ما جاء بها : -

« أن مجلس القضاء الأعلى بجلساته المعقودة بتاريخ السادس من مارس ١٩٨٩ يشير الى أحداث مجلس الشعب بجلساته المعقودتين يوم ١٩ ، ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٩ والتي كشفت عن أن تجاوزات الشرطة أضحت تشوه رسالة القضاء والقضاة في حماية حريات المواطنين وحرمانهم وتهمز الثقة العامة وتولد شعورا عاما بأن السلطة التنفيذية تتغول سلطاته وتتخذ ساحة أداة للقمع وتحقيق الأغراض السياسية فستعني به كلما شاعت لقمع المواطنين والا ضربت بقراراته وأحكامه عرض الحائط ، وشرعت من القوانين الاستثنائية ما يبيح للشرطة الطعن في قراراته بالمخالفة لأحكام الدستور حتى استنادت باستقلال القضاء وجرت على اعتقال الكثير من تآمر النيابة بالأفراج عنهم أو تقضى المحاكم بجرائمهم مما يمس هيبة القضاء وسيادة القانون بل لقد اغتصبت الشرطة سلطة القضاء استنادا الى قانون الطوارئ فباتت تعتقل من يعتدى على أحد أفرادها أو يشكك وتعلن على الملأ عن قهاها بتشميط احياء وقرى بكاملها وتوقع العقاب الجماعي على المواطنين فيها ، وترغم الإبرياء على الاعتراف بجرائم

الصادر لصالحهم الأحكام ، وقضت بالاستمرار في تنفيذ الأحكام .

ثم طعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ، وتم تداول الدعوة أمامها ، وقضت المحكمة برفض الطعون التي تقدمت بها الحكومة .

لقد أثارت هذه الأحكام جدلا فقهيا صاخبا ، وزعاجا شديدا بين الحكومة والحزب الوطني من ناحية ، وبين أحزاب المعارضة وبعض المستقلين من رجال الفقه والقانون والصحافة . وقد دار هذا الصراع حول وجهتي نظر مختلفتين ، الأولى ، ترى عدم اختصاص القضاء الإداري بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب ، وأن المجلس سيد قراره وهو الرأي الذي سلكه لدى الحكومة ، والحزب الوطني ، وعبر عنه الدكتور رفعت المحجوب ، رئيس مجلس الشعب . أما وجهة النظر الثانية فهي أن حكم محكمة القضاء الإداري واجب النفاذ . وقد انشأ مركزا قانونيا لهؤلاء الفائزين ، ومن ثم أصبح واجبا على المجلس تنفيذ الحكم .

وفي واقع الأمر ، فإن وزير الداخلية أدخل مسئولية القانونية ، وأرسل خطابات للفائزين ، بإعلان فوزهم ، مما دفع بالآزمة الدستورية إلى مجلس الشعب ، حيث انتهى الرأي الفقهي لدى اللجنة التشريعية ، ورئيس المجلس ، إلى أن المجلس سيد قراره بشأن عضوية أعضائه .

وقد رأى بعض الفقهاء أن هذه الرأي شديد الخطورة من نواح عديدة أولها : أنه يزيده السلطة التشريعية باختصاص أو ولاية ، يستحيل دستوريا وديمقراطيا أن تتمتع به ، لأنها تعني أن السلطة التشريعية بإمكانها اتخاذ موقف أو رأي مسبق وأن حصمت المحكمة الإدارية العليا وهو الأمر الذي مفاده أن السلطة التشريعية تراس السلطة القضائية ، وتملك مراجعة قضائها بتبني نقيضه ، وأنها تجمع بين سلطتي التشريع والقضاء الأمر الذي يمثل خلطا بين سلطات الدولة المختلفة والمتمايزة . ثانيا : أن هذا الرأي يبرر العدوان على أحكام القضاء ، وأن ما حصمه القضاء يمكن أن يثيره مجلس الشعب من جديد ، الأمر الذي يشكل أهدارا للشرعية في البلاد . وأخيرا : فإن القول بأن مجلس الشعب سيد قراره يناهض أحكام الدستور لأنه يصور المجلس ، وكأنه صاحب السيادة في البلاد . وعلى أي حال ، فلا شك في أن هذه الأحكام التي أصدرتها محكمة القضاء الإداري ، وأيدتها فيها المحكمة الإدارية العليا ، شكلت أزمة دستورية ، وقانونية عام ١٩٨٩ كان لابد وأن تقذف بثاتها وتداعياتها إلى العام التالي .

تعلن هي نفسها براعتهم منها بعد ذلك ..
وأشارت هذه المذكرة إلى أن مجلس القضاء الأعلى قد أوصى من قبل - بضرورة أن تعيد السلطات المسئولة في الدولة النظر في القوانين القائمة بما يحقق التامها مع الدستور والاحترام الواجب لحقوق الإنسان وكرامة المواطنين ولم توضع هذه التوصية موضع التنفيذ . وتكشف هذه المذكرة المقدمة من شيخوخة القضاء ، عن متاعب جماعة القضاء في أعلى مستوياتها لإداء بعض مؤسسات السلطات الأخرى ، التنفيذية ، والتشريعية معا ، والتنبيه إلى الإخلال بمبدأ فصل السلطات ، وما يطغى عليه ذلك من سياسات ، وانحرافات تؤثر على الحريات العامة للمواطنين .

(٢) : النزاع في صحة عضوية ٧٨ نائبا بمجلس الشعب :

تمثلت هذه القضية الهامة في المطاعن التي وجهت إلى مدى صحة عضوية ٧٨ نائبا بمجلس الشعب على أثر إعلان وزارة الداخلية لنتائج الانتخابات العامة التي دارت بين الأحزاب السياسية في الدوائر المختلفة في انحاء البلاد عام ١٩٨٧ .

وقد طعن ذور المصلحة من الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات في قرارات إعلان هذه النتائج أمام محكمة القضاء الإداري ، وذلك تطبيقا لاختصاصات مجلس الدولة التي تنص على أن محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

..... (رابع عشر) - سائر المنازعات الإدارية ، ويدخل في هذه المنازعات القرار الإداري الذي يصدره وزير الداخلية بإعلان نتائج انتخابات مجلس الشعب .

وقد أصدرت المحكمة في ٢١ أبريل سنة ١٩٨٧ - وقبل ٤٨ ساعة من انعقاد أول جلسة لمجلس الشعب والمحددة لتأدية الأعضاء اليمين القانونية حكما قضى بإيقاف تنفيذ قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات وقرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة في أكثر من ٤٠ دائرة وإعلان فوز حزبي الوفد والعمل بثمانية عشر مقعدا جديدا ، عشرة مقاعد لحزب الوفد ، وثمانية لحزب العمل . وإن قيام وزير الداخلية ، باستكمال نسبة العمال والفلاحين من الأحزاب الحاصلة على أقل عدد من الأصوات في الانتخابات مخالف للقانون ، وقضت أحكام القضاء الإداري ببطان عضوية ٧٨ عضوا من أعضاء مجلس الشعب .

غير أن الحكومة لجأت إلى الاستشكال في التنفيذ أمام المحاكم المدنية المستعجلة ، حيث قضى فيها بعدم الاختصاص . ورفضت محكمة القضاء الإداري استسكالات التنفيذ المضادة المقدمة من الأعضاء

(٣) الخلاف داخل الجماعة القضائية حول أزمة

عضوية النواب الـ ٧٨

في غمار الخلاف حول تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري أرسل رئيس مجلس الشعب خطبا إلى رئيس محكمة النقض يتضمن أن مجلس الشعب قد سبق وأن قرر بجلسته ١٩٨٦/٧/٨٥ أنه بعد إعلان نتيجة الانتخابات يختص مجلس الشعب دون غيره بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، وبالفصل في صحة الطعون ويمتنع على أية جهة قضائية أو إدارية الفصل في صحة العضوية . ولما كان الدستور قد أناط بمحكمة النقض دون غيرها من الهيئات القضائية التحقيق في صحة هذه الطعون ، وكانت الانتخابات قد أجريت في ١٩٨٧/٤/٨ فقد قدمت طعون في جميع الدوائر أحيلت إلى محكمة النقض أعمالا لنص المادة ٩٣ من الدستور والمادة ٢٤٩ من اللائحة الداخلية للمجلس .

وبعد ذلك أرفد رئيس مجلس الشعب في خطابه إلى رئيس محكمة النقض بقوله : فقد ترى محكمة النقض أن هذه الأحكام الوقتية تمثل طعونا في صحة عضوية بعض أعضاء مجلس الشعب فيكون لها أن تقوم بالتحقيق فيها ، وردا على ذلك ، أرسل رئيس محكمة النقض إلى رئيس مجلس الشعب خطبا تضمن رايها سابقا لرئيس محكمة النقض الأسبق الذي أفاد مجلس

الدولة بكتاتية - رقم ٢٨٠ في ١٩٨٥/٢/٨٠ - بما يلي : -
أولا : أن المواد ٩٢ ، ٩٦ من الدستور ، ٢٠ من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ ، ٢٤٧ إلى ٣٥٥ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب قد اختصت المجلس دون غيره بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، سواء بالنسبة لمن قدمت طعون في صحة انتخابهم أو لم تقدم ، وبالحالة ما يرى أنه يمثل طعنا في صحة عضوية أعضائه أو في صحة انتخابهم إلى محكمة النقض لتحقيقه .

ثانيا : أن ما قد يرد إلى مجلس الشعب أو ما يثار حول صحة العضوية وما إذا كان يمكن اعتباره طعنا في صحة العضوية من عدمه منوط ابتداء بالمجلس منفردا .
ثالثا : أن الاختصاص القضائي لمحكمة النقض في هذا الشأن يقتصر على مجرد إجراء التحقيق ثم إبداء الرأي من خلال ما يثار في الطعون التي تحال إليها من السيد رئيس مجلس الشعب والتي ينهى سيادته إلى اعتبارها طعونا في صحة العضوية .

وقد أثار كلا الخطابين المتبادلين نزاعا فقهيا ، وسياسيا أدى إلى تصاعد التوتر سواء داخل جماعة القضاء ، أو بينهم ، وبين رئيس مجلس الشعب ، والسلطة التشريعية .



ثانيا : الاحزاب والقوى السياسية

١ - الحزب الوطني الديمقراطي :

يتطرق هذا القسم المتابعة لنشاط الحزب الوطني الديمقراطي خلال عام ١٩٨٩ ، استنادا لمشورات الحزب ووثائقه واحاديث كادره ، ومضابط مجلس الشعب ، وصحيفة ماير والصحافة القومية .

١ - الشؤون التنظيمية :

لم تطرأ خلال عام ١٩٨٩ تغييرات كثيرة في المناصب القيادية للحزب الوطني ، فبقيا يتعلق بالجان الفرعية والتخصصية ، اصدر رئيس الحزب الرئيس حسنى مبارك اقرا في شهر يناير بتعيين د . نجيب حسنى رئيس جامعة القاهرة رئيسا للجنة التعليم والبحث العلمى بالحزب ، ود . فتحي محمد على امينا للنشاط التجارى والصناعى .

اضافة لذلك شهد الحزب خلال عام ١٩٨٩ مشكلة تنظيمية بسبب قيام بعض الاعضاء (الذين لم يرشحهم الحزب) بترشيح انفسهم لعضوية مجلس الشورى في انتخابات ثلثي اعضاء المجلس في شهر يونيو ، وذلك في مواجهة زملائهم مرشحي الحزب الوطنى والمرشحين الاخرين . وكانت امانة الحزب قد دعت من رشح نفسه للتنازل عن ترشيحه قبل اخلاق باب التنازلات ، واشادت بمن اتخذ تلك الخطوة ، وعذرت الاعضاء الاخرين الذين لم يتنازلوا بعد ، على اساس انه يتعين على جميع الاعضاء الذين لم يرشحوا عن طريق الحزب الا يتنافسوا زملائهم المرشحين ، وان يبذلوا كل جهدهم لانجاح هؤلاء المرشحين ، وان الترشيح لم يقصد به خلق طبقتين طبقة متميزة ، واخرى غير متميزة ، انما هو ترشيح امته ضرورية ضيق عدد المقاعد . وذكر الامين العام المساعد للحزب ورمجه القانونى د . احمد

درجت الاعداد السابقة من التقرير على معالجة الاحزاب والقوى السياسية في مصر في قسمين يتحدان هن : « الاحزاب السياسية » و « القوى المحجوبة عن الشريعة » . وقد ادى هذا التقسيم وظلته في القاء الضوء على الملامح المميزة للاحزاب والنظام الحزبى - من ناحية ، ول تعديد أبرز القوى السياسية الفاعلة والتي لايسمح لها بحق الوجود الشرى - من ناحية اخرى . غير اننا في هذا العدد من التقرير نتيجة الى إدماج القسمين معا ، ليكون مناط التقسيم ليس هو « الشريعة » و « اللاشريعة » ، وإنما الهوية السياسية والايديولوجية للقوى السياسية ، والمصالح التي تعبر عنها . ولذلك ، يأتى هذا القسم من التقرير عن « الاحزاب والقوى السياسية » لمعالجة ماكانت تعالجه التقارير السابقة تحت عنوان « الاحزاب السياسية » و « القوى المحجوبة عن الشريعة » ، وذلك وفق تقسيم آخر يفرق بين كل من الحزب الوطنى - والوند والقوى الليبرالية - والتحالف والقوى الاسلامية - ثم التجمع وقوى اليسار . هل أن تعالج تحت كل عنوان ما قد توجد من احزاب شرعية أو تنظيميات وقوى اخرى محجوبة عن الشريعة ، أو كليهما معا . ولا يخفى أن الهدف من هذا التطوير هو تجاوز المعايير الشكلية لتقسيم القوى السياسية ، والاتجاه اكثر الى المعالجة الموضوعية لها ، وكذلك المساعدة على بلورة الاتهامات الاساسية في الساحة السياسية المصرية ، والتعرف على أوجه تمايزها ، وعلى نقاط قوتها وضعفها . ويبقى في النهاية انها محاولة أولى في هذا الاتجاه ، نرجو أن تجد فرصتها للتوضيح والتسريح .

تتقدم بها أمام المؤتمر . ويبدو أن اختيار موضوع المناقشة قد تحدد نتيجة قيام ست من لجان الحزب النوعية بأعداد دراسة حول تلك المشكلة في مطلع عام ١٩٨٩ . وإضافة للنشاط تلك اللجان ، فقد طرحت توصيات واقتراحات أخرى بعد الدعوة لمناقشة المشكلة في المؤتمر العام ، وكانت أمانة المهنيين والشباب والمرأة ولجان الصناعة والنشاط التجاري والصناعي والنقل والمواصلات والتكوين والتجارة الداخلية والعلاقات الخارجية ، وبعض أمانات الحزب بالمحافظات كإمانات الغربية والمنوفية وأسيوط ، قد ناقشت مشكلة البطالة كل من زاوية اهتمامه . وقد أعلن عن عزم بعض هذه التشكيلات تقديم دراسات حول المشكلة . وقبل المؤتمر شكلت هيئة مكتب الأمانة العامة لجنة برئاسة الأمين العام لاستعراض توصيات وقرارات لجان الحزب النوعية ومؤتمراتها بالمحافظات حول تلك القضية وأعدت ورقة شاملة تناولت « قضية البطالة أبعادها وأساليب علاجها » . وذلك من خلال أربعة أقسام : خصائص القوى العاملة في مصر ، وبمشكلة البطالة في مصر وأسبابها ، وجهود الحكومة لحلها ، وأخيرا الاقتراحات والتوصيات حول المشكلة . وقد أقر المؤتمر الذي انقسمت أعماله إلى ٢٠ لجنة تلك الورقة فقط ، ولم يباشر المؤتمر اختصاصاته الأخرى التي خولتها له المادة ٦٢ من النظام الأساسي للحزب التي تشتمل على انتخاب رئيس الحزب ومكتب سياسي وقرار برنامج الحزب وتقرير الاتجاه السنوي .. الخ . وذكر بعد المؤتمر أن التوصيات قد حوت لجان وزارية وللوزارات المتخصصة وذلك في سبيل إصدار تشريعات قوانين بشأنها .

أما فيما يتعلق باجتماعات الحزب على المستويات العليا الأخرى ، فيلاحظ قلة اجتماعات النادى السياسى للحزب عام ١٩٨٩ ، كما يلاحظ عدم عقد اجتماع المكتب السياسى رغم أن م ٩٥ من النظام الأساسي للحزب تنص على أن يجتمع المكتب مرة كل شهر . أما الهيئة البرلمانية للحزب فقد اجتمعت مرتين من أصل ثلاث مرات بحكم نظام الحزب ، وقد شارك رئيس الحزب في الاجتماعين ، وكان الاجتماع الأول ، في يونيو ١٩٨٩ لمناقشة بعض التشريعات المعروضة أمام مجلس الشعب الخاصة بقانون الاستثمار ، ورسم الإئولة الذي طلب الرئيس تعديله دون الغائه ، وبضريبة التركات . أما الاجتماع الثانى ، فقد كان في نوفمبر ١٩٨٩ ، للاتفاق على مرشح الحزب لرئاسة مجلس الشعب ووكيله . وقد كان الاجتماع الأخير مناسبة لإلقاء الضوء على بعض المشاكل الاقتصادية وتأكيد الرئيس عدم صحة ما يشاع عن احتمال تغيير وزارى أو حل مجلس الشعب .

سلامة ، إن ما حدث أن بعض الأعضاء تقدموا بأوراق الترشيح في نفس الدوائر الموشع فيها زملائهم من أعضاء الحزب ، وهذا الترشيح يؤدي بالضرورة لتفتيت الأصوات المنتمة للحزب وهو أمر يضر بمصلحة الحزب والانضباط الحزبى .

أما فيما يتعلق بالإجراء الذى اتخذه الحزب لمواجهة ذلك ، فكان قرارا بفصل كل من لم يتنازلا ، وتضمن القرار شقين ، الأول ، الفصل لكل من يشغل موقعا حزبيا قياديا سواء كان عضوا في هيئة مكتب المحافظة أو المركز أو القسم أو القرية . الشق الثانى ، هو فصل كل من يشغل موقعا في المحليات ، وذلك على اعتبار أن فلسفة الانتخابات بالقوائم التي تمت على أساسها انتخابات المحليات تقوم على فكرة أساسية وهى أن المواطن يعطى صوته لحزب معين تمسكا منه بأهداف وبرنامج الحزب ، وهكذا فعندما يختار المواطنون شخصا ، فليس لذاته أو لشخصه ، ولكن لأنه ينفذ سياسة الحزب التي أعلن عنها ومن أجلها ضمن مرشحيه في القائمة ، . ولذا فإنه عندما يفصل شخص من الحزب يصبح من غير الممكن له أن يحقق الأهداف التي أعلن عنها ، وبالتالي تنتفى حكمة اختياره من الناخبين . ولا يقاس ما في المحليات على مجلس الشعب والشورى لأنه بالنسبة لمجلس الشعب والشورى ، الدستور نفسه هو الذى حدد على سبيل الحصر حالات فقد العضوية ، وهذا أمر لا يمكن أن يكون محل اجتهاد ، وما لا تتوافر حالة من الحالات المحددة لا يمكن إسقاط العضوية . (المرجع السابق) .

وعلى أية حال فإنه بمجرد انتهاء اليوم المحدد لفتح باب التنازل ، فصل ما يقرب من ١١٤ من أعضاء الحزب في ١٧ محافظة بما فيها القاهرة كما تم فصل من أعضاء المجالس المحلية ، كما حدث في المجلس على محافظة الجيزة الذى اتخذ قرارا بفصل ثلاثة من أعضائه بعد فصلهم من الحزب الوطنى بقرار من الأمانة العامة .

من ناحية أخرى ، عقد الحزب الوطنى اجتماعات على مستويات قومية ، وأخرى على مستويات فرعية . وفيما يتعلق باجتماعات الحزب على المستويات القومية ، كان أبرز ما شهده الحزب عام ١٩٨٩ هو اجتماع المؤتمر القومى العام الخامس ٢٠ - ٢٢ يوليو وكان رئيس الحزب قد دعا لعقد هذا المؤتمر في منتصف أبريل ، كى يناقش قضية واحدة وهى « قضية البطالة .. أبعادها وأساليب علاجها » . وتم تكليف لجان الحزب بالمحافظات واللجان النوعية بوضع تصوراتها الخاصة بتلك القضية وتقديمها في شكل دراسات تشتمل على توصيات تقدم للأمانة العامة لإعداد دراسة موحدة

الدواجن والبيض في مصر والفاقد في المياه وإنتاج الغذاء ، وتجارة مصر مع العالم الخارجي ، وأوضاع شركات القطاع العام . وفيما يتعلق بقضية تطوير القطاع العام بالذات ، عقد بعد مناقشات اللجان أكثر من مؤتمر شامل لدراسة ورقة العمل المعدة لهذا الغرض ، والتي تحدثت عن إمكانية تحويل هيئات القطاع العام لشركات قابضة ، وعلاج الهياكل التمويلية بمشروعات القطاع العام ، وطرح مقترحات لحد المديونية بين القطاعات المختلفة والحكومية ، ونوقشت مسألة إدارة هيئات القطاع العام وعلاقته بالدولة .

أما بالنسبة للقضايا الطارئة ، فقد تصدت اللجنة الاقتصادية لما أشيع في مطلع عام ١٩٨٩ عن تدهور الثقة بالبنوك وتصدت لجنة الصحة لما أشيع عن انتشار الالتهاب السحائي .

وفي مجال السياسة الخارجية ، ناقشت اللجنة الاقتصادية ، الدبلوماسية الخارجية لمصر والعالم الثالث ، والمشروعات المشتركة التي يمكن إقامتها مع دول مجلس التعاون العربي وناقشت لجنة الشؤون العربية أوضاع السودان ، وناقشت لجنة العلاقات الخارجية مبادرة الرئيس مبارك بشأن الحوار بين الشمال والجنوب وعلاقات مصر العربية .

وأخيرا ، عقد في مارس ١٩٨٩ ، اجتماع شباب الحزب ، وضم الاجتماع ممثل الشباب من ١٩ محافظة .

أما فيما يتعلق باجتماعات الحزب على المستويات الفرعية ، يلاحظ اجتماع مؤتمرات الحزب عام ١٩٨٩ على مستوى المحافظات استعداده للمؤتمر العام الخامس ، وبصفة عامة كانت هناك معلومات محدودة بشأن اجتماعات اللجان النوعية بالمحافظات أو لجان الحزب أو حتى هيئات مكاتب الحزب سواء بالمحافظات أو المدن أو الدوائر داخلها ، وهي الاجتماعات التي يجب أن تعقد بصفة دورية وبشكل منتظم طبقا للنظام الاساسي للحزب .

ب - النشاط السياسي :

انتم الحزب الوطني خلال عام ١٩٨٩ بالاعداد لانتخابات مجلس الشورى لانتخاب ١٧٢ عضوا من اعضاء المجلس ، وقيل فتح باب الترشيح للانتخابات اعطى الحزب مرشحين في كافة دوائر الجمهورية (٨٦ دائرة) ، حيث لعبت هيئة مكتب الامانة العامة دورا اساسيا في تحديد اسماء المرشحين . وقد ضمت قائمة المرشحين عناصر جديدة لم ترشح من قبل ، وكانت نسبة التغير في بعض المحافظات من ٦٠ % - ٩٠ % ، وكان هناك ٤٦ مرشحا من بين ١٤٠ كانوا منتخبين بالمجلس السابق . وقد كانت هذه الاختيارات سببا

وبالنسبة للامانة العامة للحزب ، والتي تقوم بمتابعة النشاط اليومي للحزب واعمال اللجان التخصصية ، ودراسة تقارير مكاتب المحافظات وتنفيذ توجيهات رئيس الحزب ، فلم تجتمع خلال عام ١٩٨٩ . والمعروف ان الامانة العامة كان قد استعفى عنها بشكل غير رسمي بما يسمى « بهيئة مكتب الامانة العامة » التي تضم الامين العام ، وثلاثة من الامناء المساعدين . وقد اجتمعت تلك الهيئة عدة مرات خلال هذا العام لمناقشة الاستعدادات الخاصة بانتخابات مجلس الشورى والمؤتمر العام للحزب والدورة البرلمانية الثالثة .. الخ ، وقد اجتمع بها الرئيس مبارك احيانا . اما فيما يتعلق باجتماعات لجان الحزب النوعية ، فقد شهد عام ١٩٨٩ حالة نشاط حقيقي لاعمال تلك اللجان ، وكان جانب من تلك الاجتماعات يدور حول مناقشة مشروعات القوانين قيل تقديمها لمجلس الشعب ، كما حدث باللجنة الاقتصادية والمالية قبل مناقشة مشروع قانون الاستثمار ، والاقتراحات بشأنه ومشروع قانون رسم الاولولة . ولجنة الاسكان بمناقشة مشروع قانون الاسكان . ولجنة الزراعة والرعي بمناقشة مشروع قانون حول التصرف في اموال الدولة . وامانة المرأة بمناقشة مشروع قانون المخدرات . ولجنة الصحة ، التي طالبت بالاسراع بسن التشريع الخاص بتنظيم عملية نقل الاعضاء البشرية ، واللجنة التشريعية التي طالبت باعداد مشروع جديد للقانون التجاري .

أما فيما يتعلق بمناقشة بعض القضايا العامة الاقتصادية والاجتماعية ، فقد كان هناك نقاش واسع النطاق حول قضية تطوير القطاع العام ، وذلك طبقا لتكليف الرئيس مبارك ، اضافة لمناقشة قضايا أخرى . وفي هذا الصدد يلاحظ قيام اللجنة الاقتصادية ولجنة تنمية القوى البشرية بمناقشة اوضاع الشركات المتعثرة في القطاعين العام والخاص ومناقشة اللجنة الاقتصادية سياسة التسويق والتسعير وطرح بعض المقترحات حول تطوير القطاع العام . والافاق المستقبلية للزراعة المصرية . اما لجنة الصناعة والطاقة ، فقد ناقشت مسألة تنمية الصناعات الصغيرة ، واعلنت وضع تصور لمشروع تنفيذي بهذا الشأن . وناقشت لجنة الصحة ، عدة امور كان اكثرها اهمية وضع استراتيجية جديدة لتغطية كافة محافظات الجمهورية بالقوافل الطبية ، لتقديم خدماتها باجور رمزية محدودة تخصص لدم الخدمة العلاجية بالمحافظات . كما ناقشت لجنة الزراعة والرعي موضوع انتاج القطن ، وقضية تطوير القطاع العام في مجال الزراعة وناقشت لجنة الحكم المحلي دور المحليات في الطفولة . وأخيرا ناقشت لجنة التموين والتجارة الداخلية ، صناعة

الوطني بالمجلس رغم أكثريةهم لم يتبق منهم - طبقا لمصح مضايقة هذه الدولة - اقتراحا بمشروع قانون ، مما قد يعزى الى نوع من القصور أو السلبية من قبل عدد كبير من نواب الاغلبية ، كما قد يعزى الى عدم نجاح بعض الاقتراحات التي قدمها النواب الأكثر نشاطا بالحزب الوطني في تخطي العواجز التي يتحتم ان تمر بها الاقتراحات داخل اروق المجلس مما يحجبها عن الظهور (انظر التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩ ص ٤٦٥ - ٤٦٦) .

اما في مجال الرقابة فيلاحظ ان نواب الحزب الوطني لم يقدم اى منهم أية استجوابات للحكومة ، مما يعكس اجماعا من قبل النواب عن استخدام هذه الوسيلة الرقابية القوية في مواجهة الحكومة . وكان رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني قد ذكر في نهاية أكتوبر ١٩٨٩ ، انه من غير الممكن ان يقوم نواب الحزب باستجواب حكومتهم ، لان الاستجواب يعد انتهاكا للحكومة . اما طلبات الاحاطة فطبقا للمضايقة ، قدم نواب الاغلبية حوالي ٩ طلبات من اجمالي ١٦ طلبا ، وذلك بنسبة ٥٦,٢ ٪ . وكان اكثر هذه الطلبات قد وجه لوزير الداخلية بشأن سلطات وزارة الداخلية في تطبيق قانون الطوارئ (٤ طلبات) ، يلي ذلك وزير السياحة والطيران المدني (٣ طلبات) بشأن الشركة الاستثمارية لخدمات الطيران الأرضية والمتنوعة ، ثم طلبان احدهما لوزير الصحة عن العمى الشبكية ، وآخر لوزير التعليم حول السياسة التعليمية ، والامر اللافت للنظر بشأن طلبات الاحاطة هو تزايد عدد الموجه منها لوزير الداخلية ، وهو امر نادر الحدوث في حزب الاغلبية خاصة وان الموضوع المطروح غلب عليه الطابع السياسي ، اما بالنسبة للاستئلة وهي ابسط وسائل الرقابة ، وطبقا للمضايقة ، قدم نواب الحزب الوطني نحو ٦١ سؤالاً من اجمالي حوالي ٩٥ سؤالاً تمت الاجابة عنها بالمجلس ، وذلك بنسبة ٦٤,٢ ٪ . وقد وجه ٩٦,٦ ٪ منها لوزارات خدمية وكان اكثرها تكرارا في وجه وزير الاسكان والمرافق والمعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة (١٢ سؤالاً) ، يليه وزير الكهرباء والطاقة (١١ سؤالاً) وقد وجه سؤالان لوزير الداخلية حول قانون الطوارئ .

ويشكل عام ، فانه من حصر اسماء القائمين على طلبات الرقابة البرلمانية من الحزب الوطني وعددها ٧٠ طلبا بين سؤال وطلب احاطة يتبين ان ٤٦ عضوا فقط قد استخدموا وسائل رقابية بنسبة ١٢,٤ ٪ من جملة اعضاء الهيئة البرلمانية للحزب ! وهي نسبة تتم عن ضعف وقصور شديدين ، وحالة من غياب المشاركة لدى اكثر من ٨٥ ٪ من نواب الحزب ، .

لحدوث بعض الانشقاقات داخل الحزب كما سبقت الاشارة وبعد اغلاق باب الترشيدات بدأت حملة الحزب الانتخابية التي انقسمت لدعاية مركزية تضم نشرات وتوجيهات اعلامية ولافتات وملصقات ، ودعاية محلية تضم خطة للحزب بأمانات الاعلام بالمحافظات . كما اعدت خطة لمساندة مرشحي الحزب عبر مؤتمرات انتخابية بكافة المحافظات شارك فيها رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء بالاشتراك مع اعضاء الامانة العامة ، رؤساء اللجان النوعية والمحافظون . على انه لوحظ ان الحزب لم يصدر برنامجا انتخابيا وان مشاركة الوزراء في الحملة الانتخابية كانت محدودة جدا كما كانت المؤتمرات ايضا قليلة العدد ، واعتمد المرشحون بشكل اساسي على جريدة مايو في تعريف الراى العام باهدافهم . ويشكل عام يبدو ان عدم الاعتماد بالدعاية الانتخابية بالشكل المخطط يرجع لعدم مشاركة حزبي الوفد والتجمع في الانتخابات ، والقيود غير الرسمية الواقعة فعليا ازاء المعارضة . وعلى أية حال ، فقد اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز مرشحي الحزب الوطني بحوالى ٩٩ ٪ من مقاعد المنتخبين بالمجلس . وعقد المجلس اولى جلساته في يونيو ١٩٨٩ ، وانتخب د . مصطفى كمال حلمي رئيسا باغلبية ٢٤٢ صوتا من اجمالي ٢٤٤ اى بنسبة ٩٩,١ ٪ .

من ناحية اخرى ، تم تأسيس مركز للدراسات الوطنية للحزب الوطني بفكر الشيخ للاسهام في اعداد وتدريب كوادر الحزب ، ويعتبر هذا المركز ، المركز الثانى على مستوى الجمهورية في الحزب الوطني .

اما فيما يتعلق بالاداء البرلماني للهيئة البرلمانية للحزب الوطني ، التي هي بالضرورة اكبر الهيئات في مجلس الشعب ، حيث يقدر عدد اعضائها بنحو ٣٧٠ عضوا من جملة عدد نواب المجلس البالغ ٤٥٨ عضوا اى ما يعادل ٨٠,٢ ٪ فقد اسهم في استمرار وزيها القليل عدم تنفيذ احكام القضاء بشأن انقسام بعض نواب المعارضة لعضوية المجلس ، اضافة لفوز كل مرشحي الحزب اiban الدورة البرلمانية الثانية للمجلس في الانتخابات التكميلية لشغل ما يقرب من ١٠ مقاعد شغرت بولادة شاعليها . وخلال دور الاعتقاد الثانى للمجلس (نوفمبر ١٩٨٨ - يناير ١٩٨٩) يلاحظ ان كلمات المتحدثين من نواب الحزب بلغت ٢٩١ كلمة من جملة عدد المتحدثين ٣٦٧ ، وذلك بنسبة ٧٩,٢ ٪ . اما عن عدد مرات الحديث فبلغت ١٦٤٠ مرة من اجمالي ٣٦٥٠ اى نسبة ٦١,٨ ٪ بمتوسط حوالى ٤,٥ مرة للعضو الواحد ، وهي نسبة منخفضة عن نسبة تمثيلهم بالمجلس .

ويلاحظ بالنسبة لمجال التشريع ان نواب الحزب

مع بداية اعمال الدورة البرلمانية الثالثة للمجلس في نوفمبر ١٩٨٩ ، اعادت الهيئة البرلمانية للحزب ترشيح د . رفعت المحجوب للمرة السادسة ، وقد حصل على ٣٩١ صوتا من جملة الاصوات الصحيحة البالغ عددها ٣٩٧ صوتا من اجمالي عدد الاصوات الحاضرة (٤١٠) . واللائق للنظر في هذا الانتخاب أن مرشح الهيئة البرلمانية قد حظى - على الأرجح - بتأييد اغلب نواب الوفد والتحالف الاسلامي الحاضرين ، الامر الذي يثير التساؤلات حول جدية اتهام هؤلاء النواب لرئيس المجلس في الدورات السابقة بتجاوز سلطاته . اما الامر الثاني اللافت للنظر فهو قيام أحد نواب الهيئة البرلمانية للحزب بترشيح نفسه لرئاسة المجلس وقد كان ذلك - كما يقول النائب - لاحراج المرشح الآخر (اى المحجوب) .. لانه ماطل في وقت سابق ابان طلبه لمطابقة قانون المقويات للشريعة الاسلامية ، وكذلك لغرض المقيمين على الهيئة البرلمانية للحزب ترشيح د . المحجوب دون الاستفسار عن يريد ان يرشح نفسه من الآخرين لهذا المنصب . وعلى أية حال ، فقد كان ترشيح هذا النائب - الذى لم يحصل الا على ٦ اصوات - مفاجأة للجميع ، الامر الذى دعا الحزب لفصله من الهيئة البرلمانية ، ومن تنظيمات الحزب لخروجه عن الالتزام الحزبي .

واخيرا ، فقد اتسمت ندوات الحزب الوطنى ومؤتمراته الجماهيرية بالندرة عام ١٩٨٩ كالعادة ولم يجر خلال ذلك العام سوى عدد محدود من الندوات الجماهيرية ، كان اغلبها لهما مرشحي الحزب في انتخابات مجلس الشورى كما يلاحظ ادارة الحزب لمؤتمر شمسى في الاول من يناير ١٩٨٩ بمنطقة شمس بالقاهرة حيث كان هذا المؤتمر لموازنة جهود الحكومة للقضاء على بؤر ما يسمى بالتطرف الدينى ، خاصة بعد احداث العنف التى شهدتها تلك المنطقة في وقت سابق من عام ١٩٨٨ ومن ناحية اخرى ، نظم النداء السياسى للحزب الوطنى ببورسعيد مؤتمرا شعبيا في نهاية عام ١٩٨٩ لدراسة الصادرات عن طريق ميناء بورسعيد .

وقد اتسمت العلاقة بين الحزب الوطنى واحزاب المعارضة عامة بالفتور بشكل عام ، وساهمت صحيفة الحزب في هذا الامر خاصة قبل تغيير رئاسة تحريرها - اذ كانت تبرز بشكل مباليغ فيه وجود خلافات بين القيادات العليا داخل تلك الاحزاب ، كما كانت تكثر الحديث عن وجود خلافات بين قادة احزاب المعارضة . وكان موقف الحزب ازاء الخلافات او الانشقاقات في بعض احزاب المعارضة لافتا ، ويذا احيانا غير موحد او حتى متباينا ، ويبدو موقف الحزب من الخلاف داخل

حزب العمل مثلا بارزا على ذلك ، اذ بينما كان الامين العام المساعد للحزب د . احمد سلامة ينقضى اى دور الحزب او للحكومة في هذا الخلاف ، كان اعضاء الحزب ومحروبو صحيفته يتحدثون عن هذا الخلاف بما يعكس التأييد الواضح للتيار « الاشتراكي » المناهض لرئيس حزب العمل ، بما في ذلك التأكيد على حدوث تزوير في انتخابات اللجنة التنفيذية للعمل والتي هيمن التيار الاسلامى بموجهها على الحزب رسميا . ومن ناحية ثانية ، هاجم الحزب الوطنى المعارضة عامة وحزب الوفد خاصة بسبب احداث مجلس الشعب التى وقعت في فبراير ١٩٨٩ ، وايدت امانته العامة وامانات المحافظات موقف وزير الداخلية في تلك الاحداث كما هاجم الحزب بشكل غير مباشر دور حزب الوفد في احداث نقابية الحامين .

اما فيما يتعلق بمسألة الحوار القومى بين الحزب الوطنى والاحزاب السياسية الاخرى ، فيلاحظ ان الامين العام للحزب قد دعا في يوليو ١٩٨٩ بشكل غير رسمى عبر تصريح صفتى لاستئناف الحوار حول القضايا الاساسية بحيث تكون الاولوية لقضية البطالة التى اعد الحزب الوطنى ورقة عمل حولها في مؤتمره الخامس ، اما بشأن تنظيم الحوار فسيكون بعقد ندوة شهرية تناقش بعض القضايا كزيادة السكان والسياسة وتطوير التعليم .. الخ بحيث يقدم كل حزب ورقة عمل حول قضية مطروحة للنقاش ويرسلها لكافة الاحزاب قبل عقد الندوة ثم توضع ورقة عمل مشتركة تضم مقترحات الاغلبية والمعارضة ترفع للرئيس مبارك وتعرض على الحكومة كى تدخل الحلول المطروحة في اطار التنفيذ .

وعلى أية حال ، فان دعوة الحزب الوطنى تزامنت مع الانتقادات التى وجهتها المعارضة للحكومة بشأن انتخابات مجلس الشورى وعدم تنفيذ احكام القضاء التى تؤدى الى زيادة عدد نواب المعارضة بمجلس الشعب ، واستمرار العمل بقانون الطوارئ .

على ان الحزب الوطنى اراد بدعوى على ما يبدو القام الكثرة في ملعب احزاب المعارضة ، بتسجيله للمبادرة وتسجيله لتنتائج احتمال رفضها ، وهو ما اتضح بالفعل من ردود افعال احزاب المعارضة التى تباينت بين الترحيب والشك ووضع شروط للحوار . وتجدر الاشارة ان الحوار القومى بين الاحزاب السياسية قد انقطع نتيجة قيام الحكومة بمد العمل بقانون الطوارئ ، اضافة للخلاف حول قضايا الحوار .

اما على صعيد السياسة الخارجية ، فان لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الشؤون العربية في الحزب هى من اللجان متوسطة النشاط ، ويبدو ان ذلك يرجع

لحقيقة ان السياسة الخارجية ليست محل خلاف مقارنة بالسياسة الداخلية .

من ناحية أخرى ، فإن بعض المسؤولين الحزبيين وغير الحزبيين من المعنيين بالسياسة الخارجية يشرحون ابعاد هذه السياسة امام منتديات الحزب ، بمن في ذلك رئيس الجمهورية نفسه ومدير مكتبة للشئون السياسية ، ووزير الخارجية . اما قضايا النقاش فقد اشتملت على العلاقات المصرية العربية خاصة مع سوريا وليبيا ، والمشاكل العربية كالقضية الفلسطينية وازمة لبنان ومشكلة جنوب السودان والموقف من العراق وايران ، وكذلك مشكلة ديون العالم الثالث .

اما فيما يتعلق بالمواقف التي اتخذها الحزب هذا العام في مجال السياسة الخارجية ، فيلاحظ تأييده لتحركات مبارك على الصعيد العربي والدولي وتأكيده « لدعم امن واستقرار السودان » كما يلاحظ انعكاس تحسن العلاقات المصرية الليبية على العلاقات بين التنظيم الشعبي الليبي والحزب الوطني ، وذلك بعزم الاخير دعوة امين المؤتمر الشعبي العام ليبييا لاجراء حوار بين الحزب الوطني والمؤتمر الشعبي العام بليبيا لتبادل وجهات النظر حول القضايا الدولية والاقليمية . من ناحية أخرى ، شهد عام ١٩٨٩ اتصالات بين الحزب الوطني والكتلة الاشتراكية الدولية ، وفي هذا الصدد يلاحظ مشاركة الحزب الوطني في مؤتمر الاشتراكية الدولية في يونيو ١٩٨٩ ، وذلك لأول مرة كعضو عامل بعد ان ظل منتسبا لمدة ١٠ سنوات كما وقع الحزب الوطني بروتوكول تعاون مع الحزب الشيوعي التشيكي في مارس ١٩٨٩ لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق المواقف المشتركة وتبادل وجهات النظر في مختلف القضايا والمشكلات ذات الاهتمام المشترك .

ج - الخطاب السياسي للحزب الوطني :

يجسد الخطاب السياسي للحزب الوطني تماسك مصالح النخبة الحاكمة التي تسيطر على قواعد واليات النظام السياسي ومخرجاته الاساسية ، لذلك فان هذا الخطاب يهيمن على السلطة التشريعية والتنفيذية والنظام التعليمي والنظام الاعلامي باستثناء صحف احزاب المعارضة ، كما يتجلى في مجمل القرارات والسياسات الحكومية داخليا وخارجيا . من هنا يمكن وصف هذا الخطاب بأنه الخطاب الرسمي لنظام الحكم .

غير ان هذا الخطاب لا يستمد قوته من الحزب الوطني تنظيما وجماهيريا وحيازته على اغلبية اعضاء مجلس الشعب ، ومن ثم تشكيله للحكومة ، وانما

يستمد تلك القوة من ارتباطه وتعبيره عن شخصية الرئيس حسني مبارك وسلطاته الواسعة - ومن بينها رئاسته للحزب الوطني - وانجازاته الداخلية والخارجية .

في هذا السياق يبدو الحزب الوطني وحكومته مجرد اطار علم لتعاقل النخبة الحاكمة ، وظهور آراء واتجاهات متباينة داخليا يصممها ويبلور معالمها في النهاية الرئيس مبارك ويقدمها باسم هذه النخبة في خطاب ، اي ان خطاب الحزب الوطني هو خطاب الرئيس مبارك .

وتكاد تكون الاوضاع السابقة لدى سمات النظام السياسي المصري ، الان نهج الرئيس مبارك يتميز بمحاولة دعم الحزب الحاكم والسماح بظهور اتجاهات مختلفة داخله قبل ان يتدخل لحسم الجدل وبلورة الخطاب الرسمي ، وبطبيعة الحال لا تغلظ هذه العملية من تأثيرات بين الرئيس مبارك وقيادات الحزب ، الا ان الرئيس مبارك في التحليل الاخير هو صاحب القرار الذي يحدد منطلقات الخطاب الرسمي للحزب الوطني ، وصياغته وترتيب اولوياته واكسابه ملامحه الرئيسية ، بينما تلعب المستويات المختلفة للحزب الوطني والحكومة واجهزة الاعلام اوارا متفاوتة في الدفاع عن هذا الخطاب وترويجه .

وبشكل عام يمكن القول ان خطاب الحزب الوطني ينطلق من ثلاث مسلمات اساسية مترابطة تمثل في الوقت ذاته اهداف وشعارات الحكم ، وهي التنمية ، الاستقرار ، ديمقراطية ، ورغم عمومية تلك الاهداف فانه عادة مايجري تكيف وتفصيل مضمون كل منها وعلاقته بالآخرى ، بحسب تطور الاحداث داخليا وخارجيا والتحديات التي تواجه نظام الحكم .

وخلال عام ١٩٨٩ برز التركيز على هذين الاستقرار والا ثم التنمية ثانيا نتيجة تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة قضية البطالة ، والحاجة الى الاتفاق مع صندوق النقد لاعادة جدولة الديون الخارجية ، وعدم الرضا عن مطالب وتحركات احزاب وقوى المعارضة . وقد دفعت تلك المشكلات الى مايبود خطاب الحزب الوطني الى الاهتمام بالقضايا الآتية على الترتيب :

■ الاشادة بالانجازات التي تحققت داخليا وخارجيا بوصفها تساعد في دعم شرعية نظام الحكم والحفاظ على الاستقرار .

فعلى المستوى الداخلى يشيد الخطاب باستمرار المسيرة الديمقراطية « ان الحرية والديمقراطية هما الطريق الذي لا رجعة فيه ولا ردة عنه » ، كما يؤكد

و ان القوات المسلحة المصرية هي درع الامن والاستقرار ، وانها وقوات الامن الداخلي وجهان لعملة واحدة . ويشيد الخطاب باستكمال وتحديث البنية الاساسية التي بدونها لن يحدث استثمار ، وزيادة الانتاج الصناعي والزراعي وتطوير السليحة ، وزيادة الصادرات ، والوفاء بالاحتياجات الاساسية للمواطنين .

اما على المستوى الخارجى فقد استعادت مصر علاقتها العربية ومكانتها الافريقية واصبح لمصر ولاول مرة في تاريخها علاقات ممتازة بالشرق والغرب على حد سواء ، حيث لا توجد بين مصر وائ دولة في العالم او في المنطقة العربية مشكلة ، كما واصلت مصر جهودها من اجل التضامن العربى وتحقيق السلام ، الا انه قد وقعت على الساحة الاسرائيلية مؤخرا تطورات عدت الموقف الى حد كبير ، ويؤكد خطاب الحزب الوطنى ان اى تحرك خارجى يجب اساسا ان يكون موجها لخدمة الاهداف القومية في الداخل ، فبغير هذا تختل المعادلة وتقلب الاولويات .. كما انه بدون هذا الدور النشط على الصعيد الدولى تعجز الدولة عن ان تكون لى وضع يتيح لها الحصول على مزايا تزيد من قدرتها على مواجهة المشاكل الداخلية ، وخاصة في المجال الاقتصادى كاساس .

■ الاعتراف بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية واهمها زيادة السكان وضعف الاستثمار والانتاج ، والتأكيد على ضرورة العمل الجاد من اجل تحقيق الإصلاح الاقتصادى وتطوير النظام التعليمى ، ومواصلة جهود زيادة الانتاج الزراعى والصناعى . في هذا السياق طرحت قضايا غزو الصحراء ، والتخلص من الروتين ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتذليل المعوقات امام الاستثمارات العربية والاجنبية ، ورفع بعض الاسعار بنسب ضئيلة ، وتطوير شركات ومصانع القطاع العام الخاسرة ، وعدم بيع المشروعات الكبيرة التى تديرها الدولة بهدف تحقيق العدل الاجتماعى . مع تسليم المشروعات الصغيرة في المحافظات الى القطاع الخاص . ونبه خطاب الحزب الوطنى الى انه لا يبد من تطوير الصانع الخاسر ، او يتولاهما القطاع الخاص ، ولكد على الإصلاح الاقتصادى ، كجزء من الامن القومى ، اخذا في الاعتبار الى أية مفوضات مع صندوق النقد الدولى البعد الامنى الاجتماعى الذى يعنى اليعد الامنى القومى .

■ تكرار الدعوة لكل الاحزاب والتجمعات المهنية والتقابلية الى وحدة صف لتحقيق وحدة العمل سعيا الى تحقيق الاهداف القومية ، وحدد خطاب الحزب الوطنى الاهداف القومية في خمس نقاط هي حماية

الاستقرار ، وزيادة الانتاج ، وغزو الصحراء ومضاغة الرقعة الزراعية ، والتخلص من الروتين ، وإصلاح التعليم والارتقاء بمستوى الثقافة بما يتناسب مع التحديات التى تواجهها والتقدم العلمى .

وتعكس تلك الاهداف المخاطر التى تهدد المجتمع المصرى من وجهة نظر نظام الحكم وحاجته الى ضمان الاستقرار ، وبن مراعاة لمطالب احزاب وقوى المعارضة في الإصلاح الديمقراطى ، خاصة تعديل الدستور ، حيث رفضها خطاب الحزب الوطنى ، واكد في المقابل انه « لا يوجد نعط واحد للبناء الديمقراطى .. فكل شعب له مكوناته ومقوماته والاسلوب الذى يرتضيه .. ولذلك فبن الدساتير المنقولة بدون مراعاة للظروف الموضوعية للبلد الناقل ليست هي الدليل على وجود البناء الديمقراطى لمجرد انها منقولة عن بلد ديمقراطى » .

واللافت للانتباه ان خطاب الحزب الوطنى يعد بعد ذلك ببدء مرحلة جديدة للديمقراطية تقوم على حرية التعبير والممارسة وقيام نظام اساسه التعدد والتنوع ، كما انه تحدث عن امكانية وحدة الصف ، والاتفاق مع احزاب المعارضة استنادا الى ما يحدث في العالم من تغيرات سياسية ، جعلت فجوة الخلافات المبدئية بين الاحزاب في الدول الديمقراطية تضيق التزاما بالصالح العام .

■ تقديم قراءة خاصة لما يحدث من تغيرات في العالم خاصة البلدان الاشتراكية ، تستهدف دعم السياسات القائمة لنظام الحكم ، وتبرير خياراته الايديولوجية ، اذ اغفل خطاب الحزب الوطنى أية تاثيرات سلبية متوقعة للتغيرات الدولية على مصر والمنطقة العربية ، وركز ان سياسات التنمية لم تعد نظريات وفلسفات عقائدية جامدة تعتمد على قوالب فكرية صماء لا يجوز المساس بها ، وكأنها منزلة من السماء اذ برزت المشكلات في النظم الاشتراكية التى تعنى ضمانا جمود وفشل اطرها النظرية ، كلاك تعاطف تفاعل المجتمع بعد ان انفتحت ابواب المجتمعات لكل الافكار وتقاربت المواقف ، ولم تعد سلطة الحكم تتحمل طرفا الى يمين او الى يسار لقد اعتدل اليمين كما اعتدل اليسار ، لان مصالح الجماهير فرضت ذلك ، لذلك تقاربت الاحزاب رغم خلافاتها . ويؤكد خطاب الحزب الوطنى ان التطورات الجذرية الخطيرة التى جرت في نظم كان المتصور انها لم تتخل عن معطياتها ، يؤكد ان مصالح الجماهير قد أصبحت فوق الجمود النظرى .

« وهذه الحقيقة تمثل الاجابة على السؤال الذى كان يطرحه البعض . اى نظرية اقتصادية تطبقها في بلدنا » . ويشير خطاب الحزب الوطنى الى ان الديمقراطية هي الارادة المدوية في كل بقاع العالم ، كما ان السلام

العالي والتجمعات الاقتصادية هما من بين حقائق العصر ودراس التغيرات في العالم .

٢ - الوفد والقوى الليبرالية :

١ - حول الليبرالية في مصر :

ليس من قبيل المبالغة القول بأن أحد التساؤلات شديدة الصعوبة فيما يتعلق بالحياة السياسية المصرية المعاصرة ، إنما هو التساؤل حول « القوى الليبرالية » ولكن « الليبرالية » ليست غريبة أبداً عن مصر المعاصرة ، فقد اعتاد دارسو الحياة السياسية الحديثة في مصر وصف حقبة بأكملها من تلك الحياة ، أي الواقعة بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ بأنها « الحقبة الليبرالية » ، فضلاً عن أن الفكرة الليبرالية وجدت في مصر قبل ذلك بكثير ، وعبر عنها مفكرون عظام ، وتجسدت في أكثر من حزب أو تنظيم . فاصول الأفكار الليبرالية في مصر يمكن تتبعها إلى بدايات الاحتكاك بالحضارة الأوروبية بعد الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر ، وفي أفكار طلائع المثقفين الاصلاحيين الذين أرادوا المواجهة بين قيم وأفكار الليبرالية الأوروبية وبين التراث الإسلامي وعلى رأسهم قاطبة رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ثم محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥)

غير أن التجسيد المؤسسي لليبرالية السياسية إنما تمثل في انشاء حزب الأمة عام ١٩٠٧ ، وهو نفس العام الذي يوزع به لقيام الأحزاب السياسية في مصر على وجه العموم (ففي ذلك العام انشئ أيضاً : الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل ، وحزب « الاصلاح على المبادئ الدستورية » برئاسة الشيخ علي يوسف ، « والحزب الوطني الحر » برئاسة محمود حسين) . وكما هو معروف ، فإن قيام حزب الأمة تلا انشاء صحيفة « الجريدة » التي برزت في حينها لتعبر عن مصالح وتوجهات طبقة الاعيان وكبار ملاك الاراضي الزراعية ، التي ارتبط ظهورها بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي عرقتها مصر منذ بداية القرن التاسع عشر . ولقد نشط هؤلاء في العقد الاول من هذا القرن ، بصفتهم « اصحاب المصالح الحقيقية » في مصر ، للتعبير عن « الوطنية المصرية » الخالصة . ولأن هؤلاء كانوا من انصار المنهج « المعتدل » و « الاصلاحى » في التعامل مع الاحتلال الانجليزى ، فقد شجعهم اللورد كرومر على انشاء جريدتهم سعياً الى موازنة أو تقليل التيار الوطنى الجارف ، الذى قاده

مصطفى كامل ، الذى نعت بالتطرف المتعصب . ولم يكن من الغريب ، ان يقترب التوجه نحو « الوطنية المصرية » الرافضة للسيادة العثمانية بالتوجه نحو العلمانية والليبرالية ، وعبر لطفى السيد مدير الجريدة ، ورئيس تحريرها ، بأقصى درجة من الوضوح والنضج عن هذا التوجه الليبرالى . وحمل حزب الأمة الذى أعلن تأسيسه في اجتماع الجمعية العمومية للجريدة ، في ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ ، لواء الدعوة للوطنية والليبرالية : الوطنية كبديل عن الجامعة الاسلامية وكتعبير عن الارتباط الاصيل بأرض مصر ارتباطاً لا يقبل شريكاً له ، والليبرالية بمعانيها السياسية والاقتصادية والفكرية ، أى : تطوير النظام شبه النيابى الذى وجد في ظل الاحتلال الى نظام نيابى كامل ، والمطالبة بالدستور ، والامان القوي بالاقتصاد الحر ، والحد من دور الدولة وقصره على وظائف الدفاع والبلدليس والقضاء والتحذير من التأثير الضديد بالمذاهب الاشتراكية ، والدعوة الى تحقيق « التمتين » على النمط الاوروبى من خلال التغريب ، والاستلهام النقدي للأفكار الأوروبية في كافة الميادين وفصل الدين عن الدولة ، واستبدال الدافع الوطنى بالعقلانية الدينية ، مع عدم المساس بدعائم الاسلام كدين والتأكيد على تطوير التعليم وتحرير المرأة .

ولذا كانت « الجريدة » والحزب قد قاما بجهود قوية متواصلة للترويج لهذه الافكار والمبادئ فإن تناقضها مع المناخ السياسى والثقافى العام (الذى كان أكثر تعاطفاً مع الدولة العثمانية وأفكار الجامعة الاسلامية) أسهم بسرعة في الحد من قوتها ، فضلاً عن عداء الخديوى ورجالها لها . وفى عام ١٩١٥ توقفت الجريدة عن الصدور تماماً ، كما حدثت اجراءات الحزب من نشاط الحزب ، مع غيره من الأحزاب .

غير أن توقف الجريدة ، وتحلل حزب الأمة كتنظيم سياسى ، لم يعن القضاء على الافكار التى ارتبطت بهما ، واستمر أعضاؤه والمتأثرون بأفكارهم في الدعوة على وجه خاص لقضايا الاصلاح الاجتماعى . وعندما انتهت الحرب العالمية الاولى ، كان هؤلاء من بين الجماعات السديدة التى اهتمت بالبحث والتفكير في مصير مصر بعد الحرب . ولم يكن من الصعب (وقد خرجت انجلترا منتصرة في تلك الحرب) ان يفكر رجال حزب الأمة في الاستفادة من مبادئ ويلسون ، كما كان من المنطقى ان يكون هؤلاء (وليس رجال الحزب الوطنى) النواة الاولى لتكوين (الوفد) الذى شكل بزعامة سعد زغلول ، والذى كان بدوره متعاطفاً مع اتجاهات حزب الأمة وإن لم يكن عضواً فيه . وكما هو معروف في تاريخ (الوفد المصرى) فإن

الفئات التي كانت تلتف حول حزب الامة والجريدة كانت هي التي انحازت الى جانب عدلى يكن في صراعه الشهير مع سعد زغلول . وفي حين سعى سعد الى مخاطبة الامة مباشرة ، وتصعيد حملته ضد التجليز واعادة تشكيل الوفد (بما سوف يهدد بعد ذلك الى تشكيل حزب الوفد) فإن رجال حزب الامة التقوا حول عدلى في مفاوضاته مع اللورد كيرزن وشاركوه في اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . كما كانوا هم أنفسهم على رأس لجنة اعداد دستور ١٩٢٢ ثم انه كان من الطبيعي ان يجمعوا أنفسهم ، مع الناصريين لافكارهم ، لتكوين حزب الاحرار الدستوريين الذي أعلن قيامه في أواخر أكتوبر ١٩٢٢ .

غير ان الامر الهام هنا ، هو ان « الليبرالية » التي كانت سمة لجماعات صغيرة من المثقفين والتي ارتبطت بحزب نخبوى فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى تحولت - بفعل زخم ثورة ١٩١٩ - الى سمة للحقبة التالية باكملها من تاريخ مصر بين ١٩٢٣ و ١٩٥٣ . وقد اتخذت تلك الحقبة هذا الوصف ليس فقط استنادا الى طبيعة الاطار الدستوري الذي حكمها ، والنظام السياسى الذى تخضع عنه ، وانما ايضا الى النظام الاقتصادي الذى عرفته ، بل وكذلك المناخ الفكرى والثقال الذى ساد فيها . فالذى حكم مصر في تلك الفترة كان دستور ١٩٢٣ الذى نشن الانتقال من الحكم المطلق الى الحكم الدستورى ، وارسى خضوع السلطات العامة للقانون وتوزيعها بين الملك والوزارة والبرلمان . وبالرغم مما تضمنه هذا الدستور من سلطات واسعة - تشريعية وتنفيذية للملك ، الا انه أكد على مبدأ « سيادة الامة » واعتبارها مصدرا لجميع السلطات ، وقام نظام الحكم على أساس برلمانى بما في ذلك المسئولية الجماعية للوزراء امام مجلس النواب ، وحق البرلمان في سحب الثقة من الوزارة . وارسى الدستور « الحريات الفردية » ، وحد من حقوق النظام السياسى في التدخل لحد من تلك الحريات ، وحد وظائف الدولة في مجالات الدفاع والشرطة والقضاء ، مع ترك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للشعاع الفردى ، بدون تدخل من الدولة الا لتحقيق الامن والنظام ، ووضع القواعد الكفيلة بالحيولة نون اعتداء الافراد والجماعات على بعضهم البعض . وقام النظام السياسى على التعدد الحزبى الذى كان « الوفد » قطبه الرئيسى . وشهدت الفترة نفسها خصوصية وتنوعا فكريا وتصارعت فيها الافكار السلفية والدينية مع الافكار الليبرالية من ناحية . ومع الافكار العلمانية الاشتراكية الخالصة التي بدأت في الظهور - من ناحية أخرى ويمكن القول بشكل عام انه بالرغم من نواحي القصور الشديدة التي شابت

التجربة كلها ، وملامح التراجع والتعثر الكثيرة التي اتخذت تعاني منها خاصة منذ منتصف الثلاثينيات ، الا انه يظل من الحقيقى ان مصر ما قبل ١٩٥٢ امتلكت « ثراثا » ليبراليا يعتقد به ، وعرفت رجالا بارزين استوعبوا قيم الليبرالية ودافعوا عنها . غير ان الضربة التي تلقتها الليبرالية على يد ثورة ٢٣ يوليو كانت ضربة قاصمة ، تعكس عمق الاثر الذى أحدثته ثورة يوليو في الحياة السياسية المصرية ، فضلا عن ان قيام الثورة ذاتها كان نتاجا لتعثر التجربة الليبرالية وحصادا لخافقها .

واذا كانت العشرينات والثلاثينيات والاربعينيات قد شهدت مظاهر كثيرة للصراع داخل النخبة المصرية حول قيم وافكار الليبرالية والعلمانية والحدود الواقعية التي يمكن الذهاب اليها في الدعوة لليبرالية ، فإن القضاء السياسية المصرية على اشكائها السياسية والاقتصادية اتما جاء على يد الثورة نفسها ، وهو ما تم سياسيا من خلال الغاء دستور ١٩٢٣ ، والغاء التعدد الحزبى ، والنظام « البرلمانى » بمرته .. ثم كان الانتقال الى الاقتصاد الموجه ، والتخطيط المركزى ، ثم التأميمات الواسعة لمنشآت القطاع الخاص .. هي العلامات الفاصلة على طريق القضاء على أى مظاهر للاقتصاد الحر .

وهكذا فإن ثورة يوليو استبدلت برموز التجربة الليبرالية وشعاراتها رموز وشعارات اللاحرزبية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية داخليا ، والقومية العربية والحياد الإيجابى خارجيا . وفي واقع الامر ، فإن هذا التوجه لثورة يوليو انما كان جزءا من تيار عام شمل أقطارا عديدة في العالم الثالث منذ الخمسينيات ، وشهد الكثير منها اخفاقات مماثلة لتجارب ليبرالية سابقة فيها .

ومع انه يمكن القول ان جوهر التغير الذى عرفه النظام السياسى المصرى منذ تولى الرئيس السادات للسلطة ، وازاحة القوى « الناصرية » المناهضة له ، كان هو محاولة الاقتراب نحو بعض مظاهر « الليبرالية » من خلال التوجه نحو التعدد الحزبى سياسيا ، و « الانفتاح » اقتصاديا ، الامر الذى يفتقر منه ان يعبر الحزب « الحاكم » عن تلك التوجهات ، أى (حزب مصر ، ثم الحزب الوطنى الديمقراطى) الا ان مكانا قد أفسح - منذ البداية - لمنبر (ثم حزب) بعيد عن التوجه الليبرالى ، على « يعين » الحزب الحاكم ، ويتوازن مع المنبر الاشتراكى أو الماركسى ، على يسار الحزب الحاكم .

وفي هذا الاطار قدم حزب « الاحرار الاشتراكيين » نفسه - منذ البداية - على انه الممثل - في التجربة

الجديدة - للاتجاه الليبرالي ، غير أن قيام حزب الوفد الجديد (في البداية عام ١٩٧٨ لفترة حوالى اربعة شهور ، ثم منذ عام ١٩٨٣ حتى الآن) مستندا الى التراث الليبرالي الكبير للوفد القديم ، سحب السبيل من تحت اقدام حزب الاحرار الاشتراكيين ، ثم كان انضمام هذا الأخير ضمن « التحالف الاسلامى » علامة اخرى على ذبول السمة الليبرالية له .

الحديث إذن عن القوى الليبرالية في الحياة السياسية المصرية المعاصرة هو حديث عن حزب الوفد الجديد ، ومع ذلك يظل من المشروع أيضا افتراض وجود تيارات ليبرالية أخرى خارج الوفد ، مستقلة ، أو حتى ضمن احزاب وقوى أخرى . ولكن يبقى للوفد أنه أهم تعبير سياسي ، مؤسسى ، عن الليبرالية في الساحة السياسية المصرية الراهنة .

لوقفا لبرنامج الحزب ، وعلى الصعيد السياسى ، فإن الوفد يؤمن إيمانا راسخا بالديمقراطية ، ووجوب غرس هذا الإيمان في نفوس المواطنين جميعا ، لذلك خير ضمان لتقدم النظام الديمقراطى في بلادنا « ويحدد البرنامج خمسة أسس « لا غنى عنها » ، وهى :

- احترام حقوق الإنسان واحترام حرياته الاساسية
- تعدد الأحزاب ، وإطلاق تكوينها دون قيد أو شرط
- حرية الصحافة ، وإطلاق حق إصدار الصحف .
- وجود معارضة قوية في المجلس النيابى ترافق الحكومة وتحاسبها .
- حرية الانتخابات ونزاهتها والتي بدورها تصبح الديمقراطية شعارا رائفا خادما .

وتحتل قضية « الحريات العامة » والدستور « موقع الصدارة في برنامج حزب الوفد الجديد ، كما تلعب مطالب الإصلاح السياسى والدستورى على رأس المطالب السياسى للحزب . وتوضح كلها المطابع « الليبرالي » للنظام السياسى ، كما يدعو اليه الوفد الجديد . فالحزب يدعو أولا الى تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية « بحيث يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه السياسية ان يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية ، ويلتزم للشعب اختيار الرئيس بالانتخاب العام المباشر من بين هؤلاء المرشحين » كما يدعو الحزب الى التخفيف من القيود الواردة في الدستور على حق مجلس الشعب في سحب الثقة من الحكومة ممثلة في شخص رئيس مجلس الوزراء ، مما يدهم رقابة السلطة التشريعية على أعمال الحكومة ، كما ينص برنامج الحزب على وجوب « ألا تقل يد مجلس الشعب في انخال ما يراه من تعديلات على الموازنة دون التقيد بموافقة الحكومة ، كما كان الحال في دستور ١٩٢٣ » أيضا يدعو الحزب - من خلال برنامجه - الى العودة الى مبدأ « عدم الجمع بين عضوية

مجلس الشعب والعمل في الحكومة والقطاع العام ، لتوفير الحرية الكاملة لنواب الشعب في محاسبة الحكومة وممارسة الرقابة الجادة على أعمال السلطة التنفيذية ، وتجنبها لكل تأثير من جانب الحكومة على المجلس النيابى وأعضائه ، وأخيرا فإن برنامج الحزب يدعو الى إلغاء المادة ٧٤ من الدستور التي تحول لرئيس الجمهورية « إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى ان يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بياناً الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذ من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » ويبرر الحزب مطلبه هذا بأن تلك المادة قد أساء استخدامها أكثر من مرة بسبب التسرع في تقشيرها وتطبيقها .

من ناحية ثانية ، يدعو برنامج الوفد الى تأكيد استقلال السلطة القضائية ، وإلى تقليص القضاء العسكري لتقتصر اختصاصاته على العسكريين ، وإلى إلغاء نظام المدمى العام الاشتراكى ، وإلى تأكيد استقلالية المحكمة الدستورية العليا في مواجهة السلطة التنفيذية . كما ينادى الوفد بإلغاء جميع القوانين الاستثنائية « التي تمس حقوق المواطنين وحرياتهم وتتعارض مع أحكام الدستور نصا وروحا » ، ويضع الحزب ضمن تلك القوانين المطلوب إلغاؤها قانون تنظيم الاحزاب السياسية وقانون سلطة الصحافة .

وعلى الصعيد الفكرى والعقيدى ، يلتفت النظر ان مدخل الوفد الحديث عن مواقع الدين في الدولة والمجتمع ، إنما هي فكرة « الوحدة الوطنية » ، وعندما عبر برنامجه عن قبوله للنص الدستورى على أن « الاسلام دين الدولة ، وأن مبادئ الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع » ، فإنما قرن ذلك بالحديث عن « سماحة الاسلام الذى يكلل الحق لصاحبه ولو تغير المسلم على المسلم » . كما يجدر الذكر ان ذلك النص اضيف الى برنامج الوفد عام ١٩٨٤ ، وهو البرنامج الذى وضع في ظل الاعداد لسمعة انتخابات ١٩٨٤ التي تحالف فيها الوفد مع الاخوان . أما في البرنامج السابق له - والذى وضع عام ١٩٧٨ فقد نص على أن « يرى الحزب ان تكون الشريعة الاسلامية مصدرا أصيلا للتشريع في البلاد » ، الى جانب ذلك ، يؤكد برنامج الحزب ، أن الوحدة الوطنية بين حضرة الأمة ، مسلمين وقباط ، كانت وستظل دوما عقيدة الوفد التي لا تتبدل . وأن تلك الوحدة - « كانت الثمرة الاولى لكثيرة ١٩١٩ الوطنية » . أما غير ذلك من « الشئون الدينية » في برنامج الوفد فتتعلق بالانتماء بالتربية الدينية والتوعية الدينية على ايدي « اخصائين

والمبادرة الفردية الدور الحاسم فيه . ومع ذلك ، يظل البرنامج الوفد - على الصعيد الفكري - اصراره القاطع على الوحدة الوطنية ، وتجنبته الضمنية لاقحام الدين في القضايا العامة .

ويمكن القول ان الوفد حافظ - بشكل عام - على توجيهه الليبرالي ، وان ذلك التوجه بدا واضحا في عدد من المناسبات . ففي حين ينظر الى تحالف الوفد مع الاخوان في انتخابات ١٩٨٤ على انه كان بمثابة ضربة للطابع الليبرالي (بل والعلماني) للوفد ، الامر الذي ادى الى خروج بعض العناصر البارزة منه ، الا ان المشكلات التي عانى منها هذا التحالف ، ثم عدم تكراره بعد ذلك في انتخابات ١٩٨٧ يؤكد القوة النسبية للسمة الليبرالية والعلمانية للحزب . كما ان اصرار الحزب على مطلب الإصلاح السياسي ، واستكمال اركان النظام الديمقراطي ، بدت بشكل واضح في امتناع الوفد عن ترشيح الرئيس مبارك اواخر عام ١٩٨٧ لفترة رئاسة ثانية على اسس ان فترة الرئاسة الاولى لم تشهد تحقيق مطالب الإصلاح الديمقراطي مثل إلغاء القوانين الاستثنائية ، ووقف العمل بقانون الطوارئ ، ووضع دستور جديد يؤكد سلطات الشعب ، واختيار الرئيس بالانتخاب المباشر .. الخ ، والمثلل يمكن النظر الى موقف الحزب من قرارات وزير الاقتصاد في ٥ يناير ١٩٨٥ كعلامة واضحة على توجهه الليبرالي في مجال الاقتصاد على نحو يتجاوز ما هو موجود في برنامجه المعلن عام ١٩٨٤ ، فلقد شن الحزب وخاصة من خلال صحيفته حملة ضارية على تلك القرارات ، واعتبرها تعكس تراجعها عن جوانب اساسية في سياسة الانفتاح التي يؤيدها الحزب ، وعودته الى سياسة الانغلاق التي تضر بالقطاع الخاص .

وعلى أية حال ، وسواء تحدثنا عن الليبرالية داخل الوفد او خارجه ، فلا شك انها تعاني في مصر حتى الآن من مشاكل او ازيمات اساسية تؤثر بشدة على احتمالاتها المستقبلية . ويمكن هنا رصد ثلاث ازيمات كبرى : الاولى ، هي عدم وجود فكر ليبرالي مصري او عربي معاصر متكامل وواضح المعالم . بل الواقع ان لفظ (الليبرالية) ذاته ينطوي على مشكلة ، فهو وان كان مثل لفظ ديمقراطية لفظ غير عربي ، الا انه لم يحظ بنفس القدر من الشيعير والانتشار ، وعندما استخدم لطفى السيد هذا التعبير في العقد الاول من القرن (حيث عرف بالليبراليسم) فانه ترجمها الى التحررية او المذهب الحري .

ولكن ما هو اهم من ذلك اننا لا نستطيع ان نتحدث عن نسيج فكري مصري معاصر يجمع - في كل واحد - بين قيم الليبرالية على الصعيد السياسي والاقتصادي

مثقفين دينيا وتربويا ، وكذلك بدور اجهزة الاعلام في هذا المجال ، ودعم جهاز الوعظ والارشاد بالازهر ، واعادة تكوين هيئة كبار العلماء .

غير ان السمة الليبرالية في الجزء الاقتصادي من برنامج الوفد لا تبدو واضحة او حاسمة ، وهو امر ربما يعود الى تخوف الحزب - لحظة وضع ذلك البرنامج عام ١٩٨٤ - من ان يؤدي التأكيد على تلك السمة ، الى التأثير على شعبية الوفد - خاصة وان البرنامج يؤكد في بدايته انه .. « لا عنول عن الاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي وسلوكي » وانه « لا رجوع عن المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تحققت للفتات الكادحة من فلاحين وعمال » . لذلك كان منطقيا ان يقتصر تأييد البرنامج لسياسة الانفتاح بالدعوة الى وضع الضوابط ، لمنع استغلال هذا الانفتاح ، وان تقتصر الدعوة لتوفير الضمانات للاستثمار العربي والاجنبي بضرورة وجود شروط عادلة تعود بالنفع الحقيقي على الاستثمار القومي . كما ينتقد البرنامج اداء البنوك الاجنبية في مصر على اساس ان اغلبها « لم يشارك في التنمية الاقتصادية المطلوبة للبلاد » ، ولذا فان الحزب يطالب بوضع الضوابط التي تؤول الى توجيه هذه البنوك نحو عمليات الاستثمار والتنمية . من ناحية ثانية ، يؤكد البرنامج ان الحزب « يؤمن باهمية وجود قطاع عام قوى وقادر لتستطيع الدولة الاستعانة به في تأمين وجود فوائض مناسبة تسهم في التمويل الذاتي للتنمية » وفي مجال حل مشكلات ذلك القطاع يدعو الحزب الى « ادارته ادارة سليمة في ظل مناخ اقتصادي سليم » . كما يتحدث عن إمكانية « اعادة النظر في حجم القطاع العام لتخليصه من بعض الاعمال التي اقتصت عليه » . أما بالنسبة للقطاع الخاص ، فان البرنامج يدعو الى « ان يؤدي دورا اكبر واكثر نفعا في حياة البلاد الاقتصادية ، وخلق وظائف جديدة للمجتهدين من الشباب » كما يطالب الحزب بتشجيع الجهود الخلاقة للقطاع الخاص كي ينطلق في نشاطه بجماسة واطمئنان . ويتحدث البرنامج ايضا عن وجوب « العمل على تنشيط سوق المال كوسيلة لاجتذاب المدخرات وانعاش الشركات المساهمة من جديد » .

والواقع انه ليس من الصعب على المحلل ان يستنتج من برنامج الوفد انه لا يعكس فلسفة ليبرالية قوية متكاملة الارقان ، بقدر ما يدعو الى اصلاحات ليبرالية هنا وهناك ، تحتل فيها الاصلاحات « السياسية » مركز الصدارة ، أما الاصلاحات الاقتصادية فهي تدور في النهاية في اطار الوضع القائم ، اكثر مما تدعو لتغيير اسسه جذريا ، بحيث تلعب اقتصاديات السوق

والاستمرار في سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين حتى وإن كانت هذه الدعوات الأخيرة تؤدي إلى طريق مسدود .

غير أن التحدي الأساسي للبريالية على هذا الصعيد إنما يأتي من جانب التيار السياسي الأكثر قوة وقابلية على صعيد المعارضة السياسية في مصر اليوم أي التيار الإسلامي . ففي حين أن الليبرالية السياسية تفترض - بحكم التعريف - الاعتراف بالقوة الإسلامية كقوة فاعلة على المسرح السياسي لها حقها في التعبير عن نفسها ، فإن هذه الأخيرة ترتبط - على الأقل من خلال فصائل كثيرة فيها - بفكر شمولي سلفي يتعارض مباشرة مع قيم الديمقراطية والحرية الفكرية ، وإن كان يجد أذنا صاغية لدى الجماهير في مجتمع تخيم الأمية فيه على حوالى نصف سكانه .

ومع ذلك كله - تظل الليبرالية بقيمها وأفكارها هدفا عزيزا ، يذوق السعى بداب لترسيخه على مستوى النخبة والجماهير . ويمقدار ما تقترب مصر من تلك القيم والأفكار ، بمقدار ما يتعاضد الأمل في أن تكون أكثر أهمية لدخول عالم القرن الواحد والعشرين .

ب - حرب الوفد عام ١٩٨٩ :

سوف يتقسم الحديث عن تطور الوفد وأنشطته عام ١٩٨٩ إلى ثلاثة أجزاء : الأول ، عن التطور المؤسسي أو التنظيمي للحزب ، والثاني عن النشاط الحزبي (الجماهيري والبرلماني) فضلا عن علاقات الحزب مع الأحزاب الأخرى - من ناحية - ومع الحكومة - من ناحية أخرى . أما الجزء الثالث فيتركز على الخطاب السياسي للحزب ، خاصة من خلال صحيفته .

(١) - التطور المؤسسي (التنظيمي) للوفد :

شهدت بداية عام ١٩٨٩ تطورا هاما على الصعيد التنظيمي في حزب الوفد الجديد وهو انتخاب الهيئة العليا للوفد للمرة الثانية منذ تشكيلة وطلبا للنظام الداخلي للحزب ، فإن الهيئة العليا للحزب تتكون من خمسين عضوا ، ويتم انتخاب أعضائها بالاقتراع السري بواسطة الجمعية العمومية للحزب لمدة خمس سنوات ، ويجوز تجديد انتخابهم لنفس المدة ، ولاكثر من مدة . كما تنتخب الهيئة العليا من بين أعضائها ثلاثة نواب للرئيس ، وسكرتيرا عاما ، وأربعة مساعدين له ، وأميناً للصندوق وأميناً مساعدا له . وطلبا لذلك القواعد اجتمعت الجمعية العمومية للوفد في ١٢ يناير ١٩٨٩ وانتخب أعضاء الهيئة العليا الخمسين وكان على رأسهم إبراهيم فرج الذي حصل على أعلى الأصوات وانتخب سكرتيرا عاما بالاجماع ، وانتخب

والفكرى ويوصل العلاقة الجدلية بين الديمقراطية السياسية والتعدد الحزبي وفصل السلطات من ناحية ، والتحرر الاقتصادي ودعم القطاع الخاص والمبادرة الفردية من ناحية ثانية ، وقيم التنوير والعلمانية من ناحية ثالثة .

الأزمة الثانية : هي ما يمكن أن نسميها بالأزمة المؤسسية . فالحزب السياسي الذي يفترض أنه يحمل لواء الفكر الليبرالي ويدافع عنه ، أي حزب الوفد ، يعاني من مشكلات عديدة لا يمكن إنكارها . حقا أن الوفد - خاصة من خلال صحيفته - يدعو بلا هوادة من أجل الإصلاح الدستوري ، وإطلاق تكوين الأحزاب وإصدار الصحف ، وتدعيم النظام البرلماني واحترام حقوق الإنسان ، كما يقف بحسم على صعيد السياسة الخارجية مناصرا للديمقراطية (وهو ما يتبدى بالذات ومع ذلك من الأوضاع في السودان) فضلا عن الحماس والدعم لتحرير الاقتصاد المصري ، ودعم القطاع الخاص ، وتشجيع المبادرات الفردية . وفوق كل هذا فإن الدعوة إلى الوحدة الوطنية ، واعتبار الدين لله والوطن للجميع ، تبدو أبرز ملامح الاستمرارية في الوفد الجديد مع الوفد القديم . ومع ذلك ، فلا شك أن الوفد كتنظيم أو مؤسسة يبدو عاجزا حتى الآن عن استيعاب القوى الاجتماعية والأجيال الشابة الجديدة في مصر ، وهو الأمر الذي يتجسد بقوة في أزمة الكوادر والقيادات في الحزب . وفي واقع الأمر فإن مستقبل الوفد الآن هو بين اختيارين : فإما أن يبادر رئيس الوفد فؤاد سراج الدين بالاستجابة الجريئة لضرورات التغيير والتقدم نحو وضع دم جديد على نطاق واسع في شرايين الحزب ، خاصة على مستوى القيادات والكوادر ، وإعادة بناء الوفد على الأسس العصرية للتنظيم ، وإما أن تظل الأمور على ما هي عليه إلى أن تختفى القيادة التاريخية لسراج الدين ويفتح الباب لصراع ضار يتمخض عنه حزب ليبرالي جديد سواء حمل اسم الوفد أو لم يحمل . غير أن أزمة الليبرالية الأهم والأقدم والأصم هي أن شعاراتها ومثلها وأفكارها ما تزال ذات طابع نظوي غريب عن ثقافة وتوجهات قطاعات واسعة من الشعب ، حتى وأن تحمست لبعض شعاراتها وأفكارها في لحظة أو أخرى . وبعبارة ثانية فإن الكثير من شعارات الليبرالية هي شعارات (غير شعبية) حتى وإن كانت في جوهرها تعبر عن الطريق الأكثر جدوى للتقدم والإصلاح . وعلى سبيل المثال وعلى الصعيد الاقتصادي فإن المداواة بتشجيع الاستثمار الخاص وترشيد الدعم وترك الاسعار تتحدد بظروف العرض والطلب ، وإلغاء التزام الدولة بتعيين الخريجين هي كلها أمور أقل شعبية بكثير من دعوات توسيع القطاع العام والبقاء على الدعم

العاملين المدنيين، والغاء ضريبة التركات ورسم الايلولة، وتسوية حالات الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء الخدمة، وانشاء صندوق العلاج على نفقة الدولة، وتنظيم العلاقة بين الملك والمستاجر في الارض الزراعية، وبلغ حدود الاحفاء من ضريبة الدخل، وتعديل احكام اصلاح الزراعي .. الخ. كما اهتم نواب الوفد بشكل خاص بالمشكلات الخاصة بالبحارة المصريين العاملين على سفن اجنبية، ودعم عملهم والتامين عليهم، كما قدم نواب الوفد عدة استجوابات على رأسها الاستجوابان حول الفساد، وحول العمال المصريين بالعراق.

وشغلت طلبات الاحاطة والاسئلة مجالات كثيرة مثل نقص وتوزيع بعض المواد الغذائية، ومشكلات شركات توظيف الاموال وتصريحات ومعامسات السيد زكى بدر وزير الداخلية السابق ومشكلة المقدرات، ودعم القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة فضلا عن تتبع بعض الاحداث التي شهدتها العام مثل حريق مبنى التليفزيون بالقاهرة.

وقد رفض الوفد في البرلمان بيان الحكومة في شهر فبراير، كما رفض مشروعها للموازنة الذي قدم في شهر يونيو. وأعلن مقاطعة انتخابات مجلس الشورى، وأيد نائبه (طلعت رسلان) الذي حاول منع وزير الداخلية من الاستمرار في اللقاء بانه أمام المجلس في فبراير ١٩٨٩ بالقوة البدنية، بسبب التجاوزات اللفظية والموضوعة. في ذلك السياق، ادان الوفد اسقاط العضوية عن نائبه الذي هو ايضا عضو الهيئة العليا للوفد، كما ادان الوفد بقوة عدم تنفيذ الحكم القضائي بأحقية ٧٨ مرشحا لمجلس الشعب في الاحلال محل اعضاء الحاليين.

اما على صعيد النشاط الجماهيري، فقد انطلقت الندوات الاسبوعية للوفد بالعاصمة، ودار معظمها حول موضوعات سياسية، تتعلق بالذات بالديمقراطية والحرريات العامة (مثل: الفساد السياسي، صنع القرار السياسي، سيادة القانون وحقوق الانسان، نقد النظام الانتخابي، اوضاع مجلس الشورى)، مشكلة عدم تنفيذ احكام القضاء، الحريات العامة، تثبيد الحريات وأثره على الوطنية المصرية، حرية الصحافة .. الخ) كما شغلت موضوعات اقتصادية واجتماعية مثل (البطالة، القطاع العام، تلوث البيئة، مياه النيل، مشكلة الدخرات ومعوقات الاستثمار، والصناعة الوطنية .. الخ). كما شملت الندوات بعض القضايا الخارجية مثل: أزمة لبنان، والسلمة الاسرائيلي في الضفة الغربية وفترة والانتقال العسكري في السودان. وقد اثرت الموضوعات نفسها تقريبا في

الهيئة كلا من احمد اباطة وعبد الحميد حشيش ونعمان جمعة نوابا لفؤاد سراج الدين، اما السكرتيرين المساعدون فهم: علي سلامة، وابراهيم الدسوقي اباطة، ويكرم زيدان، وفؤاد بدروى. كما انتخبت عبد الخالق الشناوى امينا للصندوق، وعبد المنعم حسين امينا مساعدا (وقد انتخب عبد الخالق الشناوى نائبا لرئيس الحزب، خلفا للمرحوم عبد الحميد حشيش، الذي توفي في شهر اغسطس) ولا شك ان اهم سمات الهيئة العليا الجديدة هو التزايد في نسبة العناصر «الشابة» او «صغيرة السن» (على الاقل بمعايير حزب الوفد)، أي تلك العناصر التي يقع عمرها بين ٣٥ و ٥٥ عاما، مثل، عبد الحميد حشيش وابراهيم اباطة، ومصطفى شردي، ومصطفى النحاس، ومحمد الحفناوى وفؤاد البدروى ومعنى مكرم عبيد، ونعمان جمعة ومحمد سرحان ومحمد متولى. ومن بين هؤلاء فان المركز المتقدم الذي حصلت عليه منى مكرم عبيد تكون له دلالة، ليس فقط بالنسبة لتمثيل الاجيال الجديدة وإنما ايضا بالنسبة للتمثيل النسائي، والتمثيل القبلي في الهيئة العليا للوفد.

وقد شهد عام ١٩٨٨ ايضا تغييرات وتعينات واسعة في المستويات التنظيمية للوفد في المحافظات، وكذلك في اللجان النوعية، كما فصل خمسة اعضاء من تشكيلات الوفد لاشتراكهم في انتخابات مجلس الشورى، مخالفين بذلك قرار الحزب بمقاطعة تلك الانتخابات.

وقد عقدت الهيئة العليا للوفد اجتماعات شهرية منتظمة تقريبا، ومن ناحية أخرى يبدو وفق ما نشر في صحيفة الوفد - ان أكثر اللجان النوعية نشاطا كانت هي لجنة القوى العاملة، وأن لجان المحافظات الأكثر نشاطا كانت هي لجان الوجه البحري والقناة، كما حفلت جريدة الوفد بأخبار اجتماعات لجان «شباب الوفد» في المحافظات، ومع ذلك فإن مدى نجاح الوفد في استقطاب الاجيال الشابة تبدو مسألة يصعب حسمها. والامر نفسه يطبق على معهد الدراسات السياسية للوفد وعلى مدى نجاحه في تقديم كوادر جديدة قادرة على القيام بأعباء العمل الحزبي، وعلى المناصب القيادية.

(٢) النشاط السياسي:

طبقا لما جرى عليه العمل في التقرير، فإن متابعة النشاط السياسي الحزبي تشغل نشاط نواب الحزب في مجلس الشعب، والنشاط الجماهيري للحزب ثم علاقة الحزب بكل من احزاب المعارضة الاخرى، والحكومة. فعلى الصعيد البرلماني نشط نواب الحزب في اقتراح مشروعات بقوانين جديدة او بتعديل قوانين قائمة، وكان من أبرز تلك المقترحات ما تعلق بتعديل قانون

الدنوات التي عقدها الحزب في محلفات الوجه البحري والاسكندرية وبرسعيد وأن اخفقت الدنوات تقريبا في محافظات الصعيد ، وفقا لما تنشره صحيفة الوفد . غير أن المشكلة الاساسية فيما يتعلق بهذه الدنوات انما تتعلق بحجم الحضور والمشاركة الجماهيرية فيها ، والتي يمكن القول انها مازال مشاركة متواضعة الى حد كبير . وتمكس احد جوانب مشكلة المشاركة السياسية في مصر بوجه عام .

كما نشطت بعض لجان الحزب في تقديم بعض الخدمات الجماهيرية ، خاصة في مجال تعليم الحاسب الالى ، والرعاية الصحية ، وكذلك بعض الانشطة في مجال التعليم وهو الامية .. الخ .

اما على صعيد العلاقة مع احزاب وقوى المعارضة الاخرى ، فيبدو ان عام ١٩٨٩ كان عاما ايجابيا ففى يناير تباحث رؤساء واحزاب المعارضة واصدروا بيانا يتضمن ما اوله « الضمانات اللازمة لاجراء انتخابات حرة » ، كما فعلوا الشيء نفسه عقب احداث فبراير في مجلس الشعب ، والمواجهة مع وزير الداخلية ، وقدموا مذكرة الى رئيس الجمهورية بشأن تلك الاحداث في اول شهر مارس . كما تكررت اجتماعات بشأن اكثر من قضية اخرى ، مثل انتخابات مجلس الشورى التي خاضها العمل والاحرار ، وقاطعها الوفد والتجمع ، ومناصرة المعتقلين السياسيين في يناير) واحداث الحديدي والصلب ، ومطالب اصلاح الديمقراطية سبتمبر . كما يلاحظ ان احزاب المعارضة اخلفت دائرة برسعيد امام المرشح الوددى . كما انتقدت صحيفة الوفد موقف الحكومة من احداث حزب العمل في شهرى مارس وابريل ، واصدر الوفد والعمل بيانا مشتركا بشأن مقاطعة الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب ، ودعت صحيفة الوفد ايضا للحوار بين الدولة والجماعات الاسلامية ، غير ان انتقادات صحيفتى الشعب والاحرار للوفد كانتا سببا لبعض التوتر بين الوفد وحزبى العمل والاحرار في بداية العام .

وإلى المقابل ، فإن الحزب الوطنى كان محل نقد وملاحقة حزب الوفد سواء من خلال صحيفته ، أو المؤتمرات والدنوات السياسية للحزب ، وتضمنت صحيفة الوفد باستمرار اخبارا عن الصراعات والانشقاقات داخل الحزب الوطنى ، خاصة في فترة وضع قوائم مجلس الشورى .

(٣) الخطاب السياسى :

القضية الاساسية في الخطاب السياسى للوفد ، وكما تجسدت عام ١٩٨٩ هي « الاصلاح السياسى » ، او - بتعبير اكثر دقة - اولوية الاصلاح السياسى » ، كشرط لاصلاح كافة الارضاع في مصر ، اقتصادية

كانت ام اجتماعية ام ثقافية . والواقع ان البعد السياسى « للبرالية » هو اكثر ابعادها وضوحا في الخطاب السياسى للوفد الذى يمكن استخلاصه من كلمات قادة الحزب (وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين نفسه) ومن جريدة الحزب « الوفد » ، والانتقادات السائدة فيها ، وكذلك من كافة البيانات الصادرة عن الحزب ، والموضوعات السائدة في أنشطته البرلمانية والجماهيرية ، ومواقفه ازاء القضايا الخارجية . وحجر الزاوية في الاصلاح السياسى هو وضع دستور جديد يحسم طبيعة نظام الحكم ، وهل هو رئاسى أم برلمانى ، ويضع ضمانات قوية للحريات العامة ، ويحدد ضوابط دقيقة لمسؤوليات رئيس الدولة ، ويحد من السلطات الاستثنائية ويبنى « النظم الشاذة » التي وردت في دستور ١٩٧١ وخاصة نظام المدعى الاشتراكى وما عقبه من انشاء لمحكمة القيم . ويبدو أن الوفد آميل لتطبيق النظم البرلمانى في مصر ، ولذا فإن ما يعيب الدستور الراهن هو اخذه بالنظام الرئاسى ، كما يعيب ذلك الدستور سيادة روح الحكم الشمولى فيه ، بما يتناقض مع الاخذ بالتعدد الحزبى . وعدم تحديد طريقة مساطة الوزارة والوزراء سياسيا وجنائيا ، وانعدام رقابة مجلس الشعب على الاموال العامة .

والى جانب تركيز خطاب الوفد على تلك القضية عام ١٩٨٩ ، فإن هناك عددا من القضايا المتصلة بالممارسات الديمقراطية كانت ايضا محل تركيز الوفد : - فالاحداث التي شهدتها مجلس الشعب في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ، بما تضمنته من محاولة نائب وفدى استعمال القوة البدنية لايقال وزير الداخلية السابق زكى بدر عن حديثه امام المجلس ، كانت دافعا لتحرك سياسى كبير للوفد ، ووصف رئيس الوفد ما حدث بأنه « مهزلة ذبح فيها الدستور والديمقراطية » وكان مقر الوفد هو المكان الذى اجتمع فيه زعماء المعارضة يوم ٢١ فبراير واصدروا فيه بيانا يدافع عن « الحق الدستوري لنواب الشعب في توجيه الاستجوابات والاسئلة الى الوزراء ، باعتباره لب دروهم البرلمانى في الرقابة على الحكومة ، والتي توجب على الوزراء الاجابة عن وقائع الاستجوابات وليس العكس » .

- واكد خطاب الوفد عام ١٩٨٩ على حقيقة أن الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة هي في مقدمة « ظاهري الديمقراطية الحقيقية » ، ولذلك تكرر الانتقاد لـحجب جانب هام منها (وهو المتعلق بالنفقات العسكرية) عن المناقشة البرلمانية . ووفقا لما قاله لحد النواب الوفديين فإن « اخفاء ارقام الميزانية العسكرية عن الرأى العام هي خدمة للامن القومى ، ولكن اخفائها عن نواب الشعب مخالفة دستورية » .

- وكان اضراب عمال السكة الحديد ، واعتصام عمال الحديد والصلب مناسبتين اكد فيها الوفد انه « لا معنى للحرية الفردية والإرادة الجماعية في وجه السلطة بغير حق الاضراب » وأن الاضراب « ليس جريمة بل هو واجب لحكمة عادلة وهي تحقيق التوازن بين سلطة الحكومة والشعب »

٣ - التحالف والقوى الإسلامية :

١ - مقدمة :

تركزت الحركة السياسية الإسلامية اثرا لا يمكن انكاره على كافة القوى السياسية في مصر ، بحيث لم تعد هناك قوة سياسية أو حزب سياسي يتجاهل الشعارات الإسلامية وهو رد فعل يكاد يكون طبيعيا ازاء اتجاه فرض نفسه على الواقع السياسي ، ويلقى قبولا في الشارع المصري .

في هذا الاطار حاولت القوى والحزب السياسية الأخرى ان تزواج في خطاتها وبرامجها السياسية بين عناصر الخطاب الإسلامي وبين ايديولوجياتها السياسية . فعلى البرنامج الانتخابي للحزب الوطني في انتخابات ٨٧ فقرة تقول « نتمسك بقيم الدين الحنيف .. نتمسك بالشريعة كمصدر أساسى للتشريع فالقوانين الجديدة او تعديلاتها لابد وان تتفق واحكام الشريعة الإسلامية فلم يحدث في الماضي أبدا أن وُفِّق على مشروع قانون بمجلس الشعب خلال السنوات الخمس الماضية . به نص واحد يخالف الشريعة الإسلامية » ويحدد ليؤكّد في فقرة أخرى « ونؤمن كذلك كحزب وطني ديمقراطى بضرورة اعداد المجتمع المتمسك بالقيم والفضائل والاخلاق الكريمة ، فمثلا الدين مادة أساسية في التعليم العام ، واقبضت اذاعة القرآن الكريم وتم توسيع نطاق بثها لنقل رسالة الاسلام وكتابة الكريم ، كذلك هناك التوسع في التعليم الازهرى بكافة مراحله لتخريج الدعاة والداعين ، ودعم رسالة المسجد ليؤدّي دوره الراكذ دينيا واجتماعيا .. »

ولم يقتصر الامر على الحزب الوطنى الحاكم ، بل ضمن حزب الوفد برنامجه جزءا حول الشؤون الدينية جاء فيه « .. يؤمن الوفد بأن فيما نص عليه الدستور من أن الاسلام دين الدولة وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع وفى سماحة الاسلام الذى يكفل الحق لمناصبه ولولغير المسلم على المسلم خير ضمان للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .. » ويحان ذلك يرى الحزب « .. وجوب الاهتمام بالتربية الدينية في مختلف مراحل التعليم وجعلها مادة أساسية . ونشر التوعية الدينية بين المترددين على المساجد والكنائس على ان يقوم بذلك اخصائيوون مثقفون دينيا وتربويا يملكون القدرة على مخاطبة الشباب ومختلف طبقات الشعب والوصول الى اقناعهم بالقيم الدينية والمثل الاخلاقية » .

من ناحية ثانية ، وإذا كانت السمة « الليبرالية » للفكر الاقتصادي للوفد غير حاسمة ، وفقا لبرنامج الوفد ، كما سبقنا الإشارة ، إلا ان عام ١٩٨٩ بما حفل به من تطورات ليبرالية لا يمكن انكارها على الصعيد العالمى ، شهد اتجاه الخطاب الوفدى المزيد من التأكيد على ملامح الليبرالية الاقتصادية وخاصة الاصرار على التغيير الجذرى للموقف الحكومى من القطاع الخاص ، حتى مع كل الاعلانات الرسمية عن تشجيعه . فالمشكلة هي - وفقا لخطاب الوفد - « في العقلية المتحجرة التى تعبد الاصنام ، والحرص على المبادئ الاشتراكية أكثر من الاتحاد السوفيتى والصين ويوغوسلافيا والمجر وبولندا وغيرهم ، الذين تركوا الشعارات أخيرا . ومع ذلك فإن القطاع الخاص بمصر لا يزال يعتقد » . وانطلاقا من هذه الرؤية ركز الخطاب الوفدى على ازالة القوانين المقيدة للاستثمار ، وعلى الحد من أجهزة الرقابة العديدة على المستثمرين .

- غير أن الخطاب الليبرالى للوفد يعتريه بعض التناقض لدى معالجة قضايا تتعلق بالدين والشريعة ، ويلفت النظر مثلا أن الوفد - فى رفضه لقانونى الايولة - إنما احتج أساسا « بشبهة مخالفتها للشريعة الإسلامية » . وبالمثل فإن هناك أكثر من مرة ، وجه فيها اللوم لعملاء الاسلام « الذين سكتوا عن قول الحق في قضايا حساسة مثل التمييز وتزوير الانتخابات » .. الخ . ولا يخفى ما ينطوى عليه هذا الخطاب من تسليم ضمنى بحق - بل وواجب - رجال الدين ، في اسياغ مشروعية على اجراءات معينة ، أو سحب تلك المشروعية وذلك أمر لا يتفق في النهاية مع جوهر السمة (العلمانية) للوفد .

- وأخيرا ، فإن الخطاب السياسى للوفد ، لدى معالجته لقضايا السياسة الخارجية (وخاصة التغيرات في البلاد الاشتراكية وكذلك انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ في السودان) لا يترك مجالا لاي مراقب للتشكيك في اصراره على تدعيم الحريات العامة والحد من سطوة الحكومات العسكرية غير الشعبية .

ولعل هذا التوجه الاسلامي الذي يحرص عليه حزب العمل كان من الاسباب التي جعلت تحالفه مع الأخوان في ١٩٨٧ أمرا أكثر منطقية بخلاف التحالف السابق للأخوان مع حزب الوفد ذي التقاليد العلمانية . ونفس الشيء يسرى على حزب الاحرار الطرف الثالث في التحالف الاسلامي ، فإذا كان تبنيه لقضية الشريعة الاسلامية أمرا مثيرا في برنامج التحالف الا ان ذلك لا يمنع أنه في برنامجه التأسيسي قد ذكر صراحة تحت عنوان « الشريعة الاسلامية هي المصدر الاساسي للدستور والقانون » .. يؤمن حزب الاحرار الاشتراكيين ان في الشريعة الاسلامية حولا حاسما لما يعانيه المجتمع المصري من مشاكل ، وهي تنصيف الى الحزب روحانية تحرره من مادية المذاهب السياسية الأخرى .. ويصعب استثناء حزب التجمع تماما ، فرغم عدم تغييره لبرنامجهم الاساسي ، الا انه يمكن القول ان خطابه السياسي يراعى الى حد كبير الحضور القوي للقوى الاسلامية على الساحة السياسية ومن ضمنها الأخوان ، وتم ترجمة ذلك بشكل بارز خلال اللقاء الموسع الذي عقده حزب التجمع ، وضم كلا من الأخوان والناصريين والليبراليين الى جانب القوى الماركسية في اوائل ديسمبر ١٩٨٩ .

غير ان هذا التجمع من قبل الأحزاب السياسية المصرية للواقع الذي فرضته الحركة الاسلامية على ساحة السياسة المصرية ، والذي انعكس في تبني اغلب هذه الأحزاب لقضية الشريعة الاسلامية قد قابلته من ناحية أخرى مروية سياسية في تعامل جماعة الأخوان مع الواقع السياسي المصري .

بدت واضحة من خلال تحالفهم مع حزب الوفد لدخول البرلمان في ١٩٨٤ ، ثم بدفع بعض العناصر الاخوانية القديمة لخوض انتخابات ١٩٨٧ ضمن قوائم الحزب الوطني وأخيرا بتحالفهم مع حزب العمل والاحرار بصورة صريحة ليمثلوا بـ ٢٤ نائباً داخل المجلس ، ويشكلون أهم قوى معارضة في المجلس . وإذا كان « حزب العمل » وجماعة « الأخوان المسلمين » هما القطبان الرئيسيان في التحالف الاسلامي فان استمرار تحالفهما سيؤتيقظ الى حد كبير على المصلحة التي سيجنيها كل منهما من ورائه ، وهي كبيرة . « فالعمل » مازال يستفيد من الحضور السياسي والجماعي الذي يتمتع به الأخوان في الحياة السياسية المصرية ، بينما جماعة الأخوان ما تزال تجد في الحزب إطار الشريعة اللازم لضمان تمثيلها على الخريطة الحزبية والبرلمانية ، وأن كان هذا ليس هو السبب الوحيد ، فالدخول في تحالف مع حزب الوفد ذي الايديولوجية المناهضة لها ، ليس فقط للأغراض

ويرى .. توجيه جهاز الاعلام من اذاعة وتلفزيون وسينما وصحافة الى دوره الهام في هذا المجال ومحاربة كل ما يتعارض مع ادياننا وتقاليدنا .. » ويضيف برنامج الوفد ضرورة « .. دعم جهاز الوعظ والارشاد بالازهر حتى يستطيع اداء رسالته على الوجه الاكمل ، وإعادة تكوين هيئة كبار العلماء بالاولياع التي كانت لها من قبل . وأن يكون لها حق اختيار شيخ الازهر من بين اعضائها دون قيد على السن .. » .

والواقع ان برنامج الوفد قد صيغ في ١٩٨٤ ايمان تحالفه مع الأخوان لدخول الانتخابات البرلمانية بنفس العام ، ولم يتغير في الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب التي جرت في ١٩٨٧ رغم فض التحالف بين الجانبين . اما حزب العمل فقد حوى برنامجه الانتخابي (الذي صاغه بالتحالف مع كل من الأخوان وحزب الاحرار في التحالف الاسلامي) قسما خاصا عن « تطبيق الشريعة الاسلامية » وآخر بعنوان اشاعة الفضيلة « واغلاق ابواب الفساد » وضم القسم الأول ستة بنود جاء فيها « .. ان تطبيق الشريعة الاسلامية واجب ديني وضروري وطني » وطلب بالبند في تعديل التشريعات المخالفة مخالفة صريحة وشاملة لاحكام الشريعة او المصلحة لتوصفها الصريحة ، ويضيف هذا القسم « ان التشريع المستمد من الشريعة الاسلامية لا يمكن الا ان يضي على سنة الاجتهاد الاسلامي الحميد وأن العمل الكبير المطلوب في هذا الاتجاه ليس مهمة المشرع وحده بل هو مهمة متكاملة يحمل جانباً منها المشرع ، ويعمل جوانب أخرى الفقهاء وأساتذة القانون والعلماء المتخصصون في الاقتصاد والمشتغلون بالتجارة والصناعة وغيرهم وعلى هذا الضوء « فان المفهوم المتكامل للشريعة يتجاوز بطبيعة الحال مسألة الحدود بل يتجاوز القوانين المدنية والجنائية ، فسياسة الاعلان مثلا والتعليم لا تقل خطرا .. »

اما القسم الآخر الخاص بإشاعة الفضيلة فقد حوى مجموعة من المطالب الخاصة بالتثقيف والتربية على أسس اسلامية ، مع المطالبة بإغلاق مصانع الخمور التي تملكها الدولة وعدم الترخيص بوجود .. دور اللهو والحرام باسم السياحة او تحت أى ذريعة أخرى .. » .

والواقع ان الحديث عن الشريعة الاسلامية لا يتغير غريبا على حزب العمل ولا تهرده فقط الدواعي السياسية للتحالف مع الأخوان وإنما هو اتجاه قديم اكده الحزب في برنامجه التأسيسي الذي اطلعه في ١٩٧٨ حيث اشار « .. الى ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الاساسي للتشريع في الدولة ولا يجوز أن تتضمن القوانين ما يخالف الشريعة الاسلامية .. » .

الانتخابية الواضحة وإنما أيضا للتأثير على هذه الأحزاب من الداخل . وهو هدف يتفق مع السياسة الأكبر للجماعة والتي تعتمد في الأساس على أحداث تغيير تراكمي حتى وإن كان بطيئا - على جميع المستويات سواء السياسية أو الاجتماعية في الدولة لدفعها نحو تحقيق الرؤية الإسلامية النهائية التي تتبناها الجماعة .

ومع أن الولد تبني قضية الشريعة الإسلامية وجعلها أحد بنود برنامجها الانتخابي إلا أنه لم يكن مستعدا لأن يذهب أكثر من ذلك لاحترام الأخوان أو أن يسمح لهم بالسيطرة الفعلية على الحزب . ولأن التحالف قام على أسس برامجية ولم تكن هناك أرضية فكرية مشتركة يمكن أن يستند عليها ، فكان من الطبيعي أن ينتهي التحالف بعد انتهاء الغرض منه ، وعلى العكس فإن التوجهات الفكرية التي قام عليها حزب العمل الاشتراكي والتجربة التاريخية « مصر الفتاة »

وهي الحركة التي مازال الحزب يستمد شرعيته منها كانت كفيلا كما سبقنا الإشارة بخلق مساحة مشتركة بينه وبين الأخوان المسلمين أوسع من تلك التي كانت بينهم وبين حزب الوفد . فليس خافيا حرص قيادات حزب العمل على الآن على مد جذور الحزب إلى حركة « مصر الفتاة » التي نشأت في أوائل الثلاثينات ، وأصبحت دورا هاما على الساحة السياسية المصرية في ذلك الوقت ويبدو ذلك في الاحتفالات الكبيرة التي أقيمت بمناسبة مرور ٥٠ عاما على الحركة ، وفي ذكرى وفاة أحمد حسين ناهيك عن التصريحات المستمرة لقيادات « العمل » والتي تؤكد نفس المعنى .

والواقع أن استعراض التاريخ السياسي « مصر الفتاة » يسهم في تفسير التحالف الحديث لحزب العمل مع الأخوان المسلمين ، بل يجعله أمرا مبررا مفهوما . وتشير أغلب الكتابات التي أرخت للحركة السياسية المصرية ، إلى أن حركة « مصر الفتاة » كانت من أكثر الحركات تقبلا في الحياة السياسية ، والعكس ذلك في توجهاتها الأيديولوجية التي تلونت بالزغرات الفاشية تارة ، والإسلامية ، والاشتراكية تارات أخرى ، وربما دعا البعض إلى وصفها بأنها « حركة تعبر عن أيديولوجيات متناقضة يفذيها الواقع السياسي وليس الاتجاه الفكري الثابت » . فقد حاولت « مصر الفتاة » انتهاج أيديولوجية وسط بين مذاهب مختلفة ، فالتوجه الاشتراكي الذي تبنته كان محاولة للتوفيق بين المبادئ اليسارية والإسلام ، والجمع بين ضرورات الملكية العامة والملكية الفردية . ورأى أصحاب الحركة في المذهب الشيوعي نوعا من التنكر للماضي وإختصاصا للآديان ، وفي المقابل نظروا إلى الحركة الإسلامية بما

تضمنه من أخوان وغيرهم من الاتجاهات الإسلامية الأخرى ، كحركة تقدمية وثورية ضد الاستعمار والفساد وعلى الصعيد الاجتماعي رأوا أن طالما أن الإسلام يحرم الربا فهو يحرم الرأسمالية باعتبار أن فوائد البنوك هي قوام النظام الرأسمالي ، وأنه من هذا المنطلق يمكن أن يلتقي « الإسلام » مع الاشتراكية في مواجهة النظام الرأسمالي . وتطور هذا الاتجاه في بداية الخمسينات حين ربطت « مصر الفتاة » وحزب مصر الاشتراكية بين مرحلتى الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية . ومن هنا جاء برنامج الحزب مساهرا لهذا الاتجاه الفكري ، فلم يكن برنامجا اشتراكيا كاملا ولا رأسماليا وإنما جمع بين الاتجاهين وغلظهما بطابع إسلامي . ولعل هذا الاتجاه هو نفسه الذي يشكل الأرضية التي التقى عليها حزب العمل مع الأخوان المسلمين في تحالفهما الزاهن .

وبالمثل فقد عكست الممارسة السياسية « مصر الفتاة » نفس التذبذب الذي حكم توجهها الفكري . فقد عادت الحركة حزب الوفد ذا الجماهيرية العريضة في ذلك الوقت وتعاونت في المقابل مع الأحزاب الأخرى ، وبدأت يتعاون وثيق مع « الحزب الوطني » لتشابه الخط السياسي الذي انتهجه ، ولتقنن ، والذي تمثل في رفض الأسلوب السياسي في التعايش مع الانجليز ، ثم انتهى هذا التعاون لتتجه الحركة إلى حزب الأحرار الدستوريين « باعتباره من أكبر الأحزاب المعارضة للورد » بل ذهبت إلى أكثر من ذلك للتعاون مع « القصر » وفي بداية الخمسينات كان « حزب مصر الاشتراكي » من أكثر المنظمات السياسية حماسا لفكرة تشكيل جبهة تضم جميع المنظمات السياسية الوطنية . ودعا في عام ١٩٥١ لتشكيل مما سمي « بالجبهة الشعبية » ودعا إليها جميع المنظمات اليسارية ، والحزب الوطني فضلا عن جماعة الأخوان المسلمين ، وإن كان للاحقة موقف متحفظ منه .

وفي هذا الإطار كان للحزب موقف مؤيد لقرار إلغاء حل جماعة المسلمين كما أيد حلها في العمل السياسي العلني المشروعي ، وهاجم القانون الذي أصدرته الحكومة لتقييد حرية الجماعة عند عودة نشاطها . على أن هذه المحاولات لم تؤد إلى تغير في موقف الجماعة الرسمي التي أصرت قياداتها على أن تحافظ على استقلاليتها وتميزها وإن تنأى بها عن « الجبهة الشعبية » التي اقترح تشكيلها . ولعل الظروف الداخلية التي كانت تمر بها جماعة الأخوان في ذلك الوقت قد لعبت دورا في الموقف المتحفظ الذي اتخذته تجاه القوى السياسية الأخرى خاصة بعد اغتيال مرشدوها العام الشيخ حسن البنا عام ١٩٤٩ ، الذي لم

يكن رافضا لفكرة التعامل مع الأحزاب القائمة أو التحالف معها وفقا للاعتبارات السياسية .

ويبدو ان هذا الموقف للشيوخ البنا ارتبط برؤية الجماعة باعتبارها « الممثل الشرعي للإسلام » وبالتالي تميزها عن أي حزب سياسي ، بل ووقوفها في موقف يعلو عن الأحزاب جميعا . ومن هنا فإن أي تعاون معها لأسباب سياسية لا بد وأن يخدم في النهاية المبادئ الأساسية للجماعة . وأيا كانت التقديرات فإن النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي ان مبدأ التحالف مع قوى سياسية أخرى كان قائما وما يزال ، حتى وإن اختلفت الرؤى والاهداف . على هذا الضوء ، يمكن القول ان احجام الأخوان عن الدخول في تحالفات سياسية مع القوى الحزبية الأخرى في ذلك الوقت لم يكن رافضا للمبدأ في ذاته بقدر ما برزته المرحلة التاريخية والموقف من القضية الوطنية والقوى الثورية الى جانب الاعتبارات الداخلية التي سادت الجماعة بعد اغتيال الشيخ حسن البنا . وكان لا بد لهذا العامل ان يترك اثرا على عملية اتخاذ القرار التي أصابها بعض الارتباك ، فقبلا عن تزايد دور « التنظيم الخاص » أو الجناح العسكري للجماعة وسعيه للسيطرة عليها . وبما زالت رموز هذا الجناح تحتل مواقع قيادية في الجماعة حتى الآن .

وعلى الرغم من التردد الذي اتسم به السلوك السياسي للجماعة إزاء الأحزاب الأخرى فقد شهدت نفس الفترة تقاعلا من نوع آخر مع الحياة السياسية والحزبية في مصر ، انعكس في الاسهامات الفكرية للأخوان في بداية الخمسينات . ففي ذلك الوقت برزت القضية الاجتماعية - كقضية محورية الى جانب القضية الوطنية وانشغلت بها معظم القوى السياسية والحزبية خاصة في ظل تصاعد التيارات الاشتراكية ، وبخل الأخوان هذه الساحة ليلبوروا موقفا فكريا للجماعة من هذه القضية على وجه التحديد .

خاصة من خلال اسهامات « محمد الغزالي » و« سيد قطب » و« عبدالقادر عودة » و« البهي الخولي » . وحاولت هذه الكتابات ان تضيئ طابعا اجتماعيا مطورا على المناهج السائدة لدى الأخوان ، وأن تستجيب للمطالب الاجتماعية الثورية التي كانت مطروحة في هذه الفترة ولاشك ان هذه الملامح السريعة للتطور السياسي والفكري للأخوان تكشف عن مدى عمق تفاعل الجماعة مع الحياة السياسية المصرية ، كما تعد مدخلا ملائما لهم تطوراتها الحديثة خاصة وأن التجربة السياسية التي تعيشها مصر في مرحلتها الراهنة هي في جزء كبير منها ، امتداد لتجربتها التاريخية قبل ١٩٥٢ . وبالتالي فالعودة بالقوى

السياسية والحزبية الحديثة الى جذورها التاريخية لابد وأن يشكل منطلقا مقبولا لقراءة ممارستها وافكارها الحديثة .

غير أن تحديد ملامح القوى الإسلامية على الساحة السياسية المصرية الراهنة ، لا يمكن ان يكتمل الا بالقاء الضوء على القوى « الراديكالية » الإسلامية ، المحجوبة عن الشرعية ولها مقدماتها تنظيم « الجهاد » فرغم الموقف المبدئي لجماعات « الجهاد » من مسألة العمل الحزبي ورفضها للعمل السياسي من خلال القنوات الشرعية التي تسمح بها الدولة ، الا ان ذلك لم يمنع من أن يكون لها دور على خريطة القوى السياسية والحزبية في مصر . بل ان هذا الدور تصد بدرجة كبيرة بسبب هذا الموقف الذي جعل « للجهاد » استراتيجية حركية مغايرة لتلك التي يتبناها الأخوان ، وبالتالي وضع كلا من هاتين القوتين الإسلاميتين - ظاهريا على الأقل - في موضع المواجهة من الناحية السياسية .

ويمكن القول ان هناك أكثر من قوة سياسية وحزبية راهنت على هذا التميز بالتحديد ، وسعت الى الاستفادة منه ، ربما لأسباب ترجع الى الرغبة في استخدام إحدى القوتين الإسلاميتين في مواجهة الأخرى أو كمحاولة لتعميق التناقض داخل الحركة الإسلامية - الأمر الذي يفضيها في نظر البعض - إزاء القوى السياسية الأخرى من ناحية ويقوى من موقف الأخيرة في مواجهة النظام الحاكم . وربما يمكن أيضا إضافة عامل آخر هام وهو أن استقطاب أي من عناصر القوى الإسلامية - بغض النظر عن توجهاتها - لا بد وأن يضيف شرعية إسلامية تتسابق عليها كافة القوى السياسية والحزبية في مصر ، حتى وإن كان على مستوى الشعارات . وقد جرت أكثر من محاولة من جانب بعض القوى الحزبية لضم عناصر من قوى « الجهاد » الإسلامية إليها خاصة وقت الانتخابات البرلمانية . فعلى اثر قرار الأخوان بالتحالف مع حزبي العمل والأحرار في انتخابات ١٩٨٧ ، يبدو أن حزب الوفد سعى الى جذب بعض عناصر القوى الإسلامية الأخرى اليه متمثلة في « الجهاد » وقد تمت هذه الاتصالات - كما يروى بعض اعضاء جماعات الجهاد - « عبر أحد الوجوه الإسلامية البارزة في نقابة المحامين والذي كانت له ارتباطات تنظيمية قوية بهم » .

ويبدو انها لم تكن المحاولة الأولى التي قام بها حزب الوفد إزاء نفس هذه القوى ففي ١٩٨٤ أبان تحالف الحزب مع الأخوان المسلمين مورست ضغوط - من قبل المرشد العام السابق للأخوان عمر التلمساني على بعض الرموز الهامة لقوى « الجهاد » مثل الشيخ حافظ سلامة والشيخ المحلاوي لدخول الوفد ولكنهم لم تلق أيضا نجاحا .

والواقع أن سلوك « الوفد » تجاه القوى الإسلامية الراديكالية لمثلة في الجهاد خاصة في ١٩٨٧ تبرره كثير من الدواعي « البراجماتية » والمصلحة السياسية المباشرة « للحزب » بفرض تحقيق نوع من التوازن السياسي مع قوى التحالف الإسلامي (الإخوان والعمل والأحرار) ، وحتى لا يتروك الوفد معزولا أو يتهم « بالعمانية » رغم أنها جزء هام من إيديولوجيته . غير أن حزب الوفد لم يكن هو القوة السياسية الوحيدة التي سعت لمد جسور الاتصال مع « الجهاد » كقوة إسلامية خارج النطاق التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين ، فقد ذكر أن حزب العمل الاشتراكي أجرى في ١٩٨٧ اتصالات مع الشيخ عمر عبد الرحمن (وهو في مرتبة المفتي للجماعة الإسلامية وبعض مجموعات الجهاد) لدخول « التحالف الإسلامي » وأن أحجم الآخر عن الانضمام ، كما قيل أيضا أن الحزب بذل محاولات أخرى لضم عناصر من الجهاد لضمان تمثيلها داخل التحالف .

والملاحظ أن للإخوان في الحالتين اللتين دخل فيها في تحالف سواء مع حزب الوفد أو العمل مواقف مؤيد بل ومشجع لهذه الاتصالات ، وأغلب الظن أن السبب لا يرجع إلى رغبتهم في الاستفادة من القوة التنظيمية « للجهاد » ولت الانتخابات - فلا شك أن قوتهم التنظيمية قد تفوق القوة العديدة والتنظيمية لمجموعات الجهاد - ولكن الأرجح أن دافع الإخوان هو الحرص على وحدة الحركة الإسلامية باحتواء الرموز البارزة للقوى المختلفة فيها . ويؤكد ذلك التنسيق الذي عادة ما يتم بينهما قبيل الانتخابات البرلمانية ، والتي تقف فيها قوى الجهاد وراء مرشحي الإخوان ، وأن كان بشكل غير علني ، ويبرز أعضاء الجهاد ذلك - كما ورد في اللقاءات المتتالية معهم - بأنهم يأخذون بقاعدة « أخف الضررين » رغم أنهم لا يؤمنون بالفعل من خلال القنوات السياسية المشروعة التي يقبل بها الإخوان - بالإضافة إلى أن التنسيق بينهما يؤدي إلى النهاية - من وجهة نظرهم - إلى تحقيق مكاسب مباشرة للحركة الإسلامية ككل وبالتالي ممارسة أكبر قدر من الضغوط السياسية على باقي القوى والأحزاب المصرية بحيث تضطر لتقديم أقصى تنازلات ممكنة للحركة ، وهو ما أقدم عليه بالفعل حزب العمل حيث تم نوع من الفرز السياسي بداخله لإخراج العناصر التي أصرت على الإبقاء على الخط الأساسي للحزب والتي مثلت مجموعة أحمد مجاهد آخر بقاياها .

وإذا كانت هذه هي تقديرات القوى الإسلامية نفسها فلا شك أنها ترجع مبدأ توزيع الأدوار داخل الحركة الإسلامية وتوظيفه لصالحها ، بغض النظر عن

الاختلافات المحلية أو السياسية بينهما ، وتدحض الفكرة الشائعة بوجود تناقض عميق بين أقطابها يؤدي إلى الفصل الجامد بين الجهاد والأخوان . وهنا أيضا ، يمكن العودة قليلا إلى التاريخ . فالجهاد - كفضيل من الحركة الإسلامية ينتج « العنف » أسلوبيا أساسيا له ، لا يمكن فصله عن تاريخ العنف لدى الإخوان أنفسهم . ووفقا لأغلب الروايات ، فقد كان الشيخ حسن البنا هو صاحب فكرة إنشاء « التنظيم الخاص » . في أواخر الثلاثينات ليكون بمثابة كتيبة عسكرية سرية مسلحة ، يختار أعضاؤه من الشباب المتخصص المدرب على حمل السلاح . وقد بدأ تأسيس النظام الخاص على شكل فرق للرحلات تحولت إلى ما عرف باسم نظام الجواله أو فرق الجواله التي أتتبع عنها نظام « الكتائب » التي كانت أكثر دقة في انتقاء أعضائها . وبعد اكتمال هذا النظام ولد « النظام الخاص » أو الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين ، والذي اضطلع بجميع أعمال العنف والتجسس والاختيالات التي قامت بها الجماعة .

ولطبيعة هذه المهمة فقد روعي من الناحية التنظيمية أن يتكون « النظام الخاص » من خلايا صغيرة العدد لا يزيد عدد أعضائها كل منها عن بضعة أفراد . وهو شكل تنظيمي ممتاز في مثل هذه الأنظمة ليس فقط لتسهيل الحركة والانتشار التي تتطلبها أعمال العنف دائما ، وإنما أيضا للحفاظ على طابع السرية الذي يفترضه أي تنظيم سرى يعمل تحت الأرض .

وقد لعب النظام الخاص دورا هاما في كتابة تاريخ الجماعة وأثر تأثيرا بالغاً على مسيرة الإخوان المسلمين . وبحكم نشأة الجهاز السري أو النظام الخاص « وبحكم وظيفته وطبيعة الأعمال التي يقوم بها كان لابد وأن يعتمد على شباب الجماعة في تنفيذ مهماته ، وبالتالي لم يكن غريبا أن يشرع النظام الخاص أو الجناح الحامل للسلاح في الجماعة على الهربركية الصارمة التي تحيط بعملية صناعة القرار وتنفيذه ، ولذا كان النظام الخاص مهيبا أكثر من غيره لعدم الانصياع للمطلق للأوامر . وقد بلغ الأمر أن اضطر المرشد العام الأول الذي كانت له سيطرة شخصية على « النظام » أن يعلن تنصله من بعض الأعمال التي يقوم بها . ومن ذلك بيانه الشهير الذي أدان فيه تلك الأعمال تحت عنوان « ليسوا أخواتنا وليسوا مسلمين » رداً على محاولة النظام الخاص نفس محكمة الاستئناف في عام ١٩٤٩ . ولم يبق الأمر عند هذا الحد بل جرت محاولات لتشكيل تنظيمات جديدة وأن سعت الجماعة إلى احتوائها حتى لا يؤدي الأمر إلى فقدان سيطرتها عليها . ولا شك أن شخصية حسن البنا قد لعبت دورا

أساسيا في تحجيم النظام الخاص أو على الأقل ضمان عدم هيمنة على الجماعة . ولكن يقابل هذه الشخصية ازدادت قوة النظام الخاص « خاصة في ظل الصراعات الداخلية التي شهدتها الجماعة بعد موت البنا ، بل وأصبح النظام الخاص يشكل مركز قوة خطيرا داخل الجماعة ، وعنصرا أساسيا لوجودها كما أكدته مسيرتها بعد ذلك .

وإذا كانت الظروف السياسية التي مر بها الإخوان المسلمون على مدى العقدين التاليين اللذين أعقبا اغتيال المرشد الأول ، والحق التي مرت بها الجماعة خاصة في ١٩٥٤ و ١٩٦٥ قد أدت إلى تحجيم نشاطها في بعض الفترات وتغيير أساليبها وأدواتها حتى بدت للحظة تاريخية أنها استبدلت العنف نهائيا بالعمل السياسي أي جمعت نشاط « النظام الخاص » ، إلا أن رموزه بقيت إلى الآن تحتل أهم المواقع القيادية في جماعة الإخوان المسلمين .

ولا شك أن اختفاء الجناح العسكري للإخوان ممثلا في النظام الخاص كان لابد وأن يخل بمسألة توزيع الأدوار داخل الحركة الإسلامية ككل ، أو على الأقل يجعلها تعتمد على إحدى أدوات العمل وهي الأداة السياسية فقط ، وبالتالي لم يكن غريبا إزاء هذا الفراغ أن تظهر قوى إسلامية أخرى ممثلة في تنظيم « الجهاد » بتقريعاته المختلفة لتلعب نفس الدور الذي كان يلعبه « النظام الخاص » حتى دون أن ترتبط مباشرة بجماعة الإخوان . ولطبيعة المهمة التي أرادت هذه القوى الاضطلاع بها كان من الطبيعي أن تتسم تنظيماتها بالسرية وأن تنتشر على شكل مجموعات متفرقة أو جماعات أو تنظيمات أو خلايا كلها أسماء تعبر عن أشكال تنظيمية متشابهة لأي حركة تعمل تحت الأرض . أما العضوية فتأتي كلها من الشباب تحت الثلاثين ممن تتوافر فيهم السمات الصماسبية والفادريين على حمل السلاح والقيام بأعمال العنف ، وحتى القيادات لا تتجاوز هذا العمر . بعبارة أخرى ، فإن تنظيم « الجهاد » بتقريعاته المختلفة يعبر عن جيل متمرد من شباب الحركة الإسلامية لا يبعد لعية الانتظار ولا يؤمن بسياسة النفس الطويل التي تمارسها القوى القديمة أي الإخوان ، وبالتالي فليس غريبا أن يفرج أحيانا عن حدود الطاعة التي تفرضها القواعد الصارمة داخل نطاق هذه الجماعة ، فتحدث بعض الصدامات وهكذا يمكن الاستنتاج أنه ليست هناك خصومة تاريخية أو أيديولوجية حقيقية بين القوتين بل قدر ما هناك خلاف حول منهج العمل لخدمة حركة واحدة هي الحركة الإسلامية . ولعل التنسيق الذي يحدث بينهما في بعض اللحظات الحاسمة والذي سببته

الإشارة إليه وقت العملية الانتخابية يدعم هذا الرأي . في ضوء ذلك ، فإن معالجة القوى الإسلامية هنا سوف تشمل كلا من القوى التي تعمل في إطار الشرعية وتمثل في « التحالف الإسلامي » ، بقواه الثلاث ، حزب العمل وحزب الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين . وأيضا القوى الإسلامية المحجوبة عن الشرعية والتي تمثل أساسا في تنظيم « الجهاد » ، وإن كان الحديث عن كثير من لوجه النشاط السياسي الإسلامي ، لا ينطوي بالضرورة على تلك التفرة .

ب - التطور التنظيمي :

لا شك أن أهم التطورات التنظيمية التي شهدتها التحالف الإسلامي عموما ، وحزبا العمل بشكل خاص عام ١٩٨٩ إنما تمت في عقد المؤتمر الخامس للحزب ، وانتخاب لجنته التنفيذية .

وقد بدأ الأعداد للمؤتمر بانتخابات لجان الحزب في المحافظات المختلفة ، أما التمهيد للمؤتمر من خلال الجريدة فلم يبدأ إلا قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع بطرح شعار المؤتمر : « إصلاح شامل من منظور إسلامي » ، الذي أقرته اللجنة العليا لحزب العمل ولقد عارض هذا الشعار خمسة أعضاء في اللجنة العليا ، ولكن لجنة الأعداد للمؤتمر رفضت شعار « نحو تحرير الإرادة الوطنية » ، استنادا إلى أن هذا الشعار لا يحدد ما يميز حزب العمل عن غيره ، ولا يعالج القضية المطروحة حاليا على الرأي العام أي قضية الحل الإسلامي .

وقد بدأت بوادر الانشقاق قبل اجتماعات اللجنة التنفيذية ، حيث وزع المنشقون منشورات تهاجم القيادات التاريخية للحزب والاتجاه الإسلامي والتحالف مع الإخوان . وقد أدعت قيادة الحزب أن من قاموا بتوزيع المنشورات هم « من المفصولين من الحزب » أو أن لهم صلات « بمباحث أمن الدولة » التي تلعب دورا في تخريب الحزب .

ورفع المؤتمر عدة شعارات بجانب الشعار الأساسي الذي سبق ذكره وكانت هذه الشعارات هي : الإسلام هو الحل - الحل الإسلامي يقضي على البطالة والفناء ومشاكل الإسكان - الحل الإسلامي يرفض القروض وتوجيهات الدول الأجنبية - الحل الإسلامي ... التنمية المستقلة - الإسلام عقيدتنا .. لا شيوعية ولا رأسمالية شعارنا : الله .. الشعب ، ونحو إصلاح إسلامي شامل من أجل تدعيم التحالف الإسلامي .

ولقد بدأت أحداث العنف في المؤتمر بعد إعلان أسماء المنتخبين لعضوية اللجنة التنفيذية ، حيث حدث خلاف حول صمة الأصوات في عدد من الصناديق ،

المؤيدين للانشقاق من اعلان تمثيلهم للحزب في مجلس الشعب بأن مثل هذا الاجراء باطل لانهم انتخبوا على قوائم حزب العمل وتحت شعار « الاسلام هو الحل » ، وانه ليس للهيئة البرلمانية صلاحية انتخاب رئيس الحزب او معارضة قرارات المؤتمر العام .

وفند مراد حجة القائلين بأن الاتجاه الاسلامي مخالف لقانون الاحزاب الذي يمنع قيام الاحزاب الدينية ، بقوله ان قانون الاحزاب يشترط قيام الاحزاب على اساس لا تتعارض مع الاسلام ، كما ان الدستور المصرى ينص على ان الاسلام هو دين الدولة الرسمى ، ولذا فان من يطلب بالفصل بين الاسلام ونظام الحكم هو الخارج على الشرعية الدستورية (!)

اما فيما يتعلق بالتغيرات التنظيمية الاخرى ، فيلاحظ ان بعض دوائر حزب العمل ذكرت ان عدد اعضاء الحزب قد زاد منذ تبنيه شعار « الاسلام هو الحل » في انتخابات ١٩٨٧ وان هذه الزيادة في العضوية ، هي التي لعبت دورا هاما في حسم الصراع لصالح الاتجاه الاسلامى داخل الحزب . وفي واقع الامر ، فان عدم تحديد عضوية حزب العمل كان سبب العديد من المشاكل في خلال مؤتمره الخامس ، من حيث صحة عضوية عدد من الاشخاص وحقيقتهم في الانتخاب ، وانتهت بقيادة الحزب المنشقين بانهم يهتمون في الاساس على عناصر مفصولة من حزب العمل او تم توقيفها عن ممارسة العمل الحزبى ، بينما ادعى المنشقون صحة عضويتهم في الحزب وشككوا في صحة العديد من التشكيلات الحزبية .

اما حزب الاحرار فلم يطرأ أى تغير يذكر على عضويته ، بل انه يعانى من نقص تشكيلاته الحزبية في العديد من المحافظات ، ولا تستطيع القول بأن هناك جماهير تتبع حزب الاحرار الذى يقترب من الحكومة في العديد من المواقف ، ولا يبرز له نشاط سوى من خلال المشاركة في مؤتمرات احزاب المعارضة .

من ناحية اخرى ، اوضحت المؤتمرات التى عقدها حزب العمل عقب المؤتمر الخامس في محافظات مختلفة مدى التقصب التنظيمى للحزب في مختلف محافظات الجمهورية ، وإن كانت بعض المحافظات مثل اسبوط وكفر الشيخ قد لعبت دورا في الانشقاق الذى حدث في حزب العمل الامر الذى ترتب عليه فصل امين حزب العمل بكفر الشيخ . وقام ابراهيم شكرى بجولاته مع اعضاء اللجنة التنفيذية في قوص والزقازيق وبنى سويف ودمياط والغربية والبحيرة والجيزة واسوان والسويس وبور سعيد .

اما حزب الاحرار فيعانى من نقص التشكيلات في الكثير من المحافظات ، وتعتبر محافظتا الجيزة والفيوم

واشتيك المنشقون عن حزب العمل في معارك عنيفة مع « لجان النظام » بالمؤتمر التى شكلتها قيادة الحزب لحفظ الامن الداخلى ، كما قام عدد من المنشقين باحراق بطاقات عضوية المؤتمر ، وجرى محاولة للاستيلاء على عدد من الصناديق . ولقد اسفرت الانتخابات عن خروج معظم اصحاب « الاتجاه الاشتراكي » داخل الحزب ، وبرر رئيس الحزب ذلك بالديمقراطية الداخلية ، وان التغير الداخلى في الحزب يحدث بالفعل منذ انتخابات مجلس الشعب في ١٩٨٧ ، والتحولت التى طرأت عليه بعد التحالف مع الاخوان وتبنى شعارات اسلامية نتج عنها خلاف بين المنادين بالطابع الاشتراكي للحزب وبين المنادين بالشعارات الاسلامية . وان النتيجة التى اسفرت عنها انتخابات اللجنة التنفيذية هي تعبير عن نجاح اصحاب الاتجاه الاسلامى في اكتساب مزيد من التأييد في صفوف العضوية ولذا صوتهوا لاصحاب الشعارات الاسلامية .

وقد ثار خلاف آخر في الحزب حول احقية اعضاء مجلس الشعب في عضوية اللجنة التنفيذية رغم فشل عدد منهم في الانتخابات الخاصة بها ، ولكن اغلبيه الاعضاء رأت ان اعضاء اللجنة التنفيذية لا بد ان يتأقوا بطريق الانتخابات وليس عضوية المجلس ، وفي جميع الاحوال فان نواب مجلس الشعب هم اعضاء في اللجنة العليا للحزب بجانب اعضاء اللجنة التنفيذية . وقد شكك المنشقون في سلامة بعض التشكيلات الحزبية في بعض المحافظات ، وراوا ان الانتخابات جرت بشكل غير موضوعى ، حيث قسم المرشعون مذهب البداية الى اسلاميين وغير اسلاميين ، فضلا عن ان الاتجاه الاسلامى الخاص بحزب العمل لم يثل حظه من النقاش الكافى على مستوى الاعضاء .

وعقب المؤتمر اخذت الشعب تنشر برقيات التأييد لشكرى ولتنتائج المؤتمر الخامس من مختلف المحافظات ، وذلك لتأكيد رئاسة شكرى لحزب العمل ، خاصة بعد المؤتمر المنفصل الذى عقده المنشقون عقب الاستيلاء على مقر الحزب بحى قصر القبة ، وقرروا فيه فصل ابراهيم شكرى وعادل حسين .

ولقد لعب د . حلى مراد دورا هاما في نقي صحة عقد هذا المؤتمر الاخير ، حيث قال ان العديدين ممن شاركوا فيه لم يكن لهم الحق في عضوية مؤتمر الحزب الذى يبلغ عدد اعضائه ١٩٦١ عضوا . واضاف انه يفرض صحة عضوية من حضروا المؤتمر ، فانهم يقرلون عن نصف عدد اعضاء المؤتمر ، وهو النصاب القانونى لمقد أى مؤتمر ، حيث ان عدد من حضر المؤتمر من المنشقين هو ٨٢٢ عضوا فقط .

كما رد مراد على ما قام به عدد من نواب حزب العمل

وتشمل هذه الانتخابات رئيس الحزب وأعضاء مجلس رئاسة الحزب وأمين الصندوق والأمين العاملين للمساعدين . كما تم إعادة تشكيل الأمانة العامة لشباب حزب الاحرار .

أخيرا ، وعلى الصعيد التماسك الداخلي للحزب ، يمكن القول أن المؤتمر الخامس وإن أدى لحسم الخلافات الداخلية والصراع داخل حزب العمل لصالح الاتجاه الاسلامي والتحالف مع الاخوان المسلمين ، إلا أنه أحدث في الوقت نفسه تصدعا خطيرا بخروج عدد من الاعضاء والكوادر من الحزب . وإذا كانت العضوية المتبقية ستكون أكثر تماسكا وقدرة على العمل ، في إطار التوجه الجديد للحزب ، فإنه مايزال يحاول التمسك بكافة التيارات داخلة أو اظهار أنه من الممكن أن يجمع بين هذه التيارات جميعا ولكن هذا كله يمنع الآخرين ، من السعي لإنشاء « حزب مصر الفتاة الجديد » وهو الامر الذي لم يبت فيه حتى نهاية ١٩٨٩ . وعلى أي حال ، فقد تلقت هذه المجموعة هجوما شديدا من قيادة حزب العمل التي تصر على أن قيادة العمل الحالية هي الامتداد الحقيقي لحزب مصر الفتاة .

أما حزب الاحرار فممايزال الصراع محتملا داخله بين تيارات مختلفة ، خاصة مع كثرة التغيرات التنظيمية فيه ، مما يساهم في عدم تبلور فكر واضح للحزب ، خاصة مع تعدد الآراء داخل الحزب بين المتمسكين بليبرالية حزب الاحرار والمندانين بالاندماج في التحالف وبيع الشعارات الاسلامية . والمطلع على جريدتي الاحرار والنور يلاحظ التفاوت الواضح في الآراء المعروضة في كل منهما ، حيث تهاجم الاولى العنف والممارسات المرفوضة للجماعات الاسلامية بينما تدافع الثانية عنها ، وبينما تنبئ الاحرار منهجا أكثر انفتاحا في مجالات الفنون فإن النور جريدة شديدة السلفية وتتخذ موقفا عدائيا من الفنون الحالية وتتهمها بالفسق والخروج عن الشرع . وإذا عقد المؤتمر المنظر لحزب الاحرار فإنه من المتوقع أن تحدث العديد من الخلافات داخله ، ولكن المؤكد أن رئيس الحزب سوف يتمسك بمقعده ، حتى ولو أدى ذلك لفصل العديد من الاعضاء .

أما على الصعيد التنظيمي ، بالنسبة لقوى الاسلام السياسي المسيحية من الشريعة ، فقد تم - في عام ١٩٨٩ - الكشف عن تنظيمات جديدة تمارس العنف أو تعد له كان أهمها ماعرف باسم « التنظيم الشيعي » ومنظمة القصاص الاسلامي ، فضلا عما أطلقت عليه الصحافة « تنظيمات الاطفال » ! وأهم مايمكن ملاحظته حول هذه التنظيمات أنها تضم غالبا أكثر من تيار مما يؤكد التداخل الشديد بين الجماعات الاسلامية ،

هنا أكثر محافظات الحزب نشاطا ، حيث يتم عقد عدد من الندوات فيها ، كما أن مقر الحزب هناك ينقسم الى مكاتب مختلفة وأن كان من الممكن أن يكون العضو عضوا في عدد من المكاتب في وقت واحد .

وحيثما يتعلق بتجنيد الكوادر ورغم أن قيادات حزب العمل تتحدث عن « زيادة الديمقراطية » داخل الحزب ، فإنه من الواضح أن رئيس الحزب قد تخلى عن عيادته السابق بين التيارين الاسلامي والاشتراكي داخل الحزب ، وأنه قد ضغط لصالح تصعيد عدد من الشخصيات الاسلامية الى قيادة حزب العمل . كما لعب دورا هاما في الإبقاء على رئاسة عادل حسين لتحرير جريدة الشعب ، بعد أن كانت الأغلبية في اللجنة التنفيذية تؤيد فصله .

وعقب المؤتمر الخامس للحزب والانشقاق الذي حدث فيه ، قررت قيادة الحزب فصل عدد من أعضاء الحزب وعلى رأسهم احمد مجاهد وعادل وإلى وشوقي خالد ، ومع تطور أحداث المؤتمر فصل خمسة آخرين من عضوية اللجنة العليا للحزب ، لعدم التزامهم بالخط الجديد للحزب ، وكان من بين المفصولين حامد زيدان « رئيس تحرير الشعب السابق » وأحد الناجحين في انتخابات اللجنة التنفيذية الجديدة .

أما حزب الاحرار فممايزال يعاني من الانشقاقات في داخله ، وممايزال رئيس الحزب يلعب الدور الرئيسي في فصل وتعيين التشكيلات الحزبية المختلفة ، واتهمت قيادة الحزب المنهكين أما بانهم مفصولون من الحزب أو أنهم قد تقدموا باستقالاتهم في وقت سابق . ويدور الانشقاق حول موقع الاحرار في التحالف الاسلامي ، وصحة الشعارات التي يرفعها هذا التحالف ، كما وصل الانشقاق للجنة شباب حزب الاحرار التي تعتبر من أكثر لجان الحزب نشاطا حيث تعقد الندوات وتشارك في المؤتمرات بشكل مستمر .

وخلال هذا العام فإن كل المناصب التي شغلت في حزب الاحرار جاءت من طريق التعيين ، كما فصلت قيادة الحزب ٤ من أعضاء أمانة الاحرار بالفيهم دون ذكر الأسباب ومن بين الاربعة اثنتان من أعضاء أمانة الشباب ، كما صدر قرار آخر بتشكيل الحزب في محافظة الجيزة برئاسة الحمزة دعيس الذي يرأس تحرير جريدة النور بجانب عضويته في عدد من اللجان الحزبية ، وكذلك شكلت أمانة جديدة لحزب الاحرار بالاسكندرية . وأصدر مصطفى كامل مراد قرارا بفصل اثنتين من عضوية حزب الاحرار في شهر سبتمبر . وقد عقد اجتماع طارئ للجلسة الدائم للحزب في ١٢/٦ ، وقرر الحزب فتح باب الترشيح للمواقع القيادية بالحزب والتي ستنتخب من أعضاء المؤتمر العام للحزب ،

أما منظمة « القصاص الاسلامي » فهي ليست سوى إعادة تشكيل أو حلقة من حلقات تنظيم « الجهاد » تضم مجموعة صغيرة من الأفراد ، « وأمير » التنظيم هو عبد المنعم جمال الدين وبمقتضى روايات أحد أعضاء التنظيم ، فقد كان عبد المنعم على اتصال مباشر بعبود الزمر كما كان مكلفاً بتولى المهمة الاعلامية لتنظيم الجهاد ، وتطلب ذلك منه تشكيل لجان سرية وعطية « للدعوة » وقد تم الكشف عن هذا التنظيم - وفقاً لنفس الروايات - من خلال الاتصالات التي تمت بين أمير التنظيم عبد الناصر عبد العظيم درة (وكان أحد المتهمين في قضية اغتيال السادات) مع عبد السلام فرج أحد قادة تنظيم « الجهاد » ، مما يعنى ان منظمة « القصاص الاسلامي » لا تخرج عن « الجهاد » .

وفي اغسطس ١٩٨٩ أيضاً تم الاعلان عن تنظيمات جديدة اطلقت عليها الصحافة اسم « تنظيمات الاطفال » ، والواقع انها ليست تنظيمات بالمعنى المعروف ، وانما هي تدخل ضمن اطار التثقيف والتربية الدينية التي اعتادت ان تقوم بها جماعة الاخوان المسلمين ، والتي كانت تقوم بها من خلال الرحلات وال جولات المختلفة في انحاء المحافظات ، وقد نهبت الجماعات الاسلامية نفس النهج رغم اختلاف شكل الاعداد والغرض منه . في هذا الاطار تم الكشف عن ثلاث مجموعات الاولى في الاسكندرية وكانت قياداتها من الاخوان وضمت حوالي ٨٠ طفلاً تتراوح اعمارهم بين ٥ و ١١ سنة ، والثانية في « الزقازيق » وتابعة « للجهاد » اما الثالثة فهي مجموعة اطفال « امبابه » وتتبع الجماعات الاسلامية وقد تم الكشف عنها خلال إحدى الرحلات التي كانت تقوم بها الى القنطرة

ج - النشاط السياسي :

يشمل النشاط السياسي للقوى الاسلامية الشرعية كلا من نشاطها الجماهيري ، ونشاطها في البرلمان ، فضلاً عن علاقاتها بالأحزاب الأخرى وبالحكومة أما القوى المحجوبة فان الشرعية فان جانباً هاماً من نشاطها يتسم بالعنف ، ويؤدى - بالتالى - الى مواجهات عنيفة مع أجهزة الأمن . ومع ذلك ، وعلى صعيد العمل العام ، فان كثيراً من مظاهرات الحضور والتأييد الاسلامي ، يصحب نسبتها دائماً الى فصل دون آخر ، بقدر ما يمكن نسبتها الى قوى الاسلام السياسي ككل وهو ما يصدق بشكل خاص على النشاط داخل النقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني .

وبداية ، كان التحالف الاسلامي ، هو التنظيم السياسي المعارض الوحيد الذي قرر خوض انتخابات

وامكانيات التحول والتنقل من جماعة الى أخرى ، كما ان أغلبها لا يعدو ان يكون حلقة من حلقات تنظيم واحد قائم وبالتالي فهي لا تشكل تنظيمات جديدة بالمعنى المعروف .

فقد احتوى « التنظيم الشيعي » الذي اعلن في اغسطس ١٩٨٩ ، وضم ٥٢ عضواً ، بعض العناصر من جماعة « التكفير والهجرة » من ضمنها سمير هلال وكان « اميراً » لاحدى حلقات التكفير والهجرة بالحلقة .. الى جانب عناصر أخرى من « الجهاد » مثل صلاح دياب (وهو مدرس اعدادى) ، والسيد فودة وكان أحد قيادات الجهاد الذين سبق تدريبهم في ايران ، كما يعد د . فهمي الشناوى سكرتير تحرير مجلة « المختار الاسلامي » من قيادات هذا التنظيم الشيعي . والواقع انها ليست للمرة الاولى التي يتم فيها الكشف عن تنظيم شيعي ، فقد سبق ان اعلن عن تنظيم سابق تزعمه طبيب من حلوان ولكن الفارق هو ان التنظيم الجديد يعد أقل سلفية بمعنى أنه لا يعطى الاولوية للدعوة الى المذهب الشيعي بقدر اهتمامه بعلاء قيمة « الجهاد » والعمل المسلح الذي يعد هدفاً قد يجمع حوله الجماعات والقيادات المختلفة . وقد شكل التنظيم بافله مجموعات أو خلايا في كل من الحلة ونظطا والدقهلية ، وتراوحت العضوية فيها بين ١٠ و ٢٠ عضواً ، لكل منها قيادة . وهو ما يؤكد اهتمام التنظيم بعملية الانتشار الجغرافي وبالتالي بالجانب الحركي وليس الانتشار العقائدي . والواقع ان القارئ لمنشورات « الجهاد » لا يد وان يلاحظ الإعجاب الشديد بالنموذج الإيراني للثورة الاسلامية ، ومحاولة لتقليل من أهمية الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة لصالح الجانب الثوري أو المنهج الحركي ، كما يقول طارق الزمر في فلسفة المواجهة ص (٣) « ونذهب الى اننا نستمعين على طول رسالتنا بنموذج الثورة الاسلامية في ايران ، ونستفهمه على هامش الرسالة » ونحن نسعى الى ثورة اسلامية في مصر ، وذلك لان نموذج الثورة الإيرانية لا يستطيع أحد ان ينكر أنه نموذج ناجح استطاع ان يستوعب معطيات الواقع وان يتفاعل معه بصورة كملت له الانتصار .. »

وتأكيداً على معنى التفاعل بين المذهبيين على أرضية العمل الحركي الاسلامي ، تشير فلسفة المواجهة « تحت عنوان امكانية التغير الاسلامي بمصر .. » كانت الحركة الاسلامية بمصر ولا تزال رائدة الحركات الاسلامية في العالم ، ولولا ان هناك فارقاً كبيراً بين طبيعة الشعب الإيراني وطبيعة تكوين الشعب المصري ، لكانت مصر هي رائدة التحول الاسلامي في المنطقة وقائدة العودة الثانية للإسلام .

مجلس الشورى ، مخالفا ما اتفق عليه حزب الوفاء والتجمع من مقاطعة الانتخابات استنادا الى ما اعتبره « عدم توفر الضمانات الكافية لنزاهتها » . وكانت الشعارات التي ملّحت خلال هذه الانتخابات اسلامية تماما ، فطلبت جريدة الشعب « الجماهير الاسلامية الوطنية » بالتحرك وتنظيم الصفوف تحت راية حزب العمل ، كما رفعت الجريدة شعار الكلمة لا الانتماء الحزبي كميّار للترشيح لانتخابات مجلس الشورى ، ولذا لم تشر الجريدة لانتماء كل مرشح عند نشر اسمائهم في الجريدة . وقد فسر التحالف اقبال على هذه الانتخابات بالقول بانها تأتي في اطار « الجهاد المتصل لاعلاء كلمة الحق وصولا الى اقامة الحكم الاسلامي عبر كافة الوسائل المشروعة » وان التصحج بالتزوير شيء غير مقنع ، لان هذه الحجة تثير رياس الجماهير وتشاؤمها وعندما ينجح اى من مرشحي التحالف في هذه الانتخابات ، كان تبرير التحالف لهذه النتيجة هو « التزوير المفضوح » لصالح مرشحي الحكومة الذين نجحوا في الحصول على كل مقاعد المجلس . وعلى صعيد النشاط الجماهيري العام لقوى التحالف ، تلا المؤتمر العام لحزب العمل عقد العديد من المؤتمرات الجماهيرية في مختلف المحافظات ، وحرص ابراهيم شكرى على حضور هذه المؤتمرات لتأكيد الهوية الجديدة لحزب العمل وشاركه العديد من اعضاء اللجنة التنفيذية . كما عقد حزب العمل العديد من الندوات بشكل منتظم في مختلف المحافظات ، وان كان حضورها يقتصر في الغالب على اعضاء الحزب خاصة في ندوة يوم الثلاثاء التي تعقد بالمقر الرئيسي لحزب العمل بالقاهرة وقد شهدت الندوات مناقشات لقضايا عديدة تركّز اغلبها حول تطبيق الشريعة وتأثيرها على مختلف نواحي المجتمع واخلاقيات الاسلام والاقتصاد والاعلام الاسلامي ، كما شملت الندوات والاجتماعات العامة الحزب مناقشة قضايا الديمقراطية والحريات والفساد ومشاكل المستثمرين والبطالة بجانب الاحتفال بالمناسبات الدينية مثل ذكرى الهجرة ويلة القدر . كما اقام الحزب دورة تثقيفية بمدينة طنطا عقب المؤتمر ، لتأكيد الاتجاه الاسلامي للحزب ، كما اقام ندوتين في ذكرى احمد حسين ولقضى رضوان .

اما حزب الاحرار فقد عقد مؤتمريين في محافظتي قنا والفيوم ، كما اجتمعت كل من الامانة العامة والمجلس الدائم للحزب بشكل منتظم . وعقدت ندوات اسبوعية نظّمها المعهد الفكري لجريدة شباب الاحرار ، وتناولت هذه الندوات قضايا الديمقراطية والحريات ومشاكل البطالة والاسكان والمواصلات .

ونذكرت دوائر حزب العمل ان وزارة الداخلية منعت

عقد عدد من المؤتمرات للحزب في مناسبات مختلفة ، كما رفضت عقد مؤتمره العام في ساحة شباب عابدين بالقاهرة .

اما في مجلس الشعب ، فقد لعب نواب التحالف دورا نشيطا واتّابوا العديد من القضايا المرتبطة بتطبيق الشريعة الاسلامية وكذلك قدموا عددا من الاستجوابات لوزراء الداخلية والثقافة والسياحة والصناعة والزراعة والتعليم والعدل ، ونستطيع القول ان نواب التحالف رفضوا معظم القوانين التي اقربها مجلس الشعب ، حيث هاجموا مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولي ورفضوا الموازنة العامة للدولة كما اتهموا وزير السياحة بضرب شركات القطاع العام وهاجموا سياسة وزير الزراعة وطلبوا باعادة تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، وادانوا ما سموه « انتهاك حرمت منازل رجال القضاء » كما اشاروا لقضايا العاملين المصريين بالعراق .

وتقدم نواب التحالف بطلب لسحب الثقة من الحكومة عقب البيان الذي لفته في بداية هذا العام .

وناقش نواب التحالف قضايا الحريات والديمقراطية والتعذيب داخل السجون كما طالبوا بإلغاء قانون الطوارئ وتعميد الاعتقال بعد افراج القضاء عن المعتقلين . وشنت جريدة الحزب « الشعب » هجوما حادا على وزير الداخلية السابق اللواء زكي بدر في اعقاب الجلسة التي استندم فيها التسجيلات الصوتية لبعض افراد المعارضة وتقدم ابراهيم شكرى بمذكرة الى رئيس المجلس طالبا التحقيق فيما اعتبر انه محاولة للاعتداء عليه في اثناء تلك الجلسة .

وقد رفض نواب التحالف احدى المواد في قانون مجلس الشورى تمنع نزول الاحزاب على قوائم موحدة وانسحبوا من الجلسة ، كما اثار النواب مسألة حصول ٧٨ مرشحا في انتخابات عام ١٩٨٧ على حكم قضائي باحقيتهم في عضوية مجلس الشعب وهاجموا الحكومة لرفضها تنفيذ الحكم ، وقالوا ان رفض تنفيذ الحكم يعنى بطلان اعمال المجلس . واعتبرت جريدة الشعب هذا الحكم « اكبر انتصار سياسي » للمعارضة واضمح هزيمة الحكومة .

وامتنع نواب التحالف عن التصويت على مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عقب ما اعتبره تجاهل الحكومة للملاحظات المعارضة ، كما رفض النواب قانون الاستثمار الاجنبي « لانه يمنح امتيازات كبيرة للاجانب لا تتناسب مع حاجة الاقتصاد القومي » . كما رفضوا الموازنة الجديدة استنادا الى « عدم دقة التقديرات التي اوردتها الحكومة في بنود الميزانية » وعدم تنفيذ الحكومة للوعد التي قطعتها على نفسها .

على أن المعيار للتشريع هو الكفاءة وليس الانتماء الحزبي .

وجدير بالذكر هنا ما ذكره أحد قيادات الإخوان من أن مابين الإخوان والعمل والاحرار « تحالف ليس اندماجا ، وتحالف كيانات مستقلة تضع برنامجا مشتركا مع احتفاظ كل منها بكيانه » . واكد الاخوان انهم لم يكن لهم أى دور في الانشقاق في حزب العمل ، وان كان التحالف مع الاخوان قد اعطى دفعة لاتجاه الاسلامي داخل الحزب ، وان الاخوان يعملون على تكوين حزب سياسي اذا سمحت الظروف بذلك ، وانهم ايضا لا يمانعون في قيام احزاب مستقلة للاقباط لان تعدد الآراء والافكار لا يضر بمصر . واكدوا استعداد الاخوان الكامل لاستيفاء متطلبات هذا الحزب من اعضاء وبرنامج ، وقال احد قيادات الجماعة ان الاخوان مستعدون لتوفير خمسة الاف من كل التخصصات من الاطباء واساتذة الجامعات والعمال والفلاحين ، وان وضع البرنامج سهل للتراث الطويل للاخوان .

اما فيما يتعلق بالموقف من الحكومة ، فقد اتخذ حزب العمل موقفا حادا ازاعها خاصة فيما يتعلق بما اعتبره الفساد الذى استشرى في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكافها بانها لا تبدل الجهد المطلوب للقضاء على مشاكل الدين والبطالة وازمة الغذاء والمضدرات . ولقد ازدادت العلاقة سوءا بين حزب العمل والحكومة عقب الانشقاق الذى وقع فيه حيث اتهمت قيادة الحزب الحكومة بانها تقف وراء ذلك الانشقاق وتحمية وتوفر لعناصره الاجتماعات . كما اشتد هجوم العمل على وزير الداخلية السابق الذى لم يقل عدد من « الشعب » دون تمقيق أو خبر عن تصرفاته ، وتميزت اللهجة التى استخدمتها الشعب بالحدة الشديدة تجاه الوزير الى حد وصفه بأنه « فائد للالهية » ، وأنه قد يصنع مرة أخرى اذا اساء الادب ، وطالبت الحكومة عدة مرات باقالته من منصبه . كما هاجمت الجريدة حكومة الدكتور عاطف صدقي واتهمته بعدم « الدراية باحوال مصر » . وواللت الجريدة نشر اخبار ما اعتبرته « فسادا وفضائح » باعضاء الحزب الوطنى والحكومة التى رأت أن « استمرارها كارثة » وأنه « لا بد من تغيير طاقم الحكم اذا اردنا الإصلاح » .

ولقد هاجمت الجريدة ايضا الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب واتهمته بأنه يعطل العديد من الاستجوابات التى تقدم بها نواب التحالف وهاجمت كذلك الدور الذى لعبه في جلسة الاعتداء على وزير الداخلية بالسماح بعرض الشرائط التى تحمل

ورفض النواب اتفاقية بيع السلع الزراعية بين مصر وامريكا لما تحمله من شروط رأوا أنها مجففة للجانب المصرى .

وعلى صعيد العلاقة مع احزاب المعارضة الاخرى ، شارك التحالف في عمليات التنسيق العديدة التى شهدتها عام ١٩٨٩ ، خاصة في قضايا الحريات والديمقراطية والانتخابات ، ومع ذلك كانت له تحركاته الخاصة ، سواء بشكل منفرد ، أو بالتنسيق مع قوى دوين أخرى في المعارضة ، بل ان بعض هذا التنسيق كان يقتصر على طرف دون آخر من داخل التحالف نفسه . وعلى سبيل المثال ، فإن اللجنة التى شكلت للدفاع عن المتهمين في القضية التى عرفت باسم « ثورة مصر » شارك فيها العمل مع كل من التجمع والناصرين والشيوعيين ، في حين لم يشارك فيها الاخوان المسلمون والاحرار وحزب الوفد . كما اصدر التحالف والوفد مذكرة حول رأيهما في ادارة رئيس مجلس الشعب للجلسة التى شهدت محاولة الاعتداء على وزير الداخلية السابق . كما اجتمع زعماء المعارضة لمناقشة مأسومو والمخاطر التى تهدد الحياة الحزبية في ضوء ماتعرض له حزب العمل ، وكذلك عقد رؤساء احزاب المعارضة والاخوان المسلمين والشيوعيين مؤتمرا لمناقشة قضية المعتقلين في مصر . وقد شاركت كافة احزاب المعارضة في اللجنة المصرية للدفاع عن الديمقراطية والتضامن مع عمال الحديد والصلب ، كما شكلت لجان احزاب المعارضة في الجلسة لجنة « للتصدى للفساد والتسيب الحكومى والنهوض بالمجتمع المحلى » . كما ارسلت احزاب المعارضة برقية لرئيس الجمهورية يطالبونه فيها بالمفو عن المحكوم عليهم في قضية الحزب الشيوعى المصرى الاخيرة ورغم هذا التنسيق فلم يمنع ذلك جريدة الشعب من الهجوم على جريدة الاهال للاختلاف حول قضايا معينة مثل الموقف من تطبيق الشريعة في السودان ، والانشقاق في حزب العمل . كما اختلفت للجريدة مع الوفد في عدد من المواقف

اما حزب الاحرار فلم يقم بالهجوم على أى من الاحزاب الاخرى وشارك رئيسه في كل الانتخابات الجماهيرية لاحزاب المعارضة كما شاركت لجان الحزب في بعض الانشطة المشتركة للاحزاب مثل عقد ندوات ، وشارك رئيسه في مؤتمر حزب الامة وفي ندوة الحزب الوطنى لمحو الامية .

ولقد ارتضى حزب الاحرار بـ ٢٠ مرشحا فقط من حزبه في انتخابات مجلس الشورى التى دخلها في اطار التحالف الاسلامى ، بينما نال العمل ٣٥ مرشحا والاخوان ١٣٠ مرشحا . ورغم ان غلبة الاخوان كانت واضحة في هذه الترشيحات فان قيادات التحالف اصررت

تسجيلات صوتية لأحد أعضاء مجلس الشعب . واتهمت الشعب الحكومة بالتضييق على صحفي الجريدة واعتقال أربعة منهم بجانب اعتقال عدد من افراد الحزب وأحد مرشحي حزب العمل في انتخابات مجلس الشورى الأخيرة .

أما حزب الاحرار فلقد تركّز هجومه على الحكومة بخصوص قضية الحريات والمعتقلات بجانب اتهامها بتزوير انتخابات مجلس الشورى ، وعدا ذلك التزمت الجريدة خطأ محافظا في فقدانها للحكومة واهتمت بطرح حلول الحزب الخاصة بشأن عدد من القضايا الداخلية التي تقترب في الغالب من الاراء الحكومية ، وأن كان ذلك لم يمنع اعتقال اثنين من أعضاء حزب الاحرار ورفض عقد مؤتمر للحزب بالمنوفية . ولقد شاركت كافة صحف حزب الاحرار في الهجوم على وزير الداخلية السابق والمطالبة بإقالته وإن كانت لهجة الهجوم أقل حدة من لهجة جريدة الشعب .

وفيما يتعلق بالعلاقة مع رئيس الجمهورية ، التزمت معظم احزاب المعارضة بموقف « محايد » أن لم يكن مؤيدا في أحيان كثيرة . ونالت سياسة الرئيس مبارك في التقارب العربي والاسلامى تأييد كل من حزبي العمل والاحرار والاخوان المسلمين ، كما أن حزبي العمل والاحرار كانوا يميلان الى عدم تحميل الرئيس المسئولية عن كثير من الأوضاع السلبية ، ويعتبرا بعدد من البرقيات يناشدونه فيها بالتدخل لتصحيح اوضاع معينة خاصة فيما يتعلق بقضايا الحريات والديمقراطية . وكان هذا العام هادئا مقارنة بالعام الماضي ، حيث اعلنت « الشعب » سحب تأييد التحالف للرئيس مبارك عقب تجديد قانون الطوارئ ، أما هذا العام فلقد حيث الشعب جهود الرئيس مبارك في معالجة بعض القضايا ، وأيدت الموقف القوي الذي اتخذه من مناورات شامير لتأخير الانسحاب من طابا . ولقد تعددت اللقاءات بين رئيسى حزبي العمل والاحرار والرئيس مبارك ، وإن لم يتم عقد اجتماع له مع كافة رؤساء احزاب المعارضة خلال هذا العام . وتبادل رؤساء الاحزاب برقيات التهنئة مع الرئيس في المناسبات المختلفة ، كما بعثوا له بذكرى يطالبونه فيها بالتدخل لتنفيذ احكام القضاء الخاصة باحقية ٧٨ مرشحا في دخول مجلس الشعب . فإذا كان العمل السياسى « السلمى » من خلال النشاط الجماهيرى ، والنشاط في البرلمان هو مايميز قوى الاسلام السياسى والشرعية (أو شبه الشرعية) التي يضمها « التحالف » فإن « العنف » ظل السمة التي تميز نشاط القوى الاسلامية المحجوبة عن الشرعية والتي تتطور اساسا في تنظيم « الجهاد » فالعنف هو الاسلوب الاساسى ، بل ويكاد أن يكون

الوحيد الذى تؤمن به تلك القوى لتغيير النظام القائم ، واقامة الدولة الاسلامية . والعنف هو « الجهاد » بمعناه القتال والذى تطلى له هذه القوى الاولوية القصوى باعتباره احد الازكان الاساسية للاسلام والذى بدونها لا تستقيم الازكان الاخرى . ويبدو ذلك واضحا ، من خلال منشوراتها وبياناتها ، وكما يقول « طارق الزمر » من واحد قيادات الجهاد في كتابه « فلسفة لمواجهة .. » « أن فهم حركة الجهاد لطبيعة المعركة بينها وبين اعدائها يأتى من خلال فهمها للقرآن .. فنحن على يقين أن هذا النوع من القتال إنما به يكف بأس هذه الاجهزة الطاغوتية ، ويمهد للطريق امام السالكين الى الله ، وتعلم به أظافر طلائع مزقت أجساد المسلمين وعوقت مسيرة الثورة والتغيير » ولعل هذا المنهج الحركى هو الذى اعطى لقوى الجهاد معنى وسببا لوجودها على خريطة الحركة الاسلامية في مصر ، فيؤكد « فلسفة المواجهة » .. « أن حركة الجهاد لم يغب عن وعيها وعن ضميرها أن تطرح الثأر لدماء الاخوان ودماء المجاهدين ، فكلمة دماء مسلمة ، وكلها أزهقت لغاية واحدة .. » وبالتالي فقد ولد « الجهاد » كقوى مكملة للقوى الاخرى داخل الحركة الاسلامية ، خاصة بعد الاضطهاد الذى تعرضت له الاخوان المسلمين في مراحل تاريخية مختلفة بلغت ذروتها في الستينيات ، بما ترتب عليه - ذلك من تقليص شديد أو تجميد لنشاط تنظيمها الخاص أو جهازها السرى .

ويوضح استعراض نشاط القوى الاسلامية الراديكالية المحجوبة عن الشرعية لعام ١٩٨٩ انه لم يحدث تغيير كبير في اسلوب المواجهة الذى تتبعه سواء ضد الدولة أو المجتمع وفى الحالة الاخيرة ، أحيانا ما يتم التدخل المباشر لتغيير بعض السلوكيات السائدة وفقا لقاعدة وجوب « تغيير المنكرات » التي تؤمن بها هذه القوى ، مثل تدخلها لمنع الحفلات الفنية التي تقام في الجامعات ، ومحاولات الغاء بعض العروض المسرحية بالقوة . فقد تعرض أحد المسارح بالتفصيل للاعتداء عليه أثناء العرض أسفر عن وقوع بعض الاصابات وتدخل الشرطة مما أدى الى الفاتح .

أما المواجهة مع جهاز الأمن فقد احتلت النصيب الاكبر من نشاط الجماعات الاسلامية ، فقد شهد عام ١٩٨٩ اعتداءات متتالية على بعض أقسام الشرطة وحرق سياراتها والاشتباك مع رجالها في عدد من المحافظات ، ففي المنيا تمت في بداية العام محاولة لتدمير مبنى الادلة الجنائية التابع للشرطة ، كما وقعت محاولة أخرى في الفيوم في اعقاب التحقيقات التي اجريت مع د . عمر عبد الرحمن الأب الروحي لجماعات « الجهاد » بعد الاحداث التي وقعت بمسجد « الشهداء » في

توسيع اشرافها على المزيد من المساجد الاهلية لوزارة
الوقاف .

فيذا كانت السياسة الامنية تمثل الركيزة الاولى
للدولة في مواجهة الجماعات الاسلامية الا ان ذلك
لا يفي بوجود محاولات للحوار معها للتقليل من احتمالات
العنف ، وحرصت الدولة على أن يتم هذا الحوار من
خلال المؤسسات الدينية الرسمية وعلى رأسها الأزهر
وعلمائه .

وقد شهد مطلع عام ١٩٨٩ صدور بيان موقع باسم
الشيخ محمد متولى الشعراوى ومجموعة من شيوخ
وعلماء الأزهر مثل محمد الغزالي ، وعبد المنعم النمر ،
ويوسف القرضاوى ومحمد الطيب النجار وعبد الله
المشذ ، وعطية صقر ومحمد زكى إبراهيم ، يوضح
موقف الدين من العنف . وكان ذلك رداً على الاحداث
الرامية التي شهدتها منطقة عين شمس في نفس الفترة
بين الجماعات الاسلامية واجهزة الامن . وقد حرص
البيان على التأكيد على أن الاسلام يرفض اللجوء الى
العنف والاكراه واستباحة حقوق الآخرين باسم الدين ،
كما أوضح أن تنفيذ الحدود هو من حق الحاكم وحده أو
من ينوبه . واعتبر البيان رسماً واضحة من الأزهر الى
القوى الاسلامية الراديكالية لاقناعها بجدوى الحوار
الذى يقوم على الاقتناع وليس العنف . ورغم الصدى
الذى أحدثه البيان واشترك كثير من العلماء في صياغته
الا انه لم يكن له أى مردود ايجابى على هذه القوى بل
وتحفظ عليه الاخوان المسلمون أنفسهم حيث علق عليه
« مأمون الهضيبي » بقوله (.. انه كان ينبغي على
العلماء الذين وضعوا البيان أن يضمّنوه مطالبه صريحة
بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية وان يوضحوا فيه
المفاسد والمنكرات المنتشرة والتي لا تحاربها الحكومة
بل تساعد عليها ..) .

أما تنظيم الجهاد « فقد رفضت قياداته البيان تماما
وعبر د . عمر عبد الرحمن مفتى التنظيم عن ذلك بقوله
(.. ان الجماعة ترفض البيان جملة وتفصيلا وانها لن
تعمل بأى حرف منه) وقد وصف العلماء الذين اصدروا
البيان بأنهم « علماء سلطة »

وتوضح كتابات ومنشورات « الجهاد » موقف هذه
القوى من الأزهر ومن مبدأ الحوار بشكل صريح .
والذى يجعلها ترفض الحوار مع الدولة بكافة مؤسساتها
الدينية . فيقول طارق الزمر في « فلسفة المواجهة » (..)
لقد جاء استخدام شيوخ الأزهر في الندوات ليمثل
المسار الاخير في نعرش الأزهر كواجهة دينية يمكن من
خلالها التصدي للحركة الاسلامية . غير أن التجارب
أثبتت وتثبت أنه لا بقاء لمثل هذا النوع من المؤسسات ،

المدنية ، والتي اسفرت عن اصابة بعض رجال الشرطة
ومن ضمنهم مأمور القسم فضلا عن اصابة افراد من
نفس الجماعات ، كذلك وقعت مصادمات مشابهة في
أسيوط مع قوات الامن

وامتدت هذه المواجهة الى قلب القاهرة حيث وقعت
هجمات على بعض الاماكن مثل مديرية أمن القاهرة
ومكتب مباحث أمن الدولة بشبرا وقسم شرطة
الساحل . وقد بلغت هذه المواجهات لثورتها على مطلع
عام ١٩٩٠ في محاولة الاعتداء على وزير الداخلية عندما
انفجرت احدى السيارات امام السيارة التى كان
يستقلها الوزير وأن لم تسفر عن أية اصابات به .
والواضح ان حوادث العنف هذه لم تتم بشكل
عشوائى وإنما كان لها ما يبررها فجهاز الامن هو الجهاز
الاول في الدولة الذى يتعامل مع الجماعات الاسلامية ،
وبالتالى فإن تكرار الاعتداء على وحدته ورجاله ، إنما
يتم لهدفين ، الاول : زعزعة الثقة في هذا الجهاز بكسر
هيئته والدخول معه في مواجهات مباشرة ، والاخر :
اجبار الشرطة على تقديم بعض التنازلات المرحلية مثل
الافراج عن بعض المعتقلين او تحسين المعاملة في
السجون ، بل واحيانا تتم هذه الاعمال بفرض تهديد
واتلاف بعض الوثائق والبيانات التى تدعى بعض
المعتقلين او المحكوم عليهم في قضايا الجهاد ، كما حدث
في محاولة تدمير مبنى الادلة الجنائية في المنيا . أى أن
العنف في النهاية هو عتف محكوم بطبيعة المرحلة التى
يمر بها التنظيم ولم يصل بعد الى مرحلة العنف الشامل
او المواجهة الصريحة مع النظام بأكمله .

في هذا الاطار قام اعضاء « الجماعات الاسلامية »
بعدة مظاهرات خلال عام ١٩٨٩ كما حدث في المنيا
احتجاجا على اغلاق بعض المساجد فيها ، وفي اسيوط
للمطالبة بالافراج عن د . عمر عبد الرحمن . كما
انطلقت مظاهرات في اوقات متفرقة للتنديد بالدولة
وتزديد الهتافات الاسلامية ، وهو ما تكرر في اقطاب
صلاة الجمعة حيث كان المسجد مكانا ملائما للتجمع
واشارة الصماسة

والواقع ان هذه الظاهرة بدأت منذ السبعينيات تأخذ
ابعادا واسعة ، بعد ان انتشرت المساجد (خاصة
الاهلية) بصورة متزايدة فاقت قدرة الدولة على فرض
رقابتها عليها . واصبح عدد كبير من هذه المساجد يديره
ويقوم بالخطابة فيه عناصر من التيارات الراديكالية او
الاخوانية ، وساعد على ذلك ازدياد الجمعيات الاهلية
الدينية وانتشارها خاصة في الاحياء الشعبية . ولعل
الدور الهام الذى لعبته هذه المساجد على مدى العقدين
الاخيرين في تغذية الحركة الاسلامية والقوى
الراديكالية منها على وجه الخصوص دفع الدولة الى

واهدروا دماغنا وأعراضنا .. أن قضيتنا هي قضية دين من حيث الهدف والأسلوب فلماذا الحوار ؟ وعلى ماذا الحوار ؟ إنها قضية حق وباطل ، فهي لاتخضع للخلاف في الرأي الذي يسيطر على الفكر العلماني ..

□ **التيار الإسلامي ومؤسسات المجتمع المدني :**
□ إذا كان من السهل نسبياً - على صعيد العمل التنظيمي وعلى صعيد النشاط داخل المؤسسات السياسية الرسمية والتعامل معها ، التفرقة بين القوى الإسلامية السياسية المختلفة ، فإن الأمر يصعب بشدة لدى تعقب نشاط تلك القوى داخل مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والاتحادات والجمعيات الطوعية والاتحادات الطلابية - إلخ . حقا ، أن التمايز - بل والصراع - بين تلك القوى يظل حقيقة واقعة ، وأما وأردا لدى أي قوى سياسية في ظلها ماثلة ، ولكن اعتبارات تدعيم المواقف وتثبيت الأقدام في مواجهة القوى الأخرى تطغى على اعتبارات الصراع والمناقشة على الأقل في هذه المرحلة . من ناحية أخرى ، فإن الامكانيات العملية للبحث والتحليل تقصر - في الوقت الراهن - عن التوغل أكثر للتحليل وفرض القوى على هذا المستوى ، وأن كان يمكن الاقتراب نحو تحقيق هذا الهدف مستقبلا .

ومن بين الأنشطة المتعددة للقوى الإسلامية داخل كافة مؤسسات المجتمع المدني (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) سوف نشير هنا بإيجاز شديد للنشاط في النقابات (التي تتعامل أيضا ضمن الحديث عن جماعات المصالح في هذا التقرير) وبدرجة أكبر من التفصيل للنشاط في الاتحادات الطلابية .

□ **النقابات المهنية**

برزت قوى التيار الإسلامي على ساحة العمل النقابي بالذات منذ منتصف الثمانينات ، وتمثل ذلك في ظاهريتين الأولى : هي نجاح انصار التيار الإسلامي في تشكيل مجال بعض النقابات المهنية ، والأخرى ازدياد الأنشطة الفكرية والنقابية والخدمية التي يقوم بها هذا التيار من خلال اللجان الفرعية والتنويعية داخل النقابات .

ويمكن التمييز بين قوة التيار الإسلامي في النقابات المهنية على وجه التحديد مقابل ضعفه أو غيابه في النقابات العمالية ، كما يمكن التمييز أيضا بين درجة حضوره وقوته في بعض النقابات الأولى مقابل ضعفه أو تقلص نشاطه في بعضها الآخر .

اذ رغم البروز الواضح للقوى الإسلامية في بعض النقابات المهنية الا أن الأمر كان على عكس ذلك في

لأنها فضلا عن مجافاتها للحق ، فهي ليست ذات رصيد شعبي لأنها دائما تقف الى جوار السلطان ، وقد علمنا التاريخ أن هذا النوع من العلماء هم ابغض الناس الى الشعوب ، لأنهم يمثلون الحداد الذي يحد سيف السلطان .. ويؤكد أحد المنشورات الأخرى « الجهاد » وهي عبارة عن كراسة منسوخة بخط اليد وموقعة باسم أبي عبد الرحمن بتاريخ ٨ جمادى الثاني ١٤٠٦ هـ - ١٧ فبراير عام ١٩٨٦ م - على نفس المعنى فتشير في مقدمتها حول تعريفها للحركة الإسلامية (.. أنها تختلف في ذلك تماما عن المؤسسات الرسمية كالأزهر وذلك لأن الأزهر مؤسسة تعبر عن مواقف السلطة فشيخه موظف عند رئيس الجمهورية ، ومن ثم فلا بد وأن يلتزم بموقفه من خلال التبرير بالدين ..) والواضح أن يضع الأزهر كمؤسسة تابعة للدولة قد أفقده في نظر هذه القوى الكثير من استقلاليته ، بحيث لم تعد تعد ترى فيه سوى صدى لصوت السلطة أو تبرير لسياستها . غير أن محاولات الحوار التي تلجأ اليها الدولة مع الجماعات الإسلامية لا تقتصر على بيانات الأزهر وإنما تقوم من وقت لآخر بعقد المؤتمرات في بعض الأحياء التي يزداد فيها نشاط هذه الجماعات يحضرها رجال الدولة وبعض الأئمة ورجال الدين وقد عقد مؤتمران من هذا النوع في يناير من ١٩٩٠ الأول عقد بمنطقة عين شمس بضواحي القاهرة والآخر بدار نقابة الأطباء الى جانب قوافل التوعية الدينية التي تجوب المحافظات المختلفة فضلا عن اللقاءات التي يعقدها رجال الدين مع طلاب الجامعات ومع بعض المعتقلين من الجماعات الإسلامية لنفس الغرض .

وقد رفض بعض أعضاء الجماعات الإسلامية اجراء هذه الحوارات الأخيرة كما اشترطوا أن تتم بشكل متكافئ أي خارج السجون ، وأن لاتجرى الا مع الكوادر والقيادات التي تختارها من أعضاء الجماعة الإسلامية . في ذلك يقول كاتب « فلسفة المواجهة » السابق الإشارة اليه : (.. ولما فشل النظام في جنس الفشار المرجوه من وراء فكرة « الحوار » لجأ الى اصدار توصيات عن طريق المجلس الأعلى للشئون الإسلامية تطالب باجراء حوار مع تنظيم الجهاد خلف الأسوار .. وعلى الفور صدر بيان « جماعة الجهاد » معبرا عن رأى الجماعة في هذه النظام قد فقد شرعيته يوم أن ترك الحكم بالاسلام فأصبح مهذرا لاعصمه له ولا صفة .. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا الحوار ؟ أو بمعنى أدق مع من الحوار ؟ .. إننا قد ارضينا طريقا لا محيد عنه ولا بدله له وهو طريق الجهاد ، فهو لغة الحوار الوحيدة التي نجدها حين يكون الحوار مع اعداء تتكروا لدينا

الصحفيين وأن كان بدرجة أقل ، وأخيرا يتضام تماما هذا الحضور في نقابة المعلمين بسبب الطابع المحافظ الذي تتسم به النقابة وسيطرة الجيل القديم عليها . ويفسر ذلك الوضع من الزاوية الاجتماعية بانتماء الغالبية العظمى من أعضاء الحركة الإسلامية الى الشرائع المختلفة للطبقة الوسطى ، وبالتالي فإن بروزهم في النقابات المهنية يعد أمرا منطقيا ، خاصة إذا ما أضيف عامل آخر وهو أن أغلب الأعضاء النشيطين في الحركة هم في الأساس من طلاب الجامعات ، في حين يتم التجنيد للحركة في مراحل الدراسة المختلفة بحيث يكون الأعضاء على درجة عالية من (التسييس) بعد التخرج والتحاقهم بالهنر المختلفة وتقييدهم على جداول النقابات المهنية . ويبرز أعضاء الحركة الإسلامية صعود القوى الإسلامية داخل بعض النقابات المهنية بدرجة تفوق بعضها الآخر ، بعمليات التوجيه التي تقوم بها عادة القيادات لشباب الحركة والتي تعمل الى المحاقم بالكلية العملية مثل الطب والهندسة وليس النظرية مثل الاقتصاد والعلوم السياسية أو الآداب .. الخ . باعتبار أن ذلك يكون أكثر فائدة من الناحية العملية لخدمة الحركة ككل .

وقد امتد نجاح التيار الإسلامي في تشكيل قوة فاعلة داخل بعض النقابات المهنية الى بعض نوادي هيئات التدريس بالجامعات ، وبعض الهيئات الأخرى مثل نادي القضاء .

□ الحركة الطلابية في الجامعات :

تركز التنافس في السنوات الأخيرة داخل الحركة الطلابية في الجامعات المصرية حول ثلاثة اتجاهات أساسية وأن احتوى كل منها على فصائل متعددة وهي : الاتجاه الإسلامي الذي يعمل في الجامعات تحت اسم « الجماعة الإسلامية » ويجمع منذ بداية الثمانينات بين كل من الإخوان ، والجهاد ، والسلفيين والاتجاه اليساري ويضم الناصريين ، والشيوعيين ، ثم الاتجاه الثالث ويضم الطلاب الذين يساندون الحزب الوطني أو « قائمة طلاب النشاط » وهو الاسم الذي برز منذ العام الدراسي (٨٩ / ٨٨) ويطلق مساندة أيضا من أجهزة الأمن والادارات في الجامعات .

ويمكن التعرف على طبيعة كل من الاتجاهات السابقة من خلال أبرز البيانات التي أصدرتها في العام السابق فقد كان للجماعة الإسلامية أكثر من بيان مثل (عالم جديد وآمال متجددة) و (أقيموا الشهادة لله) وقد اهتم البيان الأول بأوضاع العالم الإسلامي الزاخرة وبحث على أهمية الأخذ بالأسباب العلمية والتكنولوجية ، للتقدم واللاحق بالعالم الغربي ، وأكد على ضرورة

النقابات العمالية والتجمعات الأخرى ذات الطبيعة الاقتصادية مثل الغرف التجارية والصناعية وجامعات رجال الأعمال التي يكاد يغيب عنها أي نشاط لهذه القوى ولم يشكل التيار الإسلامي قوة فاعلة داخل النقابات العمالية سواء على مستوى مجالس هذه النقابات أو على مستوى الانشطة المختلفة ، وهو ما كتبه آخر انتخابات شهدتها النقابات العمالية في ١٩٨٧ حيث لم يسجل التيار الإسلامي سوى نجاح محدود اعتمد في الأساس على مؤيديه في قطاع الإنتاج الحربي والصناعات الهندسية . ويسر بعض أعضاء الحركة الإسلامية هذه الظاهرة باهتمام هذه النقابات بالقضايا البيئية والحياتية على حساب القضايا الكبرى أو الإسلامية بالإضافة الى الثقل الذي يتمتع به مرشحو الحزب الوطني الحاكم في هذا المجال من خلال وضعهم في السلطة . وبالمثل فإن غياب النشاط الإسلامي عن التجمعات الأخرى ذات الطابع الاقتصادي مثل الغرف التجارية والصناعية وجماعة رجال الأعمال يرجع الى طبيعة اهتمامات هذه التجمعات والتي تحكمها اعتبارات المصلحة في المقام الأول ، ويورد انصار الحركة الإسلامية سبب آخر لاجتماع التيار الإسلامي عن دخول هذه التجمعات هو ارتباطها الشديد بالعالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي فإن الهدف هو عزلها وليس الاندماج فيها حتى يسهل ضربها وفقا للاستراتيجية الأشمل التي تحكم الحركة الإسلامية ورؤيتها لتغيير المجتمع .

وفي المقابل كان للتيار الإسلامي حضور قوى في بعض النقابات المهنية وعلى رأسها نقابتي الأطباء والمهندسين . ثم بدرجات مختلفة في النقابات الأخرى مثل المحامين والصحفيين والمعلمين . إذ سجلت القائمة الإسلامية أعلى نسبة نجاح لها في نقابة الأطباء حتى آخر انتخابات في ١٩٨٨ وهو العام الذي شهد التجديد النصفي لمجلس النقابة كذلك فقد فازت القائمة الإسلامية في انتخابات نقابة المهندسين فحصلت على أغلبية المقاعد في مجلسها وسرى ذلك أيضا على الانتخابات الفرعية التي أجريت في بعض المحافظات مثل الاسكندرية والفيوم والسويس والمنوفية في عام ١٩٨٧ .

أما في نقابة المحامين فقد كان حظ التيار الإسلامي فيها أقل من ناحية القوى العددية الممثلة داخل مجلس النقابة وإن تم الاستعاضة عن ذلك بغاطة القوى الإسلامية في مجال الانشطة النقابية والاجتماعية المختلفة داخل النقابة والتي تمت من خلال لجنة (الشريعة الإسلامية) التي تشكلت في ١٩٨٦ . وربما كان هذا هو نفس وضع التيار الإسلامي داخل نقابة

واتحادات الطلاب في العام السابق - وكانت الجماعة الإسلامية قد فازت باتحادات الطلاب في هذا العام - فهم « طلاب دعاة تجميد الأنشطة والغاء العقول وهذا مكان دافعا لنا (طلاب النشاط) لترشيح أنفسنا ضد الجماعة الإسلامية » .

ومنذ بداية العام الدراسي (١٩٨٨ / ٨٨) شكّا معقول للتيار الإسلامي من أن ذلك العام اتسم بالاجراءات المتشددة لنشاط الطلاب ذوي الاتجاهات المعارضة وبصفة خاصة لطلاب الاتجاه الإسلامي وأن تلك الاجراءات قد ركزت في اعتقال وملاحقة القيادات الطلابية النشطة وخاصة أصحاب الاتجاه الإسلامي وبعض الطلاب المنتمين لحزب العمل وأيضا لطلاب اليسار ولكن بصورة قليلة نظرا لقلّة نشاطهم والاعتراض على دخول الطالبات المنقيات الجامعات وهو الأمر الذي استمر إلى أن حصلت إحدى الطالبات على حكم قضائي يسمح لها بدخول الجامعة بالنقاب . ويعزى إلى تلك الاجراءات انها كانت السبب الرئيسي للمظاهرات الطلابية في معظم الجامعات في ذلك العام . وقد اتسم الانتخابات الطلابية بالتوتر الشديد وانهم معقول الاتجاه الإسلامي سلطات الأمن بالسمي إلى

للقضاء على الفساد الاجتماعي والخلقى ، في المجتمع المصري ومحاوله الخروج من الأزمة الاقتصادية التي خمنتها الجماعة الإسلامية باهتمام خاص في نشاطها ، كما تناول البيان السابق للقضايا والمشكلات الطلابية وخاصة الخدمات ونفقات المدن الجامعية ، ودعا إلى التمسك بالاخلاق والفضيلة في الجامعة . وانصب البيان الثاني على ضرورة مشاركة الطلاب في الانتخابات ، والتأكيد على ضرورة التصويت للمرشح الإسلامي من أزع عقيدى . وقد خصت الجماعة الإسلامية ببيانى (الأمن وسياسة الأرهاف ١٩٨٨) (الحريات المزعومة ١٩٨٨) للهجوم على سلطات الأمن وعلاقاتها بقائمة (طلاب النشاط) .

وفي المقابل ركز بيان للناصريين بعنوان (العروة) على الأزمة الاقتصادية في مصر والشكوى من (قصور الدعم) وارتفاع الاسعار والمعاناة ، كما تضمن هجوما عنيفا على الجامعة الإسلامية والمخ على وجود علاقة بينهم وبين أجهزة الأمن والحكومة .

أما نشاط طلاب الحزب الوطني (طلاب النشاط) فقد اقتصرت على إصدار بيان (متى يسقط القناع) لتوجيه الهجوم الشديد على الجماعة الإسلامية

جداول رقم (١)
مواقف ممثلي الاتجاه الإسلامي في انتخابات الاتحادات الطلابية
بالجسعات ١٩٨٨ / ١٩٨٩

الجامعة	نصف المقاعد	ملاحظات
القاهرة	كل المقاعد في معظم الكليات معاد كل المقاعد في زراعة القفلة ، وكلية الاقتصاد ، و ٦٠ ٪ من مقاعد الصيدلة ونصف المقاعد في كلية الإعلام) .	
الإسكندرية	كل المقاعد	
المنصورة	كل المقاعد	جرت الانتخابات في هدوء تام ولم يحدث الا شغب قليل
الأقصر	جميع الكليات	معاد كلية الدراسات الإسلامية والفريعة والفلولن
عين شمس	جميع المقاعد في (٦) كليات	أول مرة تم الفوز في كلياتي التجارة والتربية .
حواش	(٤) كليات ١٠٠ ٪ (٢) كليات ٥٠ ٪	
الزقازيق	كليات فقط	يقال إن تدخل الأمن وإدارة الكليات كان شديدا ، ولقى طلاب مصرعه .
اسيوط	كلية الهندسة والعلوم فقط .	يقال أنه وجدت أعلى نسبة شغب لجميع المسلمين (٧٥٠) طالب في كل الكليات ، معاد هاتين الكليتين
الغنا	جميع المقاعد معاد الطب والتربية (٥٠ ٪) وخسارة الزراعة	
المنوفية	الفوز في كلية ولحمه فقط	يقال إن موجة الاعتقالات كانت شديدة ا

تمكين (طلاب النشاط) من الفوز بأى الوسائل ومنع طلاب الاتجاه الاسلامى من الفوز وتشكيل اتحادات الطلاب بالصورة التى تمت فى العام الدراسى السابق ١٩٨٨/٨٧ الذى كان ذروة الصعود للتيار الاسلامى (الجامعة الاسلامية) فى الجامعات المصرية ، ومع ذلك ، فقد فازت الجامعة الاسلامية بمعظم المقاعد فى غالبية الجامعات ، وفقا لما يتضمنه الجدول رقم (١) .

ورغم ما يتواتر عن وجود واضح لقوى اليسار ويوصفها خاصة الناصرين فى كليتى ، دار العلوم والاعلام بجامعة القاهرة فان قائمتهم لم تقرب بأى من المقاعد كما انهم فازوا ايضا بعدد قليل من المقاعد فى جامعة عين شمس التى كانت معقلهم فى السنوات الماضية . كما ان هناك أسرة فى حقوق القاهرة (المصرى) دخلت الانتخابات باسم حزب الوفد ولكنها أخفقت حيث كانت مقاعد الاتحاد بالتميين .

ولقد ارتبط هذا الحضور القوي للاتجاه الاسلامى فى الجامعات المصرية بعدد من الظواهر :

- فلقد حدث للمرة الاولى بكلية الصيدلة بجامعة القاهرة ، ان تكفل الطلاب المسيحيون (الذين يشكلون ما يقرب من ٤٠ ٪ من اجمالي عدد طلاب الكلية) وخاضوا الانتخابات تحت قائمة واحدة وفازوا بـ ٦٠ ٪ من مقاعد اتحاد الكلية !

.. تزايدت الشكوى من زيادة عدد الطلاب الذين تم شطبهم من الترشيح للانتخابات ومعظمهم من الاتجاه الاسلامى - فى العام الدراسى ٨٩/٨٨ حيث بلغ اوجه فى جامعة اسيوط (٧٥٠) طالبا وجامعة القاهرة (١٤٥) طالبا) وجامعة المنصورة (١٨٠ طالبا) اغلبهم فى كلية التجارة والعلوم وجامعة المنيا (١١٠ طالبا) وكذلك الشكوى من التدخل السافر من جانب بعض الادارات فى بعض الكليات لمساندة قائمة « طلاب النشاط »

- نزول فصائل الاتجاه الاسلامى على قوائم انتخابية واحدة ، بعد ما كان يحدث تنافس يصل الى حد التصادم فى السنوات الماضية وخاصة فى جامعة اسيوط (الاخوان والجهاد) ، وجامعة عين شمس (الاخوان والسيوفين) وكلية دار العلوم بجامعة القاهرة (الاخوان والجهاد والسيوفين) وأخيرا جامعة المنيا (الاخوان والجهاد) (وفى كل الأحوال اتفق على تصعيد طلاب الاخوان بعد الفوز وحدث بالفعل ، وأن ظلت هناك بعض مظاهر التنافس ، مثلما تم بدار العلوم بجامعة القاهرة بين للجهاد والاخوان

- عزوف الاغلبية الطلابية عن المشاركة فى الانتخابات فيما يعبر عن السلبية التى يعانى منها النشاط الطلابى .

ويمكن القول أن الحركة الطلابية اتسعت بالهدوء فى العام الدراسى ٨٩/٨٨ بصفة عامة وذلك على مستوى الجامعات المصرية ، باستثناء المظاهرة الكبيرة التى شهدتها جامعة عين شمس والتى انطلقت من كلية الحقوق بصفة خاصة وقادها فى بادىء الامر الاتجاه اليسارى - ثم مالبت ان شارك فيها وقادها اتحاد الطلاب - ذو الاتجاه الاسلامى - واتسع نطاقها حتى شملت جميع كليات الجامعة وخرجت الى الشوارع لتهدف ضد السياسات الحكومية وتندد بالمعتاق الاقتصادية ولكن قامت قوات الامن بتفريقها وتم اعتقال عدد غير قليل من الطلاب من كافة الاتجاهات .

وإذا كانت مظاهرات عين شمس التى حدثت فى (٥) يناير هى اكبر حدث يمكن ان يلفت النظر خلال العام الدراسى (١٩٨٩ / ٨٨) فان عدة مظاهرات أقل منها قامت فى جامعة القاهرة وخاصة للتعبير عن مساندة اتحاد الطلاب فى هذه الجامعة وتأييده لموقف نائى اعضاء هيئة التدريس بالجامعة من وزير الداخلية فى قضيتهم معه . وكذلك تم تنظيم اضرابين لمدة يوم واحد لحدادهما اعتراضا على اعتقال رئيس اتحاد طلاب المدينة الجامعية ، والاخر للاعتراض على تغيير موعد الامتحانات فى بعض الكليات .

كذلك وقعت بعده مظاهرات فى جامعة اسيوط للاحتجاج على الالاقات الأمنية وموجات الاعتقال وعلى محاولة احياء حفلات غناء وموسيقى داخل الجامعة واتسعت هذه المظاهرات على الرغم من ضعفها من حيث مستواها وعدد المشاركين فيها - فبلغ العنف فيها بين الطلاب وقوات الامن وبصفة خاصة فى الكليات فرج سوهاج . وباستثناء ما سبق يمكن حصر اهم الأنشطة الطلابية فى الجامعات فى ظل سيادة الاتجاه الاسلامى فيما يلى :

- اقامة المعارض (للكتاب - واللوحات) وتخصيص اسابيع ثقافية لمساندة الانتفاضة الفلسطينية والجهاد الانفائى ، ، وذلك من خلال عرض لوحات للتعبير والمعاملة المتوحشة لجنود الاحتلال الاسرائيلى للأراض المحتلة ، واستخدام النابالم ضد المجاهدين فى أفغانستان وايضا من خلال عروض الفيديو .

- اقامة الندوات التى كان يحاضر فيها عادة قادة ومفكرى الحركة الاسلامية من خارج الجامعة .

- تنظيم الرحلات التى يتم فيها الفصل بين الطلبة والطالبات ، وتنظيم الدورات الرياضية للطلاب ، وكذلك تخصيص يوم (اليوم الاسلامى) لتنظيف الجامعة وطلاء الاشجار والمقاعد ، والترتيب مع ادارة الجامعة لتخصيص اتوبيسات لخدمة الطلاب ودعمها من ميزانية الاتحاد .

- تجميع وطبع اسئلة الامتحانات وتوزيعها باسماء

مخفضة ، واقامة حفلات لتكريم الطلاب المتفوقين واصحاب الانشطة المتميزة .

- جمع التبرعات لمساندة الانتفاضة الفلسطينية ومنكوبي السيول في السودان بالتنسيق مع لجنة مناصرة كل منها في نقابة الأطباء .

- التركيز بصفة خاصة على مجالات الحائط في كل كلية وابراز نشاط الاتحاد وكذلك الفكر الاسلامي على المستوى الدولى من خلال العرض لكتابت المفكرين الاسلاميين ، وكذلك المحاورات التى تتم عبر هذه المجالات بين كل اتجاه .

- عمل افطار جماعى في رمضان داخل الحرم الجامعى وينتهى بمحاضرة احد المفكرين الاسلاميين .

د - الخطاب السياسى :

يمكن الاستناد الى الصحف الصادرة عن اطراف التحالف الاسلامى لاستكمال الملامح المميزة لخطاب قوى الاسلام السياسى في مصر ، فضلا عما توفره الوثائق السرية للمنظمات الراديكالية من دلالات حول خطاب تلك القوى .

فجريدة الشعب ، الناطقة بلسان حزب العمل ، اقررت لقضية الشريعة الاسلامية وشعار (الاسلام هو الحل) مساهمات واسعة مبيته انه لا بد من تطبيق تعاليم الاسلام في جميع المجالات ، وان معظم المشاكل التى تعاني منها هي ثمار لنظم الحكم غير اسلامى . وفى تناول الجريدة لقضايا مثل وضع المرأة في الاسلام يبين كيف انها لا بد ان تعود الى المنزل لان العديد من الجرائم تحدث بسبب غياب الام ، وانه طبقا للشريعة فان مهمة المرأة الاولى هي تربية الاجيال وادارة المنزل بالتعاون مع زوجها وان الاسلام لا يمنع عمل المرأة ولكن يقر ان الاصل هو البيت وتربية الابناء .

وعلى هذا الاساس هاجمت الشعب سياسة تحديد النسل قائلة ان السبب في مشاكل مصر هو السياسات العامة والاقتصادية الفاشلة . وانتقدت الشعب سياسات وزير التعليم ، وطالبت بزيادة المواد الدينية في المدارس ، كما طالبت اجهزة الاعلام وخاصة التلفزيون بزيادة حجم البرامج الدينية .

وتناولت الجريدة قضايا الحريات والديمقراطية والتعذيب داخل السجون وتجاوزات وزارة الداخلية ضد المعتقلين السياسيين واستخدام قانون الطوارئ في القاء القبض على من يفرج القضاء عنهم ورغم ان الجريدة ابرزت انها تختلف مع الجماعات الاسلامية في تبني منهج العنف ، فانها استمرت في الدفاع عنهم ونشر اخبار القبض عليهم وارجعت العنف الذى يمارسونه للاسلوب الذى تتعامل به قوات الامن معهم . كما فتحت

الجريدة ابوابها لبعض افراد الجماعات للتعبير من خلالها . وولت نشر التحقيقات الصحفية عن المشاكل التى يتعرض لها افراد الجماعات في مختلف محافظات الجمهورية .

ودافعت جريدة حزب العمل عن شركات توظيف الاموال بدعوى انها جزء من محاولة بناء اقتصاد مصرى مستقل بعيدا عن السيطرة الاجنبية على رؤوس الاموال والمشاريع الاقتصادية في مصر . وولت الجريدة نشر الاخبار التى تنفى التهم الموجهة الى اصحاب شركات توظيف الاموال المودعين في السجون على ذمة التحقيق كما والت الجريدة نشر الاخبار التى من شأنها ان تزيد الثقة في شركات توظيف الاموال التى استمرت في عملها وجاء الدفاع عن شركات توظيف الاموال في اطار الدعوة لقيام اقتصاد اسلامى يختلف في معاملاته عن البنوك العادية في انه لا يعتمد على الربا . وفى هذا السياق ، شنت الشعب حملة ضد المفتى وشيخ الازهر في اعقاب الفتوى التى احل فيها المفتى الشيخ سيد طنطاوى فوائد شهادات الاستنثار ، وولت الجريدة نشر التحقيقات التى استعرضت فيها آراء عدد من علماء الدين الذين اجمعوا على ان ربا البنوك الحديثة اسوأ من ربا الجاهلية ، كما نشرت الجريدة ان د . عمر عبد الرحمن (اعد زعماء الجهاد) اصدر فتوى بأن فوائد البنوك حرام شرعا . كما حاولت الجريدة اثناء المفتى عن اصدار فتواه ، استنادا الى ان من من شأنها اثاره البلبلة بين المواطنين .

كما دأبت الجريدة على الدعوة الى تحقيق « الاستقلال الاقتصادى » اعتمادا على النفس في انتاج مانتجاجة لفضائنا وملبسننا وامتنا ، وكذلك بمنع الاجانب من تملك ثروات مصر أو مفاتيح الانتاج فيها ولا بد من دفع الناس بعضهم لبعض « لذا كان لنا أن ننشر العمران بأعلى كفاءة ويرتبط ذلك بإلغاء التعامل الربوى ونشر المشاركة بكل أشكالها في المشروعات المختلفة . ان دور الدولة في تحديد الاهداف العامة لا يتطلب غلبة الملكية العامة بل ينبغي للدولة الاسلامية ان تعتمد على السياسات المالية والتقنية في ادارة الاقتصاد وتوجيهه ولا يستثنى في ذلك القطاع العام » .

وعلى هذا الاساس هاجمت الشعب صندوق النقد الدولى وهيئة المعونة الامريكية ومفاوضات الحكومة معه وخطابات التوايا التى تقدمها له ، وقالت الجريدة ان « المنهج الاسلامى الوطنى في الإصلاح يتعارض تماما مع مبادئ الإصلاح المزعوم لصندوق النقد الدولى . فنحن نهضد الى نهضة الامة العربية الاسلامية ونهضد الى استقلالها وتكاملها الاقتصادى ونهضد الى تحقيق العدل الاجتماعى ، بينما يهدف برنامج الصندوق الى

اثارة هذا الموضوع فان خطاب صحيفة الاحرار لم يكن بنفس الحدة التي تناولت بها صحف المعارضة الاخرى نفس هذا الموضوع.

ايضا ، وبالنسبة لشركات توظيف الاموال على سبيل المثال اتخذت الاحرار ، موقفا مشابها لموقف الحكومة ونشرت الجريدة اخبارا عن خداع اصحاب الشركات للمودعين ، وطلبت بالبحث في موضوع « كشف البركة » ، وحذرت المودعين من التعامل مع هذه الشركات . وعرضت الجريدة كتابا يتضمن عرضا لعدد من الفساحات الاخلاقية والمالية المنسوبة لاجدى العائلات المتورطة في قضية توظيف الاموال .

ايضا ، ويرغم عضوية الاحرار بالتصالح الاسلامي ، الا ان صحيفة الخطاب السياسي لجريدة الاحرار لم تتغير واخذت موقفا من الجماعات الاسلامية لرفضها الصوار مع الائمة واكتفت الاحرار بنشر اخبار اعتقالات افراد هذه الجماعات .

اما جريدة النور فقد تبنت خطا مغايرا تماما لخط جريدة الاحرار حيث رفعت شعار (الاسلام هو الحل) ودافعت عن تطبيق الشريعة الاسلامية . ففي مجال السياسة الخارجية ابرزت (النور) قضية افغانستان و فلسطين مطالبة « بالجهاد » من اجل تحريرها ، كما نعت الامام الخميني وساندت الجبهة الاسلامية في السودان .

وشنت النور هجوما حادا على المرحلة الناصرية واصفة عبد الناصر بأنه الزعيم المهزوم دائما بينما حيت ذكرى الرئيس السادات ووصفته بأنه قائد حرب النصر الذي مضى في نهج السلام .

وركزت النور هجوما على ما رآته من مظاهر الخلل في المجتمع في النواحي الاخلاقية والاعلامية ، وهاجمت النور للكتاب نجيب محفوظ وهاجمت وزارة الثقافة لاصدارها كتابا تذكاريًا عنه ل حصوله على جائزة نوبل . وقالت النور ان الكتاب « ينضح باللون الاحمر الذي تفوح منه رائحة علمانية » ، كما هاجمت الكتاب الذين امتدحوا ادب نجيب محفوظ ، وقالت رواية « اولاد حارتنا » حقا كبير من الهجوم ووصفت بانها « هراقة وقحة وكفر بواح » . وطلب احد كتاب النور بمحاكمة نجيب محفوظ لتطاوله على الذات الالهية والانبياء الكرام .

ونال وزير الثقافة حظا وافرا من الهجوم المطالبته بالفاء الرقابة على الكتب الاجنبية وما زعم عن مهاجمة للقيبيات ، كما وجهت النور هجوما الى المسرح الذي وصفته بأنه « متسبب ويسيطر عليه العثمانيون » . وطلبت بزيادة المساحة الدينية في برامج التلفزيون وزيادة المواد الدينية في المدارس ومنع الاختلاط في

ترسيخ التبعية وتعيق الانقسام في الاقتصاديات العربية مع كل مايتبع ذلك من تسوية للتنمية ونشر البطالة وقهر المستضعفين .

ول مجال السياسة الخارجية تبني العمل من خلال جريته المطالبة بانتهاج سياسة خارجية مستقلة وطلب باقامة دولة اسلامية قوية في مصر ، تضطلع باعادة الوحدة للامة العربية والاسلامية . على اسس انه حينما تتشكل هذه الكتلة فان موازين القوى في العالم سوف تتغير وتصبح الدولة الاسلامية بؤرة للجهاد في مواجهة الحضارة المادية الغربية .

ومن هذا المنطلق ساندت الشعب الجبهة الاسلامية في السودان ودافعت عن قائدها حسن الترابي وعن قوانين تطبيق الشريعة هناك وبعد الاطاحة بحكومة الصادق المهدي ايدت الشعب النظام الجديد خاصة بعد ما أعلن قائد الانقلاب انه لا يعتزم إلغاء قوانين الشريعة الاسلامية هناك . كما نعت الجريدة الامام الخميني واصفة آياه بأنه سعى لاقامة نظام اسلامي مستقل غير تابع ، وأنه كان عنيدا ثوريا في عالم يرفض المد الاسلامي واعاد الهيئة للعالم الاسلامي ، كما فعل اخيرا بمناسبة صدور كتاب سلمان رشدي . ورات الجريدة ان الخلاف الوحيد معه كان بسبب اصراره على استمرار الحرب العراقية الايرانية .

اوردت الجريدة قضية افغانستان ودافعت عن المجاهدين بشدة مطالبة الحكومة المصرية باتخاذ موقف اكثر ايجابية تجاه هذه القضية ، كما رحبت الشعب باستعادة العلاقات المصرية العربية كخطوة لاستعادة روح الحضارة الاسلامية والجهاد الاسلامي والدولة الاسلامية . وتناولت الجريدة كذلك القضية الفلسطينية بشكل مكثف بحيث لم يخل عدد واحد من اخبار عن الانتفاضة او التحليلات للصراع العربي الاسرائيلي ، وان ايدت الجريدة بعض التحيز لحرية « حماس » وللفكرة الجهاد الاسلامي لتحرير فلسطين .

اما اتفاقية مجلس التعاون العربي فلقد رفض حزب العمل القبول بها ورأى انها تخالف ميثاق جامعة الدول العربية . ومن شأنها ان تخلق محاور داخل الامة العربية .

اما حزب الاحرار ، فان من الصعوبة بمكان الاستناد إلى الصحف الصادرة عنه لتلمس خطاب سياسي معين له وهو ما يبدو في اوضح صورة في اختلاف توجهات جريدتي « الاحرار » و « النور » فوفقا لجريدة « الاحرار » يقترب الحزب في خطابه من الحكومة في رؤيته للقضايا الاقتصادية والسياسية وان كان الحزب يثير قضية الحريات والديمقراطية كاحدى القضايا الرئيسية التي عالجتها جريدته . ورغم

الجماعات ومنع محلات الكوافير ومسابقات ملكات الجمال ، كما طالب النور بإعدام الكتائب سلمان رشدي مالم يعلن توبته .

كما شغل موضوع الخمر مساحة واسعة من الجريدة حيث نثر أخبار المحافظات التي قررت اغلاق محلات الخمر بها . كما دعا رئيس تحرير الجريدة الحكومة أن «تتحرر من اللوبي المكون من متعصبين النصرى وطلائع التنظيم القاتل المتحالفين مع الشيوعيين والمذمورين من الصهاينة في بورصات الاموال الطلعية» .

ودعت النور لتطبيق الشريعة الاسلامية استنادا إلى أن «روح للشريعة غائبة عن الممارسة في تصرفات الحكام والحكميين» وأن المادة الأولى من القانون المدني جعلت الشريعة في الدرجة الثالثة بعد النص الوضعي والعرف . وقالت النور أن القول بأننا نطبق ٩٥٪ من الشريعة غير سليم لأن الدولة تترك المجاهرين بالافطار في رمضان دون ردة ، كما أن الاعلام غير صالح ، والضمائر مفتوحة . وانتقدت النور فتوى المفتي بتحليل فوائد شهادات الاستثمار قائلة بأنها فوائد ربوية مخالفة للشريعة ، وكذلك قانون الملكية الجديد قائلة بأنه لا يجوز تقييد حرية الملك في التصرف في ملكه بعد أن يستولى كل شروط الملكية ، وقالت الجريدة أن القانون المدني الذي يجبر الزوج على بيان زيجاته عند الزواج ، مخالف للشريعة ، كما ساندت النور فتوى للشيخ متولى الشعراوى بتحريم للتبرع بالأعضاء مخالفا ما قاله المفتي بجواز ذلك .

والت الجريدة نشر أخبار القاء القبض على افراد الجماعات الاسلامية والتعذيب الذي يتعرضون له في السجون وقالت أن الحكومة غير جادة في الحوار مع الجماعات الاسلامية وانها تسرف في استخدام العنف والتعذيب ، وتابعت النور نجمات افراد الجماعات الاسلامية في النقابات المهنية المختلفة مثل نقابات اطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة والتجاربيين . ورغم انتفاء النور لحزب الاحرار ، الذي هو جزء من التحالف ، الا أن ذلك لم يمنعها من الهجوم على ابراهيم شكرى وعادل حسين وحلمى مراد واتهامهم بعدم توافر «علوم الدين عند أى منهم» وذلك عقب الدعوة التي وجهت لشباب الجماعات الاسلامية بالانضمام لحزب العمل .

أما الاخوان المسلمون ، فقد تناولوا من القضايا من خلال المنبر الذي اتبعت لهم في جريدة الشعب ، وكان على رأس هذه القضايا المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية التي راوا فيها الحل لكل المشاكل التي يعانى منها المجتمع والتي تنجم عن البعد عن تعاليم الاسلام

وأدابه . و اضاف الاخوان أن العقل السليم يؤمن أنه لا بديل للحل الاسلامي ، خاصة وقد باتت كل النظم والمبادئ «الأرضية» والفشل في اسعاد الناس وتحقيق الامن والتكافل وراحة النفس بينما يحمل الاسلام الحل السليم الكامل لكل المشاكل والقضايا .

وفي مقال لاجد قيادات الاخوان قال ان العبد الحقيقي للاخوان لن يكون الا حينما تنتشر الانتفاضة وتقوم دولة فلسطين المستقلة في الضفة والقطاع كمرحلة في طريق تحرير كامل ارض فلسطين ، وحينما يسقط النظام الشيوعي العميل في افغانستان ، وينتهي القتال في لبنان ، وينتهي النظام التنصيري في سوريا ملاحقه للاسلاميين ، ويسقط ليحكمه سوريا المسلمون ، وعندما يعود الاستقرار للسودان وتطبق الشريعة الاسلامية . وفي المجال الداخلي ادان الاخوان العمل بقانون الطوارئ والاعتقال والتعذيب لآلاف الشباب المسلم الذين لا ذنب لهم سوى المطالبة بتطبيق شرع الله ، ورددوا الشباب المسلم الذين لا ذنب لهم سوى المطالبة بتطبيق الشريعة ، ولا يمنعون الخمر ، ويبيعون الربا ، والميسر والفن الهابط والاعلام الفاسد ، كما تحدث الاخوان عن مشاكل الاسكان البطالة والزواج والمخدرات والازمة الاقتصادية الطاحنة التي استحكمت على الغالبية العظمى من المواطنين وسط الارتفاع الحاد للأسعار ، وطالب الاخوان بوضع خطة جادة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وكذلك بوضع حد لازمة الدين التي تتحمل مسئوليتها الاجيال القادمة ولقد دافع الاخوان عن مشاركتهم في انتخابات مجلس الشورى بالقول بأن التيار الاسلامي يجد من واجبه أن يعلن من فوق كل منبر يحتاج له أن الاسلام هو الحل ، ويصر على توضيح ذلك بالادلة القاطعة ، وأن المبادئ الارضية هي التي اوصلتنا الى هذه الحال من العنف ، ولا اصلاح لاحالنا الا بالعودة الى الله . ودافع الاخوان عن شركات توظيف الاموال التي كانت تعول نصف مليون اسرة على الاقل وهاجموا تضارب تصريحات الحكومة بشأن رة اموال المودعين وعدم اسراعها في اجراء تحقيق اوضاع الشركات التي طلبت ذلك ، وحجج الاخوان فوائد البنوك لان قيمة هذه الفوائد مهددة مسبقا ، مما يعنى انها تدخل في اطار المعاملات الربوية التي اجمع العلماء على تحريمها ، وقالوا أن الربا حرام كله سواء مع الافراد أو مع المصارف ، فالازيادة على رأس المال نتيجة الاجل من أى جهة كانت هي ربا النسبية وهو الذى حرمة القرآن والسنة ينص صريح ، وأنه لا يجوز تحليل الربا بحجة الحكمة أو مقتضيات العصر لانه لا اجتهاد في النص . وقالوا أن الله لا يجرم أمرا لا توفى الحياة ولا تقوم

البشرية الا به وذلك ردا على من يقولون باستحالة الغاء الربا لان النظام العالمى يقوم عليه ، وأوصى الاخوان بيجاد بدائل اسلامية ترفع الاثم عن المسلمين مثل البنوك والمؤسسات الاقتصادية الاسلامية .
 أخيرا ، وفيما يتعلق بالقوى الاسلامية المحجوبة عن الشرعية وعلى رأسها (الجهاد) ، وبالإضافة الى سماتها الفكرية والايديولوجية السابق الإشارة إليها ، يمكن تحديد السمات العامة الآتية لخطابها السياسى :

٤ - التجمع وقوى اليسار : أ. مقدمة :

تتلق - أو تكاد - الأحزاب والقوى السياسية فى الحكم والمعارضة على وجود وفاعلية اليسار فى المجتمع المصرى بغض النظر عن اختلافها فى تقييم هذه الفاعلية أو توصيف القوى التى تندرج تحت عباءة اليسار المصرى .

وعادة ما يشمل الحديث عن قوى اليسار المصرى حزب التجمع والتيار الناصرى والحركة الشعبية بأقسامها المختلفة ، إضافة الى العناصر الماركسية والناصرية التى تؤدى ادوارا متبانية التأثير فى تجمعات المثقفين والنقابات دون أن يجمعها إطار تنظيمى حاكم . ويدورها تقر هذا القوى - عدا فصائل صغيرة - بالانتماء والتعبير عن اليسار المصرى ، رغم تنازعها حول مشروعية تمثيل اليسار وقيادته ، ورغم خلافاتها الايديولوجية والبرنامجية ، والتفاوت الكبير فى مدى تبلورها التنظيمية وفاعليتها الحركية وجماعيتها ، فضلا عن عدم استقرار العلاقة فيما بينها وتوزعها بين التنافس والصراع والتنسيق والتعاون بحسب التفاعلات داخل كل فصيل ، والاحداث والقضايا السياسية والاجتماعية العامة .

فى هذا الاطار يتناول التقرير حركة اليسار عام ١٩٨٩ كما تجسدت فى :

- حزب التجمع .
- قوى اليسار المحجوبة عن الشرعية ، أى :
- الحركة الشيوعية .
- والتيار الناصرى .

وواقع الأمر أن حزب التجمع ، بوصفه أحد الاحزاب القائمة داخل النظام السياسى انما يمثل التجسيد العمل والنموذج الوحيد حتى الآن لمشاركة اليسار المصرى فى تجربة التعددية الحزبية القائمة . وقد انعكست هذه الحقيقة على نشأة الحزب ، وبنية التنظيمية وبرنامجها السياسى ومجمل مواقفها وعلاقاتها ، فأغلب فصائل اليسار انضمت الى التجمع أو تعاونت معه وسعت الى توظيفه لصالحها فى صيغ غير معلنة أو غير مثق عليها ، مما فتح المجال لتفاعلات شتى أثرت ولاشك على مكانة وتأثير حزب التجمع فى الشارع المصرى .

أولا : العداء الشديد للعالم الغربى ، واعتباره المسئول الاول والمباشر عن حالة التخلف التى تعيشها البلاد الاسلامية ، وأنه المستفيد الوحيد - بل والمحرك - للانظمة السياسية لهذه الدولة ، وخاصة بعدما سقطت الخلافة العثمانية . ولذا ، فإن إسقاط هذه الانظمة سيكون الخطوة الاولى لتحرير العالم الاسلامى وانتصاره على الغرب ، وهذا يعنى أن الصراع هو فى الحقيقة صراع عالمى بين العالم الاسلامى والعالم الغربى المسمى ، وأن الانظمة السياسية الداخلية لا تمثل سوى حلقة من حلقات هذا الصراع .

ثانيا : ان ما يسمى اليوم « بالتحدى الحضارى » هو فى جوهره تحد دينى بين المسيحيين والاسلام لا بد أن ينتصر فيها الأخير ، لانه يحمل الحضارة الارقى بل الوحيدة التى يجب أن تسود العالم بخلاف المسيحية التى لم تنتج الا الحضارة الغربية ، التى يتم التحقير من شأنها فى هذه الكتابات حيث يشار اليها (بالحضارة الرجاء بعبارة أخرى ان رؤية هذه القوى الاسلامية لمفهوم الحضارة لا يقلل التفاعل بين الحضارات المختلفة ولا يؤمن بوجود تراث انسانى مشترك يمكن أن يضم العالم كله ، كما أن النظرة الى أى حضارة أخرى غير الاسلامية تحكمها مسبقا خصومة تكاد تكون ابدية .

ثالثا : ان تكيف العلاقة الراهنة بين الغرب بقوته الاقتصادية والسياسية والعالم الاسلامى خاصة مصر تقوم فى جوهرها على مفهوم « التبعية » بكافة اشكالها . وبغض النظر عن احادية هذه النظرة الا أن ما يجب التاكيد عليه هو أن الاطار الذى استخدمته هذه الكتابات فى تناولها لعلاقة الدولة بالعالم الغربى مستعار أساسا من الاطار التحليلى لما يعرف باسم « مدرسة التبعية » فى العلاقات الدولية ، والتى تنظر بصورة أساسية للعلاقة بين العالم الغربى المتقدم والعالم الثالث المتخلف على أنها علاقة بين مركز وأطراف يقوم فيه الاول باستغلال الاخر الذى لا يكون له سوى دور هامشى لخدمة المركز ، ومن هنا فإن العلاقة المحتممة بينهما لا بد وأن تكون علاقة « تبعية » الطرف الضعيف تجاه الطرف القوى ، أى تبعية العالم الثالث للعالم

ب - التطور التنظيمي :

تواصلت هذا العام الجهود للأعداد للمؤتمر العام الثالث لحزب التجمع الذي يستهدف إعادة بناء الحزب تنظيميا وحل مشاكله وتجديد أساليبه في العمل الجماهيري ، بعد أن انضغ في السنوات السابقة ضعف البناء التنظيمي واعتماده على القيادة المركزية وبعض العناصر في عدد محدود من المحافظات ، علاوة على محدودية التأثير السياسي والجماهيري للحزب قياسا إلى إمكانياته المتاحة ، وفي هذا الإطار تقرر إعادة النظر في عضوية الحزب للتمييز بين العضو الذي يلتزم ببرنامجه ولائحة الحزب ويشارك في نشاطه ومعاركه الانتخابية وبين العضوية العاملة التي تتميز عن الأولى بالانتماء إلى إحدى هيئات الحزب ويسدد الاشتراك بانتظام . كما تقرر السعي إلى توسيع دائرة العضوية ودفع العناصر الشابة إلى القيادة عبر برامج للتثقيف وأعداد القيادات ، فضلا عن تطوير الأمانات والمكاتب الفرعية ، والتنظيمات والأجهزة المساعدة .

وقد استدعى ذلك :

- انعقاد المؤتمر العام الطارئ للحزب في فبراير ١٩٨٩ ، الذي أقر المهام التحضيرية السياسية والجماهيرية والإعلامية والتثقيفية والتنظيمية والمالية التي اقترحتها الأمانة العامة للحزب .
- انتظام اجتماعات الأمانة المركزية والأمانة العامة واللجنة المركزية ، وتكثيف نشاط أمانات التثقيف والتنظيم والعمل الجماهيري والإعلام .
- فرز عضوية الحزب وإعادة تسكين العضوية في وحدات جماهيرية أو سكنية أو حزبية ومحاولة علاج مشاكل لجان الأقسام والمركز التي فقدت قوامها التنظيمي .
- تشكيل لجان من الأمانة المركزية والأمانة العامة التقت دوريا بلجان المحافظات بهدف متابعة برامج الأعداد للمؤتمر ، وتصفية الخلافات وحل المشكلات التي تعانى منها بعض المحافظات وأدت إلى تجميد نشاط الحزب فيها .

وتسمح نشرة الحزب المسماة دائرة الحوار بنشر مختلف الآراء والاتجاهات داخل الحزب بما في ذلك الآراء التي تعارض أنشطة الحزب أو مواقفه الملته . - تنظيم خمسة مؤتمرات لقيادات الحزب في قطاعات القاهرة الكبرى وشمال الصعيد ، وشرق الدلتا ، وغرب الدلتا ، والقناة وسيناء وجنوب الصعيد ونأقشت الواقع السياسي العام وأوضاع وخطط الحزب مع تركيز الحوار على ورقة : « تعيينان للوضع السياسي الراهن وواجباتنا للنضالية » التي طرحها الأمين العام للحزب في

أغسطس ١٩٨٩ . وكان الأمين العام قد تراس للمؤتمرات التي عقدت في القاهرة والمنصورة وبمنهوت وأسوان . إلا أنها على ما يبدو لم تكن كافية للاتفاق على تقييم المرحلة وتحديد وإجبات العضوية في المرحلة القادمة ، مما دفع الأمانة العامة للحزب إلى تنظيم مؤتمرات على مستوى كل محافظة للنقاش وبحث المشاكل التنظيمية على مستوى للمراكز والأقسام .

- مواصلة النشاط التثقيفي للحزب على أساس برامج تثقيفية تبلورت ملامحها منذ عام ١٩٨٨ في ضوء الوثيقة التي أصدرتها اللجنة المركزية في نوفمبر ١٩٨٨ بعنوان « الإطار العام لنضالنا السياسي والجماهيري » وتضمنت نقاط الاتفاق العامة التي توصل إليها الحوار الفكري في الحزب بشأن مشكلات بناء التجمع كحزب جماهيري ، وتعتبر هذه الاتفاقات أساسا للنضال الجماهيري والعمل الحزبي للتجمع في هذه المرحلة . في هذا الإطار سعت أمانة التثقيف المركزية وإمانات التثقيف بالمحافظات إلى تنظيم دورات تثقيفية على شكل حلقات نقاش شفوية ومحاضرات مكتوبة للعضوية في المستويات القاعدية ولجان المحافظات وفي المقر المركزي .

كما شرعت أمانة التثقيف في عقد دورات أعداد محاضرين حزينين من قيادات المحافظات ، إلا أن مستويات التجاوز تراوحت من محافظات إلى أخرى بحسب حجم وإمكانيات الوجود الحزبي بها ، من جهة أخرى تولفت الأمانة المركزية عن إصدار الكتب غير الدورية بسبب نقص الإمكانيات المالية .

- الانتهاء من برنامج أعداد وتدريب القيادات الشابة على مستوى المحافظات والأقسام وتشكيل لجنة خاصة لمتابعة التنفيذ خلال عام ١٩٩٠ برئاسة الأمين العام ، ويهدف البرنامج إلى تدريس ومناقشة ٤٠ محاضرة من خلال ٨ دورات أسبوعية تعقد في القاهرة وبعض المحافظات ، ويحضرها ٢٤٠ دارسا من أعضاء مؤتمر الحزب أقل من ٤٥ عاما .

ورغم استهداف الأنشطة السابقة التمهيد لانعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب في يناير ١٩٩٠ إلا أن تقارير المتابعة والتقييم خلصت إلى عدم استكمال مهام إعادة بناء الحزب وتنشيط ألياته ، وبناء على ذلك وافقت اللجنة المركزية في دورتها التاسعة عشرة في يناير ١٩٩٠ على تأجيل المؤتمر إلى موعد ديسمبر ١٩٩٠ ، وفق برنامج زمني ولائحة تم إقرارها .

ويلامح أن هذا التأجيل لم يثير خلافات حادة داخل الحزب كما عكس اعتقاد الاغلبية بضرورة إعادة بناء الحزب كشرط لانعقاد المؤتمر ، وقد نفى أمين اللجنة المركزية ما تردد من أن التأجيل استهدف تأجيل

□ التغيير في القيادة :

ينتمي أغلب أعضاء القيادة المركزية إلى شريحة عمرية تزيد عن ٥٠ عاما ، لذلك طرحت خلال السنوات الماضية فكرة تجديد القيادة ودعمها بعناصر شابة وتبني قيادة الحزب وأغلبية أعضائه هذه الفكرة ، وبدأت في تجسيدها عام ١٩٨٩ من خلال تنفيذ برنامج مكثف لاعداد القادة يشترط في المشتركين فيه أن لا تزيد أعمارهم عن ٤٥ عاما ، ورغم ذلك فشلت أصوات شابة تطلب كما حدث في مؤتمر قيادات الحزب في القاهرة بسرعة تحتي قيادة الحزب ، لمسئولية أغلب عناصرها لا عن أزمة التجمع فقط بل عن الأزمة التاريخية لليسار المصري والحركة الشيوعية منذ الاربعينات !

□ البلاء التنظيمي :-

رغم الانطباع السائد عن قوة التنظيم في حزب التجمع ، الا أن القيادة عادة ما تؤكد أن أزمة الحزب هي أزمة تنظيمية بالدرجة الاولى ، أهم مظاهرها عدم استكمال بناء المستويات التنظيمية ، وقلة أو انعدام فاعلية الكثير من الهيئات التنظيمية ، وانقراض الحزب الى أليات الاتصال والحشد السياسي .

وفي اطار عمليات إعادة بناء الحزب لتجاوز تلك الأزمة ظهرت أقلية مؤثرة تطلب بإعادة النظر في أساليب ومستويات التنظيم المعمول بها في الحزب في ضوء تعثر الاداء التنظيمي وفشل الاحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية والتي كانت تعتمد على مبادئ وأساليب مشابهة لأساليب عمل التجمع . لكن الاغلبية تذهب الى أن فشل تلك الأساليب يرجع الى التطبيق وليس الى المبادئ والأسس التنظيمية . كما أن هناك من يرى أن المستويات والهيئات التنظيمية للحزب ، وتنظيماته المساعدة أكبر من عدد العضوية وطاقة الأعضاء على العمل ، فضلا عن عدم تناسبها مع الامكانيات المالية للحزب مما يستلزم تقليص وحل التنظيمات المساعدة أو ضم عضوية جديدة .

□ الانتماء المزدوج :

نظرا لطبيعة نشأة وتكوين التجمع ، ونتيجة للفيدرالية المفروضة على حرية تكوين الاحزاب ، وتأكيد قيادة التجمع أنه يسعى لتمثيل كافة فصائل اليسار ، فإن قطاعا مؤثرا من عضويته ينتمي الى احزاب أو حلفاء محبوبة عن الشرعية .

وتتصارع تلك الاحزاب والحلفاء للسيطرة على الحزب أو مجرد التأثير في سياسته ، مما يعيق حركة الحزب ويقلل من فاعليته ، إذ أن كل جماعة تمارس الصراع بمرجعية مختلفة أو بتأثير من خلفات تاريخية موروثة . ويسود اعتقادا عام داخل التجمع بأن الحزب

الصدام بين فصائل التجمع والذي يهدد الحزب بالانفجار !

من ناحية أخرى ، كانت عدة قضايا تنظيمية محلا للخلاف والجدل داخل الحزب ، فضلا عن وجود عدد من المشاكل الاخرى المزمنة مثل نقص التمويل وضعف الاداء الحزبي لبعض الاعضاء نتيجة السفر للخارج أو الانشغال بعموم الحياة اليومية . ويبدو أن الظروف السياسية العامة وطبيعة الصيغة « التجمعية » وبنية الحزب التنظيمية ، وآليات الممارسة « الديمقراطية » داخله تسمح ببقاء أغلب هذه المشاكل دون حسم مما يدفع بعض العناصر للانسحاب من الحزب ويقلص بالتالي من مصداقيته وفوقه التجمع في الساحة السياسية وأوساط اليسار المصري .

وقد جرت مناقشات داخلية خلال عام ١٩٨٩ حول القضايا التنظيمية الآتية :

□ الديمقراطية داخل الحزب :-

تثار مناقشات حول حدود وآليات ادارة الصراع الحزبي والصيغ المناسبة لاتخاذ القرار وتشكيل المستويات القيادية وسلطات الامين العام ، وأمين اللجنة المركزية اللذين اتهما بالضغط على اللجنة المركزية لتعريض بعض القرارات التي ترفضها الاغلبية . ويدور جدل بين فريقين حول مدى ملائمة أساليب التصويت والانتخابات في تحقيق الديمقراطية في حزب متعدد الفصائل يجب أن يضمن في تشكيلاته وقراراته تمثيل كافة الفصائل ، ويدعو الفريق الاول الى المزج بين التصويت والانتخاب وأساليب أخرى تضمن التمثيل المتوازن والتراخي على قرارات يعينها مثل الانتخاب بالقوائم ، واللجوء الى حل الهيئات الحزبية التي يسيطر عليه فصيل دون بقية الفصائل أو الإبقاء عليه ان أمكن ، مع توسيع عضويته بتعيين أعضاء جدد .

أما التيار الثاني فيؤكد على احترام وأعمال مادة لائحة النظام الداخلي التي تقضى بالانتخابات الفردية والتصويت السري في اختيار كافة مستويات الحزب ، وحق الاقلية في النشر والتمثيل في قيادة الحزب . وعدم اللجوء الى التعميم أو تأجيل الاجتماعات الدورية للمؤتمر واللجنة المركزية الا في الحالات الاستثنائية . ويعلن هذا التيار عن عدم رضائه عن الديمقراطية الداخلية ، ويتهم القيادة المركزية بالسيطرة على هيئات الحزب القيادية ، وعملية اتخاذ القرار نتيجة ظروف تاريخية خاصة بنشأة التجمع ونجاح عناصر الحزب الشيوعي المصري « حشم » في استبعاد المختلفين معها .

الشيوعي المصري « حشم » يسيطر على القيادة نتيجة قوته النسبية ولظروف خاصة بنشأة التجمع ، الامر الذي عمق من الاستقطاب والفرض داخل الحزب وافضى في النهاية الى ظهور تيار عريض غير منظم يتكون من ناصريين وماركسيين او عناصر من حزب العمال الشيوعي المصري (حشم) ، ويظهر هذا التيار في بعض هيئات الحزب ويصادى القيادة ويتهمها باليمينية . وقد تدعمت مكانة ونفوذ هذا التيار بعد ان انضمت اليه خلال هذا العام عناصر منتشرة من حشم . على ان تلك الصراعات افرزت على مستوى ثالث تيارا عاما غير محدد يعرف بالتجمعيين ، يتكون من عناصر تمردت على الاحزاب وجماعات اليسار القائمة ولقدت ثقافتها فيها ، ومن ثم دعت الى ترسيخ فكرة الانتماء للتجمع انطلاقا من مواصلة صيفته لتجاوز الازمة التاريخية لليسار والتواصل مع الجماهير ويلاحظ ان اهم تلك العناصر من الجيل القديم الذي بدأ العمل السياسي في التنظيمات الماركسية في الاربعينات ، علاوة على بعض العناصر التي ارتبطت بالناصرية . ويحظى هذا التيار ببعض المراكز القيادية الهامة في التجمع ، وتأييد امين عام الحزب ، وعناصر كثيرة ولكن غير نشطة تمارس العمل السياسي لأول مرة من خلال الحزب ، اى ان انتماءها الوحيد هو لصفوة التجمع ، وبهما يكن امر « التجمعية » الا انها تدير كيدل وحيد لبقاء واستمرار حزب التجمع اذا ما قامت في المستقبل احزاب للناصريين والشيوعيين .

□ أزمة اتحاد الشباب التقدمي :-

تمثل هذه الازمة نموذجا للصراعات التي تحدث بين فصائل التجمع كانعكاس لصراع احزاب وجماعات محجوبة عن الشرعية سواء استهدف هذا الصراع السيطرة او التأثير على مواقف التجمع او احدى هيئات او تصفية الخلافات بين تلك الاحزاب والجماعات او بين اعضاء احدها .

وقد تمحورت أزمة اتحاد الشباب سنة ١٩٨٩ حول المشاركة في المهرجان الثالث عشر للشباب والطلاب الذي عقد في « بينج يانج » بكوريا الشمالية في يونيو ١٩٨٩ . اذ انقسمت الآراء داخل الاتحاد بشأن مشاركة شباب الحزب الوطني والمجلس الاعلى للشباب والرياضة ونصيب كل منهم ، وضرورة موافقتها على بنود الاطار السياسي للجنة التحضيرية المصرية الذي اقره الاتحاد وشباب احزاب العمل والولد والاحرار والشباب الماركسي . وكان المجلس الاعلى قد سعى لقيادة وفد مصر في المهرجان ، مع الاصرار على استبعاد شباب الحزب الناصري والماركسيين وعدم التوقيع على عبارات وردت

في الاطار السياسي مثل ادانة المناورات المشتركة « كالنجم الساطع » .

لقد استقطب هذا الخلاف اعضاء اتحاد الشباب الى فريقين يتكون الاول من عناصر ماركسية وناصرية ، ويرى مشاركة الاتحاد في المهرجان بالقرار الحزب الوطني بكل بنود الاطار السياسي ومشاركة الحزب الناصري والماركسيين .

اما الفريق الثاني فيشمل اعضاء الامانة العامة لاتحاد الشباب التقدمي وبعض عناصر ناصرية وتجمعية تخضع لسيطرة (حشم) فضلا عن العديد من عناصره في الاتحاد . وقد التزم هذا الفريق بموقف قيادة التجمع في امكانية العمل مع كافة القوى السياسية في القضايا والمواقف المشتركة وابدت تدليل العقبان امام العمل المشترك مع المجلس الاعلى للشباب والرياضة .

ولم تنجح محاولات التوفيق بين الفريقين وانفجر الموقف في اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد في ابريل ١٩٨٩ عندما قدمت امانة اتحاد الشباب استقالتها وانتهى الامر بقرار الامانة العامة للتجمع بتهجير الاتحاد ، واختيار قيادة مؤقتة للاتحاد ، لحين عقد المؤتمر العام للاتحاد في اكتوبر ١٩٩٠ .

اما بالنسبة للتطور التنظيمي للحركة الشيوعية (المحجوبة عن الشرعية) فيمكن القول ان بنية تلك الحركة وتأثيرها السياسي لم يطرأ عليها اى تحسن خلال عام ١٩٨٩ ، بل على العكس استمر تراجعها على كافة المستويات نتيجة اسباب تاريخية وذاتية ، كشفت عنها ، واضافت اليها ، اثار التحولات التي تجري في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية .

ورغم أهمية قضايا التجديد الاشتراكي والتحديات الدولية والمحلية المطروحة على الحركة الشيوعية المصرية ، فان القضايا والخلافات التقليدية ، بالإضافة الى اعتصام عمال الحديد والصلب استحوذت على جل اهتمام الفصائل الشيوعية خلال عام ١٩٨٩ ، واثرت بعمق على ادائها السياسي وحددت أهم تطوراتها التنظيمية ، والتي تمثلت فيما يلي :

□ انشقاق الحزب الشيوعي المصري :

شهد عام ١٩٨٩ تصاعد الصراع الداخلي في (حشم) والذي بدأ عام ١٩٨٥ بين أغلبية تسيطر على هيئات الحزب وعملية اتخاذ القرار ، وأقلية نشطة تهين على هيئات الحزب خارج مصر ويمثلها عدد محدود في المكتب السياسي والسكرتارية المركزية وقد اتهمت هذه الأقلية « حلقة يمينية تحريفية تصفية بالسيطرة على الحزب والحيولة دون استكمال مقومات الحزب الشيوعي الحقيقي » .

ضيقة على مفاتيح العمل التنظيمي وعلمية اتخاذ القرار» ، ومن ثم لم ينازع المنشقون أحقية اسم (حشم) كما حدث بالنسبة لانشقاق المطرقة والمؤتمر السبعينات وفضلوا اختيار اسم جديد . وفي المقابل فإن قيادة (حشم) سعت بدورها الى حصر نطاق آثار ونتائج الانشقاق على مستوى العضوية وهيئات الحزب القاعدية والوسطى وأدواته ومكانته داخل مصر وخارجها ، خاصة علاقاته «الأممية» ، وحيث احتفظ (حشم) بتمثيل الشيوعيين المصريين وبدعم الأحزاب الشيوعية العربية والاجنبية . وكانت صفة التمثيل الدولي والعلاقات الخارجية نقطة صراع عنيف بين الطرفين نظرا لأهميتها وترجيح كفة الطرفين ، وهما يعكس عينا هيكليا في تركيب الحركة الشيوعية المصرية ، حيث ظل العامل الخارجي على الوجود والفاعلية المحلطة في حشم الكثير من القضايا المطروحة بين الفصائل المختلفة .

ولمة مصادر تشير الى أن انشقاق (حشم) يعتمد في معظم عضويته ونفوذه السياسي على عناصر تقيم في الخارج ويتمتع بعلاقات دولية وعربية مؤثرة استغلتها من أجل كسب صفة التمثيل الدولي لحزب الشعب الا أنها فشلت على ما يبدو في تحقيق هذا الهدف نتيجة التحركات النشطة (لحشم) على المستويين العربي والدولي ، والتحولات التي تجرى في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، والتي هضمت من أهمية الصراع في (حشم) ، بل وجعلت - وهذا هو الأهم من مزايا التمثيل الدولي - واجبات مسالة محل شك كبير .

□ تزايد العناصر «المستقلة» :

قد يبدو من غير الملائم تناول هذه الظاهرة تحت عنوان «الحركة» الشيوعية غير أن العدد الكبير لهذه العناصر وتعاظم تأثيرها في حركة اليسار والحركة السياسية ، ربما بدرجات ونسب تفوق الفصائل المنظمة (حشم ، الشعب الاشتراكي ، حشم ، ت ، ث) يحتم معالجتها في إطار الحركة الشيوعية لسببين الأول أن تحركات ومواقف تلك العناصر والأدوار المختلفة التي تؤديها تنطلق من مقولات وقراءات مختلفة للماركسية اللينينية ، ومتابعة دقيقة للتطورات الداخلية والمواقف المعقدة لفصائل الحركة الشيوعية ، والثاني أن فصائل الحركة الشيوعية تعتبر هذه العناصر هي الاحتياطي الذي يمددها بالانصار أو العضوية الجديدة (أحيانا) وتشكل العناصر المستقلة قطاعا عريضا يضم أفرادا من أجيال مختلفة خرجوا عن الأحزاب الشيوعية والطلاقات القائمة أو السابقة والتي انهارت تنظيميا ، علاوة على بعض العناصر التي لم تدخل تجارب تنظيمية . ويتفاوت دور ومساهمة هذه العناصر في

لقد انتهى الصراع بين الطرفين داخل (حشم) في أغسطس الى إعلان الأقلية الانشقاق وتشكيل حزب جديد باسم «حزب الشعب الاشتراكي» ، وانشغال الطرفين سواء قبل أو بعد الانشقاق بالصراع على حشد القوى وترويج الروايات والتحليلات وتبادل الاتهامات والشائعات داخل وخارج مصر لكسب الانصار والمتعاطفين ، ويبدو أن هذا الصراع وما تخلله من اتهامات متبادلة يقدم حالة نموذجية من حالات الانقسام والتضخم الأمر الذي يدعو الى القول بأن ظاهرة الانقسام باتت وكأنها تشكل أحد أهم السمات الهيكلية في تطور الحركة الشيوعية المصرية أو أحد أمراضها الثابتة والموروثة وقد جاء في عدد سبتمبر من مجلة «اليسار العربي» التي تصدر في باريس أن الحزب الجديد يناضل من أجل انجاز المهام الثورية ضد الامبريالية والتبعية . ومن أجل الديمقراطية وصولا الى إقامة النظام الاشتراكي .. ويسهر حزبا على «نقابة الماركسية اللينينية كمنهج ثوري ضد كل تهجمات اعدائها وتشويهات التصريفيين اليمينيين واليساريين ... ويضع حزبا نصب عينيه مهمة الدور التوحيدى داخل ساحة الحركة الشيوعية المصرية وتشكيل تحالفات مع كافة التنظيمات الوطنية والتقدمية» .

في المقابل اجتمع المكتب السياسي (لحشم) ثم اللجنة المركزية في يناير ١٩٩٠ لمناقشة هذا الموضوع حيث قررت بالاجماع فصل ٥ أعضاء من اللجنة المركزية ، رفضوا المثول أمام لجنة التحقيق وأعلنوا عن قيام حزب الشعب الاشتراكي .

وأشادت اللجنة المركزية بموقف الكادر الاعضاء الحريصين على وحدة الحزب ، واستمرار تضامنه ، وكذلك بتضامن كل الأحزاب الشقيقة خارج مصر مع حزبا وموقفهم الرافض دون استثناء للأقلية المنقسمة ، وطالبت اللجنة المركزية كل الرفاق بتصعيد نضالاتهم السياسية والجهادية ومواصلة النضال لتطوير العمل الحزبي ، ومقاومة القيم الفاسدة التي استشرت بفعل سلوك الانقسامية وإعادة تقاليد الانضباط الصارم والالتزام بها الى أقصى الحدود ، والمشاركة في الصراع الفكري بهدف تطوير ادبيات حزبية وتنقية أفكارنا وتطوير أدائنا الحزبي تطويرا جذريا وخلاقا ،

أما المنشقون فقد أقروا بأنهم كانوا أقلية في حشم لكنها ترى في نفسها «الأقلية الناجية من فساد (حشم)» ، الذي تحول الى مستنقع لادبيات التحريفية اليمينية ، ومجرد هيئة نخوية تفقر الى مقومات الحزب الشيوعي نتيجة سيطرة حلقة تحريفية يمنية تصوفية

مقاربة واهداف مشتركة ، لكن بدون أن تأخذ الصور التقليدية للحلقات والمجموعات الماركسية السابقة ، حيث كان يجمع كل منها إطار سياسي وتنظيمي ما وقيادة موحدة ويبدو ان أغلب هذه المجموعات هي مشروعات تنظيمية مطروحة دائما للبحث والتنفيذ على أقرانها والقريبين منهم .

ولا تقدم أوضاع الناصريين الفكرية والتنظيمية أو ادائهم السياسي حالة متقدمة مقارنة ببقية أوضاع فصائل اليسار ، بل على العكس ، ربما كانت أدنى كثيرا من بعض فصائل اليسار التي تعاني من مشكلات عديدة وقد يرفض أغلب الناصريين هذه المقارنة الا أنهم يفتقون على تردى أوضاع التيار الناصري وعدم تبلوره النظري وشدة معاناته من أزمة التحول من تيار سياسي الى حركة سياسية فاعلة في المجتمع وتستطيع ان تنظم وتحشد الجماهير الواسعة التي استقادت ان انجازات الناصرية ، وتحول ارتباطها العاطفي الى وعي بالفكر الناصري وبهمام المرحلة عبر برنامج سياسي واضح .

واللافت للانتباه ان اتفاق الناصريين على تكييف أزمته ، وتحديد اهدافهم وغاياتهم لم يربط اتفاقا مماثلا حول مهام المرحلة وسياسة التحالفات ، وأدوات والعمل وأولويات الحركة السياسية ، اكثر من ذلك فقد تعرضت محاولات الاتفاق بين الفاعليات الناصرية على الحد الأدنى المطلوب لتأسيس حزب ناصري ، أو بلورة برنامج سياسي . ويمكن تفسير تلك الاخفاقات في ضوء اشكاليات نظرية خاصة بماهية الناصرية وحدايتها وتصوراتها للتغيير الثوري ، ووسائله وأدواته ، والقوى الاجتماعية المرشحة لقيادة التغيير ، واشكاليات حركية خاصة بالممارسة السياسية في أرض الواقع حيث ما يزال الناصريون غير قادرين على تقديم خطاب سياسي يستوعب حقائق ومتغيرات الواقع المصري والعربي والدولي ، ويتجاوز المقولات والسياسات العملية لدولة عبدالناصر ، أو الدعوة للثورة الناصرية في السلطة ، بحسب تعبيراتهم .

لقد تقاطعت تلك الاشكاليات النظرية والحركية منذ تحول التيار الناصري الى المعارضة عام ١٩٧١ ، الا انها تفاقمت في الثمانينات مع تطور تجربة التعددية الحزبية واستقرارها ، وسعى الناصريين العثيث لتأسيس حزبهم المستقل ، حيث بات الحزب بؤرة اهتمام أغلب الفاعلية الناصرية ، واليوقة التي تجمعهم وتوجد خلافاًتهم ومصراعاتهم وعجزهم عن تحقيق وحدة الفكر والعمل ، أو حتى الاتفاق على قواعد لممارسة الخلاف والصراع . ويمكن القول ان أهم التطورات التنظيمية لدى التيار

الحركة السياسية العالمة اليسار ، ويتحدد موقف كل منهم في ضوء قناعاته الشخصية وزيته للادوات أو بتأثير موجعية أقل من الشلة أو الحلقة . ويلاحظ ان التحولات التي تجرى في البلدان الاشتراكية وأزمة الاشتراكية علاوة على أزمة الحركة الشيوعية واليسار المصري ، قد ضاعفت من حجم وأهمية العناصر المستقلة ، فضلا عن ان الصراعات والانشقاقات داخل فصائل الحركة الشيوعية تزيد عدد العناصر المستقلة كل فترة ، وفي هذا الإطار فإن الصراع والانقسام الذي أصاب (حشم) أسفر عن خروج بعض العناصر من (حشم) دون الالتحاق بالشعب الاشتراكي .

وخلال عام ١٩٨٩ تركزت أنوار العناصر المستقلة في حزب التجمع واللجان الجبهوية للدفاع عن الثقافة الوطنية ولجان الحرية والجنان التضامن مع عمال الحديد والصلب والمعتقلين في قضية حزب العمال الشيوعي . فضلا عن المشاركة في أنشطة بعض النقابات المهنية والعمالية وجمعيات حقوق الانسان . كذلك نظمت بعض هذه العناصر التي تنتمي للنخبة المثقفة صالونات فكرية وثقافية لمناقشة ما يجري في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية وانكسارته على البلاد العربية ودول العالم الثالث ، ويبدو ان الاستقلال الفكري والتنظيمي الذي يميز هذه العناصر مقارنة بالاحزاب الشيوعية القائمة قد ساعدها على تقديم أكثر القراءات الماركسية المصرية جراءة لازمة للاشتراكية والتطورات الفكرية والسياسية في العالم . وعلى صعيد آخر ساهمت بعض العناصر المستقلة بفاعلية في الحوار المتعثر بين فصائل الحركة الشيوعية التي تشكل ما يعرف بالتيار الراديكالي حول امكانيات التنسيق بين المجموعات الراديكالية بهدف تحقيق الوحدة بينها .

□ تنامي ادوار المجموعات الماركسية :

نشأت أغلب تلك المجموعات عن انهيار احزاب أو انشقاقات مثل المؤتمر والمطرفة و٨ يناير علاوة على بعض المجموعات التروتسكية أو المنشقة من حشم وبتراوح عدد وديور تلك المجموعات ، الا ان أغلبها لا يتجاوز عشرة افراد . ومع ذلك فإن بعضها قد ينهار لتظهر مجموعات أقل لكن يبدو ان وجودها قد انتعش نتيجة أزمة النظم الاشتراكية وأزمة اليسار المصري ، والتراجع التنظيمي والسياسي المستمر للاحزاب الشيوعية المصرية لذلك شرعت المجموعات في ممارسة ادوار مشابهة لادوار العناصر المستقلة وفي نفس الاطر العامة وبذات الوسائل ، لكن بكيفية وأهداف مغايرة فكل مجموعة تتعامل مع مجموعات وفصائل الحركة الشيوعية بصفتها كيانات تنظيمية تحكمه رؤى سياسية

الناصرى خلال عام ١٩٨٩ تمثلت في :-

□ ضعف الحلقية واختفاء التنظيمات السرية :
ارتبطت نشأة وتطور المجموعات والحلقات الناصرية بمناخ رد الفعل والنشأة العفوية غير المنظمة للتيار الناصرى في الاوساط الطلابية وبقياء منظمة الشباب في السبعينات ، فكانت جماعات شبابية بالاضافة الى بعض المسؤولين السابقين في الدولة الناصرية .
وتشكلت اغلب هذه المجموعات على اساس عمرية او اقليمية او مصلحية او ارتباط بشخص ، او استنادا الى تراث وخبرة مشتركة في العمل السياسى او في مواجهة تحولات السبعينات . ولعبت تلك المجموعات ادوارا هامة في تاريخ التيار الناصرى ، الا انها اورثته امراض تشللية والروح الحلقية والجمود كما ادى تنافسها وصراعا في كثير من الاحيان الى اعاقه تطور التيار الناصرى وتبديد طاقاته في معارك جانبية ، ومن ثم اضعاف مصداقيته لدى المتعاطفين ولى الساحة السياسية . لقد اخفقت هذه المجموعات في الوحدة او التعاون لفترات طويلة فيما بينها ، بل ان التيار الناصرى لم يشهد على الاطلاق اندماج او وحدة مجموعتين منها . كما ان محاولات اى جماعة منها لتشكل تنظيم سرى قد باءت بالفشل ، حيث كان التنظيم امتدادا للجماعات بصورة او باخرى ، الامر الذى ادى ضمن عوامل اخرى لانهيار كل التنظيمات السرية للتيار الناصرى ، وتفتكها الى جماعات وحلقات اصغر ، مع اعتزال بعض العناصر للعمل السياسى ، وابتعاد بعضها الاخر عن الحلقية وسعيها لممارسة دور مستقل .

ويبدو ان معظم الخلافات المثارة صراخا او ضمنا بين هذه المجموعات ذات طابع شخصى يتصل بتنافس قم المجموعات والحلقات الناصرية وطموحها السياسى . ولعبت تلك الاعتبارات دورا متزايدا في تعميق الخلافات « الفكرية » مثل الخلافات حول ماهية الناصرية ، وعلاقتها بالدين ، وطبيعة ، السلطة ومهام المرحلة ، ووسائل وادوات العمل السياسى والموقف من قوى التحالف والتعددية الحزبية الخ . ولذلك لم تتجعب هذه المجموعات او بعضها في الاتفاق على رؤية او برنامج حد ادنى للعمل المشترك ، اكثر من ذلك فان آلية الحلقية والانتكفاء على الذات تسمح بظهور اجتهادات مكتوبة او روى ذات اهمية لتلك الاشكاليات والخلافات النظرية ، بل دفعت الى التركيز على القضايا الحركية واساليب العمل واهمال القضايا الفكرية .

وخلال عام ١٩٨٩ استمرت تلك السمات في بنية وسلوك المجموعات والحلقات الناصرية ، لكن مع بروز مظاهر عديدة ترشح لتغييرها وانتقالها الى مرحلة جديد

بفعل مؤثرات داخلية وخارجية تفاعلت بوتيرة متسارعة ، ويمكن حصرها في :-

- استمرار تقلص عدد وحجم المجموعات والحلقات الناصرية النشطة ، وتنامى دور العناصر المستقلة .
- تركيز الصراعات الملتهبة بين المجموعات القليلة القائمة حول قضايا صراع الاجيال ، والموقف من التعددية الحزبية ، واولويات العمل السياسى والجماعى ، ومهام تأسيس الحزب الناصرى ، والتنافس على عضوية مجلس ادارة اللجنة العربية لتخديم عبدالناصر ، والذى ادى الى تجميد نشاطها ، علاوة على بقاء واستمرار الخلافات التاريخية الموروثة والطموح والتنافس السياسى بين قادة تلك المجموعات .

وبشكل عام يمكن رصد اتجاه يعارض من حيث المبدأ للمشاركة في التعددية الحزبية القائمة ، ويدعو هذا الاتجاه الى قيام تنظيم يضم طليعة الناصريين في مصر والقطار العربية ، والنضال من خلال اشكال جماهيرية ملتهبة قد يكون من بينها حزب ناصرى في إطار التعددية المقيدة ولم يشارك ممثلو هذا الاتجاه في الحزبين الناصريين تحت التأسيس ، الحزب الناصرى (تنظيم تحالف قوى الشعب) ، والحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، ويهتمون الاول بأنه يعبر فقط عن شخص مؤسسه ، اما الثانى فهو مجرد اداة تستغلها مجموعة الحرس القديم التى لم تتجعب بحكم افكارها التقليدية ، وخلافتها الداخلية في انجاز اى تقدم للتيار الناصرى . اما الاتجاه الاخر فيلتقي على التقييم السلبى السابق للحزبين الناصريين تحت التأسيس ، الا انه يؤمن بضرورة قيام حزب مستقل للناصرين كمدخل لتأسيس التيار والحركة الناصرية ، وتعظيم دورها في الصراع السياسى والاجتماعى ، وقد شارك ممثلو ذلك الاتجاه بنشاط وافر في الحزب الاشتراكى الناصرى ولم ينسحبوا منه رغم خلافاتهم العميقة مع قيادة الحزب ، وفى هذا السياق برزت معارضة مجموعة نشطة ذات ثقل طلابى من خلال نوادى الفكر الناصرى في عدد من الجامعات ، وانتشار جفراى في بعض المحافظات .

ومهما يكن من أمر الافكار الخاصة بصراع الاجيال فانها تعكس دوافع وحاجات لحشد المجموعات والحلقات التى تتكون من معظمها من عناصر شبابية في مواجهة قيادة الحزب الاشتراكى الناصرى التى تنهم بالحلقية والابتعاد عن الديمقراطية في اتخاذ القرار والعجز عن تسيير امور الحزب .

ادراك المجموعات والحلقات الناصرية بدرجات مختلفة لضعف امكانياتها ، وعدم قدرة كل جماعة بمفردها على تأسيس تنظيم او حزب سرى يعبر عن طموح الناصريين ، في هذا الاطار لم يظهر خلال عام ١٩٨٩ ما

باستثناء ما يلزمه به قانون الاحزاب . ويعترف مؤسس الحزب كمال احمد بتجميد نشاطه « احتراماً للشرعية ولقانون الاحزاب وحتى لا يضعف موقف الحزب الذي ينظر امره في القضاء منذ ٥ سنوات » .

وبالرغم من شمول واستمرار عزلة حزب التحالف عن الناصريين والتهامات الموجودة ضده ، الا أنه ظل مؤثراً في فتاات الناصريين ومواقفهم المعلنة ، ومن ثم لعب ولا يزال دور الفائب الحاضر في التيار الناصري ، ويعود ذلك الى حقيقة ان حزب التحالف هو اقرب الاطراف الناصرية الى الحصول على حكم قضائي بالشرعية ، وفي حالة نجاحه فان تغييرات هامة ستطلي بخريطة التيار الناصري وادائه السياسي ، لان قضية الشرعية تحتل مكاناً بارزاً لدى اقلية الناصريين وبالتالي سينجح الحزب في اجتذاب معظم الفاعليات الناصرية ، وربما قطاعات واسعة من المتعاطفين . لكن اعتماد الحزب على شخص مؤسسه وافتقاده لمقومات وهيكل حزب تفردي كثيراً من الجماعات والعناصر بالانضمام اليه لمرء الفراغ والاستفادة من الترخيص القانوني بالوجود السياسي وهي أمور لم تكن غائبة عن كمال احمد الذي وضع شروطاً لعمل الحزب في حالة قيامه اي تأجيل اي انتخابات داخلية الا بعد مرور عامين من بدء نشاطه ، ورفض عضوية افراد اسرة عبد الناصر وكل من شغل مناصب قيادية في فترة حكم عبدالناصر ويلاحظ ان اهتمام الفاعليات الناصرية بتلك الشروط كان يتراوح من فترة لآخرى بحسب مجريات الوضع القضائي لحزب التحالف ، وارتفاع وانخفاض احتمالات صدور حكم لصالحه ، وقد تزايدت خلال عام ١٩٨٩ احتمالات الحصول على الحكم لاعتبارات قانونية وسياسية ، مما دفع اغلب المجموعات الناصرية للانتظار والاهتمام بطرح تصورات للتعامل مع حزب التحالف ، كما جمد احياناً من نشاط الحزب الاشتراكي الناصري ، وبسبب أيضاً لبعض الجماعات بهامش للحركة والمنافرة في علاقتها مع الحزب الاشتراكي وفي علاقة كل منها بالآخر . وقد بلورت قيادة الحزب الناصري موقفاً واضحاً تجاه حزب التحالف مؤداه التخلي عن عملية التأسيس ودخول حزب التحالف شرط السماح بدخول الناصريين دون قيد أو شرط ، وإن تجرى انتخابات ديمقراطية لتحديد مستويات الحزب وقيادته ، ومراجعة وثائق وبرنامج حزب التحالف في ضوء ما تتفق عليه الاغلبية ، وإذا لم تتحقق هذه الشروط فان الحزب الاشتراكي الناصري سيستمر ، ويعتبر حزب التحالف محاولة انشقاقية عن التيار الناصري تستهدف خدمة اعداء الناصرية !

يشير الى وجود تنظيمات ناصرية سرية ، رغم عدم التخلي عن الفكرة .
أن الهامش الديمقراطي المتاح ، واستمرار عملية تأسيس الحزب الاشتراكي الناصري رغم تباطؤها بفتح مجالاً لتفاعل عناصر تلك المجموعات بعيداً عن وصاية العناصر القيادية أو قم تلك الحلقات .
ساهمت التحولات المتسارعة في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية في خلق مناخ فكري وسياسي جديد يسمح بالحوار والجدل ومراجعة أسس العمل التنظيمي ودور الحزب والطلعية ، وإمكانية التغيير عبر البرلمان ، أي بمراجعة أسس العمل التنظيمي والسياسي في التجارب الاشتراكية والتي تآثر بها التيار الناصري وسعى الى محالكتها .
أن التطورات الذاتية والموضوعية السابقة قد افضت خلال العام الماضي الى المزيد من ضعف المجموعات الناصرية واهتزاز الثوابت التي كانت تحكمها . كما ضعف الالتزام برؤية ومركز قيادي وأطار حركي واحد ، ومن ذلك ، ربما كانت ثمة بدايات مشجعة لحوار وتعاون جماعات مختلفة ، لعل أبرزها نجاح مجموعتين ، لأول مرة منذ سنوات في التنسيق بينهما في بعض الانشطة الجماهيرية والمواقع الطلابية للتضامن مع المتهمين في قضية ثورة مصر ، واهتمت مجموعة ثالثة بتوزيع ورقة تعبير عن وجهة نظرها في أزمة التيار الناصري واسبابها على أغلب المجموعات الناصرية .
حصار ما سبق أن ضعف وتآكل المجموعات الناصرية ربما يبرز ظواهر جديدة في بنية وسلوك المجموعات والحلقات المختلفة وقد يثبت انها تمر بمرحلة انتقالية جديدة يمكن ان تنتهي في المستقبل الى تحول بعضها الى مجموعات مفتوحة ، أو انهيار ، أو إعادة تشكيل ، أو تعاون واندماج بعض أو كل تلك المجموعات في جماعات أو كيانات تنظيمية أخرى سرية أو علنية .
ولعل أبرز ما يشجع تلك المجموعات على العلنية هو ظهور حزب سياسي للناصرين أو السماح لهم بالمشاركة السياسية من خلال صيغة ما ، كاستمرار حالة تأسيس الحزب الاشتراكي الناصري دون تقديم أوراقه الى لجنة الاحزاب أو أي صيغة أخرى . الا أن وجود حزب معترف به هو الصيغة الاقرب الى طموح معظم هذه المجموعات .

□ انتظار حكم القضاء في الحزب الناصري (التحالف) :
ابتعد هذا الحزب ولا يزال عن الحركة السياسية العامة للتيار الناصري واحزاب المعارضة ، ولم يمارس أنشطة تنظيمية أو تنفيذية أو سياسية من أي نوع ربما

❑ ركود عملية تأسيس الحزب الاشتراكي الناصري :

تساعد العلاقات بين الجماعات الناصرية وبين حزب التحالف الاشتراكي الناصري في الكشف عن ركود عملية التأسيس والتي بدأت تقريبا مع انعقاد اللجنة العامة وبرزت الخلافات بين المؤسسين في فبراير ١٩٨٧ ، حول أسلوب القائمة في انتخاب الامانة العامة للحزب ، واستبعاد تمثيل قيادات بعض المجموعات والحلقات التي شاركت بفاعلية في عملية التأسيس ، فضلا عن بعض الخلافات الخاصة باستراتيجية التأسيس وبرامج العمل التي تحققها .

ان هذه الخلافات أدت الى جمود ، ثم تراجع حركة التأسيس عن أعلى نقطة وصلت اليها من حيث حشد وتجديد الفاعليات الناصرية وامتلاك ارادة سياسية موحدة

وأثبتت السنوات التالية لاجتماع اللجنة العامة وحتى عام ١٩٨٩ عدم قدرة قيادة الحزب الناصري على ترجمة ما اعلنته من مبادئ إلى حركة سياسية تعتمد على أشكال تنظيمية ووسائل وأدوات للعمل السياسي الواقعي وباستثناء بعض المظاهر الاحتفالية في مناسبات ناصرية بدأ الحزب وكأنه غائب عن الساحة السياسية وفقدت الآليات منتظمة وثابتة للعمل التأسيسي ، من هنا يمكن فهم ظواهر مثل خضوع العمل التأسيسي لمبادرات فردية ، وإرتباطه بانتظام اجتماعات الامانة العامة ، وقيام لجنة المؤسسين والتنظيم بدور هام في حياة الحزب ، وتباطؤ عمل لجنة البرنامج والتثقيف وعدم استكماله ، وتأجيل انعقاد اللجنة العامة ، وغياب أي دور للجنة العمل السياسي والجهادى ولجنة الدعاية والاعلام ، وضعف وجود الحزب بين العمال والفلاحين وتزايد اعداد المجموعات والعناصر التي انسحبت اوجمدت نشاطها .

ورغم أن قيادات الحزب تعترف بالمظاهر السابقة الا أنها لاتعتبرها مؤشرات للفشل الى جمود عملية التأسيس ، وترى أنها مجرد سلبات مقابل إيجابيات حققتها مسيرة الحزب ، فالحزب كما يقول فريد عبد الكريم وكيل المؤسسين يعاني من تراخ تنظيمي ، وشعور عام بالاحباط نتيجة عدم تحديد خطوات ومراحل ما بعد التأسيس ، كما تراجع العمل الجماهيري عام ١٩٨٩ نتيجة القيود المفروضة على الحزب وقرى المعارضة ، وضعف الامكانيات المالية ، والتركيز على العمل التنظيمي والتثقيفي واعداد الكوادر واستكمال البرنامج ، ويضيف أن الحزب لم يستطع أن يذيب بعض « الشلل » في داخله ، ولم يمتلك كافة أدوات الحزب ، ولم يستطع أن يدافع عن بقاء جريدة تدافع

عن الناصريين ، ولم يستطع أن يوظف جموع مؤسسيه الذين يقدرون بعشرات الافاد في حركة سياسية قوية الا أن الحزب في المقابل ينشئ هيكلًا منتشرًا في جميع محافظات الجمهورية ويحجم كلف ومرض .. واستطعن أن تملك بعض أدوات العمل السياسي من مقرات ووسائل اتصال بسيطة .. واستطاع الحزب أن يكون مؤسسة حامية لكل التيار ، وأن يضع مشروعا لبرنامجا .. كذلك حدث تقدم ملموس على الصعيد السياسي والتثقيفي للكوادر الشابة ...

ويرى البعض من القيادات أن حجم الانجازات منذ فبراير ١٩٨٧ وحتى الآن لم يتعد ٢٠ ٪ من الحجم الذي كان مطلوبًا لإنجاز وأن الحزب يفقد الى شخصية قيادية ، ويتأثر بالصراعات والخلافات بين الاشخاص والمجموعات الناصرية ، بالإضافة الى الجمود الفكري وعدم تطوير مفاهيم العمل الثوري الى العمل السياسي . أما المجموعات والعناصر التي تحتفظ بموضوعة الحزب وتعارض القيادة فانها ترى أن الحزب تحول الى جسد يلا ربح ، وفيكأن تنظيمية بلاعمل او دور ومن ثم فقد مبررات وجوده .

وبشكل عام فإن الباحث يلحظ أن قيادات الحزب أو العناصر المعارضة لاتقبل مراجعة الاهداف والتصورات التي طرحتها لاستكمال مهام التأسيس ، وذلك بهدف المواءمة بينها وبين الامكانيات المتاحة حاليا بكل من التيار والحزب الناصري ، رغم ما اثبتته تجربة التأسيس في السنوات السابقة من أن كثيرا من تلك الاهداف يتجاوز قدرات وامكانيات حزب تحت التأسيس ، ويبدو أن « سلفية » الخطاب الناصري ، والطموح غير الواقعي المبني على الحماس الجماهيري للتجربة الناصرية يقف عقبة أمام هذه المراجعة .

جـ - النشاط السياسي :

كان النشاط السياسي للجمع ، وأبعاده ، والحدود التي يمكن أن يذهب اليها ، محلا لمناقشات واسعة داخل الحزب . فليما يتعلق بالبرنامج السياسي ومهام المرحلة تؤكد وثائق التجمع « أن النضال من أجل تحقيق الاشتراكية مستحيل بدون النضال من أجل الديمقراطية ، كما أنه يتحقق عبر مراحل مختلفة . منها النضال في هذه المرحلة « لانقاذ مصر من التبعية والظلمة والفساد » ، ومن خلال نضال يضم أوسع الجماهير ويتخطى حدود أي طبقة ويتجاوز قدرات أي حزب » ومن ثم تبرز أهمية الخط الجبهوي والاهتمام بالعمل البرلماني والمجالس المحلية ، والاصلاح الديمقراطي وترشيد أداء الاقتصاد المصري في إطاره الرأسمالي .

ورغم اقرار المؤتمر العام الثاني للتجمع هذه الوثائق

باليمينية ومهادنة الحكومة وفي المقابل كان هناك تيار يقدر للأهالي أبان رئاسة المراغي للتحرير اهتمامها الواضح بالمشاكل الجماهيرية، وبمطالب الحزب في الاقاليم، واستخدام لغة بسيطة لاتتعالى على الجماهير. وكانت اللجنة المركزية للحزب قد طالبت في أكثر من اجتماع بإصدار الاهالي يومية إلا أن الامكانيات المالية تحول دون ذلك، ومن ثم ظهرت دعوة الى فتح باب الاكتتاب وتخفيض اصدارات الحزب الصحفية، وادوات اعلامه الداخلي، وحشد كل الامكانيات المالية والكوادر البشرية لاصدار الاهالي كصحيفة يومية.

وعلى صعيد ما يسمى بالتحالفات والعمل الجبهوي، أكد التجمع - من خلال لجنته المركزية - ضرورة السعي لقيام «أوسع جبهة وطنية ديمقراطية ممكنة لأحلال سلطة الجبهة محل سلطة البرجوازية الكبيرة» لكن ثمة جدل وخلاف حول السياسات المؤدية لقيام الجبهة الديمقراطية والأطراف المرشحة ويتركز ذلك الجدل حول امكانية العمل والتنسيق مع احزاب الوفد والعمل والاحرار والاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية لاتخاذ مهام محددة سياسية أو نقابية، فهناك من يرفض الحوار أو التنسيق مع الحزب الوطني والجماعات الاسلامية وحزب العمل، كما يحتفظ البعض على التعاون الجاري مع الوفد في قضايا الحريات والممارسة الديمقراطية بسبب موقفه من ثورة يوليو والقضايا الاجتماعية، وثمة اتجاه قوي يؤكد على ضرورة البدء بأقامة جبهة للسياس لان تجارب العمل الجبهوي مع احزاب المعارضة الاخرى لم تكن مشجعة، بل استنفذت طاقات الحزب واثرت على مصداقيته بين الجماهير، كما جاءت على حساب جبهة اليسار. غير أن جبهة اليسار بدورها تثير مشكلات عديدة أهمها التمثيل السياسي للناصريين والشيوعيين. من هنا يرى البعض التركيز على إقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية على اعتبار أن تكوينها يساعد ويحفز عملية اقامة التحالف الاشتراكي.

وكانت قيادة الحزب قد شرعت في الاتفاق والعمل المشترك مع كافة القوى السياسية على مهام محددة تتفق وبرنامج التجمع ولا تؤثر على مجمل سياسته أو مواقفها من هذه القوى. وأحرزت في هذا الصدد نجاحات على محور قضية الحريات والممارسة الديمقراطية وبعض القضايا النقابية والفئوية، وتابعت التنسيق مع ممثلي «الحزب الاشتراكي العربي الناصري تحت التأسيس» «وحشم».

وأخيراً في أعقاب اقتحام الأمن لمصنع الحديد والصلب لفرض اعتصام العمال بأدار التجمع بتبني الدعوة للتضامن مع العمال ورعاية أسرهم من خلال

والعمل في اطارها، إلا أن هناك اتجاها يعارض خطة الإصلاح الاقتصادي لانها «تدعم من سلطة الثورة المضادة، وتقعد الحزب مصداقيته»، ومن ثم يدعو الحزب لطرح البديل الاشتراكي، وثمة اتجاه آخر يرى أن الخط السياسي للحزب يتراجع باستمرار أمام السلطة القائمة، ومن ثم عليه أن يكون هجوماً يتجاوز القيود المفروضة على الأحزاب، ولايهتم بآليات التمثيل البرلماني إلا بالقدر الذي يساعد على طرح قضية التغيير على الجماهير. ويختلف فريق ثالث مع قيادة الحزب في أولية النضال من أجل الإصلاح الديمقراطي، ويؤكد أن حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية تطرح ضرورة التركيز على النضال من أجل الحقوق الاجتماعية الذي يحمل في جوانبه الحريات النقابية والسياسية ويدعم المناخ الديمقراطي.

ويلاحظ أن هذه الاختلافات تنعكس على الموقف من قضية التحالف والجبهة الوطنية والقوى الطبقية المرشحة لها، فضلاً عن امكانيات العمل السياسي العام وأهدافه.

كما شهد الحزب مناقشات حول تقييم أدوات العمل الجماهيري، وتطوير فاعليتها، وبرز تيار قوي يدعو «لحصر الحصار المفروض على نشاط الأحزاب في المقر والصحيفة وتوسيع المواجهة مع الحكومة، والذهاب إلى الجماهير في الأحياء ومواقع الانتاج لانتشارها في المقرات الضيقة، واستخدام وسائل جديدة في العمل الجماهيري تعتمد على تقديم الخدمات والمساعدات وتبني مشاكل المواطنين والاقتراب لا التعالي عليهم» في المقابل التزمت الأمانة العامة بالدعوة إلى الاستخدام الكفء للإمكانيات المتاحة، خاصة الصحافة والمقرات الحزبية والاهتمام بالانتخابات النقابية والعمل في المنظمات الديمقراطية، في هذا السياق شارك التجمع في انتخابات نقابات المحامين والصحفيين والبيطريين والتجاربيين ونجح بعض أعضائه في الوصول إلى مجالس إدارتها، كما ساهم أعضاء الحزب بفاعلية في لجان التضامن مع عمال الحديد والصلب والمعلقين والدفاع عن القطاع العام والتضامن مع الشيعيين الفلسطينيين واللبنانيين.

كذلك شهد الحزب جدلاً واسعاً عام ١٩٨٩ حول جريدة «الاهالي» ومدى تعبيرها عن الخط السياسي للحزب ومهام المرحلة، خاصة مع استقالة محمود المراغي والبداخل المطروحة. وقد ظهر تيار يتهم الاهالي «بنزعة ناصرية واضحة» لانتساب الصيغة التجميعية، مع الميل لاتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً من مواقف الحزب، ولاتعتبر عن تصاعد الصراع الاجتماعي والسياسي ويصل البعض إلى اتهام الاهالي

دعوة الاحزاب وبعض الجمعيات لتشكيل لجنة قومية ، واصدار العديد من البيانات ، وتنظيم ندوات للتضامن في مقر الحزب ، والقيام بحملات «مواضعة» لجمع توقيعات مما عرض بعض عناصر الحزب للاعتقال ، وجاءت هذه الاعتقالات علاوة على اعتقال ٦٣ شخصا بدعوى الانتماء الى حزب العمال الشيوعي لتضاضع من حدة التحديات المفروضة على الحزب وفصائل اليسار والقوى الديمقراطية بعامه ، وبلغ الجمع للتعاون ومواصلة العمل حتى الافراج عن المعتقلين . وقد شغلت هذه الاحداث التجمع خلال شهرى أغسطس وسبتمبر وكانت اهم فترات نشاطه الجماهيرى .

في الوقت ذاته كشفت الاحداث عن ضعف البناء التنظيمى وتركزه في المقر المركزى بالقاهرة واعتماد حركة الحزب للتضامن مع العمال على المبادرات الفردية في بعض المحافظات .

وكانت مواقف أعضاء التجمع في اللجنة النقابية لصنع الحديد والصلب اثناء الاعتصام مثار استياء البعض في داخل الحزب ، اكدوا انزعاجهم عن حركة الاضراب وتحالفهم مع اللجنة النقابية الموالية للإدارة ، كتجسيد لنهج مكتب العمال المركزى بالحزب في التوفيق والتأخى مع القيادات النقابية الصفراء في الاتحاد العام للعمال وفي النقابات العامة

اما بالنسبة لنشاط القوى اليسارية المحجوبة عن الشرعية ، فقد اهتم الشيوعيين بإذات عام ١٩٨٩ بتكديس العمل العلنى ، والسمى لاكتساب الشرعية القانونية ، وفي اطار التجربة الحزبية عبر تطوير الممارسة الديمقراطية ، ودعم الحريات العامة ، ودعم مؤسسات المجتمع المدنى . لكن ثمة خلافات ظهرت بينهم حول مجالات وشروط العمل العلنى في ظل القيود المفروضة على السماح للشيوعيين بتشكيل حزب أو احزاب تعبر عنهم ، فضلا عن فرض وسائل هذه الاحزاب العلنية حال قيامها في انجاز مهام الثورة أو التغيير الاجتماعى ، وربما دفعت أزمة الاشتراكية في العالم ومناخ التجديد الفكرى ، الشيوعيين المصريين الى الاقرار بإمكانية التغيير من خلال البرلمان ، ويكاد يكون التيار الثورى (ث . ح) هو الفصيل الوحيد الذى

حسم هذه القضية على المستوى النظرى والعمل حيث أعلن عام ١٩٨٨ عن نية تأسيس الحزب الشيوعى الديمقراطى ، الا أن تحركاته العملية لم تتجاوز عناصره الاساسية وبعض التعاطفين معه لم يشكل هياكل أو يصدر مشروع برنامج أو لائحة لهذا الحزب ، ومن ثم لم يقدم أوراق تأسيسه الى لجنة الاحزاب ، الامر الذى كشف عن عدم تناسب المهمة مع امكانيات ث . ح المحدودة وعلاقاته العدائية مع فصائل الحركة

الشيوعية . ويبدو أن « حشم » ما يزال رغم تعرضه للانشقاق اكبر الفصائل الشيوعية المرشحة لانجاز هذه الخطوة في المستقبل ، حيث يمتلك الكثير من مقومات الحزب السياسى ، الا أنه يعتقد بصعوبة الاعتراف القانونى بحزب شيوعى في الظروف الراهنة ويسعى منذ سنوات لفرض وجوده كامر واقع في الساحة السياسية مع تجنب الصدامات العنيفة مع السلطة .

ول هذا السياق يقلل حشم للتعاون والتنسيق مع احزاب المعارضة والناصريين والحزب الوطنى في بعض القضايا التى تتفق وبرنامجهم ، وقد شارك حشم احزاب المعارضة في مؤتمرات عامة وانشطة جبهوية خلال عام ١٩٨٩ ، وقدم خلالها أكثر من متحدث ، كما أصبح أكثر قبولا للتعاون مع الهيئات القومية كالاتحاد العام لعمال مصر والمجلس الاعلى للشباب والرياضة .

وعلى مستوى آخر فإن حشم يتفق وفصائل الحركة الشيوعية (عدا ت . ح) في العمل من خلال التجمع باعتباره أكثر الاحزاب اقترابا من برامجها ، كما أنه يوفر فرصا جيدة للعمل السياسى والجماهيرى ، وإن كان التناقص يشتد بين تلك الفصائل داخل التجمع . ورغم أن حشم هو أكثر الفصائل المستفيدة من العمل خلال التجمع الا أن ذلك قد سبب له مشكلات داخلية ، كما أثر على علاقاته مع فصائل الحركة الشيوعية واليسار بعامه . حيث يتهم باحتكار القرار في التجمع ومحاولة استبعاد الاطراف الأخرى من العمل داخل التجمع ، مما يصف من مصداقية صيغة التجمع ، وكانت الاقلية المنشقة عن حشم تنهت القيادة بمهادنة الحكم واحزاب المعارضة والسمى نحو العلنية على حساب مبادئ وبرنامج الحزب ، كما تحفظت على نمط العلاقة مع التجمع ووجدت فيها اخلافا بمهام بناء حشم كحزب شيوعى ثورى ، وذويانه في حزب كالتجمع . ومن الغريب أن مشكلة العلاقة مع التجمع ما تزال مطروحة داخل حشم بعد الانشقاق ، حيث يدعو البعض الى انضمام كل أعضاء وكوادر حشم الى التجمع والعمل من خلاله ، بينما يحتفظ تيار آخر على تجربة السنوات السابقة ويدعو لراجعتها وتركيز الاهتمام على تطوير حشم .

وعلى صعيد التيار الناصرى ، كانت الانشطة المحدودة التى ظهرت داخل الحزب الاشتراكي الناصرى عام ١٩٨٩ نتاج جهود بعض العناصر النشطة خاصة في « مكتب العمل اليومى » ولجنة المؤسسين وبعض المحافظات ويمكن رصد تلك الانشطة في : متابعة الوجود الحزبى في ٢٢ محافظة من خلال ٢٨٠ وحدة اساسية لاتقل عضويتها عن ٢ افراد وتتنشر في القوى والمراكز والاقسام .

فصائل اليسار المختلفة سواء كانت شرعية (التجمع) أو محجوبة عن الشرعية (الشيوعيين والناصرين) ، يمكن القول انه برغم التعاون الذى ظهر عام ١٩٨٩ بشكل خاص في خلال أحداث الحديد والصلب الا ان ذلك لم يحد تغييرا في النمط العام لتلك العلاقة الذى يسود فيه التنافس والصراع ، على التعاون .

غير أن حزب التجمع يظل يؤكد طموحه لأن يكون « اطارا لتحقيق الوحدة بين القوى التقدمية ، دين أن يحجب حقها في تشكيل احزابها المستقلة ، حيث يمكن في المستقبل دعم وحدة القوى التقدمية بين التجمع وهذه الاحزاب من خلال صيغة أخرى هي صيغة العمل الجبهوى » .

ومن الواضح أن توجهيات قيادة الحزب تعكس عدم الرضا عن العلاقات بين فصائل اليسار وتقدم في الوقت ذاته تفسيراً لبعض أسباب تعثر قيام « التحالف الاشتراكي » الذى أعلن عنه عام ١٩٨٨ بصفتها « نواة الجبهة الوطنية الديمقراطية ونقطة البدء فيها » ، على أن يشمل في البداية التجمع والحزب الاشتراكي العربى الناصرى تحت التأسيس وحشم ، وتتفق هذه الافكار مع الخط السياسى لحشم بخصوص التحالف الاشتراكي والجبهة الوطنية الديمقراطية ، بينما تتعارض مع توجهيات الحزب الناصرى الذى لا يرحب بفكرة التحالف أو الجبهة في هذه المرحلة ويكتفى بالتعاون والتنسيق . ويشترط أن يستكمل اصدار برنامجها السياسى ، وأن تتحدد طبيعة التحالف وهل هو جبهة بين قوى سياسية أو احزاب رسمية ، وأن تتحدد الفصائل الاشتراكية الكثيرة حتى يسهل التقاطع بينها ، فضلا عن استكمال الحوار حول المواقف السياسية المختلف عليها .

ورغم الحساس المعلن لحشم والتجمع لبناء التحالف الاشتراكي إلا أن الحصاد العمل جاء متواضعا للغاية واقتصر على عقد لقاءات في نهاية ١٩٨٩ ، لم تسفر عن شيء ، وذلك نتيجة انشغال حشم بمشاكله الداخلية وقوت العلاقة بين الناصرى وكل من حشم والتجمع ، وتعثر الاداء السياسى للحزب الناصرى .

اما فيما يتعلق بعلاقة « اليسار » باحزاب المعارضة ، فان فصائل اليسار سواء الشرعية أو المحجوبة عن الشرعية تتفق على اعتبار ان احزاب المعارضة تتنافس على تمثيل « قوى اليمين الاجتماعى » ، ومع ذلك تختلف تعاملها مع احزاب المعارضة ، فالتجمع يمارس التعاون والتنسيق معها في قضايا محددة كالحريات العامة والممارسة الديمقراطية مع التأكيد على خطوط التمايز والاختلاف معها . ويمكن القول ان قيادة التجمع

انتظام اجتماع لجنة شئون المؤسسات ومكتب العمل اليومى ، وعدم انتظام اجتماعات الامانة العامة وبقية اللجان والمستويات القيادية المركزية للحزب ، مع اختفاء أى مظاهر لوجود تشكيلات ومكاتب نوعية عديدة داخل الحزب مثل مكتب العمال . تنظيم بعض الندوات واللقاءات العامة داخل المقر المؤقت للحزب .

– مشاركة متحدثين باسم الحزب – غالبا ما يكون وكيل المؤسسات – في احتفالات عامة اقيمت في مقر التجمع ونقابة المحامين .

– اصدار العدد الثانى من النشرة الداخلية غير الدورية « الحوار » الذى تضمن ورقة للحوار بين اعضاء الحزب في شكل أسئلة حول المسيرة الحزبية ومهام المرحلة وطبيعة الحزب والاطر السياسية والتنظيمية لللائمة وتجسد المواد المنشورة فيها حالة عدم الاتفاق والافتقاد الى الرؤية الضابطة لحركة التأسيس .

– اصدرت لجنة البرنامج ما يمكن وصفه بالمدخل النظرى للرؤية الناصرية للبرنامج الاقتصادى من اعداد د . محمود الامام بتكليف خاص من اللجنة ويلاحظ أن البرنامج لم يستكمل حتى نهاية ١٩٨٩ ، رغم استهداف ذلك قبل النصف الاول من العام نفسه . – تنفيذ أول مدرسة للكارى حضرها حوالى ٢٥٠ عضوا من قيادات المحافظات والعناصر النشطة انقسموا الى ٥ افواج من ١٤ محافظة اقام كل منها اسبوعا في مصيف رأس البر ، وتلقى برنامجا تثقيفيا مكونا من بعض المحاضرات المكتوبة التى كانت تستخدم في التثقيف السياسى في منظمة الشباب في الستينات . علاوة على بعض المحاضرات العامة .

– تنظيم دورة تنظيمية شاملة في مطلع عام ١٩٨٩ بمقر الحزب لمدة شهر حضرها ممثلون عن ٨ محافظات مختلفة .

– تنشيط مكاتب الطلاب والشباب في عدد من المحافظات .

– السعى لتصفية الانقسام الذى حدث في انتخابات مجلس ادارة اللجنة العربية لتخليد هيد الناصر وهو الانقسام الذى أدى عمليا خلال ١٩٨٩ الى شل اللجنة – محاولة اختيار ودعم بعض العناصر المنتمية للحزب والتي رشحت في انتخابات المحامين والصحفيين والمعلمين ، الا أن اختبارات قيادة الحزب كانت ماثرا خلاف وعدم اتفاق بين الناصريين بما في ذلك اعضاء الحزب الامر الذى اظهر عجز الحزب عن الزام عناصره بموقف موحد ، واضعف من مصداقية التمثيل الناصرى في هذه الانتخابات .

لذا انتقلنا لمحاولة رصد مظاهر « التعاون » بين

الوفد والاخوان المسلمين والعمل والاحرار هي احزاب للميمن « لا تختلف مع جوهر السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام ولكنها تطرح نفسها : التحالف الاسلامي من جهة ، والوفد من جهة اخرى كبديل للنظام اقدر على حماية مصالح الطبقة البرجوازية ككل » لكن الوفد يتميز بموقف ليبرالي نام واستعداد معقول للعمل المشترك مع اليسار ، على عكس التحالف الاسلامي ، خاصة الاخوان المسلمين والعمل ، فهم لا يخفون عداوتهم وموقفهم في قضايا الحريات والديمقراطية » .

وتختلف رؤية (حشم) للتعاون مع احزاب المعارضة ، اذ يدعو لجهة تناضل حول قضية واحدة هي الدفاع عن الحريات المدنية وضد هجوم الدولة البوليسية وهزيمة اكثر اشكالها استبدادا ، انها ليست جبهة للنضال من اجل جمهورية اشتراكية او الديمقراطية او البرلمانية او غيرها « جبهة لا تطمس الخلافات حول طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي او شكل الحكم وقضية الحريات الديمقراطية في معناها الشامل » ويرى (حشم) ان احزاب المعارضة لها دور محدد في اطار « الصيغة المباركية » التي تتبع الحرية السياسية في صفوف النخبة وتحجبها عن الطبقات الشعبية .

ويتحفظ . ث على أزمة الديمقراطية داخل احزاب المعارضة ويرى ان دعوتها للتعاون تختلف عن فكرته للجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة ، ويسعى . ث للحوار مع بعض قيادات الوفد وحزب العمل .

اما حزب الشعب الاشتراكي فيركز جهوده على التجمع « الذي يكتفى بتسجيل المواقف في بيانات تضامنية ، واللاه خلف التحالفات مع احزاب المعارضة البرجوازية الشرعية والمبتعد عن أي حركة جماهيرية تنطوي على احتمالات الصدام مع النظام الحاكم » .

اما الحزب الاشتراكي العربي الناصري ، فيرى ان احزاب المعارضة هي احزاب رسمية تعجز عن مواجهة الحكم ، وتتناقص معظمها مع الحزب الناصري ، ويتحدد موقفه من التجمع في اشتراك ناصريين في عضويته ، ورفعة لرايات ناصرية والتزامه بالدفاع عن ثورة يوليو وجمال عبد الناصر ، وبالتالي « فهو اقرب اليها من أي حزب آخر » رغم وجود بعض الاختلافات واعلمها سعى التجمع احيانا لاصلاح او ترشيح النظام الراسمي القائم في حين يدعو الحزب الناصري للاشتراكية العلمية التي قامت في الستينات مبداء من عيوبها « كما يرفض موقف التجمع من القضية الفلسطينية والقبول بالحوار مع اليسار الاسرائيلي ،

قد نجحت الى حد كبير في تحقيق هذا التوازن الدقيق من خلال حصر التمايز عند مستوى الاسس الفكرية والبرنامجية دون مناقشة احزاب المعارضة ازاء القضايا المطروحة في المجتمع خلال العالم الماضي ، وهو مابدا من خلال الاجتماعات بين احزاب المعارضة ابان الصدام بين وزير الداخلية وبعض اعضاء مجلس الشعب ، والتنسيق بين التجمع والوفد في مقاطعة انتخابات مجلس الشورى ، ثم عقد المؤتمر العام لاحزاب المعارضة (باستثناء الامة) في ذكرى عيد الجهاد الوطني وقد شارك التجمع في المؤتمر وفي التوقيع على النداء الذي صدر عنه

وفي اثناء احداث الحديدي والصلب بادرت قيادة التجمع بالدعوة الى تشكيل « اللجنة المصرية للدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والتضامن مع عمال الحديدي والصلب » ، التي شاركت فيها احزاب التجمع والوفاد والاحرار والناصرى تحت التأسيس والماركسيين والمنظمة العربية لحقوق الانسان ومركز الدراسات والحقوق النقابية ، واختير ممثل التجمع للحديث باسم اللجنة . وكانت الامة العامة للحزب قد شكلت لجنة خاصة « للاتصال والنشاطات الجبهوية » برئاسة الامين العام وعضوية امناء اللجان السياسية واللجنة المركزية وامانة العمل الجماهيرى ، قامت بالتنسيق مع مكاتب وهيئات الحزب التي تمارس نشاطات جبهوية مثل اتحاد الشباب التقدمي ، وامانة المرأة ، علاوة على اللجان ذات الطابع القومي والتي تربط بالتجمع كلجان الدفاع عن الثقافة الوطنية والحريات .

ويتفق بقية فصائل اليسار (هداث . ث) على العمل من خلال التجمع ورفض استبعاد القوى المحجوبة عن الشرعية من الانشطة الجبهوية لاحزاب المعارضة ، لكنها تختلف حول اشكال وحدود التنسيق والتعاون مع احزاب المعارضة ، اذ يقوم (حشم) بالتنسيق والعمل المشترك مع احزاب المعارضة في النقاط التي تتفق وبرنامجه ، وفي هذا السياق يتشابه موقف (حشم) مع التجمع حيث يعمل مع احزاب المعارضة من اجل « الاصلاح الديمقراطي » ، وقد شارك بدعم من التجمع في اجتماعات ومؤتمرات احزاب المعارضة ، حيث طرحت فكرة التوقيع باسم تحالف اليسار او للماركسيين عندما احتج الوفد بعدم شرعية (حشم) ، ويبدو ان حزب العمل والاحرار قد وافقا على الفكرة لانها تتبع لهم والاخوان المسلمين التوقيع باسم التحالف الاسلامي ، وبالتالي السماح بمشاركة الاخوان .

على ان تعاون (حشم) واحزاب المعارضة لم يطمس خلافاته معها ، فاللجنة المركزية (لحشم) ترى ان

واشكال وشروط التعاون مع احزاب المعارضة ، الا ان هذه الخلافات كما يرى فريد عبد الكريم تقبل الحوار والتفاهم حولها .

ويرى الحزب الناصري ان الوفد يمثل تيارا منفردا مرتبطا بالنظام في كل مواقفه ، اى ان توجهاته تتناقض مع توجهات الحزب الناصري ، لكن يمكن التعاون معه في قضايا الحريات « اذا عدل عن موقفه الرافض لظهور حزب ناصري » .

اما حزب العمل فان

توجهاته غير مستقرة ويمكن التعاون معه في بعض القضايا ، اما بالنسبة للموقف من الانشقاق عن حزب العمل فرغم ان معظم المنشقين اشتراكيين وناصرين الا ان الحزب الناصري وقف على الحياد ، لان الانشقاق « مرض اطلقته القوى الخارجية وقوى السلطة لتفتيت المعارضة رغم هوانها وضعف احوالها » كما يقول فريد عبد الكريم ،

واخيرا وفيما يتعلق بموقف اليسار من الحكومة يلاحظ ان فصائل اليسار الشرعية او المجوية عن الشرعية لا تتعامل مع الحكومة بمعزل عن الحزب الوطني والرئيس مبارك او « مؤسسة الرئاسة » ، بل تدمج عادة بينها تحت مسميات كالسلطة او الحكم او النظام استنادا الى رؤى مختلفة للمضمون الاجتماعي للسلطة

ويستخدم التجمع كلمتي الحكم والحكام ، ويؤكد التجمع ان سياسات الحكم في كافة المجالات انت الى ازمة الوطن والتي تجلت خلال عام ١٩٨٩ في التلازم بين تزايد حدة الازمة الاقتصادية وتزايد اعيائها على الطبقات الكادحة وخاصة مايتعلق بالفلاء وتدهور الخدمات ، وتزايد اعمال القمع للجهامير ، ومع ذلك يعترف الحزب ببعض الايجابيات كتطور البنية الاساسية - رغم الاعتماد على الدين الخارجي - والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وعودة العلاقات العربية وتنشيط العلاقات مع الكتلة الشرقية لاحداث توازن في علاقات مصر الخارجية .

ويمكن القول ان علاقة التجمع بالحكومة دارت في حديد كونه حزبا شرعيا ، التزم بالقيود المفروضة على حركة الاحزاب ، وطلب باصلاح السياسات القائمة دون ان يطرح التغيير الشامل او يطلب في المدى القريب بالاشتراكية . وقد نجح الحزب عام ١٩٨٩ في الاحتفاظ بفضول للاتصال الحوار مع الحكومة من بينها تنظيم لقاءات مع بعض المسؤولين وتحسين العلاقات مع المجلس الاعلى للشباب والرياضة ، وتأييد وزير الصناعة لدفاعه عن القطاع العام ، وعلاوة على

الاشترك في حوارات مع الحزب الوطني حول قضايا البطالة وسد الفجوة الغذائية .

الا ان تلك الاتصالات لم تحل دون تدهور العلاقة بين الطرفين وبلوغها مرحلة حرجية خلال اشهر الصيف ، نتيجة رفض التجمع دعوة مبارك للاحزاب المعارضة الى وحدة صف تحقق وحدة عمل من اجل تحقيق الاهداف القومية ، لقد اعتبر التجمع هذه الدعوة محاولة لفض الحياة الحزبية ، ثم جاءت احداث الحديد والصلب ، التي حرص التجمع على عدم تصعيدها ، ومع ذلك شملت الاعتقالات المصاحبة لها ٩٧ من اعضاء الحزب الامر الذي خلق حالة من التوتر في العلاقة مع الحكم ، اكتسب دفعة جديدة مع رفض الحاكم العسكري التصديق على احكام البراءة في قضايا اضراب السكة الحديدية ، والتنظيم الناصري المسلح والحزب الشيوعي المصري .

ويكمن القول ان السياسية الامنية والاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية كانت مبعث التوتر في علاقة التجمع بالحكم ، بينما توارى دور السياسة الخارجية على الصعيدين العربي والدولي .

وبالنسبة لفصائل الحركة الشيوعية فان حشم والتيار الثوري يقبلان بالحوار والتنسيق مع الحكم والحزب الوطني في القضايا التي تتفق مع برنامج كل منها وذلك في اطار سعيهما للعمل المعلن واكتساب المشروعية القانونية .

ورغم ان الحكم يرفض ذلك الا ان المجلس الاعلى للشباب والرياضة والحزب الوطني قبلتا بالتنسيق والتعاون غير المعلن مع بعض عناصر حشم ابيان الاعداد للمهرجان العالى للشباب واعلان مقاطعة مصر للمهرجان . كذلك شارك مسئول كبير في الحزب الوطني في مؤتمر عام للتضامن مع الانتفاضة تحدث فيه ممثل عن حشم ، ومن جهة اخرى حرص حشم على عدم تصعيد الموقف في الايام الاولى لاحداث مصنع الحديد والصلب .

اما حشمت والحزب الاشتراكي فانهما لايسعيان او يقبلان بالحوار او التنسيق مع الحكم او الحزب الوطني ، ويقتان على « ضرورة تصعيد حركة المعارضة الشعبية والحركة العمالية والصدام مع الحكم » .. وكانت لجهة الامن قد القت القبض على بعض العناصر من الحزبين والمستقلين علاوة على اعضاء من جمعية حقوق الانسان وحزب التجمع في اعقاب احداث الحديد والصلب واتهمتهم بعضوية حشمت ، الا ان النيابة افرجت عنهم بعد اثبات تعرض بعضهم للتعذيب . واخيرا فان موقف الحزب الناصري من الحكم يقترب كثيرا من موقف (حشم) والحزب الاشتراكي ،

لاسيما بعد اعادة محاكمة التنظيم الناصري المسلح ، وتوقف الحوار مع الحكم اثر تفاعلات قضية ثورية مصر ، وعودة العلاقات المصرية العربية ، وبالتالي عدم احتياج الحكم لاجراء اتصالات عربية من خلال بعض قادة الحزب الناصري الذين شغلوا مناصب قيادته في الستينات . ومع ذلك فان قيادة الحزب رحبت من حيث المبدأ بالتوجهات العربية لسياسة الرئيس مبارك ، كما تعلن قبولها بالحوار وربما التعاون في القضايا والمواقف التي تتفق مع الناصرية ، كما يلاحظ ايضا وجود اقلية مصدودة داخل القيادة تفرق بين مبارك والحزب الوطني .

د - الخطاب السياسي :

يتسم خطاب التجمع منذ استئناف النظام الحزبي بمحدودية الانتشار والفاعلية الجماهيرية ، رغم ارتفاع صوته بين القوى السياسية وبين اوساط المثقفين ، وذلك لاسباب تاريخية وسياسية خاصة بنشأة التجمع وتركيب فصائله وادواته في العمل السياسي والاعلامي والجماهيري ، والقيود المفروضة عليه والاتجاهات السائدة بين المواطنين تجاه التجربة الحزبية . ويتأتى في مقدمة اهتمامات الخطاب السياسي للتجمع قضية سلامة خطة السياسي والاشادة بنضاله والبرامج التي قدمها لحل مشاكل المجتمع - تلبيها المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلت في الفناء الدعم وارتفاع اسعار السلع والخدمات وتدهور مستوياتها ، والبطالة والتخبط لبيع شركات القطاع العام وانخفاض الانتاج وانتشار الفساد الاجتماعي والاخلاقي الذي عبر عن نفسه في انتشار الجريمة بانواعها والادمان .

وفقا لهذا الخطاب ، فقد ظهرت هذه المشكلات وتفاقت « بسبب اصرار الحزب الوطني وحكومته على الاستمرار في الحكم ، وعدم التخلي عن سياسات الانفتاح الاقتصادي التي تعنى عند الحزب التابعة الاقتصادية والخضوع لصدور النقد ، والتفريط في حقوق الاغلبية لصالح الطفييليين . ويؤكد خطاب التجمع ان العلاج يبدأ بالاعتماد على الذات وضرب بذرة الفساد في الحكومة والمحليات ومواجهة مافيا الانفتاح ، والفناء الامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية التي يحصلون عليها ، وقيام الدولة بتوفير السلع والخدمات بأسعار تتناسب مع الدخول ، وحل مشكلة المودعين في شركات توظيف الأموال ، وتبني استراتيجية شاملة للتنمية تعتمد على دور قائد للقطاع العام ، وقطاع خاص وطني منتج ، وسد الفجوة الغذائية .

وتحتل قضية تطوير الديمقراطية والحريات العامة المرتبة الثالثة في اهتمامات خطاب التجمع حيث شدد على

الفاء قانون الطوارئ ، الذي سمح للحاكم العسكري برفض التصديق على احكام البراءة في قضايا اضراب السكة الحديدية ، والتنظيم الناصري المسلح ، والحزب الشيوعي المصري ، ويطلب بدعم القضاء والفناء للقوانين الاستثنائية والقيود المفروضة على اصدار الصحف وتشكيل الاحزاب ، وحق الاضراب ، ووقف كل اشكال انتهاك حقوق الانسان بما فيها النقل التعتصني لقيادات العمال ، وتعديل الدستور دون المساس بمكاسب وحقوق العمال والفلاحين .

وتندد خطاب التجمع بممارسة وزير الداخلية السابق ، ويحمل الحكومة والرئيس مسؤولية استمرار سياسة البطش بكل القوى السياسية كتعبير عن تصاعد الازمة الاقتصادية والاجتماعية ، ونبه الى ان السياسية الامنية كانت تقود البلاد الى كارثة سياسية . وفي هذا الاطار سعى خطاب التجمع الى دعوة كل قوى المعارضة وفي مقدمتها قوى اليسار للتعاون والعمل المشترك ، دفاعا عن حقوق العمال والمعتقلين السياسيين ومن اجل حماية الحريات العامة وحقوق الانسان وتحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي .

وتأتى قضايا السياسة الخارجية في المرتبة الرابعة من اهتمامات خطاب التجمع ، وتتصدرها قضية الصراع العربي الصهيوني انطلاقا من تأييد الانتفاضة و « د . م . ت . ف » المثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وبالتالي الاقرار بأن مواقف م - ت - ف - د تعبر عن الشعب الفلسطيني وينبغي تأييدها والتصدي للتطبيع بين مصر واسرائيل ، ودعوة الحكومات والشعوب العربية وفي مقدمتها مصر لتقديم دعم حقيقي للشعب الفلسطيني ، لاسيما بعد ان استعادت مصر علاقاتها العربية ، تلبيها التحولات في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية واثارها على مصر والوطن العربي ، وحركة عدم الانحياز وحركات التحرر في العالم ، اما القضية الثالثة فدارت حول مشاكل العمالة المصرية في العراق حيث دعا خطاب « الهامى » الى احتواء الازمة حفاظا على العلاقات الاخوية بين الشعبين ، وعلاج مشاكل العمالة المصرية في العراق ، وشدد على مسؤولية الحكومة عن حماية حقوق العمالة المصرية في الخارج . واعتم خطاب التجمع بعد ذلك بتطور الاوضاع الداخلية في السودان ، ودعا للفراج عن المعتقلين وعودة الديمقراطية ، كما تابع تطورات الازمة اللبنانية ورحب بالتحولات الايجابية في الاردن والعراق واليمن باتجاه الديمقراطية . واكد اهمية ان تعمل التجمعات العربية على طريق التكامل الاقتصادي والوحدة العربية الشاملة . وعلاوة على ذلك تابع خطاب التجمع مايجرى في افغانستان وانتخابات الهند والشنون الافريقية

وحرب المخدرات وعلاقتها بأزمة التنمية والصراع السياسي في أمريكا الجنوبية .

وإذا انتقلنا إلى الخطاب السياسي للقوى الشيوعية ، المحبوبة عن الشرعية ، نلاحظ أولاً أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية احتلت المرتبة الأولى في الخطاب السياسي لحزب الشيوعي المصري ، تلتها في المرتبة الثانية ويفارق ضئيل قضية الإصلاح الديمقراطي ، وضرورة وحدة تعاون كل أحزاب وقوى المعارضة في « النضال الديمقراطي والوقوف ضد الطبيعة البوليسية للنظام ، والتي تتزايد مع تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية وانكساراتها الاجتماعية ، أي أن خطاب (حشم) يربط بين الأزمة الاقتصادية وأزمة الديمقراطية والحريات العامة ، وفي هذا السياق ركز خطاب (حشم) على « تحالف الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية الكبيرة التابعة في الحكم ، وفشل سياساته الاقتصادية التي تقوم على الاقتراض من الخارج وربط الاقتصاد الوطني باقتصاد السوق الرأسمالي العالمي ، والتوسع في القطاعات الخدمية غير المنتجة ، وتصفية القطاع العلم وضرب الزراعة والصناعة الوطنية في إطار ما يعرف بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تعنى الخضوع لصندوق النقد الدولي وتفنيد شروطه مما يعنى مزيداً من الغلاء والمعاناة للطبقات الشعبية .

وأعتمد خطاب (حشم) بمثابة اضطراب العديد والصلب والتضامن مع العمال بمثابة العناصر الشيوعية واليسارية في قضية حزب العمال الشيوعي وأدائه التعذيب وتعميل الرئيس مبارك مسئولية عدوان الشرطة على الشعب ، ومسئولية تحدى أحكام القضاء بالتصديق على الحكم الصادر ضد ٢٢ متهماً في قضية الحزب الشيوعي دون انتظار حكم محكمة النقض في قضية مشابهة .

ويحمل خطاب (حشم) القوى اليسارية وفي القلب منها الحلف اليساري مسئولية بناء جبهة وطنية ديمقراطية وتصعيد الحركات الجماهيرية لوقف عنف النظام والزمام مواقف الدفاع لا الهجوم .

وحازت القضايا العربية على المرتبة الثالثة وتصدرتها عودة مصر إلى الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ومشاريع السلام المطروحة ، وإدانة ممارسات الانقلاب العسكري في السودان والدعوة إلى التضامن من الشعب السوداني ، وحل مشاكل العمال المصريين في العراق . وربط خطاب حشم بين عودة مصر وتغيير الموقف العربي والقبول بنهج كامب ديفيد من الياق الخلفي ، ومباركة دور مصر في الضغط على م . ث . ف للقبول بالخطط الأمريكية للتسوية ، من جهة أخرى فإن مجلس التعاون العربي هو مجرد محور سياسي وقيادة لمسكر الاعتدال

العربي بالتنسيق مع مجلس التعاون الخليجي مسكر الاعتدال الآخر ، وذلك بقصد دفع م . ث . ف إلى مزيد من الاعتدال ، ودعم الصناعة العسكرية ، ودعم الموقف التفاوضي للعراق مع إيران .

وأعتمد الخطاب السياسي لحزب الشعب الاشتراكي بأربع قضايا ، هي الأزمة الاقتصادية وانكساراتها الاجتماعية خاصة البطالة والغلاء ، تليها قضية الحقوق الديمقراطية والنقابية ، ثم القضية الفلسطينية ودور النظام المصري وشركاء كامب ديفيد العرب في التآمر على الانتفاضة وأخيراً قضية اليمن واليسار في الحركة الشيوعية وحركة اليسار عامة ، وضرورة التنسيق بين فصائل اليسار .

وباستثناء القضية الثالثة فقد عالج خطاب حزب الشعب هذه القضايا من خلال أحداث الحديد والصلب بوصفها انتصاراً عمالياً يفتح « آفاقاً جديدة لنضال الطبقة العاملة في الربط بين الدفاع عن حقوقها الاقتصادية وحقوقها الديمقراطية والنقابية » ويؤكد دور الطبقة العاملة في التصدي لصندوق النقد وسياسات التنمية التي تتدفع « بملايين المصريين إلى حافة المجاعة » ، علاوة على ضرورة إسقاط العناصر اليسارية الإصلاحية التي يدعمها حزب التجمع والاتجاه اليميني في الحركة الشيوعية ، وند خطاب الشعب بموقف حزب التجمع وجريده الأمل بسبب التحفظ الشديد تجاه مطلب العمال وتأييد اللجنة النقابية في الحديد والصلب ، كما هاجم دور ممثلي الأقوان المسلمين في مجلس إدارة شركة الحديد والصلب ، وأشاد بما أسماه مواقف اليسار الراديكالي .

وعلى مستوى آخر أكد خطاب حزب الشعب أن أحداث الحديد والصلب أثبتت من جديد أن « الديمقراطية المزيفة لعهد مبارك ومن قبله السادات ليس فيها أي متسع للطبقات الشعبية » كما ربط بين تصعيد البطش البرابسي والقتل والتعذيب واعتقال عشرات من الشيوعيين واليساريين والنقابيين ، ومن قرب الاتفاق مع صندوق النقد ، حيث يهدف النظام إلى « إجهاد أية قضية أو تحرك احتجاجي أو انتفاضة شعبية » ، وطلب حزب الشعب بمواصلة وتصعيد النضال المشترك بين كل القوى الوطنية والتقدمية والتضامن مع المعتقلين وإلغاء الأحكام الصادرة في قضية الحزب الشيوعي المصري وحفظ القضية .

أما الخطاب السياسي لحزب العمال الشيوعي المصري ، فقد اتسم بقدر من التفصيل والتبسيط يتجلى في متابعة مظاهر وانكسارات الأزمة الاقتصادية ، مع الاهتمام بعلاقة مصر بالولايات المتحدة والمحدثات مع صندوق النقد الدولي وتوقع تفاقم الأزمة الاقتصادية

الاشتراكي الناصري ، ويمكن بالتالي - الاعتماد عليه -
كتعبير عن الخطاب الناصري بشكل عام .

وقد ظل هذا الخطاب من سلبيات عملية التأسيس ،
مؤكدًا « ان التيار الناصري يمثل الاغلبية الساحقة من
الشعب المصري ومن الامة العربية ، وليس صحيحا من
وجهة النظر هذه ان هناك خلافات داخل التيار
الناصرى .. ولكن بالتأكيد هناك خلافات شخصية
فنحن لسنا بصمة واحدة .. وهذا الاختلاف في الراى او
في الرؤية ليس على المبادئ او على الاساسيات ، ويعطى
خصوصية اكثر ونسجم به ، بل ندعو اليه ونشجعه »
واهتم الخطاب الناصري باحداث وتفاعلات اضطراب

الحديد والصلب ، واصدار الحزب بيانًا ضد
« الاعتداءات الفجة » على الحريات العامة « التي
يمارسها الحكم ضد الحركة الشعبية بمختلف طبقاتها
وقواها السياسية من خلال سلسلة متصلة من
الممارسات القمعية التي لا تبتدأ ادواتها من قانون
الطوارئ الذى اصبح فرضا في بلادنا ، ولا تنتهى
بالتعذيب الوحشي وسياسة القمع والعقاب الجماعي
التي اصبحت اسلوا معتمدا ومستقرًا لاجهزة القمع »
« وندد الخطاب الناصري باستخدام الحاكم العسكرى
لسلطته في التصديق من عهده على احكام قضائى الحزب
الشيعى المصرى ، والتعظيم الناصرى المسلح
واضطراب عمال السكك الحديدية . وحذر « الموهوبين
بجنوى القمع في تأجيل انفجار مشاكل الحكم الناجمة
عن سياسته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية » .
اما بالنسبة للقضايا العربية فقد تجسد الخطاب
الناصرى في بيان صدر في يناير ١٩٨٩ عن اعلان دولة
فلسطينية ربح فيه بهذه الخطوة ، وحذر من أى تسوية
في الظروف الراهنة لان « موازين القوى مازالت في
صالح التحالف الامريكى الاسرائيلى ، وان اى تسوية
سياسية الان سوف تكون على حساب الشعب
الفلسطينى وحقوقه المشروعة » « دعا م . ت . ف الى
توخى أقصى درجات الحذر ، ودعم الانتفاضة » وان
خير سند للانتفاضة هو ان ناضل على كافة
المستويات ، وفي كل انحاء الوطن العربى من اجل
الخروج من حالة العجز العربى والهيمنة الامريكية
والعريضة الاسرائيلية » .

وحول عودة مصر الى الجامعة العربية أعرب الخطاب
الناصرى العام عن امله ان تكون تكريسا لحقيقة دور
مصر كقلب وكقاعدة للامة العربية .. التزاما بما نصت
عليه موانئ العمل العربى المشترك ، ورجب بالوفاق
العربى وضرورة ان يكون في مواجهة الخطر
الاستعمارى والصهيونى كمقدمة ضرورية للوحدة
والانتمىة التى لا بد ان تعتمد على المواطن العربى الذى
يجب ان يمتلك حقوقه الاساسية التى نصت عليها

والاجتماعية ، ومحاولة النظام التوسع في الارهاب
البوليسى لتخويف الطبقات الشعبية والطبقة العاملة . في
هذا السياق فان التصديق على الحكم في قضية الحزب
الشيعى قصد به « ارباب الشيعيين بكافة فصائلهم
وبشكل عام كل الطلائع السياسية الوطنية » .

واكد خطاب (محض) العلم ان الدعوة لاتحاد كل
القوى المعادية للدولة البوليسية والحكم بالطوارئ لا
يعنى قيام جبهة للنضال من اجل الاشتراكية
والديمقراطية او البرلمانية ، بل هى جبهة نضال ضد
الطوارئ لا تلمس الخلافات بين اطرافها ، وان تكون
على حساب تحالف اليسار .

وقد خصصت اعداد نشرة « الانتفاضة » ملفات حول
الحركة العمالية ، والحركة الطلابية واوضاع المرأة
وتطور السياسة الامنية خاصة ممارسات وزير الداخلية
السابق ، والتضامن مع المعتقلين وبعض الموضوعات
حول القضايا العربية والتحولات في الاتحاد السوفيتى
والكتلة الشرقية والنظام الدولى .

واخيرا ، تصدرت اهتمامات الخطاب السياسى
« لتيار الثورى » الازمة الاقتصادية والاجتماعية في
مصر ، تليها ازمة الممارسة الديمقراطية والحريات
العامة ، مع ملاحظة الربط الوثيق بين القضيتين ،
والدعوة الى اطلاق سراح كل المسجونين السياسيين
وصالح الجديد والصلب ، وانهاء الحكم المطلق ، واكد ان
السياسة الامنية لن تحل مشاكل الوطن او توقف
مسيرة الديمقراطية التى تعتبر شرطا ضروريا لقيام
الجبهة الوطنية في هذا السياق يرفض خطاب م . ت . ف
تكون جبهة اليسار بديلا عن الجبهة الوطنية .

وعلى المستوى العربى حازت القضية الفلسطينية
المركز الاول ، تليها مشاكل العمال المصريين في العراق ،
ثم الانقلاب العسكرى في السودان ، واخيرا الموقف من
التجمعات العربية التى يرى خطاب م . ت . ف انها لا يمكن
ان تنجح الا على اساس ديمقراطية وشعبية ، ويرفض
م . ت . ف جهود التسوية المطروحة ، او الالتزام بموقف م .
ت . ف وتخليها عن الميثاق الوطنى الفلسطينى الا انه لا
يتهمها بالخيانة . ويمكن القول ان خطاب م . ت . ف ينطلق
وينتهى من ضرورة « قيام جبهة وطنية متحدة وجبهة
عربية متحدة في مواجهة سياسة وشعار الاستعمار
الامريكى الصهيونى (من النيل الى الفرات) لتقوم
جبهتنا العربية هذه بقيادة حرب تحرير شعبية عربية
وطنية كبرى ضد العدو الامريكى الشرير ، عبر شمول
ديمقراطى شامل ودور مصرى اسلى في بناء هذه
الجبهة » .

اما بالنسبة للقوى الناصرية ، فيمكن القول ان اكثر
الخطابات الناصرية تكاملا وتأثيرا هو خطاب الحزب

المصري وأمكانياته المتاحة ، علاوة على الشعور بالعجز عن الفعل أو متابعة التطورات المحلية والدولية . وتتفق اغلب مصادر اليسار على اتساع القاعدة الاجتماعية لقوى اليسار وتعظيم عضويته وانتشار كوادره ، ومع ذلك فإن حركة اليسار في الواقع المصري دون هذه الامكانيات بكثير ، بل أنه يفقد وباستمرار الكثير من مواقعها السابقة ، رغم استمرار المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والتي تخلق عادة البيئة المناسبة لانتعاش اليسار .

- عدم قدرة فصائل اليسار عامة على تجاوز خلافاتها الفكرية والسياسية باتجاه التعاون والتنسيق فيما بينها لفترات طويلة ، وتعثر انجاز مشروع التحالف أو جبهة اليسار ، واستمرار التنافس والصراع بينها ، أكثر من ذلك فقد افترقت فصائل اليسار لالية منتظمة للحوار فيما بينها حول القضايا محل الخلاف ، وفي هذا السياق ، تبدو هذه القضايا تقليدية ومنفصلة عن الواقع فهي موروثة عن تجارب وصراعات الماضي ، فضلا عن بعض المؤثرات الشخصية ، الا انها تفرز وتثير ادعاءات تتربد بين صفوف اليسار حول اتجاه يعينى في حشم والتجمع والحزب الناصري (التحالف) والنياب والثورى ، واتجاه راديكالى قوى يمثل اليسار بشكل حقيقى ممثل في اقلية داخل التجمع وحشم وحشم والحزب الاشتراكي ، والحزب الاشتراكي العربي الناصري ، والمجموعات الناصرية ، وتطرح هذه الفصائل الاشتراكية كهمزة للمرحلة ، وتلتزم بتصعيد المعارضة والصراع مع الحكم .

- العجز عن استيعاب التحولات المتسارعة في البلدان الاشتراكية ، ومتابعة ما يحدث بقدر كبير من الارتباك والشك والشعور بالصدمة ، وبالتالي عدم القدرة على بلورة قراءة مستقلة وشاملة لازمة الفكر والتجارب الاشتراكية في العالم وانتاج خطاب أو خطابات تراعى خصوصية الواقع المصري وازمة اليسار . وربما يرتبط هذا التقصير بظروف تاريخية خاصة بنشأة وتطور وتركيب فصائل اليسار المصري مجتمعة أو منفصلة ، وطرق التفكير واساليب العمل التنظيمى السياسى الشائكة بينها ، والتي تعكس تشابها يصل أحيانا الى حد التطابق في كثير من القضايا والمواقف .

المواثيق العالمية وميثاق حقوق الانسان ، وفي هذا السياق رجب الخطاب الناصري بقيام مجلس التعاون العربى ، وتجمع دول المغرب العربى كمقدمة للوحدة العربية الشاملة ، ودعا الى احياء تنظيمات وقرارات العمل العربى المشترك ، وأن تتبنى مصر الحوار مع التجمعات الاقليمية القائمة حتى لا تتعزل ، واكد ، « ان أية خطوة وحدوية لا تكتسب قيمتها الحقيقية الا بمقدار ماتكون تعبيراً عن ارادة الجماهير وتحقيقاً لمصالحها » .

- أزمة اليسار المصري :

يشيع مصطلح الأزمة في خطاب اغلب فصائل اليسار المصري منذ اوائل الثمانينات حيث كان يستخدم غالبا لتبرير بعض الانشقاقات الداخلية أو ضعف التأثير السياسى لفصائل اليسار نتيجة تضرر الاداء التنظيمى وفشل اساليب العمل الجماهيرى ، وبصفة عامة عدم قدرة اليسار على التكيف مع التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتسارعة محليا وعربيا . لكن مع التحولات الفكرية والسياسية في الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية تزايد الحديث عن أزمة اليسار وتداعياتها دوليا واقليميا ومحليا ، كما أخذت ابعادا جديدة فكرية وسياسية وتنظيمية ، وأقرت كل فصائل اليسار المصري عام ١٩٨٩ على اختلاف منطلقاتها الفكرية ومواقفها السياسية وحظا من الشرعية والتأثير بوجود أزمة لليسار ، بل وحدة مظاهر تلك الأزمة مجسدة في :

- الجمود الفكرى والحلقية ومحدودية الوسائل مقارنة بالاهداف ، وعدم القدرة على تدراك الفجوة بين الوسائل والاهداف من خلال التجديد الفكرى ، واعادة النظر في الوسائل والبرامج المطروحة .

- ضعف التماسك الداخلى حيث مازال مشكلات التجمع الداخلية دون حلول حاسمة كما استمرت ظاهرة التفكك والصراع بين المجموعات الناصرية وعانى الحزب الشيوعى المصرى اكبر فصائل الحركة الشيوعية من انقسام جديد هو الرابع من نوعه منذ اعلان تأسيسه في مايو ١٩٧٤ .

- محدودية التأثير السياسى قياسا الى تاريخ اليسار

ثالثا : جماعات المصالح

والجماعات . ثانيا ، ان آليات القيد من جانب الدولة ، والمتمثلة في قيود قانونية وتنظيمية ، وقيود مالية وقيود نابعة من العلاقات الشخصية والمصلحية والسياسية بين نخبة النقابات ونخبة الدولة . وثالثا آليات الفرص المتاحة للنقابات ، والنابعة من حاجة الدولة الى التهذبة السياسية ، والحاجة لتدعيم موقف القيادات النقابية ، وتعظيم دور النقابات كمصدر للخدمات الاجتماعية والشخصية لأعضائها في ضوء هذه المقولة تم تفسير تصاعد قدرة النقابات بصفة عامة على القيام بانتقاد بعض السلوكيات والسياسات العامة للدولة دون ان تواجه بالعنف من جانب الدولة ، وتفسير صعود بعض القيادات النقابية ذات الايديولوجيات المختلفة عن ايديولوجية الدولة ، وتفسير قدرة قيادات نقابية على القيام بالضغط على أجهزة الدولة للخدمات من أجل تحسين قدرة نقاباتهم على توفير الخدمات الاجتماعية للأعضاء **ثالثا** : ان التغيير الاجتماعي الحاد خلال هذه الفترة عكس نفسه بشدة على بناء العضوية في هذه النقابات . وفي ضوء هذه المقولة تم تفسير ضعف القدرة المؤسسية للنقابات على استيعاب مطالب العضوية الجديدة ، وذلك انطلاقا من أن البناء المؤسسي للنقابة استمر بدون تغيير نتيجة القيود القانونية والتنظيمية المفروضة من الدولة على النقابات في الوقت الذي ازداد فيه حجم العضوية الجديدة ، وتراكمت ضغوط الأعضاء على النقابات من أجل مطالب سياسية واجتماعية وقانونية .

وأدى نجاح هذا المنهج الى استخدامه في دراسة سلوك جماعات المصالح الخاصة المنظمة في أشكال أقل مؤسسية من شكل النقابة ، فاستخدم مثلا في دراسة جمعية رجال الأعمال المصريين . ومن خلال هذا المنهج تم التوصل الى ثلاث نتائج ، وهي : أولا ، أن بروز هذه الجماعة والجماعات الأخرى المشابهة جاء في سياق

غلب على الكتابات المهتمة بدراسة تطور جماعات المصالح في مصر منهج معين اتسم بمبادئ :

الاعتقاد أن الجماعات الاجدر بالدراسة هي الجماعات المنظمة في أشكال مؤسسية ، استنادا الى اقتران التغيرات في هذه الأشكال المؤسسية يرتبط بالتطور السياسي العام للدولة والمجتمع . وفي هذا الإطار تمت دراسة التغيرات المؤسسية لهذه الجماعات سواء داخليا من حيث حجم العضوية والانقسام والاتفاق بين الأعضاء وتوزيع القوة فيها ، أو خارجيا من حيث سلوك هذه الجماعات في سياق القوانين والقواعد المنظمة للنشاط السياسي ، ودرجة استجابة الأجهزة التنفيذية لمطالب هذه الجماعات

في هذا الإطار تم التركيز على النقابات المهنية ، باعتبارها أكثر الأشكال مؤسسية لجماعات المصالح ولما كان المهنيون هم قلب الجماعات الحديثة برزت الدراسات عن نقابات المحامين والصفيين والمهندسين والعلمين والأطباء وغيرهم من الفئات الحديثة المنظمة في نقابات . وخلصت الغالبية العظمى من هذه الدراسات الى ثلاث مقولات كبرى عن سلوك النقابات المهنية خلال السبعينيات والثمانينيات وهي المرحلة المعروفة بمرحلة التعددية والتحول للديمقراطية . وهذه المقولات هي : أولا ، أن التوسع في هامش الحرية النقابية والسياسية للنقابات خلال هذه الفترة هو جزء أساسي وربما يجد تفسيره في تحول النظام السياسي المصري من شكل التنظيم السياسي الواحد الى شكل التعددية الحزبية ، ومن ايديولوجية التغيير الثوري بقيادة الدولة الى ايديولوجية الحريات السياسية والاقتصادية للأفراد . في ضوء هذه المقولة تم التأكيد على أن محدودية هامش الحرية النقابية والسياسية للنقابات هي إحدى النتائج الأولى والطبيعية لمحدودية التعددية الحزبية والمحدودية التوسع في الحريات السياسية والاقتصادية للأفراد

النقابات في تغير وتعديل «مخرجات» النظام وليس في المساهمة في «مدخلات» النظام مع تعامله مع الأزمات المجتمعية الكبرى، وفي تقرير هذا العالم سنركز على مساهمة النقابات في «مدخلات» النظام في إطار الأزمات المجتمعية الكبرى مثل البطالة والإصلاح الاقتصادي وغيرها.

١ - الجمعيات التطوعية

تعتبر الجمعيات التطوعية عن علاقات تنظيمية في مجال خدمات الرفاهة الاجتماعية، والتي يقيمها أساسا الأفراد مختارين بين انفسهم، في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهي في ذلك تختلف عن العلاقات التنظيمية التي تقيمها الدولة من أجل الرفاهة الاجتماعية، وتأخذ شكل برامج وزارية في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وينبع الاختلاف من أنه في حالة نشاط الدولة تكون الدولة هي الفاعل الرئيس والصانع للخدمة الاجتماعية، ويكون المجتمع هو المتلقي الرئيس لهذه الخدمة. بينما في حالة الجمعيات التطوعية يكون المجتمع هو الفاعل الرئيس ويكون في نفس الوقت هو المتلقي الرئيس للخدمة. في هذه الحالة تلعب الدولة دور المنظم أو القيد على علاقة المجتمع مع ذاته في مجال الخدمات الاجتماعية. في هذا الإطار يمكن القول بالمقولات التالية:

- تعتبر الجمعيات التطوعية عن تعاون بين افراد في مواجهة مشاكل في بيئتهم الاجتماعية الاقتصادية، بعبارة أخرى فإن الجمعيات التطوعية هي تنظيمات من أجل حل مشاكل حالة وبالتالي تحقيق مصالح مرتبطة بالوجود الاجتماعي للأفراد. وهي ذلك يتصور أنه عند تعدد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تتعدد الجمعيات التطوعية.

- أن العلاقات بين الافراد تقوم على التطوع والقرابة سواء في تصديق الهدف من النشاط أو توزيع الجهد والمخصصات المالية. وفي هذا السياق غالبا ما تؤثر المكانة الاجتماعية للأفراد المتطوعين على كفاءة ونطاق نشاطات الجمعيات التطوعية.

عندما تكون الدولة ذات طبيعة تدخلية في الاقتصاد بغرض إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية، يحدث ازدواج وربما تضارب بين نشاطات الدولة والنشاط التطوعي في مجال الخدمات. وإذا كانت الدولة تنهج نهجا سلطويا في تدخلها، فإن ذلك يؤدي إلى الدمج الوظيفي للجمعيات في الأطر التنظيمية والبرنامجية للدولة. أما إذا كانت الدولة تتنهج منهاجا ديمقراطيا في تدخلها، فإن التصور هو حدوث قدر من التنسيق القائم على المفاوضات وتوزيع الأدوار والاحتواء المالي والإداري.

اتجاه الدولة نحو تقليص دور القطاع العام والانفتاح الاقتصادي. وثانيا، أن أعضاء هذه الجماعة يمارسون ضغطا منظما على أجهزة صنع القرار الاقتصادي والسياسي، وأن هناك استجابة مبدئية من جانب الدولة لطلبات أعضاء الجماعة **ثالثا**، أن التناقضات بين مطالب رجال الأعمال بصرف النظر عن الشكل المؤسسي الذي ينطوي فيه رجال الأعمال، سواء أكان جمعية رجال الأعمال أو اتحاد الغرف التجارية أو اتحاد الصناعات، هي تناقضات غير جذرية، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد المصري باعتباره اقتصادا مختلطا وإلى أن معظم رجال الأعمال هم أعضاء في معظم هذه التجمعات.

مما سبق يتضح أن هناك إنجازا ضمنا لهذا المنهج، ولكن أيضا هناك أوجه قصور ومحدودية تجب الإشارة إليهما لتحقيق البحث في جماعات المصالح والسياسة المصرية، ويمكن بهذا الصدد إبداء الملاحظات التالية:

أن هذا المنهج لا يعرف المصالح إلا في إطار الفئات الاجتماعية كما هي محددة بتكوين المهن في المجتمع، وبالتالي فإن التغير في شروط تكوين المهن ومجالاتها يؤدي إلى تغير في تكوين الفئات الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التغير في المصالح. ويعيب هذا التعريف عدم اعتباره لفكرة المصالح الفردية العامة، المرتبطة بالانشطة التي يقوم بها أفراد معينون ولاتعود فائدتها بصفة أساسية عليهم ولكن على عموم الأفراد كل بحسب إمكانياته ووفق ظروفه، ومن مثل ذلك جمعيات رعاية الطفولة والهلال الأحمر ورعاية الأحداث والتعاونيات في المجالات المختلفة. وكان لهذا التعريف أثره في وضع حدود معينة على المنهج، وهو ما يظهر عنه التطبيق مثلا على جمعية رجال الأعمال، مع عدم الأخذ في الاعتبار أن رجال الأعمال لا يهربون عن مهنة ولكنهم أقرب إلى التعبير عن المصالح الفردية العامة، وعن تحليل الجمعية تم التعامل معها باعتبارها نقابة وهي ليست كذلك لأنها جمعية تطوعية تخضع لوزارة الشؤون الاجتماعية، وتنتم ببساطة شكلها التنظيمي. وفي تقرير هذا العام سيتم تحليل الجمعيات التطوعية. يقوم هذا المنهج على عدم التمييز بين المصالح الموقفية الآنية والمصالح العامة بعيدة المدى المتصلة بالآزمات البنائية للنظام الاجتماعي والاقتصادي ويعود عدم التمييز إلى تركيز هذا المنهج على قدرة المؤسسات التفاعلية على التعبير وصياغة المطالب الفنية في سياق مواقف سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية محددة بما يتفق وأهداف السياسات العامة. وبعبارة أكثر دقة من الناحية المنهجية، فإن هذا المنهج يركز على دور

١ - الدولة والجمعيات التطوعية :

كانت الجهود التطوعية في مصر في بداية الامر هي المسئول الاول عن الخدمات الاجتماعية ، حيث بدأت هذه الجهود على وجه التحديد في عام ١٨٢١ . واستمر الحال على ذلك حتى بدايات قيام الدولة بالتدخل حكوميا في مجال الخدمات الاجتماعية في ١٩٣٩ ، وذلك بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية . وكان من اثار تدخل الدولة في هذا المجال ، ان قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتبني بعض مشروعات الجهود التطوعية كذلك التي كانت تقوم بها على سبيل المثال الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، وجامعة المشتغلين بالخدمة الاجتماعية . بل ويدات الوزارة مزاحمة النشاط التطوعي من خلال التشريع الخاص للضمان الاجتماعي الذي صدر في ١٩٥٠ ، وهو التشريع الذي اقر برامج حكومية متخصصة للفئات الخاصة كالمعتقلين والمكفوفين وخلافه .

وقد اهتمت الدولة خلال هذه الفترة وحتى ١٩٥٦ بالتركيز على الدمج الوظيفي للجمعيات التطوعية ذات الاغراض المتعددة ، والتي تقوم بالتعامل بشكل شامل مع المشاكل الاجتماعية ، الامر الذي ادى الى انخفاض حاد في التطوع بالنسبة لهذه الجمعيات . ويرتبط بهذا الانخفاض قيام الدولة منذ ١٩٤٦ بتبني برامج تعليمية بهدف تخريج فنيين اجتماعيين .

وتطورت العلاقة بين الدولة والجمعيات في خلال الستينيات ومابعدها حتى الان بحيث ان ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية يفرض تنظيمها صاحبة ازدياد في الاندماج الوظيفي للجمعيات التطوعية . واتبعت الدولة طريقتين للدمج الوظيفي ، اولاهما قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بالمساهمة في انشاء جمعيات تطوعية ، فتم على سبيل المثال تشكيل « الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية » بناء على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية ، وهي الجمعية التي تحولت بعد ذلك الى « الجمعية العامة لتنظيم الاسرة » . وثانيهما ، اضافة الصفة العامة على الجمعية التطوعية ، وهي الصفة التي تعني عدم جواز الحجز على اموالها ، وعدم جواز تملك اموالها بعضي المدة . وفي مقابل هذين يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية نزع الملكية للمنفعة العامة التي تقوم بها ، كما يجوز ان تكلفها الوزارة بإدارة المؤسسات التابعة لها او تنفيذ مشروعاتها وبرامجها . وقد قامت الدولة لأول مرة في ١٩٦٨ وفق القرار الجمهوري رقم ٧٥٠ بإضافة الصفة العامة على ١٢٧ جمعية في انحاء الجمهورية ، كلها من الجمعيات التطوعية القاندة في مجال الخدمة الاجتماعية مثل نادى سيدات القاهرة والجمعية الخيرية الاسلامية وجمعية

هدى شعراوي والجمعية الخيرية القبطية الكبرى وجمعية المواساة ورابطة الاصلاح الاجتماعي وغيرها . ومن خلال هذا القرار تم ايضا اضافة الصفة العامة على جمعيات الوحدات القروية التي تتبع وحدات اجتماعية ، وجمعيات الوحدات الصحراوية وجمعيات الوحدات السكنية وجمعيات التأهيل الاجتماعي ، وجمعيات الاسر المنتجة بالمحافظات ، واخيرا على الاتحادات الاقليمية بالمحافظات ، والاتحادات النوعية ، والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة . وبهاتين الطريقتين للدمج الوظيفي سيطرت الدولة تماما على مجالات خدمات الرفاهة الاجتماعية . وفي عام ١٩٦٩ اضافت للقائمة ٤٩ جمعية اخرى من انحاء الجمهورية بالقرار الجمهوري رقم ١١٦٥ . وفي نفس العام اضيفت الصفة العامة على جمعية الهلال الاحمر . ولم يصدر اى قرار جمهوري باضافة الصفة العامة على الجمعيات التطوعية خلال الفترة ١٩٦٩ حتى ١٩٨٥ ، وذلك عندما استخدم رئيس الوزراء السلطات المفوضة له ، واصدار القرار رقم ٨٥٩ باضافة الصفة العامة على ١٦ جمعية تطوعية . الا انه يلاحظ ان ١٥ جمعية من هذه الجمعيات التي تم دمجها وظيفيا في ١٩٨٥ كانت جمعيات تطوعية في اطار اسلامي وقبطي . والمراجع ان هذا الدمج ارتبط في هدفه بالاستقرار السياسي اكثر منه بمساعدة الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية .

والى جانب هذه الاستراتيجية للدمج الوظيفي انتهجت الدولة استراتيجية اخرى تمثلت في الاشراف والهيمنة التنظيمية . ويعتبر قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ اول قانون ينظم الجمعيات في مصر ، وتلته العديد من القوانين الاخرى ، الى ان صدر قانون رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ لجمع شتات القوانين المنظمة للجمعيات في قانون واحد ، وتم تعديله في قانون اخر رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . وجسد هذا القانون قمة الهيمنة التنظيمية في المواد ٢٧ ، ٣٩ ، ٣٣ ، ٥٧ منه ، وهي المواد التي تعطي الجهة الادارية الحق غير المشروط في الرقابة السابقة والمتابعة على اعمال الجمعيات ، وسلطة حل الجمعيات اذا ثبت عجزها عن تحقيق الاغراض التي انشئت من اجلها . وايضا في المواد ٤ و ٢٨ و ٢٩ . وهي المواد التي تقر ضرورة موافقة الجهة الادارية للجمعية لكي تعمل في اكثر من ميدان اجتماعي ، او تبأشر نشاطا خارج نطاق المحافظة ، كما تعطي هذه المواد للجهة الادارية الحق في حل مجلس ادارة الجمعية ، وتعيين مجلس مؤقت ، والحق في ادماج اكثر من جمعية تعمل لغرض مماثل . واتبعت الدولة وسائل تنظيمية اخرى تمثلت في ضرورة موافقة جهات الامن على المؤسسين لانشاء الجمعية ، وفي تجميع الجمعيات في اتحاد عام واتحادات

زراعية ، واخيرا ٤ في المائة مشروعات غير مصنفة . ويبدو ان نجاح هذه المشروعات كان الدافع وراء تأكيد وزيرة الشؤون الاجتماعية في مايو من هذا العام (١٩٨٩) على ان هدف الوزارة هو الوصول بهذه الاسر الى مليون أسرة ، كهدف قومي يضم ربات البيوت ، والمكفوفين بالخدمة العامة وخريجي المعاهد والطلاب العاملين في القطاع العام والخاص والحكومة . وقد استطاعت الجمعية العامة في اطار التعاون مع الدولة رفع عدد الاسر المستفيدة من ٤٢٧٨٨ في عام ١٩٨٦ الى حوالي ١٨٧ الف أسرة في عام ١٩٨٩ . وفي هذا العام (١٩٨٩) نجحت الجمعية والوزارة معا في تحويل حوالي ١٦٠٠ أسرة من الاسر التي تحصل على مساعدات ضمنية الى أسر منتجة تنفذ مشروعات وتحصل على دخل مستقل .

وكان للاندماج الوظيفي لهذه الجمعيات في اطار الدولة اثره الكبير في توفير الفرص للجمعية العامة في تلقي جزء من المعونات الدولية الممنوحة للحكومة . ففي هذا عام ١٩٨٩ عرض البنك الدولي لأول مرة معونة قدرها ٢٠ مليون جنيه مصري لتدعيم هذه الجمعيات ، علما بأن منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية تقوم بتنفيذ بعض مشروعات المرأة الريفيه في محافظات الغربية والمنيا . كما بدأت في نهاية هذا العام المرحلة الثانية من مشروع تطوير الاسر المنتجة في سبيل تحقيق قدر أعلى من اللامركزية في هذا المجال بالتعاون مع الحكومة الهولندية بناء على منحة منها . وينفذ هذا المشروع الذي بدأت مرحلته الاولى في ١٩٨٢ في خمس محافظات وهي الدقهلية وبني سويف وسوهاج وقنا واسوان . ومن المتوقع ان تبدأ المرحلة الثالثة في ١٩٩١ .

وكان للاندماج الوظيفي اثره ايضا في اتاحة فرصة لمشروعات الاسر المنتجة للاسهام في السياسة الاقتصادية الخارجية المصرية . فهذه المشروعات ومنتجاتها ركن أصيل في سياسة التصدير المصرية ، حيث قامت هذا العام بتنفيذ بعض الاتفاقات مع رجال اعمال من الدول العربية والاوربية ، بالإضافة الى اقامة معارض دولية لمنتجات الجمعيات . كما قامت الوزارة نيابة عن الجمعية العامة للأسر المنتجة بإجراء مباحثات مع دولة قطر بشأن التوسع في اقامة معارض لمنتجات الاسر المنتجة وعرضها بالشركات في قطر .

وكما كان لهذا الاندماج الوظيفي اثره في تحقيق الجمعية العامة للتدريب المهني والاسر المنتجة لأغراضها ، كان له اثره أيضا على رفع كفاءة الجمعية في التوسع وتطوير نشاطها . فتطويع الجمعيات في اطار السياسات العامة القائمة على تشجيع القطاع الخاص

اقلية ، حيث انشئت الاتحادات اقلية بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ومن مهامه تنفيذ السياسة العامة للاتحاد العام للجمعيات ويتكون مجلس ادارته من ١٥ عضوا على الاقل ، ولايزيدون على ٣٠ منهم خمسة بحكم وظائفهم الادارية والمحلية ، وخمسة آخرون يصدر بشأنهم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، ويختبى الباقي من الجمعيات المنضمة للاتحاد . اما الاتحاد العام فقد انشئ في ١٩٦٩ بغرض رسم سياسة العمل الاجتماعى في نطاق السياسة العامة للدولة .

وهكذا تم دمج الجمعيات وظيفيا وتنظيميا في الدولة في سياق قيام الدولة بوظائفها في مجالات الخدمات الاجتماعية . . في الاطار يتم بحث الفئات وبيئات الدمج الدمج الوظيفي لجمعيات الاسر المنتجة والدمج التنظيمي لنوادى اعضاء هيئات التدريس بالجامعات مع تركيز على نادى اعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة . تمثل جمعيات الاسر المنتجة حالة من حالات الدمج الوظيفي الكامل في سياق السياسات العامة للدولة ، فبعد ان كانت في الستينيات مندمجة في اطار سياسات توزيع الدخل باعتبارها السياسات القائدة لنظام السياسات العامة ككل ، أصبحت في الثمانينيات مطوعة في اطار سياسات اصلاح الاقتصادى من حيث العمل على رفع القدرة التصديرية للمنتجات المصرية ، والمحد من ظاهرة الهجرة الداخلية وتنمية مصادراتية للدخل للأسر الفقيرة .

بعبارة اخرى ، فإن نجاح الجمعية في تحقيق اغراضها المتعلقة بالمصالح الفردية العامة ، يرتبط في جزء كبير منه بنجاح السياسة العامة للدولة في هذا المجال . وكما جاء بلانته الداخلية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ فإن مشروع الاسر المنتجة هو مشروع اجتماعي ذو صبغة اقتصادية ، يهدف الى استثمار جهود الاسرة ، عن طريق تحويل المنزل الى وحدة انتاجية تعينها على زيادة الدخل . في هذا الاطار تقوم « الجمعية العامة للتدريب المهني والاسرة المنتجة » بالتعاون مع الادارة العامة للأسر المنتجة بوزارة الشؤون الاجتماعية برسم السياسة العامة لنشاط مشروع الاسر المنتجة ، كما تقوم بتنفيذ القرارات والوائش الزارية ومعاونة الجمعيات الاعضاء التي تساهم الجمعية العامة في تمويلها والاشراف عليها . ووفق البيانات الرسمية المنشورة عن الفترة حتى عام ١٩٨٦ ، تتوزع نسب الاسر التي يخدمها ويرعاها المشروع طبقا لانبواع الحرف كمالى : ٥٦ في المائة مشغولات نسوية ، ١٧ في المائة مشروعات تجارية ، ٥ في المائة مشروعات صناعية ، ١٨ في المائة مشروعات

القانون واستقلال الجامعات واحترام المؤسسات السياسية وخاصة البرلمان .
- تأكيد التعبير عن مواقف متصلة بقضايا السياسة الخارجية مثل قرارات المؤتمر العام الثالث والاربعين لنوابى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية (مارس ١٩٨٩) والذى اشاد بقرارات وتوصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ، والمطالبة بسرعة المؤتمر الدولى للشرق الاوسط ، والمطالبة بالاعتراف بحكومة المجاهدين الافغان ، ورفض وحظر جميع صيور التطبيع مع اسرائيل .

- الاستمرار فى تطوير ابعاد ومضامين سياسية لقضايا مهنية ، مثل قضية قانون تنظيم الجامعات وتوحيد المعاملة المالية لاهضاء هيئة التدريس فى جميع الجامعات المصرية ، وسلطات المجلس الاعلى للجامعات ، وتنظيم اساليب التحقيق الداخلى مع اعضاء هيئة التدريس . ويمكن تلخيص هذا كله فى عنصرين :
اولا الرغبة فى لعب دور اكبر فى صنع القرار على مستوى الجامعة وعلى مستوى نظام التعليم التى كان قد ارسلها الى المؤتمر الاربعين لاتخاذ النواى فى ديسمبر ١٩٨٨ والخاصة بمشروع قانون التعليم الجامعى ، وفى مطلبته هذا العام باعتماد المقترحات الخاصة بتطوير الجامعات والتى انتهت اليها لجان شارك فيها مجتلى النواى .

ثانيا استخدام سلاح اثره الرأى العام سواء من خلال الصحافة الحزبية او الاضراب العام لتحقيق اصلاحات او مطالب مهنية وادارية كما حدث بالنسبة لبعض اساتذة كلية الطب بجامعة القناة وبالنسبة لمشكلة ارض نادى اعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة التى استولت عليها وزارة الداخلية .

- تضائل دور وزارة الشؤون الاجتماعية فى التأثير على نشاط النواى ، رغم انها مشهورة وفقا لقانون ٢٢ لعام ١٩٦٤ . بعبارة اخرى فإذن نشاط النواى هذا العام ادى الى بروز ادوار لوزارات اخرى مثل التعليم والداخلية والرى ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية وسكرتيريه .

من هذه الملاحظات الاربعة ، يمكن القول بأنه رغم الهيكل التنظيمى البسيط للجمعيات الخاضعة للاندماج التنظيمى ، فإن بعضها كنواى هيئات التدريس وبعض الجمعيات الدينية له قدرة على ممارسة نشاط ملحوظ يتعارض مع قواعد هذا الاندماج ، فى حين لا تستطيع الجهة الادارية التى تتبع لها هذه الجمعيات ردعها من خلال الحل على سبيل المثال ، مما يشير إلى الاندماج التنظيمى كعائق للتسييس .

وهذا فى الغالب الاعم على عكس الجمعيات المندمجة

وحرية السوق ادى بالأسر المنتجة الى مواجهة ارتفاع اسعار الخامات الى جانب حصر تسويق منتجاتها فى القطاع الخاص ، دون القطاع العام ، رغم أن التسويق فى القطاع العام والمنافذ الحكومية يفتح مجالا اكبر أمام المنتجات ويولد دخلا اعظم لهذه الأسر . كما ادى الاندماج الى معاناة الجمعيات من الازمة المالية للحكومة والدولة ، الامر الذى انعكس فى عدم تطوير الاسر لتصبح وحدات كاملة ، فلاجت الى السوق لاستكمال عملها وخاصة فى مجال التشطيب ، الامر الذى ادى الى رفع تكلفة المنتج النهائى .

تمثل نواى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات حالة من حالات الاندماج التنظيمى للجمعيات التطوعية فى اطار الدولة . وتشير هذه الحالة الى واقع عام هو أن الجمعيات المندمجة وظيفيا فى الدولة تعتبر أكثر استقرارا فى سياق السياسات العامة من الجمعيات المندمجة فقط تنظيميا ، حيث أن الاندماج التنظيمى يسمح للجمعيات بالتأثر بالتغيرات المجتمعية بصفة عامة بعكس الجمعيات الخاضعة للاندماج الوظيفى .

ظهر هذا التأثير من جانب نواى اعضاء هيئة التدريس فى عام ١٩٨٩ بأسلوب أكثر وضوحا من الجمعيات الاخرى ، وربما شارك نادى القضاة فى هذه السمة نواى هيئات التدريس . فالاندماج التنظيمى لم يمنع النواى وعلى الاخص نادى اعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة من التمرد على هذا الاندماج ، وكان جوهر التمرد خلال هذا العام ، وربما كما كان فى العام الماضى وما سبقه من احوام ، متمثلا فى سعى النادى الى التعبير عن مصالح سياسية . بعبارة اخرى ، كان سعيا للخروج من هيمنة الاندماج التنظيمى ، الذى يمنع التعبير عن المصالح السياسية ، ويقتصر النشاط فى اطار الزفامة الاجتماعية الى نطاق العمل لتعبير السياسيين .

وقد حفل عام ١٩٨٩ بنشاط واسع لنواى هيئات التدريس فى سياق الاعتراض على بعض السياسات العامة للدولة ، مع التركيز على ماينطق منها بالحرريات العامة وممارسة الدولة لسلطانها الجبرية . ويوضح النشاط هذا العام تقاوم أزمة الدولة فى الدمج التنظيمى الامر الذى ادى فى حالة نادى هيئة تدريس جامعة القاهرة على سبيل المثال الى تدخل القيادة السياسية لاستيعاب الموقف . ويلاحظ التالى على نشاط النواى هذا العام :

- الاستمرار فى صياغة مصالح سياسية تتفق مع كون اعضاء هذه النواى من الفئات المثقة . فى هذا الاطار كان هناك تركيز اكبر على موضوع الحريات العامة وعلى قضايا دستورية متعلقة بالفصل بين السلطات واحترام

وإفريقيا ، التي يصعب تسييسها وأن حدث ذلك يظل لهجة الإدارة القدرة الكافية على ضبط نشاطها . وهذه على سبيل المثال حالة جمعيات الشبان المسلمين .

فجمعيات الشبان المسلمين جمعيات متدمجة وإفريقيا في إطار السياسات العامة للدولة ، فضلا عن سيطرة نخبة الدولة على المراكز القيادية فيها إلى جانب كونها جمعيات ذات صفة عامة . فهذه الجمعيات وخاصة فرع القاهرة رغم نزوعه إلى التسييس ولو جزئيا إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية كانت قادرة على إسقاط عضوية ثلاثة من أعضاء جمعية القاهرة ، بل والاندماج على التهديد بحل المجلس بأكمله . ومن المرجح أن هذا التهديد كان له الأثر الفعال في تحجيم نشاط جمعيات الشبان المسلمين خلال عام ١٩٨٩ .

ب - المجتمع والجمعيات :

تحدد مبادئ العمل الاجتماعي للجمعيات وفقا للقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ والصادر بالاملة التنفيذية لقانون ٢٣ لسنة ١٩٦٤ . وتضمن القرار سبعة مبادئ وهي : رعاية الطفولة ورعاية الأسرة ، والمساعدات الاجتماعية ، ورعاية الشيوخ ، ورعاية الفئات الخاصة والمهنيين والخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، وتنمية المجتمعات المحلية . ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٤٠ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري سالف الذكر ، وأضيفت خمسة مبادئ أخرى وهي : تنظيم الأسرة والصدقة بين الشعوب ورعاية المسجونين والتنظيم والإدارة والنشاط الأدبي . وفي ١٩٨١ أضيف ميدان جديد بالقرار الوزاري لوزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٢٣ وهو ميدان الدفاع الاجتماعي . وبذلك أصبحت عدد مبادئ العمل الاجتماعي ١٣ ميادانا .

وقد تطور عدد الجمعيات (وفقا لبيانات الاتحاد العام للجمعيات في (١٩٨٣) من ١٢٠١ خلال المدة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ وارتفع إلى ١٩٥٠ جمعية خلال المدة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ وزاد إلى ٧٥٩٣ خلال المدة ١٩٦٦ - ١٩٧٦ حتى وصل في نهاية عام ١٩٨١ إلى ١٠٧٢١ جمعية . وينتهي كتاب المؤشرات الإحصائية لوزارة الشؤون الاجتماعية لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ إلى أنه منذ ١٩٨١ حتى ١٩٨٥/١٩٨٦ ارتفع العدد إلى ١١٤٧١ جمعية . إلا أن تقرير اتحاد الجمعيات والمؤسسات الخاصة عن نشاط الجمعيات خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ يوضح أن عدد الجمعيات القائمة والمشهرة خلال السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ تطور بالترتيب التالي :

١٠٢٧٥ ، ١٠٥٢٧ ، ١١١٥٩ جمعية . إلا أن

مسئولى قطاع الجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية يرون أن العدد قد ارتفع مع ١٩٨٩ وقارب ١٤ ألف جمعية . وعدم التحديد لهذا العدد الجمعيات يبرز بشكل أكثر وضوحاً في إحصاءات الوزراء ، فقد ذكر أن عدد الجمعيات الإجمالى في مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية بلغ ١١٤٧١ في عام ١٩٨٥/١٩٨٧ بينما أوردت نفس الإحصاءات عن نفس العام توزيعاً لهذه الجمعيات على المحافظات يؤدى إلى إجمالى مختلف عن الإجمالى المذكور .

فعدد جمعيات الرعاية التى تعمل في ميدان واحد تبلغ ٥٧٢٩ وعدد جمعيات الرعاية التى تعمل في أكثر من ميدان تبلغ ٢٧٧٢ جمعية وعدد جمعيات التنمية تبلغ ١٧٥٥ ، الأمر الذى يعنى إجمالى ١٠٢٥٦ وهو يقل عن رقم الوزارة الإجمالى أى ١١٤٧١ ويقارب رقم الاتحاد عن عام ١٩٨٦ وهو ١٠٥٢٧ . المقصود من هذه المناقشة القول بالتالى :

- أنه بينما تقول لنا أرقام الوزارة أن الجمعيات خلال الثمانينيات قد ازدادت من ١٠٧٥٩ جمعية في ١٩٨٣/١٩٨٤ وفقا لإحصاءات ١٩٨٤/١٩٨٥ إلى ١١٤٧١ وفقا لإحصاءات ١٩٨٦/١٩٨٧ تقول لنا أرقام الاتحاد العام للجمعيات أن إجمالى عدد الجمعيات قد تناقص من ١٠٧٢١ في نهاية عام ١٩٨١ إلى ١٠٥٢٧ لعام ١٩٨٧ وأن كان قد زاد زيادة طفيفة في عام ١٩٨٨ ليرتفع إلى ١١١٥٩ جمعية .

- من المصدرين يمكن القول بأن عدد الجمعيات منذ ١٩٨١ أصبح يتعدى عشرة آلاف جمعية . بعبارة أخرى يوجد اتفاق بين المصدرين على أن الجمعيات قد شهدت زيادة كبرى خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ ، أن نسبة الزيادة إلى إجمالى عدد الجمعيات خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨١ أكبر من الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨ .

وبصفة عامة هناك تركيز أكبر عبر الزمن للجمعيات في ثلاثة ميادين أساسية وهي المساعدات الاجتماعية والخدمات الثقافية/الدينية/ العلمية وتنمية المجتمعات المحلية . ويتأتى التركيز الأقل من ذلك في ميادين رعاية الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة . ورعاية المعوقين . أما الميادين التى تشهد تركيزاً خفيفاً للجمعيات فهي : تنظيم الأسرة والصدقة بين الشعوب ورعاية الشيوخ والمسجونين والنشاط الأدبي والتنظيم والإدارة والدفاع الاجتماعى . ووفقا لتقرير المجالس القومية المتخصصة في الدورة السادسة لعام ١٩٨٥ هناك ملاحظتان على هذا التوزيع :

- أنه لا يتناسب والاحتياجات الفعلية للمجتمع ففي ميدان الطفولة والأمومة لاتغطى الجمعيات إلا ٢٠ في

المائة فقط من الاحتياجات .

- أن التركيز الضخم في الميادين الثلاثة الأولى لا يعنى أن هناك اشباعا أكبر لاحتياجات المجتمع في هذه الميادين ، وذلك لضيق مواردها المالية .

ويختص الموارد المالية جدير بالملاحظة أن حوالى ثلث اجمالى عدد الجمعيات معان أعانة مباشرة من وزارة الشؤون الاجتماعية ، ومن المرجح أن هذه الثلث يضم في معظمه جمعيات في ميادين رعاية الطفولة والأمومة ورعاية الأسرة والشيوخ والمساعدات الاجتماعية والفئات الخاصة . ويمكن تصور الأزمة المالية للجمعيات العامة في هذه الميادين اذا عرفنا أن إيرادات اجمالى الجمعيات من مختلف المصادر الرسمية والأهلية بلغت في ١٩٨٥ - ١٩٨٦ اقل قليلا من نصف مصروفاتها . وهذه الأزمة تعنى أولا أن هناك اتجاها عاما لان تكون الجمعيات مدانة للبنوك . وثانيا أن أزمة الاستدانة للبنوك ربما تقع أكثر على كامل الجمعيات غير ذات الاتجاه الاسلامى ، والعاملة في الميادين المشار اليها سابقا وذلك في ضوء القدرة المالية المتعاطلة نسبيا لهذا الاتجاه خلال الثمانينيات .

أما بالنسبة للمحافظات فالتركيز الاعظم يقع في محافظة القاهرة ، فوفقا لارقام ١٩٨٥/١٩٨٦ يوجد في القاهرة وحدها حوالى ٢٢٥٢ جمعية تليها كل من الاسكندرية (حوالى ٨٠٠) والجيزة (حوالى ٧٧٠) والشرقية والمنوفية (ما يربو عن ٦٠٠ لكل منهما) . ويريد في كل من المنيا والقليوبية حوالى ٥٠٠ وكل من الدقهلية والقليوبية والبحيرة حوالى ٤٠٠ وكل من سوهاج واسوان وأسسيوط وبني سويف حوالى ٣٠٠ وكل من قنا والفيوم وكفر الشيخ حوالى ٢٠٠ . وكل من بورسعيد والإسماعيلية والسويس ودمياط مايقرب من ١٠٠ ، وكل من البحر الاحمر والوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء اقل من ١٠٠ ويمكن تحليل هذا التوزيع في طريقتين : كثافة السكان في الكيلومتر المربع ، والمكانة التنموية للمحافظات .

من ارقام احصاء ١٩٨٦ للسكان يمكن تقسيم المحافظات تبعاً للكثافة الى ثلاث مجموعات : اولها ذات الكثافة السكانية العالية (المزدحمة) وهى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والجيزة والقليوبية ، والثانية ذات الكثافة المتوسطة وهى محافظات دمياط والمنيا وقنا واسوان وبني سويف والدقهلية ، والثالثة ذات الكثافة القليلة وهى السويس والفيوم والشرقية والبحيرة وكفر الشيخ والإسماعيلية ، أما المحافظات شبه الخالية من السكان فهى : الوادى الجديد ومطروح وسيناء الشمالية والجنوبية ، والبحر الاحمر . في ضوء ذلك يمكن ملاحظة :

- أن الكثافة الأكبر بالمحافظات ، لا تعنى بالضرورة تركيزا أكبر في عدد الجمعيات بها ، حيث أن هذه العلاقة الإيجابية المباشرة لا تتوافر الا في حالات القاهرة والاسكندرية والجيزة بينما لا تتوافر في حالتى القليوبية وبورسعيد ، مما يمكن أن يفترض معه انه لابد أن يصاحب كثافة السكان ، أن تكون المحافظة من المحافظات الرئيسية من حيث توافر الخدمات وترتكز السلطة .

- أن الكثافة الأقل بالمحافظات قد تعنى بالضرورة تركيزا خفيفا للجمعيات بها وهنا نجد حالات السويس والإسماعيلية والفيوم وربما كفر الشيخ والبحيرة ، أما حالة الشرقية فهى حالة شاذة حيث تقسم بكثافة خفيفة ، يصاحبها تركيز عال للجمعيات ويمكن أن يفسر ذلك بالنمو الحضري السريع خلال السنوات العشر الماضية ، حيث نمت الشرقية بأعلى معدل في الجمهورية ، وذلك بمقدار حوالى ١٠,٥ في المائة سنويا . أما بالنسبة للمكانة التنموية فيمكن تصنيف محافظات الجمهورية الى خمس فئات تتراوح من الأكثر نموا إلى الأقل نموا وفقا لثلاثة وعشرين متغيرا (انظر دراسة أحمد سيف النصر ، التنمية الاقليمية ومعدلات الهجرة الداخلية في مصر : دراسة امبيريقية . المجلس القومى للسكان ، مايو ١٩٨٦) . وباختيار محافظتين من كل فئة تمثل الأولى الحد الأعلى للنمو والثانية الحد الأدنى للنمو في داخل نفس الفئة يصبح لدينا التقسيم التالي :

- ١ - القاهرة / الاسكندرية .
- ٢ - الجيزة / القليوبية .
- ٣ - الغربية / أسسيوط .
- ٤ - المنوفية / المنيا .
- ٥ - قنا / كفر الشيخ .

في ضوء هذا التقسيم نلاحظ التالي :

- أنه بصفة عامة كلما ارتفعت المكانة التنموية للمحافظة كلما وجدنا تركيزا أعلى للجمعيات ، وتعتبر حالة المنوفية حالة شاذة . ويمكن تفسيرها في إطار ما شهدته السبعينيات من تفضيل للمنوفية بخصوص توزيع الموارد ورعاية العمل التطوعى بها .

- أن انخفاض المكانة التنموية للمحافظة لا تعنى انقفاضا في عدد الجمعيات بها ، فنلاحظ أن كل محافظات الحد الأدنى للنمو في الفئات الخمس تشهد تركيزا للجمعيات أعلى من محافظات أعلى منها في النمو ودخل الفئة التنموية . فلا توجد أى من محافظات الحد الأدنى للنمو تشهد تركيزا يربو على ١٠٠ أو أقل ، ولكن كلها تشهد تركيزا يقرب من (أو يزيد عن) ٢٠٠ جمعية .

٢ - النقابات المهنية :

الاهتمام كبير إستمر خلال العامين السابقين . في هذا السياق اتخذت الجمعية العمومية للنقابة في إجتماعها في مايو ١٩٨٨ قرارا بضرورة دراسة مشكلة البطالة بين المهندسين وضرورة عقد مؤتمر لدراستها . وتم عقد هذا المؤتمر خلال الفترة ٣١ ديسمبر حتى الأول من يناير ١٩٨٩ .

وقد جاء إنعقاد هذا المؤتمر من منظور يربط مشكلة بطالة المهندسين كقضية فئوية بالمشاكل والأزمات العامة في المجتمع والدولة . وفي أغلب الأوراق التي قدمت كان هناك تأكيد مستمر على مقولة أن مشكلة بطالة المهندسين هي وجه من أوجه أزمة التنمية والتصنيع في مصر .

في إطار هذه المقولة برز اتفاق عام حول المبادئ التالية لصنع سياسة عامة لمواجهة البطالة بين المتعلمين بصفة عامة وبين المهندسين بصفة خاصة :

- إن التعليم ليس هدفا في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة للعمل . وإن تخطيط القوى العاملة أساس هام وسابق على التخطيط التعليمي السليم .

- إن واحدا من الحلول الأساسية لبطالة المهندسين هو أن تقوم النقابة بتشجيع كليات الهندسة على زيادة التعليم العام المشترك بين المهندسين ، وعلى النقابة أن تدعو وعلى الكليات أن تركز على التعليم الهندسي العام وتترك التخصص الدقيق للدراسات العليا .

- يجب تحجيم دور المهندس الأجنبي في المشروعات المصرية ، حيث يقوم بحوالي ٧٠ في المائة من مجمل الأعمال والأنشطة الهندسية من تخطيط عمل وتصنيع ودراسات جدوى وغيرها ، الأمر الذي يستدعي تنظيم أنشطة كل من النقابة والجامعة والوزارات والشركات الصناعية والهيئات وشركات المقاولات ، والذي يقود بالضرورة إلى أن يستبدل بأسلوب تسليم المفتاح ، انشاء المشروعات بأسلوب فك الحزمة التكنولوجية على أطراف متعددة .

- اعداد برامج للتعليم المستمر للمهندسين ، وإنشاء مركز للتقنية للمساهمة في تشجيع التصنيع المحلي ، والعمل على تنفيذ ملجاء بقانون النقابة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ مادة ٧ والتي تنص على (عدم جواز قيام غير المهندسين بأعمال هندسية) .

- إستبدال المؤشر الحالي لأداء شركات القطاع العام والذي يؤكد على كم الانتاج وبالتالي لا يوفر قرصا قليلة للمهندسين ، بثلاث مجموعات من المؤشرات تساهم في تعظيم فرص العمل أمام المهندسين . وهذه المؤشرات هي :

- مؤشرات تقليل تكلفة الانتاج .
- مؤشرات تحسين جودة الانتاج .
- مؤشرات تطوير نوع الانتاج .

يركز النموذج التحليلي الشائع لدور النقابات المهنية في الحياة السياسية كما أوضحنا من قبل - على تأثير النقابات على مخرجات النظام السياسي من خدمات وقرارات وإفعال . والاقتراض الرئيسي الذي يحكم هذا النموذج هو أن النظام السياسي المصري منذ ثورة ١٩٥٢ يقوم على الدمج التتخيمي والبيروقراطي والوظيفي لكافة القوى والأدوار والمؤسسات السياسية والاجتماعية والفكرية في المجتمع . ومن هذا الاقتراض يستخلص القول أن النظام السياسي لا يسمح لهذه القوى والأدوار والمؤسسات بالتأثير المؤسسي الفعال على المدخلات الرئيسية للنظام السياسي ، لأن في ذلك نقيا لاحتمار النظام للقدرة على الدمج السلطوي لهيئات المجتمع المختلفة . وإنه إذا كان هناك قدر من التفاوض وعلاقات التأثير والتأثر بين النظام وهيئات المجتمع ، فهو لا يوجد الا في نطاق مخرجات النظام . ولا يمكن الفهم الكامل لهذه الديناميات المؤسسية من احتكار للسلطة وحرية معدودة إلا في إطار تفسيرين إضافيين . من الناحية الأولى يمكن القول أن هذا النظام قد طور شرعية وتقاليد سياسية تقوم على الدور الرئيسي للزعيم أو الرئيس في صنع السياسات وتقرير الأفعال والقرارات (انظر التقرير الاستراتيجي ١٩٨٨ وخاصة الجزء الخاص بنظام الحكم الذي يوضح إبعاد هيمنة رئيس الدولة على جهاز مؤسسات الدولة) . أما التفسير الآخر فيربط بديناميات نمو الطبقة الوسطى الجديدة بعد ١٩٥٢ وإعتمادها على جهاز الدولة في أحداث نوع من التماسك الداخلي سواء من حيث تنظيم العلاقات داخلها بين الفئات المكونة لها ، أو من حيث تجديد دمانها وإعادة إنتاج وضعها الطبقي .

يفيق عن هذه التقاليد التحليلية الدور الذي تلعبه هذه النقابات كمدخل من مدخلات النظام السياسي . وتنبع الحاجة لمثل هذه المعاملة التحليلية من طبيعة تطور النظام السياسي المصري منذ منتصف السبعينيات نحو التعددية السياسية والتقليل من سلطوية الدمج السياسي والوظيفي لهيئات المجتمع في الدولة . في تقرير هذا العام سنتلمس مظاهر دور النقابات المهنية كمدخل من مدخلات النظام السياسي ، في إطار الأزمات والقضايا المجتمعية الكبرى من بطالة وإصلاح اقتصادي وتوسيع لنطاق الممارسة الديمقراطية ، وتنتهي ببعض المعالم الأساسية لهذا الدور في الخاتمة .

١ - نقابة المهندسين

جاءت قضية بطالة المهندسين تحتل المكانة الأولى من إهتمام النقابة هذا العام ، وكان ذلك إستمرار

- بالنسبة للمهندس يجب عليه إقتحام مجال الحرف الصغيرة والأعمال الهندسية التنفيذية وتقني نفسه بالعلوم المتصلة بالمشروعات التي لا يدرسها في الجامعة ، ولكنها مطلوبة في السوق ، وإنشاء جمعيات تعاونية انتاجية ، والتخلي عن الارتباط بالدولة وانتظار طابور التعيين .

وبدأت النقابة سعيها لتفتيد هذه المبادئ في الواقع العملي . ففي منتصف يوليو قامت بتحضير الشركات الصناعية من مخالفة قانون إنشاء النقابة ، المادة ٦ ، بشأن تعيين الفنيين خريجي المدارس الصناعية ، واعداد الفنيين لمباشرة الأعمال الهندسية وشغل وظائف مديري رؤساء أقسام الشؤون الهندسية بالشركات . كما وافق المجلس الأعلى لنقابة المهندسين في أوائل نوفمبر على تجميع المعلومات في مجال التنمية الصناعية ، وقام بتكليف اللجنة العلمية الدائمة بالنقابة بإجراء دراسات جدوى لإنشاء مركز معلومات في هذا الصدد . وكانت النقابة في سياق إجراءاتها من أجل تحديد مستويات المهنة قد رفضت من قبل لائحة خريجي معهد الكليات الانتاجية في الانضمام لنقابة المهندسين ، بإعتبار أن المعهد هو مهتم للتعليم المتوسط . ونتيجة للخصومة القضائية قهرت المحكمة الادارية العليا في السابع من ديسمبر احقية الخريجين في الانضمام الى النقابة ، الأمر الذي يعنى التعامل معهم كمهندسين . وبصفة عامة يبدو أن الوضع القانوني للنقابة ، من حيث مالها من سلطات على صنع السياسة العامة ، لايسمح لها بترجمة المبادئ التي إنتهى إليها المؤتمر المذكور إلى تدخلات في سياسات التعليم والتصنيع والتنمية بصفة عامة . ويزيد من ضعف النقابة النسبي في هذا الصدد أن النقيب العام المهندس عثمان أحمد عثمان أصبح لايتولى أى مهام تنفيذية رسمية ، وأن نفوذه غير الرسمي قد تقلص عما كان عليه في السبعينيات .

أما بالنسبة لقضية الممارسات الديمقراطية ، فقد لعبت دورا في تعبئة المهندسين ضد سياسات وزير الداخلية في ذلك الوقت . وكان الدافع المباشر للنقابة للانفلاس في هذا الأمر ما قيل عن تعرض عدد من المهندسين من التيارات السياسية المعارضة للنظام إلى حملات من الاعتقال والتعذيب .

وقام مجلس النقابة في الأسبوع الأول من سبتمبر بإرسال خطاب الى السيد رئيس الجمهورية يستنكر هذه السلوكيات من وزارة الداخلية ، وقام بتوقيع البيان الأمين العام للنقابة . وتساعد الصدام بين النقابة وأجهزة الأمن بقرار النقابة بعقد ندوة عن التعذيب ، وفي موعد انعقاد الندوة ، يوم التاسع من أكتوبر ، قامت

أجهزة الأمن بمحاصرة النقابة لمنع الندوة من الانعقاد . وعلى اثر ذلك إجتمع المجلس الأعلى للنقابة ، وقرر تأجيل الندوة وإرسال بريقة بهذا الشأن الى السيد رئيس الجمهورية ، بل زعمت الى إبلاغ النائب العام بالأمر وطلبت منه التحقيق في الأمر ، بالإضافة الى التحقيق في وقائع التعذيب ومحاسبة المسؤولين عن ذلك . كما أرسلت النقابة وفدا الى رئاسة الجمهورية لعرض صورة مما يحدث للمعتقلين ، والتباحث في شأن عقد الندوة عن التعذيب .

ب - نقابة الصحفيين

اختلفت نقابة الصحفيين عن المهندسين في مدى تأثيرها على تدخلات النظام السياسي ، وخاصة في مجال النشاط السياسي والمطالب الفئوية الاقتصادية . فلاحظ أن نقابة الصحفيين كانت أكثر نشاطا في ربط المطالب الفئوية بالقضايا العامة للديمقراطية ، بينما كان نشاطها محدودا فيما يتعلق بالمطالب الاقتصادية لمجموع الصحفيين ، ولم يتعد كما حدث في حالة نقابة المهندسين الى ربطها بقضايا عامة في المجتمع كقضية البطالة على سبيل المثال . وتفسير هذا الاختلاف بين نشاط النقيبتين يكمن في اختلاف طبيعة المهنة من ناحية واختلاف العلاقة بين المهنة والنظام السياسي ، من ناحية أخرى :

فالصداقة كمهنة تتطلب من العامل بها الافتحام الاصيل بأحوال المجتمع والدولة والأمر الذي يؤدي بالضرورة الى احتياجه الدائم لهامش واسع من الحرية كي يؤدي عمله بكفاءة . يعكس المهندس الذي يكن اهتمامه بالأحوال العامة في المجتمع والدولة وتطورها مسألة اختيار شخصي ورؤية شخصية لاتفرضا طبيعة المهنة ، ولا تقتضيهما ضروريات ممارسة المهنة بكفاءة . أما بالنسبة الى علاقة المهنة بالنظام ، فإن مهنة الصحافة لارتباطها بصنع الرأي العام ولما لها من تأثير مباشر على ردود فعل الجماهير تجاه القضايا المختلفة ، سعى النظام منذ ١٩٥٢ الى تأمينها والتحكم فيها ، الأمر الذي بلغ مداه في قوانين تأميم الصحافة فمئة الصحافة هي المهنة الوحيدة التي تعرضت للتأميم والتنظيم السلطوي بهذا الشكل الشامل والكبير ، الأمر الذي جعل النظام حساسا بصفة عامة تجاه أى تغيير في اتجاهات الرأي بين الصحفيين . ومع تطور النظام وانفراجه السياسي أصبح قابلا للضغط عليه من الداخل ، اذ من جانب الصحفيين الموالين له ، وربما لهذا السبب كانت نقابة الصحفيين أكثر كفاءة في التأثير على تدخلات النظام في قضايا الحريات والمطالب الفئوية الاقتصادية مقارنة بنقابة المهندسين .

الساحق في الانتخابات وهكذا فإن تأثير النقابة المؤسسية كان اضعف من قدرتها التأثيرية المستمدة من شخصية النقيب ومدى علاقاته مع النخبة الحاكمة . ففي سياق الانتخابات لمنصب النقيب ، لم تكن النقابة كمؤسسة هي جهة التفاوض حول حقوق الصحفيين ، سواء المالية أو السياسية أو غيرها .

هـ- نقابة المحامين :

كانت نقابة المحامين خلال عام ١٩٨٩ ساحة لاجداث درامية عنيفة تطلتها اعتصامات واقتحام البوليس لبني النقابة واطلاق رصاص وقضايا أمام المحاكم ومنازعات بين المحامين حول مدى شرعية النقيب واعتقال مجموعة من المحامين . بعبارة محددة قدمت نقابة المحامين حالة من حالات « الانتفاخ الداخلي » للنقابات .

وتتلخص لاجداث نقابة المحامين الدامية ، والتي استمرت قرابة ثلاثة أشهر من منتصف يناير تقريبا حتى منتصف مارس ، في انقسام الجمعية العمومية حول مدى شرعية القرارات التي اتخذتها الجمعية العمومية التي عقدت في العام الماضي ١٩٨٨ .

ورغم أن الصراع بدا حول قضايا مهنية متصلة بمهنة المحاماة واسلوب تنظيم نقابة المحامين إلا أنه كان ذا بعد سياسي يتعلق بمدى استقلالية نقابة المحامين عن النظام السياسي . فهناك تيار بين المحامين ينظر الى احمد الخواجه باعتباره تقييا مزيذا من جانب النظام السياسي ، وإن عليه أن يتخل عن منصب النقيب إذا كان للنقابة أن تتحرر من نفوذ السلطة السياسية . وفي هذا السياق تنهم النقابة بعدم القدرة المؤسسية على حماية المحامين في مواجهة الشرطة ، وعدم رعايتهم اجتماعيا وإنسانيا ، وزاد من تعقيد هذا البعد السياسي حقيقة أن معظم القيادات المتصارعة كان قد تم انتخابها كاعضاء في الهيئة العليا للوفد ، الأمر الذي جعل الصراع يبدو وكأنه داخل في الوفد ، ولكن على أرض نقابة المحامين . وكانت نتيجة هذا الصراع انشقاقا في الجمعية العمومية ، والقبض على المحامي احمد ناصر واقتحام البوليس مبنى النقابة وإعادة انتخاب احمد الخواجه تقييا للمحامين في ١٧ يونيو .

ومازالت هناك دعوى ودعوى مضادة أمام المحاكم بخصوص نقابة المحامين .

لقد كان الخلافات النقابية بين المحامين اثرها الكبير في الكشف عن انعدام دور للنقابة في التأثير على مداخلات النظام في قضايا الرفاهة الاجتماعية لشباب المحامين ، الأمر الذي دفع مجلس النقابة المنتخب في أول اجتماع له في شهر يوليو الى الانتباه الى ذلك ، والتأكيد على ضرورة التصدي للمشاكل الاجتماعية لشباب المحامين .

وقد استمرت نقابة الصحفيين في اداء دورها الساعي الى التأثير على مخرجات النظام في مجال الحريات السياسية ، ففي الخامس من يناير استتكرت لجنة الحريات بالنقابة اسلوب مباحث أمن الدولة في استدعاء الصحفيين دون الرجوع الى مجلس النقابة . وقامت اللجنة خلال العام في مناسبات عدة ، بالتأكيد على هذا الاستنكار .

من ناحية اخرى كانت مناسبة لتجديد النصفى لاجضاء مجلس النقابة وانتخاب نقيب جديد للصحفيين ، فرصة للضغط على النظام لتحسين احوال الصحفيين الاقتصادية . وقدمت هذه الانتخابات نموذجا للضغط من الداخل على النظام من جانب الصحفيين الموالين له .

وقد فتح باب الترشيح بالنقابة لانتخاب النقيب ونصف اعضاء المجلس (٦ اعضاء) في ٢٢ يناير ، وتقدم للترشيح كل من الاساتذة كامل زهيرى ، ومكرم محمد احمد وابراهيم حننى . وتقدم لعضوية المجلس ٢٣ مرشحا من بينهم ١٢ لاكثر من ١٥ سنة عملا بالصحافة و٢١ لاقل من ١٥ سنة .

والقراءة المتأنية لبرامج المرشحين لمجلس النقابة تظهر التشابه والتشاكيب بين البرامج الانتخابية للمرشحين ، فكانت كلها تدور حول محاور محددة منها رفع اجور الصحفيين ، وتوفير الرعاية الصحية المناسبة لهم ولاسراهم ، واصدار صحف جديدة تستوعب الاعداد الكبيرة والمتزايدة كل عام . وجاءت المطالب في جوهرها لتعبر عن المطالب الفئوية الاقتصادية لمجموع الصحفيين . الأمر الذى سمح لن هؤلاء اقترابا للنظام من المرشحين لمنصب النقيب بأن يكون أكثر فاعلية في الضغط على النظام لتأمين الكثير من هذه المطالب سمعا في النهاية الى تأمين فرص نجاحه لمنصب النقيب . وكان الأستاذ مكرم محمد احمد أكثر المرشحين اقترابا الى النظام ، الأمر الذى سمح له بالتفاوض والاتفاق مع وزير الاسكان لتخصيص عدد من الوحدات السكنية للصحفيين ، والتفاوض والاتفاق مع وزير الصناعة على تخصيص ٥٠٠ سيارة من الانتاج الحديث مع تسهيلات في البيع ، والاتفاق من أجل السماح للصحفيين واسراهم بالعلاج الخفض في بعض المستشفيات . كما استطاع حمل المجلس الاعلى للصحافة على زيادة اجور جميع العاملين في المؤسسات الصحفية من صحفيين واداريين وفنيين ، مع رفع الحد الأدنى للاجور في المؤسسات الصحفية وزيادة بعض بدلات الصحفيين . كما قرر المجلس الدعم المالى للمؤسسات الصحفية غير القادرة ماليا على الوفاء بهذه الالتزامات المالية . كل ذلك بالإضافة الى التأييد السياسى الواضح من النظام اتاح للاستاذ مكرم الفوز

يونيو ١٩٨٧ . بناء على ذلك قرر مجلس النقابة في ٨ يناير فتح باب الترشح لشغل منصب تقييد التجاريين لدورة مدتها ٤ سنوات . ويقدم للترشيح للمنصب ١١ مرشحاً على رأسهم الدكتور حلمي نمر عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الموازنة بالمجلس ، الذي انتخب بالفعل تقييداً للتجاريين ، وكان الدكتور نمر قد اختير خلال هذا العام إلى جانب مناصبه العديدة لمنصب أمين مجلس التعاون العربي .

لقد جاء الدكتور نمر إلى منصب التقييد ليواجه ثلاث مشاكل كبرى بالنقابة ، وهي مشاكل تؤثر على القدرة المؤسسية للنقابة في التأثير على مدخلات النظام السياسي . وهي مشاكل تتعلق بالتنظيم المالي والإداري للنقابة ، ومشاكل تتعلق بمركية النقابة العامة في مواجهة النقابات الفرعية وخاصة في مجالات الإدارة والخدمات ، ومشاكل تتعلق باستثمار أموال النقابة . وقد تقاعست هذه المشكلات وتعمدت خلال فترة الزعاج في السنوات الخمس الماضية ، وبانتخاب الدكتور نمر لمنصب التقييد استطاعت النقابة أن تتجاوز واحداً من أخطر الصور الذي أثر على قدرتها المؤسسية في التأثير . وبظهر ذلك جلياً في قدرته على دفع وزارة المالية لتقرير اعانة عاجلة للنقابة . ففي أواخر مايو ١٩٨٩ اعتمد وزير المالية اعانة عاجلة لنقابة التجاريين لتقديم الخدمات الضرورية لأعضاء النقابة ، مقدارها ٢٠٠ ألف جنيه . هذا علماً بأن الخدمات كانت قد توقفت في السنوات الماضية بسبب الخلافات داخل النقابة . في هذا السياق جاءت مشكلة بنك التجاريين خلال منتصف العام ، مع انتشار التوقعات حول أزمة مالية صعبة للبنك قد تؤدي إلى إفلاسه . وقد استطاع التقييد الجديد أن يدفع الحكومة لأن تسمح لبنوك القطاع العام وشركات التأمين المساهمين في البنك برفع رأس مال البنك من ٢٠ مليوناً إلى ١٠٠ مليون جنيه مصري ، وهي أن يدفعوا ما قيمته ٢٠ مليوناً مقدار الزيادة في رأس المال . كما استطاع أن يحصل على موافقة البنوك الأربعة الكبرى (الأهلي ومصر والقاهرة والإسكندرية) على المساهمة بمقدار ٦٠ مليون جنيه مصري . في هذا المسعى لتحسين الوضع المالي للنقابة رفعت الحكومة الاعانة السنوية من ١٥٠ ألفاً إلى نصف مليون جنيه مصري ، كما تم الاتفاق مع كليات التجارة في الجمهورية على تحميل رسم قيد قدرة خمسة جنيهات من طالب الكلية عند تخرجه ، على أن تحصل كليات التجارة على خمسة في المائة عولة تنمية موارد نظير قيامها بهذا لصالح النقابة .

وعلى مستوى التأثير السياسي بدأ بعض التأثير ولكن تأثيره المانع وليس بالدفع ، عندما اتخذ مجلس

ووافق مجلس النقابة في نهاية أغسطس على إنشاء لجان نقابية على مستوى المحاكم الجزئية وشركات القطاع العام وغيرها من الوحدات التي لا يزيد عدد المحامين فيها عن مائة محامى ، كي تتولى هذه اللجان تقديم الخدمات النقابية للأعضاء . كما كشفت هذه الخلافات عن ضعف شديد لتأثير النقابة على مدخلات النظام في مجال الحريات والممارسة الديمقراطية . فبحسب نقابة الصحفيين لم تتدخل نقابة المحامين من خلال علاقات تقييدها مع النظام لإفراج عن المحامين المحبوسين في قضايا الحريات ، الأمر الذي جعلها في نفس المكانة من الضعف وعدم الفاعلية مثل نقابة المهندسين . ولم تفعل النقابة إلا إصدار بيانات استنكار وتقديم بلاغات إلى النائب العام .

ويبدو أن هذا الضعف المؤسسي والوظيفي لنقابة المحامين يعود إلى عوامل عدة أغلبها عوامل داخلية تنحصر في تعدد الانقسامات وتشابكها ، إلى جانب ما تتضمنه لائحة النقابة وقانون المحاماة من قصور سلطة النقابة في مواجهة أعضائها ، ولتنظيم العمل الداخلي ورقابة الجمعية العمومية . فنقابة المحامين تضم ثلاث فئات من المحامين قلما تتوحد مصالحهم وهم محامو المكاتب ومحامو القطاع العام ، والمحامون الشباب من خيرات هاتين الفئتين ، بالإضافة إلى وجود تيارات سياسية فعالة من وفديين وناصرين وإسلاميين وشيوعيين . كما أن اللائحة والقانون لا يعطيان النقابة سلطة تاديبية كافية لردع المحامين المخالفين . كما أن المسائل التنظيمية بالنقابة لا تتسم بالدورية ، فمثلاً توقف خلال هذه الصراعات قيد الحاصلين على درجة ليسانس الحقوق بجدول النقابة . ولكن هذا لم يمنع بعض القيادات من تسجيل انتصارها في الجدول . وجاء قرار مجلس النقابة في أكتوبر بجدول النقابة ، بمثابة مؤشر على الخلل المؤسسي بالنقابة . وزاد من هذا الضعف النظرة المتشككة من النظام السياسي تجاه قيادات المحامين ، وذلك لوجود قيادات هامة منهم في حزب الوفد الجديد المعارض .

د - نقابة التجاريين :

إذا كان عام ١٩٨٩ عام الاضطراب لنقابة المحامين ، فقد كان عام الهدوء وعودة الحياة الطبيعية لنقابة التجاريين . ففي ذلك العام انتهى السلسل الطويل الذي شهده أكثر من ١٧٠ ألفاً من أعضاء نقابة التجاريين ، واستمر خمس سنوات ، وذلك بصور حكم المحكمة الإدارية العليا في نهاية العام الماضي ١٩٨٨ يرفض الطعن المقدم من الدكتور حسن توفيق باستمراره تقييداً لمدة أربع سنوات ، واعتبار أن مدة قد انتهت في ٧

عن التعيين ، وان تكون الدرجات والوظائف الفنية أعلى من الكتابية والإدارية ، مع عمل كادر خاص متميز للعاملين في قطاعات التعدين والصناعات الثقيلة . واستمرت نقابة الاسكندرية الفرعية في أغلب اجتماعاتها خلال العام تؤكد على هذه المطالب بشكل أو بآخر . وقامت النقابة خلال هذا العام بإفتتاح مصنع التطبيقات للاخشاب بمدينة ٦ أكتوبر ، الذى اقيم بالاتفاق مع الحكومة الإيطالية . وقد استطاعت النقابة تأمين حصص لها من الاخشاب المستوردة . وتعتبر نقابة التطبيقات من أكثر النقابات المهنية فاعلية في التأثير على مدخلات النظام ، وخاصة في قضايا الإصلاح الاقتصادى المتصلة بالتطبيقات . ولا يرجع ذلك فقط الى وجود بعض الشخصيات الهامة بها ، ولكن ربما الى وضعها الاستشارى للدولة ، وإلى تزايد حاجة الدولة للمهن التطبيقية في سياق عملية الإصلاح الاقتصادى . وربما أيضا لاختفاء التمييز بين صفوف اعضائها .

و - نقابة الصيدلة :

انتهى في عام ١٩٨٩ ما شهدته نقابة الصيدلة من تمزق وفرقة داخلية خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٨ اثرت على اداؤها بصفة عامة . فقد استطاع الدكتور يوسف عز الدين خلال شهرى يناير وفبراير ارجاع درجة من الوحدة بين اعضاء مجلس النقابة واقتناع المستقلين بسحب استقالاتهم ، وتم في هذا السياق تعديل بعض المناصب في المجلس . في إطار الاهتمام بقضايا الإصلاح الاقتصادى عقدت النقابة في الثامن من أبريل مؤتمرا عن « الصيدلى الحكومى » بهدف تطوير الخدمة الصيدلية الحكومية ، وقد اشتركت وزارة الصحة في هذا المؤتمر . وانتهى المؤتمر الى المطالبة بضرورة تعديل الهيكل الوظيفى للصيدلة الحكوميين بوزارة الصحة والمحاكمات والمستشفيات ، مع المطالبة بربط اعداد المقبولين بكمية الخدمة . كما طالب المؤتمر بحق الصيدلى الحكومى في امتلاك صيدلية والعمل في غير اوقات العمل الرسمية . في هذا الاطار أعدت النقابة العامة مشروعا لتطوير العمل في صيدليات المستشفيات العامة مما يساعد على الاستفادة من حوالي ٨ آلاف صيدلى حكومى يعملون بوزارة الصحة وغيرها . كما يسمى هذا المشروع الى تطوير معامل الصيدليات الاملية بعد ان توفقت عن القيام بدورها في تحضير الادوية . ويتنظر من هذا المشروع أن يحول ١٠ آلاف صيدلية الى مصانع دوائية صغيرة . وكانت الجمعية العمومية لصيدلة القاهرة قد عقدت اجتماعا بعد هذا المؤتمر لتناقش مشاكل

النقابة قرارا في الخامس ولكنه تأثير بالنمغ وليس بالدفع ، عندما اتخذ مجلس النقابة قرارا في الخامس من نوفمبر بالغاء نتيجة انتخابات نقابة التجاريين الفرعية بالاسكندرية وإعادة الانتخابات بها ، بعد تكده من تدخلات اداريه سافرة مما أدى الى تزوير الانتخابات بها .

هـ - نقابة التطبيقات :

استست نقابة التطبيقات عام ١٩٦٩ وكانت تسمى وقتها « نقابة المهن التطبيقية » . ثم صدر في عام ١٩٧٤ للقانون رقم ٦٧ بانشاء « نقابة التطبيقات » وكان اول نقيب لها هو المرجوح حافظ عامر الذى استمر في منصبه حتى وفاته عام ١٩٨٢ . ومنذ ذلك الحين يتولى منصب النقيب السيد / احمد عبدالقادر غنيم ، الذى نجح لدورة ثالثة بالتزكية في يناير هذا العام . ونقابة التطبيقات تسمى الى احران المكانة الكاملة للنقابة المهنية ، هذه المكانة التى تلتخص شروطها في التعبير عن مهنة غير عالية ، وان يكون العضو بها حاصلًا على مؤهل عال . ان نقابة التطبيقات هي نقابة للمهن المتوسطة ووفق المتوسطة ، فمستوى التأهيل للمهن لاعضاء النقابة ، ويتشابه مستويات التأهيل مع تلك التى تنضم للنقابات العمالية ، يشكل جوهر أزمة عدم اتساق المكانة لنقابة التطبيقات . ونقابة التطبيقات بحكم قانون انشائها تعتبر هيئة استشارية للدولة ، (مادة ١) . وهي تشابه في ذلك مع نقابة مصممي الفنون التطبيقية ، والمنشأة بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ . ورغم أن مهام النقابة في قانون الانشاء تتشابه مع المهام الواردة في قوانين انشاء نقابات أخرى كنقابة المهن العلمية (قانون ٩٣ لسنة ١٩٨٢) والمهن الاجتماعية (قانون ٤٥ لسنة ١٩٧٢) والاطباء (قانون ٤٥ لسنة ١٩٦٩) الا انها نقابة ضمن اثنين فقط تعترف لهما الدولة صراحة وليس ضمنيا كالاصناف بالمكانة الاستشارية . وربما تأتى بعض مصادر قوة هذه النقابة من أن وكيل مجلس الشعب الحالى السيد / انهاب مقلد ، رغم كونه يمثل العمال في المجلس ، يحتل منصب نقيب التطبيقات بمحافضة اسيوط وهو المنصب الذى فاز به في انتخابات يناير ١٩٨٩ للنقابات الفرعية .

ومن حيث تأثير النقابة على مدخلات النظام في مجال الإصلاح الاقتصادى عقد مجلس النقابة بالاسكندرية اجتماعا في شهر يناير لدراسة التعديلات التى يجب انخالها واضافتها الى قانون العاملين بالدولة والقرب العام الذى تعدده الدولة . وركزت التوصيات على التقريب بين المؤهلات المتوسطة ووفق المتوسطة والمؤهلات العليا

الصيدلة سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص
الأملى .

واستطاعت نقابات الصيدلة الفرعية في محافظات
تطوير خطط للعمل المشترك مع الأجهزة المحلية . وفي
القاهرة أعدت النقابة خطة بالاشتراك مع المحافظة عن
دور الصيدلى في مكافحة المخدرات . وقد شارك في هذه
الخطة كل من كلية صيدلة القاهرة والجمعية الصيدلية
المصرية . وبناء على هذه الخطة تم تشكيل اللجنة
الصيدلانية لمكافحة الادمان بقرار من محافظ القاهرة .
وقامت النقابة في المجال السياسى باستنكار حملات
الاعتقال ، ووصفتها بأنها عدوان على حرية المواطن
المصرى ، وكان ذلك في أواخر مايو بمناسبة اعتقال
عضو بمجلس النقابة من صيدليته بالاسكندرية .

وربما كانت نقابة الصيدلة من النقابات المعودة
التي دخلت رسميا في مفاوضات مع أحد أجهزة الدولة
حول الحقوق المالية للصيدلة . وكان ذلك مع مصلحة
الضرائب حول محاسبة الصيدلة ضرائبيا . فعند تفجر
الازمة في عام ١٩٨٥ وامتناع الصيدلة عن دفع
الضرائب ، لم تستطع جولات المفاوضات العديدة أن
تصل الى حل مرض لجميع الاطراف . وقد بدأ النزاع
عندما اعترضت النقابة رسميا على أسس تقدير
الضرائب التي حددتها وزارة المالية لعامى ١٩٨٥ -
١٩٨٦ وانصب اعترض النقابة على أن هذه الاسس
مغالى فيها بشكل كبير لعدم اخذ عوامل الكساد التي
يشهدها السوق في الاعتبار .

وتقدم نقابة الصيدلة نموذجا لمفاعلة التأثير على
مدخلات النظام ، وخاصة على المستوى المحلى . أما على
المستوى القومى فقدمت نموذجا للتفاوض الجماعى مع
السلطات حول بعض قضايا المهنة ، وهى من النقابات
التي تربط أحوال المهنة بالظروف العامة للمجتمع .

ز - نقابة الأطباء :

تبلور نشاط النقابة العامة للأطباء حول ثلاث قضايا
اساسية وهى : قضايا مهنية متعلقة بحماية مهنة الطب
وتحسين أوضاع الأطباء ، وقضايا متعلقة بأوضاع
النقابات المهنية ككل ، وقضايا متصلة بالعلاقة مع
النظام السياسى .

بالنسبة للقضايا المهنية عقدت النقابة في يناير
مؤتمرها الثالث للنقابات الفرعية للأطباء في المحافظات
عن « حماية مهنة الطب وتحسين مستوى أوضاع
الأطباء » وحضر المؤتمر وزير الصحة . في هذا المؤتمر
طالب الأعضاء بزيادة نصيب الصحة في الميزانية العامة
للدولة ، واستمرار سياسة تخفيض عدد المقبولين
بكليات الطب ، الى جانب مطالب أخرى تتعلق بتحسين

أحوال الأطباء في الاقاليم والارياف ، وأحوال شباب
الأطباء ، وهو المشروع الذى يهدف للتصدى لاسباب
معاناة الأطباء . ويقوم المشروع على تقديم القروض
الصحة والمنح التي لا ترد في مناسبات الزواج وفتح
العيادات وتأسيسها ومعاونة الأطباء في دراستهم
الطبا . ولكن يبدو أن تأثير النقابة وربما لاسباب
سياسية بحث على مدخلات النظام السياسى كان قويا الى
حد ما ، وهو ما يتفق مع سعى الجمعية العمومية للنقابة
في منتصف مارس لمناقشة مسألة الاضراب العام عن
العمل سعيا وراء تحسين الأوضاع الوظيفية والمادية
للأطباء . ومن المرجح أن هذه الاسباب السياسية
تتلخص في أن هناك نفوذا كبيرا للاخوان المسلمين
داخل مجلس النقابة . وكانت النقابة قد دخلت في
مفاوضات مع وزير الصحة بشأن تحسين أوضاع
شباب الأطباء ، ويبدو أن وزير الصحة قد استجاب
جزئيا لطلب مجلس النقابة وخاصة في مسألة السماح
لطبيب الريف بالعمل في أوقات العمل غير الرسمية .
ولكن حتى منتصف شهر مايو لم يكن القرار الوزارى
الخاص بالمسألة قد صدر . الامر الذى دفع نقيب
الأطباء الى المطالبة العننية لوزير الصحة بسرعة اصدار
القرار .

أما بالنسبة لقضايا النقابات المهنية ككل ، فقد وجه
مجلس النقابة دعوة خلال شهر يناير الى ممثلين لجميع
النقابات المهنية لدراسة الأوضاع التي تمر بها النقابات
المهنية والصراعات التي احدثت في بعضها مما افقد
الثقة في جميع النقابات . ويبدو أن الاتجاه العام كان
ضد اصدار قانون موحد للنقابات المهنية ، وهو القانون
الذى تردد أن الحكومة في سبيلها الى اصداره . في هذا
الاطار اصدرت النقابة الفرعية لأطباء الاسكندرية في
أوائل أبريل بيانا حذرت فيه من مغبة اصدار مثل هذا
القانون ، كما يبدو أن اجتماع ممثلى النقابات المهنية
أكد على أهمية ملاحظة أن أجهزة الامن لا تتيج في
التدخل في شؤون النقابات الا لأن هناك عناصر في
النقابات تساعد على ذلك .

بالنسبة للقضايا المتصلة بعلاقة النقابة والأطباء
بالنظام السياسى ، كانت النقابة شديدة في استنكار
اعتقال الأطباء ، بل وتقدمت النقابة ببلاغ الى النائب
العام في منتصف يوليو بخصوص التحقيق في تعذيب
أحد الأطباء ، بسجن طرة . وكانت النقابة بصفة عامة
نشيطة في هذا المجال خلال ١٩٨٩ . فقد عقدت النقابة
مؤتمرا صحفيا في أواخر سبتمبر لاستنكار الاجراءات
الامنية الاستثنائية ، ومن ناحية أخرى حذرت النقابة
الأطباء العاملين بالسجون بالاشتراك في عمليات
التعذيب ، وهددت بأنها في حالة ثبوت اشتراك أى منهم

سوف تتخذ النقابة اجراءات تأديبية رادعة بشأنه .
في النهاية كانت نقابة الاطباء خلال هذا العام غير
ذات فعالية كبيرة في التأثير على مداخلات النظام
السياسي سواء تلك المتعلقة بالخدمات او بالسلطة
السياسية .

- ملاحظات ختامية :

سعى هذا الجزء الى تلمس بعض ملامح دور بعض
النقابات المهنية الهامة في التأثير على مداخلات النظام
السياسي خلال عام ١٩٨٩ ، ويمكن إجمال الملاحظات
الاساسية على هذا الدور في التالي :

١ - ارتفاع درجة التسييس بين النقابات المهنية بشأن
قضايا الحريات والديمقراطية في الوقت الذي نجد فيه
اعتدالا لدرجة تسييس القضايا المهنية الاقتصادية .

ويمكن أرجاع ذلك الى ثلاثة عوامل متشابكة : أولا
التيار الايديولوجي المسيطر على مجلس النقابة ، ثانيا
مؤسسية النقابة من حيث مشاكلها الداخلية وما تقوم به
من خدمات وطبيعة العضوية ، وثالثا طبيعة المهنة
وظروفها .

٢ - بروز دور للنقابات الفرعية يتعدى في بعض الاحيان
دور النقابة العامة في الفاعلية بشأن التنسيق والتفاعل مع
البيئة المحيطة .

٣ - استمرار أهمية شخصية النقيب في المساعدة في
فاعلية النقابة في التأثير على مداخلات النظام وخاصة في
مجال الخدمات .

٤ - ظهور نزوع نحو اجراء مفاوضات بين النقابة
كمؤسسة وبعض أجهزة الدولة وخاصة تلك المتصلة
وظيفيا بالمهنة .

٥ - بروز دور للنقابات العامة في اداء بعض جوانب وظيفة
الدولة في مجال الرفاهية الاجتماعية .



رابعاً : الصحافة المصرية

١ - تطور حرية الصحافة في مصر :

يسمى هذا الجزء من التقرير الى معالجة وضع الصحافة وحريتها في مصر اعتمادا على كل من المنهج الوصفي التاريخي والمنهج النقدي التحليلي . وذلك حول ثلاثة محددات رئيسية هي :

- المفهوم والمبادئ : وقد تراوحت أوضاع الصحافة عامة ، وحالة حرية الصحافة في مصر خاصة ، بين التسامح والتوسع والازدهار ، وبين التضيق والخنق والمصادرة ، طبقا لمفاهيم نظم الحكم المتعاقبة وموقفها من الحريات العامة وحرية الصحافة بشكل خاص . في هذا الصدد ترصد تيارين رئيسيين شهدتهما صحافة مصر ، التيار الليبرالي الذي جاء لأول مرة في عصر الخديو اسماعيل في القرن الماضي ، وازدهر في ظل ثورة ١٩١٩ ويعد دستور ١٩٢٣ بشكل خاص . ثم التيار الثاني وهو تيار المسئولية الاجتماعية الذي جاءت به ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولايزال التياران يتفاعلان حتى اليوم يتلافيان ويتداخلان أحيانا ، ويفترقان ويتصارعان أحيانا أخرى .

- القوانين والتشريعات المنظمة والمنفذة ، للمبادئ والمفاهيم : وفي هذا الإطار فقد صدر أول قانون للمطبوعات ورقابة الصحافة على يد محمد علي عام ١٨٢٢ - أي قبل صدور أول صحيفة مصرية - الوقائع - ثم توالى القوانين والتشريعات سواء المقيدة ، او للتسامح حتى كان دستور ١٩٢٣ الذي نص صراحة في المادة (١٤) على أن الصحافة حرة في حدود القوانين .. والرقابة على الصحف محظورة ... وأندار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور كذلك الا اذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي . ومن هذه المادة استقى المشرع المصري كل النصوص الخاصة بحرية الصحافة في كل الدساتير الستة التالية ، وصولا للمادة ٤٨ من الدستور الحالي الصادر عام ١٩٧١ .

لكن القوانين والتشريعات ، ثم الإجراءات الادارية ، ظلت وسيلة قوية المفعول في ايدي أية سلطة حاكمة ، تستخدمها للضغط على الصحافة ان ارادت ، وللتسامح معها ان شاعت .

- السلوك والممارسة : وهذه مسئولية مشتركة بين السلطة وقوانينها وإجراءاتها من ناحية ، وبين الصحفيين الممارسين وكل المدافعين عن الحريات العامة والخاصة من ناحية أخرى . شمة ملحمة طويلة من الصدام الطويل والتلاقى القصير جرى ولايزال على ارض مصر .

حول هذه المحددات الرئيسية الثلاثة ، يمكن تحديد عدة نقاط هامة في مسار التطور التاريخي لفضية الصحافة في مصر وصولا لعام ١٩٨٩ .

- فلقد بدأ الميراث التاريخي للصحافة ، في مصر بولادتين منفصلتين هما :

* الولادة الأولى للصحافة ، جاءت على ايدي الحملة الفرنسية لمصر ١٧٩٨ ، حين أصدرت على ارض مصر صحيفتين باللغة الفرنسية هما « لأكوربيه دي ليجيت » و « لاديكاك ايجسيين » . وكانتا - بحكم اللغة - موجهتين الى جنود الحملة الفرنسية ، وإلى الأجانب في مصر الذين يقرأون اللغة الفرنسية ، وكانتا - بحكم المهمة - تصلمان أوامر الغزاة الفرنسيين ونواهيهم . ومن ثم فإن هذه الولادة للصحافة على ارض مصر ، لاتعتبر تاريخيا ولادة حقيقية للصحافة المصرية ، وإنما هي تبقى ولادة أولى للصحافة وللطباعة فوق ارض مصر ، لأول مرة في الشرق كله ، الذي تخلف لعقود طويلة - بما فيه مصر - عن الاستفادة بالطبعة وكان من الطبيعي أن تنتهي هذه الصحافة ، وتختفي بانتهاء الحملة الفرنسية ، واختفاء نفوذها المباشر من مصر .

* ثم جاءت الولادة الثانية ، وهي الولادة الحقيقية للصحافة المصرية ، حين انشأ محمد علي باشا وإلى مصر ، المطبعة الحكومية - مطبعة بولاق - عام ١٨٢٦ ،

وأصدر منها جريدة الوقائع عام ١٨٢٨ .
ومثلما كانت صحيفتا الحملة الفرنسية تحمل أوامر الغزى الفرنسى ونواهييه ، جاءت الوقائع المصرية ، لتحمل أوامر الولاى ونواهييه .. وفى الحالتين كانت الصحافة وسيلة اتصال أحادية الاتجاه ، من الحاكم الى المحكوم فحسب ، حاملة الأوامر والقوانين والقرارات من قصر الحكم الى الشعب ، دون أن تعمل على عكس الاتجاه لتحمل رأى الشعب للحاكم ، سواء من خلال الرأى او الخبر .

على أن تحولاً تاريخياً قد حدث فى هذا الصدد ، حين تولى رفاعة رافع الطهطاوى ، الاشراف على الوقائع بعد عودته من البعثة التعليمية الى فرنسا ، مشجعاً بروح الديموقراطية الجديدة وحرية التعبير عن الآراء والافكار ، فادخل لأول مرة عمود الرأى فى تحرير الوقائع المصرية لتبدأ مهمة الصحافة فى مصر تأخذ اتجاهاً جديداً ، يحقق بعض التواصل بين الحاكم والمحكومين ، بدلاً لهمة الاتجاه الواحد الذى ساد من قبل .

ويعنى ذلك أن نشأة الصحافة فى مصر كانت حكومية او إدارية ، لكنها سرعان ما عرفت الطريق الى الرأى الآخر ، تدرجاً للوصول الى طريق الصحافة الشعبية او الأهلية المستقلة ، بعيداً الى حد كبير عن السيطرة الحكومية والتوجيه الرسمى .

وحين جاء الخديو اسماعيل الى الحكم ، وأعلن رغبته فى تحويل مصر الى دولة حديثة - على غرار النمط الأوروبي - أنشأ أول مجلس نيايى فى مصر - بصرف النظر عن التحفظات السياسية والتاريخية على هدف انشاء المجلس ومهامه وطبيعته ممارسته .

لكن الثابت تاريخياً ، أن دخول النمط البرلمانى الليبرالى الى مصر ، قد صاحبه فى نفس الوقت ، نشوء الصحافة الشعبية الى جانب الصحافة الحكومية ، فقد صدرت فى تلك الفترة صحيفة «وادی النيل» كاول صحيفة أهلية مستقلة عن الحكم ، لتبدأ طريقاً جديداً فى تاريخ الصحافة المصرية .

- دخلت الصحافة المصرية منذ نشأتها الى اليوم ، فى مواجهات عديدة مع السيطرة الحكومية ، بدءاً باول تشريع للصحافة والطبوعات أصدره محمد على عام ١٨٢٣ ، وانتهاء بالقانون رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠ الخاص بسلطة الصحافة السارى حتى اليوم ، مروراً ، بالأمر السلطانى بإنشاء مكتب للصحافة عام ١٨٥٧ ، وأول قانون للطبوعات فى عام ١٨٨١ والمرسوم بقانون عام ١٩٣١ ، وصولاً لقانون الطبوعات عام ١٩٦٦ الذى لايزال العمل به مستمراً حتى الآن بعد عدة تعديلات فيه .

- كان محور المواجهة بين الصحافة والسيطرة الحكومية هو انتعاش الحركة الوطنية او افولها ، فى مواجهة الهيمنة الاستعمارية والسيطرة الحكومية ليس فقط على الصحافة ، ولكن على مقدرات الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولذلك شهدت الصحافة المصرية ، طوال تلك الفترة خاصة فترة مايعرف بحقبة الليبرالية الاولى التى افرزتها ثورة ١٩١٩ ثم دستور ١٩٢٣ - صداماً شديداً ، تبلور فى المصادرة والتعطيل - المؤقت او النهائى - والتضييق السياسى والادارى ، والحصر المالى والاقتصادى للصحف بمختلف الوانها واتجاهاتها ، مثلما تبلور فى ازدهار واضح لحرية الصحافة رغم كل هذه العقبات .

- استمرت المواجهة بين الصحافة والسلطة الحاكمة ، بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ بدرجات متفاوتة ، فعين جاءت الثورة عطلت الاحزاب وأوقفت العمل بالدستور ، وأغلقت عديداً من الصحف ، مدركة فى نفس الوقت أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الصحافة فى تأييد افكارها وسياساتها الجديدة ، ولذلك وضعت أعينها على الصحافة منذ البداية ، خاصة وأن عدداً من قادتها كانوا على علاقة بالصحافة والصحفيين قبل قيام الثورة ويعد قيامها .

ثم جاء التحول الكبير ، حين أصدرت الثورة القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ، الذى بمقتضاه ألغت ملكية الصحف الكبرى الى الاتحاد القومى ، فالاتحاد الاشتراكي ، الأمر الذى جعل من الصحافة - بعد أن تحولت الى مؤسسات - جهازاً من أجهزة الدولة ، تخضع لسيطرتها وأشرافها وتمثل بأوامرها ونواهيها .

ولقد لعبت الصحافة بشكل خاص والاعلام كله بوجه عام ، دوراً رئيسياً فى التبشير بمبادئ الثورة وفى تنفيذ أهدافها ، خاصة مايتعلق بتغيير المفاهيم والمواقف والتوجهات سواء السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية ، أو الثقافية والتعليمية ، وكانت هى السلاح الفاعل الذى ساعد الثورة - فى سنواتها الاولى - على تغيير التركيبة الاجتماعية فى مصر .

وحين تولى الرئيس السابق أنور السادات الحكم عام ١٩٧٠ ، أصدر دستور ١٩٧١ وبه نص صريح على حرية الصحافة - المادة ٤٨ - أسوة بكل دساتير مصر السابقة ، ثم قرر انشاء منابر سياسية ثلاثة داخل الاتحاد الاشتراكي ، لليمين واليسار والوسط عام ١٩٧٥ ، وهو نفس العام الذى شهد ميلاد اول مجلس أعلى للصحافة ، وسرعان ماتحوّل المنابر - فى عام

١٩٧٦ - الى احزاب ، لتبدأ مسيرة جديدة في تاريخ الصحافة المصرية .

فقد منحت هذه الاحزاب حق اصدار الصحف كما تريد - دون سواها - ومن هنا عادت الصحف الحزبية الى الظهور مرة اخرى ، بعد ان كانت الثرة قد أوقفتها عام ١٩٥٧/٢ هكذا صدرت الاحزاب في نوفمبر ١٩٧٧ عن حزب الاحرار الاشتراكيين ، ثم الاثالي في فبراير ١٩٧٨ من حزب التجمع ، ثم الشعب في مايو ١٩٧٩ عن حزب العمل ثم الوفد عن حزب الوفد بعد ان اعاد نشاطه ، وتوالى صدور صحف اخرى .

- يعتبر القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الخاص بسلطة الصحافة - الذى اصدره الرئيس السادات ، ولايزال ساريا حتى اليوم ، احد اهم القوانين موضع الخلاف السياسى والفكرى في مصر ، ذلك انه جاء بقرود جديدة وعديدة تعوق حرية الصحافة وتعزل اصدار الصحف ، بشكل لا يتناسب مع الملامح « الليبرالية » للمناخ الذى صدر فيه .

وهو يوضع عادة في منظومة القوانين الاستثنائية التى اصدرها الرئيس السادات ، مثل قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، وقانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وقانون حماية الوحدة الوطنية ، وقانون امن الوطن والمواطن ، وقانون الاحزاب السياسية ، وقانون حماية القيم من العبث ، وقانون محاكم امن الدولة ، وصولا لقانون الطوارئ . كلها قوانين لازالت سارية الى اليوم ، عادة ما تنتقد بانها تمثل ترسانة من التشريعات المقيدة للحريات بشكل عام ولحريتين الصحافة والرأى بشكل خاص .

- وقد دخلت الصحافة امتحانها العسير في مواجهة هذه القوانين ، خلال عاصفة سبتمبر/ اكتوبر ١٩٨١ ، حين ضاع الرئيس السادات باصوات المعارضة وبانتقادات الصحافة - خاصة المعارضة - فاصدر قراراته الشهيرة باعتقال رموز سياسية وصحفية وفكرية كثيرة من كل الاتجاهات ، وأغلق صنف المعارضة ونقل عشرات من الصحفيين والكتاب واساتذة الجامعات خارج اعمالهم الى وظائف اخرى لاتناسب طبيعتهم ومهنتهم .

- الا ان عهد الرئيس حسنى مبارك - الذى ولى الحكم في اكتوبر ١٩٨١ عقب اغتيال الرئيس السادات - قد تميز بقدر كبير من التسامح السياسى ، تجاه احزاب المعارضة وصحفها ، التى سرعان ما عاودت الصدور ، بانتعاش شديد ، اثار حيوية متزايدة في مجال العمل الصحفى والحزبى بشكل عام . وتقول التقارير الرسمية للمجلس الاعلى للصحافة التى صدرت عام ١٩٨٩ ، ان المجلس وافق على الترخيص بالصدور لمائة وستين

صحيفة ومجلة جديدة من بينها ٣٦ صحيفة حزبية خلال الفترة من ١٩٨١ الى عام ١٩٨٩ .

- لكن الملاحظ ايضا ، ان القوانين الاستثنائية السابق ذكرها ، بما فيها قانون سلطة الصحافة ، الذى يحوى نصوصا مقيدة لحرية الصحافة ولحق اصدار الصحف بما يتعارض مع المادة ٤٨ من الدستور التى تنص صراحة على حرية الصحافة والبطاعة والنشر ، هذه القوانين لاتزال قائمة ومعول بها الى اليوم ، رغم ان مناخ التسامح السياسى والهامش الديموقراطى الذى اشاعه حكم الرئيس مبارك ، يقتضى بالضرورة التخلص من هذه القوانين والتشريعات المقيدة .

في هذا الاطار شهد عام ١٩٨٩ ، نشاطا مده بوظا في الوسط الصحفى ، هدفه تكثيف جهود اقناع الدولة ، بضرورة التخلص من القوانين المقيدة للحريات العامة وانصب هذا النشاط اساسا على اللجوء للحراك الهادئ والمقلانى مع الحكومة ، بديلا للصدام العنيف ، الذى كاد في الماضي القريب ان يعصف بالقلعة الاخيرة التى يحتص بها الصحفيين ، وهى نقابة الصحفيين حين حاول الرئيس السادات تحويلها الى مجرد « ناد اجتماعى » وتجريدها من دورها السياسى والنقابى المهنى ، وكاد ينجح لولا صلابة مقاومة الصحفيين المصريين من ناحية وحكمة بعض المسؤولين الحكوميين انذاك من ناحية اخرى .

ورغم التناقض الواضح في الواقع الراهن لوضع الصحافة وحرياتها وللحريات العامة ، بين الهامش الديموقراطى المعلن ، وبين القوانين والاجراءات المقيدة والمطبقة ، وكذلك بين الحرية المطلقة التى تتمتع بها الصحافة الحزبية ، وبين الحرية المحدودة التى تتمتع بها الصحافة القومية ، فإن المناخ المحلى والاقليمى والدولى الذى ساد خلال عام ١٩٨٩ قد ساعد في توفير الظروف الايجابية التالية :

شروع رياح الديمقراطية في المناخ الدولى الحال ونحن في مصر لسنا استثناء معزولا عن عصر الحريات وحقوق الانسان .

ان المناخ المحلى والاقليمى - المصرى والعربى - هو اليوم اكثر استعدادا واشد رغبة وتقبلا وتعطشا للديموقراطية ، تمت تاثير التطورات الداخلية من ناحية والدولية من ناحية اخرى ، على نقيض رأى المعارضين للديموقراطية وبعضهم في مراكز السلطة وقرب صانعى القرار ، الذين يزعمون ان الجو غير مهيأ شعبيا للديموقراطية وحرية الصحافة ، بحجة الازمة الاقتصادية والشقاق الاجتماعى وشروع الفقر والامية والاضغوط السياسية والعسكرية المحيطة .

- ان اشد المتطرفين ليطالبون اليوم بليبرالية مطلقة او

باستيراد نسخ طبع الاصل ، من مجتمعات اخرى قطعت شوطا ليس فقط في الممارسة الديمقراطية واسست تقاليدها ، وإنما ايضا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والفكري والعلمي . غير أن الوضع الحالي مرفوض ، فالانفراد بالحكم وسيطرة النظام السلطوي في الوطن العربي - لم تعد صالحة للحكم الذي يبنى الاستقرار والتقدم ، ولكن المطلوب ، هو توسيع دائرة المشاركة السياسية ، بإطلاق التعددية السياسية ومعها التعددية الصحفية ، وتأكيد احترام الحريات العامة والفردية وحقوق الانسان . تلك الصيغة التي يشر بها قبل سنوات تقرير اليونسكو حين درس أوضاع الصحافة ووسائل الاعلام في العالم وتحت من جديد عبارة « حرية الصحافة في اطار المسؤولية الاجتماعية » .

- يساعد على ذلك ، التسامح الواضح الذي أبداه الرئيس حسني مبارك منذ ولايته حتى الآن ، تجاه الهامش الديموقراطي بشكل عام ، وتجاه أوضاع الصحافة بشكل خاص . هذا التسامح الذي يدرك طبيعة المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية ، ويتحسس ايمان الشعب بالتعددية ، ويعرف أن الحكم المطلق صيغة غير ملائمة وغير عصرية ، فضلا عن سقوط اسسها العملية وبشكل فلسفتها النظرية في مصر كما في أكثر من مكان في عالم اليوم . والثابت أن عهد الرئيس مبارك لم يصطدم بالصحافة ولم يقيد حريتها بأجراءات ادارية - كسابقة - الا مرتين :

الاولى : حين صودرت جريدة صوت العرب ثم ألغى ترخيصها لاسباب لايزال الخلاف عليها قائما ، وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي صودرت فيها صحيفة وسحب ترخيصها طوال حكم مبارك حتى الآن . الثانية : حين اعتقلت قوات الامن خلال عام ١٩٨٩ عددا من المواطنين اتهمتهم بتشكيل حزب شيوعي ، وكان من بينهم ثلاثة صحفيين ، وقعوا تحت التعذيب فاشتعلت حملة مضادة - داخليا وخارجيا - احتشد فيها الصحفيون والسياسيون والقانونيون والمهنيين ، دفعا عن حرية الرأي . ولقد ساعد وقوع هذين الحدين على ازكاء حملة المطالبة بإطلاق الحريات ، وبالسماح لكل القوى السياسية والاجتماعية بتشكيل احزابها وإقرار حرية إصدار الصحف توسيعا لحرية الرأي والتعبير ، وتعميقا للهامش الديموقراطي القائم .

بالاضافة الى ذلك ، شهد عام ١٩٨٩ مجموعة من التطورات ، يمكن التركيز على أهمها كالآتي :

- في ٢ مارس ١٩٨٩ ، جرت واحدة من أعنف وأنتظف إنتخابات نقابة الصحفيين ، حيث فاز مجلس النقابة الجديد برئاسة الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور ، خلفا للمجلس السابق برئاسة الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس تحريره . وقد تميز المجلس المنتخب الجديد ، بتنوع الاتجاهات السياسية والفكرية لاعضائه ، مما يعكس الى حد كبير القاعدة العريضة للصحفيين .

- بإشراف المجلس الجديد للنقابة ، يبنى فكرة عقد مؤتمر عام للصحفيين ، لبحث المآزق الراهن للصحافة المصرية بأسلوب علمي وبمنهج عقل ، بعيدا عن المزايدات الانتخابية والصراعات الحزبية . وبشكل لجنة تحضيرية من بين أعضاء النقابة ، وإنتخب لها مكتباً تنفيذياً للقيام بمهام التحضير للمؤتمر من خلال إجراء استطلاع للرأي العام الصحفي ، وإعداد دراسات علمية موثقة ، وتنظيم ندوات عامة للصحفيين للتعرف على وجهات النظر المختلفة الخاصة بالخروج من مأزق الصحافة المصرية الراهن .

- شهد عام ١٩٨٩ ، مزيداً من تدهور الأوضاع المالية والإدارية لعدد من الصحف ، نتيجة تقاعس المشاكل المتراكمة وعدم حلها حلاً جذرياً ، فضلاً عن تحمل الأعباء الجديدة ، مثل زيادة الأجور نتيجة لزيادة العملة وارتفاع أسعار الخامات كورق الصحف وأحبار الطباعة ، فضلاً عن إستمرار الاسراف في النفقات خاصة في الصحف القومية .

- شهد عام ١٩٨٩ ، عودة النقابات الصحفية العربية الى التعاون والتنسيق مع نقابة الصحفيين المصرية ، وتمثل ذلك في زيارات متبادلة بين النقابة المصرية ونقابات العراق والأردن والكويت والمغرب والسودان ، وإن ظل اتحاد الصحفيين العرب غائبا عن مقره الاصل في القاهرة اثر إنتقاله لبيدات قبل عشر سنوات .

- إستمرت نقابة الصحفيين في تنظيم مسابقاتها السنوية للعام الخامس على التوالي ، تشجيعاً للمواهب الصحفية الشابة ، وإعتماداً على التمويل الذاتي من تبرعات الصحفيين أنفسهم .

- بدأت الصحف المصرية خلال عام ١٩٨٩ تطوير نفسها من حيث الشكل والمضمون ، وظهر ذلك واضحا في الصحف القومية اليومية الثلاث الأهرام والأخبار والجمهورية ، بهدف ملاقة احتياجات القراء المتزايدة من ناحية ، ولتأقسة الصحف الحزبية من ناحية أخرى .

ففي حين ظهرت جريدة الأخبار اليومية ، وأخبار اليوم الأسبوعية بقطع - ومقاس جديد على القارئ

صحيفة الاهالى - الناطقة باسم حزب التجمع - خلفا للاستاذ محمود المراغى الذى قدم استقالته من منصبه .

- تم إنتخاب الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيسا جديدا لمجلس الشورى وبالثانى رئيسا للمجلس الاعلى للصحافة فى ١٩٨٩/٧/٤ . ولم يحدث تغييرا آخر فى تشكيل او عضوية المجلس الاعلى للصحافة .

- شهدت نهايات عام ١٩٨٩ ، قمة المواجهات الصحافية بين الصحافة وأجهزة الامن برئاسة وزير الداخلية السابق اللواء زكى بدر ، وقد شنت عليه الصحف الحزبية خاصة حملة شديدة ، ردا على هجومه عليها وعلى عديد من الهيئات والشخصيات العامة فى مصر . وقد كانت هذه المواجهة واحدة من أعنف المعارك التى خاضتها الصحافة ضد جهاز من أجهزة الحكم ، على مدى الخمسين عاما الاخيرة ، وإنتهت بالقالة الرئيس حسنى مبارك للوزير المذكور ، وتعيين وزير جديد مكانه هو اللواء محمد عبدالحليم موسى .

ويقدر عنف هذه المواجهة وسفوية الحملات والهجمات والعبارات التى تبودلت فيها ، بقدر ما أثبتت حقمية صمود حرية الصحافة والايمان بها والعمل على رعايتها فى مواجهة أى جموح فردى أو عام .

٢ - اتجاهات الصحافة المصرية عام ١٩٨٩

يستعرض هذا الجزء من التقرير عن الصحافة المصرية تحليل اتجاهات تلك الصحافة (قومية وحزبية) ، نحو بعض القضايا الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شغلت الرأى العام المصرى خلال عام ١٩٨٩ .

ولحسان الموضوعية والحيدة فى طرح ومعالجة هذا الموضوع ، قمنا باستطلاع رأى بعض القبراء المتخصصين فى السياسة والاقتصاد والاجتماع حول أهم القضايا التى أثارها الصحافة المصرية عام ١٩٨٩ . ولقد أجمع الخبراء على أن أهم القضايا « السياسية » التى طرحتها الصحافة المصرية تمثلت فى قضايا الممارسة الديمقراطية على مستوى الدولة وعلى مستوى الأحزاب ، وانتخابات مجلس الشورى ، والسياسة الامنية ، والعلاقة بين القضاء والسلطة التنفيذية . ويجدير بالذكر أننا قمنا بمتابعة بعض القضايا السياسية التى إهتمت الصحافة بمعالجتها سنة ١٩٨٨ وذلك لمعرفة مدى استمرارية الاهتمام بها هذا العام ، وكانت هذه القضايا هى التيارات الدينية

المصرى ، قلت فيه من إتساع الصفحة وإهتمام بالتنوع الخبرى الجماهيرى تشمينا مع مدرستها الصحفية ، عمدت الاهرام الى التحرر قليلا ، وإلى زيادة عدد صفحاتها اليومية ، وإلى إضافة صفحات جديدة تغطى إهتمامات القراء ، مثل : صفحة الشؤون العربية وصفحتين للرأى - بدلا من واحدة - يوميا وصفحة للبيئة أسبوعيا ، بينما حاولت صحيفة الجمهورية متابعة هذا التطور فى الاهرام والأخبار ، باستخدام أجهزة حديثة فى جمع وتوضيب صفحاتها .

- بدأت خلال عام ١٩٨٩ بشائر اصدار صحف ومجلات جديدة مثل اخبار الرياضة الصادرة عن مؤسسة اخبار اليوم ، والاهرام الرياضى الصادرة عن مؤسسة الاهرام ، التى أعلنت فى نهاية عام ١٩٨٩ أنها ستصدر خلال بدايات عام ١٩٩٠ مجلتي أسبوعيتين جديدتين ، هما « نصف الدنيا » للمرأة والطفل ، والاهرام الأسبوعى باللغة الانجليزية . بينما أعلنت دار التحرير للطبع والنشر أنها ستصدر مجلة أسبوعية بعنوان « حريتي » فى حين صدرت عام ١٩٨٩ صحف أخرى ، عن طريق الحصول على رخصة من هذا الحزب أو ذاك ، مثل مصر اليوم ، والنبا ، فضلا عن المجلة الأسبوعية « كل الناس » التى صدرت فى مصر عن شركة مسجلة خارج مصر .

- أصدرت عدة صحف عربية طبعات لها بالقاهرة ، من خلال نقلها بالفاكسى عبر الأقمار الصناعية ، مثل جريدة « الحياة » اللبنانية التى تصدر فى لندن ، والقاهرة فى نفس اليوم ، ومثل جريدة « ارباب نيوز » السعودية ، بعد جريدة الشرق الأوسط السعودية التى بدأت من قبل إصدار طبعاتها فى القاهرة . - صدرت حركة تعيينات جديدة لرؤساء المؤسسات الصحفية القومية فى مصر يوم ١١ مارس ١٩٨٩ ، ثبتت معظم رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير ، وعينت جددا فى الأماكن التى شغرت ببلوغ أصحابها سن المعاش .

وكانت الوجوه الجديدة ثلاثة هم الأستاذة سعيد سنبل رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم ، وسمير رجب رئيسا لمجلس إدارة التحرير ، ومحمود النهامى رئيسا لمجلس إدارة روز اليوسف ، فى حين استمر باقى رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير فى مناصبهم . أما على صعيد الصحف الحزبية فلم يحدث تغيير جذرى اللهم إلا تعيين الأستاذ جمال بدوى رئيسا لتحرير جريدة الوفد خلفا للمرحوم الأستاذ مصطفى شردى ثم تعيين الأستاذ لطفى واك رئيسا لتحرير

ولقد حصرنا المعالجات الصحفية التي وردت بصدور هذه القضايا حصرًا كمياً شاملاً في الفترة من أول يناير

تمثلت القضايا الاقتصادية التي إتفق عليها الخبراء كالتضاييق مهمة شغلت الصحافة المصرية القومية والحزبية في عام ١٩٨٩ فيما يلي : القطاع العام والخاص ، والسياسة الزراعية ، وشركات توصيل الأموال ، وارتفاع الأسعار ، والدينون وصندوق النقد الدولي ، والربا والفوائد المصرية ، ونقص مياه النيل . وقد تبين من الحصر الشامل لكافة المعالجات الصنفية ان اهم القضايا الاقتصادية التي عولجت في

رفض تصفية القطاع العام ، وذلك في إطار أنه ليس هناك ما يدعو الى ربط تشجيع القطاع الخاص المصري ببقاء القطاع العام أو اختفائه من الساحة الاقتصادية . وفيما يتعلق بأسباب الدعوة لتقليص القطاع العام ، حرص أصحاب الاتجاه الأول على إبراز البيروقراطية والروتين على نظم إدارة القطاع العام ، والبذخ في النفقات ، والافتقار لرؤوس الأموال اللازمة لاقامة المشروعات الجديدة ، وعدم الجدية في متابعة الجهاز المصري للمشروعات ، وعدم إتخاذ القرار في الوقت المناسب ، وعدم مراقبة الانتاج والتصدير ، والتأخر في تجديد مصانع النسيج ، وإمتناع الحكومة عن إصلاح القطاع العام . أما الاتجاه الثاني الذي يدافع عن القطاع العام ويهاجم القطاع الخاص والذي تركز بالذات في جريدة الأمل ، فقد حرص على إبراز أن خسائر القطاع العام ترجع الى أن سعر البيع لمنتجاته أقل من التكلفة ، الى جانب سوء الادارة وتضخم العمالة الزائدة ووجود اختناقات في التمويل والبيروقراطية .

وفيما يتعلق بالحلول التي طرحتها مختلف الصحف القومية والحزبية ، تبين من نتائج التحليل الكيفي اتفاق الصحف القومية الثلاثة على ضرورة منح رؤساء شركات القطاع العام حرية الحركة والعمل ، مع الالتزام بأهداف انتاجية محددة لتطوير القطاع العام . والغاء القوانين واللوائح التي تعوق الانتاج مع العمل على استقرار القوانين التي تشجع الانتاج الى جانب إعادة النظر في القرارات المصرفية ومساعدة الشركات المتعثرة لممارسة نشاطها مرة أخرى .

وفي هذا السياق ، طرحت جريدة الوفد حولا تتعلق بضرورة توفير فترة سماح حتى تستعيد الشركات المتعثرة نفسها مع ضرورة مراقبة ما يتم انتاجه وتصديره ، وتطوير وسائل التأمين المستخدمة ، وتوحيد أجهزة الرقابة ، وتحديث طرق الانتاج ومنع مديري الشركات والمصانع صلاحيات تحديد الأجور والمكافآت والحوافز . ووردت في جريدة مايو حلول أخرى تتمثل في أن يكون لكل شركة لائحة خاصة للعاملين تقوم بالشوَاب والعقاب . واقرت فصل الادارة عن الملكية لتحرير القطاع العام .

أما جريدة الشعب فقد طرحت تصورات بضرورة مراجعة صلاحية ادارة القطاع العام ومحاسبتها . وفي سياق آخر ، اتفقت صحف الأهرام والجمهورية والأخبار والوفد والأحرار ومايو على ضرورة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث يكون هناك نوع من التكامل بينهما . وكذلك بيع المشروعات الصغيرة والشركات الخاسرة للقطاع الخاص ، مع إزالة العقبات أمام القطاع الخاص وإعطائه صلاحيات

قوالب الرأي الصحفي هي : قضية القطاع العام والقطاع الخاص حيث ورد بعدها (٢١٢) معالجة صحفية أي بنسبة ٣٥٪ من إهتمام كافة الصحف القومية والحزبية بمعالجة القضايا الاقتصادية للمتعددة ثم وردت قضية السياسة الزراعية والفجوة الغذائية في (١١٢) معالجة صحفية ، تليها قضية شركات توظيف الأموال (٨٩) معالجة ، وقضية ارتفاع الاسعار (٧٠) معالجة ، والدريون وصندوق النقد الدولي (٦٤) معالجة ، وقضية الربا والفوائد المصرفية (٤٧) معالجة ، وأخيرا وردت قضية نقص مياه النيل في خمس معالجات وهو ما يوضحه الجدول رقم (١) .

(١) - القطاع العام والقطاع الخاص : برزت قضية القطاع العام في الصحافة المصرية طوال عام ١٩٨٩ وبخاصة الجانب المتعلق بتخصيص القطاع العام Privatization أي نقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص . وإتضحت خلافات سائدة بصدها رؤى متعددة تتبنى كل منها اتجاها أساسيا . فقد إهتمت الصحف المصرية بتوجهاتها السياسية المتعددة بمعالجة هذه القضية الخلافية . وعالجتها في (٢١٢) معالجة صحفية . وإعتمادا على التحليل الكيفي لعينة المعالجات الصحفية التي عنت بإبراز قضية القطاع العام والقطاع الخاص ، يظهر اتجاه لتشجيع القطاع الخاص وضرورة تدعيمه ، وفي الوقت نفسه إبراز مآلبي القطاع العام وإبداء الرغبة في تقليصه . وقد بدا هذا الاتجاه قويا في صحف الأخبار والجمهورية والوفد والأحرار ، وإن ظهرت كتابات بالأخبار والجمهورية تؤيد بيع الشركات المتعثرة للقطاع الخاص ، وفي الوقت نفسه كتابات أخرى ترفض بيع أو تصفية القطاع العام وتدافع عن وجوده . وكذا صحيفة الشعب التي أبرزت الخسائر الضخمة في شركات القطاع العام إلا أنها دافعت عنه ورفضت تصفيته ، ولكن في مقالات قليلة وفي المقابل ، ظهر اتجاه للهجوم على القطاع الخاص ، والحرص على إبراز الجانب الاستغلال في وميله الى الاستفادة من الاعفاءات والامتيازات الممنوحة له من الدولة ، ودافع أصحاب هذا الاتجاه عن وجود القطاع العام ومزاياه .

وقد تمثل هذا الاتجاه في معالجات الرأي بجريدة الأمل . أما جريدة الأهرام فقد تضمنت إتجاها ثالثا يقع بين الاتجاهين ، وهو تشجيع القطاع الخاص وتأييد بيع الشركات المتعثرة ، وتوضيح أن القطاع الخاص لا يعني الاستغلال والجشع والنفس والتهرّب من الضرائب ولا يعمل ضد الصالح العام ، إلى جانب

اكبر مما يتم توافره له . ولكن جريدة الاهالي ترى ان بيع او تصفية القطاع العام من شأنه ان يسبب أزمة دستورية حيث ان القطاع العام يندرج تحت إطار ملكية الشعب وليس هناك من يملك توكيلا من الشعب بالبيع . وأن القطاع العام يقوم بوظيفة اجتماعية تتمثل في تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك وإشباع حاجات المواطنين الأساسية كما أبرزت أهمية عدم تجاهل النماذج الناجحة في القطاع العام .

(٢) السياسة الزراعية والفجوة الغذائية :

تبين من نتائج التحليل الكيفي للجنة التي تمثل ٧٠٪ من المعالجات الصحفية التي عالجت قضية السياسة الزراعية ، أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية اهتمت الصحافة بمعالجتها في هذا الصدد ، وهي : فعالية السياسة الزراعية ، وفشل السياسة الزراعية ، واتساع الفجوة الغذائية . انحصر ظهور البعد الملحق بفعالية السياسة الزراعية في معالجات جريدتي مايو والاهرام حيث ورد أن الخطة في مجال الزراعة تختلف عن مثيلتها في أي قطاع آخر إذ أنها تتعرض لطوفان بيئية أثناء الانتاج ، وأنه من الصعب توقع كمية الانتاج مهما توافرت جميع المدخلات ، وأنه تم تخصيص ٢٠ ألف فدان من الأراضي الصحراوية لزراعتها قننا بالتعاون مع اليابان على أن يخصص انتاجها للتصدير . كما أبرزت جريدة مايو تجارب الشباب الناجحة في زراعة أراض جديدة وغزو الصحراء ، وشجعت جهود وزارة الزراعة في صد هجوم الجراد الذي كان يهدد المحصول الزراعي . في بدء عام ١٩٨٩ .

أما البعد الثاني والمتعلق بفشل السياسة الزراعية فقد تضمن الجوانب المتعددة المتمثلة في أولاً : نقص وتدهور محصول القطن والطماطم والقمح والانتاج الزراعي بعمامة ، وقد ورد هذا الجانب في معالجات الرأي المسحوق بكل الصحف المصرية والقومية والجزئية . وتمثل الجانب الثاني في تبعية السياسة الزراعية الى الدول الغنية وصندوق النقد الدولي . فقد أبرزت صحف الاهالي والشعب والاهرام ان القمح مثلاً يعد سلعة استراتيجية تضغط الدول الغنية بها على الدول المحتاجة للقمح . ورفضت هذه المعالجات الصحفية السياسة الزراعية التي تتلقى المعونات والمساعدات وتجعلنا في دائرة التبعية للدوليات المتحدة الامريكية . وجاء في جريدة الشعب أن تقرير صندوق النقد الدولي يرجع زيادة معدلات استيراد السلع والمواد الغذائية وزيادة المديونية الخارجية الى فشل السياسة الزراعية وانخفاض صادرات من السلع الغذائية على الرغم من ارتفاع اسعارها العالمية . وتمثل الجانب الثالث لفشل

السياسة الزراعية في عدم التمكن من غزو الصحراء وضخامة الصعوبات التي تعوق استصلاح الأراضي الصحراوية ووزاعتها اعتماداً على الشباب . وقد ظهر هذا الجانب في جريدتي الوفد والاهالي . أما الجانب الرابع فيتمثل في ارتفاع تكاليف الزراعة وضعف السعر للعائد مما جعل تاجير الأرض أفضل من زراعتها . وقد انفردت بالاهتمام بمعالجته جريدة الوفد . كما انفردت الوفد بالاهتمام بالجانب الخاص ومؤداء تجاهل الحكومة والمستأجر الزراعيين للعدالة الاجتماعية بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية ، على الرغم من أن الدستور يمنع المالك حق استرداد املاكه ورفع قيمتها الإيجارية . وانفردت أيضاً جريدة الوفد بمعالجة الجانب السادس لفشل السياسة الزراعية . ويتمثل في استحالة رفع الانتاجية الزراعية في ظل السياسات الزراعية الحالية .

أما البعد الثالث الذي اهتمت بمعالجته الصحافة المصرية في هذا الصدد ، فهو اتساع الفجوة الغذائية واستمرارية اتساعها بصورة ملحوظة حتى أن مصر أصبحت تستورد كما ورد في هذه الصحف أكثر من ٧٠٪ من غذائها من الخارج .

وفي إطار الأسباب التي طرحتها الصحافة المصرية التي تكمن وراء هذه القضية ، ذكرت اسباباً مثل شروط البنك الدولي والحشرات الزراعية ، والزيادة الرهيبة في السكان ، وارتفاع استهلاك الفرد من القمح ، وانعدام الربح للمزارع حيث تنخفض اسعار القمح والقطن الذي تحدده الحكومة ، والتهماء المبانى في الريف لأكثر من مليون فدان زراعي ، الى جانب احتكار وزارة الزراعة لاستيراد البذور وحرمان شركات القطاع الخاص من استيرادها . كما ذكر ان قوانين الإصلاح الزراعي تعتبر غير عادلة لملك الأراضي الزراعية وأنها سبب من الأسباب الأساسية وراء تدهور الانتاج الزراعي . وكانت الوفد هي أكثر صحيفة اهتمت بمعالجة أسباب فشل السياسة الزراعية والفجوة الغذائية ، وحصرتها في تضارب وتضيق القرارات الزراعية ، وعدم التنسيق بين الاجهزة المعنية عند وضع السياسات الزراعية .

وفيما يتعلق بالحلول المطروحة في الصحافة المصرية لقضية السياسة الزراعية والفجوة الغذائية ، فقد ورد بجريدتي الاهرام والوفد انه من الضروري رفع اسعار المحاصيل (كالقصب والقطن والذرة والارز) لحفز المنتج ، والحد من ظاهرة المبانى في الاراضي الزراعية وحماية الارض من التجريف الذي يؤثر على غلة الفدان . وأكدت الوفد على ضرورة رفع كفاءة المؤسسات الزراعية وحسن التخطيط على المستوى المحلي . ونادت الوفد والجمهورية بان الحل الضروري

يتمثل في تحقيق العدالة والانصاف بين المالك والمستأجر في الاراضى الزراعية . ودعت جريدة مايو الى ضرورة تعديل الدورة الزراعية لحل مشكلة الفجوة الغذائية ، وضرورة زرع السواحل وغسل البحار والبحيرات بالمزارع السمكية ، واتفقت مايو والجمهورية والامرام على ضرورة رصد الامكانيات والموارد اللازمة لغزو الصحراء بالزراعة ، ولتغيير العادات الاستهلاكية نحو الغذاء لدى المواطن . واكدت جريدة الاهالى على ضرورة ترشيد الانفاق الحكومي . واتفقت الاهالى والشعب والجرائد القومية الثلاث على ضرورة التوسع في زراعة القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الزام الافراد بتحمل عبء وصعوبات غزو الصحراء .

واتفقت الامرام والاضيار والجمهورية و مايو على ضرورة منح فرصة اكبر للقطاع الخاص حتى يقوم بدوره في قطاع الزراعة ، وتشجيع المستثمرين على استصلاح الاراضى ، وانفردت الامرام بالخدمة الى توفير محاصيل بديلة للقمح لعلاج الفجوة الغذائية .

(٣) شركات توظيف الاموال

شغلت قضية شركات توظيف الاموال المرتبة الثالثة في اهتمام الصحافة المصرية بمعالجة القضايا الاقتصادية خلال هذا العام . فقد بلغت المعالجات الصحفية التى تناولت شركات توظيف الاموال بالتحليل ٨٩ معالجة . ورد اغلبها في جريدة الامرام فبلغت ٣٢ معالجة ، وجريدة الوفد وبلغت ٢٧ معالجة . بينما ظهرت في معالجات قليلة بالصحف القومية والعربية الاخرى ، وهو ما يبينه الجدول رقم (١) .

ويوضح التحليل الكيفي لهذه المعالجات ، توافر اتجاهين اولهما يتبنى الدفاع عن شركات توظيف الاموال ويهاجم الحكومة متعاطفا مع المودعين . اما الاتجاه الثانى فقد تبنى الهجوم على شركات توظيف الاموال ومعارضتها .

بالنسبة للاتجاه الاول فقد ذهب الى ان المسئولية تقع كاملة على الحكومة لانها اصدرت للشركات تصاريح لممارسة النشاط ولان تدخلها بحجة الحفاظ على اموال المودعين لم يقد احدا . وقد عارضت الوفد والشعب بصفة خاصة المصنوط التى تفرضها الحكومة على شركات توظيف الاموال ، كما اتفقت الوفد والاحرار والشعب على فشل الحكومة في حصر اموال الشركات في الخارج واعادتها للمودعين ، وعلى ان تدخل الحكومة ادى الى احداث مأساة توظيف الاموال . وتميزت الاهالى بموقف يقوم على ان المسئولية في هذه الازمة تقع على اطراف متعددة هي الشركات نفسها والحكومة واجهزة الاعلام وبعض المسئولين السابقين وبعض رجال الدين . وابتزت جريدة الجمهورية المشكلات التى

تواجهها شركات التوظيف في هذه المرحلة الانتقالية . اما الاتجاه الثانى والذي كان واضحا في جريدة مايو (التى حرصت على ابراز دفاعها عن الحكومة بصفتها جريدة الحزب الحاكم) فكان مقتضاها ان ترك الحكومة لهذه الشركات حرية العمل قبل تدخلها يرجع الى عملها منذ سنة ١٩٥٨ مع تأكيد انها انتهت قبل صدور القانون الذى اصدرته الحكومة ، وحرصت الامرام على ان تبين ان المودعين بشركات توظيف الاموال لم يوافقوا اوضاعها سوف يستردون اموالهم مع مراعاة العدالة التامة في عملية رد الاموال . ووضحت طرق التعامل مع المودعين عن طريق صكوك الاستثمار . وهاجمت الاخبار شركات توظيف الاموال في معظم معالجاتها . وحرصت الاهالى والاحرار على ان تظهر ان الشعب المصرى تم خداعه تحت ستار الاسلام في اطار معارضتها لشركات توظيف الاموال ، وبشكل عام فقد حرصت الوفد والاهالى والشعب على اقتراح حلول لهذه القضية .

(٤) ارتفاع الاسعار

اظهرت نتائج الحصر الشامل للمعالجات التى اهتمت بقضية ارتفاع الاسعار ، ان هناك ٧٠ معالجة صحفية بصدها . وقد اهتمت كافة الصحف بهذه القضية ، وان برز الاهتمام بمعالجاتها في جريدة الوفد اساسا حيث بلغت ٢٧ معالجة ، وتلتها جريدة الامرام (١٣ معالجة) . ثم الشعب (١١ معالجة) . ولم تغفل الصحف الاخرى تناول القضية بالتحليل .

تبين من نتائج التحليل الكيفي لعينة المعالجات ، تأكيد كافة الصحف على استئصال تضخم الاسعار فيما يتعلق بالمحاصيل والسكن والماكل والمائى وتسيير الامور الحياتية جميعا ، الى جانب عدم التوازن بين الاجور والاسعار . وتمثل اتجاه جريدة مايو في التأكيد على جوانب ايجابية لضبط الاسعار . فابرت نجاح القرارات الجمركية في معالجة ارتفاع سعر الدولار والعمل على استقراره مما يجعل من الممكن انخفاض الاسعار بحيث تكون في صالح المستهلك . وأشارت ايضا الى ان النقص في فئات الضرورية الجمركية سوف يؤثر ايضا على الاسعار بالانخفاض .

وابرت الصحف المختلفة العديد من الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لارتفاع الاسعار . فعلى الصعيد السياسى ابرزت الوفد ان السبب يرجع اساسا الى تأميم ثورة يوليو لوسائل الانتاج مع عدم وضع ضوابط لحماية وصيانة هذه الوسائل . واكدت ايضا ان التسعيرة التى تضعها وزارة التموين لا علاقة لها بالواقع ، فضلا عن عدم وجود رقابة على الوسطاء وتجار الجملة . بينما ارجعت جريدة الشعب السبب

من الخارج ، الى جانب تطهير المجتمع من الوان الفساد المختلفة كالانزواء غير المشروع والسوق السوداء .

(٥) الديون وصندوق النقد الدولي :

ازداد اهتمام الصحافة المصرية خلال هذا العام بمعالجة قضية الديون وصندوق النقد الدولي حتى كاد ان يقترب من اهتمامها بقضية ارتفاع الاسعار . فقد بلغت معالجات الراى الصحفى بخصوص قضية الديون ٦٤ معالجة اى بنسبة ١١ ٪ من اتمام الصحف بمعالجة كافة القضايا الاقتصادية . وقد تبين حرص الصحف المتعددة على تناول هذه القضية . وكان أبرزها جريدة الاهرام التى بلغت معالجاتها لهذه القضية ١٨ معالجة ، وبلغت فى الجمهورية والوحد ١٠ معالجات ، وفى الشعب ٩ معالجات والامالى ٦ معالجات .

وتوضح نتائج التحليل الكيفى ان كافة الصحف القومية والحزبية انتقلت على معاناة مصر من أزمة الديون الطاحنة . وقامت جريدة الاهالى بأبراز المراحل التاريخية للدين مؤكدة اننا الآن فى مرحلة العجز عن الاقتراض بعد ان مررنا بمرحلة محاولة سداد الديون طوال الثمانينيات . واخذت الاهالى والشعب تعارضان شروط الصندوق وخضوع الحكومة لها كما يتضح من خطاب النوايا الذى تقدمت به ويشمل رفع الاسعار فى كافة المجالات وقصر الدعم على عدد محدود من السلع . وتبنت الاهالى ، وايدتها فى هذا معالجة راى بالجمهورية مسألة الامتناع عن القروض والمساعدات الخارجية . واهتمت صحف المعارضة جميعا (الوحد ، والاحرار ، الشعب والامالى) بأبراز سوء استغلال الحكومة للقروض ، وفشل السياسة الاقتصادية التى تتبناها الحكومة . وطرحت امثلة للذخ الحكومى فى اتفاق القروض . الا ان الجمهورية بينت ان القروض والدين تم انفاقها لاعادة انشاء البنية الاساسية فى مجال الصرف الصحى والكهرباء والمياه والتليفونات .

كما تبين النتائج الخاصة بالتحليل الكيفى ان معالجات الراى فى صحف الاهرام والاخبار والجمهورية ومابرو الوحد والاحرار قد تبنت الدعوة لضرورة تقاض مع صندوق النقد الدولي وتحقيق مطالبه كوسيلة للخروج من الأزمة الاقتصادية ولكن على اساس ان يخفف الصندوق من شروطه . اما فى اطار الاقتراحات التى حددتها المعالجات الصحفية المختلفة لمواجهة هذه القضية ، فقد اهتمت الاهرام والجمهورية بالحد من تقاضم الأزمة باستخدام تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وبخل قناة السويس والبترول والسياحة . ونادت الاهالى والاخبار بالاعتماد على اتحاد الدول العربية فى تكتلات لمواجهة القضية ، بل وتكتل العالم

الاساسى الى السياسة الاستعمارية الاستنزافية ، ورضوخ الحكومة لمطالب صندوق النقد الدولى وشروطه .

اما عن الاسباب الاقتصادية لارتفاع الاسعار . فقد شاع الحديث فى مختلف الصحف عن قلة المعروض من السلع والمنتجات وسوء التوزيع على الاسواق وعدم انتظام وصول السلع والمنتجات ، وانخفاض حجم الماشية التى تربي فى مصر ، كما ظهر اهتمام بقضية ارتفاع سعر الدولار كسبب لارتفاع الاسعار وبقضية التضخم وعجز الموازنة العامة فى الدولة .

وفيما يتعلق بالاسباب الاجتماعية ، تميزت الوحد بإثارة موضوع افتقار المصريين العاملين بالخارج للامن على اموالهم ومخزراتهم فى بلادهم ولتفسير احجامهم عن تحويلها الى مصر . كما انتقلت مع معالجات لجريدة الاهرام على ان السبب يرجع الى ارتفاع الكثافة السكانية . بينما اكدت الشعب ان السبب المهم هو الفساد والجشع اللامحدود فى المجتمع . وارجعت الاخبار السبب الى اقبال المستهلك على الشراء بالاسعار المرتفعة . بينما ارجعت الجمهورية السبب الاساسى فى زيادة الاسعار الى دخول التليفزيون الى القرى المصرية حيث نقل اليها كل الامراض الاجتماعية وعمل على زيادة التطلعات الاستهلاكية . اجمعت ايضا كافة الصحف على ابراز حلول يعينها لمواجهة قضية ارتفاع الاسعار . وفى هذا الاطار ظهر خلاف حول فاعلية زيادة دخل الفرد ورفع الاجور بما يوازى ارتفاع الاسعار فى هذا المجال حيث ايدتها بعض المعالجات بينما ذهبت معالجات اخرى الى ان زيادة الاجور والدخول سيؤدى الى رفع اخر للاسعار وان الافضل هو ربط الاجور بالانتاج ، والعمل على خفض التكلفة الانتاجية . وكان هناك اتفاقا واسعا على ضرورة زيادة الانتاج والتصدير ، والحد من الاستهلاك ، وضغط الاتفاق الحكومى وترشيد الميزانية ، والاعتماد على المشروعات الصغيرة لزيادة الانتاج وضرورة تدخل الحكومة للحد من الارتفاع المتصاعد للاسعار وابقاء التسعيرة الجبرية وتثبيت الاسعار . وبينت بعض المعالجات ان ترك الاسعار للعرض والطلب غير ممكن فى ظل قلة الانتاج . كما ظهر قدر كبير عن الاتفاق على ضرورة ترشيد الاستهلاك الشعبى وتغيير انماط هذا الاستهلاك ، اضافة الى الرقابة السعري على الاسواق . وابزرت الاهالى والشعب بصفة خاصة (أهمية وضع خطة قومية شاملة ومكاملة وتحديد سياسة اقتصادية تتفق عليها كافة القوى والاحزاب فى مصر . واكدت الاهالى على ضرورة توسيع نطاق السلع التى توزع بالبطاقات التموينية . واقرحت الشعب عدم الاقتراض

الثالث لمواجهة العالم الاول الغنى - كما جاء في الامالى .
وتبنت معالجات في العديد من الصحف الحل الخاص
بالاعتماد على النفس والحد من الاتفاق والحد من
الواردات التي تتوافر مثيلاتها في مصر ، والحد من
التضخم وعجز ميزان المدفوعات . كما تضمنت هذه
المعالجات دعوة الى منح الثقة للقطاع الخاص وتشجيعه
مع تدعيم القطاع العام والاستقرار في السياسات
المتبناة ، ومعالجة ظاهرة التهرب الضريبي وتنمية
الصادرات ، وزيادة الانتاج والعمل بجدية .

(٦) الربا والفوائد المصرفية :

اثرت قضية الربا والفوائد والعمليات بالنسبة
لشهادات الاستثمار والبنوك في بعض الصحف القومية
والحزبية التي تناولتها بأبداء الرأي والتحليل بينما
اغفل البعض الآخر مجرد عرضها . وثبت من نتائج
الحصر الشامل ويود ٤٧ معالجة لهذه القضية ، منها
١٨ معالجة وردت في جريدة الاهرام ، و ١٤ معالجة في
جريدة الشعب و ٧ معالجات في كل من جريدتي الوفد
والامالى ، ومعالجة واحدة في جريدة الاحرار .

اتضح من نتائج التحليل الكيفي ان هناك ثلاثة
اتجاهات اتسمت بها هذه المعالجات ، اولها عنى بابرار
التأييد للفتوى المفتى ومعارضة تحريم الفوائد المصرفية
وشهادات الاستثمار ، وثانيها اكد ان تحريم الفوائد
البنكية له ضوابط وشروط ولا يمكن رفضها على
الاطلاق . وثالثها ابرز الرفض التام لفوائد البنوك على
انها محرمة تحريما قطعيا بكل اشكالها ومسمياتها .

فيما يتعلق بالاتجاه الاول نجد انه اكد على صحة
فتوى المفتى الذي سبقه شيوخ وعلماء دين آخرون يرون
ان حاجة المودعين لحفظ اموالهم وحاجة الدولة
للاقتراض سبب كاف للمشروعية ، وان خصائص
العمليات المصرفية لا تتفق في حالة ما مع خصائص
الربا الذي نص على تحريمه في القرآن ، وان المرفوض
هو ربا النسبة ، وقت الجاهلية التي كانت تتحقق
بالوصول على الزيادة في المقابل التأجيل واستغلال
الدائن للمدين المحتاج الى ضروريات حياته . لذا
فالفوائد البنكية لا تخضع للنصوص القطعية المحرمة .
وينادى اصحاب هذا الاتجاه بتوحيد مكان الفتوى
في دار الافتاء المصرية دون غلق باب الاجتهاد للجميع .

اما الاتجاه الثاني فيرى ان فوائد البنوك ليست
محرمة على الاطلاق ، وان القول بانها محرمة قطعيا هو
امر مبالغ فيه ، حيث ان لها ضوابط وشروط . ففوائد
البنوك للقرء الحاجز عن استثمار ماله حلال ، وياب
البحث حول فوائد البنوك لم يحسم بعد ، وهناك مداخل
فقهاء واقتصادية لا بد من الانتباه اليها قبل اتخاذ رأى

قاطع في امر تلك الفوائد ، والحاجة ماسة للوصول الى
اتفاق بين اطراف الحوار للوصول الى رأى تستريح له
عقول الناس وتطمئن اليه قلوبهم .

اما الاتجاه الثالث فيرفض فتوى المفتى التي اباحت
فوائد البنوك اقراضا واقتراضا ، وذلك على اساس ان
فوائد البنوك هي من الربا المحرم شرعا بنص الكتاب
والسنة والاجماع تحريما قطعيا بكافة صورها واشكالها
ومسمياتها .

واشارت احدى المعالجات في اطار هذا الاتجاه قضية
من له الحق في الاقتاء ، على اساس ان الفتوى الشرعية
قبل اصدار قانون اعادة تنظيم الازهر كانت من
اختصاص شيخ الازهر وهيئة كبار العلماء وكانت وخيفة
المفتى محددة بأبداء الرأى في مدى مطابقة احكام
الاعدام الصادرة من المحاكم للضوابط الشرعية .
وعندما صدر قانون تنظيم الازهر ، الفى هيئة كبار
العلماء واستبدلها بمجمع البحوث الاسلامية وصار
شيخ الازهر هو صاحب الرأى في كل مايتصل بالشئون
الدينية . ووصف مجمع البحوث بأنه لبيان الرأى فيما
يجد من مشكلات مذهبية او اجتماعية او اقتصادية .
بينما لم يطرأ تعديل يذكر على دور المفتى ووظيفته ويرى
هذا الاتجاه ان الفتوى شأن جماعى ، وان الاوفق
والادعى الى الثقة والاطمئنان ان يتم استنباط الاحكام
الشرعية الجديدة في شأن شهادات الاستثمار من خلال
مجمع البحوث .

(٧) نقص مياه النيل :

من الملاحظ ان اهتمام الصحافة المصرية القومية
والحزبية بمعالجة قضية نقص مياه النيل يقل بشكل
واضح هذا العام مقارنة بالعام الماضى . وتمثل ضعف
الاهتمام بهذه القضية في غياب معالجاتها بجريدة
الاخبار والجرائد الحزبية جميعا ، فضلا عن قلة عدد
المعالجات في الصحف الاخرى . وقد بلغت ٥ معالجات
فقط طوال العام ، منها ٤ معالجات وردت في جريدة
الاهرام ، ومعالجة واحدة وردت في جريدة الجمهورية .
وقد عنيت بابرار الاراء الحكومية التي تؤكد ان السنة
المائية الراهنة لا تواجه مشكلات حيث ان فيضان العام
متوسط ، الى جانب التاكيد على رفض فكرة بيع مياه
النيل والحرص على كل قطرة منه ، واستكمال العمل في
مشروعات استغلال المياه الجوفية في الزراعة .

ب - القضايا الاجتماعية :

اتلق المحكمون على ان اهم القضايا الاجتماعية التي
اثارتها الصحافة المصرية عام ١٩٨٩ كانت التعليم
والمخدرات والبطالة وزيادة السكان والجريمة والعنف
وجدير بالذكر ان هذه القضايا هي نفس القضايا التي

جدول رقم (٢)
عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية عام ١٩٨٩

القضية	المخدرات	التطعيم	البطالة	زيادة السكان	العنف والجريمة
الجريدة	الحصى	العمدة	الحصى	العمدة	الحصى
الأهرام	١٠٦	٢٤	٢٨	٢٤	٣٩
الأخبار	١٧	١٧	٣٣	٢٤	١٩
الجمهورية	١٨	١٨	٢٩	٢٤	١٧
مايو	٩	٩	٧	١٩	١٩
الوفد	٢٤	٢٤	٤٣	٢٤	١٦
الشعب	٦	٦	١٣	٣	٣
الأمان	٧	٧	١٤	٤	٤
الأحرار	٥	٥	٥	٦	٦
المجموع	١٨٩	١٠٧	١٧٢	١٣٥	١٣٣
النسب المئوية للحصى	٪٣٣	٪٣٠	٪٢٢	٪١٠	٪٥
النسب المئوية للعمدة	٪٢٥	٪٣١	٪٢٥	٪١٣	٪٦

وقد تناوأت الأهرام مشكلة الأمان من مختلف جوانبها عبر سلسلتين من التحقيقات الصحفية : الأولى بعنوان « قراءات في الأمان والمدمنين » والأخرى بعنوان « اهرف عدوك » . فطرحت القضية من حيث الأسباب والحلول وطرق علاج المدمنين وذلك استنادا على آراء بعض المتخصصين ونتائج دراساتهم التي أجروها في هذا المجال . وفتح الأهرام باب النقاش حول هذه القضية ونشر العديد من الآراء والتعليقات وردده الفعل . كما قدم الأهرام أيضا معالجة لقضية الأمان أظهر فيها ان انتشار المخدرات ليس ظاهرة مصرية وإنما هي قضية عالمية ، وأن الحكومة والشعب مجندون لمعركة قومية وسلاحها الأكبر معرفة العدو .

كما تم إيضاح مطالب من مجلس الشورى من اقتراحات لمواجهة الأمان في المجالات الاجتماعية والإعلامية والبحث العلمى والصحة والأسرة والتربية والتشريع والإدارة فضلا عن التوجيه الدينى حيث جرى إبراز موقف الإسلام من قضايا الأمان والسموم البيضاء وتأكيد ان حكم الإسلام في الضمر يصدق على جميع المخدرات والسموم .

وتحدثت الأهرام عن دور الصيدلى في مكافحة الأمان والمخدرات ، ودور الأسرة التى اعتبرتها خط الدفاع الأول في مواجهة المشكلة ، كما قدمت الأهرام تحقيقا عن جمعية الأصدقاء لمحاربة الأمان التى تقوم

أجمع عليها المحكمون أيضا عام ١٩٨٨ مع اختلاف بالطبع في عدد المعالجات الصحفية التى تناولت كل قضية . ويبدل ذلك على ان هذه القضايا مازالت مثار اهتمام الصحافة ، وأن تباينت طريقة المعالجة باختلاف مواقع الصحف واتجاهاتها السياسية والحزبية .

(١) المخدرات والأمان

برزت هذا العام قضية المخدرات والأمان لتحتل مكان الصدارة بين القضايا الاجتماعية التى تناولتها الصحافة المصرية بالتحليل والدراسة .

ويبدو واضحا من الجدول رقم (٢) اهتمام جريدة الأهرام الفائت بمعالجة قضية المخدرات وذلك بالمقارنة ببقية الصحف القومية والحزبية الأخرى . فلقد تناولت الأهرام قضية المخدرات في ١٠٦ معالجة صحفية . تليها الوفد (٢٤ معالجة) ثم الجمهورية (١٨ معالجة) ، والأخبار (١٧ معالجة) ، فالأمان (٨ معالجات) ثم مايو والشعب (٦ معالجات في كل منهما) ، ثم الأحرار (٥ معالجات) .

في معرض تناولها لقضية المخدرات والأمان ، تعتبر الأهرام ان مشكلة الأمان لم تعد مشكلة محدودة الإبعاد ، بل أصبحت مشكلة عالمية تهدد المجتمع الإنسانى مما يستوجب تدخل الأمم المتحدة ككيان دولى لمحاربتها من خلال فرض وقف زراعة المخدرات في الدول المنتجة لها بصورة قاطعة .

الجميع الفرد والأسرة والمجتمع والمسجد والكنيسة والاعلام وكل الجهات المختصة .

اما جريدة الوفد فركزت على خطورة قضية الامان و دور اسرائيل في تهريب المخدرات والمعالجة غير الجادة للدولة لهذه المشكلة مما يؤدي الى ازدياد خطرها كما تحدثت عن فشل وزارة الداخلية في القضاء على المخدرات وفشل وزارة الصحة في توفير العلاج للمواطنين .

واكت الوفد على تطفل المخدرات الى كافة اوساط المجتمع المصرى ودخولها مؤسسات التربية من مدارس وجامعات وانتشارها في النوادي والسجون والمعتقلات بل وحتى في مستشفيات العلاج ذاتها .

ولقد ركزت الوفد على افضل الاساليب الواجب اتباعها للقضاء على مشكلة الامان وانتشار المخدرات في مصر منها ضرورة اعدام تجار ومهربى المخدرات بسرعة ، بالإضافة الى التشدد في اجراءات الضبط والتحقيق وقصر عمليات التحرى والضبط على رجال جهاز مكافحة المخدرات ، واحكام الرقابة على الحدود ، وضرورة تعاون المواطنين مع الشرطة ومصارحة الشباب بالتوعية الاعلامية وتوفير الاحساس بالامان لكل من يرغب في العلاج .

تناولت جريدة الشعب خطر المخدرات على المجتمع ومحاولة الحكومة التصدى لهذا الخطر من طريق التشريع الجديد ، ورات ان هناك خلا في النظام الادارى والاجتماعى وعندما ارادت الحكومة استصدار تشريع للحد من خطر المخدرات تجاهلت الضمور وهو مليلد على عدم جديتها في الاتجاه للاصلاح حيث ان الاصلاح لا يتجزأ كما ان القانون ملء بالثغرات .

كما تحدثت الشعب عن حالات ادمان النساء **واسيئها وهي الازمة الاقتصادية والاخلاقية والانفتاح** على الغرب بالإضافة الى المشاكل النفسية وعدم وجود اخصائيين اجتماعيين وان وجدوا لايقوموا بعملهم . وركزت الشعب ايضا على دور اسرائيل في انتشار المخدرات في مصر وطالبت باغلاق جميع المنافذ التى تدخل منها المخدرات وضرورة تطور خطط المواجهة والتوسع في العلاج والاهتمام بالتربية الاسلامية .

اما جريدة الامالى فتناولت مشكلة المخدرات واسلوب المواجهة على المستوى الامنى وعلى المستوى الشعبى . واعترفت الامالى ان المواجهة على المستوى الامنى جيدة ولكنها غير كافية لعدم اتخاذ الدولة خطوات جادة للتصدي لمشكلة الامان وبالتالي ظلت المواجهة كلامية فقط . وطالبت الامالى بمزيد من الاهتمام وخاصة على المستوى الشعبى ، وركزت على مواقف الجهات المختصة لمحاربة الظاهرة وبصفة خاصة دور نقابة الصيادلة فيما

على فكرة المعسكر المفتوح في منطقة نائية الذى يقدم الى جانب العلاج الطبى ، العلاج النفسى والاجتماعى والتأهيل ايضا .

واكتت الاهرام ان الوسيلة الاكيدة والفعالة لتقليل اظافر تجارة المخدرات تتحقق عن طريق عمل عربى مشترك ودائم في مجال المعلومات بشكل منظم وواقى حول اشخاص وتحركات هذه التجارة .

اما جريدة الاخبار فعرضت لظاهرة انتشار الامان بين الاطفال حيث عرضت نتائج ابحاث ودراسات توصلت الى ان ٧,٨ ٪ من تلاميذ وتلميذات المدارس الثانوية سقطوا في بئر الامان . كما ناقشت الاخبار ايضا تزايد نسبة الوفيات بين الشباب نتيجة جرعة مخدرات زائدة مما يؤدي الى توالف القلب . وفي تحقيق مصور تعرضت الاخبار لاحد اوكار المخدرات في شارع الصحافة حيث تباع المخدرات بشكل شبه علنى .

كما اشادت الاخبار بقانون مكافحة المخدرات والتعديلات التى تمت فيه ، وطالبت بتشديد العقوبات وعدم فتح ثغرات لهروب الكبار واكتت على ضرورة الاهتمام بمستشفيات العلاج من الامان ، واكتت ضرورة تنظيم حملة توعية قومية لمكافحة انتشار المخدرات .

وركزت الجمهورية على العامل الاقتصادي في ظاهرة الامان ، فبينت الآثار الدميرة على البناء الاجتماعى والتى تهدد ايضا المستقبل الاقتصادى كسر وطاقاتها الانتاجية وحذرت من الدور الخفى والمشبه الذى تلعبه اسرائيل في استخدام سلاح المخدرات والسموم البيضاء وذلك لاضعاف القدرة الدفاعية والانتاجية وقوة الضمور في الشعب المصرى ، وطالبت بضرورة يقظة رجال الشرطة في المطارات والموانى لاحكام الرقابة على السياح الذين تجندهم اسرائيل لتهريب المخدرات . واعتبرت مايو ان مشكلة ادمان المخدرات اصبحت مشكلة تقتضى اعلان حالة الحرب على المخدرات لصماية المجتمع من اخطارها السمية والاجتماعية والاقتصادية واكتت ان الحزب الوطنى يولى هذه القضية اهتماما بالغا على جميع المستويات وناقشت القانون الجديد الذى تم اعداده وهو في صوته النهائية مؤكدة انه يفتح النار على تجار السموم .

وانتقدت مايو اجهزة الشباب والرياضة لانها لم تؤد دورها المفروض وكذلك الاعلام لانه لم يعالج المشكلة الا بسطحية ، والبيت العلمى الذى لم يقدم ابحاثا متكاملة للاسترشاد بها في رسم الخطط المدرسية ، ووضحت ان وسائل العلاج غير مجدية ، اما الامن فقد رأت انه حقق المطلوب منه .

وفي النهاية طالبت مايو باستراتيجية شاملة يلتزم بها

يتعلق بالصيديات التي تصرف الحبوب المهدئة والمخدرة .

ودعت الاهالى الى مزيد من الاهتمام بالطبقات الفقيرة التى تدخن الشيصة وتركز على المخدرات التخليقية مثل المكستون فورت وغيرها مما يتسم بالانتشار والرخس الى حد ما ، و بينت مدى خطورة هذه المخدرات وضرورة التصدى لها .

وعالجت جريدة الاحرار انتشار المخدرات بكافة انواعها ووجهت نداء الى الحكومة قالت فيه ان المنافذ مفتوحة والحدود غير مأمونة .

وتناولت الاحرار بعدا خطيرا في قضية الادمان وهو انتشار حالات الادمان بين الفئات التى تحتل مكانة متدنية في المجتمع .

وحققت الاحرار ايضا في الاعيب المهربين وطرقهم الشيعاطية في تهريب المخدرات وطلبت باعدام جالبيها ومعالجتي المدمنين وانشاء سجون خاصة بقضايا المخدرات في اماكن نائية يقوم عليها افراد منتقون لضمان عدم العبث بالتطبيق الصحيح للقوانين .

(٢) التعليم

اهتمت الصحافة المصرية بقضية التعليم التى جاءت في المرتبة الثانية حيث يتضح من نتائج الحصر الشامل ان المعالجات الصحفية بلغت ١٧٢ معالجة . ويتضح من الجدول رقم (٢) ان جريدة الوفد كانت اكثر الصحف المصرية اهتماما بقضية التعليم (٤٢ معالجة) ، تليها الاخبار (٣٣ معالجة) ثم الجمهورية (٢٩ معالجة) فالاهرام (٢٨ معالجة) ، ثم الاهالى (١٤ معالجة) ، فالشعب (١٣ معالجة) تليها مايو (٧ معالجات) ثم تأتى الاحرار (٥ معالجات)

ولقد تناولت الصحافة المصرية (قومية وحزبية) قضية التعليم ومشروعات الإصلاح التى ينادى بها الوزير « محمد فتحى سرور » ، والتى اثار كثيرا من النقاش وسوف نعرض فيما يلى اهم الاتجاهات المؤيدة والمعارضة والمحايدة ازاء هذه الاصلاحات بالإضافة الى الحلول والاقتراحات التى تطرحها الصحف بهدف تطوير العملية التعليمية . وبرزت الاهرام ان التعليم يواجه مشكلة وانه لايلبي احتياجات المجتمع ولايساعد الطالب على تحصيل المعرفة وذلك بسبب حشو المناهج والتكرار وعدم التنسيق بين المواد المختلفة والفصول الدراسية . كما ان العلاقة الان بين المدرسة والمدرس والتلميذ تحتاج الى « غرفة انعاش » ورات الاهرام ان مجال التعليم اصبح في الفترة الاخيرة حقلا خصيا لعدد من التجارب وعارضت تقصير فترة التعليم الالزامى لان مد سنوات الالزام كئن دائما امل الحركة الوطنية في مصر كما كان واحده من علامات تقدم الدول

سواء في العالم الراسمالى او الاشتراكى وناقشت الاهرام النظام الجديد للثانوية العامة الذى سيدأ تطبيقه ابتداء من عام ١٩٩١ - ١٩٩٢ من زاوية انه جاء تلبية لمطلب شعبي بضرورة تغيير النمط التقليدى لنظام السنة الدراسية الكاملة وقدمت اقتراحات في مجال الانتقال الى نظام الفصلين الدراسيين ونظام الساعات المتعددة ، وهى :
- ان يتم الاعداد الجيد لعناصر نظام الفصلين الدراسيين (اكاديميا وفنيا وماديا)
- ان يتم التحريز قبل التعميم .
- ان يكون هناك تخطيط شامل لامتداد نظام الفصلين او نظام الساعات المعتمدة الى الدراسة في كليات الجامعة .

واهتمت الاهرام بنشر مقال لوزير التعليم تحدث فيه عن مستقبل التعليم في مصر وشرح فيه الخطة التعليمية الجديدة التى يرى انها استندت على اساس حوار وطنى واسع ساهمت فيه القوى الوطنية في مصر . واتخذت الاخبار موقفا محايدا تجاه خفض سنوات التعليم الالزامى من ٦ الى ٥ سنوات . ويتبين ذلك الاتجاه من خلال استطلاعها آراء خبراء التعليم حول هذا الموضوع سواء المعارضين او المؤيدين وفى نفس الوقت حرصت الاخبار على اجراء حديث مع وزير التعليم عرض فيه الاسباب التى دعت له إلغاء سنة دراسية .

كما ناقشت الاخبار النظام الجديد للثانوية العامة بطريقة محايدة ايضا واوردت بعض الآراء التى تؤيده بدعى انه يريح الطالب والبعض الآخر يحذر من الاخطاء التى ستقع عند التطبيق . من ناحية اخرى هاجمت الاخبار العديد من الظواهر السلبية المتعلقة بالعملية التعليمية خاصة الدروس الخصوصية وطلبت بتعديل احوال المدرسين ومنهم بدلات مجزية وتطوير نظام الامتحانات وتقسيم مستوى الكتب الدراسية وتدريب المدرسين على المناهج الجديدة .

واتخذت الاخبار موقفا مؤيدا لانشاء الجامعة الاهلية وانتقدت دفاع د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب عن عدم انشاء هذه الجامعة واوضحت انها لن تكون للفاشلين علميا والقادرين ماديا . وهذا التأييد للجامعة الاهلية لم يمنع الاخبار من المطالبة بعلاج نواحي القصور في الجامعات الحكومية .

وركزت الجمهورية على العلل والامراض المزمنة التى يعاني منها التعليم ومنها تقصير ظاهرة الدروس الخصوصية وتكدس التلاميذ في الفصول ، واتعدام الوسائل التوضيحية في الفصول وانتشار الغش

مرحلة الجامعة تحتاج الى مزيد من الجدية والتخطيط السليم .

واكتت الوعد على ديمقراطية التعليم ودافعت عن فكرة الجامعة الاهلية وضرورة اقامتها بشرط الا تكون جامعة نمطية حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة والا يكون معيار القبول هو القدرة المالية فقط . وطلبت الوعد بضرورة استقلالية الجامعة وانتخاب رئيس الجامعة والعمداء ورؤساء الاقسام اى رفيع سلطان الدولة عن الجامعة وتقيد اعداد المقبولين ووضع لائحة طلابية تعلى الطلاب حق حرية التعبير .

ورات جريدة الشعب ان ما يحدث من اصلاحات في التعليم لا يأتى بجديد وان بعضها عديم الفائدة مثل الغاء دور المعلمين والمعلمات وأنشاء مدارس الاقتصاد المنزلى والتربية الفنية ، وتغيير الكتب المدرسية الموجودة واحلال الكتب الجديدة محلها دون دراسة لوجه النقص في الكتب القديمة ، وانتقدت خفض سنوات التعليم الالزامى الى خمس سنوات ، وما يتردد على الساحة التربوية من ان هناك اجراءات لتقنية كتب اللغة العربية من الايات القرآنية والاحاديث النبوية وايضا اجراءات لاقصاء الملامح الاسلامية من كتب التاريخ . وانتقدت الشعب وزارة التعليم لانها لم تأخذ اى اجراءات جادة لمنع ظاهرة الدروس الخصوصية .

وتناولت الشعب صعوبة وتعدد امتحانات الثانوية العامة وعدم ملائمتها لمستوى الطالب المتوسط . وعارضت فكرة انشاء جامعة اهلية واعتبرتها بابا خليا للجامعة . كما رفضت وجود كليات للتكنولوجيا لاختلاف عن كليات الهندسة الحالية وعالجت الشعب ارتفاع مصاريف المدارس بصورة تجعل العملية التعليمية كأنها صفة كبرى وتحول التلاميذ الى سلعة للاستغلال وتحقيق الارباح الفاحشة كما ناقشت مشكلة كثافة الفصول وطلبت بالاهتمام بالانشطة العملية والمجموعات .

أما جريدة الاهالى فعارضت استراتيجية التعليم الجديدة لانحيازها لمصالح فئة اجتماعية معينة ذات ثروة وتفوز مع عدم توظيف التعليم لخدمة المجتمع وتأثير الانفتاح على التعليم من حيث اهدافه ومناهجه وسياسة القبول ونوعيات التعليم المتاحة امام القوى الاجتماعية المختلفة وانسحاب الدولة من مسئولية تمويل التعليم . هذا بالإضافة الى تسرع وزير التعليم فى اتخاذ خطوات غير مدروسة ومحاولات الغاء مكتب التنسيق بصورة الوحيدة لكثافة الفرص وعارضت الاهالى انشاء الجامعة الاهلية لان مصر لا تحتاج اليها ورفضت محاولات الانتكاف حول مجانية التعليم وانتقدت اجبار الطلاب على التعليم الفنى حيث ان هذا

الجماعى وهذا الى جانب مشكلة الكتب الخارجية وتنقص عدد المتقنين . وفي بحثها عن علاج لهذه الامراض ركزت الجمهورية على دور المعلم في تطوير العملية التعليمية فلا بد من توفير الحوافز المادية والادبية للمعلم ، وضرورة التركيز على القيم والمبادئ الدينية للتخلص من هذه الظواهر السلبية . كما ركزت على دور مجالس الالاء الى جوار المدرسة للنهوض بالتعليم باعتبار ان التعليم عملية مشتركة بين الاسرة والمدرسة .

وربطت الجمهورية بين العملية التعليمية والتنمية الاقتصادية واكدت على اهمية التعليم المهنى والتركيز على الجانب الانتاجى وضرورة تغيير قواعد الالتحاق بالجامعات بالاعتماد على حاجة المجتمع . وتحدثت الجمهورية عن ضرورة الاعتماد بالتعليم الدينى وذلك لمواجهة تيار « التطرف الدينى »

أما جريدة ماير فترى ان التعليم يشهد حاليا تطورا شاملا مبنيا على العلم ، وان هناك من يضره تطور التعليم امثال المنتفعين من الكتب الخارجية والدروس الخصوصية وغيرهم كثير من اعداء المجتمع الذين يشككون في سياسة التعليم ويخلقون معارك وضجة مفتعلة للنيل من انجازات الحكومة .

ودعت ماير الى قيام جامعة وطنية شعبية ورفضت تسميتها بالجامعة الاهلية ، لأنها تسمية من مخلفات الاستعمار ورمز للفرقة بين ابناء الشعب الواحد . ورات ضرورة تسميتها بالجامعة « الوطنية » نسبة الى الحزب « الوطنى » . كما اكدت على اهمية موضوع محو الامية وذكرت ان هناك تجربة جادة في محافظة المنوفية للقضاء على الامية .

وناقشت جريدة الوفد قضية التعليم في مصر وقدمت عدة تساؤلات منها هل شهد نظام التعليم في مصر تطورا حقيقيا وهل يتم التخطيط جيدا للقرارات قبل اصدارها ؟ وترد بان التطوير الذى استحدثه الوزير شكلي ومقصور على المناهج ونظم الامتحان فقط . وانتقدت الوفد سياسة وزارة التعليم ودلت على ذلك بان ٥ ٪ نسبة رسوب الطلاب في كل مدرسة كلف الدولة ملايين الجنيهات سنويا . واوضحت تردى احوال المدارس في مصر وما وصل اليه مستوى الطلاب الاخلاقى الى جانب ظاهرة الدروس الخصوصية وتكسر الفصول واهدار كرامة المعلم ، وتكرر ظاهرة الشغب الجماعى والاجبارى رغم تحذيرات وزارة التعليم .

أما عن مستوى التعليم الجامعى فترى الوفد انه تدهور بشكل خطير في الكليات العملية والنظرية وطلبت باعادة النظر في محتوى المناهج الجامعية حتى يخفض سعر الكتاب الجامعى ، ورات ان السياسة التعليمية في

و ٨٢ ألف فرد بدون عمل . وطلبت الاهرام بتقدير الحجم الحقيقي للارزمة حتى تتضح ابعادها ويمكن معالجتها .

وحددت الاهرام اسباب تزايد ارقام البطالة في قصور النشاط الاقتصادي عن استيعاب اعداد جديدة من العمالة ، بالإضافة الى التزام الدولة بتعيين الخريجين وهو ما يعنى تعيين قوة عمل وليس تشغيل هذه القوة ، هذا جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والنمو السكاني السريع وانكماش الرقعة الزراعية وتزايد الهجرة من الريف الى الحضر ، والخلل بين تخصصات الخريجين من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى وريبت الاهرام بين المشكلة وظهر ملامح التطرف وفقد ان الانتماء واتساع كم ونوع الجرائم والشعور المتزايد بالاغتراب .

ومن اهم السلول المقترحة التى وبرت في معالجات الاهرام لهذه القضية الربط بين مخبرات التعليم واحتياجات سوق العمل ، وانشاء صندوق قومى لتمويل المشروعات لتشغيل الخريجين ، وفتح المجال واسعا امام القطاع الخاص والنشاط الفردى ، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار ، وخلق الوعى الاجتماعى الذى لايفرق بين خريج الجامعة والمعامل الفنى ، وتشجيع تدريب الشباب على الحرف والصناعات الصغيرة . وتناولت جريدة الاخبار مخاطر البطالة اقتصاديا ونفسيا على المجتمع والشباب وكيف انها تؤدى الى ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف وادمان المخدرات وطرحت ضرورة ان يتم تنسيق بين وزارة التعليم والتخطيط والعمل والهجرة لتحديد الحاجة الفعلية من خبرات العمالة المصرية في الداخل واعداد العمالة المصرية المسافرة الى الخارج اعدادا جيدا . ودعت الاخبار الشباب للاتحاق بمراكز التدريب المنتشرة في جميع انحاء الجمهورية وذلك من منطلق البحث عن حلول غير تقليدية لمشكلة البطالة . هذا الى جانب نذب التقاليد الاجتماعية البالية التى تنظر الى العمل اليدوى بغير احترام ، والتركز عل دور الاراد واستثمارات القطاع الخاص ، والحد من مجانية التعليم ، ووقف استيراد العمالة الاجنبية ، ومنع الشباب مزيدا من الاراضى الصحراوية لاستصلاحها ، وربط التعليم باحتياجات المجتمع ، وتنمية المشروعات الصغيرة والتوسع في انشاء المدن الجديدة والاهتمام بقطاع السياحة وتنمية القرية .

وركزت الجمهورية على خطورة مشكلة البطالة وتألقها مؤخرا خاصة في ضوء عودة المهاجرين المصريين من الخارج مما يزيد المشكلة تعقيدا . كما اهتمت الجمهورية بتوضيح الاسباب وطرح

يعد اعتداء على حقوق المواطن في اختيار نوع التعليم الذى يرغبه وانه لاجابة لهذا النوع من التعليم في ظل غياب مشروع وطنى للتنمية .

كما انتقدت الاهالى صعوبة بعض المناهج الدراسية التى لا يستطيع استيعابها المدرسون والخبراء انفسهم وعارضت ايضا خفض سنوات التعليم الاساسى وناقشت الاهالى دور الجامعات الاقليمية والغرض الاساسى من انشائها واهدافها وذكرى انها لم تقم بالدور المطلوب وترى الاهالى ان ازمة التعليم الجامعى هى حصاد السياسات والممارسات الرسمية تجاه الجامعة كمؤسسة علمية .

اما جريدة الاحرار فانقدت ايضا سياسة التعليم وبصفة خاصة بعد الاصصائيات التى اظهرت ان نسبة الراسبين تتجاوز ٣٠ ٪ من الطلبة على المستوى العام . واقرحت الاحرار ان يعطل القانون فيسمح للطلاب الراسب في مادتين مثلا ان ينتقل للصف الذى يليه ومعه المادتان ، واقرحت تحديد مرات الرسوب بثلاث مرات وبعدها يعيد من المنازل على حسابه الخاص .

ونصحت الاحرار وزير التعليم ان يفتح باب الحوار بين الاحزاب السياسية حول هذه الافكار توفيريا لمال الحكومة والاهالى . وعارضت اختصار سنة من التعليم الاساسى اذ ان هذا القرار يساهم في التعجيل بالتخرج من الجامعة سنة مبكرا مما يضيف عبئا اضافيا الى مسألة البطالة . وايدت الاحرار انشاء جامعة اهلية واعتبرتها ضرورة حتمية ، كما طلبت ان يوجه التعليم العالى الى تخصصات تحتاج اليها الامة اى ان يكون هناك تخطيط للتعليم حسب الاحتياجات .

(٣) قضية البطالة

جاءت قضية البطالة في المرتبة الثالثة بعد المخدرات والتعليم ، وذلك من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . فلقد بلغ الحصر الشامل لعدد المعالجات الصحفية التى تناولت قضية البطالة ١٢٢ معالجة موزعة كالآتى : ٣٩ معالجة في الاهرام ، ١٩ معالجة في كل من الاخبار ومباي ، ١٧ معالجة في الجمهورية و ١٦ معالجة في الوفد ، ٦ معالجات في الاحرار و ٤ معالجات في الاهالى و ٣ معالجات في الشعب .

في اطار معالجتها لقضية البطالة اوضحت الاهرام ان هذه القضية تمثل مشكلة قومية كبرى قابلة للتفاهم سنويا وتهدد الامن القومى في مصر ، وبرزت عدم توفر الارقام الصحيحة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يشير الى ان عدد العاطلين في مصر يقترب من ثلاثة ملايين فرد وان معدلات البطالة تضاعفت في الفترة ما بين السبعينيات الى منتصف الثمانينيات ، وفى نفس الوقت اوضحت تقديرات وزارة التخطيط ان هناك مليوناً

الاستثمارات العربية .

ودارت معالجة جريدة الشعب حول قوانين يوليو الاشتراكية التي اعطت الحق في التعليم وحق العمل مما ادى الى ظهور البطالة الممنعة والتي اصبحت ظاهرة ، ورات الشعب ان عوامل تزايد البطالة تنلخص في الآتي : انتشار نمط الصناعات كثيفة رأس المال وقليلة العمالة ، والاعتماد على الاستيراد وعدم توفير الحماية الجمركية للمنتج المصري ، التهاطل في خلق فرص العمل للاحقة النمو في عدد السكان ، التراجع في امكانية الهجرة للعمل في الخارج بعد انهيار سعر البترول بل وعودة المصريين العاملين في الخارج .

وذكرت الشعب ان اعراض البطالة ظهرت في الجرائم والامان وغيرها من صور الانحراف .
اما الاهالي ، في تتاولوا المشكلة البطالة واثارها الضارة على المجتمع ، فقد ارجعت اسبابها الى اسلوب التنمية الذي عرفته مصر منذ عهد الانفتاح وما تبع ذلك من تركيز على قطاعات التجارة والخدمات الطفيلية وتقليد التكنولوجيا في الدول المتقدمة والاستغناء عن العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص وهو غير قادر على خلق فرص عمل مناسبة ، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

والقت الاهالي العبء على حكومة الحزب الوطني بانها هي السبب في هذه المشكلة من خلال افعال عملية التنمية الشاملة والاعتماد على الاستيراد من الخارج . وقدمت الاهالي مجموعة من الازكان التي اعتبرتها لازمة للخروج من الازمة من اهمها : تحول التنمية من الاعتماد على الخارج الى الاعتماد على الذات وخاصة على البشر ، تنشيط قطاعات الانتاج السلمي وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة ، عودة الدولة للقيام بدورها في توجيه وتخطيط الاقتصاد القومي ، ربط جهود التنمية المصرية بالتنمية العربية والافريقية .

واتلقت جريدة الاحرار مع جريدة الامرام على صعوبة حل مشكلة البطالة دون ان نعلم حجمها الحقيقي فكيف نضع خطة حل شيء مجهول ؟ ورات الاحرار انه طالما ان توصيات الحزب الوطني لحل المشكلة صدرت معتمدة على الاحصائيات المتضاربة فلن تستطيع حل المشكلة .

واكدت ان حزب الاحرار له رأى واضح واهداف محددة وخطة لمواجهة المشكلة حصرتها في الآتي : (أولا) تحديد حجم المشكلة الفعلي وبالتالي يتضح دور كل من القطاع العام والخاص وبهمج الاستثمارات المطلوبة (ثانيا) لا يتم العلاج للمشكلة بمفردها بل لابد ان يصاحبه علاج القصور في الانتاج السلمي والخدمي وعلاج البيروقراطية والروتين . (ثالثا) التأكيد على دور

الطول لهذه المشكلة فحددت اهم اسبابها في التزام الدولة بتعيين الخريجين ، والزيادة السكانية المرتفعة ، وتقلص بعض الأنشطة الانتاجية ، وتركيز شركات القطاع العام على استخدام التكنولوجيا ، وعودة المصريين العاملين بالخارج وسياسة التعليم وعدم ارتباطها باحتياجات المجتمع . وتتلخص الحلول التي طرحها الجمهورية في وقف تعيين الخريجين وتدريبهم على حرف جديدة ، والتوسع في فتح الاجازات بدون مرتب ، واعادة توزيع العمالة ، وتحسين المناخ الملائم للاستثمار ، والتوقف عن اقامة المشروعات كثيفة رأس المال ، وعودة القرى المنتجة وادخال الصناعات الصغيرة اليها ، واصلاح مسار التعليم والاهتمام بالتعليم الفني وتغيير نمط القيم والعادات المصرية التي تنظر للشهادة الجامعية بنوع من الوجدان الاجتماعية ، واعادة النظر في تشريعات العمل ، وتحويل مشروعات الشباب الصغيرة ، والاخذ بنظام الورديات ، وتعمير المدن الجديدة ، واعداد هياكل جديدة للاجور والمرتبات .

اما جريدة ماير فاهتمت بابراز جهود الحزب الوطني في مجالات العمل الوطني واهتمامه بمشكلة البطالة الى حد جعلها محور المؤتمر العام الخامس للحزب ورات ماير ان الحكومة تسعى جاهدة للتصدي لمشكلة البطالة ولكنها وحدها لن تحل المشكلة ، فلا بد من تضامير كل الجهود وعرضت ماير نماذج لنجاح بعض المحافظات في القضاء على البطالة مثل السويس والاسماعيلية والدقهلية . وطالبت بتوافر خريطة واضحة ومعددة للاستثمار واستزراع الصحراء ، ومشاركة القطاعين الخاص والاستثماري ، وفتح اسواق جديدة للعمالة المصرية في الخارج ، وسياسة قومية شاملة للتدريب المهني والاهتمام بالمشروعات والصناعات الصغيرة ، استغلال الموارد المتاحة سياحيا .

وركزت جريدة الوفد على مشكلة البطالة وتقاعها ، ورات ان البطالة السافرة هي احدى الظواهر التي صنعتها السياسة الفاشلة للحكومة في معالجة التحولات الاجتماعية ووضع الحلول المناسبة لها . واكدت ان مشكلة مصر لا تحتاج الى عقد مؤتمرات ولكنها تحتاج لان يصبح القائلون على الحكم قدوة للشعب في تصرفاتهم .

ودعت الوفد الى التطوير والتوسع في المشروعات الصغيرة ورصد الموارد اللازمة لها ووضع سياسة ادارية زهية ، الى جانب عمل خطة قومية متكاملة لتنمية الريف والانطلاق لتعمير الصحراء ، ووقف تعيين الخريجين والتسويق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف وتنمية قدرات الاقتصاد المصري وجذب

القطاع الخاص في تشغيل العاطلين وإذا يجب عدم وضع العراقيين امامه . (رابعا) تشجيع الهجرة ووضع التيسيرات للسفر .

(٤) قضية زيادة السكان

جاءت قضية زيادة السكان في المكانة الرابعة من حيث اهتمام الصحافة المصرية (قومية وحزبية) بمعالجتها ، فلقد بلغ الحصر الشامل للمعالجات الصحفية ٥٥ معالجة . ويتبين من الجدول رقم (٢) اهتمام صحفية الاهرام بمعالجة هذه القضية بالمقارنة ببقية الصحف الاخرى ، فلقد تناولتها في ٢٠ معالجة صحفية مقابل ٤ في الاخبار ، ١٠ في الجمهورية ، ٦ في ماير ، ٩ في الوفد ، واحدة في الشعب ، ٢ في الامالي و ٧ في الاحرار .

في توضيحها لخطورة المشكلة السكانية اوردت الاهرام البيان الذي اصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والذي زف اليها فيه ان عدد السكان في مصر زاد مليون نسمة خلال ٢٢٠ يوما اي ان عدد السكان يزداد ١٢٨ ألف نسمة في الشهر الواحد ، اي اننا نزيد فردا واحدا كل ١٩ ثانية .

واشارت الاهرام الى ان النمو السريع في عدد السكان يلهم عائد التنمية ، كما اننا ازاء توزيع جغرافي غير متوازن للسكان ونواجه ميكلا مخفلا للقوى العاملة . كما ان الكثر يتناسب تناسباً عكسياً مع رعاية النسل ، فكيف يمكن تحقيق نوع من التوازن بين الامكانيات المتاحة والمتنظرة من جهة وعدد السكان وسرعة زيادتهم من جهة اخرى .

وتناولت الاهرام دور الاعلام في توجيه الرأي العام ونوعية المواطن بتغيير السلوكيات السلبية في المجتمع من زاوية ان الخطاب الاعلاسي يجب ان يتضمن الاعلام الكافي بالهدف الاساسي وهو التنمية الشاملة للمجتمع . كما يجب تناول مشكلة الاتجار السكاني بأسلوب متكامل يأخذ في الاعتبار جميع ابعادها الطبية والنفسية والسياسية والاجتماعية والدينية .

وانتهى الاهرام الى اننا فقلنا في معالجة المشكلة السكانية رغم الجهود والمحاولات المتكررة ، يرجع هذا الفشل الى قصور في الرؤية نابع عن تشخيص غير كاف للمشكلة من ناحية ، وسوء فهم للمسببات والنتائج من ناحية اخرى .

وتعرضت الاخبار لتجربة انخفاض معدل السكان في كوريا الجنوبية وكيف نجحت وتسلطت الى متى سيستمر التحذير من خطر زيادة السكان وسياسة لفت الانتباه اليه دون ان تسفر الحملات الاعلامية عن اية نتائج ايجابية في هذا الصدد . كما تحدثت الاخبار عن

جهاز تنظيم الاسرة وعدم فعاليته واجرت عدة احاديث مع المسؤولين في الجهاز لبيان حدود فعالية حملة تنظيم الاسرة . ورات الاخبار ان هناك تخاذلا عاما من المؤسسات الاعلامية والاحزاب واتهمت الازهر بعدم الشجاعة في التصدي لهذه المشكلة بشكل ايجابي . اما الجمهورية فاهتمت ببيان خطورة مشكلة الزيادة السكانية من حيث اثرها الوخيمة على الاقتصاد المصري وانخفاض مستوى المعيشة ، وارجعت اسباب المشكلة الى الخلل حول موقف الاسلام من تنظيم الاسرة ، والعادات والتقاليد الموروثة في المجتمع ، والهجرة الداخلية ، والرغبة في الانجاب ، ومجانية التعليم كما انتقدت الجمهورية فشل المجلس الاعلى للسكان في مهمته بالحد من الزيادة السكانية وتنظيم النسل .

واهتمت الصحف الحزبية ايضا بالمشكلة السكانية ، فتمتحدث ماير عن مدى خطورة زيادة السكان واثرها على الفرد والدولة والمجتمع ، الا انها ابدت تفاؤلا ازاء هذه المشكلة ، فلقد بدأت بعض الاجهزة فعلا في جنى ثمار الحملات التي قامت بها الحكومة لتوعية الجماهير ، لكن انخفاض نسبة الوفيات ادنى الى زيادة معدل النمو السكاني . وربطت ماير بين مشكلة زيادة السكان والبطالة والانتشار الامية وأكدت على ضرورة تكاتف الجهود مع كافة القوى والتيارات في المجتمع لانقاذ ما يمكن انقاذه .

واعترفت جريدة الوفد ان زيادة السكان هي اكبر عبة في طريق التنمية الشاملة وانتقدت الدولة لعدم جديتها في حل مشكلة زيادة السكان ، حيث تقضي سياسة « الدعم الكلي » للمواطنين على روح الابتكار وتؤدي الى السلبية والتواكل في الروح الشعبية . وترى الوفد ان النصح والارشاد لم يعد يجدى ولكن المجدي هو اتخاذ سياسات بقرارات وتنفذ بجدية .

كما تحدثت الوفد ايضا عن فشل الحكومة في حشد الجهود لاستغلال موارد مصر واولها زيادة السكان . وعالجت الوفد فشل حملات تنظيم الاسرة لسوء التخطيط والتنسيق بين الهيئات الاعلامية والدينية ، فعلى حين تنادى الاعلانات بتنظيم الاسرة فان بعض العلماء الدينيين يعارضونها مما يجعل المواطنين في حيرة من امرهم .

وبدحت الوفد مقولة ان تنظيم النسل يحل مشكلة الفقر في مصر وأكدت ان التنمية الحقيقية ستعتمد بالضرورة الى خفض معدلات المواليد ، اي ان البداية مزيد من الانتماء وهي دعوة ليست متناقضة مع دعوة تنظيم الاسرة لكنها متوازنة معها .

وتناولت جريدة الامالي مشكلة تزايد السكان

ولكن بعد اعداده جيدا ، بالإضافة الى اعادة التوزيع الديمجرافى للسكان . كما اقترحت الامالى المعادلة الثلاثية : الحد من الاستهلاك ، زيادة الانتاج ، تنظيم النسل عن طريق الحوافز الايجابية والسلبية . اما الاحرار فاقترحت المواجهة عن طريق التوعية الدينية والاعلامية والصحية للتغلب على مشكلة زيادة السكان .

(٥) قضية العنف والجريمة

كانت قضية العنف والجريمة هي القضية الخامسة والاخيرة التى عالجتها الصحافة المصرية هذا العام . ويتضح من الجدول رقم (٢) ان هذه القضية تم تناولها فى ٢٨ معالجة صحفية موزعة كالتالى : ٦ معالجات فى الاهرام ، ٤ معالجات فى الجمهورية ، معالجة واحدة فى ماير ، ١٢ معالجة فى الوفد ، معالجتين فى كل من الشعب والامالى .

ولقد تم الحديث عن الجرائم التى طرأت على المجتمع حديثا ، والتى كان من أبرزها حوادث قتل الأزواج وأعضاء الأسرة الواحدة التى افسدت لها الصحافة (ووسائل الاعلام عموما) مساحة كبيرة على نحو جعلها فى موضع الاتهام وذلك لانها اعطت للمشكلة حجما اكبر من حجمها الحقيقي مما كان له اسوأ الاثر على المجتمع .

ترى الاهرام ان وجهات النظر قد اختلفت فى تفسير هذه الجرائم فهناك ادراجية فى المجتمع بين السلوك الظاهر فى مثل هذه الانحرافات وبين الروح المصرية الصميمة الكامنة ، وان ما تعانیه هو تشقق القشرة الخارجية فقط اما الجوهر فباقى على حالة سليم . وهناك ما يحدث لنا فى العالم الذى يمر بازمة حضارية نتيجة التقدم التكنولوجى والعلمى الهائل الذى لا يواكب تقدم فى مجال القيم . وهناك ايضا تأثير التليفزيون باعتباره اخطر مؤثر فى البيوت والعقول هذا بالإضافة الى القصور الشديد فى أداء مراكز الشباب والاندية وعدم وجود مجالات امام الشباب لممارسة الهواية .

ومن الحلول التى طرحتها الاهرام للتغلب على المشكلة ضرورة العدل الاجتماعى والتكافؤ الاقتصادى بين الرجل والمرأة ، والتطبيق الصحيح لمعنى التحرر والديمقراطية والاستشارة ونشر القيم والمساواة الصادقة بين الجميع .

اما الجمهورية فترى ان العوامل التى ادت الى وجود مثل هذه الحوادث هي انتشار الخيانة الزوجية والغيرة واستغلال الأزمة الاقتصادية ودور وسائل الاعلام فى انتشارها بالإضافة الى المخدرات وغياب القيم والظروف الاسرية الصعبة .

وركزت الجمهورية على انتشار الجريمة داخل

والمشاكل المرتبطة بهذه الزيادة ، وعارضت الوسائل الحالية والاساليب المستخدمة فى برامج تنظيم الأسرة ورات انها غير كافية . وفى ربطها بين الأزمة الاقتصادية وتزايد السكان رأت الامالى ان آخر اسباب ارتفاع عدد السكان هو الانخفاض السريع فى نسبة الوفيات بالمقارنة بالانخفاض الأكثر اعتدالا فى نسبة المواليد .

وتعرضت جريدة الاحرار للمشكلة السكانية واعتبرت ان مشكلة ناجمة عن وجود خلل فى التوازن بين الموارد الاقتصادية المتاحة وبين الكم من السكان . ووضحت ابعاد المشكلة والخصائص السكانية والتوزيع غير المتوازن للسكان ثم تناولت العلاقة بين المشكلة السكانية والاوضاع الاجتماعية .

اما موقف جريدة الشعب فهو معارض لدعوة تحديد النسل على اساس انها دعوة موجهة بالاساس الى محدثي النسل وحدهم وليس الى المصريين جميعا وذكرت الشعب ان غالبية المواطنين رفضت فى الماضى كل ما قيل لها عن تحديد النسل بحسبها الدينى . ومن رأى جريدة الشعب ان سياسة تحديد النسل هي سياسة ضارة بالبلد وبالإامة العربية كلها .

وعن الحلول التى طرحتها الصحافة المصرية لمواجهة مشكلة زيادة السكان ، اقترحت الاهرام وضع برنامج متكامل للاقناع يعتمد على التنسيق بين جميع المؤسسات والهيئات المعنية بالمشكلة ، ووضع اسلوب للردع يتمثل فى حرمان الطفل الثالث او الرابع من جميع الامتيازات التى تعطىها الدولة كمجانية التعليم والسلع المدعمة ، هذا الى جانب اعادة توزيع السكان وظل فرس عمل فى المجتمعات الجديدة لجذب الشباب للاستيطان فيها وتعميرها . كما اقترحت الاهرام رفع سن الزواج من ١٦ الى ١٨ سنة ورفع سن العمل للصبية .

واتفقت الاخبار على رفع الزواج كوسيلة لتنظيم الاسرة .

وأشارت الجمهورية لضرورة النهوض ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكثيف الصلوات الاعلامية لتنظيم النسل والتوسع فى انشاء المجتمعات الجديدة واكدت ماير على دور الاعلام فى التأثير على الرأى العام ، كما نبهت الى ضرورة السعى الى وضع استراتيجيات محددة لاعادة توزيع سكان مصر .

اما جريدة الوفد فدعت الى تنمية الريف للتخفيف من عوامل الطرد وتنمية عواصم المحافظات وانشاء مجتمعات عمرانية جديدة وتطبيق سياسة الدعم على الطفلين الاول والثانى فقط .

واقترحت الامالى معاملة الزيادة المتوقعة فى عدد السكان معاملة فائض انتاج وبالتالى العمل على تصديره

النواى الرياضية وكيفية عودة النواى الى مهمتها الاساسية .

واستطلعت مايور آراء وأفكار علماء النفس والاجتماع ورجال الدين وخبراء التربية حول اسباب تراجع التماسك الذى كان يميز جو الأسرة واجمعوا على أن قتل الانزاج حوادث فردية وليست ظاهرة عامة فى المجتمع المصرى وأنه لا خوف ويجب التمسك بالمجتمع الاسرى فهو الطريق السليم . ومن المهم دراسة الظروف البيئية للتنشئة والدوافع التى وراء مثل هذه الجرائم . كما ان الاعلام يبالغ فى وصف هذه الحوادث التى ترجع الى نقص الوازع الدينى لدى الناس وغياب القدرة لدى الاجيال .

وارجعت الوند هذه الجرائم الى الازمة الاقتصادية وضعف الدين فى الأسرة عموما ، وتقصى الأسرة وقهر النوجان وابتزازهن . وطلبت بالاعدام لمن يقدم على هذا الفعل سواء كان زوجا او زوجة . ونفت الوند أن تكون مكانة المرأة قد تعرضت لما يفسدها بسوء نتيجة ما تشنه الصحف من حملات على الزوجات القاتلات .

واكدت على أن ما يحدث يعد خروجا على الاصل واستثناء على القاعدة . كما أن هناك انعكاسا واضحا للمشكلات السياسية والاجتماعية على تصرفات الافراد فى المجتمع وأن علف الدولة يعكس على علف المرأة التى هى عضو فى المجتمع شأنها شأن بقية افراد المجتمع . أما جريدة الشعب فترى أن هذه الاحداث تعكس تدهور اخلاقيات الافراد وتؤكد اهمية التوعية الدينية لتقويم الفرد واصلاحه .

واستطلعت الاهالى ايضا آراء بعض المتخصصين الذين رأوا أن السبب وراء هذا العنف الجديد وقتل الانزاج قد يكون وراءه القهر أو الاستبداد الذى تعاني منه المرأة وخاصة بسبب قانون الاحوال الشخصية الذى لا يقف فى صف المرأة . كما أن هذه الحوادث حالات شديدة الفردية ويجب أن تدرس فى اطار الظروف الخاصة بكل حالة على حدة ، هذا الى جانب أن البعد الاجتماعى له دخل مباشر وغير مباشر فى هذه الجرائم مثل الضغوط الاقتصادية .

ج - القضايا السياسية :

اتفقت آراء الخبراء على أهم القضايا السياسية التى شغلت الصحافة المصرية طوال عام ١٩٨٩ هى الممارسة الديمقراطية والسياسة الامنية والتطرف الدينى وقضية ثورة مصر وقانون الطوارئ والعلاقة بين القضاء والسلطة ، وانتخابات مجلس الشورى .

وبناء على الحصر الشامل لعدد المعالجات المتعلقة بهذه القضايا السياسية ، يتضح أن أهم القضايا التى عنيت الصحافة بإبرازها هى الممارسة الديمقراطية حيث

ظهرت فى (١٥٦) معالجة صحفية أى بنسبة ٢١٪ من اهتمام الصحافة القومية والحزبية بمعالجة كافة القضايا السياسية الاخرى . تليها انتخابات مجلس الشورى (١٢١) معالجة ، ثم السياسة الامنية (١٠٠) معالجة . ثم العلاقة بين القضاء والسلطة (٧١) معالجة ، والتيارات الدينية المتطرفة (٤٠) معالجة وقانون الطوارئ فى (٧) معالجات رأى واخيرا وثورة مصر (٣) معالجات وهو ما يوضح الجدول رقم (٣) .

(١) الممارسة الديمقراطية :

عنيت الصحف الحزبية بإبراز قضية الممارسة الديمقراطية مقارنة باهتمام الصحف القومية بمعالجتها . فقد تبين من نتائج حصر معالجات الرأى بجرائد الاحرام والاخبار والجمهورية التى عالجت هذه القضية ، انها قد بلغت ٢٧٪ بينما بلغت معالجات الرأى بجريدة الوند الحزبية وحدها بصدد القضية نفسها ٣٦٪ نسبة الى المعالجة التى ظهرت فى كافة الصحف . فكانت الوند هى أكثر الصحف الحزبية والقومية معالجة للممارسة الديمقراطية (٥٧) معالجة ، ثم جريدة مايور (٢٧) معالجة ، والجمهورية (١٧) معالجة ، والاحرار (١٤) معالجة ، وفى صحيفتى الاحرام والاخبار (١٢) معالجة ، والاهالى (١١) معالجة ، والشعب (٦) معالجات .

وتبين النتائج الكيفية اتفاق كافة الرأى على اهمية التمسك بالديمقراطية والتعددية ، وعلى الدور الايجابى الذى يؤديه رئيس الجمهورية للحفاظ على الديمقراطية والدفاع عنها بإقامة حوار ديمقراطى مستمر مع مختلف القوى والمؤسسات فى مصر ، الى جانب تزايد حجم ومساحة المعارضة صحفيا وبرلمانيا فى عهده .

أما الاختلاف بين المعالجة الصحفية المتعددة فقد تمثل واضحا فى تحديد ابعاد أزمة الممارسة الديمقراطية فى مصر وتوصيف هذه الازمة ، بالإضافة الى اختلافها حول الخطوات الضرورية لتحقيق الديمقراطية فى الممارسة السياسية .

فقد اقتضت معالجات الرأى فى صحف المعارضة الحزبية بالاتفاق على أن التضيق على الاحزاب وصور الانتهاكات لحقوق الانسان قد جعلت الحرية مكفولة لدوى السلطة دون المواطنين واضعفت امكانات الاتصال الحزبى بالمواطنين وأثرت على فعالية التعددية الحزبية . وغلبت المعالجات الصحفية التى تبرز انتهاكات رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية للدستور والقوانين والاحكام القضائية . فابرزت صحف المعارضة القضايا الخلافية بين احزاب المعارضة والحكومة بشأن رئاسة مجلس الشعب .

جدول رقم (٣)
عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا السياسية عام ١٩٨٩

القضية	الممارسة الديمقراطية	انتخابات مجلس الشورى	السياسة الإنمائية	العلاقة للقضاء وللشرطة	تحريرات مطبوعة	القانون الطوارئ	لجنة مصر
الجريدة	الحزب	الحزب	الحزب	الحزب	الحزب	الحزب	الحزب
الأهرام	١٢	١٠	٥	٣	٢	٨	١
الأخبار	١٢	١٢	٣	٤	٤	٨	١
الجمهورية	١٦	٥	٥	١٢	٦	٩	١
مايو	٢٧	٢٧	٣٧	٣	٣	٤	١
الوفد	٥٧	٥٥	٢٧	٣٣	٣١	٣٠	١
الشعب	٥	٢٥	١٥	١٩	٦	٦	١
الاماني	٩	٩	٢٣	٩	٨	١	٣
الأحرار	١٤	١٢	١٠	٣	٣	٤	٢
الجميع	١٥٦	١٤٨	١٢١	١٠٠	٩٦	٧١	٣
النسب المئوية للحزب	٪٣١	٪٢٤	٪٢٠	٪١٤	٪٨	٪٧	٪١
النسب المئوية للحزب	٪٣١	٪٢٣	٪٢٠	٪١٥	٪٩	٪٧	٪١

فاتمتها بالاستفزازية والمزايدة والتدني والانشقاق والتزق الداخلي والفراغ السياسي والمراقبة السياسية ومحاوله فرض رأى الاقلية على الاغلبية . واخذت تدافع عن ممارسات رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية ، بإبراز أن حكم القضاء الإدارى بشأن صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب هو غير ملزم للمجلس الذى من حقه الولاية الكاملة للنظر فى صحة عضوية أعضائه . واشادت جريدة مايو بالموذج الديمقراطى فى مصر . وبالنسبة للصحف القومية فقد انتقدت الأهرام أحزاب المعارضة التى رفضت الحوار مع الحزب الحاكم . واتلفت صحف الأهرام والأخبار والجمهورية على أن أزمة الديمقراطية تكمن فى طبيعة الأحزاب المصرية التى تسيطر عليها زعامات وقيادات بعينها ، ويبت أن التيارات المتطرفة تهدد للديمقراطية فى مصر . وأن تصاعد مظاهر العنف هو نتاج لعدم احترام الديمقراطية وتراجع لغة الحوار بين مختلف الأطراف المشاركة فى الحياة السياسية الراهنه . واينت جريدة الأخبار نزاهة انتخابات مجلس الشورى حيث تمت فى هدوء أما موقف الصحف القومية من أحداث مجلس الشعب التى وقعت بين المعارضة ووزير الداخلية فقد اوضحت جريدتنا الاخبار والجمهورية رفضهما لسلوكه عضو المجلس المعتدى على

واستتكرت السماح باستخدام الاشرطة والتسجيلات فى مجلس الشعب والسماح بالخوض فى امراض بعض الشخصيات السياسية داخل المجلس ، وكذلك اسقاط العضوية عن عضو المجلس لمواجهة ممارسات الداخلية بالضرب . كما استتكرت تحيز رئيس مجلس الشعب للمستوليين للتفليذيين وعدم ائاحة الفرصة لنواب المعارضة للرد بأغلاق باب المناقشة . وبرزت تجاهله للحكم القضائى الخاص بصحة عضوية أعضاء فى مجلس الشعب واتلفت ايضا صحف المعارضة على ادانة الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب ووصفتها بأنها مزورة .

كما امتت جريدتنا الاماني والوفد بإبراز الممارسة غيرالديمقراطية داخل حزب العمل مما ادى الى حدوث انقسام وانشقاق على مستوى الحزب ، فانقسم الى جناح اشتراكي وجناح اسلامي . ولجأت جريدتنا الاماني والوفد الى ابراز امثلة للممارسات الديمقراطية الحقيقية فى العالم وصدت التغيرات التى طرأت على العالم بهدف تحقيق مزيد من الحرية والديمقراطية .

وجاءت معالجات الرأى فى صحيفة الحزب الحاكم والصحف القومية على العكس فى محتواها . فقد عنيت جريدة مايو الحزبية بانتقاد المعارضة الحزبية ،

الوزير في إطار من ضرورة احترام سيادة القانون ، وايتا فصل الضو وتوجيه انتقادات حادة لحزب الوفد . وفي الوقت نفسه رفضت جريدة الاخبار ادخال اجهزة فيديو وتلفزيون داخل مجلس الشعب وبينت صعوبة تحديد الخطى والصيب في هذه الأحداث . اما فيما يتعلق بالضروريات التي ينبغي توافرها لتحقيق الممارسة الديمقراطية ، فقد اكدت صفح المعارضة على ضرورة اطلاق حرية اصدار الصحف وتكوين الاحزاب السياسية ولغاء القوانين والاحكام العرفية التي تعوق الحريات والاعتراف بحق الاضراب واجراء انتخابات نيابية نزيهة تتولاها حكومة محايدة والحوار السياسي المستمر بين الاحزاب والاتجاهات الفكرية المختلفة والمصالحة بين الهيئات والمؤسسات والاحزاب لانجاح الديمقراطية . الى جانب التمسك بالدستور في اصدار القرارات وتدعيم سلطات الشعب ليحكم نفسه بنفسه . وعينت جريدة الوفد بخاصة بمناداة رئيس الجمهورية لتعميق الديمقراطية والمشاركة والحوار في مصر ، وذلك برفع القيود على الحريات واحترام القضاء والعودة الى الحوار الداخلي ومشاركة الشعب في اصدار القرارات المصرية . كما قامت بالدعوة الى تكوين جمعية تأسيسية لوضع دستور من شأنه التجاوب مع الحريات ولغاء القوانين المكبة لها . بينما ركزت الصحف القومية في معالجاتها للمطالبات بتجاوز الازمة الديمقراطية على ضرورة ايمان جميع الاطراف بحقيقة التعددية ، والحوار والتوازن بين جميع القوى السياسية والاجتماعية ، وتدعيم العلاقة بين الحكومة والمعارضة ومطالبات الاهرام كافة المواطنين بالحرص على ممارسة حقوقهم الانتخابية والمشاركة السياسية . ونادت الجمهورية بضرورة تخطي المعارضة عن ممارساتها غير الديمقراطية ، وضرورة الاعتراف بالامر الواقع .

من ثم يتبين أن ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتعميقها هو هدف متفق عليه من كافة الرؤى الصمطية ، وأن الاختلاف بين هذه الرؤى ترجع الى اختلاف توصيف وتحديد ابعاد هذه الممارسة .

(٢) انتخابات مجلس الشورى

كانت القضية السياسية الثانية التي برزت خلال عام ١٩٨٩ هي انتخابات مجلس الشورى . فقد بلغ الحصر الشامل لهذه المعالجات الصمطية التي تناولت هذا الموضوع ١٢١ معالجا وكانت الصحف الحزبية اكثر اهتماما بهذه القضية من الصحف القومية . كما كانت صحيفة مايو اكثر الصحف الحزبية تناولا لها (٢٧ معالجا) تليها الوفد (٢٧ معالجا) ثم الشعب (٢٥ معالجا) ثم الاحرار (١٠ معالجا) والاهاالى (٩

معالجات) . ولقد تسالت الاهرام مع الجمهورية في عدد المعالجات الصحفية التي بلغت ٥ معالجات لكل منهما . وكانت جريدة الاخبار اقل الصحف على الاطلاق تناولا لهذه القضية اذ تناولتها في ٢ معالجات فقط .

وقد رأت الاهرام ان مقاطعة المعارضة للانتخابات لم تؤثر في اقبال الجماهير . كما نوهت بالسلوك الحضاري في الدعاية بعيدا عن اساليب الحزبية والتعرض للمسائل الشخصية .

اما جريدة الاخبار فقد قارنت بين نظامي الانتخاب وايدت النظام الفردي كما انتقدت مقاطعة المعارضة للانتخابات توفيرا للجهود والمال ولعدم الثقة بالنفس ! واشادت جريدة الجمهورية بمنح الديمقراطية والحضارة في انتخابات مجلس الشورى وبقرار الرئيس باشتراك المستقلين بتطبيق النظام الفردي واعتبرت ان ذلك يؤدي الى اختيار افضل العناصر .

واهتمت جريدة مايو بانتخابات مجلس الشورى وذلك بالحرص على الحصول على احاديث من رئيسه ووكيليه ، كما اهتمت باعطاء المجلس اختصاصات السلطة التشريعية حتى تؤكد فعاليتها . وانتقدت مايو المعارضة لمقاطعة الانتخابات واتهاماتها للحكومة بالتزوير مقدما . وأشارت مايو الى دقة اختيار مرشحي الحزب الوطني واهتمامهم واحتكاكهم بالجماهير وكفائتهم ومشروعاتهم واعتمادهم على اعضاء مجلس الشعب والمجالس المحلية وركزت مايو على اهمية الادلاء بأصوات الناخبين لحدثة عهدنا بالديمقراطية . كما عقدت مقارنة بين وضع مجلس الشيوخ والنواب قبل سنة ١٩٥٢ ومجلس الشورى والشعب الحاليين .

اما جريدة الوفد فرأت ان التعديل من نظام القائمة الى النظام الفردي لن يغير من الامر شيئا ، فالنظامان عند التزوير سواء ، وتحدثت عن عدم وجود دور للمجلس وافتقاره للصلاحيات التشريعية وعدم شرعية مجلس الشعب لعدم تنفيذ احكام القضاء . وأشارت الى ان شعار نزاهة الانتخابات شعار اجوف ورات ضرورة خضوعها للقضاء ، كما اشارت الى ان نسبة المشاركين لم ترتد عن الثلث وأن الانتخابات فقدت قيمتها منذ عام ١٩٥٢ وإذا رأت الوفد ضرورة مراجعة كافة القوانين الانتخابية لتطهيرها . وتحدثت الوفد ايضا عن تجاوزات اجهزة الامن اثناء الانتخابات واقترحت تعيين اعضاء مجلس الشورى اسوة بمجالس ادارات البنوك والشركات في القطاع العام .

اما جريدة الشعب فلقد اشارت الى اسباب دخول التحالف الاسلامي للانتخابات رغم عدم توفر اى ضمانات لنزاهتها وذلك لضرورة مواجهة الحزب الوطني وحتى لا يكون له مطلق الحرية في التزوير ، رغم انه ليس

للمجلس أى قيمة تشريعية ولاثبات أيضا ان الاسلام هو الحل . ونوهت الصحيفة بانتخابات الاسكندرية اذ يتنافس فيها شخصيات سياسية وجامعية وتقابلية قوية كما اشارت الى التفاف الجماهير حول مرشحي التحالف والتأييد الجارف لهم ولقاءاتهم مع الناخبين لبحث مشاكل دوائرهم .

وطالبت الشعب ايضا بالغاء مجلس الشورى ومحاكمة نرزية القوانين وتغيير قانون انتخاب مجلس الشعب كما اشارت الى عدم شرعية المجلسين واستقراز الشرطة بالتدخل واقتراع الانتخابات للنزاهة .

وابدت جريدة الاهالى النظام الفردى الا انها رأت انه لائقية للمجلس وشبهته بالمجالس القومية المتخصصة . وطلبت بحيدة الانتخابات ونزاهتها واشارت الى التعقيم الاعلامى وعدم اهتمام الصحافة والأعلام بالانتخابات وتزويرها رغم ان تلك اعضاء المجلس بالتعيين . كما تعرضت الاهالى للانشقاق فى الحزب الوطنى بسبب ترشيحات مجلس الشورى والذي كاد يصل للشجار بالايدي . واشارت الى مقاطعة الوفد والتجمع والاحرار والعمل ودخول الاخوان المسلمين الانتخابات باسمهم وليس باسم التحالف .

اما جريدة الاحرار فقد اشارت ايضا الى تزوير الانتخابات واقتربت الفاء الانتخابات كما نوهت ببياس المعارضة وانها لاتملك الا الصراخ ومع ذلك اعتدت الاحرار شخصية د . مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس بعد انتخابه بالاجماع وتمنت له النجاح فى مهمته . وطلبت ان يصيح مجلس الشورى تشريعا ويكون مكملا لمجلس الشعب .

(٣) - السياسة الامنية :

غلب الاهتمام بمعالجة قضية السياسة الامنية فى الصحف الحزبية المعارضة ، مقارنة بالصحف القومية الثلاثة بالإضافة الى صحيفة مايو الحزبية فبينما بلغت نسبة اهتمام الوفد بمعالجة قضية السياسة الامنية ٢٣ ٪ ونسبة اهتمام الاهالى بالقضية نفسها ٢٢ ٪ والشعب ١٩ ٪ . نجد ان نسبة اهتمام جرائد الاهرام والايخار والجمهورية وجريدة مايو الحزبية مجتمعه بهذه القضية قد بلغ ٢٢ ٪ فقط .

وقد تبين من نتائج حصر معالجات الرأى للصحفى ان الوفد كانت أكثر الصحف جميعا معالجة لقضية السياسة الامنية (٣٣) معالجة ، تليها الاهالى (٢٣) معالجة ، ثم الشعب (١٩) معالجة ، والجمهورية (١٢) معالجة ، ثم الاخبار (٤) معالجات ، ولكل من الاهرام ومايو والاحرار (٣) معالجات . ومن واقع التحليل الكيفى للعبئة التى تكاد ان تتطابق مع العصر يتبين أن اتفاق كافة الصحف

الحزبية المعارضة على معارضة سياسة البطش الامنية والمتمثلة فى التعذيب والمعاملة اللا إنسانية داخل الاقسام للمواطن العادى ولأصحاب الرأى فى السجون وقد ركزت هذه الصحف على العنف فى مواجهة اهل قريتين بالمنوفية وشبرا الخيمة وضد عمال الحديد والصلب وأصحاب الرأى و أعضاء التنظيمات وتجاه الجماعات الاسلامية فى عين شمس والمنيا واسيوط والفيوم كما اتفقت الجمهورية مع صحف المعارضة الحزبية على رفض القبض على اطفال كتتنظيم دينى متطرف يسعى لقلب نظام الحكم ، ومعارضة التهم الملققة لتنظيمات شيوعية تهدف لقلب النظام ، والقاء القبض على مشتبه فيهم دون وجود دلائل مادية على ادانتهم .

وحرصت الجمهورية على ابراز خطأ التوهم بقدره التيار الشيوعى على تحريك اضرابات ، بالإضافة الى تأكيدها على تمين الشعب المصرى بالسماحة ورفض كل صور التطرف . بينما عارضت الاخبار سلوك عمال الحديد والصلب واتهمتهم بالتخريب . واتهمت الاخبار والجمهورية حزب الوفد بأنه يسعى الى تاليف الجماعير ولايرعى أمن المجتمع واستقراره فى تغطية ومعالجة أحداث العنف .

وبينما عنيت الاهرام برفض التخريب ومحاولة الاستيلاء على الحكم بالقوة التى قام بها تنظيم شيعى تدعمه ايران لاقامة الدولة الاسلامية ، نجد ان الوفد تعارض الاتهام والقبض على هذا التنظيم على أساس انه مجرد اعتناق فكر شيعى كعذهب عقائدى فقط .

وفى محاولة لوضع سياسة امنية بديلة للحلطات على أمن مصر قامت الصحف المختلفة بتحديد اشكال وصور مختلفة تتضمن مبادئ أساسية . فحرصت صحيفة الوفد على ابراز ضرورة احترام التعبير عن الرأى السياسى مادام فى نطاق القانون ، وأهمية الغاء الاعتقال الادارى للأفراد ، الى جانب ضرورة الاعداد الجيد لضباط الشرطة وتدريبهم مادة حقوق الانسان ، وتغيير سياسة العصا الغليظة تجاه العمال . واتفقت الوفد وكافة الصحف الحزبية المعارضة وصحيفة الجمهورية على ضرورة اجراء تحقيق سياسى لتحديد اخطاء الوزير المختص والقيادات الادارية بصدد أحداث مصنع الحديد والصلب .

وسعت جريدتا الاخبار والجمهورية لتبرير دخول الامن المركزى لفض الاضراب داخل مصنع الحديد والصلب نتيجة لتهديد البعض بتفجير انابيب الغاز فى المصنع وبينت الاهرام ضرورة التفاوض عن حق الاضراب فى وقت المنح . واكدت الجمهورية على ضرورة البعد عن التعذيب فى السجون المصرية وبخاصة مع

سجناء الرأي ، واهميه نقل الاشراف على السجناء الى وزارة العدل ، وضرورة احترام الدستور الذى ينص على تحريم الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين . وبينما تدعو صحيفة مايو الحزبية الى مواجهة الاساليب والطرق غير الشرعية بحزم وصراحة ، نجد الاهرام ترفض القهر والرقاص فى معالجة المشكلات الامنية وانتقدت الجمهورية والشعب على مواجهة ظاهرة العنف والتوتر بالحوار بين الاطراف المختلفة وبالمناقشة الموضوعية . واتفقت جريدتا الاخبار ومايو على ضرورة وقوف جميع المصريين ورجال الحزب الوطنى والمعارضة لحراسة امن مصر .

(٤) **العلاقة بين القضاء والسلطة التنفيذية**
جاءت قضية العلاقة بين القضاء والسلطة التنفيذية فى المرتبة الرابعة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . فلقد بلغ الحصر الشامل للمعالجات الصحفية التى تناولت هذه القضية ٧١ معالجة . وبمنظرة سريعة الى الجدول رقم (٣) يتضح اهتمام صحيفة الوفد البالغ بهذه القضية اذ تناولتها ٣٠ معالجة ، وتساوت بعد ذلك جريدة الاهرام والاخبار والامالى فى عدد معالجاتها التى بلغت ٨ معالجات لكل منهما ، كما تساوت كل من الجمهورية والشعب اذ تناولت كل منهما هذه القضية فى ٦ معالجات صحفية . اما جريدة الاحراف فقد تناولتها فى ٤ معالجات صحفية . وكانت مايو اقل الصحف اهتماما بهذه القضية اذ تناولتها فى معالجة صحفية واحدة . ولقد اثيرت هذه القضية اساسا بمناسبة حكم المحكمة الادارية العليا بخصوص عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب ، وعدم تنفيذ هذا الحكم من قبل السلطة .
ففى تناولها لهذه القضية نفت الاهرام ما تقولهُ المعارضة من وقوع كارثة قومية او دستورية للامتناع عن تنفيذ هذا الحكم على اساس ان الموضوع من اختصاص المجلس وليس القضاء واثارت قضية ضرورة ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من العمال والفلاحين بنص الدستور وان خروج ٢٢ عضوا منهم يخل بهذا الشرط مما يسقط دستورية المجلس .

اما جريدة الاخبار فقد ابدت فى بعض المعالجات عدم تفهمها لحكم القضاء وتفسير الصحافة له ، بينما اشارت معالجات اخرى الى تعقد الامور بمقولة ان المجلس سيد قراره .
كما اقترحت بعض معالجاتها اجراء استفتاء على حل مجلس الشعب تجنباً للمأزق القانونى ، بينما عارضت معالجة اخرى فكرة حل المجلس .
وانتقدت الجمهورية الضجة المقتعلة التى اثارها

المعارضة واكدت على احترام الدولة لاحكام القضاء الا ان الحكم جاء بوقف قرار وزير الداخلية وليس ببطالان القرار . اى انه ليس نهائيا ؛ ثم اعتبرت حملة الوفد تهريجا سياسيا وان رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية غير ملزمين بتنفيذ الحكم وانهما هدف الصلوة . ثم عللت واشارت الى استئناف مجلس الشعب لنشاطه اذ ان الحكم صادر من غير جهة الاختصاص . ثم اشارت فى مقال آخر الى الانتظار حتى يصبح الحكم نهائيا او الاخذ برأى المحكمة الدستورية العليا او ارقام مجلس الشعب على تنفيذه ، وحذرت من انتقاد القضاء من المتحدثين باسم الحكومة وضرورة الرجوع الى المحكمة الدستورية العليا .

اما جريدة مايفقد اشارت الى ان وزارة الداخلية نفتت الحكم بباطل فهدأت اشدادات العضوية لـ ٢٩ نائبا ، وان مجلس الشعب هو وحده صاحب الولاية على صحة عضوية اعضائه .

اختلف موقف الصحف القومية ومايو اختلافا جذريا عن موقف صحف المعارضة من قضية العلاقة بين القضاء والسلطة التنفيذية المتمثلة فى حكم المحكمة الادارية العليا بخصوص عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب .

فبداية طالبت الوفد بضرورة تنفيذ الاحكام خوفا من الطعن بعدم دستورية المجلس وقوانينه وبسعة القضاء المصرى بان المسئولية تقع على رئيس الدولة اذ كلف د . رفعت المحجوب بالموضوع بدلا من اخذ رأى فقهاء القانون .

كما اشارت الوفد الى ان عدم تنفيذ احكام القضاء يعتبر ردة حضارية تؤدى الى العدوى وانتشار ظاهرة تحدى الاحكام وتفقد مجلس الشعب مبرر وجوده للتشريع . ونوهت الوفد الى ان الغرض من احوالة الموضوع الى اللجنة التشريعية بالمجلس هو اضعاف الوقت واخماد الجدل ، وتسلطت عن مصير النواب الناجمين بعد هذا التلاعب . ثم تناولت الصحيفة تقرير اللجنة التشريعية وابرتت انه حل بالعيب والشرفات لتبرير التهرب من تنفيذ احكام القضاء بالتحالف مع المنصة ، وطلبت بتدخل الرئيس لحسم الخلاف حتى لا تهدر كرامة القضاء وتؤثر على سلوك المواطنين .

اما جريدة الشعب فقد تسامحت الى متى يظل ٧٨ نائبا منتفيا من اعضاء مجلس الشعب خارج المجلس واكدت ان الحكم واجب النفاذ لتصحيح قرار وزير الداخلية . وحذرت من الانهيار الدستورى والاجتماعى الشامل ، وبأنها سابقة خطيرة تؤدى الى تحدى الافراد للعاديين للقانون .

واشارت جريدة الامالى الى ان الوجه السياسى

الرافقة مع المهتمين ، وافردت جزءا من اسباب الحكم لمناقشة فكر المهتمين .

اما صحيفة الاخبار فارجعت اسباب التطرف الى خلو الساحة امام المتطرفين ونعت على شباب الجامعات اعراضهم عن الحوار مع الشيخ الغزالي ووزير الاوقاف ومفتى الجمهورية عقب الافراج عنهم ، كما نعت على الازهر غياب دوره .

وطالبت الاخبار الاحزاب كلها باحتواء الشباب واجراء حوار بين علماء الدين و افراد الجماعات الاسلامية مع اشراك الجامعات والاحزاب والنقابات واطلاق سراح المعتقلين غير الارهابيين .

وطالبت جريدة الجمهورية بمواجهة ظاهرة التطرف واستغلال الشباب باسم الدين بالاستعانة بالجالس القومية المختصة ، واخذت على الازهر تشييع عن الساحة وتركها للامراء . ورات ضرورة جمع العلماء لادانة العنف مع مقاطعة ائمة التطرف تايد استمرار قانون الطوارئ لمحاربة تجارة المخدرات والعملة والتطرف . وحصلت الحكومة والاحزاب مسئولية البطالة واستغلال الشباب . وارجعت مايور التطرف الى الفهم الخاطيء للدين نتيجة افتقار القدوة وهب الزعامة والشهرة والحصول لاشخاص بالذات وان الحل هو تكثيف الدعة وان التطرف دخيل على الاسلام . كما نوهت الى نشاط العلمانيين وان الفراغ سبب رئيسي للتطرف ونفت ان يكون الخلاف بين المذاهب الفقهية سببا للتطرف وان الحوار الحر يصنع المعجزات وان تغيير المنكر باليد من حق ولي الامر فقط . وانقلت مع الوفد على وقف المحاولات الصحفية لتأليب السلطة على الجماعات مع ضرورة ابداء حسن النية من جانب افرادها حتى يلك عنهم الحصار .

وارجعت جريدة الشعب اسباب التطرف الى تدخل السلطة في تعيين رجال الدعوة كمجرب موظفين ثابتين يتقربون لها بعيدا عن المشاكل الحقيقية تاركيين مواقفهم في المساجد . كما ان التطرف اصبح ظاهرة عالمية واخذت الشعب على الحكومة اتباعها اسلوب الارهاب دون تفرقة بين التيارات المعتدلة والمتطرفة ، واشارت الى اقتحام الشرطة للمساجد وممارستها الاعتقال الجماعي .

اما الاهالي فقد اعتبرت نشاط الجماعات الاسلامية سياسيا وليس دينيا وذلك (برعزة الاستقرار والطمع في الحكم والاعتراض عليه والاعتداء على رجال الشرطة وترويع المواطنين . وعارضت الاهالي التطرف والسياسات الامنية العنيفة .

اما جريدة الاحرار فقد اخذت على الحكومة سياسة العصا والكرجاء ورات ان الجماعات الاسلامية

للمشكلة اهم بكثير من ٧٨ مقعدا ليست الاغلبية في مجلس الشعب في حاجة اليها . ونعت على رئيس المجلس عدم احترامه لقدسيتها القضاء بمذكرته الى رئيس محكمة النقض ، وتمسكه بمد العمل بقانون الطوارئ وقانون الاحزاب . كما حذرت الاهالي من تكرار ظاهرة عدم دستورية القوانين نتيجة ضيق الحكومة بالستور الذي وضعته بنفسها .

ومن ناحية اخرى علقت الاهالي على حكم القضاء ببطان تشريد قيادات العمال (قضية ابو العز الحريري والذي تم نقله لتسليا) وعدم التصديق على احكام براءة متهمين في قضية اضراب عمال السكك الحديدية والتنظيم الناصري واعادة المحاكمة من جديد .

اما جريدة الاحرار فاشارت الى تطور النزاع بين مجلس الشعب والقضاء في جهة الاختصاص ، وناشدت مجلس الشعب مراجعة موقفه ورئيس الجمهورية للتدخل ووضع الامور في نصابها . كما حيت الاحرار قضاء مصر وزعامته وكشفه الوجه القبيح للتزوير من جانب الحكومة ومستشاري السن . واكدت ان ذلك منطلف خطير وناشدت الاحرار الرئيس الوقوف بجانب اصحاب الحق ودعته الى تجاهل آراء المنافقين والمفرضين والتفهميين .

(٥) التيارات الدينية المتطرفة

كانت قضية التيارات الدينية المتطرفة هي خامس القضايا السياسية التي اهتمت بها الصحافة المصرية والتي تناولتها في ٤٠ معالجة صحفية موزعة كالتالي : ١١ معالجة في الاهرام ، ١٠ في الاخبار ، ٩ في الجمهورية ، ٤ مايو ، ١ في الوفد ، ٢ في كل من الشعب والاهالي والاحرار .

وقد علقت الاهرام على بيان الازهر في قضية تكفير المجتمع بأنه يعبر عن الاسلام الحقيقي والفطري وانه احدث راحة وطمأنينا للنفوس واعاد ثقة الناس بدينهم الصحيح .

واشارت الى تزايد اعداد الجماعات الدينية والتي لم تشمل على ازمري واحد وان معظمهم من الطلبة والحرفيين وصغار الموظفين وتتراوح اعمارهم بين ١٦ - ٣٠ سنة ورات الصحفية ان الحل يتجاوز حدود وسلطان وزارة او وزير ودعت لأن تلتزم اجهزة الاعلام بموقف ديني عام بدلا عن الاقتصاد على برامج متطرفة . كما اشارت الاهرام الى واجب الدولة في حماية حرية الرأي وامن ومصالح الاغلبية قبل ان يتحول التطرف الى عنف وارهاب فكري ، وعلى العلماء والفكرين مواجهته بالحوار . وفي تعليقها على قضية التاجين من النار ذكرت الصحفية بان المحكمة صورت الواقعة ككل وراعت

امر قائم فعلا وان انسب وسيلة للتعامل معه هي الحوار .

(٦) - قانون الطوارئ

تراجع الحديث في الصحافة المصرية هذا العام عن مد العمل بقانون الطوارئ اذ جاء في المرتبة السادسة في قائمة القضايا السياسية بعد ان كان في المرتبة الاولى في العام الماضي . فلقد تناولته الصحافة في ٨ معالجات صحفية موزعة كالآتي ، معالجة صحفية واحدة في كل من الاهرام والاعخبار والجمهورية ومايو والوفد والشعب ومعالجتان في الاحرار .

فالاهرام اشارت الى انه سينتهي العمل بقانون الطوارئ اذا انتهت الظروف الصعبة والهجمات الشرسة التي تعرض المجتمع للانهايار .

ودافعت الاخبار عن قانون الطوارئ وهاجمت المعارضة لانها تطالب بالفائه ورات الاخبار والجمهورية انه ضروري لمحاربة تجار المخدرات والعملة .

وذكرت مايو ان المتطرفين عقدوا العزم على الاخلال باستقرار الامن الا ان وزير الداخلية سيعطي قانون الطوارئ ويعتقل كل من يحاول المساس بالامن ويصرح الوزير بان هناك ١٥٠٠ معتقلا من المتطرفين .

وتسارعت الوفد هل الطوارئ هي الحل ؟ وانتقدت الذين قدموا اقتراحات لاستخدامات جديدة لقانون الطوارئ . وعددت الوفد مساويء قانون الطوارئ وحذرت من عواقبه لئلا يستمر بهذه الحالة فكيف نفتح الباب لاستخدامات جديدة ؟

اما جريدة الشعب فقد حملت رئيس الجمهورية

مسئولية قانون الطوارئ فالرئيس هو الحاكم العسكري العام الذي يتولى جميع السلطات الاستثنائية بموجب قانون الطوارئ وهو للتغيير المخفف للاحكام العرفية . وأشارت جريدة الاحرار الى تقرير منظمة العفو الدولية الذي بعثته الى مصر في ٤٠ صفحة والذي كشف ان الحكومة المصرية قامت بموجب قانون الطوارئ باعتقال المئات من المواطنين من العناصر السياسية والدينية واصحاب الرأى الذين تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة . وأكدت الاحرار ان هناك ابرياء في سجون مصر .

(٧) - قضية ثورة مصر

لم تبرز قضية ثورة مصر هذا العام الا من خلال متابعة جلسات محاكمة المتهمين والتي استعبدت خلالها تفاصيل الحادث وملابساته ومعاينة وتفتيش المباحث وظروف شراء السيارة التي ارتكب بها الحادث وكذلك التقرير الطبي الخالص بالاصابات وشهادة ضباط مباحث امن الدولة ومحاولة محمود نور الدين تحمل القضية وحده . وكانت جريدة الاهالى هي الوحيدة التي اهتمت بهذه القضية من خلال المقال والتحقيق والحوار ، وحاولت كشف سر اعتراف محمد عصام الدين واسباب الاعتراف ومن ورائه . كما استفادت الاهالى في شرح ما قالت انه اشكال التعذيب التي يتعرض لها المتهم الاول .

كما تحدثت عن اصابت بذيحة صدرية وكيف تم نقله الى مستشفى السجون وعدم وجود رعاية رغم خطورة حالته .



خامسا : العنف السياسى فى مصر

السياسية التى يصعب معها تطور المواقف السياسية الى ممارسات عنيفة ، فضلا عن اقتصار اعمال العنف - اذا حدثت - على فئات محدودة داخل التنظيمات المعنية ، وبعبارة اخرى عدم شمول العنف لكافة اركان هذه التنظيمات ، بقدر قصورها على الكوادر الفاعلة بها ، الامر الذى يعد بدرجة كبيرة من تداعيات او اتساع اى عمل منها .

كما يلاحظ بشكل عام محدودية أشكال وادوات العنف بالمقارنة بما يجرى فى النزاع بين تلك التنظيمات وجهاز الدولة ، وتشمل الاشكال والادوات المحدودة الفاعلية بالمعنى السابق الاعتصام واستخدام العصي والمدى واحيانا السدسات ، فى حين استخدمت فى المعارك مع جهاز الأمن انواع من المدافع والمفرعات ، واساليب الحصار ، وحظر التجول والمداهمة المحصنة بكثرة العدة والعدد . ويترتب على محدودية اداة العنف محدودية الخسائر .

اما فيما يتعلق بأسباب العنف بين وداخل تنظيمات المجتمع فى مصر ، فالملاحظ أن أغلب حالات العنف وقعت نتيجة :-

١ - اسباب ايديولوجية ، ودينية على وجه الخصوص ، تتعلق ابتداء بالفكر جماعات الاسلام السياسى بشأن اسلوب تحقيق هدفها تجاه التعامل مع النظام القائم ، وانتهاء بأسلوب ممارسة الفرائض ، وطاعة أمراء وقادة تلك الجماعات .

٢ - أسباب مهنية ، تنشب نتيجة الخلاف حول قضايا سياسية او مالية ، وهى عادة خلافات تخفى وراءها فشل طرف فى دعم مكانته داخل احد التنظيمات فى مواجهة طرف آخر استطاع اثبات تلك المكانة . وخلال عام ١٩٨٩ ، برزت ثلاث حالات استخدم فيها العنف بأساليب مختلفة داخل تنظيمات المجتمع :

عاج التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٨٨ ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٨) وأوضح ذلك التقرير الخطوات المنهجية لتحليل الظاهرة ، وتطورها وأشكالها والقوى السياسية والاجتماعية التى مارست العنف السياسى وأسبابه ، ونمط استجابة النظام له .

واستمراراً على النهج المتبع فى كتابة التقرير الاستراتيجى كعمل تراكمى ، فإن معالجة ظاهرة العنف السياسى هنا ستقتصر على عام ١٩٨٩ فقط .

وقد شهد عام ١٩٨٩ بعض أعمال العنف السياسى بين اطراف مختلفة فى مصر ، وبصفة عامة يمكن تمييز هذه الأعمال فى شكلين محددين :-

- ١ - العنف بين تنظيمات المجتمع .
- ٢ - العنف بين تنظيمات المجتمع والدولة .

١ - العنف بين تنظيمات المجتمع :

برغم الارتقاع النسبى لاحداث العنف السياسى بين تنظيمات المجتمع المختلفة بمصر عام ١٩٨٩ ، الا انها ظلت تتسم بالمحدودية بصفة عامة . وتقتصر بالمحدودية قلة تلك الاعمال كما وضعها كيفا ، اضافة لاشتراك فئات محدودة فيها كالعنف داخل مجتمع الطلبة فى الجامعات المصرية ، وداخل وبين بعض الجماعات الدينية .

وربما يرجع الانخفاض النسبى للعنف السياسى بين تنظيمات المجتمع لعدة اسباب فى مقدمتها :- استمرار الدور الفاعل للجهاز الأمنى ، بسلطاته الواسعة خاصة فى الظروف الحالية التى يفرض فيها قانون الطوارئ ، المعمول به منذ عام ١٩٦٧ باستثناء ١٧ شهرا ، والسلبية الشائعة فى المجتمع تجاه القضايا

٢ - العنف بين تنظيمات المجتمع والدولة :

على عكس العنف السياسي داخل وبين تنظيمات المجتمع ، يتسم العنف السياسي بين تنظيمات المجتمع والدولة بعدم التكافؤ وعدم المحودية من حيث الكم والكيف معا .

وخلال عام ١٩٨٩ ، وقعت سلسلة من أعمال العنف اخذت شكل المظاهرات ، واحداث الشغب والاضرابات ، اتسم كل منها بمحدودية نطاقها الجغرافي والفئوي . وبالمقابل اتسعت عمليات الضبط والاعتقال والملاحقة البوليسية لفئات عديدة بالمجتمع .

ومن تتبعت أعمال العنف السياسي خلال عام ١٩٨٩ (انظر جدول ١) يلاحظ مايلي : -

١ - وقوع عدد كبير من الاضرابات هذا العام^(١) : وفي هذا الصدد يلاحظ ، ان فئة العمال كانت اكثر فئات المجتمع استخداما لهذه الوسيلة ، ويلى العمال ، بفارق كبير المهنيين فالطلبة فالفلاحين .

اما فيما يتعلق بوسائل أو أشكال الاضراب ، فقد تعددت ، لكن بصفة عامة ، غلب على الاضراب طابع الاعتصام ، يلى ذلك الاضراب عن العمل فالطعام فصرف الاجور .

اما بالنسبة لاسباب الاضراب ، فقد كانت عادة لاسباب مالية ومادية تتعلق بالاجور والعلوات والحوافز ، ويلى ذلك اسباب ادارية عديدة ، ثم الاسباب السياسية .

وعن اهم الاضرابات التي حدثت خلال العام ، يلاحظ قيام عمال شركة الحديد والصلب بملوان بالاضراب في يولييه احتجاجا على عدم قيام الشركة برفع قيمة الحوافز واسلوب معاملة الادارة للعمال الذين تنهوا هذه المطالب . وقد تجدد الاضراب في الاول من اغسطس ، الامر الذي ادى لفرض بالقوة ، عندما اقتحمت قوات الامن المصنع مما ادى لوقوع اصابات وخسائر مادية بالمصنع . وعلى اية حال ، فان الملاحظ على هذا الاضراب الذي اخذ شكل الاعتصام ، انه - على غير العادة بالنسبة للاضرابات - لم يحدث انقطاع عن العمل ، وذلك وفق نظام (الورديات) التي تتوافق مع نظام العمل بالمصنع .

اضافة لذلك كان هناك اضراب آخر وهو الاضراب عن الدراسة الذي دعا له نادى اعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة يوم ٢٥ مارس ١٩٨٩ ، احتجاجا على قيام قوات الشرطة بالاستيلاء على قطعة ارض كان

١ - النزاع بين انصار التيار الاسلامي وانصار التيار الاشتراكي داخل حزب العمل الاشتراكي ، ابان وبعد انعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب في مارس ١٩٨٩ ، اذ بمجرد اعلان نتائج انتخابات اللجنة التنفيذية للحزب ولغو ز ما عرف بالتيار الاسلامي باغلبية مقاعد اللجنة احتج ما عرف بالتيار الاشتراكي على تلك النتائج ، وعلى أسلوب ادارة المؤتمر ، وجادل اعماله . وقد لجأ انصار التيارين للاشتباك داخل المؤتمر ، كما سارع انصار التيار « الاشتراكي » الذى فشل في الانتخابات الى السيطرة على مقر الحزب بحدائق القبة ، والاعتصام داخله . وقد وقعت اعمال عنف بين الطرفين حول وداخل المقر ، استخدمت فيها الاعيرة النارية ، والجنائز الحديدية ، وقصف الكرات المشغلة ، خلال محاولة اخراج المعتصمين واستعادة المقر . وقد ترددت معلومات عن وقوع اشتباكات اخرى بين الطرفين ، لكن بصورة اقل حدة بكثير ، في بعض مقرات حزب العمل في بعض محافظات الجمهورية .

٢ - الصراع داخل وبين بعض الجماعات الاسلامية ، وذلك على ما يبدو بسبب خلافات فقهية بين افراد تلك الجماعات ، وعادة ماتستخدم لدى الاشتباكات بالأيدي في هذه الصراعات . وخلال عام ١٩٨٩ ، رصدت الصحافة الرسمية بعض الاحداث داخل وبين تلك الجماعات وذلك في جامعة الاسكندرية في شهر يناير (الشرب المبرج) ويلى سوف في شهر يونيه (الطعن باليدى) ، كما قبض على ثلاثة من اعضاء تلك الجماعات بالقاهرة بتهمة شق زميل لهما في يولييه ١٩٨٩ .

٣ - النزاع داخل نقابة المحامين ، والذي نشب بداية حول أسلوب ادارة النقابة ، واتهامات بتبيد اموالها ، وتعيين الموظفين الاداريين بها . وقد عقدت المجموعة المنشقة بزعماء أحمد ناصر المعامي ما اعتبرته « جمعية عمومية » ، أعلن بعدها اتخاذ قرارات كان اهمها سحب الثقة من النقيب ومجلس النقابة ، وتعيين لجنة لتسلم النقابة من المجلس القائم حتى اجراء انتخابات جديدة . وقد رفض النقيب هذه القرارات ، واعقب ذلك تحرشات متبادلة بين الطرفين ، أدت في النهاية لوقوع اعمال عنف ، اشتعلت على اعتصام الجناح المنشق داخل النقابة ، واطلاق نار ، ومحاولات احداث حريق داخل مبنى النقابة ، والقاء حجارة وتعريض اثاث النقابة لتخريب واسع النطاق .

وقد عادت الاشتباكات بين الطرفين مرة اخرى ، في يونيه ١٩٨٩ ، ابان انتخابات النقيب واطلاق عيارات نارية ، ووقعت بعض المصادمات بين التيارين المتخاصمين .

١ - نعى بالاضراب هذا الاضراب بمختلف اشكاله كالاضراب عن السمل وعن الطعام وسرف الرواتب والاعتصام

الاعضاء يوزون اقامة ناديهم عليها . وقد تباينت المعلومات حول التزام الاساتذة والطلبة بهذا الاضراب ، لكن بشكل عام ، حدث نوع من الاستجابة الحقيقية للاضراب .

٢ - استمرار أسلوب التظاهر كوسيلة من وسائل العنف الاجتماعى . وقد كانت المظاهرات التى قام بها طلبة الجامعات على رأس القائمة من حيث الكم ، وكان بعض تلك المظاهرات قد قام بها الطلبة المنتمون للجماعات الاسلامية ، يلى ذلك مظاهرات العمال فالجامعات الاسلامية بشكل عام .

اما بشأن المطالب التى رفعها المتظاهرون ، فقد غلب عليها الطابع السياسى العام ، داخليا (قضايا الحريات العامة وحقوق الانسان) وخارجيا (القضية الفلسطينية) اما باقى المظاهرات فقد رفعت مطالب قسوية غالبا .

٣ - كانت احداث الشغب اقل اساليب العنف شيوعا خلال عام ١٩٨٩ ، وقد تشابه ذلك مع ماكان يحدث عام ١٩٨٨ (انظر التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ ، ص ٥٨١ - ٥٨٢) ، وخاصة استخدام الجماعات الاسلامية بالذات لهذا الاسلوب . وقد كانت اهم احداث الشغب التى وقعت عام ١٩٨٩ هى احداث الفويم فى شهر ابريل ، والتى اسفرت عن وقوع مصادمات بين قوات الشرطة وجماعات تنظيم الجهاد . وعلى الرغم من أن اغلب المعلومات افادت بأن تلك الجماعات لم تبادر باستخدام عنف مالى ، مما يقتضى معه تصنيف الحدث كحدث شغب (المبادرة باستخدام عنف مالى) ، الا ان ما تردد فى الصحافة القومية من أن افراد التنظيم اطلقوا النار على رجال الأمن ابان الاحداث ، يوضح وجود نية للقيام باحداث شغب . ايراد عدة ملاحظات :-

١ - أن العمال هم أكثر الفئات لجوءا للاضراب ، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة تلك الفئة والاعمال التى تمارسها ، اضافة الى أن الاضراب هو احد الاشكال المؤثرة تأثيرا جوهريا على العملية الانتاجية ، مما قد يساهم تنبيه السلطات المعنية للمطالب المرفوعة ، مقارنة بالتظاهر الذى لايعنى التأثير مباشرة فى الانتاج ، كما أنه يعنى الاستعداد للمواجهة مع قوات الأمن ، وهو مايحاول العمال تلافيه بـجشية التأثير على اربابهم .

ب - أن الطلبة أكثر ميلا لاستخدام أسلوب التظاهر على اعتبار أنه افضل من الأسلوبين للآخرين ، من حيث أن الاضراب عن الدراسة امر يؤثر سلبا بشكل مباشر عليهم ، اما احداث الشغب فهى أسلوب غير معتاد عادة من الطلبة .

ج - يتجه التعبير عن الاحتجاج لأسباب مالية عامة

الى الاضراب ، لما يشكله ذلك من ضغط مباشر على المؤسسة المعنية بالاضراب .

د - يتجه التعبير عن الاحتجاج لأسباب سياسية عامة ، لوسيلة التظاهر وأحداث الشغب ، وذلك على اعتبار أن تلك الوسيلتين تتوجهان بشكل مباشر للسلطة السياسية المعنية فضلا عن عائدتهما السريع لدى الرأى العام ووسائل الاعلام .

٤ - اتسم عام ١٩٨٩ بقيام أجهزة الأمن بحملات ضبط وملاحقة مكثفة ، لما كانت ترتبته مصدرا للعنف بل واثارة القلق السياسى العام . وقد استخدمت فى مواجهة ذلك حملات الاعتقال التى تتم عقب عمليات تمشيط ، وحملات الاجهاض الوقائية ، والتى اسفرت عن اعتقال مايزيد على ٢٠٠٠ شخص كان أغلبهم من الجماعات الاسلامية ، يليهم بفارق كبير العمال والطلبة . اما الأساليب الأخرى التى اتبعها جهاز الأمن ، فكانت إلقاء القبض الروتيني على بعض العناصر التى اتهمت بالقيام بأعمال عنف محددة ، وكذلك عمليات ملاحقة نشاط احزاب المعارضة ، كما حدث فى انتخابات مجلس الشعب التكميلية عام ١٩٨٩ ، من دائرة بورسعيد (استنادا لما ذكرته صحيفة الوند) .

على أنه تبرز خلال عام ١٩٨٩ ، ثلاث ظواهر اساسية فى التعامل بين تنظيمات المجتمع والدولة . الاولى ، تكرر حالة القتل خلال عملية الضبط . وذلك فى سياق تعقب المماردين والهابيين . وقد شككت بعض مصادر المعارضة المصرية فى وجود عمليات تبادل اطلاق النار بين هؤلاء ، وأجهزة الأمن تبرر اطلاق النار عليهم واستندت فى ذلك لعدة مبررات منها عدم اصابة أى عنصر من عناصر الأمن إبان الضبط بوصفوه اطلاق هؤلاء الهاربين للنار على افراد هذه العناصر بسبب الاوقات والمناطق التى كانت تتم فيها عمليات المطاردة ، فهى اما اوقات تجمع بالمارة أو مناطق اهلة بالسكان والمارة معا . ومن أبرز الأمثلة على هذا الأسلوب ، استنادا للصحافة القومية والمعارضة ، قتل احد اعضاء تنظيم الجهاد بمنطقة الاسعاف بوسط القاهرة ١٩٨٩ ، ومقتل اثنين فى ابريل ١٩٨٩ بأحد فنادق حى الأزهر بالقاهرة ، كانوا متهمين بالاعتداء على ضابط شرطة . اما الظاهرة الثانية ، فهى تتعلق بالقاء تبعه احداث محددة على بعض الافراد الذين يتم القبض عليهم فيها بعد وكان أبرز الأمثلة على هذا الأسلوب تحميل تبعة احداث الحديد والصلب بحلوان فى يولييه وأغسطس ١٩٨٩ ، على « حزب العمال الشيوعى المصرى » وذلك فى أغسطس ١٩٨٩ ، وقد رفضت نيابة أمن الدولة هذا الأمر ضمنا باقرانها دون ضمان ، ودون توجيه اتهام ،

عن كل من قبض عليهم . وقد ذكرت الصحافة المعارضة ، ان أجهزة الأمن كانت تهدف من تلك الحملة الى التخلص من بعض العناصر ذات النشاط المتميز بالجمعية المصرية لحقوق الانسان « تحت التأسيس » . أما الظاهرة الثالثة والأخيرة ، فهي ما ذكر عن قيام أجهزة الأمن (استنادا لتقارير الجمعية المصرية لحقوق الانسان « تحت التأسيس » والجمعية العربية لحقوق الانسان ، ومنظمة العفو الدولية ، اضافة لعضات دولية عديدة ، والصحافة المعارضة في مصر) ، بتعذيب بعض سجناء الرأى ، وقد ارتبطت تلك الأعمال بدرجة كبيرة بتنظيم ماسمى بحزب العمال الشيوعى ، والتنظيم الشيوعى الذى تم ضبطه في اغسطس ١٩٨٩ . على انه رغم كافة الاجراءات الامنية سواء الاجهازية والقانونية او تلك التى اشتملت على ردود افعال الا انها لم تساهم بشكل عام في تراجع اعمال الاحتجاج الجماهيرى التى تزايدت مقارنة بعام ١٩٨٨ ، مما يؤدى بنا الى التاكيد على حاجة النظام الى صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية الهدف منها سد الحاجات الاساسية للجماهير ، وعدم الاعتماد فقط على السياسات الامنية .

ومن ثم يصبح التساؤل الآن الى اى حد يمكن توفير آليات لمعالجة المشاكل السياسية والاجتماعية بما يسهم في حصر اعمال العنف الجماهيرى ؟ ان هامش معالجة المشاكل الاجتماعية لا يزال ضئيلا ، فمعدلات البطالة تتفاقم رغم التزام الدولة بتعيين الخريجين ، ومع التسليم بالاثار السلبية لهذه المشكلة على عائد التنمية الاقتصادية ، الا ان تأثيرها على الأمن بالمفهوم الضيق

يظل حاضرا بقوة ، اذ انها تولد قدرا كبيرا من السخط الاجتماعى ، وربما الانزواء في أنشطة هدامة لدى قطاع عريض من الشباب في المجتمع (حالة الجماعات الاسلامية) . واطافة لمشكلة البطالة ، فان انهيار الدخل ومستويات المعيشة لدى قطاع كبير من افراد الشعب يؤدى لتفاقم اعمال الاحتجاج والغضب الجماهيرى (حالة العمال) .

أما فيما يتعلق بهامش معالجة المشاكل السياسية لتخفيف حدة العنف السياسى ، فربما يكون أكثر سهولة من معالجة المشاكل الاجتماعية ، وذلك بتوفير مناخ ديمقراطى افضل . والملاحظ انه خلال السنوات الماضية رفقت لجنة الاحزاب السياسية تأسيس مايقرب من عشرة احزاب ، ناهيك عن تنظيمات اخرى ، لم تتقدم بطلب تأسيس لهذه اللجنة نتيجة على ما يبدو للاحباط الذى اصابها من تجارب الآخرين ولأنك ان اتساع درجة قبول النظام السياسى لعدد من التنظيمات السياسية سيساهم - على الأقل نسبيا - في خلق مناخ أكثر استقرارا . وبغضنا عن ذلك ، فإنه لا يمكن توفير ذلك المناخ المستقر الا بمراجعة سلسلة القوانين المقيدة للعمل السياسى التى تم تفسيرها في النصف الثانى من السبعينات ومطلع الثمانينات . ومن ناحية ثانية ، فان سلوك الدولة تجاه النشاط النهوى للتيارات والقوى السياسية المختلفة ، يظل في حاجة للمراجعة لأن التضييق من هامش الحركة بما في ذلك ماقتره القوانين القائمة ذاتها لهذه الاحزاب ، يؤكد شكوكا حول مصداقية الشعارات المعلنة ، كما يؤكد سخطا لا يمكن إنكار آثاره السلبية .

أحداث العنف السياسى في مصر ١٩٨٩ *

الشيوعى	الاشتراكيات	مظاهرات	أحداث شباب	ملاحظة - هيد - احتلال
١- اشراف / اعضام / بعض عمل شرعية	- مظاهرات / الجماعات الاسلامية	- مظاهرات / وقوع تفجيرات مع	- هيد / بعض اعضاء الجماعات الاسلامية	- هيد / بعض اعضاء الجماعات الاسلامية
٢- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل
٣- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل
٤- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل
٥- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل
٦- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل
٧- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل
٨- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل
٩- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل
١٠- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل	- اشراف / بعض العمل

<p>خبيث/مغال للجماعات الإسلامية بدميوط طر به على بعض الاسلحة . مصروح /لعد اعضاء تنظيم الجوهه بالقاهرة على يد الشرطة . واه تهيئت الديوانات عن كيفية وقوع الحادث</p>	<p>مظاهرة / طلبة احدى المدارس الانوارية يراقتي احتجاجا على سوء الامانة / خضعت للشرطة وولدت اصابات . مظاهرة / عمل شركة اسست حوران ثلاثة ايام احتجاجا على خلفن الحواجز / وعد بدمت الامر .</p>	<p>اشراپ / من صرف الاجور / عمل حمايل الضغن بالاستغفورية بسبب امور خساسة بالقرايات اشراپ / اعطام / بعض عمل شركة ايرويل داخل مبنى احد القليات عمل مصر احتجاجا على عملهم . اشراپ / عمل - حشود الجماعات الاشتراكية / بعض الحشود احتجاجا على اعتقال زيل لوم بجماعة الكنتس على عشو بظلمهم الجوهه .</p>
<p>احتفال داعية اسلامي بالانستغفورية .</p>	<p>مظاهرات / طلبة مدارس القنارات يولان التبع للولاية العربية للتضام احتجاجا على اوضاع عالية ووقاية وتحسين اساروب الامانة داخل الصنع / واه بالاستغفورية المتطلب . مظاهرة / بعض لاجئي افغانستان الى القرايات يهدون زاعة الاكر في بعض القرايات .</p>	<p>اشراپ / من الطعام + اعطام / مصابي / مصمت طك ههوا يصب خلافه مع لاجرين لاسباب ادارية . اشراپ / عمل - دراسة / اعضاء هيئة ايرويل / جامعة القاهرة ادة يوم احتجاجا على اساليب التدفيع على ارضى لاجريهم واه لبيات القرايات حول الاشراپ . اشراپ / من الطعام / بعض عمل شركة القرايات بوشوب سيناء لحرماتهم من صرف نمك ليرة بدل وجبات الخاكية .</p>
<p>التيهين على نحو ٣٥ شخصا من اعضاء تنظيم الجوهه بالقويوم . كان شعهم الشيعي من عديالهمين . وانه يدعى التحريش ضد نظام المعك باستيق مختلف . التيهين على ٢٦ فردا من اعضاء تنظيم الجوهه بالقويوم ويحولتهم زجانيات حارة . التيهين على بعض الضباب ابران توزيع منشورات خاضع لنظام الحكم بالقويوم . القاء التيهين على بعض الانفصاليين بالانستغفورية والمصورة يدعى الانقسام لحزب القويوم المصري . وشجبت معهم منشورات تحريضية . احتفال لثلاث من اعضاء الجماعات الاسلامية في بعض المدن والمناطق كثايل حلة شبيو واسعة . التيهين على مظاهرة باستسلع كاثرا يطهروا بالافراج عن الشيعي من عديالهمين . التيهين على بعض الطلبة بدميوط لاجريهم مظاهرة تطالب بالافراج عن الشيعي من عديالهمين .</p>	<p>مظاهرات / طلبة الجماعات الاسلامية بدميوط احتجاجا على اعتقال احد الطلبة للثلاثين لانس الجماعات / خضعت للشرطة وولدت للظاهرة . مظاهرة / الجماعات الاسلامية بدميوط للمطالبة بالافراج عن الشيعي من عديالهمين / اصبحت الظاهرة المتطرفة . مظاهرة / باستسلع للمطالبة بالافراج عن الشيعي من عديالهمين / اصبحت الظاهرة للمتطرفة . تجهيز / لاسلحوا الامتارح الزراعي بقرية بيوت المتطرفة بمصر / بعض مستشارهم الكلية .</p>	<p>اشراپ / من صرف اجور + اعطام لعدة ساعات / بعض عمل ادارة الشيعي للثلاثين للمطالبة الادعية للحق والشيعي بالانستغفورية لاسباب تدافع بلوازيهم لادعية . اشراپ / اعطام / عمل شركة التفيلية للقرى والشيعي والمصورة احتجاجا على تاخر بعض القراياتهم الكلية .</p>
<p>التيهين على بعض اعضاء الجماعات الاسلامية يدعى توزيع منشورات بالمصريين كاثرا بالافراج عن الشيعي من عديالهمين . التيهين على بعض الانفصاليين يدعى الائتلاف لحزب القويوم المصري . التيهين على بعض اعضاء الجماعات الاسلامية يدعى توزيع منشورات تحريضية وكاثرين . التيهين على بعض اعضاء الجماعات الاسلامية يدعى تزييد هتافات هتافية . التيهين على ضفي بالجماعات الاسلامية بالقاهرة يدعى ابراز ملابح ابيض وعقولة السلطات . افراج بامانة / ملجمين من اعضاء الجماعات الاسلامية للمطالبة بجمه ارتكاف جرائم القتل وجبرية مطرقات والاخطال بالانل تحت دعوى الامر بالمرور والقبلي من المنكر .</p>	<p>مظاهرة / طلبة يوا مستون وجوزة ومرعي مستبين اصابات عمل بميت هم لاجري صرف لوانهم الكلية . ٣ تظاهرات / طلبة جامعة افرات الكلين بالانستغفورية احتجاجا على تاخر صرف روالهم / حاضرت القربية للمظاهرة الاكر .</p>	<p>اشراپ / من صرف اجور + اعطام لعدة ساعات / بعض عمل ادارة الشيعي للثلاثين للمطالبة الادعية للحق والشيعي بالانستغفورية لاسباب تدافع بلوازيهم لادعية . اشراپ / اعطام / عمل شركة التفيلية للقرى والشيعي والمصورة احتجاجا على تاخر بعض القراياتهم الكلية .</p>

<p>يوافق - اشراف / اهتمام / عمل شركة السعيد يوشى مويوك احتجوا على تصفية العمل وتصفية العمل - اشراف / اهتمام / ملاكو بعض ثرى ابوهم من بحيرة احتجوا على غرامات ملكية معهم / اشفت الشركة وهم فى الاهتمام .</p>	<p>مطالبة / الجماعات الاسلامية بسيوحت احتجوا على اعتقال بعض افراد هذه الجماعات / شملت تسمية وولت خستى مباشرة . - جنود / عمل ولى الصالح لشروق بيت شر احتجوا على محولة الاسكندرية على اراضى كبرى . - نظام تاجر من ١٠٠٠ مواطن بورسعيد احتجوا على تاجر الصول على وحدات سكنية . - نظام ٥٠٠ مواطن من اقال المصرية مركز لافس احتجوا على عدم وصول اثاره اليهم مذد ليو .</p>
<p>- جهود كسات من الاشعة داخل منزل بعض اعضاء الجماعات الاسلامية . - اوتاج منتج الحديد والصلب بكونا ، واعتقل العديد من العمال وراجع خسات جديدة بكناسخ . - الله القوي على بعض الاخصاص بدوى الانتقاء لنظام شرعى بدوى اللقب نظام الحكم - الله القوي على بعض الاخصاص بدوى الانتقاء لحرب العمال الجوهري والحدوة لهم النظام الجماعى للدولة . - الله القوي على بعض الاخصاص بدوى لشكل لنظام مفسر لوث لنظر مشرفة لدى الامثال .</p>	<p>مطالبة / اقال قروى الصراوى وايوحت على حقوق احتجوا على راج اسعار الباقى وبعض حصدت لخدمة / حصدت الشركة . - اشراف / اهتمام / عمل الحديد والصلب بكونا احتجوا على معالى ملكه شخص العمل - اشراف / من العمل / عمل جمعية لارارة القدر بالاستكرية بسبب ملك ملكه .</p>
<p>- احتفل فرى بكنمة جوارا مشروح مؤلف ضد الاشراف والاخوان لناسين . - احتفل بعض اعضاء حزبى اثاره والتجمع فى بعض المناسبات . - احتفل ذو ٦٠ من الجماعات الاسلامية ابرن لشريك مع الشركة بمهاج . - احتفل بعض الاخصاص لانتصين للجماعات الاسلامية بغيرهم عقب صدام مع اعضاء من الحزب الوطنى . - القوي على بعض اعضاء الجماعات الاسلامية بمسما يوشى مويوك بعد الانتهاء على خدم وشليوب لعد للسعود . - احتفل هذه من الاخصاص عقب مؤثر مصلى بكنة الاشياء حول حافة ملمسى بى - تنظيم الاطفال . - احتفل لثلاث من اعضاء الجماعات الاسلامية بالاستكرية واسوان والشركة واسويك والبراق ومطاول وسامل مسلم .</p>	<p>- جنود / عمل شركة اسكو احتجوا على منع الاجازات في الوردية للشركة واصرا على عمل الوردية العمالية . - اشراف / اهتمام / عمل الحديد والصلب بكونا احتجوا على معالى ملكه شخص العمل - اشراف / من العمل / عمل لاختين بكتا احتجوا على الحد من بعض الخدمات للشركة لهم .</p>
<p>- احتفل ١٥ طابا بسيوط بكنمة كوريج بوان باند بدميسة الاثن القوي على ثلاثة من اعضاء تنظيم الجوهري لاشراكم فى أحداث حلف وجهت لاصحاب بكنون لثلاث التكتيم . - القوي على عدد من طلاب جامعة القاهرة لمتجوا على سياسة حرس الجامعة والقوي على عدد من طلاب جامعة حلوان بكنمة كوريج متجوا لطلاب بالاراج عن المعتقلين واه المعمر من د . عر جيهاني حسن .</p>	<p>مطالبة / طلبة من اعضاء الجماعات الاسلامية بجمعة القاهرة لاحتجوا على معاملة المعتقلين والقوي على الحرية العلمية . - مطالبة بكنمة القاهرة لاحتجوا على التصفية بالسجون والاعتقال الطويل والاشاء الطويلة بالاراج عن المعتقلين والقوي على الصبح الديني طية . - مطالبة / طلبة كابة لتراعاة جامعة القاهرة لاحتجوا على تصفية الحرس الجمالى ... شكل الاثن واعتقل القوي .</p>

- إضراب / عن الطعام / بعض أيامه
مستشفى شمر بجسرا الشريعة
احتجاليا على أساليب إدارة المستشفى
وتقديم الخدمات بها .
- إضراب / من صرف الرواتب / بعض
مخبرو جريدة مايو أمن حال الحزب
الوطني احتجاجا على بعض المسائل
الداخلية .
- إضراب / عن الطعام / الاحتجاج /
٩٠٠ على بيعه في غرفة القطن
بأكستردية بسبب عدم صرف
رواتبهم منذ عدة شهور ... اعتقل
مؤتمري الإضراب .
- إضراب / اعتصام / طلبة كلية الطب
البيطري جامعة القاهرة ، احتجاجا
على فصل ٥ من زملائهم أعضاء اتحاد
الطلبة .

- عشرات للتطورات / طلبة
جامعة القاهرة / وبين خمس
واسميد - والقرن -
والاستغنية احتجاجا على
تدخل أجهزة الأمن في انتخابات
الهيئات الطلابية بالخطب أمام
الطلبة المسترشدين للتمثيل
الطلابي في جامعة القاهرة -
خاصة الإسلامية - من أوائل
الترشيح - تدخل الأمن بالقوة
في بعض الحالات .
- طائفة / طلبة الفريق الدراسي
للخفاعة مستندى صبرات
الرسوب احتجاجا على تدخل
أجهزة الإعلام مرة أخرى .
- اعتقالات / طلبة جامعة عين
شمس والقاهرة وللضرورة
والضرورة بمقتضى كبرى وقد
والقوة .
- طائفة / أولياء أمور طلبة أحد
المدارس الثانوية بجسرا الشريعة
احتجاجا على فصل من
الطلبة .

- اعتقال عدد من الطلاب وفرض حصار على بعض الجامعات ايرل
الخدمات لخدمات الطلبة .
- القبض على عدد من طلبة الجامعات -
بين خمس : للمشاركة في مظاهرة تله يومين يوليو
الضرورة . للتفويض في القاهرة مظاهرة .
القاهرة . للاعتراض على سياسات الرئيس الجمهوري والتمثيل في شئون
الطلاب .
- اعتقال نحو ١٥٠ شخصا بتهمة إعادة تشكيل خلايا لتكليم مبنى متعلين
النظام الحكم .
- اعتقال بعض الأشخاص بتهمة انتمائهم للتحالفات سرية لهدف
القبض نظام الحكم .
- إعادة اعتقال ١٨ طالا ينتهون التماسي : فتكليم الأطفال ، بعد قرار
القضاء بالإفراج عنهم .
- اعتقال بعض الأشخاص بالذات بتهمة التوزيع مقلوبات .

- إضراب / عن الدراسة / طلبة بعض
الاسم كلية الآداب جامعة القاهرة
استمرار حبس زملائهم دون تساهيل .
- إضراب / عن العمل مدة نصف ساعة /
للحسين بتمشية دخول الالتفافة
هناها التكت .
- إضراب / من العمل / ١٥٠ عملا من
على شركة أوبليك فرع حادوان
احتجاجا على عدم صرف رواتبهم منذ
شهور .
- إضراب / عن العمل / عمال جمعية
قاهرة القطن بأكستردية والتمثيل
الإدارة عن صرف لرواتبهم منذ عدة
الشهر ... اعتقال مؤتمري الإضراب .

- مظاهرات / طلبة جامعة القاهرة
بتمشية مرور هامين على الشارع
الانتفاضة الفلسطينية .
- مظاهرات / رسوب مطروح
احتجاجا على الاعتقالات ...
واقوع عماد حبيب مع الأمن .
- مظاهرة / طلبة جامعة القاهرة
احتجاجا على حماية الحاصل
التفصيلي دون سابق إلزام .
- مظاهرة / طلبة كلية التجارة
الشمسية بتمشية .
احتجاجا على السياسة
الترشيحية والإستراتيجية .
- مظاهرة / طلبة كلية التربية
الرومسية جامعة حلوان
احتجاجا على تقسيم مجموعات
الواد إلى ٦ مواد ... تدخل قوات
الأمن للترشيد .
- مظاهرة / طلبة كلية الهندسة
جامعة أسيوط احتجاجا على
تحويل طلبة الجامعات
الاستراتيجية بمقتضى رسالة
مشتركة بين الجامعات .
- مظاهرة / طلبة كلية الحقوق
جامعة القاهرة للتفويض للتمثيل
بالإفراج عن زعيم لهم .
- مظاهرة / طلبة جامعة القاهرة
احتجاجا على سياسة الأمن على
الجامعة .

- اعتقال عدد من المواطنين وكثي معظمهم للتحقيقات مخفية .
- اعتقال عدد من طلبة جامعة القاهرة وبين خمس .
- القبض على ثلاثة من أعضاء حزب الجمع .
- أبحاث
طبيب / محاضرة
الأف من أعمال
وليد ومحاولة
القبضه احتجاجا
على قتل أحد
المواطنين ... تدخل
قوات
السياسة .

* تم الحصر إستنادا إلى المصادر التالية : الإضراب - الولد - الإهال - الشعب - الإضراب - الرأي الأيمنية - وكالة في . ن . ا .

القسم الثانى

الاقتصاد القومى

- الدولة ونشاط الأعمال :
- القطاع العام الصناعى بين التحرير والخصيم
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية :
- البديل الذوى ، وبدائل انتاج الكهرباء
- السياسات المالية والنقدية
- العلاقات الاقتصادية الخارجية

تقديم :

يتناول تقرير هذا العام متابعة لتطور الاقتصاد القومى خلال عام ١٩٨٩ مع أخذ السنوات القليلة الماضية فى الاعتبار لأغراض المتابعة ومقارنة مؤشرات الأداء . غير أن التقرير يركز هذا العام على عدد من القضايا التى شغلت أكبر حيز من إهتمام صانعى السياسة الاقتصادية والرأى العام على السواء .

يتناول الفصل الأول من هذا الجزء أكثر القضايا إثارة للحوار والخلاف حول تطور الاقتصاد والمجتمع والدولة فى مصر فى آن واحد ، وهى قضية نقل ملكية القطاع العام - أو أجزاء منه إلى الملكية الخاصة . وقد أثبتت مطالب نقل الملكية إلى القطاع الخاص هذا العام بحدوة شديدة ، وأعلنت الدولة عن إلزامها جزئيا بسياسة معتدلة لنقل الملكية أو التخصيص غير أن التقرير يشير إلى ضيق هذا المنظور لمعالجة مشكلات أداء القطاع العام ويلفت النظر من جديد إلى إطار أكثر جوهرية لمناقشة هذه المشكلات وهو إطار التصديق : أى تخليص إدارة المشروعات العامة فى مجال الأعمال من السيطرة البيروقراطية المركزية وتحويلها إلى إدارة اقتصادية ووفقا لميكانيزمات السوق وبأسعاره ويهدف تحقيق ربح وفائض إقتصادى ويمرج التقرير إلى تناول أحد أهم القضايا الاستراتيجية فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى قضية الخيار النووى بين الخيارات الأخرى لتوليد الطاقة وخاصة الكهرباء اللازمة لمواكبة التوسع المطلوب والمتوقع للقاعدة الاقتصادية وقاعدة الاستخدامات الاجتماعية عموما ويقارن التقرير بعناية شديدة ووفقا لأخر التقديرات الاحصائية والعلمية المتاحة بين الاختيارات المختلفة

ويؤكد التقرير فى هذا الفصل على أنه من المحتم على مصر أن تقتحم الخيار النووى ، الذى لاينقصه غير القرار السياسى الذى تأخر كثيرا عن الإعداد العلمى والعمل للهيكل الاقتصادى والفنية لهذا الخيار . وفى الفصول التالية يهدف التقرير إلى متابعة مؤشرات أداء الاقتصاد القومى بالتركيز على السياسات المالية والنقدية خلال هذا العام ، والأوضاع النقدية والائتمانية التى تطورت عن السياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادى ، والمؤشرات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر .

وإضافة إلى الإهتمام برصد المؤشرات الرقمية للأداء ، فإن التقرير يبحث على بذل قدر أكبر من الإهتمام بجانب الموارد العامة ويلفت النظر خاصة إلى أهمية مراجعة سياسات الضرائب والرسوم الجمركية التى يترتب عليها قدر كبير من الأهدار لموارد حقيقية مشروعة للدولة ويناقش التقرير أيضا الأوضاع النقدية والائتمانية المتوترة وأخر تطورات السياسة النقدية والائتمانية وإنعكساتها على أسعار صرف الجنيه ومدى مايتوقع أن تسفر عنه من نتائج ايجابية - فى ظروف الركود الحالى فى الاقتصاد ويوجه التقرير النقد لظاهرة « دولة الاقتصاد القومى » . وأخيرا يتابع التقرير إنعكاسات الأداء الاقتصادى على الميزان التجارى وميزان المدفوعات ويلفت النظر إلى أهمية الخدمات كسجل حيوى لتحسين وضع ميزان الحساب الجارى ويقيم النتائج المتوقعة لاستمرار العجز الكبير فى هذا الحساب الأخير .

اولا : الدولة ونشاط الاعمال - القطاع العالم الصناعي بين التحرير والتخصيص :

القطاع العالم الصناعي ، ونشير بايجاز الى تاريخ ما قبل التخصيص والتحرير ، ثم نحاول تحديد دوره ووزنه ، وعرض مشكلات ادائه واثرها على مشكلات الاقتصاد القومى .

ثانيا : سياسة التخصيص ، حيث نعرض لدوافع وبرامج وعوائق وعواقب ومشاكل دعوة التخصيص ، سواء فى الحدود المعلنة للدعوة الرسمية أو الى المدى الذى تصل اليه فلسفة التخصيص الهادفة الى تصفية قطاع الاعمال العام ، بما فى ذلك قطاعاته الاستراتيجية فى الصناعة التحويلية .

وثالثا : بدائل التخصيص ، وفى اطارها نبحث امكانات واتجاهات ومشكلات « تحرير » قطاع الاعمال العام خاصة فى الصناعة التحويلية ، وافاق تطور القطاع الخاص ، أو مستقبل الرأسمالية فى مصر ، فى اطار تحولات اقتصادية لنيبرالية تراعى الجمع بين القطاعين والمزج بين السوق والتخطيط ، ومراعاة اعتبارات الكفاءة والعدالة .. الخ .

وفى عرض وبحت الاشكاليات والقضايا السابقة ننتقل من افتراض جدية الاعلان الرسمى بالتخصيص رغم ادراكنا للقيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من القيود الواردة على التنفيذ وحدوده . كما نفترض استحالة مواصلة البقاء فى وضع الازمة الاقتصادية وغير الاقتصادية الراهنة ، وأن تجاوز الازمة الاقتصادية يستحيل دون خطر للامام يتجاوز اسلوب ادارة الازمات يوما بيوم بفرض تصور استراتيجى واضح ومدروس . وأخيرا ، نفترض أن ثمة بدائل لتجاوز اوضاع ادارة الاقتصاد بالمراسيم الادارية بعيدا عن الاساليب الاقتصادية ، وتجاوز الوضع الذى يصبح صانع القرار فيه مضطرا لتبني سياسات اقتصادية تستند الى فلسفة للتخصيص لاتراعى « الخصائص المصرية » ولاتنتقل من الاولويات القومية .

فى نهاية عام ١٩٨٩ ارتفعت درجة حرارة الصراع حول مصير القطاع العام فى مصر . وكان السبب الرئيس وراء سخونة الصراع هو تحول دعوة تحرير قطاع الاعمال العام الى دعوة تخصيص هذا القطاع والامم شمول هذه الدعوة للقطاع العام الصناعى ، وأن تكون على حذر معهود فى دعوات تخصيص « القطاعات الاستراتيجية » . وفى ظروف الاعلان الرسمى الواضح واحترام الصراع الايديولوجى بصدد التخصيص يبرز العديد من الاشكاليات الجديدة . وهى اشكاليات تاريخية ومستقبلية ، عملية ونظرية ، اقتصادية وسياسية ، اجتماعية وثقافية .. الخ . ويتمركز هذه الاشكاليات حول المفاضلة بين قطاع الاعمال العام وقطاع الاعمال الخاص ، من زاوية كفاءة الاداء فى قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفى هذا التقرير نحاول المساهمة فى القراءة الموضوعية النقدية لاشكاليات المفاضلة بين القطاعين العام والخاص فى نشاط الصناعة التحويلية . وفى هذا الصدد ، يجدر بنا أن نشير بداية الى أن الاعداد السابقة للتقرير الاستراتيجى العربى قد عرضت للعديد من قضايا واشكاليات تطور القطاع العام والصناعة التحويلية وبوجه خاص ، تناول التقرير المناظرات المختلفة حول دور القطاعين العام والخاص فى السيناريوهات المختلفة للتنمية الاقتصادية فى مصر ، وأثار سياسات الانفتاح والتشريد والتكيف على وضع وإداء قطاع الاعمال العام فى الصناعة التحويلية ، وأسباب تراجع التصنيع وخاصة الضعف النسبى للاستثمار العام والخاص فى الصناعة التحويلية . وفى تحليل اشكاليات تخصيص قطاع الاعمال العام فى الصناعة التحويلية ، أو القطاع العام الصناعى ، فإن منطق البحث يفرض علينا أن نتناول ثلاث مجموعات من القضايا تشمل :

أولا : موضوع التخصيص ، حيث نتناول تعريف

١ - موضوع ومفاهيم التخصيص والتحرير :

١.. القطاع العام الصناعي نقصد به جميع المشروعات المملوكة للدولة والتي يضمها قطاع الأعمال العام في نشاط الصناعة التحويلية وهذه المشروعات هي جزء من القطاع العام وملكية الدولة التي تضم أيضا ملكية الموارد الطبيعية (ليار النفط والمناجم والمهاجر ومصادر المياه والمسطحات المائية .. الخ) و ملكية المرافق العامة (شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب والمستشفيات والمدارس العامة .. الخ) و ملكية البنية الأساسية (قناة السويس والمحطات الكهربائية والطرق البرية والحديدية والموانئ ونظم الاتصالات .. الخ) .. والقطاع العام الصناعي بهذا المعنى يتميز بأنه قطاع يفترض أن يعمل على أسس اقتصادية تهدف إلى الربح ، وأن ينتج السلع المصنعة والخدمات الصناعية بهدف البيع في السوق ، وبأسعار السوق . وبهذا المعنى ، فإن نشاطه ثم توسعه في اتجاه إمكانية إعادة الانتاج في نطاقه على أساس المزيد من التوسع ، والتخصص الانتاجي وتقسيم العمل بين مشروعاته ، مثلت أهم الأشكال الجديدة لتطور القطاع العام وملكية الدولة بعد ثورة يناير ١٩٥٢ وبهذا المعنى أيضا يمثل هذا القطاع أهم مظهر لتحقيق المادى للدور الاقتصادى للدولة .

ب - .. وحول هذا التعريف نلاحظ أولا : أنه لاعتبارات سياسية واجتماعية أو لاعتبارات الربحية الاجتماعية لايعمل هذا القطاع دائما وفق قواعد السوق أو بهدف تعظيم الربح ، وذلك نتيجة بالاساس للأسعار الادارية المفروضة على منتجاته سواء الأسعار الاجتماعية للسلع الاستهلاكية أو الأسعار الرخيصة للسلع الوسيطة . وتمثل هذه الحقيقة أحد أسباب ما نطالب به من تحول القطاع العام إلى قطاع أعمال كما سنوضح فيما بعد . وثانيا : انه لايد من التمييز بين القطاع العام وقطاع الأعمال العام والائفاق الحكومى والسياسة الاقتصادية للدولة ، وهو خلط غالبا ما يشوب تناول مصير القطاع العام الصناعي وغير الصناعي سواء من قبل مؤيدى أو معارضى التخصيص في مصر ، ويكمن مصدر الخلط في عدم التمييز فيما يتعلق بالدور الاقتصادى للدولة بين نشاطها كمالك لقطاع الأعمال أو كصانع للسياسة الاقتصادية أو كمدير للموازنة العامة . وثالثا : أن القطاع العام الصناعي ،على أساس دوره ووزنه وتأثيره ، يمثل أهم موضوعات التخصيص أو التحرير في مصر . وبشكل خاص ، فإن هذا القطاع يعد

الهدف الأهم للتملك أو السيطرة أو الايجار أو الادارة .. الخ من قبل القطاع الخاص الوطنى أو الأجنبى ، بقدر توافر الشروط الاقتصادية والفنية والاجتماعية وغيرها من الشروط التي تضمن الربح الأعلى نسبيا .

ورابعا : أن تحرير القطاع العام يعنى في الجوهر تحويله إلى قطاع أعمال ، ولايستبعد تخصيصا جزئيا على مستوى المشروع أو القطاع . والتحول إلى قطاع أعمال يعنى توسيع نطاق القطاع العام ، بتحويل عدد اكبر من مشروعاته إلى مشروعات تعمل في إطار اقتصاد سوق ، أى تهدف إلى تعظيم الربح ، وتحدد أسعار منتجاتها وفق قوانين العرض والطلب ، وإن كان سؤلا مرجحا واجتماعيا .

— أننا نقصد هنا بالتخصيص معناه الواسع ، أى زيادة مشاركة القطاع الخاص في ملكية وإدارة المشروعات المملوكة للدولة أو مجالات النشاط الاقتصادية التي تحتكر الدولة استغلالها . وبهذا المعنى ، فإن التخصيص يشمل عمليات البيع الكلى أو الجزئى ، وإبرام عقود الايجار أو الادارة ، ومنح امتيازات أو حقوق استغلال ، الأصول والمشروعات والموارد المملوكة أو المشتركة من قبل الدولة وهيئاتها إلى الافراد أو المشروعات الخاصة .

لكننا نركز هنا على التخصيص بمعنى ضيق . أى نقل ملكية قطاع الأعمال في الصناعة التحويلية من الدولة وهيئاتها إلى الافراد أو مشروعاتهم .

وأما التحرير فنقصد به تحرير إدارة مشروعات القطاع العام الصناعي من سيطرة البيروقراطية المركزية ، وتحويل هذه الإدارة من النشاط وفق القواعد التي تعدها هيئات التخطيط المركزى والوزارات الأم وغيرها من الأجهزة الادارية الحكومية المركزية إلى العمل وفق آليات اقتصاد السوق وعلى أساس المعايير الاقتصادية ويفصل بين اعباء الدعم الضرورى وتحديد أسعار المصنع .

٢ - تاريخ ما قبل التخصيص والتحرير :

تاريخ ما قبل تخصيص وتحرير « القطاع العام الصناعى » يشمل فترة إقامة صناعة رأسمالية الدولة في عهد محمد على في مطلع القرن ١٩ ، فترة إقامة صناعة رأسمالية الدولة في عهد عبد الناصر في منتصف القرن الـ ٢٠ ، وعلى حين تعرض « القطاع العام الصناعى » في الحالة الأولى للتصفية ، وجزئيا للتخصيص ، فإن هذا القطاع قد شمله محاولة التحرير السياسات الانفتاح الاقتصادية في عهد السادات والعقد الأول من عهد مبارك . وتبدو فترة ما بين نهاية القرن ١٩

ومنتصف القرن الـ ٢٠ انقطاعا في تاريخه القطاع العام الصناعي ، في مصر . لكنه ضمنها ، فان فترة ما بين الثورتين (١٩١٩ و ١٩٥٢) قد عرفت وجود منشآت صناعية متفرقة مملوكة للدولة وان لم ترق الى قطاع عام صناعي ،

١ - القطاع العام الصناعي قبل ١٩٥٢ :

شهدت مصر المعاصرة - مصر ما بعد محمد علي الذي قاد أول محاولة لتحديث مصر بعد ركود القرون الوسطى والحكم العثماني - إقامة أول « قطاع عام صناعي » في شكل المصانع « الفنية » الكبيرة المملوكة للدولة الإقطاعية المركزية التي أنشأها محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨) . وكان هذا القطاع المملوك للدولة قطاعيا من زاوية علاقات الإنتاج التي سادت فيه . وأنشئت مصانهه بهدف تغطية احتياجات تكوين الجيش والأسطول ولم تعرف الإنتاج للسوق واستخدام العمل المأجور ودفع الأجور النقدية والسعى الى الربح ، الا استثناء وبسبب الغاء الحماية الجمركية وفرض « سياسة الباب المفتوح » تحت ضغط الدولة الأوروبية ، وإنهاء نظم الاحتكار وتناقص الموارد المالية للدولة واعتماداتها للصناعة ، وتقليص حجم الجيش والأسطول وتناقص احتياجاتها من السلع المصنعة .. الخ جرت تصفية أول « قطاع عام صناعي »

ومن الهام ، أن نلاحظ من جهة ، أنه بين أسباب تصفية هذا القطاع ، سلوك الفئة التجارية - الربوية الأجنبية التي ازدهرت في عهد محمد علي ، ولم تتوافر لديها الحوافز للتحويل لشراء المصانع المملوكة للدولة . فقد غابت الحوافز نتيجة المنافسة الأجنبية وضيق السوق المحلية وضعف كفاءة المصانع ، الى جانب تفضيل استثمار أموالهم في النشاطات الإقطاعية والتجارية والربوية ذات العائد الأعلى وكان أهم ما تبقى من تلك المصانع المملوكة للدولة مصانع السكر التي توسعت في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٢ - ١٨٧٩) وبقيت إقطاعية بالمعنى الذي شرحناه لكن الجديد والهام هو « تخصيص » تلك المصانع ببيعها الى عدد من الراسماليين لتصبح جزءا من المصانع الرأسمالية الأولى والأجنبية التي اقيمت في نهاية القرن ١٩ .

.. وطوال النصف الأول من القرن الـ ٢٠ قدمت الدولة دعما للرأسمالية الصناعية في مصر عن طريق : وضع أول تعريف جمركية جمائية ، وتفضيل المصنوعات المحلية في مشتريات الحكومة ، والودائع الحكومية في « بنك مصر » لاقراض شركاتها الصناعية ، وإنشاء « مصلحة ثم وزارة » التجارة والصناعة ، والاهتمام بالتعليم الصناعي ، ومساهمة الدولة وهيئاتها في

تأسيس « البنك الصناعي » ، وتقديم إعانات للقطن المستخدم في مصانع الغزل والنسيج ، وتقديم إعانات جمركية وضريبية .. الخ

ولقد نفذت الدولة « برامج سنوات خمس » بدءا من عام ١٩٢٧/٢٨ ثم بدءا من عام ١٩٤٧/٤٨ لتنظيف الاحتياطي المالى في إقامة المشروعات العامة . وقد تركز الاستثمار العام في تطوير البنية الأساسية الانتاجية . لكن المشروعات المملوكة المضافة للصناعة والكهرباء وقد اقتصرمت المنشآت الصناعية الحكومية على معمل تكرير البترول ، وورش السكك الحديدية ، ومصانع عسكرية محدودة .. الخ التي أنتجت لتغطية احتياجات الدولة ذاتها ، من حيث الأساس .

ب - القطاع العام الصناعي بعد ١٩٥٢ :

.. وقد نشأ « القطاع العام الصناعي » موضوع هذه الورقة ، بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . وكانت بداية النشأة تأسيس عدد من الشركات المساهمة الصناعية بمبادرة الدولة ومشاركة الأفراد في فروع الصناعة المعدنية الكيماوية والهندسية . وهي صناعات بدأت « مصلحة التجارة والصناعة » دراسة إقامتها في مصر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك استجابة لمطالب الرأسمالية الصناعية المصرية التي تضمنتها تقرير « بنك مصر » الذي قدم عام ١٩٢٩ الى وزير المالية الذي تبع له تلك المصلحة وتوسع القطاع العام الصناعي نتيجة عمليات تصدير وتأمين الشركات البريطانية والفرنسية في مطلع عام ١٩٥٧ ردا على مشاركتهما في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وما تعرضت له مصر من تجميد للأرصدة وحصار اقتصادي أضف الى هذا مساعدات التنمية الرسمية من البلدان الاشتراكية والرأسمالية التي ساعدت في تمويل المشروعات الجديدة للقطاع العام الصناعي في إطار « برنامج السنوات الخمس » للصناعة الذي بدأ عام ١٩٥٧ وبحقت سيطرة هذا القطاع عقب عمليات تأميم عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، التي شملت الشركات المملوكة للرأسمالية المصرية وبقيت الشركات الأجنبية وقد انحصر القطاع الخاص الصناعي تقريبا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الخفيفة الى جانب شركات استخراج النفط الأجنبية ، حتى طبقت سياسة « الانفتاح » بعد عام ١٩٧٢ ومن الهام أن توضح هنا ، أنه لاشك في أهمية عمليات تصدير وتأمين المشروعات الصناعية الخاصة ، الأجنبية والوطنية ، من زاوية تحقيق سيطرة الدولة على المراكز الرئيسية للنشاط الصناعي ، وأهمية التأمين والتصدير في تحقيق ذات السيطرة في الاقتصاد القومي ، من زاوية تأمين أسبقية

الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية واستكمال التصنيع .

٣ - وزن وتوسع قطاع الأعمال العام :

انطلقت دعوة الانفتاح الاقتصادي من واقع أزمة تمويل الاستثمار العام وخاصة التمويل اللازم لاستكمال التصنيع ، ومن ضرورة التحولات الاقتصادية الليبرالية وبالدوات تحسين أداء قطاع الأعمال العام وتشجيع توسع القطاع الخاص . وتركز هنا على تحليل تطور أهم مؤشرات وزن وتوسع قطاع الأعمال العام منذ الدعوة إلى الانفتاح إلى بداية السبعينات وحتى الدعوة إلى التخصيص في نهاية الثمانينات .

١ - وزن قطاع الأعمال العام :

إن للمحس الأساسي لوزن وضع قطاع الأعمال العام في الصناعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ، في ظروف تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في السبعينات وبدرجة أقل سياسات التكيف في الثمانينات ، هو تراجع ما سعى « الدور القيادي للقطاع العام » . وهكذا ، فإن السياسات الاقتصادية لم تعد خاضعة لأولويات تحقيق سيطرة قطاع الأعمال العام ، وهي السيطرة التي تحققت قبل الانفتاح بأضعاف القطاع الخاص واستودعت تشريع التنمية الاقتصادية وتحقيق للتصنيع المستقل . إلا أنه رغم تراجع الوزن النسبي لقطاع الأعمال العام فقد استمر هاما ، كما استمرت حيازته لأهم الأصول الرأسمالية ، كما يتضح من الجدول رقم (٦) :

وتشير قراءة الجدول (٦) إلى عدد من الحقائق الهامة :

الأولى : أن حصة القطاع العام في نشاطات الأعمال وغيرها قد استمرت ثابتة تقريبا إذ هبطت من ٥٢,٨٪ إلى ٥١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، بل وزادت حصته في العمالة من ٢٨,٣٪ إلى ٤٠,٦٪ بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٥/٨٤ .

والثانية : إن حصة قطاع الأعمال العام في نشاطات الانتاج السلمي (الصناعة والزراعة والبناء) قد استمرت بدورها ثابتة تقريبا ، إذ هبطت من ٣٢,٩٪ إلى ٣٢,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي المتولد في القطاع العام - وذلك باستبعاد النفط (إذ تضاعفت عوائده بارتفاع الأسعار واسترداد حقول سيناء) وقناة السويس (التي أعيد افتتاحها في عام ١٩٧٥) - وذلك في ذات الفترة .

والثالثة : أن وزن القطاع العام الصناعي ، أي قطاع

تطوير القطاع العام الصناعي إلا أن توسع هذا القطاع قد استند أساسا إلى الاستثمار العام الجديد الذي قدر أسهمه بنحو ٩٠٪ من القيمة الاسمية للأموال المستثمرة في هذا القطاع بين عامي ١٩٥٥/٥٦ و ١٩٨٦/٨٥ وقد مثل التمويل الأجنبي مصدرا هاما لهذا الاستثمار .

جـ - انجازات القطاع العام الصناعي قبل الانفتاح :

لقد زاد نصيب القطاع العام الصناعي في إجمال القيمة المضافة للصناعة التحويلية من ٢٪ عام ١٩٥٢ إلى ٧,٣٪ عام ١٩٧٣ ، وفي العمالة الصناعية من أقل من ١٪ إلى ٦,١٪ في ذات الفترة وهي أساس معايير الانجاز للمثلثين الأول والثاني من الثورة الصناعية - التكنولوجية فقد تحقق بفضل هذا القطاع انجاز هام على طريق التصنيع حتى عام ١٩٧٣ .

فقد نالت الصناعة التحويلية نصيبا متزايدا من الاستثمار القومي الإجمالي . ونالت الفروع الأساسية القيادية للصناعة التحويلية نصيبا من الاستثمارات تزيد على انصبتها من الناتج الصناعي ، الأمر الذي أمن لها معدلا أعلى للنمو . وتعمم تركيز رأس المال والانتاج والعمالة في المؤسسات الصناعية واتسع استخدام الأساليب التكنولوجية الأحدث في الانتاج الصناعي وارتفعت انتاجية العمل في الصناعة . وتنامت المراكز الصناعية القديمة وظهرت مراكز صناعية رئيسية جديدة . وأقيمت لأول مرة صناعة المعادن وخاصة الحديد والصلب باستخدام خامات محلية . كما ظهرت تشكيلة جديدة واسعة من المنتجات الصناعية الجديدة ، وتزايد تصنيع خامات محلية جديدة وتنامي التخصص الانتاجي وتقسيم العمل داخل الصناعة والاقتصاد . وتوسعت السوق الداخلية للصناعة .. ووضعت مقدمات إقامة صناعة الآلات والمعدات .. الخ . وعلى أساس تضيف الصناعة التحويلية إلى صناعات ثقيلة وصناعات خفيفة ، لاحظنا أسبقية تطور الأولى ، وتشير مثلا إلى هبوط حصة الصناعات الغذائية والنسيجية في القيمة المضافة الإجمالية من ٦٤,٥٪ إلى ٤٢,٢٪ بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧١/٧٠ نتيجة تطوير القطاع العام الصناعي ، الذي بلغت حصته ٩٠٪ من انتاج وعماله الصناعات الثقيلة في عام ١٩٧١/٧٠ ، إلا أن عملية التصنيع اتسمت بالعديد من أوجه القصور والتقصير ، وكان تفاقم أزمة تمويل التصنيع أهم عقبات استكمال عملية التصنيع وقد كان المحس البارز لهذه الفترة هو ارتباط دور القطاع العام الصناعي بأهداف

جدول رقم (٦) بعض مؤشرات وزن ومكانة القطاعين العام والخاص في ظل الإصلاح

القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام	
القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي %		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص			

Source : Egypt : Review of The Finances of The Decentralized Public Sector . Vol I . March 1987 . Document of The World Bank . PP . 6 - 7 .

وبوجه خاص ، نلاحظ ثبات مساهمة القطاع العام في توليد الناتج المحلي الإجمالي ، وتزايد مساهمته في إستيعاب العمالة ، مقابل انخفاض ملموس لمساهمة قطاع الأعمال العام الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي ، وثبات مساهمته في إستيعاب العمالة الصناعية . كما نلاحظ أيضا أن حصة القطاع العام الصناعي في الناتج المحلي المتولد والعمالة الموظفة في القطاع العام قد هبطت بشكل ملموس ، رغم إستمرار هيمنته على الصناعات الأساسية الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة .

ب - الإستثمار في قطاع الأعمال العام :

لقد إتجهت نسبة الإستثمار العام الى الإستثمار القومي نحو الهبوط بين بداية السبعينات ومنصف الثمانينات وإن إستمرت مرتفعة . فقد إنخفض نصيب القطاع العام في الإستثمار الثابت من ٩٠,٣ % في عام ١٩٧٤ الى ٧٦,٥ % في عام ١٩٧٩ ، ثم الى ٧٥,٨ % في عام ١٩٨٥/٨٤ . ورغم ظاهري ثبات هذه النسبة خلال النصف الأول من الثمانينات ، فقد ارتفعت هذه النسبة حتى بلغت ٨١,٥ % في عام ١٩٨٣/٨٢ قبل أن تعاود الهبوط مع تراجع مصادر تمويل الإستثمار العام . وخلال الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٦/٨٥ ساهم القطاع العام بنحو ٧٨,٤ % من إجمالي الإستثمار الثابت القومي . وتراجعت حصة هذا القطاع بين ٦٥ % في نشاطات الخدمات ، ونحو ٨٠ % في نشاطات الإنتاج السلمي ، وحوالي ٩٤ % في نشاطات البنية الأساسية الانتاجية .

ويشير تحليل الاستخدامات الاستثمارية خلال سنوات الحقبة الخمسية الأولى ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ إلى عدد من الحقائق التي تكشف بوضوح الدور الجديد

الأعمال العام في نشاط الصناعة التحويلية والتعدين (عدا النفط والغاز) ، قد إستمر هاما ، رغم هبوط حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي المتولد في هذا النشاط من ٧٣ % الى ٦٠ % . كما إستمر إستيعابه للعمالة ثابتا تقريبا حيث إستوعب ٥٤,٥ % ثم ٥٣,٦ % من إجمالي العمالة الصناعية (عدا النفط والغاز) ، وذلك في ذات العامين .

والرابحة : أن القطاع العام ، وخاصة قطاع الأعمال العام الصناعي ، امتلك القسم الأكبر من الأصول الرأسمالية والمشروعات ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى . وهكذا ، فقد حاز القطاع العام ٦٧ % من الأصول الرأسمالية مقابل نحو ٣٣ % للقطاع الخاص ، وكانت الكثافة الرأسمالية للإنتاج في القطاعين ٣,٦١ و ١,٥٨ على الترتيب . وأما القطاع العام الصناعي فقد حاز ٨٢ % من الأصول الرأسمالية في الصناعة والتعدين (عدا النفط والغاز) مقابل ١٨ % للقطاع الخاص الصناعي ، وكانت الكثافة الرأسمالية للإنتاج في القطاعين ٥,١٢ و ١,٦٨ على الترتيب ، وذلك في عام ١٩٨٥/٨٤ .

والخامسة : إلا أن تحليلا أعمق يشير الى انخفاض ملموس في حصة قطاع الأعمال العام في نشاطات الإنتاج السلمي من ٣١,٧ % الى ٢٤,٢ % من الناتج المحلي الإجمالي ، وهبوط حصة القطاع العام الصناعي من ٢٢ % الى ١٤,٩ % من ذات الناتج ، وذلك بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٥/٨٤ . وحتى باستبعاد النفط والغاز وقناة السويس نلاحظ انخفاض نصيب القطاع العام الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٣,٤ % الى ١٩,٨ % ، وإنخفاض نصيبه من العمالة في القطاع العام من ٢٣,٦ % الى ١٧,٠ % في ذات الفترة .

الآخيرة إلى ٤٩,٨٪ بإضافة المناجم والمحاجر .
وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٨)

وختاماً : إن الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الأولى في نشاط الصناعة التحويلية والاستخدامية (عدا البترول) مثلت حوالي ٢٠,٨٪ من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية خلال الخطة مقابل ٢٤,٨٪ طبقاً لأهداف الخطة ٢٨,٢٪ في السنوات الخمس السابقة للخطة . ونالت المشروعات الجديدة ١٢,٤٪ من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية في هذا النشاط خلال الخطة وتوزعت بنية الاستثمارات بين الاحلال والتجديد وإعادة التاهيل واستكمال توسعات المشروعات القائمة . وقد شهدت سنوات الخطة تاهيل ٣٠٠ مصنع من بين ٣٥٤ مصنعا تضمنها شركات وزارة الصناعة . ويشير إلى استمرار ذات البنية للاستثمارات الصناعية ، إن إجمالي الاستثمار للشركات المذكورة توزع في عام ١٩٨٩/٨٨ بحيث نالت المشروعات الجديدة ٩٪ من الاجمالي وتوزع الباقي بين الاحلال والتجديد (٢٩٪) وإستكمال توسعات المشروعات القائمة (٥٠٪) وحماية البيئة (٢٪) .

٤ - اعباء تمويل قطاع الأعمال العام :

١- إجمالي اعباء تمويل قطاع الأعمال العام :
تشير الحسابات الختامية للدولة خلال فترة الخطة الخمسية الأولى إلى أن قيمة الفائض المحوّل إلى الخزنة العامة من قطاع الأعمال العام يفوق اعباء تمويل العمليات الجارية والتحويلات الرأسمالية لقطاع الأعمال العام التي تتحملها الموازنة العامة . ولكن بإضافة

للقطاع العام في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي . وباختصار ، نلاحظ غلبة الاستثمارات في قطاعات الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية مقارنة بالاستثمارات في نشاطات الإنتاج السلمي ، وذلك فيما يتصل بإجمالي الاستثمار العام . كما نلاحظ هبوط حصة قطاع الأعمال العام في إجمالي الاستثمار العام . ورغم الارتفاع النسبي لحصة القطاع العام الصناعي في إستثمارات قطاع الأعمال العام ، فإن توزيع استثمارات القطاع العام الصناعي يشير إلى تراجع الاستثمار في إقامة مشروعات صناعية جديدة .

وهكذا ، نلاحظ أولاً : أن النشاطات غير الانتاجية ، شاملة البنية الأساسية والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية والسيدية نالت ٦٠,٧٪ من إجمالي الاستثمار العام . وأما نشاطات الإنتاج السلمي فقد نالت ٣٩,٢٪ من ذات الاجمالي . لكن القطاع العام الصناعي قد إستحوذ بمفرده على ٣٦,٥٪ من الاجمالي المذكور ، خلال فترة الخطة الخمسية الأولى .
وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٧) :

وثانياً : إن استثمارات قطاع الأعمال العام قد هبطت من ٧٧,٥٪ إلى ٦١,٧٪ من إجمالي الاستثمار العام بين العامين الأول والآخر من الخطة الخمسية الأولى ، ومثلت حوالي ٧٤,٨٪ من ذات الاجمالي خلال فترة الخطة . وبينما نالت نشاطات الإنتاج السلمي نحو ٤٩٪ من إجمالي استثمارات قطاع الأعمال العام ، فإن نصيب الصناعة التحويلية وحدها قد زاد من ٢٢,١٪ إلى ٣٨,٢٪ بين العامين الأول والآخر للخطة ، وبلغ حوالي ٣٥,٤٪ خلال فترة الخطة . وترتفع النسبة

جدول رقم (٧) تطور هيكل الاستثمار العام في الخطة الخمسية الأولى^(١)

القطاعات الاقتصادية	١٩٨٥/٨٤		١٩٨٦/٨٥		١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٨٧		١٩٨٩/٨٨	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
الزراعة والصيد	٣٧٤	٥,٥	٣١٩	٥,٨	٣٢٩	٥,٠	٤٨٠	٥,٨	٤٨٧	٥,٣
التعدين والمعادن	٢٥١	٥,٠	٢٢٠	٥,٨	٢٤٧	٥,٢	٢٨٩	٣,٤	٢٩٣	٤,٩
الصناعة التحويلية	١٢٤٤	١٨,٤	١٤٥٢	٢٦,٤	١٥٨٨	٢٤,٢	٢٢٤٢	٢٨,٤	٢٢٥٩	٢٨,٢
الكهرباء والغاز والمياه	٦٦٦	٩,٦	١٢,٨	١٢,٦	١٢,٦	١٩,٥	١٦,٢	١٩,٥	١٦,٢	١٩,٥
التجهيز وبناء	١٦٣	٢,٣	١٩٢	٣,٥	١٦٤	٢,٥	١٩٠	٢,٤	١٤٨	١,٦
التجارة والمطاعم والفنادق	١٩١	٢,٨	١٩٣	٣,٥	١٨٩	٣,٩	٢٤٠	٣,٩	٢٤٠	٣,٩
النقل والواصلات والتعمير	١١٦٨	١٦,٦	١١١٩	٢٠,٤	١٢٤٢	١٩,٩	١٢٦٨	١٥,٤	١٢٨١	١٥,٩
التمويل والتأمين والمعارف	٧١	١,٤	٥٣	١,٠	٨١	١,٢	١٢٢	١,٦	١٢٩	١,٦
الخدمات الصحية والاجتماعية وتعليمية	٩٨٨	١٤,٦	١١٥٣	٢١,٠	١٢٧٢	١٩,٥	١٨١٢	٢٢,٢	١٨١٢	٢٢,٢
إجمالي الاستثمار العام	٥٠٠٧	١٠٠	٤٤٩٠	١٠٠	٦٥٥٦	١٠٠	٨٢٦٢	١٠٠	٩٠٢٤	١٠٠
لإجمالي الاستثمار العمومي ^{٢٢}	٥٠٠٧	١٠٠	٤٤٩٠	١٠٠	٦٥٥٦	١٠٠	٨٢٦٢	١٠٠	٩٠٢٤	١٠٠

* الإستثمارات الإستثمارية لإدارة الحكومة و لقطاع الأعمال العام .

(١) بالأسعار الجارية والراب مدين جنيه .

المصدر : الحسابات الختامية للدولة .

جدول رقم (٨) تطور إستثمارات قطاع الأعمال العام (ق ١ ع) في الخطة الخمسية الأولى

القطاع الاقتصادي		١٩٨٢/٨٣	١٩٨٣/٨٤	١٩٨٤/٨٥	١٩٨٥/٨٦	إجمالي الخطة
مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه
زراعة والصيد	١٧٦	٣,٢	١٥٨	٣,٨	١٦٥	٣,٧
للمواد الخام	٢٥١	٤,٥	٢٣٠	٥,٧	٢٤٢	٥,٢
الصناعة التحويلية	١٧٤٤	٣٢,١	١٤٥٧	٣٥,١	١٥٨٨	٣٢,٠
التكرير والنفط والغاز	٥٦٦	١١,٦	٥٨٠	١٤,١	١٠٥١	٢٢,٦
التشييد والبناء	١١٢	٢,٢	١٩٢	٤,٦	١٦٤	٣,٦
التجارة والمطاعم والفنادق	١٩١	٤,٩	١٩٢	٤,٧	١٨٩	٤,١
النقل والاتصالات والبريد	١٠٨٢	٢٢,٩	٩٩٢	٢٤,٠	١٠٥٧	٢٣,٥
التعليم والثقافة والترفيه	٦٦	١,٢	٤٩	١,٢	٧٨	١,٦
قضايا صيدلية وإحصائية وإدارية	١٩١	٣,٥	٢٠٥	٥,١	٢٢٦	٥,٠
إجمالي استثمارات ق ١ ع	٢٨٨٠	١٠٠	٢٤١٢	١٠٠	٢٦٤٠	١٠٠
إجمالي الاستثمار العام	٥٠٠٧	٧٧,٥	٤٤٩٠	٧٥,٤	٤٦٢٢	٧١,٦

* الاستخدامات الإستراتيجية بدون الإدارة العسكرية .
 * الأسلاك الجارية والكهرباء مليون جنيه .
 المصدر : الحسابات القومية للدولة .

جدول رقم (٩) التدفقات المالية بين الموازنة العامة للدولة وقطاع الأعمال العام خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى*

البیان	١٩٨٢/٨٣	١٩٨٣/٨٤	١٩٨٤/٨٥	١٩٨٥/٨٦	إجمالي الخطة
التحويل الجارى والرسائل من الموازنة ^(١)	١٠٧٦	٩٩٢	٩٦٥	١٦٣٧	٥٧٥٣
تحويل الاستثمارات من الموازنة ^(٢)	١١٧٠	١٣٦٧	١٥١٩	١٤٥١	٥٥٠٧
إجمالي اعباء الموازنة ^(٣)	٢٢٤٦	٢٣٥٩	٢٤٨٤	٣٠٨٨	١٢٣١٣
الفائض المحوّل الى الموازنة ^(٤)	٢٠٤٦	٢٠٧٥	١٩٤٥	١٨٦٥	١٠٠٠٠
(١) (٢) ٪ (١) ٪	١٩٠	٢٠٩	٢٠١	١٣٢	١٧٥
(٣) (٤) ٪ (٣) ٪	١٧٥	١٥٢	١٧٧	١١٩	١٣٧
(٤) (٣) ٪	٩١	٨٨	٧٨	٦٢	٧٧

* لاقرب مليون جنيه (١) تشمل القروض والتدفقات للعملة وسداد حيز الهيئات الاقتصادية العامة وغير ذلك من البنوك . (٢) يشمل ايرادات بنك الاستثمار القومي . ومساهمات الموازنة العامة في رؤوس الأموال وغير ذلك من البنوك . (٣) يشمل الفائض المحوّل من الشركات والهيئات بما فيها قناة السويس ومدينة البترول والبنك المركزى .
 المصدر : الحسابات القومية للدولة .

اتجاهات مختلفة للتدفقات المالية بين الموازنة العامة للدولة وشركات القطاع العام (٢٩٢ شركة) . إذ بتحليل البيانات المتاحه لعدد من سنوات الخطة الخمسية الأولى فضلا عن سنة الأساس للخطة ، نلاحظ أن إجمالي إيرادات الدولة وهيئاتها من شركات القطاع العام تزيد على التمويل الجارى والتحويلات الرأسمالية من الموازنة وباستبعاد الضرائب الداخلية تنقلب نسبة تغطية عوائد الدولة لمدفوعات الشركات . ويظهر ذات الاتجاه بمقارنة إجمالي مدفوعات ومتحصلات الشركات . إلا أنه بالإضافة تمويل الدولة للاستثمار فإن إجمالي متحصلات الشركات تزيد بشدة عن حصص الدولة في الأرباح ومقابل الإفراط .
 وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١٠)

إعباء تمويل الاستثمار في قطاع الأعمال العام والتي تتحملها الموازنة العامة ، فإن إجمالي اعباء الموازنة تفوق الفائض المحوّل إليها . وذلك كما يوضح الجدول (٩) .

ونلاحظ هنا تزايد اعباء تمويل الموازنة العامة لقطاع الأعمال العام ، وهو ما يظهر في تراجع نسبة تغطية الفائض المحوّل سواء للتمويل الجارى والتحويلات الرأسمالية أو للاستثمارات أو لإجمالي الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة . وأما الانخفاض النسبي لهذه الأعباء في العام الأخير من الخطة فقد يرتبط بتراجع الفائض مع انخفاض أسعار النفط .
 ب - اعباء تمويل شركات قطاع الأعمال العام : وباستبعاد الهيئات الاقتصادية العامة ، نلاحظ

جدول رقم (١٠) التدفقات المالية بين شركات القطاع العام وموازنة وهيئات الدولة*

البيان	١٩٨٦/٨١	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٦/٨٣	١٩٨٦/٨١
الضرائب المدفوعة (١)	٦٧٨	٦٠٥	٥٦٧	٤٤١
حصص الأرباح (٢)	٤٩٩	٤٥٧	٤٠٨	٣٥٢
حصص الأرباح (٣)	٦٣	٦٣	٥٩	٥٣
إجمالي عوائد الدولة (٤)	١٢٥٥	١١٢٨	١٠٨٢	٨٨٧
قروض لتمويل شركات قائمة (٥)	٣٢	٤٥	١٥	٨١
تحويلات رأسمالية لشركات قائمة (٦)	١٣٤	٧١٥	٣٣٦	٤١٤
قروض بنك الاستثمار القومي (٧)	٥٠٣	٥٥٩	٦٠٢	٠٠
إجمالي تمويل الدولة (٨)	٦٦٩	١٣٦٩	٨٤٨	٠٠
(٤) إلى (٥) + (٦) %	٧٦٩	١٤٥	٤٤٠	١٧٩
(٦) + (٧) + (٨) %	٣٠٤	٦٨	١٩٠	٨٢
(٧) + (٨) %	٧٨	٣٩	٥٥	٠٠
(٤) إلى (٨) %	١٨٨	٨٩	١٢٨	٠٠

(١) تشمل أيضا احتياطي شراء سندات . (٨) تشمل أيضا تمويل لإصلاح حالة السيولة للشركات .

* لا يربط مليون جنيه ويلاسل الجارية . ويستبعد الهيئات الاقتصادية العامة .

المصدر : الحسابات الختامية للدولة .

جدول رقم (١١) التدفقات المالية بين شركات وزارة الصناعة والموازنة العامة للدولة*

البيان	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٦/٨١
مدفوعات الضرائب والرسوم وغيرها إلى الموازنة العامة (١)	١٧٨٧	٠٠
تحويلات لشراء سندات وحصص وأرباح وغيرها إلى الموازنة (٢)	١٤٨	٠٠
إجمالي المدفوعات والتحويلات من الشركات إلى الموازنة (٣)	١٦٤٣	١٣٣٥
مسئمة اشغالية من الحكومة في رؤوس أموال الشركات (٤)	٦	١٢٨
قروض طويلة الأجل من الموازنة وبنك الاستثمار القومي إلى الشركات (٥)	١٤٩٩	١٢٥٤
إجمالي تمويل الموازنة لاستثمارات الشركات (٦)	١٦١٧	١٦٦٠
(٣) إلى (٦) %	١٣١١	١٨٠٩
القروض الأجنبية طويلة الأجل (٧)	٢٩٢٨	٣٤٦٩
إجمالي التمويل الحكومي والأجنبي طويل الأجل (٦) + (٧)	٣٧٦٩	٤٣٥٠
التمويل الذاتي للاستثمارات والمخصصات والاحتياطيات والمجز (٨)	٦٥٦٨	٧٨١٥
إجمالي الاستثمارات باستبعاد رأس المال المملوك (٩)	١٠٠٠	١٠٠٠
(٨) إلى (٩) %	١٠٠	١٠٠
مصادر الأصول والمخصصات المتداولة (رأس المال العامل) (١٠)	٧٢١	١٨٦٩

عامي ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٨٧/٨٦ إلى زيادة إجمالي المدفوعات والتحويلات من هذه الشركات إلى الموازنة العامة للدولة بالمقارنة مع إجمالي التحويلات والاستثمارات التي قدمتها الموازنة إلى الشركات . ونلاحظ أن قصور حجم التمويل الذاتي للشركات للاستثمارات والمخصصات والاحتياطيات والخسائر مقارنة بحجم المال المستثمر ، لم يدفع فقط إلى الاعتماد على القروض الحكومية - المحلية طويلة الأجل ، وإنما أدى أيضا إلى تزايد الاعتماد على القروض الأجنبية طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات . وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١١)

ونلاحظ هنا أن العام الأخير من الخطة ، مع تراجع عوائد النفط وإحتدام أزمة التمويل ، شهد انخفاضا نسبيا للاعباء التي تتحملها الدولة لتمويل الجارى والرأسمالى والاستثمارى المقدم إلى شركات القطاع العام . لكن هذا التطور لا يخفى الاتجاه العام لتزايد أعباء هذا التمويل ، وتراجع عوائد الدولة من الشركات في السنوات السابقة للعام الآخر من الخطة .

جـ - تمويل شركات القطاع العام الصناعى :

وتشير البيانات التفصيلية المتاحة عن تقييم الأداء والحسابات الختامية والميزانيات لشركات القطاع العام الصناعى التابعة لوزارة الصناعة (١١٦ شركة) من

تجدول و قلم

* ستة الأسس ١٩٨٤/٨٢ (١) قبل خصم الضرائب والإحتياجات .
المصدر . وزارة الصناعة . تقرير نتائج أعمال قطاع الصناعة ١٩٨٤/٨٢ - ١٩٨٩/٩٨ . تقرير عن تقييم الأداء والحسابات
الختامية وميزانيات قطاع الصناعة عن السنة للفترة ١٩٨٧/٨٦ . مؤس ١٩٨٨ .

مختلف فروع الصناعة التحويلية والتعدين (باستثناء النفط والغاز) وذلك أنها الشركات الأهم وفق جميع مؤشرات الانتاج والعمالة والاستثمار وغيرها ، وبسبب توافر البيانات عن تطور أدائها في التقارير المنشورة لوزارة الصناعة . تم عرض لأسباب الانخفاض النسبي لانتاجية العمل في هذه الشركات باعتبارها هذه الانتاجية أهم مؤشرات كفاءة الراء ، إذ تمثل محصلة للمجموعة المركبة من العوامل التي تؤثر على الكفاءة والعداء .

تحسين أداء القطاع الصناعي :

تشجيع تقارير وزارة الصناعة حول نتائج أعمال الشركات الصناعية التابعة لها ، الى تحسين أداء هذه الشركات . ويظهر هذا التحسن في زيادة عدد الشركات الربحية من ٨٠ الى ٩٨ شركة ، وارتفاع العائد (الأرباح قبل خصم الضرائب والاحتياطات) الى رأس المال المستثمر والملوك ، وارتفاع نصيب المشتغل من القيمة المضافة الى رأس المال المستثمر ، وارتفاع نسبة الصادرات الى الانتاج .. الخ .

في نهاية الثمانينات كان القطاع العام الصناعي يتكون من ١٧٤ شركة، خضعت ١١٥ شركة منها لوزارة الصناعة، وأما الشركات الأخرى فقد تبعت عدداً من الوزارات حسب النشاطات المختلفة. وهكذا، فإن الصناعات العسكرية، والتي تساهم أيضاً في الإنتاج المدني وخاصة للسلع المعمرة، تبعت وزارة الإنتاج الحربي، وخضعت صناعة الأدوية والمستحضرات والأدوات الطبية لوزارة الصحة، وصناعة الأسمنت ومواد البناء لوزارة الإسكان، والبتروكيماويات ومنتجات تكرير البترول لوزارة البترول، والمطاحن والمضارب والمخابز لوزارة التموين، وحلج وكبس القطن لوزارة الاقتصاد. وإلى جانب هذه الشركات والصناعات، ينسب إلى القطاع العام الصناعي العديد من الوحدات الانتاجية الصناعية التابعة لعدد من الهيئات العامة مثل قناة السويس، والسكك الحديدية، والنقل العام وغيرها.

وسوف نركز هنا على تحليل مؤشرات تطور أداء الشركات التابعة لوزارة الصناعة ، والتي نتوزم بين

ب - ضعف أداء القطاع العام الصناعي :

الا أنه لا تجب المبالغة في دلالة هذه المؤشرات . إذ تشير بيانات الجدول السابق ذاته الى جانب غيره من البيانات الى مؤشرات هامة أخرى تدل على ضعف مستوى أداء هذه الشركات ، فضلا عن غيرها من وحدات القطاع العام الصناعي . ونلاحظ أولا : أن حصة القطاع العام الصناعي في الأصول الرأسمالية في الصناعة (٨٢٪ مقابل ١٨٪ للقطاع الخاص) ، وتقوى الكثافة الرأسمالية للانتاج فيه مقاسه بمعامل رأس المال/ العمل (٤ أمثال القطاع الخاص الصناعي) ، لا تتناسب مع حصته في الناتج المحلي (٦٠٪ مقابل ٤٠٪ للقطاع الخاص الصناعي) ، وذلك في عام ١٩٨٩/٨٤ ، كما يظهر في الجدول رقم (٦) والناتجة المنطقية لهذه الفجوة بين الحصص في الاستثمار والحصة في الناتج هي في زيادة عبء الموازنة العامة فضلا عن اعباء المديونية الخارجية .

وثانيا : أن نسبة القيمة المضافة الى قيمة الانتاج قد هبطت من ٣٨,٢٪ الى ٢٩,٧٪ ، كما انخفضت نسبة القيمة المضافة الى رأس المال المملوك من ١٠,٤٪ الى ٩,٢٪ ، وذلك بين عامي ١٩٨٩/٨٤ و ١٩٨٧/٨٨ . وتشير مكونات المخزون السلبي الى زيادة حصة قطع الغيار في المخزون من السلع الى الآلات والمعدات من ٣,٦٪ الى ٢,٨٪ وزيادة نسبة المخزون من السلع تامة الصنع الى إجمالي الانتاج من ١٠٪ الى ١٢٪ بين عامي ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٧/٨٦ ، وهو ما يزيد عن النسب المعيارية ويبدل على عدم كفاءة استخدام الموارد فضلا عن تراكم المخزون الراكد وتعطل الأصول الرأسمالية . وأما الطاقات العالقة في قطاع الأعمال العام ، والتي تظهر أساسا في القطاع العام الصناعي ، فقد قدرت بنحو ٢٥٪ من إجمالي الطاقة المتاحة في النصف الأول من الثمانينات .

وثالثا : أن تحليل نتائج الأعمال وفق بيانات الجدول رقم (١٣) يشير الى تفاوت كبير بين العائد على رأس المال المستثمر ، حيث تراوح بين ٢,٨٪ في شركات صناعة التعدين والحرايات و ٨,٠٪ في شركات الصناعة الكيماوية . الا أن عدد الشركات الخاسرة في الفرع الأخير بلغ ١٠ شركات من ٢٧ شركة يضمها القطاع ، وهي أعلى نسبة بينما لم تضم الصناعات المعدنية والغذائية أي شركات خاسرة . وعلى مستوى الشركات مجتمعة فإن قيمة العجز استوعبت حوالي ٤٠٪ من الفائض العائلي للتوزيع قبل دفع الضرائب المستحقة . وتراوحت حصص المساهمة في الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية بين ١,٩٪ للصناعات الكيماوية و ٥١,٢٪ للصناعات النسيجية . وأما الانتاجية مقاسة

بمتوسط نصيب المشتغل من القيمة المضافة فقد تراوحت من ٧١٥٥ جنيه و ٤٠٠٠ جنيه في الصناعات الكيماوية والنسيجية على الترتيب . كما تراوحت نسبة القيمة المضافة الى رأس المال المستثمر بين ١٧,٥٪ للصناعات المعدنية وحوالي ٤١٪ للصناعات النسيجية والهندسية .

وأبعا : إن نتائج الأعمال في عام ١٩٨٩/٨٨ تشير الى تحقيق أرباح قابلة للتوزيع قبل دفع الضرائب المستحقة بلغت حوالي ١٠٥٦ مليون جنيه . الا أن شركات وزارة الصناعة حققت خسائر بلغت حوالي ١٥٧ مليون جنيه . ورغم الارتفاع الظاهر لربحية مجموع الشركات ، فإننا نلاحظ أنه على حين بلغت أرباح شركات الصناعات الغذائية حوالي ٣٤٠ مليون جنيه مقارنة بخسائرها لم تتعد ٢٠ مليون جنيه ، فإن خسائر شركات الصناعات الهندسية بلغت ٥٤ مليون جنيه وهو ما يزيد عن الأرباح التي حققتها والتي لم تتعد ٢٨ مليون جنيه . وتراوحت زيادة قيمة الأرباح من ٤٤٪ للصناعات المعدنية و ٧٪ للصناعات الهندسية . وبينما تحولت ٧ شركات من خاسرة الى رابحة ، تحولت ٤ شركات من رابحة الى خاسرة بين عامي ١٩٨٨/٨٧ و ١٩٨٧/٨٨ .

٦ - مشاكل الانتاجية والأداء في القطاع العام الصناعي :

●● رقم اتجاهات تحسين الاداء في شركات القطاع العام الصناعي التابعة لوزارة الصناعة فقد رأينا عددا من المؤشرات التي تظهر ضعف وعدم شموله . وهكذا ، مثلا ، تحققت خسائر في عدد تراوح بين ٣٠٪ و ١٦٪ من عدد الشركات المذكورة خلال النصف الثاني من الثمانينات . وبلغ عدد الشركات الخاسرة ٣٧٪ من شركات الصناعات الكيماوية . واستوعبت الخسائر حوالي ٤٠٪ من الفائض العائلي للتوزيع قبل دفع الضرائب المستحقة في مجموع شركات وزارة الصناعة ، في عام ١٩٨٧/٨٦ . وفي عام ١٩٨٩/٨٨ زادت الخسائر الاجمالية لشركات الصناعات الهندسية على إجمالي الأرباح التي حققتها . وأما الامكانيات المتاحة لتحصين الاداء فقطر . مثلا ، في تحول ١٦ من الشركات الخاسرة الى رابحة (بين ١٩٨٩/٨٨ و ١٩٨٩/٨٤) ، وتفاوتت نسبة القيمة المضافة والعائد الى رأس المال المستثمر ، فضلا عن تفاوت انتاجية العمل . أضف الى هذا أن ارتفاع نسب المخزون الراكد من المستلزمات والمنتجات وارتفاع نسب الطاقات غير المستغلة ، يكشف

جدول رقم (١٣) اداء شركات وزارة الصناعة حسب الفروع الصناعية في عام ١٩٨٧/٨٦

الفروع الصناعية	عدد الشركات رأس المال المستثمر الكلية للشقة									
	الصناعات		عدد العاملين		القطاع		القطاع		القطاع	
	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع
الغزل والنسيج والملابس	٣١	٢١	٢٤٦	٦,٣	٩٩١	١٦	٥٢٢	٥١,٣	٢٤٩	٢٣,٥
الصناعات الغذائية	١٩	١٩	٣٣٠	٦,٥	٦٩٢	٥٢	٥١	٥,١	١٠١	١٧,٦
الصناعات الخشبية	٢٧	١٧	٢١٦٧	٨,٧	٥٠٨	٢٧	١٩	١,٩	٧٦	١٢,٤
الصناعات الهندسية	٢٠	١٣	٨٩٩	٨,٢	٣١٨	٢٠	١٨,٢	١,٨	٦٨	١١,٩
الصناعات المعدنية	٩	٩	٣٦٤	٥,٩	٤٠٥	٢٤	٢٢٢	٢٢,٨	٥٩	١٠,٣
التعدين والخراب	٩	٧	٤٨٠	٣,٨	١٣١	١٤	٨	٠,٨	٢٥	٤,٤
الإجمالي	١١٥	٨٦	١٠٦٥٠	٦,٨	٣٦٠١	٢٣	١٠١٨	١٠٠	٥٧٢	١٠٠

(١) بالمليين جنيه، القطاع للقطاع قبل الضرائب.
المصدر : وزارة الصناعة.

وسيلة أو استراتيجية بأسعار رخيصة قد ينعكس في شكل انخفاض الربحية أو العائد أوحى خسارة ، رغم ارتفاع مستويات كفاءة الاداء .

١ - حقائق ونقاط دراسة للبنك الدولي :

●● في ظروف الدعوة الى « تحرير » قطاع الاعمال العام ، ابرزت دراسة هامة للبنك الدولي حول مشاكل الانتاجية والكفاءة في الصناعة المصرية ، عددا من الحقائق والتناجز تنسجم بأهمية بالغة . ولكن أهمية الدراسة في شمولها عددا بلغ ١١٠ شركة صناعية عامة لتحليل الانتاجية ونحو ٨٢ شركة صناعية عامة لتحليل الكفاءة ، رغم أهمية هذا الشمول . كما تكن في الموضوعية للموسسة للدراسة المذكورة سواء في رصد اتجاهات تطور الانتاجية والكفاءة ، أو في تحديد أسباب هذا التطور ، سواء كانت تتصل بأوضاع القطاع العام الصناعي ، أو مشاكل الاقتصاد القومي . وأخيرا ، في توصيات الدراسة بصدد رفع مستويات الانتاجية والكفاءة ، وفي توصيات تنطلق من الدعوة الى تعميق التحولات الاقتصادية الليبرالية على أساس « تحرير » لا « تخصيص » القطاع العام الصناعي .

●● وتبين الدراسة أولا ، بصدد تطور الانتاجية شركات القطاع العام الصناعي المدرسية ان الفترة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ شهدت نموا في انتاجية العمل في غالبية الفروع الصناعية ، حيث فاق معدل نمو الانتاج ورأس المال معدل نمو العمالة ، أو كان نمو الانتاج ورأس المال مصحوبا بانخفاض معدل نمو العمالة . وكان نمو اجمالي انتاجية عناصر الانتاج هو العامل الاساسي وراء زيادة النمو في الانتاج بمعدلات

الامكانات الملموسة لخفض التكلفة وزيادة العائد . واما القوة الظاهرة بين مساهمة القطاع العام الصناعي في الاستثمار الثابت وحصة في الناتج المحلي ، مقارنة بالقطاع الخاص ، فانها تبين ضعف كفاءة استخدام الموارد في الاول . لكن هذه القوة تبين أيضا - وربما هذا هو الأهم - ادارة القطاع العام الاقتصادي على غير اساس المعايير الاقتصادية وسياسة الاسعار الرقيقة لمنتجاته لاعتبارات سياسية أو اجتماعية ، فضلا عن تزيف موارده لمضاغة أرباح الوسطاء والمتعاملين مع القطاع العام من القطاع الخاص . وفي المحصلة تنعكس الآثار السلبية لضعف أداء القطاع العام الصناعي في الاعتماد المتزايد على قروض الموازنة والقروض الأجنبية لتغطية العجز أو تمويل الاستثمار ، ويسهم هذا القطاع بذلك في زيادة مشكلات عجز موازنة الدولة ، وعجز المديونية الخارجية ، الى جانب التضخم والبطالة .

ونركز هنا في بيان أسباب انخفاض كفاءة الاداء في القطاع العام الصناعي على الاشارة الى مستويات ومحددات انتاجية العمل في هذا القطاع في ضوء ما بينته دراسة البنك الدولي عن السبعينات ، ثم نورد قراءتنا لتحليل هذه الانتاجية في الثمانينات ، وفي تقديرنا ان هذه الانتاجية تمثل أهم مؤشرات كفاءة الاداء ، لأن اتخاذ الربحية مقياسا للكفاءة قد يكون مضللا أو ناقصا ، من جهة ، لأن نظام التسعير الإداري قد يسمح برفع الاسعار الى مستويات أعلى تسمح بزيادة الارباح وحتى بتحويل الخسائر الى ارباح رغم استمرار أسباب انخفاض الانتاجية وضعف الاداء ، في ظل أوضاع شبه احتكارية للمنتجين . ومن جهة ثانية ، لأن تحميل القطاع العام الصناعي بأعباء انتاج سلع استهلاكية أو

والهارة ، وبحيث يكون مرنا متناسبا مع اجور القطاع
الخص والاجور في الخارج للحد من تسرب العمالة
للماهرة من هذا القطاع .

ب - مشكلات ومصدات الانتاجية في الثمانينات :

●● لقد انخفض الرقم القياسي لاعداد المشتغلين
بشركات وزارة الصناعة من ١٠٠ عام ١٩٨٤/٨٣ الى
٩١,٢ في عام ١٩٨٨/٨٧ . وفي ذات الفترة ارتفع الرقم
القياسي للقيمة المضافة الاجمالية بالاسعار الجارية من ١٠٠
الى ٢١٢ ، وزادت انتاجية الجنيه/ اجر من ١٥
جنيه الى ٧,٩ جنيه أو بنحو ١١٪ سنويا (انظر جدول
رقم ٧) . الا انه بافتراض معدل تضخم يبلغ حوالي
١٥٪ سنويا في الفترة المذكورة ، فان القيمة المضافة
الاجمالية بالاسعار الثابتة تزيد من ٢٠٠ مليون جنيه
الى ٢١٠ مليون جنيه فقط ، وفي ذات الفترة مبط عدد
المشتغلين من ٦٠٠ الف الى ٥٦٣ الف مشتغل . وبذلك
فان انتاجية العمل مقاسة بنصيب المشتغل من القيمة
المضافة الاجمالية بالاسعار الثابتة ترتفع بدرجة طفيفة
من حوالي ٢٣٣٥ جنيه في عام ١٩٨٤/٨٣ الى ٢٧٤٨
جنيه في عام ١٩٨٩/٨٨ ، أو بنحو ٢,٥٪ سنويا . بينما
تبلغ الزيادة في انتاجية الجنيه/ اجر بالاسعار الجارية
حوالي ١١٪ سنويا خلال ذات الفترة .

وعلى أية حال ، فان هذه الزيادة الطفيفة في انتاجية
العمل وكانت نتاج عدد من التطورات الايجابية خلال
الثمانينات منها وقف سياسة التعيين الاجباري في
الشركات الصناعية العامة ، وتقلص اعداد المشتغلين
فيها ، وإعادة تأهيل حوالي ٨٥٪ من مصانع هذه
الشركات خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٢/٨٣ -
١٩٨٧/٨٦) ، وتحرير اسعار العديد من المنتجات
الصناعية ، والعلاج الجزري لاختلالات هيكل رؤس
اموال عدد من الشركات ، وخفض نسب الطاقات
العاطلة والمخزون الرائد في شركات اخرى .. الخ .
الا انه من الهام ان نلاحظ هنا ان انتاجية المشتغل
في الصناعة التحويلية المصرية ، وفي قلبها شركات
القطاع العام الصناعي التابعة لوزارة الصناعة ، مقاسة
بنصيب المشتغل من الناتج المحلي الاجمالي المتولد في
الصناعة التحويلية لم يتعد حوالي ٢٦٨١ دولار في عام
١٩٨٧ ، على حين بلغت انتاجية المشتغل حوالي ٤٨٥٣٢
دولار في اليابان ، ٤٢٣٩٩ دولار في ألمانيا الغربية ،
بدات القياس وفي ذات العام أي ان انتاجية العمل
الصناعي في البلدين المذكورين بلغت حوالي ١٨,١ مثل
١٥,٨ مثل ذات الانتاجية في مصر في عام ١٩٨٧ ،
ولاشك ان فارق مستويات الانتاجية ينخفض بدرجة

عالية لم تتحقق الا في الولايات المتحدة ، وأما بالنسبة
لنمو السلمي للانتاجية المذكورة في بعض الشركات
المدرسة فقد ارتبط بعوامل خارجية مثل : فقدان
اسواق التصدير لاروبا الاشتراكية ومن ثم خفض
الانتاج وعدم القدرة على تكيف عناصر الانتاج مع
الحجم الجديد للانتاج ، واستمرار سياسة التعيين
الاجباري ، وارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض القدرة
التنافسية للانتاج سواء امام الواردات او في اسواق
التصدير .

وبوجه خاص فان زيادة استقلال الطاقات الانتاجية
كانت اهم عامل وراء نمو الانتاجية في القطاع العام
الصناعي ، كما تؤكد الدراسة المذكورة والامر ان
الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩ لم تشهد أي إضافة
جوهرية للاستثمار الجديد في الشركات القائمة أو دخول
أي شركات جديدة . وكان معظم التكنولوجيا المستخدمة
في الانتاج قانما قبل ١٩٧٣ . وانه من الضروري في
الاجل الطويل تكيف الجهود من اجل استخدام وتطوير
الاساليب الفنية الاحدث للانتاج ، طالما ان استمرار
التخلف عن اللحاق بمستويات الانتاجية العالية
سيعوق الصناعة عن تحقيق اهدافها .

●● ثم تؤكد الدراسة ، ثانيا ، بصدد رفع الكفاءة
الانتاجية للصناعة والاقتصاد في مصر ضرورة نبد
الحلول التدريجية - الجزئية ، وتحقيق اصلاح شامل
واسع النطاق للسياسة الصناعية والاقتصادية في
مجالات اربعة اساسية هي : نظام التسعير ، وتنظيم
القطاع العام ، وتطوير الصادرات ونظام الصرف ، ثم
سياسات العمالة والاجور . وتوضح الدراسة انه
يستحيل الفصل بين هذه الاصلاحات ، لان تغيير البنية
التنظيمية ومنح الاستقلال الاداري للقطاع العام (في
تحديد تشكيلة المنتجات وكيفية الانتاج ، وحجم
الاستثمار ، واسعار البيع ، واستخدام الارباح .. الخ)
اذا تم على غير اساس الاسعار الاقتصادية للمستلزمات
والمنتجات ربما يفاقم مشكلة الكلفة الانتاجية (التي
تتبعكس في تناقص الربحية المالية والاقتصادية في ظل
هيكل الاسعار القائم) ، وأما تطوير الصادرات ، فانه
يفرض على سياسة الاستثمار الصناعي التمييز بين
فروع تعتبر مجالا حيويا للاستثمار والتصدير حاليا ،
واخرى يمكن ان تكون كذلك في المستقبل ، وثالثة لا
ينتظر ان تكون ذات كفاءة تصديرية في المستقبل .
واخيرا ، فان تعدد سياسات العمالة والاجور ، يتطلب
الغاء نظام التعيين الاجباري ، حيث يستحيل الجمع
بين الضمان الاجتماعي ورفع الانتاجية في آن واحد ،
كما يقتضي تعديل هيكل الاجور بم يتناسب مع حاجة
المشروع ، وعلى اساس الاداء والخبرة والتدريب

التحولات الاقتصادية الليبرالية المصاحبة للتخصيص ، ومنها تحرير التجارة الخارجية ، وإقامة اقتصاد السوق .

وفي تحليل الدعوة الى التخصيص في مصر ، أخذين بعين الاعتبار انها لا تستثنى القطاع العام الصناعي كما افهمنا ، نشير الى أهم المبررات والمشكلات والعقبات التي تواجه هذه الدعوة .

١ - مبررات وبواعث دعوة التخصيص :

● يؤكّد مؤيدو التخصيص ان قطاع الأعمال العام بما يشمله من « نظام اقتصادي ثبت فشله في الشرق والغرب والشمال والجنوب » .. مسئول الى حد كبير عن المشكلات الاساسية الراكدة في الاقتصاد المصري ، وهي : التضخم والبطالة وعجز ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية الثقيلة ، فضلا عن آثاره السلبية سياسيا واجتماعيا واخلاقيا .

اقتصاديا ، فان خسائر قطاع الأعمال العام سبب هام لعجز الموازنة العامة ، ومن ثم توسع الاصدار النقدي الذي يعمل ما يقرب من ٥٠٪ من جهاز الموازنة ، ويعمل المصدر الاساسي للتضخم . وقطاع الأعمال العام سبب تباطؤ نمو الناتج القومي ، ومن ثم ضعف استيعاب المواطنين الجدد الى سوق العمل والبطالة ، نتيجة انخفاض عائد رأس المال المستثمر في قطاع الأعمال العام الذي « يمتص » نحو ٧٠٪ من اجمالي الموارد الاستثمارية . وقطاع الأعمال العام الذي يسيطر على ٨٠٪ من التجارة الخارجية هو المسئول عن العجز المزمن في ميزان المدفوعات . اذ أدت هذه السيطرة الى ركود طويل المدى للصادرات السلعية ونمو هائل الواردات وعجز ضخم للميزان التجاري . وقطاع الأعمال العام مسئول عن ٤٠٪ من المديونية الخارجية (٥٠ مليار دولار) تولد مستحقات سنوية تقدر بنحو ٥٠٪ من اجمالي المدفوعات السنوية لخدمة الدين (٥ مليارات دولار) ، تزيد على كل حصيله الصادرات السلعية غير البترولية . وبهذا كله ، وغيره ، فان استمرار القطاع العام بالصورة التي هو عليها الآن سوف يؤدي الى تفاقم هذه المشاكل جميعا ، كما يؤدي الى مزيد من الاعتماد على المعونات الأجنبية مما يهدد استقلالية القرار السياسي ويضعف الدور الذي يمكن لمصر ان تقوم به على الصعيدين الاقليمي والدولي . ● واجتماعيا : فان القول بان القطاع العام حماية للفقراء خرافة ، لان النسبة العظمى من مزاياء ومكائنه لا تعود على الفقراء وإنما على فئة محظوظة . وان الطبقات المحظونة ازدادت طمعا في ظل سيطرة القطاع العام .

وأما الربط بين القطاع العام والعدالة الاجتماعية استفادا الى بيع منتجاته بأسعار منخفضة أو اجتماعية ، فيرجع الى الدعم ومسئول عن التضخم ، وهدف العدالة يتحقق بصورة أكثر فعالية وأقل تكلفة بطرق أخرى . ودعم الاسعار من قبل الدولة ، أي بيع السلع والخدمات بأقل من التكلفة الحقيقية ، يمكن ان يتم عن طريق القطاع الخاص ولا يشترط وجود القطاع العام . والاستمرار الاجتماعي أحد الأسباب الهامة لعجز الموازنة العامة ، ومن ثم التضخم الذي يعد العدو رقم واحد للعدالة الاجتماعية ، وتتلاشى الفائدة التي ينالها أصحاب الدخل المحدود من الحصول على سلع وخدمات مدعومة نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار السلع غير المدعومة . والاسعار الاجتماعية طريقة غير فعالة لان النسبة العظمى من فوائدها تعود على الوسطاء والمترشبين وأصحاب النفوذ بدلا من المستحقين والفقراء . وهذه الاسعار باهظة التكلفة لانها تنطوي على هدر اقتصادي ضخم يتجاوز النفع المحتمل لمستحقي الدعم . وهو الهدر الناتج من الاخلال بالوظيفة الاساسية لآلية السعر ، وهي توجيه الموارد الى فروع الانتاج المختلفة . ويضيف البعض بان النفع المباشر من القطاع العام يعود على الموظفين مباشرة في شكل نفوذ ومرتبات ودخول متنوعة ، مع نقل الاعباء والخسائر الى الموازنة العامة تحت مسمى الصلحة العامة أو الأغراض الاجتماعية وتحت شعار ملكية الدولة أو الشعب .

● وسياسيا . فان التاريخ لم يعرف صورة واحدة لنظام اقتصادي قائم على سيطرة وغلبة الملكية العامة توفر له الديمقراطية السياسية ، التي لم تتحقق حتى الآن الا في دول تعترف بدور السوق والملكية الخاصة . حيث يقصد بالديمقراطية هنا احترام حقوق الانسان وتعدد الأحزاب السياسية ، فضلا عن امكانية تداول السلطة .

والأمران خطر تسلط الاقتصاد على السياسة قائم في كل الدول والمجتمعات ويزداد مع تركيز السلطة الاقتصادية والاحتكار ، ويتحقق دائما عند حدوث التركيز في يد الدولة . أضف الى هذا ، ان سيطرة القطاع العام في نشاط الأعمال أدّى في كثير من الأحيان الى تدهور هيئة الدولة ، وتضارب اجهزتها ، وغياب الإرادة السياسية الواحدة للدولة والجهزة . والأهم ، انه هذه السيطرة تؤدي عادة الى ترجيح السلطة وغلبة الاعتبارات السياسية على اعتبارات الاقتصاد والكفاءة . وغالبا ما ترتبط هذه السيطرة أيضا بالتخصيص بالاحلاق أيضا حيث تنتشر فرص الفساد والاسناد . وبإيجاز فان طغيان السياسة على الاقتصاد

قد افسد معاً ، وأخيراً ، فإن الدولة القوية الفعالة تتحقق حين ينحصر دورها في مجالها الطبيعي والرئيسي ، أي سن القوانين وفرض الاعباء ووضع السياسات .. الخ . ووجود قطاع خاص متعدد ومتنافس يسمح بتفكيك مراكز التأثير وتوزيع القوى بين اتجاهات متعارضة ، وأما الدولة فإنها تفرض قواعد السلوك والسياسات العامة وعن طريقها تضع شروطاً معينة للنشاط الاقتصادي وتفرض القيود والاعباء وتوزعها على الأفراد والقطاعات .

ب - مشكلات وعوائق التخصيص في مصر :

● ● وفي مصر تتلخص أهم مشكلات وعوائق التخصيص في الشكوك التي تحيط بقدرة ورغبة القطاع الخاص في النهوض بمهام قطاع الأعمال العام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبإذات مهام قيادة التصنيع وعدالة التوزيع ودعم الاستقلال التي انيط بالأخير القيام بها ، كما تحيط الشكوك بقدرة القطاع الخاص على تجاوز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتعقدة ، وتحقيق الأولويات الاقتصادية القومية . بل إن الشكوك تحيط بتحقيق الأهداف النهائية للتخصيص وما يرتبط به من برامج الاستقرار والتكيف ، وللتحولات الاقتصادية الليبرالية الداخلية والتحريرية ، بغض النظر عن مدى استجابة هذه الأهداف للاحتياجات الملحة والغايات البعيدة للاقتصاد والمجتمع في مصر . أضف إلى هذا تلك الشكوك التي تحيط باستعداد القطاع الخاص للانضباط لقواعد اللعبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي تمثل شرط إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع في مصر على مثال الحرية والعدل والتقدم .

وفي هذا الصدد تبرز عدة حقائق ومؤشرات تدعم تلك الشكوك ، نشير إلى ثلاث منها .

أولاً : أن القيمة الدفترية للوصول للملوكة لشركات وميات قطاع الأعمال العام ، والتي يبلغ عددها ٣٩١ شركة ٤٧ هيئة اقتصادية عامة ، تقدر بنحو ١١٥ مليار جنيه . وقدرت القيمة السوقية لهذه الأصول بنحو ٣٤٥ مليار جنيه ، وذلك في منتصف عام ١٩٨٨ . وفي نهاية ١٩٨٨ قدر حجم رؤوس الأموال المصدرة لجميع الشركات المساهمة التي تأسست طبقاً لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ٨١ وقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ٧٤ بنحو ٦,٢ مليار جنيه ، تصل إلى ٧,٢ مليار جنيه بالإضافة شركات التوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة ، وذلك مع إضافة ملكية القطاع العام لقسم من رؤوس الأموال المصدرة لشركات المساهمة . وبلغت الودائع

جارية وغير جارية ، بالجهاز المصرفي والملوكة للقطاع الخاص ، عائل وأعمال ، حوالي ١٥,٠ مليار جنيه بالعملة المحلية ، وحوالي ١٨,٩ مليار جنيه بالعملة الأجنبية ، أو بلغت إجمالي قدره نحو ٣٤ مليار جنيه ، وذلك في منتصف ١٩٨٨ . وهكذا ، لم تتعد نسبة المشاركة في رؤوس الأموال المصدرة للشركات حوالي ٢١,٠٪ من حجم الودائع الخاصة ، وهو ما يشير إلى تفضيل الأفراد ملكي الثروة النقدية المتاحة للاستثمار ، توجيه مدخراتهم إلى أصول سائلة بالمقارنة مع الاستثمار في ملكية المشروعات . والأهم ، أنه بافتراض استعداد الأفراد لتوجيه مدخراتهم المحظوظة في سوق المال إلى شراء حصص ملكية في قطاع الأعمال العام ، فإن مجموع ودائمتهم ، بما في ذلك الجارية ، تقل عن نحو ١٠,٠٪ من القيمة السوقية لأصول ذلك القطاع .

وعلى أي حال ، فإن القدرة القطاع الخاص على تمويل عملية واسعة لتخصيص قطاع الأعمال العام تتعاطف بافتراض عودة الأموال الهاربة من الخارج ، والتي تقدر في الحد الأدنى بما يزيد على مائة مليار جنيه . إلا أن شكوكاً عديدة تحيط بهذا الافتراض ، ربما في مقدمتها أن قصداً هاماً من هذه الأموال يدخل في دائرة « الأموال القذرة » التي يستبعد أن تعود بعد « غسلها » في الخارج ، ولا تأمل تملأ أحد روافد تيار عالى لتحويل الثروة النقدية من الجنوب إلى الشمال بحثاً عن الأمان والتوظيف السهل وربما الأعلى ربحية . ولغاية : أن نشاطات القطاع الخاص الفعلية تشير في مصر مثل العديد من البلدان النامية التي نشأ فيها قطاع علم قوى لأسباب تاريخية أو طبيعية ، إلى تفضيل وضع التريب وجنى الربح من التعامل مع القطاع الأخير بدلاً من منافسته ، وتفضيل حالة الرعاية من قبل الدولة بدلاً من تحمل مخاطر المبادرة الفردية . أضف إلى هذا ، أن أهم ممثلي القطاع الخاص المصري ، في جمعية رجال الأعمال مثلاً ، فضلاً عن أبرز دعاة التخصيص كما اشرنا قبلاً ، يطالبون أو يقبلون باستمرار الصناعات الأساسية ، وخاصة التي توفر مستلزمات انتاج رخيصة ، في إطار القطاع العام . وربما تكمن المطالبة أو القبول أيضاً في ادراك عدم نضج القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية وغيرها من القدرات اللازمة للملكية وإدارة قطاع الأعمال العام ، فضلاً عن المرافق والبنى الأساسية . أضف إلى هذا ، أن النشاطات الاقتصادية الأوسع للقطاع الخاص تشير إلى بحثه عن الربح السهل الأعلى في مجالات الوساطة والمضاربة والبناء السكني بدلاً من الربح الصعب وربما الأقل للاستثمار الانتاجي الصناعي . وأما العقليات الرأسمالية الاستثمارية المبادرة ، والتي توجد بلاشك لدى أعداد كبيرة من

المشاركة لم يتعد ٢,٥٪. وفق تقدير الجهاز المركزي للمحاسبة بينما بلغ هذا العائد في المشروعات العامة ٥٪ في عام ١٩٨٥. ووفق تقدير آخر بلغ هذا المعدل نحو ١,٤٪، ٨٪ في هاتين المجموعتين من المشروعات على الترتيب .

ولا تقل أهمية بين عوائق ومشاكل التخصيص في مصر ، معارضة التخصيص من قبل العمال وال نقابات خوفا من البطالة والتضخم ، والبيروقراطية حرصا على امتيازاتها ، والتكنوقراط والمتطفون ادراكا لتهديدات الأمن وتحديات التنمية وإخطار التبعية ، وربما تأثرا أيضا بالأيديولوجية اليسارية شاملة المذهبية العقائدية الجامدة .

أضف الى هذا ، عدم حماس وربما معارضة بعض فئات الرأسمالية المصرية المستفيدة من أوضاع الترهل والتسبب والفساد في قطاع الأعمال العلم ، وتزايد المخاوف حدة بسبب المصائب التي لا بد وأن تتفاقم في فترة الانتقال ، وما يترتب عليها من أخطار تهديد الاستقرار السياسي الذي ينذر بصعود الاسلام السياسي ذي الطراز الايراني أو العسكرية الاسلامية ذات النمط الباكستاني .

وأخيرا تبقى الشكوك حول الاجابات عن الاسئلة المتصلة بالتفتيش العمل للتخصيص مثل : ماذا يخصص ؟ ولماذا ؟ ومن يقرر التخصيص ؟ وكيف يتم ؟ ولن ؟ وكيف ؟ وهل هو مجز مقارنة بالقيم المباعة وتكاليف التأهيل ؟ وما مدى توافر شروط الشفافية والاجماع القوي . ثم يبقى التشكك الأهم حول هدف المؤسسات المالية الدولية والدول الصناعية التي تدفع نحو التعميل بالتخصيص والانفتاح ، ومدى ملاءمة الاشكال والمعدلات والاتجاهات المطروحة مع الأوضاع والأهداف المصرية .

٨ - التوجه الى تحرير قطاع الأعمال العام :

.. لاشك ان قرار تطوير قطاع الأعمال العام ، بوزنه ووزره ، يعني تطوير أهم ركائز الاقتصاد والمجتمع والدولة في مصر . ولاترى أهم من هذا القرار لتحديد سلامة استجابة السياسة الاقتصادية لتحديات المستقبل . ويتناول قضية تطوير هذا القطاع بالتخصيص أو التحرير من منظور هذه التحديات يعني عدم الاستجابة لبراهن اجترار تاريخ نشأة هذا القطاع ، سواء كانت اشباح الماضي مؤثرة أو مدممة . ومن ثم فإن على الأمة أن تتشغل بتعديد طبيعة الدور

الرأسماليين المصريين ، فانها تتركز اساسا في الرأسمالية المتوسطة والصغيرة التي تبدو متكاملة أكثر منها متنافسة مع قطاع الأعمال العام ، فضلا عن ضعف قدراتها عن الحلول محل .

ولفقا : ان مستويات أداء قطاع الأعمال الخاص لا تبدو افضل من قطاع الأعمال العام . ونلاحظ ، من جهة ، ان الكثير من أسباب انخفاض الانتاجية وضعف الأداء تؤثر على كل من القطاعين . ومن ذلك مثلا : نقص الكوادر الادارية والفنية عالية الكفاءة وذات القدرة على المبادرة والابتكار ، وقصور العمالة الفنية المدربة عالية المهارة وهروبا الى بلدان النفط ، وارتفاع تكاليف السلع الاستثمارية والوسيلة بسبب الاعتماد على الواردات التي تتعاطم اسعارها ، وضيق السوق المحلي وضعف فرص التصدير ، وضعف تطوير اسواق المال ، والاعتماد على استيراد المعارف والمواد التكنولوجية ، واحتدام المشاكل الاقتصادية القومية الناجمة عن عوامل خارجية مثل انخفاض اسعار النفط ، أو عن عوامل داخلية مثل ارتفاع معدلات التضخم . أضف الى هذا ، ارتفاع تكلفة وضيق فرص الائتمان المحلي والتمويل الخارجي ، فضلا عن ندرة وارتفاع اسعار النقد الاجنبي اللذين لا يترتبان الاستثمارات والمعدات وغيرها . كما ان « مناخ الفساد والتسبب » قد اضر بالمناخ الاستثماري ونزاهة الادارة في قطاع الأعمال الخاص ، كما تبين حالة شركات توليف الأموال وتهريب السلع الفاسدة ، والتسبب على البنوك والباحثين عن السكن .. الخ .

ونكتفي هنا بملاحظة ان عدد المشروعات الخاسرة التي تأسست في إطار قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، طبقا للمحسابات الختامية والميزانيات بلغت ٢٤٩ مشروعا ، وقدرت اجمالي خسائرها بنحو ٥٦٦ مليون جنيه وبلغت نسبة الخسائر الى رؤوس اموالها بنحو ٢٨٪ ، وذلك في نهاية عام ١٩٨٧ . وللمقارنة نلاحظ ان عدد شركات وزارة الصناعة الخاسرة لنهاية ١٩٨٧/٨٦ بلغ ٢٩ شركة قدر اجمالي خسائرها بنحو ٢٠٢ مليون جنيه .

وفي منتصف عام ١٩٨٩ قدرت القروض المتعثرة لشركات القطاع الخاص والاستثماري بنحو ٥٣٠٩ مليون جنيه ، بلغت حصة عملاء ١٠ ملايين جنيه فاكثر حوالي ٥٦,٤٪ ، وحصة الصناعة حوالي ٢٣٪ . وأما تصيب البنوك المملوكة للقطاع العام كليا او جزئيا فقد بلغ نحو ٥٦,٤٪ من اجمالي الدين المتعثرة . وبينما بلغت حصة القطاع الخاص ٦٦٪ من الديون المذكورة ، فإن حصة القطاع الاستثماري بلغت ٣٤٪ ، ولخيرا ، فإن العائد على المال المستثمر في المشروعات

الذي ينبغي ان ينهض به قطاع الأعمال العام وخاصة الصناعي في ظل المعطيات الحاضرة والتغيرات المستقبلية .

ولابد من تجنب الوقوع في اسر ادارة الأزمة الاقتصادية ، مهما يكن ثقل وطأة الأزمة الراهنة ، والتطلع إلى مهام المستقبل . وينبغي عدم الاستغراق في نظرة احادية تنزح إلى التهويل والتوهمين من شأن خطورة وتحديد أثر هذا أو ذاك من أسباب ضعف كفاءة أداء قطاع الأعمال العام . وأخيرا ، لابد لدى البحث عن بدائل تطوير هذا القطاع من مقالمة الادراك الايديولوجي المسبق والقراءة الخاطئة للتحولات العالمية الجارية .

١ - القطاع العام وتحديات المستقبل :

.. وفي تقديرنا ان اهم تحديات المستقبل التي تواجه الاقتصاد والمجتمع ، والتي تمثل في تقديرنا المعيار الموضوعي الواجب الاستناد اليه لدى اتخاذ القرار بشأن مستقبل قطاع الأعمال العام هي اولا : ضرورة اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية المتسارعة والتي تزيد الفجوة بين التخلف في مصر وغيرها من الدول النامية ، والدول الصناعية المتقدمة . ومن ثم ينبغي ان يظل تصور مستقبل قطاع الأعمال العام في ضوء الدور الذي يستطيع النهوض به ، وربما الذي لايدل له ، في استكمال التصنيع سواء بالارتقاء بالصناعات القائمة أو بتطوير وإقامة الصناعات الأحدث .

ولغنيا : ادراك ان الاقتصاد لابد وان يكون اقتصاديا ، بمعنى ترشيد استخدام الموارد وكفاءة تشغيل الاستثمارات ، وبمعنى ادارة هذا القطاع بمعايير العائد وبدافع الحاضر . ولابد من ادراك ان الخصائص الناجمة عن تكبير هذا القطاع بالقيود البيروقراطية قد تفوق الخصائص المنسوبة لفوضى السوق . وان زيادة حجم الكعكة ربما تفوق أهمية توزيع عادل للكعكة صغيرة ، بل ربما تمثل الزيادة شرط تحقيق أهداف العدالة ذاتها . ولابد من التمييز بين نشاط قطاع الأعمال العام الذي ينبغي ان يستند إلى المعايير الاقتصادية - القومية ، وبين واجب الدولة والمجتمع في ضمان اشباع الحد الأدنى من الحاجات الأساسية وحماية حقوق العمال . وثالثا : لابد من التسليم بحفائظ ومزايا الاعتماد الدولي المتبادل وادراك ان شرط المشاركة في هذه المزايا هو تكافؤ هذا الاعتماد المتبادل . وهل هذا الأساس ، لاينبغي السماح بتقويض قطاع الأعمال العام الصناعي ، وايضا قطاع الأعمال الخاص الصناعي ، تحت ضربات المنافسة الأجنبية غير المتكافئة ، بغير تدرج في رفع الحماية وتنشيط للمنافسة في السوق المحلية . والأهم هو ادراك ان السوق المصرية تتسع

للقطاعين معا ، بشرط انسجام التحولات الاقتصادية الليبرالية .

ورابعا : ان تطوير قطاع الأعمال العام ينبغي ان يجري في اطار اعلاء نظام القيم الانسانية الجديدة التي تصبو اليها سواء الرأسمالية المعاصرة أو الاشتراكية الجديدة الطراز التي ترى تطلع العديد من شعوب أوروبا الاشتراكية اليها . وهو نظام للقيم يجمع بين الكفاءة والعدالة ، بين حقوق الانسان الاقتصادية والسياسية ، ويتراجع فيه سطوة النظم الشمولية لصالح قوة المجتمع المدني ، وتصبح فيه الايديولوجيات مفضوحة بقدر ما تهدر الى من هذه القيم . وهو نظام للقيم يستند الى اقتصاد يجمع بين السوق والتخطيط ، والمشروع العام والمشروع الخاص ، الحرية والعدل .. الخ .

ب - مناخ تطوير قطاع الأعمال العام :

.. ان تطوير قطاع الأعمال العام ينبغي ان يبدأ بخلق مناخ يستحيل ان يعيش فيه ببال خال من يتلقون رواثب واجور ويدخل من هذا القطاع دون عمل منتج يتناسب كما ونوعا مع دخولهم وفي هذا المناخ الجديد لابد وان يدفع التغيير الى القضاء على حالة الغفران القومي التي يتعايش فيها الفساد مع التسبب ، ويقلت في ظلها من العطب والسلب من يهددون ثروة الأمة ، ولاينفخون بواجبهم في تطويرها . ولابد من مناخ يجعل الانتاجية والكفاءة والمبادرة معايير تحديد مستويات الاجور وفصل مناصب الادارة العليا . مهما كانت الاشكال التنظيمية الجديدة لوحداث قطاع الأعمال العام ينبغي لآلية السوق ان تحكم السلوك الاقتصادي وقرارات الاستثمار في اطار السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة سياسات التخطيط التي تقتصر على مراعاة اعتبارات التوازن والتناسب والارتقاء في التنمية والتصنيع وتبعد عن الادارة اليومية للمشروعات .

.. اضف الى هذا ، اننا نرى ضرورة عدم القفز الى مجهول اضعاف القدرة الانتاجية للقطاع العام الصناعي ، قبل مضاعفة الاستثمار الصناعي الخاص ، وينبغي التمييز بين تحديد الاسعار والدعم الحكومي لحدودي الدخل حفاظا على ضرورات الاستقرار الاجتماعي والسياسي . ويلزم ادراك ان اطلاق المنافسة في السوق المحلية لايمضي الفاء الحد الأدنى من الحماية طالما انه لا توجد بلد لا تحمي انتاجها . والأهم انه لابد من ادراك ان تطوير قطاع الأعمال العام لن يحقق كامل اثره الاجابيه المنشودة اذا لم يكن جزءا من اعادة صياغة شاملة للسياسة الاقتصادية ، ويوجه خاص فإن السياسة الاقتصادية الجديدة لابد وان تجعل الربحية التنسيب لصالح الاستثمار في مجالات الانتاج الصناعي والزراعي ، وينبغي ان تصوغ برنامجا قوميا لرفع

الانتاجية والتحديث التكنولوجي ، كما يجب ان تراعى ضرورات حماية الحد الأدنى للأمن الاقتصادي القومي بتوزيع هيكل الانتاج والعلاقات الخارجية . أضف الى هذا ، انه لا بد لصانع القرار في السياسة الاقتصادية ان يوجه الموارد المتاحة للاستثمار العلم بحيث يتراجع نصيب البنية الاساسية لصالح الاستثمار الانتاجي ، خاصة وقد جرى قطع شروط طويل في هذا الاتجاه ، فضلا عن اتمام اعادة تأهيل غالبية المشروعات الصناعية العامة . وينبغي أيضا وضع الضوابط على سوق المال ، مع تطويرها بأدوات جديدة متغيرة ، بما يحول دون هروب الأموال الى الخارج ويجذب الأموال الهائلة والمكتنزة الى تطوير القدرة الانتاجية والصناعية والتكنولوجية لقطاع الأعمال العام والخاص .

.. ولأنه يستحيل الفصل بين التحولات الليبرالية الاقتصادية والسياسية . ولذا لا بد من ادراك ان سلطة البيروقراطية اقتصاديا وسياسيا ترتفع بإزاحة كل العوائق امام الاستثمار الخاص الانتاجي والضروري اجتماعيا ، وتقوية المجتمع المدني وحماية حقوق الانسان . وهكذا ، لا يمكن قبول الوضع القائم ، حيث يجرم اتحاد الصناعات المصرية من المشاركة الجادة في صنع القرار في السياسة الصناعية . ويصعب تصور التطور الليبرالي الاقتصادي وما يتضمنه من ثمن ضروري للإصلاح يشارك في تحمله العمال ومحدودي الدخل دون تقنين اوضاع مؤسسية تكفل تنظيم الاحتياجات المتوقعة .

وباختصار ينبغي رفع وصاية الدولة على دور وحركة المجتمع المدني في اطار القانون العلم ، جنباً الى جنب مع تحرير قوى الاقتصاد من اغلال البيروقراطية .

ج - تحرير قطاع الأعمال العام :

.. أن تحرير قطاع الأعمال العام يشترط الانطلاق من عدده من المبادئ الأساسية التي تخلص هذا القطاع من الأسباب الخارجية لانخفاض الكفاءة والانتاجية فيه . ونشير بوجه خاص ، الى ضرورة ان يتال هذا القطاع كامل حقوق ، وان يتحمل بكامل التزامات قطاع الأعمال الخاص ، وان يعمل في حقل الاقتصاد وفق مبادئ الاقتصاد وخاصة خفض التكلفة وتعظيم العائد ، وان يحرر من سيطرة النخبة البيروقراطية بتأكيد علانية

نشاطه وتنشيط الرقابة الديمقراطية على ادائه ، وان يدار وفق قواعد السوق بدلا من المراسيم الادارية ، وان يحرر من سيطرة ادارات التخطيط والاشراف على نشاطه الجاري . وان ترفع عنه اعباء الدعم للمستلزمات الوسيطة او السلع الاستهلاكية او المنتجات الاستراتيجية ، ولابد من تناسب الأجور مع الانتاجية ، وان يتناسب حجم العمالة مع احتياجات العمل . ولابد من الاستعاضة بالرقابة الفعالة العلنية من الرقابة السرطانية البيروقراطية غير الفعالة ، وان تختار ادارته من اصحاب الكفاءة والموهبة الادارية بدلا من اهل الثقة او الذين لا تتجاوز قدراتهم تقديم المشورة الفنية او حدود الادارة الوسطى . وينبغي فك الاشتباك بين الموازنة العامة وموازنة الشركات والهيئات الاقتصادية ، وتصحيح هيكل رؤوس أموال الأخيرة بحيث تتناسب مع المهام المخطو بها تنفيذا في التنمية والتصنيع . .. وبوجه خاص ، فإن تحرير قطاع الأعمال العام ، على اساس التحول الى اقتصاد السوق الاجتماعي ، والتحول بالفعل الى قطاع أعمال يعنى ، امكانية التسليم ببيع جانب من رؤوس أمواله او وحداته على اساس المعايير الاقتصادية والأولويات القومية . وعلى هذا الاساس فإن تخصيص مقبول في اطار الانطلاق من المهام التي على القطاع العام ان يواصل النهوض بها كما لوحدنا قبيلا ، لكن هذا لا يعنى القبول بالفلسفة الكامنة وراء التخصيص والتي تنزع ، وان تدريجيا ، الى تصفية هذا القطاع بغير مراعاة لأوضاع الاقتصاد والمجتمع في مصر ، والتحديات والتحديات المستقبلية امامها .. وفى هذا الاطار ايضا ، ينبغي ان تنتهى المحاربة البيروقراطية لهذا القطاع في أمداده بالطاقة وبغيرها بأسعار رخيصة ، ولكن مع منحه كل المزايا التي ينالها قطاع الأعمال الخاص . واما مجالات نشاطه فإنها تتحدد بدورها على اساس الحسابات الاقتصادية والأولويات القومية . وينطبق ذات الأمر على حجم مشروعات هذا القطاع .

وفى اطار تحرير القطاع العام ككل ، لنا ان نتوقع ان يتسع لا ان يضيق قطاع الأعمال العام ، باعتباره مجموعة المشروعات المملوكة للدولة والتي تعمل على اساس المعايير الاقتصادية وتغطية التكاليف وتعظيم الربح .

ثانيا : التنمية الاقتصادية والاجتماعية : البديل النووى وبدائل انتاج الكهرباء

المرتفع للطاقة الكهربائية ، وكهربية الريف ، والتقدم العلمى والتكنولوجى ، و تطوير هيكل الصناعة ، وتغير نمط الحياة الاجتماعية ، وارتفاع مستوى دخل الفرد ، من المؤثرات التى يجب الأخذ بها حين نقوم بأعداد نموذج للتنبؤ بالطالب على الطاقة الكهربائية .

وعلى ضوء ما سبق نجد أن وضع تقديرات مستقبلية دقيقة للطالب على الطاقة الكهربائية فى مصر على المدى المتوسط والبعيد ليس بالأمر الهين ، ولكننا سنحاول التنبؤ بالطالب على الطاقة من خلال سيناريو يقوم على الفروض التالية :-

- استمرار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية للدولة فى خطط متعاقبة حتى عام ٢٠٠٢ .
- تفاوت معدلات النمو خلال الخطط الخمسية المتعاقبة .

- نفترض أن متوسط معدل النمو السنوى خلال الفترة محل التنبؤ يكون ٥ ٪ سنويا ، وذلك على الرغم من تسليطنا الكامل بأنه معدل مرتفع إذا ما حولنا مقارنته بالمعدلات الحقيقية للنمو خلال حقبة الثمانينات ، ولكننا نطلق أساسا من افتراض أن الاقتصاد المصرى سيشهد فترة نمو معقولة خلال تلك الحقبة الأمر الذى يستلزم بالضرورة ، حدوث طفرة فى الناتج المحلى بالمجتمع .

- ولاغراض بحثنا هذا سوف نفترض أن معدل نمو الطالب على الطاقة فى مصر خلال الفترة محل الدراسة سوف تصل الى ٥ ٪ (كحد أدنى) وذلك انطلاقا من اعتبار أن المرونة الداخلية للطالب على الطاقة يصل الى الواحد الصحيح تقريبا . وهنا تجدر بنا الإشارة الى أن تقديرات البنك الدولى تشير الى أن متوسط معدل النمو السنوى فى استهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر قد بلغ ٦,٦ ٪ خلال الفترة من ٨٠ - ١٩٨٧ . مع مراعاة أن

يرتبط الطالب على الطاقة بشكل عام بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهناك علاقة طردية بين معدلات زيادة استهلاك الطاقة وزيادة الدخل المحلى يعبر عنها بالمرونة الداخلية للطالب على الطاقة . وقد استقرت الدراسات الخاصة بالطالب على الطاقة على أنه فى البلاد النامية التى تتجه الى التصنيع تكون المرونة الداخلية للطالب على الطاقة اكبر من واحد صحيح (بمعنى أن الطالب على الطاقة يزيد بمعدلات اكبر من معدلات الزيادة فى الدخل المحلى) . وفى حالة مصر ، نجد أن مرونة الطالب على الطاقة التجارية حتى عام ٢٠٠٠ تقدر بحوالى ١,٥ ٪ ، وذلك على افتراض ثبات الاسعار الحقيقية لمصادر الطاقة التجارية فى مصر ، مع الأخذ فى الاعتبار أن عدد السكان سيصل الى ما يقرب من ٦٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ . وتجدر الإشارة هنا الى أن معدل النمو السنوى للطالب على الطاقة الكهربائية فى الدول النامية بشكل عام يزيد عن معدل نمو الطالب على الطاقة التجارية ككل . وقد قدرت الدراسات أن معدل النمو السنوى للطالب على الكهرباء فى الدول النامية يبلغ حوالى مرة ونصف قدر معدل النمو السنوى للطالب على الطاقة التجارية ككل .

ويوجد أكثر من مدخل للتنبؤ بالطالب على الطاقة الكهربائية فى مصر ، منها المدخل الإجمالى للتنبؤ بالطالب على مستوى الجمهورية ، ومنها أيضا المدخل التحليلى للتنبؤ بالطالب فى مختلف الاستخدامات والقطاعات . ول كل المداخل التى تستخدم للتنبؤ بالطالب على الطاقة الكهربائية فى مصر نلزم الاستعانة ببيانات احصائية عن تطور الطالب فى فترة سابقة مع الأخذ فى الاعتبار تأثير سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة على تطور الطالب على الطاقة الكهربائية بشكل عام ، فقيام المشروعات الصناعية الثقيلة والمعدنية ذات الاستهلاك

هذا المعدل قد تم تحقيقه في ظل تدهور معدلات النمو خلال الحقبة الماضية .

ومن خلال الفروض السابقة نجد ان الطلب على الطاقة الكهربائية عام ٢٠٠٢ سوف يكون حوالى ١٠٠ مليار كيلو واط ساعة ، الامر الذى يتطلب قدرة انتاجية تقدر بحوالى ٢٢ ألف ميجاوات ، وذلك في مقابل انتاج فعل عام ١٩٨٨ نحو ٨٩٦٢ ميجاوات هذا بالإضافة الى ١٥٥٥ ميجاوات عام ١٩٨٩ لتصل القدرة الاجمالية في نهاية عام ١٩٨٩ حوالى ١٠٥١٨ ميجاوات ، هذا بالإضافة الى بدء تشغيل ثلاث محطات عام ١٩٩٠ بقدرة ٧٠٠ ميجاوات ، وفي عام ١٩٩١/٩٠ محطات ثلاثة اضافية بقدرة ٩٠٥ ميجاوات ، وثلاث محطات اخرى عام ١٩٩٢/٩١ بقدرة ٤٥٠ ميجاوات ، لتصل القدرة الاجمالية للمحطات تحت الانشاء الى ٢٠٥٥ ميجاوات ، وبذلك تصبح القدرة الانتاجية للكهرباء في مصر عام ١٩٩٢/٩١ ما يقرب من ١٢٥٧٢ ميجاوات في مقابل احتياجات عام ٢٠٠٢ نحو ٢٢ ألف ميجاوات كما ذكرنا سابقا . ونخلص مما سبق انه توجد فجوة في القدرات الانتاجية للكهرباء تقدر بحوالى عشرة الاف ميجاوات في الفترة من ١٩٩٢/٩٢ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ . وقد وضعت وزارة الكهرباء والطاقة استراتيجية لسد الفجوة سنعرض لها في حينه ، بعد ان نعرض أولا لبدائل انتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المائية والحراية المختلفة في مصر .

١ - بدائل انتاج الطاقة الكهربائية في مصر

تعتمد مصر في انتاج الطاقة الكهربائية على مصادر مختلفة فهناك مصادر مائية تتمثل بشكل رئيسي في محطاتي خزان اسوان ١ ، ٢ ومحطة السد العالي . وتوجد الى جانب المصادر المائية ٣٧ محطة حرارية تستخدم وقودا من البترول والفحم والغاز الطبيعي وسوف نعرض لكل مصدر بشئ من التفصيل فيما يلي :-

١ - المصادر المائية :

تتمثل المصادر المائية لتوليد الكهرباء في مصر كما ذكرنا انفا في محطاتي خزان اسوان ١ ، ٢ ، ومحطة السد العالي بقدرة انتاجية ٣٤٥ ، ٣٠٠ ، ٢١٠٠ ميجاوات على الترتيب . وكانت الطاقة المائية تسهم في توليد نحو ٦٦ ٪ من اجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في مصر حتى عام ١٩٧٨ ، وقد انخفضت نسبة مساهمة الطاقة المائية الى حوالى ٥٠ ٪ عام ١٩٨٠ ، ثم الى ما يقرب من ٢١ ٪ عام ١٩٨٩ ، ويرجع انخفاض مساهمة الطاقة المائية الى زيادة الاستهلاك وزيادة الانتاج من الطاقة الحرارية مع

انخفاض الطاقة المولدة من محطة السد العالي لانخفاض اليراد الطبيعي لنهر النيل وظاهرة الجفاف في افريقيا ، هذا وقد استنفدت مصر ما يناهز ٩٠ ٪ من قدرتها على توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المائية . وان اقامة بعض المحطات الجديدة على قناطر اسنا ونجع حمادى واسيوط لن ينتج من الطاقة الكهربائية اكثر من ٣٠٠ ميجاوات وهو رقم متواضع بالنسبة للطلب على الطاقة المتوقع عام ٢٠٠٢ .

ويبقى ان نذكر مشروع منخفض القنطرة كاحد المصادر المائية لتوليد الكهرباء وان نخوض هنا في تفاصيل المشروع ونكتفي بأن نذكر ان القدرة الاجمالية للمشروع تستعمل الى نحو ٦٠٠ ميجاوات تنخفض بعد عشر سنوات الى حوالى ٣٠٠ ميجاوات وان التكلفة الاجمالية للمشروع تصل الى ما يقرب من ٤٥ مليار دولار امريكي ، وبذلك تصبح تكاليف انتاج الكيلووات ساعة من الكهرباء حوالى ١٠,٨ سنتا امريكي وهو رقم مرتفع للغاية كما سنوضح فيما بعد .

ب - المصادر الحراية :

اتجهت مصر منذ بداية عقد الثمانينات الى اقامة المحطات الحراية لتوليد الطاقة الكهربائية اذ ارتفع العدد من عشر محطات عام ١٩٧٨ الى ٣٧ محطة عام ١٩٨٩ بقدرة اجمالية نحو ٧٧٧٣ ميجاوات وتستخدم المحطات الحراية المازوت كوقود اساسي اذ بلغت كمية المازوت المستخدمة في اغراض التوليد عام ١٩٨٨ ٤,٢ مليون طن مازوت بنسبة ٥١,٧ ٪ من اجمالي الوقود المستخدم في المحطات الحراية حيث استخدم في نفس العام ١٩١,٧ ألف طن سولار وهو ما يعادل ١٩٩,٤ ألف طن مازوت هذا الى جانب ٤٠٩٢,٣ مليون متر مكعب غاز طبيعي وهو ما يعادل ٣ مليون ٧٢٠,٣ ألف طن مازوت اي ان نسبة السولار والغاز المستخدمين بلغت ٤٨,٣ ٪ .

وكما اوضحنا سابقا فإن مصادر الطاقة المائية قد استغلت معظمها ، وان المصادر الحراية التقليدية والنووية هي المصدر الوحيد لتوفير الاحتياجات المستقبلية لانتاج الطاقة الكهربائية في مصر .. ولذا سوف نتعرض لدراسة اربعة انواع من الوقود الحراي المستخدم لتوليد الكهرباء وهي البترول ، والفحم ، والغاز الطبيعي ، واليورانيوم .

ج - البترول :

اعتمد الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٥ على عائدات صادرات البترول اذ بلغت اكثر من ٥٠ ٪ من اجمالي صادرات مصر في تلك الفترة ، مما

الاقتراضى للاحتياطى المصرى لتلبية الاحتياجات الأخرى من البترول . وأخيراً يجب أن تهدف سياسة الطاقة الى زيادة او على أقل تقدير الحفاظ على فائض ميزان المدفوعات البترولية ، والذي يعد من أهم المصادر التى تمد البلاد بالعملة الصعبة اللازمة لعملية التنمية ، ويوضح الجدول رقم (١٥) مدى للتدهور الذى أصاب ميزان مدفوعات البترول فى الفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٨ .

جدول رقم (١٥)
تطور التجارة الخارجية لقطاع البترول*
(الوحدة/ مليون دولار)

السنة	المصدرات	الواردات	الفائض ميزان المدفوعات
١٩٨٠	٣٠٦٤	٤١١	٢٦٥٣
١٩٨١	٣٤٤١	٤٤١	٢٨٠٠
١٩٨٢	٣٢٠٣	٧٤٩	٢٤٥٧
١٩٨٣	٢٩٤٤	٨٠٣	٢١٤١
١٩٨٤	٣١٢٧	٨٠٣	٢٣٢٤
١٩٨٥	٣٣٤٠	٧١٠	٢٦٣٠
١٩٨٦	١٠٩٣	٣٨٨	٧٠٥
١٩٨٧	١٩٤٧	٤٨٨	١٤٥٩
١٩٨٨	١٣١٧	٥٢٢	٧٥٥

* يشمل الاستنزافات

المصدر :- مجلة البترول للمعادن والنفط - العدد السادس -
يونيو ١٩٨٩ - ص ١٦

جعل البترول المصدر الأول للنقد الأجنبى الذى تحتاج اليه البلاد لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد تأثر الاقتصاد المصرى بانخفاض الحاد الذى حدث فى اسعار البترول العالمية . ومما زاد الأمر سوءاً إعلان السيد وزير البترول والثروة المعدنية أمام لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب عام ١٩٨٥ ، ان الاحتياطى المصرى من البترول محدود ويكفى البلاد لمدة عشر سنوات مع فرض ثبات معدلات الاستهلاك على حالها . وبذلك ستلجأ مصر فى عام ١٩٩٥/٩٤ الى شراء حصة الشرك الاجنبى من البترول ، ويحلول عام ٢٠٠٠ ستلجأ الى استيراد البترول .

ويعد قطاع الكهرباء اكبر مستهلك للمنتجات البترولية إذ ارتفع معدل استهلاك قطاع الكهرباء من البترول من ٢٨,٥ ٪ عام ١٩٨٤ الى ٤٢,٥ ٪ عام ١٩٨٨ وذلك من اجمالى الاستهلاك المحلى فى مصر وهو ما يوضحه الجدول رقم (١٤)

ومن جهة أخرى نجد ان قطاع الكهرباء مع فرض أنه سوف يعتمد على توفير كل الزيادة فى الاحتياجات من الكهرباء على البترول يحتاج عام ٢٠٠٠ الى ما يزيد عن ٢٨ مليون طن مازوت معادل لانتاج حوالى ٧٠ مليار كيلو وات ساعة ، وهو رقم يصعب توقيه لأن احتياطى البترول سينضب عام ٢٠٠٠ كما أوضحنا سابقاً . ومن جهة ثالثة فإنه ليس من المقبول ان نبنى استراتيجية مستقبلية لانتاج الكهرباء تعتمد على وقود البترول وذلك لأن من المفترض ان تتبع مصر سياسة طاقة تهدف الى ترشيد استخدام المنتجات البترولية لاطالة العمر

جدول رقم (١٤)
العلاقة بين استهلاك قطاع الكهرباء و اجمالى الاستهلاك
المحلى من السولار والمازوت والفائزات

(الكمية / الف طن مئرى)

سولار / مئىل		مازوت		غازات طبيعية		الاجملى						
اجملى استهلاك	%	اجملى استهلاك	%	اجملى استهلاك	%	اجملى استهلاك	%					
الاستهلاك قطاع من الكهرباء	الاجملى	الاستهلاك قطاع من الكهرباء	الاجملى	الاستهلاك قطاع من الكهرباء	الاجملى	الاستهلاك قطاع من الكهرباء	الاجملى					
المحل	المحل	المحل	المحل	المحل	المحل	المحل	المحل					
١٩٨٤	٤١٤٧	٨٩٠	٢١,٥	٧٧٧١	٣٣٤٩	٤٢,٧	٣٠٦٩	١٤٨٣	٤٩,٠	١٤٨٤٧	٥٧٢٢	٣٨,٥
١٩٨٥	٤٠٦٠	٤٣٣	١١,٤	٧٨٦٠	٣١٤٧	٤٦,٤	٣٩٩٢	٢١٣٠	٥٧,٧	١٥١١٢	٦٢٤٠	٤٠,٠
١٩٨٦	٣٨٧٥	١٣٨	٣,٥	٧٦١٧	٣٥٣٢	٤٦,٤	٤١٢٣	٦١,٦	١٣٧٨٢	٦٣٠٩	٤٠,٠	٤٠,٠
١٩٨٧	٤٠٥٨	١٧٤	٤,٣	٨٥٢٢	٤٢٩٩	٥٠,٥	٤٧٥٠	٢٨١٣	٦٠,٣	١٧٣٧٠	٧٣٣٦	٤٢,٣
١٩٨٨	٤١٧٣	١١٤	٢,٧	٨١٩٣	٤١٧٦	٥١,٠	٥٣٣٧	٣٣٢٦	٦٠,٦	١٧٧٠٣	٧٥٢٦	٤٢,٥

المصدر) مجلة البترول - المعادن والنفط - العدد
السادس يونيو ١٩٨٩ - ص ١٦

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا كم يكون عجز الميزان التجارى عندما ندخل السوق العالمية كمستوردين خالصين للبترول لاستخدامه كوقود لانتاج الكهرباء ؟ وكيف يتم توفير النقد الاجنبى اللازم لعمليات الاستيراد هذه ؟

د - الفحم :-

يتوافر الفحم فى مصر بشكل اساسى فى ثلاث مناطق بشبه جزيرة سيناء وهى : اولا منطقة عين موسى ، وقد قدرت الاحتياطيات الجيولوجية بحوالى ٤٠ مليون طن ، ولا يعتبر فحم عين موسى اقتصاديا لعدم انتظام ترسيبه ووجوده على اعماق شحيحة ، ولوجود مياه جوفية ذات ضغط عال فى اماكن تواجد - والمنطقة الثانية هى بدعة وثورة فى وسط غرب سيناء وقد قدر الاحتياطى شبه المؤكد فى هذه المنطقة بحوالى ١٥ مليون طن. اما المنطقة الثالثة فهى المغارة فى شمال سيناء ويعتبر فحم المغارة هو الراسب الاقتصادى الوحيد فى مصر ، وذلك من ناحية الاحتياطيات المؤكدة وطريقة التواجد وامكان التشغيل الاقتصادى وكذلك من ناحية المجالات المتعددة لاستخدامه فى الصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية . وقدرت الاحتياطيات الاجمالية بحوالى ٥٢ مليون طن منها ما يقرب من ٣٦ مليون طن قابلة للتشغيل والاستخراج ، وقدرت التكاليف المبدئية لاستخراج طن الفحم بحوالى ٥٠ دولار . ويجب ان نشير هنا الى ان القدرة السنوية لاستخراج هذا الفحم لاتزيد عن مليون طن ، وهو رقم متواضع لانتاج كهرباء اذ ان محطة كهرباء قدرة ١٠٠٠ ميجاوات تحتاج الى وقود حوالى ٢,٨ مليون طن فحم سنويا ، ومع العلم بان قطاع الكهرباء ليس القطاع الوحيد المستخدم للفحم ، فهناك قطاعات اخرى مثل مصنع الكوك وشركة الكيماويات الاساسية ومصانع الحديد والصلب ، ويحتاج مجموع هذه الاستخدامات الى كميات من الفحم اكبر من تلك المستخرجة سنويا . ويكفى ان نشير الى ان مصنع الكوك ينتج نحو ١,١ مليون طن كوك ويستخدم حوالى ١,٤٦ مليون طن فحم فى العام .

ونخلص مما تقدم الى ان اعتماد مصر على تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية بالفحم يلزمه الاعتماد الكامل على استيراد الفحم من الاسواق العالمية علما بان سعره طبقا لاسعار ١٩٨٩ حوالى ٦٠ دولارا للطن . ويتطلب استيراد الفحم اقامة موانئ خاصة ، او على الاقل اعداد ارسنفة جديدة فى الموانئ الحالية لاستقباله ، هذا الى جانب انشاء شبكة من الطرق الواسعة وخطوط جديدة للسكك الحديدية حتى يمكن نقل تلك الكميات الضخمة من الفحم الى اماكن المحطات الكهربائية .

هـ - الغاز الطبيعى :

يقدر احتياطى الغاز الطبيعى فى مصر بنحو ٩ تريليون قدم مكعب طبقا لتقديرات هيئة البترول عام ١٩٨٩ . وتعتبر الغازات الطبيعية من مستلزمات الانتاج الرئيسية لبعض الصناعات الاساسية مثل الاسمدة azotite ، والحديد الاسفنجى ، والبتروكيماويات ، وحقق الافران العالية التى تنتج الزهر الففل ، ويعد استخداما فى تلك الانشطة الصناعية لكفا استخدام فنى على مستوى المشروع وعلى مستوى الاقتصاد القومى . كما يستخدم الغاز الطبيعى كوقود فى صناعة الاسمنت والاسمدة والحديد والصلب ومحطات توليد الكهرباء ، ويكبدل للبوتاجاز فى الاستخدامات المنزلية . وتهدف سياسة الدولة الى الاعتماد على الغاز كوقود لتشغيل محطات توليد الكهرباء وإحلاله محل البوتاجاز فى الاستخدامات المنزلية لتوفير تكاليف استيراد البوتاجاز ودعم اسعار استهلاكه المحلى . وقد أعلن السيد وزير البترول والثروة المعدنية فى مجلس الشعب بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩٨٤ أن الاحتياطى من الغاز الطبيعى يكفى مصر لمدة ١١ عاما . وعلى الرغم من أن بعض التقارير تشير إلى إمكانية تواجد الغازات الطبيعية فى مصر بكميات كبيرة إلا أنه ليس هناك ما يؤكد وجود الغاز الطبيعى إلا بالاحتياطيات السابق ذكرها . ولهذا نؤكد على أن الاعتماد على الغاز الطبيعى كوقود لمحطات توليد الكهرباء أمر غير مبرر علميا وعمليا إذ أن التكاليف الرأسمالية لتلك المحطات مرتفعة جدا وعمرها الافتراضى حوالى ٣٠ عاما . ومن جهة اخرى فانه من الخطئ أن يتم ترشيده الاستخدام الامثل للغاز الطبيعى لتحقيق اقصى استفادة منه وإطالة عمره الاحتياطى . فاستخدام الغازات الطبيعية كمستلزمات انتاج لاسماد اليوريا والحديد الاسفنجى يحقق قيمة تصديرية تزيد على ضعف القيمة التصديرية لاستخدامه كوقود بديلا عن المازوت .

و - اليورانيوم :

توجد رواسب اليورانيوم فى الطبيعة فى خمسة اشكال هى :-
رواسب اليورانيوم فى الصخور الرسوبية مثل صفوح الحجر الرملى والطفلة السوداء ، ورواسب اليورانيوم فى الصفوح الجرانيتية والصخور الاخرى المعاتلة وتكون نسبة اليورانيوم فى هذا النوع مرتفعة ، ورواسب اليورانيوم فى اسطح عدم التوافق حيث توجد على الحدود الفاصلة بين صفوح القاعدة والغطاء الرسوبى

ويتيميز هذا النوع بنسبة عالية من اليورانيوم أيضا ،
وراسب اليورانيوم السطحية ويتواجد هذا النوع في
المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ويتكون على هيئة
معادن ثانوية عادة نتيجة لترسيب اليورانيوم الذائب في
المياه السطحية الحاملة له ، وأخيرا يمكن استخلاص
اليورانيوم ككاثود ثانوى من بعض مصادر الثروة المعدنية
عند معالجتها ومن أهم تلك المصادر الفوسفات ومعدن
المولانيت .

وقد أسفرت عمليات البحث عن اليورانيوم في مصر
عن اكتشافه في مصادر ثلاثة هي أولا : على هيئة
رواسب في الصخور الجرانيتية وعلى الأخص الجرانيت
الوردي في مناطق المسبكات والعرضية وادى عطاالله
بالصحراء الشرقية ، ومناطق لم أرا ، ومجال جبريل
على بعد حوالى ١٨٠ كيلومترا في اتجاه الجنوب الشرقى
لدينة اسوان ، هذا بالإضافة إلى جبل قطار في شمال
غرب الفردقة وفي منطقتي البكرية وأبو جرادى ،
والصخور الجرانيتية في شبه جزيرة سيناء .

ثانيا : في الصخور الرسوبية . إذ أثبتت نتائج المسح
الأشعاعى لمنطقة الواحات البحرية بالصحراء الغربية
وجود اليورانيوم بمنطقة جبل الهفوف ، بالإضافة إلى
اكتشافات بمنطقة وادى عربة بشمال الصحراء
الشرقية . وأخيرا تحتوي صخور الفوسفات المصرية
على نسب متفاوتة من اليورانيوم تصل في بعض الأحيان
إلى ما يزيد على مائة جزء في المليون ، وبذلك يعد
الفوسفات المصرى مصدرا لليورانيوم ككاثود ثانوى
لعملية تصنيع الأسمدة في المصانع المصرية . وتبلغ
الطاقة الانتاجية لمصنع شركة أبو زعبل للأسمدة والمواد
الكيمياوية نحو ١٤٠ ألف طن سنويا من خامس أوكسيد
الفوسفور نتيجة تصنيع حوالى ٥٠٠ ألف طن من خام
الفوسفات . وطبقا لنسبة اليورانيوم في الخام والتي تبلغ
ما يتناهز ٦٠ جرام / طن في المتوسط فإن الكمية التي
يمكن استخلاصها سنويا تصل إلى حوالى ٣٠ طنا
سنويا من اليورانيوم .

وقد اهتمت الدولة بعمليات البحث عن اليورانيوم ،
ولذلك تم انشاء هيئة المواد النووية لتكون مسئولة عن
عمليات الدراسات والبحوث والتطوير والاستكشافات
وتتمة الموارد في مجال توفير المواد النووية بشكل عام ،
والتوجه اللازم لتشغيل المحطات النووية لتوليد
الكهرباء . وقد صرح رئيس هيئة المواد النووية لجريدة
الأهرام في ٢٠/١١/١٩٨٩ بأنه قد تم مسح ما يقرب
من ٣٥ ٪ من الأراضي المصرية ، وثبت نتيجة للمسح أن
هناك احتمالات كبيرة وقوية لوجود كميات اقتصادية من
خامات اليورانيوم في ثلاث مناطق هي جبل قطار ،
ومنطقة المسبكات والعرضية ، ومنطقة أم أرا . ويقدر

الاحتياطي المتوقع ما بين ١٢ - ١٥ ألف طن . وأضاف
رئيس الهيئة أنه من المتوقع إنتاج نحو ٢٥ طن سنويا
من اليورانيوم ككاثود ثانوى من عملية تصنيع حامض
الفوسفوريك .

ونخلص مما تقدم إلى أن احتمالات وجود اليورانيوم
في مصر بكميات اقتصادية شبه مؤكدة ، وأن الاحتياطي
المتوقع يتكفى لسبع ٣٥ ٪ من الأراضي المصرية يكفي
لتشغيل ثلاث محطات نووية قدرة كل محطة ١٠٠٠
ميغاوات إذ تحتاج المحطة الواحدة إلى خمسة آلاف طن
يورانيوم خام لتشغيلها طول عمرها الافتراضى وهو ٣٠
علم . الأمر الذى يجعلنا ننظر إلى المحطات النووية
لتوليد الكهرباء نظرة تفضيلية وذلك لامتكانية توافر
الوقود محليا ، ونود أن نؤكد هنا على أن توافر الوقود
وحده لا يكفي للحكم على صلاحية البديل النووى
الاقتصادى واجتماعيا مما يجعلنا نلجأ إلى المقارنة
الاقتصادية بين وحدات التوليد الحرارى المختلفة .

٢ - المقارنة الاقتصادية لوحدة التوليد الحرارى المختلفة :-

تقوم المقارنة الاقتصادية بين محطات توليد الطاقة
الكهربائية من المصادر الحرارية على أساس المقارنة
الاقتصادية للتكاليف الكلية وهى التكاليف الرأسمالية
وتكاليف التشغيل والصيانة وأسعار الوقود وذلك خلال
العمر الافتراضى للمحطة ، وتكون المقارنة الحاسمة
والنهائية على أساس سعر وحدة المنتج النهائى أى سعر
الكيلووات / ساعة . وسوف نقوم بالمقارنة بين ثلاثة
أنواع من المحطات ذات قدرة واحدة هى ١٠٠٠
ميغاوات ، الأولى تعمل بالوقود النووى ، والثانية
بالفحم ، والثالثة بالبترول أو الغاز الطبيعى وذلك طبقا
لأسعار ديسمبر ١٩٨٨ ، وعلى أساس عمر افتراضى
للمحطات الثلاث قدره ثلاثين عاما .

ويوضح الجدول رقم (١٦) التكلفة الرأسمالية
بالمليون دولار أمريكى للأنواع الثلاثة من المحطات حتى
بدء التشغيل ، والتكلفة السنوية للتشغيل والصيانة .
ويتضح أن التكلفة الرأسمالية للمحطات النووية تزيد
عن تكلفة محطة الفحم بـ ٧٥٠,٦ مليون دولار ، وعن
تكلفة محطة البترول بـ ١٣٠٦,٦ مليون دولار . وإذا نظرنا
لتكاليف التشغيل والصيانة السنوية نجد أن تكلفة
محطة الفحم تزيد عن النووية بـ ٦ مليون دولار سنويا
وعن البترول بـ ٨ ملايين دولار سنويا . ويتغير الموقف
تماما إذ اخذنا تكلفة الوقود ويكفى أن نشير إلى أن
احتياجات المحطة النووية من خام اليورانيوم كوقود في
طول عمرها الافتراضى ٥٠٠٠ طن يورانيوم تستهلك في

عامها الأول ٥٠٠ طن وفي كل عام ١٥٠ طن ويقدر سعر رطل البيرانيوم بـ ١٢ دولار أمريكي أى الطن ما يقرب من ٢٦,٤ ألف دولار . وتحتاج محطة الفحم سنويا ٢,٨ مليون طن بسعر الطن مايناهز ٦٠ دولار أمريكي . وتحتاج محطة البترول نحو ٢ مليون طن سنويا بسعر الطن حوالى ١٥٤ دولار .

ولكى يتضح أثر الوقود على تكلفة انتاج الكهرباء سنعرض المقارنة بين الأنواع الثلاثة على أساس تكلفة الكيلووات/ساعة طبقا لأسعار التكلفة التى أعلنتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفينا عام ١٩٨٨ . ويوضح الجدول رقم (١٧) تكلفة الكيلووات ساعة من كل بديل على أساس محطة قدرتها ١٠٠٠ ميغاوات بالأسنت الأمريكى .

يتضح من الجدول أن تكلفة الكيلووات/ساعة نووى أقل بنسبة حوالى ٢٠ ٪ عن مثيلاتها من الفحم والبترول ، وذلك على الرغم من أن التكلفة الرأسمالية للمحطة النووية أعلى من الفحم والبترول كما ذكرنا سابقا ، وهذا يعنى أن المحطة النووية قدرة ألف

ميغاوات توفر ما يتراوح بين ٩٠ - ١٠٠ مليون دولار سنويا عن المحطات الحرارية الماثلة لها وذلك على فرض أن المحطة تنتج سنويا نحو ثمان الاف مليون كيلووات/ساعة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن استراتيجية وزارة الكهرباء فى الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٢ تهدف إلى إقامة محطات حرارية لتوليد الكهرباء قدرة عشرة الاف ميغاوات باستخدام أنواع الوقود المختلفة نصيب النووى منها حوالى ٢٠٠٠ ميغاوات . ونود أن نشير هنا إلى أنه وعلى الرغم من أن التكلفة الاقتصادية للنووى منخفضة لا تستطيع وزارة الكهرباء أن تضع استراتيجية بانتاج عشرة الاف ميغاوات بالاعتماد على الوقود النووى دون غيره ، حتى لا تقع تحت أى احتكار للطاقة المستقبل . ومن جهة أخرى فإن احتياج مصر للعشرة آلاف ميغاوات سيكون بشكل تدريجى . وأن المحطة النووية تحتاج إلى فترة إنشاء تقرب من ٨ سنوات ، وتحتاج محطة الفحم حوالى ٦ سنوات ، والبترول ما يناهز ٤ سنوات . ولذلك نحن لا نختلف مع وزارة الكهرباء والطاقة فى استراتيجيتها

جدول رقم (١٦)
التكاليف الرأسمالية للمحطات قدرة ١٠٠٠ ميغاوات

مليون دولار أمريكى

البيان	المحطة النووية	محطة الفحم بجهيزات حماية البيئة	محطة البترول
تكليف الإنشاء إلى يوم التشغيل	٢٣٨١,٦	١٦٣١	١٠٧٥
تكلفة التشغيل والصيانة السنوية	١٠	١٦	٨

المصدر : هيئة المحطات النووية - وزارة الكهرباء والطاقة - جمهورية مصر العربية

جدول رقم (١٧)
تكاليف انتاج وحدة الكهرباء من محطة
قدرة ألف ميغاوات

بالأسنت الأمريكى

نوع المحطة نصيب الكيلووات ساعة من	نووى	فحم بجهيزات حماية البيئة	بترول
التكاليف الرأسمالية	٣,٦١	٢,٨٥	١,٧٦١
تكليف التشغيل والصيانة	-١,١٥٤	-٠,٣١٢	-٠,١٢٠
تكليف الوقود	-٠,٦٠٥	٢,١٣٩	٣,٢٩٤
إجمالي تكلفة الكيلووات/ساعة	٤,٣٦٩	٥,٢٥١	٥,١٧٥

المصدر : هيئة المحطات النووية - وزارة الكهرباء والطاقة - جمهورية مصر العربية

البحوث النووية ومركز بحوث تكنولوجيا الإشعاع ، والمعمل الحار ، وجهاز التنظيم والأمان النووي ، وهيئة المحطات النووية ، وهيئة المواد النووية ، والمركز الأقليمي للنظائر المشعة ، ومركز صحة البيئة والصحة المهنية ، ومكتب الوقاية من الأضاعات المؤينة ، وما إلى غير ذلك .

وقد بدأ التفكير في دخول مصر مجال استخدام الطاقة النووية عام ١٩٥٥ حيث شكلت لجنة الطاقة الذرية برئاسة رئيس الجمهورية . وكان هدف البرنامج النووي الأول هو تهيئة الدولة للدخول في العصر النووي لكي لا تتخلف عن ركب التقدم العلمي العالمي . والجدير بالذكر هنا أن بعض دول العالم النامي مثل الهند كانت قد بدأت بالفعل ببرنامجها النووي قبل مصر مما دفع مصر إلى توقيع إتفاقية مع الهند لبرنامج نووي مشترك ، وتبنت مصر أسلوب التجربة الهندية الذي يعتمد على التصنيع المحلي المصاحب للبحث العلمي والتدريب . ونود أن نشير هنا إلى أن الهند استمرت في برنامجها النووي ولديها الآن خمسة مفاعلات أبحاث ، وست محطات نووية لتوليد الكهرباء ، وثمانية محطات تحت الإنشاء بالإضافة إلى ١٠ محطات أخرى في البرنامج ، هذا إلى جانب أنها تقوم بتصنيع محطاتها النووية محليا بنسبة تصنيع حوالي ٩٠ ٪ . وتعتبر البرنامج النووي المصري لتضايف مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية وعلى رأسها هزيمة ١٩٦٧ وظروف الحرب التي استمرت إلى عام ١٩٧٣ . ولكن وعلى الرغم من تعثر البرنامج النووي إلا أن مصر قد أدخلت الاستخدامات النووية في مجالات مختلفة أهمها على الإطلاق مجال البحوث وتدريب الكوادر الفنية والعلمية ، واستخدام الطاقة النووية في المجال الطبي ، هذا إلى جانب الاستخدام في مجالات الزراعة والصناعة والبترول والثروة المعدنية .

وبعد حرب ١٩٧٣ ، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة احتياجات مصر من الطاقة لتلبية متطلبات التنمية ، قامت دراسات تهدف إلى إدخال الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في مصر . وشهد عام ١٩٨٠ مرحلة جديدة إذ تم وضع استراتيجية قومية للطاقة النووية في مصر تهدف إلى ضرورة الحضي في البرنامج النووي المصري بأسرع ما يمكن مع توفير ما يلزم من إتفاقيات دولية تتيح الحصول على المواد والمهمات والتكنولوجيا النووية ، وتم تحديد ثلاثة متطلبات للبرنامج النووي المصري أولا الموافقة السياسية العالمية ، ثانيا توفير الكوادر العلمية اللازمة ، وأخيرا توفير التمويل الخارجي والمحلي اللازم . وبناء على ذلك صدقت مصر على إتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية في فبراير

المتعمدة على عمل حزمة من السياسات المختلفة لانتاج الطاقة إلا في نصيب التوليد النووي من تلك الحزمة . فكما ذكرنا سابقا أن نصيب التوليد النووي يبلغ حوالي ٢٠ ٪ من إجمالي التوليد الجديد ، وحوالي ٩ ٪ من إجمالي المنتج الكلي على أساس أن الانتاج الكلي عام ٢٠٠٢ نحو ٢٢ ألف ميجاوات ، وهي نسبة لا تتفق ويكون التوليد النووي أقل في التكلفة الاقتصادية ، وإذا ما أدخلنا قدرات التصنيع المحلي والتي سوف تتعرض لها للتفصيل فيما بعد نجد أن المتاح للتصنيع المحلي للمحطات النووية يمثل ٣٥ ٪ من إجمالي التكاليف الرأسمالية وتصل إلى ٥٠ ٪ عام ٢٠٠٢ ، مما يجعل للتوليد النووي ميزة نسبية أكبر . ونقترح هنا أن يرتفع نصيب التوليد النووي في الفترة بين عامي ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ ليصل إلى ٥٠ ٪ من إجمالي التوليد الجديد ، وحوالي ٢٣ ٪ من إجمالي المنتج الكلي ، وذلك لتخفيض التكلفة الاقتصادية لانتاج الكهرباء في مصر ، علما بأن انتاج ٥٠٠٠ ميجاوات نووي يوفر مبلغا يتراوح ما بين ٤٥٠ - ٥٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا وبإجمالي يتراوح ما بين ١٣,٥ - ١٥ مليار دولار طوال فترة العمر الافتراضي للمحطات وهو ما يمثل ثمن ما يقرب من ٦ محطات نووية لتوليد الكهرباء . وإذا كان من الصعب تحقيق ذلك فنصنع بتكثيف الاعتماد على الطاقة النووية في استراتيجيات القرن القادم .

٣ - البرنامج النووي المصري :

وسوف نتعرض في هذا الجزء بصورة سريعة للبرنامج النووي المصري ، ثم للأهمية الاستراتيجية لدخول مصر عصر التكنولوجيا النووية ، ونحاول بعد ذلك أن نجيب على الأسئلة المثارة حول الأمان النووي ، وقدرة مصر على الفوضى في مجال التكنولوجيا النووية . وأخيرا نعرض للقدرة على التصنيع المحلي لمحطات ومهمات توليد الطاقة .

لا يتضمن البرنامج النووي المصري محطات القوى الكهربائية النووية فقط ، ولكن واقع الأمر أنه يشمل من ذلك ، فهو برنامج يقوم على عدة أهداف قومية استراتيجية تتصل بالنواحي العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية ، والاجتماعية ، والتنمية ، والأمنية . ولذا نجد هذا البرنامج يشمل العديد من البرامج الفرعية والتي يجب أن تعمل جميعا في تكامل وتوافق ومنها على سبيل المثال : برنامج تنمية البنية البشرية المتقدمة والمتكاملة في التخصصات والوحدات ، وبرنامج البنية الأساسية للهياكل والمؤسسات المتخصصة العاملة في هذا المجال بكل فروعها المتعددة مثل . هيئة الطاقة الذرية بمراكزها المتفرعة وهي مركز

إلى الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة ، وترتب على ذلك حدوث طفرات هائلة في الاستخدام التكنولوجي . ومصر حين تتطلع إلى التنمية الشاملة بجميع عناصرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فلا بد من تضافر عناصر التطور في مجالات التعليم والصحة والخدمات والتنمية الزراعية والصناعية والإدارية وكافة العناصر الانتاجية . ولا يوجد سبيل لتحقيق ذلك إلا من خلال أن تلحق مصر بجل التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة وتخوض في عصر التكنولوجيا الحديثة بكافة تعقيداتها ومخاطرها ، وأن يتم ذلك من خلال تعبئة كل الجهود وتضافرها في إطار برنامج قومي شامل يهدف إلى تحديث قدرات المجتمع المصري لخدمة أهداف التنمية الشاملة . وأن يتأتى ذلك إلا من خلال وجود قطاع متطور تكنولوجياي يكون له دور القيادة في عملية التنمية الشاملة وتحديث قدرات المجتمع . ومن هنا تأتي أهمية دخول مصر إلى مجال التكنولوجيا بكافة استخداماتها . إذ أنها تعتبر الأساس للتكنولوجيات المستقبلية ، وخاصة في مجال انتاج الكهرباء والذي سيكون له دور قيادي في تطوير الصناعة وشركات التشييد المحلية عن طريق تطوير قدرات الصناعة المصرية لتستطيع المشاركة في تصنيع وإنشاء المحطات النووية ذات المستوى التكنولوجي العالي . ومن ناحية أخرى لكي نؤهل لاستخدام تكنولوجيا القرن القادم في انتاج الكهرباء وهي مفاعلات التوليد السريع ، ومفاعلات الاندماج النووي . وأخيرا فإن دخول مصر في مجال التكنولوجيا النووية يجعلها قادرة من خلال عملية التقدم العلمي والتكنولوجي أن تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية في المجالات الأخرى مثل الكمبيوتر والاتصاات الصناعية وما إلى ذلك من مجالات تكنولوجيا مصاحبة ومرتبطة بعضها البعض .

١ - الأمان النووي :

يعد موضوع الأمان النووي وقدرات المصريين على إدارة وتشغيل المحطات النووية بكفاءة طبقا لشروط الأمان النووي هو جوهر المناقشات والاعتراضات والتخوفات من الخوض في مجال التكنولوجيا النووية ، وخاصة بعد أن وقع حادث « تشرنوبيل » في ٢٦ أبريل ١٩٨٦ . وسوف نتعرض في هذا الجزء لهذه الموضوعات .

تحظى التكنولوجيا النووية دون غيرها من التكنولوجيات باهتمام وتعاون دولي لتوفير أعلى متطلبات الأمان ، وخير دليل على ذلك وجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة ، وتقوم الوكالة ضمن مهامها بإعطاء الخبرة والمشورة والمساعدات الفنية

١٩٨١ ، وتلى ذلك اعتماد اتفاقيات تعاون نووي بين مصر والعديد من الدول مثل فرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية ، وكندا ، وبلجيكا ، وسويسرا وأستراليا ، ومذكرات تعاون وتقاوم مع كل من السويد وناجلترا والنيجر وأيطاليا ، وكل هذه الاتفاقيات تتبج توفير التكنولوجيا والمعدات النووية والوقود اللازم لتشغيلها وجميع الخدمات الضرورية . وشهد عام ١٩٨٢ طرح مشروع المحطة النووية لتزويد الكهرباء في مناقصة عالية بين الشركات المتخصصة ، وفي منتصف عام ١٩٨٥ تم الانتهاء من فحص عروض الشركات ، وعرض الأمر على مجلس الوزراء الذي قرر عرضه على المجلس الأعلى لاستخدامات الطاقة النووية برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، الذي وافق عليه في يناير ١٩٨٦ مع التأكيد على حتمية الحل النووي في مصر وأحيل الموضوع مرة أخرى إلى مجلس الوزراء لمتابعة خطوات تنفيذه . إلا أن حادث « تشرنوبيل » وقع في ٢٦ أبريل من نفس العام مما كان له ردود فعل سلبية على الرأي العام بالنسبة للطاقة النووية ، وكان على أثر ذلك أن طلبت الحكومة إعادة دراسة موضوع الطاقة النووية في ضوء التقارير الدولية عن الحادث ونتائجه . وقد وضعت كل هذه التقارير والتطورات العالمية أثر حادث « تشرنوبيل » أمام الحكومة لاتخاذ قرار نهائي في هذا المشروع . ومنذ ذلك الحين والمشروع شبه مجمد والحكومة لم تتخذ قرارا بالبدء في المشروع أو حتى صرف النظر عنه . ونود أن نشير هنا إلى أن مجلس الشعب والشورى قد ناقشا البرنامج النووي المصري خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٨٩ أكثر من مرة وناشد نواب الشعب الحكومة المصرية بسرعة المضي في التنفيذ العمل للبرنامج للحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي . ونذكر على سبيل المثال جلسة مجلس الشورى بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢ في دور الانعقاد العادي السابع لمناقشة التقرير النهائي للجنة الخاصة لدراسة موضوع البرنامج النووي المصري . وجلسة مجلس الشعب الخامسة والأربعين في دور الانعقاد الثاني بتاريخ ٣ أبريل ١٩٨٩ لمناقشة أسئلة موجهة إلى وزير الكهرباء والطاقة حول أسباب تقاعس الوزارة عن إنشاء محطات للقرى النووية .

٤ - الأهمية الاستراتيجية لدخول مصر عصر الطاقة النووية

يعيش العالم عصر الثورات العلمية والتكنولوجية ، وثورة المعلومات والاتصاات وعلى أثر الدعوة إلى التنمية عالية المعدلات إندفع العديد من الدول المتقدمة والتنمية

مصر لتحديد مدى قدراتها العلمية والتنظيمية والتكنولوجية للخوض في مجال التكنولوجيا النووية وكانت نتيجة الدراسة أن مصر أولى الدول الأربعة عشر المؤهلة للخوض في هذا المجال . هذا من ناحية

الدول النامية دون مقابل في جميع مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية . وهي تعطي اهتماما خاصا بالأمان النووي . وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدراسة عام ١٩٨٢ على أربعة عشر دولة نامية ضمنها

جدول رقم (١٨)

المحطات النووية لتوليد الكهرباء في دول العالم خلال الفترة من ١٩٨٧/١٢/٣١ - ١٩٨٩/١/٣٠

البلد	المحطات العاملة				المحطات تحت الانشاء				المحطات العاملة				المحطات تحت الانشاء				المحطات الجديدة			
	عدد المحطات				عدد المحطات				عدد المحطات				عدد المحطات				عدد المحطات			
	عدد	الاجمال	ميغاوات	الوحدات	عدد	الاجمال	ميغاوات	الوحدات	عدد	الاجمال	ميغاوات	الوحدات	عدد	الاجمال	ميغاوات	الوحدات	عدد	الاجمال	ميغاوات	الوحدات
الارجنتين	٢	٩٢٥	١	٦٩٢	٧	١٢٥	١	٦٩٢	١	٩٢٥	١	٦٩٢	١	٩٢٥	١	٦٩٢	١	٩٢٥	١	٦٩٢
بلجيكا	٧	٥٤٧٧	—	—	٧	٥٤٨٠	—	—	٧	٥٤٨٠	—	—	٧	٥٤٨٠	—	—	٧	٥٤٨٠	—	—
البرازيل	١	٦٦٦	١	١٢٤٥	١	٦٦٦	١	١٢٤٥	١	٦٦٦	١	١٢٤٥	١	٦٦٦	١	١٢٤٥	١	٦٦٦	١	١٢٤٥
بلغاريا	٥	٢٥٨٥	١	٩٥٢	٥	٢٥٨٥	١	٩٥٢	٥	٢٥٨٥	١	٩٥٢	٥	٢٥٨٥	١	٩٥٢	٥	٢٥٨٥	١	٩٥٢
كندا	١٨	١٢١٤٦	٤	٢٥٢٤	١٨	١٢١٨٥	٤	٢٥٢٤	١٨	١٢١٨٥	٤	٢٥٢٤	١٨	١٢١٨٥	٤	٢٥٢٤	١٨	١٢١٨٥	٤	٢٥٢٤
الصين	—	—	—	١١٨٨	٢	—	—	—	٢	—	—	—	٢	—	—	—	٢	—	—	—
كوبا	—	—	—	٨١٦	٢	—	—	—	٢	—	—	—	٢	—	—	—	٢	—	—	—
تشيكوسلوفاكيا	٨	٢٢٠٧	٨	٥١٢٠	٨	٢٢٦٤	٨	٥١٢٠	٨	٢٢٦٤	٨	٥١٢٠	٨	٢٢٦٤	٨	٥١٢٠	٨	٢٢٦٤	٨	٥١٢٠
فنلندا	٤	٢٢١٠	—	—	٤	٢٢١٠	—	—	٤	٢٢١٠	—	—	٤	٢٢١٠	—	—	٤	٢٢١٠	—	—
فرنسا	٥٢	٤٩٣٧٨	١٠	١٣١٢٤	٥٥	٥٢٥٨٨	١٠	١٣١٢٤	٥٥	٥٢٥٨٨	١٠	١٣١٢٤	٥٥	٥٢٥٨٨	١٠	١٣١٢٤	٥٥	٥٢٥٨٨	١٠	١٣١٢٤
ألمانيا الديمقراطية	٥	١٩٩٤	٦	٢٤٢٧	٥	١٩٩٤	٦	٢٤٢٧	٥	١٩٩٤	٦	٢٤٢٧	٥	١٩٩٤	٦	٢٤٢٧	٥	١٩٩٤	٦	٢٤٢٧
ألمانيا الاتحادية	٢٦	١٨٩٤٧	٤	٤٠٤٧	٢٤	١٨٩٤٧	٤	٤٠٤٧	٢٤	١٨٩٤٧	٤	٤٠٤٧	٢٤	١٨٩٤٧	٤	٤٠٤٧	٢٤	١٨٩٤٧	٤	٤٠٤٧
المجر	٤	١٦٤٥	—	—	٤	١٦٤٥	—	—	٤	١٦٤٥	—	—	٤	١٦٤٥	—	—	٤	١٦٤٥	—	—
إيطاليا	٦	١١٠٤	٨	١٧٦٠	٦	١١٥٤	٨	١٧٦٠	٦	١١٥٤	٨	١٧٦٠	٦	١١٥٤	٨	١٧٦٠	٦	١١٥٤	٨	١٧٦٠
اليونان	—	—	٧	٢٤٠٠	—	—	٧	٢٤٠٠	—	—	٧	٢٤٠٠	—	—	٧	٢٤٠٠	—	—	٧	٢٤٠٠
إيطاليا	٣	١٧٧٢	٣	١٩٩٩	٣	١١٢٠	٣	١٩٩٩	٣	١١٢٠	٣	١٩٩٩	٣	١١٢٠	٣	١٩٩٩	٣	١١٢٠	٣	١٩٩٩
اليابان	٣٦	٣٨٨٧٧	١٢	١٠٦٩٢	٣٨	٣٨٨٥٢	١٤	١٢٠٧٣	٣٨	٣٨٨٥٢	١٤	١٢٠٧٣	٣٨	٣٨٨٥٢	١٤	١٢٠٧٣	٣٨	٣٨٨٥٢	١٤	١٢٠٧٣
كوريا	٧	٥٢٨٠	٧	١٨٠٠	٩	٧١٧٠	٩	١٨٠٠	٩	٧١٧٠	٩	١٨٠٠	٩	٧١٧٠	٩	١٨٠٠	٩	٧١٧٠	٩	١٨٠٠
الكويت	—	—	٧	١٢٠٨	١	١٢٠٨	١	١٢٠٨	١	١٢٠٨	١	١٢٠٨	١	١٢٠٨	١	١٢٠٨	١	١٢٠٨	١	١٢٠٨
ليتوانيا	٢	٥٠٧	—	—	٢	٥٠٨	—	—	٢	٥٠٨	—	—	٢	٥٠٨	—	—	٢	٥٠٨	—	—
باكستان	١	١٢٥	—	—	١	١٢٥	—	—	١	١٢٥	—	—	١	١٢٥	—	—	١	١٢٥	—	—
بولندا	—	—	٧	٨٨٠	—	—	٧	٨٨٠	—	—	٧	٨٨٠	—	—	٧	٨٨٠	—	—	٧	٨٨٠
رومانيا	—	—	٧	١٩٨٠	—	—	٧	١٩٨٠	—	—	٧	١٩٨٠	—	—	٧	١٩٨٠	—	—	٧	١٩٨٠
جنوب أفريقيا	٢	١٨٤٢	—	—	٢	١٨٤٢	—	—	٢	١٨٤٢	—	—	٢	١٨٤٢	—	—	٢	١٨٤٢	—	—
إسبانيا	٩	٦٥٢٩	١	٩٩٠	٩	٦٥١٩	١	٩٩٠	٩	٦٥١٩	١	٩٩٠	٩	٦٥١٩	١	٩٩٠	٩	٦٥١٩	١	٩٩٠
السويد	١٢	٩٦٤٦	—	—	١٢	٩٦١٢	—	—	١٢	٩٦١٢	—	—	١٢	٩٦١٢	—	—	١٢	٩٦١٢	—	—
سويسرا	٥	٢٦٢٢	—	—	٥	٢٦٠٤	—	—	٥	٢٦٠٤	—	—	٥	٢٦٠٤	—	—	٥	٢٦٠٤	—	—
تايلاند	٦	٤٩١٨	—	—	٦	٤٩٢٤	—	—	٦	٤٩٢٤	—	—	٦	٤٩٢٤	—	—	٦	٤٩٢٤	—	—
الملكة المتحدة	٢٨	١٠٢١٤	٤	٢٥٢٠	٤٠	١٢٤٢٨	١	١١٨٨	٤٠	١٢٤٢٨	١	١١٨٨	٤٠	١٢٤٢٨	١	١١٨٨	٤٠	١٢٤٢٨	١	١١٨٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٦	٩٢٩٨٢	١٢	١٤٨٤٤	١١٠	٩٢٧٢٣	١٢	١٤٨٤٤	١١٠	٩٢٧٢٣	١٢	١٤٨٤٤	١١٠	٩٢٧٢٣	١٢	١٤٨٤٤	١١٠	٩٢٧٢٣	١٢	١٤٨٤٤
الاتحاد السوفيتي	٥٥	٣٢٩١٩	٢٨	٢٥٠٩٨	٥٦	٣٣٨٢٣	٢٦	٢١٢٢٠	٥٦	٣٣٨٢٣	٢٦	٢١٢٢٠	٥٦	٣٣٨٢٣	٢٦	٢١٢٢٠	٥٦	٣٣٨٢٣	٢٦	٢١٢٢٠
يوغوسلافيا	١	٦٦٦	—	—	١	٦٦٦	—	—	١	٦٦٦	—	—	١	٦٦٦	—	—	١	٦٦٦	—	—
الاجمال	٤١٧	٢٩٦٨٦٦	١١٩	١٠٠٤١٢	٤٢٤	٣١٦٤٨٨	١٠٠	٨٠١٨٩	٤٢٤	٣١٦٤٨٨	١٠٠	٨٠١٨٩	٤٢٤	٣١٦٤٨٨	١٠٠	٨٠١٨٩	٤١٧	٢٩٦٨٦٦	١١٩	١٠٠٤١٢

المصدر :- حسب وجمع من .

١٩٨٩ . طبقا لأحصاءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية
بغينيا .

ب - التصنيع المحلي .

عقدت هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء إتفاقية
مع كندا الإنشاء محطات مفاعلات الكندو قدرة ٦٠٠
ميغاوات كهرباء وذلك على أساس أن الوحدة الأولى
يدخل فيها مشاركة محلية في تصنيع بعض المعدات
والأعمال الإنشائية وإدارة المشروع والتصنيع الكامل
للووقود النووي بنسبة اجمالية حوالى ٣٥ ٪ من قيمة
الوحدة الأولى وتزيد تدريجيا في الوحدات التي تليها .
وبناء على ذلك شكلت لجنة مشتركة بين مصر وكندا
قامت بدراسة شملت ٣٤ شركة من شركات وزارات
الصناعة ، والإنتاج الحربي ، والكهرباء والطاقة ،
والإسكان بالإضافة إلى الهيئة العربية للتصنيع ،
والقطاع الخاص للمساهمة في عملية التصنيع المحلي .
والجدير بالذكر هنا أن الاستثمارات الكلية لمحطات
توليد الكهرباء تنقسم إلى ثلاثة مجالات هي استثمارات
في مكونات ومهمات وخدمات أعمال محطة التوليد
نفسها ، وتصميمها النسبي من جملة الاستثمارات
٤٠ ٪ ، واستثمارات في مجال النقل للشبكات ونصيبها
النسبي ٤٠ ٪ من جملة الاستثمارات أيضا ، و٢٠ ٪
من أجمالي الاستثمارات للتوزيع . وبناء على ذلك جاءت
نتيجة الدراسات بأن القدرات الحالية للتصنيع المحلي
المصري حوالى ٥ ٪ من استثمارات محطات التوليد ،
والامكانيات المتاحة تصل إلى ٣٥ ٪ ، والقدرات الحالية
للتصنيع المحلي من استثمارات النقل للشبكات حوالى
٥٠ ٪ تصل باستخدام الامكانيات المتاحة إلى ٦٠ ٪ ،
ويصل التصنيع المحلي إلى ١٠٠ ٪ من جملة استثمارات
التوزيع ، بمعنى أن القدرات الحالية للتصنيع المحلي
المصري من أجمالي الاستثمارات حوالى ٤٢ ٪ ، وتزنگ
إلى نحو ٥٨ ٪ من جملة الاستثمارات باستخدام
الامكانيات المتاحة .

ويوضح الجدول رقم (١٩) نسبة المشاركة في
التوليد كنسبة مطلقة ، وكنسبة إلى نصيب استثمارات
التوليد وهي ٤٠ ٪ من جملة الاستثمارات كما وضعنا
سابقا . يتضح من الجدول أنه باستخدام الامكانيات
المتاحة نستطيع أن نصنع محليا ٣٥ ٪ من مكونات
ومهمات المحطة وهو ما يمثل ٣٥ ٪ من جملة استثمارات
محطة التوليد ، ١٦ ٪ من أجمالي الاستثمارات ، تصل
عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠ ٪ من استثمارات المحطة ، و٢٤ ٪
من جملة الاستثمارات .

ومن ناحية أخرى فقد شهد عام ١٩٨٩ حدثين يعدان
اعترافا دوليا بقدرات مصر العلمية والفنية في هذا
المجال ، أولهما اختيار رئيس هيئة المحطات النووية
المصرية رئيسا للجنة الدولية التابعة للوكالة الدولية
للطاقة الذرية ومن مهامها دراسة وتطوير امكانيات
الدول النامية للخوض في مجال التكنولوجيا النووية ،
والثاني هو الاعتماد على مصر في تدريب الكوادر
الأفريقية على استخدامات التكنولوجيا النووية في بعض
المجالات هذا بالإضافة الى أن مصر تمتلك خبرات
وكفاءات في مجال التكنولوجيا النووية على أعلى مستوى
داخل مصر وخارجها ، ونود أن نشير هنا الى أن خبراء
مصر يعملون في المنشآت النووية في بلدان العالم المتقدم
وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . ويكفى
للتدليل على ثقة المجتمع الدولي بالكفاءات المصرية أن
نذكر أن من بين ما يقرب من ألف خبير من كافة أنحاء
العالم يعملون في الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوجد ٨
خبراء مصريين . كل هذه القرائن وغيرها الكثير تدل
على قدرات مصر في مجال التكنولوجيا النووية وثقة
للمجتمع الدولي في الخبرات المصرية ، فهل لم يحن
الوقت بعد لنلق في قدرتنا ؟

ويبقى الحديث عن حادث « تشيرنوبيل » ونبدؤه بأن
من بين ٢٧ دولة متقدمة ونامية تمتلك ٤٣٤ محطة نووية
لم يقع سوى حادثان هما « ثري مايلزبلاوند » في
الولايات المتحدة الأمريكية ، و« تشيرنوبيل » في الاتحاد
السوفيتي ، ويعود ذلك إلى أنهما قد دأبا على التعامل مع
التكنولوجيا بنوع من الثقة الزائدة فكانت الحوادث
نتيجة لأخطاء أفراد . ولم نسمع عن حادث في العصر
دول النامية التي تمتلك محطات طاقة نووية . وما نود أن
نشير إليه هنا أن طراز مفاعل « تشيرنوبيل » لا يوجد
سوى في الاتحاد السوفيتي . وهو يقوم على التبريد
ببخار الماء العادي ويهدف إلى استخراج كميات كبيرة
من البلتونيم إلى جانب توليد الكهرباء . ونؤكد أيضا
على أن حادث « تشيرنوبيل » لم يكن له أى تأثير على
استمرار البرامج النووية في العالم . فقد استمرت الدول
في برامجها النووية وإقامة المحطات فقد أضيفت ٢١
محطة إلى المحطات العاملة في العالم خلال الفترة من
مايو ١٩٨٦ إلى ديسمبر ١٩٨٦ والأكثر من ذلك نجد أنه
في الفترة من ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ إلى ٣٠ يونيو ١٩٨٩
إنضمت ١٧ محطة إلى المحطات العاملة ، هذا إلى جانب
وجود ١٠٠ محطة تحت الإنشاء . ويوضح الجدول رقم
١٨ بيان المحطات النووية العاملة والتي تحت الإنشاء في
دول العالم والمحطات الجديدة التي دخلت الخدمة خلال
فترة المقارنة وهي من ٢١ / ١٢ / ١٩٨٧ - ٣٠ / ٦ /

جدول رقم (١٩)
نسبة المشاركة المحلية في التوليد

نسب مملوكة					البيان
مكونات مهمات (١٠٠٪)	خدمات وأعمال (١٠٠٪)	مكونات ومهمات (٢٤٪)	خدمات وأعمال (١٦٪)	جثة (٤٠٪)	
٥	٣٠	١,٢	٥	٦,٢	المشاركة المحلية حاليا
٣٥	٥٠	٨	٨	١٦	الامتيازات المتاحة
٥٠	٧٥	١٧	١٢	٢٤	بالتطور التدريجي حتى عام ٢٠٠٢

المصدر - هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء - وزارة الكهرباء والطاقة - جمهورية مصر العربية

والاستقلالية ، كما تضمن التشغيل دون مشكلات تمويلية .

وأخيرا تصل قدرات مصر الذاتية في التصنيع المحلي لمستلزمات المحطات النووية من الوقود وقطع الغيار ، الى مايزيد عن ٩٠ ٪ ، وهي نسبة تحقق الاكتفاء الذاتي



ثالثا : السياسات المالية والنقدية

توقيتها . فهي تربط بين عقدين من الزمن ، الثمانينات والتسعينات ، وبالتالي تضع الاقتصاد المصرى على اعتاب مرحلة جديدة . تتميز باتباع منهج تنموى يختلف عما سبقه . ومن هنا تركز هذه الموازنة على أربعة محاور أساسية ، وفقا لما جاء بالبيان المالى ، هى اعطاء دفعة جديدة لتحقيق المزيد من اسهام القطاع الخاص ، فى توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد القومى . وثانيها تنفيذ برامج اصلاح الاقتصادى المالى المرتكزة اساسا على الربط المستمر بين التطورات النقدية والائتمانية وتطورات الناتج المحلى .

وثالثهما العمل على تنمية موارد الدولة ، مع مراعاة عدم زيادة اى اعباء على محدودى الدخل ، وترشيد الانفاق العام . وذلك كله فى ضوء مراعاة امتغيرات الاقتصادية العالمية .

وتتميز موازنة العام الحالى عن غيرها من الموازنات السابقة ، بانها الموازنة الاولى التى يتم فيها فصل الاستثمارات الخاصة بوحدات القطاع العام من الموازنة . وهو ما يعكس توجهات جديدة للدولة تهدف الى جعل شركات القطاع العام تمول ، تمويل ذاتيا . مع مراعاة ان المخطط لم يفصح عن طبيعة هذا التمويل ومصدره .

١ - الانفاق العام والدعم :-

تصل الاستخدامات الجارية فى موازنة ١٩٩٠/٨٩ الى حوالى ١٨,٧ مليار جنيه ، بينما تبلغ الاستخدامات الاستثمارية والراسمالية حوالى ١١,٥ مليار جنيه وبالتالي يبلغ اجمالى الاستخدامات الجارية فى الموازنة تشكل تقريبا . ٣٠,٣ مليار جنيه حوالى ٤٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى (المقدّر بحوالى ٤٧,٨ مليار جنيه)

وقبل استعراض البنود المختلفة للانفاق العام ، تجدر الاشارة الى الفروق الشاسعة بين ارقام الموازنة والحسابات الختامية للدولة . فعلى سبيل المثال قدرت

١ - الموازنة العامة للدولة عن عام ١٩٩٠/٨٩ :

تمثل الموازنة العامة للدولة ، برنامج الحكمة الذى تعتمد تطبيقه خلال السنة المالية محل الدراسة . وبالتالي فهي تعكس بصورة كبيرة ، طبيعة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية التى ترمى الى تحقيقها خلال الفترة . وذلك عن طريق الموازنة بين النفقات والايادات ، اذ تلعب الاولى دورا هاما فى تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة ، كما تؤثر فى سياسات الدخول عن طريق الدعم والنفقات الاجتماعية الاخرى . بينما تتيح الايادات العامة الفرصة للدولة لتلبية الاهداف العامة ، وتوزيع الاعباء الاجتماعية ، على الفئات العامة . مع تخفيف تلك الاعباء عن كامل الفئات الفقيرة ، وذلك بتحسين نظام الضرائب ورفع درجة كفاءته .

ويشير البيان المالى لعام ١٩٩٠/٨٩ ، الى استمرار الازمة المالية فى المجتمع ، وذلك نتيجة للزيادة فى الانفاق العام ، بدرجة اكبر بكثير من زيادة الايادات العامة ومن ثم ازدياد العجز وصعوبة الحصول على التمويل اللازم له . وهنا نلاحظ ان تقديرات الموازنة الحالية تشير الى ان العجز الكلى سوف يصل الى ٤٨٩٠,٣ مليون جنيه ، وهو الفرق بين الاستخدامات التى تصل الى ٣٠,٣ مليار جنيه ، والايادات [الجارية والراسمالية] المقدرة بـ ٢٥,٤ مليار جنيه

وجدير بالذكر ان الموازنة العامة للدولة تنقسم الى قسمين رئيسيين هما الموازنة الجارية والموازنة الاستثمارية . ويأتى هذا التقسيم نتيجة للرغبة فى تحديد المقدرة الحقيقية للاجهزة على تمويل الاستثمارات من الموارد الذاتية وبيان المنح والمعونات الاقتصادية والقروض والتسهيلات الائتمانية .

وتجدر الاشارة الى ان موازنة العام الحالى تختلف عن الموازنات السابقة سواء من حيث اهميتها ، او

جدول رقم (٢٠)
الاستخدامات الفعلية ،

٨٧/٨٥	٪	٨٧/٨٦	٪	٨٨/٨٧	٪
١٣٢٨٠,٦	٥٤,٧	١٣١٣٦,٥	٥٣,٦	١٦١٩٨,٤	٤٨,٤
٨٢٦١,٠	٣٤	٩٠٢٤,٢	٣٦,٨	١٣٥٢٢,٧	٤٠,٤
٢٧٤٤,٥	١١,٣	٢٣٦٩,٤	٩,٧	٣٧٣٩,٧	١١,٧
٢٤٢٨٦,١	١٠٠	٢٤٥٣٠,١	١٠٠	٣٣٤٦٠,٣	١٠٠

- المصدر الحسابات الشهرية للدولة - اعداد مختلفة

الأجور . حيث بلغت التقديرات ٢٤٣٥,٥ مليون جنيه ،
تليها قطاعات الدفاع والأمن والعدالة ونصيبها يبلغ
٧١٢,٧ مليون جنيه ، تليها الخدمات الصحية
والاجتماعية والدينية بحوالى ١٢٢,٤ مليون جنيه .
وتحتل نفقات القوات المسلحة ، المرتبة الثانية في
الاتفاق الجارى للموازنة ، حيث تشكل ١٤,٤ ٪ منها ،
فارتفعت من ٢٤٦٩,١ مليون جنيه في موازنة ١٩٨٩/٨٨
الى ٢٧٠٨,١ مليون في الموازنة الحالية . ويعلل البيان
المالى لوزير المالية - هذه النسبة باعتبارها - اى القوات
المسلحة - قد أصبحت لا تقتصر على المهام العسكرية
فحسب وإنما تسهم في حل الكثير من المشاكل التى
تتعرض قطاع الانتاج والخدمات . حيث تساهم في
تطوير قاعدة الانتاج الزراعى والصناعى وتنفيذ
مشاريع الاسكان التعاونى للأفراد ، والاسهام في
تخريج العمالة الماهرة لمواجهة النقص في مجالات
الانشطة المختلفة . الامر الذى يدفعنا الى التساؤل عن
تأثير مثل هذا التزايد في النشاط المدنى للقوات المسلحة
على كفاءة عملها من جهة ؟ وعلى القطاعات المدنية التى
تقوم بهذه الانشطة من جهة اخرى ؟ وعلاقة ذلك
بالنشاط بالخطوة العامة للدولة ، وهل تقوم القوات
المسلحة بهذه الانشطة من واقع بيانات الخطه
واولوياتها ام انها تحد من المجالات التى تساهم فيها ولذا
لمعايير اخرى ؟ وماهى تلك المعايير ؟
ولاشك ان الاجابة على التساؤلات المطروحة مستمكنا
من تقييم نفقات القوات المسلحة في الموازنة ، وبالتالى
الوقوف على جدواها الاقتصادية ومدى تناسب عائد هذه
النفقات ، مع البدائل الاخرى المتاحة .

ويأتى بعد ذلك بند الدعم ، وهو الخاص بالمبالغ التى
تتحملها الدولة في سبيل ضمان ايعمال السلع الاساسية
للشرايح الاجتماعية محدودة الدخل . وقد ارتفع هذا
البند في الموازنة الحالية الى ٢٠٦١ مليون جنيه ، بعد ان
كان ١٨١٢,٩ مليون في موازنة العام السابق .

موازنة ١٩٨٧/٨٦ اجمالى الاستخدامات بحوالى ٢٠
مليار جنيه ، بينما بلغت الاستخدامات الفعلية ٢٤,٥
مليار . وبالمثل قدرت موازنة ١٩٨٨/٨٧ الاستخدامات
بحوالى ٢٣,١ مليار مقابل استخدامات فعلية قدرها
٢٣,٥ مليار جنيه . (كما يتضح من الجدول رقم ٢٠)

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الاستخدامات
الجارية ، الى اجمالى الاتفاق العام ، في الحسابات
الختامية الا انها تزيد كثيرا عن المخطط بالموازنات
العامه . وتتكون هذه النفقات في معظمها من نفقات
استهلاكية والاتفاق الجارى على خدمات التنمية والبنية
الاساسية التى لاتعطى عائدا سريعا في الاجل القصير .
وتتمثل اهم بنود الاستخدامات الجارية في بندى
الأجور ونفقات القوات المسلحة ، حيث يمثلان معا
اكثر من ٥٠ ٪ من جملة هذه الاستخدامات .

ويلاحظ ان بند الأجور في الموازنة الحالية ، يمثل
٣٢,٣ ٪ من اجمالى ، ونسبة زيادة قدرها ١٣,٣ ٪
عن العام المالى ١٩٨٩/٨٨ . حيث ارتفعت قيمة الأجور
من ٥٥١٥ مليون جنيه الى ٦٢٥٠ مليون بين عامى
١٩٨٩/٨٨ و ١٩٩٠/٨٩ على التوالي .

هذا مع الأخذ بالحسبان ان هذا البند يشتمل فقط
على اجور العاملين بالجهاز الادارى والادارة المحلية
والهيئات الخدمية فقط . وبالتالى فهو لايشمل اجور
العاملين بالهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام ،
حيث يطبق عليها القانون ١١١ لعام ١٩٧٩ والقاضى
باعداد موازنة مستقلة لكل منها . وتقتصر العلاقة بينها
وببين الموازنة ، على ماتحققة من فائض يؤول الى الدولة
او مايقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات . كما
انها لاتشتمل هيئات القطاع العام او الوحدات
الاقتصادية التى يطبق عليها القانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٨٢ بشأن هيئات القطاع العام .

ويلاحظ في هذا الصدد ان أنشطة التعليم والبحوث
والشباب ، قد استحوذت على نصيب الأسد من مجموع

ويمثل هذا البند أحد المعضلات الأساسية لمخدعي القرار الاقتصادي في المجتمع . من حيث أنه أصبح يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة خاصة وأن الحسابات الختامية للأعوام السابقة تشير إلى ارتفاع الرقم الفعلي عن المقدربشكل دائم . حيث ازداد المنفق الفعلي من ٢٩٠٨,٨ مليون جنيه في عام ١٩٨٧/٨٥ إلى ٣١٩٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٨/٨٧ . هذا مع ملاحظة أن نسبة الانفاق الجارى قد هيبت من ٢١,٩ ٪ إلى ١٩,٧ ٪ خلال العامين المذكورين .

ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل رئيسية أهمها زيادة معدلات الاستهلاك من السلع المدعمة ، سواء اكان ذلك كنتيجة لزيادة معدلات نمو السكان ، او نتيجة لاستخدامها في اغراض أخرى غير تلك التي خصصت من اجلها . بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل الدولى وارتفاع اسعار واردات الغذاء بصورة كبيرة . الأمر الذى يدفعنا إلى الاعتقاد أن الرقم الفعلي لهذا العام سوف يتجاوز بكثير المقدّر له في الموازنة خاصة وأن اسعار القمح بالأسواق الدولية قد ارتفعت ، في منتصف عام ١٩٨٩ إلى ١٧٥ دولار للطن الواحد ، مقابل ١٢٠ دولار في بداية العام . وذلك بسبب موجة الجفاف التى شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية المنتج الأول للقمح في العالم . وتثير هذه القضية عدة مشكلات أساسية أهمها التركيب المصغى ، والطاقة التخزينية للسلع الاستراتيجية والموتى تصل إلى ٦٦٠ ألف طن (أى بما لا يتجاوز الا عشر الاستهلاك السنوى) مما يقلل قدرتنا على استخدام المخزون كسلح استراتيجى في الفترات التى ينخفض فيها الثمن بالأسواق الدولية . وتعتبر المشكلة الرئيسية في هذا الصدد هى ضمان وصول السلع المدعمة إلى من يستحقها بالأساس . وهنا يقف المخطط الاقتصادى عاجزا ، ولا يشير إلى أية وسائل تمكنه من تحقيق هذا الهدف ، مركزا فقط على « مناشدة » القادرين من أبناء الشعب على الامتناع عن منافسة غير القادرين في الحصول على هذه الخدمات . وكان الحكومة قد فقدت كل السبل وفشلت في تحديد الطريق الصحيح لإيصال هذه السلع إلى مستحقيها ، ولم يبق لها في النهاية الا الاعتماد على النوايا الحسنة للمواطنين !!

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا البند يضم ضمن بنوده بالإضافة إلى دعم هيئة السلع التموينية ، دعم مستلزمات الانتاج الزراعى بما تشمله من اعتمادات مخصصة لدعم اسعار الاسمدة ، بالإضافة إلى البند الخاص بتحمل فروع الفوائد على القروض الميسرة لمشروعات الاسكان واستصلاح الاراضى والأمن الغذائى والمشروعات التصديرية .. الخ .

وقد قامت الحكومة برفع اسعار العديد من السلع ، وبالتالى إلغاء الدعم عليها مثل الأرز والبنزين والكهرباء وبعض المنتجات الأخرى . كما تتجه النية إلى تحرير لاسعار الزراعية ، ورفع سعر التوريد للعديد من الحاصلات المعفاة من التوريد الاجبارى ، وكلها أمور تساهم في تخفيض رقم الدعم المعلن ولكن يبقى من الضروري العمل على تخفيض بعض بنود هذا الرقم ، من ضوء التقييم الفعلى لهذه السياسة ومدى العائد الذى يتحقق منها . ونقصد هنا تحديدا القروض الميسرة لمشروعات الاسكان التى تتطلب دراسة مدى مساهمتها الحقيقية في حل مشكلة الاسكان بالمجتمع . خاصة وأن هذه السياسة لم تسهم بصورة فعالة في التخفيف من حدة الأزمة . بالمقارنة بالتكلفة شديدة الارتفاع لهذه السياسة ، سواء قدرنا التكلفة بالأرقام المطلقة لمبالغ الدعم ، او بمؤشرات الفعلى البديلة : أى العائد المتوقع لاستثمار هذه المبالغ في أنشطة انتاجية . ويبقى بند فوائد الدين العام [المحلى والخارجى] كأحد المصادر الأساسية للزيادة في الانفاق العام وقد بلغ رصيد الدين العام المحلى في عام ١٩٨٨/٨٧ حوالى خمسين مليار جنيه . بينما لم يكن هذا الرصيد قد تجاوز ٤٢,٣ مليار جنيه في عام ١٩٨٧/٨٦ ، بزيادة قدرها ٦,٧ مليار جنيه (طبقا لتقديرات البنك المركزى المصرى) . وقد ارتفع هذا الرصيد خلال العام الحالى ١٩٨٩/٨٨ إلى ٥٨,٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ٩,٣ مليار جنيه عن العام السابق وبمعدل ١٨,٧ ٪ . وبهذا ارتفع نصيب الفرد من الدين العام الحلى ليليج ١١١٢ جنيه وتنعكس اعباء خدمة الدين العام على التقديرات التى تتضمنها الموازنة العامة للدولة كاقساط وفوائد تستحق السداد . وقد ارتفعت هذه الاعباء وفقا لتقديرات الموازنة بمقدار ٦٤٢,٦ مليون جنيه لتصل في الموازنة الحالية إلى ٢٨٠٨,٤ مليون جنيه (منها فوائد بحوالى ٢٨٥١,٩ مليون ، واقساط ٩٥٦,٥ مليون جنيه) ومن المعروف أن الدين العام الداخلى يأتى من ثلاثة مصادر رئيسية هى القروض العامة المحلية وتشمل الاقتراض من الجهاز المصرى والاقتراض من الأوعية الأخرى ، والصكوك والالتزامات العامة الأخرى وتشمل مديونية الخزائنة العامة قبل بنك الاستثمار ، الناشئة عن تدبيره التمويل المحلى اللازم لتنفيذ الاستخدامات الاستثمارية للموازنة العامة . والقروض المستحقة للهيئة العربية للصنعة .

ويأتى الجانب الأكبر من الزيادة في الدين العام المحلى في إصدارات الأوراق المالية ، خاصة الصكوك والسندات على الخزائنة العامة التى ارتفعت بحوالى ٥٢٧٥,٧ مليون جنيه وبمعدل ٢٠ ٪ تقريبا .

جدول رقم (٢١) اوضاع الدين العام الداخلى

النسبة	نسبة رصيد الدين العام الداخلى الى متوسط الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج (نسبة مئوية)
١٩٧٩ - ٧٤	٩٦,١
١٩٨٠ - ١٩٨٧/٨٦	١٠٠,٥
١٩٨٧/٨٦ - ٨١/٨٠	٨٦,٨
١٩٨٧/٨٦ - ٨٣ / ٨٢	١٠٣,٧

مليين جنيه هذا مع الاخذ بالحسبان ان الاستثمارات المشار اليها ، لاتتضمن استثمارات هيئات وحدات القطاع العام ، والتي تقدر بـ ٢٢٤٩,٥ مليون جنيه ، في حين ان الموازنة السابقة مباشرة كانت تقدرها بحوالى ٢٤٨٠,٧ مليون .

الأمر الذى يشير الى اتجاه الدولة للاعتماد على تمويل هذه الهيئات والقطاع العام ، من مصادر ذاتية . أى ان النية تتجه لاعادة دمج بعض الشركات ، وبيع البعض الآخر ، سواء للعاملين فيها ، أو للمواطنين بشكل علم . المهم ان الدولة تتجه الى رفع اعباء واستثمارات القطاع العام عنها . ويمكننا القول انه ، باضافة استثمارات هيئات ووحدات القطاع العام الى اجمالي استثمارات لاهيئة الخدمات والهيئات الاقتصادية ، والبالغة ١٢٥٠,٥ مليون جنيه في موازنة العام الحالى ، فإن اجمالى استثمارات القطاع العام ككل تبلغ ٩٦٠٠ مليون جنيه . ومن هنا تبلغ نسبة الاستثمارات المخصصة لاهيئة الخدمات حوالى ٢٤ ٪ من استثمارات القطاع العام ككل ، وتبلغ استثمارات الهيئات الاقتصادية ٢٧,٢ ٪ من استثمارات القطاع العام .

وتحتل قطاعات الاسكان والتشيد ، وقطاع التعليم والبحث والنفط ، والزراعة والرعى الاولوية في الاتفاق الاستثمارى بالموازنة ، حيث استحوذوا معا على ٦٢ ٪ من اجمالى الاتفاق الاستثمارى ، فإذا ما أضفنا اليهم قطاع وحدات الادارة المحلية فإن هذه النسبة تصل الى ٧٢,٣ ٪ (أى ثلاثة ارباع الاتفاق الاستثمارى تقريبا) وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على هذه القطاعات ، سوف نجد انها ، باستثناء الزراعة والرعى ، من القطاعات التى لا تحتاج الى عمالة جديدة . ومن ثم فهى لا تساهم في استيعاب القوى العاملة الداخلة الى السوق ، وبالتالي تقليص حجم البطالة في المجتمع .

وتتضح أهمية الاتفاق العام ، باعتباره احد أدوات السياسة الاقتصادية التى تؤثر في الطلب الفعل ،

ولاترجع الزيادة في حجم الدين العام الداخلى الى تمويل الاستخدامات الاستثمارية للوحدات الداخلية في نطاق الموازنة العامة للدولة فحسب ، ولكن يرجع ايضا الى تمويل العجز الجارى ، وجانب من العجز الراسمالى للشركات والهيئات الاقتصادية ، الأمر الذى يتطلب بالضرورة العمل على زيادة الإيرادات السيادية والجارية .

ويلاحظ ايضا زيادة الوزن النسبى للاقتراض من الجهاز المصرفى مما ساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية . (كما ستشرح فيما بعد) .

وهنا تجدر الإشارة الى احدى الظواهر الهامة ، والتى لمساها تقرير الجهاز المركزى للحسابات ، في تقييمه لأوضاع الدين الداخلى ، وهى الخاصة بعدم معالجة وزارة المالية للعجز في السنة التى يسفر عنها تنفيذ الموازنة في حينه ، مما يقرب عليه تراكم عجوزات السنوات السابقة ، وبما يؤدى الى ازدياد عبء الدين العام المحلى .

وجدير بالذكر ان فوائد الدين العام المحلى قد اصبحت تشكل ١١,٩ ٪ من اجمالى الاستخدامات الجارية (طبقا للحسابات الختامية في عام ١٩٨٧/٨٧) بينما كانت ٩,٨ ٪ فقط عام ١٩٨٦/٨٥ ويرجع السبب في ذلك الى زيادتها من ١٣٠١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٥ ، الى ١٩٦٦,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ . الأمر الذى ادى الى ازدياد معدلات الدين المحلى بصورة اكبر من معدلات الزيادة في الناتج المحلى . (كما يتضح من الجدول رقم ٢١)

وفغيا يتعلق بالاستخدامات الاستثمارية فاننا نلاحظ أولا ان الاستثمارات المخصصة في الموازنة لاهيئة الخدمات [الجهاز الادارى ، الادارة المحلية ، والهيئات الخدمية] تبلغ ٢٢٣٩,١ مليون جنيه تمثل ٥١ ٪ من الاستثمارات التى تتضمنها الموازنة ، بينما تبلغ الاستثمارات المخصصة للهيئات الاقتصادية ٤٨,٨ ٪ من اجمالى استثمارات الموازنة العامة ، أى ٣٠٩٩,٩

ومن هنا فإن نجاح السياسة المالية يمكن أن يقاس بالقدر الذي تسهم فيه النفقات العامة في زيادة التشغيل بالمجتمع ، وامتصاص جزء من فائض العمالة ، أما في حالة زيادة النفقات العامة ، دون أن ينعكس ذلك في زيادة التشغيل بالمجتمع ، أو على مستوى العمالة به ، يصبح من الضروري إعادة تقييم هذه النفقات . وتأتي أهمية هذه النقطة انطلاقاً من اعتبار أن سياسة الانفاق العام في مصر ، مازالت هي العامل الرئيسي في مجال مكافحة البطالة . حيث تشير الإحصاءات إلى فشل المشروعات الاستثمارية المنشأة وفقاً لقانون الاستثمار ، في خلق فرص عمل جديدة .

وسوف تزداد المشكلة تفاقمًا خلال الأعوام القليلة القادمة ، خاصة في ضوء توقع عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين بالخارج ، الأمر الذي يتطلب المزيد من الانفاق الاستثماري والخدمي ، وتغيير خطط وبرامج التعليم والتدريب لتوفير فرص عمالة كافية للعمالة المتزايدة .

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن وضع الانفاق الحالي هو « وضع أمثل » بل ، على العكس ، فأننا نرى أنه يتميز بقدر غير قليل من الأسراف . وبالتالي فمعازل الترشيد هدفًا حقيقيًا بلا ترجمة واقعية في الموازنة - حيث كان الأمر يتطلب ضبط الانفاق الجاري غير الضروري في الوزارات المختلفة ووقف الأسراف في الانفاق على حفلات الاستقبال بالداخل والخارج ، والعناية بأساليب التخزين لتقليل الفاقد ، والاهتمام بعمليات الصيانة والإصلاح للمنشآت الحكومية . هذا فضلاً عن ضرورة ترشيد الانفاق الاستثماري ، عن طريق رقابة جادة وصارمة على أعمال المقاولات التي تقوم بها شركات المقاولات العامة ، وذلك عن طريق مراجعة نظم المحاسبة والتكاليف لتوفير أساس سليم للرقابة والمتابعة .

ولاشك أن وجود تناسب ما بين حجم الانفاق الكلي ، والنتائج المحل يعد أمرًا ضروريًا بحيث لا تتجاوز نسبة الزيادة السنوية في الانفاق الكلي ، معدل الزيادة في الناتج المحلي .

ب - الإيرادات العامة والسياسة الضريبية :
تعد الإيرادات العامة للدولة إحدى المددات الأساسية ، التي تضع قيوداً على حركة الدولة ، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية . وبالتالي فإن نجاح الدولة في تحقيق هذه الأهداف يتوقف بدرجة كبيرة على مدى قدرتها على تحصيل القدر المناسب من الإيرادات ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الاستغناء عن اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى . (سواء تمثلت في الاقتراض

وبالتالي في مستويات التشغيل والدخل القومي والمستوى العام للأسعار . ومن هنا فإن المطالبة بخفض الانفاق العام ، لتقليل العجز في الموازنة يجب أن يتزامن مع الدعوة للوصول إلى الشكل الأمثل للانفاق ، أي تحسين تخصيص الانفاق العام . وي طرح ذلك الحديث عن الأولويات التي يقوم عليها الانفاق ، والمجالات التي يجب أن يكون للحكومة دوراً أوسع ، والمجالات التي لا ينبغي أن يكون لها دور على الإطلاق . ويشير البنك الدولي في دراسته عن خمسة عشر دولة مدينة ، إلى أن مرونة خفض في الانفاق الاستثماري أعلى بكثير من الانفاق الجاري . ففي الدراسة المشار إليها ركزت البلدان محل الدراسة خفض الانفاق الرأسمالي بنسبة ٣٥,٣ ٪ ، بينما لم تخفض الانفاق الجاري إلا بنسبة ٧,٨ ٪ وذلك نظراً لطبيعة كل منهما فقد يكون إلغاء أو تأجيل عدد من المشروعات الكبيرة ، أسير من تسريع بعض العاملين ، أو تأجيل دفع الفوائد المستحقة على الاقتراض الخارجي ، أو انقاص المبالغ الموجهة للانفاق على السلع والخدمات .

وتدلنا المؤشرات المتاحة على قيام الحكومة باتخاذ الخطوات العملية لخفض الانفاق العام ، وتشمل هذه الخطوات إلغاء دعم عدد من السلع مثل الأرز ، وخفض الدعم بالنسبة للبعض الآخر . كما قامت الدولة برفع رسوم بعض الخدمات مثل مياه الشرب ، وهد شبكات الصرف الصحي والتليفونات والكهرباء . ويتظر أن يتم تصحيح رسوم على بعض الخدمات التي كانت تقدم مجاناً مثل الخدمات الطبية والتعليم .

وهنا يطرح التساؤل على مدى فاعلية خفض في الانفاق العام داخل الدولة عن عدمه ؟ ولاشك أن الإجابة هي هذا التساؤل تتطلب تحديد مستويات الانفاق العام الحالية لمعرفة ماهية الحجم الأمثل المطلوب ؟

ومن المعروف أن تحديد هذا الحجم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، بالإضافة إلى معرفة المجالات التي تكون مشاركة الحكومة فيها ضرورية ، والمجالات التي يمكن أن تترك للقطاع الخاص . الأمر الذي يتيح لنا تحديد كيفية انفاق الموارد المحددة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية في المجالات التي تحتاج إلى التدخل العام . وبمعنى آخر فإن مناقشة دور الانفاق العام يجب ألا تقتصر على العلاقة بينه وبين العجز في الموازنة ، ولكن يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة استغلال الطاقات العاطلة في المجتمع ، وحسن استخدام الموارد وأمكانية خلق فرص عمل جديدة ، عن طريق رفع معدلات الاستثمار وتغيير هيكل الإنتاج القومي .

الخارجي او الافتراض الداخلى) .

وتتمثل الإيرادات العامة للدولة في الضرائب بتأوعها مباشرة وغير مباشرة) والإيرادات السيادية المتنوعة ، وفائض الهيئات الاقتصادية ، بالإضافة الى نصيب الحكومة في ارباح القطاع العام ، وأخيرا الإيرادات التجارية المتنوعة .

وتشير بيانات الموازنة العامة الحالية (٨٩ / ١٩٩٠) الى ان جملة الإيرادات السيادية والحجارية ، تقدر بنحو ٢٠٢ مليار جنيه ، مقابل ١٧٠٢ مليارات موازنة ٨٨ / ١٩٨٩ و بزيادة قدرها ثلاثة مليارات تقريبا . ويلاحظ ان الإيرادات السيادية في الموازنة الحالية ، قد ارتفعت من ١٢٠٣ مليار جنيه في موازنة ٨٨ / ١٩٨٩ ، الى ١٤٠٧ مليار . كما ارتفعت الإيرادات الحجارية الى ٥٠٦ مليار مقابل ٤٠٩ مليار خلال نفس الفترة . ومن هنا فإن الإيرادات السيادية أصبحت تشكل ٦٤ ٪ من اجمالي الإيرادات الحجارية ، وبحوالى ٤٦ ٪ من اجمالي الإيرادات المتاحة . وهذه النسبة تعد ضئيلة للغاية ، اذا ما قورنت بمثيلتها في البلدان الأخرى ، والتي تصل الى أكثر من ٨٠ ٪ في معظم الاقطار الرأسمالية المتقدمة .

وتتشكل الإيرادات السيادية بالاساس من حصة الضرائب بكافة انواعها وصورها ، بينما تتركز الإيرادات التجارية في فوائض الهيئات الاقتصادية التي تؤدى الى الموازنة (خاصة فائض هيئة البترول وقناة السويس) . بالإضافة الى الفوائض المحولة من هيئات القطاع العام ، ونصيب الحكومة في ارباح الشركات التي لا تتبع هذه الهيئات .

وهنا تجدر بنا الإشارة الى اننا لا نتفق إطلاقا مع طريقة تهريب الموازنة حاليا ، من حيث إضافة إيرادات هذه الجهات الى الإيرادات التجارية في الموازنة . وبالتالي استخدامهما في تمويل الانفاق الجارى ، ولما حين ان طبيعة هذه الفوائض تتطلب بالضرورة ان تنقل الى الباب الثالث في الموازنة ، لتمويل الاستثمارات ، وليس لتمويل الانفاق . هذا فضلا عن ان ما يطلق عليه « هيئات اقتصادية » في الموازنة ، يضم العديد من الهيئات التي لا ينبغي ان تدرج تحت هذا الاسم .

وتتركز اهم بنود الموارد في الموازنة الحالية فيما يلى :-

(١) الضرائب :

ينقسم النظام الضريبي المصري الى قسمين (ضرائب مباشرة ، وضرائب غير مباشرة) . وتعرف الأولى بأنها تلك التي تفرض على الدخل عند الحصول عليه ، فضلا عن ضرائب الثروة ، بينما تعرف الثانية بأنها تلك التي تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه . هذا

مع مراعاة ان هذا التقسيم لا يعكس الواقع الفعلي تماما . اذ يمكن ان تفرض الضريبة على فرد معين ، ويتحملها شخص آخر .

وتلعب الضريبة عدة ادوار ، تدور حول ثلاثة محاور رئيسية : محور مالى (أى مدى تأثيرها في الحصيلة المالية للدولة) ، وثانيها محور اقتصادى بمعنى مدى استغلال الضريبة كداة لاعادة توجيه النشاط الاقتصادى لقطاعات معينة ، والحد من نمو قطاعات أخرى ، بما يتفق مع خطط النمو المعمول بها في المجتمع ، وتسهم بالتالى في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ومن ثم القضاء على الاختلالات الموجودة بالمجتمع . وثالثها هدف اجتماعى وتقصده به تحديد كيف تسهم هذه الاداة في تحسين الأوضاع الخيلية ، وتقليل الفوارق بالمجتمع . وبالتالي مقدرتها في الحد من التفاوت الكبير في الثروات والدخول ، وتعقب الدخول الطفيلية التي تنتج من أنشطة غير ذات فائدة حقيقية للاقتصاد القومى . وهنا تطرح قضية العدالة واليقين عند فرض الضريبة .

وعند تقييمنا للسياسة الضريبية الحالية ، يحق لنا ان نتساءل عن مدى مآحق من هذه الاهداف وبالتالي ماهى الآثار الناجمة عن الهيكل الضريبي الحالي ، على تغيير الاسعار النسبية في المجتمع ؟ وماهى آثار الضرائب على معدلات الاستهلاك والادخار في مصر ؟ وأخيرا كيف ساهم الهيكل الحالي في اصلاح سوء توزيع الدخل بالمجتمع ؟

أولا : غلبة الضرائب غير المباشرة على الهيكل ، حيث تشكل ٦٥ ٪ من اجمالي الضرائب في المجتمع . ومن المعروف ان هذا النوع من الضرائب يؤدى الى ازدياد الاعباء على ذوي الدخل المحدودة ، مقارنة بالدخول التي يحصل عليها هؤلاء . كما ان الاعتماد على الضرائب غير المباشرة يعنى المزيد من الرغبة في تحقيق الهدف المالى ، دون مراعاة الاهداف الاجتماعية خاصة وان ما يقع منها على السلع الضرورية يمثل مايزيد عن ٤٠ ٪ تقريبا من تلك الحصيلة

ثانيا : على الرغم من ان الضرائب في المجتمع المصري تعد من اهم أدوات التمويل التي تغطي بها النفقات العامة الا ان مساهمتها في تغطية النفقات قد هبطت خلال حقبة الثمانينات بصورة كبيرة حيث انخفضت الإيرادات السيادية الى الانفاق الجارى من نحو ٧٠ ٪ في بداية الثمانينات الى ٥٤٠٥ ٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧ وإلى ٥٢٠٢ ٪ عام ٨٧ / ١٩٨٨ .

وبالمثل بلغت الضرائب المباشرة حوالى ٢٠ ٪ تقريبا من الانفاق الجارى خلال الفترة (وذلك كما يتضح من الجدو رقم ٢٢)

جدول رقم ٢٢

١٩٨٥ / ١٩٨٤	١٩٨٦ / ٨٥	١٩٨٧ / ٨٦	١٩٨٨ / ٨٧	
٢٣٣٨,٦	٢٨٣٤,٩	٢٨١٤,٧	٢٣٠٠,١	١ - الضرائب المباشرة
٦١٧٨,٥	٦٩٠٧,١	٧١٦١,٤	٨٤٥٨,١	٢ - الإيرادات المسجلة
٩٦٩٩,٦	١٠٨٩٥,٤	١١٢٤٢,٣	١٣٤٨٤,٧	٣ - الإيرادات التجارية
	١٣٢٨٠,٦	١٣١٣٦,٥	١٦١٩٨,٤	٤ - الائتلاف الجفري
	٪ ٢١,٣	٪ ٢١,٤	٪ ٢٠,٤	نسبة ١ : ٤
	٪ ٥٢	٪ ٥٤,٥	٪ ٥٢,٢	نسبة ٢ : ٤
	٪ ٨٧	٪ ٨٥,٦	٪ ٨٣,٢	نسبة ٣ : ٤
٪ ٢٤,٩	٪ ٢٦	٪ ٢٥	٪ ٢٤,٥	نسبة ٣ : ١

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من واقع الحسابات الضريبية للدولة اعوام مختلفة

هذا مع ملاحظة ان حصيلة الضريبة على المرتبات والاجور عازلات ، أكثر الضرائب من حيث الانتظام والتحصيل ، خاصة فيما يتعلق بالقطاع العام . بينما نلاحظ ، بشكل عام ، وجود انخفاض مستمر في حصيلة المصلحة من هيتي قناة السويس والتبرول والشريك الاجنبي ، والذي يرجع الى جزء كبير منه الى هبوط اسعار النفط الخام في الفترة الاخيرة .

وابما : توزع الحصيلة على الضرائب النوعية طبقا لما يلي :

- تمثل حصيلة الضريبة على الارباح التجارية والصناعية حوالى ١٩ ٪ من جملة الضرائب المباشرة - تمثل إيرادات رؤوس الاموال المنقولة ٧,٥ ٪ الى اجمالي الضرائب المباشرة

- تمثل ضريبة الارباح على المهن غير التجارية ١ ٪ من اجمال الضرائب المباشرة ، وتشكل الضريبة على الدخل ٢ ٪ فقط من هذا الاجمالى . وتصل نسبة ضريبة المرتبات الى ٥ ٪ من الاجمالى ، والعقارية ٣ ٪ والتركات ٨ ٪ وتشكل الضريبة على ارباح شركات الاموال النسبة المتبقية .

خامسا اكدت دراسة لمصلحة الضرائب على ارتفاع نسبة التهرب الضريبى خلال الفترة الماضية بصورة كبيرة . فمن خلال دراسة حركة الاقراوات الضريبية لثلاثة انواع من الضرائب لوحظ ان متوسط عدد الممولين الذين لم يقدموا اقرارات خلال الفترة [١٩٨٦ - ١٩٨٦] وصل الى حوالى ٧٧ ٪ من الممولين ، فيما يتعلق بضريبة الارباح التجارية والصناعية . بينما بلغت هذه النسبة في المتوسط ،

ثالثا : وعلى الرغم مما تبرزه المؤشرات الخاصة بالملاقة بين الحصيلة الفعلية ، والربط الاساسى لها خلال الاعوام السابقة والذي وصل الى ٨٠ ٪ تقريبا في عام ١٩٨٨ / ٨٧ . الا ان ذلك لا يعكس مدى كفاءة الجهاز الضريبى في تطبيق وتنفيذ السياسة الضريبية .

اذ ان هذا الارتفاع لا يعكس الواقع الحقيقى حيث تنخفض هذه النسبة في الضرائب النوعية ، بصورة كبيرة ، تصل في حالة الارباح على شركات الاموال الى ٥٠ ٪ تقريبا . هذا فضلا عن ان رقم المتحصلات لا يأخذ بعين الاعتبار المتأخرات الضريبية التى تم تحصيلها في العام ذاته .

جدول رقم (٢٣) حصيلة مصلحة الضرائب بالالاف جنيهية

المستوى	الربط	الفعل	٪
١٩٨٣ / ٨٢	٢٤٢٦	٢٣٠٥	٪ ٩٥,٧
١٩٨٤ / ٨٣	٢٧٦٧	١٩٩٨	٪ ٧٢,٢
١٩٨٥ / ٨٤	٢٨٧٤	٢٣٥٢	٪ ٨١,٨
١٩٨٦ / ٨٥	٢٩٦٤	٢٧٩٣	٪ ٩٤,٢
١٩٨٧ / ٨٦	٣٤٢٨	٢٨٦٠	٪ ٨٣,٢
١٩٨٨ / ٨٧	٤٢٧٠	٣٤٢٠	٪ ٨٠,١

* وزارة المالية ، بيانات غير منشورة :

الضريبة المهن غير التجارية حوالي ٧٠٪، ووصلت في الضريبة العامة على الدخل الى ٦٠٪ تقريبا . ويرجع السبب في ذلك الى عدة عوامل بعضها يرجع لمصلحة الضرائب والبعض الآخر يرجع للممول ذاته . وفيما يتعلق بالمجموعة الاولى فانها تنصب اساسا حول تأخر المأموريات في فحص الملفات الخاصة بالممولين لمدد طويلة تصل الى عشر سنوات [في ضريبة المرتبات والاجور فيما يتعلق بالقطاع الخاص] او الى خمس سنوات ، في ضريبة الارياح التجارية والصناعية . الامر الذي يترتب عليه تأخير مستحقات المصلحة ، ومن ثم تعرضها للسقوط بالتقادم من جهة وتراكم هذه المستحقات على الملتزمين بالسداد من جهة اخرى . بينما تنصب المجموعة الثانية من العوامل المؤدية الى التهرب الضريبي في ضعف الوعي الضريبي بالمجتمع بشكل عام سواء اكان ذلك بسبب سيادة انماط من القيم ، لدى بعض الممولين ترى في الضريبة عبئا لا مبرر له اساسا ، فهي لا تخرج من كونها مجرد جباية من الدولة . وهنا تجدر بنا الاشارة الى ان المتأخرات تأتي بالاساس من اصحاب الدخل المرتفعة في علاقاتها باصحاب الدخل الصغيرة ، التي لا تستطيع ان تتأخر في الدفع ، لانها تدفع عند الحصول على الدخل ، كما ان الشريحة الاعلى منها تقوم بانفاق الجزء الاكبر من دخلها على الاستهلاك . (وبالتالي تدفع الضرائب غير المباشرة) . فإذا ما أضفنا لذلك التهرب الضريبي فيما يتعلق بالدخل الكبيرة نجد ان العبء الحقيقي للنظام الضريبي يقع على كاهل الدخل المنخفضة . وهو ما ينعكس الى الحديث عن الدور الاجتماعي للضريبة ومدى مساهمتها في اصلاح الدخل بالمجتمع . وهنا نلاحظ على الفور أن متوسط حد الاعفاء الشهري يتراوح بين ٧٠ - ٨٠ جنيه على حسب حالة الممول ، وهي نسبة ضئيلة للغاية لا تتناسب باى حال من الاحوال مع معدلات التضخم السائدة بالمجتمع . وعلى صعيد آخر نلاحظ ان التعديلات والتغييرات في القوانين الضريبية المختلفة تؤدي الى تسمين اوضاع اصحاب الدخل المرتفعة على حساب الآخرين . ففي دراسة لمصلحة الضرائب عن العلاقة بين الواقع الضريبي على الممول والزيادة في الدخل ، فيما يتعلق بالضريبة على الدخل ، وجد انه في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦ تراوح معدل تخفيض الواقع الضريبي بين ٦٪ و ٨٪ في فئات الدخل التي تقل عن ثمانية الاف جنيه سنويا . بينما وصل هذا المعدل الى ٤٩٪ في حالة فئات الدخل التي تبلغ اربعين الف جنيه . وذلك كنتيجة لقيام المشرع بتخفيف العبء الضريبي على الممولين عن طريق تخفيض اسعار بعض الشرائح العليا ، فضلا عن الفاها بعض الضرائب الاضافية الملحق بالضرائب

ال اخرى ، مثل ضريبة الأمن والدفاع والجهاود وغيرها ، ولكنه لم يأخذ بعين الاعتبار تخفيف العبء على صغار الممولين ، وذلك على الرغم من رفع حد الاعفاء في القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨٦ الى ٢٠٠٠ جنيه بعد ان كان ١٢٠٠ جنيه في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . مما سبق يتضح لنا ان النظام الضريبي المصري يتميز بسمتين اساسيتين اولاهما غلبة الطابع المالي (او الوظيفة المالية) على بقية الوظائف الاخرى . بل وانه في سبيل تحقيق هذا الهدف يتغاضى عن الكثير من المسائل المتعلقة بالنمو الاقتصادي . وثانيهما انه ، ورغم ما يقال عن « العدالة الضريبة » ، إلا انه مازال يحايى اصحاب الدخل المرتفعة على حساب الدخل المنخفضة .

(٢) الضريبة على التركات :

احتلت هذه الضريبة مكان الصدارة في الجدل والحوار الذان دارا في المجتمع المصري خلال العام الحالي وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات فالبعض يرى انها السبب الاساسي وراء هروب رؤوس الاموال المصرية للخارج . كما انها السبب في انخفاض معدل الادخار بالمجتمع ، بل والسبب وراء جمود النشاط الاقتصادي بها . وذلك نتيجة للجوء الافراد الى التهرب منها وبالتالي اصبحت حائلا دون اجتذاب المزيد من الاموال الى مجالات الاستثمار القومي . بالإضافة الى ان حصيلة لا تتناسب مع ما ينفق في سبيل تحصيلها . فحصيله ضريبة التركات بالنسبة للموارد السيادية الاخرى لم تزد نسبتها الى اجمالي الموارد السيادية عن ٠,٢٪ في الفترة ١٩٨٨/٨٤ وقد ارتفعت حصيلتها من ١٤,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٤ الى ٢٩,٥ مليون في عام ١٩٨٨ إلا ان معدل الزيادة في الحصيلة قد تناقص من ٢٠,٢٪ في الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٧ الى ٢٠,٢٪ في الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٨٨ . هذا فضلا عن ان حد الاعفاء الذي قرره الضريبة لا يتناسب باى حال من الاحوال مع ما طرأ على المجتمع من تغيرات اقتصادية خاصة وان هذا الحد قد مر عليه اكثر من ثلاثة عقود . بالإضافة الى هذا وذاك هناك الحديث عن مخالفتها للشرعة الاسلامية باعتبارها تخرج عن احكام القوانين الاسلامية ، التي لا تجيز اصدار مثل هذه القوانين . وعند استعراضنا لهذه الآراء تجدر الاشارة أولا الى ان الدولة تقترض الضريبة على التركات بما لها من حق الملكية العليا على الاموال الكائنة بها لان الافراد لا يملكون هذه الاموال الا من خلال حياتهم وليس لهم مطلق الحق في التصرف فيها بعد معاتهم .

وعلى الجانب الآخر تهدف هذه الضريبة الى الحد من التفاوت الكبير في الدخل ، ومنع تركيز الثروات في ايدي فئات معينة بالمجتمع .
هذا فضلا عن أن هذا القانون يفرض على نقل الملكية لشخص جديد ، آلت اليه هذه الاموال بالارث دون مجهود يذكر .

وبشكل عام تشكل حصيلة هذه الضريبة ، مع الضرائب الأخرى ، موردا مائدا للموازنة العامة للدولة يساهم بشكل أو بآخر في عملية التنمية بالمجتمع . كما ان هذه الضرائب « كاشفة » بمعنى أنها تعد وسيلة فعالة للتعرف على ثروات الممولين المختلفة .

وقد قامت الحكومة بغاء ضريبة التركات [القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢] مع تعديل رسم الايلولة القديم رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لتصبح « ضريبة الايلولة » ويراعى فيها ما سبق من ملاحظات . ولهذا كان اصدار القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ والخاص بقانون « ضريبة الايلولة » ويطبق لهذا القانون يتم فرض الضريبة على صافي ما يؤول من أموال الى كل وارث أو مستحق في التركة . وتتراوح اسعار الضريبة طبقا للقانون ، وعلى صافي نصيب كل وارث أو مستحق في الاموال الخاضعة للضريبة ، بالنسبة للفروع والاصول والازواج والأخوة والأخوات - على اساس ٢٪ على العشرة الاف جنيه الاولى ، و ٥٪ على الـ ٢٠ الف التالية و ٧٪ على الـ ٢٠ الف التالية ، و ١٠٪ على الـ ٢٠ الف التالية ، و ١٥٪ عما زاد عن ذلك .

هذا مع ملاحظة ان الضريبة تزاد بمقدار المثل لما عدا ذلك من الورثة ، أو المستحقين ويعفى من الضريبة ، ٢٠ الف جنيه من نصيب كل وارث أو مستحق من الفروع والازواج والاب والام ، وحوالى ١٥ الفا من نصيب كل وارث أو مستحق من الاخوة والأخوات والاصول عدا الاب والام . ويزداد حد الاعفاء بمقدار المثل اذا كان أحد الورثة أو المستحقين ، لمشار اليهم سابقا ، وقت الوفاة فاقد الاهلية أو عاجزا عاجزا كلياً ، أو جزئياً يمنعه عن العمل

وأول ما يلاحظ على القانون الجديد هو تخفيض الشرائح المفروضة عليها مع تسفيش حدود الاعفاء ، فبعد ان كانت الضريبة في القانون السابق تفرض على شرائح معينة وتعلى الخمسة الاف الاولى من التركة ثم تتدرج صعودا من ٥٪ على الخمسة الاف جنيه الثانية الى ان تصل الى ٤٠٪ على مازاد عن ٦٥ الف جنيه . اصبح ما يزيد عن الـ ٢٠ الف الاخيرة يفرض عليه ١٥٪ فقط . هذا بالإضافة الى زيادة حد الاعفاء لكل وارث الى ٣٠ الف جنيه ، و ٢٠ الفا للوارث القاصر ، والغاء رسم العشرة في المائة في ضريبة رسم الايلولة ،

والتي نص عليه مشروع القانون لصالح الحليات . وقد حاول مشروع القانون المساهمة في النشاط الاقتصادي ، عن طريق اعفاء الاموال الموجهة لبعض الانشطة الهامة ، من وجهة نظر المشروع ، فاعطى ٥٪ من النقد الاجنبى المودع في أحد البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى شريطة ان يستمر الايداع لمدة سنة بعد الوفاة ، او اذا حول النقد الاجنبى الى نقد مصرى ، قبل ربط الضريبة نهائيا .

بالاضافة الى ذلك هناك اعفاء لـ ٢٥٪ من الشهادات الاستثمارية والادخارية بالنقد الاجنبى ، أو بالجنيه المصرى ، واعفاء ٢٥٪ من رأس المال المستثمر في شكل اسهم أو حصص تأسيس في شركات تعمل في مجالات اقامة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ، والمناطق الصناعية الجديدة ، واستصلاح الاراضى واستزراعها والصناعة والسياحة .

وعلى الرغم من ذلك إلا اننا نرى ان التمييز الضريبي الجديد ركز بالاساس على الشق المالى دون مراعاة الجانب الاقتصادى . فكان من المفترض ان تكون هذه الضريبة ذات سعر تباينى حسب اهمية أصل التركة بالنسبة للاقتصاد . ويكون مهمة المخطط في هذه الحالة هي تحديد اوجه النشاط المحقة لاهدافه والتي يسفر استخدام الاصول فيه عن مساهمة غير مباشرة قد تساهم المساهمة الكلية لهذه الضريبة .

وهذا الكلام لا ينطبق على ضريبة التركات فحسب ، بل يشمل كافة ارجاء النظام الضريبي المصرى ، من حيث ضرورة العمل على جعله مرتبطا ، وجودا وتطورا بنظائما الاقتصادى ، ويحقق الاهداف المنشودة من عملية النمو بالمجتمع . باعتبار ان النظام الضريبي يعكس البنيان الاقتصادى والسياسى والاجتماعى . فنوعية الضرائب « مباشرة او غير مباشرة » وخصيلتها . ووجه الانفاق ودرجة تدخل الدولة ، كلها مؤشرات ذات دلالة على هذا البنيان . وعلى طبيعة توجيهات الدولة .

نخلص مما سبق الى ان هيكل الضريبة المصرى مازال مختلا ويعانى العديد من اوجه النقص والقصور الشديدين . كما ان الهدف المالى للضريبة مازال يطفى على الاهداف الاخرى . مع ملاحظة انه وخلال سعيه لحصيلة مالية كبيرة ، على هذا الاساس والاعتماد على الضرائب غير المباشرة يخلق لدى الاثمان ميلا نحو الارتفاع بصفة مباشرة وسريعة . وهو ما يؤدى الى المزيد من الضغوط التضخمية في المجتمع الناجمة عن تمويل النفقات العامة ، عن طريق عجز الميزانية وسياسة إصدار النقود ، كما ستوضح فيما بعد . والضرائب كإحدى أدوات السياسة المالية السلمية يجب أن تفرق بين رأس المال المنتج وغير المنتج . وبين

الاستثمار المرغوب فيه ، والآخر غير المرغوب فيه . والاستهلاك المراد تقييده وذلك الذى ينبغي زيادته . ومن هنا فإن سياسة الإعفاءات الضريبية ينبغي ان تكون إحدى الأدوات الرئيسية في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، عن طريق إعفاء الأنشطة التى ترغب في تشجيعها ، وزيادة نسبة الضريبة على الأنشطة التى لا ترغب في تشجيعها ، أو ترغب في الحد من نموها .

(٣) الجمارك :

إن السياسة الجمركية في مصر قد ركزت أساسا على التفرقة في المعاملة الجمركية بين الواردات ، وبالتالي الإجراءات المتبعة طبقا لفئات الواردات .

وبالإضافة الى استخدام هذه السياسة للحد من النمو الهائل للواردات ، أو على الأقل تخفيف معدلات النمو على هذه السلع ، تستخدم الحكومة في ذلك آلية الاسعار (أى التفرقة الجمركية) بصورة اكبر من نظام الحصص (أى فرض قيود كمية على الواردات) . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ان السياسة الجمركية لها هدفان أحدهما للتأثير في السياسة الاقتصادية للدولة بتقليل الطلب من الخارج من سلع معينة . وثانيهما هدف مالى يتركز في زيادة حصيلتها من الإيرادات المالية .

وجدير بالذكر ان التطورات الاقتصادية الدولية ، وما نجم عنها من « حرب تجارية » بين الأطراف الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادى الدولى ، قد أدت الى ازدياد نزعة « الحماية » ، وبالتالي المزيد من استخدام آلية الاسعار (ورفع التعريفات الجمركية) بصورة كبيرة . خاصة وأن هذه السياسة كان يقابلها على الجانب الآخر ، رفع الحواجز الجمركية داخل التكتلات الاقتصادية فيما بين البلدان الداخلة فيها . وتلعب السياسة الجمركية دورا هاما في سبيل تحديد الإجراءات الجمركية التى تتناسب من خلالها الصادرات والواردات من وإلى البلاد .

وجدير بالذكر ان الحسابات الختامية تشير الى تناقص الرسوم الجمركية ، كنسبة من الموارد السيادية بصورة كبيرة ، هذا في الوقت الذى ترتفع فيه قيمة التجارة الخارجية المصرية . ويرجع السبب في ذلك الى القرار الجمهورى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ والخاص بإلغاء الضرائب والرسوم الإضافية الملحقه بالضرائب الجمركية . وتنظيم الإعفاءات الجمركية المعمول به من اول اغسطس ١٩٨٦ .

وكان من آثاره ان بلغ إجمالى الإعفاءات خلال الستة شهور الاولى من العام المالى ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، ٧,٦ ٪ من حجم الواردات . وهو رقم كبير للغاية لا يتناسب مع الأهداف السياسية الاقتصادية للدولة ، وعلى رأسها

اصلاح المسار الاقتصادى .

وإذا كانت الضورة الاقتصادية للدولة ترى ضرورة استمرار سياسة « الإعفاءات » فإنه يصبح من الضرورى إجراء مراجعة دورية لتقييم هذه السياسة بغية التأكد من تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة ، مع اقتراح التعديلات والتشريعات المطلوبة لذلك . وكذلك ، ضرورة العمل على وضع الاسلوب الصحيح للتأكد من ان السلع « المعفاة » قد وجهت الى الغرض الاساسى منها ، ولم يتم تحويلها الى مجال آخر والعمل على الحد من تزوير الفوائد والمستندات الجمركية . وأخيرا فإذا كانت الدولة قد ضمنت تحصيل المستحقات الجمركية أولا بأول عن البضائع التى تسودها الجهات الحكومية ، والهيئات العامة ، وشركات القطاع العام ، كنتيجة مباشرة لتطبيق نظام الافراج الجمركى عن هذه الواردات ، مقابل خصم الضرائب المستحقة عليها مباشرة من حصتها لدى بنك الاستثمار القومى . فإن المطلوب هو للتوصل الى حل ، على نفس الدرجة من الكفاءة ، مع قطاع الاعمال الخاص .

وفي النهاية لا بد بالاساس من ربط الإعفاءات الجمركية بهدف انتاجى واجتماعى ، ومنع تعدد اسباب الإعفاء ، وكذلك مراجعة الإعفاءات المقررة في الاتفاقات الدولية .

وقد قامت الحكومة خلال العام الحالى بإجراء عدة تغييرات وتعديلات ، على كيفية حساب الرسوم الجمركية للواردات . ففي مارس ، عدل أساس حساب الرسم الجمركى بإسعار التبادل للنقد الاجنبى عند ١٨٩ قرشا للدولار . ولكن وبعد التعديلات الخاصة بالسوق المصرفية الحرة ، فقد اتفق على حساب « الدولار الجمركى » على أساس متوسط شهرى للأسعار المعلنة من قبل السوق المصرفية الحرة .. ومن المعروف ان هذا القرار يعنى ضمينا ان قيمة السلعة المستوردة ، مقومة بالجنيه المصرى ، قد ارتفعت بنسبة ٢٧ ٪ تقريبا (حيث كان متوسط سعر السوق المصرفية الحرة في ذلك الوقت ٢٥٩ قرشا) الامر الذى يعنى زيادة العبء الجمركى ، وبلى ذلك رفع اسعار العديد من السلع .

ونتيجة لذلك فقد قامت الحكومة بتعديل التعريفات الجمركية الصادرة في عام ١٩٨٦ ، وفقا للقرار الجمهورى رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٩ .

وقد ركزت التعريفات الجديدة على حماية الصناعة الوطنية ، فتم رفع الفئة الجمركية على نظام الرى بالتنقيط للكلل تشجيعا لصناعة الماسير في مصر . بالإضافة الى خفض الفئة الجمركية على اغلب الخامات ومستلزمات الانتاج ومواد الوقود والأخشاب والدقيق ، من ٥ ٪ في القرار القديم ، الى ٢,٥ ٪ في القرار الحالى .

هذا مع الاخذ بالحسبان ان التعريفات الجمركية قد انخفضت ايضا على بعض السلع الكيماوية او السلع التي لها مئيل محلي ، وهو الامر الذي يستتبع بالضرورة استمرار اغراق الاسواق من هذه السلع .
بالاضافة الى ذلك صدر القرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٩ بتخفيض قنات الضريبة على الاستهلاك بواقع ٢٥٪ بالنسبة للسلع المستوردة من الخارج ، والخاضعة لفئة الضريبة .

ومن هنا يؤمل ان تؤدي السياسة الجمركية الجديدة الى ترشيد الاستيراد وخاصة بالنسبة للسلع التي لها انتاج محلي مئيل ، او ترغب في الحد من استيرادها لعدم اهميتها لنا في الوقت الحالي . وهو ما يدفعنا الى التساؤل عن اسباب تخفيض ضريبة الاستهلاك على السلع المستوردة ؟ خاصة وان المستلزمات الانتاجية والمواد الغذائية الاستراتيجية لا تخضع لهذه الضريبة ، فلماذا اذن تخفيض ضريبة الاستهلاك على باقى السلع غير الضرورية او الكيماوية .

جـ - عجز الموازنة والتضخم :

لا يختلف اثنان حول تفاقم مشكلة « التضخم » في مصر بصورة كبيرة الامر الذي انعكس على وظائف النقود ، خاصة تلك المتعلقة باعتبارها « مخزناً للقيم » . نتيجة للتدهور المستمر في القوة الشرائية للنقود ، ومن ثم لجوء الافراد الى الادخار « بالعملة الاجنبية » - على النحو الذي سنفصله فيما بعد . ناهيك عن زيادة الميل للاستهلاك ونقص الميل للادخار . ومن ثم خفض معدلات الاستثمار والنمو . واصبح من الضروري العمل على زيادة الاجور النقدية لكي تتماشى مع هذه الاوضاع وبالتالي تزايد الانفاق العام .

وهناك العديد من الاسباب والعوامل وراء تفاقم

الوضع ، ولكن اهم هذه العوامل يأتي بالاساس من التزايد المستمر في عجز الموازنة العامة للدولة . حيث تلجأ الحكومة للجهاز المصرفي لتمويل العجز ، بعد عجز مواردها السيادية والجارية عن تمويل الاتفاق الجارى والاستثمارى . وينقسم الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي الى قسمين الاول يمثل الاقتراض من السلطات النقدية (البنك المركزى) وهذا لا يتعدى مجرد اصدار نقدي جديد . والثاني يتمثل في الاقتراض من المصادر التجارية ، وهذا ينطلق في جزء منه الى الاقل ، من درجة من التوسع النقدي ، تعتمد على وجود احتياطات غير مستخدمة لدى المصارف التجارية ، تفوق الاحتياطات القانونية .

بالاضافة الى ما سبق هناك الاقتراض من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية ، والسحب من الارصدة النقدية الخاصة بالخزانة ، وهو اقتراض حقيقي (غير تضخمى) .

ومن المعروف ان الاوراق المالية الحكومية ، التي في حوزة البنك المركزى سنويا ، توزع على قسمي اصدار النقد والعمليات المصرفية . ويقابل الزيادة التي تدخل في الاصول المقابلة للاصدار النقدي زيادة مباشرة في حجم الاصدار النقدي . اما الزيادة التي تدخل في الاصول قسم العمليات المصرفية ، فهي التي تمثل طلب الحكومة على الائتمان المصرفي .

وتشير البيانات المتاحة إلى أن العجز الفعلي في الحسابات الختامية يجاوز بكثير المخطط في الموازنات العامة للدولة . فعلى سبيل المثال بلغ العجز الصالى في الحسابات الختامية لعام ١٩٨٨/٨٧ حوالى ٤٣٨١,٤ مليون ، بينما كان العجز الصالى المخطط لا يتجاوز ٦٨٠ مليون جنيه وبنسبة إنحراف تصل الى ٦٤٤٪ عن المخطط . انظر جدول ٢٤

جدول رقم (٢٤)
بالمليون جنيه

النسبة المئوية	العجز الصالى المخطط	العجز الصالى الفعلي	الانحراف الفعلي عن المخطط	٪ الانحراف
١٩٨٩/٨٤	١٢٠٠	٢٤٣٦,٥	١٢٣٦,٥	٪١٠٣
١٩٨٦/٨٥	٩٠٠	٤١٥٩,٩	٣٢٥٩,٩	٪٣٦٢,٢
١٩٨٧/٨٦	٧٨٠	٢٤١٨,٧	١٦٣٨,٧	٪٢١٠,١
١٩٨٨/٨٧	٦٨٠	٥٠٦١,٤	٤٣٨١,٤	٪٦٤٤,٣

* حسب وجمعت من الحسابات الختامية لسنوات مختلفة .

وتشير البيانات المتاحة الى أن التضخم في مصر قد دخل الحلقة اللولبية ، وأصبح ذا طبيعة استمرارية ذاتية . فهو يؤدي الى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة . وهذا الأخير يؤدي الى خلق نقود جديدة ومن ثم توليد ضغوط تضخمية وهكذا دواليك .

عموما فإنه وبوفقا للأرقام القياسية لأسعار الجملة ، يبلغ معدل التضخم نحو ٢٥٪ في السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ ، بينما يقدر وفقا للأرقام غير الرسمية ما بين ٤٠ - ٤٥٪ . ويرجع الفرق بين الرقمين لطبيعة الأرقام القياسية حيث تعاني العديد من أوجه القصور والنقص منها إنها تعتمد على الأسعار الرسمية وليس الأسعار الفعلية في السوق . خصوصا عندما يكون عرض السلع في الأسواق شحيحا ، ومعيما تضغط سلطة الدولة على الأسعار . ومن هنا فإننا نعتقد أن ارتفاع الأسعار الفعلية التي يتم التعامل بها بالنسبة لكثير من السلع والخدمات (خاصة في الريف) تتجاوز بكثير حركة الأسعار الرسمية . ومن ناحية أخرى فإنه وحتى تكون الأرقام القياسية للأسعار أكثر دلالة على معدل التضخم في الواقع المصري ، فلا بد من إعادة النظر في أوزان الترجيع لبيود المختلفة . ولأنك أن التضخم يعكس بالأساس الخلل في العلاقة بين العرض الكلي والذي يتمثل في الناتج المحلي بسعر السوق بالإضافة الى عجز الميزان التجاري . بينما يتكون الطلب المحلي من الاستهلاك العائلي والانفاق الحكومي والاستثمار الثابت والتغير في المخزون . ومن هنا فإن دراسة أسباب التضخم تعني بالأساس تحليل المكونات هذه العناصر . هذا مع مراعاة أن تقويم الطلب المحلي يتم بالأسعار الجارية ، بينما يتم تقويم العرض المحلي بالأسعار الثابتة .

بالإضافة الى ذلك يمكن قياس معدل التضخم باعتباره الفرق بين معدل التوسع النقدي مضافا إليه معدل الزيادة في السرعة الدخلية للنقد من ناحية ، ومعدل النمو الحقيقي في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى .

ولا تخفى الآثار العديدة الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم سواء تمثلت في ارتفاع نسبة حيازة العملات الأجنبية وبالتالي إزدياد دولة الاقتصاد المصري ، كما سنوضح فيما بعد ، أو ارتفاع معدلات الفائدة الرسمية . هذا فضلا عن الآثار التي تنجم عن زيادة سرعة تداول النقود في المجتمع . والآثر على أسعار الصرف ، وأخيرا أثرها على توزيع الدخل . وكلها آثار سلبية تؤدي بالأساس الى تدهور الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من السكان . ومن هنا أصبح من الضروري العمل من أجل القضاء على هذه المشكلة ، أو

على الأقل تخفيف حدتها عن كاهل السواد الأعظم من السكان . وهو ما يتطلب بالأساس القضاء على العجز الصافي في الموازنة العامة للدولة سواء تمثل ذلك في إصلاح الهيكل الضريبي من أجل زيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي زيادة موارد الدولة ، أو الحد من الدخل التي تنفق على الاستهلاك . وثانيهما تعديلات السياسة النقدية والائتمانية المتبعة حاليا بغية القضاء على أوجه التسيب الائتماني الحالي ، وترشيد عملية الاقتراض المصرفي . (كما سنوضح فيما بعد) . وثالثهما ترشيد الاستيراد والحد من الواردات في ضوء متطلبات الاستهلاك الضروري ، ومتطلبات تنفيذ البرامج الاستثمارية فقط ، مع العمل على اتباع سياسة تجارية متوازنة مع العالم الخارجي .

٢ - الأوضاع النقدية والائتمانية :

مما لاشك فيه أن السياسة النقدية والائتمانية قد أصبحت من أهم الأدوات الفاعلة في الاقتصاد المصري . فمن المعروف أن الأولى تهدف الى حماية العملة الوطنية من التعرض للقلبات الواسعة وبالتالي التأثير على مستويات الأسعار ومستوى المعيشة بشكل عام . بينما تهدف السياسة الائتمانية الى التأثير في حجم وسائل الدفع الاجمالية بحيث تؤدي الى امتصاص السيولة الزائدة ، أو حقن الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي .

والقول بأهمية السياسة النقدية ، لا يقلل من أهمية السياسة المالية ، وبالتالي فلا ينصح بالتركيز على أحدها دون الأخرى . حيث إنهما ضروريتان تدعم كلاهما الأخرى بحيث يجب العمل على اختيار التوليفة المناسبة .

وعلى الرغم من تعدد وتنوع أدوات السياسة النقدية والائتمانية لتنفيذ المهام المنوطة بهما (مثل سياسة الإصدار النقدي ، ونسبة الاحتياطي النقدي ، ونسبة السيولة) إلا أننا ولأغراض التقرير الاستراتيجي سنركز على أبرز ما شهدته فترة التقرير من تعديلات وأهمها المعايير الموضوعية للتوسع الائتماني والذي استهدف الربط بين التوسع في الائتمان المنوح من البنوك وبين قدرة تلك البنوك في الائتمان المصرفي بما يتماشى مع الزيادة في الودائع لديها . وبما يتوافق في ذات الوقت مع متطلبات معالجة حالة الركود النسبي السائد في بعض القطاعات .

المصدر بصكوك على الخزانة العامة للدولة ، فقد تصاعدت قيمة الأوراق المالية الحكومية حيث شكلت ٩٨,٢ ٪ من اجمالي الأوراق المالية في نهاية يونيو ١٩٨٩ . فبلغت الزيادة فيها ٥,٤٥٧,٨ مليون جنيه ، بنسبة ٢٨,١ ٪ بالمقارنة بزيادة قدرها ٢,٣٣,٧ بنسبة ١٣,٧ ٪ في السنة المالية السابقة .

ويرجع السبب في ذلك الى اصدار عدة سندات ، معظمها لتغطية العجز في موازنة ٨٨/٨٩ بحوالى ٤٥٥٥ مليون جنيه ، ولتغطية عجز سنوات سابقة بحوالى ٤٠٠ مليون جنيه . هذا مع ملاحظة ان رصيد الذهب من مكونات غطاء الاصدار قد هبط من ٥٥٥,٧ مليون جنيه في نهاية يونيو ١٩٨٨ إلى ٤٧٤,٨ مليون جنيه ، وبنسبة انخفاض تبلغ ١٤,٦ ٪ .

١ - السياسة الائتمانية :

تهدف سياسة الرقابة على الائتمان بالاساس الى التأثير في حجم السيولة المحلية ، بحيث تتناسب مع معدل النمو الحقيقي في الناتج كما تهدف الى السيطرة على حجم الاحتياطيات الدولية والاصول الأجنبية التي في حوزة الجهاز المصرفي ، وتساعد على تحقيق النمو المتوازن للقطاعات المكونة للاقتصاد القومي .

وبالتالى فإن السياسة المحلى للائتمان هي تلك التي تركز في تمويل حركة النشاط الاقتصادي بالقرض الذي لايقود الى حدوث اتجاهات انكماشية ، او تضخمية . ومن هنا يلاحظ المتابع للسياسة الائتمانية المصرية انها قد قامت منذ ٨٢/١٩٨٢ وحتى الآن باتتباع سياسة نقدية تقييدية بهدف التأثير على جانب الطلب في الاقتصاد . وقد جاءت هذه السياسة في أعقاب التوسع الكبير والنمو الهائل الذي حدث في حجم التسهيلات الائتمانية في الفترة السابقة ، للفترة المشار اليها انفا . وقد اصدر البنك المركزى عدة قرارات لوضع ضوابط على الائتمان المحلى والتي سبق الاشارة اليها من قبل ، وذلك بهدف الحد من التوسع الائتماني غير المرغوب فيه ، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية في السوق ، والناشئة عن زيادة كمية وسائل الدفع .

كما تقصت القواعد تقرير حدود قصوى للتوسع في مجال اقراض الوحدات العاملة في القطاع التجارى ، وكذا القطاع العائلى ، بما يهدف الى توجيه اهتمام البنوك نحو تمويل القطاعات الانتاجية .

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة المصرية تستخدم اساليب تحديد وضبط التوسع الائتماني كاداة قصيرة الاجل حيث لم تتجاوز فترة تطبيق كل اسلوب أكثر من عام ، ناهيك عن التعدد والتنوع في هذه الاساليب ، الامر الذي يفقدها الكثير من فاعليتها . ومن المعروف ان

وينص القرار الصادر من البنك المركزى في اغسطس ١٩٨٨ ، على الزام البنوك التجارية كل على حدة بالا تجاوز جملة ارصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشركات القطاع العام لغراض غير موسمية وكذا الجلاء القطاع الخاص نسبة قدرها ٦٠ ٪ من ارصدة الودائع بكافة صورها لذات القطاعين المذكورين معا . وهذا فضلا عن الزام البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال ، بما فيها فروع البنوك الأجنبية بالا تجاوز معدل نمو التسهيلات الممنوحة من خلالها للقطاع الخاص التجارى نسبة ٨ ٪ منها في نهاية يونيو ١٩٨٨ ، وذلك خلال العام المالى ١٩٨٩/٨٨ . كما تم في مايو ١٩٨٩ رفع اسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، وذلك في محاولة لاجتذاب اكبر قدر من المدخرات ، مع ترشيد الائتمان ورفع كفاءة توجيهه لكى ينساب بدرجة اكبر الى تمويل الأنشطة الانتاجية .

وتشير البيانات المتاحة الى أن السيولة المحلية قد زادت لتصل الى ١١,١٧٤,٦٢ مليون جنيه في نهاية يونيو ١٩٨٩ ، مقابل ٢,٣٧٨,٥٢ مليون في نهاية يونيو ١٩٨٨ ، أى بزيادة قدرها ٨,٧٩٥,٩ مليون . وبمعدل نمو قدره ١٦,٨ ٪ هذا مع ملاحظة أن بيانات الخطة تشير الى هبوط معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلى الاجمالي من ٥,٩ ٪ خلال السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ الى ٥ ٪ خلال السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ . وهنا ينبغي الاشارة الى أن أهم مصادر الزيادة في السيولة المحلية قد جاءت نتيجة للزيادة في اجمالي اشفاء النقود ، والتي ارتفعت من ٦,٣٩٩,٢١٥ مليون الى ٤,٨٦٤,٤٦ مليون جنيه أى بزيادة قدرها ١٩,٢ ٪ . ويرجع السبب في ذلك الى الزيادة في القيمة المحلية للودائع بالعملات الأجنبية والتي ارتفعت من ٢٤,٢٠٦,٣ مليون جنيه الى ٢٩,٢٧٠,٨ مليون وبنسبة زيادة قدرها ٢٠,٩ ٪ تقريبا . (وهي ترجع في جانب كبير منها الى تآثر رصيد العملات الأجنبية بالارتفاع في سعر الصرف من ٢٣١ قرش للدولار في نهاية ١٩٨٨ الى ٢٥٩ قرش للدولار في نهاية يونيو ١٩٨٩) .

هذا مع الأخذ بالحيص ان معدل نمو النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي خلال السنة المالية الحالية قد بلغ ٧,٢ ٪ حيث وصل الى ١٠,٧ مليار جنيه ، مقابل ٩,٩ مليار في العام السابق .

وقد بلغ رصيد النقد المصدر ١١,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٨٩ بزيادة قدرها ٨٤١ مليون جنيه عن العام السابق ، وبمعدل ٧,٩ ٪ . ويرجع الجانب الأكبر من الزيادة في النقد المصدر الى زيادة اكتتابات البنك المركزى في الأوراق المالية الحكومية ، لتغطية العجز النقدي في حسابات الحكومة . ويتغطية الزيادة في النقد

ومع تسلمنا الكامل بضرورة الحد من الائتمان الحكومي ، والإصدار النقدي الجديد ، وبالتالي معدلات التضخم في المجتمع . إلا أن القواعد الجديدة سوف تقصّر تماماً بين القطاعين بمعنى أن إمكانية الإزاحة **Croviding out** هنا غير واردة على الإطلاق خاصة في ضوء ما تؤكدته البيانات والإحصاءات المنشورة من البنك المركزي . والتي تشير إلى تزايد حصة القطاع الخاص ، على حساب الحكومة ، من جملة مطلوبات الجهاز المصرفي . هذا مع الإشارة إلى أن عدم توافر الطلب الجيد الكافي على الائتمان من جانب المشروعات الزراعية والصناعية ، يرجع بالأساس إلى معوقات الاستثمار في هذه القطاعات . كما يرجع إلى صعوبة التوظيف في الأوراق المالية نتيجة لركود سوق المال . خاصة وأن نمو سوق المال يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على مواجهة مشكلات توجيع الودائع إلى القطاعات الانتاجية سواء في شكل ائتمان أو استثمارات مباشرة . ويلاحظ أنه قد تحققت خلال السنة المالية الحالية زيادة في صافي الائتمان المحل الممنوح من الجهاز المصرفي قدرها ١٠,٤ مليار جنيه ، مقابل ٨,٦ مليار خلال السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ خص القطاع الحكومي منها دون شركات القطاع العام نحو ٥,٤ مليار جنيه بما يمثل ٥١,٩ ٪ من الزيادة . وإقترن ذلك بزيادة النسيب للحكومة في صافي الائتمان المحل عند ٤٩ ٪ تقريباً . أما الزيادة في الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام فيلاحظ أنها قد انخفضت من نحو ١,٩ مليار جنيه في السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ إلى نحو ١,٥ مليار جنيه في السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ . على أن نصيب الائتمان الممنوح للحكومة متضمناً الممنوح لشركات القطاع العام مازال يمثل الوزن الأكبر (٦٢,٤ ٪) في جملة الائتمان الممنوح لكافة القطاعات .

ب - سعر الفائدة :

من المعروف أن التراكم الرأسمالي يتطلب وجود مداخل كافية في المجتمع ، واستثمارها بطريقة منتجة ومن هنا فإن توفير التمويل اللازم للتنمية بأقل قدر من التضخم يعني تركيز السياسة النقدية على تعبئة وتنمية المدخرات الحقيقية والوصول إلى المستوى المناسب بغية سد الثغرة بين الادخار المحل والاستثمار المطلوب . ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي يلعبه « سعر الفائدة » في المجتمع . وهو ما دفع البعض إلى المطالبة بتعديل سعر الفائدة الاسمي ، بحيث يكون موجهاً إلى الوصول بأسعار الفائدة على الودائع الادخارية إلى معدلات تتجاوز معدلات التضخم السائد . مما يعطي ثقة أكبر في عملة الدولة ، ويضمن عدم الهروب منها إلى

نسبة حجم الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، إنما تتوقف على اليقين الاقتصادي والمالي للدولة ، وعلى المكان الذي تحتله البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي وعلى طبيعة وحجم السوقين النقدي والمالي معاً .

وقد بلغت الأصول الائتمانية المحلية ٦٣,١٢٧,٦ مليون جنيه في نهاية يونيو ١٩٨٩ ، مقابل ٥٢,٧٧٦,٨ مليون في نهاية يونيو ١٩٨٨ . هذا مع ملاحظة أن القطاعات الحكومية قد استحوذت على نصيب الأسد من هذا الائتمان حيث بلغ صافي المطلوبات منها ٣١٠٤٢,٤ مليون جنيه وينسبة ٤٩,٢ ٪ من هذا الائتمان . واستحوذت شركات القطاع العام على ٨٩٨٢,٢ مليون جنيه وينسبة ١٤,٢ ٪ تقريباً . ويبلغ المطلوب من قطاع الأعمال الخاص ١٨٢٤,٥ مليون جنيه وينسبة زيادة قدرها ٢٩ ٪ تقريباً عن العام السابق وتجدد الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من ازدياد قيمة المطلوبات من قطاع الأعمال الخاص بصورة كبيرة ، إلا أنه لا يساهم بنفس القدر فيما يتعلق بالودائع حيث يبلغ إجمالي وديائع هذا القطاع حوالي ٩١٧٦,١ مليون جنيه . هذا بينما تبلغ وديائع القطاع العائلي حوالي ٢٢,٢ مليار جنيه ، بينما يبلغ إجمالي الائتمان المخصص له ٩٩٢,٤ مليون جنيه فقط .

وهذا يدل على أن القطاع الخاص مازال يعتمد بشكل أساسي على المدخرات العائلية في تمويل استثماراته الداخلية ، مقابل استثمار معظم رؤوس أموالهم بالخارج . ومن هنا فإن هؤلاء الرأسماليين لا يستعينون مباشرة بالمدخرات الحقيقية عن طريق سوق المال (طرح أسهم أو سندات أو صكوك للاكتتاب العام والتداول في البورصة) ولكنهم يقرضون أساساً من البنوك التجارية ، قروضاً هي من حيث الشكل قروض قصيرة الأجل يحسبها البنك المركزي ضمن السيولة المحلية أو وسائل الدفع المتاحة .

وهنا يتم الخلط بين سوق النقد (أي القروض قصيرة الأجل) ، وسوق المال الخاص بالقروض طويلة ومتوسطة الأجل (فالأولى يجب أن توجه أساساً لعلاج مشكلة سيولة أو نقص طارئ في المدفوعات الخاصة بالإنشاء . أما تمويل الاستثمار فيجب أن يتم من مدخرات حقيقية وليس من سيولة مصرفية كما هو الوضع .

ويرى البعض أن استمرار الحكومة في الاقتراض من الجهاز المصرفي ، بهذه النسبة الكبيرة ، من إجمالي الائتمان المحل تمثل قيداً على فاعلية القيود الكمية على الائتمان بشكل عام . وعلى هذا فإن تحديد حجم الائتمان لن يجدي أي بالحد من الائتمان الحكومي .

الفائدة (المدينة والدائنة) دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أى تشريع آخر .

وخلال هذه الفترة قام البنك المركزى برفع أسعار الفائدة عدة مرات متتالية ، وقد تزامن ذلك مع ازدياد ارصدة الودائع لدى الجهاز المصرفى حيث قفزت من ٦٣٠٦,٨ مليون جنيه في نهاية ١٩٨٠ الى ١٦,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٨٤ ثم الى ٢٥,٥ مليار في نهاية يونيو ١٩٨٦ ومع التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف للجنيه المصرى خلال الفترة السابقة فقد ارتفع مجموع الودائع لدى الجهاز المصرفى الى ٤٣,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٨٨ وإلى ٥١,٥ مليار في نهاية يونيو ١٩٨٩ .

وعلى الرغم من تزامن الزيادة في الودائع مع حركة أسعار الفائدة ، المشار إليها آنفا ، إلا أننا نرى أن ذلك لا يرجع بالاساس الى ارتفاع أسعار الفائدة ، بقدر ما يرجع الى التغيرات التى يشهدها المجتمع خلال تلك الفترة .. ومنها عودة مجموعة لا بأس بها من المصريين العاملين بالخارج ، عودة نهائية ، وبالتالي تلجأ مجموعة لا يستهان بها من هؤلاء الى الجهاز المصرفى لاداء حصيلة هذه الفترة ، خاصة بعد ضرب شركات تلقى (توظيف) الاموال عقب صدور القانون الجديد لتنظيم عمل هذه النوعية من الشركات .

وإن الملاحظات التى تظهر من الجدول السابق ، تراجع معدلات نمو الادخار بالجنيه المصرى ، مع تزايدها بالنسبة للعملة الاجنبية . ويرجع السبب في ذلك الى أن هيكل أسعار الفائدة على الودائع الاجنبية في مصر لا يخضع لاي رقابة من سلطات النقد الاجنبى حيث يترك تحديده وفقاً لاتجاهات أسعار الفائدة في الاسواق المالية والتقنية الدولية . فليس هناك نص واضح في سائر القوانين يعطى البنك المركزى حق تحديد أسعار كفائدة على العملات الاجنبية وفقاً للاجال المختلفة . وفي ظروف غياب سوق منظمة للتعامل بالنقد الاجنبى في مصر ، والتحديد الصارم والملزم لأسعار الفائدة بالعملة المحلية .

وأمام هذه الحقيقة بدا واضحا مدى الضغوط التى يتعرض لها الجنيه المصرى أمام موجة الارتقاع الحاد في أسعار الفائدة على العملات الاجنبية وبخاصة الدولار ، ولقد أدى ذلك الى اقبال الدخريين في الداخل على سحب وادائهم بالعملة المحلية وشراء العملات الاجنبية من السوق السوداء لادائها في البنوك للاستفادة من أسعار الفائدة الاعلى . وهو مايشير الى ازدياد «دولة» الاقتصاد القومى ولاتخفى الآثار الناجمة عن مثل هذا الوضع .

مما سبق يتضح لنا أن محاولة تعبئة المدخرات

العملات الاجنبية ، تجنباً لتآكل الارصدة النقدية بالعملات المحلية بسبب التضخم . هذا فضلاً عن أن هذه السياسة تؤدى الى تشجيع الأفراد على الادخار والحد من الاستهلاك ، بالإضافة الى ترشيد عملية الاستثمار ، بحيث لا يتم تنفيذ المشروعات ذات العائد المنخفض ، والحيلولة دون هروب رؤوس الاموال .

تلك هى بعض الآراء التى تطرح فيما يتعلق بأهمية سعر الفائدة ودورها في الاقتصاد القومى . وتكمن الملاحظة الاولى على هذه الآراء في انخفاض العديد من العوامل الأخرى ، التى تتدخل في تحديد سعر الفائدة ، وأهمها حجم الادخار المتوقع وه المتاح فعلياً ، وحجم الاستثمار المتوقع والمتاح والسياسة الائتمانية بشكل خاص ، والاقتصادية بشكل عام . ومدى توافر سوق المال وكيفية عمله . هذا فضلاً عن العوامل الأخرى مثل مستويات الدخل ، وشرعية المنفعة منه على السلع الضرورية اللازمة . ومدى اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد .

وجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد قامت في مايو ١٩٨٩ برفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بهدف جذب المدخرات للجهاز المصرفى وبتعزيز الهيكل الجديد في : - رفع أسعار الفائدة على شرائح الودائع للرجال المختلفة بنسب تصل الى ٣ ٪ ويبلغ اعلى سعر فائدة على الودائع ١٦ ٪ سنوياً ، وذلك بالنسبة للودائع لمدة سبع سنوات فأكثر . وتم تحديد أسعار الفائدة الخاصة بودائع التوفير بنسبة ١١ ٪ سنوياً بعد أن كانت ١٠ ٪ في الهيكل السابق .

- يمكن لبنوك القطاع العام المتخصصة قبول ودائع انحرافية لمدة ثلاث سنوات فأكثر ، بمعدل يزيد ٥,٥ ٪ سنوياً على المعدلات الواردة بالهيكل ، ولا تسرى هذه الزيادة على ودائع شركات القطاع العام .

وعلى الجانب الأخر تم الاستثمار في أسعار الفائدة التفضيلية على القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية ، بحيث يتم التفريق بين قطاعات الزراعة والصناعة والتصدير والسكان .. الخ ومن هنا تم رفع سعر الفائدة على هذه القروض بحوالى ٢ ٪ تقريباً . مع استخدام التفرقة الزمنية هذا مع ترك الحرية كاملة للبنوك في تحديد أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الاجنبية ، لتتنشى مع أسعار الفائدة في الاسواق العالمية . ولأشك أن اثر هذه السياسة سوف يبرز خلال العام القادم حيث لم تتعد فترة تطبيقه أكثر من شهر في السنة الحالية محل العرض .

عموماً فإننا نلاحظ أنه وبتدأ من يناير ١٩٧٦ ، اخذ البنك المركزى المصرى في تنفيذ سلطاته التى خولها له القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بحقه في تحديد أسعار

خلال هذه الفترة . وهنا نلاحظ ان الموارد من النقد الاجنبى لهذه السوق قد ارتفعت من ١١,٨٢٤,٥ مليون جنيه , الى ١٣,٣٥٤ مليون خلال عامى ٨٧/ ١٩٨٨ و ٨٨/ ١٩٨٩ على التوالي .

هذا مع الاخذ بعين الاعتبار التغير فى اسعار الصرف التى يتم على اساسها التقييم والتى ارتفعت من ٢٢٢,٩ قرش للدولار لعام ٨٧/ ١٩٨٨ الى ٢٣٨,٧ قرش للدولار عام ٨٨/ ١٩٨٩ .

ويلاحظ ان جميع بنود الموارد قد زادت باستثناء تحويلات العاملين بالخارج والتى انخفضت من ٣٢٢٢,٨ مليون جنيه الى ٣٠٥٨,٤ مليون ولتنخفض نسبة مساهمتها فى الموارد المتاحة من ٢٧,٢ ٪ الى ٢٢,٩ ٪ خلال عامى ٨٧/ ١٩٨٨ و ٨٨/ ١٩٨٩ على التوالي . بينما ارتفعت الايرادات السياحية من ١٧٩٩,٤ مليون جنيه الى ٢٠٦١,٦ مليون وبنسبة ١٤,٦ ٪ .

وتعملت اهم بنود الزيادة فى الموارد الاخرى والتى وصلت نسبة الزيادة فيها الى ٢٨,٤ ٪ لتصل الى ٥٩٦٨,٣ مليون جنيه خلال السنة المالية ٨٨/ ١٩٨٩ وذلك نتيجة لزيادة المحصلات الحكومية ومصروفات الهيئات الدبلوماسية ومصروفات الشركات الاجنبية التى تعمل فى مصر , وارياح شركات وبنوك مصرية تعمل فى الخارج .

وعلى الجانب الاخر ارتفعت الاستخدامات النقدية فى هذا السوق خلال السنة المالية ٨٨/ ١٩٨٩ بمقدار ١٠٦٣,٧ مليون جنيه لتصل الى ١٣٠٣٤ مليون مقابل ١١٩٧٠,٣ مليون فى السنة المالية السابقة .

وقد تمثل هذا الارتفاع بصورة اساسية فى المدفوعات غير المنظورة والتى ارتفعت بنسبة ٣٥ ٪ عن السنة المالية السابقة لتصل الى ٤٣٧٤ مليون جنيه وهذا البند يشمل المدفوعات على الفوائد والارياح وقوافض شركات الطيران الاجنبية , وازدادت من اقساط تسهيلات الموردين وبنقات السياحة والعلاج .

ويلاحظ ان سوق الصرف الاجنبى قد انتابها نوع من الاستقرار والهدوء بل وشهد هذا العام ظاهرة تراجع اسعار « الدولار » بالسوق السوداء , وهى ظاهرة غير مألوفة فى الواقع المصرى المعاش . ويصبح من الضرورى البحث فى تفسير هذه الظاهرة .

وهنا نرى ان هناك عدة احداث قد تراكبت مع بعضها البعض , ونقصدا بها تحديدا عدة مجموعة لا بأس بها من المصريين العاملين بالخارج بشكل نهائى , مع مراعاة ان معظم هؤلاء يضع امام عينيه تجربة شركات تلقى الاموال , ومآلت اليه الاوضاع فيما بعد , الامر الذى دفعه للبحث عن مصدر آمن ومشروع

المحلية من خلال رفع مستويات الفائدة بتوقف كثيرا على مدى نجاح الحكومة فى معالجة التضخم , اى تقليل الاعتماد على سياسة التمويل بالعجز . او تغطية هذا العجز من الموارد الحقيقية للمجتمع , وليس بطبع البنكنوت كما تفعل حاليا . اما دون ذلك فحين سعر الفائدة سوف يصبح جزءا من اسباب التضخم . كما ان رفع اسعار الفائدة فى ظل التسهيلات السريعة الحالية وبغيرها من معوقات الاستثمار , يحفز تدفق المدخرات الى البنوك ولا يشجع الطلب على الائتمان , مما يؤدى الى توفير موارد عاطلة لدى البنوك .

ومن هنا فانه ومع تسليطنا الكامل بضرورة رفع قيمة العائد الحقيقى على الاصول المالية الا ان هذا الهدف يجب تحقيقه من طريق خفض معدل التضخم , وليس رفع سعر الفائدة الاسمى , وذلك فى الحدود اللازمة للموازنة بينها .

جـ - السوق المصرفية الحرة :

اشرنا فى التقرير السابق لنشأة السوق المصرفية الحرة والتى بناء عليها تم توحيد اسعار الصرف القائمة فى سعر واحد , يحدد عن طريق لجنة السوق , ووفقا للارضاء السائدة . وبهذا تم نقل معظم الموارد والاستخدامات من البنوك التجارية المعتمدة الى السوق المصرفية الحرة . وكان من بين ما شمله النقل ايرادات شركات الملاحة والطيران الاجنبية والتأمين وحصول بعض صادرات القطاع العام الصناعية , وبعض المدفوعات المنظورة وغير المنظورة , كما تم الاتفاق على ان تسدد الاقساط والفوائد الناشئة عن استخدام التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين عن طريق هذه السوق .

كما اصدر وزير الاقتصاد قراره بجازاة تسوية مديونية القطاع الخاص الاجنبى من موارد السوق المصرفية الحرة , وذلك فى حدود ١٠ ٪ من هذه الموارد . بشرط ان تكون هذه المديونيات مستحقة السداد من تاريخ العمل بالقرار المذكور .

وتشير مؤشرات السوق المصرفية خلال العام محل التقرير الى انخفاض اسعار الصرف للجنيه المصرى بالاسواق السوداء , وانخفاض الهامش بين السعريين , الامر الذى يدفع الى الاعتقاد بان هذه السوق قد نجحت فى اداء المهام المنوطة بها .

ومع عدم التقليل أو التهويل من الدور الذى لعبته هذه السوق فى إعادة الانضباط النسبى للأسواق الا ان الامر يتطلب الدراسة التحليلية لميكانيزمات عمل السوق

الاجنبية في ضوء الحاجة اليها خاصة مع ازدياد العجز في ميزان المدفوعات . ومن هنا فمزال من الضروري ان تتبع الحكومة سياسة اقتصادية تهدف الى زيادة الطلب على العملة المحلية وتقليل الطلب على العملات الاجنبية . وهو ما يتطلب تعديل « قانون النقد الاجنبى ولائحته التنفيذية » بهدف تجريم استخدام العملات الاجنبية في تسوية اية مدفوعات تتم على ارض الوطن ، وتأكيد السيادة الوطنية للعملة المحلية ، مع ضرورة وضع نظام الاولويات في توزيع الموارد المتاحة من النقد الاجنبى واحكام حركة الطلب على العملات الاجنبية في مصر .

للتعامل النقدي . وهو ما استغلته الحكومة المصرية بذكاء ، فرفعت اسعار السوق المصرفية للتقريب بينها وبين الاسعار بالسوق السوداء ، مع تشديد الحملة على تجار هذه السوق وعلى سوق المخدرات ، فكان ذلك دافعا قويا للجوء الى السوق المصرفية الحرة الرسمية ضمانا للامان . وقد ساعد على ذلك ايضا المصالحات المصرية/ العربية التي تمت خلال العام ، وما عقبها من عودة مصر رسميا للجامعة العربية وسيادة شعور بالارتياح العام لدى المواطنين وهي العوامل التي احدثت اثارها على التعامل بالاسواق .

غير انه من المتوقع ان تستمر مشكلة نقص العملات

جدول رقم (٢٥)
الودائع بالقطاع المصرفي

باللبنون جنية		
آخر يناير ١٩٨٩	آخر يناير ١٩٨٨	
٥١,٤٦١,٨	٤٣,٢٨٨,٨	الودائع (إجمال)
٢٢,١٩١,٠	١٩,١٨٢,٥	منها ودائع بالعملة المحلية (إجمال)
٤,٥٩٧,٥	٤,٠٧٣,٢	تودع على جارية
١٧,٥٩٣,٥	١٥,١٠٩,٣	غير جارية
٢,٠٧٤,٩	١,٨٩١,٠	منها القطاع الخاص
١٢,٧٢٢,٠	١٠,٥٢٣,١	- جارية - غير جارية
٢٩,٢٧٠,٨	٢٤,٢٠٦,٢	ودائع بالعملات الأجنبية (إجمال)
٢,٩٩٤,٠	٢,٥١٥,٥	تودع على جارية
٢٦,٢٧٦,٨	٢١,٦٩٠,٨	غير جارية
١,٦٩٥,١	١,٤٥٦,٠	منها القطاع الخاص
١٦,٢٣١,٣	١٢,٤٢٢,١	- جارية - غير جارية
٪٤٢,١	٪٤٤,٢	٪ الودائع بالعملة المحلية الى إجمال الودائع
٪٥٦,٩	٪٥٥,٨	٪ الودائع الأجنبية الى إجمال الودائع
٪١٤,٨	٪١٥,٢	٪ الودائع الجارية الأجنبية الى إجمال الودائع
٪١٧,٦	٪١٠,٧	٪ القطاع الخاص الى إجمال الودائع

جدول رقم (٢٦)
ختلى موازنة الخزنة العامة
(الاستخدامات)

بالمليون جنيه

١٩٨٨/١٩٨٧	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥				
Z	Z	Z	الاستخدامات الجارية			
Z٢٨,٧	٤٥٧٠,١	٢٨,١	٣٦٩٠,٧	٢٥,٩	٣٤٤٦,١	اجور
Z١٩,٧	٣١٩٥,—	١٢,٦	١٦٥٢,١	٢١,٩	٢٩٠٨,٨	دم
Z١٩,٨	٣٢٠٥,٨	٢٦,٨	٣٥١٧,٥	٢٢,٣	٣٠٩٥,٩	قوات مسلحة
Z١١,٩	١٩٢٦,٤	١٢,٣	١٦١٢,٧	٩,٨	١٣٠١,٨	قوات الدين العام المحلي
Z٢,٣	٣٧٧,٩	١,٨	٣٣٠,١	١,٨	٢٣٥,٩	قوات الدين الخارجى
Z٦,٨	١٠٩٤,٣	٧,٢	٩٥٥,٥	٦,٧	٨٨٦,٥	اعمال المعاشات
Z٥,٤	٨٨١,١	٥,٤	٧١٠	٥,٥	٧٢٩,٥	المستلزمات المحلية والخدمات
Z٥,٨	٩٤٧,٥	٥,٨	٦٦٧,٩	٥,١	٦٧٦,١	نقلات جارية متنوعة*
Z١٠٠	١٦١٩٨,٤	Z١٠٠	١٣١٣٦,٥	Z١٠٠	١٣٢٨٠,٦	جملة الاستخدامات الجارية
	١٣٥٢٢,٢		٩٠٢٤,٢		٨٢٦١,—	جملة الاستخدامات الاستثمارية
	٣٧٣٩,٧		٢٣٦٩,٤		٢٧٤٤,٥	جملة التحويلات الرأسمالية

* هي النقلات المستفورة وغير المنظورة للجهاز الحكومى عتلى .

جدول رقم (٢٧)
ختلى موازنة الخزنة العامة
(الاييرادات فعل)

بالمليون جنيه

٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	
٦١٧٨,٥				الاييرادات الجارية (أ)
٣٥٢١,١	٦٩٠٧,١	٧١٦١,٤	٨٤٥٨,١	- الاييرادات السيحية
	٣٩٨٨,٣	٤٠٨٠,٩	٥٠٢٦,٦	- الاييرادات الجارية
٩٦٩٩,٦	١٠٨٩٥,٤	١١٢٤٢,٣	١٣٤٨٤,٧	جملة (أ)
٢٣٨٤,٣	٢٨٣٥,٥	٣٣٨٢,٦	٤٣١٠,١	الاييرادات الرأسمالية (ب)
٧٩١,٨	٧٦٦,١	٨٢٤,٢	١٢٢٥,٧	- الاييرادات المتلفة للاستثمار
				- الاييرادات المتلفة للتحويلات
٣١٧٦,١	٣٦٠١,٦	٤٢٠٦,٨	٥٥٣٥,٨	جملة (ب)
٢٨٦٥,٧	١٤٤٩٦,٩	١٥٤٤٩,١	١٩٠٢٠,٥	جملة الاييرادات المتلفة
٢٣٢٨,٦	٢٨٣٤,٩	٢٨١٤,٧	٣٣٠٠,١	الاييرادات السيحية
١٩٠٦,٦	١٨٠٧,٨	١٩٢٩,٤	٢٣٧٧,٧	ضرائب
١٤٤٣,٧	١٤٨٩,٠	١٧٢٢,٤	١٩٨٣,٧	جملتك
٤٨٩,٦	٧٧٥,٣	٦٩٤,٩	٧٩٦,٦	الضرائب على الاستهلاك
				اييرادات سيحية اخرى
٦١٧٨,٥	٦٩٠٧,١	٧١٦١,٤	٨٤٥٨,١	
٩٢٦,١	١٠٩٢,٦	٨٠٥,٣	٩١١,٠	الاييرادات الجارية والتحويلات
٢٢٦,٢	٢٩٧,٠	٢١٨,٤	٣١٨,٥	- لافض البيترول
١٥٦,١	٤٧,٢	١٠٢,٠	١٠٤,١	- لافض قناة السويس
٢٣٢,٢	٢٩٩,٦	٢٤٣,٨	٢٤٣,٧	- لافض الهيئات الاقتصادية الاخرى
٣٥١,٩	٤٢٠,٩	٤٩٥,٠	٦١٢,٦	- لافض واريات هيئت وشركاء القطاع العام
١٥٧٧,٦	١٨٣٠,٩	٢٢١٦,٤	٢٨٣٦,٥	- لافض البيئه المتجزى
				- اييرادات جارية اخرى

جدول رقم (٢٨)
ختامي موازنة الخزينة العامة

	فعل ١٩٨٨/٨٧	فعل ١٩٨٧/٨٦	فعل ٨٦/٨٥	
إجمالي الاستدادات	٢٢٤٦٠,٢	٢٤٥٣٠,١	٢٤٢٨٦,١	
إجمالي الإيرادات	١٩٠٢٠,٦	١٥٤٤٩,٠	١٤٤٩٧,١	
للموز الكلي	١٤٤٣٩,٧	٩٠٨١,١	٩٧٨٩,٠	
تمويل الموز الكلي	٢٤٦٢,٠	٢٨٦٩,٢	٣٠٢٠,٨	
تمويل محلي	٥٦٣١,٥	٣٣٩٣,١	٣٦,٥	
تمويل خارجي	١٧٨٤,٨	٢٤١٨,٨	٤٢,٥	
تمويل مصرفي	١٣٧٨,٣	٩٠٨١,١	٩٧٨٩	
	٥٠٦١,٤			

الاعتماد الإصلي

موازنة ٨٨/٨٧	موازنة ٨٧/٨٦	
٢٢٠٥٨,٨	٢٠٠٢,٢	إجمالي الاستدادات
١٨١١٨,٢	١٤٤٥١,١	إجمالي الإيرادات
٤٩٤٠,٦	٥٥٥١,١	الموز الكلي
٣٠٣٤,١	٢٩٢٣,٦	تمويل الموز الكلي
١٣٢٤,٨	١٨٣٧,٥	تمويل محلي
١,٧	٧٨٠,٠	تمويل خارجي
		تمويل مصرفي

جدول رقم (٢٩)
تطور عيه الدين العام الداخلي
على الإيرادات السيادية

القيمة بالملليون جنيه

صيه الفوائد على الإيرادات السيادية	معدل الزيادة	الإيرادات السيادية	معدل الزيادة	الفوائد المحلية المدرجة	
٧,٦	—	٤٧٢٢,٨	—	٣٦١	٨٢/٨١
١٤,٢	١٣,٥	٥٢٧٤,٩	١١٠,٨	٧٦١,١	٨٢/٨٢
١٨,٣	٢,٩	٥٥٨٧,٢	٢٤,١	١٠٢٠,٦	٨٢/٨٣
١٨,٥	١٠,٦	٦١٧٨,٥	١٢,٢	١١٤٤,٩	٨٣/٨٤
١٨,٨	١١,٨	٦٩٠٧,٢	١٣,٦	١٦١٢,١	٨٣/٨٥
٢٢,٥	٢,٧	٧١٦١,٤	٢٢,٩		٨٣/٨٦

لمصدر: لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب تقرير عن الحساب الختامي للدولة عام ١٩٨٧/٨٦ فبراير ١٩٨٩.

رابعاً : العلاقات الاقتصادية الخارجية

ويأتى انخفاض صادرات القطن ، كنتيجة للتدهور الشديد في المحصول هذا العام والذي وصل الى ٥,٥ مليون قنطار بعد ان كان يتجاوز الستة ملايين ، ويرجع جزء منها الى انخفاض المساحة المزروعة من ١,١ مليون فدان الى ٩٨٠ الف فدان ، وانخفاض انتاجية الفدان من ٨,١ قنطار في عام ١٩٨٥/٨٤ الى ٧,٦ قنطار في موسم ١٩٨٧/٨٦ وإلى ٧,١ قنطار في العام الحالي . ولا شك أن تدهور محصول القطن يؤدي الى انخفاض الكميات المتاحة للتصدير وبالتالي التهديد بفقدان الاسواق التقليدية للقطن المصري من جهة . ويؤدي الى نقص الكميات الموجهة للصناعة المحلية (الغزل والنسيج) من جهة أخرى . وهو ما ينعكس في النهاية في تدهور حصيلة الصادرات من هذه الصناعات ومن هنا نلاحظ انخفاض صادرات الغزل ، وصادرات الاقمشة القطنية خلال العام الحالي ، في حين ارتفعت صادرات صناعة الملابس الجاهزة . وفيما يتعلق بحصيلة صادراتنا البترولية ، فقد انخفضت بما قيمته ١٠٩٣,٩ مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٨٧/٨٦ الى ٧٤٦,٤ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٧/٨٨ . اي بنسبة انخفاض قدرها ٣٢ ٪ وذلك كنتيجة لانخفاض متوسط اسعار التصدير من ٨٠ جنيه للطن الى ٦٥ جنيه تقريبا . ولتراجع الكمية المصدرة من البترول الخام من ١١,٥ مليون طن الى ٨,٨ مليون طن بين ذات العامين .

وقد اتسمت حصيلة الصادرات بالجنية المصري من السلع الأخرى بالثبات النسبي ، حيث ارتفعت حصيلة الصادرات الصناعية من ٢٠٤٠,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٢٠٦٨,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ . مع الأخذ بالحسبان زيادة حصيلة صادرات السلع المصرية والسلع الهندسية والسلع التدينية ، مع تراجع الحصيلة في مجموعة الغزل والنسيج . وعلى الجانب الآخر فقد ارتفعت قيمة الواردات

تهدف دراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية الى معالجة مدى تنوع هذه العلاقات ، ومدى درجة الانكشاف القومي والاختراق الاجنبي . وبالتالي مدى التدخل الخارجى في عملية صنع القرار الاقتصادى بالمجتمع .

وفي عرضنا لميزان المدفوعات المصرى سوف نركز على كل من الميزان التجارى والميزان الخدمى ، والمديونية الخارجية .

١ - الميزان التجارى :-

تشير الاحصاءات المتاحة عن عام ١٩٨٩/٨٨ الى تدهور حصيلة الصادرات المصرية من ٣٢٧٤ مليون دولار الى ٢٥٤٥,٩ مليون دولار بنسبة هبوط تصل الى ٢٢ ٪ عن العام السابق . (بينما تقتصر نسبة الهبوط على ١٠ ٪ فقط في حالة تقييمها بالجنيه المصرى حيث هبطت الصادرات الى ٣٢٨٢,٥ مليون جنيه عام ٨٨/٨٩ ، مقابل ٣٧٦٦ مليون جنيه عام ٨٧/٨٨) . ويرجع السبب في ذلك الى تدهور حصيلة الصادرات من السلعتين الرئيسيتين وهما القطن والبتروئ . وهنا تجدر بنا الاشارة الى ان الكمية المصدرة من القطن المصرى قد تراجعت من ٢ مليون قنطار خلال السنوات السابقة ، الى ١,٢ مليون قنطار في العام محل التقرير .

ومن هنا تراجعت حصيلة صادرات القطن من ٢٤٩,٥ مليون جنيه في سنة ١٩٨٨/٨٧ الى ١٨٨,٦ مليون في سنة ١٩٨٩/٨٨ . وذلك على الرغم من ارتفاع اسعار التصدير من ٢٢٩,٥ جنيه للباله ، الى ٩٦٢,٢ جنيه .

وكان من الطبيعى ان ينعكس ذلك على حصيلة الصادرات الزراعية ككل والتي انخفضت من ٦٣١,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٥٦٨,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ .

المصرية من ١٩٤١ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٧ الى ١٠٧٨,٩ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٨ وبنسبة زيادة قدرها ٢,٤ ٪ عن العام السابق . بينما ارتفعت هذه القيمة بالجنية المصرى من ١٧,٧ مليار جنيه الى ١٩,٩ مليار خلال نفس الفترة وبنسبة زيادة قدرها ١٢ ٪ وكانت اهم بنود الزيادة هى الزيادة فى الواردات الاستهلاكية حيث ارتفعت من ٤,٩ مليار جنيه الى ٥,٧ مليار (اى بنسبة زيادة قدرها ١٦ ٪ تقريبا) ، يليها الواردات الاستثمارية التى ارتفعت من ٥,٤ مليار جنيه الى ٦,١ مليار وبنسبة ١٢ ٪ تقريبا . بينما لم تعدد الزيادة فى الواردات الوسيطة اكثر من ٩ ٪ حيث ارتفعت من ٧,٧ مليار الى ٨ مليار خلال نفس الفترة . وقد ترتب على ما سبق ارتفاع العجز فى الميزان التجارى من ٦٥٦٧ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٧ الى ٧٥٢٢ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٨ وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٣٣,٣ ٪ عام ١٩٨٧/٨٧ الى ٢٥,٥ ٪ فى العام محل التقرير . وانخفضت عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات من ثلاثة شهور فى بداية الثمانينات الى ٢,٣ شهر فى عام ١٩٨٥/٨٤ ثم واصلت هبوطها الى شهر واحد تقريبا خلال العام الحالى .

ومن هنا اصبح العجز فى الميزان التجارى بشكل إحدى الصعوبات والتحديات الاساسية لتخفيض القرار الاقتصادى فى المجتمع خاصة فى ضوء تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات ، وإذا كان من المقبول الا تغطى قيمة الصادرات القيمة الكلية للواردات ، على اعتبار ان الثانية تشمل واردات استثمارية تستخدم فى عمليات التكوين الرأسمالى والتى لاينخفض عائداتها الا فى الاجل الطويل ، الا انه من غير المقبول ان لاتغطى قيمة الواردات الجارية (اى بعد استبعاد الواردات الاستثمارية) .

وبالتالى يصبح المطلوب هو البحث عن الكيفية التى يمكن بها انقاص حجم الواردات ، او على الاقل تخفيض معدلات النمو فى الطلب على هذه السلع . وهنا يدور الحديث عن عجز الجهاز الانتاجى فى اشباع الطلب (بشقية المحلى والخارجى) وتثار عدة قضايا منها كيفية اعادة تخصيص الموارد المتاحة فى المجتمع للتخصص فى انتاج سلع التجارة الدولية ، اى لانتاج السلع القابلة للتصدير ، او السلع البديلة للواردات . هذا فضلا عن ضرورة دراسة هيكل الواردات المصرية لمعرفة الضرورى منها ، والغير ضرورى . وبالتالي معرفة السلع القابلة للضغط كسلع الاستهلاك الترفى والكماليات ، بحيث يمكن فى النهاية استيفاء ذلك التدفق الكبير فى الواردات السلعية والحيلولة دون

تطرف انماطه مع ايجاد ترابط بين مصادر الاستيراد ، والاسواق التى يمكن ان تستوعب الصادرات وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للصادرات نلاحظ ان دول السوق الاوروبية المشتركة استحوذت على حوالى ٤٠ ٪ من اجمالى الصادرات (وتصدرت ايطاليا هذه المجموعة بنسبة ٢٦ ٪) ، وبلغت الاهمية النسبية للصادرات الى الدول الافرواسيوية ١٥ ٪ وجاء على رأسها اليبان (نتيجة لارتفاع وارداتها من البترول المصرى) بينما استحوذت الدول العربية على ١٢ ٪ من اجمالى الصادرات المصرية (خص منها دول مجلس التعاون العربى حوالى ٢٤ ٪ منها العراق ١٥,٧ ٪ والاردن ٤,٦ ٪ واليمن الشمالية ٣,٨ ٪) . وقد بلغت الاهمية النسبية للصادرات الى دول الكومبيكون حوالى ٩,٢ ٪ وشغل الاتحاد السوفيتى المركز الاول فى هذه المجموعة بما نسبته ٥٩,٣ ٪ وذلك كنتيجة لارتفاع وارداته من السلع الكيماوية المصرية واهمها مستحضرات الجميل والبويات . هذا وقد بلغت الاهمية النسبية للصادرات الى الولايات المتحدة الامريكية حوالى ٦,٦ ٪ تتركز معظمها فى البترول الخام .

اما بالنسبة للتوزيع الجغرافى للواردات فقد جاءت دول السوق الاوروبية المشتركة على رأس اول المصدرين للسوق المصرية وبنسبة ٢٧ ٪ من اجمالى الواردات المصرية ، يأتى على رأسها المانيا الغربية وفرنسا وبلغت الاهمية النسبية للواردات من الولايات المتحدة حوالى ١٦,٢ ٪ من اجمالى وبالإضافة الى الواردات فى شكل منح تمثل ٨ ٪ من اجمالى الواردات) ، وبلغت الواردات من الدول الاوروبية الاخرى ١٢ ٪ تقريبا ، ويأتى على رأسها سويسرا ، ثم الدول الافرواسيوية بنسبة ١٠,٨ ٪ بينما بلغت الاهمية النسبية للواردات من دول الكومبيكون بحوالى ٦,٢ ٪ ، وتأتى على رأسها رومانيا . اما بالنسبة للواردات من الدول العربية فقد بلغت نحو ١,٤ ٪ (منها دول مجلس التعاون العربى حوالى ٢٢,١ ٪) .

٢ - الميزان الخدمى :

يلحظ ان هذا الميزان قد حقق فائضا قدره ١٨٣٦,٢ مليون دولار وينقص ٥,٤ ٪ عن عام ١٩٨٧/٨٧ والذى وصل فيه الى ١٩٤١ مليون دولار ويرجع السبب فى ذلك الى تزايد المدفوعات عن الخدمات من ٢٦٣٢,٦ مليون دولار الى ٣٢٠٧,٦ مليون دولار . وذلك كنتيجة اساسية لارتفاع مدفوعات الفوائد عن القروض من ٧٨٥,١ مليون دولار الى ١٠١٥,٧ مليون ونفقات السفرو التعليم فى الخارج ، والتى ارتفعت من ٨٥,٦ مليون دولار الى

جدول رقم (٣٠)
ميزان المدفوعات
[الحساب الجارى]

بالمليون دولار

١٩٨٩/٨٨	١٩٨٨/٨٧	
٢٥٤٥,٩	٢٣٧٤,٠٠	الصادرات - فوب +
١٠٠٧٨,٩ (-)	٩٨٤١,٠ (-)	الواردات - سيف +
٧٥٢٣,٠٠ (-)	٦٥٦٧,٠٠ (-)	الميزان التجارى
الخدمات		
٥٠٤٤,٧	٤٥٧٤,٦	المحصلات
٥٣٠,٥		منها
١٢٠٦,٧	٤٤٦,٦	السياحة
٧٢٨,٥	١٣٦٨,٧	قناة السويس
٩٢٠,٠٠	٦٢٤,١	دخل الاستثمار
١٥٥٨,٥	٨٨٥,٩	السياحة
	١٢٤٩,٢	مكتسبات أخرى
٢٢٠٧,٩ (-)	٢٦٢٢,٦ (-)	المدفوعات
		منها -
١٠١٥,٧ (-)	٧٨٥,١ (-)	قناة السويس
١٠٩,٥ (-)	١١٤,٥ (-)	السياحة
٢٤٧,١ (-)	٢٠٤,٥ (-)	مدفوعات تجارية
١١٢,٧ (-)	٨٥,٦ (-)	تقانات سفر وتعليم
٣١٠,٩ (-)	٢١٩,٦ (-)	مصرفيات حكومية
١٤١١,٠ (-)	١١٢٤,٢ (-)	مدفوعات أخرى
١٨٣٦,٢	١٩٤١	رصيد ميزان الخدمات
٥٦٩٦,٧ (-)	٤٦٣٦ (-)	ميزان المعاملات التجارية
٤٢٣٩,٨	٤٠٨١,٤	التحويلات
[٧٠٩,٨]	[٦٩٧,٥]	منها حكومية
[٢٥٢٠,٠]	[٢٣٨٣,٩]	تحويلات المالكين
١٤٥٦,٩ (-)	٥٤٤,٦ (-)	ميزان المعاملات المالية والتحويلات

مليين خلال عامى ٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ على التوالى .
ومن هنا فقد ازداد العجز فى ميزان المعاملات
الجارية من ٤٦٢٦ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ الى
٥٦٩٦,٧ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ . وقد ساعدت
التحويلات العالمين بالخارج فى تحسين وضع هذا
الميزان ككل ، حيث ارتفعت من ٢٣٨٧ مليون دولار
تقريباً الى ٢٥٢٠ مليون . خلال الفترة محل الدراسة .
وعلى الرغم مما سبق فإن العجز فى ميزان المعاملات
الجارية والتحويلات قد زاد بنسبة ١٦٨ ٪ حيث ارتفع
من ٥٤٤,٦ مليون دولار الى ١٤٥٦,٩ مليون خلال عامى
١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ على التوالى

١١٢,٧ مليون خلال عامى ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ على
التوالى .

وعلى الجانب الاخر ارتفعت المكتسبات فى الميزان
الخدمى من ٤٥٧٤,٦ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ الى
٥٠٤٤,٢ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ . وذلك كنتيجة
اساسية لزيادة المكتسبات من السياحة والتي ارتفعت
من ٨٨٥,٩ مليون دولار الى ٩٢٠ مليون دولار ،
ومكتسبات من الاستثمار من ٦٢٤,١ مليون دولار الى
٧٢٨,٥ مليون . بينما لم تبلغ الزيادة فى ايرادات قناة
السويس الا ٢٨ مليون دولار فقط حيث ارتفعت هذه
المكتسبات من ١٢٦٨,٧ مليون دولار الى ١٣٠٦,٧

٣ - المديونية الخارجية :

من المعروف ان تزايد العجز في ميزان المدفوعات يؤدي للجوء للاقتراض من العالم الخارجى بشكل اساسى .

وتشير بيانات البنك الدولى الى ان اجمالى الديون المستحقة قد وصلت في نهاية عام ١٩٨٧ الى ٤٣,٦ مليار دولار (متضمنة غير المستخدمة) وذلك بعد ان كانت حوالى ٣٠,٦ مليار فقط في بداية الثمانينات وقد ادى ذلك الى ارتفاع نسبة هذه الديون الى الناتج القومى الاجمالى الى ١٢٧ ٪ تقريبا . وبلغت نسبتها الى الصادرات السلعية والخدمية حوالى ٣٧١ ٪ عام ١٩٨٧ .

هذا مع ملاحظة ان حوالى ٨٥ ٪ من الاجمالى ديون طويلة الاجل ، والباقى قصيرة الاجل اما بالنسبة لتوزيع الدين الخارجى وفقا للجهات الدائنة ، فإن الولايات المتحدة الامريكية تعد اكبر الدائنين بنحو ١٩ ٪ من جملة الدين ، تليها فرنسا نحو ١٦ ٪ بالإضافة الى المانيا الاتحادية واليابان ، وهيتي الخليج للتنمية والكويت والبنك الدولى للانشاء والتعمير .

وتستخدم عدة مؤشرات لقياس العبء الذى يتحمله الاقتصاد القومى للوفاء بالالتزامات الخارجية الناشئة عن الدين الخارجى ، سواء تمثل ذلك في نسبة عبء الدين الى اجمالى التحصيلات عن الصادرات السلعية ، او فيما يتعلق بالمتحصلات الجارية وهو المؤشر الذى يدل على مدى ثقل الالتزامات الناشئة عن الدين على الاقتصاد المصرى ، بحيث يصبح الحجم المتبقى من التحصيلات الجارية محدودا وقد لا يكفى لتمويل الواردات الضرورية التى يحتاج اليها الاقتصاد المصرى .

وبما ان مقتضيات التنمية تتطلب توفير موارد حقيقية لانتاج سلع رأسمالية تأتى اساسا من المدخرات المحلية وحصيللة الصادرات ، وحيث ان خدمة الدين تضعف تكوين هذه المدخرات فهى تؤثر بالتالى على برامج الاستثمار .

وجدير بالذكر ان اعباء خدمة الديون الخارجية ، الواردة بميزان المدفوعات ، تشير الى المسدد الفعلى للخارج (اى انها تستبعد المتأخر سداداه والمعاد جدولته) وفقا لاتفاقية نادى باريس الموقعة في مايو ١٩٨٧) ومع ذلك نلاحظ ارتفاع قوائد القروض الخارجية بمليارين الجارى من ٧٨٥,١ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٧ الى ١٠١٥,٧ مليون دولار خلال العام محل التقرير .

ومن هنا فإن نسبة الفوائد الى اجمالى الصادرات السلعية قد ارتفع الى ٣٩,٩ ٪ عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل

٢٤ ٪ تقريبا عام ١٩٨٧/٨٧ .

وعلى الرغم من تصاعد تكاليف الاستيراد والاقتراض الخارجى . فقد تمخضت السياسات الاقتصادية المصرية التى طبقت خلال الفترة عن زيادة معدلات الاستيراد ، وتراجع معدلات نمو الصادرات السلعية ، وبالتالي اتساع عجز الميزان التجارى .

ومع ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية ، وتدهور معدلات التبادل التجارى لغير صالح مصر ، بالإضافة الى هبوط معدل التدفق الرأسمالى من مصادر التمويل الخارجى ، فقد ادى ذلك الى تزايد العجز في ميزان المعاملات الجارية ، وبالتالي عدم قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجى ، ومن ثم ازدياد قيمة المتأخرات عليها ، والتى تقدر بحوالى ٤,٥ مليار دولار .

ونتيجة لذلك تحاول الحكومة التوصل الى اتفاق شامل مع صندوق النقد الدولى ، باعتباره المنفذ الوحيد لاعادة الجدولة عن طريق « نادى باريس » وهى المفاوضات التى استمرت خلال العام محل التقرير ، ومازالت معلقة حتى الان نتيجة لاختلاف وجهتى نظر الطرفين فالصندوق يطالب بضرورة رفع اسعار الفائدة على الودائع المحلية بغية جذب المزيد من المدخرات للجهاز المصرى ، وبالتالي الحد من ارتفاع معدلات التضخم في المجتمع . كما يطالب خبراء الصندوق ايضا بضرورة توحيد نظام الصرف الاجنبى المعمول به في مصر الان ، بحيث يتم إلغاء مجمع النقد الاجنبى لدى البنك المركزى ، وادماجه ضمن السوق المصرفية الحرة ، ليصبح هناك سعر صرف واحد يطبق على جميع المعاملات واخيرا ضرورة العمل على خفض العجز في ميزانية الدولة عن طريق خفض الانفاق العام وزيادة الموارد .

وترى الحكومة ان تنفيذ هذه السياسات امر وارء وطبيعى ، ولكن خلال فترة زمنية اطول مما يمنحه الصندوق خاصة في ضوء مراعاة الاهداف الاجتماعية للسياسة العامة في مصر وهو مايتطلب تحقيق مستوى ملائم للدخل الحقيقي لا وسع قطاعات من السكان ، والتوصل الى معدل للنمو في الاقتصاد يسمح بمنع اى تفاقم لمعدلات البطالة .

ومن هنا ترى الحكومة المصرية ان حجم مشكلة الديون الخارجية قد بلغ الحد الذى لايسطيع معه اى قدر من الانكماش الاقتصادى ان يحلها ، كما ان السيطرة على الطلب لاتمثل الا جزءا ضئيلا من الحل الذى يكمن في الجانب الاكبر منه في تطوير جانب العرض من الاقتصاد .

القسم الثالث

السياسة الخارجية

- مصر والوطن العربي
- مصر والصراع العربي - الاسرائيلي
- مصر وأفريقيا
- مصر والعالم الثالث
- مصر وأوروبا
- مصر والقوتان العظميان

تمهيد :

مقدمتها قضية المديونية وحوار الشمال والجنوب . ومع ذلك بقيت السياسة الخارجية المصرية تواجه بوضوح تحدى الفاعلية بمعنى القدرة على أحداث انجازات محددة ، كما في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، أو النزاع الموريتاني - السنغالي ، أو الحرب الاهلية في جنوب السودان وهو تحد ينبع سواء من القيود الواردة على التحرك الخارجى المصرى أو من تعقد الصراعات التى تصدت لها الدبلوماسية المصرية بمحاولة التسوية والحل .

لاشك أن عام ١٩٨٩ قد مثل بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية عام صعود دبلوماسية ، ففيه استكملت عملية عودة العلاقات المصرية - العربية سواء على المستوى الثنائى أو فيما يتعلق بعودة مصر للجامعة العربية وكافة مؤسسات العمل العربى المشترك ، كما تولى الرئيس المصرى مسئولية رئاسة منظمة الوحدة الافريقية ، واختير في هذا الاطار نائبا لرئيس حركة عدم الانحياز ، وقام انطلاقا من هذا بعدد من المبادرات الدبلوماسية على صعيد عدد من القضايا الهامة ولى

اولا - مصر والوطن العربى

الالتزام بجوهر السلام ، مع اسرائيل مع تطور الموقف المصرى من القضية الفلسطينية خاصة ، وقضايا الامن العربى عامة بحيث يلتقى والمواقف العربية - او على الاقل التيار الرئيسى فيها - تجاه هذه القضايا ، ومن ناحية ثانية لاشك ان اتجاه المواقف العربية عامة نحو مزيد من الاعتدال ، بما فى ذلك المواقف الفلسطينية كما تبثت فى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ١٩٨٨ قد ساعد السياسة المصرية على القيام بعملية التوفيق التى سبقت الاشارة اليها بين الابقاء على جوهر السلام مع اسرائيل والالتقاء مع المواقف العربية بشأن الصراع الاسرائيلى ، كذلك لاشك ان الاوضاع الاقليمية وبالذات تطورات الصراع العراقى - الايرانى قد افادت عملية عودة العلاقات المصرية - العربية ، فقد تولفت الحرب بعد تصاعد الانتصارات العراقية العسكرية على نحو شكل هزيمة سياسية لسوريا وهدد بزيادة عزلتها ، مما خلق لها مصلحة فى عودة العلاقات مع مصر خاصة وقد بدأ العراق يناوئ وجودها فى لبنان مستخدما كافة الوسائل بما فى ذلك امداد خصومها فى لبنان بأسلحة يمكن ان تكون مصر مصدرا لها ، ومن ناحية اخرى فان الصراع لم يحل او حتى يسوى بحيث تلقف الاوراق المصرية قيمتها فى هذا الصراع لدى دول الخليج بما فيها العراق ، واخيرا فان المتغيرات على الساحة العالية لاشك انها ساعدت على دفع سوريا الى اعادة حساباتها بعد التطورات المعروفة فى السياسة السوفيتية الخارجية وانعكاساتها على ميزان القوى السورى - الاسرائيلى ، ومن ثم على سياسة التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل ، كما يمكن ان يكون بروز السلوك العدوانى الامريكى تجاه ليبيا فى اطار هذه المتغيرات قد دفع بدوره الى عملية اعادة للحسابات لدى القيادة الليبية ، وبدا ان هذا كله قد صب فى طريق استكمال عودة العلاقات المصرية - العربية

يتناول هذا القسم اهم قضايا السياسة المصرية تجاه الوطن العربى وهى استكمال عملية عودة العلاقات المصرية - العربية التى استغرقت طيلة العام تقريبا ، وانضمام مصر لعضوية مجلس التعاون العربى ، ثم يبحث فى علاقات مصر بدول كل من مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى ، بحيث لا يبقى على مستوى العلاقات الثنائية وفقا للتناول السابق من قضايا هامة سوى قضيتا العلاقات المصرية - السودانية ، وموقف مصر من المشكلة اللبنانية .

١ - استكمال عملية عودة العلاقات المصرية - العربية :

شهد عام ١٩٨٩ استكمال ماتبقى من عملية عودة العلاقات المصرية - العربية ، وهى العملية التى كانت قد شهدت دفعة كبيرة فى اعقاب قمة عمان العربية فى نوفمبر ١٩٨٧ بحيث انتهت عام ١٩٨٨ بعلاقات دبلوماسية مقطوعة مع ثلاث دول عربية فقط هى سوريا ولبنان وليبيا ، وبالنظر الى الوضع الخاص لسوريا ولبنان فانه يمكن اعتبار ان هناك دولتين اثنتين فقط من حيث الواقع كانتا ترفضان منطق عودة العلاقات ، ومن ناحية اخرى انتهت عام ١٩٨٨ ايضا دون انهاء التعليق المؤقت لعضوية مصر فى الجامعة العربية والنقل المؤقت لقررها من القاهرة بموجب قرارات قمة بغداد (نوفمبر ١٩٧٨)

ومن الواضح ان المستجدات على الساحات المصرية والعربية والاقليمية والعالمية قد استمرت تؤتى ثمارها بحيث تدفع عودة العلاقات المصرية - العربية نحو الاكتمال ، فمن ناحية استمرت عملية ترشيد السياسة الخارجية المصرية عامة والعربية خاصة التى بداها الرئيس مبارك منذ توليه الحكم فى ١٩٨١ والتى تمثلت فى

انهاء التجديد المؤقت لعضوية مصر في الجامعة العربية :

في الفترة من ٢٣ - ٢٦ مايو ١٩٨٩ عقدت بالدار البيضاء القمة العربية الطارئة الرابعة منذ القمة العادية الثانية عشرة التي عقدت بفاس في سبتمبر ١٩٨٢ ، وكان حضور الرئيس مبارك لهذه القمة بمثابة اعلان غير مباشر لانتهاء العمل بقرارات قمة بغداد ١٩٧٨ التي تضمنت تطبيق عضوية مصر بالجامعة العربية . ويلاحظ ان الدعوة قد وجهت للرئيس مبارك لحضور القمة من بدايتها ولم تجتمع القمة لتقرر دعوته كما اقترح في وقت من الاوقات ، ومثل ذلك انتصارا للاسلوب الذي رآته الدبلوماسية المصرية محققا للكرامة المصرية .

والواقع ان المؤشرات كانت قد تجتمعت منذ بداية العام بما يفيد قرب عودة مصر للجامعة العربية وتمثل ذلك في تصريحات العديد من الملوك والرؤساء ورؤساء الوزارات ووزراء الخارجية وغيرهم من المسؤولين العرب تؤكد على معنى قرب العودة وايجابياتها وانها بمثابة تحصيل الحاصل ، ثم اضاف الملك حسين بعدا اخر لهذه التصريحات عندما ادلى في شهر ابريل بتصريحين هامين اكد في اولهما ان مشاركة الاردن في القمة رهن بمشاركة مصر ، ثم اضاف في الثاني ان نول مجلس التعاون العربي لن تحضر أية قمة لا تحضرها مصر . وهكذا بات واضحا انه لم تعد ثمة عتبة تعترض حضور مصر للقمة سوى موقف السياستين اللببية والسورية ، وبالنسبة للاولى نسب للذقان في شهر يناير انه لن يحضر قمة عربية تحضرها مصر ، كما لوحظ ان ليبيا قد تحفظت على عودة مصر لعدد من منظمات العمل العربي المشترك اخرها منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الاوابك) التي اتفقت مجلسها الوزاري قرار عودة مصر في ١٣ مايو قبل عقد القمة بايام ، وهكذا ظل من غير الواضح للحظات الاخيرة ما اذا كانت السياسة اللببية بهذا الصدد قد تغيرت ام لا .

اما السياسة السورية ، فكان من الواضح للغاية انها تمر بعملية تغيير محسوب بدقة ، ففي ٩ فبراير نسب للسوري محمود الزعبي رئيس الوزراء السوري قوله بان بلاده تتطلع الى اليوم الذي تزول فيه اسباب القطعية بين مصر وسوريا ، وازداد معلقا على مساعي عقد قمة عربية بمشاركة مصرية ان سوريا ترى كل مسعى يؤدي الى التضامن العربي خطوة تنعكس بالخير والفائدة على العمل العربي المشترك . وفي ٢٧ مارس اضاف الرئيس الاسد ان موضوع عودة مصر الى الجامعة هو موضوع يناقش ويقرر في القمة العربية . والواقع ان هذا التصريح كان يطرح المشكلة الاجرائية في العودة بمعنى هل تحضر مصر القمة من

بدايتها ام تجتمع القمة لتقرر دعوة مصر لحضورها ، وكان واضحا ان السياسة المصرية قاطعة في رفضها للاسلوب الثاني ، ومن المفهوم ان هذا الاسلوب وان لم يمثل اي خطر على عودة مصر في التحليل الاخير الا انه كان يتضمن احتمال اجراء ما يشبه « المحاكمة » للسياسة المصرية تجعل عملية العودة غير كريمة ، ويبدو ان هذا الاسلوب المرفوض من السياسة المصرية لم يكن مرفوضا في البداية حتى من بعض الدول العربية التي كانت تؤيد العودة المصرية بحسم ، ففي الخامس من فبراير صرح رئيس وزراء الاردن على سبيل المثال بان اول بند سي طرح على القمة القادمة هو عودة مصر الى مؤتمرات القمة والجامعة العربية ، وفي الثاني والعشرين من الشهر ذاته صرح وزير خارجية العراق بان اول قرار سوف تتخذه القمة العربية في حالة عودها هو عودة الرئيس إليها ، وازداد ان عودة مصر للجامعة تتطلب الاغلبية فقط وليس الاجماع ، وفي الحادي والثلاثين من مارس بدا ان وزير الخارجية السعودي يفرق بين حضور القمة والعودة للجامعة ، فقد صرح بان مؤتمر القمة العربي القادم لا يمكن ان يعقد الا بوجود مصر ، وان اول موضوع سيناقش على جدول الاعمال هو عودة مصر للجامعة العربية . وقد بدا ان الامانة العامة للجامعة الدول العربية تؤيد اتخاذ قرار العودة المصرية في مؤتمر القمة ذاته ، ففي السادس عشر من يناير صرح الشاذلي القليبي الامين العام للجامعة بان عودة مصر للجامعة ستتم تسويتها في القمة القادمة . غير ان الرفض الحاسم للسياسة المصرية لهذا الاسلوب قد ادلى الى العلن عنه من قبل كافة الاطراف المعنية ، وكان هذا الرفض يتسق والسياسة المصرية المعلنة من ان مصر ترحب بالعودة ولا تستجديها .

وفي شهر مايو تداعت التطورات على نحو سريع قبيل انعقاد القمة العربية بما افاد اسقاط سوريا لتحفظاتها على عودة مصر ، ففي ١٢ مايو اكد وزير البترول السوري بمناسبتة قرار عودة مصر للاوابك ببلاده ترحب بعودة مصر الى كافة الهيئات العربية وانه لا يوجد « عريى واحد » يمكنه الاعتراض على ذلك ، وفي اليوم التالي اعلن المتحدث باسم الرئيس السوري انه ان يعترض على اشتراك الرئيس مبارك ، في قمة الدار البيضاء ، وان سوريا ترى في حضوره لهذه القمة تطورا طبيعيا وايجابيا ، ثم اصدرت رئاسة الجمهورية السورية في اليوم الذي يليه بيانا اعلنت فيه ان سوريا تؤيد عودة مصر الى مكانها الطبيعي في النضال العربي واكدت على ان حضور الرئيس مبارك لقمة الدار البيضاء تطور ايجابي .

الفلسطينية بأنها أصبحت ورقة العمل العربية امام
اللقمة الطارئة ، كما تقدمت مصر مع الكويت باقتراح
واقف عليه المؤتمر بشأن تشكيل لجنة من الاقطاب العرب
بخصوص المشكلة اللبنانية .

وفي اعقاب قمة الدار البيضاء توالى الخطوات المؤكدة
لانتهاء مشكلة العلاقات العربية فعدت مصر على سبيل
المثال في شهر يونيه الى عضوية الاتحاد البرلماني
العربي ، وفي الشهر التالي - يولية - قرمتكت المقاطعة
العربية لاسرائيل التابع للجامعة الدول العربية رفع كافة
الاجراءات التي كانت قد اتخذت ضد مصر في عام
١٩٧٩ ، وذكر بيان المكتب ان القرار ياتي انساقا مع
عودة مصر للجامعة .

العلاقات المصرية الليبية :

سبقنا الإشارة الى الموقف الليبي من عودة مصر
لللقمة وللجامعة العربية وهو موقف من الواضح انه
انتهى الى قبول مشاركة مصر في القمة وعودتها الكاملة
للجامعة العربية من ناحية ، وحضور ليبيا للقمة على
الرغم من انها تحفظت على عودة مصر للأوابك قبل
انعقاد القمة بأيام قليلة ، وقد المح التحليل الذي
تضمنته مقدمة هذا الجزء الى ما يمكن ان يكون هناك
من تأثير للتطورات في الساحة الدولية على اعادة
السياسات الليبية ، بل ان بعض التقارير قد اشار الى
حث سوفيتي مباشر لليبيا على اعادة علاقاتها بمصر .
والواقع ان العلاقات المصرية - الليبية في الفترة
الواقعة من بداية عام ١٩٨٩ وحتى انعقاد القمة وان
ظلت تعيش حالة القطعية الرسمية بل والموقف المعارض
على عودة مصر للجامعة ومنظمات العمل العربي المشترك
الا انها لم تنقسم بالتزامن الشديد ، فمن ناحية ثابتت
السياسة المصرية على موقفها المتعلق من قضية عودة
العلاقات على اساس ان مصر لا ترى مجرأ للعداء او
المشاكل مع ليبيا ، وانها لا تريد منها سوى حسن
الجوار ، ومن ثم الترحيب بعودة العلاقات ان كانت
هناك امكانية لذلك دون مساومات او تنازلات ، وعلى
اساس عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية ،
وكذلك على اساس تفصيل النهج التدريجي في تطبيع
العلاقات بمعنى ضرورة وقف الحملات الاعلامية أولا
على سبيل المثال ، وهكذا ومن ناحية ثانية صدرت
تصريحات عن وزير الخارجية الليبي في شهر يناير عن
ضرورة الاتصال بين « الشعبين » الليبي والمصري
واقامة التعاون والحوار بين البلدين ، وقال ان مصر
ستعود بقيادة الامة العربية الى الاتجاه الصحيح
والحرص على الوحدة العربية والامن القومي ، وهي
تصريحات على الرغم من طابعها الايجابي الا انه من
الواضح انها لا تعني موافقة ليبيا على العودة الرسمية

ومن ناحية اخرى مثلت عودة مصر للمنظمات العربية
المختلفة قبل انعقاد قمة الدار البيضاء مؤشرا اخر على
قرب عودة مصر للجامعة فقد شهد شهر يناير عودة مصر
للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وفي شهر مارس
عادت لمنظمة العمل العربية ، وفي شهر ابريل عادت
لاتحاد نقابات العمال العرب ، ثم عادت في شهر مايو
قبيل انعقاد القمة الى كل من منظمة الاوابك كما سبقنا
الاشارة والاتحاد العربي للنقل الجوي .

وقد حضر الوفد المصري برئاسة د . عصمت عبد
المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري
اجتماع وزراء الخارجية السابق على مؤتمر القمة حيث
اعلنت رسميا عودة مصر لعضويتها الكاملة في جامعة
الدول العربية ، وفي الثالث والعشرين من مايو القى
الرئيس حسني مبارك خطابا امام مؤتمر القمة لفت
النظر فيه انه قدم تصورا مصرية لتحقيق التضامن
العربي يقوم على ثمانى نقاط على النحو التالي :

التوصل الى صيغة عربية متفق عليها للسلم تأخذ
صيغة فاس في اعتبارها ولكنها تتسع لتشمل اطارا
متكاملا للعلاقة بين افطار الاسرة العربية وكافة الدول
المجاورة . ان نحدد لانفسنا دورا نشطا في الوفاق
العالمى حتى نشارك في رسم ملامحه وتحديد مساره
سواء جاء هذا الدور مستقلا او من خلال حركة عدم
الانحياز - الاتفاق على مضمون واقعي للدفاع المشترك -
الالتزام الصارم بعبء عدم التدخل في الشؤون الداخلية
لبعضنا البعض - الاعتراف بتنوع الآراء وتعدد
الاجتهادات دون تباعد او تناحر - وضع سياسات عملية
متفق عليها للتعاون في جميع المجالات - التعاون في
قضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى
العلم - الثبات والاستقرار في التعامل مع العالم
الخارجي واعطاء اهتمام خاص في هذا السياق للحوار
العربي - الاوروبي والتعاون العربي الافريقي

وكذا وضع مؤتمر قمة الدار البيضاء في مايو ١٩٨٩
نهاية للتجميد المؤقت لعضوية مصر في الجامعة العربية
الذي استمر قرابة عشر سنوات ، ويلاحظ ان المؤتمر مع
ذلك لم يتخذ قرارا في قضية عودة المغرب ، والفادت
التقارير بان مصر لم تركز على حسم هذه القضية في ذلك
الوقت سواء حرصا على المصالح والمشاغل التونسية ، او
لأنها تفهم ان القضية وان كانت محسومة قانونا الا
انها تتضمن ابعادا ادارية وعالية وانسانية لا بد من ان
تأخذ بعض الوقت .

ومن ناحية ثانية تحركت الدبلوماسية المصرية بنشاط
واضح في المؤتمر ، وأشارت التقارير بصفة خاصة الى
ورقة العمل المصرية التي قدمت للمؤتمر بشأن قضية
فلسطين والتي وصفها المتحدث الرسمي لمنظمة التحرير

للعلاقات مع حكومة مصرية تتبع سياسات محددة قد لا تأتي من المنظور الليبي بالمطالبات الواردة في التصريح السابق .

وبالإضافة الى ما سبق ظلت بعض المشكلات المحددة تعترض مجرى العلاقات كما في الاخفاق في تسوية مشكلة مستحقات العمال المصريين لدى ليبيا ، وعدم الرضى الليبي عن مستوى رد الفعل المصرى لاسقاط الولايات المتحدة الامريكية لطائرتين حربييتين ليبينيتين في بداية العام ، والذي اكتفى بالتصريح بأن مصر لا تقر العنف أو أى تصعيد له بالمنطقة ، ومطلبة « جميع الاطراف » بضبط النفس ، والتأكيد على ضرورة عدم العودة لتكرار مثل هذا العمل .

وفي الاطار السابق ترددت تقارير كثيرة عن وساطة جزائرية - تونسية بين البلدين ، وقد نفى الجانب المصرى في شهر مارس وجود مثل هذه الوساطة ، غير انه اشير مجددا في الشهر التالي إلى نجاح وساطة جزائرية - تونسية في وقف الحملات الاعلامية بين البلدين ، وذكر بعد ذلك في شهر مايو ان تلك الوساطة قد نشطت في اتجاه اقناع ليبيا بالعدول عن مقاطعة قمة الدار البيضاء في حال حضور مصر لها وهذا بالإضافة إلى ما سبقت الاشارة اليه من تقارير عن جهود سوفييتية مباشرة في ذات الاتجاه ، وعموما فان الحصلة قد صبت في النهاية في اتجاه تغيير ليبيا لموقفها على النحو السابق بيانه .

غير ان مؤتمر الدار البيضاء لم يكن بالنسبة للعلاقات المصرية - الليبية مجرد اطار جماعى للتفاعل بين البلدين دائما اتاح الفرصة لعقد لقاء ثنائى بين الرئيسين مبارك والقذافى ثبت حتى نهاية العام انه مثل بداية صحيحة لعودة العلاقات الى طبيعتها وتعزيز التعاون المصرى - الليبي ، وربما كانت اهم نتيجة لهذا اللقاء هي الاتفاق بين الرئيسين على بدا الحوار المباشر بينهما ضمانا لوصول المعلومات الصحيحة وعدم سوء الفهم ، وكذلك الاتفاق على عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعلى ان الخلاف السياسى لا ينبغي ان يحول دون تنمية علاقات الشعبين بما يفهم مصالحهما المشتركة ، وعلى ان احترام الشرعية القانونية والدولية سوف يوفر المناخ الذى يؤدى إلى ازدهار العلاقات وتنميتها .

وفي أعقاب ذلك مباشرة شهدت العلاقات دفعة قوية ، ففي آخر شهر مايو وصل إلى القاهرة وفد ليبي يضم عشرات من الخبراء في كافة المجالات للاتفاق على ربط مصر وليبيا بدوائر اتصال مباشر ، واستئناف الطائرات المصرية والليبية رحلاتها المباشرة بين البلدين ، وبحث العودة لنظام إعارة المدرسين المصريين للمدارس

الليبية ، وكذلك امكانات التعاون في المجالين الزراعى والصحى ، وإعادة الاوضاع الى طبيعتها في مناطق الحدود من الزاوية العسكرية . وفتح مكاتب الاتصال قبل يوم ٢٠ يونيو ، وذلك بديلا عن السفارات وفقا للمراسم الليبية ، وهو ما أعفى ليبيا من الاعلان عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

وتزامن مع هذا تقريبا إعادة فتح الطريق البرى والمجال الجوى ، مما أدى إلى تزايد هائل في معدلات الحراك البشرى بين مصر وليبيا ، وقد وصل وفد مصرى رسمى وشعبى على أول طائرة مصرية تصل إلى طرابلس بعد إعادة فتح المجال الجوى بين البلدين ، ومن الجدير بالذكر أن ذلك الوفد قد ضم السيد احمد العمراوى رئيس اتحاد نقابات عمال مصر الذى بحث قضية التعويضات المستحقة لتسعة الاف عامل مضرى غادروا ليبيا دون الحصول على مستحقاتهم التى قدرت بحوالى ١٢ مليون دولار ، وقد أسفر البحث مع الجانب الليبي في هذا الشأن عن الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المسألة مع وجود اتجاه لأن يدفع الليبيين مبلغا اجماليا للتعويض تتولى وزارة العمل المصرية توزيعه بعد ذلك على العمال المصريين وفقا لما لديهم من مستندات . وقد اعلن في ٢٠ يونيو ان الاتفاق بين الجانبين قد تم على هذا الاساس بالفعل وإن لم ترد انباء بعد ذلك عن التنفيذ .

وقد شهدت الشهور التالية تحسنا ملحوظا في مناخ العلاقات تمثل في صدور تصريحات شديدة الايجابية من قيادتي البلدين ، ونسب للقدافى بصفة خاصة انه طالب الليبيين المسافرين الى مصر بالسهر على أمنها ، وتحدث عن حقوق متساوية للمصريين مع اشقائهم الليبيين في ليبيا ، وأصدر توجيهاته بعدم تجديد عقود العمال الاجانب لتوفير فرص عمل اكبر للمصريين ، وكذلك بعدم استيراد أية سلعة لها بديل مصرى ، وإزالة الحواجز الجمركية في التبادل التجارى بين البلدين ، وفي ١٦ - ١٧ أكتوبر التقى الرئيسان مبارك والقذافى في مرسى مطروح وطبرق على التوالي ، وقد أسفر اللقاء عن بيان ختامى من خمس عشرة نقطة من اهمها الاتفاق على الانتقال بالبطاقة الشخصية بين البلدين وربط الشبكة الكهربائية بينهما وكذلك ربط شبكات المواصلات بصفة عامة ، وتسهيل التبادل التجارى والمالى والمصرى ، والتعاون في المجال الزراعى ، وتكوين شركة لاستكشاف وإنتاج النفط ، وتسهيل علاج المواطنين الخبراء المصريين لليبيا ، وتسهيل علاج المواطنين الليبيين بالمستشفيات المصرية

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٨٩ عقد الرئيسان لقاء ثالثا بمدينة سرت الليبية لمناقشة الانجازات السابقة حيث تم

السابق بيانه ، والتي انتهت الى اسقاط كل تحفظاتها بهذا الصدد في بيان رئاسة الجمهورية السورية الصادر في ١٤ مايو .

وقد اتاحت قمة الدار البيضاء لقاء بين الرئيسين مبارك والاسد واصبح وضع العلاقات بين البلدين في اعقاب هذا اللقاء هو وجود قنوات مفتوحة بين البلدين تتبع للتشاور وتبادل وجهات النظر بين البلدين وذلك مع بقاء خلاف في وجهات النظر في بعض القضايا جعل من العودة الوشيكة للعلاقات أمرا مستبعدا . وكان واضحا ان موقف مصر من الصراع في لبنان يمثل واحدة من اهم قضايا الخلاف الواقع بين البلدين حيث ثابرت الدبلوماسية المصرية على نهج ماسيجيء على المطالبة باتسحاب كافة القوات الاجنبية من لبنان مفهومة على انها القوات الاسرائيلية والسورية وغير ذلك من اشكال الوجود المسلح غير اللبناني على أرض لبنان ، كما اشارت بعض التقارير إلى المصدر المصري لبعض الاسلحة التي زود بها العراق قوات ميشيل عون المناوئة لسوريا في لبنان . ومن منظور السياسة الواقعية فان مثل هذا الموقف المصري لاشك انه مثل ورقة ضافطة على سوريا في مهمل الضغوط الاقليمية والعالية التي كانت تتعرض لها في اتجاه اعادة العلاقات مع مصر في محاولة للتأثير على التعاون المصري - العراقي ، ولذلك لم تكن مصالحة أن التطورات الحاسنة في اتجاه عودة العلاقات قد تلت مباشرة موقف مصر المؤيد للشرعية اللبنانية متمثلة في الرئيس اللبناني رينييه معوض ثم ما ذكرته التقارير عن رفض مصر شحن صفقة سلاح لعين في شهر نوفمبر وبعدها بدأ تحول واضح في محتوى التصريحات السورية الخاصة بالعلاقات مع مصر ، فقبل ذلك التاريخ كانت تلك التصريحات عامة لايمكن ان يستشف منها التزام قاطع باعادة العلاقات ، وكثر الحديث عن وساطات جزائرية وسوفييتية لتفكيك مناخ العلاقات ، واقتصرت مؤشرات التحسن فيها على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر ولبنان في نهاية شهر يونيو ، وزيارة وفد ذراعى مصرى لسوريا ودعوة مصر للاشتراك في معرض سوريا الدولي في شهر أغسطس ، وبالمقابل ذكرت تقارير غير مؤكدة في شهر سبتمبر ان الاسد كان يضغط على القذافي لتأجيل اعادته للعلاقات مع مصر .

غير انه في اعقاب المواقف المصرية التي سبقت الإشارة إليها من الأزمة اللبنانية في شهر نوفمبر ادلى الاسد في التاسع من ديسمبر بتصريح قال فيه : أن قطع العلاقات مع مصر ليس من مصلحة العرب بل من مصلحة اسرائيل (١) مشيرا الى أنه لايقبل كموطن عربي أن تبقى هناك قطيعة بين مصر وسوريا للأبد ،

الاتفاق على بدء الخطوات التنفيذية للتعاون في مختلف المجالات السابقة ، وهي مسألة هامة حيث أن كافة الخطوات السابقة وحتى نهاية عام ١٩٨٩ يمكن ان تحسب فقط لصالح تحسن المناخ السياسي العام للعلاقات ، وزيادة الاتصال وزيادة ملموسة على المستوى الشعبي ، وقد تضمنت هذه الزيادة على أي الاحوال جانباً غير ايجابي تمثل في التدفق غير المحسوب للعمالة المصرية الى ليبيا بحثاً عن فرص للعمل لم تكن موجودة ، مما افضى إلى تعرضهم لظروف قاسية كان من الممكن أن تؤثر على مجرى العلاقات في الرغم من عدم المسئولية المباشرة لأي من الحكومتين عنها ، وقد اثار هذا مجدداً بالإضافة الى ما ستراه بخصوص اوضاع العمالة المصرية في العراق موقع قضية العمالة المصرية في البلدان المصرية من اهتمام السياسة الخارجية المصرية .

وقد شغلت النخبة السياسية المصرية كثيراً في ضوء التطورات التي شهدتها العلاقات المصرية الليبية بمناقشة احتمالات استقرار هذه التطورات ، وتظهر الملاحظات الأولية حول هذه المناقشة أن الاتجاه الغالب فيها كان هو التشاؤم بالنظر الى سابق العهد بالتحويلات المفاجئة في السياسة الليبية . ومع ذلك فان وجود ظروف موضوعية اقليمية وعالمية تبرر هذا التحول كما سبقت الإشارة ، وكذلك ما ظهر من دعم شعبي متبادل لهذه التطورات ، وعدم اتساق التطورات ذاتها بالبالغة وتركيزها على خطوات عملية محددة ، وتكرار اللقاءات على مختلف الأصعدة في نفس الاتجاه قد أعطى ثقة في إمكان استمرار هذه التطورات ، ومع ذلك بقي التحدي الرئيس أمام العلاقات المصرية - الليبية مع نهاية العام متمثلاً في امكانية ترجمة المناخ الإيجابي السابق وما افضى اليه من اتفاق محدد الى واقع ملموس ورأسخ للتعاون المصري - الليبي .

العلاقات المصرية - السورية :

على الرغم من أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا ومصر قد تأخرت حتى قرب نهاية العام إلا أنه كان واضحاً منذ بداية العام أن السياسة السورية تسير في مسار محسوب تجاه اعادة العلاقات مع مصر بعكس السياسة الليبية التي يبدو جلياً أنها لم تحسم أمراً إلا في الأيام القليلة السابقة على عقد قمة الدار البيضاء . وقد اتبعت السياسة المصرية تجاه قضية عودة العلاقات مع سوريا ذات السياسة التي اتبعتها تجاه ليبيا والتي سبقت الإشارة إليها في بحث العلاقات المصرية - الليبية ، ومن ناحية أخرى تحورت السياسة السورية تجاه مصر حول موضوع حضور مصر لقمة الدار البيضاء وعودتها للجامعة العربية على النحو

وبعد أيام قليلة أعيد فتح المجال الجوي بين القاهرة ودمشق في ١٢ ديسمبر، وفي ١٧ من الشهر ذاته أكد الأسد حرص سوريا على تقوية علاقات الأخوة والتعاون مع مصر، وتعزيزه في كافة المجالات بما يخدم مصلحة البلدين والقضايا القومية للأمة العربية، وفي ٢٢ ديسمبر أكد السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري على العلاقات الحميمة بين الشعبين المصري والسوري وعلى أن قيادات البلدين تطمح « في مساهمة رغبة التعاون لدى الشعبين »، ولم يكن هذا التصريح سوى مقدمة للبيان المشترك الذي صدر في كل من القاهرة ودمشق في ٢٧ ديسمبر والذي أعلن عن إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر وسوريا بعد ١٢ عاماً من القطيعة اثر اجتماع بين الرئيس السوري ورئيس الوزراء المصري، وهكذا شهدت آخر أيام عام ١٩٨٩ طوى صفحة القطيعة الدبلوماسية المصرية - العربية بالكامل .

٢ - مجلس التعاون العربي :

في السادس عشر من شهر فبراير أعلن عن انشاء مجلس التعاون العربي بين كل من مصر والاردن والعراق والجمهورية العربية اليمنية في تطور غير مسبوق لسياسة مصر العربية وبعد فترة تهديد قصيرة لم تستغرق غير اسابيع قليلة، ومع قيام اتحاد المغرب العربي في اليوم التالي مباشرة بين كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا بدا أن العمل العربي المشترك يدخل مرحلة جديدة هي مرحلة التجمعات الفرعية أو الجزئية أو كما دأبت تسميتها بالتجمعات الاقليمية، وقد أثارت هذه الصيغة الجديدة جدلاً واسعاً بين المهتمين بالعمل العربي المشترك مازال دأثرها حتى الآن ليس هنا المكان المناسب لتتبعه وتطليه وإن كان من الضروري أن تجتزئ من هذا الجدل ما يتعلق بسياسة مصر العربية .

وقد تلخصت رؤية نخبة صنع القرار لمجلس التعاون العربي في التأكيد على طليعة الاقتصادى بما يتلائم عيوب التجمعات السياسية التي تنشأ وتتفرض بإرادة الحكام، وكذلك بما يتلام ومتطلبات مواجهة التكتلات والقوى الدولية العملاقة في عالم اليوم، كذلك تم التأكيد على أن المجلس لا يعارض مع اللجان الثنائية القائمة بين أعضائه، وأنه ليس كتلة متجزئة مفلقة على انضمام مزيد من الأعضاء، ولا يشكل مصحراً سياسياً، ويتسق مع غيره من التجمعات، ويعمل تحت مظلة الجامعة العربية .

وعلى مدى عام ١٩٨٩ انعقدت إلى جانب قمة التأسيس في العاصمة العراقية القمة الثانية في

الاسكندرية في يونيو ١٩٨٩ ثم القمة الثالثة في صنعاء في سبتمبر ١٩٨٩، وتم في هذا السياق اتخاذ مجموعة من القرارات لتحقيق بدايات التكامل بين دول مجلس التعاون العربي في مختلف القطاعات والأنشطة الزراعية والصناعية والاقتصادية والاعلامية والثقافية والأمنية، كما تم اختيار الدكتور حلمي نمر أميناً عاماً للمجلس الذي اتفق على أن تكون عمان مقراً لأمته العامة . وقد لقي قيام مجلس التعاون العربي ترحيباً واسعاً من الدوائر شبه الرسمية وعدد من الدوائر الصحفية القومية كما تعرض لعدد من الانتقادات من جانب اوساط سياسية معارضة ومستقلة وكذلك بعض الأوساط الأكاديمية، وقد وافق المرحبون بصفة عامة على رؤية نخبة صنع القرار المصرية لدوافع قيام المجلس وتكثيف دوره العربي، أما المنتقدون فقد أشاروا إلى عدد من التحفظات من أهمها الطابع غير الديمقراطي للطريقة التي نشأ بها المجلس بمعنى أنه لم يأت نتيجة لمطالب شعبية أو مطالب لقوى سياسية فاعلة أو على الأقل لم تطرح فكرته وصيغته لنقاش حر واسع، كذلك تحفظ البعض على أن يكون مجلس التعاون بعضويته الراهنة ممثلاً للاتجاه السليم الذي يجب أن تسير فيه السياسة المصرية إذا كان لمثل هذه التجمعات أن تنشأ، باعتبار أن السودان يمثل الشريك الطبيعي لمصر في هذه التجمعات وإضاف البعض لليبيا أيضاً، وتحفظ البعض أيضاً على ما يمكن أن يكون لعضوية مصر في مجلس التعاون من آثار سلبية على علاقات مصر ببعض القوى العربية المؤثرة مثل سوريا بالنظر إلى الخلاف السوري - العراقي والسعودية في إطار نظرتها الحذرة إلى أية ارتباطات خارجية للجمهورية العربية اليمنية، وأخيراً فقط شك البعض أصلاً في سلامة أن يستند العمل المصري في الساحة العربية إلى تجمع جزئي أياً كان خاصة وأن انضمامها لمثل هذا التجمع قد أتى في وقت تجمعت المؤشرات فيه على قرب عودة مصر الكاملة للعمل العربي ومؤسساته، ويعبارة أخرى فقد اعتبر هؤلاء أن دور مصر أكبر من أن ينطلق من تجمع جزئي مهما كان .

وفي الواقع أن بعض هذه الانتقادات ليس خاصاً بمجلس التعاون العربي بالذات كذلك الخاص بطابعه غير الديمقراطي، كما أن بعضها لا يمكن أن تلام فيه السياسة المصرية وحدها، فلا شك أن عدم استقرار الأوضاع الزمن في السودان والتزام شبه الدائم في العلاقات المصرية - السودانية يمكن أن يبرر للسياسة المصرية بحثها عن تحالفات خارج إطار العلاقة الثنائية مع السودان، كذلك فإن العداء الرسمي الطويل بين مصر وليبيا يقدم حجة مشابة بالنسبة لتجاوز السياسة

عن مشروع محوري ما يمكن ان يغطي انسب منطقة للتكامل بين الدول الاربعة ويكون عنواننا لنجاح المجلس وقدرته على الاتجاز ، والملاحظة الثالثة والاخيرة ان العمل استمر باسلوب اللجان الثنائية بين اعضاء المجلس مع وجود الاطار الاشمل الذي يوفره ، ورغم كثرة الحديث عن عدم وجود، تعارض بين المستويين إلا ان المنطق يقضي الى التساؤل عن الحكمة في وجود لجان ثنائية بين دول يضمها اطار اشمل ويفترض فيها انها تسعى لتكامل حقيقي خاصة وأن احدا لم يكلف نفسه ان يتحدث عن كيفية التنسيق بين المستويين حيث أن ثمة ما يشير إلى انهما يتناولان أحيانا على الأقل نفس القضايا .

وفي اطار المناخ الإيجابي الذي ساد علاقات الدول المنشئة للمجلس في عام ١٩٨٩ سادت علاقات مصر الثنائية بهذه الدول وفقا لنموذج تعاوني عام باستثناء الأزمة التي تعرضت لها العلاقات المصرية - العراقية قرب نهاية العام على نحو ما سيجيء فقد سبقت الإشارة الى موقف الاردن من حضور مصر لقمة الدار البيضاء وعودتها للجامعة ، كما نسب للاردن غير مرة القيام بوساطات ناجحة بين مصر وسوريا ، واستمر التنسيق الكامل بين الرئيس مبارك والملك حسين بخصوص القضية الفلسطينية ، ولفت النظر انفراد العلاقات المصرية - الاردنية بالقيام بتدريبات عسكرية مشتركة في شهر مايو بين القوات الجوية للبلدين ، كذلك اشارت بعض التقارير الى قيام مصر في شهر سبتمبر بتحذير اسرائيل من القيام بأى عمل عسكري ضد الاردن بعد تزايد قوة التيار الداعى الى مثل هذا العمل في اسرائيل ، وأضافت هذه التقارير أن مصر قد اوضحت ان تنفيذ التهديدات الاسرائيلية ضد الاردن ينسف جهود السلام في المنطقة ولايتترك خيارا للوقوف موقف المتفرج .

وبالنسبة للجمهورية العربية اليمنية استمرت علاقات التقدير المتبادل بين الجانبين ، وحدثت اثناء العام دفعة للتعاون في مجال الطاقة الكهربائية انتهت في شهر اكتوبر بالتوقيع على عقد تزويد مصر لمعدات خاصة بالشبكة الكهربائية للجمهورية العربية اليمنية ، وتوصيل الكهرباء الى ١٥ ألف وحدة سكنية . كما قام الرئيس على عبد الله صالح بجهد ملموس في اطار التوسط لاعادة العلاقات المصرية - السورية وأخيرا فقد ساد مناخ إيجابي عام العلاقات المصرية مع الشطر الجنوبي من اليمن الذي تردد أنه كان يسعى للتنهيد لطلب عضوية مجلس التعاون .

أما العلاقات بالعراق فقد تميزت بالدور القوي الذي لعبته الدبلوماسية العراقية في عودة مصر لعدد من

المصرية لليبيا بدخولها مجلس التعاون العربي ، أما باقى الانتقادات الخاص بتأثير سلبى محتمل لانضمام مصر للمجلس على علاقتها ببعض القوى العربية المؤثرة وسلامة التجمع الجزئى ذاته كمنطلق لسياسة مصر العربية فهي انتقادات لايمكن تبين مدى صحتها إلا من خلال الممارسة .

وللإنصاف فقد اظهرت الممارسة أن السياسة المصرية لم تحصر نفسها داخل إطار مجلس التعاون فسعت بعد انشائه الى استكمال شبكة علاقاتها العربية ونجحت في ذلك على ما بأن المنطق يقضى إلى توقع ألا تكون جهود استعادة العلاقات مع سوريا ونجاحها موضع ارتياح من القيادة العراقية التى لاشك أنها كانت تفضل ان تنفد السياسة المصرية معها في نفس الخندق في المواجهة مع سوريا تماما كما فعلت - أى السياسة المصرية - في المواجهة العراقية مع ايران ، وقد تولبرت بعض مؤشرات لعدم الارتياح العراقى الرسمى على أية حال لعودة العلاقات المصرية - السورية وإن كان وزن مصر عربيا وإقليميا لم يكن يسمح لأى من سوريا أو العراق أن تمارس مع مصر سياسة من ليس معنا فهو علينا . ومن ناحية أخرى لوحظ أن الزيارة التي تاجلت طويلا للملك فهد ملك العربية السعودية قد تمت في الشهر التالى مباشرة لانضمام مجلس التعاون العربى ، ورغم ما سنراه من تفسيرات لهذه الزيارة فإن المهم أن انشاء المجلس في حد ذاته لم يمثل عقبة أمام تعزيز العلاقات المصرية - السعودية ، بل لعله من منظور الواقعية السياسية قد مثل دافعا لتعزيزهما . ويعنى كل ما سبق أن مصر في تحركها العربى لم تحصر نفسها في اطار المجلس ومن ثم أصبح دورها مرهونا بقدراتها ورؤيتها لهذا الدور وليس رهينة لمجلس التعاون العربى . وثمة ملاحظات عديدة على أداء المجلس يمكن ان يجتزئ منها ما يمكن ان تكون له دلالة مرتبطة بالسياسة المصرية ، وأول هذه الملاحظات أن المجلس لم يحصر ممارساته كما اتضح مما سبق في امور اقتصادية كما قيل بداية وإنما امتد الى تنسيق المواقف السياسية كما ظهر في موقف اعضاء المجلس من حضور مصر للقمة ودعوتها للجامعة العربية بل امتد الحديث الى التنسيق العسكري ، وهى ظاهرة مألوفة في تطور المؤسسات على أية حال ، والملاحظة الثانية أن المجلس كما يتضح من مراجعة القرارات التى اتخذت والاتفاقيات التى اقترنت في اطاره قد اختار أن يسلك طريق التكامل في كل شيء وأى شيء وهو ما يجعل الانجاز باهتا ومرهونا بقطاعات عريضة للبيروقراطية في أعضائه الأربع ليس من الضروري أن تكون مؤمنة بأهداف المجلس أو حتى قادرة على المشاركة في تحقيقها ، وهكذا غاب الحديث

بين الجانبين والاختلاف التي لا بد أن تكون نسبة من المصريين قد ارتكبتها في سنوات الحرب ، وعدم حدوث مواجهة سلمية للآزمة من بدايتها على حدوث أعمال عنف ضد المصريين في العراق تم تخفيفها في بعض الصحف المصرية ، وهكذا انتقلت الممارسة من المعتادة المصرية في العراق الى اوساط الرأي العام المصري الذي كان مزاجه العام يدور حول فكرة « جزاء سنمار » وبدأ أن ثمة عدم اقتناع بفكرة الضائقة الاقتصادية العراقية في ضوء انشغال الاتفاق العراقي في قضايا أخرى ، وكان لهذا كله انعكاساته الخطيرة على الاتجاهات العروبية لدى الرأي العام المصري خاصة وأن الآزمة وقعت في العراق شريك مصر في مجلس التعاون العربي .

وقد دافع الجانب العراقي عن موقفه بأن تقليص التحويلات أمر حتمته ظروف ما بعد الحرب وأن الحوادث التي وقعت ضد المصريين في العراق حوادث فردية وليست جماعية ، وأن بعض المصريين أيضا قد تورطوا في أعمال منافية للقانون ، وأنه ليس صحيحا ان هناك معدلات متزايدة للوفاء بين صفوف المصريين إذا أن هذه المعدلات تتناسب مع العدد الكبير للمصريين الموجود في العراق ولقد تمكنت القيادة السياسية في البلدين في فترة قصيرة من تطويق الآزمة بحيث خرجت العلاقات المصرية - العراقية منها دون أن يصبياها إلى الحد الأدنى الممكن من الغد .

وقد سادت حينئذ تفسيرات ساذجة لهذه الآزمة تحاول أن تربط بينها وبين التطورات الإيجابية في العلاقات المصرية - السورية ، ومع الاعتراف بأن المنطق يقضي إلى ألا تكون للقيادة العراقية مرتاحة لهذه التطورات بالنظر إلى فداحة الخلاف السوري - العراقي ، فإن هذا الأمر لا يصلح تفسيراً لازمة مجتمعية . والواقع أن هذه الآزمة تأتير قضية المعتادة المصرية من جذورها ، وأد اكتفينا الآن بالحالة العراقية لوجدنا أن حراك المعتادة بين مصر والعراق يتم دون الحد الأدنى من التنظيم فالتدقيق يتم دون أي شريط تحت الضمار القومي ، غير أن هذا يؤدي أولا إلى وفرة عرض العمل المصري في السوق العراقية الأمر الذي ينعكس على مستوى أجورهم وظروف معيشتهم ، ويصعب ثانيا من إمكانية إيجاد نوع من الإشراف عليهم من قبل السفارة المصرية ، وهكذا تصبح المعلومات بشأنهم نافعة أن لم تكن معدومة . وفي الآزمة الأخيرة كان من الواضح أن هناك تقصيرا شديدا من جانب الأجهزة المصرية المعنية في العراق في التنبيه بعقداتها ، في الوقت الذي كانت هذه القدرات تناقش مع الحاح مكثف على خطورتها في ندوات أكاديمية عقدت في القاهرة وكتابات سياسية

المنظمات العربية وحضورها لقمة الدار البيضاء وعودتها الكاملة للجامعة العربية ، ومن جانبها تبنت السياسة المصرية الموقف العراقي من الحرب العراقية - الإيرانية بالكامل ، وحتى في موضوع الأسرى المصريين لدى إيران أعلن الرئيس مبارك في أول ديسمبر أن الحوار لا يمكن أن يتم إلا من خلال العراق ، ولأشك أن هذا التطابق بين الموقفين المصري والعراقي من حرب الخليج قد ساعد على استمرار القطيعة المصرية - الإيرانية ، خاصة وقد حدثت من التطورات أثناء عام ١٩٨٩ ما يعزز هذه القطيعة كما في الانتقاد غير المباشر من جانب الرئيس مبارك للموقف الإيراني من قضية سلمان رشدي حيث طالب الرئيس بحل المشكلة بالدبلوماسية وليس بالقتل ، ووصف وزير الداخلية المصري السابق للرئيس الخميني بأوصاف غير لائقة ، والاعلان عن بدء التحقيق مع أعضاء تنظيم قيل أنه تنظيم شيعي سرى تابع لإيران .

غير أن الشهرين الأخيرين في عام ١٩٨٩ قد شهدا أزمة خطيرة في العلاقات بين مصر والعراق بسبب اوضاع المعتادة المصرية في العراق التي كانت قد تدفقت إلى هناك في ظروف الحرب التي تطلبت تجنيد كل عراقي قادر على حمل السلاح ومن ثم احتاجت أعدادا هائلة من القوة العاملة تحمل حمل العراقيين في الأعمال البدنية وذلك فضلا عن اتساع نطاق الأعمال المرتبطة بخدمة الجهد الحربي ، وهكذا تراوح رقم المعتادة المصرية في العراق ما بين ٢ مليون كحد أدنى و ٣ مليون كحد أقصى ، وقد كان من الواضح أن العمال المصريين سعداء بجهودهم في العراق رغم ظروف الحرب التي انعكست على نسبة التحويلات التي سمح لهم بها ، وذلك أولا لأن العمل في العراق قدم لهم فرصة أفضل ولو بالمعيار المادي من الفرص المتاحة لهم في مصر ، وثانيا للموقف الإيجابي من القيادة العراقية تجاههم ، وعندما توقفت الحرب كان من الطبيعي أن تعود أعداد متزايدة من المدنيين العراقيين إلى أعمالها ، وأن تفسر أية عقبات بهذا الصدد بمزاحمة المصريين لهم ، وكان من الطبيعي أن تنفذ أعداد متزايدة من المصريين أعمالها ، وأن يفسر ذلك بأنه يعكس سلوكا يتمثل في عدم الولاء ، وفي هذه الظروف أصدرت السلطات العراقية قرارات جديدة تقلص نسبة التحويلات المسموح بها للعمال المصريين إلى الحد الذي يفقد وجودهم في العراق أية ميزة مادية ، الأمر الذي كان يعني من الناحية الواقعية أن هذه القرارات تسلوي قرارات. فصل ، وهكذا بدأت أعداد متزايدة من العمال المصريين تعود دون تمكن رحلات الطيران المتاحة من تلبية رغباتهم ، فنكست أعدادهم وسامت اوضاعهم وساعدت الممارسة المتبادلة

ظهرت في صفحاتها ، ويفسر هذا التغيير الحاسم الذي تم في البعثة الدبلوماسية المصرية في العراق ، غير أن المسألة - أي مسألة العمالة المصرية في البلدان العربية - تبقى دون شك بغير حل جذري ، وقد كان من الممكن على سبيل المثال إن يسبب التدفق غير المحسوب للعمالة المصرية إلى ليبيا بعد تحسن العلاقات معها على النحو السابق بيانه .

٣- مصر ودول مجلس التعاون الخليجي :

يتناول هذا الجزء كما هو واضح من عنوانه علاقات مصر الثنائية بدول مجلس التعاون الخليجي ، فالمجلس في علاقاته الخارجية بصفة عامة لا يتحرك ككيان واحد ، والقضيتان الوحيدتان اللتان كانا ممكنتا أن يكون لهما شأن في تعاون جماعي لدول المجلس مع مصر لم يحدث أي تقدم بشأنهما طيلة عام ١٩٨٩ وهما قضيتا إيجاد صيغة لعودة المشاركة الخليجية في الهيئة العربية للتصنيع وعودة الجهد الخليجي المشترك للمساهمة في دفع جهود التنمية في مصر ، استفيض عن هذا بشراء بعض دول المجلس لأسلحة من انتاج الهيئة ، وتقديم بعضها لمساعدات جزئية هنا وهناك . ومن ناحية ثانية فإن التنسيق الذي رفع شعاره منذ نشأة مجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٨٩ بينه وبين مجلس التعاون الخليجي لم يحقق خطوات عملية من أي نوع وفيما عدا ما سبق سارت العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين مصر ودول المجلس على خير مايرام ، ولفت النظر حدوث لقاءات على مستوى القمة بين مصر وكافة دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد زار الرئيس مبارك دولتي الامارات والكويت في شهر مارس وورد أمير الكويت الزيادة في أغسطس ، وقام الملك فهد بن عبد العزيز بأول زيارة لمصر منذ تولية عرش السعودية في مارس تم خلالها الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة مصرية - سعودية عقدت فيما بعد أول اجتماع لها في سبتمبر بدا أنه لم يتوصل إلى شيء محدد ، وفي مايو وأغسطس وديسمبر زار مصر أمير البحرين وسلمان عمان وأمير قطر على التوالي ، وقد كانت هذه الزيارات جميعا مناسبة للإشادة بالعلاقات القائمة والتنويه إلى اتفاق تطورها وتبادل المجاملات حول دور قيادتي البلدين فيها والتعبير عن التقدير لدور الشعب المصري في جهود التنمية في بلدان الخليج ، وكذلك عن المواقف المشتركة في عدد من القضايا العربية والدولية ولما كان تقويم مردود التعاون الاقتصادي يخضع لاعتبارات آجلة حيث يكن المهم هو التنفيذ وليس الاعلان عن النوايا ، فقد كان من الصعب دائما تقويم هذا المردود في حيته وإن

لوحظ عادة أن ايا من الزيارات السابقة لم يمثل خروجاً على المألوف في المستوى السائد للتعاون الاقتصادي ومن ناحية ثانية وقفت كافة دول مجلس التعاون بلا استثناء خلف قضية حضور مصر للجنة العربية الطارئة في الدار البيضاء وعيوتها إلى الجامعة العربية وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك .

وتستحق العلاقات المصرية - السعودية وقفة خاصة في هذا التحليل ليس فقط لما للسعودية من وزن داخل مجلس التعاون الخليجي خاصة والوطن العربي عامة ، وانما أيضا لاستقصاء ما تردد كثيرا من وجود فتور ولو نسبي في العلاقات المصرية - السعودية ، وربما ساعد على ذلك زيارة الملك فهد لمصر التي تأجلت طويلا إلى أن تمت بعد قيام مجلس التعاون العربي بأسابيع قليلة ، في شهر مارس كما سبق الإشارة

وبدائية فقد حرص الجانبان على أن يؤكد بكل السبل عدم وجود هذا الفتور ، والواقع أن المرة عندما ينعن النظر في غيبة المعلومات القاطعة عن العلاقات المصرية - السعودية يجد أن المنطق يدفع إلى قبول فكرة نفى الفتور في العلاقات ، فالأسباب الأصلية لمثل هذا الفتور لا يمكن أن تخرج عن سياسة عربية لمصر تهدد المصالح السعودية أو تصيبها بضرر ما ، وهو سبب غائب حتى الآن بالنظر إلى التصور الراهن لنخبة صنع القرار في مصر عن دورها العربي ، وهو تصور يناسب السعودية حيث أنه لا يدعي لمصر دوراً قيادياً احتكاريًا في الوطن العربي ، وربما مثل انضمام مصر لمجلس التعاون العربي خروجاً محتلا عن هذا التصور نظراً للوضع الخاص لشركاء مصر الثلاثة في هذا المجلس بالنسبة للسياسة السعودية ، وبالتأكيد فإن وجود تحالف عراقي - يمني - أردني - مصري وثيق لا تدرى السعودية بقاياه ، أمر يمكن أن يثير ولو إلى حين قلقها على الأقل بالنظر إلى موازين القوى في المنطقة ، وطبيعة السياسات العراقية ذات الطموحات القيادية العربية ، والمشكلات المتكررة في العلاقات السعودية - اليمنية ، ومن ثم فإن الدفعة التي تلققتها العلاقات المصرية - السعودية بزيارة الملك فهد لمصر في شهر مارس كانت مقصودة من الجانب السعودي بالتأكيد ، وإذا تذكرنا أن الملك فهد قد قام بزيارة للعراق سبقت زيارته لمصر نستطيع أن نخلص إلى السياسة السعودية كانت تسعى إلى تأكيد تعاملها مع دول المجلس من خلال العلاقات الثنائية وليس لكيان موحد .

وقد قيل أحيانا أن الفتور في العلاقات المصرية - السعودية يمكن أن يرد إلى خشية السعودية من تآكل دورها العربي في حالة عودة مصر الكاملة إلى ساحة العمل العربي المشترك ، وهو أمر ربما كان يصدق على

البيضاء في شهر مايو أما تونس والجزائر فقد قام الرئيس مبارك بزيارتين سرعيتين لهما في شهر سبتمبر ، وكانت الزيارات كالعادة مناسبة للاشادة بالعلاقات الثنائية وخصوصية هذه العلاقات .

ومن ناحية ثانية انتظم على صيغة اللجان الثنائية كاطار للتعاون الاقتصادي والفنى بين مصر وهذه الدول الثلاث ، ويلاحظ أن الجزائر كانت هي الدولة الوحيدة بين هذه الدول التي لاتوجد لجنة ثنائية عليا لتنظيم التعاون بينها وبين مصر ، وقد وقع اتفاق انشاء مثل هذه اللجنة في شهر مارس وإن كانت لم تعقد أى اجتماع لها فيما تبقى من العام . وفى ذات الشهر عقدت اللجنة المصرية - المغربية اجتماعا تم فيه توقيع ثلاث اتفاقيات في المجال القضائى والامنى والتعاون الضريبى ، وعبر الجانبان عن ارتياحهما لمستوى التفاهم السائد بين البلدين والتنسيق المشترك بينهما وفى شهر ديسمبر عقدت اللجنة المصرية - التونسية اجتماعا توصلت فيه الى عشر اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون ، ويلاحظ أن التعاون الاقتصادى بين مصر وتونس تميز بالاتفاق في شهر أبريل على انشاء مجلس أعمال مشترك بين رجال الأعمال المصريين والتونسيين بهدف دعم التعاون بين القطاع الخاص في البلدين وأنشاء عدد من المشروعات المشتركة في مجالات السياحة والمقاولات والبنوك والصناعة والاستثمار ، وإن لم تتوفر بعد تلك معلومات عن نشاط مثل هذا المجلس .

كذلك لوظ بوضوح قيام دول المغرب العربى وبالذات الجزائر وتونس بدور الوسيط لازالة ماتبقي من خلافات بين مصر وكل من سوريا وليبيا ، وقد برزت الجهود التونسية للوساطة بين مصر وليبيا بالاشتراك مع الجزائر في بعض الاحيان وذلك لتطبيع العلاقات (مارس) ووقف الحملات الاعلامية بين البلدين (ابريل) واقتناع ليبيا بعدم مقاطعة قمة الدار البيضاء اذا حضرتها مصر (مايو) ، وانفردت الجزائر بجهود للوساطة بين مصر وسوريا قبل وبعد انعقاد قمة الدار البيضاء .

وهكذا يمكن القول بأن المحتوى العام لعلاقات مصر بكل من المغرب وتونس والجزائر استمر ايجابيا على النحو الذى انتهى اليه وضع هذه العلاقات مع نهاية عام ١٩٨٩ ، وإن مجرى العلاقات قد خلا بصفة عامة من الأزمات ، اللهم إلا اذا اعتبرنا التوتر الذى شاب العلاقة بين قطاعات من جماهير مصر والجزائر وأجهزة الاعلام في البلدين في شهر نوفمبر بمناسبة المباراة النهائية لتحديد الفريق الذى سيسجل إلى نهائيات كأس العالم في كرة القدم في عام ١٩٩٠ نوعا من الأزمة . ويؤيد يختلف بعض محلى السياسة بهذه الامور ، إلا أنها

فترة ولت كانت السعودية تتصور فيها ان يكون لها وحدها أولها أساسا الدور القيادى العربى ، أما في ظل الظروف الراهنة التى شهدت تغيرا في ميزان القوى العربى ، وبالذات من منظور بروز الدور العراقى الفاعل في الساحة العربية ، فإن وجود مصر المؤثر في هذه الساحة يصبح مصلحة سعودية بالتأكيد طالما أنها - أى مصر - لاتتحالف مع قوة عربية أساسية أخرى ضد المصالح السعودية .

وإذا كان هذا التحليل يرفض وجود الفتور في العلاقات المصرية - السعودية فإن ثمة تكييفا آخر لهذه المسألة قد يكون أقرب الى الواقع وهو أن المرة لايمكنه ان يتقادم ملاحظة أن السعودية من حيث مستوى الاتصالات والتنسيق مع السياسة المصرية قد هبطت الى مرتبة ثانية في ظل وجود مصر في كيان كمجلس التعاون العربى وعلاقتها المتميزة حتى الآن بأعضائه ، بل إن مستوى الاتصالات والتنسيق مع دولة كليبيا بعد عودة العلاقات معها قد بدا أعلى منه مع السعودية ، وإذا أضفنا الى هذا النمو المتوقع في الاتصالات والتنسيق السياسى بين مصر وسوريا بعد عودة العلاقات الدبلوماسية معها في آخر العام فإن هذا يعنى ببساطة على الأقل أن حجم الاهتمام المصرى بالسعودية قد قل من منظور نسبي .

٤ - مصر ودول اتحاد المغرب العربى :

كان من بين الآثار السلبية المحتملة لانضمام مصر لمجلس التعاون العربى أن يؤثر هذا على المستوى القائم لعلاقتها بالدول غير الاعضاء فيه ، وهو ما رأينا حتى الآن أنه لم يحدث بصفة عامة ، وبالنسبة لدول اتحاد المغرب العربى تحديدا سبق أن رأينا تطور العلاقات المصرية - الليبية منذ شهر مايو وحتى نهاية العام ، أما باقى دول الاتحاد فقد سارت العلاقات معها على المستوى المألوف الذى يتضمن تنسيقا للمواقف السياسية وعملا لآليات التعاون الثنائى التى اتخذت شكل اللجان الثنائية في الأغلب الأعم ، ويلاحظ أن هذا التحليل ينطبق على تونس والمغرب والجزائر ، أما موريتانيا فقد اخذت العلاقات المصرية بها في جهود مصر للوساطة وبين السنغال والتى قامت بها في إطار رئاسة الرئيس مبارك لمنظمة الوحدة الافريقية وتتاولها في سياق بحث السياسة المصرية في افريقيا .

وقد شهدت العلاقات المصرية بكل من المغرب وتونس والجزائر لقاءات على مستوى القمة ، وإن كانت المغرب قد انفردت بأن اللقاء الوحيد قد تم في إطار قمة الدار

تكون في واقع الامر مؤشرا مقيدا على مدى متانة البعد الشعبي في العلاقات ، وكذلك على الدور السلبي الذي يمكن ان تلعبه للقائدات الرياضية ، في كرة القدم تحديدا ، في العلاقات على المستوى الشعبي ..

٥ - العلاقات المصرية - السودانية :

بدأت العلاقات المصرية السودانية عام ١٩٨٩ بداية متوترة نتيجة الازمة التي كانت قد ترتبت على تراجع حكومة الصادق المهدي عن قبول الاتفاقية التي كان قد تم التوصل اليها بين وفد الحزب الاتحادي وحركة تحرير السودان بوساطة مصرية رئيسية ، والتي كانت الحكومة السودانية نفسها قد صدقت عليها في اول ديسمبر ١٩٨٨ . والواقع ان المتتبع لمسار العلاقات المصرية - السودانية طيلة النصف الاول من عام ١٩٨٩ يخلص إلى انه ازاء أزمة ممتدة عاشتها هذه العلاقات بغض النظر عن بعض المحاولات لاحتوائها هنا أو هناك أو عدد من التصريحات اليجابية عن العلاقات بين حين وآخر .

وعند محاولة فهم هذه الازمة الممتدة تبرز العوامل ذاتها المعروفة تقليديا في هذا الخصوص ، فهناك التناقض بين الموقفين الرسميين في مصر والسودان تجاه مسألة الجنوب ، فعمل الرغم من أن الجانبين بطبيعة الحال يؤيدان واحدة السودان إلا أن سبل تحقيق هذه الوحدة والحفاظ عليها تتباين بينهما ، فبينما رأت حكومة الصادق المهدي أن مصر يجب أن تدعم الحكومة المركزية عسكريا في جهودها للقضاء على حركة التمرد في الجنوب بما في ذلك التدخل المباشر إذا لزم الامر ، فإن الموقف المصري كان يركز على ضرورة الحل السلمي للمشكلة بما يقتضيه ذلك من وساطة بين حكومة السودان من ناحية وحركة التمرد والحكومة الاثيوبية من ناحية أخرى ، وكان واضحا ان اتفاق نوفمبر ١٩٨٨ بين الحزب الاتحادي وحركة جارانج يمثل نموذجا لمثل هذا الحل السلمي من وجهة النظر المصرية ، أما دعم الحكومة السودانية عسكريا فهو امر تلتزم به مصر في حدود قدراتها وبما لا يصل إلى حال من الاحوال إلى التدخل المباشر في صراع داخلي في التحليل الاخير مهما كانت ابعاده الخارجية ، وقد فعل هذا التناقض في المواقف فعله في إطار الحسابات التقليدية بين مصر وحزب الامة الذي كان زعيمه يدير دفة الحكم في السودان طيلة النصف الاول من عام ١٩٨٩ . وأضاف استمرار وجود الرئيس السوداني السابق جعفر النميري وإصرار الحكومة السودانية على ضرورة تسليمه عنصر توتر آخر في العلاقات . وفي شهر فبراير تقجرت الازمة عندما رد الرئيس

مبارك بقوة على بيان الصادق المهدي الذي اتهم فيه مصر برفض تقديم المساعدات اللازمة للسودان لاحتواء الموقف العسكري في الجنوب قائلا : ان المهدي يجب الا يعلق شماعه مشاكله على مصر ، واتهم حكومته بتقويض جهود السلام المصرية مع المتمردين ومع الحكومة الاثيوبية ، وقد رد المهدي بدوره على مبارك بقوله : ان ملاحظات مبارك لا يجب أن توجه إلى رئيس حكومة انتخبت شعبه بحرية وبدون ضغوط ، وأضاف ان مصر اثبتت دائما عدم تفهمها للسودان وشعبه ، كما انتقد تغطية الصحف المصرية للوضع في السودان

وبطبيعة الحال لم تقتصر الازمة على حرب التصريحات وإنما امتدت لتشمل كافة ابعاد العلاقات ، فترتب عليها تأجيل الزيارة التي كان مقررا أن يقوم بها المهدي للقاهرة إلى أجل غير مسمى امتد حتى سقوط حكومته ، والواقع ان الحكومة السودانية قررت ان اعقاب اشتعال حرب التصريحات اللقاء سفر وفد الخبراء السودانيين للقاهرة للاعداد لاجتماعات ما كان يسمى بميثاق الاخاء التي كان مقررا ان تتعقد برئاسة رئيس الوزراء في البلدين ، كما اشارت التقارير إلى تعثر في تنفيذ الاتفاق التجاري بين البلدين نتيجة بروز خلافات بين الجانبين بهذا الصدد ، وأخيرا قامت الحكومة السودانية في أول ابريل بالغاء اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين من جانب واحد وأبلغت مصر رسميا بهذا الالغاء في التاسع من يونيو . وكان الحديث عن تجديد الاتفاقية أو الغائها يتربد منذ بداية العام ، مرة باعتبار ان هذا يسهل التوصل إلى السلام مع حركة التمرد في الجنوب ، ومرة أخرى كنوع من الاحتجاج على عدم قيام الجانب المصري بتنفيذ التزاماته بموجبها من وجهة النظر السودانية الرسمية ، وأبدت مصر رسميا كل الاحوال تفهمها لهذه الخطوة إن اتخذت مع حرصها على ألا تكون هي البادئة بالالغاء حتى لا يقول هذا الموقف بأنه تفل عن السودان .

ثم تغير مناخ العلاقات على نحو أساسي بسقوط نظام حكم الصادق المهدي واستيلاء الجيش على السلطة وتكوين حكومة للاتحاد الوطني برئاسة الفريق عمر البشير في آخر يونيو/أول يوليو ، وقد سارعت مصر بالاعتراف بالوضع الجديد ، والاشارة إلى انه كان نتيجة حتمية لاللاس حكومة الصادق المهدي ، وتضمنت التصريحات الرسمية المصرية اوصافا ايجابية للقادة الجدد ، وقامت السلطات المصرية بإرسال مساعدات عاجلة للسودان بعد حركة الجيش ، ومن ناحيتهم رد قادة الحركة بتصريحات ايجابية عن مصر ، وعن حرصها على اصلاح العلاقات معها والاسف لتدهورها في عهد الصادق المهدي ، كما بدا

وأضحى أن القادة الجدد يؤيدون المسلك المصري في تسوية مشكلة الجنوب والسعى إلى تسوية سلمية يتم ترتيبها من خلال لقاء بين البشير وجارنجان ووساطة بين السودان وإثيوبيا .

وفي الإطار السابق وأصلت الدبلوماسية المصرية مساعيها لتقريب لقاء بين الحكومة المركزية والمتمردين ، وفي ٢٤ يوليو التقى الرئيس حسنى مبارك بجون جارنجان زعيم حركة التمرد السودان ليبحث مشكلة الجنوب وإمكانية عقد لقاء بينه وبين الرئيس السودانى ، وقد ذكرت التقارير أن الرئيس مبارك أبلغ الفريق البشير أنه وجد تفهما واضحا لدى جارنجان تجاه الوضع الجديد في السودان وترحيبا من جانبه بالمبادرة لعقد لقاء مع البشير مؤكدا أهمية الدور المصرى في أية مفاوضات قادمة ، وفي الثانى من أغسطس تأكد هذا الموقف من خلال تصريح لمتحدث باسم حركة التمرد ، وبالقول شهد هذا الشهر عقد جولة من المفاوضات بين ممثلى الحكومة السودانية والمتمردين عقدت في العاصمة الاثيوبية ، وفي هذه الجولة كرر الجنوبيون مطالبهم المتعلقة بأسس حل النزاع في الجنوب والتي تضمنها الاتفاق الذى وقعوه في نوفمبر ١٩٨٨ مع الحزب الاحداثى ، مضيفين إلى ذلك مطالبهم بعودة الديمقراطية إلى السودان ، وهو ما اعتبر تشديدا في مطالب المتمردين ، قيل أن القاهرة قد تابعت بقلق ، أما ممثلو الحكومة العسكرية في السودان فلم يقدموا عرضا محددا ، واكتفوا بالتركيز على المطالبة بوقف القتال وتشكيل لجان اتصال بين الطرفين ، ويبدو أن النظام الجديد لم يكن قد بلور بعد تصورا محددا لحل مشكلة الجنوب ، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن هذه الجولة من المباحثات قد أخفقت في التوصل إلى شيء .

وعلى الرغم من أن الدبلوماسية المصرية قد استمرت في مساعيها حتى نهاية العام فإن زمام المبادرة بدأ أنه انتقل إلى الرئيس الأمريكى الأسبق كارتر عندما أعلن في نوفمبر من موافقة الطرفين على عقد جولة جديدة من المفاوضات في نيروبي نتيجة جهود الوساطة التى قام بها ، غير أن هذه الجولة بدورها أخفقت في التوصل إلى تسوية الخلافات بين وجهتى نظر الطرفين ، ومن ناحية أخرى شهدت ساحة القتال في نهاية شهر أكتوبر تطورات جديدة باستيلاء المتمردين على مدينة الكرمك في أول تصعيد من نوعه للعمليات العسكرية من جانب المتمردين منذ سقوط حكم المهدي ، وعلى الرغم من أن الحكومة السودانية قد استعادت المدينة في الشهر التالى ، إلا أنه لا شك في أن مثل هذه التطورات تمثل تحديا لنهج التسوية السلمية المصرية ، وتبرر للجانب

السودانى التطلع لمصادر أخرى لدعم عسكري أكثر فعالية .

وقد استمر مناخ العلاقات المصرية - السودانية حتى نهاية العام إيجابيا بصفة عامة ، ولكن مع وجود تحفظ من جانب بعض قوى المعارضة السياسية في مصر وعلى رأسها حزبا الوفد والتجمع على الطبيعة غير الديمقراطية للنظام الجديد ، ومن ناحية ثانية بدأت السحب الخاصة باستناد النظام الجديد في السودان إلى الجبهة الإسلامية باعتبارها قاعدة قوته الحقيقية تتجمع في سماء العلاقات المصرية - السودانية قرب نهاية العام .

٦ - مصر والمشكلة اللبنانية :

أبدت السياسة المصرية طيلة العام اهتماما كبيرا بتطورات المشكلة اللبنانية مع اقرار الحاجة إلى اصلاحات دستورية ، والوقوف ضد أى تدخل خارجي في الشؤون اللبنانية ومن ثم المطالبة بضرورة جلاء كافة القوات الأجنبية الموجودة في لبنان بما يشمل القوات الاسرائيلية والصربية والايرانية . ومن الناحية الاجرائية أبدت مصر كافة الجهود الدبلوماسية لانهاء النزاع وفقا للخطوط السابقة ، كما قامت من جانبها ببعض المبادرات في هذا الشأن .

وفي الإطار السابق رفضت مصر الاعتراف بحكومة العماد ميشيل عون العسكرية ، باعتبار أن الاعتراف بوضعه يقضى إلى تقسيم لبنان من الناحية الفعلية ، ومع ذلك فقد كانت بعض التقارير قد ذكرت أن مصدر الأسلحة التى دعم العراق ميشيل عون كان مصريا ، بل إن أولى شحنات هذه الأسلحة أرسل رأسا من مصر إلى لبنان ، وبغض النظر عن مدى الدقة في هذه التقارير فقد كان واضحا في عام ١٩٨٩ أن ثمة موقفا مصريا واضحا يرفض أعداد عون بالأسلحة ، بل ويعمل على اقناع العراق بوقف هذا الامداد وربما كان هذا هو عنصر الفعالية الاساسى أن لم يكن الوحيد لمصر في المشكلة اللبنانية .

وعلى المستوى العربى تقدمت مصر الكويت باقتراح مشترك في قمة الدار البيضاء في شهر مايو ، تمت الموافقة عليه بتشكيل لجنة من الاقطاب العرب لحل القضية ، وفي هذه الاطار أعطت مصر دعمها الكامل للجنة الثلاثية التى شكلت بناء على هذا من ملكى السعودية والمغرب والرئيس الجزائرى ، والتى عهد اليها بإجراء الاتصالات المناسبة لتوفير المناخ اللائم لدعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني لأعداد مناقشة وثيقة للاصلاحات السياسية يمكن أن تشكل أساسا للحوار والوفاق الوطنى ، وبجيت يقرها مجلس النواب

ما توصلت إليه اللجنة بما في ذلك الاعتراف بالرئيس اللبناني المنتخب رينيه معوض في شهر نوفمبر ثم بعد اغتياله بخليفته إلياس الهراوي .

الذي يتولى انتخاب رئيس للجمهورية بشكل بدوري حكمة وفاء وطني تبدأ في اتخاذ الإجراءات الدستورية لوضع الوثيقة موضع التنفيذ . وقد أبدت مصر كافة

ثانيا - مصر والصراع العربي - الاسرائيلي

قد اكدت ايضا في محاولة واضحة لمواجهة الرفض الاسرائيلي للمؤتمر على أنه « مظلة للعلاقات المباشرة » ، وشددت الدبلوماسية المصرية على ضرورة عدم التسوية في عقد المؤتمر ومن ثم قامت بتحركات على كافة المستويات محاولة بذلك تهيئة السبيل للاسراع في عقده .

فعل المستوى العربي طالبت الدبلوماسية المصرية بتنسيق المواقف العربية استعدادا لعقد المؤتمر الدولي ، ومن جانبها بذلت جهودا واضحة في هذا الصدد فحافظت على مستوى عال للتنسيق مع الجانب الفلسطيني ، وكان المبدأ المعلن الحاكم لهذا التنسيق أن الدبلوماسية المصرية تؤيد ماتوئده المنظمة ولاتتحرك إلا بتنسيق معها ، وعموما اتصفت العلاقات المصرية - الفلسطينية في عام ١٩٨٩ بطابع تعاوني لم تشبه سوى الازمة العابرة التي نشأت في خريف ١٩٨٩ نتيجة التصريحات التي ادلى بها جورج حبش رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعقيبا على تصريحات للرئيس حسنى مبارك حول قبول الشعب الفلسطيني لاتحاد كوفيدريالى مع الأردن ، وقد رفض حبش هذه التصريحات مشيرا إلى أن الرئيس مبارك لم يحصل على تفويض من الشعب الفلسطيني ، وعلى الرغم من رد الفعل القوي للرئيس مبارك لهذا الموقف وقوله فيما بعد « أننا لنقبل التهديد » فقد كان من الواضح أن الازمة قد تم احتواؤها بحيث تكون ازمة بين مصر والجبهة وليس بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد أشار الرئيس مبارك نفسه في ذات التصريح الذي اعلن فيه رفضه للتهديد إلى أن الرئيس عرفات يحترم التزاماته

يتناول هذا الجزء من التقرير سياسة مصر تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي من خلال موضوعين أولهما يتعلق بالموقف المصري من القضية الفلسطينية والثاني خاص بالعلاقات المصرية - الاسرائيلية الثنائية مع الوعي بطبيعة الحال بصعوبة الفصل المطلق بين الموضوعين .

١ - القضية الفلسطينية :

استمرت السياسة المصرية طيلة عام ١٩٨٩ مثابرة على موقفها المتمثل في أن القضية الفلسطينية تمثل جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي ، وفي تكثيف الانتفاضة بأنها حركة شعبية ، ومن ثم فإنه لاتوجد قوة تستطيع أن توقفها أو تسيطر عليها ، وأن السبيل الوحيد لذلك هو حل القضية الفلسطينية حلا سلميا يقوم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ، وفي هذا السياق اكدت السياسة المصرية تخليها واقعا عن صيغة كامب ديفيد كأساس للتسوية ، وقد صرح الرئيس مبارك في العشرين من سبتمبر بأنه لا يستطيع فرض كامب ديفيد على الفلسطينيين ، كذلك اكدت الدبلوماسية المصرية على سلامة الموقف الفلسطيني من عملية التسوية المنشودة وأنه قدم في ذلك أقصى مايمكن أن يقدمه ، ولم يعد مطلوبا منه أكثر من ذلك .

وفي هذا الاطار أبدت الدبلوماسية اهتماما كبيرا وبذلت جهودا واضحة في القضايا الاجرائية الخاصة بدفع عملية التسوية فاككت على أن المؤتمر الدولي هو الاطار المناسب للتوصل إلى التسوية السلمية وإن كانت

غير أن السياسة الاسرائيلية كعادتها قلقت جدول الأولويات في المنطقة فتقدمت شامير بمبادرته الخاصة بإجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وقد تطور الموقف المصري من هذه المبادرة من الرفض إلى ما يمكن تكييفه بأنه قبول مشروط ، ففي البداية أشارت التصريحات الرسمية المصرية إلى رفض الفكرة ، فصرح الرئيس مبارك على سبيل المثال في السادس من أبريل بأن اقتراح رئيس الوزراء الاسرائيلي بإجراء انتخابات في الضفة الغربية هو محاولة لتقسيم الفلسطينيين الأمر الذي يتعرض مع وحدة الشعب الفلسطيني ، ثم أشارت بعض التقارير بعد حوالي اسبوع من هذا التصريح إلى مشاورات تجري بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية وبعض القيادات الفلسطينية بالأراضي المحتلة بهدف استطلاع مواقفها بشأن فكرة إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة ، وفي أول مايو أكد د . عصمت عبد المجيد على فعوى التقارير السابقة قائلاً أن مصر لم ترفض مبدأ الانتخابات ولكنها ليست الهدف وإنما يجب أن تكون خطوة للوصول إلى الحق الفلسطيني كاملاً ، وأضاف بأن اقتراح شامير ليس واضح المعالم وإنه إذا كان الهدف منه هو كسب الوقت فسوف يكون الفشل مصيره .

وبتداء من شهر يوليو بدأ الحديث عما يسمى بالنقاط المصرية العشر كركب مصري على مبادرة شامير ، والتي حرص الجانب المصري على أن يكتفيها - أي النقاط العشر - بأنها لا تشكل في ذاتها مبادرة وإنما هي استيضاحات خاصة بمبادرة شامير ، علماً بأنها يمكن أن تمثل في التحليل الأخير إما كانت لغة الدبلوماسية الهادئة في تسميتها الشروط المصرية لقبول التحرك انطلاقاً من مبادرة شامير .

وقد طرحت النقاط المصرية العشر أول مطروحة من الرئيس مبارك على وفد من الكونجرس الأمريكي في شهر يوليو ، وعلى الرغم من أنها لم تعلن أبداً على نحو رسمي إلا أنه بات مفهوماً أنها تتضمن : إمكانية أن تتعهد إسرائيل بقبول ماتسفر عنه الانتخابات من نتائج ووضع مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات وأنسحاب القوات الاسرائيلية من مراكز الاقتراع ، وإن تبدأ المباحثات حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة في تاريخ محدد ، وتجديد كل النشاطات الاستيطانية في الضفة والقطاع ، وحظر دخول الاسرائيليين إلى الضفة والقطاع يوم إجراء الانتخابات ، وإشراك سكان القدس الشرقية في الانتخابات ، وقبول إسرائيل للمبادئ الأربع للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتشمل قرارات مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٢٢٨ كأساس لحل النزاع والقبول بعمد الأرض مقابل السلام وضمان

ويجعل لحل المشكلة بينما يدل آخرون بتصريحات لاتخدم القضية بل أنها تقصد كل الجهود التي تبذلها مصر لحل القضية الفلسطينية ، وقد ساعد على نجاح عملية الاحتواء هذه صدور عدد من التصريحات عن مسئولين فلسطينيين رفيعي المستوى تؤكد على تجذر التنسيق المصري - الفلسطيني وعلى معنى عدم تغيير تصريحات بعض الفلسطينيين عن الموقف الرسمي للمنظمة ، وفي الثاني من نوفمبر أكد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على ذات المعنى مشدداً على عدم وجود خلافات بين مصر ومنظمة التحرير وأن وجود تصريحات لها رأي مخالف لا يعني وجود خلاف بين مصر والمنظمة . وفي الواقع أن عقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لاجتماعها بالقاهرة في شهر نوفمبر كان مؤشراً قوياً على عدم وجود أزمة في العلاقات المصرية - الفلسطينية من جراء تلك التصريحات .

كما امتدت جهود الدبلوماسية المصرية لتنسيق المواقف العربية إلى صعيد العلاقات الفلسطينية الاردنية فنجحت في شهر مارس في عقد لقاء قمة مصري - فلسطيني - اردني علق عليه المتحدث الرسمي مصري بأنه جاء في مرحلة « هامة ودقيقة » تستلزم التشاور حول دفع مسيرة السلام خاصة أن المجتمع الدولي « على باب التهيئة لعقد المؤتمر الدولي للسلام » ، وأشار نفس المصدر إلى أن الصراحة وروح الأخوة والمصرى على التشاور كانت هي السمات السائدة لمباحثات الزعماء الثلاثة ، وعلى الصعيد العربي العام سبقت الإشارة إلى ورقة العمل التي تقدمت بها الدبلوماسية المصرية لمؤتمر قمة الدار البيضاء في مايو بخصوص القضية الفلسطينية .

وعلى المستوى الدولي بذلت الدبلوماسية المصرية جهوداً واضحة في مجال ترسيخ الشرعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتهيئة الأجواء لزيادة فعالية الدور الدولي في تسوية القضية الفلسطينية ، فأكدت دائماً على ضرورة الاستمرار في الحوار الأمريكي - الفلسطيني وتوسيع نطاقه ، كما قامت بدور هام في الترتيب للقاء الذي تم بين الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في شهر مايو .

ثم تأتي بعد ذلك جهود عقد حوار فلسطيني - اسرائيلي والذي أوضحت الدبلوماسية المصرية أنه لا يمثل بديلاً عن المؤتمر الدولي ، وأبنت استعدادها لاستضافته ، وأكدت على ضرورة أن يشكل الفلسطينيون أنفسهم ولدهم في هذا الحوار ، وعلى أن يضم مثل هذا الوفد ممثلين عن فلسطيني الداخل والخارج معاً ، وأنه بدون هذه الشروط لا يمكن أن ينجح مثل هذا الحوار .

الامن لجميع دول المنطقة واقرار الحقوق السياسية الثابتة للفلسطينيين ، وأن تكون الانتخابات وسيلة الى حل نهائى وليست محاولة لحياء فكرة الحكم الذاتى التى ترى مصر أن الاحداث قد تجاوزتها .
وفى البداية نقلت هذه النقاط العشر إلى الاسرائيليين بطريق غير رسمى من خلال ذات الوفد من الكونجرس الأمريكى غير أن نصها سلم رسميا للحكومة الاسرائيلية من خلال السفارة المصرية في تل ابيب عندما أعلن شامير في شهر سبتمبر أنه لم يتلق النقاط العشر بصفة رسمية وأنه يصعب من ثم أن يدلى برأى حولها . وعلى الرغم من كل الجهود التى بذلتها الدبلوماسية المصرية في هذا الصدد كان من الواضح انها لم تتجح حتى نهاية العام في حشد التأييد الكاف من جانب الأطراف المعنية للنقاط العشر ، فظل الموقف الاسرائيلي منقسما بين صقور رافضين وحماة يظفون ريفهم ببعض العبارات الدبلوماسية المائعة ، ويقي الموقف الفلسطيني ملتبسا ، واستمر « التهم » الأمريكى الذى لا يغير شيئا من حقائق الاتحياز الأمريكى لاسرائيل وصنوه « التهم » الاودى الغربى الذى لا يرتبط بقدرة على الفعل .

٢ - العلاقات المصرية - الاسرائيلية :

أكد عام ١٩٨٩ مناخ « السلام البارد » بل التوتر الدائم الذى يحيط بالعلاقات المصرية - الاسرائيلية ، وبفضلًا عن الخلاف المصرى - الاسرائيلى بصدد القضية الفلسطينية وأيضا بسبب هذا الخلاف انعكس المناخ العام للعلاقات المصرية - الاسرائيلية على الأغلب الأعم من قضايا هذه العلاقات سواء تمثلت في تنفيذ الحكم الخاص بطاها أو في العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين الدولتين بما تضمنته من مؤشرات لتوتر مستمر في هذه العلاقات .

تنفيذ حكم طاها :

في التاسع عشر من شهر مارس رفع الرئيس مبارك العلم المصرى فوق طاها معلنا بهذا عودة السيادة المصرية على هذه البقعة من أرض مصر التى ماطلت اسرائيل طويلا في إعادتها لمصر ، ثم ماطلت بعد ذلك في تنفيذ حكم قضائى دولي ملزم يقضى بإعادتها لمصر على نحو جمل من تنفيذ مثل هذا الحكم عملية عسيرة ، وقد اتخذت اسرائيل من المطالبة بتعويضات مغالى فيها عن الفندق الذى أفادته بغير سند قانونى على طاها وبمعاملة خاصة للسائح الاسرائيليين في طاها ذريعة للمعاطلة في الانسحاب مما سبب أزمة في العلاقات امتدت طيلة شهرى يناير وفبراير تقريبا .

أما الموقف المصرى فقد بدأ برفض الربط بين الانسحاب الاسرائيلى وبين الاتفاق على المسائل المثارة من اسرائيل ، ففي ٢١ يناير أكد الدكتور عصمت عبد المجيد على أنه لاساس بالسيادة المصرية على طاها ، وأن على اسرائيل أن تتسحب من طاها أولا ثم يبدأ التفاوض للاتفاق حول بقية المسائل المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالفندق والمنشآت السياحية وتأثيرات دخول الاقواج السياحية الاسرائيلية لطاها .

غير أن الموقف الاسرائيلى ثابر على التمسك بضرورة حسم هذه المسائل قبل الانسحاب والمغالاة في مطالبة كما سبقت الاشارة ، وهنا اظهرت الدبلوماسية المصرية مرونة واضحة قيادات مفاوضات لمحاولة الاتفاق حول المسائل المثارة من الجانب الاسرائيلى ، وعلى الرغم من ذلك كان من الواضح أن التشدد الاسرائيلى قد استمر الى الدرجة التى جعلت الرئيس مبارك يدلى في الثانى من فبراير بتصريحات شديدة اللهجة أعلن فيها أن مراوغات اسرائيل حول الانسحاب من طاها تهدم الثقة في الالتزامات والتعهدات الاسرائيلية ، وأن اسرائيل لن تستطيع إجبار مصر على التخليع بالمرأوة والضغط ، وعاد إلى تأكيد الموقف المصرى المبدئى برجوب الانسحاب أولا ثم يتم بعد ذلك التفاوض حول الفندق ، وعلى الرغم مما تحدثت عنه التقارير عن رفض اسرائيلى حاد للالتزامات المصرية وما أسمته الدوائر الحاكمة في اسرائيل بلغة التهديد والانتذارات فإنه من الواضح أن جهود الوساطة الأمريكية قد نشطت بعد هذه التصريحات وأن المباحثات بين الجانبين قد تلقت دفعة ما ، وقد استمرت المفاوضات حتى تم التوصل الى اتفاق صرح وزير السياحة الذى كان يرأس الجانب المصرى انه قد تضمن الجانب الخاص بالوضع العسكرى والشق المتعلق بتعويض المنشآت السياحية ، كما أشار الى أن الاتفاق قد تضمن السماح للاسرائيليين بدخول طاها بدون تأشيرة دخول والالتزام اسرائيل بسحب كافة اشكال الوجود الاسرائيلى من طاها .

وقد انتقدت قوى المعارضة السياسية في مصر بشدة مضمون الاتفاق واعتبرت انه يعكس استجابة للاحتيازات الاسرائيلية وتقريط على السيادة المصرية ، وبغض النظر عن هذه الانتقادات فقد كان من المحير حقا أن تأثير اسرائيل كل هذه الضجة حول التعويض عن فندق بنته بغير حق على أرض لاختصها بينما افلتت هى دون حساب بما استنزفت من ثروات مصر الطبيعية وعلى رأسها التبرول طيلة مايقرب من خمسة عشر عاما من احتلالها لسياء .

مؤشرات على توتر دائم :

استمر التوتر الدائم في العلاقات المصرية -

الإسرائيلية طيلة العام باستثناءات محدودة للغاية ، واجتاحت أزمة مفاوضات تنفيذ حكم طابا مكانها بعد انتهائها لعديد من الأزمات الأخرى التي تقل عنها أو تساويها في الأهمية بما جعل التوتر بالفعل عرضا مزمنًا من أعراض هذه العلاقات . وعلى الرغم من تبادل بعض الزيارات الهامة على المستوى الوزاري بين البلدين كان أهمها زيارة الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لإسرائيل في يونيو ، وزيارة اسحق رابين ووزير الدفاع الإسرائيلي لحمر في شهر سبتمبر فقد كان من الواضح أن هذه الزيارات لم تؤد إلى تغيير في المناخ العام للعلاقات الذي بقي محكوما بالموقف الإسرائيلي المتشدد ، بل المتطرف ، من قضايا التسوية .

وطيلة العام ظلت هناك بؤرة دائمة للتوتر في العلاقات على مستوى القمة بسبب أصرار الرئيس مبارك على رفض لقاء شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي ، وقد تمثل موقف مبارك في أن الزيارة ليست مطلوبة لذاتها ، وإنما لا يمكن أن تكون ذات فائدة عالم يغير شامير موقفه من عملية السلام وقبول عقد المؤتمر الدولي والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهذا فضلا عن ضرورة الأعداد الجيد لمثل هذه الزيارة ، وقد صرح الرئيس مبارك في الثاني عشر من أبريل تعليقا على تصريح سابق لشامير يصف فيه رفض مبارك الاجتماع به بأنه عمل غير لائق بقله أن غير اللائق حقا هو أن يذهب إلى إسرائيل بينما أوصد شامير كل الأبواب . ومن منظور السياسة المصرية من المؤكد أن موقف الرئيس مبارك سليم مائة بالمائة ، ذلك أنه في ضوء الخبرة الأكيدة بموقف شامير من عملية التسوية لا يمكن توقع أدنى تقدم على طريقها تحدثه هذه الزيارة إن تمت في ضوء المعطيات الرامنة للموقف الإسرائيلي ، ويبدو مؤكدا أن الهدف الإسرائيلي من الضغط لاتعامها هو نوع من العلاقات العامة لإسرائيل فضلا عن بق أسلحين بين مصر والقطار العربية إن أمكن بسبب مأسوف نتيجة هذه الزيارة من فرصة للهجوم على السياسة المصرية من المخلفين معها في الساحة العربية ومأسوف تسببه من حرج لانصار هذه السياسة في الساحة ذاتها ، باعتبار أنها تتجاوب مع الموقف الإسرائيلي في وقت لا يظهر فيه أدنى رغبة في التقدم خطوة واحدة . نحو التسوية ، ويبيح موقف الرئيس مبارك صحيحا على نحو مطلق في أن مثل هذه الزيارات لا يمكن أن تتم إلا في حالة ظهور معطيات جديدة وإيجابية في الموقف الإسرائيلي . معها في الساحة العربية ومأسوف تسببه من حرج لانصار هذه السياسة في الساحة ذاتها ، باعتبار أنها تتجاوب مع الموقف الإسرائيلي في وقت لا يظهر فيه أدنى رغبة في التقدم خطوة واحدة . نحو التسوية ، ويبيح

موقف الرئيس مبارك صحيحا على نحو مطلق في أن مثل هذه الزيارات لا يمكن أن تتم إلا في حالة ظهور معطيات جديدة وإيجابية في الموقف الإسرائيلي .

وكان الموقف الإسرائيلي المتعنت لم يكن كافيا كمصدر للتوتر في العلاقات المصرية الإسرائيلية عامة وعلى مستوى القمة خاصة فاضاف شامير في شهر ديسمبر زيتا الى النار المشتعلة بتصريحاته التي ذهب فيها الى أن الأردن هي ارض فلسطين ، وقد علق الرئيس مبارك على هذه التصريحات مبديا دبهشة من صدورها من شامير في هذا الوقت بالذات الذي تبذل فيه المساعي الجادة لدفع عملية السلام ، وأشار الى أن كلام شامير يعنى العودة إلى البدايات التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي في تلميح واضح الى أن العرب يستطيعون هم الآخرين العودة الى مواقفهم الأصلية التي ترفض الوجود الإسرائيلي على ارض فلسطين أصلا .

وبالإضافة الى ماسبق تعددت طيلة العام مؤشرات التوتر في العلاقات ، فتأثرت الدبلوماسية المصرية على أدانة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سواء من خلال التصريحات الرسمية أو القنوات الدبلوماسية عبر السفارة المصرية في تل أبيب أو في الاتصالات مع الجانب الأمريكي أو على منبر الأمم المتحدة ، كما أدانت مصر قيام إسرائيل باختطاف الزعيم الشيعي اللبناني عبد الكريم عبيد وأثنين من مساعديه ، ووصف الدكتور بطرس غالي في تصريح له يوم ٢٩ يوليو هذا العمل بأنه من أعمال الارهاب الذي يدينه المجتمع الدولي ولايستقيم مع شجب إسرائيل للارهاب في نفس الوقت الذي تمارس فيه ابيض صور الارهاب التي تتناقض مع جميع القوانين والشرائع الدولية ، واكد أن هذه الممارسات لاتخدم عملية السلام .

كما شهد شهر يونيو أزمة في إطار الاستقراوات الإسرائيلية المنكبة في المياه الإقليمية المصرية في خليج العقبة ، ففي الثالث من يونيو اضطرت قوات السواحل المصرية لاطلاق النار على لنش صيد إسرائيلي انتهك المياه الإقليمية ورفض الاستجابة لتلميذات القوات المصرية ، ويبدو وفقا لشهود العيان أن الاستقراوات الإسرائيلية المنكبة في هذه المنطقة تمثل بدورها بؤرة توتر دائم في العلاقات . وتكررت أثناء العام أكثر من مرة أدانة الدبلوماسية المصرية لسياسة إسرائيل النووية باعتبارها مسئولة عن اعاقلة الجهود الرامية الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووى في الشرق الأوسط ، ومطالبة المجتمع الدولي وبخاصة الدول الكبرى بالضغط على إسرائيل للانضمام الى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وتطبيق الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة

طلب الاتحاد السوفيتي بالتسوية الاجتماعية بين وزيرى الخارجية السوفيتي والاسرائيلى ، وعلى الرغم من أن هذا التصرف يمكن أن يكيف على أنه ذو طبيعة محايدة فإنه أعطى انطباعا بوجود روح «لوساطة» أو لدور «توفيقى» مصرى وعلى أقل الفروض فإن مثل هذا الاجتماع لم يكن ممكنا أن يتم على ارض مصرى لو كانت العلاقات المصرية الاسرائيلية قد وصلت الى مستوى شديد التدنى .

الدولية للطاقة الذرية ، والاعراب عن القلق الدائم من التعاون النووى بين اسرائيل وجنوب افريقيا . ولا يمكن القول مع ذلك بأن العلاقات المصرية - الاسرائيلية لم تشهد سوى التوتر طيلة العام ، وإنما المقصود انه كان يمثل ملحها العام ، وهناك على سبيل المثال التفاعلات الروتينية اليومية كما فى حركة السياحة من اسرائيل الى مصر وكذلك التبادل التجارى - وأن يكن الحدود - واستمرار التعاون فى بعض المجالات خاصة الزراعة ، وهناك ايضا قبول مصر فى شهر فبراير

ثالثا - مصر وافريقيا

أخرى فى قوة الأمم المتحدة فى ناميبيا من أجل مراقبة عمليات الانتخاب وانتقال السلطة من الأقلية البيضاء إلى الأغلبية الأفريقية ، وقد اختير اللواء أحمد الملقائد قوة الشرطة المصرية قائدا لقوة الأمم المتحدة فى وندهوك . وقد قامت مصر بهذه المساهمة انطلاقا من اقتناعها بأهمية وجود قوات الأمم المتحدة فى الفترة الانتقالية فى ناميبيا بل وضرورة زيادة حجم هذه القوات بما يكفل حسن أدائها لمهمتها .

وقد ظلت الدبلوماسية المصرية طيلة الفترة السابقة على الانتخابات التى جرت من ٧ - ١١ نوفمبر تحذر من محاولات جنوب افريقيا وضع العراقيل أمام الإرادة الشعبية فى ناميبيا ، كما طالبت المجتمع الدولى بأن يفرض على جنوب افريقيا مراعاة التزاماتها بصورة دقيقة وبوضع نهاية لماخ الارهاب الذى تفرضه القوات التابعة للإدارة الاستعمارية فى ناميبيا ، والعمل على إلغاء جميع القوانين التمييزية وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الناميبيين وإعادة اللاجئين والمتقنين من أبناء ناميبيا إلى وطنهم ، كما أنشأت مصر مكتب اتصال فى وندهوك بدأ عمله فى يوليو تأكيداً لحضورها الفعلى فى مراقبة تطورات الوضع فى الأقاليم عشية الانتخابات ، كما دعت المناضل سام نجوما رئيس منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) لزيارة القاهرة فى ذات الشهر تأكيداً لدعم مصر لكفاح الشعب

استمرت الدبلوماسية المصرية النشطة فى افريقيا طيلة عام ١٩٨٩ وأن ازدادت فى هذا العام المسئوليات الملقاة على عاتقها بحكم اختيار الرئيس حسنى مبارك رئيسا للمنظمة فيما بين مؤتمري قمة ١٩٨٩ و ١٩٩٠ خاصة وقد شهدت تلك السنة تطورات بالغة الأهمية على صعيد تصفية الاستعمار الاستيطاني فى الجنوب الأفريقى والعلاقات بين الدول الافريقية كما فى النزاع الموريتانى - السنغالى . وقد أكد الدكتور بطرس غالى فى ٢٨ يوليو أن الرئيس مبارك قد حدد أولويات تحركه الدبلوماسى لتنفيذ القرارات التى اتخذتها القمة الافريقية وعلى رأسها مشكلة الدينين واعداد مواقف افريقى موحدة فى حركة عدم الانحياز وتسوية بعض المنازعات الافريقية وتعزيز التقارب والتعاون بين افريقيا والعالم العربى .

١ - تصفية الاستعمار الاستيطاني فى الجنوب الأفريقى :

ركزت الدبلوماسية المصرية طيلة العام على بذل الجهود من أجل ضمان وصول خطة الاستقلال الناميبى إلى غايتها فتابعته المواجهات الدائمة التى وقعت فى أبريل ١٩٨٩ فى شمال ناميبيا وناشدت كافة الأطراف ضبط النفس وابداء روح التعاون ، كما ساهمت مصر بقوة شرطة قوامها ٢٢ ضابطا مع قوات من ١٦ دولة

النابسي - وبعد فوز سوابو في الانتخابات جدد الرئيس حسنى مبارك الالتزام بالتضامن مع شعب ناميبيا ودعمه في معركة تثبيت الاستقلال في رسالة التهنئة التى ارسلها إلى المناضل سام نجوما .

و في مجال استمرار العمل على تصفية النظام العنصرى في جنوب افريقيا عقدت اللجنة المختصة بالجانب الافريقى اجتماعاتها في مراهى في أغسطس برئاسة الرئيس مبارك بحيث صادقت على اعلان تضمن تصورا لاستراتيجية افريقية لجابهة تحركات النظام العنصرى في بريتوريا تقوم على التأكيد على المساواة في الحقوق والالتزامات بين كافة الشعوب بغض النظر عن اللون والعرق والجنس والعقيدة كما تضمن الاعلان نداء إلى القوى المحبة للسلام في العالم كى تتبنى الدعوة إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين في جنوب افريقيا وفى مقدمتهم المناضل تلسون مانديلا . وتتبنى مصر الموقف الافريقى الذى يرفض رفضا قاطعا أية إصلاحات زائفة يقوم بها النظام العنصرى .

وانطلاقا من أهمية تحقيق الوحدة بين الفصائل الوطنية المناضلة ضد النظام العنصرى بذلت الدبلوماسية المصرية جهودها في عام ١٩٨٩ من أجل تحقيق المصالحة بين حزب المؤتمر الوطنى الافريقى وحزب المؤتمر الافريقى الجامع ، وفى مجال الاتصال الذى تقوم به مصر مع القيادات السوداء في جنوب افريقيا وجهت الدعوة إلى القس ديزموند توتو سكرتير عام مجلس كنائس جنوب افريقيا لزيارة مصر ، وقد تمت الزيارة بالفعل في شهر نوفمبر .

ومن ناحية أخرى استمرت المساهمة المصرية في صندوق افريقيا الذى أنشأته حركة عدم الانحياز بما يعادل ٢ مليون دولار أمريكى سنويا تخصص لتقديم الخبرات المصرية والمساعدات الفنية لرفع الكفاءة القتالية لدول خط المواجهة مع جنوب افريقيا ودعم اقتصادها المهدد بالعدوان والتخريب من النظام العنصرى ، كما استمرت تنظيم مصر لدورات تدريبية لقيادات الأمن والدفاع في هذه الدول فضلا عن الأعداد العسكرية لعناصر المقاومة في حركات التحرير النشطة في جنوب افريقيا ، وذلك بالإضافة إلى ما تقدمه مصر من أسلحة ومعدات لهم عن طريق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

٢ - تسوية المنازعات الافريقية بالطرق السلمية :

واصلت الدبلوماسية المصرية مساعيها في هذا الصدد على مدى عام ١٩٨٩ وإن تحملت مسئولية خاصة في بعض المنازعات نظرا لتولى الرئيس مبارك رئاسة منظمة الوحدة الافريقية كما يتخص في النزاع

الموريتانى - السنغالى بصفة خاصة الذى نشب بين البلدين في شهر مايو . وقد قام الرئيس مبارك في شهر سبتمبر بزيارة إلى عاصمتى البلدين وأجرى اتصالات مع رئيسيهما بهدف احقواء المشكلة وضمان عدم تصعيدها ووضع النزاع في اطاره الصحيح باعتباره نزاعا افريقيا وليس عربيا - افريقيا والاتفاق على بعض الخطوات العملية التى تساعد على الاستمرار في طريق التفاهوض والسلام على أن تكون المهمة كلها استيعابية تستكشف نقاط الاتفاق الممكن بين الجانبين على أن تعود الامور بعد ذلك إلى اللجنة السياسية التى تم تشكيلها خلال القمة الافريقية لمعاونة رئيس المنظمة في وساطة لدى طرفي النزاع من تونس والنيجرو ونيجيبوى والنيجرو ونيجيريا .. وقد انتهت مهمة الرئيس إلى اتفاق الجانبين على ضرورة احقواء النزاع وعدم تعقيده ، والاتفاق من حيث المبدأ على عودة العلاقات الدبلوماسية ووقف الحملات الاعلامية المتبادلة ، وكذلك على تأمين رعايا كل طرف لدى الطرف الآخر ، وكانت النقطة التى تمتر الاتفاق حولها هى بحث مشاكل منطقة الحدود حيث أصر الموريتانيون على أن مناقشة هذه المشاكل تتعارض مع ميثاق المنظمة بينما كان رأى الجانب السنغالى أن مع مشاكل عملية تقتضى اتفاقا بين الطرفين على كيفية التعامل معها . وقد استمرت المساعي المصرية بعد ذلك دون أن تصل إلى تسوية للنزاع .

ومن ناحية أخرى تابع الرئيس حسنى مبارك خلال عام ١٩٨٩ الاتصالات مع الرئيس الجابونى عمر بونجو رئيس اللجنة الافريقية الخاصة بالنزاع بين تشاد وليبيا ومع كل من الرئيسين الليبي والتشادى من أجل احتواء التوتر في العلاقات بينهما وتوفير الظروف المناسبة لتنفيذ اتفاقية الجزائر المبرمة بين البلدين في شهر أغسطس .

٣ - مصر والتجمعات الافريقية :

في اطار اهتمام الدبلوماسية المصرية بدول حوض النيل واصلت مساعيها من أجل استكمال عضوية اثيوبيا وكينيا لمجموعة دول حوض النيل المعروفة باسم الاندوجو ، كما عقدت الخارجية المصرية في شهر مارس مؤتمرا لسفراء دول حوض نهر النيل التسع بهدف تعميق عملية تقويم الاداء المصرى تجاه هذه المجموعة من الدول والبحث عن انسب الوسائل والأساليب التى تمكن من تقوية العلاقات بين مصر ودول هذه المجموعة في مختلف المجالات من أجل خلق مصالح ووجود مصرى راسخ وقوى يربط هذه الدول مع مصر بشبكة من المصالح المشتركة .

ومن ناحية أخرى شاركت مصر بوفد برئاسة الدكتور بطرس غالى في قمة الدول المتحدة بالفرنسية التى

انعقدت في السنغال في شهر مايو ، وقد تم في هذا المؤتمر التوقيع على اتفاق انشاء جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية لخدمة أغراض التنمية الأفريقية ، وقد صادق مجلس الشعب المصرى على هذه الاتفاقية في شهر يوليو ويُنْتَظَر أن تبدأ هذه الجامعة العمل في سبتمبر ١٩٩٠ . كما رأس الدكتور بطرس غالى وفد مصر في مؤتمر وزراء خارجية الدول المُنَحَدَة بالفرنسية بالدار البيضاء في شهر نوفمبر .

٤ - قضية المديونية الأفريقية :

في مواجهة تفاقم مشكلة المديونية الأفريقية وانطلاقا من أن وضع هذه المشكلة لم يعد يحتمل حُلولا جزئية سمعت الدبلوماسية المصرية في إطار مجموعة الاتصال الأفريقية التي تشترك مصر في عضويتها إلى عقد مؤتمر دولي للمديونية الخارجية للدول الأفريقية تشارك فيه الدول الدائنة ومنظمات التمويل الدولية وذلك لإدارة حوار يستند إلى التراضي بين طرفي المشكلة ويتجاوز مشكلة الدين إلى قضايا التجارة الدولية والتنمية وما إلى هذا . غير أنه من الواضح أن هذه المساعي قد اصطدمت دائما برفض الدول الدائنة لعقد مثل هذا المؤتمر .

ول في هذا الإطار كثفت الدبلوماسية المصرية اهتمامها بالعمل بالموضوع فتقدمت في اجتماع مجموعة الاتصال المنعقد في أديس أبابا في نوفمبر ١٩٨٨ باقتراح تمت الموافقة عليه باستضافة الندوة التي كانت القمة الأفريقية في مايو ١٩٨٨ قد قررت عقدها حول المديونية الأفريقية على أساس أن يدهي لحضورها خبراء من مختلف الدول الأفريقية والدول الدائنة والأطراف الدولية الأخرى للبحث عن أنسب الحلول لهذه المشكلة . وقد عقدت هذه الندوة بالفعل في القاهرة في شهر أغسطس ١٩٨٩ ، ووجهت الدعوة لحضورها إلى الخبراء الأفارقة وكذلك من مختلف دول العالم إلى جانب نائب رئيس البنك الدولي والممثلين عن صندوق النقد الدولي وسكرتير عام مؤتمر التنمية والتجارة (الإنكتاد) والمسكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية . وقد بحثت الندوة أثر الإجراءات التي اتخذت أو يقترح اتخاذها من قبل الدول الأفريقية والدول الدائنة على المشكلة . وعلى عملية التنمية ، كذلك بحثت الندوة خطة العمل القادمة مع الأخذ في الاعتبار الاقتراحات المتضمنة في إعلان الموقف الأفريقي الموحد وإمكانات وضع خطة طويلة المدى في مجال التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية ، وقد

صدرت عن الندوة وثيقة تضمنت موجزا عن مداراتها والتوصيات التي توافق حولها المشاركون فيها . وفي ذات الاطار قامت مصر في شهر أغسطس بتنظيم مؤتمر في القاهرة حول المديونية الخارجية لكل من افريقيا وأمريكا اللاتينية شارك فيه عدد من خبراء القارتين بالتعاون بين المعهد الدبلوماسي في كل من وزارتي الخارجية المصرية والمكسيكية وكان الموضوع الاساسي لهذا المؤتمر عقد دراسة مقارنة بين مشكلة المديونية وجهود حلها في القارتين ودراسة الوسائل الكفيلة بالتنسيق فيما بين هذه الجهود .

٥ - العلاقات الثنائية :

واصل الصندوق المصرى بالتعاون الفنى مع الدول الأفريقية نشاطه في عام ١٩٨٩ فتم في هذا العام عقد ١٨ دورة تدريبية في مجالات الدبلوماسية والشرطة والتنمية الزراعية والتنمية الريفية والطاقة والكهرباء والصناعة والنقل البحرى والصحة العامة .

كما شهد عام ١٩٨٩ انتظام عمل اللجان المشتركة بين مصر وعدد من الدول الأفريقية فاستضافت القاهرة الدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر وتنزانيا في شهر فبراير ، والدورة الرابعة للجنة المشتركة بين مصر وزانير في مارس ، والدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر ورواندا في سبتمبر ، والدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر وغانا في نوفمبر ، كما تم في بانجى عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وأفريقيا الوسطى في يناير ، وفي أديس أبابا الدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر وإثيوبيا في مارس ، وفي نيروبي الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وكينيا في أغسطس .

وعلى مستوى زيارات القمة استقبلت القاهرة خلال عام ١٩٨٩ رؤساء كل من نيجيريا في شهر يناير وتنزانيا في فبراير وغينيا بيساو في سبتمبر ، أما الرئيس مبارك فقد زار عددا من الدول الأفريقية كما سبقت الإشارة سواء لحضور القمة الأفريقية في أديس أبابا في شهر يوليو أو لرئاسة اللجنة الخاصة بالجانب الأفريقي في هراى في أغسطس أو للتوسط في النزاع الموريتانى - السنغالى في سبتمبر .

وإلى جانب الدول التي رأس وزراء خارجيتها وفود بلادهم لحضور اجتماعات اللجان العليا المشتركة التي عقدت في القاهرة استقبلت العاصمة المصرية خلال عام ١٩٨٩ وزراء خارجية كل من غينيا بيساو في شهر سبتمبر والسنغال في شهر نوفمبر إلى جانب وزير الدولة

عام ١٩٨٩ على اتفاقات للتعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر وكل من حزب التجمع فى أفريقيا الوسطى فى شهر يناير ، وحزب الاستقلال الوطنى المتحد فى زامبيا فى فبراير ، وحزب العمل الاثيوبى فى مارس وحركة الثورة الوطنية من أجل التنمية فى رواندا فى مايو وحزب حركة المقاومة الوطنية الاوغندية فى يونية .

للشئون الخارجية التشادى فى شهر يونيو ، ومن ناحية أخرى قام الدكتور بطرس غالى الى جانب رئاسته للوفد المصرى لحضور اجتماعات اللجان العليا المشتركة مع كل من أفريقيا الوسطى واثيوبيا وكينيا بزيارة إلى كل من السنغال وموريتانيا ومالى فى شهر مارس وموزمبيق فى اغسطس .
كما تم على مستوى الاحزاب السياسية التوقيع خلال

رابعا - مصر والعالم الثالث *

والهند وفنزويلا والسنغال تقوم على فكرة عقد لقاء بين دول الشمال والجنوب يتناول قضية الدين . وفى شهر سبتمبر لكد الرئيس مبارك ان المبادرة مازالت قائمة وأن الدور الفرنسى فى هذا الصدد له قيمة ، كما أعرب عن اعتقاده بأن عقد الحوار سوف يتطلب وقتا وأن الدول الغنية لم ترفض الحوار وإنما تنظر فيه وتبحثه . ومع ذلك فقد كان يدهيا أن ذات العقبان التي اعترضت المسامى العالم الثالث ككل .

وعلى الرغم من التوجهات السلمية للسياسة المصرية فيما يتعلق بضرورة تطوير العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية لخدمة التعاون فى مجالات البحث العلمى والتكنولوجيا واستيراد المواد الغذائية فقد لوحظ فى عام ١٩٨٩ قلة عدد الزيارات المتبادلة بين مصر وبلدان أمريكا اللاتينية وانخفاض مستوى التمثيل فيها وهو أمر ليس بغريب إذا تأمل المرء فى الموقع الذى تشغله الهند مثلا من اهتمامات السياسة الخارجية المصرية .

شاركت مصر طيلة عام ١٩٨٩ فى كافة مؤتمرات حركة عدم الانحياز التى عقدت فى ذلك العام وعلى رأسها القمة التاسعة التى عقدت فى بلجراد فى شهر سبتمبر التى حضرها الرئيس حسنى مبارك وانتخب نائبا للرئيس فيها بصفته كرئيس لمنظمة الوحدة الأفريقية وقد تابرت الدبلوماسية المصرية فى حركة عدم الانحياز على موقفها الواقع بين التصوير المثالى لتطورات ايجابية فى الحركة ليس شمة شواهد على وجودها وبين المطالبات الواقعية بزيادة فعالية مؤتمرات الحركة ومساهمتها فى مواجهة التحديات التى تواجه الحركة .

ومن ناحية أخرى واصلت الدبلوماسية المصرية اهتمامها بمشكلة الدينونة على مستوى العالم الثالث ككل والدعوة إلى حوار بين الشمال والجنوب تناول هذه المشكلة ، وقد جرى فى شهر يوليو أثناء حضور الرئيس مبارك فى باريس لاحتفالات مرور مائتى عام على الثورة الفرنسية الاعلان عن مبادرة رباعية من كل من مصر

* استفاد هذا الجزء الى حد كبير من المقتضية للدكتور بطرس غالى لعدد يناير ١٩٩٠ من مجلة السياسة الدولية بعنوان « مسيرة الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٩ » .

خامسا - مصر وأوروبا

بمساندتها داخل الصندوق ، ثم تبقى مشكلة العلاقة بين مصر والصندوق كما هي معلقة بغير حل يرضى الحد الأدنى من المطالب المصرية . وهكذا تصبح الاعطاءات الجمركية للصادرات المصرية الى الاسواق الأوروبية الغربية ، والتسهيلات المالية الأوروبية الغربية لمصر والتي قدرها مصدر رسمي في الفترة منذ ١٩٧٧ وحتى الآن بقرابة المليار دولار امريكي - تصبح هي العائد الوحيد للمعوض لهذه العلاقات ، وهو عائد بالغ الضخامة اذا قورن بالجهد المصرى الموجه لبلدان أوروبا الغربية ، واذا تذكرنا ان الميزان التجارى بين مصر وهذه البلدان يعانى من عجز ضخم لصالحها . وربما يكون الوقت قد حان لاعادة تقويم العلاقات المصرية بلووروبا الغربية برمتها بهدف التفكير في سبل تعظيم المنافع التي يمكن ان نتحصل عليها مصر من هذه العلاقات .

وفيما يتعلق بالعلاقة مع بلدان أوروبا الشرقية تم عدد من الزيارات المتبادلة بينها وبين مصر . وقع معظمها قبل موجة التغيير الكاسحة التي عمت هذه البلدان ، وباستثناء الاعراب عن الامل في ان يكون شاوشيسكو رئيس رومانيا السابق قد لقي محاكمة عادلة قبل اعدامه ، والاعراب عن الرغبة في ان تسود الديمقراطية رومانيا دون سقوط مزيد من الضحايا ثم تهنته جبهة الخلاص بقولى الحكم لم تتوفر اية معلومات عن اية جهود خاصة قامت بها الجهات المعنية في مصر للتعامل مع دول أوروبا الشرقية في ظل اوضاعها الجديدة بما يصون المصالح المصرية خاصة في ظل ما لوحظ من ان تطورات أوروبا الشرقية قد ارتبطت بظهور اتجاهات غير مواتية للمصالح العربية في السياسات الخارجية الجديدة لبلدانها .

استمر اهتمام الدبلوماسية المصرية الكبير بدول أوروبا الغربية انطلاقا من الايمان بجدوى دور هذه الدول سواء في قضية التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى او في جهود الخروج من الازمة الاقتصادية المصرية بكافة ابعادها ، وفي هذا الاطار قام الرئيس حسنى مبارك بزيارات الى عواصم كل من بلجيكا والمانيا الاتحادية وهولندا وبريطانيا في شهر مارس وفرنسا في يونيو وفرنسا وايطاليا في سبتمبر ، كما قام وزير الخارجية المصرى بزيارات الى كل من السويد والنرويج ، والدانمرك وفنلندا في يونيو ١٩٨٩ ، وعلى الجانب المقابل زار مصر مستشار النمسا في شهر يناير ورئيس وزراء الدانمرك في فبراير ووزير خارجية السويد في شهر سبتمبر .

ويتضح من ايمان النظر في محتوى التفاعلات المصرية - الأوروبية الغربية في عام ١٩٨٩ ان النموذج العام لهذه التفاعلات لا يختلف عن اعوام سابقة والذي تمثل عناصره الاساسية في تدفق غير متوازن للزيارات بين الطرفين على النحو السابق بيانه ، وانعدام للعائد السياسى الفعلى في عملية تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى . صحيح ان مصر قد رحبت باعلان الجماعة الأوروبية في يوليو ١٩٨٩ حول الشرق الاوسط واعتبرته اكثر تطورا من اعلان البندقية الذى صدر قبل تسع سنوات الا ان الامر يبقى محصورا حتى الان في مجال تسجيل المواقف وليس التأثير في مجريات الصراع . واخيرا انعدام العائد الفعلى أيضا فيما يتعلق بمساندة الموقف المصرى تجاه مؤسسات التمويل الدولية ، فعقب كل لقاء مصرى - اوروبى تم في عام ١٩٨٩ يستطيع المرء ان يجد بسهولة تصريحات اوروبية عن تقدير خطوات الاصلاح الاقتصادى المصرى وتقهم وجهات النظر المصرية تجاه صندوق النقد الدولى والوعد

سادسا - مصر والقوتان العظميان

للولايات المتحدة في شهرى اغسطس وسبتمبر على التوالي . ومن ناحية اخرى زار مساعد وزير الخارجية الامريكية للشئون الافريقية القاهرة في اعقاب تولى مصر لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية ، كما زار وزير الجيش الامريكى القاهرة في شهر نوفمبر .

وثمة انطباع عام لدى من يتابع تطور العلاقات المصرية الامريكية في السنوات الاخيرة يتأكد عاما بعد عام وينسحب ربما بدرجة اكبر على عام ١٩٨٩ بأن هذه العلاقات قد وصلت في السابق ذروة معينة اصبح من الصعب تجاوزها في ظل التغيرات التى لحقت بعد من الاوضاع المؤثرة في هذه العلاقات ، وعلى هذا الاساس فان مايحدث في هذه العلاقات هو استمرار لمجراها العام على نفس المستوى السابق ولكن مع وجود ازمتات محكومة تزداد عاما بعد عام .

ولقد وصلت العلاقات المصرية - الامريكية ذروتها كما هو معروف في اعقاب تبلور سياسة السلام في عهد الرئيس السادات وابتداء من عام ١٩٧٧ وحتى اغتياله في عام ١٩٨١ ، ثم بدأت عند ذلك سياسة مصرية محددة اخذت تتبلور بالتدرج استقلالية عن السياسة الامريكية واكثر ارتباطا بالوطن العربى وهذا مع استمرار توجهات السياسة الامريكية عامة وتجاه اسرائيل خاصة على ماهى عليه مما اوجد مساحات متزايدة للخلاف بين البلدين تولد فيها عدد من الازمتات التى لم تصل الى حد الانفجار بسبب علاقة الاعتماد المتبادل بين الطرفين التى تبرز فيها الحاجة الاقتصادية الملحة لمصر والاستفادة الامريكية من السياسة المصرية كعنصر اعتدال في المنطقة .

وينطبق هذا التحليل نجد ان العلاقات المصرية الامريكية قد احتفظت بمجراها العام كما تدل على ذلك عشرات من اللقاءات والتصريحات الدبلوماسية الاجابية من الطرفين ، وقرار قانون المساعدات الخارجية لعام ٩٠ - ١٩٩١ الذى تمت فيه المحافظة على

استمرار النموذج العام لعلاقة مصر بكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى دون تغيير جذرى في عام ١٩٨٩ ، وفى هذا الاطار ثمة انطباع بان هذا العام لم يشهد نقلة ، نوعية في تعزيز التعاون المصرى - الامريكى كذلك التى تمت في عام ١٩٨٨ بتوقيع مذكرة التفاهم العسكرية بينما ازداد معدل حدوث الازمتات الحكومة في العلاقات في عام ١٩٨٩ عنه في العام الذى سبقه ، ومن ناحية اخرى استمر التعاون المصرى - السوفيتى دون حدوث فقرات غير عادية فيه .

١ - مصر والولايات المتحدة الامريكية :

في ظل استمرار التوجهات الراهنة للسياسة الخارجية المصرية تبقى لمصر مصالح اساسية في التعامل مع الولايات المتحدة تتمثل على نحو اساسى في الحفاظ على المستوى الراهن لتدفق المعونة الامريكية لمصر - حيث ان زيادتها تبدو صعبة ان لم تكن مستحيلة - ومحاولة تحسين شروطها باستمرار ، كما في زيادة المرونة المتاحة للجانب المصرى في استخدامها ، ويلاحظ ان للمعونة شقها العسكرى الهام بالنسبة لتسلح القوات المسلحة المصرية ، وتغيير الموقف الامريكى من قضية الدين المصرى على نحو يسقط جانباً منها وييسر شروط سداد المتبقى منها ، والحصول على دعم السياسة الامريكية للتوجهات المصرية في مجال تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ..

وفى محاولة لتحقيق هذه المصالح تبدل الدبلوماسية المصرية عادة جهودا فائقة في التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية ، وفى عام ١٩٨٩ قام الرئيس حسنى مبارك بزيارتين للولايات المتحدة اولاهما في شهر ابريل والثانية في سبتمبر ١٩٨٩ على هامش اجتماعات الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما تمت زيارات اخرى على مستويات وفى مجالات عديدة لعل اهمها زيارة وزيرى الدفاع والانتاج الحربى

الرئيس بوش الذى لم يحاول متابعة الرئيس مبارك باى سؤال حول الموضوع ، وهو تصرف ان صبح يحمل الوجهين معا بمعنى انه يمكن ان يفيد الاقتناع التام بزيف الادعاء علما بأنه لم يصدر اى تصريح امريكى رسمى يفيد هذا المعنى او الاقتناع التام بصحته ، ويلاحظ ان المتحدث الرسمى باسم البيت الابيض استخدم تعبير ان الرئيس مبارك قد نفى اشترك مصر فى انتاج اسلحة كيميائية ، وعموما فإنه لا تتوفر معلومات اكيدة عن الطريقة التى انتهت او عولج بها هذا الموضوع .

وسواء كانت هذه الازمات وغيرها مدبرة لاجراج السياسة المصرية كما ذهب البعض او نتاجا طبيعيا لتفقد عملية صنع السياسة الأمريكية كما رأى فريق اخر فإن النتيجة واحدة فى الحالتين وهى ان مكانة مصر فى السياسة الأمريكية متدنية اذا تورت معلومات اسرائيل ، وان الاوضاع الراهنة فى هذه السياسة ليست مواتية لتحقيق اهداف السياسة المصرية على نحو مرضى . ويتطلب هذا الوضع ايضا من صانعى هذه السياسة القيام بعملية إعادة تقييم لاستكشاف انسب السبل لمواجهة علما بان الهامش المتاح لحرية الحركة المصرية سوف يكون فى هذا الصدد اضيق بكثير بسبب المساعدات الأمريكية لمصر ، وان كان الوقت قد حان لفتح ملف هذه المساعدات بدورها من اجل عملية تقييم شاملة لمروءها على الاقتصاد والقوات المسلحة المصرية .

٢ - عصر والاتحاد السوفيتى :

استمر فى عام ١٩٨٩ الاتجاه العام للتطور الايجابى فى العلاقات المصرية - السوفيتية فى سنواتها الاخيرة فى ظل سياستى الرئيسين مبارك وجورباتشوف ، وقد قدم اتمام السوفيت لانسحابهم من افغانستان فى شهر فبراير مبررا اضافيا لتحسن العلاقات . وقد شهد عام ١٩٨٩ زيارة وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزه لمصر فى شهر فبراير ، وهى اول زيارة لوزير خارجية سوفيتى لمصر خلال مايزيد على اثنتى عشرة سنة ، وقد لقي خلال هذه الزيارة بياناً سياسياً هاماً من لجان الشؤون العربية والخارجية . والامن القومى لمجلس الشعب والشورى عكس فيه الرؤية السوفيتية الجديدة فى الشؤون الدولية عامة وفى تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى خاصة ، وقد كانت هذه الزيارة مناسبة لظهور مدى التقارب - ان لم يكن التطابق فى المواقف فى هذا الشأن ، كما اكدت القيادات المصرية على اهمية مشاركة الاتحاد السوفيتى فى جهود التسوية السلمية للصراع كما لوحظ ان القاهرة كانت العاصمة التى اختارها شيفرنادزه للاجتماع بكل من الزعيم

مستويات المعونة السنوية المقدمة لمصر وقيمتها ١٣٠٠ مليون دولار لبرنامج المساعدات العسكرية الى جانب ٨١٥ مليون دولار لبرنامج المساعدات الاقتصادية ، ومثلها لعام ١٩٩١ ، كما جرت فى شهر نوفمبر مناورات النجم الساطع .. وغير ذلك من المؤثرات . ومن ناحية اخرى استمر حدوث الازمات الحكومة ، وكان عام ١٩٨٨ قد شهد ازمة تتعلق بما سعى تهريب مواد حربية من الولايات المتحدة الأمريكية لمصر ، وفى عام ١٩٨٩ حدثت ازماتان اخريان محدبتان فى شهر مارس قبيل زيارة الرئيس مبارك الاولى للولايات المتحدة فى شهر ابريل ، وكانت الازمة الاولى تتعلق باحتجاز الادارة الأمريكية وبطوصية من الكونجرس الأمريكى قسطين من الحجم النقدي للمعونة الأمريكية (١١٥ مليون دولار سنويا بما مجموعه ٢٣٠ مليون دولار) مشترطة لمصرها ان تأخذ مصر خطوات اكثر حسمًا على طريق اصلاح الاقتصادى كما يراه صندوق النقد الدولى . اما الازمة الثانية فقد ترتبت على اتهامات امريكية لمصر ببناء مصنع يمكنه انتاج غازات سامة واسلحة كيميائية واعرب متحدث باسم الخارجية الأمريكية عن قلق بلاده ازاء هذا الموضوع ، وأشار الى وجود تنسيق بين الولايات المتحدة وسويسرا منذ فترة لوقف تدفق التكنولوجيا اللازمة لبناء المصنع المصرى ، وقيل ان شركة سويسرية تقوم بتوريد بعض معدات المصنع قد الفت عقدها مع مصر بناء على قرار للحكومة السويسرية بعد ضغوط تعرضت لها من الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد اقتصر رد الفعل المصرى تجاه تجميد المعونة النقدية على الرغبة فى ان يتفهم الجانب الأمريكى خطوات اصلاح الاقتصادى التى تقوم بها مصر ، واثير الموضوع بطبيعة الحال اثناء زيارة الرئيس مبارك فى ابريل ، وفيما بعد تمت الموافقة على صرف مبلغ التحويل النقدي لعام ١٩٨٩ . ووفقا لاحد التحليلات فان المقصود من هذا التصرف الأمريكى ليس هذا المبلغ الهزيل فى ذاته وإنما احباط المحاولات المصرية الرامية الى زيادة المرونة المتاحة لدى الجانب المصرى فى استخدام مبالغ المعونة الأمريكية .

اما الاتهامات الخاصة ببناء مصنع يمكنه انتاج غازات سامة واسلحة كيميائية فقد نفاها الرئيس مبارك بحسم وأشار الى ان المصنع الذى يتحدثون عنه يقع الى جوار مصنع مصرى - أمريكى مشترك يتبع شركة جونسون لكيمواويات ، وقد ذكر بعض التقارير المصرية شبه الرسمية ان احدا من الادارة الأمريكية لم يبادر اثناء زيارة الرئيس مبارك بإثارة موضوع مصنع الكيمواويات وأنه هو الذى اثاره فى اطار حديث علبر مع

الفلسطيني ياسر عرفات ووزير خارجية اسرائيل . ومن ناحية اخرى سبقت الاشارة الى المواقف السوفيتية اليجابية من عودة العلاقات بين مصر وكل من ليبيا وسوريا .

وعلى الصعيد الاقتصادي استمر التعاون بين الجانبين في المشروعات الصناعية المختلفة ، وكان في مقدمة المشروعات الجديدة التي يتعاون الاتحاد السوفيتي مع مصر في اقامتها خطة توسعات مصنع الحديد والصلب لتصل طاقة الانتاج المصرى منه الى ١,٥ مليون طن في نهاية الخطة الخمسية الحالية ، وكذلك انشاء مجمع للحديد والصلب يساهم في سد احتياجات مصر المتزايدة من الصلب ، والمساهمة في زيادة طاقة مجمع الألومنيوم في نجع حمادي الى ٢٥٠ ألف طن وكذلك المشاركة في تجديد المجمع ، كما تشمل المشروعات السوفيتية الجديدة بعض المصانع الكيماوية ومشروع البطارية الرابعة في شركة الكوك والساهمة في تنفيذ مناجم فوسفات ابو طرطور هذا الى جانب مشروع كهرباء عين موسى (١٢٠٠ ميغاوات) وهو ماسيعطى نصف قدرة الطاقة التي ينتجها السد العالي ، ويلاحظ ان بعض التقارير في صحف معارضة مصرية قد اشارت الى ان النظرة السوفيتية الاقتصادية الجديدة تعوق تنفيذ بعض المشروعات بسبب رغبة السوفيت في رفع نسبة الفائدة على القروض المقدمة لبعض المشروعات وان لم تتوفر اى معلومات مؤكدة بهذا الشأن او اى علامات على وجود توتر او تعثر في العلاقات لهذا السبب . كما يلاحظ ان التعاون بين القطاع الخاص المصرى والاتحاد السوفيتي قد تكثف بوضوح سواء في مجال الصادرات المصرية الى السوق السوفيتية او في المجال الجديد الخاص بانشاء مشروعات مشتركة في الاتحاد السوفيتي .

ملاحظات ختامية

حققت السياسة الخارجية المصرية في عام ١٩٨٩ انجازات ملموسة تمثلت اساسا في الاستكمال النهائي لعملية عودة العلاقات المصرية - العربية كما حظت بمكانة دبلوماسية رفيعة تمثلت في رئاسة مبارك لمنظمة الوحدة الافريقية فيما بين مؤتمري القمة الخامس والعشرين والسادس والعشرين وتوالي بهذه الصفة ، نيابة رئاسة حركة عدم الانحياز في مؤتمر بلغراد الذي انعقد في عام ١٩٨٩ ، وعموما كان الحضور الدولى المصرى واضحا في محافل دولية هامة وعديدة . غير ان اعمان النظر في تقويم مردود هذا كله يظهر

ان التحدى الذى يواجهه السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة يتمثل في قضية الفعالية بمعنى القدرة على تحقيق الاهداف المرجوة من التحرك الدبلوماسى ، فقد بذلت الدبلوماسية المصرية جهودا مضنية للتقدم بعملية التسوية في الصراع العربى - الاسرائيلى على نحو ما يظهر هذا التقرير ، ولحل الصراع في جنوب السودان ، ولتسوية النزاع الموريتانى - السنغالى ، وضم اثيوبيا وكينيا الى الاندوجو ، ولاقتناع الدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة بسلامة الموقف المصرى من قضية الاصلاح الاقتصادى والمديونية ، ولطرح قضية مديونية افريقيا ودول العالم الثالث بصفة عامة على الاغنياء لكن المردود في جميع الاحوال لم يتحقق

ولا ينبثق القصور في الفعالية بطبيعة الحال من مجرد التخصير في الاداء ، ولكنه يعكس مسألة « القدرات » المصرية في سياق الاوضاع الاقليمية والدولية المحيطة بها ، وهذا لا يعنى ان الطريق امام السياسة المصرية لتحقيق مزيد من الفاعلية طريق مسدود او انه ليس في الامكان ابداع مما كان وبعبدا عن المطالبة بمراجعة جذرية لتوجهات وممارسات السياسة الخارجية المصرية ليس هذا اوانها فان ما يمكن المطالبة به حاليا كما سبقت الاشارة في اكثر من موضع من هذا التقرير هو القيام بعملية اعادة تقويم جريئة وواقعية للعائد من التحرك الدبلوماسى المصرى الراهن بهدف تحديد مناطق القصور واستكشاف انسب السبل لتعظيم هذا العائد ، ويرتبط بهذا بالتأكيد سرعة استغلال القاعدة الراهنة للعلاقات المصرية - العربية في القيام بدور عربى اكثر فعالية ، واعادة النظر في الخريطة الحالية لتوزيع الاهتمامات المصرية التى تحتل فيها اسيا بمعاملتها الثلاثة الصين والهند واليابان مكانا هامشيا اذا قورنت باوروبا الغربية ، وتقويم علاقات مصر الراهنة بدول اوروبا الشرقية في ظل المتغيرات الجديدة التى اجتاحتها ، وعلى المستوى الاجرائى قد يحتاج توزع الجهد الدبلوماسى المصرى على المستوى الاقليمى ما بين الاطر الشاملة والتجمعات الفرعية واللجان الثنائية الى اعادة نظر ، ومن السهولة يمكن ان يقال ان لكل حادث حديثا غير ان المطلوب هو تقويم محدد لعائد كل من هذه الاطر ونسبته الى حجم الاهتمام الفعلى الموجه له ، واخيرا تبقى زيادة القدرات المصرية مفتاحا لا غنى عنه لاي تحسين ممكن في اداء السياسة الخارجية المصرية ، وهى بالمناسبة - اى زيادة القدرات المصرية - على الرغم من تأثرها الواضح بالظروف الخارجية تبقى في النهاية عملا داخليا بالدرجة الاولى .

القسم الرابع

الدفاع والقوة العسكرية

■ السياسة الدفاعية المصرية

■ سياسة التسليح المصرية

اولا : السياسة الدفاعية المصرية

التوترات والنزاعات الاقليمية التي تحيط بمصر لابد وان يكون لها تأثيرها على الوضع الاستراتيجي للدولة . ويعتبر الصراع العربي الاسرائيلي على قمة مخاطر هذه التوترات والنزاعات رغم وجود معاهدة السلام بين مصر واسرائيل نظرا لما يؤدي اليه من تهديد للدول والشعوب العربية التي تربطها بمصر مصالح وعلاقات خاصة وترتبط معها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي . وقد زادت أهمية هذه العلاقات بعد استعادة العلاقات الطبيعية مع جميع الدول العربية ، وتشكيل مجلس التعاون العربي الذي ساهمت مصر في تأسيسه . ويؤدي عدم الاستقرار الى عرقلة تحقيق الأهداف المرجوة من هذه العلاقات ومن تأسيس مجلس التعاون العربي . ولايزال النزاع العراقي الايراني بدون تسوية سلمية رغم استمرار توقف اطلاق النيران ، مما يوحى باحتمال استئناف القتال بعد فترة مما يخلق ايضا حالة من عدم الاستقرار في الخليج والعراق . بالإضافة الى احتمال التأثير على تدفق واسعار النفط ، وحركة الملاحة في البحر الاحمر وقناة السويس بما يوصله كل ذلك من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مصر كذلك فان استمرار الصراع في جنوب السودان يولد حالة من التوتر التي تعوق امكانية التعاون مع السودان وباقي الدول حوض النيل ، وتعزل امكانية تحقيق اكبر استفادة من مياه النيل التي تشكل شريان الحياة الرئيسي لمصر ، وتزداد أهمية ذلك في ظروف الفيضانات المنخفضة والمتوسطة التي استمرت خلال السنوات العشر الاخيرة . وتزداد خطورة التوترات في جنوب السودان نتيجة لتوقف العمل في حفر قناة « جونجلي » ، ثم بالانباء التي قواترت عن تعاون جهات اسرائيلية مع اثيوبيا في عمل قياسات على نهر اباي

اتضحت خلال العام بعض ملامح السياسة الدفاعية المصرية رغم أن التغيرات في البيئة الدولية والاقليمية لم تكن ذات تأثير كبير عليها . ويمكن تلخيص اهم العوامل المؤثرة على السياسة الدفاعية خلال هذا العام في :
- اشتراك مصر في تأسيس مجلس التعاون العربي .
- استعادة العلاقات الطبيعية مع جميع الدول العربية .
- تحول العلاقات المصرية الليبية من مجال الصراع الى مجال التعاون .
- عودة العلاقات المصرية السورية الى علاقات طبيعية كاملة في نهاية السنة .
- استمرار الانقراض الفلسطيني .
- تذبذب الاوضاع الاستراتيجية في الجنوب في السودان واثيوبيا .
- جهود قوى عالمية لحظر انتشار الاسلحة الكيميائية وتكنولوجيا الصواريخ ارض - ارض .
- استمرار التزام مصر بمعاهدة السلام مع اسرائيل .
- تطور العلاقات العسكرية الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية .
- استمرار الازمة الاقتصادية في مصر .
- تطور الصناعة العسكرية .

١ - البيئة الاستراتيجية :

تقدر القيادة العسكرية المصرية أن البيئة الاستراتيجية تولد ضغوطا على الحالة الدفاعية لمصر ، وتلخصها في أن المنطقة تنسم بالتوتر والنزاعات الاقليمية ، وبمحالة اختلال في التوازن العسكري والاستراتيجي في الدول المجاورة لمصر . ولاشك أن

٢ - متطلبات الاوضاع الاستراتيجية :

تتطلب الاوضاع السابقة من مصر أن تراقب التطورات الإقليمية والعالية، بما لا يترك مجالاً لهذه التوترات والنزاعات أو لاختلال التوازنات في المناطق المحيطة بها، بأن تؤثر على أمن مصر والمصالح المصرية. كما تتطلب توجيه الجهود وتركيزها من أجل المحافظة على السلام والتغلب على أسباب النزاعات والصراعات في المنطقة، مع الاستعداد التام في نفس الوقت لمواجهة أية نزاعات محتملة. ومعنى ذلك المتابعة الدقيقة والصيقة والمستمرة لأي تغييرات في حدة النزاعات والتوترات المحيطة بها ورصد اتجاهاتها وتأثيراتها المحتملة مع متابعة خاصة للتغيرات التكنولوجية في موازين التسليح والعمل على مواكبتها سواء بالحصول عليها أو بالحصول على تطورات مقابلة لمعادلة التأثيرات الناتجة عنها. ويرتبط ذلك بصفة خاصة بالمحافظة على القوات المسلحة في درجة الاستعداد القتالي المناسبة التي تمكنها من الاستجابة للتغيرات والنزاعات في وقت مناسب وبإقل تكاليف ممكنة حيث إن درجة الاستعداد القتالي تتناسب تكلفتها طردياً مع درجة ارتفاعها .

٣ - مهام القوات المسلحة :

تحدد القيادة العسكرية المصرية مهام القوات المسلحة (الاهداف السياسية العسكرية) بأنها :

١ - حماية الأمن القومي المصري من جميع أنواع التهديدات .

٢ - حماية الشرعية الدستورية .

وتتأثر هذه المهام جدلاً حول مفهوم الأمن القومي والتهديدات التي قد يتعرض لها . وبالمفهوم الشامل للأمن فإن هناك أنواعاً مختلفة من التهديدات التي لا يمكن للقوات المسلحة أن تقوم بحماية الأمن القومي المصري منها منفردة ، بينما قد يمكنها المساهمة في ذلك بالتعاون مع باقي أجهزة الدولة . كما أن التهديدات المباشرة للأمن القومي المصري والتي تقع في مجال المسئولية المباشرة للقوات المسلحة تتطلب تعاون القوات المسلحة لدول عربية أخرى ، ولا توضع هذه المهام مدى ارتباط مفهوم الأمن القومي المصري بالأمن القومي العربي . أما عن حماية الشرعية الدستورية ، فإن القوات المسلحة تستطيع أن تقوم بدور محدود فيها بالإضافة إلى باقي السلطة والأجهزة الدستورية في الدول ، بل أن القوات المسلحة هي الوسيلة الأخيرة ، ودورها يأتي بعد دور جميع مؤسسات وأجهزة الدولة الأخرى .

الذي يصب في النيل الأزرق تمهيداً لاقامة منشآت مائية هناك ، وذلك بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وإثيوبيا . ولأينزال الصراع في تضاد بين الحكومة وإجماعات المعارضة سبباً في اضطراب الأوضاع الاستراتيجية قرب الحدود المصرية ، بما تسبب عنه من توغل لقوات الحكومة التضادية داخل الأراضي السودانية ، ومماثلته تصريحات الحكومة التضادية من تهديدات لليبيا كدولة مجاورة لمصر ، وخاصة بعد أن تحسنت العلاقات المصرية الليبية تحسناً ملحوظاً . ورغم البعد النسبي للنزاعات بين إثيوبيا والصومال ، وبين السنغال وموريتانيا فإن هذه النزاعات تزيد من خطورة الوضع الأمني في المنطقة ، وتؤثر على مصالح مصر . كذلك فقد أثرت النزاعات والتوترات الداخلية في بعض الدول العربية أو بينها وبين بعضها على البيئة الاستراتيجية ، وقد ظهر ذلك بوضوح صورة في النزاع في لبنان الذي أدى إلى دفع المنطقة إلى مجال الصراعات الدولية بتحريك بعض القوات الفرنسية والأمريكية والإيرانية في اتجاه لبنان ، وتدخّلها فيه مما يشكل تهديداً محتملاً لجميع دول المنطقة بما فيها مصر . كذلك فالصراع الداخلي في شمال الصومال ، والصراع في الصحراء الغربية يؤثران على مصالح مصر في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر . وعلى العلاقات المصرية وإمكانات التعاون مع دول المغرب العربي .

أما عن حالة اختلال التوازن في الدول المجاورة لمصر فلا شك أن أخطر هذه الاختلالات هو اختلال التوازن مع إسرائيل نتيجة لعلاقات الاتفاق الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، ولتطويرها لأسلحة نووية وصاروخية ، ولاستمرار سياستها العدوانية ضد العرب الفلسطينيين والدول العربية المجاورة ، وعدم توازن مناطق خفض وتهديد القوات على جانبي الحدود ، بالإضافة إلى ما تمنحه لها الولايات المتحدة من تكنولوجيا متقدمة في صناعة الأسلحة تحرمها على الدول العربية . أما التوازن مع باقي الدول المجاورة لمصر والمنطقة ، فإنه يمكن القول أن العلاقات بين مصر والجمهورية الليبية لم تعد قابلة للحكم عليها بمقاييس التوازن العسكري ، كما أن التوازن الاستراتيجي العام يظل دائماً في صالح الأمن المصري ، كذلك فإن الميزان العسكري لا يوضح اختلالاً لغير صالح مصر في اتجاه السودان . إلا أن اختلال التوازن الاستراتيجي بين إيران والعراق ، والتوازن الاستراتيجي والعسكري بين إثيوبيا وكل من السودان والصومال يؤدي إلى تهديدات قائمة ومحتملة للأمن المصري .

٤ - الاستراتيجية العسكرية :

وقد نجحت القوات المسلحة بدرجة محدودة في التحول التدريجي من الاسلحة الشرقية الى أسلحة مختلفة متنوعة الا ان نسبة الاسلحة الشرقية المنبع مازالت كبيرة نسبيا بعد توقف الامداد من المصادر الشرقية تقريبا لمدة تزيد على خمسة عشر عاما في كثير من المجالات . كما ان الازمة الاقتصادية أدت الى الاعتماد بشكل رئيسي على المساعدات الأمريكية مع تنوع محدود مع دول أخرى .

وبالنسبة لبناء العقيدة القتالية والتي تعنى أساليب القتال (لتمييزها عن العقيدة العسكرية والتي تحدد المفاهيم الرئيسية للصراع ويطلق عليها السياسة العسكرية) فان كل الشواهد تشير الى ان أساليب القتال في القوات المسلحة مازالت تعتمد بدرجة كبيرة على اساليب القتال المستقاة من العلوم العسكرية في المدرسة الشرقية (السوفيتية) مع إدخال بعض التعديلات والمفاهيم المحدودة المستقاة من أساليب القتال الغربية على نحو ما ذكر في تقرير السنة الماضية . كما ان دورس حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ قد تركت بصمتها على جميع أوجه النشاط في القوات المسلحة المصرية منذ ذلك التاريخ ، ويصعب تقييم نتائج الجهود المبذولة من اجل بناء عقيدة قتالية مستقلة خاصة وأن تقييم أطراف الصراع لأساليب ونتائج القتال مختلفة ، كما ان تقييم الدول التي لم تكن طرفا في الصراع كان مختلفا أيضا . وأخيرا فان التطورات التكنولوجية في العالم وفي المنطقة تجاوزت كثيرا من المفاهيم والأساليب التي يمكن استخلاصها من الحرب في ذلك العام . وقد كان الإنتاج المحلي لبعض نظم الأسلحة المتطورة لسد حاجة القوات المسلحة وبعض الدول الصديقة ، وكذا الإصلاح والصيانة والتطوير المستمر للأسلحة الشرقية الصنع وفقا للمتطلبات الدفاعية للقوات المسلحة الرئيسية ركنا أساسيا من سياسة التسليح المصرية - التي تفرز جزءا خاصا بها . ورغم أن الصناعة المصرية قد قطعت شوطا ملموسا في هذا المجال ، إلا أن هناك الكثير من الاسلحة المتطورة اللازمة لسد حاجة القوات المسلحة مازالت بعيدة عن مجال الإنتاج المحلي ، وذلك نتيجة لقصور الموارد من جهة ، وللقيد التي تضعها الدول الصناعية على نقل تكنولوجيا الأسلحة المتطورة من جهة أخرى ، كما ان الازمة الاقتصادية تحد من القدرة على التغلب على هذه القيد . كذلك فإن إصلاح وصيانة وتطوير الأسلحة الشرقية لا يستطيع ان يحتفظ بهذه الأسلحة كلها على مستوى مناسب من الكفاءة لفترة زمنية طويلة إلا بتكلفة عالية قد تصبح غير اقتصادية في نهاية الأمر ، مما يتطلب التخلص منها على النحو الذي قامت به القوات

أكدت القيادة العسكرية المصرية الاتجاه للتحول من السلوك الدفاعي الى الردع . ويشير هذا التأكيد على الاتجاه نحو الردع الى تحقيق الامن باقل تكاليف دفاعية ممكنة ، مع التعرض لاقل ما يمكن من التهديدات . وقد تبنت دول كثيرة هذا الاتجاه ، الا انه لا يزال هناك شك كبير في ان اتباع هذا الاتجاه يحقق الاهداف العامة منه في مجال الدفاع ، ويعزز الكثيرون حالة الثبات في علاقات الدول في هذه الحالة الى وجود توازن في القوى لا يسمح بتفوق أحد الأطراف بالدرجة التي تقريه على التهديد . وان ارتفاع التكلفة بشكل عاملا مساعدا على ثبات الأوضاع ، ويرى آخرون ان الردع لا يكفي لتوقف التهديدات بشكل عام في حين انه قد يكون مانعا ضد وقوع تهديد معين وبصورة معينة ، وهو ما يسمى في بعض الاحيان بمصطلح « الردع الخاص » وأخيرا فان الاعتناء على الردع عادة ما يؤدي الى سباق للتسلح لمحاولة كل طرف ان يتغلب على ادوات صراع الطرف الاخر ، ويؤدي في النهاية الى ان يصبح الردع مرتفع التكلفة

٥ - المعالم الرئيسية للسياسة الدفاعية المصرية :

تتصور القيادة العسكرية المعالم الرئيسية للسياسة الدفاعية المصرية في ضوء فهم للصورة الإستراتيجية لمصر في البيئة الإقليمية والعالمية على انها « رمز للاعتدال وعامل مؤثر لتحقيق التوازن في المجال العربي » وتتبع هذه الصورة الاستراتيجية على جميع أوجه السياسة الدفاعية المصرية كما يلي :

- التحول التدريجي من الأسلحة الشرقية الى أسلحة مختلفة ومتنوعة في إطار تنوع مصادر اسلحة القوات المسلحة .

- الاتجاه الى بناء عقيدة قتالية مستقلة مع رفع الكفاءة القتالية وفعالية الجندى المصرى على أساس الدروس المستخلصة من خبرة الحرب في أكتوبر عام ١٩٧٣ .

- الإنتاج المحلي لبعض نظم الاسلحة المتطورة التي تحتاجها القوات المسلحة المصرية مع الوفاء باحتياجات بعض الدول الصديقة .

- الإصلاح والصيانة والتطوير المستمر للأسلحة الشرقية الصنع وفقا للمتطلبات الدفاعية للقوات المسلحة المصرية .

- المساهمة في برامج تطوير الدولة وفقا للقدرات المتاحة في القوات المسلحة .

الجزء الأكبر من موارد الدولة وهي الموارد التي تحتاجها لإنشباع الحاجات اليومية للشعب وإبرامج التنمية الأخرى .

كما أن بعض الدول قد تقتصر في إنتاجها لبعض أنواع الأسلحة على طرازات ذات خصائص معينة لا تتناسب مع ظروف واحتياجات وموارد الدولة المستوردة .

وإذا كان الأصل هو أن تقود الأفكار العسكرية سياسة التسليح سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد ، أي أن المتطلبات الدفاعية هي التي تحدد خصائص السلاح المستورد أو المصنع ، فإن هذه المتطلبات كثيرا ما لا يمكن توفيرها بالكامل اما لنقص في امكانيات التصنيع المحلي والمستورد أو لأن جهات الإنتاج الاجنبى لا يناسبها إنتاج السلاح والعتاد بالخصائص المطلوبة أو لعدم توفر الموارد اللازمة للحصول على الأسلحة والمعدات التي تتوفر فيها هذه المتطلبات . وهنا يصبح من الضروري تطوير الأفكار العسكرية لتسليم الخصائص المتوفرة فعلا في الأسلحة والمعدات التي امكن الحصول عليها لتحقيق التوازن في استخدامها وتحقيق الاهداف الدفاعية المطلوبة .

لقد سعت القوات المسلحة المصرية الى الالتزام بسياسة تنويع مصادر الأسلحة والمعدات ، وأمكنها تحقيق بعض التقدم في هذا المجال ، إلا أن المصاعب المتعلقة بالتمويل أدت إلى غلبة الاعتماد على المساعدات الأمريكية في الحصول على الأسلحة ، وبالتالي إلى ميل كبير للحصول على الأسلحة والمعدات من الولايات المتحدة الأمريكية . كما أن التحول إلى مصادر أخرى كان في الأغلب نتيجة لارتفاع ثمن المعدات الأمريكية . مثل التحول عن شراء طائرات طراز د ف - ١٥ ، إلى طائرات «ميراج ٢٠٠٠» ، أو العمل على شراء غواصات بريطانية نظرا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقوم ببناء غواصات بمحركات ديزل ، وغيرها .

٨ - اسلحة التدمير الشامل والصواريخ أرض أرض :

أوضحت القيادة المصرية موقفها من هذه الأسلحة . وقد كان انعقاد مؤتمر باريس حول حظر انتشار الأسلحة الكيميائية في مارس ١٩٨٩ سببا في إعلان موقف مصر منها إذ أعلنت عن ضرورة ربط حظر إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية بحظر إنتاج وتخزين الأسلحة النووية . وقد أوضح وزير الدفاع المصرى أن مصر تؤيد عقد معاهدة تحظر انتشار جميع الأسلحة غير التقليدية بما فيها الأسلحة الكيميائية والنووية

المسلحة فعلا بالنسبة لبعض المعدات والأسلحة . وساهمت القوات المسلحة في برامج تطوير الدولة منذ أواخر السبعينيات وقد استمرت خلال العام في هذه المساهمة ، ومن الواضح أن هناك جهودا لتنمية هذه المساهمة واتساعها أفقيا ورأسيا للاستفادة من امكانيات وقدرات القوات المسلحة في تنفيذ بعض برامج التنمية مما يمكن من مزيد من الاعتماد على الذات في تحقيق اهداف التنمية ، وتوفير الموارد اللازمة للقوات المسلحة ، مع الاهتمام بالمساهمة في المشروعات التي تخدم الأهداف والاغراض الدفاعية للقوات المسلحة .

٦ - حجم القوات المسلحة :

ترى السياسة الدفاعية المصرية أن حاجات الدفاع في ظروف السلام لا تتطلب حجما كبيرا من القوات وخاصة في عدد الافراد ، وأن معدلات التطوير في مجالات الاسلحة والمعدات الفنية تحتم وجود كوادر فنية مدربة من خلال برامج موضوعية ومدروسة بعناية لتحقيق أقصى فائدة من هذه الاسلحة الأمر الذي يصعب تحقيقه بالنسبة لأعداد كبيرة ، كما لا يحدى مع انخفاض المستوى العلمى والمقاتل للجندى . هكذا فإن القوات المسلحة مستمرة في انتقاء الافراد بين المستويات التعليمية والثقافية المرتفعة نسبيا وتسيب للاستفادة من خريجي الكليات والمعاهد العليا وفقا للتخصصات المطلوبة في القوات المسلحة ، وإعدادهم من خلال برامج متعددة لمختلف التخصصات .

٧ - مصادر الاسلحة :

تؤكد القيادة العسكرية المصرية على أن تنويع مصادر الاسلحة حتمية إستراتيجية للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة لكل انماط نظم الاسلحة ، وهي تدرك في نفس الوقت أن ذلك يتطلب دراسات عسكرية لتطوير الأفكار العسكرية لتحقيق توازن في استخدام اسلحة من مصادر مختلفة ، كما تدرك ان هذا الاتجاه أدى ويؤدي الى بعض المصاعب الإدارية والأعباء المالية الإضافية ، إلا انها تقدر أنه أمكن التغلب على هذه المصاعب وتخفيض النفقات إلى الحد الأدنى من خلال الاستعانة بخبرة وجهود الخبراء المصريين .

ورغم المصاعب التي لا بد وان تؤدي اليها سياسة تنويع مصادر الأسلحة سواء في المجال الإدارى أو الفنى أو المالى إلا أنه لم يعد ممكنا عمليا الاعتماد على مصدر واحد للسلاح في جميع المجالات نظرا لتعدد انواع المعدات والاسلحة بالشكل الذى أصبح معه من المستحيل عمليا على دولة ما أن تنتج جميع هذه الأنواع نظرا لما يحتاجه ذلك من موارد ضخمة تؤدي الى ابتلاع

ووسائل ايصالها . كما لكد اقتناع القيادة المصرية بالخطورة الكبيرة للأسلحة الكيميائية ، وعلى أن مصر موقعة على اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ التي تتعهد فيها الدول بالامتناع عن استخدام الأسلحة الكيميائية . من جهة أخرى اكدت القيادات السياسية أن مصر لاتقوم بانتاج أسلحة كيميائية ولاتملكها ولاتتوى انتاجها . ومع توقيع مصر على معاهدة انتشار الأسلحة النووية ومصادقتها عليها في اوائل الثمانينات فليس هناك أى نشاط يمكن أن يؤدى الى إنتاج اسلحة نووية في مصر في المستقبل القريب مع استمرار التزام مصر بهذه المعاهدة .

وتعتبر الصواريخ أرض أرض أحد الموضوعات المثارة خلال عام ١٩٨٩ نتيجة للتقارير التي تردت خلال عام ١٩٨٨ عن تعاون مصرى عراقى ارجنتينى لبناء صواريخ أرض أرض يصل مداها الى ألفى كيلومتر . وقد أوضحت القيادة العسكرية المصرية موقعها حيالها بأن هذا النوع من الصواريخ موجود في المنطقة منذ الستينيات وبالتالي فهو ليس جديداً عليها ، وان هناك عثر دول في المنطقة لديها هذه الصواريخ ، وان مصر قلقة تماما من الاخطار الناجمة عن انتشار هذه الأسلحة وتعتقد ان المتغيرات السياسية والعسكرية قد تؤدى الى تطوير الصواريخ أرض أرض لتصبح الوسيلة الرئيسية لحمل الرؤوس الحربية وغير التقليدية مثل الرؤوس النووية والكيميائية مما يمكن ان يكون لها أثر أبعد من حدود توازن القوى الاقليمى وتوازنا القوى الدولية . وهى بذلك تعيد التحرك من أجل تسوية النزاعات الحادة والمزمعة في المنطقة كخطوة أولى لمواجهة أخطار سباق التسلح في اتجاه أسلحة التدمير الشامل ، مع أهمية التزام بلاد المنطقة بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار جميع الأسلحة غير التقليدية بحيث تشمل الأسلحة الكيميائية والنووية وبعض وسائل توصيلها مثل الصواريخ أرض أرض .

وتوضح التصريحات الرسمية السابقة أن مصر قد التزمت بعدم امتلاك أسلحة كيميائية أو نووية ، كما انها لم تعد مهتمة بانتاج صواريخ أرض أرض او الحصول عليها ، وان هذا الاتجاه يحدث في الوقت الذى تنتشر فيه هذه الأسلحة ليس بعيدا عن حدودها حيث تمتلك اسرائيل الأسلحة النووية ، وهناك دلائل قوية على امتلاك اسرائيل ودول عربية أخرى لأسلحة كيميائية ، وتقوم اسرائيل بتطوير وتجربة صواريخ سطح سطح النووية معتمدة على امكانياتها متفردة وبالتعاون مع جنوب افريقيا . كما قام العراق بتطوير صواريخ متوسطة المدى يصل مداها الى ألفى كيلومتر خلال عام ١٩٨٩ وسبق حصول المملكة السعودية على صواريخ أرض أرض ذات مدى يصل الى الفين وسبعمئة

كيلومتر ، بالإضافة الى باقى دول المنطقة التى لديها انواع من هذه الصواريخ وأهمها سوريا وليبيا والجزائر وايران والكويت وكل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . ومع استمرار الخطر الناتج عن التسلح الاسرائيلى والتزام مصر بما تعهدت به ، يصبح من الضرورى توفير وسائل أخرى سواء كان ذلك لتحقيق التوازن أو لتحقيق القدرة المستمرة على الردع ، ويمكن تحقيق ذلك إما بتطوير قدرات الوسائل الموجودة حاليا ، أو بتحقيق تعاون وثيق مع إحدى الدول المحيطة أو أكثر والتي لديها هذه الوسائل .

٩ - مبادئ مساهمة القوات المسلحة في المجال الاقتصادي وإعادة البناء :

اعربت القيادة العسكرية عن تقديرها للنتائج الإيجابية لمساهمة القوات المسلحة في المجال الاقتصادي ومجال إعادة بناء البلاد بما يخفف من معاناة المواطن المصرى الذى يشكل جزءا لا يتجزأ من القوات المسلحة ، وترى أن ذلك قد حقق نتائج ايجابية للقطاع المدنى في الحصول على التدريب والخبرة ، ولما مجال الامن الغذائى . وأكدت أن تطبيق هذه السياسة يتم بطريقة تؤكد المبادئ التالية :

- أن المشروعات لا تؤثر على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة بل تضيف إليها خبرات في مجالها .
- ألا تخلق المشروعات منافسة مع القطاع الخاص .
- اختيار الافراد والقدرات العاملة في الخدمة الوطنية من فائض القوات المسلحة دون التأثير على قدراتها القتالية او نسبة الاستكمال .

ويلاحظ عند مراجعة المبادئ السابقة غياب مبدأ هام كان قد حدد سابقا وهو تحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة قدر الامكان ، بحيث يخرجها من سوق الاستهلاك المحلى بما يوفر الطاقة الانسانية المدنية لخدمة القطاع المدنى ، وتوفير متطلبات افراد القوات المسلحة وعائلاتهم بأسعار مناسبة تشكل نوعا من التعويض عن انخفاض دخولهم بالمقارنة بدخول العاملين في كثير من القطاعات الأخرى . كذلك فإن هذه المبادئ لا تتفق مع الأهداف التى سبق ذكرها عن التأثير على اسعار السوق المحلى والعالمى بالدخول كمنافس في حدود ربحية معقولة وخاصة في تجنب المنافسة مع القطاع الخاص .

أما عن التأثير على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة واختيار القدرات من فائض القوات المسلحة دون التأثير على قدراتها القتالية أو نسبة الاستكمال فيبدو أن تحقيق ذلك صعب وخاصة على ضوء ما سبق ذكره عن حجم القوات المسلحة . إذ ان انشغال وحدة بهماء في

وكان الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي أكثر مدعاة الى القلق نظرا للاضطرابات في السودان ، الأمر الذي أدى الى تذبذب العلاقات مع الحكومة السودانية التي أعلنت الغاء معاهدة الدفاع المشترك مع مصر في إطار محاولة لإيجاد طريق للحوار مع القوات المتمردة في الجنوب ، وقد صاحب ذلك محاولة لإلقاء اللوم على مصر في أنها لا تقدم مساعدات كافية للسودان ، الأمر الذي نفته مصر . وقد تحصنت العلاقات مع الحكومة السودانية نسبيا بعد قيام الانقلاب العسكري هناك باسم ثورة الانتقاذ الوطني ، إذ استعادت روابط التعاون دون الحاجة الى عقد معاهدة بديلة لمعاهدة الدفاع المشترك السابق ، إلا أن استمرار الاضطرابات في جنوب السودان مازال يصيب قلقا ويشكل تهديدا محتملا للأمن القومي المصري .

وقد ارتبط بالأحداث في الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي معاونة إثيوبيا للقوات المتمردة في جنوب السودان واستئناف العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل ، ويظهر بؤار للتعاون بينهما في مجالات الهجرة اليهودية من إثيوبيا إلى إسرائيل ، وفي البدء بدراسات وإجراء قياسات وجسات على نهر أبأبي الذي يصب في النيل الأزرق ، وكل من مجالي هذا التعاون يشكل بؤار تهديد للأمن المصري وخاصة مايتعلق باحتمال التأثير على مياه النيل ، ولاشك أن تطور هذا التعاون يتطلب تعاونا مصرياً سودانياً لمواجهة الاخطار المحتملة والمترتبة عليه .

وقد لوحظ خلال العام تطور جديد في العلاقات العسكرية المصرية العربية وهو زيادة معدلات إجراء التدريبات العسكرية المشتركة بين مصر ودول عربية أخرى وهو تطور إيجابي ويعتبر مدخلا هاما نحو تحقيق تعاون عسكري عربي فعال عند الضرورة . وقد أبدت مصر استعدادها للقيام بمثل هذه التدريبات العسكرية المشتركة مع أية دولة عربية تطلب ذلك . ورغم أهمية التطور إلا أنه لايزال محصورا في التعاون مع الدول العربية التي ليس لها قوات مسلحة كبيرة ، وتزداد أهمية هذا الإتجاه في حالة اجرائه مع هذه الدول .

١١ - التغيرات في البيئة الاستراتيجية العالمية :

تؤثر التغيرات في البيئة الاستراتيجية العالمية على الاوضاع الدفاعية في مصر ، وكان أهم هذه التغيرات ماحدث من تطور ملحوظ في العلاقات السوفيتية الامريكية ، ومن تطورات في شرق اوروبا . وإذا كانت هذه التطورات تؤدي الى تخفيف حدة التوتر العالمي وبالتالي خفض الاخطار المحتملة من تصاعد هذا

المجال الاقتصادي ومشروعات التنمية لابد وأن يؤثر بدرجة ماعلى مدى استعدادها القتالي وبالتالي فإنها حتى مع افتراض اكتسابها لخبرات اضافية لاستطيع أن تكون على نفس الدرجة من الاستعداد لوحدة لا تقوم بنفس المهام . كذلك فانه من الصعب تصور أنه في ظل سياسة إبدال الكيف بالكم أن يكون هناك قلنس من القدرات في القوات المسلحة ، بل إن مجرد وجود القلنس يثير التساؤل عن اسباب وجوده وخاصة في ظروف خفض الانفاق العسكري .

١٠ - اثر التغيرات في البيئة الاستراتيجية العربية :

يؤدي ماحدث خلال عام ١٩٨٩ من إنشاء مجلس التعاون العربي واشترك مصر في مؤتمر قمة الدار البيضاء والتطور الايجابي للعلاقات المصرية الليبية واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا واستمرار الانتفاضة إلى تحسن في البيئة الاستراتيجية المحيطة بمصر حيث توفر مجالات افضل للتعاون العسكري مع الدول العربية وتقلل بدرجة ما من المخاطر العسكرية المحيطة بها . الا أن ذلك يبقى في دائرة الفرص المتاحة والتي لم تتفصح اجراءات تدل على الاتجاه نحو استغلال هذه الفرص لتأمين الدفاع عن مصر ، والتأثير على المخاطر والتهديدات التي قد تتعرض لها . وبالرغم من ذلك فإن التطور الايجابي للعلاقات المصرية الليبية كان له تأثير مباشر على الاوضاع الاستراتيجية . فلاشك ان هذا التطور قد ازال احتمالات التهديد التي كانت مقصورة من الاتجاه الاستراتيجي الغربي سواء عن طريق التسلل أو القيام بعمليات أوسع نطاقا . وقد أدى احتمال هذا التهديد في الماضي الى الإحتفاظ بحجم ملموس من القوات المسلحة في المنطقة العسكرية الغربية ، والاحتفاظ بهذه القوات على درجة عالية من الاستعداد القتالي ، الأمر الذي يؤثر بدرجة ما على القدرة العسكرية لمواجهة التهديدات المحتملة من الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى . ومع التطورات الإيجابية للعلاقات المصرية الليبية والتي تجسدت بشكل خاص في فتح الحدود بين البلدين العربيين الشقيقين واستئناف الملاحة الجوية بينهما اصبح من الممكن سحب بعض القوات التي كانت متمركزة بالقرب من الحدود الغربية ، وخفض درجة الاستعداد القتالي لباقي القوات التي ظلت هناك في إطار الانتشار الاستراتيجي للقوات المسلحة المصرية ، ولاشك ان ذلك يؤدي في النهاية الى إمكان خفض الانفاق العسكري ، او تحويل بعض موارد هذا الانفاق الى اتجاهات أخرى ذات أهمية اكبر بالنسبة للقوات المسلحة .

التوتر، فإن ذلك يرتبط بدرجة كبيرة بفهم الاطراف لنتائج هذا التطور. فالمؤكد ان الاتحاد السوفيتي قد قرر ان يمتنع عن استخدام القوة العسكرية وأن يسحب قواته من خارج بلاده، وأن يصدر أسلحة إلى الدول الصديقة طالما أنها قادرة على دفع ثمن هذه الأسلحة، بينما مازالت الولايات المتحدة الامريكية ترى ان لها مصالح خارجية وأن على قواتها المسلحة أن تقوم بحماية هذه المصالح بما في ذلك احتمال استخدام القوة. وطالما أن سياسة الاتحاد السوفيتي تتم بمبادرة من جانب واحد دون انتظار استجابة الطرف الاخر، فإن هذا يعنى عمليا انفراد الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية في مناطق كثيرة في العالم. ويعتبر الشرق الاوسط، ومصر جزء منه، من أهم هذه المناطق وأكثرها احتمالا. ويؤثر ذلك على الأوضاع الدفاعية المصرية نتيجة

ماكشفت عنه أحداث التعاون العسكري بين إسرائيل وجنوب أفريقيا من أن الولايات المتحدة الامريكية قد امدت إسرائيل بتكنولوجيا متقدمة في صناعة الصواريخ النووية في الوقت الذي تتخذ فيه الولايات المتحدة بالتعاون مع دول أخرى إجراءات للسيطرة على انتشار تكنولوجيا الصواريخ، وتعتبر مصر إحدى الدول المعنية بذلك مما يعنى في النهاية استمرار اختلال التوازن العسكري في الاتجاه الاستراتيجي الشمالى الشرقى لغير صالح مصر.

كذلك فإن التعاون العسكري بين اسرائيل وجنوب افريقيا واثيوبيا يعرض المصالح المصرية في افريقيا والبحر الاحمر للخطر، ويهدد السياسة المصرية الافريقية مما يتطلب تعاوننا مع باقي الدول المطلة على البحر الاحمر، والدول الافريقية عموما لمواجهة هذا الخطر.



ثانيا : سياسة التسليح المصرية

١ - الطابع العام :

واصلت سياسة التسليح المصرية في عام ١٩٨٩ السير بدرجات متفاوتة على نفس الركائز التي أصبحت تستند عليها منذ فترة ليست بالقصيرة ، الا انها لم تحط بنفس الدرجة من التركيز والنشاط التي كانت تلقاها خلال السنوات الماضية ، ليس فقط لأن عمليات إدخال أسلحة ومعدات جديدة الى القوات المسلحة وصلت خلال عام ١٩٨٩ الى أدنى معدلاتها منذ عدة سنوات ، ولكن أيضا للضالة النسبية في التركيز على قضايا التسليح في تصريحات وزير الدفاع ورئيس الأركان وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة . ويمكن تلخيص الخصائص البارزة في سياسة التسليح المصرية فيما يلي :

أ - إستمرار أعمال تطوير الأسلحة والمعدات العاملة في القوات المسلحة سواء كانت مستوردة أو مصنعة محليا .

ب - دخول الصناعة العسكرية المصرية بصورة محدودة الى ميدان التنافس على المناقصات الدولية .

ج - التراجع بالآلاف أو التأجيل عن بعض خطط الانتاج المبرم .

د - إندعام الواردات التسليحية من أسلحة ومعدات القتال الرئيسية .

يتضح من هذه الخصائص أن سياسة التسليح المصرية لعام ١٩٨٩ قد ركزت في الأساس على جهود تطوير ما لديها من أسلحة شرقية أو غربية على حد سواء للحفاظ على صلاحيتها وقابليتها ، وزيادة كفاءتها ، وإطالة أعمارها أطول فترة ممكنة . بينما شهدت جهود توسيع وتنويع قاعدة الصناعة العسكرية الوطنية وجهود استيراد الأسلحة والمعدات انكماشاً واضحاً يرجع في جانب منه الى عدد من الصعوبات بعضها يتعلق بتأثير الاعتبارات الذاتية مثل ظروف

الأزمة الاقتصادية وتخفيض الاتفاق العسكري .. وغيرها ، والبعض الآخر يعود الى تأثير العوامل الخارجية لاسيما تلك المتعلقة بالضغوط الناجمة عن احتكار الدول الكبرى لسوق إنتاج الأسلحة والمعدات المتطورة وجهودها الرامية للسيولة دون وصول نوعيات معينة من التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى بلدان العالم الثالث وفي مقدمتها تكنولوجيا الصواريخ الباليستكية . وبالطبع فإن هذه الصعوبات لابد أن تؤثر على جهود مصر الرامية إلى مواجهة التطورات التسليحية لدى الدول المحيطة بها في المنطقة ، سواء كانت هذه المواجهة تستهدف العمل على تحقيق التوازن الكمي والنوعي في التسليح معها ، أو تستهدف تطبيق استراتيجية الردع في اتجاهها .

وعلى هذا الأساس ، فإن الإستمرار في تطوير الأسلحة والمعدات العاملة في القوات المسلحة كان يمثل الجانب الأكثر بروزاً في السياسة التسليحية المصرية لعام ١٩٨٩ . وقد شمل هذا التطوير جميع أفرع القوات المسلحة سواء البرية أو البحرية أو الجوية أو الدفاع الجوي ، إلا أنه يلاحظ أن أعمال تطوير القوات الجوية كانت أكثر كثافة من غيرها من الأفرع . وقد إستهدفت تطوير الأسلحة والمعدات بالقوات المسلحة عام ١٩٨٩ الحفاظ على كفاءتها ورفع معدلات الأداء بها إما من خلال زيادة مدى العمل أو الرمي ، أو من خلال زيادة القوة التيرانية ، أو من خلال رفع مستويات دقة الاصابة .

ومن ناحية أخرى ، فقد شهد عام ١٩٨٩ دخول الصناعة العسكرية المصرية ساحة المنافسة الدولية على مناقصة توريد أجزاء من المقاتلة الأمريكية ف - ١٦ ، ويمثل هذا الاتجاه في جانب منه محاولة للتعرض عن الاحباط الناجم بفعل الصعوبات التي شهدتها بعض خطط التصنيع الحربي الأخرى خلال نفس الفترة .

وبالرغم من المزايا العديدة التي سوف تحصل عليها مصر من وراء الفوز بهذه المناقصة والمتبعة أساسا في إستغلال جانب من طاقة الإنتاج الحربي وإكتساب خبرة التنافس الدولي ، إلا أن مثل هذه الجهود تبقى في النهاية مجرد نشاط ثانوي للصناعة الحربية المصرية ، وينبغي ألا تكون بأي حال من الأحوال دليلا عن خطط جميع طائرات القتال والتوسع في إنتاج قطع غيارها ، وصولا في المستقبل إلى امتلاك القدرة على تصميم وإنتاج طائرات القتال سواء بصورة محلية أو بالمشاركة مع أطراف أخرى عربية أو دولية .

ويقصد بالتراجع في السياسة التسليحية أنها اضطرت إلى إعادة النظر في كل أو بعض الأهداف أو الخطط الموضوعية في توقيتات سابقة ، سواء اتخذ ذلك شكل الإلغاء الكامل أو التأجيل إلى فترة لاحقة . ويتركز التراجع الذي شهدته السياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٨٩ في ميدان الإنتاج الحربي الذي يمثل إحدى الركائز الأساسية الثلاث التي تستند عليها هذه السياسة . وقد إتضح التراجع المذكور أولا من خلال ما تردد بصورة غير رسمية عن تخط مصر عن برنامج بناء صاروخ باليستيكي متوسط المدى على أثر ضغوط أمريكية وغربية ، كما إتضح ثانيا من التأخير الذي شهده برنامج تصنيع الدبابة الأمريكية المتطورة م - ١ ابرامز عن التوقيت الذي يحدده الاتفاق الأصلي للبرنامج ، إذ جرى الإعلان في نوفمبر ١٩٨٩ أن إدخال الآلات الأساسية الخاصة بتصنيع الدبابة إلى مصنع إنتاج الدبابات المعروف بـ « المصنع ٢٠٠ الحربي » سوف يتم في أواخر سبتمبر ١٩٩٠ ، على أن تبدأ عملية انتاج الدبابة عقب ذلك مباشرة ، الأمر الذي يمثل تراجعا عن بنود بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة بين مصر والولايات المتحدة الذي جرى التوقيع عليه عام ١٩٨٨ ، والذي كان ينص على أن تبدأ عمليات تصنيع الدبابة ودخول النماذج الأولى منها الخدمة بالقوات المسلحة المصرية خلال عام ١٩٨٩ . كذلك اتضح طابع التراجع في السياسة التسليحية المصرية في تأجيل فكرة تجميع جميع الطائرة ميراج ٢٠٠٠ الفرنسية ، وكذا فكرة التوسع في إنتاج أجزاء الطائرة ف - ١٦ الأمريكية محليا . ويمكن السبب وراء التراجع في المجالات المذكورة في تضافر مجموعة من الصعوبات التمويلية والضغط الدولية ، فضلا عن عدم ضمان فرص التسويق والتصدير للأسلحة والمعدات التي كان يخطط للبدء في تجميعها وإنتاجها ، مما لا يضمن بالتالي توفير حجم مبيعات مجد اقتصاديا . ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تستجيب مصر لهذه الصعوبات والضغط بالتراجع عن خطط التصنيع الحربي المثير للضغط

الدولي ، وتأجيل البدء في التنفيذ الفعلي لأفكار تجميع الميراج ٢٠٠٠ . وقد حاولت الصناعة الحربية المصرية عوضا عن ذلك استخدام طاقاتها الانتاجية أما في تحويل جزء من خطوط الإنتاج لصنع المعدات المدنية ، أو بدخول ساحة المنافسة الدولية على مناقصة توريد أجزاء من المقاتلة الأمريكية ف - ١٦ .

كذلك فقد اتسمت سياسة التسليح المصرية لعام ١٩٨٩ بالندرة الواضحة في واردات السلاح من الخارج ، حيث لم يعلن خلاله عن تسلم القوات المسلحة لأي أسلحة أو معدات قتال رئيسية من الخارج . ويرجع ذلك أساسا إلى عدة إعتبارات أولها أن القوات المسلحة كانت قد حصلت خلال الأعوام الماضية على كميات كبيرة نسبيا من الأسلحة والمعدات من مختلف الأنواع ، مما كاد يغطي معظم الاحتياجات التسليحية التي جرى تحديدها في برامج تحديث الأفرع الرئيسية الموضوعية منذ أوائل الثمانينيات . ويرجع ذلك ثانيا إلى أن الصعوبات التمويلية لعبت دورا في تعطيل إتمام تسليم بعض الكميات المتبقية من صفقات الأسلحة والمعدات التي كان يتوجب توريدها من الخارج للقوات المسلحة بموجب التعاهدات التي سبق التوقيع عليها في فترات ماضية ، علاوة على الدور الذي تلعبه هذه الصعوبات في تعطيل الاتفاق النهائي بين مصر والدول المصدرة للسلاح على التعاهدات الخاصة بالأسلحة والمعدات اللازمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية للقوات المسلحة . وأخيرا فإن مصر لم تواجه خلال عام ١٩٨٩ أية تهديدات مسلحة مباشرة يمكن أن تدفعها إلى تكثيف جهودها في إتجاه العمل على استيراد المزيد من الأسلحة والمعدات من الخارج بخلاف ما كان مخططا من قبل .

٢ - تطورات التسليح :

١ - تسليح القوات البرية :

كان المحور الأساسي في أعمال تسليح القوات البرية خلال عام ١٩٨٩ هو الاستمرار في جهود تطوير الأسلحة والمعدات العاملة بها بهدف إكسابها خصائص قتالية جديدة ، ولتمكينها من تلبية المتطلبات العملياتية للقوات المسلحة في مجالات القدرة الحركية والقوة النيرانية ومدى العمل . وقد ركزت جهود التطوير أساسا في اللقائات الصاروخية والهوائيات والعربات المدرعة ، حيث جرى تطوير القاذف الصاروخي التكتيكي « صقر - ٣٠ » والقاذف الصاروخي « صقر - ٨٠ » لزيادة مداهما ، وأصبح يمكنهما إصابة أهداف تبعد عما كان يمكنهما أصابته بقدراتهما السابقة . وكذلك تطوير القاذف الصاروخي متعدد الفوهات عيار ١٢٢ سم من طراز « جراد » المحصل على عربة بإنتاج نوعية

تجهيز الطراز الجديد بالزجاج المدرع في الاجناب والمقدمة لاتحتمل اكبر مساحة من الرؤية داخل العربة ، وتم ايضا تجهيزه بفرقة صالون منعزلة عن كابينة السائق . وقد جرى تطوير خط انتاج العربة فهد بمصنع قادر للصناعات المتطورة التابع للهيئة العربية للتصنيع حيث تم تزويده بمعدات حديثة ذات تكنولوجيا عالية في قطع وتجهيز غرف عمليات تكوين الطبقة المانعة للصدأ أو الشروخ وايضا غرف الدهان . كما أعلن خلال عام ١٩٨٩ أن مصر أصبحت تنتج أكثر من ٧٠٪ من مكونات العربة بصورة محلية بعد أن كانت تستورد أغلب مكوناتها بالعملة الصعبة من الخارج .

كما نجحت الصناعات الحربية المصرية في تطوير العربات المدرعة الغربية العاملة لدى القوات المسلحة وزيادة إمكانية استخدام الأسلحة المزودة بها ورفع قدرتها على المناورة وتوفير درجة حماية عالية للطاقم وزيادة إمكانية الاستفادة من أجهزة الملاحة والرؤية الليلية الخاصة بهذه العربات .

وواصلت مصر خلال عام ١٩٨٩ جهودها الرامية إلى إنتاج دبابة القتال الأمريكية (م - ١ أبرامز) ، إلا أن درجة كبيرة من العوض قد أحاطت في منتصف العام بمصير البرنامج واحتمالات الاستمرار فيه إذ تردت أثناء مقادها أن مصر كانت تدرس وقف العمل في المشروع ، والاستعاضة عنه ببرنامج تعاون مشترك مع العراق لإنتاج الدبابة السوفيتية « ت - ٧٢ » أو طرازها المعدل المعروف بـ « ت - ٧٤ » ، وذلك بموجب ترخيص رسمي حصل عليه العراق من الاتحاد السوفيتي . وقد ظهرت عدة روايات غير مؤكدة رسمياً لتفسير الأسباب الكامنة وراء هذا الفموض ، والمهم أن المصادر العسكرية المصرية عقب ذلك عدت إلى نفي هذه الاتباء وتأكيد استمرار العمل في برنامج إنتاج الدبابة م - ١ إبرامز ، ثم شهد هذا البرنامج تطوراً إيجابياً مع تأكيد الولايات المتحدة على إستعدادها لتوفير كافة الضمانات لحصر التصدير في برنامج تصنيع الدبابة ، واتفاق الجانبين المصري والأمريكي على الخطوات التفصيلية للبرنامج أثناء زيارة وزير الجيش الأمريكي للقاهرة خلال شهر نوفمبر ١٩٨٩ .

وإشتمل تسليح القوات البرية المصرية عام ١٩٨٩ على الإعلان عن إعتراف الولايات المتحدة بتزويد مصر بأعداد من دبابت القتال الرئيسية م - ٦٠ كجزء من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر عام ١٩٩٠ ، الذي بلغت قيمته الإجمالية حوالي ١,٢ مليار دولار . وسوف تساهم هذه الدفعة الجديدة من الدبابات في جهود تحديث قوات المدرعات المصرية من خلال إحلال دبابت جديدة نسبياً محل الدبابات الشرقية

جديدة منه ، بعد إجراء التجارب عليها ، والإعلان عن بدء عمليات الإنتاج الكمي للنموذج المطور من هذا القاذف لإخضاله إلى الخدمة الفعلية ، ويتميز القاذف الجديد بقدرته على إنتاج كمية كبيرة من النيران في فترة زمنية قصيرة نسبياً ، وبالقذرة على إطلاق نوعيات مختلفة من صواريخ الرمي غير الملبش عيار ١٢٢ مم التي تنتجها المصانع الحربية المصرية . كما نجحت القوات المسلحة في إعداد نظام جديد لإدارة النيران بالحاسب الآلي لاستخدامه مع الهاون ١٢٠ مم لديه القدرة على حفظ وتخزين البيانات اللازمة لعدد يصل إلى ٥٠ هدفاً في مساحة تصل حتى ١٠ آلاف كم^٢ ، ويعطى تحذيراً في حالة اختيار عبوة مخالفة لعبوة التدوين بالحاسب . وقد إستهدفت هذه التطويرات تنمية القدرة النيرانية للقوافل الصاروخية والهاونات لتحقيق زيادة المدى ودقة التصويب وضمان إحراز نسبة تدمير عالية للأهداف المعادية في حالات الصراع المسلح ، لاسيما وأن القوافل الصاروخية والهاونات أصبحت تلعب دوراً هاماً في المعارك الحديثة سواء فيما يتعلق بالتمهيد النيرانى الكثيف قبل الهجوم ، أو بالنسبة لدعم قوات المدرعات والمشاة أثناء الهجوم وإقتحام دفاعات العدو ، أو في ضرب القوات المعادية المهلجمة ومؤخرتها في حالة اتخاذ قواتنا أوضاع دفاعية . أما فيما يتعلق بالجهود المصرية الرامية لتطوير صواريخ أرض - أرض ذات مدى أبعد ، والتي سبقت الإشارة إليها في تقرير عام ١٩٨٨ ، فقد ذكرت تقارير عديدة أن مصر أنهت خلال عام ١٩٨٩ مشاركتها مع بعض الدول الأخرى في مشروع بناء الصواريخ المذكورة ، وذلك إستجابة على ما يبدو للجهود الأمريكية التي إستهدفت ومقرتها في حالة باعتباره « مصدر إخلال خطير بموازين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط » من وجهة النظر الأمريكية . وقد أكد ذلك مسئولون أمريكيون وغربيون على مستوى عال ، وأشادوا إلى أن الولايات المتحدة وحلفائها لعبوا دوراً هاماً في وقف المشروع .

وقد استمرت المصانع المصرية في تطوير العربة المدرعة « فهد » لزيادة قدراتها القتالية ، وعلاوة على إنتاج نموذج جديد منها لتلبية متطلبات معينة . فقد جرى تطوير المدرعة فهد بتزويدها بنظام اليكترونى لإطلاق صواريخ الدخان المضادة للأشعة تحت الحمراء وصواريخ مسيلة للدروع ، كما شمل التطوير تجهيزها بأبراج حديثة ونظام تكثيف وتوسيع الهاب الخلفى وتبطينها بأرضية غير قابلة للحريق . كذلك فقد إشتمل التطوير على إنتاج طراز جديد من العربة « فهد » مصمم لاستخدام القادة في متابعة المناورات وعقد الاجتماعات في المناطق النائية واستعراض القوات ، وتم

المتقدمة العاملة في صفوف القوات المسلحة .

وقد جرى خلال العام التوقيع على بروتوكول بين الهيئة العربية للصناعات وشركة أمريكان موتورز لزيادة نسبة التصنيع والمكون المحلي من عربات الجيب والواجبين التي تنتجها الشركة العربية الأمريكية للسيارات التابعة للهيئة ، ورفع هذه النسبة إلى ٥٠٪ بهدف زيادة الاعتماد على النفس في توفير الاحتياجات المحلية من هذه العربات وتخفيض المطلب من العملات الصعبة وخلق المزيد من فرص العمل المحلية ، كما إشتغل البروتوكول أيضا على توفير فرص التدريب للعاملين بالشركة ، وتصنيع طرازات جديدة من عربات الواجبين تلبية للاحتياجات المصرية منها ، ولاتاحة فرص التصدير أمامها .

ب - تسليح القوات البحرية :

استمرت البحرية المصرية خلال عام ١٩٨٩ في جهود تطوير وحداتها من خلال التوسع الرأس في قدراتها عن طريق رفع معدلات الأداء بها وزيادة كفاءة الأسلحة والمعدات العامة لديها . وقد شهد العام تركيزا واضحا في أربعة مجالات محددة هي : التحرك في اتجاه تطوير الغواصات العاملة بالخدمة ، والحصول على صائدات ألغام حديثة ، وتحديث الكاسحات الموجودة بالخدمة ، والاتفاق على شراء المزيد من الطوربيدات والذخائر البحرية . ولابد من الإشارة الى أن مصادر البحرية المصرية كانت قد أعلنت أكثر من مرة خلال الأعوام القليلة الماضية أنه تم الاتفاق على برامج محددة للسير في تلك الاتجاهات ، الا أنها كانت تعود في مرات لاحقة وتذكر أن هذه البرامج مازالت قيد التفاوض ، ويوضح ذلك الصعوبات التي تواجهها عملية الاتفاق على اجراء التطويرات المطلوبة سواء بالنسبة لتوفير التمويل اللازم ، أو إمكانية القيام بالاضافات والاصلاحات المحددة ، أو توقيتات الانتهاء من تنفيذها .

وقد أعلن في أوائل أكتوبر ١٩٨٩ عن قرب إنتهاء الجانبين المصري والأمريكي من الاتفاق على تطوير الغواصات المصرية لتكون جاهزة للخدمة كقطع حديثة ومتطورة في أوائل التسعينات . ويعكس الاهتمام بتطوير هذه الغواصات المعوقات التي تواجهها مصر في الحصول على غواصات تقليدية حديثة ، فالولايات المتحدة لا تنتج الا الغواصات النووية ، في حين لا تتوافر لمصر مصادر التمويل اللازمة لشراء الغواصات من دول أخرى ، ولذلك تحاول البحرية المصرية الاستفادة من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية قدر الامكان من خلال عمليات التحديث والتطوير . وسوف يتم التركيز في هذا التطوير على تزويد الغواصات بنظام تسليح حديثة

ومتطورة تتكافئ من العديد من المكونات المتقدمة التي سوف يجرى الحصول عليها من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . وتقوم القوات البحرية أيضا بتطوير القاعدة البحرية في الاسكندرية بتركيب رافع جديد للسفن تبلغ طاقته القصوى حوالي ٥٠٠٠ طن ، كان قد جرى التعاقد على شرائه عام ١٩٨٧ ، وسوف يتم استخدامه في تركيب نظام التسليح المتطور في الغواصات المصرية . كما تم الاعلان أيضا خلال عام ١٩٨٩ أن القوات البحرية تخطط لادخال عدد من الغواصات الجديدة في المستقبل القريب لتحل محل الغواصات التي سوف تخرج من الخدمة ، وسوف يراعى في الغواصات الجديدة أن تتوافق نوعيتها مع مسرح العمليات المصرية .

وفي نفس هذا الاطار ، ذكرت بعض التقارير أن مصر قد اتفقت مع المملكة المتحدة في مايو ١٩٨٩ على مقايضة اثنتين من الغواصات السوفيتية الصنع العاملة لديها من فئة روميرو وفراطة بريطانية الاصل من فئة سوان بلاك ، في مقابل غواصتين بريطانيتين متقدمتين سبق لهما العمل في البحرية البريطانية ، وأشارت هذه التقارير الى أنه يجري حاليا تحديث وتعمير الغواصتين قبل تسليمهما الى البحرية المصرية . وبالرغم من أن مصادر القوات البحرية المصرية لم تؤكد هذه التقارير ، إلا أن هذه الخطوة لا تبدو مستبعدة في ضوء حاجة البحرية المصرية الى تحديث أسطول غواصاتها ورغبتها في تخفيف هذا الهدف بالقل التكاليف في ظل الصعوبات التمويلية التي تواجهها .

وقد بدأت البحرية المصرية خلال عام ١٩٨٩ في اجراء التجارب على تركيب اجهزة السونار الخاصة بمسح واستكشاف قاع البحر على كاسحات الالغام الموجودة بالخدمة والتخطيط لشراء هذه الاجهزة في حالة النجاح النهائي للتجارب كما اتفقت مصر والولايات المتحدة على تطوير صائدات الالغام المصرية لتكون كاسحة وصائدة في نفس الوقت اعتمادا على تصميمات مصرية ومعدات مصرية ، وذلك الى جانب ان مصر كانت تعاقدت في الاعوام السابقة على الحصول على صائدات ألغام متقدمة من الولايات المتحدة ضمن برنامج المعونة العسكرية السنوية الأمريكية لمصر . كذلك قامت القوات البحرية بوضع خطة طموحة لتأمين جميع وحداتها تأمينا اليكترونيا كاملا ، وذلك من خلال تزويدها بوسائل الاستطلاع الالكتروني اوبترونيديا بوسائل شل وارباك عناصر السيطرة الالكترونية للوحدات البحرية المعادية الى جانب وسائل الحماية الذاتية .

وفي مجال الذخائر البحرية ، تم الاتفاق على توريد

صفقة جديدة من الطوربيدات البحرية البريطانية «ستينج راي» المخطوطة. كما تقوم القوات الجوية بإعداد الورش الخاصة بهم لإصلاح وتعمير الصواريخ هاربون، ويدأ بالاشتراك مع الهيئة العربية للتصنيع في إجراء الصيانة لبعض الصواريخ البحرية الموجودة بالخدمة.

ج - تسليح القوات الجوية :

بالرغم من أن عام ١٩٨٩ لم يشهد تغييراً ملموساً في قوة السلاح الجوي المصري بعد أن كان قد حصل خلال الأعوام الماضية على العديد من عناصر الإنذار والاستطلاع والمعاونة التكتيكية والاختراق والاعتراض الجوي، إلا أنه قد جرى التعاقد على شراء المزيد من الطائرات المقاتلة وطائرات الاستطلاع والنقل والهليكوبتر، فضلاً عن الاستمرار في تطوير الطائرات الموجودة بالخدمة من مختلف الأنواع.

فقد وقعت القوات الجوية بالأحرف الأولى مع الجانب الفرنسي على الصفقة الثانية من المقاتلات القاذفة «ميراج - ٢٠٠٠» البالغ عددها ٢٠ طائرة، وسوف يتم التوقيع النهائي على الصفقة بمجرد تدبير الاعتمادات المالية اللازمة. كما أعلن أن القوات الجوية انطلقت مع الولايات المتحدة على إتمام إجراءات التعاقد في عام ١٩٩٠ على الصفقة الرابعة من المقاتلات «ف - ١٦» المسلحة بصواريخ جو - سطح الخاصة بالتعامل مع القطع البحرية المعادية، مع الاتفاق مبدئياً على أن تبدأ هذه المقاتلات في الوصول إلى مصر مع نهاية عام ١٩٩٢، بعد أن تكون مصر قد تسلمت جميع طائرات «ف - ١٦» من الصفقة الثالثة التي سوف تبدأ في الوصول مع بداية عام ١٩٩١ بموجب العقد الذي جرى التوقيع عليه مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٨. وتستهدف هذه التعاقدات الوصول بإجمالي رصيد القوات الجوية من المقاتلات «ف - ١٦» إلى ١٦٠ طائرة مع حلول عام ١٩٩٤، وذلك بغرض زيادة قدرات هذه القوات في مجالات الحماية والاختراق والمعاونة الجوية التكتيكية، وإحلال طائرات قتال متطورة محل الطائرات الشرقية المتقادمة بالقوات الجوية المصرية. ومن ناحية أخرى، نفت مصادر القوات الجوية ما كان قد تردد عام ١٩٨٨ من أن مصر تقدمت للولايات المتحدة بطلب الحصول على سبع طائرات جديدة من طراز «ف - ٤» فانتوم»، وأعلنت هذه المصادر أن مصر لديها ما يكفي من هذه الطائرات للقيام بالمهام المكلفة بها، وأن مصر طلبت فقط من الولايات المتحدة معاونتها في تطوير ما لديها من هذه الطائرات طبقاً لما تريده في الأجهزة الرادار والملاحية وبشكل الكافية وتنوعية الصواريخ التي تحملها.

وعملت القوات الجوية على تطوير قدراتها في مجال الإنذار والاستطلاع والنقل الجوي حيث تعاقدت على شراء نوعين من الطائرات الموجهة بدون طيار، الأولى طائرات للاستطلاع ذات المدى المتوسط للاستطلاع الاستراتيجي، والثانية للاستطلاع التكتيكي. علاوة على التعاقد مع الولايات المتحدة على تصنيع طائرة متوسطة بدون طيار من طراز «إيه - ١٢٤» خاصة بإداء مهام الاستطلاع، ويمكنها حمل كاميرات تليفزيونية لنقل صورة فورية للمواقع التي تقوم باستطلاعها، وأعلن أيضاً أنه قد وصلت المعدات الخاصة بتصنيع هذه الطائرات، وأجريت عليها التجارب الأولية. وفي مجال النقل الجوي، تعاقدت مصر والولايات المتحدة على شراء عدد من طائرات النقل العسكري سي - ١٣٠، وذلك لتلبية الحاجة إلى زيادة قدرة وحدات النقل الجوي المصري من حيث الصولة ومدى العمل، وتمكنها من أداء مهام النقل العسكري في مساحات العمليات بفاعلية، بما يكفل ضمان تلبية احتياجات القوات المسلحة واحتياجات القطاعات المدنية بالدولة في نفس الوقت، مع إمكانية تقديم المساعدة إلى الدول الصديقة.

وامتدت جهود تسليح القوات الجوية خلال عام ١٩٨٩ إلى مجال زيادة عدد طائرات التدريب والمساندة الهجومية «توكانو»، حيث تم الاتفاق بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة إمبراير البرازيلية صاحبة التصميم والإنتاج على تصنيع ١٤ طائرة في مصانع الهيئة لحساب القوات الجوية المصرية. وسوف تضاف هذه الطائرات الأربع عشرة إلى الطائرات الأخرى التي سبق للقوات الجوية المصرية أن حصلت عليها بموجب برنامج لتجميع وإنتاج الطائرة اتفق عليه الجانبان المصري والبرازيلي، قد جاء هذا الاتفاق الجديد كبداية لمرحلة ثانية من البرنامج المصري البرازيلي المشترك لتجميع وإنتاج الطائرة في مصر، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة ما لدى القوات الجوية من هذه الطائرات بدرجة محدودة خاصة وأن القوات الجوية العراقية كانت قد حصلت على أغلب الإنتاج المصري من هذه الطائرات خلال الأعوام السابقة ويذكر أن مصر مازالت تحتفظ بحق إنتاج ٢٦ طائرة أخرى من هذا الطراز بمقتضى الاتفاق الأصلي الذي كانت الحكومتان المصرية والبرازيلية قد وقعتا عليه في بداية الثمانينات وانتهت القوات الجوية في عام ١٩٨٩ من تدقيق عقد شراء طائرات خاصة بالتزود بالوقود جواً، والذي كان قد جرى التوقيع عليه مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٤، واستكمل الجانبان تحديد المواصفات الفنية المطلوبة للطائرات، ومن المحتمل أن تبدأ هذه الطائرات في

الوصول مع بداية عام ١٩٩١ . ومن ناحية أخرى ، قامت القوات الجوية بشراء ٣ طائرات بوينج من المؤسسة الوطنية للطيران وحصلت على موافقة الولايات المتحدة على تعديلها لتصبح قادرة على القيام بمهام إعادة التزويد بالوقود في الجو ، ويحتفل أن تستغرق عملية اتمام هذه العملية قرابة عامين . ويمكن أهمية هذه التطورات في انها سوف تؤدي الى زيادة قدرة المقاتلات المصرية على العمل في مسافات بعيدة بما يمكنها بالتالي من اكتساب قدرات اكبر على اداء مهام الاختراق الجوي بعيد المدى .

وقطعت مصر شوطا كبيرا في المباحثات مع الولايات المتحدة بشأن الحصول على طائرات الهليكوبتر « اباتشي » للجهز بصواريخ من طراز « هل فايبر » المضادة للدبابات ، وقد حصلت مصر على الموافقة السياسية من الادارة الامريكية للحصول على اعداد من هذه الطائرات ، ويبتظر ان ينتهي الجانبان من التوقيع على التعاقد بشأنها في عام ١٩٩٠ . وتعتبر هذه الطائرة حاليا واحدة من احدث طائرات الهليكوبتر الهجومية العاملة في العالم ، وهي تتسلح بالاضافة الى الصواريخ المضادة للدبابات بالرشاشات والصواريخ جو- جو لاغراض الدفاع عن النفس والقتال ضد طائرات الهليكوبتر المعادية . ويشير ذلك الى ان القوات الجوية المصرية قد استقرت على اختيار هذه الطائرة بعد ان كانت قد اجرت مقارنة بينها وبين الهليكوبتر المتوسطة « بلاك هوك » متعددة الاغراض ، التي كانت القوات الجوية قد حصلت على طائرتين منها لاختبارها خلال عام ١٩٨٨ . وسوف يشكل دخول هذه الطائرة في حالة التنفيذ الفعل للصيغة اضافة مهمة الى اسطول طائرات الهليكوبتر المسلحة بالقوات الجوية المصرية مما سوف يؤدي الى زيادة قدراتها في مجال مقاومة الدبابات المعادية فضلا عن انها سوف تكون مفيدة في مجال مساعدة القوات البرية أثناء الهجوم ، وتأمين اجنابها وتقديم الدعم التكتيكي لها .

وقد شهدت القوات الجوية نشاطا واضحا في مجال تطوير طائرات القتال والاستطلاع والتدريب ، حيث عملت على تجهيز الطائرات الموجودة بالخدمة من طراز « ف- ١٦ » لاستخدام الصواريخ الرادارية ، وتزويدها بقبائل المرات المصرية الصنع ، وتجهيزها بمستودعات اضاءة الهدف باستخدام الاشعة تحت الحمراء والليزر . وكذلك باجهزة الرؤية الليلية والملاحة الليلية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة . كما بدأت القوات الجوية في دراسة امكانية تجهيز الطائرات « ف- ١٦ » بأنظمة الحماية من الصواريخ الرادارية والحرارية التي تقوم برصد التهديد وتوجيه الطائرة

اوتوماتيكيًا .

وتستهدف القوات الجوية من خلال هذه التطويرات رفع مستوى تسليح الطائرة « ف- ١٦ » والوصول بامكاناتها الى مستوى امكانات المقاتلة الامريكية « ف- ١٥ » ، الا ان تحقيق هذا الهدف ما زال يتطلب ادخال العديد من التطويرات الاخرى الى الطائرة « ف- ١٦ » وبالات في مجالات السرعة والتسليح ومستوى الاداء . وقد استمرت مصر في تطوير الطائرات الشرقية العاملة لديها لاطالة اعمارها الى ان يكون من الميسور سحبها تماما من الخدمة ، وفي هذا الاتجاه تم تطوير الطائرات « ميغ - ١٧ / ٢١ » و « سوخوي » باضافة خزانات وقود اضافية لها وزيادة تسليحها واطراف اجهزة تنشيط وملاحه وادارة ذريان اليها . كما جرى ايضا ادخال العديد من الاضافات الى بعض الطائرات الاخرى بالقوات الجوية حيث تم تركيب قنابل المرات المصرية الصنع على طائرات « الميراج » الفرنسية الموجودة بالخدمة بكامل انواعها ، واطراف تسليح جديد لطائرات التدريب الاساسي « التوكانو » ، وتركيب رادار حديث لطائرات النقل « سي- ١٣٠ » ، وتطوير طائرة التدريب الابتدائي « الجمهورية » المصرية الصنع . كذلك فقد نجحت القوات الجوية في تطوير طائرات الاستطلاع البحري « بيتش كرافت » التي كانت قد حصلت عليها عام ١٩٨٨ ، من خلال ربطها بالافصاف البحرية عقب اكتشاف الاهداف المعادية فورا ، كما جرى تركيب رادار الرؤية الجانبية بهذه الطائرات لتمكينها من اكتشاف الاهداف المعادية عن بعد يصل الى ١٥٠ كم جانبيا . علاوة على العمل على زيادة قدراتها في مجالات التصوير المساحي للقطاعين العسكري والمدني ، واكتشاف التلوث في مياه البحر ، وتحديد السفن المخالفة ، وكشف محاولات التهريب البحري ، وغير ذلك من المهام بتكاليف اقتصادية . وقد اعلن خلال عام ١٩٨٩ ان مصر والولايات المتحدة قد اتفقتا على تجهيز الطائرات « بيتش كرافت » بوسائل الاستطلاع اللاسلكي .

ومن ناحية أخرى ، اعتمدت القوات الجوية بزيادة ما لديها من الذخائر الجوية ، حيث جرى الاتفاق مع الولايات المتحدة على تزويد مصر بالصواريخ جو- جو الموجهة من طراز « ارمم » التي تتميز بطول مدى العمل والسرعة الفائقة والقدرة العالية على المناورة والقدرة على مهاجمة عدة اهداف في وقت واحد . كما اعلن ان الورش الرئيسية للقوات الجوية نجحت في تصنيع الصواريخ « سايد ويندر » وتركيبها على الطائرات الشرقية التي لم تكن مجهزة بمثلها .

وقد انتهت القوات الجوية من اقامة ورش لعمرة طائرات الهليكوبتر من انواع «سى كينج» و «كومانكو» و «مى-٨» ، وكذلك لاصلاح وتعويض جزء من طائرات «ميراج-٢٠٠٠» ، كما تم الانتهاء من اقامة ورشة لصيانة وعمرة ما بين ٢-٤ انواع من هياكل الطائرات العاملة بالقوات الجوية . وقد اعلن خلال عام ١٩٨٩ ان مصر لم تطلب من الولايات المتحدة تصنيع الصواريخ جو-جو م-٧ ، و «م-٩» كما كان قد تردد على لسان بعض المصادر العسكرية في عام ١٩٨٨ ، وذلك نظرا للصعوبات البالية التى يتطلبها تحقيق مثل هذا الهدف ، وانما طلبت فقط المساعدة فى اقامة ورش لصيانة وتطوير هذه الصواريخ فى مصر ، وهو ما كان جارى بالفعل الانتهاء منه فى عام ١٩٨٩ . كذلك فقد بدأت القوات الجوية خلال العام فى بناء ورشة لعمرة محركات الطائرة «ف-١٦» .

د - تسليح قوات الدفاع الجوى :

واصلت قوات الدفاع الجوى تنفيذ الخطط الهادفة الى تطوير هذه القوات سعيا منها لمسايرة احداث التطورات العالمية ، سواء كان ذلك من خلال تطوير نظم الاستطلاع والاذنار عن الطيران المعادى ، او بزيادة كفاءة صواريخ ومدفعية الدفاع الجوى على اختلاف ارتفاعاتها وانواعها ، وبحديث عناصر الحرب الالكترونية لامتلاك القدرة على مجابهة اعمال الاعاقة الالكترونية والتدخل الرادارى المعادى . ويتمثل اهم التطورات التى شهدتها عام ١٩٨٩ فى هذا المجال فى الاعلان عن قرب انتهاء المرحلة الاخيرة من مراحل نظام القيادة والسيطرة الالية لمختلف انظمة الدفاع الجوى الشرقية والغربية العاملة فى القوات المسلحة المصرية ، والذى كانت قوات الدفاع الجوى قد بدأت فى تنفيذه منذ عدة سنوات . ويقوم هذا النظام على ربط جميع مصادر المعلومات المختلفة من محطات الرادار الارضية ، وطائرات الاذنار الميكرو المحمول جوا ، وطائرات الاستطلاع والاذنار ، ونقاط المراقبة بالنظر ، بما يضمن تحقيق التكامل فى الاداء بينها من ناحية ، وبما يؤدى الى تعميق الحلل الرادارى لقوات الدفاع الجوى من ناحية اخرى ، ويعنى ذلك زيادة فترة الاذنار بالهجوم المعادى ، واتاحة القدرة على كشف الطائرات المعادية التى تطير على ارتفاعات منخفضة جدا وعالية جدا ، وصيانة الحلل الرادارى ضد اعمال الاعاقة المعادية . ويستهدف هذا النظام الانتقال بقوات الدفاع الجوى من نظام السيطرة اليدوية الذى ظل معمولا به حتى اوائل الثمانينات ، الى نظام القيادة والسيطرة الالية لضمان تيسير عملية نقل المعلومات امام القادة على مختلف المستويات بصورة محلية لاتاحة السرعة الفائقة

فى رد الفعل لمواجهة الطائرات المعادية ، مع ربط انظمة القيادة والسيطرة لاغراض الدفاع الجوى ، وزيادة قدرات جميع هذه العناصر على تنظيم التعاون فيما بينهما .

وقد بدأت قوات الدفاع الجوى فى التباحث مع اطراف اجنبية للحصول على رادارات محمولة جوا بواسطة النظام ، لاستخدامها كدعم للاذنار الميكرو المحمول جوا المتمثل فى طائرات الاذنار الميكرو E-2C ، والمعاونة فى كشف الاهداف المعادية على ارتفاعات منخفضة . وتخطط قوات الدفاع الجوى لاجل هذه الرادارات بمثابة حلقة هامة فى نظام القيادة والسيطرة الالية .

كما استمرت قوات الدفاع الجوى فى العمل على زيادة كفاءة المدفعية المصرية المضادة للطائرات عيار ٢٢ مم ، وتزويدها بنظام «جن كينج» لزيادة كفاءتها وتحسين قدرتها على التعامل مع الاهداف المعادية فى اطار نظام القيادة والسيطرة الالية ، وبما يرفع من نفس الوقت من قدرتها على تأمين الدفاع عن التشكيلات المدرعة والمشاة الميكانيكية اثناء العمليات الميدانية .

وقد اهتمت القوات المسلحة كذلك بتطوير عناصر الحرب الالكترونية العاملة بها . وبالرغم من ان مثل هذه التطويرات فى الحرب الالكترونية عادة ما ينظر اليها بوصفها مستقلة عن غيرها من أعمال تطوير الافرع الرئيسية بالقوات المسلحة ، إلا أن نتائجها ترتبط بقوات الدفاع الجوى بدرجة أكبر نسبيا من غيرها . وقد عملت القوات المسلحة فى هذا الإطار على إدخال أنظمة جديدة للحرب الالكترونية يمكنها التعامل مع المحطات المعادية التى تعمل لفترات قصيرة جدا او على موجات متغيرة تعرف بـ «الترددات النفاطة» ، فضلا عن إدخال أنظمة تحليل ومراقبة الإشعاعات الالكترونية بأنواعها مما يؤدى إلى توفير الحماية للوسائل الالكترونية للقوات المسلحة وسرعة الكشف عن أى نشاط إلكترونى معاد داخل البلاد .

هـ - التصنيع الحربى :

يتمثل اهم ما شهدته الانتاج الحربى المصرى عام ١٩٨٩ فى دخوله ميدان المنافسة الدولية على إنتاج وتوريد اجزاء من الطائرات الامريكية «ف-١٦» الى الشركة الاصالية المنتجة لها والفوز بعقد التوريد ، وكذلك الاعلان عن قرب انتهاء العمل فى حصن إنتاج الدبابات «مصنع ٢٠٠ الحربى» وقرب البدء فى عمليات التجميع والإنتاج الفعليين للدبابات «م-١» ابرامز ، وكذا الاتفاق على اقامة مشروع لاتنتاج سباتك الصلب المخصص المستخدم فى صناعة المعدات

الاستثمارية المنتجة للطائرات والمطروقات وغيرها من المنتجات .

ولا شك في أن دخول الصناعة الحربية المصرية إلى ساحة المنافسة في المناقصات الدولية لتوريد المعدات العسكرية يمثل كسبا هاما من حيث أن ذلك يتيح لها اكتساب خبرة التنافس على الساحة الدولية ، علاوة على أنه يمكنها من تشغيل جانب من طاقتها الإنتاجية الفائضة ، إلا أن ذلك يجب ألا يقنى بأي حال من الأحوال عن الاستثمار في الخطط الرامية لتجميع طائرات القتال في مصر أو خطط التوسع في إنتاج أجزاء المقاتلات العاملة في القوات المسلحة . وقد اشتملت وثيقة التعاون التي جرى التوقيع عليها بين الهيئة العربية للصناعات وشركة جنرال ديناميكس الأمريكية على قيام الهيئة بإنتاج أكثر من ثلاثة آلاف من ألواح الألومنيوم المستخدم في تصنيع الطرازين « د - ١٦ » سي ، و « د - ١٦ ب » ، وكذا تصنيع أجزاء من هيكل الطائرة وعناصر أخرى مكملة لها . وسوف يتيح هذا التعاون للهيئة العربية للصناعات أن تصبح من الموردين المعتمدين في الولايات المتحدة لإنتاج أجزاء من الطائرات الأمريكية الحديثة ، كما سيمكنها من تحسين اقتصاديات التشغيل بها .

وقد استمرت مصر خلال عام ١٩٨٩ في برنامج إنتاج الدبابة « د - ١ » إبرامز » ، وأعلن أن أعمال الانشاءات الأساسية لمصنع الدبابات سوف تنتهي مع منتصف عام ١٩٩٠ وأنه سوف يجري فيها مراعاة أن تتوافر للمصنع مرونة انتاجية تمكنه من القيام بعمليات الصيانة والإنتاج معا وإمكانية التحول إلى إنتاج معدات أخرى ، كما أعلن أيضا أن العينات الأولى من الإنتاج المشترك للدبابة سوف تخرج في شهر نوفمبر ١٩٩٠ ، وأنها سوف تشارك في المعرض الدولي الرابع لمعدات الدفاع الذي ستنظمه مصر في تلك الفترة .

كذلك من الانجازات التي شهدتها الصناعة العسكرية المصرية البدء في اجراءات تنفيذ مشروع لإنتاج سبائك الصلب المخصوص ، وذلك بالاتفاق مع العراق والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، والمخطط أن تصل الطاقة الانتاجية للمشروع عقب الانتهاء من تنفيذه حوالي ١١٠ آلاف طن سنويا ، ويستهدف توفير السبائك اللازمة من الصلب المخصوص لتصنيع المعدات الاستثمارية لمصانع

المطروقات والطائرات والترسانات البحرية ... وغيرها . وقد نصت اتفاقية المشروع على اقامة مشروع آخر مماثل في العراق بحيث يتكامل المشروعان معا من حيث المنتجات مع اختلاف مواصفات المنتج في البلدين .

وسوف يشكل هذا المشروع إضافة للقاعدة الصناعية المصرية بصفة عامة ، والحربية بصفة خاصة ، كما أنه يمثل خطوة هامة في سبيل تحقيق المزيد من التكامل بين الصناعات المتعددة التي تتكون منها قاعدة الانتاج الحربي ككل .

و - التصنيع الحربي وعلاقته بالصناعة الحربية العربية :

انتم عام ١٩٨٩ ببروز واضح لظاهرة « تعدد مراكز الانتاج الحربي في العالم العربي » ، وقد جاء ذلك مع ظهور العراق كدولة رئيسية منتجة للسلاح في المنطقة العربية ، ومع استمرار المملكة العربية السعودية في خططها الواسعة النطاق والبعيدة المدى التي كانت بدأتها منذ عدة سنوات لانشاء الهيئة الأساسية اللازمة ماديا وعلميا وبشريا لاتامة صناعة عسكرية محلية ، يضاف إلى ذلك وجود بعض إمكانات التصنيع الحربي المحلي في بعض الدول العربية الأخرى مثل سوريا والجزائر واليمن الشمالي . وتشير هذه الظاهرة بالضرورة تساؤلا أساسيا حول الإمكانيات إزاء الصناعة العربية المصرية وإمكانات تسويقها ، وبما لا شك فيه أن انتشار مراكز الانتاج الحربي في العالم العربي سوف يؤثر سلبا على فرص تسويق المنتجات الحربية المصرية في حالة الاستمرار على عدم الاتفاق على استراتيجية عربية موحدة للصناعات الحربية ، مع العلم بأن الإنتاج الحربي المصري يعاني أصلا من قلة الطلب عليه في السوق العربية ، الأمر الذي يؤكد على أهمية الحاجة إلى الاتفاق على شكل من أشكال تقسيم العمل العربي من مجال تصنيع التكنولوجيا العسكرية لتحقيق درجة من التعاون والتكامل في مجال انتاج السلاح منعا للتنافس وتقليدا لأن تتكرر الاستثمارات في نفس قطاعات الصناعة العسكرية . وتشير الدلائل الواضحة في وقتنا الراهن إلى أن واقع التنافس والتكرار يبدو غالبا في خطط التصنيع الحربي العربي بدرجة أكبر من التعاون ، فعلى سبيل المثال تتضمن خطة التوسع في مجال الصناعة الجوية العراقية القيام بتجميع المقاتلة الفرنسية « ميراج - ٢٠٠٠ » ابتداء من عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، على أن يتبعها إنتاج طائرة تدريب متطورة يرجع إلى حد كبير أن تكون طائرة التدريب النفات المتقدم « الفاجيت » ، وهو ما يمثل تكرارا واضحا لنفس برامج التصنيع الحربي المصري .

وقد شهد عام ١٩٨٩ بعض الجهود في اتجاه التعاون والتنسيق في مجالات الانتاج الحربي في مصر والعالم العربي ، كان أغلبها بين مصر والعراق حيث جرى التوقيع في بداية العام على بروتوكول التعاون الموسع بين

البلدين في ميادين التسليح والإنتاج الحربى للمعدات الانشائية والهندسية وغيرها .

كما اجريت مباحثات تفصيلية حول التعاون المصرى - العراقى في مجال التصنيع الحربى خلال زيارة وزير الصناعة والتصنيع الحربى العراقى للقاهرة في منتصف العام ، واستهدفت حسب البيانات المنشورة إيجاد طاقة صناعية بين البلدين لانتاج مختلف النوعيات الثقيلة والمتوسطة والدقيقة وتطوير العمل بين الجانبين وتبادل الخبرات .

وقد أدى قيام مجلس التعاون العربى الذى يجمع مصر والعراق والأردن واليمن الشمالى في السادس عشر من فبراير ١٩٨٩ ، إلى زيادة فرص التعاون بين دول المجلس في مجال الانتاج الحربى ، وأعلن بالفعل أن الهيئة الوزارية لدول المجلس قد انتهت من وضع الخطوط العريضة لآلية مشروعات مشتركة في مجال الصناعات الحربية ، والبداية في وضع التفاصيل والدراسات اللازمة لهذه المشروعات للبدء فيها بعد الانتهاء من تدبير الموارد المالية والكوادر الفنية المطلوبة . ولكن بالرغم من هذه الجهود ، لم تظهر نتائج عملية واضحة في عام ١٩٨٩ في اتجاه التعاون والتكامل . ومع أن ذلك قد يكون عائدا الى ضيق الفترة الزمنية التى مرت على قيام مجلس التعاون العربى والحاجة الى اجراء دراسات متعمقة للاتفاق على صيغة مناسبة للتعاون في مجال الصناعات الحربية ، إلا أنه يؤكد في نفس الوقت على أهمية بذل جهد اكبر على المستوى السياسى والاقتصادى والعسكرى لضمان تخطيط الانتاج الحربى العربى على أسس اقتصادية تقوم على التعاون والتكامل قدر الامكان .

ز - الهيئة العربية للتصنيع :

على عكس ما كان معتقدا في تقرير عام ١٩٨٨ ، فإن عام ١٩٨٩ لم يشهد تطورا ايجابيا فيما يتعلق بالتغلب على الخلاف في وجهات النظر بين مصر والدول العربية المساهمة في الهيئة العربية للتصنيع والتي تدور اساسا حول طرق المشاركة في اعمال الهيئة وكيفية تمويل هذه الدول بالهيئة . وقد اجريت مباحثات خلال العام حول هذه القضية أثناء الزيارات التى قام بها عدد من وزراء دفاع دول الخليج العربى للمشاركة في الهيئة الى القاهرة ، إلا ان شيئا لم يعلن بخصوص احراز أى تقدم في مسألة وضع الهيئة العربية للتصنيع ، ويشأن الاتفاق على الاقتراح عن قيمة الأرصدة المخصصة للهيئة في المصارف الغربية منذ عام ١٩٧٩ عقب انسحاب دول الخليج (الامارات ، السعودية ، قطر) منها . وتشير التقارير الى أن الخلاف يتركز في ان مصر

ترى الإبقاء على وضع الهيئة والهيكل الإدارى والتنظيمى بها كما هو حاليا ، وأن تتخذ المشاركة العربية فيها شكل المساهمات المالية ، في حين ترفض دول الخليج أن يقتصر دورها على مجرد تقديم التمويل المالى للهيئة وتطالب بنصيب أكبر في صياغة سياسة الهيئة وإدارة اعمالها وتسويق إنتاجها . وقد أدى استمرار الخلاف حول هذا الموضوع الى عجز الهيئة عن استعادة دورها الذى انشئت من أجله كقاعدة لصناعة حربية مستقلة ، علاوة على تقليص قدرة الهيئة على النمو وتوسيع قاعدتها الانتاجية .

ومع ذلك فقد أكدت مصر من جانبها على تصميمها على استمرار وتنمية الهيئة العربية للتصنيع رغم كل الظروف الصعبة التى تواجهها لتحقيق الهدف الذى أقيمت من أجله ، وقد نجحت مصر خلال عام ١٩٨٩ في زيادة انتاج الهيئة بنسبة ٢٥ ٪ ، كما تمكنت من تحقيق زيادة في الإيرادات تبلغ ٦ ٪ . كذلك باشرت مصر خلال عام ١٩٨٩ عدة برامج لتطوير وتوسيع نشاطات الهيئة اشتملت على اقامة خطوط انتاج جديدة في المصانع التابعة للهيئة ، وتوسيع البنية الاساسية في مصانع الهيئة ، والتخطيط للدخول في مجالات جديدة للتصنيع الحربى والمدنى . فقد قامت الهيئة بافتتاح خط جديد لإجراء الصناعات لحركات طائرات الهليكوبتر بمصنع الحركات الثقيلة للهيئة . كما بدأت الهيئة خلال العام العمل في انشاء مبنى جديد بمصنع الاكترونيات ينتظر ان يبدأ انتاجه للمعدات الالكترونية المتطورة مع بداية عام ١٩٩١ . يضاف الى ذلك أن الهيئة بدأت خلال نفس الفترة في دراسة انتاج نوعين من الطائرات الاولى : طائرة ركب صغيرة بالتعاون مع إحدى شركات تصنيع الطائرات البرازيلية ، والثانى طائرة خفيفة قليلة التكاليف تستخدم في اداء اغراض عسكرية محدودة مثل الاستطلاع ومكافحة التهريب ومراقبة التلوث ، وغير ذلك .

ح - تسويق الانتاج الحربى :

استمرت مصر خلال عام ١٩٨٩ في جهود تسويق انتاجها الحربى ، الا ان ما اعلن عنه من مبيعات السلاح يقتصر اساسا على توريد الدفعة الاولى من صفقة العربات المدرعة فهد التى تنتجها الهيئة العربية للتصنيع الى الكويت ، والاعلان عن قرب تسليم الكويت الدفعة الاولى من أنظمة الدفاع الجوى المصرية الصنع آمن بموجب التعاهد الذى كان الجانبان قد وقعا عليه في عام ١٩٨٧ ، كما اعلن ان الهيئة العربية للتصنيع تلقت العديد من الطلبات من بعض الدول العربية والافريقية لشراء المدرعة فهد .

صلاحيتها في تنفيذ المهام المطلوبة بما يمكن أن يحفز الدول الأخرى على طلب استخدامه ، في حين أن صعوبات تمويل مشتريات القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات الناجمة عن ضغط الميزانية العسكرية وحاجة الصناعة الحربية إلى الحصول على عائد سريع ، تحولان في الكثير من الأحيان دون تحقيق هذا الهدف بالنسبة للعديد من المنتجات . وأخيرا هناك استمرار الخلافات العربية وعدم القدرة على الاتفاق على صيغة متكاملة للتعاون والتنسيق في مجالات الإنتاج الحربي وتسويقه . وقد أدت هذه الاعتبارات الثلاثة إلى عدم تمكن الصناعة الحربية المصرية من تلقي معدلات أكبر من الطلب على منتجاتها من الدول العربية التي تمثل منطلقا للسوق الحقيقية لها ، بل اتجهت الدول العربية في أغلب الأحيان نحو استيراد الأسلحة والمعدات من الدول الأجنبية حتى بالنسبة لبعض الأسلحة والمعدات التي تقوم الصناعة الحربية المصرية بإنتاجها .

ويلاحظ فيما سبق مدى الارتباط العضوي بين التصنيع الحربي وتسويقه ، ويشير مجمل هذا الوضع إلى أهمية العمل على مواكبة التقدم العلمي العالمي في مجال الصناعة العسكرية قدر الإمكان ، كما يؤكد على أهمية تحقيق درجة من التعاون والتنسيق العربي في مجال صناعة السلاح وتسويقه على أسس اقتصادية سليمة ، وضرورة إيجاد نوع من التكامل في التسليح والإنتاج الحربي بحيث تتكامل الدول التي تمتلك مقومات التصنيع الحربي في إنتاج السلاح من خلال صيغة مناسبة لتقسيم العمل فيما بينها تأخذ في الاعتبار قدرات القاعدة الصناعية في كل دولة ، وطبيعة الاحتياجات العسكرية للقوات المسلحة في هذه الدول بصفة خاصة ، وفي سائر الدول العربية بصفة عامة ، وذلك لتقليل نفقات الإنتاج وإضمان توفير بعض ما تحتاجه من الأسلحة ، وعلى وجه التحديد تلك الأسلحة التي قد لا يتيسر الحصول عليها بسهولة من السوق العالمية ، علاوة على ما قد يؤدي إليه ذلك من عدم التنافس في عمليات التصنيع الحربي ، وضمان تسويق الإنتاج في الدول العربية .

ومع أن هناك جانباً من المبيعات العسكرية المصرية لا يعلن عنه ، إلا أن الواضح على وجه العموم أن الصناعات الحربية المصرية تعاني من ضائقة محدودة النجاح في ميدان التسويق الخارجي ، بالرغم من حرص مصر المستمر على إظهار قدرتها على توريد السلاح لمن يريد من الدول العربية والصديقة ، وعلى تقديم المعاونة الفنية والتدريب والإصلاح ، ونقل التكنولوجيا لتلك الدول للتصنيع المشترك أو للمشاركة في المشروعات القائمة بالفعل . ومن الممكن إرجاع هذا الوضع إلى عدة عوامل رئيسية ، أولها ضعف القدرة التنافسية للإنتاج الحربي المصري نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها الضعف النسبي للقاعدة الصناعية المصرية وضيق قدرات قاعدتها العلمية نسبياً والارتقاء الشديد في التكاليف المادية لعمليات التصميم والتطوير والإنتاج مع الانقراض إلى الكوادر البشرية العلمية الكافية للقيام بهذه المهام وتقلص مراكز البحث والتطوير نفسها ، وقد أدت هذه الخاصية إلى اقتصر معظم المنتجات إما على النسخ من المعدات السوفيتية الصنع بواسطة الهندسة العكسية مع إدخال تعديلات عليها لرفع قدراتها وجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات العمل في البيئة المصرية أو العربية ، أو تكون هذه المنتجات نتاجاً للتصنيع بموجب التراخيص الرسمية ، أو بالاعتماد على التجميع المحلي للتصميمات المستوردة مع إنتاج بعض القطع والأجزاء الداخلة في هذه التصميمات ، يضاف إلى ذلك محدودية الطاقة الإنتاجية الكمية لمعظم المنتجات المصنوعة بموجب تراخيص الإنتاج وعدم توافر التمويل . أما العامل الثاني فهو يتعلق بالتناقض القائم بين الحاجة إلى أن تصبح القوات المسلحة المصرية المستهلك الأول للإنتاج الحربي من ناحية وبين صعوبة توفير التمويل المطلوب لتلبية تلك الحاجة ، مع ضرورة تصدير الأسلحة والمعدات المنتجة إلى الخارج لتوفير التمويل الذاتي للصناعة الحربية لتغطية النفقات ولتطوير الصناعة نفسها من ناحية أخرى فمن الضروري حتى يكتسب السلاح المصري درجة من المصدافية على صعيد التسويق الخارجي أن تستخدمه القوات المسلحة المصرية أولاً ، وإن يثبت من خلال هذا الاستخدام

الكشاف التحليلي

- هذا الكشاف مرتب ترتيباً قاموسياً ، وروعى في الترتيب أن تكون الكلمة هي الوحدة في الترتيب ثم الحرف الذى يليها .
- (ال) التعريف تغفل في الترتيب الهجائى مع بقائها رسماً وتحسب إذا كانت من أصل الكلمة
 - الألف المدودة تحسب الفين .
 - الهمزة على الألف تحسب الفا وعلى الواو تحسب واوا وعلى الياء تحسب ياء
 - واو العطف تحسب في الترتيب .
 - الأرقام المجردة ترتب بنطقها الهجائى وعند حالتها بالموضوع ترتب زمنياً تصاعدياً .
 - الأسماء الأفرنجية تكتب باسم العائلة .
 - الأسماء العربية تكتب كما هي إلا الأسماء المشهورة والكنية .
 - الصفة المقرونة باسم الشخصية لها صفة الديمومة مثل الرئيس حسنى مبارك - الرئيس المصرى وليس رئيس منظمة الوحدة الأفريقية .
 - كذلك آخر وظيفة للشخصية هي لصيقة الصلة بها مثل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وقد كان وزيراً للمالية .

والله من وراء القصد

إعداد

كمال محمد على

رئيس وحدة المعلومات

بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

اتحاد الشغل التونسي	٢٠٨
اتحاد الصحفيين العرب	٤٧٣
اتحاد الصناعات	٤٥٧
الاتحاد العام للجمعيات	٤٦٦
الاتحاد العام لعمال مصر	٤٤٨
الاتحاد العربي للنقل الجوي	٥٦٠
اتحاد الغرف التجارية	٤٥٧ ، ٣٧٨
اتحاد فيدرالى اردني فلسطيني	١٠٧ ، ١٠٣ ، ١٠٠
اتحاد فيدرالى اسرائيلي فلسطيني	١٩
الاتحاد القومي	٤٧٦
اتحاد كونفدرالى اردني فلسطيني	٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١٠٨
اتحاد كونفدرالى اسرائيلي فلسطيني	٩٩
اتحاد المغرب العربي	٢٩ ، ١٢٤ ، ١٦٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣
اتحاد نقابات العمال العربى	٥٦٧ ، ٥٦٣ ، ٥٥٨ ، ٤٥٥
اتنى واى - ٢	٢١٩
الاتفاق الاستراتيجي	١٦٦
اسرائيل / الولايات المتحدة	٥٨٥
الاتفاق للتشادى الليبي - الجزائر - أغسطس ١٩٨٩	١٣٥
اتفاق الطائف	٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣
اتفاق نيويورك - ديسمبر ١٩٨٨	٢٥٥
اتفاقيات هلسنكي ١٩٧٥	٦٥
اتفاقيات يالطا	٧٦
اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية	١٩٢٥
ن جات	٥٨٨
اتفاقية جنيف لاستخدام الاسلحة الكيميائية - ١٩٢٥	٤٠
اتفاقية الحد من التجارب النووية - ١٩٧٤	٤٠
اتفاقية الحد من التجارب النووية - ١٩٧٦	٤٠
اتفاقية روما - ١٩٥٧	١٨٢ ، ٦٠
اتفاقية الصواريخ طويلة المدى	٣٤
اتفاقية الصواريخ قصيرة المدى	٣٤
اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية	٥٢٦
اتفاقية منع الاسلحة العسكرية الخطية - موسكو ١٩٨٧/٨٢	٤٠
الاثنتين الاسود	١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠
٢ ص ٤ (مدفع سوفيتي)	٤٦
٢ ص ٧ (مدفع سوفيتي)	٤٦
اثيريبيا	٢٢ ، ١١٩ ، ١٢١ - ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٦٤
١١٧ ، ١٦٨ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥	٥٨٩ ، ٥٩٠
اقتصاديات	١٢٦
علاقات خارجية	١٢٦
اسرائيل	١٢٦
السودان	١٢٥ ، ١٢٧
الصومال	١٢٨
مصر	١٢٤
اجهات اسرائيل الامريكية - جمعية	٢٣٠
الاحرار الليتانية ، صحيفة	٢٧٢
الاحرار المصرية ، صحيفة	٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٣٦ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٣
لمعد لبطلة	٤١٦
احمد حسين	٤٢٠ ، ٤٢٧
لمعد سلامة	٤٠٤ ، ٤٠٨
احمد سيف النصر	٤٦٢
احمد مجاهد	٤٢٢ ، ٤٢٥
احمد موسى - وكيل مجلس الشعب	٢٨١
احمد ناصر رئيس المجلس القومى الازرقى	١٣٦
احمد ناصر محامى	٤٦٧
الاحوال الشخصية ، قانون	٤٨٩
الاخاء ، ميثاق	٥٦٨
اخبار الخليج البحرينية ، صحيفة	٢٧٢
الاخبار المصرية ، صحيفة	٢٧٢ ، ٢٨٤ ، ٤٧٢ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ - ٤٨٣

٤٨٥ ، ٤٨٧ - ٤٩٥

الخيار اليوم ، مؤسسة
٤٧٤

الخيار اليوم المصرية ، صحيفة

٢٧٧ ، ٤٧٢

الاخوان المسلمون

مصر

٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٩ - ٤٢٦

٤٢٨ - ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٦٨

٤٩٢

المغرب

٣٠٢ ، ٣٠٣

اداميتش ، لاديسلاف (رئيس وزراء رومانيا)

٥١

اندو

٣٩٨

الامم

٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٤٥٢ ، ٤٦٨ ، ٤٨١ - ٤٨٣ ، ٤٨٥

الدوارد سعيد - استاذ بجامعة كاليفورنيا

١١٣

اديس ابابا

١٢٤ - ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ٥٦٩ ، ٥٧٦

ادريجان

٣٦

اركانان ، نجم الدين زعيم حزب الرفاه التركي

١٥٤

اربريش ، كيند (المتحدث باسم الحكومة اليابانية)

٧٤

الارجنتين

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٣٦١ ، ٥٣١

الايون

٥٩ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٣ - ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٩ ،

١١٧ ، ١١٨ ، ١٦٥ ، ١٦٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ - ٢١٤ ، ٢١٤ ، ٢٤٢ ،

٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ،

٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ،

٣٢٩ - ٣٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ - ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ،

٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٨٥ ، ٤٥٢ ، ٤٧٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ،

٥٧٢ ، ٥٩٩

اتحاد كوفندال

للسطين

٥٧٠

النخبة الحاكمة

٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩

الارض الياباني

٧٤

الارض / تجريف

٤٤٧

الارض مقابل السلام ، ميذا

١١٥ ، ٣٣٥ ، ٥٧٤

ارمكوستا ، ميشيل - سفير امريكا باليابان

٧٤

الارمن

٣٦

الارهاب

٢٥٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٤٠٠ ، ٤٢٢ ، ٤٥٤ ، ٤٧٢

اريتريا - اقليم

١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢

اريتريا ، مشكلة

١٢٢

اريجا ١ ، صاروخ

٢٢٢ ، ٢٢٢

اريجا ٢ ، صاروخ

٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٢

اريجا ، مدينة

١٠٠

اريزو ، اقتراحات

١٠٠

اريزو ، موسى ودير الخارجية الاسرائيلي

٦٧ ، ١١٤

ازمة اكتوبر المالية العالمية - ٨٧

٢٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨

الازمة اللبنانية

٥٢ ، ٥٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ - ٢٤١ ، ٢٤٥ - ٢٤٧

٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦

الازمة اللبنانية

ن الحرب الاعلى اللبنانية

الازهر

٢٨١ ، ٤١٤ ، ٤١٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤

الازهر ، شيخ

٤٣٥ ، ٤٨٠

اس انقو - ١١ جالوي الملحد (صاروخ سوفيتي)

٤٨

اس اس - ١١٢

٢١٩

اس اس - ٢١ صاروخ سوفيتي

٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٢

اس اس - ٢٢ صاروخ سوفيتي

٢٢١

اس اس ن ٢ استيكس

٢١٩

اسلمة الباز

١١٢ ، ١٢٩

اسيلنيا

١٥ ، ٥٢ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٩ ، ١٣٩ ، ١٨٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤

٥٢١

الاسبورج العربي اللبنانية ، مجلة

٢٧٢

اسبين ، ليس رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب الاميريكي

٣٩

استراليا

٥٣٠

استريس صاروخ

١٩٩

الاستعمار الاستيطاني

٣٠

الاستعمار التركي

١٥٣ ، ١٦٠

استونيا

٣٥ ، ٣٦

الاستيطان

٢٣٦ ، ٢٤١

اسد بابل لبلب عراقية

٢٢

١٢٧
الاسكندرية ، اراء
١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٦٠
الاسكندرية
٥٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢١٥
الاسكندرية ، احداث
٢٨٠
الاسكندرية ، جامعة
٥٧٥ ، ٤٥٧ ، ٤٢٢
الاسكندرية ، محافظة
٢٨٧ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٢ ، ٤٦٢ ، ٤٦٨
الاسكندرية للطايريات ، شركة
٣٧٥
الاسكندر ، مواطن
٣٢٨
الاسلام
١٧ ، ١٤٦ ، ٣٧٨ ، ٣٩١ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ،
٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٧ ،
٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤ ، ٥٥٨
الاسلام السياسي
٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٥٢٠
الاسلام هو الحل
٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٩٢
الاسلمة التقليدية
٣٤ ، ٣٩ ، ٣٨
الاسلمة الكيميائية
٢٤ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ١٩٧ ، ٢٧٤ ، ٢٢٦ - ٢٢٩
٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨
الاسلمة التنويرية
٢٤ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠
٥٨٧ ، ٢٢٦
الاسلمة التنويرية التكتيكية
٢٩
اسماعيل (الخديوي)
٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٥٠٧
الاسماعيلية ، محافظة
٤٦٢ ، ٤٨٦
اصمريه
١٢١
اسمنت بنى سويف ، مصنع
٢٨٥
اسنا ، قنطرة
٥٢٤
اسوان
٣٧٥
اسوان ، خزان
٥٢٤
اسوان ، محافظة
٢٨٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٥٢٧
اسيوط ، جامعة
٤٢٢ ، ٤٣٤
اسيوط ، قنطرة
٥٢٤
اسيوط ، محافظة
٤٠٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٣ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٩٢
الاشتركية
١٤ ، ٢٢ ، ٤١٠ - ٤١٢ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٤

الاسد ، حافظ الرئيس السوري
١٤٨ ، ١٤٩ ، ٢٢٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٩ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢
الاسر المنتجة ، جمعيات
٤٥٨ ، ٤٥٩
اسرائيل
١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٥ - ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤٠ - ٥٤ ، ٥٦ ،
٦٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠١ - ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
١١٠ - ١١٦ ، ١١٨ - ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٤٧ ،
١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٩٨ - ٢٠٢ ، ٢٠٤ - ٢٠٦ ، ٢١٥ - ٢١٧ ، ٢٢٢ ،
٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ،
٢٥٧ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ - ٢٣١ ،
٢٣٢ - ٢٣٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٤٥٢ ، ٤٨٢ ، ٥٥٨ ، ٥٦٢ ،
٥٦٤ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ،
٥٩٠ - ٥٨٨
احزاب
العمل
١٠٤ ، ١١٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦
ليكن
٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦
اقتصاديات
٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥
علاقات خارجية
الاتحاد السوفيتي
٥٦ ، ٢٢٨
لثوبيا
١٢١
تركيا
١٥٥
زائير
٢٥٥
كينيا
٢٥٥
ليبيريا
٢٥٥
مصر
٥٧٠ ، ٥٧٢ - ٥٧٤
اسرائيل / مصر - تطبيع علاقات
٤٥٢ ، ٤٦٠
الاسرة ، تنظيم
٣٩٥ ، ٤٣٥ ، ٤٦١ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨
اسرى / تبادل
لثوبيا / للصيغال
١٢٠
ايران / العراق
١٤٤ ، ١٤٦
تشاد / ليبيا
١٣٥ ، ١٣٦
اسرى مصريين / ايران
١٤٤ ، ٥٦٥
اسطنبول
١٥٥
الاسطول السادس الامريكي
٢٥٦
اسد المظاوي ، مشروع
١٠٨
الاسكان ، مشكلة

الامارات العربية المتحدة	٥٧ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ١٤٦ ، ١٥٧ ، ١٥٥ ، ١٦٢ - ١٦٥
الانقلاب	١٦٧ ، ١٨٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٦٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٥٦٦ ، ٥٩٩
الانقلاب	٩٩
انتفاضة الخبز - تونس يناير ٧٨	٢٩١
مصر يناير ٧٦	٢٠٦
المغرب يناير ٨٤	٢٠٣
الانتفاضة الفلسطينية	٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٦٦ ، ٨٢ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ - ١١٥
الاميراطورية العثمانية	١١٦ ، ١١٧ ، ٣٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٣١٤ - ٣٢٢
الاميرالية	٢٣٦ - ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٦ ، ٣٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٩٢ ، ٤٢٧ - ٤٢٤
الاميرالية الأمريكية	٨ ، ١٨٦
الاميرالية الأمريكية	٩٢
الامراض الاجتماعية	٤٧٩
امرام ، صاروخ	٥٩٦
امريكا الشمالية	١٧٦ ، ١٨٠
امريكا اللاتينية	٨ ، ٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ٤٥٣ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧
اميريكان موترز ، شركة	٥٩٤
الأمم المتحدة	١٦٦ ، ٨١
الجمعية العامة - جنوب ١٥ ديسمبر ١٩٨٨	١١٢ ، ١١٤
الجمعية العامة - سبتمبر ٨٩	٥٣ ، ٦٦ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١
الأمم المتحدة - هيئة	١٢٤ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ٢٤٥ ، ٢٥٩
الأمم المتحدة - هيئة	٢٤٢ ، ٢٨٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٨١ ، ٥٣٠ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤
الامن العربي	١٢٠
ن الأمن القومي العربي	١٢٠
الامن الغذائي	٨٨
الامن الغذائي العربي	٣٩٢
الامن القومي الاسرائيلي	٦٦ ، ١١٤ ، ٢٤١ ، ٣٤٣
الامن القومي العربي	٢٤ ، ١٥٩ ، ١٩٧ ، ٢٦٤ ، ٣٦١ ، ٥٦٠
الامن القومي المصري	٣٠ ، ٤١٧ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩
الاممرا ، قبيلة	١٢٠
انثيب السلام للمياه - تركيا	١٥٩
الاناضول ، جنوب شرق - مشروع	٢٢ ، ١٥٨ ، ١٥٩
الانباء الكويتية ، صحيفة	٢٧٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤
الاتحادات البرلمانية الاوروبية - نوفمبر ٨٩	٢٩٧
الانقلاب	٩٩
انتفاضة الخبز - تونس يناير ٧٨	٢٩١
مصر يناير ٧٦	٢٠٦
المغرب يناير ٨٤	٢٠٣
الانتفاضة الفلسطينية	٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٦٦ ، ٨٢ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ - ١١٥
الاميراطورية العثمانية	١١٦ ، ١١٧ ، ٣٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٣١٤ - ٣٢٢
الاميرالية	٢٣٦ - ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٦ ، ٣٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٩٢ ، ٤٢٧ - ٤٢٤
الاميرالية الأمريكية	٨ ، ١٨٦
الاميرالية الأمريكية	٩٢
الامراض الاجتماعية	٤٧٩
امرام ، صاروخ	٥٩٦
امريكا الشمالية	١٧٦ ، ١٨٠
امريكا اللاتينية	٨ ، ٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ٤٥٣ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧
اميريكان موترز ، شركة	٥٩٤
الأمم المتحدة	١٦٦ ، ٨١
الجمعية العامة - جنوب ١٥ ديسمبر ١٩٨٨	١١٢ ، ١١٤
الجمعية العامة - سبتمبر ٨٩	٥٣ ، ٦٦ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١
الأمم المتحدة - هيئة	١٢٤ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ٢٤٥ ، ٢٥٩
الأمم المتحدة - هيئة	٢٤٢ ، ٢٨٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٨١ ، ٥٣٠ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤
الامن العربي	١٢٠
ن الأمن القومي العربي	١٢٠
الامن الغذائي	٨٨
الامن الغذائي العربي	٣٩٢
الامن القومي الاسرائيلي	٦٦ ، ١١٤ ، ٢٤١ ، ٣٤٣
الامن القومي العربي	٢٤ ، ١٥٩ ، ١٩٧ ، ٢٦٤ ، ٣٦١ ، ٥٦٠
الامن القومي المصري	٣٠ ، ٤١٧ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩
الاممرا ، قبيلة	١٢٠
انثيب السلام للمياه - تركيا	١٥٩
الاناضول ، جنوب شرق - مشروع	٢٢ ، ١٥٨ ، ١٥٩
الانباء الكويتية ، صحيفة	٢٧٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤

أبولوى (سفينة حربية سوفيتية)

أبيلير جر. لورانس نائب وزير الخارجية الأمريكى

٨٩ ، ٣٣٠

أيجيس (نظم سيطرة وقيادة أمريكى)

٤٧

أدري . رافى وزير إسرائيل بلا وزارة

١٠٦

أديان

٢٣ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ١٤١ ، ١٤٢ - ١٤٧ ، ١٤٩ - ١٥٢ ، ١٦٥ ،

١٦٧ ، ٢١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٤٣ ، ٢٧٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٨٩ ،

٦٦٣

٣٨٠ ، ٣٩٢ ، ٤٣٦ ، ٤٥٣ ، ٤٩٢ ، ٥٢٢ ، ٥٦٥ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨

الاقتصاديات

١٥٠

علاقات اقتصادية

العالم العربى

١٥٢

علاقات خارجية

العالم العربى

١٤١ ، ١٤٣

أيرلندة

٦٢

أيريسيسيسال ، شركة

٢٢٤

أيريسيس ، شركة

٢١١

إيطاليا

٥٢ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٥٢ ، ١٧٢ ،

١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٥٤ ، ٥٧٨

ألمانيين ، كلمان الرئيس التركى

١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥

أينكويست ، جريدة

١٨٩

الايلىة

٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٤٢

أينونو ، أيدال رئيس الحزب الاشتراكى الديمقراطى التركى

١٥٤

أيه - ١٢٤ طائرة بدون طيار

٥٩٥

أيه اس - ٣٦٥ هيليكوبتر

٢١٨

أيه لم اكس - ١٠ بى حاملة جنود

١٩٩

أيه لم اكس - ٣٠ دبابة فرنسية

١٩٩

أيه تو - س حوك طائرة انذار ومرك

٢١٠

أيهلب مقلد وكيل مجلس الشعب

٤٦٧

أيو بلرجه أمريكية

٤٤ ، ٤٧

أوبجوى

٦٤ ، ٧٤ ، ١٧٥

أوريف ، مدينة

١٥٥

أوريفيا ١٩٩٢

٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٢٥٢

أوريفيا الاشتراكية

ن أوريفيا الشرقية

أوريفيا الشرقية

٩ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ،

٥٤ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ٩١ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٧٨

١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٥ ، ٢٥٥ ، ٢٩١ ، ٢٤٩ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠

٤٤٠ ، ٤٣٤ ، ٤٥٥ ، ٥١٦ ، ٥٢١ ، ٥٧٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٩

أوريفيا الغربية

٩ ، ٢١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١٥٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣

٣٦٢ ، ٥٧٨ ، ٥٨١

أوريفيا ، قارة

٢٩ ، ٣٠ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٨٠ ، ١٨١

٢١٦ ، ٢٥٢ ، ٢٨٠

أوزال ، توريدجيت - رئيس حزب الوطن الام التركى

١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٩

أوزبكستان

٣٦

أوند

١٣٤

الايونين ، طبعة

١٨٠

أوسوريف دبلة برازيلية

١٩٩

أوفندة

١١٩ ، ٣٥٣

الافشور ، دولة

١٩١

أوكرايا ، جمهورية

٣٦

الافكسجين

١٨٠

أولادى ، عسكري

١٤٢

أوليفرنا زان بيدى فرقة امريكية

٤٧

أونو ، حكومة

٧٠ ، ٧٢

أونو ، سونوكى

٧٦ ، ٧٩

أوهابى خواصة امريكية

٤٣

أى . ك / م - ٢٠٣٥ - رادار

٩٤

الايام البحرينية ، صحيفة

٢٧٣

ايبان ، أبا

١١٤

بترويل ، مصاني
الخليج العربي

١٨٩

بترومين ، شركة (السعودية)

٣٥٨

البحث العلمي

مصر

٥١٧

البحر الأحمر

٢٢ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٣٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٩٠

البحر الأحمر ، محافظة

٣٩١ ، ٤٦٢

بحر الشمال

١٨٤

البحر المتوسط

٤٩ ، ١٦٠ ، ٢٢٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٣٩٢

بحر القزوين

٤٧

البحرين

٨٣ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ٢٦٠ ، ٢٧٣

٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧

بحرين ، صواريخ اسرائيلي بحري

٩٤

البحيرة

٤٧٤

البحيرة ، محافظة

٤٦٢

بدر (صابون)

٢٢٢ ، ٢٢١

البندري ، فؤاد

٤١٦

برادلي - عربة لثقل امريكية

٢٠٠

برادلي ، نيكولاس - وزير الخزانة الامريكي

١٩٥ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٥

برازيل - جاك - مؤرخ امريكي

١٨

البرازيل

١٧٦ ، ١٨٩ ، ٢٢١ ، ٥٣١

البربر

١٣٧ ، ١٣٨

برلن ، ديبل الاستشار الاثنى للمصالح

١٩

البرتغال

١٥ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٢٢٣

برج - صر - رئاسة جبهة تحرير انابديا

١٣٣

برجر ، بيتر - عالم اجتماع امريكي

١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٨

برجنيك ، ليونيد

٣٦

البركة ، كشوف

٤٣٦

البرلمان

ن مجلس الشعب

البرلمان الاوكراني

٦٢ ، ٦١

(ب)

ب - ١ (طائرة امريكية قلعة)

٤٣

ب - ٢ (طائرة امريكية قلعة)

٤٧ ، ٤٢

ب - ٥٢ (طائرة امريكية قلعة)

٤٢

باب للشعب ، مضيق

١٢٢

باتريوت (نظام مضاد للصواريخ امريكي)

٤٥

باراك (صابون)

١٢٧ ، ٢١٨

باريس

٥٢ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ٢٧٧

٢٤٢ ، ٢٨٣ ، ٢٤٢

باريل (غواصة امريكية)

٤٧

الباستيف

٦٣ ، ٧٨

باكستان

٢٣١ ، ٣٦٢ ، ٥٣١

بالمكي

١٣٤ ، ١٣٩

بانج ، هويو - سكرتير عام الحزب الشيوعي الصيني السابق

٨٦

بانج

٥٣٦

بالينير طائرة بدون طيار

٢٠٨

بنتونسكي ، فلاديمير ، وزير الخارجية السوفياتي

٥٥

البيريكيناريات

٥٨ ، ٩٥ ، ٣٦٠ ، ٥١٣ ، ٥٣١

البترول

٥٧ ، ٦٩ ، ٨٠ ، ٢٤٨ ، ٣٦٠ ، ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٤٧٩ ، ٥١٠ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥

٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢

البترول

أتانيب

العراق / تركيا

١٥٦

البترول ، ابار

٥٠٦

البترول ، اسماء

٦٨ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ١٨٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥

٥٠٨ ، ٥٢٥ ، ٥٨٤

البترول ، تكرير

٥٠٧

٤١٦ ، ٤١٣ ، ٤١٢ ، ٤٠٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠١ ، ٤٣٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٣ ، ٤٢٢ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨
 اليابان
 ١٩٤
 بطرس بطرس غالي - وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية
 ١١٧ ، ١٢٥ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧
 بغداد
 ١٤٤ ، ٧٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٤٧٢ ، ٥٦٢
 البلقان ، سهل
 ١١٧ ، ١٤٧ ، ١٥٨
 البكرية ، منطقة
 ٥٢٧
 بكنين
 ٧٩ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢
 بل ، داتيل - عالم اجتماع يهودي
 ١٠
 بلاك جاك
 ٤٤
 بلاك هوك ٦٠ (عليكوتير امريكية)
 ٤٥ ، ٤٦
 بلاك هوك سيكورسكي (عليكوتير امريكية)
 ٢١١ ، ٥٩٦
 بلانديز ، قرية
 ١٢٩
 بلجيكا
 ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ١٨١ ، ٢٣٠ ، ٢٥٤ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٧٨
 بلد ، مدينة
 ١٥٧
 البلطيق ، منطقة
 ٣٦
 بلناريا
 ١٠ ، ٥٣٦
 البلقان
 ٢٤٠
 بلوتينوم
 ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٥٣٢
 بن جويديون ، دلفيد
 ٢٣٩
 بن شلكر ، علي - رئيس وزراء الاردن
 ٢٩٧
 بن علي ، زين العابدين - الرئيس التونسي
 ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠
 البنا ، حسن
 ٤٢٠ ، ٤٢٦ ، ٤٢٢
 بنجلاديش
 ٢٥٢
 بنك الاحتياط الفيدرالي الامريكي
 ١٧٣ ، ١٨٧
 بنك الاستثمار للقوى
 ٣٧٥ ، ٣٧٦
 بنك اسرائيل - التقرير السنوي ١٩٨٩
 ٣٢٢ ، ٣٢٣
 بنك الاسكندرية
 ٤٦٦
 البنك الاملي

البرلمان الأوروبي - سترومبيرج - سيبتمبر ٨٨
 ١٠٥
 البرلمان السويدي
 ٣٩٥
 البرلمان اللبناني
 ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١
 البرلمان الهندي
 ٢٩٢
 براين ، سمور
 ١٠ ، ٥٠
 براين الغربية
 ٦٢
 برنامج الأمم المتحدة الانمائي
 ٨٢
 بروكول برازافيل - ديسمبر ٨٨
 ٢٥٥
 بروكول جنيف ١٩٢٥
 ٢٢٧
 بروجس - ٤ (محطة شحن فضائية سوفياتية)
 ٤٢
 بريس ، نيب
 ١٤٩ ، ٢٥٠
 بريجنيا
 ٥٧٥
 بريز ، شيمون (وزير المالية الاسرائيلي)
 ١١٤ ، ١١٥ ، ٥٥
 البريستويكا
 ١٥ ، ٨٦ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ١٩٥
 بريطانيا
 ١٨ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٩ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٣١ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ٣٥٧ ، ٤١١ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٧٨
 برومكوف ، بريما (عضو المكتب السياسي السوفياتي)
 ٣٦
 بسام أبو شريف ، مستشار ياسر عرفات
 ٦٦
 بسكر مصر ، شركة
 ٣٧٥
 بسمرتيتش ، الكسندر (نائب وزير الخارجية السوفياتي)
 ٥٤
 بشارتي ، محمد علي (النائب الاول لوزير الخارجية الايراني)
 ١٤٩
 البشير ، عمر رئيس مجلس قيادة الثورة السوداني
 ١٧٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩
 البطولات المفضلة ، معركة
 ٣٢٤
 البطلة
 ابرويا
 ١٩١
 ايران
 ١٥٠
 تركيا
 ١٥٩
 الصين
 ٨٦
 مصر
 ٢٣ ، ٦٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٤٠٨ ،

٤٦٦

بنك التجار بين

٤٦٦

البنك الدولي للائتمان والتعمير

٢٣ ، ٩١ ، ١٣٨ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٣ ، ٥٠٩

٤٧٧ ، ٥١٥ ، ٥٣٨ ، ٥٥٦ ، ٥٧٦

البنك الصناعي

٥١٧

بنك القاهرة

٤٦٦

البنك المركزي الألماني الغربي

١٨٩

البنك المركزي الإيراني

١٥١

البنك المركزي المصري

٣٧٤ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٦

البنك المركزي الياباني

١٩٠

بنك مصر

١١ ، ٤٦٦ ، ٥٠٧

بنك حاملة جنود

١٩٩

بنك سويس

٤٧٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٩٧

بنك أمين بن الطاهر ، مشروع

٩٩

البنكوكس

١٠٠

البنك الدولي

٤٢١

برون ، سافريك (استاذ اقتصاد سوفييتي)

٣٦

بروج ، بوريس (عضو المكتب السياسي السوفييتي)

٣٦

برخارست

٥٥

برخارست (عاصمة الجور)

٥٥

برنول

٧٨

برن (مملكة سوفييتي)

٤٢

بروسيد - فرقاطة مصرية

٢١٥

بروسيد ، محافظة

٤٠٨ ، ٤١٧ ، ٤٢٤ ، ٤٦٢ ، ٤٩٨

بروتانية ، الحبيب - الرئيس القوي للسلطان

٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

بروكا ، كاسحة الغام

٢١٦

بروكينا فاسو

٢٥٥

البروتاتريا

٩

برون ، قرية

٣١٩

بروسيه ، محمد - رئيس حزب الاستقلال المغربي

٣٠٢

بروسين سي - ٣ (صاروخ أمريكي)

٤٣

بروش ، جورج (الرئيس الأمريكي)

٢٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٩

٨٨ ، ٨٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٧٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٥٨٠

زيارات خارجية

باريس

٥٢

برونست

٥٢

برون

٥٢

برلاق ، مطبعة

٤٧٠

البروكس ، قرية

٥٥

بريجين ، عبد الرحيم - رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي المغربي

٣٠٢

بريلدا

١٠ ، ١٦ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٠ ، ١٧٩ ، ٧١٨

٥٢١

بريجو ، عمر الرئيس الجابوني

١٢٤ ، ٥٧٥

برونج ٧٠٧

٢١٠ ، ٢٠٩

البرونج ، حفلة

٤٠٠

بري تي آر - ٥٠ (لالة جنود سوفييتية)

٢٠١

البيان ، صحيفة الامارات العربية المتحدة

٢٧٣

برين نمش (السوري - الإيراني)

٢٥٦

البيت الاتيني المشترك

٥٢ ، ١٩٥

البيت الاتيني الموحد

٦٥ ، ٢٥٢

بيت اول ، قرية

٣١٩

بيت ساحور ، بلدة

٢٦ ، ٢٢١

بيت لحم ، بلدة

٣٢٩

بيتش كرات

٥٩٦

بيجين ، متلحم

٣٢٩

البيتي اللينينية ، صحيفة

٢٧٣

بيزه ، شركة

٢٠٩

بيزيت ، جامعة

١٠٨

بيزيجير ، زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي

التكامل الاجتماعي . جمعيات	بيرميث (خواصة امريكية)
٤٥٨	٤٧
تاراسوف . جيتاوى (نائب وزير الخارجية السوفيتى)	بيرنج ، ممرات
٥٤	٦٨
تازاوا ، كى ايتشيرو - مدير عام وكالة الدفاع الذاتى اليابانية	بيرو
٧٢	١٨٦
تاكومايت . شركة	بيروت
٢١٦	١٤٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٧٥
تاكيشينا ، حكومة (اليابان)	بيروت الشرقية
٨١ ، ٧٠	٢٤٥ ، ٥٤
تاكيشينا ، نووير	بيروت الغربية
٧٧ ، ٧٦ ، ٧٤ ، ٧٢	٥٤
زيارات خارجية	البيروالراطية المعممة
الصين	١٥٠
٧٨	بيريز ، شيمون
الطليين	زيارات خارجية
٧٨	مصر
موسكو	٢٢٧
٧٢	بيريز ، خطة
تاليزين ، نيكولاى	١٠٠
٣٦	البيشان (حرب ويرير)
تاتكا ، طاكير (رئيس وزراء اليابان السابق)	١٣٧
٧١	بيكر ، جيمس (وزير الخارجية الامريكى)
تاور ، جون	٢٢٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ١٨٩ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٤٩ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٨ ، ٣٢
٢٧	بيكر ، خطة
تاكينويديوجا (طراز امريكى)	٢٥٢ ، ٢٤٤
٤٧	بيل كيرا فليكويتز
تاهيران	٢١٨
٥٣١	بيروت الادارية ، جمهورية
تايواند	١٨٨
٧٧	بيوانج يانج
تيريز ، مدينة	٤٤١
١٥٠	
التربية ، مدرسة	
٤٣٨	
تيليس (حاملة طائرات امريكية)	
٤٧	
التنكر	
٣٦	
تجارب نووية	
تحت الأرض	
٣٤	
التجارة ، كلية	٥ - ٥٩ دبابة صينية
جامعة المنصورة	٩٤
٤٣٤	٥ - ٧٢ دبابة سوفييتية
التجمعات الصناعية العالمية	٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٥٩٣
٥ - ٧٤ دبابة	٥٩٣
٥ - ٨٠ دبابة	٢٠٤
٥ - ١٧٠١ - كلصمة الفلم	٢١٦
٤٦٦	التامين ، شركات
التامين المسمى ، مستشفيات	٤٦٦
الاستكدرية	٢٨٧
٢٨٧	

(ت)

تعمير الصحراء	١٩٨٧
ن الصحراء ، غزة	
التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٨٧	٣١٨
التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٨٨	٤٠ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٥٧
٣٧٢ ، ٤٦٣ ، ٤٩٨	
التكوير	١٣٧ ، ١٣٨
التكامل الاقتصادي العربي	٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠
التكامل المصري السوداني	٢٨٠
التكثير والهجرة ، جماعة	٤٧٦
تل أبيب	٥٥ ، ١٠٥ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣
التمساحي ، مصر	٤٢١
الثوث	٣٨١ ، ٤١٦
تيدان ديان ٣٢٤ سكاراب - طائرة بدون طيار	٢٠٨
تليفزيون ، حريق	٤١٦
التليفزيون وأثره	٤٨٨
التنافس العراقي للسوري	٢٥٦
التنافس الامبريالي	٦٤
تنزانيا	٥٧٦
التنظيم الخاص (الاخوان المسلمون)	٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣
التنظيم الشيوعي	٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٩٩ ، ٥٦٥
تنظيمات الاطفال	٤٢٥
تنمية اقتصادية	٤٢٥
مصر	٥٠٥
التنويد	٤١٥
التهامي ، محمود	٤٧٤
١٦٠ (طائرة سوفياتية قاذفة)	
ن بلاك جاك	
نو- ١٦ بانجر	٤٤
توانسوف المبعوث السوفياتي	٢٤٩
توبوليف - ١٢٦ (طائرة سوفياتية حربية)	٤٨
توتو ، ديزموند	
٥٧٥	
التونان ، إقليم	
١٢٠	
توجو	١٢٩ ، ٥٧٥
تورنادو طائرة حربية	٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٠٠
توريت ، مدنية	١٢٦
التوسكاني	٣٧٥
لوس طائرة	٢١٠
توكاتو طائرة تدريب	٢١١ ، ٥٩٦
توما هوك (صاروخ امريكي)	٤٤ ، ٤٧
تونيخ ، مافيس	٨٥ ، ٨٧
توفس	٥٨ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ١١٥ ، ١٣٩ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٥١٣ ، ٥١٧ ، ٥٧٥
الحزب سياسية	
حركة الاشتراكيين الديموقراطيين	٢٩١
الحزب الاشتراكي الدستوري	٢٩٨ ، ٢٩٩
الحزب الشيوعي	٢٩١
حزب النهضة	٢٩٤ ، ٢٩٦
الوحدة الشعبية	٢٩٤ ، ٢٩٩
قطاع خاص	٣٥٧ ، ٣٦٧
قطاع علم	٣٥٧
للخطة الحاكمة	٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠
تي - ٦٢	
٢٠١	
التيار الاسلامي	٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤
مصر	
التيار الكمال (تركيا)	١٥٢
تيان ان ملن ، سلحة	٨٧
تيجرائي ، إقليم	١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٣٣

تيسير عروى ، خطه
١٠٨ ، ١٠٩
تيمشوارا ، مدينة
٥٠
تيمهود التالى (امبراطور)
١٢٠

(٥)

ثاتشر ، مارجريت - رئيسة وزراء بريطانيا
٩١ ، ١٨١
الثورة الضمكية
٢٨٢
ثرى مايلزايلا ند ، حادث
٥٢٢
٢٢ فارس والى الامام ، جماعة
٢٩٥ ، ٣٠٢
الثمانينات
١٠ ، ٢٢ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٢٠ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ،
١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ،
٢١٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٣٠٧ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ،
٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٦ ، ٤٠٠ ، ٤٢١ ، ٤٣٢ ، ٤٥٥ ،
٤٥٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ،
٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٣٩ ،
٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٨٨ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧
ثورة ١٩١٩
١٥ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٧١ ، ٥٠٧
الثورة الايرانية
٤٢٦
الثورة الراسمالية (كتاب)
١٠ ، ١٨
الثورة المربية
١٥
الثورة الفرنسية ، احتفالات (الذكرى ٢٠٠)
١٧٨
الثورة الفلسطينية - ١٩٣٦
٣٢٠
ثورة مصر
٤٢٨ ، ٤٤٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٥
ثورة بيلابو
١٥ ، ٢٨ ، ٢٩٢ ، ٣٧٦ ، ٤١٢ ، ٤٥٠ ، ٤٧١ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧

(٦)

الجابون
١٢٤
الجات ، منظمة
٦٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦
جاد يعقوبى ، مشروع
٩٨
الجار الله ، احمد
٢٨٤
جارانج ، جون
٧٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩
جارسيا (فرقاطة امريكية)
٤٧
جالفا خيتى ، مستشيب
٣٦
جالبرث
١٨
جاليليو - سفينة فضاء امريكية
٤٢
جامبيا
١٢٧
جامعة أدنبرة
١٨
الجامعة الاسلامية
٤١١
الجامعة الاملية
٤٨٤
جامعة تل ابيب
١٠٢ ، ٢١٨
جامعة الدول العربية
٢٤ ، ٢٥ ، ١١١ ، ١٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ،
٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٤٥٢ ،
٤٥٤ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦
الازمة المالية
٢٢٨
مقسسات
٢٣٩
المجلس - مارس ٨٠
٢٥٨
المجلس - ٨٤
٢٥١
المجلس - سبتمبر ٨٨
المجلس - ٩١ - مارس ٨٩

أحزاب سياسية	٢٥٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥١ ، ٢٤٢
جبهة الانقاذ الاسلامي	المجلس - ٩٢ - سبتمبر ٨٩
٢٩٤	٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦
جبهة التحرير الوطني	المجلس الاقتصادي والاجتماعي - ٤٦ - الرباط قبراير -
٢١٠ ، ٢٩٩	٨٩
رابطة الدعوة الاسلامية	٢٢٦
٢٩٤	جامعة الدول العربية ، ميثاق
الطليعة الاشتراكية	٢٥ ، ٢٣٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ،
٢٩٤	٢٨٥ ، ٤٣٦
الخطة الخمسية ٩٠ - ٩٤	الجامعة العربية للتنمية الافريقية
٢٥٥	٢٨٥
التخية الحاكمة	الجامعة الوطنية
٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٣١١	٤٨٤
جمع ، سمير	جبال أرنوريم
٢٤٥	١٥٧
الجلاب	جبال طوروس
١٢٩ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦	١٥٧
الجلالسنويست	جبرائيل صاروخ
٨٦	٢١٨ ، ٢١٩
جليرج ، عاموس ، مكتب إسرائيل	جيل اساني
٤٣٧	١٥٧
جليرجلوب ، قرية	جيل نعلر
١٢٩	١٥٧
الجماعات الاسلامية	الجبهة الاسلامية
٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٤٧ ، ٤٩٤ ،	السودان
٤٩٨ ، ٤٩٩	٤٣٦
جماعات المصالح	جبهة التحرير الانترية
مصر	١٢٤
٢٨ ، ٤٥٦	جبهة تحرير الاوربيين - موريتانيا
جمال بدوي	١٢٨
٤٧٤	جبهة التحرير الوطنية الافريقية
الجمهورية اللبنانية	١٢٨
ن ليبيا	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداث) اسرائيل
الجمعية البرلمانية للمجلس الاوربي - يناير ٨٩	١٠٥
١٤٢	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
الجماعة التشريعية الاسلامية (البرلمان الاباني)	ن فتح
١٤٢	جدة
الجمعية الخيرية الاسلامية	٥٦٩
٤٥٨	جراد قائل صاروخ
جمعية رجال الاعمال المصريين	٥٩٢
٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٥١٩ ، ٥٦٧	جرونيكو ، اندريه
الجمعية العامة للأمم المتحدة - ٤٤ - سبتمبر ٨٩	
٥٧٩	٣٦
الجمعية العامة لتنظيم الأسرة	الجريدية ، صحيفة
٤٥٨	٤١١
الجمعية المصرية لحقوق الانسان	جريدة العرب اللبية ، صحيفة
٤٩٩	٢٨٤
الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية	جزاء سمنار
٤٥٨	٥٦٥
جمعية النساء الديمقراطيات - تونس	الجزائر
٢٩٨	٢٥ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٣٥ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ،
الجمعية الوطنية التركية	٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ،
١٥٤	٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ،
الجمعية الوطنية التونسية	٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ،
٢٩١	٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ،
الجمعية الوطنية الجزائرية	٣٦٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٨

الجزائر
١١٠ ، ١١٧ ، ٢٤٤ ، ٣٣٨
جنوب ، قناة
٣٨٨ ، ٥٨٤
جنوب ، داليد برايس
١٧
جوبا ، مدينة
١٦٦
جيبوتي
١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨
جيتو ، وكالة التجارة الخارجية اليابانية
٧٩
جيراسيمون ، جينادي (متحدث باسم الخارجية السوفياتية)
٥٢
الجيش الأحمر
من القوات المسلحة السوفياتية
الجيش الأزرق
١٥٨
الجيش الشعبي الفلسطيني
٣١٥ ، ٣١٦
جيش لبنان الجنوبي
١١٧
جيزلاخ ، مانفريد (رئيس الحزب الشيوعي الألماني الحر)
٥٠
الجيزة ، محافظة
٤٠٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٦٢
جيكوف ، تيجور (رئيس بلغاريا السابق)
٥١
جيلاس - مفكر يوغوسلاف
١٦
جولاني ، عبدالقادر - زعيم اللجنة الثورية الانتقالية
١٢٢
جينشر - هانز ديتريش (وزير خارجية ألمانيا الغربية)
٣٩ ، ٥٢
جيوسين ، مدرسة
٨٢
جيهان رشتي
٢٨٠

(ح)

حافظ إسماعيل
٣٧٢
حافظ سلامة
٤٢١
حزبي ، حسين (الرئيس التشادي)
١٢٤ ، ١٣٦
الحبيشة
١٢٨
الحج ، أحداث
١٤٦
الحجاب ، قضية
فرنسا

٢٩٧ ، ٣٠٠
جمهورية البلطيق الثلاث
ن كل باسمها
الجمهورية اللبنانية ، صحيفة
٢٧٢
جمهورية مصر العربية
ن مصر
الجمهورية المصرية ، صحيفة
٢٧٢ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ،
٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ،
٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥
الجميل ، أمين
١٤٨ ، ٢٤٥
جن كينج
٥٩٧
جنيلاط ، وايد
١٤٩ ، ٢٥٠
جنرال كيناميكي ، شركة
٥٩٨
الجنزيري ، كمال
٣٧٧
جنيل
٧٤ ، ١٤٥
الجهاد الاسلامي
٢٧٠ ، ٢٩٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ،
٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٩٨
الجهاد السري
ن التنظيم الخاص
الجهاد المركزي للتمهيد العامة والاحياء
٤٨٥ ، ٤٨٧
الجهاد المركزي للمحاسبين
٥٢٠ ، ٥٢٧
جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة
٣٧٥
الجوالة ، نظام (الاخوان المسلمون)
٤٢٢
جوريلشوف ، ميخائيل
١٥ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ،
٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٢٣ ،
١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،
٥٨٠
زيارات خارجية
الصين
٤٦ ، ٨٦
جورج حبش
٥٧٠
جورجيا ، جمهورية
٣٦ ، ٥٥
جورجيا ، جنوب
٣٦
جورجيا ، ولاية
١٢٢
جورجيت (قمر صناعي سوفياتي)
٤٣
جيش قطيف ، مستوطنة
١٠٢

الحزب الاشتراكي الدستوري - تونس	١٨
٢٥٨	الحجاج ، حصص
الحزب الاشتراكي الديمقراطي - التركي	١٤٦
١٥٤	الحدود الصينية / السوفياتية
الحزب الاشتراكي الديمقراطي - المجرى	٧٨
٥١ ، ٥٠ ، ٤٩	الحديد والأسفنجي
الحزب الاشتراكي الناصري (تحت التأسيس)	٥٤٦
٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤	الحديد والصلب ، مجمع
٤٥٥	٥٨١
الحزب الاشتراكي الياباني	الحديد والصلب ، مصنّعات
٧٢ ، ٧١	٥١٧ ، ٥٢٦
حزب الله	الحرايش (زنوج المغرب)
٢٣ ، ٥٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٢٤٨ ، ٣١٤	١٣٧
حزب الأمة	الحرب الإعلامية الأهلية العربية
٤١٢ ، ٤١١	٢٨٠
حزب الجبهة الاشتراكية الديمقراطية الياباني	حرب عام ١٩٦٧
٧٢	٥٤ ، ٨٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٩ ، ٥٢٩
الحزب الديمقراطي الدستوري التونسي	حرب أكتوبر
٢٥٨	٢٩٠ ، ٣٠٦ ، ٥٢٩ ، ٥٨٦
الحزب الديمقراطي السنغالي	الحرب الأهلية اللبنانية
١٣٨ ، ١٣٦	٢٤ ، ٢٩ ، ١٤٧ ، ١٤٩
حزب الديمقراطية الوطنية - التركي	الحرب الإيرانية - العراقية
١٥٤	٨٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢١٦ ، ٢٤٠ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٩٣ ، ٤٣٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٨٤
حزب الرفاه - التركي	الحرب الباردة
١٥٥ ، ١٥٤	١٩٥
حزب الشعب الاشتراكي	الحرب التجارية (اليابان / الولايات المتحدة)
٤٤٢	٧٣
الحزب الشيوعي - التركي	حرب التجويع
١٥٤	٣١٥
الحزب الشيوعي الاسباني	الحرب الخليجية
٩	ن الحرب الإيرانية العراقية
الحزب الشيوعي الألماني (الماركسي - اللينيني)	الحرب العالمية الأولى
٥٠	٤١٢
الحزب الشيوعي الايطالي	الحرب العالمية الثانية
٩	٨ ، ٣٦ ، ٧٧ ، ٣٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٨١ ، ٥٠٧
الحزب الشيوعي التركي	الحرب الكوساوية
١٥٨ ، ١٥٦	٢٢٩
الحزب الشيوعي التشيكي	حزب الكواكب
٤٠٩	٤٢ ، ٤٠
الحزب الشيوعي المصري	حزب النجوم
٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٢٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩	ن حزب الكواكب
٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥	الحرس الثوري الإيراني
حزب الصراط المستقيم - تركيا	٢٣ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨
١٥٤	حركة أمل
حزب العمال الألباني	١٤٨
١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٢	الحركة الطلابية - الصين
حزب العمال الشيوعي المصري	٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠
٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩	حركة الثورة الوطنية - رولندا
حزب العمال الكروبي	٥٧٧
١٥٨	حركة المقاومة الوطنية الأوغندية
حزب العمال الألباني	٥٧٧
٥٧٧	حزب الأحرار الدستوريين
حزب الكوميتو الياباني	٤١٢ ، ٤٢٠
٧٢	حزب الاستقلال الوطني بزامبيا
الحزب الليبيرالي الديمقراطي الياباني	٥٧٧
٧٢ ، ٧١	

حزب المؤتمر الأفريقي الجامع	٥٧٥
حزب المؤتمر الوطني الأفريقي	٥٧٥
حزب المؤتمر الوطني الأفريقي	٥٧٥
حزب مصر الاشتراكي	٤٢٠
الحزب الواحد ، نظام	٢٨٦
حزب الوحدة الوطنية الفلسطينية	٣١٤
حزب الوطن الأم - التركي	١٥٤
الحزب الوطني الحر	٤١١
حسن احمد كامل	٣٧٣
الحسن ، بلال	٢٨٣
حسن توفيق	٤٦٦
الحسن الثاني - ملك المغرب	١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٤ ، ٢٩٢ ،
حسن خالد - مفتي لبنان الراحل	٣٩٢
حسين بن خلال العاهل الأردني	٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٣٠٢ ، ٥٥٩ ، ٥٦٤
الحسيني ، حسين رئيس مجلس النواب اللبناني	٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨
الحسين ، صابو	٢٢٢ ، ٢٢٣
الحسيني ، فيصل	١١٥
حشم	
ن الحزب الشيوعي المصري	
الحصي ، سليم (رئيس وزراء لبنان)	٥٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠
الحصي الزكية ، صوابو	٤١
الحضارة العرجاء	٤٢٨
حطيم	
ن حزب العمال الشيوعي المصري	
الحفناوي ، محمد	٤١٦
حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني	٨٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٣ ، ٣٣٣
حق القيتي	
ن القيتي	
حقوق الإنسان	٩ ، ٣٨ ، ٧٩ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ،
خط	٥٧٢ ، ٤١٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٧٣ ، ٤٨٩ ، ٤٩٨ ، ٥٢١ ،
الحكم الذاتي	١٠٢ ، ٣٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣
حلمى مراد	٤٢٤ ، ٤٣٧
حلمى نمر	٤٦٦ ، ٥٦٣
حلوآن ، جليلة	٤٣٣
حماس (حركة المقاومة الاسلامية)	٣٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٤٣٦
الحزب دحس	٤٢٥
الحملة الفرنسية	٤١١ ، ٤٧٠ ، ٤٧١
الحصى للشوكية	٣٨٧
الحوار ، مجلة	٢٨٣ ، ٢٧٢
الحوار الامريكى الفلسطينى	٢٧ ، ١١١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٢٨ ، ٥٧١
الحوار الأوروبى العربى	
ن الحوار العربى الأوروبى	٥٥٧
حوار الشمال والجنوب	٥٥٧
الحوار العربى الأوروبى	٦٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٥٦٠
الحوار العربى والمجموعة الاشتراكية	٢٥٤
الحوار الفلسطينى - الاسرائيلى	٢٢ ، ٨١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ٢٣٦ ، ٥٧١
الحوار القومى (بين الحزب الوطنى ويأتى الاحزاب المصدية)	٤٠٨
الحياة ، صحيفة	٢٧٢
الحياة اللبنانية ، جريدة	٤٧٤
حيدر امين عام الحزب الشيوعى التركى	١٥٨
(خ)	
الخازن ، جهاد	٢٨٣
خدام ، عبدالمطعم	٥٦٣
الخديزم	١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٣٢ ، ١٣٤
خزاشوف	٩
الخطيب الحبيشى ، مصنف	٣٨٩
خطة بيكر	
ن بيكر خطة	
خطة التنمية الاقتصادية	

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٤٢٧

الخطة الخمسية ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦

مصر

٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١

خطة السلام

ن شامير ، خطة

الخطة المصرية (الصراع العربي - الاسرائيلي)

٥٢ ، ١١٢ ، ١١٤

الخطيب ، زاهر

١٤٩

الثلاثاء العثمانية

٤٣٨

الخليج ، صحيفة الامارات العربية المتحدة

٢٧٢

الخليج العربي ، دول

٣٦٥

الخليج

١٠٠

الخليج ، حسين

١٤٩

الخوارج ، احمد

٤٦٥

الخويني ، اية الله (الامام) الزعيم الايراني

١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ٣٦٢ ، ٥٦٥

الخويني ، احمد

١٤١ ، ١٤٢

(د)

د أ ف م - صاروخ صيني

٩٤

الدار البيضاء

٣٠٣

دار التحرير للطبع والنشر

٤٧٤

دار الحرية - مصر

٢٩٦

دار للعلم

٤٢٤

دافنية (غواصة فرنسية)

٢١٦

داكار

١٣٦ ، ١٣٨ ، ٢٨٥

الدايمارك

١٨٠ ، ١٨١ ، ٥٧٨

داو جونز ، مؤشر

١٨٨ ، ١٨٨

الداييت (البرلمان الياباني)

٧١ ، ٧٢

دراجت - ٢ صاروخ مصاد للديابات

٢٠١

الدرازية ، بلدة

٢٣٠

الدريس الخصوصية

٤٨٤

الدستور

٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤٢٤ ، ٤٥٢

الدستور الاردنية ، صحيفة

٢٧٢ ، ٢٧٣

دستور ١٩٧٣

٤١٢ ، ٤٧٠ ، ٤٧١

دستور ١٩٧١

٤٧١

الديبلوماسية ، مصالحة

٤٥٩ ، ٤٨٦

دلتا - (صاروخ امريكي حامل لقمر صناعي)

٤٢

دلتا - ٤ (غواصة سوفياتية)

٤٢

الدلتا ، شرق

٤٣٩

الدلتا ، غرب

٤٣٩

دمشق

١٤٩ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٢٤٨ ، ٥٦٣

دمشقر

٤٣٩

دمياط ، محافظة

٤٦٢ ، ٤٧٤

دنح ، هسليوينج

٨٦

دورة الانتفاضة

ن المجلس الوطني الفلسطيني

الدول الاسكندنافية

١٤

الدول الصناعية السبع الكبرى

٢٣ ، ٥٢ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٠ ، ٢٢٤

الدول الصناعية الغربية

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٨٦

الدول العربية الاربعة

٢٤٩

الدول العربية الاربعة

٢٤٩

الدول العربية الاربعة

٢٤٩

الدول العربية السلطوية

٢٤٩ ، ٣٦١

دول الكوميون

ن الكوميون

الدول النامية

٣٥٢ ، ٣٦١

الدولار الامريكي

١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٣٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩

دولفين - ٢٠٩ غواصة

٢١٧

الدول العثمانية

١٥٣

الدولة الفلسطينية

٧٧ ، ٢٤٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٩٢

دوى (رئيس الحزب الاشتراكي الياباني)

٧١

دى فيلت ، صحيفة

٢٢٧

دياريكر

١٥٧

دياسا ، سد

١٢٨

ديان ، موشى

٢٣٩

ديسكفري (مكوك فضائى امريك)

٤٢

ديسكوبيريا (فرارطة ايطالية)

٢١٥

ديفلويمنتيل ساينسيز سكاي اى - طائرة بدون طيار

٢٠٨

ديكلار ، بيريز سكرتير عام الأمم المتحدة

١٤٤

ديلور ، جاك رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية

١٨٠

الديموقراطية

٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٤١٧ ، ٤٢٧ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٥١٨ ، ٥٧٨

الدينار الاردنى

٣٢١

الدينار الجزائرى

٣٦٦

الديون

ن الديونية

ديون

الفريقا

٣٠

الدول النامية

ن دين

العالم الثالث

ديون العالم الثالث

١٨٠ ، ١٩٥

ديون المكسيك

١٨٢

ديون إعادة جدولة

٢٥٢ ، ٢٦٣

الديون العالمية ، أزمة

٢٤ ، ١٨٦

ديمقراطية (ملاعل نوى اسرائيل)

٢٣٠

ديميريل رئيس حزب الصراط المستقيم - التركى

١٥٤

ديوارا (قرية سفغالية حدودية)

١٦٦

(ن)

الذرة

٥٧ ، ٤٧٧

(ر)

راس البر

٤٤٩

الراسبالية

٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ٥٠٥

الراى الارنبية - صحيفة

٢٧٣

الراى العلم الكويبية ، صحيفة

٢٧٣ ، ٢٨٤

الرابطة ، مصنع لبيى

٢٦٦ ، ٢٢٧

رابطة حقوق الانسان - تونس

٢٩٨

الجزائر

٢٢٩

رايين ، اسماعق وزير الدفاع الاسرائيلى

٩٤ ، ١١٤ ، ٣٢٩

رايين ، خطة

٩٩ ، ١٠٤

واتس ، حركة

٩٩

الرادع النووى الاسرائيلى

١١٦

رادوجا (قمر صناعى سوفياتى)

٤٣

الراشد ، عبدالرحمن

٢٨٣

راسنجلانجى ، هاشمى

١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٩ ، ١٥١

زيارات خارجية

الاتحاد السوفياتى

١٤٣

راكوفسكى ، حكومة

٥٠

واميشى ، مدينة ايرانىة

١٥٠

الراية اللطرية ، صحيفة

٢٧٣

الريا

٤٧٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٨٠

(ز)

زانتيد	الرباط
٥٧٦ ، ١٢٢ ، ١١٩	٣٦٨
ملاحظات خارجية	رقم دفتر عثمان
اسرائيل	٤٠٠
٢٥٥	رشيد - قرطاج مصرية
زامبيا	٢١٥
٥٧٧ ، ١٨٦	رعاية الطفولة - جمعية
الزنازير	٤٥٧
٤٢٦ ، ٤٢٤	رملك المحبوب
الزنازير ، جامعة	٤٩٢ ، ٤٨٢ ، ٤٢٨ ، ٤٠٨ ، ٤٠٢ ، ٢٨٠
٤٢٣	رمضان ، ذوق يصرى حوى
زكي بن	٢١٥
٣٧٩ ، ٢٨٧ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٧ ، ٤٧٤	الرمضان الغربيين بلبلان
الزهر ، طارق	٢٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣
٤٢٨ ، ٤٢٦	رواندا
الزهر ، عويد	٥٧٧ ، ٥٧٦
٤٢٦	روبير اسينكلر ، سفير مصر بالبروكيا
الزهر ، كوكب	١٢٤
٤٢	روز اليوسف ، مؤسسة
زومبايري	٤٧٤
٥٧٥ ، ١٢٩	روسيا البيضاء
	٤٦
	روكفلر ، شركات
	٦٦
	روما
	٦٦
	رومانيا
	٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٣٦ ، ٥٧٨
	روميوك ، بلدة
	١٢٨
	روميور (خاصة سوفييتية)
	٢١٦
	الريف
	٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٩
	الريال الايراني
	١٥٠ ، ١٥١
	ريجان ، رونالد
	١٦ ، ٤٩ ، ٧٣ ، ١٨٩
	ريليوك - ميجدون (منطقة)
	٣٧
	الريف ، تنمية
	٤٨٨
	الريف ، كهرباء
	٥٢٣
	ريكرويت ، شمشيت
	٧١
	رواية معوض
	٥٦٧ ، ٥٧٠

(س)

سي ٢ ايس ايس ٢	سي ٢ ايس ايس ٢
٢٢٢	٢٢٢
(صالورخ سوفييتي)	سي - سي - ١١ (صالورخ سوفييتي)
٤٣	٤٣
سي سي - ٢٤ (صالورخ امريكي)	سي سي - ٢٤ (صالورخ امريكي)
٤٥	٤٥
سي سي - ٢٤ (صالورخ سوفييتي)	سي سي - ٢٤ (صالورخ سوفييتي)
٤٣	٤٣
سي سي - ٢٥ (صالورخ سوفييتي)	سي سي - ٢٥ (صالورخ سوفييتي)
٤٣	٤٣
سي سي - ٢٥ (صالورخ سوفييتي)	سي سي - ٢٥ (صالورخ سوفييتي)
٤٣	٤٣
سي سي - ٢٣ (صالورخ سوفييتي)	سي سي - ٢٣ (صالورخ سوفييتي)
٤٣	٤٣
سايوك ، شركة	سايوك ، شركة
٣٥٨	٣٥٨
سايوك الحاج	سايوك الحاج
٣٥٥	٣٥٥
الصناديق ، محمد آتور	الصناديق ، محمد آتور

٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٧٥، ٤١٧، ٤٣٦، ٤٥٣، ٤٧١، ٤٧٢، ٥٠٦، ٥٧٩
 سام - ١٠ (صاروخ سوفياتي)
 ٤٨
 سام - ٢
 ٤٨
 سام - ٥
 ٤٨
 سام - ١٠
 ٤٨
 سام - ١١
 ٤٦
 سام - ١٢ - ١ (صاروخ سوفياتي)
 ٤٦
 سام - ١٣
 ٤٦
 سانسون ، طائرة بدون طيار
 ٢٠٨
 الصايح - عبد الحميد
 ٣٢٩
 ساند ، رندر ، صاروخ
 ٥٩٦
 السبعينات
 ٦٤، ٨٧، ٩٢، ١٢٤، ١٢٨، ١٤٧، ١٥٥، ١٧٦، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٥٩، ٣٦٧، ٤٣٠، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٦٧، ٤٦٧، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٨٥، ٤٩٩، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٥، ٥٨٧
 سبيرانس (مدينة أمريكية)
 ٤٧
 ستانيسكي
 ١٧٧
 ستالين ، جرائم
 ٩
 ستالين ، جوزيف
 ٣٦
 ستالين ، سياسة
 ٣٧
 ستراشبرج
 ٦٢
 ستالينجر ، وزير الدفاع الألماني الغربي
 ٢٩
 الستينات
 ١٠، ٩٢، ١٢٨، ١٤٧، ١٧٦، ٢٩٠، ٤٢٩، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٩، ٥٨٨
 مصر ن ١ - ٢ طائرة بدون طيار
 ٢٠٨
 مخفوف ، اندريه
 ٣٦
 سد ألتونراك
 ٢٣، ١٥٨
 السد العالي
 ٢٨٨، ٥٢٤، ٥٨١
 سد لحمة
 ١٥٧
 سد الموصل
 ١٥٧
 سد لحمة
 ١٥٧

السنود للثقة
 ن بلسماتيا
 سراج الدين ، فؤاد
 ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧
 سراج الدين ، ياسين
 ٢٨٢، ٢٨٧
 سر القوي
 ١٣٧
 سرجيف ، أوبانج (خبرة إدارة أمريكا بالخارجية السوفياتية)
 ٢٣٨
 سرت ، مدينة
 ٥٦٠
 سريدي ، يوسي عضو الكنيست الاسرائيلي
 ٩٩
 سعد الدين ابراهيم
 ٢٨٢
 سعد زغلول
 ٤١١، ٤١٢
 سمر - ٤ زوايا حربية
 ٢١٨
 سمر - ٥ زوايا حربية
 ٢١٧، ٢١٨
 السبعينيات
 ٢٠، ٥٦، ٥٨، ٦٨، ٦٩، ٨١، ٨٣، ٩٤، ٩٥، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٩، ١٤٦، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٨٣، ١٨٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٦٩، ٥٨٨، ٥٩٨، ٥٩٩
 علاقات خارجية
 مصر
 ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧
 اليمن
 ٥٦٦
 مسجد سنبل
 ٤٧٤
 سفاروف (طراز سوفياتي)
 ٤٧
 السفير اللبناني ، صحيفة
 ٢٧٣، ٢٨٤
 السفوف الاقتصادية
 ٢٥٥
 السكان ، مشكلة
 مصر
 ٢٩٦، ٤٨٧، ٤٨٨
 السكر ، مصنع
 ٢٨٩
 السفك الحديدية
 ٥٠٧، ٥١٣، ٥٢٦
 سكوت ، طائرة بدون طيار
 ٢٠٨
 سنكود ، بيم
 ٢٢٢، ٢٢٣
 سكر كرويات ، برزت مستشار الأمن القومي الامريكي
 ٨٩، ٩٠

سكيپ جالك (غواصة امريكية)
٤٧
سلافيا (طراد سوفياتى)
٤٧
ملاحى ، فكرى رئيس وزراء اثيوبيا
١٢٤
السلطوية
٩
السلع الصهيونية ، مقاطعة
٣٢٢ ، ٣٢٣
السلفادور
٤٩
السلطون
٤٣٢ ، ٤٣٤
سلطان رشدى
١٤١ ، ١٤٦ ، ٤٣٧ ، ٥٦٥
سليوتكوف ، نيكولاى
٣٧
الصومر البيضاء
٤٨٦ ، ٤٨٢
سمير امين
١١
سمير خيرى
٢٨٣
سمير رجب
١٧٤
سمير هلال
٤٣٦
سنغافورة
٧٧
السنغال
٢٢ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
١٦٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥
علاقات خارجية
موريتانيا
١٣٦
النسبة
٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٨٠
ستورج ، حنا
١١٥
سو - ١٧ طائرة
٣٣٢
سو - ٢٢
٣٣٢
سو - ٢٤
٣٣٢
سوابر
٥٧٤
سوان جلاك غواصة
٥٩٤
سويڤ ٣-١ مشروع
٧٢ ، ٧٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦
سويڤ (التغيريد)
١٣٨
سويڤ - جويده سنغالية
١٣١

سيتنج راي طورييد بحري	الصين
٥٩٥	٨٦
السيد فودة	سوق الغرب ، معركة
٤٣٦	٢٤٩
سيد قطب	سوكولوف وزير الدفاع السوفيتي السابق
٤٢١	٣٦
السيد عيسين	سولجستين ، منطق سوفيتي
٢٠ ، ٧	١٠
سيدات القاهرة ، نادي	سوليفيت ، يوردي
٤٥٨	٣٦
سیدی الميلاس ، صانوخ	سوزار ، أجهزة
٢٢٢ ، ٢٢٢	٥٩٤
سبيرت ، قرية	سوي ، شركة
١٥٧	٧٦
ميميس ، شركة	سوينكا
٦١	١٣٧
سيمينار استراتيجيات وتكتليات التفصيل - واشنطن ٨٩	سوهاج ، كلية
٣٥٣	٤٣٤
سيناء	سوهاج ، محافظة
٤٣٦	٤٥٩ ، ٤٦٢
سيناء ، جبهة	سوفارتر ، الرئيس الاندوني
١١٧	٧٨
سيناء ، جنوب	السويد
٣٧٢ ، ٤٦٢ ، ٥٢٧	١٧٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٧٨
سيناء ، شمال	السويس ، فرقاطة مصرية
٣٩١ ، ٤٦٢ ، ٥٢٧	٢١٥
سينتوريون (بجاية)	السويس محافظة
٢٠٢	٤٢٤ ، ٤٢٢ ، ٤٦٢ ، ٤٨٦
السمبل	سويسرا
٣٨٨ ، ٤٢٥	١٧٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٥٤ ، ٥٨٠
سيونز م - ٧ (سفينة فضاء سوفيتية)	س - ٢ - سي - ٢١ صانوخ سويلتي
٤٢	٢٢٢
سيونز م - ٨	س - اسي اسي - ٢ صانوخ
٤٢	٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٢
سييرا (غواصة امريكية)	س - ٥ طائرة نقل امريكية
٤٧	٤٨
	س - ١٧
	٤٨
	س - ١٣٠
	٢٠٩ ، ٥٩٥
	س كيج ، هليكوپتر
	٥٩٧
	سماروف س س ن - ٢١ غواصة امريكية
	٤٧
	السياسة الامريكية
	٦٤ ، ١٩٩
	السياسة البريطانية
	٥٤
	السياسة الخارجية المصرية
	٢٩ ، ٥٥٧ ، ٥٨١
	سييرا
	٣٧
	سيتر ، شركة (تونس)
	٣٥٨
	ستيكس ، شركة (تونس)
	٣٥٨

(ش)

شاحل ، موسى - خطه
٣٤٢
الشاذل بن جديد
٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣١١ ، ٥٦٩
الشاذل القليبي
٥٥٩
شارين ، ارنيل
١٠١ ، ٣٢١
شلكي ، اقليم (المندال)
١٠١

الشيونج (البرلمان الاتيني) ١٢١
 شيونج ٦٤ (مليكويت امريكية) ٤٥
 شيكاغو، جامعة ١١٣
 الشيوعية ٨، ٩، ١٠، ١٨، ٥٨، ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٥٣، ٤٥٥
 الصينج ١٥٨، ٢٤
 الصراع العربي الاسرائيلي ١٧، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٥٣، ٦٥، ١٠٨، ٩٨، ٩٢، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧

الطفولة والأمومة ، رعاية

٤٦١

طلاب النشاط ، قائمة

٤٣٧ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤

طلعت عبدالهادي رسلان

٣٨٧ ، ٣٩٢ ، ٤١٦

خسفا

٤٢٧

خسفاوي ، سيد

٤٣٥

طهران

١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٢

الطباطبائي ، رقاعة رافع

٤١١

الطواحيه قانون

٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ،

٤٣٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٤ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ،

٤٩٦

موسسون ، شركة

٦١

طوكيو

٧٧ ، ٨٢ ، ١٧٧

طوكيو ، بورصة

١٨٨

الطيران المدني

مصر/ سوريا

٥٦٣

الطيران المدني

مصر/ ليبيا

٥٦١

(٤)

عادل حسين

٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٧

عادل والي

٢٨٤ ، ٤٢٥

عالمشور ، الحبيب - نقابى تونس

٢٩٨

عاطف صدقي

٣٨١ ، ٤٢٨

العالم الاسلامي

٤٣٢

العالم الثالث

٢١ - ١٣ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٩٢ ،

١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٢٠ ،

٢٢٨ ، ٣٥٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤٢٨ ، ٤٤٣ ، ٥٧٧ ، ٥٨١

للعالم العربي

١٥ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٥٧ ، ٦٧ - ٦٩ ، ٨٣ ، ٩٢ -

٩٥ ، ١١١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٩ -

١٦٧ ، ١٩٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ،

٢٣١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ - ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ،

٢٨٥ - ٢٨٧ ، ٢٩٧ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ،

٣٢٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ - ٣٥٤ ، ٣٥٨ - ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ،

٤٢٥ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٩ ، ٥٥٨ ، ٥٦٦ ، ٥٧٩ ،

٥٩٩ - ٦٠٠

العالم العربي

أحوال التصاعدية

٣٤٥ ، ٣٤٨

للعالم العربي

سياسة مالية

٣٦٢

العالم العربي

علاقات اقتصادية

ايران

١٥٢

العالم العربي

علاقات خارجية

ايران

١٤١ ، ١٤٢

للعالم العربي

علاقات خارجية

تركيا

١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٩

للعالم العربي

الميزان التجاري

الاتحادى للسوفييتى

٥٨ ، ٥٩

للعالم العربي

الميزان للتجارى

تركيا

١٦١

للعالم العربي

الميزان للتجارى

الصين

٩٥

للعالم العربي

الميزان للتجارى

لولايات المتحدة

٨٣

المسلمون بالخارج

٣٧٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٦ ، ٤٨٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥

المسلمون المدنيين ، قانون

٤١٦

عبدان

١٥١

عبدالله لبراهيم - زعيم الاتحاد الوطني المغربي

٣٠٥

عبدالحق خليل - وزير الدفاع السودانى

١٢٦

عبدالمجيد حشيشي

٤١٦

عبدالسلام ارج

٤٥٦

عبد القادر عوده

٤٢١

عبد الكريم عبيد (الشيخ) زعيم حزب الله

٥٤٤ ، ١٤٨ ، ٥٧٢

عبد المنعم جمال الدين

٤٢٦

عبد الناصر ، جمال

٤٣٦ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٥٠٦

الدعالة الضريبية

٥٤١

هدى يكن

٤١٢

عدم الانتماء ، حركة

٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧

عدنان - ١ طائرة انذار مبكر عراقية

٢١٠

العدوان الثلاثي ٥٦

٥٠٧

العراق

٢٠ ، ٢٢ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٨٢ ، ١٢٤ ، ١٤٤

١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٥ - ١٥٩ ، ١٦٢ - ١٦٧ ، ٢٠١ - ٢٠٣

٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١١ - ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ - ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧

٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ - ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢

٢٥٥ - ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ - ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦

٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٥٠ - ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٤٥٢

٤٥٣ ، ٤٧٢ ، ٥٥٤ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨

٥٩٢ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩

العراق

القطي

الكراد

١٥٦

العراق

ملاقات خارجية

سوريا

٥٦٥

العراق

ملاقات خارجية

مصر

٥٦٥

العرب القطرية ، صحيفة

٢٧٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨

العربية

٤٢٢

عروبي ، تيسير - محاضر بجامعة بيروت

١٠٨ ، ١٠٩

عصمان ، أحمد - رئيس الوزراء المغربي

٣٠٢

عصمت عبد المجيد

١١٢ ، ٥٦٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢

العصيان المدني - الارض المحتلة - اسرائيل

٢٢٥

عطا الله ، وادي

٥٢٧

صلية صقر

٤٢٠

المقاتل ، المرداش

٣٨٥

عل قمشمار ، صحيفة

٢٢٧

العلاقات التجارية

ن العلاقات الاقتصادية

العلمانية

١٧ ، ١٩ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٢

علوى حافظ

٣٨٢ ، ٣٩١

على سلامة

٣٨٥

على عبدالله صالح - الرئيس اليمني

١٢٢ ، ٢٤١ ، ٥٦٤

على مزدحمى

١٧

على يوسف

٤١١

عمال الحديد والصلب ، اضراب

٤١٨ ، ٤٢٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٧ - ٤٥٤

العمالة الاجنبية

٤٨٥

العمالة المصرية بالعراق ، قضية

١٤٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٧ ، ٤٥٢ - ٤٥٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦

العمالة المصرية بلبنان ، مستعققات

٥٦٠ ، ٥٦٢

عمان ، سلطنة

٨٢ ، ١٦٢ ، ١٦٥ - ١٦٧ ، ٢٦٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٨

عمان (عاصمة الاردن)

١٤٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧

عمان العمانية ، صحيفة

٢٧٢

العمالي ، أحمد - رئيس اتحاد نقابات عمال مصر

٥٦١

همر عبد الرحمن

٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥

همر مكرم

١٥

المراسي ، كريم رئيس وزراء المغرب

٣٠٢

العمل الليتاني ، صحيفة

٢٧٢

العملة ، تجارة

٤٠٠ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥

عميت ، شولم - قائد حرس الحدود الاسرائيلي

٢٢٠

العמיד - عثمان

٢٨٢

المتصيرية

١٩

العنف السياسي

مصر

٢٧ ، ٢٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٧ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٢

٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩

العنف المدني

٢٣٦ ، ٢٤٢

(ف)

- ف - ٤ طائرة
٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢٢٢ ، ٥٩٥
ف - ١٤ رد (طائرة حربية امريكية)
٤٧
ف - ١٥ (طائرة حربية امريكية)
٤٨ ، ٥٨٦ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦
ف - ١٥ سي / دي طائرة امريكية
٢١١
ف - ١٦ (طائرة حربية امريكية)
٤٨ ، ٧٢ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥ - ٥٩٨
ف - ١٦
٥٩٨
ف - ١٦ سي
٥٩٨
ف - ١٧ (طائرة حربية امريكية)
٤٧
ف - ٢٠٠٠
٢١١ ، ٢١٨
الفاتيكان
٢٤٨
فاروق ابراهيم
٢٧٤ ، ٢٧٥
فالكنين - نظام انذار ميكرو
٢١٠
فالير بين طائرة بدون طيار
٢٠٨
فتح حركة
١١٥ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٤٢
فتحى رمضان
٤٢٧
فتحى محمد على امين النشاط التجارى والصناعى
٤٠٤
الفجر - صحيفة تونسية
٢٩٦
القمم
٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧
فرانكفورت
١٧٠
الفرانكفورت الجمانية ، صحيفة
٢٢٧
فرنسا
١٧ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٩ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٣٥ ،
١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٥٧ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢١١ ،
٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨٩ ، ٣٠٦ ، ٣٣٤ ، ٣٥٧ ، ٤٧١ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ،
٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٧٨ .
فرنسا
الثورة الفرنسية
احتفالات مرور مائتى عام
٥٥٧

عواطف عبدالرحمن
٢٨٠ ، ٢٨٢
عزى رشاش اسرائيل
٣١٩

- عين ، ميشيل (العماد)
٥٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٦
عبدالجهاد ، ذكرى
٤٥٠
عين دار طائرة ليبية
٢١١
عين شمس ، احداث
٢٨٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٩٢
عين شمس ، جامعة
٤٢٣ ، ٤٢٤
عين موسى ، منطقة
٥٨١ ، ٥٨٦

(غ)

- الغاز الطبيعى
مصر
٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧
غانا
٥٢٦
الغربية ، محافظة
٤٠٥ ، ٤٢٤ ، ٤٥٩
الغردقة
٥٢٧
الغزال ، محمد
٤٢١ ، ٤٣٠ ، ٤٩٤
الغزل والنسيج ، مصانع
٣٨٩ ، ٥١٧ ، ٥٢٣ ، ٥٥٤
غزة ، قطاع
٢٦ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ٩٩ - ١٠٩ ، ١١١ - ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ٢٠٨ ،
٢٢٧ ، ٢٤٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ،
٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٤١٦ ، ٤٣٧ ، ٥٧١
الغزو الاسرائيلى للبنان - ١٩٨٢
١٤٧
غنية ، احمد عبدالقادر
٤٦٧
الغوىرى ، سليم
٢٨٣
غينيا
١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩
غينيا بيساو
١٢٧ ، ٥٧٦

فيثتام ٥٣	فروج - ٧ (سواريج سوليتية) ٢٤٨ , ٢٢٢ , ٢٢٢ , ٤٥
الفيثو ٦٢ , ٦٦	فريج , سعيد ٢٨٢
فيد اري رادار ٢٦٠	فريد عبدالكريم ٤٤٦ , ٤٥١
فيكتور - ٢ (غواصة امريكية) ٤٧	فريدمان , ميلتون ١٥
فيليس , شركة ٦١	الفساد
الفيسبوليون , مصنع ٢٨٩	مصر ٣٩٧ , ٤١٦ , ٤٢٠ , ٤٢٧ , ٤٤٦ , ٤٧٩ , ٥١٨ , ٥٢٠
الفيم , محافظة ٤٢٤ , ٤٢٥ , ٤٢٧ , ٤٣٢ , ٤٦٧ , ٤٩٧	فضل الله ناصر وزير الدولة السوداني للنقل والمواصلات ١٢٥
فينا ٥٥ , ٢٨	الفلاندا , تهجير ن اليهود الاثيوبيين الفلدين ٧٧ , ٧٨
	فلسطين ٢٤٣ , ٢٤٤ , ٢٥٢ - ٢٥٦ , ٢٥٨ , ٢٧٣ , ٢٧٥ , ٢٧٦ , ٢٨٢ , ٣٢٦ , ٤٣٧ , ٥٧٣
	فلسطين علاقات خارجية مصر ٥٧٠
القدسبة مدفع عراقى ٢٠٢	فلسفة المواجهة (كتاب) ٤٢٩ : ٤٢٩
قانون الصلطة التولى - ١٩٨٩ ٢٩٦	فلتر , مانير زعيم الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاج) ١٠٥
قانون الصلطة للصوى - ١٩٨٠ ٢٩٦	فلزيلا ١٧٩ , ١٨٦ , ٥٧٧
قانون المطبوعات - الامارات العربية المتحدة ٢٧٨	فلندا ٥٣١ , ٥٧٨
قانون المطبوعات السعودى ٢٧٨	فهد مركبة قتال مصرية ٢٠١ , ٥٩٣ , ٥٩٩
قانون المطبوعات القطرى ٢٧٨	فهد بن عبدالعزيز - عامل السعودية ٢٤١ , ٢٤٧ , ٢٥٠ , ٥٦٩
القاهرة ١٧ , ١١٣ - ١١٥ , ١٢٤ , ١٥٢ , ٣٦٢ , ٣٦٥ - ٣٦٧ , ٢٨٢ , ٢٨٤ , ٣٠٣ , ٣٣١ , ٣٣٦ , ٣٧٩ , ٣٨٥ , ٣٩١ , ٤٠٥ , ٤٠٨ , ٤٢٧ , ٤٣٠ , ٤٣١ , ٤٣٨ , ٤٤٨ , ٤٦٢ , ٤٧٢ , ٤٩٧ , ٥٦١ , ٥٦٢ , ٥٦٤ , ٥٦٨ , ٥٧٦ , ٥٧٩	فهد بن عبدالعزيز زيارات خارجية الازن ١٤٦
القاهرة للزيوت والصابون , شركة ٣٧٥	فهد بن عبدالعزيز زيارات خارجية مصر ٢٩٥ , ٥٦٤ , ٥٦٦
القيس الدول , صحيفة ٢٧٢ , ٢٧٨ , ٢٨٤	فوركويا الشمالية ٣٧
القيس الكويتية , صحيفة ٢٧٢ , ٢٧٣ , ٢٧٤	الفيسفات ٥٨ , ١٣٧
قيلان , عبدالاسير ١٤٩	فوكويانا ١٠ , ١٨
القيس ٨٠ , ٩٨ , ١٠٠ , ١٠٩ , ١١٠ , ١١٢ , ١١٣ , ١٤٧ , ٢٤٥ , ٣٠٦ , ٣١٥ , ٣٢٩ , ٣٣٢ , ٣٣٥ , ٣٣٩ , ٣٤٢	الفراجا , نهر ٣٦
القدس الشرقية ٢٢ , ٦٧ , ٢٢١ , ٢٣٥ , ٢٣٦ , ٥٧١	فويوس - ١ (سفينة فضاء سوليتية) ٤٢
القدس العربية ٣٣٥	فوير , ماكس ١٠

(ق)

٥١٩ ، ٥٢٤ ، ٥٤٧ ، ٥٦٧ ، ٥٨٨
لقطاع العلم

مصر

٣٧٥ : ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ،
٤٥٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٥٠٤ : ٥١٠ ،
٥١٢ : ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥٢٢ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٧ :
٥٤٩

قطر

٨٣ ، ٩٥ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٦٣ ،
٣٦٥ ، ٤٥٩ ، ٥٩٩

القطر

٥٨ ، ٩٥ ، ١٢٧ ، ٤٧٧ ، ٥٠٧ ، ٥١٣ ، ٥٥٣
القطرية ، محافظة

٤٦٢

الفتح

٥٧ ، ٨٩ ، ١٥٩ ، ٥٣٦

الفتح العسكري الصيني

٩٠

اللغة الإثيوبية - انيس ايليا - يوانيه ١٩٨٥
١٢٤

اللغة الإثيوبية - انيس ايليا - يوانيه ١٩٨٩
١٠٨ ، ٥٧٤

اللغة الإثيوبية - انيس ايليا - ١٩٩٠
٥٧٤

اللغة الألمانية الفرنسية - أكتوبر ١٩٨٩
١٨٢

قمة الالتهام

ن اللغة العربية - الجزائر- ٨٨
اللغة الأندلسية - مدريد

١٨٠

قمة للتحول الخليجي - ٩

١٤٥

قمة التحول الخليجي - ١٠

١٤٥

قمة دول حزام الالتميز - بلجراد - يوانيه ١٩٨٩
١٨٦ ، ٢٤٩ ، ٥٧٧ ، ٥٨١

اللغة الحالية

٤١ ، ٤٩ ، ٢٤٣

اللغة الطائفية - تورنتو- ٢١ يوانيه ١٩٨٩
٦٦

اللغة العربية - الاثيوبية - مارس ١٩٩٠
١٣٦

اللغة العربية - ١٠ - نوفمبر ١٩٧٩
٢٥٨

اللغة العربية - بغداد ١٩٧٨

٥٥٩ ، ٥٥٨

اللغة العربية - ١٧ - مارس ١٩٨٣

١١٠ ، ١١١ ، ٢٤٠ ، ٢٥٨ ، ٥٥٩

اللغة العربية - الجزائر- ١٩٨٨

٩٣ ، ١١٠ ، ١١١ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٣٣٦

اللغة العربية - قدار البيضاء ١٩٨٩

٢٤ ، ٦٥ ، ١٠٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ : ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ،

٢٥٠ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٣٥ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ ،

٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٨٩

للغة العربية - عمان - ١٩٨٧

٦٥ ، ٢٢٩ ، ٥٥٨

القدس الغربية ، صحفية

٢٨٤

القطر - مصر - الرئيسي الليبي

١٣٤ ، ٢٣٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٢

القران الكريم

٤٢٩ ، ٤٣٧ ، ٤٨٠

القران الكريم ، اذاعة

٤١٨

قران الامم المتحدة رقم ١٨١

١٠٩ - ١١١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤

قران الامم المتحدة رقم ١٩٤

١٠٩ : ١١٠

قران مجلس الامن ٢١٢

١١٠

قران مجلس الامن ٢٤٢

٦٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،

٢٥٣ ، ٢٢٨ ، ٥٧١

قران مجلس الامن ٢٣٨

٦٦ ، ١٠٦ ، ١٠٩ : ١١١ ، ١٦٣ ، ١١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ،

٢٢٨ ، ٥٧١

قران مجلس الامن رقم ٤٢٥

٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥

قران مجلس الامن رقم ٥٠٨

٢٥٣

قران مجلس الامن رقم ٥٠٩

٢٥٣

قران مجلس الامن رقم ٥٩٨

١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦

القرضاني ، يوسف

٤٣٠

القرم ، شبة جزيرة

٣٦

القرن الافريقي

١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٥٨٥

القرى ، حلق - رئيس وزراء تونس

٢١٠

الفصلان الاسلامي ، منظمة

٤٢٥ ، ٤٢٦

القضاء المصري

٢٨

القضاء ، مذبح

٢٩٧

القضاء ، غادي

٢٩٨ ، ٢٩٧

القضية الفلسطينية

ن الصراع العربي الاسرائيلي

القطاع الخاص

ايران

١٥١

القطاع الخاص

تركيا

١٥٩

القطاع الخاص

مصر

٢٧٦ ، ٢٩٢ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ،

٤٧٦ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ،

القمة العربية المصغرة - الرياض - ١٩٧٦

٢٤٢

القمة الفرنكوفونية - دكاكر

١٣٩

قمة اللجنة الثلاثية - وهران - يونيو ١٩٨٩

٢٤٨

قمة مجلس التعاون العربي - عمان - فبراير ١٩٩٠

٢٦٠

قنا ، محافظة

٤٢٧ ، ٤٥٩

قناة السويس

٤٧٩ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٣ ، ٥٢٩ ، ٥٤٠ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ،

٥٨٤

القوات البحرية المصرية

٥٩٤

القوات البرية الاسرائيلية

٢٠٤

القوات البحرية السعودية

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤

القوات الجوية المصرية

٥٩٥

القوات المسلحة الاثيوبية

١٣٢ ، ١٣٦

القوات المسلحة الأردنية

١٠٠

القوات المسلحة الاسرائيلية

١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ٣١٨ ، ٣٤١

القوات المسلحة التركية

١٥٣

القوات المسلحة السوفيتية

٥٤

القوات المسلحة المصرية

٣٠ ، ٢٠٣ ، ٤١٠ ، ٥٧٩ ، ٥٧٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٧ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠

القوات المسلحة الموريتانية

١٣٦

القوانين الاستثنائية

٤٧٢ ، ٤٩٦

القوائم الحزبية ، انتخابات

٣٨٢

قوس

٤٢٤

العمليات ، مشكلة

٣٦

القوة - ١٧ (منظمة التحرير الفلسطينية)

٣١٦

القوى المصغرة عن الشرعية

مصر

٢٨ ، ٢٨٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ،

٤٥٢ ، ٤٥٦

(ك)

ك. ص - ١٣٥ طائرة صهريج

٢٠٩

كلتيوشا ، قذائف

١١٦ ، ١١٧

كاراباخ ، ناجورنو ، اقليم

٣٦

كارتر ، جيمي - الرئيس الامريكى الاسبق

١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٢ : ١٣٤ ، ١٣٩ ، ٥٦٩

كاراوتشى (وزير الدفاع الامريكى السابق)

٤٤

الكاريبي ، حوض

١٧٥

كاريلو ، سانتياجو - زعيم الحزب الشيوعى الاسبانى

٩

كانزاسستان

٣٦ ، ٣٧

كافلان ماريان (رئيس وزراء رومانيا)

٥١

كاسب ديفيد ، اتفاقية

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٢٤ ،

٣٤٠ ، ٤٥٣ ، ٥٧٠ ، ٥٨٤

كاميسو ، ميشيل - مدير عام صندوق النقد الدولى

١٨٣

كامل زعيمى

٤٦٥

الكاسيون

٢٥٥

الكافور ، مفاعلات

٥٣٢

كايفو ، حكومة (اليابان)

٧٣ - ٧٤

كايفو رئيس وزراء اليابان

٧٥ ، ٧٦ ، ٨٠ - ٨٢

كيبيرى ، كاسا - سكرتير للجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبي

١٢٣ - ١٢٥

الكتاب الاحمساى الاسرائيلى - ١٩٨٧

٣٢٣

كرامتيويليسك

٤٠

كراسكس

١٨٦

كرام ، ويليام - رئيس الازكان الامريكى

٤١

كرم زيدان

٤١٦

الكرك ، مدينة

١٢٧ ، ٥٦٩

الكريملين	٧٦ ، ١٩٣
كرن ، مدينة	١٣١
كرنيتسو ، ايجون	٥٠
كرة القدم	٣٧
كاس العالم ١٩٩٠	٥٦
كرينز ، صابوخ	٤٢ ، ٤٤
كروهر	٤١١
كريستينا ، جوليه باحث فرنسية	١٨
كريشكوف ، فلاديمير (رئيس لجنة امن الدولة السوفياتي)	٣٦
كسلا ، مدينة	١٣٢
الكفاح العربي اللبناني ، مجلة	٢٧٢
كفر الشيخ ، لحداث	٢٨٠
كفر الشيخ ، محافظة	٣٧٢ ، ٤٢٤ ، ٤٦٢ ،
كل العرب ، صحيفة	٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣
كل الناس	٤٧٤
كمال أحمد	٤٤٥
كميتشيا	٥٣
كمبوديا	٧٨
كندا	٥٦٩ ، ٥٨٨ ، ٥٩٩
١٧٨ ، ٣٣٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٣	
الكنيست الاسرائيلي	٩٩ ، ١٠٤ ، ٣٢١ ، ٣٣٩
كوريا	١٠٦
كوبا	١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ٥٣١
كوبا - ١٥ (عليكويتز امريكية)	٤٥
الكريبيون ، انسحاب	١٢١ ، ١٢٣
كورال سي (حاملة طائرات امريكية)	٤٧
كوريانت (زنادق حربية)	٢١٧
كوردانيسيني ، فيتالي (رئيس تحرير اجونيك السوفياتي)	٣٦
كوريا	٧٦ ، ٧٨ ، ٢٢٠ ، ٥٣١
كوريا الجنوبية	١٣ ، ١٣١ ، ١٧٦ ، ٤٨٧ ، ٥٣١
كوريا الديمقراطية الشعبية	٧٧ ، ٧٨ ، ٤٤١
كوزيلس ، مناجم	٣٧
الكوك ، مصنع	٥٣٦
كوايمبيا ، جامعة	١١٣
كوايمبيا ، شركة	٧١
كوايمبيا ، مكوك امريكي	٤٢
الكيم الاحمر ، احدات	٢٨٧
كيم امير	٢٨١
كيمار زوانق بحرية حربية	٢١٥ ، ٢١٧
كيهانو عليكويتز	٥١٧
الكويبيك	٦٤ ، ٦٥ ، ٢٩٤ ، ٥٥٤
الكونجرس الامريكي	٣٧ ، ١٠٥ ، ٢٢٧ ، ٢٥٧ ، ٥٨٠
كوندور - ٢ (صاروخ)	٢٢١ ، ٢٢٢
كونستيتيوت	١٧١
الكويت	٢٠ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٨٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٨٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٤٧٣ ، ٥٥٦ ، ٥٦٦ ، ٥٦٩
كيندن	٤١٢
كيتاب (طراك سوفيياتي)	٤٧
كيوا (خرواصة سوفيياتية)	٢١٧
كيوا - ٥٨١ (عليكويتز امريكية)	٤٥ ، ٤٦
كيلى ، جون	٢٣٢
كيلن ، جودج	٣٧
كينيا	١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٩٩ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٨١
كينيا	
علاقات خارجية	٢٥٥
اسرائيل	٢٥٥
كيب ، مدينة	٥٥

(ل)

اللجنة السباعية (العربية)

٢٤٢

اللجنة السادسة (العربية)

٢٤٧ ، ٢٤٦

اللجنة العربية لتخليد عبدالناصر

٤٤٤ ، ٤٤٩

اللجنة المصرية للدفاع عن الديمقراطية

٤٢٨

للمسيح ميكرون سينكون

٦٢

لطفى السيد

٤١١ ، ٤١٤

لطفى واكد

٤٧٤

لنابالم ، شاناز

١٤

لندن

١٨٧ ، ٢٧٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤

لندن ، بيرصة

١٨٧

اللقاء اللبناني ، صحفية

٢٧٢

لويون

١٧

لويس انجيلس غروسة امريكية

٤٤ ، ٤٧

لوكا ، جان عالم فرنسي

١٩

لوكسمبورج

٦٢ ، ١٨٠ ، ١٨١

لوكويد ، فضيحة

٧١

لومي ، انتخابات

٢٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧

الليبرالية

٤١٤

الليبرالية الاقتصادية

٥١ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٨٥ ، ٢٩١ ، ٤١٨

الليبرالية السياسية

٩ ، ١٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٦٥ ، ٨٧ ، ١٩٦ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥

ليبرال

١٣٤

ليبر (فرقاطة ايطالية)

٢١٧

ليبيا

١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، ٥٨١ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨

ليبيا

علاقات خارجية

تشاد

١٢٤ ، ١٣٦

لتيافيا

٣٥ ، ٣٦

لاجر ٤٨

٢٤٧

اللاجئون الاثيوبيون

١٣٠

اللاجئون الفلسطينيين

١٩ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢

لاريولاني ، محمد جواد نقيب الخارجية الايرانية

١٤١

لافانيت (غروسة امريكية)

٤٣

لاق (طائرة اسرائيلية)

٩٤ ، ٢٠٢ ، ٢١١

لائس (صاروخ امريكي)

٤٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢

لاكروبي دي ليجيت

٤٧٠

لاميسدروف (رئيس حزب الاحرار الاتاني الغربي)

٢٢٧

لاماني

١٥٢

لينان

٢٢ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢١٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٥٩٩ ، ٥٨٥

لينان

اقلبات

المالوية

١٤٩

رئيس الجمهورية

٢٥١

رئيس مجلس النواب

٢٥١

مجلس الوزراء - سلطة

٢٥١

النزاع الداخلي المسلح

٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٩

لينان جنوب

١١٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٢٥٥ ، ٣٣٨

الجنة بن اليسار

٢٤٦

اللجنة الثلاثية (الازمة اللبنانية)

٥٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣

اللجنة الثلاثية (الابدنية)

٢٥٢

اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي - الكويت

٢٥٥

[illegible]

المركبة اللبنانية	١٢٠ ، ١٩٣ ، ٤٤٢
المارينز	٤٧
المارينز	٤٧
ن القوات البحرية	٤٥١
مارينيتسكي ، تاديوش (رئيس الدولة البولندي)	٥٦ ، ٥٠
ماسيف	٢٠٨
ماسليكين ، يوري (عضو المكتب السياسي السوفييتي)	٣٦
مأوز حاييم ، مستوطنة	٣١٩
مالط	٤٩
الملك والمستاجر ، ملاقة	٤٧٨ ، ٤٧٧ ، ٤١٦
مالي	١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٨
ماليزيا	٧٨
مان ، ايما أولد	١٢
المانيلستو الراسمالي	١٤
ماتنديل ، تلسون	٥٧٥
ماتوتال ، سد	١٣٨
مانوشي ، ايل (ملغوش السوق الأوروبية المشتركة)	٦٦
مايك كيمسبوليتسي (لخاصة سوفياتية)	٤٧
ماير ، صحيفة	٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٧٥ ، ٤٨٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ -
٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ - ٤٩٥	
مباحث أمن الدولة	٤٦٥ ، ٤٣٠
مباحثات امريكية - سوفياتية لتخفيض الاسلحة الكيميائية - جنيف	٤٠
المبادرة الامريكية	٦٧
مبادرة السلام الفلسطينية	٣٢٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٤
مبادرة شامير	٣٣٤ ، ٣٣٧
المبادرة المصرية	٦٧
متيزيا ، ارمم (قائد عسكري اسرائيلي)	٣١٨
مجال جيريول ، منطقة	٥٢٧
الجالس القومية المتخصصة	٣٨٨
المجاهدين الاكفان	٤٣٤ ، ٤٦٠
المجتمع الاثيوبي - تيجيبش	١٢٠
المعاملات العمرائية الجديدة	٤٥١
المجر	١٠ ، ١٦ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٨٠ ، ١٧٩ ، ٤١٨ ، ٥٣١
المجلس الاسلامي الطبيعي الاعلى	١٤٧ ، ١٤٩
المجلس الاعلى لاستخدامات الطاقة النووية	٥٣٠
المجلس الاعلى للشباب والرياضة	٤٤١ ، ٤٤٨ ، ٤٥١
المجلس الاعلى للشئون الاسلامية	٤٣١
المجلس الاعلى للمحاطلة (المصرية)	٢٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٤٧٢
المجلس الاعلى للهيئات القضائية	٣٩٧
مجلس الامن الدولي	١٧ ، ٢٢ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٤٤ ، ٢٤٦ ،
٢٤٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨	
المجلس الاوربي - بريكسل - ٢٨ يناير ٨٩	٦٦
المجلس الاوربي - مدريد - ٨٩	٦٦
مجلس تركي / امريكي - للدفاع الوطني	١٥٤
مجلس التعاون الخليجي	٢٣ ، ٢٩ ، ١٤٥ ، ١٦٤ ، ١٩٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ،
٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٤٥٣ ، ٥٥٨ ، ٥٦٦	
مجلس التعاون العربي	٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ،
٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٨٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦ ، ٤٣٦ ، ٤٦٦ ، ٥٥٤ ،	
٥٥٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٥٩٩	
مجلس الدولة	٤٠٢ ، ٤٠٣
مجلس السوفييت الاعلى	٢٤
مجلس الشعب	٢٧ ، ٢٨ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ،
٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ،	
٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ،	
٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٠ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ،	
٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥٥٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٣ ، ٥٨٠	
مجلس الشعب - انتخابات - سبتمبر ١٩٨٦	٢٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦
مجلس الشعب - لانتخابات - ١٩٨٩	٣٠٠
مجلس الشعب - انتخابات - ١٩٨٤	٣٩٧ ، ٣٠٠
مجلس الشعب - انتخابات - ١٩٨٧	٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠
مجلس الشورى	٧٧ ، ٢٧٥ ، ٢٩٦ ، ٣٧٤ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤

٢٩٠، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٧، ٤٣٨،
٤٣٩، ٤٥٠، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٥٨٠
مجلس الشيوخ
٤٩١
مجلس القضاء الاعلى
٤٠١
المجلس القومى للسكان
٤٦٢
المجلس القومى للطفولة والأمومة
٣٧٣
مجلس النواب
٤٩١
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
٣٦٢
المجلس الوطنى الفلسطينى - الجزائر ١٩٨٨
٣٧، ٦٦، ٦٦، ١١٠، ٢٤٣، ٣٢٨، ٥٥٨
المجمع الاسلامى
٣١٥
مجمع البحوث الاسلامية
٣٨٧، ٤٨٠
مجموعة الـ (٢٤)
١٨٢، ١٨٦
مجموعة الـ (٦٦) (النامية)
١٧٦
مجموعة الـ (٧٧) (النامية)
٢٣، ١٨٥، ١٨٦
المصادقات الائتمانية الاجريبية - اثلاثا - سبتمبر ٨٩
١٢٥، ١٢٧، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣
محاذير محمد رئيس وزراء ماليزيا
٧٨
المحاكمات الاديبية
٣٨٢
معتصمى، هلى اكبر- وزير الداخلى الايرانى
١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩
الحكمة الانارية العليا
٣٩٥، ٤٠٣
محكمة امن الدولة العليا
٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١
الحكمة الدستورية العليا
٣٨٢، ٣٩٥، ٤٠٠
محكمة العدل الدولية
٣٨، ١٣٥
محكمة العدل العربية
٣٥٨
محكمة القيم
٤١٧
محكمة النفس
٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٣
محلايى، محمد جعفر مندوب ايران بالأمم المتحدة
١٤١
الحوالى (الشيخ
٤٣١

٤٧٣٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٦٠ ، ٥٥٩ ، ٥٥٨ ، ٥٠٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣
٥٨١ ، ٥٨٠ ، ٥٧٩ ، ٥٧٧ - ٥٧٠ ، ٥٦٩ ، ٥٦٧ ، ٥٦٦ ، ٥٦٥
محمد الخامس ملك المغرب الراحل
٣٠٥
محمد زكي إبراهيم
٤٣٠
محمد سرحان
٤١٦
رئيس وفد جبهة تحرير أرتيريا
١٢٣ ، ١٢٥
محمد سياد بري
١٢٩ ، ١٢٨
محمد عبد الحليم موسى
٤٧٤
محمد عوده
٤١١
محمد عصام الدين
٤٩٥
محمد علي (الوالي)
٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ١٥
محمد علي حافظ
٧٨٣
محمد فتحي سرور
٤٨٣
محمد فتحي عبد الباقي - رئيس مصلحة الضرائب
٣٧٨
محمد كرم
٧٨٣
محمد متولي
٤١٦
محمد حسن محمد عضو اللجنة التنفيذية وإكثاد عام جيش التحرير
الارتيري
١٣٢
محمد عبد حسين
٤١١
محمد نور الدين
٤٩٥
الحبيب الاطفتي
١٨٩ ، ١٧٦
الحبيب الهادي
١٧٦
الحبيب الهندي
١٢٣
الخباياات العامة ، جهاز
مصر
٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦
المختار الاسلامي ، مجلة
٤٢٦
المختير الاوربي للتيقاه الجسيمات
٦٧
المختبرات
٣٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤١٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٧ ،
٤٨١ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥
المختبرات ، تجارة
١٨٠ ، ١٧٨

[illegible]

مصر	٤١٨ ، ٤٧٠ ، ٤٣٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٥٥٧
نقلات مهنية	
الأطباء	
٢٨ ، ٢٩٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩	
مصر	
نقلات مهنية	
البيطريين	
٤٤٧	٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٧٢ ، ٥٦٩
مصر	
نقلات مهنية	
تجارين	
٢٨ ، ٤٣٧ ، ٤٤٧ ، ٤٦٦	
مصر	
نقلات مهنية	
التطبيقات	
٢٨ ، ٤٦٧	
مصر	
نقلات مهنية	
المصطفيين	
٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٩٧ ، ٤٣٣ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣	
مصر	
نقلات مهنية	
المصداقية	
٢٨ ، ٢٨٠ ، ٤٢٧ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨	
مصر	
نقلات مهنية	
المحامون	
٢٨ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٨٠ ، ٤٠٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٩٧	
مصر	
نقلات مهنية	
العلمون	
٤٥٦ ، ٤٣٣	
مصر	
نقلات مهنية	
المهندسين	
٢٨ ، ٢٩٧ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦	
مصر للفتاة	
٢٤٠ ، ٤٢٥	
مصطفى شردى	
٤١٦ ، ٤٧٤	
مصطفى كامل (الزعيم)	
٤١١	
مصطفى كامل مراد	
٤٢٥	
مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى	
٤٠٧ ، ٤٧٤ ، ٤٩٢	
الصحلة القومية (مجلة)	
١٨	
المصنع ٢٠٠ الحرية	
٥٩٠ ، ٥٩٧	
مصنع الكيمويات	
ليبيا	
١٧	
المصدر . مجلة	
٤٧٣	
مصر	
علاقات خارجية	
العراق	
٥٦٥	
مصر	
علاقات خارجية	
فلسطين	
٥٧٠	
مصر	
علاقات خارجية	
ليبيا	
٥٨٩	
مصر	
النخبة الحاكمة	
٢٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٨ ، ٣٧٩ ، ٤٠٩ ، ٤٥٩ ، ٤٦٥ ، ٥٧٢	
مصر	
نقلات محلية	
٤٣١ ، ٤٣٣	
مصر	
نقلات مهنية	
٤٢١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩	

التقدم والاشتراكية	مصر بدران رئيس وزراء الاردن
٢٠٢	٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٢
المغرب	الطوبوعات ، قانون
احزاب سياسية	٤٧٠
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	مطروح ، محافظة
٣٠٦	٥٦١ ، ٤٦٢
المغرب	معاهدة الاخاء والائتلاف التونسية الجزائرية ١٩٨٢
احزاب سياسية	١٢٨
الحركة الشعبية	معاهدة إزالة القوات النووية متوسطة المدى
٢٠٢	٧٣
المغرب	معاهدة الحد من الصواريخ متوسطة المدى - ١٩٨٨
احزاب سياسية	٢٤
الحزب الشيوعي	معاهدة الدفاع المشترك
٢٩٥	مصر / السودان
المغرب	٥٨٤ ، ٥٨٩
احزاب سياسية	معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ - ١٩٧٧
الديمقراطي الاشتراكي	٤٢
٣٠٦	معاهدة السلام مصر اسرائيل
المغرب	ن كليب دافيد ، اتفاقية
احزاب سياسية	المعهد الثقافي العربي الافريقي
الوطن الديمقراطي	٢٥٥
٢٠٢	معهد الدراسات السياسية (حزب البلد)
المغرب	٤١٦
النخبة الحاكمة	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - لندن
٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٢٠٢ ، ٣٠٦	٤٦ ، ٢٠٦
مفاعلات نووية	المغربيين
العراق	٤٥٨ ، ٤٦١
٢٣١	الثائرة ، منطقة
القائمة الفلسطينية ، خروج (لبنان	٥٢٦
١٤٧	المغرب
مقديشيو	٢٥ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٤٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٤٧٢ ، ٥٦٧ ، ٥٩٩
١٣٠	المغرب
مكرم محمد أحمد	احزاب سياسية
٤٦٥ ، ٤٧٣	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
المكسيك	٢٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٢
١٧٩ ، ٣٦١ ، ٥٣١	المغرب
مكة المكرمة	احزاب سياسية
١٥٢	الاتحاد الدستوري
الملا ، أحمد	٣٠٢ ، ٣٠٢
٥٧٤	المغرب
الملح والصودا ، شركة	احزاب سياسية
٣٧٥	الاتحاد الوطني
علم ، محمد	٢٠٥
١١٥	المغرب
الملكمة المتحدة	احزاب سياسية
ن بريطانيا	الاستقلال
هليكوپتر	٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦
٨ - سي	المغرب
٥٩٧	احزاب سياسية
المنامة	التجمع الوطني للاحرار
٣٦٩	٣٠٢
منتدى الفكر العربي - عمان	المغرب
٣٩٢ ، ٣٧٥	احزاب سياسية
منتظري ، لية الله	١٤١

(ن)

الميثاق العربي الفلسطيني

١٠٧ ، ٤٥٤

ميج - ١٧

٥٩٦

ميج - ٢١

٥٩٦

ميج - ٢٢ فلوجر

٢٢٢

ميج - ٢٤

٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٢٢

ميج - ٢٤

٤٨ ، ٢٢٢

ميج - ٢٤

٤٨ ، ٢١١

ميجتيس (طاعة)

٦٢

ميدان السلام السامري (الصين)

٨٩ ، ٩٠

ميدجستان صاريخ امريكي

٤٣

ميريديان ، دوى مؤرخ سوفييتي منشق

١٠ ، ١٦ ، ٢٥ ، ٣٦

مير - (مجمع لغتي سوفييتي)

٤٢

ميراج - ٣

٧٢٢ ، ٧٢٢

ميراج - ٥

٢٠٩ ، ٢١١

ميراج ٢٠٠٠

٢١١ ، ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨

الميراني ، احمد زعيم الحزب الاتحادي السوداني

١٢٥

ميسيل عين

٥٦٢ ، ٥٦٩

ميلز ، س - جرايت

١٤

المليشيات الاسلامية (لبنان)

١٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩

المليشيات الشعبية الليبية

١٢٠

المليشيات اللبنانية

٥٤ ، ١١٧

لمينسكي (طاعة سوفييتية)

٢١١

ميتلن ٣ صاريخ امريكي

٤٣

النزول

٤٣٤

نابلس

١٠٠

نادي اعضاء هيئة التدريس

جلسة القاعة

٢٨٠ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٩٧

نادي باريس

٥٥٦

النصيرية

٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٤

النصريين ، جماعة

٢٩٤ ، ٢٩٥

ناتسوني ، ياسوهيرو رئيس وزراء اليابان

١٩ ، ٧٧ ، ٨١

ناتسوني ، تارونا وزير خارجية اليابان

٨٠ ، ٨٢

ناتسوني

٥٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٥ ، ٥٧٤

ناتسوني ، قضية

١٠٨

نان ، سام - رئيس لجنة الخدمات المسلحة - مجلس الشيوخ الامريكي

٢٩

نيل - رضا - مدير ادارة شئون اللاجئين بالخارجية المصرية

١٢٥

نقراة القضاة ، سعاد

٢٧٥

نجم حادي ، قناطر

٥٧٤

النجم السطح (متطورة)

٤٤٦

نجمشوت - حاملة جنود اسرائيلية

٢٠٢ - ٢٠٤

نجميا ، سام

٥٧٤

نجمي حسي - رئيس جامعة القاهرة

٤٠٤

نجمي مطوق

٤٣٦

النحاس ، مصطفى

٤١٦

نحن والآخرين (كتاب)

١٨

النساء اللبنانيات ، صحيفة

٢٧٢

نشرة اتحاد الميرسلات العربية - الرباط - سبتمبر ١٩٨٨

٢٥٣

نشرة الحزب الوطني لمر الامية

٤٢٨

ندوة صندوق النقد العربي - أبو ظبي - ديسمبر ١٩٨٨

٣٥٣

الترويج

١٨٤ ، ٥٧٨

نزع السلاح

٢٨ ، ٧٣ ، ١٠٣ ، ٢٢٦ - ٢٢٨ ، ٣٩٤

النشا والخمير ، شركة

٣٧٥

نعمان جمعة

٤١٦

التقنيات الذرية

٣٨٩

التقاط القمر المصرية

٣٣٥ ، ٢٢٦

الحر ، عبد النعم

٤٣٠

النمسا

٦٦ ، ٥٧٨

نميري ، جعفر الرئيس السوداني السابق

١٢٥ ، ٧٨٨ ، ٩٦٧

النهار الدول

٢٧٣

النهار العربي

٢٧٣

النهار الليبنانية ، صحيفة

٢٧٣ ، ٧٨٤

نهر دجلة

١٥٧ ، ١٥٨

نهر الفرات الكبير

١٥٧ - ١٥٩ ، ١٦٦

نهر السنغال

١٣٦

نهر النيل

١٢٥ ، ٤١٦ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٠ ، ٥٧٤ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩

نواذيبو

١٣٧

نواكشوط

١٣٧ ، ١٣٩

نوتردام ، فندق

٣٣٣

نور (مقاتل نووي جزائري)

٣٣٠

النور ، جريدة

٤٣٦ ، ٤٣٥

نور ينخي ، محسن

١٥١ ، ١٥٢

الهيئة الإدارية

مصر

٢٨٢

النيجر

١١٩ ، ١٣٩ ، ٥٣٠ ، ٥٧٥

نيجيريا

١٣٩ ، ٢٥٥ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦

نيروبي

١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٣ - ١٣٤ ، ٥٦٩ ، ٥٧٦

نيروبي - جوايس - الرئيس التتواني الاسبق

١٢٢ ، ١٣٣ ، ١٧٩

نيكولاجو

٤٩ ، ٥٢

نيكسون ، ريتشارد الرئيس الامريكى الاسبق

زيارات خارجية الصين

٨٩

نيكي ، مؤتمر

١٨٧

نيكونف ، فيكتور - (مستشار المسائل الزراعية بالجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوفيتي)

٣٦

النيل ، تايوت

٣٨٨

النيل الأزرق

٥٨٥ ، ٥٨٩

النيل ، حوض

٥٧٥

نيمتز (حاملة طائرات امريكية)

٤٧

نيويرك

١٤ ، ١١٤ ، ١٤٠ ، ١٤٤

نيويرك ، بيرصة

١٨٨

نيويرك تايوت

٢٣٦

(هـ)

هاتا ، تسوتوما - وزير الزراعة الياباني

٧٤

هاتير ٧ (طائرة امريكية حربية)

٤٧

هاريي طائرة

٢٠٨

هاربون - صلدوخ

٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٥٩٥

هاتسيميتر ، يوتاكو وزير المالية الياباني

١٨٧

هليك اقتصادي امريكي

١٠

هليتان - ثودو يحرى حرى

٢١٦

هتلر ، النواف

٣٦

هراري

٥٧٦

البرلوى القيس الرئيس الليبناني

٥٧٠

وادي جوج	هشام ناظر وزير البترول السعودي
٢٥٥	١٨٥
الوحدات البحرية	مضيق
٥٧٧	٨٠ ، ١٤٥
الوادي الجديد ، محافظة	الهند
٤٦٢	١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٤٥٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٥٧٧ ، ٥٨١
وادي عربة ، منطقة	الهندسة ، كلية
٥٧٧	٤٣٢
وارسو ، حلف	شوت ، جويل
٣٨ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦	٥٦
واسط (سفينة برمائية امريكية)	موسك ، جومستاف (رئيس الدولة الروماني)
٤٧	٥١
وايزمان ، عزيزا وزير العلوم الاسرائيلي	هو كايرو ، جزيرة
١٠١	٧٦
وادي النيل ، صحفة	مولندا
٤٧١	٤٥ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٤٥٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٨ ، ٥٣١
واشنطن	هونج كونج
٢٨ ، ٣٩ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٨٩ ، ١٠٣ ، ١١٢ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٥٢	٩٤
واينبرج ، كسبار وزير الدفاع الامريكي الاسبق	مونيك ، اريك (رئيس ألمانيا الشرقية السابق)
٣٧	٥٠
وايومنج	هيئة الخليج للتنمية
٤٩ ، ٤٠	٥٥٦
الوحدة الافريقية	هيئة الطاقة الذرية
١٢٩	٥٢٩
الوحدة الانكليزية	الهيئة العربية للتصنيع
٦٥ ، ٥٦	٥٣٢ ، ٥٦٦ ، ٥٩٣ - ٥٩٥ ، ٥٩٩
الوحدة ، صحيفة الامارات العربية	هيئة المواد النووية
٢٧٢	٥٣٧
الوحدة الاوروبية	هيجل
٦٣	١٨
الوحدة العربية	هيجنز ، ويليام (كاولانج امريكي)
٥٦٠ ، ٢٧٠	٥٤ ، ١٤٨ ، ٢٤٨
الوحدة الوطنية	هير كيلينز طائرة
٢٨١ ، ٤١٢ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤٧٢	٢٠٩
ورقة اكثري	ميلاسلاسي امبراطور لثيوبيا السابق
٢٩١	١٣٠
ورقة لاصل الارضية	مين ، اكرم
٢٤٢	١١٥
ورقة لصل الجزائر	
٢٤٢	
ورقة لصل العراقية	
٢٤١	
ورقة لصل المينية	
٢٤٢	
ورقة ، تود بلعث فرنسي	
١٨	

أول منبريت ، بورصة
 ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٠
 وليد جريف ، وايم وزير الدولة البريطاني
 ٦٦
 ويلف
 ١٤ ، ١٣٧
 ويست تكساس انترميديت
 ١٨٤
 ويسكنسون (بارجه امريكية)
 ٤٧
 ويسون ، ميادي
 ٤١١
 اليمن الجنوبي
 ٩٤ ، ١٢٢ ، ١٦٣ - ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٢٢٢ ، ٢٥٧ ، ٢٩١ ، ٢٨٥
 ٤٥٢ ، ٥٨٨
 اليمن الشمالي
 ٥٨ ، ١٢٢ ، ١٢٢ - ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٩١ ، ٤٥٢ ، ٥٥٤
 ٥٦٢ ، ٥٨٨ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩
 اليمن الاسرائيلي
 ١٠٠ ، ١٠٥ ، ٢٢٤
 الين الياباني
 ١٧٢ ، ١٩٤
 اليهود
 ١٧ ، ٥٥ ، ٢٢٢
 لليهود الاثريين ، حجرة
 ١٢٤ ، ٥٨٩
 اليهود الاثريين ، حجرة
 ٢٥٦
 اليهود السوليت ، حجرة
 ٧٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٢٥٤ ، ٢٩٤
 يهودا والسامرة ، سكان
 ١٠٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥
 اليوربية
 ١٧
 يو . إي . آل كورويشن ، مؤسسة
 ١٨٨
 يونس سلاتيا
 ٥١ ، ٤١٨ ، ٥٣١
 يوحنا يونس الثاني (ليبيا)
 ٢٤٦
 اليونانيون
 ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧
 اليونانيات (طائفة مقلدة)
 ٦٢
 يوركا ، مشروع (بروكسل)
 ٦٢
 يوسف احمد نائب الرئيس الاثريين
 ١٢٤
 يوسف شاميرا ، مقترحات
 ١٠٠
 يوسف صبري لوطالب - وزير الدفاع المصري
 ٣٧٥
 يوسف عز الدين
 ٤٦٧
 يوسفكيا - (صحيفة سوفييتية)
 ٢٥
 اليوم السابع - مجلة
 ٢٧٢ ، ٢٨٢
 اليونان
 ٥٢ ، ٦٦ ، ٦٦ ، ٧٥١ ، ٢٥٤
 اليونان ، تقرير
 ٤٧٢
 اليونان - الكتاب السنوي ١٩٨٧
 ٢٧٢
 يونيك ايرلاينز
 ١٨٨
 اليونانيون
 ١٧٠

(ي)

اليابان
 ١٢ ، ٢١ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٦ - ٧٤ ، ٧٧ - ٨٠ ،
 ٨٢ - ٨٤ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٧٠ - ١٧٤ ، ١٧٦ - ١٨٠ ،
 ١٨٩ : ١٩٤ ، ١٩٤ ، ٢٦٠ ، ٢٨٥ ، ٤٧٧ ، ٥١٦ ، ٥٢١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ،
 ٥٨١
 اليابان
 الميزان التجاري
 العالم العربي
 ٨٢
 ياروسكي رئيس الدولة البولندي
 ٥٠
 يازوف ، سميتي وزير الدفاع السوفييتي
 ٢٨
 ياسر عرفات
 ٦٦ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١٢٢ ، ١٣٩ ، ٣٢٩ ،
 ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٨٠
 يانكي (غواصة سوفييتية)
 ٤٣
 يانكيتر ، والفيجوري - مدير ادارة لشؤون الخارجية الاثريين
 ١٢٥
 اليصار الاسرائيلي
 ٩٨ ، ١٠٥
 اليصار العربي ، مجلة
 ٤٤٢
 اليصار المصري
 ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥
 يعلوي ، جاد وزير الاتصالات الاسرائيلي
 ٩٨
 يلتسين ، بروس
 ٢٥
 اليمامة ، صفقة
 ٢٠٠
 اليمامة طائفة بدون طيار
 ٢٠٨
 اليمين
 علاقات خارجية
 السعودية
 ٥٦٦

أعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية المساهمون في التقرير

المشرف ورئيس التحرير ١ . السيد يسين - مدير المركز ورئيس وحدة الدراسات الاجتماعية
مستشار التقرير د . سالى منصور - الخبير بالمركز
منسق عام التقرير د . أسامة الغزالي حرب - خبير ورئيس وحدة النظم السياسية

مجموعة النظم الدولي :

المقرر : د . عبد المنعم سعيد - خبير ورئيس وحدة العلاقات الدولية
الأعضاء : حسن أبو طلب - خبير وعضو وحدة العلاقات الدولية
عمل جاد - باحث وعضو وحدة العلاقات الدولية
راجية صدقي - باحثة وعضو وحدة العلاقات الدولية

مجموعة النظم العربى :

المقرر : د . محمد السيد سعيد - خبير ورئيس وحدة الدراسات العربية
الأعضاء : وحيد عبد المجيد - خبير وعضو وحدة الدراسات العربية
جمال عبد الجواد - باحث وعضو وحدة الدراسات العربية

مجموعة جمهورية مصر العربية :

المقرر : د . أسامة الغزالي حرب - خبير ورئيس وحدة النظم السياسية
الأعضاء : (أ) وحدة النظم السياسية :

- د . جهاد عودة - خبير وعضو وحدة النظم السياسية
- هالة مصطفى - باحثة وعضو وحدة النظم السياسية
- عمرو هاشم ربيع - باحث وعضو وحدة النظم السياسية

(ب) وحدة الدراسات الاجتماعية :

- ألفت ألغا - خبيرة وعضو وحدة الدراسات الاجتماعية
- نبيل عبدالفتاح - خبير وعضو وحدة الدراسات الاجتماعية

(جـ) وحدة الدراسات التاريخية :

- أمل اسعد - باحثة وعضو وحدة الدراسات التاريخية

مجموعة البحوث الاقتصادية :

المقرر : د . طه عبدالعليم - خبير ورئيس وحدة الدراسات الاقتصادية
الأعضاء : - عبدالفتاح الجبالي - باحث وعضو وحدة الدراسات الاقتصادية
- مجدى صبحى - باحث وعضو وحدة الدراسات الاقتصادية
- أحمد السيد النجل - باحث وعضو وحدة الدراسات الاقتصادية

مجموعة البحوث العسكرية :

المقرر : لواء أ . ح متقاعد / طلعت أحمد مسلم - خبير ورئيس وحدة الدراسات العسكرية

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩٠ / ٥٨٨٣

مطالع الاحترام بکونزیش انیل

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩

« لم يشأ القرن العشرون ان ينتهي ليسلم زمام البشرية الى القرن الحادى والعشرين ، قبل ان يحسم حسمها نهائيا المناظرة الكبرى التى دارت فى جنباته بين الرأسمالية والماركسية . وليس هناك من شك فى ان ثورة اكتوبر الكبرى التى وقعت أحداثها عام ١٩١٧ فى الاتحاد السوفيتى ، والتى ترتب عليها نشوء نظام سياسى جديد لم يشهده العالم من قبل . كانت من اهم أحداث القرن . فاول مرة فى التاريخ تترجم ايدىولوجية سياسية صاغها فى صورتها النهائية مفكر واحد هو كارل ماركس الى نظام سياسى عالمى لم يقنع بالتطبيق فى بلد واحد هو الاتحاد السوفيتى ، ولكنه امتد الى قرارات متعددة . فشهدنا تطبيقا له فى اسيا حيث تبرز التجربة الصينية وفى افريقيا وفى امريكا اللاتينية .

ومنذ نشأ هذا النظام . شنت ضده الحملات العسكرية والسياسية والدعائية والعلامية . وكرس مفكرون غربيون عديدون حياتهم العلمية للهجوم عليه . وتنفيد اسسه الفلسفية ودعائمه الاجتماعية والاقتصادية . وفى مقابل ذلك قام المعسكر الاشتراكى بحملة مضادة على الرأسمالية والامبريالية والديموقراطية الغربية . وهكذا هيمن على مناخ القرن العشرين هذا الصراع الضارى بين الماركسية والرأسمالية . والذى اتخذ ابعدا بالغة الخطورة . تمثلت فى سياق التسلح النووى ، الذى وضع البشرية كلها على حافة الخطر .

ودارت المناظرة - الممروءة ، وكل فريق يتوعد الآخر بفريقه الكاملة .

غير ان الرأسمالية اثبتت - بما لا يدع مجالا لى شك - قدرتها على تجديد نفسها . واستفادتها من النقد الماركسى فى تطوير مشروعها . فى الوقت الذى جمعت فيه الماركسية جمودا شديدا ، بالرغم من المحاولات الجسورة لانقاذ المشروع الاشتراكى من الفشل . سواء من خلال الممارسات النظرية النقدية التى ارادت ان تقدم قراءة جديدة للماركسية . ربما كان ابرز صورها محاولة الفيلسوف الفرنسى لوس التوسير ، او من خلال الممارسة السياسية . وخصوصا محاولة الشيوعية الاوربية التخل عن بعض المسامعات فى سبيل التكيف مع النظام البرلمانى الاوربى . وقبول فكرة الوصول الى الاشتراكية من خلال الانتخابات .

غير ان المحاولات نظرية كانت او سياسية فشلت فشلا ذريعا . لأسباب متعددة ليس هنا مجال الخوض فيها . غير انه من قبيل التسرع الزعم ان المناظرة بين الماركسية والرأسمالية قد انتهت نهائيا لصالح الرأسمالية ذلك انه - على سبيل اليقين - سقطت الشمولية كنظام سياسى . غير ان الخلط بين الشمولية والماركسية باعتبارها ايدىولوجية تغطى على عديد من القيم والافكار الخاصة بالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وحرية الانسان . والعمل على تنمية كل قدراته الابداعية ، يعد خلطا للارواق . فكتير من هذه القيم الايجابية وجد طريقه الى النظرية الغربية ذاتها ، لانها تعبر عن قيمة انسانية عامة . اثبتت الخبرة التاريخية انها جدية بان تتبع ،

(من المقدمة)

سعر النسخة داخل مصر : ١٥ جنيها مصرياً
سعر النسخة خارج مصر : ٢٠ دولاراً

يطلب من وكالة الاهرام للتوزيع
شارع الجلاء - القاهرة ت ٨٢٠٣

